

کتابخانه آصفیه کیه کار عالی حمید و دین

۲۲۱۲۸

۲۴ اسفند ۱۳۳۳
زاد و الموحاد جزر الثالث

سیر

۳۹۲

نبرد حمله

تاریخ و حمله

بازگشت

نبرد

نبرد و فن مذکور

زاد المعاد

في هدى خير العباد

للأمام الحافظ أبي عبد الله بن القيت الجوزي

ولد رحمه الله تعالى سنة إحدى وتسعين وستمائة
وتوفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة

الجزء الثالث

صححت هذه الطبعة بمعرفة بعض أفاضل العلماء وقوبلت على عدة نسخ
وقرئت في المرة الأخيرة على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ حسن محمد المسعودي
المدرس بالقسم العام بالازهر

الشرام

محمد بن محمد بن عبد اللطيف

صاحب المكتبة الحسينية المصرية

بالازهر الشريف

الطبعة الأولى

سنة ١٣٤٧ هجرية — سنة ١٩٢٨ ميلادية

المطبعة الميصرية
اداره محمد بن محمد بن عبد اللطيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل في غزوة تبوك) وكانت في شهر رجب سنة تسع قال ابن اسحق وكانت في زمن عسرة من الناس وجذب من البلاد وحين طابت الثمار والناس يحبون المقام في ثمارهم وظلالهم ويكرهون شيوخهم على تلك الحال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما يخرج في غزوة الا كنى عنها ووري غيرها الا ما كان من غزوة تبوك لبعد الشقة وشدة الزمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو في جهازه للجد بن قيس أحد بني سلبة يا جد هل لك العام في جلاد بني الاصفر فقال يا رسول الله أوتأذن لي ولا تفتني فوالله لقد عرف قومي أنه ما من رجل بأشد عجبا بالنساء مني واني أخشى ان رأيت نساء بني الاصفر أن لا أصبر فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد أذنت لك فقيه نزلت الآية ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني وقال قوم من المنافقين بعضهم لبعض لا تنفروا في الحر فانزل الله فيهم وقالوا لا تنفروا في الحر الآية ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جد في سفره وأمر الناس بالجهاز وحضر أهل الغنى على النفقة والحملان في سبيل الله فحمل رجال من أهل الغنى واحتسبوا وأنفق عثمان بن عفان في ذلك نفقة عظيمة لم ينفق أحد مثلاً قالت كانت ثلثمائة بعير باحلاسها وأقتابها وعدتها وألف دينار عينا وذكر ابن سعد قال باع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الروم قد جمعت جموعاً كثيرة بالشام وأن هرقل قد رزق أصحابه لسنة وأجلبت معه لحم وجذام وعاملة وغسان وقدموا مقدماتهم الى اللقاء وجاء البكاؤون وهم سبعة يستحملون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون وهم سالم بن عمير وعليه بن يزيد وأبوليل المازني وعمرو بن غنمة وسلمة بن صخر والعرباض بن سارية وفي بعض الروايات وعبد الله بن مغفل ودعقل بن يسار وبعضهم يقول البكاؤون بنو مقرن السبعة وهم من مزينة وابن اسحق يعد فيهم عمرو بن الحمام بن الجوح وأرسل أبا موسى أصحابه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحملهم فوافاه غضبان فقال والله لا أحملكم ولا أجد ما أحملكم عليه ثم أتاه ابل فارس اليهم ثم قال ما أحماتكم ولكن الله حملكم واني والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير

(فصل) وقام عليه بن يزيد فصلى من الليل بكى وقال اللهم انك قد أمرت بالجهاد ورغبت فيه ثم لم تجعل عندي ما أتقوى به مع رسواك ولم تجعل في يد رسواك ما يحمانى عليه واني أتصدق على كل مسلم بكل مظلة أصابني فيها من مال أو جسد أو عرض ثم أصبح مع الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم أين المتصدق هذه الليلة فلم يقيم له أحد ثم قال أين المتصدق فليقم قدام اليه فأخبره فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبشر فوالذي نفس محمد بيده لقد ركبتم في أنركم المتقبلة وجاء المعذرون من الأعراب ليؤذن لهم فلم يعذرهم قال ابن سعد وهم اثنان وثمانون رجلاً وكان عبد الله بن ابي ربيعة قد عسكر على ثنية الوداع في حلفائه من اليهود والمنافقين فكان يقال ليس عسكره بأقرب العسكرين واستناب رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة محمد بن مسلمة الانصاري وقال ابن هشام

سباع بن عرفة والاول أثبت فلما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم تخلف عبد الله بن أبي ومن كان معه وتخلف نفر من المسلمين من غير شك ولا ارتياب منهم كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الريس وأبو خيثمة السلمي وأبو ذر ثم لحقه أبو خيثمة وأبو ذر وشهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثين ألفاً من الناس والخيل عشرة آلاف فرس وأقام بها عشرين ليلة يقصر الصلاة وهو قل يومئذ بحمص قال ابن اسحق ولما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الخروج خاف على بن أبي طالب على أهله فارجف به المنافقون وقالوا ما خلفه الا استثقلاً وتخفيفاً منه فأخذ على رضى الله عنه سلاحه ثم خرج حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نازل بالجرف فقال يا نبي الله زعم المنافقون أنك إنما خافتني لأنك استثقتني وتخفت مني فقال كذبوا ولكني خلفتك لما تركت ورأى فارجع فإخافني في أهلي وأهلك أفلا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا أنه لاني بعدى فرجع على المدينة ثم إن أبا خيثمة رجع بعد أن سار رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً إلى أهله في يوم حار فوجد امرأتين له في عريشين لهما في حائطه قد رشت كل واحدة منهما عريشها وبردت له ماء وهيات له فيه طعاماً فلما دخل قام على باب العريش فنظر إلى امرأته وما صنعت له فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضحك والريح والحر وأبو خيثمة في ظل بارد وطعام مهياً وامرأة حسناء ما هذا بالمنصف ثم قال والله لأدخل عريش واحدة منكما حتى ألحق برسول الله صلى الله عليه وسلم فيثا لي زاداً ففعلتا ثم قدم ناخضه فارتحله ثم خرج في طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أدركه حين نزل تبوك وقد كان أدرك أبا خيثمة عمير بن وهب الجمحي في الطريق يطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فترافقا حتى إذا دنوا من تبوك قال أبو خيثمة لعمير بن وهب إن لي ذنباً فلا عليك أن تتخلف عني حتى آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل حتى إذا دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نازل بتبوك قال الناس هذا راكب على الطريق مقبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كن أبا خيثمة قالوا يا رسول الله هو والله أبو خيثمة فلما أناخ أقبل فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولي لك يا أبا خيثمة فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولي لك خيراً ودعاً له بخير وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بالحجر بديار ثمود قال لا تشربوا من مائها شيئاً ولا تتوضؤوا منه للصلاة وما كان من عجيب عجزتموه فاعافوه الابل ولا تأكلوا منه شيئاً ولا يخرجن أحد منكم الا ومعه صاحب له ففعل الناس الا أن رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج الآخر في طلب بعيره فأما الذي خرج لحاجته فإنه خنق على مذهبه وأما الذي خرج في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طى فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألم أنهيكم أن لا يخرج أحد منكم الا ومعه صاحبه ثم دعا للذي خنق على مذهبه فشفي وأما الآخر فاهدته طى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة قلت والذي في صحيح مسلم من حديث أني حميد انطلقنا حتى قدمنا تبوك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستهب عليكم الليلة ريح شديدة فلا يقيم منكم أحد فن كان له بهير فايشد عقاله فهبت ريح شديدة فقام رجل فحماته الريح حتى ألقته بجبل طى قال ابن هشام باغنى عن الزهري أنه قال لما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجر سجد ثوبه على وجهه واستحث راحته ثم قال لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا أنفسهم الا وأتم باكون خوفاً أن يصيبكم ما أصابهم قلت في الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا

على هؤلاء القوم المعذيين إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم مثل ما أصابهم وفي صحيح البخاري أنه أمرهم بالقاء العجین وطرحه وفي صحيح مسلم أنه أمرهم أن يعافوا الابل العجین وأن يريقوا الماء ويستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة وقد رواه البخاري أيضا وقد حفظ راويه ما لم يحفظه من روى الطرح وذكر البيهقي أنه نادى فيهم الصلاة جامعة فلما اجتمعوا قال علام تدخلون على قوم غضب الله عليهم فناداه رجل فقال نعجب منهم يا رسول الله فقال ألا أنبئكم بما هو أعجب من ذلك رجل من أنفسكم ينبئكم بما كان قبلكم وما هو كائن بعدكم استقيموا وسددوا فإن الله عز وجل لا يعبا بعذابكم شيئا وسيأتى الله بقوم لا يدفعون عن أنفسهم شيئا

(فصل) قال ابن اسحق وأصبح الناس ولا ماء معهم فشكروا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل الله سبحانه سحابة فأمطرت حتى ارتوى الناس واحتملوا حاجتهم من الماء ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار حتى اذا كان ببعض الطريق ضلت ناقته فقال زيد بن أبي الصلت وكان منافقا أليس محمد يزعم أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدرى أين ناقته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا يقول وذكر مقالته واني والله لأعلم الا ما علمني الله وقد دلى الله عليها وهي في الوادي في شعب كذا وكذا وقد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتونى بها فذهبوا فاتوه بها وفي طريقه تلك خرص حديقة المرأة بعشرة أوسق ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يتخلف عنه الرجل فيقولون تخلف فلان فيقول دعوه فإن يك فيه خير فسيأحقه الله بكم وان يك غير ذلك فقد أراحكم الله منه وتلوم على أبي ذر بعيره فلما أبطأ عليه أخذ متاعه على ظهره ثم خرج يتبع أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشيا ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض منازلهم فنظر ناظر من المسلمين فقال يا رسول الله ان هذا الرجل يمشى على الطريق وحده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كن أباذر فلما تأمله القوم قالوا يا رسول الله والله هو أبو ذر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله أبا ذر يمشى وحده ويموت وحده ويبعث وحده قال ابن اسحق فحدثني يزيد بن سفيان الاسلمى عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن مسعود قال لما نفي عثمان أبا ذر الى الرينة وأصابه بها قدره لم يكن معه أحد الا امرأته وغلامه فأوصاهما أن غسلا نفي وكفنا نفي ثم ضماني الى قارعة الطريق فأول ركب يمر بكم فقولوا هذا أبو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعينونا على دفنه فلما مات فعلا ذلك به وأقبل عبد الله بن مسعود في رهط معه من أهل العراق أبو عمار فلم يرعهم الا بالجنازة على ظهر الطريق قد كادت الابل تطوها وقام اليهم الغلام فقال هذا أبو ذر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعينونا على دفنه فاستهل عبد الله يكي ويقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم تمشى وحدك وتموت وحدك وتبعث وحدك ثم نزل هو وأصحابه فواروه ثم حدثهم عبد الله بن مسعود حديثه وما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره الى تبوك قلت وفي هذه القصة نظر فقد ذكر أبو حاتم بن حبان في صحيحه وغيره في قصة وفاته عن مجاهد عن ابراهيم بن الاشر عن أبيه عن أم ذر قالت لما حضرت أبا ذر الوفاة بكيت فقال ما يبكيك فقلت مالى لا أبكى وأنت تموت بفلاة من الارض وليس عنى نوب يسعك كفنا ولا يدان لى في تغيبك قال أبشرى ولا تبكى فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم ليموتن رجل منكم بفلاة من الارض يشهده عصاة من المسلمين وليس أحد من أولئك النفر الا وقد مات في قرية وجماعة فأنا ذلك الرجل فوالله ما كذبت ولا كذبت فابصرى الطريق فقلت

أنى وقد ذهب الحاج وتقطعت الطرق فقال اذهبي فتبصرى قالت فكنت أشد الى الكثيب أتبصر ثم أرجع فأمرضه فينا أنا وهو كذلك اذ أنا برجال على رحلهم كأنهم الرخم تخب بهم رواحلهم قالت فأشرت اليهم فاسرعوا الى حتى وقفوا على فقالوا يا أمة الله مالك قالت امرؤ من المسلمين يموت تكفونونه قالوا ومن هو قلت أبو ذر قالوا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت نعم فقدوه بأبائهم وأمهاتهم فاسرعوا اليه حتى دخلوا عليه فقال لهم أبشروا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم ليموتن رجل منكم بفلاة من الارض يشهده عصابة من المؤمنين وليس من أولئك النفر رجل الا وقد هلك في جماعة والله ما كذبت ولا كذبت وانه لو كان عندي ثوب يسعني كفنا لي أو لا مرأتى لم أكفن الا في ثوب هو لي أو لها فاني أنشدكم الله أن لا يكفني رجل منكم كان أميرا أو عريفا أو بريدا أو نقيبا وإيس من أولئك النفر أحد الا وقد قارف بعض ما قال الا فتى من الانصار قال أنا أكفك يا عم أكفك في ردائي هذا وفي ثوبين من عيتي من غزل أمي قال فانت تكفني فكفنه الانصارى وقاموا عليه ودفنوه في نفر كلهم يمان . رجعنا الى قصة تبوك وقد كان رهط من المنافقين منهم وديعة بن ثابت أخو بني عمرو بن عوف ومنهم رجل من أشجع حليف لبني سلمة يقال له مخشن بن حمير قال بعضهم لبعض أتخسبون جلاد بني الاصفر كقتال العرب بعضهم لبعض والله لكنا بكم غدا مقرنين في الجبال ارجافا وترهيبا للمؤمنين فقال مخشن بن حمير والله لوددت أنى أقاضى على أن يضرب كل منا مائة جلدة وأنا تنقلب أن ينزل فينا قرآن لمقالتكم هذه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر أدرك القوم فانهم قد احترقوا فسلمهم عما قالوا فان أنكروا فقل بل قلت كذا وكذا فانطلق اليهم عمار فقال لهم ذلك فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتذرون اليه فقال وديعة بن ثابت كنا نخوض ونلاعب فأنزل الله فيهم ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب فقال مخشن بن حمير يا رسول الله فعل بي اسمي واسم أبي فكان الذي عني عنه في هذه الآية وتسمى عبد الرحمن وسأل الله أن يقتل شهيدا لا يعلم بمكانه فقتل يوم اليمامة فلم يوجد له أثر وذكر ابن عائذ في مغازيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل تبوك في زمان قل ماؤها فيه فاغترف رسول الله صلى الله عليه وسلم غرفة يده من ماء فمضمض بها فاه ثم بصقه فيها فقارت عينها حتى امتلأت فهي كذلك حتى الساعة قلت في صحيح مسلم أنه قال قبل وصوله اليها انكم ستأتون غدا ان شاء الله تعالى عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضحى النهار فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا حتى آتى قال فجتناها وقد سبق اليها رجلان والعين مثل الشرك تبض بشيء من مائها فسالها رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسستما من مائها شيئا قالان نعم فسيهما وقال لهما ماشاء الله أن يقول ثم غر فوا من العين قليلا قليلا حتى اجتمع في شيء ثم غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وجهه ويديه ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك يا معاذ ان طالت بك حياة أن ترى ماء ههنا قد ملاً جنانا

(فصل) ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى تبوك أتاه صاحب أيلة فصالحه وأعطاه الجزية وأتاه أهل جربا واخرج فاعطوه الجزية وكتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا فهو عندهم وكتب اصحاب أيلة بسم الله الرحمن الرحيم هذا أمانة من الله ومحمد النبي رسول الله ليحنة بن روية وأهل أيلة سفنهم وسيارتهم في البر والبحر لهم ذمة الله ومحمد النبي ومن كان معهم من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر فمن أحدث منهم حدثا فانه لا يحول ماله دون نفسه وانه لمن أخذه من الناس وأنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه ولا طريقا يردونه من بحر أو بر

﴿فصل في بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد الى أكيدر دومة﴾ قال ابن اسحق ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد الى أكيدر دومة وهو أكيدر بن عبد الملك رجل من كندة وكان نصرانيا وكان ملكا عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالد انك ستجده يصيد البقر فخرج خالد حتى اذا كان من حصنه بمنظر العين وفي ليلة مقمرة صافية وهو على سطح له ومعه امرأته فبانت البقر تحك بقرونها باب القصر فقالت له امرأته هل رأيت مثل هذا قط قال لا والله قالت فمن يترك هذه قال لا أحد فتزل فامر بفرسه فأسرج له وركب معه نفر من أهل بيته فيهم أخ له يقال له حسان فركب وخرجوا معه بمطاردهم فلما خرجوا تلقتهم خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذته وقتلوا أخاه وقد كان عليه قباء من ديباج مخوص بالذهب فاستلبه خالد فبعث به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قدومه عليه ثم ان خالد اقدم باكيدر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحقن له دمه وصالحه على الجزية ثم خلى سبيله فرجع الى قريته وقال ابن سعد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد في أربعائة وعشرين فارسا فذكر نحو ما تقدم قال وأجاز خالد أكيدر من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ففعل وصالحه على ألفي بعير وثمانمائة رأس وأربعائة درع وأربعائة رمح فعزل للنبي صلى الله عليه وسلم صفيه خالصا ثم قسم الغنيمة فأخرج الخمس فكان للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قسم ما بقي في أصحابه فصار لكل واحد منهم خمس فرائض وذكرا بن عائذ في هذا الخبر ان أكيدر قال عن البقر والله ما رأيتها قط أتتنا الا البارحة ولقد كنت أضمر لها اليومين والثلاثة ولكن قدر الله قال موسى بن عقبة واجتمع أكيدرو ويحنة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهما الى الاسلام فأيا وأقرا بالجزية فقاضاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على قضية دومة وعلى تبوك وعلى أيلة وعلى تيماء وكتب لها كتابا . رجعنا الى قصة تبوك قال ابن اسحق فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك بضع عشرة ليلة لم يجاوزها ثم انصرف قافلا الى المدينة وكان في الطريق ماء يخرج من وشل ما يروى الراكب والراكبين والثلاثة بواد يقال له وادي المشقق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سبقنا الى ذلك الماء فلا يستقين منه شيئا حتى نأتيه قال فسبقه اليه نفر من المنافقين فاستقوا فلم ير فيه شيئا فقال من سبقنا الى هذا الماء فليل له يارسول فلان وفلان فقال أولم أنهم أن يستقوا منه شيئا حتى آتاه ثم لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا عليهم ثم نزل فوضع يده تحت الوشل فجعل يصب في يده ما شاء الله أن يصب ثم نضجه به ومسحه بيده ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما شاء الله أن يدعو به فانخرق من الماء كما يقول من سمعه ما ان له حسا كحس الصراقع فشرب الناس واستقوا حاجتهم منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن بقيتم أر من يبق منكم ليسمعن بهذا الوادي وهو أخصب ما بين يديه وما خلفه قلت ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم انكم ستأتون غدا ان شاء الله عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يضحى النهار فمن جاءها فلا يمس من مائها شيئا الحديث وقد تقدم فان كانت القصة واحدة فالمحفوظ حديث مسلم وان كانت فصتين فهو ممكن قال وحدثني محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي أن عبد الله بن مسعود كان يحدث قال كنت من حويف الليل وأنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فرأيت شعلة من نار في ناحية العسكر فانبعثت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر واذا عبد الله ذو النجادين المزني قد مات واذا هم قد حفروا له روضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حفرة وأبو بكر وعمر يدلانيه اليه وهو يقول

أدنيا إلى أخا كما فدياه إليه فلما هياه لشقه قال اللهم اني قد أمسيت راضيا عنه فارض عنه قال يقول عبد الله بن مسعود ياليتني كنت صاحب الحفرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرجعه من غزوة تبوك ان بالمدينة لا قواما ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا يا رسول الله وهم بالمدينة قال نعم حبسهم العذر

(فصل في خطبته صلى الله عليه وسلم بتبوك وصلاته) ذكر البيهقي في الدلائل والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فاسترقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة لما كان منها على ليلة فلم يستيقظ فيها حتى كانت الشمس قيد رمح قال ألم أقل لك يا بلال اكلاً لنا الفجر فقال يا رسول الله ذهب بي النوم الذي ذهب بك فانتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك المنزل غير بعيد ثم صلى ثم ذهب بتيه يومه وليته فاصبح بتبوك فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال أما بعد فان أصدق الحديث كتاب الله وأوثق العرى كلمة التقوى وخير المال ملة ابراهيم وخير السن سنة محمد وأشرف الحديث ذكر الله وأحسن القصص هذا القرآن وخير الامور عوازمها وشر الامور محدثاتها وأحسن الهدى هدى الانبياء وأشرف الموت قتل الشهداء وأعشى العمى المضلالة بعد الهدى وخير الاعمال مانع وخير الهدى ما اتبع وشر العمى عمى القلب واليد العليا خير من اليد السفلى وما قل وكفى خير مما كثر وألهى وشر المعذرة حين يحضر الموت وشر الندامة يوم القيامة ومن الناس من لا يأتي الجمعة الا دبرا ومنهم من لا يذكر الله الا هجرا ومن أعظم الخطايا اللسان الكذاب وخير الغنى غنى النفس وخير الزاد التقوى ورأس الحكم مخافة الله عز وجل وخير ما وقر في القلوب اليقين والارتباب من الكفر والنياحة من عمل الجاهلية والغلول من حر جهنم والسكر كي من النار والشعر من ابليس والخمر جماع الاثم وشر المأكّل مال اليتيم والسعيد من وعظ بغيره والشقي من شقي في بطن أمه وانما يصير أحكم الى موضع أربعة أذرع والامر الى الآخرة وملاك العمل خواتمه وشر الرؤيا رؤيا الكذب وكل ما هو آت قريب وسباب المؤمن فسوق وقتاله كفر وأكل لحمه من معصية الله وحرمة ماله حرمة دمه ومن يتألى على الله يكذبه ومن يغفر يغفر له ومن يعف الله عنه ومن يكظم الغيظ يأجره الله ومن يصبر على الرزية يعوضه الله ومن يتبع السمعة يسمع الله به ومن يتصبر يضعف الله له ومن يعص الله يعذبه الله ثم استغفر ثلاثا وذكر أبو داود في سننه من حديث ابن وهب أخبرني معاوية عن سعيد بن غزو ان عن أبيه أنه نزل بتبوك وهو حاج فاذا رجل مقعد فسأله عن أمره قال سأحدثك بحديث فلا تحدث به ما سمعت أني حي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بتبوك الى نخلة فقال هذه قبلتنا ثم صلى اليها قال فأقبلت وأنا غلام أسعى حتى مررت بينه وبينها فقال قطع صلاتنا قطع الله أثره قال فما قتت عليهما الى يومى هذا ثم ساقه أبو دواد من طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز عن مولى ليزيد بن نمران عن يزيد بن نمران قال رأيت رجلا بتبوك مقعدا فقال مررت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على حمار وهو يصلي فقال اللهم اقطع أثره فما مشيت عليهما بعد وفي هذا الاسناد والذي قبله ضعف

(فصل في جمعه بين الصلاتين في غزوة تبوك) قال أبو داود حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها الى العصر فيصلحها جميعا واذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى يصلحها مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب وقال الترمذي اذا ارتحل بعد زيف

الشمس عجل العصر الى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعا وقال حديث حسن غريب وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في تقديم الوقت حديث قائم وقال أبو محمد بن حزم لا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد بن أبي حبيب سمعا من أبي الطفيل وقال الحاكم في حديث أبي الطفيل هذا حديث رواه أئمة ثقات وهو شاذ لا سند والمثني لا نعرف له علة نعلله بها فنظرنا فاذا الحديث موضوع وذكر عن البخاري قلت لقتيبة بن سعيد مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبه مع خالد المدائني وكان خالد المدائني يدخل الاحاديث على الشيوخ ورواه أبو داود أيضا حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي حدثنا مفضل ابن فضالة عن الليث عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر وفي المغرب مثل ذلك ان غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وان ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل العشاء ثم يجمع بينهما وهشام بن سعد ضعيف عندهم ضعفه الامام أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة ويحيى ابن سعيد وكان لا يحدث عنه وضعفه النسائي أيضا وقال أبو بكر البزار لم أر أحدا توقف عن حديث هشام بن سعد ولا اعتل عليه بعله توجب التوقف عنه وقال أبو داود حديث المفضل عن الليث حديث منكر

فصل في رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وما هم المنافقون به من الكيد به وعصمة الله اياه ذكر أبو الاسود في مغازيه عن عروة قال ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلا من تبوك الى المدينة حتى اذا كان ببعض الطريق مكر برسول الله صلى الله عليه وسلم ناس من المنافقين فتآمروا أن يطرحوه من عقبة في الطريق فلما باغوا العقبة أرادوا أن يسلكوها معه فلما غشيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر خبرهم فقال من شاء منكم أن يأخذ بطن الوادي فانه أوسع لكم وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العقبة وأخذ الناس بطن الوادي الا نفر الذين هموا بالمكر برسول الله صلى الله عليه وسلم لما سمعوا بذلك استعدوا وتآمروا وقد هموا بأمر عظيم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر فشيئا معه وأمر عمارا أن يأخذ بزمام الناقة وأمر حذيفة يسوقها فينهماهم يسرون اذ سمعوا وكزة القوم من ورائهم قد غشوه فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر حذيفة أن يردهم وأبصر حذيفة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع ومعه محجن واستقبل وجوه راحلهم فضر بها ضربا بالمحجن وأبصر القوم وهم متلثمون ولا يشعر الا أن ذلك فعل المسافر فارعبهم الله سبحانه حين أبصر وا حذيفة وظنوا أن مكرهم قد ظهر عليه فاسرعوا حتى خالطوا الناس وأقبل حذيفة حتى أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أدركه قال اضرب الراحلة يا حذيفة وامش أنت يا عمار فاسرعوا حتى استووا بأعلاها فخرجوا من العقبة ينتظرون الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة هل عرفت من هؤلاء الرهط أو الركب أحدا قال حذيفة عرفت راحلة فلان وفلان وقال كانت ظلمة الليل وغشيتهم وهم متلثمون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علمتم ما كان شأن الركب وما أرادوا قالوا لا والله يا رسول الله قال فانهم مكره ليسبروا معي حتى اذا اطاعت في العقبة طرحونيها قالوا أولا تأمر بهم يا رسول الله اذا فنضرب أعناقهم قال أكره أن يتحدث الناس ويفهوا ان محمدا قد وضع يده في أصحابه فسماهم لها وقال اكتبهم وقال ابن اسحق في هذه القصة ان الله قد أخبرني باسمائهم وأسماؤهن وآبائهم وأبائهن ان الله غدا عند وجهه الصبح فانطلق حتى اذا أصبحت فاجمعهم فلما أصبح

قال ادع عبدالله بن أبي وسعد بن أبي سرح وأباخاطر الاعرابي وعامر أو أبا عامر والحلاس بن سويد بن الصامت وهو الذي قال لا تنتهي حتى نرمي محمداً من العقبة الليلة وإن كان محمد وأصحابه خيراً منا أنا إذا لغنم وهو الراعي ولا عقل لنا وهو العاقل وأمره أن يدعو بجمع بن حارثة ومليح التيمي وهو الذي سرق طيب الكعبة وارتد عن الاسلام وانطلق محارباً في الارض فلا يدري أين يذهب وأمره أن يدعو حصن بن نمير الذي أغار على تمر الصدقة فسرقه وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك ما حملك على هذا فقال حملني عليه أني ظننت أن الله لا يطلعك عليه فاما اذا أطلعك عليه وعلمت فانا أشهد اليوم أنك رسول الله وإن لم أومن بك قط قبل هذه الساعة فأقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عثرته وعفاه عنه وأمره أن يدعو طعيمة بن أريق وعبد الله بن عيينة وهو الذي قال لأصحابه اسهروا هذه الليلة تسلبوا الدهر كله فوالله ما لكم أمر دون أن تقتلوا هذا الرجل فدعاه فقال ويحك ما كان ينفعك من قتلي لو أني قتلت فقال عبد الله فوالله يا رسول الله لا تزال بخير ما أعطاك الله النصر على عدوك إنما نحن بالله وبك فتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ادعو مرة بن الربيع وهو الذي قال نقتل الواحد الفرد فيكون الناس عامة بقتله مطمئنين فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ويحك ما حملك على أن تقول الذي قلت فقال يا رسول الله إن كنت قلت شيئاً من ذلك انك لعالم به وما قلت شيئاً من ذلك فجمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم اثنا عشر رجلاً الذين حاربوا الله ورسوله وأرادوا قتله فأخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقولهم ومنطقهم وسرهم وعلايتهم وأطلع الله سبحانه نبيه على ذلك بعلبه ومات الاثنى عشر منافقين محاربين لله ولرسوله وذلك قوله عز وجل وهموا بمالهم ينالوا وكان أبو عامر رأسهم وله بنو مسجد الضرار وهو الذي كان يقال له الراهب فسيما رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاسق وهو أبو حنظلة غسيل الملائكة فارسلوا اليه فقدم عليهم فلما قدم عليهم أخزاه الله وإياهم فانهارت تلك البقعة في نار جهنم

(فصل) قلت وفي سياق ما ذكره ابن اسحق وهم من وجوه . أحدها أن النبي صلى الله عليه وسلم أسر الى حذيفة أسماً أولئك المنافقين ولم يطلع عليهم أحداً غيره وبذلك كان يقال لحذيفة انه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ولم يكن عمر ولا غيره يعلم أسماهم وكان إذا مات الرجل وشكوا فيه يقول عمر انظروا فإن صلى عليه حذيفة والافوا منافق منهم . الثاني ما ذكرناه من قوله فيهم عبد الله بن أبي وهو وهم ظاهر وقد ذكر ابن اسحق نفسه أن عبد الله بن أبي تخلف في غزوة تبوك . الثالث أن قوله وسعد بن أبي سرح وهم أيضاً خطأ ظاهر فإن سعد بن أبي سرح لم يعرف له اسلام البتة وإنما ابنه عبد الله كان قد أسلم وهاجر ثم ارتد ولحق بمكة حتى استأمن له عثمان النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح فأمنه وأسلم فحسن اسلامه ولم يظهر منه بعد ذلك شيء ينكر عليه ولم يكن مع هؤلاء الاثنى عشر البتة فإدري ما هذا الخطأ الفاحش . الرابع قوله وكان أبو عامر رأسهم وهذا وهم ظاهر لا يخفى على من دون ابن اسحق بل هو نفسه قد ذكر قصة أبي عامر هذا في قصة الهجرة عن عاصم ابن عمرو بن قتادة أن أبا عامر لما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة خرج الى مكة يبضعة عشر رجلاً فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة خرج الى الطائف فلما أسلم أهل الطائف خرج الى الشام فمات بها طريداً وحيداً غريباً فإن كان الفاسق وغزوة تبوك ذهاباً وإياباً

(فصل في أمر مسجد الضرار) الذي نهى الله رسوله أن يقوم فيه فهدمه صلى الله عليه وسلم وأقبل رسول الله

صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى نزل بذي أوان وبينها وبين المدينة ساعة وكان أصحاب مسجد الضرار أتوه وهو يتجهز إلى تبوك فقالوا يا رسول الله اننا قد بنينا مسجدا لذي العلة والحاجة واليلة المطيرة الشاتية وانا نحب أن تأتينا فتصلي لنا فيه فقال اني على جناح سفر وحال شغل ولو قدمنا ان شاء الله لآتيناكم فصلينا لكم فيه فلما نزل بذي أوان جاءه خبر المسجد من السماء فدعا مالك بن الدخشم أخا بني سلمة بن عوف ودع بن عدي العجلاني فقال انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله فاهدماه وحرقا فخرجاهم سرعين حتى أتيا بني سالم بن عوف وهم رهط مالك بن الدخشم فقال مالك لمن أنظرني حتى أخرج اليك بنار من أهلي ودخل إلى أهله فأخذ سعفا من النخل فأشعل فيه ناراً ثم خرجا يشتدان حتى دخلاه وفيه أهله فحرقاه وهدماه ففرقوا عنه فأنزل الله فيه والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين إلى آخر القصة وذكر ابن اسحق الذين بنوه وهم اثنا عشر رجلا منهم ثعلبة بن حاطب وذكر عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا هم أناس من الانصار ابتنوا مسجدا فقال لهم أبو عامر ابنوا مسجدكم واستمدوا ما استطعتم من قوة ومن سلاح فاني ذاهب إلى قيصر ملك الروم فأتى بجنده من الروم فأخرج محمدا وأصحابه فلما فرغوا من مسجدهم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا قد فرغنا من بناء مسجدنا فنحب أن تصلي فيه وتدعوا بالبركة فأنزل الله عز وجل لا تقم فيه أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم يعني مسجد قباء أحق أن تقوم فيه إلى قوله فانها ربه في نار جهنم يعني قواعده لا يزال بنيانهم الذي بنو ريبة في قلوبهم يعني الشك إلا أن تقطع قلوبهم يعني بالموت

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داعي

وبعض الرواة يسمون هذا ويقول انما كان ذلك عند مقدمه المدينة من مكة وهو وهم ظاهر لان ثنيات الوداع انما هي من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة ولا يمر بها الا اذا توجه إلى الشام فلما أشرف على المدينة قال هذه طابة وهذا أحد جبل يحبنا ونحبه فلما دخل قال العباس يا رسول الله ائذن لي أمتدحك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لا يفضض الله فاك فقال

من قبلها طبت في الظلال وفي

ثم هبطت البلاد لا بشر

بل نطفة تركب السفين وقد

تنقل من صلب إلى رحم

حتى استوى بيتك المريم من

وأنت لما ولدت أشرقت الارض وضأت بنورك الآفاق

فنحن من ذلك النور في الضياء وسبيل الرشاد نخترق

فصل ولما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جالس للناس فجاءه المخافون فطفقوا يعتذرون إليه ويخافون له وكانوا بضعة وثمانين رجلا فقبل منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

علايتهم وبايعهم واستغفر لهم و وكل سرائرهم الى الله وجاءه كعب بن مالك فلما سلم عليه تبسم تبسم المغضب ثم قال له تعال قال فجلت أمشي حتى جاست بين يديه فقال لي ما خلفك ألم تكن قد ابتعت ظهرك فقلت بلى والله اني لو جاست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أن سأخرج من سخطه بعذر ولقد أعطيت جدلا ولكني والله لقد علمت ان حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به على ليوشكن الله أن يسنخلك على ولئن حدثتك حديث صدق تجد علي فيه اني لا رجو فيه عفو الله عني والله ما كان لي من عذر والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد صدق فقم حتى يقضى الله فيك فقمتم وثار رجال من بني سلية فأتبعوني يؤنبوني فقالوا لي والله ما علمناك كنت أذنبت ذنبا قبل هذا ولقد عجزت أن لا تكون اعتذرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما اعتذر اليه المخلفون فقد كان كافيك ذنبك استغفار رسول الله صلى الله عليه وسلم لك قال فوالله ما زالوا يؤنبوني حتى أردت أن أرجع فأكذب نفسي ثم قلت لهم هل لقي هذا معي أحد قالوا نعم رجلان قالوا مثل ما قلت فقل لهما مثل الذي قيل لك فمات من هما قالوا مرة بن الربيع العامري وهلال بن أمية الواقفي فذكروا لي رجلين صالحين شهدا بدرا فيهما أسوة فضيت حين ذكر وهما لي ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه فاجتنبنا الناس وتغيروا لنا حتى تنكرت لي الأرض فما هي بالتي أعرف فلبثنا على ذلك خمسين ليلة فاما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يكيان وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم فكنت أخرج وأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد واتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم عليه وهو في مجاسه بعد الصلاة فأقول في نفسي هل حرك شفتيه برد السلام على أم لا ثم أصلي قريبا منه فأسارقه النظر فاذا أقبلت على صلاتي أقبل الي واذا التفت نحوه أعرض عني حتى اذا طال على ذلك من جفوة المسلمين وشيت حتى تسورت جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمي وأحب الناس الي فسلمت عليه فوالله ما رد علي السلام فقلت يا أبا قتادة أنشدك الله هل تعلمني أحب الله ورسوله فسكت فعدت له فنشدته فسكت فعدت له فنشدته فقال الله ورسوله أعلم ففاضت عيناى وتوليت حتى تسورت الجدار فينا أنا أمشي بسوق المدينة واذا نبطي من أنباط الشام بمن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول من يدل على كعب بن مالك فطفق الناس يشيرون له حتى اذا جاءني دفع الى كتابا من ملك غسان فاذا فيه أما بعد فانه باغى أن صاحبك قد جفاك ولم يجعلك الله بدار هو ان ولا مضیعة فالحق بنا نواسك فقلت لما قرأتها وهذا أيضا من البلاء فتيممت بها التنور فسجرتها حتى اذا مضت أربعون ليلة من الخمسين اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيني فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرک أن تعزل امرأتك فقلت أطاقتها أم ماذا قال لا ولكن اعزلها ولا تقر بها وأرسل الي صاحبى مثل ذلك فقلت لا مرأتى الحق باهلك فكوني عندهم حتى يقضى الله في هذا الأمر فجاءت امرأة هلال بن أمية فقالت يا رسول الله ان هلال بن أمية شيخ ضائع ليس له خادم فهل تكره أن أخدمه قال لا ولكن لا يقربك قالت انه والله ما به حركة الى شيء والله ما زال يبكي منذ كان من أمره ما كان الى يومه هذا قال كعب فقال لي بعض أهلي لو استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأتك كما أذن لامرأة هلال بن أمية أن تخدمه فقلت والله لا استأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدرينى ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذنته فيها وأنا رجل شاب ولبثت بعد ذلك عشر ليال حتى كبلت لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كلامنا فلما صليت

صلاة الفجر صبح خمسين ليلة على سطح بيت من بيوتنا بينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله تعالى قد ضاقت على نفسي وضافت على الأرض بما رحبت سمعت صوت صارخ أوفى على جبل سلع بأعلى صوته يا كعب بن مالك أبشر فخررت ساجدا فعرفت أن قد جاء فرج من الله وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتوبة الله علينا حين صلى الفجر فذهب الناس يبشروننا وذهب قبل صاحبي مبشرون وركض إلى رجل فرسا وسعى ساع من أسلم فاوفى على ذروة الجبل وكان الصوت أسرع من الفرس فلما جاني الذي سمعت صوته يبشرني نزعته له ثوبي فكسوته إياهما يبشراه والله ما أملك غيرهما واستعرت ثوبين فلبستهما فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتقاني الناس فوجا فوجا يهتفونني بالتوبة يقولون ليهنك توبة الله عليك قال كعب حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس حوله الناس فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صاحني وهنأني والله ما قام إلى رجل من المهاجرين غيره ولست أنساها لطلحة فلما سلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو يشرق وجهه من السرور أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك قال قلت أهو من عندك يا رسول الله أم من عند الله قال لا بل من عند الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سراسنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر وكنا نعرف ذلك منه فلما جلست بين يديه قلت يا رسول الله إن من توبتي أن أتخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله فقال أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك قلت فإني أمسك سهمي الذي بخير فقلت يا رسول الله إن الله إنما يجاني بالصدق وإن من توبتي أن لا أحدث إلا صدقا ما بقيت فوالله ما أعلم أحدا من المسلمين أبلاه الله في صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومى هذا ما أبلاني والله ما تعمدت بعد ذلك إلى يومى هذا كذبا وإنى لأرجو أن يحفظني الله فيما بقيت فانزل الله تعالى على رسوله لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والآنصار إلى قوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين فوالله ما أنعم الله على نعمة قط بعد أن هداني للإسلام أعظم في نفسي من صدقي لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أكون كذبة فاهلك كما هلك الذين كذبوا فان الله قال للذين كذبوا حين أنزل الوحي شر ما قال لأحد قال سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم إلى قوله فان الله لا يرضى عن القوم الفاسقين قال كعب وكان تخلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حلفوا له فبايعهم واستغفر لهم وأرجأ أمرنا حتى قضى الله فيه فبذلك قال الله وعلى الثلاثة الذين خلفوا وليس الذي ذكر الله مما خلفنا عن الغزو وإنما هو تخليفه إيانا وأرجأه أمرنا عن حلف له واعتذرا إليه فقبل منه وقال عثمان بن سعيد الدلمى حدثنا عبد الله بن صالح حدثني معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا قال كانوا عشرة رهط تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فلما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم أوثق سبعة منهم أنفسهم بسوارى المسجد وكان يمر النبي صلى الله عليه وسلم إذا رجع في المسجد عليهم فلما رأهم قال من هؤلاء الموثقون أنفسهم بالسوارى قالوا هذا أبو لينة وأصحابه تخلفوا عنك يا رسول الله أوثقوا أنفسهم حتى يطلقهم النبي صلى الله عليه وسلم ويعذرهم قال وأنا أقسم بالله لا أطلقهم ولا أعذرهم حتى يكون الله هو الذي يطلقهم رغبا عنى وتخلفوا عن الغزو مع المسلمين فلما باغبهم ذلك قالوا ونحن لا نطابق أنفسنا حتى يكون الله هو الذي يطلقنا فانزل الله عز وجل وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم وعسى من الله واجب أنه هو التواب الرحيم

فلما نزلت أرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فاطلقهم وعذرهم لحاؤا بأموالهم فقالوا يا رسول الله هذه أموالنا فتصدق بها عنا واستغفر لنا قال ما أمرت أن آخذ أموالكم فانزل الله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم يقول استغفر لهم إن صلاتك سكن لهم فاخذ منهم الصدقة واستغفر لهم وكان ثلاثة نفر لم يوثقوا أنفسهم بالسوارى فأرجئوا لا يدرون أيعذبون أم يتاب عليهم فانزل الله تعالى لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الى قوله وعلى الثلاثة الذين خلفوا الى قوله ان الله هو التواب الرحيم تابعه عطية بن سعد

(فصل في الإشارة الى بعض ما تضمنته هذه الغزوة من الفقه والفوائد) فمنها جواز القتال في الشهر الحرام ان كان خروجه في رجب محفوظا على ما قاله ابن اسحق ولكن هنا أمر آخر وهو أن أهل الكتاب لم يكونوا يحرمون الشهر الحرام بخلاف العرب فانها كانت تحرمه وقد تقدم أن في نسخ تحريم القتال فيه قولين وذكرنا حجج الفريقين ومنها تصريح الامام للرعية واعلامهم بالامر الذي يضرهم ستره واخفاؤه ليتأهبوا له ويعدوا له عدته وجواز ستر غيره عنهم والكناية عنه للصلحة ومنها أن الامام اذا استنفر الجيش لزمهم النفيير ولم يحز لاحد التخلف الا باذنه ولا يشترط في وجوب النفيير تعيين كل واحد منهم بعينه بل متى استنفر الجيش لزم كل واحد منهم الخروج معه وهذا أحد المواضع الثلاثة التي يصير فيها الجهاد فرض عين والثاني اذا حضر العدو بالبلد والثالث اذا حضرين الصفيين ومنها وجوب الجهاد بالمال كما يجب بالنفس وهذا أحد الروايتين عن أحمد وهي الصواب الذي لا ريب فيه فان الامر بالجهاد بالمال شقيق الامر بالجهاد بالنفس في القرآن وقرينه بل جاء مقدما على الجهاد بالنفس في كل موضع الامور ماضيا واحدا وهذا هو الذي يدل على أن الجهاد به أهم وأكدم من الجهاد بالنفس ولا ريب أنه أحد الجهادين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من جهز غازيا فقد غزا فوجب على القادر عليه كما يجب على القادر بالبدن ولا يتم الجهاد بالبدن الا بئذله ولا ينتصر الا بالعدد والعدد فان لم يقدر أن يكثر العدد وجب عليه أن يمد بالمال والعدة واذا وجب الحج بالمال على العاجز بالبدن فوجوب الجهاد بالمال أولى وأحرى ومنها ما برز به عثمان بن عفان من النفقة العظيمة في هذه الغزوة وسبق به الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم غفر الله لك يا عثمان ما أسررت وما أعلنت وما أخفيت وما أبديت ثم قال ماضر عثمان ما فعل بعد اليوم وكان قد أنفق ألف دينار وثلاثمائة بعير بعدتها وأحلاسها وأقتابها ومنها أن العاجز بماله لا يعذر حتى يبذل جهده ويتحقق عجزه فان الله سبحانه انما نفي الحرج عن هؤلاء العاجزين بعد أن أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحملهم فقال لا أجد ما أحملكم عليه فرجعوا ليكون لما فاتهم من الجهاد فهذا العاجز الذي لا حرج عليه ومنها استخلاف الامام اذا سافر رجلا من الرعية على الضعفاء والمعدورين والنساء والذرية ويكون نائبه من المجاهدين لانه من أكبر العون لهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستخلف ابن أم مكتوم فاستخلفه بضع عشرة مرة وأما في غزوة تبوك فالمعروف عند أهل الاثر أنه استخلف على بن أبي طالب كما في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه في غزوة تبوك فقال يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان فقال أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي ولكن هذه كانت خلافة خاصة على أهله صلى الله عليه وسلم وأما الاستخلاف العام فكان لمحمد بن مسلمة الانصاري ويدل على هذا أن المناقذين لما أرجفوا به وقالوا خلفه استثقالا أخذ سلاحه ثم لحق بالنبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كذبوا ولكن خلفتك لما تركت ورأيتي فأرجع فأخلفني في أهلي وأهلك

ومنها جواز الخرص للطرب على رؤس النخل وأنه من الشرع والعمل بقول الخارص وقد تقدم في غزاة خيبر وأن الامام يجوز أن يحرص بنفسه كما حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم حديقة المرأة ومنها أن الماء الذي بآبار ثمود لا يجوز شربه ولا الطبخ منه ولا العجين به ولا الطهارة به ويجوز أن يسقى البهائم إلا ما كان من بئر الناقة وكانت معلومة باقية الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استمر علم الناس بها قرنا بعد قرن الى وقتنا هذا فلا يرد الركوب بئرا غيرها وهي مطوية بحكمة البناء واسعة الأرجاء آثار العتق عليها ابادية لا تشبه بغيرها ومنها أن من مر بديار المغضوب عليهم والمعديين لم ينبغ له أن يدخلها ولا يقيم بها بل يسرع السير ويتقنع بثوبه حتى يجاوزها ولا يدخل عليهم إلا با كيا معتبرا ومن هذا اسراع النبي صلى الله عليه وسلم السير في وادي محسر بين منى وعرفة فانه المكان الذي أهلك الله فيه الفيل وأصحابه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في السفر وقد جاء جمع التقديم في هذه القصة في حديث معاذ كما تقدم وذكرنا علة الحديث ومن أنكره ولم يجي جمع التقديم عنه في سفر الا هذا وصح عنه جمع التقديم بعرفة قبل دخوله الى عرفة فانه جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر فقل ذلك لاجل النسك كما قال أبو حنيفة رحمه الله وقيل لاجل السفر الطويل كما قاله الشافعي وأحمد رحمهما الله وقيل لاجل الشغل وهو اشتغاله بالوقوف وايصاله الى غروب الشمس قال أحمد يجمع للشغل وهو قول جماعة من السلف والخلف وقد تقدم ومنها جواز التيمم بالرمل فان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قطعوا الرمال التي بين المدينة وتبوك ولم يحملوا معهم ترابا بلا شك وتلك مفاوز معطشة شكوا فيها العطش الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطعا كانوا يتيممون بالارض التي هم فيها نازلون هذا كله مما لا شك فيه مع قوله صلى الله عليه وسلم فحيثما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره ومنها أنه صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة ولم يقل للامة لا يقصر الرجل الصلاة اذا قام أكثر من ذلك ولكن اتفق اقامته هذه المدة وهذه الإقامة في حال السفر لا تخرج عن حكم السفر سواء طال أو قصرت اذا كان غير مستوطن ولا عازم على الإقامة بذلك الموضع وقد اختلف السلف والخلف في ذلك اختلافا كثيرا ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين فنحن اذا قمنا تسع عشرة نصلي ركعتين وان زدنا على ذلك آتمنا وظاهر كلام أحمد أن ابن عباس أراد مدة مقامه بمكة زمن الفتح فانه قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثمان عشرة زمن الفتح لانه أراد حنيننا ولم يكن ثم أجمع المقام وهذه اقامته التي رواها ابن عباس وقال غيره بل أراد ابن عباس مقامه بتبوك كما قال جابر بن عبد الله أقام النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه الامام أحمد في مسنده وقال المسور بن مخرمة أقمنا مع سعد ببعض قرى الشام أربعين ليلة يقصرها سعد وتمها وقال نافع أقام ابن عمر باذريجان ستة أشهر يصلي ركعتين وقد حال الثلج بينه وبين الدخول وقال حفص بن عبيد الله أقام أنس بن مالك بالشام سنتين يصلي صلاة المسافر وقال أنس أقام أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم برام هرمز سبعة أشهر يقصرون الصلاة وقال الحسن أقمت مع عبد الرحمن بن سمرة بكابل سنتين يقصر الصلاة ولا يجمع وقال ابراهيم كانوا يقيمون بالري السنة وأكثر من ذلك وسجستان السنتين فهذا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما ترى وهو الصواب وأما مذاهب الناس فقال الامام أحمد ذا نوي إقامة أربعة أيام أتم وان نوي دوها قصر وحمل هذه الآثار على أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يجمعوا الإقامة البتة بل كانوا يقولون اليوم نخرج غدا نخرج وفي هذا نظر لا يخفى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة وهي ما هي وأقام فيها يؤسس قواعد الاسلام ويهدم قواعد الشرك ويمهد أمر ماحولها من العرب ومعلوم قطعا أن هذا يحتاج الى إقامة أيام لا يتأتى في يوم واحد ولا يومين وكذلك إقامته بتبوك فانه أقام ينتظر العدو ومن المعلوم قطعا أنه كان بينه وبينهم عدة مراحل يحتاج الى أيام وهو يعلم أنهم لا يوافقون في أربعة أيام وكذلك إقامة ابن عمر باذريجان ستة أشهر يقصر الصلاة من أجل الثلج ومن المعلوم أن مثل هذا الثلج لا يتحالى ويذوب في أربعة أيام بحيث تنفتح الطرق وكذلك إقامة أنس بالشام سنتين يقصر وإقامة الصحابة برامهرمز سبعة أشهر يقصرون ومن المعلوم أن مثل هذا الحصار والجهاد يعلم أنه لا ينقضى في أربعة أيام وقد قال أصحاب أحمد انه لو أقام لجهاد عدو أو حبس سلطان أو مرض قصر سواء غلب على ظنه انقضاء الحاجة في مدة يسيرة أو طويلة وهذا هو الصواب لكن شرطوا فيه شرطا لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا عمل الصحابة فقالوا شرط ذلك احتمال انقضاء حاجته في المدة التي لا تقطع حكم السفر وهي مادون الأربعة الأيام فيقال من أين لكم هذا الشرط والنبي لما أقام زيادة على أربعة أيام يقصر الصلاة بمكة وتبوك لم يقل لهم شيئا ولم يبين لهم أنه لم يعزم على إقامة أكثر من أربعة أيام وهو يعلم أنهم يقتدون به في صلاته ويتأسون به في قصرها في مدة إقامته فلم يقل لهم حرفا واحدا لا تقصروا فوق إقامة أربع ليال وبيان هذا من أهم المهمات وكذلك اقتداء الصحابة به بعده ولم يقولوا لمن صلى معهم شيئا من ذلك وقال مالك والشافعي ان نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أتم وان نوى دونها قصر وقال أبو حنيفة ان نوى إقامة خمسة عشر يوما أتم وان نوى دونها قصر وهو مذهب الليث بن سعد وروى عن ثلاثة من الصحابة عمر وابنه وابن عباس وقال سعيد بن المسيب اذا أتمت أربعة فصل أربعة وعنه كقول أبي حنيفة رحمه الله وقال علي بن أبي طالب ان أقام عشرة أتم وهو رواية عن ابن عباس وقال الحسن يقصر ما لم يقدم مصرا وقالت عائشة يقصر ما لم يضع الزاد والمزاد والأئمة الأربعة متفقون على أنه اذا أقام لحاجة ينتظر قضاءها يقول اليوم أخرج غدا أخرج فانه يقصر أبدا إلا الشافعي في أحد قوليه فانه يقصر عنده الى سبعة عشر أو ثمانية عشر يوما ولا يقصر بعدها وقد قال ابن المنذر في أشراجه أجمع أهل العلم أن المسافر أن يقصر ما لم يجمع إقامة وان أتى عليه سنون

(فصل) ومنها جواز بل استحباب حنث الخالف في يمينه اذا رأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه ويفعل الذي هو خير وان شاء قدم الكفارة على الحنث وان شاء أخرها وقد روى حديث أبي موسى هذا الا أتيت الذي هو خير وتحملت في لفظ الا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير وفي لفظ الا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وكل هذه الالفاظ في الصحيحين وهي تقتضى عدم الترتيب وفي السنن من حديث عبد الرحمن بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير وأصله في الصحيحين فذهب أحمد ومالك والشافعي الى جواز تقديم الكفارة على الحنث واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال لا يجوز التقديم ومنع أبو حنيفة رحمه الله تقديم الكفارة مطلقا

(فصل) ومنها انعقاد اليمين في حال الغضب اذا لم يخرج بصاحبه الى حد لا يعلم معهما يقول وكذلك ينفذ حكمه وتصح عقوده فلو بلغ به الغضب الى حد الاغلاق لم تعتقد يمينه ولا طلاقه وقال أحمد في رواية حنبل في حديث

عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق يريد الغضب
 ﴿فصل﴾ ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم قد يتعلق بالجبري ولا متعلق له به وإنما
 هذا مثل قوله والله لا أعطي أحدا شيئا ولا أمنع وإنما أنا قاسم وأضع حيث أمرت فانه عبد الله ورسوله إنما
 يتصرف بالامر فاذا أمره ربه بشيء تفذه فانه هو المعطى والمانع والحامل والرسول منفذ لما أمر به وأما قوله تعالى
 وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فالمراد به القبضة من الحصباء التي رمى بها وجوالمشركين فوصلت الى عيون
 جميعهم فأثبت الله سبحانه له الرمي باعتبار النبد والالقاء فانه فعله ونفاه عنه باعتبار الايصال الى جميع المشركين
 وهذا فعل الرب تعالى لاتصل اليه قدرة العبد والرمي يطلق على الحذف وهو مبدؤه وعلى الايصال وهو نهايته
 ﴿فصل﴾ ومنها تركه قتل المنافقين وقد بلغه عنهم الكفر الصريح فاحتج به من قال لا يقتل الزنديق اذا أظهر
 التوبة لانهم حلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ما قالوا وهذا اذا لم يكن انكارا فهو توبة واقلاع وقد قال
 أصحابنا وغيرهم من شهد عليه بالردة فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لم يكشف عن شيء بعد وقال بعض
 الفقهاء اذا جحد الردة كفاه جحدها ومن لم يقل بتوبة الزنديق قال هؤلاء لم تقم عليهم بينة ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يحكم عليهم بعلوه والذي بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم قولهم لم يبلغه اياه نصاب البينة بل شهد
 به عليهم واحد فقط كما شهد زيد بن أرقم وحده على عبد الله بن أبي وكذلك غيره أيضا انما شهد عليه واحد
 وفي هذا الجواب نظر فان نفاق عبد الله ابن أبي وأقواله في النفاق كانت كثيرة جدا كالماترة عند النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه وبعضهم أقر بلسانه وقال انما كنا نخوض ونلعب وقد واجهه بعض الخوارج في وجهه بقوله
 انك لم تعدل والنبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له ألا تقتلهم لم يقل ما قامت عليهم بينة بل قال لا يتحدث الناس أن
 محمدا يقتل أصحابه فالجواب الصحيح اذن أنه كان في ترك قتلهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم مصلحة تتضمن
 تأليف القلوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع كلبة الناس عليه وكان في قتلهم تنفير والاسلام بعد في غربة
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم أحرص شيء على تأليف الناس وأترك شيء لما ينفرهم عن الدخول في طاعته وهذا
 أمر كان يختص بحال حياته صلى الله عليه وسلم وكذلك ترك قتل من طعن عليه في حكمه بقوله أن كان ابن عمك
 وفي قسمه بقوله ان هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله وقول الآخر له انك لم تعدل فان هذا محض حقه له أن يستوفيه
 ولأن يتركه وليس للامة بعده ترك استيفاء حقه بل يتعين عليهم استيفاؤه ولا بد ولتقرير هذه المسائل موضع
 آخر والغرض التنبيه والاشارة

﴿فصل﴾ ومنها أن أهل العهد والذمة اذا أحدث أحد منهم حدثا فيه ضرر على الاسلام انتقض عهده في
 ماله ونفسه وانه اذا لم يقدر عليه الامام قدمه وماله هدر وهو لمن أخذه كما قال في صلح أهل أيلة فمن أحدث منهم
 حدثا فانه لا يحول ماله دون نفسه وهو لمن أخذه من الناس وهذا لانه بالاحداث صار محاربا حكمه حكم أهل الحرب
 ﴿فصل﴾ ومنها جواز الدفن بالليل كما دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا النجادين ليلا وقد سئل أحمد
 عنه فقال وما بأس بذلك وقال أبو بكر دفن ليلا وعلى دفن فاطمة ليلا وقالت عائشة سمعنا صوت المساحي من
 آخر الليل في دفن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ودفن عثمان وعائشة وابن مسعود ليلا وفي الترمذي عن ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فبرا ليلا فاسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة وقال رحمتك الله اذ كنت لأواها

تلا لا تترآن قال الترمذي حديث حسن وفي البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن رجل فقال من هذا قالوا فلان دفن البارحة فصلي عليه فان قيل فما تصنعون بما رواه مسلم في صحيحه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكمغن في كفن غير طائل ودفن ليلاً فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل إلا أن يضطر الناس إلى ذلك قال الامام أحمد إليه أذهب قيل تقول بالحديثين بحمد الله لا نرد أحدهما بالآخر فنكره الدفن بالليل بل يزجر عنه إلا لضرورة أو مصلحة راجحة كبيت مات مع المسافرين بالليل ويتضررون بالإقامة به إلى النهار وكما إذا خيف على الميت الانفجار ونحو ذلك من الأسباب المرجحة للدفن ليلاً وبالله التوفيق

(فصل) ومنها أن الامام إذا بعث سرية نغمت غنيمة أو أسرت أسيراً أو فتحت حصناً كان ما حصل من ذلك لها بعد تخميسه فان النبي صلى الله عليه وسلم قسم ما صالح عليه أكيدر من فتح دومة الجندل بين السرية الذين بغتهم مع خالد وكانوا أربعمائة وعشرين فارساً وكانت غنائمهم ألفي بعير وثمانمائة رأس فأصاب كل رجل منهم خمس فرائض وهذا بخلاف ما إذا أخرجت السرية من الجيش في حال الغزو فأصاب ذلك بقوة الجيش فان ما أصابوا يكون غنيمة للجميع بعد الخمس والنفل وهذا كان هديه صلى الله عليه وسلم

(فصل) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيراً ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم فهذه المعية هي بقلوبهم وهمهمهم لا كما يظنه طائفة من الجهال انهم معهم بأبدانهم فهذا محال لانهم قالوا له وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وكانوا معه بارواحهم وبادار الهجرة باشباحهم وهذا من الجهاد بالقلب وهو أحد مراتبه الأربع وهي القلب واللسان والمال والبدن وفي الحديث جاهدوا المشركين بالسنتكم وقلوبكم وأموالكم

(فصل) ومنها تحريق أمكنة المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها وهدمها كما حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد الضرار وأمر بهدمه وهو مسجد يصلى فيه ويذكر اسم الله فيه لما كان بناؤه ضاراً وتفرقاً بين المؤمنين ومأوى للنافقين وكل مكان هذا شأنه فواجب على الامام تعطيله اما بهدم وتحريق واما بتغيير صورته واخراجه عما وضع له واذا كان هذا شأن مسجد الضرار فمشاهد الشرك التي تدعو سدتها إلى اتخاذ من فيها أندادا من دون الله أحق بذلك وأوجب وكذلك محال المعاصي والفسوق كالحانات وبيوت الخمارين وأرباب المنكرات وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكاملها يباع فيها الخمر وحرق حانوت رويشد الثقفي وسماه فويسقا وحرق قصر سعد عليه لما احتجب فيه عن الرعية وهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت تارك حشور الجماعة والجمعة وإنما منعه من فيها من النساء والذرية الذين لا تجب عليهم كما أخبر هو عن ذلك . ومنها أن الوقف لا يصح على غير بر ولا قرابة كالم يصح وقف هذا المسجد وعلى هذا فيهم المسجد اذا بنى على قبر كما ينبش الميت اذا دفن في المسجد نص على ذلك الامام أحمد وغيره فلا يجتمع في دين الاسلام مسجد وقبر بل أيهما طرأ على الآخر منع منه وكان الحكم للسابق فلو وضعا معاً لم يحز ولا يصح هذا الوقف ولا يجوز ولا تصح الصلاة في هذا المسجد لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولعنه من اتخذ القبر مسجداً أو أوقد عليه سراجاً فهذا دين الاسلام الذي بعث الله به رسوله ونبيه وغرته بين الناس كما ترى

(فصل) ومنها جواز انشاد الشعر للقدام فرحاً وسروراً به ما لم يكن معه لهو من محرم كزمار وشبابة وعود ولم يكن غناء يتضمن رقية الفواحش وما حرم الله فهذا لا يحرمه أحد وتعلق أرباب السماع الفسقي به كتعلق من

يستحل شرب الخمر المسكر قياسا على أكل العنب وشرب العصير الذي لا يسكر ونحو هذا من القياسات التي تشبه قياس الذين قالوا إنما البيع مثل الربا. ومنها استماع النبي صلى الله عليه وسلم مدح المادحين له وترك الإنكار عليهم ولا يصح قياس غيره عليه في هذا لما بين المادحين والمدحون من الفرق وقد قال أحثوا في وجوه المادحين التراب ومنها ما اشتملت عليه قصة الثلاثة الذين خافوا من الحكم والفوائد الجمّة فنشير إلى بعضها فنجاز أخبار الرجل عن تفريطه وتقصيره في طاعة الله ورسوله وعن سبب ذلك وما آل إليه أمره وفي ذلك من التحذير والنصيحة وبيان طرق الخير والشر وما يترتب عليها ما هو من أهم الأمور ومنها جواز مدح الإنسان نفسه بما فيه من الخير إذا لم يكن على سبيل الفخر والترفع ومنها تساية الإنسان نفسه عما لم يقدر له من الخير بما قدر له من نظيره أو خير منه ومنها أن يبيعه العقبة كانت من أفضل مشاهد الصحابة حتى أن كعبا كان لا يراها دون مشهد بدر ومنها أن الإمام إذا رأى المصلحة في أن يستر عن رعيته بعض ما يهيم به ويقصده من العدو ويورى به عنه استحبه ذلك أو يتعين بحسب المصلحة. ومنها أن الستر والكتمان إذا تضمن مفسدة لم يحز ومنها أن الجيش في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم ديوان وأن أول من دون الديوان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا من سنته التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم باتباعها وظهرت مصلحتها وحاجة المسلمين إليها ومنها أن الرجل إذا حضرت له فرصة القرية والطاعة فالحزم كل الحزم في انتهازها والمبادرة إليها والعجز في تأخيرها والتسويق بها ولا سيما إذا لم يثق بقدرته وتمكنه من أسباب تحصيلها فإن العزائم والأهم سريعة الاتقاض فلبا ثبتت والله سبحانه يعاقب من فتح له بابا من الخير فلم ينتهزه بأن يحول بين قلبه وأرادته فلا يمكنه بعد من إرادته عقوبة له فمن لم يستجب لله ورسوله إذا دعاه حال بينه وبين قلبه وأرادته فلا يمكنه الاستجابة بعد ذلك قال تعالى يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكيكم وأعدوا أن الله يحول بين المرء وقلبه وقد صرح الله سبحانه بهذا في قوله ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة وقال تعالى فلما زاغوا عن الله وتلوهم وقال وما كان الله ليضل قوما بعد أذهبهم حتى يبين لهم ما يتقون وهو كثير في القرآن ومنها أنه لم يكن يتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أحد رجال ثلاثة أما مغموص عليه في النفاق أو رجل من أهل الاعذار أو من خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعمله على المدينة أو خافه لمصلحة ومنها أن الإمام المطاع لا ينبغي له أن يهمل من تخلف عنه في بعض الأمور بل يذكره ليراجع الطاعة ويتوب فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال بتبوك ما فعل كعب ولم يذكر سواه من المتخلفين استصلاحه ومراعاة أهماله للقوم المناقين ومنها جواز الطعن في الرجل بما يغلب على اجتهاد الطاعن حمية أو ذبا عن الله ورسوله ومن هذا طعن أهل الحديث فيمن طعنوا فيه من الرواة ومن هذا طعن ورثة الأنبياء وأهل السنة في أهل الأهواء والبدع لله لا لحظوظهم وأغراضهم ومنها جواز الرد على الطاعن إذا غاب على ظن الراد أنه وهم وغلط كما قال معاذ للذي طعن في كعب بن أسد ما قلت والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيرا ولم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على واحد منهما ومنها أن السنة للقادم من السفر أن يدخل البلد على وضوء وأن يبدأ ببيت الله قبل بيته فيصل في ركعتين ثم يجلس للسليدين عليه ثم ينصرف إلى أهله ومنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمبل علانية من أذير الإسلام من المناقين ويكل سريره إلى الله ويجري عليه حكم الظاهر ولا يعاقبه بما لم يعلم من سره وذهاب إلى الإمام والحاكم رد السلام على من أحدث حدثا تأديبا له وزجرا لغيره فإنه صلى الله

عليه وسلم لم ينقل أنه رد على كعب بل قابل سلامه بتبسم المغضب ومنها أن التبسم قد يكون عن الغضب كما يكون عن التعجب والسرور فإن كلا منهما يوجب انبساط دم القلب وثورانه ولهذا تظهر حمرة الوجه لسرعة فوران الدم فيه فينشأ عن ذلك السرور والغضب تعجب يتبعه ضحك وتبسم فلا يغتر المغتر بضحك القادر عليه في وجهه ولا سيما عند المعتبة كما قيل

إذا رأيت نياب الليث بارزة فلا تظن أن الليث مبتسم

ومنها معاتبة الامام والمطاع أصحابه ومن يعز عليه ويكرم عليه فإنه عاتب الثلاثة دون سائر من تخلف عنه وقد أكثر الناس من مدح عتاب الآجبة واستلذاذه والسرور به فكيف بعتاب أحب الخلق على الإطلاق إلى المعتوب عليه والله ما كان أحلى ذلك العتاب وما أعظم ثمرته وأجل فائدته والله ما نال به الثلاثة من أنواع المسرات وحلاوة الرضا وخلع القبول ومنها توفيق الله لكعب وصاحبيه فيما جاؤوا به من الصدق ولم يخذلهم حتى كذبوا واعتذروا بغير الحق فصلحت عاجلتهم وفسدت عاقبتهم كل الفساد والصادقون تعبوا في العاجلة بعض التعب فأعقبهم صلاح العاقبة والفلاح كل الفلاح وعلى هذا قامت الدنيا والآخرة فمرارات المبادئ حلوات في العواقب وحلوات المبادئ مرارات في العواقب وقول النبي صلى الله عليه وسلم لكعب أما هذا فقد صدق دليل ظاهر في التمسك بمفهوم اللقب عند قيام قرينة تقتضي تخصيص المذكور بالحكم كقوله تعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وقوله صلى الله عليه وسلم جعلت على الأرض مسجدا وترتها طهورا وقوله في هذا الحديث أما هذا فقد صدق وهذا مما لا يشك السامع أن المتكلم قصد تخصيصه بالحكم وقول كعب هل لقي هذا معي أحد فقالوا نعم مرارة بن الربيع وهلال بن أمية فيه أن الرجل ينبغي له أن يرد حرام المصيبة بروح التأسى بمن لقي مثل ما لقي وقد أرشد سبحانه إلى ذلك بقوله تعالى ولا تنهوا في ابتغاء القوم أن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون وهذا هو الروح الذي منعه الله سبحانه أهل النار فيها بقوله ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون وقوله قد كروا إلى رجلين صالحين قد شهدا بدرا إلى فيهما أسوة هذا الموضع مما عدا من أوهام الزهري فإنه لا يحفظ عن أحد من أهل المغازي والسير البتة ذكر هذين الرجلين في أهل بدر إلا ابن اسحق ولا موسى بن عقبة ولا الاموي ولا الواقدي ولا أحد ممن عد أعمل بدر وكذلك ينبغي أن لا يكونا من أهل بدر فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهجر حاطبا ولا عاقبه وقد جس عليه وقال لعمر لما هم بقتله وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وأين ذنب التخلف من ذنب الجس قال أبو الفرج بن الجوزي ولم أزل حريصا على كشف ذلك وتحقيقه حتى رأيت أبا بكر الأثرم قد ذكر الزهري وذكر فضله وحفظه واثقانه وأنه لا يكاد يحفظ عليه غلط إلا في هذا الموضع فإنه قال إن مرارة بن الربيع وهلال بن أمية شهدا بدرا وهذا لم يقله أحد غيره والغلط لا يعصم منه انسان

﴿فصل﴾ وفي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كلام هؤلاء الثلاثة من بين سائر من تخلف عنه دليل على صدقهم وكذب الباقيين فأراد هجر الصادقين وتأديبهم على هذا الذنب وأما المناقون فجرمهم أعظم من أن يقابل بالهجر فدواء هذا المرض لا يعمل في مرض النفاق ولا فائدة فيه وهكذا يفعل الرب سبحانه بعباده في عقوبات جرائمهم فيؤدب عبده المؤمن الذي يحبه وهو كريم عنده بأدنى زلة وهفوة فلا يزال مستيقظا حذرا وأما من سقط من عينه

وهان عليه فانه يخلى بينه وبين معاصيه وكلما أحدث ذنباً أحدث له نعمة والمغرور يظن أن ذلك من كرامته عليه ولا يعلم أن ذلك عين الالهانة وأنه يريد به العذاب الشديد والعقوبة التي لا عاقبة معها كما في الحديث المشهور اذا أراد الله بعبد خيراً عجل له عقوبته في الدنيا واذا أراد بعبد شراً أمسك عنه عقوبته في الدنيا فيرد القيامة بذنوبه وفيه دليل أيضاً على هجران الامام والعالم والمطاع لمن فعل ما يستوجب العتب ويكون هجرانه دواء له بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء به ولا يزيد في الكمية والكيفية عليه فهلكه اذا المراد تأديبه لا اتلافه وقوله حتى تنكرت لي الارض فما هي بالتى أعرف هذا التنكر يحده الخائف والحزين والمهموم في الارض وفي الشجر والنبات حتى يحده فيمن لا يعلم حاله من الناس ويحده أيضاً المذنب العاصي بحسب جرمه حتى في خاق زوجته ولده وخادمه ودابته ويحده في نفسه أيضاً فتتنكر له نفسه حتى ما كانه هو ولا كأن أهله وأصحابه ومن يشفق عليه بالذين يعرفهم وهذا سر من الله لا يخفى الا على من هو ميت القلب وعلى حسب حياة القلب يكون ادراك هذا التنكر والوحشة وما لجرح بميت ايلام ومن المعلوم أن هذا التنكر والوحشة كان لاهل النفاق أعظم ولكن لموت فلو بهم لم يكونوا يشعرون به وهكذا القلب اذا استحكم مرضه واشتد ألمه بالذنوب والاجرام لم يحده هذه الوحشة والتنكر ولم يحس بها وهذه علامة الشقاوة وأنه قد أيس من عافية هذا المرض وأعيال اطباء شفاؤه والخوف والهم مع الرية والأمن والسرور مع البرامة من الذنب

فما في الارض أشجع من برى ولا في الارض أخوف من مريب

وهذا القدر قد ينتفع به المؤمن البصير اذا ابتلى به ثم راجع فانه ينتفع به نفعا عظيما من وجوه عديدة تفوت الحصر ولو لم يكن منها الا استثماره من ذلك أعلام النبوة وذوقه نفس ما أخبر به الرسول فيصير تصديقه ضروريا عنده ويصير ما ناله من الشر بمعاصيه ومن الخير بطاعاته من أدلة صدق النبوة الذوقية التي لا تتطرق اليها الاحتمالات وهذا كن أخبرك أن في هذه الطريق من المعاطب والمخاوف كيت وكيت على التفصيل نخالفتها وسأكتها فرأيت عين ما أخبرك به فانك تشهد صدقه في نفس خلافاً له وأما اذا سلكت طريق الأمن وحدها ولم تجد من تلك المخاوف شيئاً فانه وان شهد صدق الخبر بما ناله من الخير والظفره فصلاً فان علمه بتلك يكون مجحلاً (رأى فصل) ومنها أن هلال بن أمية ودرارة قعدا في بيوتهما وكثرا يصليان في بيوتهما ولا يحضرا الجماعة وهذا يدل على أن هجران المسلمين للرجل عذر يبيح له التخلف عن الجماعة أو يقال من تمام هجرانه أن لا يحضر جماعة المسلمين اكن يقال فكعب كان يحضر الجماعة ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا عتب عليهما على التخلف وعلى هذا فيقال لما أمر المسلمون بهجرهم تركوا لم يؤمروا ولم ينهوا ولم يكلموا وكان من حضر منهم الجماعة لم يمنع ومن تركها لم يكلم أو يقال لعاهما ضعفا وعجزا عن الخروج ولهذا قال كعب وكنت أنا أجسد القوم وأشبههم فكنت أخرج فأنشد الصلاة مع المسلمين وقوله وآتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم عليه وهو في الصلاة فاقول هل حرك نفسك برد السلام على أم لا فيه دليل على أن الرد على من يستحق الرد من المسلمين لا يجوز بل الرد على من استماعه وقوله حتى اذا طال ذلك على تسهرت جدار حائط في ذلك الوقت دخل الإنسان طرقة حاجته وجاره اذا علم رضاه بذلك وان لم يستأذنه وفي قول أبي قتادة

جوابا له لم يحنت ولا سيما اذا لم ينو به مكاتته وهو الظاهر من حال أبي قتادة وفي اشارة الناس الى النبلى الذى كان يقره يدل على كذب رسوله كدون نطقهم له تحقيق لمقصود الهجر والا فلو قالوا له صريحا ذاك كعب بن مالك لم يكن ذلك كلاما له فلا يكون به مخالفين للهي ولكن لمرط تحريمهم وتمسكهم بالامر لم يذكره له بصريح اسمه وقد يقل أن فى الحديث عنه بحضرته وهو يسمع نوع مكاملة له ولا سيما اذا جعل ذلك ذريعة الى المقصود بكلامه وهى ذريعة قريبة فالمنع من ذلك من باب منع الحيل وسد الذرائع وهذا أفقه وأحسن وفى مكاتبة ملك غسان له بالمصير اليه ابتلاء من الله تعالى وامتحان لا يمانه ومحبة لله ورسوله واطهار للصحابة أنه ليس بمن ضعف ايمانه بهجر النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين له ولا هو ممن تحمله الرغبة فى الجاه والملك مع هجران الرسول والمؤمنين له على مفارقة دينه وهذا فيه من تنزيه الله له من النفاق واطهار قوة ايمانه وصدقه لرسوله وللمسلمين ما هو من تمام نعمة الله عليه ولطفه به وجبره لكسره وهذا البلاء يظهر لب الرجل وسره وما ينطوى عليه فهو كالسكر الذى يخرج الخبيث من الطيب وقوله قسيمة بالصحيفة التورفية المبادرة الى اتلاف ما يخشى منه الفساد والمضرة فى الدين وأن الحازم لا ينتظر به ولا يؤخره وهذا كالعصير اذا تخمر وكالكتاب الذى يخشى منه الضرر والشر فالخزم المبادرة الى اتلافه واعدامه وكانت غسان اذذاك وهم ملوك عرب الشام حربا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا ينعلون خيولهم لمحاربتهم وكان هذا لمابعث شجاع بن وهب الاسدى الى ملكهم الحرث بن أبى شمر الغسانى يدعوهم الى الاسلام وكتب معه اليه قال شجاع فانتهيت اليه وهو فى غوطة دمشق وهو مشغول بتهيئه الانزال والابطال لقيصر وهو جاء من حمص الى ايلة فاقت على بابه يومين أو ثلاثة فقلت لحاجبه انى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه فقال لا تصل اليه حتى يخرج يوم كذا وكذا وجعل حاجبه وكان روميا اسمه مري يسألنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت أحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدعو اليه فيرق حتى يغلب عليه البكاء ويقول انى قرأت الانجيل فأجد صفة هذا النبي بعينه فانا أو من به وأصدقه فاخاف من الحرث أن يقتلنى وكان يكرهنى ويحسن ضيافتى وخرج الحرث يوما فجاس فوضع التاج على رأسه فاذن لى عليه فدفعت اليه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأه ثم رمى به قال من ينزع منى ملكى وقال أنا سائر اليه ولو كان باليمن جئت على الناس فلم تزل تعرض حتى قام وأمر بالخيول تنعل ثم قال أخبر صاحبك بما ترى وكتب الى قيصر يخبره خبرى وما عزم عليه فكتب اليه قيصر أن لا تسر ولا تعبر اليه واله عنه ووافنى يا يا فلما جاءه جواب كتابه دعانى فقال متى تريد أن تخرج الى صاحبك فقلت غدا فامر لى بمائة مثقال ذهباً ووصانى حاجبه بنفقة وكسوة وقال اقرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم منى السلام فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال باد ملكه وأقرأته من حاجبه السلام وأخبرته بما قل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق ومات الحرث بن أبى شمر عام الفتح ففى هذه المدة أرسل ملك غسان يدعو كعبا الى اللحاق به فابت له سابقة الحسنى أن يرغب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه

فصل فى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهؤلاء الثلاثة أن يعتزلوا نساءهم لما مضى لهم أربعون ليلة كالنبشة بمقدمات الفرج والفتح من وجهين أحدهما كلامه لهم وارساله اليهم بعد أن كان لا يكلمهم بنفسه ولا برسوله الثانى من خصوصية أمرهم باعتزال النساء وفيه تنبيه وارشاد لهم الى الجد والاجتهاد فى العبادة ورشد

المثزروا اعتزال محل الله واللثة والتعوض عنه بالاقبال على العبادة وفي هذا ايدان بقرب الفرج وانه قد بقي من العتب أمر يسير وقته هذه القصة أن زمن العبادات ينبغي فيه تجنب النساء كزمن الاحرام وزمن الاعتكاف وزمن الصيام فاراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون آخر هذه المدة في حق هؤلاء بمنزلة أيام الاحرام والصيام في توفرها على العبادة ولم يأمرهم بذلك من أول المدة رحمة بهم وشفقة عليهم اذ لعلمهم يضعف صبرهم عن نسايتهم في جميعها فكان من اللطف بهم والرحمة أن أمروا بذلك في آخر المدة كما يؤمر به الحاج من حين يحرم لا من حين يعزم على الحج وقول كعب لامرأته الحق بأهلك دليل على أنه لم يقطع بهذه اللفظة وأمثالها طلاق ما لم ينوه والصحيح أن لفظ الطلاق والعناق والحرية كذلك اذا أراد به غير تسبيب الزوجة واخراج الرقيق عن ملكه لا يقع به طلاق ولا عناق هذا هو الصواب الذي ندين الله به ولا نرتاب فيه البتة فاذا قيل له ان غلامك فاجرا وجاريتك تزني فقال ليس كذلك بل هو غلام عفيف حر وجارية عفيفة حرة ولم يرد بذلك حرية العتق وانما أراد حرية العفة فان جاريتيه وعبداه لا يعتقان بهذا وكذا اذا قيل له كم لغلامك عندك سنة فقال هو عتيق عندي وأراد قدم ملكه له لم يعتق بذلك وكذلك اذا ضرب امرأته الطاق فستل عنها فقال هي طالق ولم يخطر بقلبه ايقاع الطلاق وانما أراد انها في طاق الولادة لم تطاق بهذا وليست هذه الالفاظ مع هذه القرائن صريحة الا فيما أريد بها ودل السياق عليها فدعوى أنها صريحة في العتاق والطلاق مع هذه القرائن مكابرة ودعوى باطله قطعاً

(فصل) وفي سجود كعب حين سمع صوت المبشر دليل ظاهر أن تلك كانت عادة الصحابة وهي سجود الشكر عند النعم المتجددة والنعم المندفعة وقد سجد أبو بكر الصديق لما جاءه قتل مسيلة الكذاب وسجد علي بن أبي طالب لما وجد ذا الندية مقتولا في الخوارج وسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بشره جبريل أنه من صلى عليه مرة صلى الله عليه بها عشرا وسجد حين شفع لأمته فشغفه الله فيهم ثلاث مرات وأتاه بشير فبشره بظفر جند له على عدوهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجدا وقال أبو بكره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتاه أمر يسره خسر لله ساجدا وهي آنا صحيحة لا مطعن فيها وفي استباق صاحب الفرس والراقى على سلع ليبشرا كعبا دليل على حرص القوم على الخير واستباقهم اليه وتنافسهم في مسرة بعضهم بعضا وفي نزع كعب ثوبيه واعطائهما للبشير دليل على أن اعطاء المبشرين من مكارم الاخلاق والشيم وعادة الاشراف وقد أعتق العباس غلامه لما بشره أن عند الحجاج بن علاط من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسره وفيه دليل على جواز اعطاء البشير جميع ثيابه وفيه دليل على استحباب تهنئة من تجددت له نعمة دينية والقيام اليه اذا قبل ومصافحته فهذه سنة مستحبة وهو جائز لمن تجددت له نعمة دينية وأن الاولى أن يقال له ليهنك ما أعطاك الله وما من الله به عليك ونحو هذا الكلام فان فيه تولية النعمة ربها والدعاء لمن نالها بالتهني بها وفيه دليل على أن خيرا أيام العبد على الاطلاق وأفضلها يوم توبته الى الله وقبول الله توبته لقول النبي صلى الله عليه وسلم أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك فان قيل فكيف يكون هذا اليوم خيرا من يوم اسلامه قيل هو مكمل ليوم اسلامه ومن تمامه فيوم اسلامه بداية سعادتة ويوم تربته كمالها وتماها بار الله المستعان وفي سرور رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وفرحه به وارتيازه على ما جعل الله فيه من كمال الشفقة على الامة والرحمة بهم والراقة حتى لعل فرحه كان أعظم من نزع كعبه

سأذكر في كتابي ما يدل على أن الخلع من ما يدل على استحباب الصدقة عند التوبة

بما قدر عاياه من المال وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك دليل على أن من نذر الصدقة بكل ماله لم يلزمه اخراج جميعه بل يجوز له أن يبقى له منه بقية وقد اختلفت الرواية في ذلك ففي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أمسك عليك بعض مالك ولم يعين له قدرا بل أطلق ووكله الى اجتهاده في قدر الكفاية وهذا هو الصحيح فان ما نقص عن كفايته وكفاية أهله لا يجوز له التصديق به فنذره لا يكون طاعة فلا يجب الوفاء به وما زاد على قدر كفايته وحاجته فاخراجه والصدقة به أفضل فيجب اخراجه اذا نذره وهذا قياس المذهب ومقتضى قواعد الشريعة ولهذا تقدم كفاية الرجل وكفاية أهله على أداء الواجبات المالية سواء كانت حقا لله كال كفارات والحج أو حقا للآدميين كأداء الديون فانا نترك للفلس ما لا بد منه من مسكن وخادم وكسوة وآلة حرقة أو ما يتجربه لمؤتته ان فقدت الحرقة ويكون حق الغرماء فيما بقى وقد نص الامام أحمد على أن من نذر الصدقة بماله كله أجزأه ثلثه واحتج به أصحابه بما روى في قصة كعب هذه انه قال يا رسول الله ان من توبى الى الله ورسوله أن أخرج من مالى كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنصفه قال لا قلت فثلثه قال نعم قلت فاني أمسك سهمي الذي بخير رواه أبو داود وفي ثبوت هذا فيه نظر فان الصحيح في رواية كعب هذا ما رواه أصحاب الصحيح من حديث الزهري عن ولد كعب بن مالك عنه أنه قال أمسك عليك بعض مالك من غير تعيين لقدره وهم أعلم بالقصة من غيرهم فانهم ولده وعنه نقلوها فان قيل فما تقولون فيما رواه الامام أحمد في مسنده أن أبا لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله ان من توبى أن أخرج دار قومي فأساكنك وأن أنخلع من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحزى عنك الثلث قيل هذا هو الذي احتج به أحمد لا بحديث كعب فانه قال في رواية ابنه عبد الله اذا نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه وعليه دين أكثر مما يملكه فالذي أذهب اليه أنه يحزىه من ذلك الثلث لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا لبابة بالثلث وأحمد أعلم بالحديث أن يحتج بحديث كعب هذا الذي فيه ذكر الثلث اذ المحفوظ في هذا الحديث أمسك عليك بعض مالك وكان أحمد رأى تقييد اطلاق حديث كعب هذا بحديث أبي لبابة وقوله فيمن نذر أن يتصدق بماله كله أو ببعضه وعياه دين يستغرقه أنه يحزىه من ذلك الثلث دليل على انعقاد نذره وعليه دين يستغرق ماله ثم اذا قضى الدين أخرج مقدار ثلث ماله يوم النذر وهكذا قال في رواية ابنه عبد الله اذا وهب ماله وقضى دينه واستفاد غيره فانما يجب عليه اخراج ثلث ماله يوم حثه يريد يوم حثه يوم نذره فينظر قدر الثلث ذلك اليوم فيخرجه بعد قضاء دينه وقوله أو ببعضه يريد أنه اذا نذر الصدقة بمعين من ماله أو بمقدر كالف ونحوها فيحزىه ثلثه كنذر الصدقة بجميع ماله والصحيح من مذهبه لزوم الصدقة بجميع المعين وفيه رواية أخرى أن المعين ان كان ثلث ماله فما دونه لزمه الصدقة بجميعه وان زاد على الثلث لزمه منه بقدر الثلث وهي أصح عند أبي البركات وبعد فان الحديث ليس فيه دليل على أن كعبا وأبا لبابة نذرا نذرا متجزا وإنما قالوا ان من توبتنا أن ننخلع من أموالنا وهذا ليس بصريح في النذر وإنما فيه العزم على الصدقة بأموالها شكرا لله على قبول توبتهما فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بان بعض المال يحزى من ذلك ولا يحتاجان الى اخراجه كله وهذا كما قال لسعد وقد استأذنه أن يوصى بماله كله فأذن له في قدر الثلث فان قيل هذا يدفعه أمران أحدهما قوله يحزىك والآخر أنما يستعمل في الواجب والثاني أن منعه من الصدقة بما زاد على الثلث دليل على أنه ليس بقربة اذ الشارع لا يمنع

من القرب ونذر ما ليس بقربة لا يلزم الوفاء به قيل أما قوله يحزبك فهو بمعنى يكفيك فهو من الرباعي وليس من جزي عنه اذا قضى عنه يقال أجزأتى اذا كفاني وجزي عني اذا قضى عني وهذا هو الذي يستعمل في الواجب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يبردة في الاضحية تجزي عنك ولن تجزي عن أحد بعدك والكفاية تستعمل في الواجب والمستحب وأما منعه من الصدقة بما زاد على الثلث فهو اشارة منعه عليه بالارفق به وما يحصل له به منفعة دينه ودنياه فانه لو مكنه من اخراج ماله كله لم يصبر على الفقر والعدم كما فعل بالذي جاءه بالصرة ليتصدق بها فضربه بها ولم يقبلها منه خوفا عليه من الفقر وعدم الصبر وقد يقال وهو أرجح ان شاء الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل كل واحد ممن أراد الصدقة بماله بما يعلم من حاله فمكن أبا بكر الصديق من اخراج ماله كله وقال ما أبقيت لاهلك فقال أبقيت لهم الله ورسوله فلم ينكر عليه وأقر عمر على الصدقة بشطر ماله ومنع صاحب العمرة من التصديق بها وقال لكعب أمسك عليك بعض مالك وهذا ليس فيه تعيين المخرج بانه الثلث ويعد جدا بان يكون الممسك ضعفي المخرج في هذا اللفظ وقال لا يبردة تجزيك الثلث ولاتناقض بين هذه الاخبار وعلى هذا فمن نذر الصدقة بماله كله أمسك منه ما يحتاج اليه هو وأهله ولا يحتاجون معه الى سؤال الناس مدة حياتهم من رأس مال أو عقار أو أرض يقوم مغلها بكفائتهم وتصدق بالباقي والله أعلم وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن يتصدق منه بقدر الزكاة ويمسك الباقي وقال جابر بن زيد ان كان ألفين فأكثر أخرج عشره وان كان ألفا فما دونه فسبعة وان كان خمسمائة فما دونه فخمسه وقال أبو حنيفة رحمه الله يتصدق بكل ماله الذي تجب فيه الزكاة وما لا تجب فيه الزكاة ففيه روايتان أحدهما يخرج والثانية لا يلزمه منه شيء وقال الشافعي رحمه الله يلزمه الصدقة بماله كله وقال مالك والزهري وأحمد رحمهم الله يتصدق بثلاثة وقالت طائفة يلزمه كفارة يمين فقط

(فصل) ومنها عظم مقدار الصدق وتعلق سعادة الدنيا والآخرة والنجاة من شرهما به فما أنجى الله من أنجاه الا بالصدق ولا أهلك من أهلك الا بالكذب وقد أمر الله سبحانه عباده المؤمنين أن يكونوا مع الصادقين فقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وقد قسم سبحانه الخلق الى قسمين سعداء واشقياء فجعل السعداء هم أهل الصدق والتصديق والاشقياء هم أهل الكذب والتكذيب وهو تقسيم حاصر مطرد منعكس فالسعادة دائمة مع الصدق والتصديق والشقاوة دائمة مع الكذب والتكذيب وأخبر سبحانه وتعالى أنه لا ينفع العباد يوم القيامة الا صدقهم وجعل علم المنافقين الذي تميزوا به هو الكذب في أقوالهم وأفعالهم بجميع ما نعاها عليهم أصله الكذب في القول والفعل فالصدق بريد الايمان ودائمه ومركبه وسائقه وقائده وحليته ولباسه بل هو لبه وروحه والكذب بريد الكفر والنفاق ودليل ذلك ومركبه وسائقه وقائده وحليته ولباسه ولبه فمضادة الكذب للايمان كمضادة الشرك للتوحيد فلا يجتمع الكذب والايمان الا ويطردهما صاحبه ويستقر موضعه والله سبحانه أنجى الثلاثة بصدقهم وأهلك غيرهم من المتحلفين بكذبهم فما أنعم الله على عبد من نعمة بعد الاسلام أفضل من الصدق الذي هو غذاء الاسلام وحياته ولا ابتلاء يلية أعظم من الكذب الذي هو مرض الاسلام وفساده والله يمان ويؤتي له تعالى لذات اب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم انه بهم رؤوف رحيم هذا من أعظم ما يعرف العبد قدر التوبة وفضلها عند الله

وانها غاية كمال المؤمن فانه سبحانه أعطاهم هذا الكمال بعد آخر الغزوات بعد أن قضوا نحبهم وبذلوا نفوسهم وأموالهم وديارهم لله وكان غاية أمرهم أن تاب عليهم ولهذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم توبة كعب خير يوم مر عليه منذ ولده أمه الى ذلك اليوم ولا يعرف هذا حق معرفته الا من عرف الله وعرف حقوقه عليه وعرف ما ينبغي له من عبوديته وعرف نفسه وصفاتها وأفعالها وأن الذي قام به من العبودية بالنسبة الى حق ربه عليه كقطرة في بحر هذا اذا سلم من الآفات الظاهرة والباطنة فسبحان من لا يسع عباده غير عفوه ومغفرته وتغمده لهم بمغفرته ورحمته وليس الا ذلك أو الهلاك فان وضع عليهم عدله فعذب أهل سماواته وأرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم وان رحمهم فرحمته خير لهم من أعمالهم ولا ينجي أحدا منهم عمله

(فصل) وتأمل تكريره سبحانه توبته عليهم مرتين في أول الآية وآخرها فانه تاب عليهم أولا بتوفيقهم للتوبة فلما تابوا تاب عليهم ثانيا بقبولها منهم وهو الذي وفقهم لفعلها وتفضل عليهم بقبولها فالخير كله منه وبهوله وفي يديه يعطيه من يشاء احسانا وفضلا ويحرمه من يشاء حكمة وعدلا

(فصل) وقوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا قد فسرنا كعب بالصواب وهو أنهم خلفوا من بين من حلف لرسول الله صلى الله عليه وسلم واعتذر من المتخلفين تخلف هؤلاء الثلاثة عنهم وأرجى أمرهم دونهم وليس ذلك تخلفهم عن الغزو لانه لو أراد ذلك لقال تخلفوا كما قال تعالى ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله وذلك لانهم تخلفوا بانفسهم بخلاف تخلفهم عن أمر المتخلفين سواهم فان الله سبحانه هو الذي خلفهم عنهم ولم يتخلفوا عنه بانفسهم والله أعلم

(فصل) في حجة أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة تسع بعد مقدمه من تبوك قال ابن اسحق ثم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد منصرفه من تبوك بقية رمضان وشوال وذا القعدة ثم بعث أبا بكر أميرا على الحج سنة تسع ليقم لل مسلمين حجهم والناس من أهل الشرك على منازلهم من حجهم فخرج أبو بكر والمؤمنون قال ابن سعد فخرج في ثلثائه رجل من المدينة وبعث معه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرين بدنة فلبها وأشعرها بيده عليها ناجية ابن جندب الاسلمي وساق أبو بكر خمس بدنات قال ابن اسحق فنزلت براءة في نقض ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المشركين من العهد الذي كانوا عليه فخرج علي بن أبي طالب رضي الله عنه على ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم العضباء قال ابن سعد فلما كان بالعرج وابن عائذ يقول بضجنان لقيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه على العضباء فلما رآه أبو بكر قال أمير أو مأمور قال لابل مأمور ثم مضيا وقال ابن سعد فقال له أبو بكر استعملك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحج قال لا ولكن بعثني أقرأ براءة على الناس وأنبذ الى كل ذي عهد عهده فأقام أبو بكر للناس حجهم حتى اذا كان يوم النحر قام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فأذن في الناس عند الجمرة بالذي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبذ الى كل ذي عهد عهده وقال أيها الناس لا يدخل الجنة كافر ولا يهجم بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ومن كان له عهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الى مدته وقال الحميدي حدثنا سفيان قال حدثني أبو اسحق الهمداني عن زيد بن نفع قال سألتنا عليا بآي شيء بعثت في الحجة قال بعثت بأربع لا يدخل الجنة الا نفس مؤمنة ولا يطوف بالبيت عريان ولا يجتمع مسلم وكافر في المسجد الحرام بعد عامه هذا ومن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهد الى مدته ومن لم يكن له عهد

فأجله الى أربعة أشهر وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى أن لا يهيج بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم أردف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر بعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما فأمره أن يؤذن بيرة قال فأذن معنا على كرم الله وجهه في أهل منى يوم النحر بيرة وأن لا يهيج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي هذه القصة دليل على أن يوم الحج الاكبر يوم النحر واختلف في حجة الصديق هذه هل هي التي أسقطت الفرض أو المسقطه هي حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم على قولين أحدهما الثاني والقولان مبنيان على أصلين أحدهما هل كان الحج فرض قبل عام حجة الوداع أولا والثاني هل كانت حجة الصديق رضي الله عنه في ذى الحجة أم وقعت في ذى القعدة من أجل النسيء الذي كان الجاهلية يؤخرون له الأشهر ويقدمونها على قولين والثاني قول مجاهد وغيره وعلى هذا فلم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم الحج بعد فرضه عاما واحدا بل بادر الى الامتثال في العام الذي فرض فيه وهذا هو الايق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعي تقدم فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال فرض سنة ست قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهي قد نزلت بالحديبية سنة ست وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمائه اذا شرع فيه فأين هذا من وجوب ابتدائه وآية فرض الحج وهي قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا نزلت عام الوفود أو آخر سنة تسع

(فصل في قدوم وفود العرب وغيرهم على النبي صلى الله عليه وسلم) فقدم عليه وفد ثقيف وقد تقدم مع سياق غزوة الطائف قال موسى بن عقبة وأقام أبو بكر للناس حجهم وقدم عروة بن مسعود الثقفي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرجع الى قومه فذكر نحو ما تقدم وقال فقدم وفدهم وفيهم كنانة بن عبد ياليل وهو رأسهم يومئذ وفيهم عثمان بن أبي العاص وهو أصغر الوفد فقال المغيرة بن شعبه يا رسول الله أنزل قومي على فأكرمهم فاني حديث الجرح فيهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أمنعك أن تكرم قومك ولكن أنزلهم حيث يسمعون القرآن وكان من جرح المغيرة في قومه أنه كان أجيرا لثقيف وأنهم أقبلوا من مضر حتى اذا كانوا ببعض الطريق عدا عليهم وهم نيام فقتلهم ثم أقبل بأهوالهم حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الاسلام فنقبل وأما المال فلا فانا لا نغدر وأنى أن يخمس مامعه وأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف في المسجد وبنى لهم خياما لكي يسمعوا القرآن ويروا الناس اذا صلوا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب لا يذكر نفسه فلا يسمعه وفد ثقيف قالوا يأمرنا أن نشهد أنه رسول الله ولا يشهد به في خطبته فلا يباغوه قولهم قال فاني أول من شهد انى رسول الله وكانوا يغدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يوم ويخافون عثمان بن أبي العاص على رحلهم لانه أصغرهم فكان عثمان كلما رجع الوفد اليه وقالوا بالهجرة عمد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الدين واستقرأه القرآن فاختلف اليه عثمان مرارا حتى فقه في الدين وعلم وكان اذا وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم نائما عمد الى أبي بكر وكان يكتم ذلك من أصحابه فأعجب ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحبه فمكث الوفد يختلفون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومو يدعهم الى الاسلام فأسلموا فقال كنانة بن عبد ياليل هل أنت مقاضينا حتى نرجع الى قومنا قال نعم ان أنتم أقرتم بالاسلام أقاضبكم والا فلا قضية ولا صلح بيني وبينكم قال أفرأيت الزنى فانا قوم نعتز ولا بد لنا منه

قال هو عليكم حرام فان الله يقول ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا قالوا أفرأيت الربا فانه أموالنا كلها قال لكم رؤس أموالكم ان الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين قالوا أفرأيت الخمر فانه عصير أرضنا لا بد لنا منها قال ان الله قد حرّمها وقرأ يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فارتفع القوم فخلا بعضهم ببعض فقالوا ويحكم انا نخاف ان خالفناه يوما كيوم مكة انطلقوا نكاتبه على ما سألناه فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نعم لك ما سألت أفرأيت الربة ماذا نصنع فيها قال اهدموها قالوا هيهاات لو تعلم الربة انك تريد هدمها لقتلت أهلها فقال عمر بن الخطاب ويحك يا ابن عبد ياليل ما أجهلك انما الربة حجر فقالوا انا لم نأتك يا ابن الخطاب وقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم تول أنت هدمها فاما نحن فانا لانهدمها أبدا قال فسأبعث اليكم من يكفيكم هدمها فكتبوه فقال كنانة بن عبد ياليل ائذن لنا قبل رسولك ثم ابعث في آثارنا فانا أعلم بقومنا فأذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرمهم وحياهم وقالوا يارسول الله أمر علينا رجلا يؤمننا من قومنا فأمر عليهم عثمان بن أبي العاص لما رأى من حرصه على الاسلام وكان قد تعلم سورا من القرآن قبل أن يخرج فقال كنانة بن عبد ياليل أنا أعلم الناس بثقيف فاكتموهم القصة وخوفوهم بالحرب والقتال وأخبروهم أن محمدا سألنا أمورا أينما عليها سألنا أن نهدم اللات والعزى وأن نحرم الخمر والزنا وأن نبطل أموالنا في الربا فخرجت ثقيف حين دنا منهم الوفد يتلقونهم فلما رأوهم قد ساروا العنق وقطروا الابل وتغشوا ثيابهم كهيئة القوم قد حزنوا وكربوا ولم يرجعوا بخير فقال بعضهم لبعض ما جاء وفدكم بخير ولا رجعوا به وترجل الوفد وقصدوا اللات ونزلوا عندها واللات وثن كان بين ظهري الطائف يستر ويهدي له الهدى كما يهدي لبيت الله الحرام فقال ناس من ثقيف حين نزل الوفد اليها انهم لا عهد لهم برويتهم ثم رجع كل رجل منهم الى أهله وجاء كلا منهم خاصته من ثقيف فسألوهم ماذا جئتم به وماذا رجعتم به قالوا أتينارجلنا غليظا يأخذ من أمره ما يشاء قد ظهر بالسيف ودخله العرب ودان له الناس فعرض علينا أمورا شدادا هدم اللات والعزى وترك الأموال في الربا الارؤس أموالكم وحرم الخمر والزنا فقالت ثقيف والله لانقبل هذا أبدا فقال الوفد أصلحوا السلاح وتهيؤوا للقتال وتعبوا له ورموا حصنكم فكشفت ثقيف بذلك يومين أو ثلاثة يريدون القتال ثم ألقى الله عز وجل في قلوبهم الرعب وقالوا والله مالنا به طاقة وقد داخ له العرب كلها فارجعوا اليه فاعطوه ما سأل وصالحوه عليه فلما رأى الوفد أنهم قد رغبوا واختاروا الامان على الخوف والحرب قال الوفد فانا قد قاضيناه وأعطيناه ما أحببنا وشرطنا ما أردنا ووجدناه أتقى الناس وأوفاهم وأرحمهم وأصدقهم وقد يورك لنا ولكم في مسيرنا اليه وفيما قاضيناه عليه فاقبلوا عافية الله فقالت ثقيف فلم كتمتمونا هذا الحديث وغمتمونا أشد الغم قالوا أردنا أن ينزع الله من قلوبكم نخوة الشيطان فأسلموا مكانهم ومكثوا أياما ثم قدم عليهم رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر عليهم خالد بن الوليد وفيهم المغيرة بن شعبة فلما قدموا عمدوا الى اللات لهدموها واستنكفت ثقيف كلها الرجال والنساء والصبيان حتى خرج العواتق من الحجاب لا ترى عامة ثقيف أنها مهدومة يظنون أنها ممتنعة فقام المغيرة بن شعبة فأخذ الكرزين وقال لأصحابه والله لا أضحكنكم من ثقيف فضرب بالكرزين ثم سقط يركض فارتج أهل الطائف بضجة واحدة وقالوا أبعد الله المغيرة قتلته الربة وفرحوا حين رأوه ساقطًا وقالوا من شاء منكم فليقرب وليجهد علي هدمها فوالله لا استطاع فوثب المغيرة بن شعبة فقال قبحكم الله

يامعشر ثقيف انما هي لكاع حجارة ومدر فاقبلوا عافية الله واعبدوه ثم ضرب الباب فكسره ثم علا على سورها وعلا الرجال معه فما زالوا يهدمونها حجراً حجراً حتى سووها بالارض وجعل صاحب المفتاح يقول ليغضبني الاساس فليخسفن بهم فلما سمع ذلك المغيرة قال لخالد دعني أحفر أساسها فخفروه حتى أخرجوا ترابها وانتزعوا حليها ولباسها فبهتت ثقيف فقالت عجوز منهم أسلمها الرضاع وتركوا المصاع وأقبل الوفد حتى دخلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحليها وكسوتها فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه وحمد الله على نصرة نبيه واعزاز دينه وقد تقدم أنه أعطاه لابي سفيان بن حرب لفظ موسى بن عقبة وزعم ابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم من تبرك في رمضان وقدم عليه في ذلك الشهر وفد ثقيف وروينا في سنن أبي داود عن جابر قال اشترطت ثقيف على النبي صلى الله عليه وسلم أن لا صدقة عليها ولا جهاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك سيتصدقون ويجاهدون اذا أسلبوا وروينا في سنن أبي داود الطيالسي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طاغيتهم وفي المغازي لمعتمر بن سليمان قال سمعت عبد الله بن عبد الرحمن الطائي يحدث عن عمه عمرو بن أوس عن عثمان بن أبي العاص قال استعمانى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصغر الستة الذين وفدوا عليه من ثقيف وذلك اني كنت قرأت سورة البقرة فقلت يا رسول الله ان القرآن يتفات مني فوضع يده على صدري وقال يا شيطان أخرج من صدر عثمان فما نسيت شيئاً بعده أريد حفظه وفي صحيح مسلم عن عثمان بن أبي العاص قالت يا رسول الله ان الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقرائتي قال ذاك شيطان يقال له خنزب فاذا أحسسته فتعوذ بالله منه واتفل عن يسارك ثلاثاً ففعلت فاذهبه الله عني .

فصل وفي قصة هذا الوفد من الفقه أن الرجل من أهل الحرب اذا غدر بقره وأخذ أموالهم ثم قدم مسلماً لم يتعرض له الامام ولا لما أخذه من المال ولا يضمن ما أتلفه قبل مجيئه من نفس ولا مال كما لم يتعرض النبي صلى الله عليه وسلم لما أخذه المغيرة من أموال الثقيفين ولا ضمن ما أتلفه عليهم وقال أما الاسلام فاقبل وأما المال فلست منه في شيء . ومنها جواز انزال المشرك في المسجد ولا سيما اذا كان يرجو اسلامه وتمكينه من سماع القرآن ومشاهدة أهل الاسلام وعبادتهم ومنها حسن سياسة الوفد وتلطفهم حتى تمكنوا من ابلاغ ثقيف ما قد هوا به فتصوروا لهم بصورة المنكر لما يكرهونه الموافق لهم فيما يهونونه حتى ركنوا اليهم واطمأنوا فلما علموا أنه ليس لهم بد من الدخول في دعوة الاسلام أذعنوا فاعلمهم الوفد بذلك قد جاؤهم ولو فاجؤهم به من أول وهلة لما أقروا به ولا أذعنوا وهذا من أحسن الدعوة وتمام التبليغ ولا يتأتى الا مع ألباء الناس وعقلائهم ومنها أن المستحق لامرة القوم وامامتهم أنضاهم وأعلمهم بكتاب الله وأفقههم في دينه ومنها هدم مواضع الشرك التي تتخذ بيوتاً للطواغيت وهدمها أحب الى الله ورؤيه وأنفع للاسلام والمسلمين من هدم الحانات والمواخير وهذا حال المشاهد المبنية على القبور التي تعبد من دون الله ويشرك باربابها مع الله لا يحل ابقاؤها في الاسلام ويجب هدمها ولا يصح وقفها ولا الوقف عليها وللإمام أن يقطعها وأوقفها لجند الاسلام ويستعين بها على مصالح المسلمين وكذلك ما فيها من الآلات والمتاع والنذور التي تساق اليها يضاهي بها الهدايا التي تساق الى بيت الخرام الإمام أحدها كلها وصرفها في مصالح المسلمين كما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم أموال بيوت هذه الطوائف في ما في مصالح الاسلام وكان يفعل عندها ما يفعل عند هذه المشاهد سواء من النذور لها والتبرك

بها والتمسح بها وتقييلها واستلامها هذا كان شرك القوم بها ولم يكونوا يعتقدون انها خلقت السموات والارض بل كان شركهم بها كشرك أهل الشرك من أرباب المشاهد بعينه . ومنها استحباب اتخاذ المساجد مكان بيوت الطواغيت فيعبد الله وحده لا يشرك به شيئا في الامكنة التي كان يشرك به فيها وهكذا الواجب في مثل هذه المشاهد أن تهدم وتجعل مساجد ان احتاج اليها المسلمون والا أقطعها الامام هي وأوقافها للقاتلة وغيرهم . ومنها أن العبد اذا تعوذ بالله من الشيطان الرجيم وتفل عن يساره لم يضره ذلك ولا يقطع صلاته بل هذا من تمامها وكما لها والله أعلم

(فصل) قال ابن اسحق ولما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وفرغ من تبوك وأسلمت ثقيف وبايعت صرقت اليه وفود العرب من كل وجه فدخلوا في دين الله أفواجا يضربون اليه من كل وجه

(فصل) وقد تقدم ذكر وفد بني تميم و وفد طى . ذكر وفد بني عامر ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم على عامر بن الطفيل وكفاية الله شره وشر أربد بن قيس بعد أن عصم منهما نبيه . روي في كتاب الدلائل للبيهقي عن زيد بن عبد الله بن العلا قال وفد أبي في وفد بني عامر الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا أنت سيدنا وذو الطول عاينا فقال ما هو قولوا بقولكم ولا يسخرن بكم الشيطان السيد الله وروي عن ابن اسحق قال لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد بني عامر فيهم عامر بن الطفيل وأربد بن قيس وخالد بن جعفر وحيان بن مسلم بن مالك وكان هؤلاء نفر رؤساء القوم وشياطينهم فقدم عدو الله عامر بن الطفيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يريد أن يغدر به فقال له قومه يا عامر ان القوم قد أسلموا فقال والله لقد كنت آليت أن لا أتهدى حتى تتبع العرب عقبى وأنا أتبع عقب هذا الفتى من قريش ثم قال لأربد اذا قدمنا على الرجل فاني شاغل عنك وجهه فاذا فعلت ذلك فاعله بالسيف فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عامر يا محمد خالني قال لا والله حتى تؤمن بالله وحده قال يا محمد خالني قال لا حتى تؤمن بالله وحده لا شريك له فلما أبى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أما والله لا ملأنا عليك خيلا ورجالا فلما ولي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اكفني عامر بن الطفيل فلما خرجوا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عامر لأربد ويحك يا أربد أين ما كنت أمرتك به والله ما كان على وجه الارض أخوف عندي على نفسي منك وإيم الله لا أخافك بعد اليوم أبدا قال لا أبالك لا تعجل على فوالله ما هممت بالذي أمرتني به الا دخلت بيني وبين الرجل فاضربك بالسيف ثم خرجوا راجعين الى بلادهم حتى اذا كانوا ببعض الطريق بعث الله على عامر بن الطفيل الطاعون في عنقه فقتله الله في بيت امرأة من بني ساول ثم خرج أصحابه حين رأوه حتى قدموا أرض بني عامر أتاهم قومهم فقالوا ما وراءك يا أربد فقال لقد دعاني الى عبادة شيء لوددت أنه عندي فارميه بنبلي هذه حتى أقتله فخرج بعد مقاتله يوم أو يومين معه جمل يديعه فارسل الله عليه وعلى جملة صاعقة فاحرقتهما وكان أربد أخا لبيد بن ربيعة لأمه فبكي ورثاه وفي صحيح البخاري أن عامر بن الطفيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أخيرك بين ثلاث خصال يكون لك أهل السهل ولي أهل المدر أو أكون خليفتك من بعدك أو أغزوك بغطفان بألف أشقر وألف شقراء فطعن في بيت امرأة فقال أغدة كغدة البكر في بيت امرأة من بني فلان اتوني بفرسى فركب فمات على ظهر فرسه

(فصل في قدوم وفد عبد القيس) في الصحيحين من حديث ابن عباس أن وفد عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال من القوم فقالوا من ربعة فقال مرحبا بالوفد غير خزايي ولا ندأى فقالوا يا رسول الله

ان بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر وانا لا نصل اليك الا في شهر حرام فمرنا بامر فصل نأخذ به ونامر به من وراءنا وندخل به الجنة فقال أمركم بربع وأنها كم عن أربع أمركم بالايمان بالله وحده أتدرون ما الايمان بالله شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا الخس من المغنم وأنها كم عن أربع عن الدباء والحتم والنقير والمزفت فاحفظوهن وادعوا اليهن من وراءكم زاد مسلم قالوا يا رسول الله ما عليك بالنقير قال بلى جذع تنقرونه ثم تلقون فيه من التمر ثم تصبون عليه الماء حتى يغلي فاذا سكن شربتموه فعسى أحدكم أن يضرب ابن عمه بالسيف وفي القوم رجل به ضربة كذلك قال وكنت أخبؤها حياء من رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فقيم نشرب يا رسول الله قال اشربوا في أسقية الآدم التي ثلاث على أفواها قالوا يا رسول الله ان أرضنا كثيرة الجرذان لا يبقى فيها أسقية الآدم قال وان أكلها الجرذان مرتين أو ثلاثا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شج عبد القيس ان فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والناة قال ابن اسحاق قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم الجارود ابن العلاء وكان نصرانيا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس فقال يا رسول الله انى على دين وانى تارك ديني لدينك فتضمن لى بما فيه قال نعم أنا ضامن لذلك ان الذى أدعوك اليه خير من الذى كنت عليه فأسلم وأسلم أصحابه ثم قال يا رسول الله احملنا فقال والله ما عندى ما أحملكم عليه فقال يا رسول الله ان بيننا وبين بلادنا ضوال من ضوال الناس أفتباغ عليها قال لا تلك حرق النار

(فصل) ففي هذه القصة أن الايمان بالله هو مجموع هذه الخصال من القول والعمل كما على ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وتابعوهم كلهم ذكره الشافعى رضى الله عنه فى المبسوط وعلى ذلك ما يقارب مائة دليل من الكتاب والسنة وفيها أنه لم يعد الحج من هذه الخصال وكان قدومهم فى سنة تسع وهذا أحد ما يحتج به على أن الحج لم يكن فرض بعد وأنه إنما فرض فى العاشرة ولو كان فرض لعد من الايمان كما عد الصوم والصلاة والزكاة وفيها أنه لا يكره أن يقال رمضان للشهر خلافا لمن كره ذلك وقال لا يقال الا شهر رمضان وفى الصحيحين من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وفيها وجوب أداء الخس من الغنيمة وأنه من الايمان وفيها النهى عن الاتباذ فى هذه الاوعية وهل تحريمه باق أو منسوخ على قولين وهما روايتان عن أحمد رحمه الله والا كثرون على نسخه بحديث بريدة الذى رواه مسلم وقال فيه وكنت نهيتكم عن الاوعية فانتبذوا فيما بدا لكم ولا تشربوا مسكرا ومن قال باحكام أحاديث النهى وأنها غير منسوخة قال هى أحاديث تكاد تباغ التواتر فى تعددها وكثرة طرقها وحديث الاباحة فرد فلا يباغ مقاوتها وسر المسألة أن النهى عن الاوعية المذكورة من باب سد الذرائع اذ الشراب يسرع اليه الاسكار فيها وقيل بل النهى عنها لصلابتها وأن الشراب يسكر فيها ولا يعلم به بخلاف الظروف غير المزفتة فان الشراب متى غلا فيها وأسكر انشقت فيعلم بأنه مسكر فعلى هذه العلة يكون الاتباذ فى الحجارة والصفر أولى بالتحريم وعلى الاول لا يحرم اذ لا يسرع الاسكار اليه فيها كاسراعه فى الاربعة المذكورة وعلى كلا العاتين فهو من باب سد الذريعة كالنهى أولا عن زيارة القبور سدا للذريعة الشرك فلما استقر التوحيد فى نفوسهم وقوى عندهم أباح لهم فى زيارتها غير أن لا يقولوا هجرا وهكذا قد يقال فى الاوعية أنه فطمهم عن المسكر وأوعيته وسد الذريعة اليه اذ كانوا حديثى عهد بشربه فلما استقرت نفوسهم رادمانت اليه نفوسهم أباح لهم الاوعية كلها غير أن لا يشربوا مسكرا فهذا فقهاء المسألة وسرها وفيها

مدح صفتي الحلم والأتانة وأن الله يحبهما وضدهما الطيش والعجلة وهما خلقان مذمومان مفسدان للاخلاق والاعمال وفيه دليل على أن الله يحب من عبده ما جبله عليه من خصال الخير كالذكاء والشجاعة والحلم وفيه دليل على أن الخلق قد يحصل بالتخلق والتكلف لقوله في هذا الحديث خلقين تخلقت بهما أو جبلني الله عليهما فقال بل جبلت عليهما وفيه دليل على أنه سبحانه خالق أفعال العباد وأخلاقهم كما هو خالق ذواتهم وصفاتهم فالعبد كله مخلوق ذاته وصفاته وأفعاله ومن أخرج أفعاله عن خلق الله فقد جعل فيه خالقا مع الله ولهذا شبه السلف القدريّة النفاة بالمجوس وقالوا هم مجوس هذه الامة صح ذلك عن ابن عباس وفيه اثبات الجبل لا الجبر لله تعالى فإنه يجبل عبده على ما يريد كما جبل الاشج على الحلم والأتانة وهما فعلا ناشتان عن خلقين في النفس فهو سبحانه الذي جبل العبد على أخلاقه وأفعاله ولهذا قال الاوزاعي وغيره من أئمة السلف نقول ان الله جبل العباد على أعمالهم ولا نقول ان الله جبرهم عليها وهذا من كمال علم الأئمة ودقيق نظرهم فان الجبر أن يحمل العبد على خلاف مراده بجبر البكر الصغيرة على النكاح وجبر الحاكم من عليه الحق على أدائه والله سبحانه أقدر من أن يجبر عبده بهذا المعنى ولكنه يجبله على أن يفعل ما يشاء الرب بارادة عبده واختياره ومشيتته فهذا لون والجبر لون وفيها أن الرجل لا يجوز له أن ينتفع بالضالة التي لا يجوز التقاطها كالأبل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحز للجارود ركوب الأبل الضالة وقال ضالة المسلم حرق النار وذلك لانه إنما أمر بتركها وأن لا يلتقطها حفظا على ربها حتى يمجدها اذا طلبها فلو جوز له ركوبها والالتفاف بها لافضى الى أن لا يقدر عليها ربها وأيضا تطمع فيها النفوس وتملكها ففنع الشارع من ذلك

﴿فصل في قدوم وفد بني حنيفة﴾ قال ابن اسحق قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد بني حنيفة فيهم مسيلة الكذاب وكان منزلهم في دار امرأة من الانصار من بني النجار فأتوا بمسيلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترون بالثياب ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس مع أصحابه في يده عسيب من سعف النخل فلما انتهى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسترون بالثياب كله وسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لو سألتني هذا العسيب الذي في يدي ما أعطيتك قال ابن اسحق فقال لي شيخ من أهل البصرة من بني حنيفة ان حديثه كان على غير هذا زعم أن وفد بني حنيفة أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وخافوا مسيلة في رحالهم فلما أسلوا ذكروا له مكانه فقالوا يا رسول الله انا قد خلفنا صاحبنا في رحالنا وركابنا يحفظها لنا فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أمر به للقوم وقال أما انه ليس بشركم مكانا يعني حفظه ضيعة أصحابه وذلك الذي يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انصرفوا وجاءوه بالذي أعطاه فلما قدموا البصرة ارتد عدو الله وتنبأ وقال اني أشركت في الامر معه ألم يقل لكم حين ذكرتموني له أما انه ليس بشركم مكانا وما ذاك الا لما كان يعلم اني قد أشركت في الامر معه ثم جعل يسجع السجعات فيقول لهم فيما يقول مضاهاة للقرآن لقد أنعم الله على الجبلى أخرج منها نسمة تسعى من بين صفاق وحشا ووضع عنهم الصلاة وأحل لهم الخمر والزنا وهو مع ذلك يشهد لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نبي فاصفقت معه بنو حنيفة على ذلك قال ابن اسحق وقد كان كتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني أشركت في الامر معك وان لنا نصف الامر ولقريش نصف الامر وليس قریش قوما يعدلون فقدم عليه رسوله بهذا الكتاب فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى مسيلة الكذاب سلام على من اتبع الهدى أما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة

للتقين وكان ذلك في آخر سنة عشر قال ابن اسحق فحدثني سعد بن طارق عن سلية بن نعيم بن مسعود عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جاءه رسول لا مسيلة الكذاب بكتابه يقول لها وأتما تقولان بمثل ما يقول قال نعم فقال أما والله لو لأن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما وروينا في مسند أبي داود الطيالسي عن أبي وائل عن عبد الله قال جاء ابن النواحة وابن أنال رسولين لمسيلة الكذاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم تشهدان أني رسول الله فقالا تشهد أن مسيلة رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسول لا تقتلكما قال عبد الله فضت السنة بأن الرسل لا تقتل وفي صحيح البخاري عن أبي رجاء العطاردي قال لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم فسمعنا به لحقنا بمسيلة الكذاب فلحقنا بالنار وكنا نعبد الحجر في الجاهلية فاذا وجدنا حجرا هو أحسن منه ألقيناه ذلك وأخذناه فاذا لم نجد حجرا جمعنا حشية من تراب ثم جئنا بغنم فحلبناها عليه ثم طفنا به وكنا اذا دخل رجب قلنا جاء منصل الأسنة فلا ندع سهما فيه حديدة ولا حديدة في رمح الا نزعناها وألقيناها قلت وفي الصحيحين من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس قال قدم مسيلة الكذاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فجعل يقول ان جعل لي محمد الامر من بعده تبعته وقدمها في بشر كثير من قومه فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم ومعه ثابت بن قيس بن شماس وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم قطعة جريد حتى وقف على مسيلة في أصحابه فقال ان سألتني هذه القطعة ما أعطيتكها ولن تعدوا أمر الله فيك ولئن أدبرت ليعقرنك الله واني أراك الذي أريت فيه مارأيت وهذا ثابت بن قيس يحبك عني ثم انصرف قال ابن عباس فسألت عن قول النبي صلى الله عليه وسلم انك الذي أريت فيه مارأيت فأخبرني أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب فأهمني شأنهما فأوحى إلي في المنام أن أنفخهما فنفختهما فطارا فأولتهما كذا بين يخرجان من بعدى فهذان هما أحدهما العنسي صاحب صنعا والآخر مسيلة الكذاب صاحب اليمامة وهذا أصح من حديث ابن اسحق المتقدم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم اذ أتيت بخزائن الارض فوقع في يدي سواران من ذهب فكبرا علي وأهمانى فأوحى إلي أن أنفخهما فنفختهما فذهبا فأولتهما الكذابين الذين أنا بينهما صاحب صنعا وصاحب اليمامة

(فصل في فقه هذه القصة) فيها جواز مكاتبة الامام لاهل الردة اذا كان لهم شوكة ويكتب لهم ولاخوانهم من الكفار سلام على من اتبع الهدى ومنها الرسول لا يقتل ولو كان مرتدا هذه السنة ومنها أن للامام أن يأتي بنفسه الى من قدم يريد لقاءه من الكفار ومنها أن الامام ينبغي له أن يستعين برجل من أهل العلم يجيب عنه أهل الاعتراض والعناد ومنها توكل العالم لبعض أصحابه أن يتكلم عنه ويجيب عنه ومنها أن هذا الحديث من أكبر فضائل الصديق فان النبي صلى الله عليه وسلم نفخ السوارين بروحه فطارا وكان الصديق هو ذلك الروح الذي نفخ مسيلة وأطاره قال الشاعر فقلت له انفخها بروحك البيت

(فصل) ومن ههنا دل لباس الحلي للرجل على تكذيبه وحقه وهم يناله وأنبأني أبو العباس أحمد بن عبد الرحيم ابن عبد المنعم بن نعمة بن سرور المقدسي المعروف بالشهاب العابر قال قال لي رجل رأيت في رجلي خلخالا فقلت له تتخلخل رجلك بالمكان كذلك وقال لي آخر رأيت كأن في أنفي حاقبة ذهب وفيها حب ما يبع أحمر فقلت له يقع بك رعا ف شديد فخرى كذلك وقال آخر رأيت كلابندا معلقا في شفتي قلت يقع بك ألم يحتاج إلى الفصد في شفتك

فجرى كذلك وقال لى آخر رأيت فى يدى سوارا والناس يبصرونه فقلت له سوء يبصره الناس فى يدك فعن قليل طاع فى يده طلوع ورأى ذلك آخر لم يكن يبصره الناس فقلت تتزوج امرأة حسنة وتكون رقيقة قلت عبر له السوار بالمرأة لما أخفاه وستره عن الناس ووصفها بالحسن لحسن منظر الذهب وبهجته وبالرقة لشكل السوار والحلية للرجل تنصرف على وجوه فربما دلت على تزويج العزاب لكونها من آلات التزويج وربما دلت على الاماء والسرارى وعلى الغناء وعلى البنات وعلى الخدم وعلى الجهاز وذلك بحسب حال الراى وما يليق به قال أبو العباس العابر وقال لى رجل رأيت كأن فى يدى سوارا متفوخا لا يراه الناس فقلت له عندك امرأة بها مرض الاستسقاء فتأمل كيف عبر له السوار بالمرأة ثم حكم عليها بالمرض لصفرة السوار وأنه مرض الاستسقاء الذى ينتفخ معه البطن قال وقال آخر رأيت فى يدى خلخالا وقد أمسكه آخر وأنا ممسك له وأصبح عليه وأقول اترك خلخالى فتركه فقلت له فكان الخلخال فى يدك أملس فقال بل كان خشنا تأملت منه مرة بعد مرة وفيه شرار يف فقلت له أملك وخالك شريفان ولست بشريف واسمك عبد القاهر وخالك لسانه نجس ردى يتكلم فى عرضك ويأخذ مما فى يدك قال نعم قلت ثم انه يقع فى يد ظالم متعد ويحتذى بك فتشدد منه وتقول خل خالى فجرى ذلك عن قليل قلت تأمل أخذه الخال من لفظ الخلخال ثم عاد الى اللفظ بتمامه حتى أخذ منه خل خالى وأخذ شرفة من شرائف الخلخال ودل على شرف أمه اذ هى شقيقة خاله وحكم عليه بأنه ليس بشريف اذ شرفات الخال الدالة على الشرف اشتقاقا هى فى أمر خارج عن ذاته واستدل على أن لسان خاله لسان ردى يتكلم فى عرضه بالآلم الذى حصل له بخشونة الخلخال مرة بعد مرة فهى خشونة لسان خاله فى حقه واستدل على أخذ خاله ما فى يديه بتأذيه به وبأخذه من يديه فى النوم بخشونته واستدل بامساك الاجنبى للخلخال ومجازبة الراى عليه على وقوع الخال فى يد ظالم متعد يطلب منه ما ليس له واستدل بصياحه على المجاذب له وقوله خل خالى على أنه يعين خاله على ظلمه ويشدد منه واستدل على قهره لذلك المجاذب له وانه القاهر يده عليه على أنه اسمه عبد القاهر وهذه كانت حال شيخنا هذا ورسوخه فى علم التعبير وسمعت عليه عدة أجزاء ولم يتفق لى قراءة هذا العلم عليه لصغر السن واخترام المنية له رحمه الله تعالى

(فصل فى قدوم وفد طى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن اسحق وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد طى وفيهم زيد الخيل وهو سيدهم فلما انتهوا اليه كلمهم وعرض عليهم الاسلام نأسلوا وحسن اسلامهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر لى رجل من العرب بفضل ثم جاءنى الا رأيت دونه ما يقال فيه الا زيد الخيل فانه لم يبلغ كل ما فيه ثم سماه زيد الخير وقطع له فيه أرضين وكتب له بذلك فخرج من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعا الى قومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينبج زيد من حمى المدينة فانه فلما انتهى الى ماء من مياه نجد يقال له قردة أصابته الحمى بها فمات فلما أحس بالموت أنشد

أمرت حل قومي المشارق غدوة وأترك فى بيت بقردة متجد

ألا رب يوم لومرضت لعادنى عوائد من لم يبر منهن يجهد

قال ابن عبد البر وقيل مات فى آخر خلافة عمر رضى الله عنه وله ابنان مكنف وحريث أسلبا وصحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدا قتال أهل الردة مع خالد بن الوليد

(فصل في قدوم وفد كندة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن اسحق حدثني الزهري قال قدم الاشعث ابن قيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمانين أو ستين راكبا من كندة فدخلوا عليه صلى الله عليه وسلم مسجده قد رجلوا جمعهم وتساحوا ولبسوا جباب الخبرات مكففة بالحرير فلما دخلوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم تسلموا قالوا بلى قال فما هذا الحرير في أعناقكم فشقه ونزعه وألقوه ثم قال الاشعث يا رسول الله نحن بنو آكل المرار وأنت ابن آكل المرار فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ناسب بهذا النسب ريعة ابن الحرث والعباس بن عبد المطلب قال الزهري وابن اسحق كانا تاجرين وكانا إذا سارا في أرض العرب فستلنا من أتما قالنا نحن بنو آكل المرار يتعززون بذلك في العرب ويدفعون به عن أنفسهم لأن بني آكل المرار من كندة كانوا ملوكا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا نتقي من أيننا وفي المسند من حديث حماد بن سلمة عن عقيل بن طلحة عن مسلم بن مسلم عن الاشعث بن قيس قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد كندة ولا يرون إلا أني أفضلهم قلت يا رسول الله أستم منا قال لا نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا نتقي من أيننا وكان الاشعث يقول لا أوتي برجل نفي رجلا من قريش من النضر بن كنانة إلا جلده الحد وفي هذا من الفقه أن من كان من ولد النضر بن كنانة فهو من قريش وفيه جواز اتلاف المال المحرم استعماله كثياب الحرير على الرجال وإن ذلك ليس باضاعة والمرار هو شجر من شجر البوادي وآكل المرار هو الحرث بن عمرو بن حجر بن عمرو بن معاوية بن كندة والنبي صلى الله عليه وسلم جنة من كندة مذكورة وهي أم كلاب بن مرة وإياها أراد الاشعث وفيه أن من انتسب إلى غير أبيه فقد اتقى من أبيه وقي أمه أي رماها بالفجور وفيها أن كندة ليسوا من ولد النضر بن كنانة وفيه أن من أخرج رجلا عن نسبه المعروف جلده حد القذف

(فصل في قدوم وفد الاشعريين وأهل اليمن) روى يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقدم قوم هم أرق منكم قلوبا فقدم الاشعريون فجعلوا يرتجزون

غدا نلقى الاحبه محمدا وحزبه

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول جاء أهل اليمن هم أرق أفئدة وأضعف قلوبا والايمن يمان والحكمة يمانية والسكينة في أهل الغنم والفخر والخيلاء في الفدادين من أهل الوبر قبل مطلع الشمس وروينا عن يزيد بن هارون أنبأنا ابن أبي ذؤيب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن جبير ابن مطعم عن أبيه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال أتاكم أهل اليمن كأنهم السحاب هم خيار من في الأرض فقال رجل من الانصار الان نحن يا رسول الله فسكت ثم قال الان نحن يا رسول الله فسكت ثم قال الا أتم كلمة ضعيفة وفي صحيح البخاري أن نفرا من بني تميم جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبشروا يا بني تميم فقالوا بشرتنا فاعطنا فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء نفر من أهل اليمن فقال اقبلوا البشري اذ لم يقبلها بنو تميم قالوا تد قبلنا ثم قالوا يا رسول الله جئنا لنفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الامر فقال كان الله ولم يكن نبي غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء

(فصل في قدوم وفد الازد على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن اسحق و قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم صرد بن عبد الله الأزدي فأسلم وحسن إسلامه في وفد من الأزد فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أسلم من قومه وأمره أن يجاهد بمن أسلم من كان يليه من أهل الشرك من قبائل اليمن فخرج صرد يسير بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بجرش وهي يومئذ مدينة مغلقة وبها قبائل من قبائل اليمن وقد ضوت اليهم خشع فدخلوها معهم حين سمعوا بمسير المسلمين اليهم فحاصروهم فيها قريبا من شهر وامتنعوا فيها فرجع عنهم قافلا حتى إذا كان في جبل لهم يقال له شكر ظن أهل جرش أنه إنما ولي عنهم منهزما فخرجوا في طلبه حتى إذا أدركوه عطف عليهم فقتلهم قتلا شديدا وقد كان أهل جرش بعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين منهم يرتادان وينظران فيناهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية بعد العصر إذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بأى بلاد الله شكر فقام الجرشيان فقالا يا رسول الله يبلادنا جبل يقال له كشر وكذلك تسميه أهل جرش فقال انه ليس بكشر ولكنه شكر قالوا فما شأنه يا رسول الله قال فقال ان بدن الله لتنحر عنده الآن قال فجلس الرجلان إلى أبى بكر وإلى عثمان فقالا لهما ويحكما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينعى لكما قومكما فقوما اليه فأسألاه أن يدعو الله أن يرفع عن قومكما فقاما اليه فأسألاه ذلك فقال اللهم ارفع عنهم فخرجا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم راجعين إلى قومهما فوجدا قومهما أصيبوا في اليوم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال وفي الساعة التي ذكر فيها ما ذكر فخرج وفد جرش حتى قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلموا وحمى لهم حمى حول قريتهم

(فصل في قدوم وفد بني الحرث بن كعب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن اسحق ثم بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر أوجمادى الأولى سنة عشر إلى بني الحرث بن كعب بنجران وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثا فإن استجابوا فاقبل منهم وإن لم يفعلوا فقاتلهم فخرج خالد حتى قدم عليهم فبعث الركبان يضربون في كل وجه ويدعون إلى الإسلام ويقولون أيها الناس أسلموا لتسلموا فأسلم الناس ودخلوا فيمادعوا اليه فأقام فيهم خالد يعلمهم الإسلام وكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فكتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقبل ويقبل معه وفدهم فأقبل وأقبل معه وفدهم فيهم قيس بن الحصين ذي القصة ويزيد بن عبد المدان ويزيد بن الجمل وعبد الله بن قراد وشداد بن عبد الله وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بم كنتم تغلبون من قاتلكم في الجاهلية قالوا لم نكن نغلب أحدا قال بلى قالوا كنا نجتمع ولا نتفرق ولا نبدا أحدا بظلم قال صدقتم وأمر عليهم قيس بن الحصين فرجعوا إلى قومهم في بقية من شوال أو من ذي القعدة فلم يمكثوا إلا أربعة أشهر حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل في قدوم وفد همدان صلى الله عليه وسلم) وقد قدم عليه وفد همدان منهم مالك بن النبط ومالك بن أنفع وضام بن مالك وعمرو بن مالك فلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرجعه من تبوك وعليهم مقطعات الخبرات والعائم العدنية على الرواحل المهرية والارحية ومالك بن النبط يرتجز بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول اليك جاوزن سواد الريف في هبوات الصيف والخريف مخطمات بحبال الليف

وذكروا له كلاما حسنا فصيحاً فكتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً أقطعهم فيه ما سألوه وأمر عليهم مالك ابن النبط واستعمله علي من أسلم من قومه وأمره بقتال ثقيف وكان لا يخرج لهم سرح إلا أغاروا عليه وقد روي

البيهقي باسناد صحيح من حديث ابن اسحق عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد الى أهل اليمن يدعوهم الى الاسلام قال البراء فكنت فيمن خرج مع خالد بن الوليد فأقننا ستة أشهر يدعوهم الى الاسلام فلم يجيبوه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب رضى الله عنه فأمره أن يعقب خالدا الا رجلا من كان مع خالد أحب أن يعقب مع علي رضى الله عنه فليعقب معه قال البراء فكنت فيمن عقب مع علي فلما دنونا من القوم خرجوا الينا فصلى بنا علي رضى الله عنه ثم صفنا صفوا واحدا ثم تقدم بين أيدينا وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان جميعا فكتب علي رضى الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم باسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خر ساجدا ثم رفع رأسه فقال السلام على همدان السلام على همدان وأصل الحديث في صحيح البخاري وهذا أصح مما تقدم ولم تكن همدان أن تقاتل ثقيفا ولا تغير على سرحهم فان همدان باليمن وثقيفا بالطائف

(فصل في قدوم وفد مزينة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) رويانا من طريق البيهقي عن النعمان بن مقرن قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائه رجل من مزينة فلما أردنا أن نتصرف قال يا عمر زود القوم فقال ما عندي الا شيء من تمر ماأظنه يقع من القوم موقعا قال انطلق فزودهم قال فانطلق بهم عمر رضى الله عنه فأدخلهم منزله ثم أصعدهم الى علية فلما دخنا اذا فيها من التمر مثل الجمل الا ورق فأخذ القوم منه حاجتهم قال النعمان فكنت في آخر من خرج فنظرت فما أفقد موضع تمره من مكانها

(فصل في قدوم وفد دوس على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قبل ذلك بخير قال ابن اسحق كان الطفيل ابن عمرو والدوسي يحدث أنه قدم مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بها فشى اليه رجال من قريش وكان الطفيل رجلا شريفا شاعرا لبيبا قالوا له انك قدمت بلادنا وان هذا الرجل وهو الذي بين أظهرنا فرق جماعتنا وشتت أمرنا وانما قوله كالسحر يفرق بين المرء وابنه وبين المرء وأخيه وبين المرء وزوجته وانا نخشى عليك وعلى قوهك ما قد حل علينا فلا تكلمه ولا تسمع منه قال فوالله ما زالوا بي حتى أجمعت أن لا أسمع منه شيئا ولا أكله حتى حشوت في أذني حين غدوت الى المسجد رسفا فرقا من أن يباغني شيء من قوله قال فغدوت الى المسجد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي عند الكعبة فقامت قريبا منه فأبى الله الا أن يسمعي بعض قوله فسمعت كلاما حسنا فقامت في نفسي واثكلا أمتاد والله اني لرجل ايبس شاعر ما يخفى على الحسن من القبيح فما يمنعني أن أسمع من هذا الرجل ما يقول فان كان ما يقول حسنا قبلت وان كان قبيحا تركت قال فكشيت حتى انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيته فتبعته حتى اذا دخل بيته دخلت عليه فقلت يا محمد ان قومك قد قالوا لي كذا وكذا فوالله ما برحوا يخوفوني أمرك حتى سددت أذني بكرسف لئلا أسمع قولك ثم أبى الله الا أن يسمعني فسمعت قولا حسنا فاعرض على أمرك فعرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام وتلا على القرآن فلا والله ما سمعت قولا قط أحسن منه ولا أمرا أعدل منه فأسلمت وشهدت شهادة الحق وقلت يا نبي الله اني امرؤ مطاع في قومي واني راجع اليهم فداعيتهم الى الاسلام فادع الله لي أن يجعل لي آية تكون عوناً لي عليهم فيما أدعوهم اليه فقال اللهم اجعل له آية قال فخرجت الى قومي حتى اذا كنت بنية تطلعني على الحاضر وقع نور بين عيني مثل المصباح قلت اللهم في غير ... اني أخشع أن يظنوا أنها مثلة وقعت في وجهي افراقى دينهم قال فتحول فوقع في رأس سوطي كالقنديل

المعاق وأنا أنهبط اليهم من الثانية حتى جثتهم وأصبحت فيهم فلما نزلت أتاني أبي وكان شيخا كبيرا فقلت اليك عني يا أبت فلست مني ولست منك قال ولم يابني قالت قد أسلمت وتابعت دين محمد قال يابني فديني دينك قال فقلت اذهب فاغتسل وطهر ثيابك ثم تعال حتى أعلبك ما علمت قال فذهب فاغتسل وطهر ثيابه ثم جاء فعرضت عليه الاسلام فأسلم ثم أتتني صاحبتى فقلت لها اليك عني فاست منك ولست مني قالت لم بأبي أنت وأمي قلت فرق الاسلام بيني وبينك أسلمت وتابعت دين محمد قالت فديني دينك قال قلت فاذهبي فاغتسلي ففعلت ثم جاءت فعرضت عليها الاسلام فأسلمت ثم دعوت دوسا الى الاسلام فابطؤا على فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انه قد غلبني على دوس الزنا فادع الله عليهم فقال اللهم اهد دوسا ثم قال ارجع الى قومك فادعهم الى الله وارفق بهم فرجعت اليهم فلم أزل بأرض دوس أدعوهم الى الله ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فنزلت المدينة بسبعين أو ثمانين بيتا من دوس ثم لحقنا برسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فأسلم لنا مع المسلمين قال ابن اسحق فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب خرج الطفيل مع المسلمين حتى اذا فرغوا من طليحة ثم سار مع المسلمين الى اليمامة ومعه ابنه عمرو بن الطفيل فقال لاصحابه اني قد رأيت رؤيا فاعبروها لي رأيت أن رأسي قد حلق وأنه قد خرج من فمي طائر وأن امرأة لقيتني فأدخلتني في فرجها ورأيت أن ابني يطابني طلبا حثيثا ثم رأيت حبس عني قالوا خيرا رأيت قال أما والله اني قد أولتها قالوا وما أولتها قال أما حلق رأسي فوضعه وأما الطائر الذي خرج من فمي فروحى وأما المرأة التي أدخلتني في فرجها فالأرض تحفر فأغيب فيها وأما طالب ابني اياي وحبسه عني فاني أراه سيجهد لأن يصيبه من الشهادة ما أصابني فقتل الطفيل شهيدا باليمامة وجرح ابنه جرحا شديدا ثم قتل عام اليرموك شهيدا في زمن عمر رضي الله عنه

(فصل في فقه هذه القصة) فيها أن عادة المسلمين كانت غسل الاسلام قبل دخولهم فيه وقد صح أمر النبي صلى الله عليه وسلم به وأصح الاقوال وجوبه على من أجنب في حال كفره ومن لم يحجب وفيها أنه لا ينبغي للعاقل أن يقلد الناس في المدح والذم ولا سيما تتايد من يمدح بهوى ويذم بهوى فكم حال هذا التقليد بين القلوب وبين الهدى ولم ينبج منه الا من سبقت له من الله الحسنى ومنها أن المدد اذا لحق بالجيش قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ومنها وقوع كرامات الاولياء وأنها انما تكون لحاجة في الدين أو لمنفعة للاسلام والمسلمين فهذه هي الاحوال الرحمانية سببها متابعة الرسول ونتيجتها اظهار الحق وكسر الباطل والاحوال الشيطانية ضدها سببها ونتيجة ومنها التأنى والصبر في الدعوة الى الله وأن لا يعجل بالعقوبة والدعاء على العصاة وأما تعبيره حاق رأسه بوضعه فهذا لان حاق الرأس وضع شعره على الارض وهو لا يدل بمجردة على وضع رأسه فانه دال على خلاص من هم أو مرض أو شدة لمن يليق به ذلك وعلى فقر ونكد وزوال رياسة وجهه من يابق به ذلك ولكن في المنام الطفيل قرأ ان اقتضت أنه وضع رأسه منها أنه كان في الجهاد ومقاتلة العدو ذى الشوكه والباس ومنها أنه دخل في بطن المرأة التي رآها وهي الارض التي هي بمنزلة أمه ورأى أنه قد دخل في الموضع الذي خرج منه وهذا هو عادته الى الارض كما قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم فاول مرة بالارض اذ كلاهما محل الوطء وأول دخوله في فرجها عوده اليها كما حاق منها وأول الطائر الذي خرج من فيه بروحه فانها كالطائر المحبوس في البدن فاذا خرجت منه كانت كالطائر الذي فارق حبسه فذهب حيث شاء ولهذا أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن نسمة المؤمن طائر يعاق في شجر

الجنة وهذا هو الطائر الذي روى داخلا في قبر ابن عباس لما دفن وسمع قارىء يقرأ يا أيها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية وعلى حسب يياض هذا الطائر وسواده وحسنه وقبحه تكون الروح ولهذا كانت أرواح آل فرعون في صورة طيور سود ترد النار بكرة وعشية وأول طلب ابنه له باجتهاده في أن يلحق به في الشهادة وحبسه عنه هو مدة حياته بين وقعة اليمامة واليرموك والله أعلم

(فصل في قدوم وفد نجران عليه صلى الله عليه وسلم) قال ابن اسحق وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد نصارى نجران بالمدينة فحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال لما قدم وفد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه مسجده بعد العصر فحانت صلاتهم فقاموا يصلون في مسجده فاراد الناس منعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوهم فاستقبلوا المشرق فصلوا صلاتهم قال وحدثني يزيد بن سفيان عن ابن السلمي عن كرز بن علقمة قال قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد نصارى نجران ستون راكبا منهم أربعة وعشرون رجلا من أشrafهم والأربعة والعشرون منهم ثلاثة نفر اليهم يؤل أمرهم العاقب أمير القوم وذو رأيهم وصاحب مشورتهم والذي لا يصدرون الا عن رأيهم وأمرهم واسمه عبد المسيح والسيد وتمثالهم وصاحب رحلهم ومجتمعهم واسمه الايهم وأبو حارثة بن علقمة أخو بني بكر بن وائل أسقفهم وحبرهم وامامهم وصاحب مدراسهم وكان أبو حارثة قد شرف فيهم ودرس كتبهم وكانت ملوك الروم من أهل النصرانية قد شرفوه ومولوه وأخدموه وبنوا له الكنائس وبسطوا عليه الكرامات لما يباغهم عنه من علمه واجتهاده في دينهم فلما وجهوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نجران جلس أبو حارثة على بغلة له موجهة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والى جنبه أخ له يقال له كرز بن علقمة يسايره اذ عثرت بغلة أبي حارثة فقال له كرز تعس الابد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أبو حارثة بل أنت تعست فقال ولم يا أخي فقال والله انه النبي الامي الذي كنا ننتظره فقال له كرز فما يمنعك من اتباعه وأنت تعلم هذا فقال ما صنع بنا هؤلاء القوم شرفونا ومولونا وأكرمونا وقد أبوا الا خلافه ولو فعلت نزعوا منا كل ماترى فاضمر عليها منه أخوه كرز بن علقمة حتى أسلم بعد ذلك . قال ابن اسحق وحدثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت قال حدثني سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس قال اجتمعت نصارى نجران وأخبار يهود عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعوا عنده فقالت الاخبار ما كان ابراهيم الا يهوديا وقالت النصارى ما كان الا نصرانيا فانزل الله عز وجل فيهم قل يا أهل الكتاب لم تحاجون في ابراهيم وما أنزلت التوراة والانجيل الا من بعده أفلا تعقلون ها أنتم هؤلاء حاجتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين فقال رجل من الاخبار أتريد منا يا محمد أن نعبدك كما تعبد النصارى عيسى بن مريم وقال رجل من نصارى نجران أو ذلك تريد يا محمد واليه تدعون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الله أن أعبد غير الله أو آمر بعبادة غيره ما بذلك بعثني ولا أمرني فانزل الله عز وجل في ذلك ما كان لبشر أن يوتي الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله والله لا يحب المشرقين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيا أمركم بالحق . بعد اذ أنتم مسلمون ثم ذكر ما أخذ عليهم وعلى آبائهم من الميثاق بتصديقه واقراءهم به

على أنفسهم فقال واذا أخذ الله ميثاق النبيين الى قوله من الشاهدين وحدثني محمد بن سهل بن أبي أمامة قال لما قدم وفد نجران على رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه عن عيسى بن مريم نزل فيهم فاتحة آل عمران الى رأس الثمانين منها وروينا عن أبي عبد الله الحاكم عن الاصم عن أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير عن سلبة بن عبد يوشع عن أبيه عن جده قال يونس وكان نصرانيا فاسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل نجران باسم الله إبراهيم واسحق ويعقوب أما بعد فاني أدعوكم الى عبادة الله من عبادة العباد وأدعوكم الى ولاية الله من ولاية العباد فان أيتم فالجزية فان أيتم فقد آذتكم بحرب والسلام فلما أتى الاسقف الكتاب فقرأه فقطع به وذعره ذعرا شديدا فبعث الى رجل من أهل نجران يقال له شرحبيل بن وداعة وكان من همدان ولم يكن أحد يدعى اذا نزل معضلة قبله لا الايهم ولا السيد ولا العاقب فدفع الاسقف كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه فقرأه فقال الاسقف يا أبا مريم ما رأيك فقال شرحبيل قد علمت ما وعد الله إبراهيم في ذرية اسمعيل من النبوة فما يؤمن أن يكون هذا هو ذلك الرجل ليس لي في النبوة رأى لو كان من أمر الدنيا أشرت عليك فيه برأى وجهدت لك فيه فقال الاسقف تنح فاجلس فتنحى شرحبيل فجلس ناحية فبعث الاسقف الى رجل من أهل نجران يقال له عبد الله بن شرحبيل وهو من ذى أصبح من حمير فأقرأه الكتاب وسأله عن رأى فيه فقال له مثل قول شرحبيل فقال له الاسقف تنح فاجلس فجلس فتنحى ناحية فبعث الاسقف الى رجل من أهل نجران يقال له جبار بن قيص من بني الحرث بن كعب فأقرأه الكتاب وسأله عن رأى فيه فقال له مثل قول شرحبيل وعبد الله فامرهم الاسقف فتنحى فلما اجتمع الرأى منهم على تلك المقالة جميعا أمر الاسقف بالناقوس فضرب به ورفعت المسوح في الصوامع وكذلك كانوا يفعلون اذا فزعوا بالنهار واذا كان فزعهم بالليل ضرب الناقوس ورفعت النيران في الصوامع فاجتمع حين ضرب الناقوس ورفعت المسوح أهل الوادي أعلاه وأسفله بطول الوادي مسيرة يوم للراكب السريع وفيه ثلاثة وسبعون قرية وعشرون ومائة ألف مقاتل فقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألهم عن الرأى فيه فاجتمع رأى أهل الوادي منهم على أن يبعثوا شرحبيل بن وداعة الهمداني وعبد الله بن شرحبيل وجبار بن قيص الحارثي فيأتونهم بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلق الوفد حتى اذا كانوا بالمدينة وضعوا ثياب السفر عنهم ولبسوا حللهم يجرؤونها من الحبرة وخواتيم الذهب ثم انطلقوا حتى أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه فلم يرد عليهم السلام وتصدوا الكلامه نهارا طويلا فلم يكلمهم وعليهم تلك الحلل والخواتيم الذهب فانطلقوا يتبعون عثمان بن عفان رضى الله عنه وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه وكانا معرفة لهم كانا يخرجان العير في الجاهلية الى نجران فيشتري لهما من برها وثمرها وذرتها فوجدوهما في ناس من الانصار والمهاجرين في مجلس فقالوا يا عثمان يا عبد الرحمن ان نبيكم كتب الينا بكتاب فاقبلنا مجيبين له فأتيناه فسلمنا عليه فلم يرد سلامنا وتصدينا لكلامه نهارا طويلا فاعيانا أن يكلمنا فما رأى منكنا أنعود فقالا لعل بن أبي طالب وهو في القوم ماترى يا أبا الحسن رضى الله عنك في هؤلاء القوم فقال على رضى الله عنه لعثمان وعبد الرحمن رضى الله عنهما أرى أن يضعوا حللهم هذه وخواتيمهم ويلبسون ثياب سفرهم ثم يأتون اليه ففعل الوفد ذلك فوضعوا حللهم وخواتيمهم ثم عادوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه فرد سلامهم ثم سألهم وسألوه فلم تزل به وبهم المسألة حتى قالوا له ماتقول في عيسى عليه السلام فانا نرجع الى قومنا ونحن نصارى فيسبرنا ان كنت نبيانا أن نعلم

ما تقول فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندي فيه شيء يومى هذا فأقيموا حتى أخبركم بما يقالى فى عيسى عليه السلام فاصبح الغد وقد نزل الله عز وجل ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون الحق من ربك فلا تكن من الممترين فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فابوا أن يقرأوا بذلك فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد بعدما أخبرهم الخبر أقبل مشتملا على الحسن والحسين رضى الله عنهما فى خميل له وفاطمة رضى الله عنها تمشى عند ظهره للباهلة وله يومئذ عدة نسوة فقال شرحبيل لصاحبيه يا عبد الله بن شرحبيل ويا جبار بن قيصر قد علمتما أن الوادى اذا اجتمع أعلاه وأسفله لم يردوا ولم يصدروا الا عن رأيى وانى والله أرى أمرا مقبلا وأرى والله ان كان هذا الرجل ملكا مبعوثا فكنا أول العرب طعن فى عينه ورد عليه أمره لا يذهب لنا من صدره ولا من صدور قومه حتى يصيونا بجائحة وانى لأرى القرب منهم جوارا وان كان هذا الرجل نيا مرسلا فلا عنه فلا يبقى على وجه الارض مناشعة ولا ظفر الاهلك فقال له صاحباها الراى فقد وضعتك الامور على ذراع فهات رأيك فقال رأيى أن أحكمه فانى أرى رجلا لا يحكم شططا أبدا فقالا له أنت وذاك فلقى شرحبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى قد رأيت خيرا من ملاعتك فقال وما هو قال شرحبيل أحكمك اليوم الى الليل وليته الى الصباح فهما حكمت فينا فهو جائز فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل وراك أحد اثرب عليك فقال له شرحبيل سل صاحبي فسألها فقالا ما يرد الوادى ولا يصدر الا عن رأيى شرحبيل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كافر أو قال جاحد موفق فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يلاعهم حتى اذا كان من الغد أتوه فكتب لهم فى الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب محمد النبى رسول الله لنجران اذا كان عليهم حكمه فى كل ثمرة وفى كل صفراء وبيضاء وسوداء ورقيق فأفضل عليهم وترك ذلك كله على ألفى حلة فى كل رجب ألف حلة وفى كل صفر ألف حلة وكل حلة أوقية ما زادت على الخراج أو نقصت على الاواقى فبحساب وما قضا من دروع أو خيل أو ركاب أو عرض أخذ منهم بحساب وعلى نجران مائة وتسلى ومتعتهم بها عشرين فدونه ولا يحبس رسول فوق شهر وعليهم عارية ثلاثين درعا وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا اذا كان كيد باليمن ومعدرة وماهلك مما أعاروا رسولى من دروع أو خيل أو ركاب فهو ضمان على رسولى حتى يؤديه اليهم ولنجران وحسبها جوار الله وذمة محمد النبى على أنفسهم وماتهم وأرضهم وأموالهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وتبعهم وأن لا يغيروا مما كانوا عليه ولا يغير حق من حقوقهم ولا ملتهم ولا يغير أسقف من أسقفته ولا راهب من رهبانته ولا وقفة من وقفته وكل ماتحت أيديهم من قليل أو كثير وليس عليهم رية ولا دم جاهلية ولا يحشرون ولا يعشرون ولا يبطأ أرضهم جيش ومن سأل منهم حقا فينبهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين ومن أكل ربا من ذى قبل فدمتى منه بريئة ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر وعلى ما فى هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبى رسول الله حتى يأتى الله بأمره مانصحوه وأصلحوه فيما عليهم غير منقلبين بظلم شهد أبو سفيان بن حرب وغيلان بن عمرو ومالك بن عوف والاقرع بن حابس الحنظلى والمغيرة بن شعبة وكتب حتى اذا قضا كتابهم انصرفوا الى نجران فتلقاهم الاسقف ووجه نجران على مسيرة ليلة ومع الاسقف أخ له من أمه وهو ابن عمه من النسب يقال له بشر بن معاوية وكنيته أبو عاقمة فدفع الوفد كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسقف فينا هو يقرأه وأبو عاقمة معه

وهما يسيران اذ كبت يبشر ناقته فتعس بشر غير انه لا يكتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الاسقف عند ذلك قد تعست والله نيا مرسلا فقال بشر لاجرم والله لا أحل عنها عقدا حتى آتية فضرب وجه ناقته نحو المدينة وثنى الاسقف ناقته عليه فقال له افهم عني انما قلت هذا لتبلغ عني العرب مخافة أن يقولوا انا أخذنا حققة وأنجعنا بهذا الرجل بمالم تنجع به العرب ونحن أهزهم وأجمعهم دارا فقال له بشر لا والله لا أقيلك ماخرج من رأسك أبدا فضرب بشر ناقته وهو مول ظهره للاسقف وهو يقول

إليك تعدو قلقا وضيئها معترضا في بطنها جنينها مخالفادين النصارى دينها

حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى استشهد أبو علقمة بعد ذلك ودخل الوفد بجران فأتى الراهب لتب بن أبي شمر الزبيدي وهو في رأس صومعة له فقال له ان نيا قد بعث بتهامة وانه كتب الى الاسقف فاجمع أهل الوادي أن يسيروا اليه شرحيل بن وداعة وعبدالله بن شرحيل وجبار بن قيص فيأتونهم بخبره فساروا حتى أتوه فدعاهم الى المباهلة فكرهوا ملاعته وحكمه شرحيل فحكم عليهم حكما وكتب لهم كتابا ثم أقبل الوفد بالكتاب حتى رفعوه الى الاسقف فيينا الاسقف يقرأه وبشر معه حتى كبت يبشر ناقته فتعسه فشهد الاسقف أنه نبي مرسل فانصرف أبو علقمة نحوه يريد الاسلام فقال الراهب أنزلوني والارميت بنفسى من هذه الصومعة فانزلوه فانطلق الراهب بهدية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها هذا البرد الذي يلبسه الخلفاء والقعب والعصا وأقام الراهب بعد ذلك يسمع كيف ينزل الوحي والسنن والفرائض والحدود وأبى الله للراهب الاسلام فلم يسلم واستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرجعة الى قومه وقال ان لى حاجة ومعاذا ان شاء الله تعالى فرجع الى قومه فلم يعد حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الاسقف أبا الحرث أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه السيد والعاقب ووجوه قومه وأقاموا عنده يستمعون ما أنزل الله عليه فكتب للاسقف هذا الكتاب وللأساقفة بجران بعده بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي الى الاسقف أبي الحرث وأساقفة بجران وكهنتهم ورهبانهم وأهل بيعهم ورقيقهم وملتهم وسواطتهم وعلى كل ماتحت أيديهم من قليل وكثير جوار الله ورسوله لا يغير أسقف من أسقفته ولا راهب من رهبانته ولا كاهن من كهاتته ولا يغير حق من حقوقهم ولا سلطانهم ولا عما كانوا عليه على ذلك جوار الله ورسوله أبدا مانصحو وأصلحو عليهم غير متقلبين بظالم ولا ظالمين وكتب المغيرة بن شعبة فلما قبض الاسقف الكتاب استأذن في الانصراف الى قومه ومن معه فاذن لهم فانصرفوا وروى البيهقي باسناد صحيح الى ابن مسعود أن السيد والعاقب أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأراد أن يلاعنها فقال أحدهما لصاحبه لا تلاعنه فوالله ان كان نيا فلاعته لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا قالوا له نعطيك ما سألت فابعث معنار جلا أمينا ولا تبعث معنا الا أمينا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبعثن معكم رجلا أمينا حق أمين فاستشرف لها أصحابه فقال قم يا أبا عبيدة بن الجراح فلما قام قال هذا أمين هذه الامة ورواه البخارى في صحيحه من حديث حذيفة بنحوه وفي صحيح مسلم من حديث المغيرة بن شعبة قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بجران فقالوا فيما قالوا أرايت ما يقرؤن يا أخت هرون وقد كان بين عيسى وموسى ما قد علمتم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته قال أفلا أخبرتهم أنهم كانوا يسمون يعنى باسماء أنبيائهم والصالحين الذين كانوا قبلهم وروينا عن يونس بن بكير عن ابن اسحق قال وبعث

رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب إلى أهل نجران ليجمع صدقاتهم ويقدم عليه بجزياتهم ﴿فصل في فقه هذه القصة﴾ فقيها جواز دخول أهل الكتاب مساجد المسلمين وفيها تمكين أهل الكتاب من صلاتهم بحضرة المسلمين وفي مساجدهم أيضا إذا كان ذلك عارضا ولا يمكنوا من اعتياد ذلك وفيها أن إقرار الكاهن الكتابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه نبي لا يدخله في الإسلام ما لم ياتزم طاعته ومتابعته فإذا تمسك بدينه بعد هذا الإقرار لا يكون ردة منه ونظير هذا قول الخبرين له وقد سألاه عن ثلاث مسائل فلما أجابهما قالا نشهد أنك نبي قال فما يمنعكما من اتباعي قالا نخاف أن تقتلنا اليهود ولم يلزمهما بذلك الإسلام ونظير ذلك شهادة عمه أبي طالب له بأنه صادق وأن دينه من خير أديان البرية دينا ولم تدخله هذه الشهادة في الإسلام ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركون له صلى الله عليه وسلم بالرسالة وأنه صادق فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام علم أن الإسلام أمر وراه ذلك وأنه ليس هو المعرفة فقط ولا المعرفة والإقرار فقط بل المعرفة والإقرار والالتقياد والتزام طاعته ودينه ظاهرا وباطنا وقد اختلف أئمة الإسلام في الكافر إذا قال أشهد أن محمدا رسول الله ولم يزد هل يحكم بإسلامه بذلك على ثلاثة أقوال وهي ثلاث روايات عن الإمام أحمد أحدها يحكم بإسلامه بذلك والثانية لا يحكم بإسلامه حتى يأتي بشهادة أن لا إله إلا الله والثالثة أنه إذا كان مقرا بالتوحيد حكم بإسلامه وإن لم يكن مقرا لم يحكم بإسلامه حتى يأتي به وليس هذا موضع استيفاء هذه المسألة وإنما أشرنا إليه إشارة وأهل الكتابين يجمعون على أن نبيًا يخرج في آخر الزمان وهم ينتظرونه ولا يشك علماءهم في أنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وإنما يمنعهم من الدخول في الإسلام رئاستهم على قومه وخضوعهم لهم وما ينالونه منهم من المال والجاه ومنها جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم بل استحباب ذلك بل وجوبه إذا ظهرت مصاحته من إسلام من يرجي إسلامه منهم وإقامة الحجة عليهم ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة فيقول ذلك إلى أهله وليخل بين المطي وحاديها والقوس وباريها ولولا خشية الإطالة لذكرنا من الحجج التي تلزم أهل الكتابين الإقرار بأنه رسول الله بما في كتبهم وبما يعتقدونه بما لا يمكنهم دفعه ما يزيد على مائة طريق ونرجو من الله سبحانه أفرادها بمصنف مستقل وداريني وبين بعض علماءهم مناظرة في ذلك فقات له في أثناء الكلام ولا ينم لكم القدح في نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم إلا بالطعن في الرب تعالى والقدح فيه ونسبته إلى أعظم الظلم والسفاهة والفساد تعالى الله عن ذلك فقال كيف يلزمنا ذلك قلت بل أباع من ذلك لا يتم لكم ذلك إلا بجحوده وإنكار وجوده تعالى وبيان ذلك أنه إذا كان محمد عندكم ليس بنبي صادق وهو بزعمكم ملك ظالم فقد تمأله أن يفترى على الله ويتقول عليه ما لم يقله ثم يتم له ذلك ويستمر حتى يحل ويحرم ويفرض الفرائض ويشرع الشرائع وينسخ المثل ويضرب الرقاب ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق ويسبي نساءهم وأولادهم ويغنم أموالهم وديارهم ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض وينسب ذلك كله إلى أمر الله تعالى له به ومحبة له والرب تعالى يشاهده وما يفعل باهل الحق وأتباع الرسل وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثا وعشرين سنة وهو مع ذلك كله يؤيد وينصره ويعلى أمره ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر وأعجب من ذلك أنه يجيب دعواته ويهلك أعداءه من غير فعل منه نفسه ولا سبب بل تارة بدعائه وتارة يسألهم سبحانه من غير دعاء منه صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يقضى له كل حاجة سأله إياها ويعده كل

وعد جميل ثم ينجز له وعده على أتم الوجوه وأهنئها وأكملها هذا وهو عنكم في غاية الكذب والافتراء والظلم فانه لا أكذب عن كذب على الله واستمر على ذلك ولا أظلم من أبطل شرائع أنبيائه ورسله وسعى في رفعها من الارض وتبديلها بما يريد هو وقتل أوليائه وحزبه وأتباع رسله واستمرت نصرته عليهم دائماً والله تعالى في ذلك كله يقره ولا يأخذ منه باليمين ولا يقطع منه الوتين وهو يخبر عن ربه أنه أوحى اليه أنه لا أظلم من افتري على الله كذبا أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شيء ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله فيلزمكم معاشر من كذبه أحد أمرين لا بد لكم منهما اما أن تقولوا لا صانع للعالم ولا مدبر ولو كان للعالم صانع مدبر قدير حكيم لاخذ على يديه ولقابله أعظم مقابلة وجعله نكالا للظالمين اذ لا يليق بالملوك غير هذا فكيف بملك السموات والارض وأحكم الحاكمين. الثاني نسبة الرب الى ما لا يليق به من الجور والسفء والظلم واضلال الخلق دائماً أبداً لا بل نصرته الكاذب والتمكين له من الارض واجابة دعواته وقيام أمره من بعده واءلاء كلماته دائماً واظهار دعوته والشهادة له بالنبوة قرنا بعد قرن على رؤس الأشهاد في كل مجمع وناد فاین هذا من فعل أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين فلقد قدحتم في رب العالمين أعظم قدح وطعنتم فيه أشد طعن وأنكرتموه بالكلية ونحن لا تنكر أن كثيرا من الكذابين قام في الوجود وظهرت له شوكة ولكن لم يتم له أمره ولم تطل مدته بل سلط عليه رسله وأتباعهم فحقوا أثره وقطعوا دابره واستأصلوا شأفته هذه سنته في عبادته منذ قامت الدنيا والى أن يرث الارض ومن عليها فلما سمع مني هذا الكلام قال معاذ الله أن نقول انه ظالم أو كاذب بل كل منصف من أهل الكتاب يقر بأن من سلك طريقه واقتنى أثره فهو من أهل النجاة والسعادة في الاخرى قلت له فكيف يكون سالك طريق الكذاب ومقتنى أثره بزعمكم من أهل النجاة والسعادة فلم يجد بدا من الاعتراف برسائله ولكن لم يرسل اليهم قلت فقد لزمك تصديقه ولا بد وهو قد تواترت عنه الاخبار بأنه رسول رب العالمين الى الناس أجمعين كتابيهم وأمهم ودعا أهل الكتاب الى دينه وقاتل من لم يدخل في دينه منهم حتى أقروا بالصغار والجزية فبهت الكافر ونهض من فوره والمقصود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل في جدال الكفار على اختلاف مللهم ونحلهم الى أن توفى وكذلك أصحابه من بعده وقد أمره الله سبحانه بحجهم بالتي هي أحسن في السورة المكية والمدنية وأمره أن يدعوهم بعد ظهور الحجة الى المباهلة وبهذا قام الدين وانما جعل السيف ناصرا للحجة وأعدل السيوف سيف ينصر حجج الله وبياناته وهو سيف رسوله وأمه

﴿فصل﴾ ومنها أن من عظم مخلوقا فوق منزلته التي يستحقها بحيث أخرجه عن منزلة العبودية المحضة فقد أشرك بالله وعبد مع الله غيره وذلك مخالف لجميع دعوة الرسل وأما قوله انه صلى الله عليه وسلم كتب الى نجران باسم الله ابراهيم واسحق ويعقوب فلا أظن ذلك محفوظا وقد كتب الى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم وهذه كانت سنته في كتبه الى الملوك كما سيأتى ان شاء الله تعالى وقد وقع في هذه الرواية هذا وقال ذلك قبل أن ينزل عليه طس تلك آيات القرآن وكتاب مبين وذلك غلط على غلط فان هذه السورة مكية باتفاق وكتابه الى نجران بعد مرجعه من تبوك وفيها جواز اهانة رسل الكفار وترك كلامهم اذا ظهر منهم التعاضم والتكبر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكلم الرسل ولم يرد السلام عليهم حتى لبسوا ثياب سفرهم وألقوا حللهم وحلالم ومنها أن السنة في مجادلة اهل الباطل اذا قامت عليهم حجة الله ولم يرجعوا بل أصروا على العناد أن يدعوهم الى

المباهلة وقد أمر الله سبحانه بذلك رسوله ولم يقل ان ذلك ليس لامنك من بعدك ودعا اليه ابن عمه عبد الله بن عباس لمن أنكر عليه بعض مسائل الفروع ولم ينكر عليه الصحابة ودعا اليه الاوزاعي سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين ولم ينكر عليه ذلك وهذا من تمام الحجة . ومنها جواز صلح أهل الكتاب على ما يريد الامام من الاموال ومن الثياب وغيرها ويجرى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم فلا يحتاج الى أن يفرد كل واحد منهم بجزية بل يكون ذلك المال جزية عليهم يقتسمونها كما أحبوا وما بعث معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم دينارا والفرق بين الموضعين أن أهل نجران لم يكن فيهم مسلم وكانوا أهل صلح وأما اليمن فكانت دار اسلام وكان فيهم يهود فأمره أن يضرب الجزية على كل واحد منهم والفقهاء يخصصون الجزية بهذا القسم دون الاول وكلاهما جزية فانه مال مأخوذ من الكفار على وجه الصغار في كل عام . ومنها جواز ثبوت الحال في الذمة كما ثبت في الدية أيضا وحلي هذا يجوز ثبوتها في الذمة بعقد السلم والضمان والتلف كما ثبت فيها بعقد الصداق والخلع ومنها أنه يجوز معاوضتهم على ما صالحوا عليه من المال بغيره من أموالهم بحسابه ومنها اشتراط الامام على الكفار أن يؤوا رسله ويكرهوهم ويضيهوهم أياما معدودة . ومنها جواز اشتراطه عليهم عارية ما يحتاج المسلمون اليه من سلاح أو متاع أو حيوان وأن تلك العارية مضمونة لكن هل هي مضمونة بالشرط أو بالشرع هذا محتمل وقد تقدم الكلام عليه في غزوة حنين وقد صرح ههنا بأنها مضمونة بالرد ولم يتعرض لضمان التلف . ومنها أن الامام لا يقر أهل الكتاب على المعاملات الربوية لانها حرام في دينهم وهذا كما لا يقرهم على السكر ولا على اللواط والزنا بل يحدهم على ذلك . ومنها أنه لا يجوز أن يأخذ رجل من الكفار بظلم آخر كما لا يجوز ذلك في حق المسلمين وكلاهما ظلم . ومنها أن عقد العهد والذمة مشروط بنصح أهل العهد والذمة واصلاحهم فاذا غشوا المسلمين وأنسدوا في دينهم فلا عهد لهم ولا ذمة وبهذا أفتينا نحن وغيرنا في انتقاض عهدهم لما حرقوا الحريق العظيم في دمشق حتى سرى الى الجامع و بانتقاض عهد من واطأهم وأعانهم بوجه ما بل ومن علم ذلك ولم يرفعه الى والي الامرفان هذا من أعظم الغش والضرر بالاسلام والمسلمين . ومنها بعث الامام الرجل العالم الى أهل الهدنة في مصلحة الاسلام وأنه ينبغي أن يكون أمينا وهو الذي لا غرض له ولا هوى وإنما مراده مجرد مرضاة الله ورسوله لا يشوبها بغيرها فهذا هو الامين حق الامين كحال أبي عبيدة بن الجراح ومنها مناظرة أهل الكتاب وجوابهم عما سأله عنه فان أشكل على المسؤول سأل أهل العلم ومنها أن الكلام عند الاطلاق يحمل على ظاهره حتى يقوم دليل على خلافه والا لم يشكل على المغيرة قوله تعالى يا أخت هارون هذا وليس في الآية ما يدل على أنه هارون بن عمران حتى يلزم الاشكال بل المورد ضم الى هذا أنه هارون بن عمران ولم يكتف بذلك حتى ضم اليه أنه أخو موسى ابن عمران ومعلوم أنه لا يدل اللفظ على شيء من ذلك فايراده ايراد فاسد وهو اما من سوء الفهم أو فساد القصد وأما قول ابن اسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه الى أهل نجران ليجمع صدقاتهم ويقدم عليه بجزيتهم فقد يظن أنه كلام متناقض لان الصدقة والجزية لا يجتمعان وأشكل منه ما ذكره هو وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر أو جمادى الاولى سنة عشر الى بني الحارث بن كعب بن نجران وأمره أن يدعوهم الى الاسلام قبل أن يتأهبوا لاجابوا فاقبل منهم وان لم يفعلوا فقاتلهم فخرج خالد حتى قدم عليهم فبعث الركاب

يضربون في كل وجه ويدعون الى الاسلام فأسلم الناس ودخلوا فيما دعوا اليه وأقام خالد فيهم يعلمهم الاسلام وكتب بذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقبل ويقبل اليه بو فدهم وقد تقدم أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فصالحهم على النقيحة وكتب لهم كتاباً أمن وأن لا يغيروا عن دينهم ولا يحشروا ولا يعشروا وجواب هذا أن أهل نجران كانوا صنفين نصارى وأمينين فصالح النصارى على ما تقدم وأما الأميون منهم فبعث اليهم خالد بن الوليد فأسلموا وقدم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بم كنتم تغابون من قاتلكم في الجاهلية قالوا كنا نجتمع ولا نتفرق ولا نبداً أحداً بظلم قال صدقتم وأمر عليهم قيس بن الحصين وهؤلاء هم بنو الحارث بن كعب فقول به بعث علياً كرم الله وجهه الى أهل نجران ليأتيه بصدقاتهم أو جزيتهم أراد به الطائفتين من أهل نجران صدقات من أسلم منهم وجزية النصارى

﴿فصل﴾ في قدوم رسول فروة بن عمرو الجذامي ملك عرب الروم قال ابن اسحق وبعث فروة ابن عمرو الجذامي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا باسلامه وأهدى له بغلة بيضاء وكان فروة عاملاً للروم على من يايهم من العرب وكان منزله معان وما حوله من أرض الشام فلما بلغ الروم ذلك من اسلامه طلبوه حتى أخذوه فحبسوه عندهم فلما اجتمعت الروم لصلبه على ماء لهم يقال له عفراء بفلسطين قال

ألا هل أتى سلى بأن خليها على ماء عفراء فوق إحدى الرواحل

على ناقة لم يضرب الفحل أمها مشدنة أطرافها بالمناجل

قال ابن اسحق وزعم الزهري أنهم لما قدموه ليقتلوه قال

بلغ سراة المسلمين بأننى سلم لربى أعظمى ومقامى

ثم ضربوا عنقه على ذلك الماء

﴿فصل في قدوم وفد بنى سعد بن بكر على رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ قال ابن اسحق حدثني محمد بن الوليد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم عليه فأناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد جالس في أصحابه فقال أيكم ابن عبد المطلب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا ابن عبد المطلب فقال محمد فقال نعم فقال يا ابن عبد المطلب انى سائلك ومغلظ عليك في المسألة فلا تجدن في نفسك فقال لأجد في نفسى فسل عما بدالك فقال أنشدك بالله الهك واله أهلك واله من كان قبلك واله من هو كائن بعدك آله بعثك الينا رسولا قال اللهم نعم قال فأنشدك بالله الهك واله من كان قبلك واله من هو كائن بعدك آله أمرك أن تعبده لا تشرك به شيئاً وأن نخاع هذه الانداد التى كان آباؤنا يعبدون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم نعم ثم جعل يذكر فرائض الاسلام فريضة فريضة الصلاة والزكاة والصيام والحج وفرائض الاسلام كلها ينشده عند كل فريضة كما أنشده فى التى قبلها حتى اذا فرغ قال فانى أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وسأؤدى هذه الفرائض وأجتنب ما نهيتنى عنه لا أزيد ولا أنقص ثم انصرف راجعاً الى بعيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولى ان يصدق ذو العقيصتين يدخل الجنة وكان ضمام رجلاً جليداً أشقر ذا غديرتين ثم أتى بعيره فاطاق عقاله ثم خرج حتى قدم على قومه فاجتمعوا عليه وكان أول ما تكلم به أن قال بثبت اللات والعزى فقالوا

مه يا ضمام اتق البرص والجنون والجذام قال ويلكم انهما ما يضران ولا ينفعان ان الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا استنقذكم به مما كنتم فيه واني أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله واني قد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه فوالله ما أمسى في اليوم في حاضره رجل ولا امرأة الا مسلما قال ابن اسحق فاسمعنا بوافد قوم أفضل من ضمام بن ثعلبة والقصة في الصحيحين من حديث أنس بن مالك بنحو هذه وذكر الحج في هذه القصة يدل على أن قدوم ضمام كان بعد فرض الحج وهذا بعيد فالظاهر أن هذه اللفظة مدرجة من كلام بعض الرواة والله أعلم

(فصل في قدوم طارق بن عبد الله وقومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم) رويناه في ذلك لابي بكر البيهقي عن جامع بن شداد قال حدثني رجل يقال له طارق بن عبد الله قال اني لقائم بسوق المجازاذ أقبل رجل عليه جبة له وهو يقول يا أيها الناس قولوا لا اله الا الله تفلحوا ورجل يتبعه يرميه بالحجارة ويقول يا أيها الناس لا تصدقوه فانه كذاب فقلت من هذا فقالوا هذا رجل من بني هاشم الذي يزعم أنه رسول الله قال قلت من هذا الذي يفعل به هذا قالوا هذا عمه عبد العزى قال فلما أسلم الناس وهاجروا خرجنا من الريزة نريد المدينة فمنا من تمرها فلما دنونا من حيطانها ونخلها قلنا لو نزلنا فلبسنا ثيابا غير هذه فاذا رجل في طمرين له فسلم وقال من أين أقبل القوم قلنا من الريزة قال وأين تريدون قلنا نريد هذه المدينة قال ما حاجتكم فيها قلنا نمنا من تمرها قال ومعنا ظعينة لنا ومعنا جمل أحمر مخطوم فقال أتبيعون جملكم هذا قالوا نعم بكذا وكذا صاعا من تمر قال فما استوضعنا مما قلنا شيئا فاخذ بخطام الجمل فانطلق فلما توارى عنا بحيطان المدينة ونخلها قلنا ما صنعنا والله ما بعنا جملنا نحن نعرف ولا أخذنا له ثمنا قال تقول المرأة التي معنا والله لقد رأيت رجلا كأن وجهه شقة القمر ليلة البدر أنا ضامنة لثمن جملكم وفي رواية ابن اسحق قالت الظعينة فلا تلاوموا فلقد رأيت وجه رجل لا يغدربكم ما رأيت شيئا أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه فبينما هم إذ أقبل رجل فقال أنا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم هذا تمركم فكلوا واشبعوا واكتالوا واستوفوا فاكلنا حتى شبعنا واكتلنا واستوفينا ثم دخلنا المدينة فدخلنا المسجد فاذا هو قائم على المنبر يخطب الناس فادركنا من خطبته وهو يقول تصدقوا فان الصدقة خير لكم اليد العليا من اليد السفلى أملك وأباك وأختك وأخاك وأدناك أدناك إذ أقبل رجل من بني يربوع أو قال من الانصار قتال يارسول الله لنا في هؤلاء مداء في الجاهلية فقال ان أما لا تجني على ولد ثلاث مرات

(فصل في قدوم وفد تجيب) وقدوم عليه صلى الله عليه وسلم وفد تجيب وهم من السكون ثلاثة عشر رجلا قد ساقوا معهم صدقات أموالهم التي فرض الله عليهم فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وأكرم منزلهم وقالوا يارسول الله سقنا اليك حق الله في أموالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوها فاقسموها على فقرائكم قالوا يارسول الله ما قدمنا عليك الا بما فضل عن فقرائنا فقال أبو بكر يارسول الله ما وفد من العرب بمثل ما وفد به هذا الحي من تجيب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الهدى بيد الله عز وجل فمن أراد به خيرا شرح صدره للإيمان وسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء فكتب لهم بها وجعلوا يسألونه عن القرآن والسنن فازداد رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم رغبة وأمر بلالا أن يحسن ضيافتهم فأقاموا أياما ولم يطيلوا اللبث فليل لهم ما يعجبكم فقالوا انرجع الى ربنا يارسول الله صلى الله عليه وسلم وكلامنا اياه وما رد علينا ثم جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعوه فارسل اليهم بلالا فاحازهم بارفع ما كان يجيزه الوفود قال هل بقي منكم أحد قالوا نعم غلام

خلفناه على رحالنا هو أحدثنا سنا قال أرسلوه إلينا فلما رجعوا إلى رحالهم قالوا للغلام انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض حاجتك منه فانا قد قضينا حوائجنا منه وودعناه فأقبل الغلام حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني امرؤ من بني أبدي يقول من الرهط الذي أتوك أنفا فقضيت حوائجهم فاقض حاجتي يا رسول الله قال وما حاجتك قال ان حاجتي ليست لحاجة أصحابي وان كانوا قدموا راغبين في الاسلام وساقوا ماساقوا من صدقاتهم واني والله ما أعملني من بلادي الا أن تسأل الله عز وجل أن يغفر لي ويرحمي وأن يجعل غنای في قلبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل إلى الغلام اللهم اغفر له وارحمه واجعل غناه في قلبه ثم أمر له بمثل ما أمر به لرجل من أصحابه فانطلقوا راجعين إلى أهلهم ثم وافوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموسم بمضى سنة عشر فقالوا نحن بنو أبدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل الغلام الذي أتاني معكم قالوا يا رسول الله ما رأينا مثله قط وما حدثنا باقعه منه بمارزقه الله لو أن الناس اقتسموا الدنيا ما نظر نحوها ولا التفت إليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله اني لا رجوان يموت جميعا فقال رجل منهم أو ليس يموت الرجل جميعا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تشعب أهواؤه وهمومه في أودية الدنيا فلعل أجله أن يدركه في بعض تلك الأودية فلا يبالي الله عز وجل في أيها هلك قالوا فعاش ذلك الغلام فينا على أفضل حال وأزهد في الدنيا وأقنع بمارزق فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع من رجع من أهل اليمن عن الاسلام قام في قومه فذكرهم الله والاسلام فلم يرجع منهم أحد وجعل أبو بكر الصديق يذكره ويسأل عنه حتى بلغه حاله وما قام به فكتب إلى زياد بن ليدي يوصيه به خيراً

(فصل في قدوم وفد بني سعد هذيم من قضاة) قال الواقدي عن أبي النعمان عن أبيه من بني سعد هذيم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وافدا في نفر من قومي وقد أوطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاد وأداخ العرب والناس صنفان اما داخل في الاسلام راغب فيه واما خائف من السيف فنزلنا ناحية من المدينة ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى بابه فنجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على جنازة في المسجد فقمنا ناحية ولم ندخل مع الناس في صلاتهم حتى نلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونبايعه ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلينا فدعانا فقال من أتم فقلنا من بني سعد هذيم فقال أمسلمون أتم قلنا نعم قال فهلا صليتم على أخيكم قلنا يا رسول الله ظننا أن ذلك لا يجوز لنا حتى نبايعك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أينما أسلمتم فأنتم مسلمون قالوا فأسلمنا وبايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم انصرفنا إلى رحالنا قد خلفنا عليها أصغرنا فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبنا فأتى بنا إليه فتقدم صاحبنا إليه فبايعه على الاسلام فقلنا يا رسول الله انه أصغرنا وانه خادمنا فقال أصغر القوم خادمهم بارك الله عليه قال وكان والله خيرنا وأقرأنا للقرآن لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له ثم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا فكان يؤمننا ولما أردنا الانصراف أمر بلالا فاجازنا باواق من فضة لكل رجل منا فجعنا إلى قومنا فرزقهم الله الاسلام

(فصل في قدوم وفد بني فزارة) قال أبو الريع بن سالم في كتاب الاكتفاء ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك قدم عليه وفد بني فزارة بضعة عشر رجلا فيهم خارجة بن حصين والحسن بن قيس ابن أخي عينة بن حصن وهو أصغرهم فنزلوا في دار بنت الحرث وجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرين بالاسلام وهم مستنون على ركاب عجاف فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بلادهم فقال أحدهم يا رسول الله أسنتت بلادنا

وعلمت مواثيقنا وأجذب جناتنا وغرث عيالنا فادع لنا ربك يغيثنا واشفع لنا الى ربك وليشفع لنا ربك اليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ويحك هذا انما شفعت الى ربي عز وجل فمن الذي يشفع ربنا اليه لا اله الا هو العظيم وسع كرسيه السموات والارض فهي تتط من عظمته وجلاله كما تتط الرحل الحديد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل ليضحك من شفقكم وأزلكم وقرب غياتكم فقال الاعرابي يا رسول الله ويضحك ربنا عز وجل قال نعم فقال الاعرابي لن يعدمك من رب يضحك خيراً فضحك النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وصعد المنبر فتكلم بكلمات وكان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء الا رفع الاستسقاء فرفع يديه حتى روى بياض ابطينه وكان يحفظ من دعائه اللهم اسق بلادك وبهائلك وانشر رحمتك واحي بلادك الميت اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريحاً مريعاً طبقاً واسعاً عاجلاً غير آجل نافعا غير ضار اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا هدم ولا غرق ولا محق اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الاعداء

(فصل في قدوم وفد بني أسد) وقدوم عليه صلى الله عليه وسلم وفد بني أسد عشرة رهط فيهم وابصة بن معبد وطلحة ابن خويلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس مع أصحابه في المسجد فتكلموا فقال متكلمهم يا رسول الله انا شهدنا أن الله وحده لا شريك له وأنت عبده ورسوله وجنتك يا رسول الله ولم تبعث إلينا بعثاً ونحن لمن ورائنا قال محمد بن كعب القرظي فأنزل الله على رسوله يمينون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان ان كنتم صادقين وكان مما سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه يومئذ العياقة والكهانة وضرب الحصى فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله فقالوا يا رسول الله ان هذه أمور كنا نفعلها في الجاهلية أرايت خصلة بقيت قال وما هي قالوا الخط قال عليه نبي من الانبياء فمن صادف مثل عليه علم

(فصل في قدوم وفد بهراء) ذكر الواقدي عن كريمة بنت المقداد قال سمعت أمي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب تقول قدم وفد بهراء من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم ثلاثة عشر رجلاً فأقبلوا يقودون رواحلهم حتى انتهوا الى باب المقداد ونحن في منازلنا ببني جذيلة فخرج اليهم المقداد فرحب بهم فأنزلهم وجامهم بحفنة من حيس قد كنا هيأناها قبل أن يحلوا لنجاس عليها فحملها المقداد وكان كريمة على الطعام فأكلوا منها حتى نهلوا وردت إلينا القصعة وفيها أكل فجمعنا تلك الاكل في قصعة صغيرة ثم بعثنا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع سدره مولاتي فوجدته في بيت أم سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ضباعة أرسلت بهذا قالت سدره نعم يا رسول الله قال ضعي ثم قال ما فعل ضيف أبي معبد قلت عندنا قالت فأصاب منها رسول الله صلى الله عليه وسلم أكلها هو ومن معه في البيت حتى نهلوا وأكلت معهم سدره ثم قال اذهبي بما بقي الى ضيفكم قالت سدره فرجعت بما بقي في القصعة الى مولاتي قالت فأكل منها الضيف ما أقاموا نرددها عليهم وما تغيض حتى جعل القوم يقولون يا أبا معبد انك لتنهلنا من أحب الطعام إلينا ما كنا نقدر على مثل هذا الا في الحين وقد ذكر لنا أن الطعام يبلدكم انما هو العاق ونحوه ونحن عندك في الشبع فأخبرهم أبو معبد بنخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أكل منها أكل ثم ردها فبهذه بركة أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القوم يقولون نشهد أنه رسول الله وازدادوا يقينا وذلك الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعلموا الفرائض وأقاموا أياماً ثم جاؤا رسول الله صلى الله عليه وسلم يودعونهم وأمر لهم بجوائزهم وانصرفوا الى أهلهم

﴿فصل في قدوم وفد عذرة﴾ وقدّم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد عذرة في صفر سنة تسع اثنا عشر رجلاً فيهم حمزة بن النعمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القوم فقال متكلمهم من لا تنكره نحن بنو عذرة اخوة قصي لأمه نحن الذين عضدوا قصيا وأزاحوا من بطن مكة خزاعة وبنى بكر ولنا قرابات وأرحام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرحبا بكم وأهلاً ما أعرفني بكم فأسلموا وبشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتح الشام وهرب هرقل إلى ممتنع من بلاده ونهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سؤال الكاهنة وعن الذبائح التي كانوا يذبحونها وأخبرهم أن ليس عليهم إلا الأضحية فأقاموا أياماً بدار رملة ثم انصرفوا وقد أجزوا

﴿فصل في قدوم وفد بلي﴾ وقدّم عليه وفد بلي في ربيع الأول من سنة تسع فأنزلهم رويفع بن ثابت البلوي عنده وقدّم بهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هؤلاء قومي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم مرحبا بك وبقومك فأسلموا وقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي هداكم للإسلام فكل من مات على غير الإسلام فهو في النار فقال له أبو الضبيب شيخ الوفد يا رسول الله أني رجل في رغبة في الضيافة فهل لي في ذلك أجر قال نعم وكل معروف صنعه إلى غنى أو فقير فهو صدقة قال يا رسول الله ما وقت الضيافة قال ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل للضيف أن يقيم عندك فيخرجك قال يا رسول الله رأيت الضالة من الغنم أجدها في الفلاة من الأرض قال هي لك وأولادك أولادك قال فالبعير قال مالك ولده حتى يجده صاحبه قال رويفع ثم قاموا فرجعوا إلى منزلي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي منزلي يحمل تمرًا فقال استعن بهذا التمر وكانوا يأكلون منه ومن غيره فأقاموا ثلاثاً ثم ودعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازهم ورجعوا إلى بلادهم

﴿فصل﴾ في هذه القصة من الفقه أن للضيف حقاً على من نزل به وهو ثلاث مراتب حق واجب وتمازج مستحب وصدقة من الصدقات فالحق الواجب يوم وليلة وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم المراتب الثلاثة في الحديث المتفق على صحته من حديث أبي شريح الخزاعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يومه وليته والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يخرج به وفيه جواز التقاط الغنم وأن الشاة إذا لم يأت صاحبها فهي ملك الملتقط واستدل بهذا بعض أصحابنا على أن الشاة ونحوها مما يجوز التقاطه بخير الملتقط بين أكله في الحال وعليه قيمته وبين بيعه وحفظ ثمنه وبين تركه والانفاق عليه من ماله وهل يرجع به على وجهين لأنه صلى الله عليه وسلم جعلها له إلا أن يظهر صاحبها وإذا كانت له خير بين هذه الثلاثة فاذا ظهر صاحبها دفعها إليه أو قيمتها وأما متقدمو أصحاب أحمد فعلى خلاف هذا قال أبو الحسين لا يتصرف فيها قبل الحول رواية واحدة قال وان قلنا يأخذ ما لا يستقل بنفسه كالغنم فإنه لا يتصرف بأكل ولا غيره رواية واحدة وكذلك قال ابن عقيل ونص أحمد في رواية أبي طالب في الشاة يعرفها سنة فإن جاء صاحبها ردها إليه وكذلك قال الشريفان لا يملك الشاة قبل الحول رواية واحدة وقال أبو بكر وضالة الغنم إذا أخذها يعرفها سنة وهو الواجب فاذا مضت السنة ولم يعرف صاحبها كانت له والأول أفتح وأقرب إلى مصلحة الملتقط والمالك إذ قد يكون تعريفها سنة مستلزماً لتغريم مالكها أضعاف قيمتها إن قلنا يرجع عليه بنفقتها وإن قلنا لا يرجع استلزم تغريم الملتقط ذلك وإن قيل يدعها ولا يلتقطها كانت للذئب وتلفت والشارع لا يأمر بضائع المال فإن قيل فهذا الذي رجحتموه مخالف لنصوص أحمد وأقوال أصحابه والدليل أيضاً أما مخالفة

نصوص أحمد فما تقدم حكايته في رواية أبي طالب ونص أيضا في روايته في مضطر وجد شاة مذبوحة وشاة ميتة قال يأكل من الميتة ولا يأكل من المذبوحة الميتة أحلت والمذبوحة لها صاحب قد ذبحها بربد أن يعرفها ويطلب صاحبها فإذا أوجب إبقاء المذبوحة على حالها فإبقاء الشاة الحية بطريق الأولى وأما مخالفة كلام الأصحاب فقد تقدم وأما مخالفة الدليل ففي حديث عبد الله بن عمرو يارسول الله كيف ترى في ضالة الغنم فقال هي لك أو لأخيك أو للذئب احبس على أخيك ضالته وفي لفظ رد على أخيك ضالته وهذا يمنع البيع والذبح قيل ليس في نص أحمد أكثر من التعريف ومن يقول أنه مخير بين أكلها ويبيعها وحفظها لا يقول بسقوط التعريف بل يعرفها مع ذلك وقد عرف شيتها وعلامتها فإن ظهر صاحبها أعطاه القيمة فقول أحمد يعرفها أعم من تعريفها وهي باقية أو تعريفها وهي مضمونة في الذمة لمصلحة صاحبها وملتقطها ولا سيما إذا التقطها في السفر فإن في إيجاب تعريفها سنة من الحرج والمشقة ما لا يرضى به الشارع وفي تركها من تعريضها للاضاعة والهلاك ما يناهز أمره بأخذها وإخباره أنه إن لم يأخذها كانت للذئب فيتعين ولا بد ما يبيعها وحفظ ثمنها وأما أكلها وضمها قيمتها أو مثلها وأما مخالفة الأصحاب فالذي اختار التخيير من أكبر أئمة الأصحاب ومن يقاس بشيوخ المذهب الكبار الاجلام هو أبو محمد المقدسي قدس الله روحه ولقد أحسن في اختياره التخيير كل الاحسان وأما مخالفة الدليل فأين في الدليل الشرعي المنع من التصرف في الشاة الملتقطة في المفازة وفي السفر بالبيع والأكل وإيجاب تعريفها والاتفاق عليها سنة مع الرجوع بالاتفاق أو مع عدمه هذا ما لا تأتي به شريعة فضلا أن يقوم عليه دليل وقوله صلى الله عليه وسلم احبس على أخيك ضالته صريح في أن المراد به أن لا يستأثر بها دونه ويزيل حقه فإذا كان يبيعها وحفظ ثمنها خيرا له من تعريفها سنة والاتفاق عليها وتغريم صاحبها أضعاف قيمتها كان حبسها وردها عليه هو بالتخيير الذي يكون له فيه الحظ والحديث يقتضيه بفحواه وقوته وهذا ظاهر وبالله التوفيق ومنها أن البعير لا يجوز التقاطه اللهم إلا أن يكون فلوا صغيرا لا يمتنع من الذئب ونحوه فحكمه حكم الشاة بتبنيه النص ودلالته

﴿فصل في قدوم وفد ذي مرة﴾ وقدّم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد ذي مرة ثلاثة عشر رجلا رأسهم الحرث بن عوف فقالوا يارسول الله انا قومك وعشيرتك نحن قوم من بني لؤي بن غالب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للحرث أين تركت أهلك قال بسلاح وما والاها قال وكيف البلاد قال والله انا لمستون ما في المسال مخ فادع الله لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اسقهم الغيث فأقاموا أياما ثم أرادوا الانصراف الى بلادهم فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم مودعين له فأمر بلالا أن يجيزهم فأجازهم بعشر أواق فضة وفضل الحرث بن عوف أعطاه اثني عشر أوقية ورجعوا الى بلادهم فوجدوا البلاد مطيرة فسألوا متى مطرتم فإذا هو ذلك اليوم الذي دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وأخصبت بعد ذلك بلادهم

﴿فصل في قدوم وفد خولان﴾ وقدّم عليه صلى الله عليه وسلم في شهر شعبان سنة عشر وفد خولان وهم عشرة فقالوا يارسول الله نحن على من وراءنا من قومنا ونحن مؤمنون بالله عز وجل ومصدقون برسوله وقد ضربنا إليك آباط الابل وقد ركبنا حزون الارض وسهولها والمنة لله ولرسوله علينا وقد منا زائرین لك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ما ذكرتم من مسيركم الى فان لكم بكل خطوة خطاها بعير أحدكم حسنة وأما قولكم زائرین فانه من زارني بالمدينة كان في جواربي يوم القيامة قالوا يارسول الله هذا السفر الذي لا توى عليه ثم قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما فعل عم أنس وهو صنم خولان الذي كانوا يعبدونه قالوا أبشر بدلنا الله به ما جئت به وقد بقيت منا بقايا من شيخ كبير وعجوز كبيرة متمسكون به ولو قدمنا عليه لهدمناه إن شاء الله فقد كنا منه في غرور وقتته فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أعظم ما رأيتم من فتنته قالوا لقد رأينا أسنتنا حتى أكلنا الرمة فجمعنا ما قدرنا عليه وابتعنا به مائة ثور ونحرناها لعم أنس قربانا في غداة واحدة وتركناها تردّها السباع ونحن أحوج إليها من السباع فجاءنا الغيث من ساعتنا ولقد رأينا العشب يوارى الرجال ويقول قائلنا أنعم علينا عم أنس وذكروا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يقسمون لصنمهم هذا من أنعامهم وحرثهم وأنهم كانوا يجعلون من ذلك جزأ له وجزأ لله بزعمهم قالوا كنا نزرع الزرع فتجعل له وسطه فنسميه له ونسمى زرعاً آخر حجرة لله فإذا مالت الريح فالذي سميناها لله جعلناه لعم أنس وإذا مالت الريح فالذي جعلناه لعم أنس لم نجعله لله فذكر لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله أنزل على في ذلك وجعلوا لله بما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً الآية قالوا وكنا نتحاكم إليه فيتكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الشياطين تكلمنكم وسألوه عن فرائض الدين فاخبرهم وأمرهم بالوفاء بالعهد وأداء الأمانة وحسن الجوار لمن جاوروا وأن لا يظلموا أحداً قال فان الظلم ظلمات يوم القيامة ثم ودعوه بعد أيام وأجازهم فرجعوا إلى قومهم فلم يحلوا عقدة حتى هدموا عم أنس

(فصل في قدوم وفد محارب) وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد محارب عام حجة الوداع وهم كانوا أغلظ العرب وأفظهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك المواسم أيام عرضه نفسه على القبائل يدعونه إلى الله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عشرة نائبين عمن ورائهم من قومهم فأسلموا وكان بلال يأتيهم بغداء وعشاء إلى أن جاسوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً من الظهر إلى العصر فعرف رجلاً منهم فأمدّه النظر فلما رآه المحارب يديم النظر إليه قال كأنك يا رسول الله توهمتني قال لقد رأيتك قال المحارب أي والله لقد رأيتني وكلتني وكلتكم بأقبح الكلام ورددتك بأقبح الرد بعكاظ وأنت تطوف على القبائل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ثم قال المحارب يا رسول الله ما كان في أصحابي أشد عليك يومئذ ولا أبعد عن الإسلام مني فأحمد الله الذي أبقاني حتى صدقت بك ولقد مات أولئك النفر الذين كانوا معي على دينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذه القلوب بيد الله عز وجل فقال المحارب يا رسول الله استغفر لي من مراجعتي إياك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الإسلام يجب ما كان قبله من الكفر ثم انصرفوا إلى أهلهم

(فصل في قدوم وفد صداء في سنة ثمان) وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وفد صداء وذلك أنه لما انصرف من الجعرانة بعث بعوثاً وهياً بعثاً استعمل عليه قيس بن سعد بن عبادة وعقد له لواءً أبيض ودفع إليه راية سوداء وعسكر بناحية قناة في أربع مائة من المسلمين وأمره أن يطأ ناحية من اليمن كان فيها صداء فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل منهم وعلم بالجيش فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله جئتك وافداً على من ورأى فاردد الجيش وأنا لك بقومي فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيس بن سعد من صدر قناة وخرج الصدائي إلى قومه فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر رجلاً منهم فقال سعد بن عبادة يا رسول الله دعهم ينزلوا على فنزلوا عليه فخيّاهم وأكرمهم وكساهم ثم راح بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعوه على الإسلام فقالوا نحن لك علي من ورائنا من قومنا فرجعوا إلى قومهم فقشاهم الإسلام فوافى رسول الله صلى الله عليه وسلم

منهم مائة رجل في حجة الوداع ذكر هذا الواقدي عن بعض بني المصطلق وذكر عن حديث زياد بن الحرث الصدائي أنه الذي قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اردد الجيش وأنا لك بقومي فردهم قال وقدم وفد قومي عليه فقال لي يا أخا صداء أنك لمطاع في قومك قال قلت بلى يا رسول الله من من الله عز وجل ومن رسوله وكان زياد هذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فاعتشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سار ليلاً واعتشينا معه وكنت رجلاً قويا قال فجعل أصحابه يتفرقون عنه ولزمت غرزه فلما كان في السحر قال أذن يا أخا صداء فأذنت على راحلتي ثم سرتنا حتى ذهبنا فنزل لحاجته ثم رجع فقال يا أخا صداء هل معك ماء قال قلت معي شيء في الادوة فقال هاته فجئت به فقال صب فصببت ما في الادوة في العقب فجعل أصحابه يتلاحقون ثم وضع كفه على الاناء فرأيت بين كل أصبعين من أصابعه عينا تفور ثم قال يا أخا صداء لو لا اني أستحي من ربي عز وجل سقينا وأسقينا ثم توضأ وقال أذن في أصحابي من كانت له حاجة بالوضوء فليرد قال فوردوا عن آخرهم ثم جاء بلال يقيم فقال ان أخا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم فأقمت ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا وكنت سأله قبل أن يؤمرني على قومي ويكتب لي بذلك كتابا ففعل فلما فرغ من صلاته قام رجل يشتكي من عامله فقال يا رسول الله انه أخذنا بذحول كانت بيننا وبينه في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الامارة لرجل مسلم ثم قام آخر فقال يا رسول الله اعطني من الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يكل قسمتها الى ملك مقرب ولا نبي مرسل حتى جزأها ثمانية أجزاء فان كنت جزأ منها أعطيتك وان كنت غنيا عنها فأنما هي صداع في الرأس وداء في البطن فقلت في نفسي هاتان خصلتان حين سألت الامارة وأنا رجل مسلم وسأله من الصدقة وأنا غني عنها فقلت يا رسول الله هذان كتاباك فقبلهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم فقلت اني سمعتك تقول لا خير في الامارة لرجل مسلم وأنا مسلم وسمعتك تقول من سأل من الصدقة وهو غني عنها فأنما هي صداع في الرأس وداء في البطن وأنا غني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ان الذي قالت كما قلت فقبلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال لي دلي على رجل من قومك أستعمله فدلته على رجل منهم فاستعمله قلت يا رسول الله ان لنا بئرا اذا كان الشتاء كفانا ماؤها واذا كان الصيف قل علينا فتفرقنا على المياه والاسلام اليوم فينا قليل ونحن نخاف فادع الله عز وجل لنا في بئرننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناولني سبع حصيات فتاولته فعركن يده ثم دفعهن الي وقال اذا انتهيت اليها فألقنيها حصاة حصاة وسم الله قال ففعلت فما أدركنا لها قعرا حتى الساعة

(فصل في فقه هذه القصة) ففيها استحباب عقد الاولية والرايات للجيش واستحباب كون اللواء أبيض وجواز كون الراية سوداء من غير كراهية وفيها قبول خبر الواحد فان النبي صلى الله عليه وسلم رد الجيش من أجل خبر الصدائي وحده ومنها جواز سير الليل كله في السفر الى الأذان فان قوله اعتشى أي سار عشية ولا يقال لما بعد نصف الليل وفيها جواز الأذان على الراحلة وفيها طلب الامام الماء من أحد رعيته للوضوء وليس ذلك من السؤال وفيها انه لا يتيمم حتى يطالب الماء فيعوزه وفيها المعجزة الظاهرة بغير ان الماء من بين أصابعه لما وضعها فيه أمدد الله به وكشفه حتى جعل يفور من خلال الاصابع الكريمة والجهال تظن أنه كان يشق الاصابع ويخرج من خلال اللحم والدم وليس كذلك وإنما بوضعه أصابعه الكريمة فيه حلت فيه البركة من الله والمدد فجعل يفور

حتى خرج من بين الاصابع وقد جرى له هذا مرارا عديدة بمشهد أصحابه وفيها أن السنة أن يتولى الإقامة من تولى الاذان ويجوز أن يؤذن واحد ويقم آخر كما ثبت في قصة عبد الله بن زيد أنه لما رأى الاذان وأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قال اله عى بلال فآله عليه تم أراد بلال أن يقيم فقال عبد الله بن زيد يا رسول الله أأريت أريد أن أقيم قال فاقم فأقام هو وأذن بلال ذكره الامام أحمد رحمه الله وفيها جواز تأمير الامام وتوليته لمن سأل ذلك اذا رآه كفوا ولا يكون سؤاله مانعا من توليته ولا يناقض هذا قوله في الحديث الآخر اننا لن نولى على عملنا من أراد فأن الصدائى انما سألته أن يأمره على قومه خاصة وكان مطاعا فيهم محببا اليهم وكان مقصده اصلاحهم ودعائهم الى الاسلام فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أن مصلحة قومه في توليته فأجابه اليها ورأى أن ذلك السائل انما سألته الولاية لحظ نفسه وصاحته هو فمنعه منها فولى للمصلحة ومنع للمصلحة فكان توليته لله ومنعه لله وفيها جواز شكاية العمال الظلمة ورفعهم الى الامام والقدر فيهم بظلمهم وأن ترك الولاية خير للمسلم من الدخول فيها وأن الرجل اذا ذكر أنه من أهل الصدقة أعطى منها بقوله ما لم يظهر منه خلافه ومنها أن الشخص الواحد يجوز أن يكون وحده صنفا من الاصناف لقوله ان الله جزأها ثمانية أجزاء فان كنت جزأها أعطيتك ومنها جواز اقالة الامام لولاية من ولاه اذا سأل ذلك ومنها استشارة الامام لذى رأى من أصحابه فيمن يولى ومنها جواز الوضوء بالماء المبارك وأن بركته لا توجب كراهة الوضوء منه وعلى هذا فلا يكره الوضوء من ماء زمزم ولا من الماء الذى يجرى على ظهر الكعبة والله أعلم

﴿فصل فى قدوم وفد غسان﴾ وقدما فى شهر رمضان سنة عشر وهم ثلاثة نفر فأسلوا وقالوا لا ندرى أيتبعنا قومنا أم لا وهم يحبون بقاء ملكهم وقرب قصر فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجواز وانصرفوا راجعين فقدموا على قومهم فلم يستجيبوا لهم وكتبوا اسلامهم حتى مات منهم رجلان على الاسلام وأدرك الثالث منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه عام اليرموك فلقى أبا عبيدة نخبره بالاسلام فكان يكرمه

﴿فصل فى قدوم وفد سلمان﴾ وقدم عليه صلى الله عليه وسلم وفد سلمان سبعة نفر فيهم حبيب بن عمرو فأسلوا قال حبيب فقلت أى رسول الله ما أفضل الاعمال قال الصلاة فى وقتها ثم ذكر حديثا طويلا وصلوا معه يومئذ الظهر والعصر قال فكانت صلاة العصر أخف من القيام فى الظهر ثم شكوا اليه جند بلادهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يده اللهم اسقهم الغيث فى دارهم فقلت يا رسول الله ارفع يدك فانه أكثر وأطيب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفع يديه حتى رأيت يابض ابطينه ثم قام وقمنا عنه فأقمنا ثلاثا وضيافته تجرى علينا ثم ودعنا وأمر لنا بجواز فاعطينا خمس أواق لكل رجل منا واعتذر الينا بلال وقال ليس عندنا اليوم مال فقلنا ما أكثر هذا وأطيبه ثم رحلنا الى بلادنا فوجدناها قد مطرت فى اليوم الذى دعا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تلك الساعة قال الواقدي وكان مقدمهم فى شوال سنة عشر

﴿فصل فى قدوم وفد بني عبس﴾ وقدم عليه وفد بني عبس فقالوا يا رسول الله قدم علينا قراؤنا فاخبرونا أنه لا اسلام لمن لا هجرة له ولنا أموال ومواش وهى معاشنا فان كان لا اسلام لمن لا هجرة له فلا خير فى أموالنا ومواشينا بعناها وهاجرنا عن آخرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله حيث كنتم فان ياتكم الله من أعمالكم شيئا وسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خالد بن سنان هل له عقب فاخبروه أنه لا عقب له كانت له

ابنة فانقرضت وأنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه عن خالد بن سنان فقال نبي ضيعه قومه
 ﴿فصل في قدوم وفد غامد﴾ قال الواقدي وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد غامد سنة عشر وهم عشرة
 فزلوا بيقيع الغرقد وهو يومئذ اثل وطرفة ثم انطلقوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفوا عند رحلهم
 أحدتهم سنا فنام عنه وآتى سارق فسرقة عيبة لاحد منهم فيها أثواب له وانتهى القوم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسلموا عليه وأقروا له بالاسلام وكتب لهم كتابا فيه شرائع من شرائع الاسلام وقال لهم من خلفتم في رجالكم
 فقالوا أحدثنا سنا يا رسول الله قال فانه قد نام عن متاعكم حتى آتى آت فاخذ عيبة أحدكم فقال رجل من القوم
 يا رسول الله ما لاحد من القوم عيبة غيرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أخذت وردت الى موضعها
 فخرج القوم سراعا حتى أتوا رواحلهم فوجدوا صاحبهم فسألوه عما أخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فرغت من نومي ففقدت العيبة فقمت في طلبها فاذا رجل قد كان قاعدا فلما رأيته صار يعدو مني فاتتهيت الى حيث
 انتهى فاذا أثر حفرة واذا هو قد غيب العيبة فاستخرجتها فقالوا نشهد أنه رسول الله فانه قد أخبرنا باخذها وأنها
 قدردت فرجعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبروه وجاء الغلام الذي خلفوه فاسلم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 أنى بن كعب فعلمهم قرآنا وأجازهم كما كان يحجز الوفود وانصرفوا

﴿فصل في قدوم وفد الأزد على رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ ذكر أبو نعيم في كتاب معرفة الصحابة والحافظ
 أبو موسى المديني من حديث أحمد بن أبي الخوارى قال سمعت أبا سليمان الداراني قال حدثني علقمة بن يزيد بن
 سويد الأزدي قال حدثني أنى عن جدي سويد بن الحرث قال وفدت سبع سبعة من قومي على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما دخلنا عليه وكلناه أعجبه ما رأى من سمنا وزينا فقال ما أتم قلنا مؤمنون فتبسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقال ان لكل قول حقيقة فاحقيقة قولكم وإيمانكم قلنا خمس عشرة خصلة خمس منها أمرتنا بهارسلك
 أن تؤمن بها وخمس أمرتنا أن نعمل بها وخمس تخلقنا بها في الجاهلية فنحن عليها الآن الآن تكره منها شيئا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما الخمس التي أمرتكم بها رسل أن تؤمنوا بها قلنا أمرتنا أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسله والبعث بعد الموت قال وما الخمس التي أمرتكم أن تعملوا بها قلنا أمرتنا أن نقول لا اله الا الله ونقيم الصلاة
 ونؤتي الزكاة ونصوم رمضان ونحج البيت الحرام من استطاع اليه سبيلا فقال وما الخمس التي تخلقتم بها في الجاهلية
 قالوا الشكر عند الرخاء والصبر عند البلاء والرضا بمر القضاء والصدق في موطن اللقاء وترك الشبهة بالاعداء
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكما علماء كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء ثم قال وأنا أزيدكم خمسا فتم
 لكم عشرون خصلة ان كنتم كما تقولون فلا تجمعوا ما لا تأكلون ولا تبنيوا ما لا تسكنون ولا تنافسوا في شيء أنتم
 عنه غدا تزولون واتقوا الله الذي اليه ترجعون وعليه تعرضون وارغبوا فيما عليه تقدمون وفيه تخلدون فانصرف
 القوم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظوا وصيته وعملوا بها

﴿فصل في قدوم وفد بني المنتفق على رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ روي عن عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل
 في مسند أبيه قال كتب الى ابراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن الزبير الزبيدي كتبت اليك بهذا
 الحديث وقد عرضته وسمعت على ما كتبت به اليك فحدث بذلك عنى قال حدثني عبد الرحمن بن المغيرة الخزاعي
 قال - ثنا عبد الرحمن بن عياش الانصاري عن دهم بن الاسود بن عبد الله بن حاجب بن عامر بن المنتفق

العقيلي عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر قال دلهم وحدثني أيضا أبو الاسود بن عبد الله عن عاصم بن لقيط أن لقيط بن عامر خرج وإفدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه صاحب له يقال له نهيك بن عاصم بن مالك بن المتفق قال لقيط خرجت أنا وصاحبي حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافيناه حين انصرف من صلاة الغداة فقام في الناس خطيبا فقال أيها الناس ألا أني قد خبأت لكم صوتي منذ أربعة أيام ألا لتسمعوا اليوم ألا فهل من امرى بعثه قومه فقالوا له اعلم لنا ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا ثم رجل لعله يليه حديث نفسه أو حديث صاحبه أو يليه ضال ألا أني مسؤل هل بلغت ألا اسمعوا تعيشوا ألا اجلسوا فجلس الناس ووقت أنا وصاحبي حتى إذا فرغ لنا فؤاده ونظره قلت يا رسول الله ما عندك من علم الغيب فضحك فقال لعمر الله أعلم أني أبتغي السقطة فقال صن ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله وأشار يده فقلت ما هن يا رسول الله قال علم المنية قد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه وعلم المني حين يكون في الرحم قد علمه وما تعلمونه وعلم ما في غد قد علم ما أنت طاعم ولا تعلمه وعلم يوم الغيث يشرف عليكم أزليين مشفقين فيظل يضحك قد علم أن غوثكم إلى قريب قال لقيط فقلت لن نعدم من رب يضحك خيرا يا رسول الله قال وعلم يوم الساعة قلنا يا رسول الله بما تعلم الناس وتعلم قانا من قبيل لا يصدق تصديقنا أحد من مذبح التي تدنو علينا وخشم التي توالينا وعشيرتنا قال ثم تلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة فلعمرك الهك ماتدع على ظهرها شيئا الامات تلبثون ما لبثتم ثم يتوفى نبيكم والملائكة الذين مع ربك فاصبح ربك عز وجل يطوف في الارض وخلت عليه البلاد فارسل ربك السماء تهضب من عند العرش فلعمرك الهك ماتدع على ظهرها من مصرع قتيل ولا مدفن ميت الا شقت القبر عنه حتى تخلفه من عند رأسه فيستوى جالسا فيقول ربك مهيم لما كان فيه يقول يارب أمس اليوم لعهدك بالحياة يحسبه حديثا باهله فقلت يا رسول الله فكيف يجمعنا بعد ما تمزقنا الرياح والبلاء والسباع قال أنبيك بمثل ذلك في آلاء الله الارض أشرفت عليها وهي في مدرة بالية فقلت لا تحيا أبدا ثم أرسل الله عليها السماء فلم تلبث عليك الا أياما حتى أشرفت عليها وهي شربة واحدة ولعمرك الهك هو أقدر على أن يجمعكم من الماء على أن يجمع نبات الارض فتخرجون من الاصواء ومن مصارعكم فتظرون اليه وينظر اليكم قال قلت يا رسول الله كيف ونحن ملء الارض وهو شخص واحد ينظر الينا وتنظر اليه قال أنبئك بمثل هذا في آلاء الله الشمس والقمر آية منه صغيرة ترونهما وتريانكم ساعة واحدة ولا تضامون في رؤيتهما قلت يا رسول الله فما يفعل بنا ربنا اذا لقيناه قال تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا يخفى عليه منكم خافية فيأخذ ربك عز وجل يده غرفة من ماء فينضح بها قبلكم فلعمرك الهك ما ينحطى وجه أحد منكم منها قطرة فاما المسلم فتدع وجهه مثل الريطة البيضاء وأما الكافر فينضحه أو قال فينطحه بمثل الحمم الأسود ألا ثم ينصرف نبيكم وتفرق على أثره الصالحون فيسلكون جسرا من النار يبطأ أحدكم الجمرة يقول حس يقول ربك عز وجل أوانه ألا فتظلعون على حوض نبيكم على أظما والله ناهلة قطما رأيتها فلعمرك الهك ما يبسط أحد منكم يده الا وقع عليها قدح يطهره من الطوف والبول والأذى وتحبس الشمس والقمر فلا ترون منهما واحدا قال قلت يا رسول الله فيما نبصر قال بمثل بصرك ساعتك هذه وذلك مع طلوع الشمس في يوم أشرقت الارض وواجهت به الجبال قال قلت يا رسول الله فبم نجزي من سيئاتنا وحسناتنا قال صلى الله عليه وسلم الحسنة بعشر أمثالها والسيئة بمثلها الا أن يعفو قال قلت يا رسول الله ما الجنة وما النار قال لعمر الهك

ان النار لها سبعة أبواب مامنها بابان الايسر الراكب بينهما سبعين عاما وان الجنة لها ثمانية أبواب مامنها بابان الايسر الراكب بينهما سبعين عاما قلت يا رسول الله فعلام نطلع من الجنة قال على أنهار من عسل مصفى وأنهار من خمر مابها صداع ولا ندامة وأنهار من لبن ما يتغير طعمه وماء غير آسن وفاكة ولعمر الهلك ما تعلمون وخير من مثله معه أزواج مطهرة قلت يا رسول الله أولنا فيها أزواج ومنهن مصلمات قال المصلمات للصالحين وفي لفظ الصالحات للصالحين تلذونهن ويلذونكم مثل لذاتكم في الدنيا غير أن لا توالد قال لقيط فقلت يا رسول الله أقصى مانحن بالغون ومنتهون اليه فلم يحبه النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت يا رسول الله علام أبايعك فبسط النبي صلى الله عليه وسلم يده وقال على اقام الصلاة وإيتاء الزكاة وزيال المشرك وأن لا تشرك بالله الها غيره قال قلت يا رسول الله وان لنا مابين المشرق والمغرب فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وظن اني مشرط ما لا يعطينيه قال قلت نحل منها حيث شئنا ولا يحبنى على امرىء الا نفسه فبسط يده وقال لك ذلك تحل حيث شئت ولا يحبنى عليك الا نفسك قال فانصرفنا عنه ثم قال ها ان ذين ها ان ذين مرتين من اتقى الناس في الاولى والآخرة فقال له كعب ابن الجذارية أحد بني بكر بن كلاب من هم يا رسول الله قال بنو المنتفق بنو المنتفق أهل ذلك منهم قال فانصرفنا وأقبلت عليه فقلت يا رسول الله هل لاحد من مضى من خير في جاهليتهم فقال رجل من عرض قريش والله ان أباك المنتفق لنى النار قال فكانه وقع حرين جلد وجهى ولحمه ما قال لاني على رؤس الناس فهممت أن أقول وأبوك يا رسول الله ثم اذا الاخرى أجمل فقلت يا رسول الله وأهلك قال وأهل لعمر الله حيث ما أتيت على قبر عامرى أو قريشى أو دوسى قل أرسلنى اليك محمد فابشر بما يسوءك تجر على وجهك وبطنك في النار قال قلت يا رسول الله وما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسنون الاياه وكانوا يحسبون أنهم مصلحون قال صلى الله عليه وسلم ذلك بان الله بعث في آخر كل سبع أمم نبيا فمن عصى نبيه كان من الضالين ومن أطاع نبيه كان من المهتدين هذا حديث كبير جليل تنادى جلالته ونفامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة لا يعرف الا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني رواه عنه ابراهيم بن حمزة الزبيرى وهما من كبار علماء المدينة ثقتان محتج بهما في الصحيح احتج بهما امام أهل الحديث محمد بن اسمعيل البخارى ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والانقياد ولم يطعن أحد منهم فيه ولا فى أحد من رواه فمن رواه الامام ابن الامام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل فى مسنده فى كتاب السنة وقال كتب الى ابراهيم بن حمزة بن مصعب ابن الزبير الزبيرى كتبت اليك بهذا الحديث وقد عرضته وسمعتة على ما كتبت به اليك فحدث به عنى ومنهم الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل فى كتاب السنة له ومنهم الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد ابن ابراهيم بن سليمان الغسال فى كتاب المعرفة ومنهم حافظ زمانه ومحدث أوانه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى فى كثير من كتبه ومنهم الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن حبان أبو الشيخ الاصبهاني فى كتاب السنة ومنهم الحافظ بن الحافظ أبو عبد الله محمد بن اسحق بن محمد بن يحيى بن منده حافظ أصبهان ومنهم الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه ومنهم حافظ عصره أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن اسحق الاصبهاني وجماعة من الحفاظ سواهم يطول ذكرهم وقال ابن منده روى هذا الحديث محمد بن اسحق الصنعاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما وقد رواه بالعراق بجميع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم

أبو زرعة الرازي وأبو حاتم وأبو عبد الله محمد بن اسمعيل ولم ينكره أحد ولم يتكلم في اسناده بل روه على سبيل القبول والتسليم ولا ينكر هذا الحديث الا جاحد أو جاهل أو مخالف للكتاب والسنة هذا كلام أبي عبد الله بن منده وقوله تهضب أي تمطر والاصواء القبور والشرية بفتح الراء الحوض الذي يجتمع فيه الماء وبالسكون الحنطة يريد أن الماقد كثر فمن حيث شئت تشرب وعلى رواية السكون يكون قد شبه الارض بخضرتها بالنبات بخضرة الحنطة واستوائها وقوله حس كلة يقولها الانسان اذا أصابه على غفلة ما يحرقه أو يؤلمه قال الأصمعي وهي مثل أوه وقوله يقول ربك عز وجل أو انه قال ابن قتيبة فيه قولان أحدهما أن يكون أنه بمعنى نعم والآخر أن يكون الخبر محذوفا كأنه قال أتم كذلك أو انه على ما يقول والطوف الغائط وفي الحديث لا يصل أحدكم وهو يدافع الطوف والبول والجسر الصراط وقوله فيقول ربك مهيم أي ما شأنك وما أمرك وفيم كنت وقوله شرف عليكم أزلين الأزل بسكون الزاي الشدة والأزل على وزن كتف هو الذي قد أصابه الأزل واشتد به حتى كاد يقنط وقوله فيظل يضحك هو من صفات أفعاله سبحانه وتعالى التي لا يشبهه فيها شيء من مخلوقاته كصفات ذاته وقد وردت هذه القصة في أحاديث كثيرة لاسيلا إلى ردها كما لاسيل إلى تشبيهها وتحريفها وكذلك فأصبح ربك يطوف في الأرض هو من صفات فعله كقوله وجاء ربك والملك هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك وينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا ويدنو عشية عرفة فيباهي بأهل الموقف الملائكة والكلام في الجميع صراط واحد مستقيم اثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تحريف ولا تعطيل وقوله والملائكة الذين عند ربك لا أعلم موت الملائكة جاء في حديث صريح الا هذا وحديث اسمعيل بن رافع الطويل وهو حديث الصور وقد يستدل عليه بقوله تعالى ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض الا من شاء الله وقوله فلعمرك الهك هو قسم بحياة الرب جل جلاله وفيه دليل على جواز الاقسام بصفاته وانعقاد اليقين بها وأنها قديمة وأنه يطلق عليه منها أسماء المصادر ويوصف بها وذلك قدر زائد على مجرد الاسماء وأن الاسماء الحسنى مشتقة من هذه المصادر دالة عليها وقوله ثم تجيء الصائحة هي صيحة البعث ونفخته وقوله حتى يخلفه من عند رأسه هو من أخلف الزرع اذا نبت بعد حصاده شبه النشأة الأخرى بعد الموت باخلاف الزرع بعد ما حصد وتلك الخلفة من عند رأسه كما ينبت الزرع وقوله فيستوى جالسا هذا عند تمام خلقته وكال حياته ثم يقوم بعد جلوسه قائما ثم يساق إلى موقف القيامة اما راكبا واما ماشيا وقوله يقول يا رب أمس اليوم استقلال لمدة لبثه في الأرض كأنه لبث فيها يوما فقال أمس أو بعض يوم فقال اليوم يحسب أنه حديث عهد بأهله وانه انما فارقهم أمس أو اليوم وقوله كيف يجمعنا بعد ماتمزقنا الرياح والبلاء والسباع واقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم له على هذا السؤال رد على من زعم أن القوم لم يكونوا يخوضون في دقائق المسائل ولم يكونوا يفهمون حقائق الايمان بل كانوا مشغولين بالعمليات وان أفراخ الصابئة والمجوس من الجهمية والمعتزلة والقدرية أعرف منهم بالعمليات وفيه دليل على أنهم كانوا يوردون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشكل عليهم من الاسئلة والشبهات فيجيهم عنها بما يثلج صدورهم وقد أورد عليه صلى الله عليه وسلم الاسئلة أعداؤه وأصحابه وأعداؤه للتعننت والمغالبة وأصحابه للفهم والبيان وزيادة الايمان وهو يجيب كلا عن سؤاله الا مالا جواب عنه كسؤال عن وقت الساعة وفي هذا السؤال دليل على أنه سبحانه يجمع أجزاء العبد بعد ما فرقا وينشئها نشأة أخرى ويخلق خلقا جديدا كما سماه في كتابه كذلك في موضعين منه وقوله أنبتك

بمثل ذلك في آلاء الله وآلوه نعمه وآياته التي تعرف بها إلى عباده وفيه اثبات القياس في أدلة التوحيد والمعاد والقرآن مملوء منه وفيه أن حكم الشيء حكم نظيره وأنه سبحانه إذا كان قادراً على شيء فكيف تعجز قدرته عن نظيره ومثله فقد قرر الله سبحانه أدلة المعاد في كتابه أحسن تقرير وأبينه وأبلغه وأوصله إلى العقول والفطر فأبى أعداؤه الجاحدون إلا تكذيباً له وتعجيزاً له وطعناً في حكمه تعالى عما يقولون علواً كبيراً وقوله في الأرض أشرفت عليها وهي مدرة بالية هو قوله تعالى يحيي الأرض بعد موتها وقوله ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ونظائره في القرآن كثيرة وقوله فتنظرون إليه وينظر إليكم فيه اثبات صفة النظر لله عز وجل واثبات رؤيته في الآخرة وقوله كيف ونحن ملء الأرض وهو شخص واحد قد جاء هذا في هذا الحديث وفي قوله في حديث آخر لا شخص أغير من الله والمخاطبون بهذا قوم عرب يعلمون المراد منه ولا يقع في قلوبهم تشبيهه سبحانه بالأشخاص بل هم أشرف عقولاً وأصح أذهاناً وأسلم قلوباً من ذلك وحقق صلى الله عليه وسلم وقوع الرؤية عياناً برؤية الشمس والقمر تحقيقاً لها ونفياً لتوهم المجاز الذي يظنه المعطلون وقوله في أخذ ربك بيده غرفة من الماء فيضج بها قبلكم فيه اثبات صفة اليد له سبحانه بقوله واثبات الفعل الذي هو النضح والريطة الملازمة والجم جمع حممة وهي الفحمة وقوله ثم ينصرف نبيكم هذا انصراف من موضع القيامة إلى الجنة وقوله ويفرق على أثره الصالحون أي يفزعون ويمضون على أثره قوله فتطلعون على حوض نبيكم ظاهر هذا أن الحوض من وراء الجسر فكانهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجسر والساف في ذلك قولان حكاهما القرطبي في تذكرته والغزالي وغلطاً من قال أنه بعد الجسر وقد روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا قائم على الحوض إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم هلم فقلت إلى أين فقال إلى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا على أدبارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم قال فهذا الحديث مع صحته أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط لأن الصراط إنما هو جسر ممدود على جهنم فمن جازه سلم من النار قلت وليس بين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تعارض ولا تناقض ولا اختلاف وحديثه كله يصدق بعضه بعضاً وأصحاب هذا القول إن أرادوا أن الحوض لا يرى ولا يوصل إليه إلا بعد قطع الصراط فحديث أبي هريرة هذا وغيره يرد قولهم وإن أرادوا أن المؤمنين إذا جازوا الصراط وقطعوه بدا لهم الحوض فشربوا منه فهذا يدل عليه حديث لقيط هذا وهو يناقض كونه قبل الصراط فإن قواه طوله شهر وعرضه شهر فإذا كان بهذا الطول والسعة فما الذي يحيل امتداده إلى وراء الجسر فيرده المؤمنون قبل الصراط وبعده فهذا في حيز الامكان ووقوعه موقوف على خبر الصادق والله أعلم وقوله والله على أظماناهلة قط الناهلة العطاش الوردون الماء أي يردونه أظماً ما هم إليه وهذا يناسب أن يكون بعد الصراط فإنه جسر النار وقد وردوها كلهم فلما قطعوه اشتد ظمؤهم إلى الماء فوردوا حوضه صلى الله عليه وسلم كما وردوه في موقف القيامة وقوله تخنس الشمس والقمر أي تحتفيان فتحتبان ولا يريان والاحتباس التواري والاختفاء ومنه قول أبي هريرة فأنخنست منه وقوله ما بين البابين مسيرة سبعين عاماً يحتمل أن يريد به أن ما بين الباب والباب هذا المقدار ويحتمل أن يريد بالبابين المصراعين ولا يناقض هذا ما جاء من تقديره بأربعين عاماً لوجهين أحدهما أنه لم يبرج فيه راويه بالرفع بل قال ولقد ذكر لنا أن ما بين المصراعين مسيرة أربعين عاماً والثاني أن المسافة

تختلف باختلاف سرعة السير فيها وبطئه والله أعلم وقوله في خمر الجنة أن ما بها صداع ولا ندامة تريض بخمر الدنيا وما يلحقها من صداع الرأس والندامة على ذهاب العقل والمال وحصول الشر الذي يوجه زوال العقل والمال الغير الآسن هو الذي لم يتغير بطول مكثه وقوله في نساء الجنة غير أن لا توالد قد اختلف الناس هل تلد نساء أهل الجنة على قولين فقال طائفة لا يكون فيها حمل ولا ولادة واحتجت هذه الطائفة بهذا الحديث وبحديث آخر أظنه في المسند وفيه غير أن لا منى ولا منية وأثبت طائفة من السلف الولادة في الجنة واحتجت بما رواه الترمذي في جامعه من حديث أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضع وسنه في ساعة كما يشتهي قال الترمذي حسن غريب ورواه ابن ماجه قالت الطائفة الاولى هذا لا يدل على وقوع الولادة في الجنة فانه علقه بالشرط فقال إذا اشتهى ولكنه لا يشتهي وهذا تأويل اسحق بن راهويه حكاه البخاري عنه قالوا والجنة دار جزاء على الاعمال وهؤلاء ليسوا من أهل الجزاء قالوا والجنة دار خلود لا موت فيها فلو توالد فيها أهلها على الدوام والابد لما وسعتهم وانما وسعتهم الدنيا بالموت وأجابت الطائفة الاخرى عن ذلك كله وقالت اذا انما تكون للمحقق الوقوع لا المشكوك فيه وقد صح أنه سبحانه ينشئ للجنة خلقا ليسكنهم اياها بلا عمل منهم قالوا وأطفال المسلمين أيضا فيها بغير عمل وأما حديث سعتها فلورزق كل واحد منهم عشرة آلاف من الولد وسعتهم فان أدناهم من ينظر في ملكه مسيرة ألفي عام وقوله يا رسول الله أقصى مانحن بالغون ومتهون اليه لاجواب لهذه المسألة لانه ان أراد أقصى مدة الدنيا وانتهائها فلا يعليه الا الله وان أراد أقصى مانحن بالغون اليه بعد دخول الجنة والنار فلا تعلم نفس أقصى ما ينتهي اليه من ذلك وان كان الانتهاء الى نعيم وجحيم ولهذا لم يحبه النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في عقد البيعة وزيال المشرك أى مفارقتة ومعاداته فلا تجاوره ولا تواله كما جاء في الحديث الذي في السنن لا تراى نارا هما يعنى المسلمين والمشركين وقوله حيث ما مررت بقبر كافر فقل أرسلنى اليك محمد هذا ارسال تقرير وتوبيخ لا تبليغ أمر ونهى وفيه دليل على سماع أصحاب أهل القبور كلام الاحياء وخطابهم لهم ودليل على أن من مات مشركا فهو في النار وان مات قبل البعثة لان المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين ابراهيم واستبدلوا بها الشرك وارتكبوه وليس معهم حجة من الله به وقبحه والوعيد عليه بالنار لم يزل معلوما من دين الرسل كلهم من أولهم الى آخرهم وأخبار عقوبات الله لاهله متداولة بين الامم قرنا بعد قرن فله الحجة البالغة على المشركين في كل وقت ولولم يكن الا ما فطر عباده عليه من توحيد ربوبيته المستلزم لتوحيد الهيته وأنه يستحيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه اله آخر وان كان سبحانه لا يعذب بمقتضى هذه الفطرة وحدها فلم تزل دعوة الرسل الى التوحيد في الارض معلومة لاهلها فالمشرك يستحق العذاب بمخالفته دعوة الرسل والله أعلم

﴿فصل في قدوم وفد النخع على رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ وقدوم عليه وفد النخع وهم آخر الوفود قدوما عليه في نصف المحرم سنة احدى عشرة في مائتى رجل فنزلوا دار الضيافة ثم جاؤا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرين بالاسلام وقد كانوا بايعوا معاذ بن جبل فقال رجل منهم يقال له ررارة بن عمرو يا رسول الله انى رأيت في سفرى هذا عجا قال وما رأيت قال اتانا تركتها في الحى كأنها ولدت جديا أسفع أحوى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تركت أمة لك مصرى على حمل قال نعم قال فانها قد ولدت غلاما وهو ابنك قال يا رسول الله فما باله أسفع أحوى

فقال ادن مني فدنا منه فقال هل بك من برص تكتمه قال والذي بعثك بالحق ما علم به أحد ولا اطلع عليه غيرك قال فهو ذلك قال يارسول الله ورأيت النعمان بن المنذر عليه قرطان مدملجان ومسكتان قال ذلك ملك العرب رجع الى أحسن زيه وبهجهته قال يارسول الله ورأيت عجوزا شمطاء قد خرجت من الارض قال تلك بقية الدنيا قال ورأيت نارا خرجت من الارض فخالتي بيني وبين ابن لي يقال له عمرو وهي تقول لظي لظي بصير وأعمى أطعموني آكلكم أهلكم وما لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك فتنة تكون في آخر الزمان قال يارسول الله وما الفتنة قال يقتل الناس امامهم ويشجعرون اشتجار اطباق الرأس وخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصابعه يحسب المسمى فيها أنه محسن ويكون دم المؤمن عند المؤمن فيها أحلى من شرب الماء ان مات ابنك أدركت الفتنة وان مت أنت أدركها ابنك فقال يارسول الله ادع الله أن لا أدركها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا يدركها فمات وبقى ابنه وكان ممن خلع عثمان

(ذكر هديه صلى الله عليه وسلم في مكاتباته الى الملوك وغيرهم) ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه كتب الى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم أسلم يؤتلك الله أجره مرتين فان توليت فان عليك اثم الاريسين ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون . وكتب الى كسرى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله أدعوك بدعاية الله فاني أنا رسول الله الى الناس كافة لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين أسلم تسلم فان أبيت فعليك اثم المجوس فلما قرىء عليه الكتاب مزقه فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مزق الله ملكه . وكتب الى النجاشي بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى النجاشي ملك الحبشة أسلم أنت فاني أحمد الله اليك الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن وأشهد أن عيسى ابن مريم روح الله وكلمته ألقاها الى مريم البتول الطيبة الحصينة فحملت بعيسى فخلق الله من روحه ونفخه كما خلق آدم بيده واني أدعوك الى الله وحده لا شريك له والموا الالة على طاعته وأن تتبعني وتؤمن بالذي جاني فاني رسول الله واني أدعوك وجنودك الى الله عز وجل وقد بلغت ونصحت فاقبلوا نصيحتي والسلام على من اتبع الهدى وبعث بالكتاب مع عمرو بن أمية الضمري فقال ابن اسحق ان عمرا قال له يا أصحمة ان على القول وعليك الاستماع انك كأنك في الرقة علينا وكأننا في الثقة بك منك لأننا لم نظن بك خيرا قط الا نلناه ولم نخفك على شيء قط الا أمناه وقد أخذنا الحجة عليك من فيك الانجيل بيننا وبينك شاهد لا يرد وقاض لا يجور وفي ذلك الموقع الحزوا واصابة المفصل والافانت في هذا النبي الامي كاليهود في عيسى ابن مريم وقد فرق النبي صلى الله عليه وآله وسلم رسله الى الناس فرجاك لما يرجهم له وأمنك على ما أخافهم عليه بخير سالف وأجر ينتظر فقال النجاشي أشهد بالله أنه النبي الامي الذي ينتظره أهل الكتاب وأن بشارة موسى براكب الحمار كبشارة عيسى براكب الجمل وأن العيان ليس بأشفي من الخبر ثم كتب النجاشي جواب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم الى محمد رسول الله من النجاشي أصحمة سلام عليك يانبي الله من الله ورحمة الله وبركات

الله الذى لا اله الا هو اما بعد فقد بلغنى كتابك يا رسول الله فيما ذكرت من أمر عيسى فو رب السماء والارض ان عيسى لا يزيد على ما ذكرت تفروقا انه كما ذكرت وقد عرفنا ما بعثت به الينا وقد عرفنا ابن عمك وأصحابك فاشهد انك رسول الله صادق مصدق وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأسلمت على يديه الله رب العالمين والتفروق غلاقة بين النواة والقشر وتوفى النجاشى سنة تسع وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ذلك اليوم فخرج بالناس الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعين مرة وهذا وهم والله أعلم وقد خلط راويه ولم يميز بين النجاشى الذى صلى عليه وهو الذى آمن به وأكرم أصحابه وبين النجاشى الذى كتب اليه يدعوهم فيها اثنان وقد جاء ذلك مبينا فى صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى النجاشى وليس بالذى صلى عليه

(فصل) وكتب الى المقوقس ملك مصر والاسكندرية بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله الى المقوقس عظيم القبط سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اثم أهل القبط يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون وبعث به مع حاطب بن أبى بلتعة فلما دخل عليه قال له انه كان قبلك رجل يزعم أنه الرب الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والاولى فاتقم به ثم اتقم منه فاعتبر بغيرك ولا يعتبر بغيرك بك فقال ان لنا ديننا لن ندعه الا لما هو خير منه فقال له حاطب ندعوك الى دين الاسلام الكافى به الله فقد ما سواد ان هذا النبي دعا الناس فكان أشدهم عليه قريش وأعداهم له اليهود وأقربهم منه النصارى ولعمري ما بشارة موسى بعيسى الا كبشارة عيسى بمحمد وما دعاؤنا اياك الى القرآن الا كدعائك أهل التوراة الى الانجيل وكل نبي أدرك قوما فهم أمته فالحق عليهم أن يطيعوه وأنت ممن أدركه هذا النبي ولسنا ننهك عن دين المسيح ولكننا نأمرك به فقال المقوقس انى قد نظرت فى أمر هذا النبي فوجدته لا يأمر بمزهود فيه ولا ينهى عن مرغوب فيه ولم أجده بالساحر الضال ولا الكاهن الكاذب ووجدت معه آية النبوة باخراج الخبء والاخبار بالنجوى وسأنظر وأخذ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فجعله فى حق من عاج وختم عليه ودفعه الى جارية له ثم دعا كاتباه يكتب بالعربية فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط سلام عليك أما بعد فقد قرأت كتابك وفهمت ما ذكرت فيه وما تدعوا اليه وقد علمت أن نبيا بقى وكنت أظن أنه يخرج بالشام وقد أكرمت رسولك وبعثت اليك بجاريتين لهما مكان فى القبط عظيم وبكسوة وأهديت اليك بغلة لتركبها والسلام عليك ولم يزد على هذا ولم يسلم والجاريتان مارية وسيرين والبغلة دلبل بقيت الى زمن معاوية

(فصل) وكتب الى المنذر بن ساوى فذكر الواقدي باسناده عن عكرمة قال وجدت هذا الكتاب فى كتب ابن عباس بعد موته فنسخته فاذا فيه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمي الى المنذر بن ساوى وكتب اليه كتابا يدعوهم فيه الى الاسلام فكتب المنذر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد يا رسول الله فاني قرأت كتابك على أهل البحرين فمنهم من أحب الاسلام وأعجبه ودخل فيه ومنهم من كرهه وبأرضى مجوس ويهود فأحدث الى فى ذلك أمرك فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى المنذر بن ساوى سلام عليك فاني أحمد اليك الله الذى لا اله الا هو وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله أما بعد فاني أذكرك الله عز وجل فانه من ينصح انما ينصح لنفسه وأنه من يطع رسلى ويتبع أمرهم

فقد أطاعني ومن نصح لهم فقد نصح لي وأن رسل قد أثنوا عليك خيراً وأنا قد شفعتك في قومك فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه وعفوت عن أهل الذنوب فأقبل منهم وانك مهما تصلح فلم نغزاك عن عملك ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية

(فصل) وكتب الى ملك عمان كتاباً وبعثه مع عمرو بن العاص بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى جيفر وعبد ابني الجلندي سلام على من اتبع الهدى أما بعد فاني أدعوكا بدعاية الاسلام أسلمنا تسليماً فاني رسول الله الى الناس كافة لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين فانكما ان أقرتما بالاسلام وليتكما وان أبيتما أن تقررا بالاسلام فان ملككما زائل عنكما وخيل تحمل بساحتكما وتظهر نبوتى على ملككما وكتب أبى بن كعب وختم الكتاب قال عمرو ونفرت حتى انتهيت الى عمان فلما قدمتها عمدت الى عبد وكان أحلم الرجلين وأسهمهما خاتماً فقلت انى رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليك والى أخيك فقال أخى المقدم على بالسنة والملك وأنا أوصالك اليه حتى يقرأ كتابك ثم قال وما تدعو اليه قلت أدعوك الى الله وحده لا شريك له وتخلع ما عبد من دونه وتشهد أن محمداً عبده ورسوله قال يا عمرو وانك ابن سيد قومك فكيف صنع أبوك فان لنا فيه قدوة فقلت مات ولم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ووددت أنه كان أسلم وصدق به وقد كنت أنا على مثل رأيه حتى هداني الله للاسلام قال فمتى تبعته قلت قريباً فسألني أين كان اسلامك قلت عند النجاشي وأخبرته أن النجاشي قد أسلم قال فكيف صنع قومه بملكه فقلت أقروه واتبعوه قال والاساقفة والرهبان تبعوه قلت نعم قال انظر يا عمرو ما تقول انه ليس من خصلة في رجل أفصح له من الكذب قلت ما كذبت وما نستحله في ديننا ثم قال ما أرى هرقل علم بالاسلام النجاشي قلت بلى قال بأى شيء علمت ذلك قلت كان النجاشي يخرج له خراجاً فلما أسلم وصدق بمحمد صلى الله عليه وسلم قال لا والله لو سألتني درهما واحداً ما أعطيته فبلغ هرقل قوله فقال له النياق أخوه أتدع عبدك لا يخرج لك خراجاً ويدين بدين غيرك دينا محدثاً قال هرقل رجل رغب في دين فاختره لنفسه ما أصنع به والله لولا الضن بملكى لصنعت كما صنع قال انظر ما تقول يا عمرو قلت والله صدقتك قال عبد فاخبرني ما الذى يأمر به وينهى عنه قلت يأمر بطاعة الله عز وجل وينهى عن معصيته ويأمر بالبر وصلة الرحم وينهى عن الظلم والعدوان وعن الزنا وعن الخمر وعن عبادة الحجر والوثن والصلاب قال ما أحسن هذا الذى يدعو اليه لو كان أخى يتابعني عليه لركبنا حتى نؤمن بمحمد ونصدق به ولكن أخى أضن بملكه من أن يدعه و يصير ذنباً قلت انه ان أسلم ملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم على قومه فأخذ الصدقة من غنيهم فيردها على فقيرهم قال ان هذا الخاق حسن وما الصدقة فأخبرته بما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات في الأموال حتى انتهت الى الابل قال يا عمرو وتؤخذ من سوائهم مواشينا التي ترعى الشجر وترد المياه فقلت نعم فقال والله ما أرى قوماً في بعد دارهم وكثرة عددهم يطيعون لهذا قال فكثت يابه أياماً وهو يصل الى أخيه فيخبره كل خبرى ثم أنه دعاني يوماً فدخلت عليه فأخذ أعوانه بضبعي فقال دعوه فأرسلت فذهبت لأجاس فأبوا أن يدعوني أجاس فماتت اليه فقال تكلم بخاتمة الكتاب مني وما ففرض حاكمه وقرأ حو إلى آخره ثم دعه الى أخيه فقرأه بل هراته أن أرق منه قال ألا تخبرني عن قرابش كيف صنعت فقلت تبعوه اما راعب في الدين واما مقهور بالسيف قال زه ناس قد رغبوا في الاسلام واختاروه على غيره وعرفوا بعقولهم مع هدى الله اياهم

أنهم كانوا في ضلال فما أعلم أحدا بقي غيرك في هذه الخرجة وأنت ان لم تسلم اليوم وتتبعه توطئك الخيل وتريد خضراك فاسلم تسلم ويستعملك على قومك ولا تدخل عليك الخيل والرجال قال دعني يومى هذا وارجع الى غدا فرجعت الى أخيه فقال يا عمرو انى لا رجوان يسلم ان لم يضمن بملكه حتى اذا كان الغد أتيت اليه فأبى أن يأذن لى فأنصرفت الى أخيه فأخبرته انى لم أصل اليه فأوصلنى اليه فقال انى فكرت فيما دعوتنى اليه فاذا أنا أضعف العرب ان ملكت رجلا ما فى يدى وهو لا تبلغ خيله ههنا وان بلغت خيله لقت قتالا ليس كقتال من لاقى قلت وأنا خارج غدا فلما أيقن بمخرجى خلا به أخوه فقال ما نحن فيما ظهر عليه وكل من أرسل اليه قد أجابه فأصبح فأرسل الى فأجاب الى الاسلام هو وأخوه جميعا وصدقا النبي صلى الله عليه وسلم وخليا بينى وبين الصدقة وبين الحكم فيما بينهم وكانالى عوننا على من خالفنى

(فصل) وكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى صاحب اليمامة هودة بن على وأرسل به مع سليط ابن عمرو العامرى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى هودة بن على سلام على من اتبع الهدى واعلم أن دينى سيظهر الى منتهى الخف والخافر فاسلم تسلم وأجعل لك ماتحت يديك فلما قدم عليه سليط بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محتوما أنزله وحياه واقرأ عليه الكتاب فرد ردا دون رد وكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما أحسن ما تدعو اليه وأجمله والعرب تهاب مكاني فاجعل الى بعض الامر أتبعك وأجاز سليطا بجائزة وكساه أثوابا من نسج هجر فقدم بذلك كله على النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كتابه فقال لو سألتى سبابة من الأرض ما فعلت باد وباد ما فى يديه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفتح جاءه جبريل عليه السلام بأن هودة مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما ان اليمامة سيخرج بها كذاب يتنبي يقتل بعدى فقال قائل يا رسول الله من يقتله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت وأصحابك فكان كذلك وذكر الواقدي أن أركون دمشق عظيم من عظماء النصارى كان عند هودة فسأله عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال جاني كتابه يدعو الى الاسلام فلم أجبه قال الاركون لم لم تجب قال ضننت بديني وأنا ملك قومي وان تبعته لم أملك قال بلى والله ان تبعته ليملكنك فان الخيرة لك فى اتباعه وانه للنبي العربى الذى بشر به عيسى بن مريم وأنه لمكتوب عندنا فى الانجيل محمد رسول الله (فصل فى كتابه الى الحرث بن أبى شمر الغساني) وكان بدمشق بغوطتها فكتب اليه كتابا مع شجاع بن وهب مرجعه من الحديدية بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله الى الحرث بن أبى شمر سلام على من اتبع الهدى وآمن به وصدق وانى أدعوك الى أن تؤمن بالله وحده لا شريك له يبقى لك ملكك وقد تقدم ذلك

(فصل) وقد أتينا على جمل من هديه صلى الله عليه وسلم فى المغازى والسير والبعوث والسرايا والرسائل والكتب التى كتب بها الى الملوك ونوابهم ونحن تتبع ذلك بذكر فصول نافعة فى هديه فى الطب الذى تطيب به ووصفه لغيره ونبين ما فيه من الحكمة التى تعجز عقول أكثر الأطباء عن الوصول اليها وان نسبة طبهم اليها كنسبة طب العجائز الى طبهم فنقول وبالله المستعان ومنه نستمد الحول والقوة . والمرض نوعان مرض القلوب ومرض الابدان وهما مذكوران فى القرآن ومرض القلوب نوعان مرض شبهة وشك ومرض شبهة وغى وكلاهما فى القرآن قال تعالى فى مرض الشبهة فى قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا وقال تعالى وليقول الذين فى قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا وقال تعالى فى حق من دعى الى تحكيم القرآن والسنة فأبى وأعرض واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم

بينهم اذا فرق منهم معرضون وان يكن لهم الحق ياتوا اليه مذعنين أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون فهذا مرض الشبهات والشكوك وأما مرض الشهوات فقال تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض فهذا مرض شهوة الزنا والله أعلم

(فصل) وأما مرض الابدان فقال تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج وذكّر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء لسر بديع يبين لك عظمة القرآن والاستغناء به لمن فهمه وعقله عن سواه وذلك أن قواعد طب الابدان ثلاثة حفظ الصحة والحماية عن المؤذى واستفراغ المواد الفاسدة فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة فقال في آية الصوم فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فأباح الفطر للمريض لعذر المرض وللسافر طلباً لحفظ صحته وقوته لئلا يذهبها الصوم في السفر لا اجتماع شدة الحركة وما يوجبه من التحليل وعدم الغذاء الذي يخاف ما تحلل فتخور القوة وتضعف فأباح للسافر الفطر حفظاً لصحته وقوته عما يضعفها وقال في آية الحج فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فأباح للمريض ومن به أذى من رأسه من قمل أو حكة أو غيرهما أن يحلق رأسه في الإحرام استفراغاً لمادة الابخرة الرديئة التي أوجبت له الأذى في رأسه باحتقانها تحت الشعر فاذا حلق رأسه ففتحت المسام فخرجت تلك الابخرة منها فهذا الاستفراغ يقاس عليه كل استفراغ يؤذى انحباسه والأشياء التي يؤذى انحباسها ومدافعتها عشرة الدم اذا هاج والمني اذا سبغ والبول والغائط والريح والقيء والعطاس والنوم والجوع والعطش وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه دائماً من الادواء بحبسه وقد نبه سبحانه باستفراغ أدناها وهو البخار المحتقن في الرأس على استفراغ ما هو أصعب منه كما هي طريقة القرآن التنبيه بالأدنى على الأعلى وأما الحماية فقال تعالى في آية الوضوء وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فأباح للمريض العدول عن الماء إلى التراب حماية له أن يصيب جسده ما يؤذيه وهذا تنبيه على الحماية عن كل مؤذله من داخل أو خارج فقد أرشد سبحانه عباده إلى أصول الطب الثلاثة ومجامع قواعده ونحن نذكر هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ونبين أن هديه فيه أكمل هدى فأما طب القلوب فمسلم إلى الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ولا سبيل إلى حصوله إلا من جهتهم وعلى أيديهم فان صلاح القلوب أن تكون عارفة بربها وفاطرها وباسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وأن تكون مؤثرة لمرضاته ولحبابه متجنباً لمناهيها ومساخطها ولا صحتها ولا حياة ألبته إلا بذلك ولا سبيل إلى تاقية الأمن جهة الرسل وما يظن من حصول صحة القلب بدون اتباعهم فغلط من يظن ذلك وإنما ذلك حياة نفسه البهيمية الشهوانية وصحتها وقوتها وحياة قلبه وصحته وقوته عن ذلك بمعزل ومن لم يميز بين هذا وهذا فليكن على حياة قلبه فانه من الاموات وعلى نوره فانه منغمس في بحار الظلمات

(فصل) وأما طب الابدان فانه نوعان نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيمه فهذا لا يحتاج فيه إلى معالجة طبيب كطب الجوع والعطش والبرد والتعب باضدادها وما يزيلها والثاني ما يحتاج إلى فكر وتأمل كدفع الامراض المتشابهة الحادثة في المزاج بحيث يخرجها عن الاعتدال إما إلى حرارة أو برودة أو ييوسة أو رطوبة أو ما يتركب من اثنين - أو هي نوعان أما مادية وأما كيفية أعني أما أن يكون بانصباب مادة أو بحدوث كيفية والفرق بينهما أن امراض "الكيفية" سكران بحد زوال المواد التي أوجبتهما فتزول موادها ويبقى أثرها كيفية في المزاج وأمراض المادية

أسبابها معها تمدها وإذا كان سبب المرض معه فالنظر في السبب ينبغي أن يقع أو لا ثم في المرض ثانيا ثم في الدواء ثالثا أو الامراض الآلية وهي التي تخرج العضو عن هيأته إما في شكل أو تجويف أو مجرى أو خشونة أو ملامسة أو عدد أو عظم أو وضع فإن هذه الاعضاء إذا تألفت وكان منها البدن سمي تألفها اتصالا والخروج عن الاعتدال فيه يسمى تفرق الاتصال أو الامراض العامة التي تعم المتشابهة والآلية . والامراض المتشابهة هي التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال وهذا الخروج يسمى مرضا بعد أن يضر بالفعل اضرارا محسوسا وهي على ثمانية أضرب أربعة بسيطة وأربعة مركبة والبسيطة الباردة والحر والرطب واليابس والمركبة الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس وهي إما أن تكون بانصباب مادة أو بغير انصباب مادة وإن لم يضر المرض بالفعل يسمى خروجا عن الاعتدال صحة للبدن ثلاثة أحوال حال طبيعية وحال خارجة عن الطبيعية وحال متوسطة بين الأمرين فالأولى بها يكون البدن صحيحا والثانية بها يكون مريضا والحال الثالثة هي متوسطة بين الحالتين فإن الضد لا ينتقل إلى ضده الا المتوسط وسبب خروج البدن عن طبيعته إما من داخله لانه مركب من الحار والبارد والرطب واليابس وإما من خارج فلان ما يلقيه قد يكون موافقا وقد يكون غير موافق والضرر الذي يالحق الانسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال وقد يكون من فساد العضو وقد يكون من ضعف في القوى أو الارواح الحاملة لها ويرجع ذلك إلى زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته أو نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه أو تفرق ما الاعتدال في اتصاله أو اتصال ما الاعتدال في تفرقه أو امتداد ما الاعتدال في انقباضه أو خروج ذي وضع وشكل عن وضعه وشكله بحيث يخرج عن اعتداله فالطبيب هو الذي يفرق ما يضر بالانسان جمعه أو يجمع فيه ما يضره تفرقه أو ينقص منه ما يضره زيادته أو يزيد فيه ما يضره نقصه فيجلب الصحة المفقودة أو يحفظها بالشكل والشبه ويدفع العلة الموجودة بالضرر والنقيض ويخرجها أو يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمة وسترى هذا كله في هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كافيا بحول الله وقوته وفضله ومعوته

(فصل) فكان من هديه صلى الله عليه وسلم فعل التداوى في نفسه والامر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه ولكن لم يكن من هديه ولا هدى أصحابه استعمال هذه الادوية المركبة التي تسمى أقرباذين بل كان غالب أدويتهم بالمفردات وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونه أو يكسر سورته وهذا غالب طب الامم على اختلاف أجناسها من العرب والترك وأهل البوادي قاطبة وانما عني بالمركبات الروم واليونانيون وأكثر طب الهند بالمفردات وقد اتفق الاطباء على أنه متى أمكن التداوى بالغذاء لا يعدل إلى الدواء ومتى أمكن بالبسيط لا يعدل إلى المركب قالوا وكل داء قدر على دفعه بالاغذية والحمة لم يحاول دفعه بالادوية قالوا ولا ينبغي للطبيب أن يولع بسقي الادوية فان الدواء اذا لم يجد في البدن داء يحلله أو وجد داء لا يوافق أو وجد ما يوافق فزادت كميته عليه أو كفته تشبث بالصحة وعبث بها وأرباب التجارب من الاطباء طهيم بالمفردات غالبا وهم أحد فرق الطب الثلاث والتحقيق في ذلك أن الادوية من جنس الاغذية والامة والطائفة التي غالب أغذيتها المفردات فامراضها قليلة جدا وطبها بالمفردات وأهل المدن الذين غلبت عليهم الاغذية المركبة يحتاجون إلى الادوية المركبة وسبب ذلك أن امراضهم في الغالب مركبة فالادوية المركبة أنفع لها وامراض أهل البوادي والصحاري مفردة فيكفي في مداواتها الادوية المفردة فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية ونحن نقول ان ههنا أمرا آخر نسبة طب الاطباء إليه كنسبة طب

الطريقة والعجائز الى طبهم وقد اعترف به حذاقهم وأئمتهم فان ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول هو قياس ومنهم من يقول هو تجربة ومنهم من يقول هو الهامات ومنامات وحس صائب ومنهم من يقول أخذ كثير من الحيوانات البهيمة كما تشاهد السناير اذا أكلت ذوات السموم نعد الى السراج فتاغ في الزيت تتداوى به وكما رؤيت الحيات اذا خرجت من بطون الارض وقد غشيت أبصارها تأتي الى ورق الرازيانج فتمر عيونها عليها وكما عهد من الطير الذي يحتقن بماء البحر عند انجباس طبعه وأمثال ذلك مما ذكر في مبادئ الطب وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي الذي يوحى الله الى رسوله بما ينفعه ويضره فنسبته ما عندهم من الطب الى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم الى ما جاءت به الانبياء بل ههنا من الادوية التي تشفى من الامراض ما لم يهتد اليها عقول أكابر الاطباء ولم تصل اليها علومهم وتجاربهم وأقيستهم من الادوية القلبية والروحانية وقوة القلب واعتماده على الله والتوكل عليه والاتجاء اليه والانطراح والانكسار بين يديه والتذلل له والصدقة والدعاء والتوبة والاستغفار والاحسان الى الخلق واغاثة الملهوف والتفريج عن المكروب فان هذه الادوية قد جربتها الامم على اختلاف أديانها ومللها فوجدوا لها من التأثير في الشفاء ما لا يصل اليه علم أعلم الاطباء ولا تجربته ولا قياسه وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا أمورا كثيرة ورأيناها تفعل ما لا تفعل الادوية الحسية بل تصير الادوية الحسية عندها بمنزلة الادوية الطريقة عند الاطباء وهذا جار على قانون الحكمة الالهية ليس خارجا عنها ولكن الاسباب متنوعة فان القاب متى اتصل برب العالمين وخالق الداء والدواء ومدبر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له أدوية أخرى غير الادوية التي يعاينها القلب البعيد منه المعرض عنه وقد علم أن الارواح متى قويت وقويت النفس والطبيعة تعاوننا على دفع الداء وقهره فكيف ينكر لمن قويت طبيعته ونفسه وفرحت بقربها من بارئها وأنسها به وحبها له وتنعمها بذكره وانصراف قواها كلها اليه وجمعها عليه واستعانتها به وتوكلها عليه أن يكون ذلك لها من أكبر الادوية وتوجب لها هذه القوة دفع الالم بالكلية ولا ينكر هذا الا أجهل الناس وأعظمهم حجابا وأكثفهم نفسا وأبعدهم عن الله وعن حقيقة الانسانية وسندكر ان شاء الله السبب الذي به أزالتم قراء الفاتحة داء اللدغة عن اللدغ التي رقي بها نقام حتى كأن مابه قلبه فهذان نوعان من الطب النبوي نحن بحول الله نتكلم فيهما بحسب الجهد والطاقة ومبلغ علومنا القاصرة ومعارفنا المتلاشية جدوا بضاعتنا المزجة ولكننا نستوهب من ييده الخير كله ونستمد من فضله فانه العزيز الوهاب

➤ **نصل** روى مسلم في صحيحه من حديث أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء برأ باذن الله عز وجل وفي الصحيحين عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله من داء الا أنزل له شفاء وفي مسند الامام أحمد من حديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الأعراب فقالوا يا رسول الله أتتداوى فقال نعم يا عباد الله تداؤوا فان الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا ما هو قال الهرم وفي لفظ ان الله لم ينزل داء الا أنزل له شفاء عليه من علمه وجهله من جهله وفي المسند من حديث ابن مسعود يرفعه ان الله عز وجل لم ينزل داء الا أنزل له شفاء عليه من علمه وجهله من جهله وفي المسند والسنن عن أبي خزيمة قال قالت يا رسول الله أرايت رقى نسترقها ودواء تتداوى به وتقاة تنقيها هل ترد من قدر الله شيئا فقال هي من قدر الله

فقد تضمنت هذه الاحاديث اثبات الاسباب والمسببات وابطال قول من أنكرها ويجوز أن يكون قوله لكل داء دواء على عمومته حتى يتناول الادواء القاتلة والادواء التي لا يمكن طبيا أن يبرئها ويكون الله عز وجل قد جعل لها أدوية تبرئها ولكن طوى عليها عن البشر ولم يجعل لهم اليه سبيلا لانه لا علم للخاق الا ما عليهم الله ولهذا علق النبي صلى الله عليه وسلم الشفاء على مصادقة الدواء للداء فانه لا شيء من المخلوقات الا له ضد وكل داء له ضد من الدواء يعالج بضده فعلق النبي صلى الله عليه وسلم البرء بموافقة الداء للدواء وهذا قدر زائد على مجرد وجوده فان الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية أو زاد في الكمية على ما ينبغي نقله الى داء آخر ومتى قصر عنها لم ينف بمقاومته وكان العلاج قاصرا ومتى لم يقع المداوى على الدواء لم يحصل الشفاء ومتى لم يكن الزمان صالحا لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له أو القوة عاجزة عن حمله أو ثم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادقة ومتى تمت المصادقة حصل البرء ولا بد وهذا أحسن المحملين في الحديث . والثاني أن يكون من العام المراد به الخاص لاسيما والداخل في اللفظ أضعاف أضعاف الخارج منه وهذا يستعمل في كل لسان ويكون المراد ان الله لم يضع داء يقبل الدواء الا وضع له دواء فلا يدخل في هذا الادواء التي لا تقبل الدواء وهذا كقوله تعالى في الريح التي سلطها على قوم عاد تدمر كل شيء بأمر ربها أي كل شيء يقبل التدمير ومن شأن الريح أن تدمره ونظائره كثيرة ومن تأمل خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها لبعض ودفع بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض تبين له كمال قدرة الرب تعالى وحكمته واتقائه ما صنعه وتفرد به بالربوبية والوحدانية والقهر وأن كل ما سواه فله ما يضاذه ويمانه كما أنه الغني بذاته وكل ما سواه محتاج بذاته وفي هذه الاحاديث الصحيحة الامر بالتداوى وأنه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد باضدادها بل لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التي نصبها الله مقتضيات معطلها أن تركها لمسيئاتها قدرا وشرعا وأن تعطيلها يقدر في نفس التوكل كما يقدر في الامر والحكمة ويضعفه من حيث يظن أقوى في التوكل فان تركها عجزا ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الاسباب والا كان معطلا للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزه توكل ولا توكله عجزا وفيها رد على من أنكر التداوى وقال ان كان الشفاء قد قدر فالتداوى لا يفيد وان لم يكن قدر فكذلك وأيضا فان المرض حصل بقدر الله وقدر الله لا يدفع ولا يرد وهذا السؤال هو الذي أورده الاعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما أفاضل الصحابة فأعلم بالله وحكمته وصفاته من أن يوردوا مثل هذا وقد أجابهم النبي صلى الله عليه وسلم بمأشفي وكفى فقال هذه الادوية والرقى والتقى هي من قدر الله فما خرج شيء عن قدره بل يرد قدره بقدره وهذا الرد من قدره فلا سبيل الى الخروج عن قدره بوجهما وهذا كرد قدر الجوع والعطش والحر والبرد باضدادها وكرد قدر العدو بالجهاد وكل من قدر الله الدافع والمدفوع والدفع ويقال لورد هذا السؤال هذا يوجب عليك أن لا تبأثر سببيا من الاسباب التي تجلب بها منفعة أو تدفع بها مضرة لان المنفعة والمضرة ان قدرتا لم يكن بد من وقوعهما وان لم تقدرتا لم يكن سبيل الى وقوعهما وفي ذلك خراب الدين والدنيا وفساد العالم وهذا لا يقوله الا دافع للحق معانده فيذكر القدر ليدفع حجة الحق عليه كالمشركين الذين قالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا فهذا قالوا مدفعا لحجة الله عليهم بالرسول وجواب هذا السائل أن يقال بقی قسم ثالث لم تذكره وهو أن الله قدر كذا وكذا بهذا

السبب فان أتيت بالسبب حصل المسبب والافلا فان قال ان كان قدر لي السبب فعلته وان لم يقدره لي لم أتمكن من فعله قيل فهل تقبل هذا الاحتجاج من عبدك و ولدك وأجيرك اذا احتج به عليك فيما أمرته به ونهيته عنه فخالفك فان قبلته فلا تلم من عصاك وأخذ مالك وقذف عرضك وضيع حقوقك وان لم تتبله فكيف يكون مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك وقد روى في أثر اسرائيل أن ابراهيم الخليل قال يارب من الداء قال منى قال فمن الدواء قال منى قال فما بال الطبيب قال رجل أرسل الدواء على يديه وفي قوله صلى الله عليه وسلم لكل داء دواء تقوية لنفس المريض والطبيب وحث على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه فان المريض اذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء وبرد من حرارة اليأس وانفتح له باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية وكان ذلك سببا لقوة الارواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الارواح قويت القوى التي هي حاملة لها فقهرت المرض ودفعته وكذلك الطبيب اذا علم أن لهذا الداء دواء أمكنه طلبه والتفتيش عليه وأمراض الابدان على وزان أمراض القلوب وما جعل الله للقلب مرضا الا جعل له شفاء بضده فان عليه صاحب الداء واستعمله وصادف داء قلبه أبرأه باذن الله تعالى

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم﴾ في الاحتماء من التخم والزيادة في الأكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الأكل والشرب . في المسند وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما هلا آدمى وعاء شرا من بطن بحسب ابن آدم لقمات يقمن صابه فان كان لا بد فاعلا فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه

(فصل) الأمراض نوعان أمراض مادية تكون عن زيادة مادة أفرطت في البدن حتى أضرت بأفعاله الطبيعية وهي الأمراض الكثيرة وسببها ادخال الطعام على البدن قبل هضم الاول والزيادة في القدر الذي يحتاج اليه البدن وتناول الاغذية القليلة النفع البطيئة الهضم والاكثر من الاغذية المختلفة التراكيب المتنوعة فاذا ملأ آدمى بطنه من هذه الاغذية واعتاد ذلك أورثته أمراضا متنوعة منها بطيء الزوال وسريع فاعاذا توسط في الغذاء وتناول منه قدر الحاجة وكان معتدلا في كميته وكيفيته كان انتفاع البدن به أكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير ومراتب الغذاء ثلاثة أحدها مرتبة الحاجة والثانية مرتبة الكفاية والثالثة مرتبة الفضلة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يكفيه لقيمات يقمن صلبه فلا تفسد قوته ولا تضعف معافاه تجاوزها فليأكل كل في ثلث بطنه ويدع الثالث الآخر للماء والثالث للنفس وهذا من أنفع ما للبدن والقاب فان البطن اذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب فاذا ورد عليه الشراب ضاق عن النفس وعرض له الكرب والتعب وصار محملا بمنزلة حامل الحمل الثقيل هذا الى ما يلزم ذلك من فساد القلب وكسل الجوارح عن الطاعات وتحركها في الشهوات التي يستازمها الشبع فامتلاء البطن من الطعام يضر للقلب والبدن هذا اذا كان دائما أو كثيرا وأما اذا كان في الاحيان فلا بأس به فقد رتب أبو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن حتى قال والذي بعثك بالحق لا أجده الا كما تأكل الصبياء نصرتة مرارا حتى شربوا والشبع المفرط يضعف القوى والبدن وان ألخصبه وانما يقوم البدن بحسب ما يقبل من الغذاء لا بحسب كثرتة ولما كان في الانسان جزء أرضي وجزء هوأني وجزء مائي قسم النبي صلى الله عليه وسلم طعامه وشرابيه ونفسه على الاجزاء الثلاثة فان قيل فإن حظ الجزء الناري قيل هذه آيات تكلم فيها اطباء وقالوا ان في البدن جزءا باريا بالفعل وهو أحد أركان اسطقسانه ونارهم في ذلك

آخرون من العقلاء من الأطباء وغيرهم وقالوا ليس في البدن جزء ناري بالفعل واستدلوا بوجوه . أحدها أن ذلك الجزء الناري إما أن يدعى أنه نزل عن الاثير واختلط بهذه الاجزاء المائية والارضية أو يقال أنه تولد فيها وتكون والاول مستبعد لوجهين . أحدهما أن النار بالطبع صاعدة فلو نزلت لكانت بقاسر من مركزها الى هذا العالم . الثاني أن تلك الاجزاء النارية لا بد في نزولها أن تعبر على كرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونحن نشاهد في هذا العالم أن النار العظيمة تنطفئ بالماء القليل فتلك الاجزاء الصغيرة عند مرورها بكرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العظم أولى بالانطفاء وأما الثاني وهو أن يقال انها تكونت ههنا فهو أبعد وأبعد لان الجسم الذي صار نارا بعد أن لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورته اما أرضا واما ماء واما هواً لانه لا يحصر الاركان في هذه الاربعة وهذا الذي قد صار نارا أو لا كان محتاطا بأحد هذه الاجسام ومتصلا بها والجسم الذي لا يكون نارا اذا اختلط باجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا لان ينقلب نارا لانه في نفسه ليس بنار والاجسام المختلطة به باردة فكيف يكون مستعدا لانقلابه نارا وان قلتم لم لا تكون هناك أجزاء نارية تقلب هذه الاجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها اياها قلنا الكلام في حصول تلك الاجزاء النارية كالكلام في الاول فان قلتم انا نرى من رش الماء على النورة المطفأة تنفصل منها نارواذا وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها واذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط وذلك يبطل ما قررتموه في القسم الاول أيضا قال المنكرون نحن لا نتكر أن تكون المصاكة الشديدة محدثة للنار كما في ضرب الحجارة على الحديد أو تكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار كما في البلورة لكما نستبعد ذلك جدا في أجرام النبات والحيوان اذ ليس في أجرامها من الاصطكاك ما يوجب حدوث النار ولا فيها من الصفاء والصقال ما يبلغ الى حد البلورة كيف وشعاع الشمس يقع على ظاهرها فلا تتولد النار البتة فالشعاع الذي يصل الى باطنها كيف يولد النار . الوجه الثاني في أصل المسألة أن الأطباء مجمعون على أن الشراب العتيق في غاية السخونة بالطبع فلو كانت تلك السخونة بسبب الاجزاء النارية لكانت محالا اذ تلك الاجزاء النارية مع حقارتها كيف يعقل بقاؤها في الاجزاء المائية الغالبة دهرًا طويلا بحيث لا تنطفئ مع أنا نرى النار العظيمة تطفأ بالماء القليل . الوجه الثالث أنه لو كان في الحيوان والنبات جزء ناري بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائي الذي فيه وكان الجزء الناري مقهورا به وغاية بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضي انقلاب طبيعة المغلوب الى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الاجزاء النارية القليلة جدا الى طبيعة الماء الذي هو ضد النار . الوجه الرابع أن الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الانسان في كتابه في مواضع متعددة يخبر في بعضها أنه خلقه من ماء وفي بعضها أنه خلقه من تراب وفي بعضها أنه خلقه من المركب منهما وهو الطين وفي بعضها أنه خاق من صاصال كالفخار وهو الطين الذي ضربته الشمس والريح حتى صار صاصالا كالفخار ولم يخبر في موضع واحد أنه خلقه من نار بل جعل ذلك خاصية ابايس وثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خاقت الملائكة من نور و خاق ابايس من نار و خاق آدم مما وصف لكم وهذا صريح في أنه خاق مما وصفه الله في كتابه فقط ولم يصف لنا سبحانه أنه خلقه من نار ولا أن في مادته شيئا من النار . الوجه الخامس أن غاية ما يستدلون به ما يشاهدون من الحرارة في أبدان الحيوان وهي دليل على الاجزاء النارية وهذا لا يدل فان أسباب الحرارة أعم من النار فانها تكون عن النار تارة

وعن الحركة أخرى وعن انعكاس الأشعة وعن سخونة الهواء وعن مجاورة النار وذلك بواسطة سخونة الهواء أيضا وتكون عن أسباب أخر فلا يلزم من الحرارة النار قال أصحاب النار من المعلوم أن التراب والماء إذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة تقتضي طبعهما وامتزاجهما والا كان كل منهما غير ممزوج للآخر ولا متحدابه وكذلك إذا ألقينا البذر في الطين بحيث لا يصل إليه الهواء ولا الشمس فسد فلا يخلو أما أن يحصل في المركب جسم منضج طابخ بالطبع أو لا فإن حصل فهو الجزء الناري وإن لم يحصل لم يكن المركب مسخنا بطبعه بل إن سخن كان التسخين عرضيا فإذا زال التسخين العرضي لم يكن الشيء حارا في طبعه ولا في كيفيته وكان باردا مطلقا لكن من الأغذية والادوية ما يكون حارا بالطبع فعلينا أن حرارتها إنما كانت لان فيها جوهر ناري أيضا فلو لم يكن في البدن جزء مسخن لوجب أن يكون في نهاية البرد لان الطبيعة إذا كانت مقتضية للبرد وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجب انتهاء البرد الى أقصى الغاية ولو كان كذلك لما حصل لها الاحساس بالبرد لان البرد الواصل اليه إذا كان في الغاية كان مثله والشيء لا ينفع عن مثله وإذا لم ينفع عنه لم يحس به وإذا لم يحس به لم يتألم عنه وإن كان دونه فعدم الانفعال يكون أولى فلو لم يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفع عن البرد ولا تألم به قالوا وأدلتكم إنما تبطل قول من يقول الاجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ونحن لا نقول بذلك بل نقول أن صورتها النوعية تفسد عند الامتزاج قال الآخرون لم لا يجوز أن يقال إن الارض والماء والهواء إذا اختلطت فالحرارة المنضجة الطابخة لها هي حرارة الشمس وسائر الكواكب ثم ذلك المركب عند كمال نضجه يستعد لقبول الحياة التركيبية بواسطة السخونة نباتا كان أو حيوانا أو معدنا وما المانع أن تكون السخونة والحرارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى يحدثها الله تعالى عند ذلك الامتزاج لا من أجزاء نارية بالفعل ولا سبيل لكم الى ابطال هذا الامكان البتة وقد اعترف جماعة من فضلاء الاطباء بذلك وأما حديث احساس البدن بالبرد فنقول هذا يدل على أن في البدن حرارة وتسخينا ومن ينكر ذلك لكن ما الدليل على انحصار المسخن في النار فانه وإن كان كل نار مسخنا فان هذه القضية لا تنعكس كلية بل عكسها الصادق بعض المسخن نار وأما قولكم بفساد صورة النار النوعية فأكثر الاطباء على بقاء صورتها النوعية والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف بفساده أفضل متأخريكم في كتابه المسمى بالشفاء وبرهن على بقاء الاركان أجمع على طبائعها في المركبات وبالله التوفيق

(فصل) وكان علاجه صلى الله عليه وسلم للمرض ثلاثة أنواع أحدها بالادوية الطبيعية والثاني بالادوية الالهية والثالث بالمركب من الامرين ونحن نذكر الانواع الثلاثة من هديه صلى الله عليه وسلم فبدأ بذكر الادوية الطبيعية التي وصفها واستعملها ثم نذكر الادوية الالهية ثم المركبة وهذا إنما يشير اليه اشارة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بعث هاديا وداعيا الى الله والى جنته ومعرفا بالله ومبيننا للامة مواقع رضاه وأمرهم بها ومواقع سخطه ونهايا لهم عنها ومخبرهم أخبار الانبياء والرسول وأحوالهم مع أممهم وأخبار تخليق العالم وأمر المبدأ والمعاد وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها وأسباب ذلك وأما طب الابدان فجاء من تكميل شريعته ومقصودا لغيره بحيث إنما يستعمل عند الحاجة اليه فاذا قدر الاستغناء عنه كان صرف الهمم والقوى الى علاج القلوب والارواح وحفظ صحتها ودفع أسقامها وحمايتها مما يفسدها هو المقصود بالقصد الاول واصلاح البدن بدون اصلاح القلب لا ينفع وفساد البدن مع اصلاح القلب مضرة يسيرة جدا وهي مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة وبالله التوفيق

— ذكر القسم الاول وهو العلاج بالأدوية الطبيعية —

﴿فصل في هديه في علاج الحمى﴾ ثبت في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الحمى أو شدة الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء وقد أشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الأطباء ورآه منافيا لدواء الحمى وعلاجها ونحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفقهه فنقول خطاب النبي صلى الله عليه وسلم نوعان عام لأهل الأرض وخاص ببعضهم . فالاول كعامة خطابه . والثاني كقوله لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا فهذا ليس بخطاب لأهل المشرق والمغرب ولا العراق ولكن لأهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيرها وكذلك قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة وإذا عرف هذا فخطابه في هذا الحديث خاص بأهل الحجاز وما والاها إذ كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا فان الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنت من به بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق الى جميع البدن فتشتعل فيه اشتعالا يضر بالأفعال الطبيعية وهي تنقسم الى قسمين . عرضية وهي الحادثة اما عن الورم أو الحركة أو اصابة حرارة الشمس أو القيظ الشديد ونحو ذلك . ومرضية وهي ثلاثة أنواع وهي لا تكون الا في مادة أولى ثم منها تسخن جميع البدن فان كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حمى يوم لانها في الغالب تزول في يوم ونهايتها ثلاثة أيام وان كان مبدأ تعلقها بالاخلط سميت عفنية وهي أربعة أصناف صفراوية وسوداوية وبلغمية ودموية وان كان مبدأ تعلقها بالأعضاء الصلبة الاصلية سميت حمى دق وتحت هذه الأنواع أصناف كثيرة وقد ينتفع البدن بالحمى ارتفاعا عظيم لا يبلغه الدواء وكثيرا ما يكون حمى يوم وحمى العفن سببا لانضاج مواد غليظة لم تكن تنضج بدونها وسببا لتفتح سد لم يكن يصل اليها الأدوية المفتحة وأما الرمد الحديث والمتقادم فانها تبرى أكثر أنواعه برء عجيبا سريعا وتنفع من الفالج واللقوة والتشنج الامتلائي وكثيرا من الامراض الحادثة عن الفضول الغليظة وقال لي بعض فضلاء الأطباء ان كثيرا من الامراض نستبشر فيها بالحمى كما يستبشر المريض بالعافية فتكون الحمى فيه أنفع من شرب الدواء بكثير فانها تنضج من الاخلط والمواد الفاسدة ما يضر بالبدن فاذا أنضجت صادفها الدواء متيثة للخروج بنضاجها فأخرجها فكانت سببا للشفاء واذا عرف هذا فيجوز أن يكون مراد الحديث من أقسام الحيات العرضية فانها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد وسقى الماء البارد المثلوج ولا يحتاج صاحبها مع ذلك الى علاج آخر فانها بمجرد كيفية حادة متعلقة بالروح فيكفي في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تسكنها وتخمدها من غير حاجة الى استفراغ مادة أو انتظار نضج ويجوز أن يراد به جميع أنواع الحيات وقد اعترف فاضل الأطباء جالينوس بأن الماء البارد ينفع فيها قال في المقالة العاشرة من كتاب حيلة البرء ولو أن رجلا شابا حسن اللحم خصب البدن في وقت القيظ وفي وقت منتهى الحمى وليس في أحشائه ورم استحم بماء بارد أو سبج فيه لا تنفع بذلك قال ونحن نأمر بذلك بلا توقف وقال الرازي في كتابه الكبير اذا كانت القوة قوية والحمى حادة جدا والنضج بين ولا ورم في الجوف ولافتق ينفع الماء البارد شربا وان كان العليل خصب البدن والزمان حار وكان معتادا لاستعمال الماء البارد من خارج فليؤذن فيه وقوله الحمى من فيح جهنم هو شدة لها وانتشارها ونظيره قوله شدة الحر من فيح جهنم وفيه وجهان . أحدهما أن ذلك أتمودج ورقية اشتقت من جهنم

ليستدل بها العباد عليها ويعتبروا بها ثم ان الله سبحانه قدر ظهورها بأسباب تقتضيها كما أن الروح والفرح والسرور واللذة من نعم الجنة أظهرها الله في هذه الدار عبرة ودلالة وقدر ظهورها بأسباب توجبها . والثاني أن يكون المراد التشبيه فشبه شدة الحمى ولهبها بفوح جهنم وشبه شدة الحر به أيضاً تنبها للنفوس على شدة عذاب النار وأن هذه الحرارة العظيمة مشبهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها وقوله فابردوها روى بوجهين بقطع الهمزة وفتحها رباعى من أبرد الشيء إذا صيره بارداً مثل أسخنه إذا صيره سخناً والثاني بهمزة الوصل مضمومة من برد الشيء يبرده وهو أفصح لغة واستعمالاً والرباعى لغة رديئة عندهم قال الحماسى

إذا وجدت لهيب الحب في كبدى أقبلت نحو سقاء القوم أبرد

هبنى بردت يبرد الماء ظاهره فمن لنار على الاحشاء تنقد

وقوله بالماء فيه قولان أحدهما أنه كل ماء وهو الصحيح والثاني أنه ماء زمزم واحتج أصحاب هذا القول بما رواه البخارى في صحيحه عن أبى جمره نضر بن عمران الضبعى قال كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذتنى الحمى فقال ابردها عنك بماء زمزم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء أو قال بماء زمزم وراوى هذا قد شك فيه ولو جزم به لكان أمراً لاهل مكة بماء زمزم اذ هو متيسر عندهم ولغيرهم بما عندهم من الماء ثم اختلف من قال انه على عمومته هل المراد به الصدقة بالماء أو استعماله على قولين والصحيح أنه استعماله وأظن أن الذى حمل من قال المراد الصدقة به أنه أشكل عليه استعمال الماء البارد فى الحمى ولم يفهم وجهه مع أن لقوله وجهاً حسناً وهو أن الجزء من جنس العمل فكما أخذ لهيب العطش عن الظمان بالماء البارد أخذ الله لهيب الحمى عنه جزءاً وفاقاً ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته وأما المراد به فاستعماله وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث أنس يرفعه إذا حم أحدكم فليرش عليه الماء البارد ثلاث ليال من السحرو فى سنن ابن ماجه عن أبى هريرة يرفعه الحمى من كبر جهنم فتحوها عنكم بالماء البارد وفى المسند وغيره من حديث الحسن عن سمرة يرفعه الحمى قطعة من النار فابردوها عنكم بالماء البارد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقربة من ماء فافرجها على رأسه فاغتسل وفى السنن من حديث أبى هريرة قال ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبها فانها تنفى الذنوب كما تنفى النار خبث الحديد لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الاغذية الرديئة وتناول الاغذية والادوية النافعة وفى ذلك اعانة على تنقية البدن ونفى أخبائه وفضوله وتصفيته من مواده الرديئة وتفعل فيه كما تفعل النار فى الحديد فى نفي خبثه وتصفيه جوهره كانت أشبه الاشياء بنار الكبر التى تصفى جوهر الحديد وهذا القدر هو المعلوم عند أطباء الابدان وأما تصفيها القلب من وسخه ودرنه وإخراجها خبائثه فأمر يعلمه أطباء القلوب ويحدونه كما أخبرهم به نبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن مرض القلب إذا صار مأيوساً من برئه لم ينفع فيه هذا العلاج فالحمى تنفع البدن والقلب وما كان بهذه المثابة فسيب ظلم وعدوان و ذكرت مرة وأنا محموم قول بعض الشعراء يسبها

زارت مكفرة الذنوب وودعت تباً لها من زائر ومودع

قالت وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد فقلت أن لا ترجع

فقلت تباً له إذ سب ما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبه ولو قال

زارت مكفرة الذنوب لصبا أهلا بها من زائر ومودع
قالت وقد عزمت على ترحالها ماذا تريد فقلت أن لا تقلعي

لكان أولى به ولا قلعت عنه فاقلعت عني سريعا وقد روى في أثر لا أعرف حاله حتى يوم كفارة سنة وفيه قولان أحدهما أن الحمى تدخل في كل الاعضاء والمفاصل وعدتها ثلثمائة وستون مفصلا فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم . والثاني أنها تؤثر في البدن تأثيرا لا يزول بالكلية الى سنة كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما ان أثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه وأعضائه أربعين يوما والله أعلم قال أبو هريرة ما من مرض يصيبني أحب الي من الحمى لأنها تدخل في كل عضو مني وان الله سبحانه يعطى كل عضو حظه من الأجر وقد روى الترمذي في جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه اذا أصابت أحدكم الحمى وانما الحمى قطعة من النار فليطفئها بالماء البارد ويستقبل نهرا جاريا فليستقبل جرية الماء بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولاك وينغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام فان برئ والا ففي خمس فان لم يبرأ في خمس فسبع فانها لا تكاد تجاوز السبع باذن الله قلت وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدمت فان الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقات الشمس وفور القوى في ذلك الوقت لما أفادها النوم والسكون وبرد الهواء فيجتمع قوى القوى وقوة الدواء وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية أو الغب الخالصة أعنى التي لا ورم معها ولا شئ من الاعراض الرديئة والمواد الفاسدة فيطفئها باذن الله لاسيما في أحد الايام المذكورة في الحديث وهي الايام التي يقع فيها بحران الامراض الحادة كثيرا سيما في البلاد المذكورة لوقه أخلاط سكانها وسرعة انفعالهم عن الدواء النافع

﴿فصل في هديه في علاج استطلاق البطن﴾ في الصحيحين من حديث أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أخى يشتكى بطنه وفي رواية استطلق بطنه فقال اسقه عسلا فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلم يغن عنه شيئا وفي لفظ فلم يزد الا استطلافا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول له اسقه عسلا فقال له في الثالثة أو الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك وفي صحيح مسلم في لفظ له ان أخى عرب بطنه أى فسد هضمه واعتلت معدته والاسم العرب بفتح الراء والذرب أيضا والعسل فيه منافع عظيمة فانه جلاء للاوساخ التي في العروق والامعاء وغيرها محلل للرطوبات أكلا وطلاء نافع للشايخ وأصحاب البلغم ومن كان مزاجه باردا رطبا وهو مغذ ملين للطبيعة حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه مذهب لكيفيات الادوية الكريمة منق للكبد والصدر مدر للبول موافق للسعال الكائن عن البلغم واذا شرب حارا بدهن الورد نفع من نهش الهوام وشرب الافيون وان شرب وحده ممزوجا بماء نفع من عضه الكلب الكلب وأكل القطر القتال واذا جعل فيه اللحم الطرى حفظ طراوته ثلاثة أشهر وكذلك ان جعل فيه القثاء والخيار والقرع والبادنجان ويحفظ كثيرا من الفاكه ستة أشهر ويحفظ جثة الموقى ويسمى الحافظ الامين واذا طبخ به البدن المقمل والشعر قتل قملته وصنبانها وطول الشعر وحسنه ونعمه وان اكتحل به جلا ظلمة البصر وان استن به يبض الاسنان وصقلها وحفظ صحتها وصحة اللثة ويفتح أفواه العروق ويندر الطمث ولعقه على الريق يذهب البلغم ويغسل خمل المعدة ويدفع الفضلات عنها ويسخن تسخيناً معتدلاً ويفتح سدها ويفعل ذلك بالكبد والكلى والمثانة وهو أقل ضررا

لسدد الكبد والطحال من كل حلو وهو مع هذا كله مأمون الغائلة قليل المضار مضر بالعرض للصفراويين ودفعها بالخل ونحوه فيعود حينئذ نافعاً له جداً وهو غذاء مع الاغذية ودواء مع الادوية وشراب مع الاشربة وحلو مع الحلو وطلاء مع الاطلية ومفرح مع المفرحات فما خاق لنا شيء في معناه أفضل منه ولا مثله ولا قريباً منه ولم يكن معول القدماء الاعليه وأكثر كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البتة ولا يعرفونه فانه حديث العهد حدث قريباً وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على الريق وفي ذلك سر بديع في حفظ الصحة لا يدركه الا الفطن الفاضل وسند ذلك ان شاء الله عند ذكر هديه في حفظ الصحة وفي سنن ابن ماجه مرفوعاً من حديث أبي هريرة عن لعق ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم البلاء وفي أثر آخر عليكم بالشفاء من العسل والقرآن فجمع بين الطب البشري والالهى وبين طب الابدان وطب الارواح وبين الدواء الارضى والدواء السمائى اذا عرف هذا فهذا الذى وصف له النبي صلى الله عليه وسلم العسل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته عن امتلاء فامر به شرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء فان العسل فيه جلاء ودفع للفضول وكان قد أصاب المعدة أخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيه للزوجتها فان المعدة لها خمل كخمل المنشفة فاذا عاقت بها الاخلاط اللزجة أفسدتها وأفسدت الغذاء فدواؤها بما يجلوها من تلك الاخلاط والعسل جلاء والعسل من أحسن ما عولج به هذا الداء لاسيما ان مزج بالماء الحار وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع وهو أن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية بحسب حال الداء ان قصر عنه لم يزل به بالكلية وان جاوزه أوهن القوى فاحث ضرراً آخر فلما أمره أن يسقيه العسل سقاه مقداراً لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض فلما أخبره علم أن الذى سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة فلما تكرر ترداده الى النبي صلى الله عليه وسلم أكد عليه المعاودة ليصل الى المقدار المقاوم للداء فلما تكررت الشربات بحسب مادة الداء برى باذن الله واعتبار مقادير الادوية وكيفياتها ومقدار قوة المرض والمريض من أكبر قواعد الطب وفي قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن أخيك إشارة الى تحقيق نفع هذا الدواء وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فامر به بتكرار الدواء لكثرة المادة وليس طبعه صلى الله عليه وسلم كطب الاطباء فان طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعى الهى صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكال العقل وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة فانه انما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكال التلقى له بالايمان والاذعان فهذا القرآن الذى هو شفاء لما فى الصدور ان لم يتلق هذا التلقى لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائه بل لا يزيد المنافقين الا رجساً الى رجسهم ومرضاً الى مرضهم وأين يقطع طب الابدان منه فطب النبوة لا يناسب الا الابدان الطيبة كما أن شفاء القرآن لا يناسب الا الارواح الطيبة والقلوب الحية فاعراض الناس عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذى هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور في الدواء ولكن لخبث الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق

﴿فصل﴾ وقد اختلف الناس في قوله تعالى يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس هل الضمير في فيه راجع الى الشراب أو راجع الى القرآن على قولين الصحيح رجوعه الى الشراب وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقادة والاكثرين فانه هو المذكور والكلام سيق لاجله ولا ذكر للقرآن في الآية وهذا الحديث

الصحيح وهو قوله صدق الله كالصريح فيه والله تعالى أعلم

(فصل في هديه في الطاعون وعلاجه والاحتراز منه) في الصحيحين عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون فقال أسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل وعلى من كان قبلكم فإذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بارض وأتم بها فلا تخرجوا منها فرارا منه وفي الصحيحين أيضا عن حفصة بنت سيرين قالت قال أنس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون شهادة لكل مسلم . الطاعون من حيث اللغة نوع من الوباء قاله صاحب الصحاح وهو عند أهل الطب ورم ردى قتال يخرج معه تاهب شديد مؤلم جدا يتجاوز المقدار في ذلك ويصير ما حوله في الأكثر أسود أو أخضر أو أكمد ويؤول أمره إلى التقرح سريعا وفي الأكثر يحدث في ثلاث مواضع في الأبط وخاف الأذن والارنبه وفي اللحوم الرخوة وفي أثر عن عائشة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كخدة البعير يخرج في المراق والأبط قال الأطباء إذا وقع الخراج في اللحوم الرخوة والمغابن وخلف الأذن والارنبه وكان من جنس فاسد سمي يسمى طاعونا وسيه دم ردى مائل إلى العفونة والفساد مستحيل إلى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه وربما رشح دما وصديدا ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة فيحدث القيء والخفقان والغشي وهذا الاسم وإن كان يعم كل ورم يؤدي إلى القلب كيفية رديئة حتى يصير لذلك قتالا فإنه يختص به الحادث في اللحم الغددي لأنه لرداءته لا يقبله من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع وأردؤه ما حدث في الأبط وخلف الأذن لقربهما من الأعضاء التي هي رأس وأسلبه الأحمر ثم الأصفر والذي إلى السواد فلا يفات منه أحد ولما كان الطاعون يكثر في الوباء وفي البلاد الويبة عبر عنه بالوباء كما قال الخليل الوباء الطاعون وقيل هو كل مرض يعم والتحقيق أن بين الوباء والطاعون عموما وخصوصا فكل طاعون وباء وإيس كل وباء طاعون وكذلك الأمراض العامة أعم من الطاعون فإنه واحد منها والطواعين خراجات وقروح وأورام رديئة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها قلت هذه القروح والأورام والجراحات هي آثار الطاعون وليست نفسه ولكن الأطباء لما لم تدرك منه إلا الآثار الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون يعبر به عن ثلاثة أمور . أحدها هذا الأثر الظاهر وهو الذي ذكره الأطباء . والثاني الموت الحادث عنه وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم والثالث السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد في الحديث الصحيح أنه بقية رجز أرسل على بني إسرائيل وورد فيه أنه وخز الجن وجاء أنه دعوة نبي وهذه العال والأسباب ليس عند الأطباء ما يدفعها كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسول تخبر بالأمور الغائبة وهذه الآثار التي أدركوها من أمر الطاعون ليس معهم ما ينفي أن تكون بتوسط الأرواح فإن تأثير الأرواح في الطبيعة وأمراضها وهلاكها أمر لا ينكره إلا من هو أجهل الناس بالأرواح وتأثيراتها وانفعال الأجسام وطبائعها عنها والله سبحانه قد يجعل لهذه الأرواح تصرفا في أجسام بني آدم عند حدوث الوباء وفساد الهواء كما يجعل لها تصرفا عند غلبة بعض المواد الرديئة التي تحدث للنفوس هيئة رديئة ولا سيما عند هيجان الدم والمرة السوداء وعند هيجان المنى فإن الأرواح الشيطانية تتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض ما لا تتمكن من غيره ما لم يدفعها دافع أقوى من هذه الأسباب من الذكر والدعاء والابتهاال

والتضرع والصدقة وقراءة القرآن فانه يستنزل لذلك من الارواح الملكية ما يقهر هذه الارواح الخبيثة ويبطل شرها ويدفع تأثيرها وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصيها الا الله ورأينا لاستنزال هذه الارواح الطيبة واستجلاب قريبا تأثيرا عظيما في تقوية الطبيعة ودفع المواد الرديئة وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يخرم فمن وفقه الله بادر عند احساسه باسباب الشر الى هذه الاسباب التي تدفعها عنه وهي لمن أنفع الدواء واذا أراد الله عز وجل انفاذ قضائه وقدره أغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وارادتها فلا يشعر بها ولا يريد بها ليقضى الله فيه أمرا كان مفعولا وسنزيد هذا المعنى ان شاء الله تعالى ايضا حاويا عند الكلام على التداوى بالرقى والعوذ النبوية والاذكار والدعوات وفعل الخيرات ونبين أن نسبة طب الاطباء الى هذا الطب النبوي كنسبة طب الطريقة والعجائز الى طبهم كما اعترف به حذاقهم وأتمتهم ونبين أن الطبيعة الانسانية أشد شىء انفعالا عن الارواح وأن قوى العوذ والرقى والدعوات فوق قوى الادوية حتى أنها تبطل قوى السموم القاتلة والمقصود أن فساد الهواء جزء من أجزاء السبب التام والعلة الفاعلة للطاعون فان فساد جوهر الهواء الموجب لحدوث الوباء وفساده يكون لاستحالة جوهره الى الرداءة لغلبة احدى الكيفيات الرديئة عليه كالعفونة والنتن والسمية في أى وقت كان من أوقات السنة وان كان أكثر حدوثه في أواخر الصيف وفي الخريف غالب الكثرة اجتماع الفضلات المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف وعدم تحللها في آخره وفي الخريف لبرد الجو وردعه للابخرة والفضلات التي كانت تتحلل في زمن الصيف فتتصرف فتسخن وتعفن فتحدث الامراض العفنة ولا سيما اذا صادفت البدن مستعدا قابلا رهلا قليل الحركة كثير المواد فهذا لا يكاد يفات من العطب وأصح الفصول فيه فصل الربيع قال بقراط ان في الخريف أشد ما يكون من الامراض وأقل وأما الربيع فأصح الاوقات كلها وأقلها موتا وقد جرت عادة الصيادلة ومجهزي الموتى أنهم يستدينون ويتساقفون في الربيع والصيف على فصل الخريف فهو ربيعهم وهم أشوق شىء اليه وأفرح بقدمه وقد روى في حديث اذا طلع النجم ارتفعت العاهة عن كل بلد وفسر بطولع الثريا وفسر بطولع النبات من الربيع ومنه النجم والشجر يسجدان فان كمال طلوعه وتماحه يكون في فصل الربيع وهو الفصل الذي ترتفع فيه الآفات وأما الثريا فالامراض تكثر وقت طلوعها مع الفجر وسقوطها قال التميمي في كتاب مادة البقاء أشد أوقات السنة فسادا وأعظمها بلية على الاجساد وقتان أحدهما وقت سقوط الثريا للمغيب عند طلوع الفجر والثاني وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم لمنزلة من منازل القمر وهو وقت تصرم فصل الربيع وانقضائه غير أن الفساد الكائن عند طلوعها أقل ضررا من الفساد الكائن عند سقوطها وقال أبو محمد بن قتيبة يقال ما طلعت الثريا ولا نأت الابعاهة في الناس والابل وغروبها أعود من طلوعها وفي الحديث قول ثالث ولعله أبولى الاقوال به أن المراد بالنجم الثريا وبالعهة الآفة التي تلاحق الزروع والثمار في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع فحصل الأمن عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ولذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة وشرائها قبل أن يبدو صلاحها والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون

بأنه صلى الله عليه وسلم لا يملكه الله عليه وسلم للامة في نفيه عن الدخول الى الارض التي هو بها ونفيه عن الخروج منها بعد وقته كالالتحريم منه فان في الدخول في الارض التي هو بها تعرضا للبلاء وموافاة له في محل سلطانه وإقامة الانسان مما لا يملكه هذا مخالف للشرع والعقل بل تجنبه الدخول الى أرضه من باب الحمية التي أرشد الله

سبحانه اليها وهي حمية عن الامكنة والاهويه المؤذية وأما نهيه عن الخروج من بلده ففيه معنيان . أحدهما حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على أقضيته والرضى بها . والثاني ما قاله أئمة الطب أنه يجب على كل محترز من الوباء أن يخرج عن بدنه الرطوبات الفضالية ويقال الغذاء ويميل الى التدبير المجفف من كل وجه الا الرياضة والحمام فانهما مما يجب أن يحذرا لأن البدن لا يخلو غالبا من فضل ردىء كامن فيه فتثيره الرياضة والحمام ويخطأ به بالكيموس الجيد وذلك يحلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع التاعون السكون والدعة وتسكين هيجان الاخلاط ولا يمكن الخروج من أرض الوباء والسفر منها الا بحركة شديدة وهي مضرة جدا هذا كلام أفضل الاطباء المتأخرين فظهر المعنى الطبي من الحديث النبوي وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحيهما فان قيل ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تخرجوا فرارا منه ما يبطل أن يكون أراد هذا المعنى الذي ذكرتموه وأنه لا يمنع الخروج لعارض ولا يحبس مسافرا عن سفره قيل لم يقل أحد طبيب ولا غيره أن الناس يتركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات وانما ينبغي فيه التقلل من الحركة بحسب الامكان والفار منه لا موجب لحركته الا مجرد الفرار منه ودعته وسكونه أنفع لقلبه وبدنه وأقرب الى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه وأما من لا يستغنى عن الحركة كالصانع والاجراء والمسافرين والبرد وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة وان أمروا أن يتركوا منها مالا حاجة لهم اليه كحركة المسافر فارا منه والله تعالى أعلم وفي المنع من الدخول الى الارض التي قد وقع بها عدة حكم . أحدها تجنب الاسباب المؤذية والبعد منها . الثاني الاخذ بالعافية التي هي مادة المعاش والمعاد . الثالث أن لا يستنشقوا الهواء الذي قد عفن وفسد فيمرضون . الرابع أن لا يجاوروا المرضى الذين قد مرضوا بذلك فيحصل لهم بمجاورتهم من جنس أمراضهم وفي سنن أبي داود مرفوعا أن من العرق التلف قال ابن قتيبة العرق مدانة الوباء ومدانة المرضى . الخامس حمية النفوس عن الطيرة والعدوى فانها تتأثر بهما فان الطيرة على من تطير بها وبالجملة ففي النهي عن الدخول في أرضه الامر بالحذر والحمية والنهي عن النعرض لأسباب التلف وفي النهي عن الفرار منه الامر بالتوكل والنسائم والتفويض فالاول تأديب وتعليم والثاني تفويض وتسليم وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال لابن عباس ادع الى المهاجرين الاولين قال فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال له بعضهم خرجت لأمر فلا يرى أن ترجع عنه وقال آخرون معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارفعوا عنى ثم قال ادع الى الانصار فدعوتهم له فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارفعوا عنى ثم قال ادع الى من ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم له فلم يختلف عليه منهم رجلان قالوا نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فأذن عمر في الناس انى أصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح يا أمير المؤمنين أفرارا من قدر الله تعالى قال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله تعالى الى قدر الله تعالى أرايت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان أحدهما خصبة والاخرى جذبة أأست ان رعيتهما الخصبة رعيتهما بئذ الله تعالى وان رعيتهما الجذبة رعيتهما بقدر الله تعالى قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندى في هذا علما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بأرض

وأتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه
 ﴿فصل في هديه في داء الاستسقاء وعلاجه﴾ في الصحيحين من حديث أنس بن مالك قال قدم رهط من عرينة
 وعكل على النبي صلى الله عليه وسلم فاجتوا المدينة فشكوا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو خرجتم إلى
 أبل الصدقة فشربتم من أبوالها وألبانها ففعلوا فنهاصحوا عمدوا إلى الرعاة فقتلوه واستاقوا الأبل وحاربوا الله
 ورسوله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثارهم فآخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وألقاهم في
 الشمس حتى ماتوا والدليل على أن هذا المرض كان الاستسقاء ما رواه مسلم في صحيحه في هذا الحديث أنهم
 قالوا أنا اجتوينا المدينة فعظمت بطوتنا وارتهشت أعضاؤنا وذكر تمام الحديث والجوى داء من أدواء الجوف
 والاستسقاء مرض مادي سببه مادة غريبة باردة تتخلل الأعضاء فتربو بها أما الأعضاء الظاهرة كلها وأما المواضع
 الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والاخلط وأقسامه ثلاثة لحمي وهو أصعبها وزقي وطلي ولما كانت الأدوية
 المحتاج إليها في علاجه هي الأدوية الجالبة التي فيها إطلاق معتدل وإدراج بحسب الحاجة وهذه الأمور وجودة في
 أبوال الأبل وألبانها أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشربها فإن في لبن اللقاح جلاء وتليننا وإدرازا وتلطيفا وتفتيحا
 للسدد إذ كان أكثر رعيها الشيخ والقيصوم والبابونج والافحوان والاذخر وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء
 وهذا المرض لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة أو مع مشاركة وأكثرها عن السدد فيها ولبن اللقاح العريضة
 نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة قال الرازي لبن اللقاح يشفي أوجاع الكبد وفساد المزاج
 وقال الأسرائيلي لبن اللقاح أرق الألبان وأكثرها مائية وحدة وأقلها غداء فلذلك صار أقواها على تلطيف
 الفضول وإطلاق البطن وتفتيح السدد ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التي فيه لا فراط حرارة حيوانية بالطبع
 ولذلك صار أخص الألبان بتطرية الكبد وتفتيح سدها وتحليل صلابة الطحال إذا كان حديثا والنفع من
 الاستسقاء خاصة إذا استعمل لحرارته التي يخرج بها من الضرع مع بول الفصيل وهو حار كما يخرج من الحيوان فإن
 ذلك مما يزيد في ملوحته وتقطيعه الفضول وإطلاقه البطن فإن تعذر انحداره وإطلاقه البطن وجب أن يطلق بدواء
 مسهل قال صاحب القانون ولا يلتفت إلى ما يقال من أن طبيعة اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء قال واعلم أن لبن النوق
 دواء نافع لما فيه من الجلاء برفق وما فيه من خاصية وأن هذا اللبن شديد المنفعة فلو أن إنسانا أقام عليه بدل الماء
 والطعام شفي به وقد جرب ذلك في قوم دفعوا إلى بلاد العرب فقادتهم الضرورة إلى ذلك فعوفوا وأنفع الأبول
 بول الجمل الأعرابي وهو النجيب انتهى وفي القصة دليل على التداوي والتطبيب وعلى طهارة بول ما كول اللحم
 فإن التداوي بالمحرمات غير جائز ولم يؤمروا مع قرب عهدهم بالإسلام بغسل أفواههم وما أصابته ثيابهم من أبوالها
 للصلاة وتأخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل فإن هؤلاء قتلوا الراعي وسملوا عينيه
 ثبت ذلك في صحيح مسلم وعلى قتل الجماعة وأخذ أطرافهم بالواحد وعلى أنه إذا اجتمع في حق الجاني حد وقصاص
 استوفيا معا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قطع أيديهم وأرجلهم حدا لله على حراهم وقتلهم وقتلهم الراعي وعلى
 أن المحارب إذا أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله في مقام واحد وقتل وعلى أن الجنايات إذا تعددت تغلظت
 عقوباتها فإن هؤلاء ارتدوا بعد إسلامهم وقتلوا النفس ومثلوا بالمقتول وأخذوا المال وجأهروا بالمحاربة وعلى
 أن حكم ردة المحاربين حكم مباشرهم فإنه من المعلوم أن كل واحد منهم لم يباشر القتل بنفسه ولا سأل النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك وعلى أن قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حدا فلا يسقطه العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة وأحد الوجهين في مذهب أحمد اختاره شيخنا وأفتى به

(فصل في هديه في علاج الجرح) في الصحيحين عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد يسأل عما دوى به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال جرح وجهه وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على رأسه وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم وكان علي بن أبي طالب يسكب عليها بالمجن فلما رأت فاطمة الدم لا يزيد الا كثرة أخذت قطعة حصير فأحرقتها حتى اذا صارت رمادا ألصقته بالجرح فاستمسك الدم برماد الحصير المعمول من البردى وله فعل قوى في حبس الدم لان فيه تحفيفا قويا وقلة لذع فان الادوية القوية التجميع اذا كان فيها لذع هيجت الدم وجلبته وهذا الرماد اذا نفخ وحده أومع الخل في أنف الراعف قطع رعافه وقال صاحب القانون البردى ينفع من النزف ويمنعه ويذر على الجراحات الطرية فيدملها والقرطاس المصرى كان قديما يعمل منه ومزاجه بارد يابس ورماده نافع من أكلة الفم ويحبس نفث الدم ويمنع القروح الخبيثة أن تسعى

(فصل في هديه في العلاج بشرب العسل والحجامة والكي) في صحيح البخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفاء في ثلاث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنا أنهى أمتي عن الكي قال أبو عبد الله المازرى الامراض المتلازمة اما أن تكون دموية أو صفراوية أو بلغمية أو سوداوية فان كانت دموية فشفاؤها اخراج الدم وان كانت من الاقسام الثلاثة الباقية فشفاؤها بالاسهال الذى يليق بكل خلط منها وكأنه صلى الله عليه وسلم نبه بالعسل على المسهلات وبالحجامة على الفصد وقد قال بعض الناس ان الفصد يدخل في قوله شرطة محجم فاذا أعيا الدواء فآخر الطب الكي فذكره صلى الله عليه وسلم في الادوية لانه يستعمل عند غلبة الطباع لقوى الادوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب وقوله أنا أنهى أمتي عن الكي وفي الحديث الآخر وما أحب أن أكتوى اشارة الى أن يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة اليه ولا يعجل التداوى به لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكي انتهى كلامه وقال بعض الاطباء الامراض المزاجية اما أن تكون بمادة أو بغير مادة والمادية منها اما حارة أو باردة أو رطبة أو يابسة أو ما تركب منها وهذه الكيفيات الاربع منها كيفيتان فاعلتان وهما الحرارة والبرودة وكيفيتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة يلزم من غلبة احدى الكيفيتين الفاعلتين استصحاب كيفية منفعة معها وكذلك كان لكل واحد من الاخلاط الموجودة في البدن وسائر المراكبات كيفيتان فاعلة ومنفعة فحصل من ذلك أن أصل الامراض المزاجية هي التابعة لا قوى كيفيات الاخلاط التي هي الحرارة والبرودة فحاصل كلام النبوة في أصل معالجة الامراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل فان كان المرض حارا عاجلناه باخراج الدم بالفصد كان أو بالحجامة لان في ذلك استفراغا للسادة وتبريدا للزاج وان كان باردا عاجلناه بالتسخين وذلك موجود في العسل فان كان يحتاج مع ذلك الى استفراغ المادة الباردة فالعسل أيضا يفعل في ذلك لما فيه من الانضاج والتقطيع والتلطيف والجلأ والتلين فيحصل بذلك استفراغ تلك المادة برفق وأمن من نكايه المسهلات القوية وأما الكي فلان كل واحد من الامراض المادية اما أن يكون حادا فيكون سريع الانقضاء لاحد الطرفين فلا يحتاج اليه فيه واما أن يكون مزنا وأفضل علاجه بعد الاستفراغ الكي في الاعضاء التي يجوز فيها الكي لانه لا يكون مزنا الا عن مادة باردة غليظة قد رسخت في العضو

وأفسدت مزاجه وأحالت جميع ما يصل اليه الى مشابهة جوهرها فيشتغل في ذلك العضو فيستخرج بالكي تلك المادة من ذلك المكان الذي هو فيه باقضاء الجزء الناري الموجود بالكي لتلك المادة فتعلمنا بهذا الحديث الشريف أخذ معالجة الامراض المادية جميعها كما استنبطنا معالجة الامراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء

﴿فصل﴾ وأما الحجامة ففي سنن ابن ماجه من حديث جنادة بن المغلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال سمعت أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مرت ليلة أسرى بي بملاً الا قالوا يا محمد مر أمتك بالحجامة وروى الترمذى في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث وقال فيه عليك بالحجامة يا محمد وفي الصحيحين من حديث طاوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره وفي الصحيحين أيضاً عن حميد الطويل عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم مواليه فخففوا عنه من ضربيته وقال خير ما تداو يتم به الحجامة وفي جامع الترمذى عن عباد بن منصور قال سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلبة ثلاثة حجامون فكان اثنان يغلان عليه وعلى أهله وواحد لحجمه وحجم أهله قال وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم العبد الحجام يذهب الدم ويخفف الصلب ويجلو عن البصر وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به ما مر على ملاً من الملائكة الا قالوا عليك بالحجامة وقال ان خير ما يحتجمون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم احدى وعشرين وقال ان خير ما تداو يتم به السعوط واللدود والحجامة والمشى وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لد فقالت من لدنى فكلهم أمسكوا فقال لا يبقى أحد في البيت الا لد الا العباس قال هذا حديث غريب ورواه ابن ماجه

﴿فصل﴾ وأما منافع الحجامة فانها تنقى سطح البدن أكثر من الفصد والفصد لاعماق البدن أفضل والحجامة تستخرج الدم من نواحي الجلد قلت والتحقيق في أمرها وأمر الفصد أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والاسنان والامزجة والبلاد الحارة والازمنة الحارة والامزجة الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج الحجامة فيها أنفع من الفصد بكثير فان الدم ينضج ويروق ويخرج الى سطح الجسد الداخل فتخرج الحجامة ما لا يخرج به الفصد ولذلك كانت أنفع للصبيان من الفصد ولمن لا يقوى على الفصد وقد نص الاطباء على أن البلاد الحارة الحجامة فيها أنفع وأفضل من الفصد وتستحب في وسط الشهر وبعد وسطه وبالجملة في الربع الثالث من أرباع الشهر لان الدم في أول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبيخ وفي آخره يكون قد سكن وأما في وسطه وبعده فيكون في نهاية التزايد قال صاحب القانون ويؤمر باستعمال الحجامة لا في أول الشهر لان الاخلاط لا تكون قد تحركت وهاجت ولا في آخره لانها تكون قد نقصت بل في وسط الشهر حين تكون الاخلاط هائجة بايعة في تزايدها لتزايد النور في جرم القمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير ما تداو يتم به الحجامة والفصد وفي حديث خير الدواء الحجامة والفصد انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم خير ما تداو يتم به الحجامة اشارة الى أهل الحجاز والبلاد الحارة لان دماهم رقيقة وهي أميل الى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة لها الى سطح الجسد واجتماعها في نواحي الجلد ولان مسام أبدانهم واسعة وقواهم متخاخلة ففي الفصد لهم خطر والحجامة تفرق اتصالى ارادى يتبعه استفراغ كلى من العروق وخاصة العروق التي لا تفصد كثيراً لفصد كل واحد منها

نفع خاص فقصده الباسليق ينفع من حرارة الكبد والطحال والاورام الكائنة فيهما من الدم وينفع من أورام الرئة وينفع الشوصة وذات الجنب وجميع الامراض الدموية العارضة من أسفل الركبة الى الورك وفصد الاكل ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دمويا وكذلك اذا كان الدم قد فسد في جميع البدن وفصد القيغال ينفع من العلل العارضة في الرأس والرقبة من كثرة الدم أو فساده وفصد الودجين ينفع من وجع الطحال والربو واليهو ووجع الجبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق والحجامة على الاخدعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف والحلق اذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم أو فساده أو عنهما جميعا قال أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في الاخدعين والكاهل وفي الصحيحين عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم ثلاثا واحدة على كاهله واثنين على الاخدعين وفي الصحيح عنه أنه احتجم وهو محرم في رأسه لصداع كان به وفي سنن ابن ماجه عن علي بن جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم بحجامة الاخدعين والكاهل وفي سنن أبي داود من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وركه من وني كان به

﴿فصل﴾ واختلف الاطباء في الحجامة على نقرة القفا وهي القمحدوة وذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوي حديثا مرفوعا عليكم بالحجامة في جوزة القمحدوة فانها تشفى من خمسة أدواء ذكر منها الجذام وفي حديث آخر عليكم بالحجامة في جوزة القمحدوة فانها شفاء من اثنين وسبعين داء فطائفة منهم استحسنته وقالت انها تنفع من جحظ العين والتو العارض فيها وكثير من أمراضها ومن ثقل الحاجبين والجفن وتنفع من جربه وروى أن أحمد بن حنبل احتاج اليها فاحتجم في جانبي قفاه ولم يحتجم في النقرة ومن كرهها صاحب القانون وقال انها تورث النسيان حقا كما قال سيدنا ومولانا وصاحب شريعتنا محمد صلى الله عليه وسلم فان مؤخر الدماغ موضع الحفظ والحجامة تذهب انتهي كلامه ورد عليه آخرون وقالوا الحديث لا يثبت وان ثبت فالحجامة انما تضعف مؤخر الدماغ اذا استعملت بغير ضرورة فاما اذا استعملت لغلبة الدم عليه فانها نافعة له طبيا وشرعا فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احتجم في عدة أماكن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال في ذلك واحتجم في غير القفا بحسب ما دعت اليه حاجته

﴿فصل﴾ والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الاسنان والوجه والحلقوم اذا استعملت في وقتها وتنقى الرأس والكفين والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عظيم عند الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الاثنين والحجامة في أسفل الصدر نافعة من دمايل الفخذ وجربه وبثوره ومن النقرس والبواسير والفيل وحكة الظهر

﴿فصل في هديه في أوقات الحجامة﴾ روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تحتجمون فيه يوم سابع عشرة أو تاسع عشرة ويوم احدى وعشرين وفيه عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم في الاخدعين والكاهل وكان يحتجم لسبعة عشر وتسعة عشر وفي احدى وعشرين وفي سنن ابن ماجه عن أنس مرفوعا من أراد الحجامة فليتحر سبعة عشر أو تسعة عشر أو احدى وعشرين ولا يتبغ باحدكم الدم فيقتله وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا من احتجم لسبع عشرة أو تسع عشرة أو

احدى وعشرين كانت شفاء من كل داء وهذا معناه من كل داء سببه غلبة الدم وهذه الاحاديث موافقة لما أجمع عليه الاطباء أن الحجامة في النصف الثاني وما يليه من الربع الثالث من أرباعه أنفع من أوله وآخره وإذا استعملت عند الحاجة اليها نفعت أى وقت كان من أول الشهر وآخره قال الخلال أخبرني عصمة بن عصام قال حدثنا حنبل قال كان أبو عبد الله أحمد بن حنبل يحتجم أى وقت هاج به الدم وأى ساعة كانت . وقال صاحب القانون أوقاتها في النهار الساعة الثانية أو الثالثة ويجب توقيا بعد الحمام الا فيمن دمه غليظ فيجب أن يستحم ثم يحجم ساعة ثم يحتجم انتهى وتكره عندهم الحجامة على الشبع فانها ربما أورثت سدا وأمراضا رديئة لاسيما اذا كان الغذاء رديئا غليظا وفي أثر الحجامة على الريق دواء وعلى الشبع داء وفي سبعة عشر من الشهر شفاء واختيار هذه الاوقات للحجامة فيما اذا كانت على سبيل الاحتياط والتحرز من الاذى وحفظا للصحة وأما في مداواة الامراض فحيثما وجد الاحتياج اليها وجب استعمالها وفي قوله لا يتبيخ باحدكم الدم فيقتله دلالة على ذلك يعنى ان لا يتبيخ لحذف حرف الجر مع أن ثم حذفت أن والتبيخ الهيج وهو مقلوب البغي وهو بمعناه فانه بغى الدم وهيحانه وقد تقدم أن الامام أحمد كان يحتجم أى وقت احتاج من الشهر

(فصل) وأما اختيار أيام الاسبوع للحجامة فقال الخلال في جامعه أخبرنا حرب بن اسمعيل قال قالت لاهم تكره الحجامة في شيء من الايام قال قد جاء في الاربعاء والسبت وفيه عن الحسين بن حسان أنه سأل أبا عبد الله عن الحجامة أى يوم تكره فقال في يوم السبت ويوم الاربعاء ويقولون يوم الجمعة وروى الخلال عن أبي سبرة وأبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا من احتجم يوم الاربعاء أو يوم السبت فصابه بياض أو برص فلا يلوم من الانفسه وقال الخلال أخبرنا محمد بن علي بن جعفر أن يعقوب بن بختان حدثهم قال سئل أحمد عن النوردة والحجامة يوم السبت ويوم الاربعاء فكرهها وقال باغنى عن رجل أنه تنور واحتجم يعنى يوم الاربعاء فصابه البرص قالت له كأنه تهاون بالحديث قال نعم وفي كتاب الافراد للدارقطني من حديث نافع قال قال لي عبد الله بن عمر تبيخ في الدم فابغ لي حجاما ولا يكن صيبا ولا شيئا كبيرا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحجامة تزيد الحافظ حفظا والعاقل عقلا فاحتجموا على اسم الله تعالى ولا تحتجموا الخميس والجمعة والسبت والاحد واحتجموا الاثنين وما كان من جذام ولا برص الا نزل يوم الاربعاء قال الدارقطني تفرد به زياد بن يحيى وقد رواه أيوب عن نافع وقال فيه واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ولا تحتجموا يوم الاربعاء وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ فيها الدم

(فصل) وفي ضمن هذه الاحاديث المتقدمة استحباب التداوى واستحباب الحجامة وأنها تكون في الموضع الذي يقتضيه الحال وجواز احتجام المحرم وان آل الى قطع شيء من الشعر فان ذلك جائز وفي وجوب الفدية عليه نظرو ولا يقوى الوجوب وجواز احتجام الصائم فان في صحيح البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ولكن هل يفطر بذلك أم لا مسألة أخرى الصواب الفطر بالحجامة لصحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معارض وأصح ما يعارض به حديث حجامته وهو صائم ولكن لا يدل على عدم الفطر الا بعد أربعة أمور . أحدها أن الصوم كان فرضا . الثاني أنه كان مقيما . الثالث أنه لم يكن به مرض احتاج

معه الى الحجامة . الرابع أن هذا الحديث متأخر عن قوله أفطر الحاجم والمحجوم فاذا ثبتت هذه المقدمات الاربع أمكن الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم على بقاء الصوم مع الحجامة والا فما المانع أن يكون الصوم نفلا يجوز الخروج منه بالحجامة وغيرها أو من رمضان لكنه في السفر أو من رمضان في الحضر لكن دعت الحاجة كما تدعو حاجة من به مرض الى الفطر أو يكون فرضا من رمضان في الحضر من غير حاجة اليها لكنه مبقى على الاصل وقوله أفطر الحاجم والمحجوم ناقل ومتأخر فتعين المصير اليه ولا سبيل الى اثبات واحدة من هذه المقدمات الاربع فكيف باثباتها كلها وفيها دليل على استتجار الطبيب وغيره من غير عقد اجارة بل يعطيه أجره المثل أو ما يرضيه وفيها دليل على جواز التكسب بصناعة الحجامة وان كان لا يطيب للحرأكل أجرته من غير تحريم عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أجره ولم يمنعه من أكله وتسميته اياه خبيثا كتسميته للثوم والبصل خبيثين ولم يلزم من ذلك تحريمهما وفيها دليل على جواز ضرب الرجل الخراج على عبده كل يوم شيئا معلوما بقدر طاقته وأن للعبد أن يتصرف فيما زاد على خراجه ولو منع من التصرف لكان كسبه كله خراجا ولم يكن لتقديره فائدة بل ما زاد على خراجه فهو تملك من سيده له يتصرف فيه كما أراد والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في قطع العروق والكي) ثبت في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى أبي بن كعب طبيا فقطع له عرقا وكواه عليه ولما رمى سعد بن معاذ في أكله حسمه النبي صلى الله عليه وسلم ثم ورمت لحسمه ثانية والحسم هو الكي وفي طريق آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في أكله بمشقص ثم حسمه سعد بن معاذ أو غيره من أصحابه وفي لفظ آخر أن رجلا من الانصار رمى في أكله بمشقص فامر النبي صلى الله عليه وسلم فكوى وقال أبو عبيد وقد الى النبي صلى الله عليه وسلم برجل نعت له الكي فقال اكوه وارضفوه قال أبو عبيدة الرضف الحجارة تسخن ثم تكمد بها وقال الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كواه في أكله وفي صحيح البخاري من حديث أنس أنه كوى من ذات الجنب والنبي صلى الله عليه وسلم حي وفي الترمذي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة وقد تقدم الحديث المفق عليه وفيه وما أحب أن أكتوى وفي لفظ آخر وأنا أنهى أمتي عن الكي وفي جامع الترمذي وغيره عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكي قال فابتلينا فما أفلحنا ولا أنجعنا وفي لفظ نهينا عن الكي وقال فما أفلحنا ولا أنجعنا قال الخطابي إنما كوى سعدا ليرقا الدم من جرحه وخاف عليه أن ينزف فيهلك والكي مستعمل في هذا الباب كما يكوى من تقطع يده أو رجله وأما النهي عن الكي فهو أن يكتوى طلبا للشفاء وكانوا يعتقدون أنه متى لم يكتو هلك فنهاهم عنه لاجل هذه النية وقيل إنما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لانه كان به ناصور وكان موضعه خطرا فنهى عن كيه فيشبه أن يكون النهي منصرفا الى الموضع المخوف منه والله أعلم وقال ابن قتيبة الكي جنسان كي الصحيح لئلا يعتل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتوى لانه يريد أن يدفع القدر عن نفسه . والثاني كي الجرح اذا نغل والعضو اذا قطع ففي هذا الشفاء وأما اذا كان الكي للتدواي الذي يجوز أن يسجح ويجوز أن لا ينجح فانه الى الكراهة أقرب انتهى وثبت في الصحيح من حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطرون وعلي ربهم يتوكلون فقد تضمنت أحاديث الكي

أربعة أنواع . أحدها فعله . والثاني عدم محبته له . والثالث الشاء على من تركه . والرابع النهى عنه ولا تعارض بينها بحمد الله تعالى فإن فعله يدل على جوازه وعدم محبته له لا يدل على المنع منه وأما الشاء على تاركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل وأما النهى عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة أو عن النوع الذى لا يحتاج اليه بل يفعل خوفا من حدوث الداء والله أعلم

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصرع﴾ أخرجنا في الصحيحين من حديث عطاء بن أبي رباح قال قال ابن عباس ألا أريك امرأة من أهل الجنة قلت بلى قال هذه المرأة السوداء أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انى أصرع وانى أتكشف فادع الله لى فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله لك أن يعافيك فقالت أصبر قالت فانى أتكشف فادع الله أن لا أتكشف فدعا لها قلت الصرع صرعان صرع من الارواح الخبيثة الارضية وصرع من الاخلاط الرديئة والثاني هو الذى يتكلم فيه الاطباء في سببه وعلاجه وأما صرع الارواح فآثمهم وعقلاؤهم يعترفون به ولا يدفعونه ويعترفون بان علاجه بمقابلة الارواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الارواح الشريرة الخبيثة فتدافع آثارها وتعارض أفعالها وتبطلها وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال هذا انما ينفع في الصرع الذى سببه الاخلاط والمائة وأما الصرع الذى يكون من الارواح فلا ينفع فيه هذا العلاج أما جهلة الاطباء وسقطهم وسفلتهم ومن يعتقد بالزندقة فضيلة فاولئك ينكرون صرع الارواح ولا يقرون بانها تؤثر في بدن المصروع وليس معهم الا الجهل والا فليس في الصناعة الطبية ما يدفع ذلك والحس والوجود شاهد به واحالتهم ذلك على غلبة بعض الاخلاط هو صادق في بعض أقسامه لافى كلها وقدماء الاطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الالهى وقالوا انه من الارواح وأما جالينوس وغيره فتأولوا عليهم هذه التسمية وقالوا انما سموه بالمرض الالهى لكون هذه العلة تحدث في الرأس فتضر بالجزء الالهى الطاهر الذى مسكنه الدماغ وهذا التأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الارواح وأحكامها وتأثيراتها وجمت زنادقة الاطباء فلم يثبتوا الا صرع الاخلاط وحده ومن له عقل ومعرفة بهذه الارواح وتأثيراتها يضحك من جهل هؤلاء وضعف عقولهم وعلاج هذا النوع يكون بامر من أمر من جهة المصروع وأمر من جهة المعالج فالذى من جهة المصروع يكون بقوة نفسه وصدق توجهه الى فاطر هذه الارواح وبارئها والتعوذ الصحيح الذى قد تواطأ عليه القلب واللسان فان هذا نوع محاربة والمحارب لا يتم له الاتصاف من عدوه بالسلاح الا بامر من أن يكون السلاح صحيحا في نفسه جيدا وأن يكون الساعد قويا فتي تخاف أحدهما لم يغن السلاح كثير طائل فكيف اذا عدم الامران جميعا يكون القلب خرابا من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ولا سلاح له والثاني من جهة المعالج بان يكون فيه هذان الامران أيضاً حتى أن من المعالجين من يكتفى بقوله أخرج منه أو بقول بسم الله أو بقول لا حول ولا قوة الا بالله والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أخرج عدو الله أنا رسول الله وشاهدت شيخنا يرسل الى المصروع من يخاطب الروح التى فيه ويقول قال لك الشيخ أخرجى فان هذا لا يحل لك فيفريق المصروع وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب فيفريق المصروع ولا يحس بالأم وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً وكان كثيراً ما يقرأ فى أذن المصروع أحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم الينا لا ترجعون وحدثني أنه قرأها مرة فى أذن المصروع فقالت الروح نعم ومد بها صوته قال فأخذت

له عصا وضربته بها في عروق عنقه حتى تخلصت يداى من الضرب ولم يشك الحاضرون بأنه يموت لذلك الضرب
ففي أثناء الضرب قالت أنا أحبه فقلت لها هو لا يحبك قالت أنا أريد أن أحج به فقلت لها هو لا يريد أن يحج
معك فقالت أنا أدعه كرامة لك قال قلت لا ولكن طاعة لله ولرسوله قالت فانا أخرج منه قال فقعد المصروع
يلتفت يمينا وشمالا وقال ماجاء بي الى حضرة الشيخ قالوا له وهذا الضرب كله فقال وعلى أى شىء يضربنى الشيخ
ولم أذنب ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة وكان يعالج بآية الكرسي وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه
بها وبقراءة المعوذتين وبالجملة فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره الا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة
وأكثر تساط الأرواح الخبيثة على أهله تكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم وألسنتهم من حقائق الذكر
والتعاويد والتحصينات النبوية والايمانية فتلقى الروح الخبيثة الرجل أعزل لاسلاح معه وربما كان عريانا
فيؤثر فيه هذا ولو كشف الغطاء لرأيت أكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الأرواح الخبيثة وهي في أسرها
وقبضتها تسوقها حيث شامت ولا يمكنها الامتناع عنها ولا مخالفتها وبها الصرع الأعظم الذى لا يفوق صاحبه
الا عند المفارقة والمعانة فهناك يتحقق أنه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان وعلاج هذا الصرع باقتران
العقل الصحيح الى الايمان بما جاءت به الرسل وأن تكون الجنة والنار نصب عينه وقبلة قلبه ويستحضر أهل
الدنيا وحلول المثولات والآفات بهم ووقوعها خلال ديارهم كمواقع القطر وهم صرعى لا يفيقون وما أشد أعداء
هذا الصرع ولكن لما عمت البلية به بحيث لا يرى الا مصروعا لم يصبر مستغربا ولا مستنكرا بل صار لكثرة
المصروعين عين المستنكر المستغرب خلافة فاذا أراد الله بعبد خيرا أفاق من هذه الصرعة ونظر الى أبناء الدنيا
مصروعين حوله يمينا وشمالا على اختلاف طبقاتهم فمنهم من أطبق به الجنون ومنهم من يفوق أحيانا قليلة ويعود
الى جنونه ومنهم من يفوق مرة ويجن أخرى فاذا أفاق عمل عمل أهل الافاقة والعقل ثم يعاوده الصرع فيقع في التخييط
﴿فصل﴾ وأما صرع الاختلاط فهو علة تمنع الأعضاء النفسية عن الأفعال والحركة والانتصاب منعا غير
تام وسببه خلط غليظ لزج يسد منافذ بطون الدماغ سدة غير تامة فيمتنع نفوذ الحس والحركة فيه وفي الأعضاء
نفوذا ما من غير انقطاع بالكلية وقد يكون لأسباب أخر كريح غليظ يحتبس في منافذ الروح أو بخار ردى يرتفع
اليه من بعض الأعضاء أو كيفية لاذعة فينقبض الدماغ لدفع المؤذى فيتبعه تشنج في جميع الأعضاء ولا يمكن
أن يبقى الانسان معه منتصبا بل يسقط ويظهر في فيه الزبد غالبا وهذه العلة تعد من جملة الأمراض الحادة باعتبار
وقت وجوده المؤلم خاصة وقد تعد من جملة الأمراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برئها لاسيما ان جاوز
في السن خمسا وعشرين سنة وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوهره فان صرع هؤلاء يكون لازما قال أبقراط
ان الصرع يبقى في هؤلاء حتى يموتوا اذا عرف هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث أنها كانت تصرع وتنكشف
يجوز أن يكون صرعها من هذا النوع فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض ودعائها
أن لاتنكشف وخيرها بين الصبر والجنة وبين الدعاء لها بالشفاء من غير ضمان فاختارت الصبر والجنة
وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والتداوى وأن علاج الأرواح بالدعوات والتوجه الى الله يفعل مالا
يناله علاج الأطباء وأن تأثيره وفعله وتأثر الطبيعة عنه وانفعالها أعظم من تأثير الأدوية البدنية وانفعال الطبيعة
عنها وقد جربنا هذا مرارا ونحن وغيرنا وعقلاء الأطباء معترفون بأن في فعل القوى النفسية وانفعالاتها في شفاء

الأمراض عجائب وما على الصناعة الطبية أضر من زنادقة القوم وسفلتهم وجهالهم والظاهر أن صرع هذه المرأة كان من هذا النوع ويجوز أن يكون من جهة الأرواح ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرها بين الصبر على ذلك مع الجنة وبين الدعاء لها بالشفاء فاختارت الصبر والستر والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج عرق النساء) روى ابن ماجه في سننه من حديث محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دواء عرق النساء ألية شاة اعرابية تذاب ثم تجزأ ثلاثة أجزاء ثم تشرب على الريق في كل يوم جزء عرق النساء وجع يبتدىء من مفصل الورك وينزل من خلف على الفخذ وربما امتد على الكعب وكلما طالت مدته زاد نزوله ويهزل معه الرجل والفخذ وهذا الحديث فيه معنى لغوى ومعنى طبي فأما المعنى اللغوى فدليل على جواز تسمية هذا المرض بعرق النساء خلافا لمن منع هذه التسمية وقال النساء هو العرق نفسه فيكون من باب اضافة الشيء الى نفسه وهو ممتنع وجواب هذا القائل من وجهين . أحدهما أن العرق أعم من النساء فهو من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم أو بعضها . الثاني أن النساء هو المرض الحال بالعرق والاضافة فيه من باب اضافة الشيء الى محله وموضعه قيل وسمى بذلك لأن ألمه ينسى ما سواه وهذا العرق يمتد من مفصل الورك وينتهي الى آخر القدم وراء الكعب من الجانب الوحشي فيما بين عظم الساق والوتر . وأما المعنى الطبي فقد تقدم أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان . أحدهما عام بحسب الأزمان والأماكن والأشخاص والأحوال . والثاني خاص بحسب هذه الامور أو بعضها وهذا من هذا القسم فان هذا خطاب للعرب وأهل الحجاز ومن جاورهم ولا سيما أعراب البوادي فان هذا العلاج من أنفع العلاج لهم فان هذا المرض يحدث من يبس وقد يحدث من مادة غليظة لزجة فعلاجها بالاسهال والالية فيها الخاصيتان والانضاج والتلين ففيها الانضاج والاخراج وهذا المرض يحتاج علاجه الى هذين الأمرين وفي تعيين الشاة اعرابية قلة فضولها وصغر مقدارها ولطف جوهرها وخاصة مرعاها لانها ترعى أعشاب البر الحارة كالشيع والقيصوم ونحوهما وهذه النباتات اذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعد أن يلطفها تغذية بها ويكسبها مزاجا لطفا منها ولا سيما الالية وظهور فعل هذه النباتات في اللبن أقوى منه في اللحم ولكن الخاصية التي في الالية من الانضاج والتلين لا توجد في اللبن وهذا مما تقدم أن أدوية غالب الأمم والبوادي بالادوية المفردة وعالية أطباء الهند وأما الروم واليونان فيعتنون بالمركة وهم متفقون كلهم على أن من سعادة الطبيب أن يداوى بالغذاء فان عجزه بالمفرد فان عجز فما كان أقل تركيا وقد تقدم أن غالب عادات العرب وأهل البوادي الأمراض البسيطة فالادوية البسيطة تناسبها وهذه لبساطة أغذيتهم في الغالب وأما الأمراض المركبة فغالبا تحدث عن تركيب الأغذية وتنوعها واختلافها فاختيرت لها الادوية المركبة والله تعالى أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج بيس الطبع واحتياجه الى ما يمشيه ويلينه) روى الترمذى في جامعه وابن ماجه في سننه من حديث أسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذا كنت تستمشين قالت بالشبرم قال حار جار ثم قال استمشين بالسنا فقال لو كان شيء يشفي من الموت لكان السنا وفي سنن ابن ماجه عن ابراهيم بن أبي عبلة قال سمعت عبد الله بن حرام وكان معاصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القباتين يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بالسنا والسنوت فان فيهما شفاء من كل داء الا السام قيل يا رسول الله وما السام

قال الموت قوله بم تستمشين أى تليين الطبع حتى يمشى ولا يصير بمنزلة الواقع فيؤذى باحتباس النجو ولهذا سمي الدواء المسهل مشياً على وزن فعيل وقيل لأن المسهل يكثر المشى والاختلاف للحاجة وقد روى بما الذى تستشفين فقالت بالشبرم وهو من جملة الادوية التوعية وهو قشر عرق شجرة وهو حار يابس فى الدرجة الرابعة وأجوده المائل الى الحمرة الخفيف الرقيق الذى يشبه الجلد الملفوف وبالجملة فهو من الادوية التى أوصى الاطباء بترك استعمالها لخطرها وفرط اسهالها وقوله صلى الله عليه وسلم حار جار و يروى حار يار قال أبو عبيد وأكثركلامهم بالياء قات وفيه قولان . أحدهما أن الحار الجار بالجيم الشديد الاسهال فوصفه بالحرارة وشدة الاسهال وكذلك هو قاله أبو حنيفة الدينورى . والثانى وهو الصواب أن هذا من الاتباع الذى يقصده تأكيد الاول ويكون بين التأكيد اللفظى والمعنوى ولهذا يراعون فيه اتباعه فى أكثر حروفه كقولهم حسن بس . أى كامل الحسن وقولهم حسن قسن بالقاف ومنه شيطان ليطان وحار جار مع أن فى الجار معنى آخر وهو الذى يجر الشئ الذى يصيبه من شدة حرارته وجذبه له كأنه ينزعه ويسلخه و يار اما لغة فى جار كقولهم صهرى وصهرىج والصهارى والصهارىج واما اتباع مستقل وأما السناق فيه لغتان المد والقصر وهو نبت حجازى أفضله المكى وهو دواء شريف مأمون الغائلة قريب من الاعتدال حار يابس فى الدرجة الاولى يسهل الصفراء والسوداء ويقوى جرم القلب وهذه فضيلة شريفة فيه وخاصيته النفع من الوسواس السوداءى ومن الشقاق العارض فى البدن ويفتح العضل وانتشار الشعر ومن القمل والصداع العتيق والجرب والبثور والحكة والصرع وشرب مائه مطبوخاً أصلح من شربه مدقوقاً ومقدار الشربة منه الى ثلاثة دراهم ومن مائه الى خمسة دراهم وإن طبخ معه شئ من زهر البنفسج والزبيب الاحمر المنزوع العجم كان أصلح قال الرازى السناء والشاهترج يسهلان الاخلاط المحترقة وينفعان من الجرب والحكة والشربة من كل واحد منهما من أربعة دراهم الى سبعة دراهم وأما السنوات فقيه ثمانية أقوال . أحدها أنه العسل . والثانى أنه رب عكة السمن يخرج خططا سوداء على السمن حكاهما عمر ابن بكر السكسكى . الثالث أنه حب يشبه الكمون وليس به قال ابن الاعرابى . الرابع أنه الكمون الكرماتى الخامس أنه الرازيانج حكاهما أبو حنيفة الدينورى عن بعض الاعراب . السادس أنه الشبت . السابع أنه التمر حكاهما أبو بكر بن السنن الحافظ . الثامن أنه العسل الذى يكون فى زقاق السمن حكاه عبد اللطيف البغدادى قال بعض الاطباء وهذا أجدر بالمعنى وأقرب الى الصواب أى يخلط السناء مدقوقاً بالعسل المخالط للسمن ثم يلعق فيكون أصح من استعماله مفرداً لما فى العسل والسمن من اصلاح السناء واعانته على الاسهال والله أعلم وقد روى الترمذى وغيره من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تداوى به السعوط واللدود والحجامة والمشى هو الذى يمشى الطبع ويلينه ويسهل خروج الخارج

(فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج الجسم وما يولد القمل) فى الصحيحين من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما فى لبس الحرير لحكمة كانت بهما وفى رواية أن عبد الرحمن بن عوف والزبير ابن العوام رضى الله تعالى عنهما شكوا القمل الى النبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة لها فرخص لها فى قمص الحرير ورأيتهما عليهما هذا الحديث يتعلق به أمران . أحدهما فقهى والاخر طبى فأما الفقهى فالذى استقرت عليه سنته صلى الله عليه وسلم اباحة

الحرير للنساء مطلقا وتحريمه على الرجال الا لحاجة ومصاحبة راجحة فالحاجة امان من شدة البرد ولا يجد غيره
أو لا يجد ستره سواه ومنها الباسه للجرب والمرض والحكمة وكثرة القمل كما دل عليه حديث أنس هذا الصحيح
والجواز أصح الروايتين عن الامام أحمد وأصح قولي الشافعي اذ الاصل عدم التخصيص والرخصة اذا ثبتت
في حق بعض الامة لمعنى تعدت الى كل من وجد فيه ذلك المعنى اذ الحكم يعم بعموم سببه ومن منع منه قال أحاديث
التحريم عامة وأحاديث الرخصة يحتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزيير ويحتمل تعديها الى غيرهما
واذا احتمل الامر ان كان الاخذ بالعموم أولى ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث فلا أدري أبلغت الرخصة
من بعدهما أم لا والصحيح عموم الرخصة فانه عرف خطاب الشرع في ذلك ما لم يصرح بالتخصيص وعدم الحاق
غير من رخص له أو لابه كقوله لا يبردة تجزيك ولن تجزى عن أحد بعدك وكقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم
في نكاح من وهبت نفسها له خالصة لك من دون المؤمنين وتحريم الحرير انما كان سدا للذريعة ولهذا أيسر
للنساء وللحاجة والمصلحة الراجحة وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع فانه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة
كما حرم النظر سدا للذريعة الفعل وأيسر منه ما تدعو اليه الحاجة والمصلحة الراجحة وكما حرم التنفل بالصلاة في
أوقات النهي سدا للذريعة المشابهة للصورية بعباد الشمس وأيسر للصلحة الراجحة وكما حرم ربا الفضل سدا
للذريعة ربا للنسيئة وأيسر منه ما تدعو اليه الحاجة من العرايا وقد أشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم من لباس
الحرير في كتاب التحجير لما يحل ويحرم من لباس الحرير

(فصل) وأما الامر الطبي فهو أن الحرير من الادوية المتخذة من الحيوان ولذلك يعد في الادوية الحيوانية لان
مخرجه من الحيوان وهو كثير المنافع جليل الموقع ومن خاصيته تقوية القلب وتفريجه والنفع من كثير من أمراضه
ومن غلبة المرة السوداء والادواء الحادثة عنها وهو مقول بالبصر اذا اكتحل به والخام منه وهو المستعمل في صناعة الطب
حار يابس في الدرجة الاولى وقيل حار رطب فيها وقيل معتدل في صناعة الطب واذا اتخذ منه ملبوس كان معتدل
الحرارة في مزاجه مسخنا للبدن وربما برد البدن بتسمينه اياه قال الرازي الا برسم أسخن من الكتان وأبرد من القطن
يربي اللحم وكل لباس خشن فانه يهزل ويصلب البشرة وبالعكس. قلت والملابس ثلاثة أقسام قسم يسخن البدن
ويدفئه وقسم يدفئه ولا يسخنه وقسم لا يسخنه ولا يدفئه وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه اذ ما يسخنه فهو
أولى بتدفئه فملابس الاوبار والاصواف تسخن وتدفي وملابس الكتان والحرير والقطن تدفي ولا تسخن
فثياب الكتان باردة يابسة وثياب الصوف حارة يابسة وثياب القطن معتدلة الحرارة وثياب الحرير ألين من القطن
وأقل حرارة منه قال صاحب المنهاج ولبسه لا يسخن كالقطن بل هو معتدل وكل لباس أملس صقيل فانه أقل
اسخانا للبدن وأقل عوناً في تحلل ما يتحلل منه وأحرى أن يلبس في الصيف وفي البلاد الحارة ولما كانت
ثياب الحرير كذلك وليس فيها شيء من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها صارت نافعة من الحكمة اذ الحكمة لا
تكون الا عن حرارة ويبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للزيير وعبد الرحمن في لباس
الحرير لمداواة الحكمة وثياب الحرير أبعد عن تولد القمل فيها اذ كان مزاجها مخالفا لمزاج ما يتولد منه القمل
وأما القسم الذي لا يدفي ولا يسخن فالتخذ من الحديد والرصاص والخشب والتراب ونحوها فان قيل فاذا
كان لباس الحرير أعدل اللباس وأوقفه للبدن فلماذا حرمته الشريعة الكاملة الفاضلة التي أباحت الطيبات وحرمت

الخبائث قيل هذا السؤال يجب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين بجواب فنكرو الحكم والتعليل لما رفعت قاعدة التعليل من أصلها لم تحتج الى جواب عن هذا السؤال ومثبتوا التعليل والحكم وهم الاكثرون منهم من يجب عن هذا بأن الشريعة حرمة لتصبر النفوس عنه وتتركه لله فتأب على ذلك لاسيما ولها عوض عنه بغيره ومنهم من يجب عنه بانه خلق في الاصل للنساء كالحلية بالذهب فحرم على الرجال لما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء ومنهم من قال حرم لما يورثه من الفخر والخيلاء والعجب ومنهم من قال حرم لما يورثه للبدن لملاسته من الانوثية والتخنث وضد الشهامة والرجولية فان لبسه يكسب القلب صفة من صفات الاناث ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الاكثر الا وعلى شمائله من التخنث والتأنث والرخاوة ما لا يخفى حتى لو كان من أشهم الناس وأكثرهم فحولية ورجولية فلا بد أن ينقصه لبس الحرير منها وان لم يذهبها ومن غلظت طباعه وكثفت عن فهم هذا فليسلم للشارع الحكيم ولهذا كان أصح القولين أنه يحرم على الولي أن يلبسه الصبي لما ينشأ عليه من صفات أهل التأنيث وقد روى النسائي من حديث أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله أحل لاناث أمتي الحرير والذهب وحرمة على ذكورها وفي لفظ حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لاناثهم وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الجنب) روى الترمذي في جامعه من حديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تداوا من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت وذات الجنب عند الاطباء نوعان حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي ورم حار يعرض في نواحي الجنب في الفشاء المستبطن للاضلاع وغير الحقيقي ألم يشبهه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة مؤذية تحتقن بين الصفاقات فتحدث وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقي الا أن الوجع في هذا القسم ممدود وفي الحقيقي ناخس قال صاحب القانون قد يعرض في الجنب والصفاقات والعضل التي في الصدر والاضلاع ونواحيها أورام مؤذية جدا موجهة تسمى شوصة وبرساما وذات الجنب وقد تكون أيضا أوجعا في هذه الاعضاء ليست من ورم ولكن من رياح غليظة فيظن أنها من هذه العلة ولا تكون قال واعلم أن كل وجع في الجنب قد يسمى ذات الجنب اشتقاقا من مكان الألم لان معنى ذات الجنب صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب فاذا عرض في الجنب ألم عن أي سبب كان نسب اليه وعليه حمل كلام بقراط في قوله ان أصحاب ذات الجنب ينتفعون بالحمام وقيل المراد به كل من به وجع جنب أو وجع رئة من سوء مزاج أو من أخلاط غليظة أو لئاعة من غير ورم ولا حمى قال بعض الاطباء وأما معنى ذات الجنب في لغة اليونان فهو ورم الجنب الحار وكذلك ورم كل واحد من الاعضاء الباطنة وانما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو اذا كان ورما حاراً فقط ويلزم ذات الجنب الحقيقي خمسة أعراض وهي الحمى والسعال والوجع الناخس وضيق النفس والنبض المنشاري والعلاج الموجود في الحديث ليس هو لهذا القسم لكن للقسم الثاني الكائن عن الريح الغليظة فان القسط البحري وهو العود الهندى على ما جاء مفسرا في أحاديث آخر صنف من القسط اذا دق دقا ناعما وخلط بالزيت المسخن وذلك به مكان الريح المذكور أو لعل كان دواء موافقا لذلك نافعا له محلا لمادته مذهبها لها مقويا للاعضاء الباطنة مفتحا للسدد والعود المذكور في

منافعه كذلك قال المسيحي العود حار يابس قابض يجبس البطن ويقوى الاعضاء الباطنة ويطرد الريح ويفتح السدد نافع من ذات الجنب ويذهب فضل الرطوبة والعود المذكور جيد للدماغ قال ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقية أيضا اذا كان حدوثها عن مادة بلغمية لاسيما في وقت انحطاط العلوق والله أعلم وذات الجنب من الامراض الخطرة وفي الحديث الصحيح عن أم سلمة أنها قالت بدا رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضه في بيت ميمونة وكان كلما خف عليه خرج وصلى بالناس وكان كلما وجد ثقلا قال مروا أبا بكر فليصل بالناس واشتد شكواه ٧ ثدى عمرو ومن شدة الوجع فاجتمع عنده نساؤه وعمه العباس وأم الفضل بنت الحرث وأسما بنت عميس فتشاورا في لده فلدوه وهو مغمور فلما أفاق قال من فعل بي هذا هذا من عمل نساء جن من ههنا وأشار يده الى أرض الحبشة وكانت أم سلمة وأسما لدناه فقالوا يا رسول الله خشينا أن يكون بك ذات الجنب قال فم لدموني قالوا بالعود الهندي وشي من ورس وقطران من زيت فقال ما كان الله ليقدفني بذلك الداء ثم قال عزمت عليكم أن لا يبقى في البيت أحد الا لداعى العباس وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت لدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار أن لا تلدونى فقلنا كراهية المريض للدواء فلما أفاق قال ألم أهم أن لا تلدونى لا يبقى منكم أحد الا لداعى العباس فانه لم يشهدكم قال أبو عبيد عن الاصمعى اللود ما يسقى الانسان في أحد شقي الفم أخذ من ليدى الوادى وهما جانباه وأه الوجور فهو في وسط الفم قلت واللود بالفتح هو الدواء الذى يلده والسعوط ما أدخل من أنفه وفي هذا الحديث من الفقه معاقبة الجانى بمثل ما فعل سواء اذ لم يكن فعله محرما لحق الله وهذا هو الصواب المقطوع به لبضعة عشر دليلا قد ذكرناها في موضع آخر وهو :صوص أحمد وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين وترجمة المسألة بالقصاص في اللطمة والضربة وفيها عدة أحاديث لا معارض لها البتة فيتعين القول بها

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة) روى ابن ماجه في سننه حديثا في صحته نظر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صدع غلف رأسه بالحناء ويقول انه نافع باذن الله من الصداع والصداع ألم في بعض أجزاء الرأس أو كله فما كان منه في أحد شقي الرأس لازما يسمى شقيقة وان كان شاملا لجميعه لازما يسمى بيضة وخودة تشبها ببيضة السلاح التى تشتمل على الرأس كله وربما كان في مؤخر الرأس أو في مقدمه وأنواعه كثيرة وأسبابه مختلفة وحقيقة الصداع سخونة الرأس واحتمائه لما دار فيه من البخار يطلب النفوذ من الرأس فلا يجد منفذا فيصدعه كما يصدع الوعى اذا حى مافيه وطلب النفوذ فكل شيء رطب اذا حى طلب مكانا أوسع من مكانه الذى كان فيه فاذا عرض هذا البخار في الرأس كله بحيث لا يمكنه التغشى والتحلل وجال في الرأس سمى السدر والصداع يكون عن أسباب عديدة . أحدها من غلبة واحد من الطبائع الاربعة . والخامس يكون من قروح تكون في المعدة فيألم الرأس لذلك الورم الاتصال من العصب المنحدر من الرأس بالمعدة . والسادس من ريح غليظة تكون في المعدة فتصعد الى الرأس فيصدعه . والسابع يكون من ورم في عروق المعدة فيألم الرأس بألم المعدة للاتصال الذى بينهما . والثامن صداع يحتمل عن امتلاء المعدة من الطعام ثم ينحدر ويبقى بعضه نيتا فيصدع الرأس ويثقله . والتاسع يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسم فيصل اليه من حر الهواء أكثر من قدره والعاشر صداع يحصل بعد التقي والاستفراغ اما لغلبة اليبس واما لتصاعد الانجزة من المعدة اليه . والحادى

عشر صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء . والثاني عشر ما يعرض عن شدة البرد وتكاثف الابخرة في الرأس وعدم تحللها . والثالث عشر ما يحدث من السهر وجس النوم . والرابع عشر ما يحدث من ضغط الرأس وحمل الشيء الثقيل عليه . والخامس عشر ما يحدث من كثرة الكلام فتضعف قوة الدماغ لاجله . والسادس عشر ما يحدث من كثرة الحركة والرياضة المفرطة . والسابع عشر ما يحدث من الاعراض النفسانية كالهموم والغموم والاحزان والوساوس والافكار الرديئة . والثامن عشر ما يحدث من شدة الجوع فان الابخرة لا تجد ما تعمل فيه فتكثر وتتصاعد الى الدماغ فتؤلمه . والتاسع عشر ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ ويجد صاحبه كأنه يضرب بالمطارق على رأسه . والعشرون ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيتألم والله أعلم

﴿فصل﴾ وسبب صداع الشقيقة مادة في شرايين الرأس وحدها حاصلة فيها أو مرتقية اليها فيقبلها الجانب الاضعف من جانبيه وتلك المادة اما بخارية واما اخلاط حارة أو باردة وعلامتها الخاصة بها ضربان الشرايين وخاصة في الدموى واذا اضطربت بالعصائب ومنعت من الضرب بان سكن الوجع وقد ذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوى له أن هذا النوع كان يصيب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم واليومين ولا يخرج وفيه عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب رأسه بعصابة وفي الصحيح أنه قال في مرض موته وارأساه وكان يعصب رأسه في مرضه وعصب الرأس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من أوجاع الرأس

﴿فصل﴾ وعلاجه يختلف باختلاف أنواعه وأسبابه فمنه ما علاجه بالاستفراغ ومنه ما علاجه بتناول الغذاء ومنه ما علاجه بالسكون والدعة ومنه ما علاجه بالضمادات ومنه ما علاجه بالتبريد ومنه ما علاجه بالتسخين ومنه ما علاجه بأن يحتنب سماع الاصوات والحركات . اذا عرف هذا فعلاج الصداع في هذا الحديث بالحناء هو جزئى لا كلى وهو علاج نوع من أنواعه فان الصداع اذا كان من حرارة ملهية ولم يكن من مادة يجب استفراغها نفع فيه الحناء نفعاً ظاهراً واذا دق وضمدت به الجبهة مع الخل سكن الصداع وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمد به سكن أوجاعه وهذا لا يختص بوجع الرأس بل يعم الاعضاء وفيه قبض تشد به الاعضاء واذا ضمد به موضع الورم الحار والمتهب سكنه وقد روى البخارى في تاريخه وأبو داود في السنن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشى اليه أحد وجعا في رأسه الا قال له احتجم ولا شكى اليه وجعا في رجله الا قال له اختضب بالحناء وفي الترمذى عن سلى أم رافع خادمة النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان لا يصيب النبي صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوكة الا وضع عليها الحناء

﴿فصل﴾ والحناء بارد في الاولى يابس في الثانية وقوة شجر الحناء وأغصانها مركبة من قوة محلاة اكتسبتها من جوهر فيها مائى جار باعتدال ومن قوة قابضة اكتسبتها من جوهر فيها أرضى بارد ومن منافعها أنه محلل نافع من حرق النار وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمد به وينفع اذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه ويبرىء القلاع الحادث في أفواه الصبيان والضماد به ينفع من الاورام الحارة الملهية ويفعل في الجراحات فعل دم الاخوين واذا خلط نوره مع الشمع المصفى ودهن الورد ينفع من أوجاع الجنب ومن خواصه أنه اذا بدا الجدرى يخرج بصبي نفضت أسافل رجله بحناء فانه يؤمن على عينيه أن يخرج فيها شيء منه وهذا صحيح مجرب لا شك فيه واذا جعل نوره بين طلى ثياب الصوف طيبها ومنع السوس عنها واذا نقع ورقه في ماء عذب يغمره ثم عصر وشرب من صفوه أربعين يوماً كل يوم عشرين درهماً مع عشرة دراهم سكر ويغذى عليه بلحم الضأن الصغير فانه ينفع

من ابتداء الجذام بخاصية فيه عجيبة وحكي أن رجلاً تشققت أظافير أصابع يده وأنه بذل لمن يبرئه مالا فلم يجد فوصفت له امرأة أن يشرب عشرة أيام حناء فلم يقدم عليه ثم نقعه بماء وشربه فبرأ ورجعت أظافيره إلى حسنها والحناء إذا ألزمت به الأظفار معجوناً حسنها ونفعها وإذا عجن بالسمن وضمد به بقايا الأورام الحارة التي ترشح ماء أصفر نفعها ونفع من الجرب المتقرح المزمن منفعة بليغة وهو ينبت الشعر ويقويه ويحسنه ويقوى الرأس وينفع من النقطات والبثور العارضة في الساقين والرجلين وسائر البدن

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في معالجة المرضى) بترك إعطائهم ما يكرهونه من الطعام والشراب وأنهم لا يكرهون على تناولها. روى الترمذي في جامعه وابن ماجه عن عقبة بن عامر الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله عز وجل يطعمهم ويسقيهم قال بعض فضلاء الأطباء ما أغزر فوائد هذه الكلمة النبوية المشتملة على حكم الهية لاسيما للأطباء ولمن يعالج المرضى وذلك أن المريض إذا عاف الطعام أو الشراب فذلك لاشتغال الطبيعة بمجاهدة المرض أو لسقوط شهوته أو نقصانها لضعف الحرارة الغريزية أو خمودها وكيفما كان فلا يجوز حينئذ إعطاء الغذاء في هذه الحالة واعلم أن الجوع إنما هو طلب الأعضاء للغذاء لتخاف الطبيعة به عليها عوض ما يتحلل منها فتجذب الأعضاء القصوى من الأعضاء الدنيا حتى ينتهي الجذب إلى المعدة فيحس الإنسان بالجوع فيطلب الغذاء وإذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة بمادته وانضاجها وإخراجها عن طلب الغذاء أو الشراب فإذا أكره المريض على استعمال شيء من ذلك تعطلت به الطبيعة عن فعلها واشتغلت بهضمه وتدييره عن انضاج مادة المرض ودفعه فيكون ذلك سبباً لضرر المريض ولا سيما في أوقات البحارين أو ضعف الحار الغريزي أو خموده فيكون ذلك زيادة في البلية وتعجيل النازلة المتوقعة ولا ينبغي أن يستعمل في هذا الوقت والحال إلا ما يحفظ عليه قوته ويقويها من غير استعمال مزيج للطبيعة البتة وذلك يكون بما لطف قوامه من الأشربة والأغذية واعتدال مزاجه كشراب اللينوفر والتفاح والورد الطري وما أشبه ذلك ومن الأغذية أمراق الفراريج المعتدلة الطيبة فقط وانعاش قواه بالاراييح العطرة الموافقة والابخار السارة فإن الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لا معيقها واعلم أن الدم الجيد هو المغذى للبدن وأن البلغم دم فح قد نضج بعض النضج فإذا كان بعض المرضى في بدنه بلغم كثير وعدم الغذاء عطفت الطبيعة عليه وطبخته وأنضجته وصيرته دماً وغذت به الأعضاء واكتفت به عما سواه والطبيعة هي القوة التي وكلها الله سبحانه بتدبير البدن وحفظه وصحته وحراسته مدة حياته . واعلم أنه قد يحتاج في الندرة إلى إجبار المريض على الطعام والشراب وذلك في الأمراض التي يكون معها اختلاط العقل وعلى هذا فيكون الحديث من العام الخصوص أو من المطلق الذي قد دل على تقييده دليل ومعنى الحديث أن المريض قد يعيش بلا غذاء أياماً لا يعيش الصحيح في مثالي وفي قوله صلى الله عليه وسلم فإن الله يطعمهم ويسقيهم معنى لطيف زائد على ما ذكره الأطباء لا يعرفه إلا من له عناية بأحكام القلوب والأرواح وتأثيرها في طبيعة البدن وانفعال الطبيعة عنها كما تفعل هي كثيراً عن الطبيعة ونحن نشير إليه إشارة فنقول النفس إذا حصل لها ما يشغلها من محبوب أو مكروه أو مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء والشراب فلا تحس بجوع ولا عطش بل ولا حر ولا برد بل تشتغل به عن الإحساس المؤلم الشديد الألم فلا تحس به وما من أحد إلا وقد وجد في نفسه ذلك أو شيئاً منه وإذا اشتغلت النفس

بمادهمها وورد عليها لم تحس بألم الجوع فان كان الوارد مفرحاً قوى التفريح قام لها مقام الغذاء فشبعته به واتعشت قواها وتضاعفت وجرت الدموية في الجسد حتى تظهر في سطحه فيشرق وجهه وتظهر دمويته فان الفرح يوجب انبساط دم القلب فينبعث في العروق فتمتلئ به فلا تطلب الاعضاء معلوماً من الغذاء المعتاد لاشتغالها بما هو أحب اليها والى الطبيعة منه والطبيعة اذا ظفرت بما تحب آثرته على ما هو دونه وان كان الوارد مؤلماً أو مخزناً أو مخوفاً اشتغلت بمحاربته ومقاومته ومدافعته عن طلب الغذاء فهي في حال حربها في شغل عن طلب الطعام والشراب فان ظفرت في هذا الحرب اتعشت قواها وأخلفت عليها نظير ما فاتها من قوة الطعام والشراب وان كانت مغلوبة مقهورة انحطت قواها بحسب ما حصل لها من ذلك وان كانت الحرب بينها وبين هذا العدو سجالاتاً فالقوة تظهر تارة وتختفي أخرى وبالجملة فالحرب بينهما على مثال الحرب الخارج بين العدوين المتقابلين والنصر للغالب والمغلوب اما قتل واما جريح واما أسير فالمرضى له مدد من الله تعالى يغذيه به زائداً على ما ذكره الاطباء من تغذيته بالدم وهذا المدد بحسب ضعفه وانكساره وانطراحه بين يدي ربه عز وجل فيحصل له من ذلك ما يوجب له قرباً من ربه فان العبد أقرب ما يكون من ربه اذا انكسر قلبه ورحمة ربه قريبة منه فان كان ولياً له حصل له من الاغذية القليلة ما تقوى به قوى طبيعته وتتعش به قواه أعظم من قوتها واتعاشها بالاغذية البدنية وكلما قوى إيمانه وجهه لربه وأنسه به وفرحه به وقوى يقينه بربه واشتد شوقه اليه ورضاه به وعنه وجد في نفسه من هذه القوة ما لا يعبر عنه ولا يدركه وصف طيب ولا يناله عليه ومن غلظ طبعه وكثفت نفسه عن فهم هذا والتصديق به فلينظر حال كبير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يعشقونه من صورة أوجه أو مال أو علم وقد شاهد الناس من هذا عجائب في أنفسهم وفي غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يواصل في الصيام الايام ذوات العدد وينهى أصحابه عن الوصال ويقول لست كهيأتكم اني أظل يطعمني ربي ويسقيني ومعلوم أن هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الانسان بفمه والالم يكن مواصلاً ولم يتحقق الفرق بل لم يكن صائماً فانه قال أظل يطعمني ربي ويسقيني وأيضاً فانه فرق بينه وبينهم في نفس الوصال وأنه يقدر منه على ما لا يقدرون عليه فلو كان يأكل ويشرب بفمه لم يقل لست كهيأتكم وانما فهم هذا من الحديث من قل نصيبه من غذاء الارواح والقلوب وتأثيره في القوة وانعاشها واعتنائها به فوق تأثير الغذاء الجسماني والله الموفق

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة وفي العلاج بالسعوط) ثبت عنه في الصحيحين أنه قال خير ما تداووا به الحجامه والقسط البحري ولا تعذبوا صبيانكم بالغمز من العذرة وفي السنن والمسند عنه من حديث جابر بن عبد الله قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراهما فقال ما هذا فقالوا به العذرة أو وجع في رأسه فقال ويلكن لا تقتان أو لا دكن أيما امرأة أصاب ولدها عذرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطاً هندياً فلتحكه بماء ثم تسعطه اياه فأمرت عائشة رضي الله عنها فصنع ذلك بالصبي فبرأ قال أبو عبيد عن أبي عبيدة العذرة تبيج في الحلق من الدم فاذا عولج منه قيل قد عذبه فهو معذور انتهى وقيل العذرة قرحة تخرج فيما بين الاذن والحلق وتعرض للصبيان غالباً وأما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك فلان العذرة مادتها دم يغلب عليه البلغم لكن تولده في أبدان الصبيان وفي القسط تجفيف يشد اللهاة ويرفعها الى مكانها وقد يكون نفعه

في هذا الداء بالخاصية وقد ينفع في الادواء الحارة الادوية الحارة بالذات تارة وبالعرض أخرى وقد ذكر صاحب القانون في معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب اليماني وبزر المرو والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندي وهو الايضر منه وهو حلو وفيه منافع عديدة وكانوا يعالجون أولادهم بغمز اللهاة وبالعلاق وهو شيء يعلقونه على الصبيان فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأرشدهم الى ما هو أنفع للأطفال وأسهل عليهم والسعوط ما يصب في الأنف وقد يكون بادوية مفردة ومركبة تدق وتنخل وتعجن وتجفف ثم تحل عند الحاجة ويسعط بها في أنف الانسان وهو مستاق على ظهره وبين كتفيه ما يرفعهما لينخفض رأسه فيتمكن السعوط من الوصول الى دماغه ويستخرج ما فيه من الداء بالعطاس وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التداوي بالسعوط فيما يحتاج اليه فيه وذكر أبو داود في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعط

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المفؤد﴾ روى أبو داود في سننه من حديث مجاهد عن سعيد قال مرضت مرضاً فاتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي حتى وجدت بردها على فؤادي وقال لي انك رجل مفؤد فأت الحرث بن كلفة من ثقيف فانه رجل يتطبب فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلك بهن . المفؤد الذي أصيب فؤاده فهو يشتكيه كالمبطون الذي يشتكي بطنه واللدود ما يسقاه الانسان من أحد جانبي الفم وفي التمر خاصية عجبية لهذا الداء ولا سيما تمر المدينة ولا سيما العجوة منه وفي كونها سبعة خاصة أخرى تدرك بالوحى وفي الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصبح بسبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وفي لفظ من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح لم يضره سم حتى يمسي والتمر حار في الثانية يابس في الأولى وقيل رطب فيها وقيل معتدل وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لا سيما لمن اعتاد الغذاء به كأهل المدينة وغيرهم وهو من أفضل الاغذية في البلاد الباردة والحارة التي حارته في الدرجة الثانية وهو لم أنفع منه لأهل البلاد الباردة لبرودة بواطن سكانها وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة ولذلك يكثر أهل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الاغذية الحارة ما لا يتأتى لغيرهم كالتمر والعسل وشاهدناهم يضعون في أطعمتهم من الفافل والزنجبيل فوق ما يضعه غيرهم نحو عشرة أضعاف أو أكثر ويأكلون الزنجبيل كما يأكل غيرهم الحلوى ولقد شاهدت من يتنقل به منهم كما يتنقل بالنقل ويوافقهم ذلك ولا يضرهم لبرودة أجوافهم وخروج الحرارة الى ظاهر الجسد كما تشاهد مياه الآبار تبرد في الصيف وتسخن في الشتاء وكذلك تنضج المعدة من الاغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضجه في الصيف وأما أهل المدينة فالتمر لهم يكاد أن يكون بمنزلة الخنطة لغيرهم وهو قوتهم ومادتهم وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم فانه متين الجسم لذيد الطعم صادق الحلاوة والتمر يدخل في الاغذية والادوية والفاكهة وهو يوافق أكثر الأبدان مقول للحار الغريزي ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الاغذية والفاكهة بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الاخلاط وفسادها وهذا الحديث من الخطاب الذي أريد به الخاص كأهل المدينة ومن جاورهم ولا ريب أن للامكنة اختصاصا ينفع كثيراً من الادوية في ذلك المكان دون غيره فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعا من الداء ولا يوجد فيه ذلك النفع اذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أوهما جميعاً فان للارض خواص وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الانسان وكثير من النباتات

يكون في بعض البلاد غذاء ما كولا وفي بعضها سماً قاتلاً ورب أدوية لقوم أغذية لآخرين وأدوية لقوم من أمراض هي أدوية لآخرين في أمراض سواها وأدوية لأهل بلدها لا تناسب غيرهم ولا تنفعهم وأما خاصية السبع فانها قد وقعت قدراً وشرعاً فخاق الله عز وجل السماوات سبعا والارضين سبعا والايام سبعا والانسان كمل خلقه في سبعة أطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعا والسعي بين الصفا والمروة سبعا ورمى الجمار سبعا وتكبيرات العيد سبعا في الأولى وقال صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلاة لسبع وإذا صار للغلام سبع سنين خير بين أبويه في رواية وفي رواية أخرى أبوه أحق به من أمه وفي ثالثة أمه أحق به وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أن يصب عليه من سبع قرب وسخر الله الريح على قوم عاد سبع ليال ودعا النبي صلى الله عليه وسلم أن يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بحبة أنبت سبع سنابل في كل سنبل مائة حبة والسنابل التي رآها صاحب يوسف سبعا والسنين التي زرعوها دأبا سبعا وتضاعف الصدقة الى سبعمائة ضعف الى أضعاف كثيرة ويدخل الجنة من هذه الامة بغير حساب سبعون ألفاً فلا ريب أن لهذا العدد خاصية ليست لغيره والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فان العدد شفع ووتر والشفع أول وثن والوتر كذلك فهذه أربع مراتب شفع أول وثن ووتر أول وثن ولا يجتمع هذه المراتب في أقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الأربعة أعني الشفع والوتر والأوائل والثواني ونعني بالوتر الأول الثلاثة وبالثاني الخمسة وبالشفع الأول الاثنين وبالثاني الأربعة وبالطباء اعتناء عظيم بالسبعة ولا سيما في البحارين وقد قال بقراط كل شيء من هذا العالم فهو مقدر على سبعة أجزاء والنجوم سبعة والايام سبعة وأسنان الناس سبعة وأولها طفل الى سبع ثم صبي الى أربع عشرة ثم مراهق ثم شاب ثم كهل ثم شيخ ثم هرم الى منتهى العمر والله تعالى أعلم بحكمته وشرعه وقدره في تخصيص هذا العدد هل هو لهذا المعنى أو لغيره ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السم والسحر بحيث تمنع إصابته من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها عنهم الأطباء بالقبول والاذعان والانقياد مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن فن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحى أولى أن تتلقى أقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض وأدوية السموم تارة تكون بالكيفية وتارة تكون بالخاصية كخواص كثير من الأحجار والجواهر واليواقيت والله أعلم (فصل) ويجوز نفع التمر المذكور في بعض السموم فيكون الحديث من العام المخصوص ويجوز نفعه لخاصية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم ولكن ههنا أمر لا بد من بيانه وهو أن من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاده النفع به فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع العلة حتى إن كثير من المعالجات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكال التلقي وقد شاهد الناس من ذلك عجائب وهذا لان الطبيعة يشتد قبولها له وتفرح النفس به فتنتعش القوة ويقوى سلطان الطبيعة وينبعث الحار الغريزي فيساعد على دفع المؤذى وبالعكس يكون كثير من الأدوية نافعا لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه وعدم أخذ الطبيعة له بالقبول فلا يجدي عليها شيئاً واعتبر هذا بأعظم الادوية والاشفية وأنفعها للقلوب والابدان والمعاش والمعاد والدنيا والآخرة وهو القرآن الذي هو شفاء من كل داء كيف لا ينفع القلوب التي لا تعتقد فيه الشفاء والنفع بل لا يزيد بها الا مرضاً الى مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط أنفع من القرآن فانه شفاؤها التام الكامل الذي لا يغادر فيها سقماً

الا أبرأه ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها الحمية التامة من كل مؤذ ومضر ومع هذا فاعراض أكثر القلوب عنه وعدم اعتقادها الجازم الذي لا ريب فيه أنه كذلك وعدم استعماله والعدول عنه الى الادوية التي ركبها بنو جنسها حال بينها وبين الشفاء به وغلبت العوائد واشتد الاعراض وتمكنت العلل والادواء المزمنة من القلوب وترى المرضى والأطباء على علاج بنى جنسهم وما وضعه لهم شيوخهم ومن يعظمونه ويحسنون به ظنونهم فعظم المصاب واستحكم الداء وتركت أمراض وعلل أعيا عليهم علاجها وكلما عالجوها بتلك العلاجات الحادثة تقام أمرها وقويت لسان الحال ينادى عليهم

ومن العجائب والعجائب جمة قرب الشفاء وما اليه وصول

كالعيس في اليباء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية) والفاكهة واصلاحها بما يدفع ضررها ويقوى نفعها. ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء والرطب حار رطب في الثانية يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في الباه ولكنه سريع التعفن معطش معكر للدم مصدع مولد للسدد ووجع المثانة ومضر بالاسنان والقثاء بارد رطب في الثانية مسكن للعطش منعش للقوى بشفه لما فيه من العطرية مطبوع لحرارة المعدة الملتببة واذا جفف بزره ودق واستحلب بالماء وشرب سكن العطش وأدر البول ونفع من وجع المثانة واذا دق ونخل وذلك به الاسنان جلاها واذا دق ورقة وعمل منه ضماد مع الميفختج نفع من عضه الكلب الكلب وبالجملة فهذا حار وهذا بارد وفي كل منهما صلاح الآخر وازالة لأكثر ضرره ومقاومة كل كيفية بضدها ودفع سورتها بالآخرى وهذا أصل العلاج كله وهو أصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وأمثاله في الاغذية والادوية اصلاح لها وتعديل ودفع لما فيها من الكيفيات المضرة لما يقابلها وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه قالت عائشة رضي الله عنها سمعوني بكل شيء فلم أسمن فسموني بالقثاء والرطب فسمنت وبالجملة فدفع ضرر البارد بالحار والحار بالبارد والرطب باليابس واليابس بالرطب وتعديل أحدهما بالآخر من أبلغ أنواع العلاجات وحفظ الصحة ونظير هذا ما تقدم من أمره بالسنا والسنوت وهو العسل الذي فيه شيء من السمن يصلح به السناو يعدله فصولات الله وسلامه على من بعث بعارة القلوب والابدان وبمصالح الدنيا والآخرة

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية) الدواء كله شيان حمية وحفظ صحة فاذا وقع التخليط احتيج الى الاستفراغ الموافق وكذلك مدار الطب كله على هذه القواعد الثلاث والحمية حيتان حمية عما يجلب المرض وحمية عما يزيد فيقف على حاله فالاولى حمية الاصحاء والثانية حمية المرضى فان المريض اذا احتوى وقف مرضه عن التزايد وأخذت القوى في دفعه والاصل في الحمية قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فمسي باليمن من استعمال الماء لأنه يضره وفي سنن ابن ماجه وغيره عن أم المنذر بنت قيس الانصارية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه على وعلى ناقة من مرض ولنا دوال معاقبة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام على يأكل منها فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعل انك ناقة حتى كف قالت وصنعت شعيرا وسلقا فحنت به فقال النبي

صلى الله عليه وسلم لعل من هذا أصب فانه أنفع لك وفي لفظ فقال من هذا فأصب فانه أوفق لك وفي سنن ابن ماجه أيضا عن صهيب قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديه خبز وتمر فقال ادن فكل فأخذت تمرا فأكلت فقال أتا كل تمرا وبك رمد فقلت يا رسول الله أمضغ من الناحية الأخرى فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم ان الله اذا أحب عبداً حماه من الدنيا كما يحمي أحدكم مريضه عن الطعام والشراب وفي لفظ ان الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا وأما الحديث الدائر على السنة كثير من الناس الحمية رأس الدواء والمعدة بيت الداء وعودوا كل جسم ما اعتاد فهذا الحديث انما هو من كلام الحرث ابن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من أئمة الحديث ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المعدة حوض البدن والعروق الهيا واردة فاذا صححت المعدة صدرت العروق بالصحة واذا سقمت المعدة صدرت العروق بالسقم وقال الحرث رأس الطب الحمية والحمية عندهم للصحيح في المضرة بمنزلة التخليط للريض والناقة وأنفع ما تكون الحمية للناقة من المرض فان طبيعته لم ترجع بعد الى قوتها والقوة الهاضمة ضعيفة والطبيعة قابلة والاعضاء مستعدة فتخليطه يوجب اتكاسها وهو أصعب من ابتداء مرضه واعلم أن في منع النبي صلى الله عليه وسلم لعل من الاكل من الدوالي وهو ناقة أحسن التدبير فان الدوالي اقناء من الرطب تعلق في البيت للاكل بمنزلة عناقيد العنب والفاكهة تضر بالناقة من المرض لسرعة استحالتها وضعف الطبيعة عن دفعها فانها بعد لم تتمكن قوتها وهي مشغولة بدفع آثار العلة وازالتها من البدن وفي الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة فتشتغل بمعالجته واصلاحه عما هي بصدد من ازالة بقية المرض وآثاره فاما أن تقف تلك البقية واما أن تترايد فلها وضع بين يديه السلق والشعير أمره أن يصيب منه فانه من أنفع الاغذية للناقة فان في ماء الشعير من التبريد والتغذية والتلطيف والتلين وتقوية الطبيعة ما هو أصلح للناقة ولا سيما اذا طبخ بأصول السلق فهذا من أوفق الغذاء لمن في معدته ضعف ولا يتولد عنه من الاخلاط ما يخاف منه وقال زيد بن أسلم حمى عمر رضى الله عنه مريضاً له حتى أنه من شدة ما حماه كان يمص النوى وبالجملة فالحمية من أكبر الادوية قبل الدواء فتمنع حصوله واذا حصل فتمنع تزايد وانتشاره

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن كثيراً مما يحمي عنه العليل والناقة والصحيح اذا اشتدت الشهوة اليه ومالت اليه الطبيعة فتناول منه الشئ اليسير الذي لا تعجز الطبيعة عن هضمه لم يضره تناول بل ربما انتفع به فان الطبيعة والمعدة تتلقيان بالقبول والمحبة فيصلحان ما يخشى من ضرره وقد يكون أنفع من تناول ما تكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا أقر النبي صلى الله عليه وسلم صهييا وهو أرمد على تناول التمرات اليسيرة وعلم أنها لا تضره ومن هذا ما يروى عن علي أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أرمد وبين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تمراً كله فقال يا علي تشتهي ورمى اليه بتمرة ثم بأخرى حتى رمى اليه سبعة ثم قال حسبك يا علي ومن هذا ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد رجلاً فقال له ما تشتهي فقال أشتى خبز بر وفي لفظ أشتى كعكاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده خبز بر فليبعث الى أخيه ثم قال اذا اشتهى مريض أحدكم شيئاً فليطعمه ففي هذا الحديث سر طبي لطيف فان المريض اذا تناول ما يشتهي عن جوع صادق طبيعي وكان فيه ضرر ما كان أنفع وأقل ضرراً مما لا يشتهي وان كان نافعا في نفسه فان صدق شهوته ومحبة

الطبيعة له يدفع ضرره و بغض الطبيعة و كراهتها للنافع قد يجلب لها منه ضررا و بالجملة فاللذيد المشتبه تقبل الطبيعة عليه بعناية فتضمه على أحد الوجوه سيما عند انبعث النفس اليه بصدق الشهوة وصحة القوة والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الرمد بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية مما يهيج الرمد)

وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم حى صبيبا من التمر وأنكر عليه أكله وهو أرمد و حى عليا من الرطب لما أصابه الرمد و ذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا رمدت عين امرأته من نسائه لم يأتها حتى تبرأ عينها. الرمد ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو يابضا الظاهر وسيه انصباب أحد الاخلاط الاربعة أو ريح حارة تكثر كيتها في الرأس والبدن فينبعث منها قسط الى جوهر العين أو ضربة تصيب العين فتسل الطبيعة اليها من الدم والروح مقدارا كثيرا تروم بذلك شفاءها مما عرض لها ولأجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده واعلم أنه كما يرتفع من الارض الى الجو بخاران أحدهما حار يابس والآخر حار رطب فينعدان سحابا متراكما ويمتنعان أبصارنا من ادراك السماء فكذلك يرتفع من قعر المعدة الى متهاها مثل ذلك فيمتنعان النظر ويتولد عنهما علل شتى فان قويت الطبيعة على ذلك ودفعته الى الخياشيم أحدث الزكام وان دفعته الى اللهاة والمنخرين أحدث الخناق وان دفعته الى الجنب أحدث الشوصة وان دفعته الى الصدر أحدث النزلة وان انحدر الى القلب أحدث الخبطة وان دفعته الى العين أحدث رمدا وان انحدر الى الجوف أحدث السيلان وان دفعته الى منازل الدماغ أحدث النسيان وان ترطبت أوعية الدماغ منه وامتلاّت به عروقه أحدث النوم الشديد ولذلك كان النوم رطبا والسهر يابسا وان طلب البخار النفوذ من الرأس فلم يقدر عليه أعقبه الصداع والسهر وان مال البخار الى أحد شقي الرأس أعقبه الشقيقة وان ملك قة الرأس ووسط الهامة أعقبه داء البيضة وان برد منه حجاب الدماغ أو سخن أو ترطب وهاجت منه أرياح أحدث العطاس وان أهاج الرطوبة البلغمية فيه حتى غلب الحار الغريزي أحدث الاغماء والسكتات وان أهاج المرة السوداء حتى أظلم هواء الدماغ أحدث الوسواس وان فاض ذلك الى مجارى العصب أحدث الصرع الطبيعى وان ترطبت مجامع عصب الرأس وفاض ذلك فى مجاريه أعقبه الفالج وان كان البخار من مرة صفراء ملتهبة محمية للدماغ أحدث البرسام فان شركة الصدر فى ذلك كان سر ساما فافهم هذا الفصل والمقصود أن أخلاط البدن والرأس تكون متحركة هائجة فى حال الرمد والجماع مما يزيد حركتها وثورانها فانه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة فأما البدن فيسخن بالحركة لا محالة والنفس تشتد حركتها طلبا للذة واستكمالها والروح تتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن فانه أول تعلق الروح من البدن بالقلب ومنه ينشأ الروح وينبث فى الاعضاء وأما حركة الطبيعة فلا تترسل ما يجب ارساله من المنى على المقدار الذى يجب ارساله وبالجملة فالجماع حركة كلية عامة يتحرك فيها البدن وقواه ودابيعته وأخلاطه والروح والنفس فكل حركة فهى مثيرة للاخلاط مرققة لها توجب دفعها وسيلانها الى الأجزاء الضعيفة والعين فى حال رمدها أضعف ما يكون فاضر ما عليها حركة الجماع قال بقراط فى كتاب الفصول وقد يدل ركوب السفن أن الحركة تثير الابدان هذا مع أن فى الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحمية والاستفراغ وتنقية الرأس والبدن من فضلاتهما وعفونتهما والكف عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والحلم والجبن والجركات العنيفة والاعمال الشاقة وفى أثر سلفى لا تسكرهوا الرمد فانه يقطع عروق العمى ومن

أسباب علاجه ملازمة السكون والراحة وترك مس العين والاشتغال بها فان اصدار ذلك يوجب انصباب المواد اليها وقد قال بعض السلف مثل أصحاب محمد مثل العين ودواء العين ترك مسها وقد روى في حديث مرفوع الله أعلم به علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين وهو من أكبر الادوية للرمد الحار فان الماء دواء بارد يستعان به على طنى حرارة الرمد اذا كان حارا ولهذا قال عبدالله بن مسعود رضى الله عنه لامرأته زينب وقد اشتكت عينها لو فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خيرا لك وأجدر أن تشفى تنضحين في عينك الماء ثم تقولين أذهب الباس رب الناس اشف أنت الشافى لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما وهذا مما تقدم مرارا أنه خاص ببعض البلاد وبعض أوجاع العين فلا يجعل كلام النبوة الجزئى الخاص كليا عاما ولا الكلى العام جزئيا خاصا فيقع من الخطأ وخلاف الصواب ما يقع والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخدران الكلى الذى يحمد معه البدن) ذكر أبو عبيد في غريب الحديث من حديث أبي عثمان النهدي أن قوما مروا بشجرة فأكلوا منها فكاتمات بهم ريح فأجمدتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فرسوا الماء في الشنان وصبوا عليهم فيما بين الاذنين ثم قال أبو عبيد فرسوا يعنى بردوا وقول الناس قد فرس البرد انما هو من هذا بالسین ليس بالصاد والشنان الاسقية والقرب الخلقان يقال للسقاء شن وللقربة شنة وانما ذكر الشنان دون الجدد لانها أشد تبريدا للماء وقوله بين الاذنين يعنى أذان الفجر والاقامة فسمى الاقامة اذانا انتهى كلامه قال بعض الاطباء وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل علاج هذا الداء اذا كان وقوعه بالحجاز وهى بلاد حارة يابسة والحار الغريزى ضعيف فى بواطن سكانها وصب الماء البارد عليهم فى الوقت المذكور وهو أبرد أوقات اليوم يوجب جمع الحار الغريزى المنتشر فى البدن الحامل لجميع قواه فيقوى القوة الدافعة ويجتمع من أقطار البدن الى باطنه الذى هو محل ذلك الداء ويستظهر بياقى القوى على دفع المرض المذكور فيدفعه باذن الله عز وجل ولو أن بقراط أو جالينوس أو غيرهما وصف هذا الدواء لهذا الداء لخضعت له الاطباء وعجبوا من كمال معرفته

(فصل) فى هديه صلى الله عليه وسلم فى اصلاح الطعام الذى يقع فيه الذباب وارشاده الى دفع مضرات السموم باضدادها. فى الصحيحين من حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب فى اناء أحدكم فامقلوه فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر شفاء وفى سنن ابن ماجه عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء فاذا وقع فى الطعام فامقلوه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء هذا الحديث فيه أمران أمر فقهى وأمر طبي فأما الفقهى فهو دليل ظاهر الدلالة جدا على أن الذباب اذا مات فى ماء أو مائع فانه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف فى السلف مخالف فى ذلك ووجه الاستدلال به أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمقله وهو غمسه فى الطعام ومعلوم أنه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام حارا فلو كان ينجسه لكان أمرا بافساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم انما أمر باصلاحه ثم عدى هذا الحكم الى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك اذ الحكم يعم بعموم علته وينتفى لا تنفاه سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن فى الحيوان بموته وكان ذلك مفقودا فيما لا دم له سائل اتنى الحكم بالتنجيس لا تنفاه علته ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة اذا كان هذا ثابتا فى الحيوان الكامل

مع مافيه من الرطوبات والفضلات وعدم الصلابة قيوته في العظم الذي هو أبعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم أولى وهذا في غاية القوة فالمصير اليه أولى وأول من حفظ عنه في الاسلام أنه تكلم بهذه اللفظة فقال ما لا نفس له سائلة ابراهيم النخعي رضى الله عنه وعنه تلقاها الفقهاء والنفس في اللغة يعبر بها عن الدم ومنه نفست المرأة بفتح النون اذا حاضت ونفست بضمها اذا ولدت . وأما المعنى الطبي فقال أبو عبيد معنى أمقلوه اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء يقال للرجلين هما يتماقلان اذا تغطا في الماء واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وهذا طب لا يهتدى اليه كبار الاطباء وأئمتهم بل هو خارج من مشكاة النبوة ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الاطلاق وأنه مؤيد بوحى الهى خارج عن القوى البشرية وقد ذكر غير واحد من الاطباء أن لسع الزنبور والعقرب اذا ذلك موضعه بالذباب نفع منه نفعا يينا وسكنه وماذاك الا للسادة التي فيه من الشفاء واذا ذلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمى شعرة بعد قطع رأس الذباب أبرأه

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة﴾ ذكر ابن السني في كتابه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في أصبعي بثرة فقال عندك ذريرة قلت نعم قال ضعها عليها وقال قولي اللهم مصغر الكبير ومكبر الصغير صغرها بي . الذريرة دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارة يابسة تنفع من أورام المعدة والكبد والاستسقاء وتقوى القلب لطيبها وفي الصحيحين عن عائشة أنها قالت طبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بذريرة في حجة الوداع للحل والاحرام والبثرة خراج صغير يكون عن مادة حارة تدفعها الطبيعة فتسرق مكانا من الجسد تخرج منه فهي محتاجة الى ما ينضجها ويخرجها والذريرة أحد ما يفعل بها ذلك فان فيها انضاجا واخراجا مع طيب رائحتها مع أن فيها تبريدا للنارية التي في تلك المادة وكذلك قال صاحب القانون انه لا أفضل لحرق النار من الذريرة بدهن الورد والحل

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاورام والخراجات التي تبرأ بالبط والبزل﴾ يذكر عن علي أنه قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعود بظهره ورم فقالوا يا رسول الله بهذه مدة قال بطوا عنه قال علي فما برحت حتى بطت والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويذكر عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر طيبيا أن يبط بطن رجل أجوى البطن فقيل يا رسول الله هل ينفع الطب قال الذي أنزل الداء أنزل الشفاء فيما شاء الورم مادة في حجم العضو لفضل مادة غير طبيعية تنصب اليه ويوجد في أجناس الامراض كلها والمواد التي يكون عنها من الاخلاط الاربعة والمائية والريخ واذا اجتمع الورم سمى خراجا وكل ورم حار يؤول أمره الى أحد ثلاثة أشياء اما تحلل واما جمع مدة واما استحالة الى الصلابة فان كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحلته وهي أصلح الحالات التي يؤول حال الورم اليها وان كانت دون ذلك أنضجت المادة وأحالتها مدة يضاء وفتحت لها مكانا أسالتها منه وان نقصت عن ذلك أحالت المادة مدة غير مستحكمة النضج وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه فيخاف على العضو الفساد بطول لبثها فيه فيحتاج حينئذ الى اعانة الطبيب بالبط أو

غيره لاخراج تلك المادة الرديئة المفسدة للعضو وفي البط فائدتان احدهما اخراج المادة الرديئة المفسدة والثانية منع اجتماع مادة أخرى اليها تقويها وأما قوله في الحديث الثاني أنه أمر طبيباً أن يبط بطن رجل أجوى البطن فالجوى يقال على معان منها الماء المنتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء وقد اختلف الاطباء في بزله لخوج هذه المادة فمنعته طائفة منهم لخطره وبعد السلامة معه وجوزته طائفة أخرى وقالت لا علاج له سواه وهذا عندهم إنما هو في الاستسقاء الزقي فانه كما تقدم ثلاثة أنواع طبلى وهو الذى ينفخ معه البطن بمادة ريحية اذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل ولحمى وهو الذى يربو معه لحم جميع البدن بمادة بلغمية تفشو مع الدم في الاعضاء وهو أصعب من الاول وزقى وهو الذى يجتمع معه في البطن الاسفل مادة رديئة يسمع لها عند الحركة خضخضة كخضخضة الماء في الزق وهو أردأ أنواعه عند الاكثرين من الاطباء وقالت طائفة أردأ أنواعه اللحمى لعموم الآفة به ومن جملة علاج الزقى اخراج ذلك الماء بالبزل ويكون ذلك بمنزلة فصد العروق لاخراج الدم الفاسد لكنه خطر كما تقدم وان ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز بزله والله أعلم

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وتقوية قلوبهم﴾ روى ابن ماجه في سننه من حديث أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الاجل فان ذلك لا يرد شيئاً وهو تطبيب نفس المريض . في هذا الحديث نوع شريف جدا من أشرف أنواع العلاج وهو الارشاد الى ما يطيب نفس العليل من الكلام الذى تقوى به الطبيعة وتنتعش به القوة وينبعث به الحار الغريزى فيتساعد على دفع العلة أو تخفيفها الذى هو غاية تأثير الطبيب وتفریح نفس المريض وتطبيب قلبه وادخال ما يسره عليه له تأثير عجيب في شفاء علته وخفتها فان الارواح والقوى تقوى بذلك فتساعد الطبيعة على دفع المؤذى وقد شاهد الناس كثيرا من المرضى تنتعش قواه بعبادة من يحبونه ويعظمونه ورؤيتهم لهم ولطفهم بهم ومكاملتهم ايامهم وهذا أحد فوائد عيادة المرضى التى تتعلق بهم فان فيها أربعة أنواع من الفوائد نوع يرجع الى المريض ونوع يعود على العائد ونوع يعود على أهل المريض ونوع يعود على العامة وقد تقدم في هديه صلى الله عليه وسلم أنه كان يسأل المريض عن شكواه وكيف يجده ويسأله عما يشتهي ويضع يده على جبهته وربما وضعها بين ثديه ويدعوله ويصفله ما ينفعه في علته وربما توضأ وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض لا بأس عليك طهور ان شاء الله وهذا من كمال اللطف وحسن العلاج والتدبير

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الابدان بما اعتادته من الادوية والاغذية دون ما لم تعتده﴾ هذا أصل عظيم من أصول العلاج وأنفع شيء فيه واذا أخطأ الطبيب ضر المريض من حيث يظن أنه ينفعه ولا يعدل عنه الى ما يجده من الادوية في كتب الطب الا طبيب جاهل فان ملائمة الادوية والاغذية للابدان بحسب استعدادها وقبولها وهؤلاء أهل البوادي والاكارون وغيرهم لا ينجح فيهم شراب اللينوفر والورد الطرى ولا المغالى ولا يؤثر في طباعهم شيئاً بل عامة أدوية أهل الحضرة وأهل الرفاهية لا تجدى عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوى رآه كله موافقا لعادة العليل وأرضه وما نشأ عليه فهذا أصل عظيم من أصول العلاج يجب الاعتناء به وقد صرح به أفاضل أهل الطب حتى قال طبيب العرب بل أطبهم الحرث بن كلثة وكان فيهم كبقراط في قومه الحمية رأس الدواء والمعدة بيت الداء

وعودوا كل بدن ما اعتاد وفي لفظ عنه لازم دواء والازم الامساك عن الاكل يعني به الجوع وهو من أكبر الادوية في شفاء الامراض الامتلائية كلها بحيث أنه أفضل في علاجها من المستفرغات اذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الاخلاط وحدثها وغلبانها وقوله المعدة بيت الداء المعدة عضو عصبي مجوف كالقرعة في شكله مركب من ثلاث طبقات مؤلفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى الليف ويحيط بها لحم وليف احدى الطبقات بالطول والآخرى بالعرض والثالثة بالوراب وفم المعدة أكثر عصباً وقعرها أكثر لحماً وفي باطنها خمل وهي محصورة في وسط البطن. وأميل الى الجانب الايمن قليلاً خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيت الداء وكانت محلاً للهضم الاول وفيها ينضج الغذاء وينحدر منها بعد ذلك الى الكبد والامعاء ويتخلف منه فيها فضلاب عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها اما لكثرة الغذاء أو لردائه أو لسوء ترتيب في استعماله أو لمجموع ذلك وهذه الاشياء بعضها مما لا يتخلص الانسان منه غالباً فتكون المعدة بيت الداء لذلك وكأنه يشير بذلك الى الحث على تقليل الغذاء ومنع النفس من اتباع الشهوات والتحرز عن الفضلات وأما العادة فلانها كالطبيعة للانسان ولذلك يقال العادة طبع ثان وهي قوة عظيمة في البدن حتى أن أمراً واحداً اذا قيس الى أبدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة اليها وان كانت تلك الأبدان متفقة في الوجوه الاخرى مثال ذلك أبدان ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب . أحدها عود تناول الاشياء الحارة . والثاني عود تناول الاشياء الباردة . والثالث عود تناول الاشياء المتوسطة فان الاول متى تناول عسلاً لم يضربه والثاني متى تناوله أضربه والثالث يضربه قليلاً فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ومعالجة الامراض ولذلك جاء العلاج النبوي باجراء كل بدن على عادته في استعمال الاغذية والادوية وغير ذلك

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الاغذية﴾ في الصحيحين من حديث عروة عن عائشة أنها كانت اذا مات الميت من أهلها اجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الى أهلن أمرت ببرمة تليينة فطبخت وصنعت ثريداً ثم صبت التليينة عليه ثم قالت كلوا منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التليينة بحمة لفؤاد المريض تذهب ببعض الحزن وفي السنن من حديث عائشة أيضاً قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالبغض النافع التلين قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى أحد من أهله لم تزل البرمة على النار حتى ينتهي أحد طرفيه يعني يبرأ أو يموت وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل له ان فلاناً وجع لا يطعم الطعام قال عليكم بالتليينة فحسوه اياها ويقول والذي نفسي بيده انها تغسل بطن أحدكم كما تغسل احداً كن وجهها من الوسخ. التلين هو الحساء الرقيق الذي هو في قوام اللبن ومنه اشتق اسمه قال الهروي سميت تليينة لشبهها باللبن لياضها ورقتها وهذا الغذاء هو النافع للليل وهو الرقيق النضيج لا الغليظ النى واذا شئت أن تعرف فضل التليينة فاعرف فضل ماء الشعير بل هي ماء الشعير لهم فانها حساء متخذ من دقيق الشعير بنخالته والفرق بينها وبين ماء الشعير أنه يطبخ صحاحاً والتليينة تطبخ منه مطحوناً وهي أنفع منه لخروج خاصية الشعير بالطحن وقد تقدم أن للعادات تأثيراً في الاتفاع بالادوية والاغذية وكانت عادة القوم أن يتخذوا ماء الشعير منه مطحوناً لصحاحاً وهو أكثر تغذية وأقوى فعلاً وأعظم جلاءً وانما اتخذها أطباء المدن منه صحاحاً ليكون أرق والطف فلا يثقل على طبيعة المريض وهذا بحسب طبائع أهل المدن ورخاوتها وثقل ماء الشعير المطحون عليها

والمقصود أن ماء الشعير مطبوخا صحاحا ينفذ سريعا ويحلو جلاء ظاهرا ويغذى غذاء لطيفا وإذا شرب حارا كان أجلاؤه أقوى ونفوذه أسرع وانماؤه للحرارة الغريزية أكثر وتليسه لسطوح المعدة أوفق وقوله صلى الله عليه وسلم فيها بحمة لفؤاد المريض يروى بوجهين بفتح الميم والجيم وبضم الميم وكسر الجيم والاول أشهر ومعناه أنها مريحة له أى تريحه وتسكنه من الاجسام وهو الراحة وقوله ويذهب ببعض الحزن هذا والله أعلم لان الغم والحزن يبردان المزاج ويضعفان الحرارة الغريزية لميل الروح الحامل لها الى جهة القلب الذى هو منشؤها وهذا الحساء مقوى الحرارة الغريزية بزيادته فى مادتها فتزيل أكثر ما عرض له من الغم والحزن وقد يقال وهو أقرب أنها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الاغذية المفرحة فان من الاغذية ما يفرح بالخاصية والله أعلم وقد يقال ان قوى الحزين تضعف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء وهذا الحساء يربطها ويقويها ويغذيها ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض لكن المريض كثيرا ما يجتمع فى معدته خلط مرارى أو بلغمى أو صديدى وهذا الحساء يحلو ذلك عن المعدة ويسروه ويخدره ويمنعه ويعدل كيفيته ويكسر سوره فيريحها ولا سيما لمن عادته الاغتذاء بنخب الشعير وهى عادة أهل المدينة اذ ذاك وكان هو غالب قوتهم وكانت الحنطة عزيزة عندهم والله أعلم

(فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج السم الذى أصابه بنخير من اليهود) ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن امرأة يهودية أهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بنخير فقال ما هذه قالت هدية وحذرت أن تقول من الصدقة فلا يأكل منها فأكل النبي صلى الله عليه وسلم وأكل الصحابة ثم قال أمسكوا ثم قال للمرأة هل سممت هذه الشاة قالت من أخبرك بهذا قال هذا العظم لساقها وهو فى يده قالت نعم قال لم قالت أردت ان كنت كاذبا أن يستريح منك الناس وان كنت نيا لم يضرك قال فاحتجم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة على الكاهل وأمر أصحابه أن يحتجموا فاحتجموا فمات بعضهم وفى طريق أخرى واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهله من أجل الذى أكل من الشاة حجه أبو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبنى يياضة من الانصار وبقى بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجعه الذى توفى فيه فقال ما زلت أجد من الاكلة التى أكلت من الشاة يوم خير حتى كأن هذا أو انقطاع الابهرمنى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا قاله موسى بن عقبة . معالجة السم تكون بالاستفراغات وبالادوية التى تعارض فعل السم وتبطله اما بكيفياتها واما بنحواصها فمن عدم الدواء فليادر الى الاستفراغ الكلى وأنفعه الحجامة لاسيما اذا كان البلد حارا والزمان حارا فان القوة السمية تسرى الى الدم فتنبعث فى العروق والجارى حتى تصل الى القلب فيكون الهلاك فالدم هو المنفذ الموصل للسم الى القلب والاعضاء فاذا بادر المسموم وأخرج الدم خرجت معه تلك الكيفية السمية التى خالطته فان كان استفراغا تاما لم يضره السم بل اما أن يذهب واما أن يضعف فتقوى عليه الطبيعة فتبطل فعله أو تضعفه ولما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم احتجم فى الكاهل وهو أقرب المواضع التى يمكن فيها الحجامة الى القلب فخرجت المادة السمية مع الدم لا خروجا كليا بل بقى أثرها مع ضعفه لما يريد الله سبحانه من تكميل مراتب الفضل كلها له فلما أراد الله إكرامه بالشهادة ظهر تأثير ذلك الاثر الكامن من السم ليقضى الله أمرا كان مفعولا وظهر سر قوله تعالى لا أعدائه من اليهود أو كلها جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم

وفريقا تقتلون فجاء بلفظ كذبتكم بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق وجاء بلفظ تقتلون بالمستقبل الذى يتوقعونه وينتظرونه والله أعلم

(فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج السحر الذى سحرته اليهود به) قد أنكر هذا طائفة من الناس وقالوا لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصا وعيبا وليس الامر كما زعموا بل هو من جنس ما كان يعتريه صلى الله عليه وسلم من الاسقام والاوراجاع وهو مرض من الامراض واصابته به كصابته بالسّم لا فرق بينهما وقد ثبت فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان كان ليخيل اليه أنه يأتى نساءه ولم يأتهم وذلك أشد ما يكون من السحر قال القاضى عياض والسحر مرض من الامراض وعارض من العلل يجوز عليه صلى الله عليه وسلم كأشكال الامراض مما لا ينكر ولا يقدر فى نبوته وأما كونه يخيل اليه أنه فعل الشئ ولم يفعله فليس فى هذا ما يدخل عليه داخله فى شئ من صدقه لقيام الدليل والاجماع على عصمته من هذا وانما هذا فيما يجوز طرده عليه فى أمر دنياه التى لم يبعث لسيبها ولا فضل من أجلها وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر فغير بعيد أنه يخيل اليه من أمورها ما لا حقيقة له ثم ينجلي عنه كما كان والمقصود ذكر هديه فى علاج هذا المرض وقد روى عنه فيه نوعان. أحدهما وهو أبلغهما استخراجا وتبطينا كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سأل ربه سبحانه فى ذلك فدل عليه فاستخرجه من بئر فكان فى مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر فلما استخرجه ذهب ما به حتى كأنما نشط من عقاب فهذا من أبلغ ما يعالج به المطبوع وهذا بمنزلة ازالة المادة الخبيثة وقلعها من الجسد بالاستفراغ. والنوع الثانى الاستفراغ فى المحل الذى يصل اليه أذى السحر فان للسحر تأثيرا فى الطبيعة وهيجان أخلاطها وتشويش مزاجها فاذا ظهر أثره فى عضو وأمكن استفراغ المادة الرديئة من ذلك العضو نفع جدا وقد ذكر أبو عبيد فى كتاب غريب الحديث له بإسناده عن عبد الرحمن بن أبى ليل أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم على رأسه بقرن حين طب قال أبو عبيد معنى طب أى سحر وقد أشكل هذا على من قل عليه وقال ما للحجامة والسحر وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الدواء ولو وجد هذا القائل أبقر اط أو ابن سينا أو غيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم وقال قد نص عليه من لانشك فى معرفته وفضله فاعلم أن مادة السحر الذى أصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت الى رأسه الى احدى قواه التى فيه بحيث كان يخيل اليه أنه يفعل الشئ ولم يفعله وهذا تصرف من الساحر فى الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية والسحر هو مركب من تأثيرات الارواح الخبيثة وانفعال القوى الطبيعية عنها وهو سحر التريجات وهو أشد ما يكون من السحر ولا سيما فى الموضع الذى انتهى السحر اليه واستعمال الحجامة على ذلك المكان الذى تضررت أفعاله بالسحر من أنفع المعالجة اذا استعملت على القانون الذى ينبغى قال أبقر اط الاشياء التى ينبغى أن تستفرغ يجب أن تستفرغ من المواضع التى هى اليها أميل بالاشياء التى تصلح لاستفراغها وقالت طائفة من الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب بهذا الداء وكان يخيل اليه أنه فعل الشئ ولم يفعله ظن أن ذلك عن مادة دموية أو غيرها مالت الى جهة الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فازالت مزاجه عن الحالة الطبيعية له وكان استعمال الحجامة اذ ذاك من أبلغ الادوية وأنفع المعالجة فاحتجم وكان ذلك قبل أن يوحى اليه أن ذلك من السحر فلما جاءه الوحي من الله تعالى وأخبره أنه قد سحر عدل الى العلاج الحقيقى وهو

استخراج السحر وإبطاله فسأل الله سبحانه فدلّه على مكانه فاستخرجه فقام كأنما نشط من عقال وكان غاية هذا السحرفيه أنما هو في جسده وظاهر جوارحه لا على عقله وقلبه ولذلك لم يكن يعتقد صحة ما يخيل إليه من اتیان النساء بل يعلم أنه خيال لا حقيقة له ومثل هذا قد يحدث من بعض الامراض والله أعلم

(فصل) ومن أنفع علاجات السحر الادوية الالهية بل هي أدويته النافعة بالذات فانه من تأثيرات الارواح الخبيثة السفلية ودفع تأثيرها يكون بما يعارضها ويقاومها من الاذكار والآيات والدعوات التي تبطل فعلها وتأثيرها وكلما كانت أقوى وأشد كانت أبلغ في النشرة وذلك بمنزلة التقاء جيشين مع كل واحد منهما عدة وسلاحه فأيهما غلب الآخر قهره وكان الحكم له فالقلب اذا كان ممتلئاً من الله مغموراً بذكره وله من التوجهات والدعوات والاذكار والتعوذات ورد لا يخل به يطابق فيه قلبه لسانه كان هذا من أعظم الاسباب التي تمنع اصابة السحر له ومن أعظم العلاجات له بعد ما يصيبه وعند السحرة أن سحرهم إنما يتم تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفليات ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال وأهل البوادي ومن ضعف حظه من الدين والتوكل والتوحيد ومن لا نصيب له من الاوراد الالهية والدعوات والتعوذات النبوية وبالجملة فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة التي يكون ميلها الى السفليات قالوا والمسحور هو الذي يعين على نفسه فانا نجد قلبه متعلقاً بشيء كثير الالتفات اليه فيتسلط على قلبه بما فيه من الميل والالتفات والارواح الخبيثة إنما تتسلط على ارواح تلقاها مستعدة لتسلطها عليها بميلها الى ما يناسب تلك الارواح الخبيثة وبفراغها من القوة الالهية وعدم أخذها للعدة التي تحاربها بها فتجدها فارغة لا عدة معها وفيها ميل الى ما يناسبها فتتسلط عليها ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر وغيره والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الاستفراغ بالقيء) روى الترمذی فی جامعہ عن معدان بن أبی طلحة عن أبی الدرداء أن النبی صلی الله عليه وسلم قال: فتوضأ فلقیت ثوبان فی مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق أنا صبت له وضوءه قال الترمذی وهذا أصح شيء فی الباب. القیء أحد الاستفراغات الخمسة التي هي أصول الاستفراغ وهي الاسهال والقيء وإخراج الدم وخروج الابخرة والعرق وقد جاءت بها السنة وأما الاسهال فقد مر في حديث خير ما تدأو يتم به المشي وفي حديث السنا وأما إخراج الدم فقد تقدم في أحاديث الحجامة وأما استفراغ الابخرة فنذكره عقيب هذا الفصل ان شاء الله وأما الاستفراغ بالعرق فلا يكون غالباً بالقصد بل تدفع الطبيعة له الى ظاهر الجسد فتصادف المسام مفتحة فيخرج منها والقيء استفراغ من أعلى المعدة والحقنة من أسفلها والدواء من أعلاها وأسفلها والقيء نوعان نوع بالغلبة والهيجان ونوع بالاستدعاء والطلب فأما الاول فلا يسوغ حبسه ودفعه الا اذا أفرط وخيف منه التلف فيقطع بالاشياء التي تمسكه وأما الثاني فانفعه عند الحاجة اذا روعى زمانه وشروطه التي تذكر وأسباب القیء عشرة. أحدها غلبة المرة الصفراء وطفوها على رأس المعدة فتطلب الصعود الثاني من غلبة بلغم لزج قد تحرك في المعدة واحتاج الى الخروج. الثالث أن يكون من ضعف المعدة في ذاتها فلا تهضم الطعام فتقذفه الى جهة فوق. الرابع أن يخالطها خلط ردي ينصب اليها فيسبى هضمها ويضعف فعالها الخامس أن يكون من زيادة المأكول أو المشروب على القدر الذي تحمله المعدة فتعجز عن امساكه فتطلب دفعه وقذفه. السادس أن يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها وبراهتها له فتطلب دفعه وقذفه

السابع أن يحصل فيها ما يثور الطعام بكيفيته وطبيعته فتقذف به . الثامن القرف وهو موجب غثيان النفس وتموعها . التاسع من الأعراض النفسانية كالحم الشديد والغم والحزن وغلبة اشتغال الطبيعة والقوى الطبيعية به واهتمامها بوروده عن تدبير البدن وإصلاح الغذاء وانضاجه وهضمه فتقذفه المعدة وقد يكون لاجل تحرك الاخلاط عند تخطيط النفس فان كل واحد من النفس والبدن يفعل عن صاحبه ويؤثر كيفيته في كيفيته . العاشر نقل الطبيعة بأن يرى من يتقيأ فيغلبه هو القيء من غير استدعاء فان الطبيعة نقالة وأخبرني بعض حذاق الاطباء قال كان لي ابن أخت حذق في الكحل فجلس كحالا فكان اذا فتح عين الرجل ورأى الرمد وكحله رمد هو وتكرر ذلك منه فترك الجلوس قلت له فما سبب ذلك قال نقل الطبيعة فانها نقالة قال وأعرف آخر كان رأى خراجا في موضع من جسم رجل يحكه فحك هو ذلك الموضع فخرجت فيه خراجة قلت وكل هذا لا بد فيه من استعداد الطبيعة وتكون المادة ساكنة فيها غير متحركة فتتحرك لسبب من هذه الاسباب فهذه اسباب لتحرك المادة لانها هي الموجهة لهذا العارض

(فصل) ولما كانت الاخلاط في البلاد الحارة والازمنة الحارة ترق وتجذب الى فوق كان القيء فيها أنفع ولما كانت في الازمنة الباردة والبلاد الباردة تغلظ ويصعب جذبها الى فوق كان استفراغها بالاسهال أنفع وازالة الاخلاط ودفعها تكون بالجذب والاستفراغ والجذب يكون من أبعد الطرق والاستفراغ من أقربها والفرق بينهما أن المادة اذا كانت عاملة في الانصباب أو الترقى لم تستقر بعد فهي محتاجة الى الجذب فان كانت متصاعدة جذبت من أسفل وان كانت منصبة جذبت من فوق وأما اذا استقرت في موضعها استفرغت من أقرب الطرق اليها فمتى أضرت المادة بالاعضاء العليا اجتذبت من أسفل ومتى أضرت بالاعضاء السفلى اجتذبت من فوق ومتى استقرت استفرغت من أقرب مكان اليها ولهذا احتجم النبي صلى الله عليه وسلم على كاهله تارة وفي رأسه أخرى وعلى ظهر قدمه تارة فكان يستفرغ مادة الدم المؤذى من أقرب مكان اليه والله أعلم

(فصل) والقيء ينقي المعدة ويقويها ويحد البصر ويزيل ثقل الرأس وينفع قروح الكلى والمثانة والأمراض المزمنة كالجدام والاستسقاء والفالج والرعشة وينفع اليرقان وينبغي أن يستعمله الصحيح في الشهر مرتين متواليتين من غير حفظ دور ليتدارك الثاني ما قصر عنه الأول وينقي الفضلات التي انصبت بسببه والاكثر منه يضر المعدة ويجعلها قابلة للفضول ويضر بالاسنان والبصر والسمع وربما صدع عرقا ويجب أن يحتنبه من له ورم في الحلق أو ضعف في الصدر أو دقيق الرقبة أو مستعد لنفث الدم أو عسر الاجابة له وأما ما يفعله كثير من نسي التدبير وهو أن يمتليء من الطعام ثم يقذفه ففيه آفات عديدة منها أنه يعجل الهرم ويوقع في أمراض رديئة ويجعل القيء له عادة والقيء مع اليوسة وضعف الاحشاء وهزال المراق أو ضعف المستقي خطر وأحمد أوقاته الصيف والربيع دون الشتاء والخريف وينبغي عند القيء أن يعصب العينين ويقمط البطن ويغسل الوجه بماء بارد عند الفراغ وأن يشرب عقيبه شراب التفاح مع يسير من مصطكى وماء الورد ينفعه نفعا يينا والقيء يستفرغ من أعلى المعدة ويجذب من أسفل والاسهال بالعكس قال أبقراط وينبغي أن يكون الاستفراغ في الصيف من فوق أكثر من الاستفراغ بالدواء وفي الشتاء من أسفل

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الإرشاد الى معالجة أحذق الطيبين) ذكر مالك في موطئه عن زيد بن

أسلم أن رجلا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح فاحتقن الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فقال أو في الطب خير يا رسول الله فقال أنزل الدواء الذي أنزل الداء ففي هذا الحديث أنه ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة بأحقيق من فيها فالأحقيق فانه الى الاصابة أقرب وهكذا يجب على المستفتي أن يستعين على ما نزل به بالا علم فالأعلم لأنه أقرب اصابة بمن هو دونه وكذلك من خفيت عليه القبلة فانه يقلد أعلم من يجده وعلى هذا فطر الله عباده كما أن المسافر في البر والبحر انما سكون نفسه وطمأنينته الى أحقق الدليلين وأخبرهما وله يقصد وعليه يعتمد فقد اتفقت على هذا الشريعة والفطرة والعقل وقوله صلى الله عليه وسلم أنزل الدواء الذي أنزل الداء قد جاء مثله عنه في أحاديث كثيرة فمنها ما رواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على مريض يعود فقال ارسلوا الى طيب فقال قائل وأنت تقول ذلك يا رسول الله قال نعم ان الله عز وجل لم ينزل داء الا أنزل له دواء وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة يرفعه ما أنزل الله من داء الا أنزل له شفاء وقد تقدم هذا الحديث وغيره واختلف في معنى أنزل الداء والدواء فقالت طائفة انزاله اعلام العباد به وليس بشيء فان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بعموم الانزال لكل داء ودوائه وأكثر الخلق لا يعلمون ذلك ولهذا قال عليه من علمه وجهله من جهله وقالت طائفة انزالها خلقهما ووضعهما في الارض كما في الحديث الآخر ان الله لم يضع داء الا وضع له دواء وهذا وان كان أقرب من الذي قبله فلفظة الانزال أخص من لفظة الخلق والوضع فلا ينبغي اسقاط خصوصية اللفظة بلا موجب وقالت طائفة انزالها بواسطة الملائكة الموكلين بمباشرة الخلق من داء ودواء وغير ذلك فان الملائكة موكلة بأمر هذا العالم وأمر النوع الانساني من حين سقوطه في رحم أمه الى حين موته فانزال الداء والدواء مع الملائكة وهذا أقرب من الوجهين قبله وقالت طائفة ان عامة الادواء والادوية هي بواسطة انزال الغيث من السماء الذي تتولد به الاغذية والاقوات والادوية والادواء وآلات ذلك كله وأسبابه ومكملاته وما كان منها من المعادن العلوية فهي تنزل من الجبال وما كان منها من الادوية والانهار والثمار فداخل في اللفظ على طريق التغليب والاكتفاء عن الفعلين بفعل واحد يتضمنهما وهو مروف من لغة العرب بل وغيرها من الامم كقول الشاعر

وعلفتها تبنا وماء باردا حتى غدت همالة عيناها

ورأيت زوجك قد غدا متعلدا سيفا ورمحا

وقال الآخر

وزججن الحواجب والعيونا

وقال الآخر

وهذا أحسن مما قبله من الوجوه والله أعلم وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل وتمام ربوبيته فانه كما ابتلى عباده بالادواء أعانهم عليها بما يسره لهم من الادوية وكما ابتلاهم بالذنوب أعانهم عليها بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وكما ابتلاهم بالارواح الخبيثة من الشياطين أعانهم عليها بجند من الارواح الطيبة وهم الملائكة وكما ابتلاهم بالشهوات أعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقدر من المشتبهات اللذيذة النافعة فما ابتلاهم سبحانه بشيء الا أعطاهم ما يستعينون به على ذلك البلاء ويدفعونه به ويبقى التفاوت بينهم في العلم بذلك والعلم بطريق حصوله والتوصل اليه وبالله المستعان

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب) روى أبو داود والنسائي

وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن هذا الحديث يتعلق به ثلاثة أمور أمر لغوى وأمر فقهي وأمر طبي فأما اللغوى فالطب بكسر الطاء في لغة العرب يقال علي معان منها الاصلاح يقال طببته اذا أصلحته ويقال له طب بالأمور أي لطف وسياسة قال الشاعر

واذا تغير من تميم أمرها كنت الطيب لها برأي ثاقب

ومنها الحنق قال الجوهري كل حاذق طيب عند العرب قال أبو عبيد أصل الطب الحنق بالاشياء والمهارة بها يقال للرجل طب وطيب اذا كان كذلك وان كان في غير علاج المريض وقال غيره رجل طيب أي حاذق سمي طبيبا لحنقه وفطنته قال علقمة

فان تسألوني بالنساء فاني خير بأدواء النساء طيب

اذا شاب رأس المرء أو قل ماله فليس له من ودهن نصيب

وقال عنتره ان تعد في ذوى القناعات فاني طب بأخذ الفارس المستلثم

أي ان ترخي عني قناعتك وتسري وجهك رغبة عني فاني خير حاذق بأخذ الفارس الذي قد لبس لامة حربه . ومنها العادة يقال ليس ذلك بطبي أي عادتي قال فروة بن مسيك

فان طبنا جبن ولكن منا يانا ودولة آخرينا

وقال أحمد بن الحسين وما ألقىه طبي فيهم غير اني بغيض الى الجاهل المتغلغل

ومنها السحر يقال رجل مطبوب أي مسحور في الصحيح في حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان عند رأسه وعند رجله فقال أحدهما ما بال الرجل قال الآخر مطبوب قال من طبه قال فلان اليهودي قال أبو عبيد انما قالوا للمسحور مطبوب لانهم كنوا بالطب عن السحر كما كنوا عن اللديغ فقالوا سليم تفاؤلا بالسلامة وكما كنوا بالمفازة عن الفلاة المهلكة التي لاماء فيها فقالوا مفازة تفاؤلا بالفوز من الهلاك ويقال الطب لنفس الدواء قال ابن أبي الاسلب

ألا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبك أم جنون

وأما قول الحماسي فان كنت مطبوبا فلا زلت هكذا وان كنت مسحورا فلا برى السحر

فانه أراد بالمطبوب الذي قد سحر وأراد بالمسحور العليل بالمرض قال الجوهري ويقال للعليل مسحور وأنشد البيت ومعناه ان كان هذا الذي قد عراني منك ومن حبك أسأل الله دوامه ولا أريد زواله سواء كان سحرا أو مرضا والطب مثلث الطاء فالمفتوح الطاء هو العالم بالأمور وكذلك الطيب يقال له طب أيضا والطب بكسر الطاء فعل الطيب والطب بضم الطاء اسم موضع قاله ابن السكيت وأنشد

فقلت هل انهلتم بطب ركابكم بجائزة الماء التي طاب طيبها

وقوله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يقل من طب لان لفظ اتفعل يدل على تكلف الشيء والدخول فيه بعسر وكلفة وأنه لبس من أهله كتحلم وتشجع وتصبر ونظائرهما وكذلك بنوا تكلف على هذا الوزن قال الشاعر

وقبس غيلان ومن تقيسا

وأما الأمر الشرعي فإيجاب الضمان على الطبيب الجاهل فاذا تعاظم علم الطب وعمله ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على اتلاف الانفس وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك وهذا اجماع من أهل العلم قال الخطابي لا أعلم خلافاً في أن المعالج اذا تعدى قتل المريض كان ضامناً والمتعاظم علماً أو عملاً لا يعرفه متعدد فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد بذلك بدون اذن المريض وجناية المتطبب في قول عامة الفقهاء على عاقلة قتل الاقسام خمسة أحدها طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها ولم تجن يده فتولد من فعله المأذون من جهة الشارع ومن جهة من يطبه تلف العضو أو النفس أو ذهاب صفة فهذا لا ضمان عليه اتفاقاً فانها سرية مأذون فيه وهذا كما اذا ختن الصبي في وقت وسنه قابل للختان وأعطى الصنعة حقها قتل العضو أو الصبي لم يضمن وكذلك اذا بطل من عاقل أو غيره ما ينبغي بطه في وقته على الوجه الذي ينبغي قتل به لم يضمن وهكذا سرية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببها كسر اية الحد بالاتفاق وسرية القصاص عند الجمهور خلافاً لابي حنيفة رحمه الله في ايجابه للضمان بها وسرية التعزير وضرب الرجل امرأته والمعلم الصبي والمستأجر الدابة خلافاً لابي حنيفة والشافعي رحمهما الله في ايجابهما الضمان في ذلك واستثنى الشافعي رحمه الله ضرب الدابة وقاعدة الباب اجماعاً ونزاعاً أن سرية الجناية مضمونة بالاتفاق وسرية الواجب مهددة بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع فأبو حنيفة رحمه الله أوجب ضمانه مطلقاً وأحمد ومالك رحمهما الله أهدرا ضمانه وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدر فأهدر ضمانه وبين غير المقدر فأوجب ضمانه فأبو حنيفة رحمه الله نظر الى أن الاذن في الفعل انما وقع مشروطاً بالسلامة وأحمد ومالك رحمهما الله نظر الى أن الاذن أسقط الضمان والشافعي رحمه الله نظر الى أن المقدر لا يمكن النقصان منه فهو بمنزلة النص وأما غير المقدر كالتعزيرات والتأديبات فاجتهادية فاذا تلف بها ضمن لانه في مظنة العدوان

﴿فصل﴾ القسم الثاني متطبب جاهل باشرت يده من يطبه قتل به فهذا ان علم المجنى عليه أنه جاهل لا علم له وأذن له في طبه لم يضمن ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث فان السياق وقوة الكلام يدل على أنه غر العليل وأوهمه أنه طبيب وليس كذلك وان ظن المريض أنه طبيب وأذنه في طبه لاجل معرفته ضمن الطبيب ما جنت يده وكذلك ان وصف له دواء يستعمله والعليل يظن أنه وصفه لمعرفته وحذقه قتل به ضمنه والحديث ظاهر فيه أو صريح

﴿فصل﴾ القسم الثالث طبيب حاذق أذن له وأعطى الصنعة حقها لكنه أخطأت يده وتعدت الى عضو صحيح فآتلفه مثل ان سبقت يد الخاتن الى الكمرة فهذا يضمن لانها جناية خطأ ثم ان كانت الثلث فما زاد فهو على عاقلة فان لم يكن عاقلة فهل تكون الدية في ماله أو في بيت المال على قولين هما روايتان عن أحمد وقيل ان كان الطبيب ذمياً ففي ماله وان كان مسلماً ففيه الروايتان فان لم يكن بيت مال أو تعذر تحميله فهل تسقط الدية أو تجب في مال الجاني فيه وجهان أشهرهما سقوطها

﴿فصل﴾ القسم الرابع الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتهد فوصف للمريض دواءً فآتلفه في اجتهاده فقتله فهذا يخرج على روايتين احدهما أن دية المريض في بيت المال والثانية أنها على عاقلة الطبيب وقد نص عليهما الامام أحمد في خطأ الامام والحاكم

﴿فصل﴾ القسم الخامس طبيب حاذق أعطى الصنعة حقها فقطع سلعة من رجل أو صبي أو مجنون بغير اذنه أو اذن وليه أو ختن صبياً بغير اذن وليه قتل فقتل فقال أصحابنا يضمن لانه تولد من فعل غير مأذون فيه وان أذنه

البالغ أو ولي الصبي والمجنون لم يضمن ويحتمل أن لا يضمن مطلقاً لأنه محسن وما على المحسنين من سبيل وأيضاً فإنه إن كان متعدياً فلا أثر للاذن الولي في اسقاط الضمان وإن لم يكن متعدياً فلا وجه لضمانه فإن قلت هو متعد عند عدم الاذن غير متعد عند الاذن قلت العدوان وعدمه إنما يرجع الى فعله هو فلا أثر للاذن وعدمه فيه وهذا موضع نظر

(فصل) والطبيب في هذا الحديث يتناول من يطب بوصفه وقوله وهو الذي يخص باسم الطبائعي و بروده وهو الكحال و بمنصعه ومراهمه وهو الجراثمي و بموساه وهو الخائن و بريشته وهو الفاسد و بمحاجمه ومشرطه وهو الحجام و بخلعه و وصله و رباطه وهو المجبر و بمكواته وناره وهو الكواء و بقربته وهو الحاقن وسواء كان طبه لحيوان بهيم أو انسان فاسم الطبيب يطاق لغة على هؤلاء كلهم كما تقدم وتخصيص الناس له ببعض أنواع الاطباء عرف حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم

(فصل) والطبيب الحاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين أمراً . أحدها النظر في نوع المرض من أى الامراض هو . الثانى النظر في سببه من أى شىء حدث والعلة الفاعلة التى كانت سبب حدوثه ماهى . الثالث قوة المريض وهل هى مقاومة للمرض أو أضعف منه فإن كانت مقاومة للمرض مستظهرة عليه تركها والمريض ولم يحرك بالدواء ساكناً . الرابع مزاج البدن الطبيعى ماهو . الخامس المزاج الحادث على غير المجرى الطبيعى السادس سن المريض . السابع عادته . الثامن الوقت الحاضر من فصول السنة وما يليق به . التاسع بلد المريض وتربيته . العاشر حال الهواء في وقت المرض . الحادى عشر النظر في الدواء المضاد لتلك العلة . الثانى عشر النظر في قوة الدواء ودرجته والموازنة بينهما وبين قوة المريض . الثالث عشر أن لا يكون كل قصده ازالة تلك العلة فقط بل ازالته على وجه يأمن معه حدوث أصعب منها فتي كان ازالته لا يأمن معها حدوث علة أخرى أصعب منها أبقاها على حالها وتلطيفها هو الواجب وهذا كمرض أفواه العروق فإنه متى عولج بقطعه وجبسه خيف حدوث ماهو أصعب منه . الرابع عشر أن يعالج بالاسهل فالاسهل فلا ينتقل من العلاج بالغذاء الى الدواء الا عند تعذره ولا ينتقل الى الدواء المركب الا عند تعذر الدواء البسيط فمن سعادة الطبيب علاجه بالاغذية بدل الادوية وبالادوية البسيطة بدل المركبة . الخامس عشر أن ينظر في العلة هل هى مما يمكن علاجها أو لا فإن لم يمكن علاجها حفظ صناعته وحرمة ولا يحمله الطمع على علاج لا يفيد شيئاً وإن أمكن علاجها نظر هل يمكن زوالها أم لا فإن علم أنه لا يمكن زوالها نظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها أم لا فإن لم يمكن تقليلها ورأى أن غاية الامكان ايقافها وقطع زيادتها قصد بالعلاج ذلك وأعان القوة وأضعف المادة . السادس عشر أن لا يتعرض للخاطى قبل نضجه باستفراغ بل يقصد انضاجه فإذا تم نضجه بادر الى استفراغه السابع عشر أن يكون له خبرة باعتلال القلوب والارواح وأدويتها وذلك أصل عظيم في علاج الابدان فإن انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقاب أمر مشهود والطبيب اذا كان عارفاً بامراض القلب والروح وعلاجهما كان هو الطبيب الكامل والذي لا خبرة له بذلك وإن كان حاذقاً في علاج الطبيعة وأحوال البدن نصف طبيب وكل طبيب لا يداوى العليل يتفقد قلبه وصلاحه وتقوية أرواحه وقواه بالصدقة وفعل الخير والاحسان والاقبال على الله والدار الآخرة فليس بطبيب بل متطبب قاصر ومن أعظم علاجات المرض فعل الخير والاحسان

والذكر والدعاء والتضرع والابتهال الى الله والتوبة وهذه الامور تأثير في دفع العلل وحصول الشفاء أعظم من الادوية الطبيعية ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها في ذلك ونفعه . الثامن عشر التلطف بالمرضى والرفق به كالتلطف بالصبي . التاسع عشر أن يستعمل أنواع العلاجات الطبيعية والالهية والعلاج بالتخييل فإن لحذاق الاطباء في التخييل أمور عجيبة لا يصل اليها الدواء فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل معين . العشرون وهو ملاك أمر الطبيب أن يجعل علاجه وتديره دائرا على ستة أركان حفظ الصحة الموجودة ورد الصحة المفقودة بحسب الامكان وازالة العلة أو تقليلها بحسب الامكان واحتمال أدنى المفسدتين لازالة أعظمها وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعظمهما فعلى هذه الاصول الستة مدار العلاج وكل طبيب لا تكون هذه أخيته التي يرجع اليها فليس بطبيب والله أعلم

(فصل) ولما كان للمرض أربعة أحوال ابتداء وصعود وانتهاء وانحطاط تعين على الطبيب مراعاة كل حال من أحوال المرض بما يناسبها ويليق بها ويستعمل في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا رأى في ابتداء المرض أن الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها بادر اليه فان فاته تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منع من ذلك أو لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ أو لبرودة الفصل أو لتفريط وقع فينبغي أن يحذر كل الحذر أن يفعل ذلك في صعود المرض لانه ان فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء وتخلت عن تدير المرض ومقاومته بالكلية ومثاله أن يحىء الى فارس مشغول بمواقعة عدوه فيشغله عنه بأمر آخر ولكن الواجب في هذه الحال أن يعين الطبيعة على حفظ القوة ما أمكنه فاذا انتهى المرض ووقف وسكن أخذ في استفراغه واستئصال أسبابه فاذا أخذ في الانحطاط كان أولى بذلك ومثال هذا مثال العدو اذا انتهت قوته وفرغ سلاحه كان أخذه سهلا فاذا أولى وأخذ في الهرب كان أسهل أخذا وحدته وشوكة انما هي في ابتدائه وحال استفراغه وسعة قوته فهكذا الداء والدواء سواء

(فصل) ومن حنق الطبيب أنه حيث أمكن التدبير الاسهل فلا يعدل الى الاصعب ويتدرج من الاضعف الى الاقوى الا أن يخاف فوت القوة حينئذ فيجب أن يتدبىء بالاقوى ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة فتألفها الطبيعة ويقل انفعالها عنه ولا تجسر على الادوية القوية في الفصول القوية وقد تقدم أنه اذا أمكنه العلاج بالغذاء فلا يعالج بالدواء واذا أشكل عليه المرض أحار هو أم بارد فلا يقدم حتى يتبين له ولا يجرب به بما يخاف عاقبته ولا بأس بتجربته بما لا يضر أثره واذا اجتمعت أمراض بدأ بما تخصه واحدة من ثلاث خصال أحدها أن يكون برء الآخر موقوفا على برئه كالورم والقرحة فانه يبدأ بالورم . الثاني أن يكون أحدهما سببا للآخر كالسدة والحى العفنة فانه يبدأ بازالة السبب . الثالث أن يكون أحدهما أهم من الآخر كالحاد والمزمن فيبدأ بالحاد ومع هذا فلا يغفل عن الآخر واذا اجتمع المرض والعرض بدأ بالمرض الا أن يكون العرض أقوى كالقولنج فيسكن الوجع أولا ثم يعالج السدة واذا أمكنه أن يعتاض عن المعالجة بالاستفراغ بالجوع أو الصوم أو النوم لم يستفرغه وكل صحة أراد حفظها بحفظها بالمثل أو الشبه وان أراد نقلها الى ما هو أفضل منها نقلها بالضد (فصل) في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز من الادواء المعدية بطبيعتها وارشاده الاصحاء الى مجانبة أهلها ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله أنه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل اليه النبي صلى الله عليه

وسلم ارجع فقد بايعناك وروى البخارى في صحيحه تعليقا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تديموا النظر الى المجذومين وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوردن مريض على مصح ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم كلم المجذوم وبينك وبينه قيد ربح أو ربحين . الجذام علة رديئة تحدث من انتشار المدة السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهيأتها وشكلها وربما فسد في آخره اتصالها حتى تتأكل الاعضاء وتسقط ويسمى داء الاسد وفي هذه التسمية ثلاثة أقوال للأطباء أحدها أنها لكثرة ما يعتري الاسد . والثاني لان هذه العلة تجهم وجه صاحبها وتجعله في سجية الاسد . والثالث أنه يفترس من يقربه أو يدنونه بدائه افتراس الاسد وهذه العلة عند الأطباء من العلل المعدية المتوارثة ومقارب المجذوم وصاحب السل يسقم برأثته فالنبي صلى الله عليه وسلم لكأل شفقتة على الامة ونصحه لهم نهام عن الاسباب التي تعرضهم لوصول العيب والفساد الى أجسامهم وقلوبهم ولا ريب أنه قد يكون في البدن تهيؤ واستعداد كامن لقبول هذا الداء وقد تكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من أبدان من تجاوره وتخالطه فانها نقالة وقد يكون خوفا من ذلك وهمها من أكثر أسباب إصابة تلك العلة لها فان الوهم فعال مستول على القوى والطباع وقد تصل رائحة العليل الى الصحيح فتسقمه وهذا معانين في بعض الامراض والرائحة أحد أسباب العدوى ومع هذا كله فلا بد من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فلما أراد الدخول بها وجد بكشحا يياضا فقال الحقى بأهلك وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الاحاديث معارضة بأحاديث أخر تبطلها وتناقضها فمنها ما رواه الترمذى من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد رجل مجذوم فادخلها معه في القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكل الله ورأه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله وبما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة ونحن نقول لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة فاذا وقع التعارض فاما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر اذا كان مما يقبل النسخ أو يكون التعارض في فهم السامع لافي نفس كلامه صلى الله عليه وسلم فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة واما حديثان صحيحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد أصلا ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفثيه الا الحق والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به أو منهما معا ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع وبالله التوفيق قال ابن قتيبة في كتاب اختلاف الحديث له حكاية عن أعداء الحديث وأهله قالوا حديثان متناقضان رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة وقيل له ان النقرة تقع بمشفر البعير فيجرب لذلك الابل قال فما أعدى الاول ثم رويتم لا يورد ذو عاهة على مصح وفر من المجذوم فرارك من الاسد وأتاها رجل مجذوم ليبيعه على الاسلام فأرسل اليه البيعة وأمره بالانصراف ولم يأذنه وقال الشؤم في المرأة والدار والداية قالوا وهذا كله مختلف لا شبه بعضه بعضا قال أبو محمد ونحن نقول أنه ليس في هذا اختلاف

ولكل معنى منها وقت وموضع فاذا وضع موضعه زال الاختلاف والعدوى جنسان. أحدهما عدوى الجذام فان المجذوم يشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومحادثته وكذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعار واحد فيوصل اليها الأذى وبما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبر اليه وكذلك من كان بهسل ودق ونقب والاطباء تأمر أن لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدوى وإنما يريدون به معنى تغير الرائحة وانها قد تسقم من أطال اشتهاها والاطباء أبعد الناس عن الايمان يمين وشؤم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب برطب فاذا خالط الابل أو حاكها وأوى في مباركها وصل اليها بالماء الذي يسيل منه وبالنطف نحو ما به فهذا هو المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد ذو عاهة على مصح كره أن يخالط المعتوه الصحيح لئلا يناله من نطقه وخلقه نحو مما به قال وأما الجنس الآخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدوى وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا وقع ببلد أو أتم به فلا تخرجوا منه واذا كان يبلد فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد اذا كان فيه كأنكم تظنون أن الفرار من قدر الله ينجيكم من الله ويريد اذا كان يبلد فلا تدخلوه أى مقامكم في الموضع الذي لا طاعون فيه أسكن لقلوبكم وأطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف الشؤم أو الدار فينال الرجل مكروه أو جائحة فيقول أعدتني بشؤمها فهذا هو العدوى الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وقالت فرقة أخرى بل الامر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاستحباب والاختيار والارشاد وأما الاكل معه ففعله لبيان الجواز وأن هذا ليس بحرام وقالت فرقة أخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئى لا كلى فكل واحد خاطبه النبي صلى الله عليه وسلم بما يليق بحاله فبعض الناس يكون قوى الايمان قوى التوكل يدفع قوة توكله قوة العدوى كما تدفع قوة الطبيعة قوة العلة فتبطلها وبعض الناس لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وكذلك هو صلى الله عليه وسلم فعل الحالتين معا لتقتدى به الامة فيهما فيأخذ من قوى من أتمه بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله ويأخذ من ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان أحدهما للمؤمن القوى والآخر للمؤمن الضعيف فتكون لكل واحد من الطائفتين حجة وقوة بحسب حالهم وما يناسبهم وهذا كما أنه صلى الله عليه وسلم كوى وأثنى على تارك الكى وقرن تركه بالتوكل وترك الطير قولها نظائر كثيرة وهذه طريقة لطيفة حسنة جدا من أعطائها حقها ورزق فقها نفسه فيها أزالته عنه تعارضا كثيرا يظنه بالسنة الصحيحة وذهبت فرقة أخرى الى أن الامر بالفرار منه وبجانبته لا امر طبيعى وهو انتقال الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة الى الصحيح وهذا يكون مع تكرير المخالطة واللامسة له وأما أكله معه مقدارا يسيرا من الزمان لمصلحة راجحة فلا بأس به ولا تحصل العدوى من مرة واحدة ولحظة واحدة فهى سدا للذريعة وحماية للصحة ومخالطة مخالطة مالم الحاجة والمصلحة فلا تعارض بين الامرين وقالت طائفة أخرى يجوز أن يكون هذا المجذوم الذى أكل معه به من الجذام أمر يسير لا يعدى مثله وليس الجذام كلهم سواء ولا العدوى حاصلة من جميعهم بل منهم من لا تضر مخالطته ولا تعدى وهو من أصابه من ذلك شيء يسير ثم وقف واستمر على حاله ولم يعد ببقية جسمه فهو أن لا يعدى غيره أولى وأحرى وقالت فرقة أخرى ان الجاهلية كانت تعتقد أن الامراض المعدية تعدى بطبعها من غير اضافة الى الله سبحانه فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليبين لهم أن الله سبحانه هو الذى يمرض ويشفى ونهى عن القرب منه ليتبين لهم أن هذه من الاسباب التى جعلها

الله مفضية الى مسيئاتها ففي نفيه اثبات الاسباب وفي فعله بيان أنها لا تستقل بشئ بل الرب سبحانه ان شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئا وان شاء أبقى عليها قواها فأثرت وقالت فرقة أخرى بل هذه الاحاديث فيها الناسخ والمنسوخ فينظر في تاريخها فان علم المتأخر منها حكم بأنه الناسخ والا توقفنا فيها وقالت فرقة أخرى بل بعضها محفوظ وبعضها غير محفوظ وتكلمت في حديث لا عدوى وقالت قد كان أبو هريرة يرويه أولا ثم شك فيه فتركه وراجعوه فيه وقالوا سمعناك تحدث فأني أن يحدث به قال أبو سلمة فلا أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد الحديثين الآخر وأما حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم فأدخلها معه في القصعة فحديث لا يثبت ولا يصح وغاية ما قال فيه الترمذي أنه غريب لم يصححه ولم يحسنه وقد قال شعبة وغيره اتقوا هذه الغرائب قال الترمذي و يروى هذا من فعل عمر وهو أثبت فهذا شأن هذين الحديثين اللذين عورض بهما أحاديث النهي أحدهما رجع أبو هريرة عن التحديث به وأنكره . والثاني لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في كتاب المفتاح بأطول من هذا وبالله التوفيق

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في المنع من التداوى بالمحرّمات) روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بالمحرّم و ذكر البخاري في صحيحه عن ابن مسعود ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وفي السنن عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخرفناه أو كره أن يصنعها فقال إنما أصنعها للدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء وفي السنن أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يجعل في الدواء فقال انها داء وليست بالدواء رواه أبو داود والترمذي وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد الحضرمي قال قلت يا رسول الله ان بأرضنا أعنابا نعصرها فنشرب منها قال لا فراجعت قلت اما نستشفى للمريض قال ان ذلك ليس بشفاء ولكنه داء وفي سنن النسائي أن طيبا ذكر ضفدعا في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاء عن قتلها ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من تداوى بالخر فلا شفاء الله . المعالجة بالمحرّمات قبيحة عقلا وشرعا أما الشرع فما ذكرنا من هذه الاحاديث وغيرها وأما العقل فهو أن الله سبحانه إنما حرمه لخبثه فانه لم يحرم على هذه الامة طيبا عقوبة لها كما حرمه على بني اسرائيل بقوله فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وإنما حرم على هذه الامة ما حرم لخبثه وتحريمه له حمية لهم وصيانة عن تناوله فلا يناسب أن يطلب به الشفاء من الاسقام والعلل فانه وان أثر في ازالها لكنه يعقب سقما أعظم منه في القلب بقوة الخبث الذي فيه فيكون المداوى به قد سعى في ازالة سقم البدن بسقم القلب وأيضا فان تحريمه يقتضى تجنبه والبعد عنه بكل طريق وفي اتخاذه دواء محض على الترغيب فيه وملاسته وهذا ضد مقصود الشارع وأيضا فانه داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز أن يتخذ دواء وأيضا فانه يكسب الطبيعة والروح صفة الخبث لان الطبيعة تنفعل عن كيفية الدواء انفعالا ينافي اذا كانت كفيته خبيثة اكسبت الطبيعة منه خبثا فكيف اذا كان خبيثا في ذاته ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الاغذية والاشربة والملابس الخبيثة . لا تكسب النفس من هيئة الخبث وصفته وأيضا فان في اباحة التداوى به ولا سيما اذا كانت النفوس تميز اليه ذرية الى تناوله للشهوة واللذة لاسيما اذا عرفت النفوس أنه نافع لها من زيل

لاستتمامها جالب لشئائها فهذا أحب شيء إليها والشارع سد الذريعة الى تناوله بكل ممكن ولا ريب أن بين سد الذريعة الى تناوله وفتح الذريعة الى تناوله تناقضا وتعارضاً وأيضاً فإن في هذا الدواء المحرم من الادواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء وليفرض الكلام في أم الخبائث التي ما جعل الله لنا فيها شفاء قط فإنها شديدة المضرة بالدماع الذي هو مركز العقل عند الاطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين قال أبقراط في أثناء كلامه في الامراض الحادة ضرر الخمرة بالرأس شديد لأنه يسرع الارتفاع اليه ويرتفع بارتفاعه الاخلط التي تعلو في البدن وهو كذلك يضر بالذهن وقال صاحب الكامل ان خاصية الشراب الاضرار بالدماع والعصب وأما غيره من الادوية المحرمة فتوعان . أحدهما تعافه النفس ولا تنبعث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم ولحوم الافاعي وغيرها من المستقذرات فيبقى كلاً على الطبيعة مثقلها فيصير حيث ذاء لادواء . والثاني ما لا تعافه النفس كالشراب التي تستعمله الحوامل مثلاً فهذا ضرره أكثر من نفعه والعقل يقضى بتحريم ذلك فالعقل والفطرة مطابق للشرع في ذلك وههنا سر لطيف في كون المحرمات لا يستشفي بها فإن شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول واعتقاد منفعة وما جعل الله فيه من بركة الشفاء فإن النافع هو المبارك وأنفع الاشياء أبركها والمبارك من الناس أينما كان هو الذي ينتفع به حيث حل ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها وبين حسن ظنه بها وتلقى طبعه لها بالقبول بل كلما كان العبد أعظم إيماناً كان أكره لها وأسوأ اعتقاداً فيها وطبعه أكره شيء لها فاذا تناولها في هذه الحال كانت داء له لادواء الا أن يزول اعتقاد الخبث فيها وسوء الظن والكراهة لها بالمحبة وهذا ينافي الايمان فلا يتناولها المؤمن قط الا على وجه داء والله أعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج القمل الذي في الرأس وازالته في الصحيحين عن كعب ابن عجرة قال كان بي أذى من رأسي فحملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى الجهد قد بلغ بك ما أرى وفي رواية فأمره أن يحلق رأسه وأن يطعم فرقاً بين ستة أو يهدى شاة أو يصوم ثلاثة أيام . القمل يتولد في الرأس والبدن من شيئين خارج عن البدن وداخل فيه فالخارج الوسخ والدنس المركب في سطح الجسد والثاني من خلط رديء عفن تدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم فيتعفن بالرطوبة الدموية في البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل وأكثر ما يكون ذلك بعد العلل والاسقام وبسبب الاوساخ وإنما كان في رؤس الصبيان أكثر لكثرة رطوباتها وتعاطيهم الاسباب التي تولد القمل ولذلك حلق النبي صلى الله عليه وسلم رؤس بني جعفر ومن أكبر علاجه حلق الرأس لينفتح مسام الابخرة فتصاعد الابخرة الرديئة فتضعف مادة الخلط وينبغي أن يطلى الرأس بعد ذلك بالادوية التي تقتل القمل وتمنع تولده وحلق الرأس ثلاثة أنواع . أحدها نسك وقربة والاثنى بدعة وشرك . والثالث حاجة ودواء فالأول الحلق في أحد النسكين الحج أو العمرة والثاني حلق الرأس لغير الله سبحانه كما يحلقها المريدون لشيخوخهم فيقول أحدهم أنا حلقمت رأسي لفلان وأنت حلقته لفلان وهذا بمنزلة أن يقول سجدت لفلان فإن حلق الرأس خضوع وعبودية وذل ولهذا كان من تمام الحج حتى أنه عند الشافعي رحمه الله ركن من أركانه لا يتم الا به فانه وضع النواصي بين يدي ربها خضوعاً لعظمته وتذلاً لعزته وهو من أبلغ أنواع العبودية ولهذا كانت العرب اذا أرادت اذلال الاسير منهم وعتقه حلقوا رأسه وأطلقوه فجاء شيوخ الضلال والمزاحمون للربوبية الذين أساس مشيختهم على الشرك والبدعة فأرادوا من مريديهم أن يتعبدوا لهم فزينوا لهم حلق رؤسهم لهم

كما زينوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه وقالوا هو وضع الرأس بين يدي الشيخ ولعمري الله أن السجود لله هو وضع الرأس بين يديه سبحانه وزينوا لهم أن ينذروا لهم ويتوبوا لهم ويحلفوا بأسمائهم وهذا هو اتخاذهم أربابا وآلهة من دون الله قال تعالى ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا أيا أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون وأشرف العبودية عبودية الصلاة وقد تقاسمها الشيوخ والمتشبهون بالعلماء والجبابرة فأخذ الشيوخ منها أشرف ما فيها وهو السجود وأخذ المتشبهون بالعلماء منها الركوع فأذا لقي بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلي لربه سواء وأخذ الجبابرة منهم القيام فيقوم الأحرار والعبيد على رؤسهم عبودية لهم وهم جلوس وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمور الثلاثة على التفصيل فتعاطيها مخالفة صريحة له فنهى عن السجود لغير الله وقال لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد وأنكر على معاذ لما سجد له وقال له وتحريم هذا معلوم من دينه بالضرورة وتجوز من جوزه لغير الله مراغمة لله ورسوله وهو من أبلغ أنواع العبودية فإذا جوز هذا المشرك هذا النوع للبشر فقد جوز عبودية غير الله وقد صرح أنه قيل له الرجل يلقي أخاه أينحنى له قال لا قيل أيلتزمه ويقبله قال لا قيل أيسأله قال نعم وأيضا فالانحناء عند التحية سجود ومنه قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا أيا منحنين والافلا يمكن الدخول على الجباه وصرح عنه النهي عن القيام وهو جالس كما تعظم الأعاجم بعضها بعضا حتى منع من ذلك في الصلاة وأمرهم إذا صلى جالسا أن يصلوا جلوسا وهم أصحاب لا عذر لهم لئلا يقوموا على رأسه وهو جالس مع أن قيامهم لله فكيف إذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه والمقصود أن النفوس الجاهلة الضالة أسقطت عبودية الله سبحانه وأشركت فيها من يعظمه من الخلق فسجدت لغير الله وركعت له وقامت بين يديه قيام الصلاة وحلفت بغيره ونذرت لغيره وحلفت لغيره وذبحت لغيره وطافت لغير بيته وعظمت به الحب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل أشد وسوت من تعبد من المخلوقين رب العالمين وهؤلاء هم المضادون لدعوة الرسل وهم الذين يربهم يعدلون وهم الذين يقولون وهم في النار مع آلهتهم يختصمون بالله أن كنانا في ضلال مبين اذ نسويكم رب العالمين وهم الذين قال فيهم ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله وهذا كله من الشرك والله لا يغفر أن يشرك به فهذا فصل معترض في هديه في خلق الرأس ولعله أهم مما قصد الكلام فيه والله أعلم

— فصول في هديه صلى الله عليه وسلم —

في العلاج بالادوية الروحانية الالهية المفردة والمركبة منها ومن الادوية الطبيعية

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المصاب بالعين روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين وفي صحيحه أيضا عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحمة والعين والنملة وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق وفي سنن أبي داود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه المعين وفي الصحيحين عن عائشة قالت أمرني النبي صلى الله عليه وسلم وأمر أن نسترق من العين وذكر الترمذي من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن رفاعة الزرقاني أن أسما بنت عميس قالت يا رسول الله إن بني

جعفر تصيبهم العين أفأسترقى لهم فقال نعم فلو كان شيء يسبق القضاء لسبقته العين قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى مالك رحمه الله عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال رأى عامر بن ربيعة سهل ابن حنيف يغتسل فقال والله ما رأيت كالיום ولا جلد مخبأة قال فلبط سهل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عامراً فتغيط عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه ألا بركت اغتسل له فغسل له عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح مع الناس وروى مالك رحمه الله أيضاً عن محمد بن أبي أمامة بن سهل عن أبيه هذا الحديث وقال فيه إن العين حق توضحه فتوضأه وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه مرفوعاً العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين وإذا استغسل أحدكم فليغتسل ووصله صحيح قال الترمذي يؤمر الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجئه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخله أزاره ولا يوضع القدح في الأرض ثم يصب على رأس الرجل الذي يصيبه العين من خلفه صبة واحدة . والعين عيان عين انسية وعين جنية فقد صح عن أم سلبية أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية في وجهها سعة فقال استرقوا لها فان بها النظرة قال الحسين بن مسعود الفراء وقوله سعة أى نظرة يعنى من الجن يقول بها عين أصابتها من نظر الجن أنفذ من أسنة الرماح ويذكر عن جابر يرفعه أن العين لتدخل الرجل القبر والجل القدر وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجن ومن عين الإنسان فابطلت طائفة من قل نصيبهم من السمع والعقل أمر العين وقالوا إنما ذلك أوهام لا حقيقة لها وهؤلاء من أجهل الناس بالسمع والعقل ومن أغلظهم حجاً وأكثفهم طباعاً وأبعدهم معرفة عن الأرواح والنفوس وصفاتها وأفعالها وتأثيراتها وعقلاء الأمم على اختلاف مللهم ونحلهم لا تدفع أمر العين ولا تنكره وإن اختلفوا في سببه ووجهة تأثير العين فقالت طائفة إن العائن إذا تكيفت نفسه بالكيفية الرديئة انبعث من عينه قوة سمية تتصل بالمعين فيتضرر قالوا ولا يستنكر هذا كما لا يستنكر انبعث قوة سمية من الأفعى تتصل بالإنسان فيهلك وهذا أمر قد اشتهر عن نوع من الأفاعى أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكذلك العائن وقالت فرقة أخرى لا يستبعد أن ينبعث من عين بعض الناس جواهر لطيفة غير مرئية فتصل بالمعين وتتخلل مسام جسمه فيحصل له الضرر وقالت فرقة أخرى قد أجرى الله العادة بخلق ما يشاء من الضرر عند مقابلة عين العائن لمن يعينه من غير أن يكون منه قوة ولا سبب ولا تأثير أصلاً وهذا مذهب منكري الأسباب والقوى والتأثيرات في العالم وهؤلاء قد سدوا على أنفسهم باب العلل والتأثيرات والأسباب وخالفوا العقلاء أجمعين ولا ريب أن الله سبحانه خلق في الأجسام والأرواح قوى وطبائع مختلفة وجعل في كثير منها خواص وكيفيات مؤثرة ولا يمكن العاقل انكار تأثير الأرواح في الأجسام فانه أمر مشاهد محسوس وأنت ترى الوجه كيف يحمر حمرة شديدة إذا نظر إليه من يحتشمه ويستحي منه ويصفر صفرة شديدة عند نظر من يخافه إليه وقد شاهد الناس من يسقم من النظر وتضعف قواه وهذا كله بواسطة تأثير الأرواح ولشدة ارتباطها بالعين ينسب الفعل إليها وليست هي الفاعلة وإنما التأثير للروح والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها فروح الحاسد مؤذية للحسود أذى يئنا ولهذا أمر الله سبحانه رسوله أن يستعذبه من شره وتأثير الحاسد في أذى المحسود أمر لا ينكره إلا من هو خارج

عن حقيقة الانسانية وهو أصل الإصابة بالعين فان النفس الخبيثة الحاسدة تتكيف بكيفية خبيثة وتقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصة وأشبه الاشياء بهذا الافعى فان السم كامن فيها بالقوة فاذا قابلت عدوها انبثت منها قوة غضبية وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة مؤذية فمنها ما تشدد كيفيتها وتقوى حتى تؤثر في اسقاط الجنين ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الابتر وذى الطفتين من الحيات انهما يلتمسان البصر ويسقطان الحبل ومنها ما تؤثر في الانسان كيفيتها بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك النفس وكيفيتها الخبيثة المؤثرة والتأثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل عليه ومعرفة بالطبيعة والشرعية بل التأثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة وتارة بالرؤية وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه وتارة بالادعية والرقى والتعوذات وتارة بالوهم والتخيل ونفس العائن لا يتوقف تأثيرها على الرؤية بل قد يكون أعمى فيوصف له الشيء فتؤثر نفسه فيه وان لم يره وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير رؤية وقد قال تعالى لئيه وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر وقال قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومن شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عائن فلما كان الحاسد أعم من العائن كانت الاستعاذة منه استعاذة من العائن وهي سهام تخرج من نفس الحاسد والعائن نحو المحسود والمعين تصيبه تارة وتخطئه تارة فان صادفته مكشوفاً لا وقاية عليه أثرت فيه ولا بد وان صادفته حذراً شاكى السلاح لا منقذ فيه للسهم لم تؤثر فيه وربما ردت السهام على صاحبها وهذا بمثابة الرمي الحسى سواء فهذا من النفوس والارواح وذاك من الاجسام والاشباح وأصله من اعجاب العائن بالشيء ثم تتبعه كيفية نفسه الخبيثة ثم تستعين على تنفيذ سمها بنظرة الى المعين وقد يعين الرجل نفسه وقد يعين بغير ارادته بل بطبعه وهذا أردأ ما يكون من النوع الانساني وقد قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء ان من عرف بذلك حبسه الامام وأجرى له ما ينفق عليه الى الموت وهذا هو الصواب قطعاً

(فصل في المقصود العلاج النبوي لهذه العلة وهو أنواع وقد روى أبو داود في سننه عن سهل بن حنيف قال مررنا بسيل فدخلت فاغتسلت فيه فخرجت محمواً فنعى ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا بأبائنا يتعوذ قال فقامت ياسيدي والرقى صالحة فقال لا رقية الا في نفس أو حمة أو لدغة والنفس العين يقال أصابت فلانا نفس أى عين والنافس العائن واللدغة بدال مهمة وغين معجمة وهي ضربة العقرب ونحوها فمن التعوذات والرقى الاكثر من قراءة المعوذتين و فاتحة الكتاب وآية الكرسي ومنها التعوذات النبوية نحو أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ونحو أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة ونحو أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذراً وبرأ ومن شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الارض ومن شر ما يخرج منها ومن شر قن الليل والنهار ومن شر طوارق الليل والنهار الا طارقا يطرق بخير يارحمنا ومنها أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون ومنها اللهم انى أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر ما أنت آخذ بناصيته اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم اللهم انه لا يهزم جنك ولا يخلف وعدك سبحانك وبحمدك ومنها أعوذ بوجه الله العظيم الذى لا شيء أعظم منه وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وأسماء الله الحسنى ما علمت منها

وما لم أعلم من شر ما خاف وذرا وبراً ومن شر كل ذي شر لا أطيق شره ومن شر كل ذي شر أنت آخذ بناصيته ان ربي على صراط مستقيم ومنها اللهم أنت ربي لا اله الا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً اللهم اني أعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وان شاء قال تحصنت بالله الذي لا اله الا هو الهى واله كل شيء واعتصمت بربي ورب كل شيء وتوكلت على الحي الذي لا يموت واستدفعت الشر بلا حول ولا قوة الا بالله حسبي الله ونعم الوكيل حسبي الرب من العباد حسبي الخالق من المخلوق حسبي الرازق من المرزوق حسبي الذي هو حسبي حسبي الذي بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء الله مرمى حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ومن جرب هذه الدعوات والعود عرف مقدار منفعتها وشدة الحاجة اليها وهي تمنع وصول أثر العائن وتدفعه بعد وصوله بحسب قوة ايمان قائلها وقوة نفسه واستعداده وقوة توكله وثبات قلبه فانها سلاح والسلاح بضاربه

﴿فصل﴾ واذا كان العائن يخشى ضرر عينه واصابتها للبعين فليدفع شرها بقوله اللهم بارك عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعامر بن ربيعة لما كان سهل بن حنيف ألا بركت أي قلت اللهم بارك عليه وبما يدفع به اصابة العين قول ما شاء الله لا قوة الا بالله روى هشام بن عروة عن أبيه أنه كان اذا رأى شيئاً يعجبه أو دخل حائطاً من حيطانه قال ما شاء الله لا قوة الا بالله ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه باسم الله أريقك من كل داء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك باسم الله أريقك ورأى جماعة من الساف أن يكتب له الآيات من القرآن ثم يشربها قال مجاهد لا بأس أن يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض ومثله عن أبي قلابة ويذكر عن ابن عباس أنه أمر أن يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها أثر من القرآن ثم يغسل ويسقى وقال أيوب رأيت أبا قلابة كتب كتاباً من القرآن ثم غسله بماء وسقاه رجلاً كان به وجع .

﴿فصل﴾ ومنها أن يؤمر العائن بغسل مغابنه وأطرافه وداخله أزاره وفيه قولان . أحدهما أنه فرجه والثاني أنه طرف أزاره الداخل الذي يلي جسده من الجانب الايمن ثم يصب على رأس المعين من خلفه بغتة وهذا مما لا يناله علاج الاطباء ولا ينتفع به من أنكره أو سخر منه أو شك فيه أو فعله مجرباً لا يعتقد أن ذلك ينفعه واذا كان في الطبيعة خواص لا تعرف الاطباء علمها البتة بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة يفعل بالخاصة فما الذي ينكره زنادقهم وجهاتهم من الخواص الشرعية هذا مع أن في المعالجة بهذا الاستغسال ما تشهد له العقول الصحية وتقر لمناسبتها فاعلم أن ترياق سم الحية في لحمها وأن علاج تأثير النفس الغضبية في تسكين غضبها واطفاء ناره بوضع يده عليه والمسح عليه وتسكين غضبه وذلك بمنزلة رجل معه شعلة من نار وقد أراد أن يقذفك بها فصبت عليها الماء وهي في يده حتى طفت ولذلك أمر العائن أن يقول اللهم بارك عليه ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو احسان الى المعين فان دواء الشيء بضده ولما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لانها تطالب النفوذ فلا تجد أرق من المغابن وداخله الأزار ولا سيما ان كان كناية عن الفرج فاذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعملها وأيضاً فهذه المواضع للارواح الشيطانية بها اختصاص

والمقصود أن غسلها بالماء يطفيء تلك النارية ويذهب بتلك السمية وفيه أمر آخر وهو وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها تنفيذاً فيطفيء تلك النارية والسمية بالماء فيشفي العين وهذا كما أن ذوات السموم إذا قتلت بعد لسعها خف أثر اللسعة عن الملسوع ووجد راحة فإن أنفستها تمد أذاها بعد أسعها وتوصله إلى الملسوع فإذا قتلت خف الألم وهذا مشاهد وإن كان من أسبابه فرح الملسوع واشتفاء نفسه بقتل عدوه فتقوى الطبيعة على الألم فتدفعه وبالجملة غسل العائن يذهب تلك الكيفية التي ظهرت منه وإنما ينفع غسله عند تكيف نفسه بتلك الكيفية فإن قيل فقد ظهرت مناسبة الغسل فما مناسبة صب ذلك الماء على العين قيل هو في غاية المناسبة فإن ذلك الماء طفيء به تلك النارية وأبطل تلك الكيفية الرديئة من الفاعل فكما طفت به النارية القائمة بالفاعل طفت به وأبطلت عن المحل المتأثر بعد ملاسته للوثر العائن والماء الذي يطفأ به الحديد يدخل في أدوية عدة طبيعية ذكرها الأطباء فهذا الذي طفيء به نارية العائن لا يستنكر أن يدخل في دواء يناسب هذا الداء وبالجملة فطب الطبائعية وعلاجهم بالنسبة إلى العلاج النبوي كطب الطريقة بالنسبة إلى طبهم بل أقل فإن التفاوت الذي بينهم وبين الأنبياء أعظم وأعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطريقة بما لا يدرك الإنسان مقداره فقد ظهر لك عقد الأخاء الذي بين الحكمة والشرع وعدم مناقضة أحدهما للآخر والله يهدي من يشاء إلى الصواب ويفتح لمن أدام قرع باب التوفيق منه كل باب وله النعمة السابعة والحجة البالغة

(فصل) ومن علاج ذلك أيضاً والاحتراز منه ستر محاسن من يخاف عليه العين بما يردها عنه كما ذكر البغوي في كتاب شرح السنة أن عثمان رضي الله عنه رأى صبياً مليحاً فقال دسموا نوتته لئلا تصيبه العين ثم قال في تفسيره ومعنى دسموا نوتته أي سودوا نوتته والنوتة النقرة التي تكون في ذقن الصبي الصغير وقال الخطابي في غريب الحديث له عن عثمان أنه رأى صبياً تأخذه العين فقال دسموا نوتته فقال أبو عمرو سألت أحمد بن يحيى عنه فقال أراد بالنوتة النقرة التي في ذقنه والتدسيم التسييد أراد سودوا ذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال ومن هذا حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب ذات يوم وعلى رأسه عمامة دسماء أي سوداء أراد الاستشهاد على اللفظة ومن هذا أخذ الشاعر قوله

ما كان أحوج ذا الكمال إلى عيب يوقيه من العين

(فصل) ومن الرقي التي ترد العين ما ذكر عن أبي عبد الله التياحي أنه كان في بعض أسفاره للحج أو الغزو على ناقه فارهة وكان في الرنقة رجل عائن قلباً نظر إلى شيء إلا أنافه فقبل لابي عبد الله حفظ ناقتك من العائن فقال ليس له إلى ناقتي سبيل فاخبر العائن بقوله فتحين غيبة أبي عبد الله فجاء إلى رحله فنظر إلى الناقة فاضطربت وسقطت فجاء أبو عبد الله فاخبر أن العائن قد عانها وهي كما ترى فقال دلوني عليه فدل فوقف عليه وقال بسم الله حبس حبس وحجر يابس وشهاب قابس رددت عين العائن عليه وعلى أحب الناس إليه فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقاب إليك البصر خاسئاً وهو حسير فخرحت حدقتا العائن وقامت الناقة لا بأس بها

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الإلهية) روى أبو داود في سننه من حديث أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشتكى منكم شيئاً أو اشتكاه أخ له فليقل ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الأرض واغفر لنا

حوبنا وخطايانا أنت رب الطيبين أنزل رحمة من عندك وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ بأذن الله وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكيت قال نعم فقال جبريل عليه السلام باسم الله أريقك من كل داء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك باسم الله أريقك فان قيل فأتقولون في الحديث الذي رواه أبو داود لا رقية الا من عين أو حمة والحمة ذوات السموم كلها فالجواب أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد به نفي جواز الرقية في غيرها بل المراد به لا رقية أولى وأنفع منها في العين والحمة ويدل عليه سياق الحديث فان سهل بن حنيف قال لما أصابته العين أو في الرقي خير فقال لا رقية الا في نفس أو حمة ويدل عليه سائر أحاديث الرقي العامة والخاصة وقد روى أبو داود من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رقية الا من عين أو حمة أو دم يرقأ وفي صحيح مسلم عنه أيضا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من العين والحمة والنملة

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللدين بالفاتحة) أخرجنا في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفر قسافر وها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلمهم أن يكون عند بعضهم شيء فاتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء فقال بعضهم نعم والله اني لأرقي ولكن استضفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبه قال فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذي رقي لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان تنتظروا ما يأمرنا فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ذلك فقال وما يدريك أنها رقية ثم قال قد أصبتم اقتسموا واضربوا إلى معكم سهما وقدر وى ابن ماجه في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الدوا القرآن ومن المعلوم أن بعض الكلام له خواص ومنافع مجربة فما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذي هو الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادي والرحمة العامة الذي لو أنزل على جبل لتصدع من عظمتة وجلالته قال تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ومن هنا لبيان الجنس لا للتبعض هذا أصح القولين كقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما وكلهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فما الظن بفاتحة الكتاب التي لم ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها المتضمنة لجميع معاني كتب الله المشتملة على ذكر أصول أسماء الرب ومجامعها وهي الله والرب والرحمن وإثبات المعاد وذكر التوحيدين توحيد الربوبية وتوحيد الالهية وذكر الافتقار الى الرب سبحانه في طلب الاعانة وطلب الهداية وتخصيصه سبحانه بذلك وذكر أفضل الدعاء على الاطلاق وأنفعه وأفرضه وما للعباد أحوج شيء اليه وهو الهداية الى صراطه المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه الى الممات ويتضمن ذكر أصناف الخلائق وانقسامهم الى منعم عليه بمعرفة الحق والعمل به ومحبة وإيثاره ومغضوب عليه بعدوله عن الحق بعد معرفته له وفضال بعد عدم معرفته له وهؤلاء أقسام الخليقة مع تضمنها لإثبات القدر والشرع والأسماء والصفات والمعاد والنبوات وتزكية

النفوس واصلاح القلوب وذكر عدل الله واحسانه والرد على جميع أهل البدع والباطل كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بهامن الادواء ويرقى بها اللديغ وبالجملة فماتضمنته الفاتحة من اخلاص العبودية والثناء على الله وتقويض الامر كله اليه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله بمجامع النعم كلها وهي الهداية التي تجلب النعم وتدفع النقم من أعظم الادوية الشافية الكافية وقد قيل ان موضع الرقية منها اياك نعبد واياك نستعين ولا ريب أن هاتين الكلمتين من أقوى أجزاء هذا الدواء فان فيهما من عموم التفويض والتوكل والاتجاه والاستعانة والافتقار والطلب والجمع بين اعلاء الغايات وهي عبادة الرب وحده وأشرف الوسائل وهي الاستعانة به على عبادته مالميس في غيرها ولقد مرني وقت بمكة سقمت فيه وفقدت الطيب والدواء فكنت أتعالج بها أخذ شربة من ماء زمزم وأقرأها عليها مرارا ثم أشربه فوجدت بذلك البرء التام ثم صرت أعتمد ذلك عند كثير من الاوجاع فانتفع بها غاية الانتفاع

(فصل) وفي تأثير الرقى بالفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سر بديع فان ذوات السموم أثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم وسلاحها حماها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فاذا غضبت ثار فيها السم فتقذفه بآلتها وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء ولكل شيء ضدا ونفس الراقى تفعل في نفس المرقى فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال كما يقع بين الداء والدواء فتقوى نفس الراقى وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه باذن الله ومدار تأثير الادوية والادواء على الفعل والانفعال وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء الروحانيين والروحاني والطبيعي وفي النفث والتفل استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشرة للرقية والذكر والدعاء فان الرقية تخرج من قاب الراقى وفيه فاذا صاحبها شيء من أجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت أتم تأثيرا وأقوى فعلا ونفوذا ويحصل بالازدواج بينهما كيفية مؤثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الادوية وبالجملة فنفس الراقى تقابل تلك النفوس الخبيثة وتزيد بكيفية نفسه وتستعين بالرقية وبالنفث على ازالة ذلك الاثر وكلما كانت كيفية نفس الراقى أقوى كانت الرقية أتم واستعانت بنفثه كاستعانة تلك النفوس الرديئة بلسعها وفي النفث سر آخر فانه مما تستعين به الارواح الطيبة والخبيثة ولهذا تفعله السحرة كما يفعله أهل الايمان قال تعالى ومن شر النفاثات في العقد وذلك لان النفس تتكيف بكيفية الغضب والمخاربة وترسل أنفاسها سهامها لها وتمدها بالنفث والتفل الذي معه شيء من الريق مصاحب لكيفية مؤثرة والسواحر تستعين بالنفث استعانة بينة وان لم يتصل بحسم المسحور بل ينفث على العقدة ويعقدها ويتكلم بالسحر فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الارواح السفلية الخبيثة فتقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الدفع والتكلم بالرقية وتستعين بالنفث فأيهما قوى كان الحكمه ومقابلة الارواح بعضها البعض ومحاربتها وآلتها من جنس مقابلة الاجسام ومحاربتها وآلتها سواء بل الاصل في المحاربة والتقابل للارواح والاجسام آلتها وجندها ولكن من غاب عليه الحس لا يشعر بتأثيرات الارواح وأفعالها وانفعالاتها لاستيلاء سلطان الحس عليه وبعده من عالم الارواح وأحكامها وأفعالها والمقصود أن الروح اذا كانت قوية وتكيفت بمعاني الفاتحة واستعانت بالنفث والتفل قابلت ذلك الاثر الذي حصل من النفوس الخبيثة فأزالته والله أعلم .

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالرقية (روى ابن أبي شيبة في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ سجد فلدغته عقرب في أصبعه فانصرف رسول الله

صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ما تدع نيا ولا غيره قال ثم دعا باناء فيه ماء وملح فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح ويقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين حتى سكنت ففي هذا الحديث العلاج بالدواء المركب من امرين الطبيعي والالهي فان في سورة الاخلاص من كمال التوحيد العلي الاعتقادي واثبات الاحدية لله المستلزمة نفي كل شركة عنه واثبات الصمدية المستلزمة لاثبات كل كمال له مع كون الخلائق تصمد اليه في حوائجها أي تقصده الخائفة وتتوجه اليه علويها وسفليها ونفي الوالد والولد والكفوع عنه المتضمن لنفي الاصل والفرع والنظير والمماثل مما اختصت به وصارت تعدل ثلث القرآن ففي اسمه الصمد اثبات كل الكمال وفي نفي الكفو التنزيه عن الشبيه والمثال وفي الاحد نفي كل شريك لذى الجلال وهذه الاصول الثلاثة هي مجامع التوحيد وفي المعوذتين الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلا فان الاستعاذة من شر ما خلق تعم كل شر يستعاذه منه سواء كان في الاجسام أو الارواح والاستعاذة من شر الغاسق وهو الليل وآيته وهو القمر اذا غاب تتضمن الاستعاذة من شر ما ينتشر فيه من الارواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار فلما أظلم الليل عليها وغاب القمر انتشرت وعاثت والاستعاذة من شر النفاثات في العقد تتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن والاستعاذة من شر الحاسد تتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها والسورة الثانية تتضمن الاستعاذة من شر شياطين الانس والجن فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر ولهما شأن عظيم في الاحتراس والتحصن من الشرور قبل وقوعها ولهذا أوصى النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن عامر بقراءتها عقب كل صلاة ذكره الترمذي في جامعه وفي هذا سر عظيم في استدفاع الشرور من الصلاة الى الصلاة وقال ما تعوذ المتعوذون بمثلها وقد ذكر أنه صلى الله عليه وسلم سحر في احدى عشرة عقدة وأن جبريل نزل عليه بهما فجعل كلما يقرأ آية منهما انحلت عقدة حتى انحلت العقد كلها وكانما نشط من عقال وأما العلاج الطبيعي فيه فان في الملح نفعا لكثير من السموم ولا سيما لدغة العقرب قال صاحب القانون يضمده مع بزر الكتان للسع العقرب وذكره غيره أيضا وفي الملح من القوة الجاذبة المحللة ما يجذب السموم ويحللها ولما كان في لسعها قوة نارية تحتاج الى تبريد وجذب واخراج جمع بين الماء المبرد لنار اللسعة والملح الذي فيه جذب واخراج وهذا أتم ما يكون من العلاج وأيسره وأسهله وفيه تنبيه على أن علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والاخراج والله أعلم . وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغني البارحة فقال أما لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خاف لم يضرك واعلم أن الادوية الالهية تنفع من الداء بعد حصوله وتمنع من وقوعه وان وقع لم يقع وقوعا مضرا وان كان مؤذيا والادوية الطبيعية انما تنفع بعد حصول الداء فالتعوذات والاذكار اما أن تمنع وقوع هذه الاسباب واما أن تحول بينها وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه فالرقى والعوذ تستعمل لحفظ الصحة ولازالة المرض أما الاول فكما في الصحيحين من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أوى الى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله أحد والمعوذتين ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده وكما في حديث عوذة أنى الدرداء المرفوع اللهم أنت ربي لا اله الا أنت عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم وقد تقدم وفيه من قالها أول نهاره لم تصبه مصيبة حتى يمسي ومن قالها آخر نهاره لم تصبه مصيبة حتى يصبح وكما في الصحيحين من قرأ الآيتين من آخر سورة

البقرة في ليلة كفتاه وكما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك وكما في سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في السفر يقول بالليل يا أرض ربى وربك الله أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك وشر ما يدب عليك أعوذ بالله من أسد وأسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد

﴿فصل﴾ وأما الثاني فكما تقدم من الرقية بالفاتحة والرقية للعقرب وغيرها مما يأتي

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة﴾ قد تقدم من حديث أنس الذي في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحمة والعين والنملة وفي سنن أبي داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة فقال ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتها الكتابة . النملة قروح تخرج في الجنين وهو داء معروف وسمى نملة لأن صاحبه يحس في مكانه كأن نملة تدب عليه وتعضه وأصنافها ثلاثة قال ابن قتيبة وغيره كان المجوس يزعمون أن ولد الرجل من أخته إذا حط على النملة شفى صاحبها ومنه قول الشاعر

ولا عيب فينا غير حط لمعشر كرام وأنا لا نمخط على النمل

وروى الخلال أن الشفاء بنت عبد الله كانت ترقى في الجاهلية من النملة فلما هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة قالت يا رسول الله انى كنت أرقى في الجاهلية من النملة وانى أريد أن أعرضها عليك فعرضتها فقالت بسم الله صلت حتى يعود من أفواها ولا تضر أحدا اللهم اكشف الباس رب الناس قال ترقى بها على عود سبع مرات وتقصد مكانا نظيفا وتلكه على حجر بخل خمر حاذق وتطليه على النملة وفي الحديث دليل على جواز تعاليم النساء الكتابة

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الحية﴾ قد تقدم قوله لارقية الا في عين أو حمة الحية بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها وفي سنن ابن ماجه من حديث عائشة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحية والعقرب ويذكر عن ابن شهاب الزهري قال لدغ بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل من راق فقالوا يا رسول الله ان آل حزم كانوا يرقون رقية الحية فلما نهيت عن الرقى تركوها فقال ادعوا عمارة بن حزم فدعوه فعرض عليه رقاها فقال لا بأس بها فاذن له فيها فرقاها

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح﴾ أخرجاني الصحيحين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى الانسان أو كانت به قرحة أو جرح قال بأصبعه هكذا ووضع سفيان سبابته بالارض ثم رفعها وقال بسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا يشفى سقيمنا باذن ربنا هذا من العلاج السهل الميسر النافع المركب وهى معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لاسيما عند عدم غيرها من الادوية اذ كانت موجودة بكل أرض وقد علم أن طبيعة التراب الخالص باردة يابسة مجففة لرطوبات القروح والجراحات التى تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندمالها لاسيما في البلاد الحارة وأصحاب الامزجة الحارة فان القروح والجراحات يتبعها في أكثر الامر سوء مزاج حار فيجتمع حرارة البلد والمزاج والجراح وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة أشد من برودة جميع الادوية المفردة الباردة فتقابل برودة التراب حرارة المرض لاسيما ان كان التراب قد غسل وجفف و يتبعها أيضا كثرة الرطوبات الرديئة والسيلان والتراب مجفف لها مزيل لشدة ييبسه

وتجفيفه للرطوبة الرديئة المانعة من برئها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة ودفعت عنه الالم باذن الله ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق بهامنه شيء فيمسح به على الجرح ويقول هذا الكلام لمصافيه من بركة ذكر اسم الله وتفويض الامر اليه والتوكل عليه فينضم أحد العلاجين الى الآخر فيقوى التأثير وهل المراد بقوله تربة أرضنا جميع الارض أو أرض المدينة خاصة فيه قولان ولا ريب أن من التربة ما تكون فيه خاصية ينفع بخاصيته من أدواء كثيرة ويشفى بها أسقاما رديئة قال جالينوس رأيت بالاسكندرية مطحولين ومستسقين كثيرا يستعملون طين مصر ويطلون به على سوقهم وأنخاذهم وسواعدهم وظهورهم وأضلاعهم فينتفعون به منفعة بينة قال وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للاورام العفنة والمترهلة الرخوة قال واني لاعرف قوما ترهلت أبدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من أسفل انتفعوا بهذا الطين نفعا بينا وقوما آخرين شفوا به أو جاعا زمنا كانت متمكنة في بعض الاعضاء تمسكنا شديدا فبرأت وذهبت أصلا وقال صاحب الكتاب المسيحي قوة الطين المجلوب من كنوس وهي جزيرة المصطكى قوة تجلو وتغسل وتنبت اللحم في القروح وتختم القروح انتهى واذا كان هذا في هذه الترات فما الظن بأطيب تربة على وجه الارض وأبركها وقد خالطت ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقارنت رقيقته باسم ربه وتفويض الامر اليه وقد تقدم أن قوى الرقية وتأثيرها بحسب الراقي وانفعال المرقى عن رقيقته وهذا أمر لا ينكره طبيب فاضل عاقل . سيلم فان اتنى أحد الاوصاف فليقل ماشاء

﴿ فصل في هدية صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية ﴾ روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن أبي العاص أنه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يجده في جسده منذ أسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذى تألم من جسدي وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر ففى هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض اليه والاستعاذة بعزته وقدرته من شر الالم ما يذهب به وتكراره ليكون أنجع وأبلغ كتكرار الدواء لاجراج المادة وفى السبع خاصية لا توجد فى غيرها وفى الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض أهله يمسح عليه بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اذهب اللباس واشف أنت الشافى لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما ففى هذه الرقية توسل الى الله بكال ربوبيته وكال رحمته بالشفاء وأنه وحده الشافى وأنه لا شفاء الا شفاؤه فتضمنت التوسل اليه بتوحيده واحسانه وربوبيته

﴿ فصل فى عديده صلى الله عليه وسلم فى علاج حر المصيبة وحزنها ﴾ قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون وفى المسند عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من أحد تصيبه مصيبة فيقول ان الله وانا اليه راجعون اللهم أجرنى فى مصيبتى واخلف لى خيرا منها الا أجاره الله فى مصيبتيه وأخاف له خيرا منها وهذه الكلمة من أبلغ علاج المصاب وأنفعه له فى عاجلته وآجلته فانها تتضمن أصليين عظيمين اذا تحقق العبد بمعرفتهما تسلى عن مصيبتيه . أحدهما أن العبد وأهله وماله ملك لله عز وجل حقيقة وقد جعله عند العبد عارية فاذا أخذ منه فهو كالمعير يأخذ متاعه من المستعير وأيضا فانه محفوف بعدمين عدم قبله وعدم بعده وملك العبد له منه معاره فى زمن يسير وأيضا فانه ليس الذى أوجده عن عده حتى يكون ملكه حقيقة ولا هو الذى يحفظه من الآفات بعد وجوده ولا يبقى عليه وجوده فليس له فيه تأثير ولا ملك حقيقى وأيضا فانه متصرف فيه بالامر تصرف العبد فى الأمور

المنهى لا تصرف الملاك ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه الا ما وافق أمر ماله الحقيقى . والثانى أن مصير العبد و مرجعه الى الله مولاه الحق ولا بد أن يخاف الدنيا وراء ظهره ويحى ربه فرداً كما خلقه أول مرة بلا أهل ولا مال ولا عشيرة ولكن بالحسنات والسيئات فاذا كانت هذه بداية العبد وما خوله ونهايته فكيف يفرح بوجود أو يأسى على مفقود ففكره فى مبدئه ومعاده من أعظم علاج هذا البلاء ومن علاجه أن يعلم علم اليقين أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه قال تعالى ما أصاب من مصيبة فى الارض ولا فى أنفسكم الا فى كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور ومن علاجه أن ينظر الى ما أصيب به فيجد ربه قد أبقي عليه مثله أو أفضل منه وادخر له ان صبر ورضى ما هو أعظم من فوات تلك المصيبة بأضعاف مضاعفة وأنه لو شاء لجعلها أعظم مما هى ومن علاجه أن يطفى نار مصيبته ببرد التأسى بأهل المصائب وليعلم أنه فى كل واد بنو سعد ولينظر يمنة فهل يرى الا محنة ثم ليعطف يسرة فهل يرى الا حسرة وأنه لو قش العالم لم يرفهم الا مبتلى اما بفوات محبوب أو حصول مكروه وأن سرور الدنيا أحلام نوم أو كظلال زائل ان أضحك قليلاً أبكت كثيراً وان سرت يوماً سامت دهرها وان متعت قليلاً منعت طويلاً وما ملأت داراً خيرة الا ملأتها غبرة ولا سرته يوم سرور الا خبات له يوم شرور قال ابن مسعود رضى الله عنه لكل فرحة ترحه وما ملئ بيت فرحاً الا ملئ ترحاً وقال ابن سيرين ما كان ضحك قط الا كان من بعده بكاء وقالت هند بنت النعمان لقد رأيتنا ونحن من أعز الناس وأشد هم ملكاً ثم لم تغب الشمس حتى رأيتنا ونحن أقل الناس وأنه حق على الله أن لا يملأ داراً خيرة الا ملأها غبرة وسألها رجل أن تحده عن أمرها فقالت أصبحت ذات صباح وما فى العرب أحد الا يرجونا ثم أمسينا وما فى العرب أحد الا يرحمنا وبكت اختها حرة بنت النعمان يوماً وهى فى عزها فقيل لها ما يبكيك لعل أحداً أذاك قالت لا ولكن رأيت غصارة فى أهلى وقلبا امتلأت دار سروراً الا امتلأت حزناً قال اسحق بن طلحة دخلت عابها يوماً فقلت لها كيف رأيت عبرات الملوك فقالت ما نحن فيه اليوم خير مما كنا فيه الامس انا نجد فى الكتب أنه ليس من أهل بيت يعيشون فى خيرة الا سيعقبون بعدها غبرة وأن الدهر لم يظهر لقوم يوماً يحبونه الا بطن لهم يوماً يكرهونه ثم قالت

فيذا نوس الناس والامرأمرنا اذا نحن فيهم سوقه تنصف

فأف لدينا لا يدوم نعيمها تقاب تارات بنا وتصرف

ومن علاجها أن يعلم أن الجزع لا يردها بل يضاعفها وهو فى الحقيقة من تزايد المرض ومن علاجها أن يعلم أن فوت ثواب الصبر والتسليم وهو الصلاة والرحمة والهداية التى ضمنها الله على الصبر والاسترجاع أعظم من المصيبة فى الحقيقة ومن علاجها أن يعلم أن الجزع يشمت عدوه ويسوء صديقه ويغضب ربه ويسر شيطانه ويحبط أجره ويضعف نفسه واذا صبر واحتسب أقصى شيطانه ورده خاسئاً وأرضى ربه وسر صديقه وساء عدوه وحمل عن اخوانه وعزاهم هو قبل أن يعزوه فهذا هو الثبات والكمال الاعظم لا لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والسخط على المقدور ومن علاجها أن يعلم أن ما يعقبه الصبر والاحتساب من اللذة والمسرة أضعاف ما كان يحصل له بقاء ما أصيب به لوبقى عاياه ويكفيه من ذلك بيت الحمد الذى بنى له فى الجنة على حمده لربه واسترجاعه فلينظر أى المصيتين أعظم مصيبة الاحلة أو مصيبة فوات بيت الحمد فى جنة الخلد وفى الترمذى

مرفوعا يود ناس يوم القيامة أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض في الدنيا لما يرون من ثواب أهل البلاء وقال بعض الساف لولا مصائب الدنيا لوردنا القيامة مفاليس ومن علاجها أن يروح قلبه بروح رجاء الخلف من الله فانه من كل شيء عوض إلا الله فسامته عوض كما قيل

من كل شيء اذا ضيعته عوض وما من الله ان ضيعته عوض

ومن علاجها أن يعلم أن حظه من المصيبة ما تحدثه له فن رضى فله الرضى ومن سخط فله السخط فحظك منها ما أحدثته لك فاختر خيرا الحظوظ أو شرها فان أحدثت له سخطا وكفرا كتب في ديوان الهالكين وان أحدثت له جزعا وتفريطا في ترك واجب أو فعل محرم كتب في ديوان المفرطين وان أحدثت له شكاية وعدم صبر كتب في ديوان المغبونين وان أحدثت له اعتراضا على الله وقد حافى حكمته فقد قرع باب الزندقة أو ولجه وان أحدثت له صبرا وثباتا لله كتب في ديوان الصابرين وان أحدثت له الرضا عن الله كتب في ديوان الراضين وان أحدثت له الحمد والشكر كتب في ديوان الشاكرين وكان تحتلوا الحمد مع الحمادين وان أحدثت له محبة واشتياقا الى لقاء ربه كتب في ديوان المحبين المخلصين وفي مسند الامام أحمد والترمذي من حديث محمود بن لبيد يرفعه ان الله اذا أحب قوما ابتلاهم فمن رضى فله الرضى ومن سخط فله السخط زاد أحمد ومن جزع فله الجزع من علاجها أن يعلم أنه وان بلغ في الجزع غايته فأخر أمره الى صبر الاضطرار وهو غير محمود ولا مثاب قال بعض الحكماء العاقل يفعل في أول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد أيام ومن لم يصبر صبرا الكرام سلاسلو البهائم وفي الصحيح مرفوعا الصبر عند الصدمة الاولى وقال الاشعث بن قيس انك ان صبرت ايمانا واحتسابا والا سلوت سلو البهائم ومن علاجها أن يعلم أن أنفع الادوية له موافقة ربه والى فيه فيما أحبه ورضيه له وأن خاصية المحبة وسرها موافقة المحبوب فمن ادعى محبة محبوب ثم سخط ما يحبه وأحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه وتمقت الى محبوبه وقال أبو الدرداء ان الله اذا قضى قضاء أحب أن يرضى به وكان عمران بن حصين يقول في علقته أحبه الى أحبه اليه وكذلك قال أبو العالية وهذا دواء وعلاج لا يعمل الا مع المحبين ولا يمكن كل أحد أن يتعالج به ومن علاجها أن يوازن بين أعظم اللذتين والتمتعين وأدومهما لذة تمتعه بما أصيب به ولذة تمتعه بثواب الله له فان ظهر له الرجحان فأثر الراجح فليحمد الله على توفيقه وان أثر المرجوح من كل وجه فليعلم أن مصيبته في عقله وقلبه ودينه أعظم من مصيبته التي أصيب بها في دنياه ومن علاجها أن يعلم أن الذي ابتلاه بها أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وأنه سبحانه لم يرسل اليه البلاء ليهلكه به ولا ليعذبه به ولا ليجتاحه وإنما افتقده به ليمتحن صبره ورضاه عنه وايمانه وليسمع تضرعه وابتهاله وليراه طريقا يبابه لا ثدا يجنبه مكسور القلب بين يديه رافعا قصص الشكوى اليه قال الشيخ عبد القادر يابني ان المصيبة ما جاءت لتهلكك وإنما جاءت لتمدن صبرك وايمانك يا بني القدر سبع والسبع لا يأكل الميتة والمقصود أن المصيبة كير العبد الذي يسبك به حاصله فاما أن يخرج ذهباً أحمر واما أن يخرج خبثا كله كما قيل

سبكناه ونحسبه لجيننا فأبدى الكية عن خبث الحديد

فان لم ينفعه هذا الكير في الدنيا فبين يديه الكير الاعظم فاذا علم العبد أن ادخاله كير الدنيا ومسبكها خير له من ذلك الكير والمسبك وأنه لا بد من أحد الكيرين فليعلم قدر نعمة الله عليه في الكير العاجل ومن علاجها أن يعلم أنه لولا عن الدنيا ومصائبها لأصاب العبد من أدواء الكير والعجب والفرعنة وقسوة القلب ما هو سبب

هلاكه عاجلا وآجلا فمن رحمة أرحم الراحمين أن يتفقده في الاحيان بأنواع من أدوية المصائب تكون حمية له من هذه الادواء وحفظا لصحة عبوديته واستفراغا للواد الفاسدة الرديئة المهلكة منه ف سبحانه من يرحم يلائه ويبتلى بنعمائه كما قيل قد ينعم الله بالبلوى وان عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم فلولاً أنه سبحانه يداوى عباده بأدوية المحن والابتلاء لطفوا وبغوا وعتوا والله سبحانه اذا أراد بعبد خيرا سقاه دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرغ به من الادواء المهلكة حتى اذا هذب ونقاها وصفاه أهله لاشرف مراتب الدنيا وهى عبوديته وأرفع ثواب الآخرة وهو رؤيته وقربه ومن علاجها أن يعلم أن مرارة الدنيا هى بعينها حلاوة الآخرة يقلبها الله سبحانه كذلك وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة ولان ينتقل من مرارة منقطعة الى حلاوة دائمة خير لهم من عكس ذلك فان خنى عليك هذا فانظر الى قول الصادق المصدوق حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وفى هذا المقام تفاوتت عقول الخلائق وظهرت حقائق الرجال فأكثرهم أثر الحلاوة المنقطعة على الحلاوة الدائمة التى لا تزول ولم يحتمل مرارة ساعة بحلاوة الابد ولا ذل ساعة لعز الابد ولا محنة ساعة لعافية الابد فان الحاضر عنده شهادة والمتنظر غيب والايمان ضعيف وساطان الشهوة حاكم فتولد من ذلك اثار عاجلة ورفض الآخرة وهذا حال النظر الواقع على ظواهر الأمور وأوائلها ومبادئها وأما النظر الثاقب الذى يخرق حجب العاجلة ويجاوز الى العواقب والغايات فله شأن آخر فادع نفسك الى ما أعد الله لاوليائه وأهل طاعته من النعم المقيم والسعادة الابدية والفوز الاكبر وما أعد لاهل البطالة والاضاعة من الخزي والعقاب والحسرات الدائمة ثم اختر أى القسمين أليق بك وكل يعمل على شاكلته وكل أحد يصبو الى ما يناسبه وما هو الاولى به ولا تستطل هذا العلاج فشدة الحاجة اليه من الطيب والعليل دعت الى بسطه وبالله التوفيق

(فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج الكرب والهم والغم والحزن) أخرجا فى الصحيحين من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات السبع ورب الارض رب العرش الكريم وفى جامع الترمذى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا حز به أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث وفيه عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم كان اذا أهمه الأمر رفع طرفه الى السماء فقال سبحان الله العظيم واذا اجتهد فى الدعاء قال يا حي يا قيوم وفى سنن أبى داود عن أبى بكر الصديق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلنى الى نفسى طرفة عين وأصلح لى شأنى كله لا اله الا أنت وفيها أيضا عن أسماء بنت عميس قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أعلمك كلمات تقولين عند الكرب أو فى الكرب الله ربى لا أشرك به شىء وفى رواية أنها تقال سبع مرات وفى مسند الامام أحمد عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما أصاب عبدا هم ولا حزن فقال اللهم انى عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتى بيدك ماض فى حكمك عدل فى قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عنده أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي الا أذهب الله حزنه وهمه وأبدله مكانه فرحا وفى الترمذى عن سعد بن أبى وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة ذى النون اذ دعا ربه وهو فى بطن الحوت لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين لم يدع بها رجل مسلم فى شىء قط الا استجيب له وفى رواية انى لأعلم كلمة

لا يقولها مكروب الا فرج الله عنه كلمة أخى يونس وفى سنن أبى داود عن أبى سعيد الخدرى قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فاذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة فقال يا أبا أمامة ما لى أراك فى المسجد فى غير وقت الصلاة فقال هموم لزمته وديون يارسول الله فقال ألا أعليك كلاما اذا أنت قتله أذهب الله عز وجل همك وقضى دينك قال قلت بلى يارسول الله قال قل اذا أصبحت واذا أمسيت اللهم انى أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال قال ففعلت ذلك فاذهب الله عز وجل همى وقضى عني دينى وفى سنن أبى داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وفى المسند أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حز به أمر فرزع الى الصلاة وقد قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وفى السنن عليكم بالجهاد فانه باب من أبواب الجنة يدفع الله به عن النفوس الهم والغم ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرت همومه وغموه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله وثبت فى الصحيحين أنها كنز من كنوز الجنة وفى الترمذى أنها باب من أبواب الجنة هذه الادوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدواء فان لم تقو على اذهاب داء الهم والغم والحزن فهو داء قد استحکم وتمكنت أسبابه ويحتاج الى است فراغ كلى الاول توحيد الربوبية الثانى توحيد الالهية الثالث التوحيد العلى الاعتقادى الرابع تنزيه الرب تعالى عن أن يظلم عبده أو يأخذ به سبب من العبد يوجب ذلك الخامس اعتراف العبد بانه هو الظالم السادس التوسل الى الرب تعالى بأحب الاشياء اليه وهو أسماؤه وصفاته ومن أجمعها لمعانى الاسماء والصفات الحى القيوم السابع الاستعانة به وحده الثامن اقرار العبد له بالرجاء التاسع تحقيق التوكل عليه والتفويض اليه والاعتراف له بان ناصيته فى يده يصرفه كيف يشاء وأنه ماض فيه حكمه عدل فيه قضاؤه العاشر أن يرتع قلبه فى رياض القرآن ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان وأن يستضى به فى ظلمات الشبهات والشهوات وأن يتسلى به عن كل فائت ويتعزى به عن كل مصيبة ويستشفى به من أدواء صدره فيكون جلاء حزنه وشفاء همه وغمه الحادى عشر الاستغفار الثانى عشر التوبة الثالث عشر الجهاد الرابع عشر الصلاة الخامس عشر البرا من الحول والقوة وتقويضهما الى من هما بيده

(فصل فى بيان جهة تأثير هذه الادوية فى هذه الامراض) خلق الله سبحانه ابن آدم وأعضاءه وجعل لكل عضو منها كالا اذا فقد أحس بالالم وجعل للملكها وهو القلب كالا اذا فقد حضرته أسقامه وآلامه من الهموم والغموم والاحزان فاذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الابصار وفقدت الاذن ما خلقت له من قوة السمع واللسان ما خلق له من قوة الكلام فقدت كمالها والقلب خلق لمعرفة فطره ومحبه وتوحيده والسرور به والابتهاج بحبه والرضا عنه والتوكل عليه والحب فيه والبغض فيه والموالة فيه والمعاداة فيه ودوام ذكره وأن يكون أحب اليه من كل ماسواه وأرجى عنده من كل ماسواه وأجل فى قلبه من كل ماسواه ولا نعيم له ولا سرور ولا نقبل ولا حياة الا بذلك وهذا له بمنزلة الغذاء والصحة والحياة فاذا فقد غذاءه وصحته وحياته فالهموم والغموم والاحزان مسارعة من كل صوب اليه ورهن مقيم عليه ومن أعظم أدوائه الشرك والذنوب والغفلة والاستهانة بمحابه ومراضيه وترك التفويض اليه وقلة الاعتماد عليه والركون الى ماسواه والسخط بمقدوره والشك فى وعده ووعيدته واذا تأملت أمراض القلب وجدت هذه الامور وأمثالها هى أسبابها لاسبب لها سواها فدوائه الذى

لادواء له سواء ماتضمنته هذوالعلاجات النبوية من الامور المضادة لهذه الادواء فان المرض يزال بالصد والصحة تحفظ بالمثل فصحته تحفظ بهذا الامور النبوية وأمراضه باضدادها فالتوحيد يفتح للعبد باب الخير والسرور واللذة والفرح والابتهاج والتوبة استقراغ للاخلاط والمواد الفاسدة التي هي سبب اسقامه وحمة له من التخليط فوى نذلق عنه باب الشرور فيفتح له باب السعادة والخير بالتوحيد ويغلق باب الشرور بالتوبة والاستغفار قال بعض المتقدمين من أئمة الطب من أراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب ومن أراد عافية القلب فليترك الآثام وقال ثابت بن قرة راحة الجسم في قلة الطعام وراحة الروح في قلة الآثام وراحة اللسان في قلة الكلام والذنوب للقلب بمنزلة السموم ان لم تهلكه أضعفته ولا بد واذا ضعفت قوته لم يقدر على مقاومة الامراض قال طيب القلوب عبدالله بن المبارك

رأيت الذنوب تميمت القلوب وقد يورث الذل ادمانها

وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها

فالهوى أكبر أدوائها ومخالفته أعظم أدويتها والنفس في الاصل خلقت جاهلة ظالمة فهي لجهلها تظن شفاها في اتباع هواها وانما فيه تلفها وعطشها وظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح بل يضع الداء موضع الدواء فيعتمده ويضع الدواء موضع الداء فتجنبه فيتولد من بين اثارها للداء واجتنابها للدواء أنواع من الاسقام والعلل التي تعي الاطباء ويتعذر معها الشفاء والمصيبة العظمى أنها تركب ذلك على القدر فتبرى نفسها وتلوم ربها بلسان الحال دائماً ويقوى اللوم حتى يصرح به اللسان واذا وصل العليل الى هذه الحال فلا يطمع في برئه الا أن تتداركه رحمة من ربه فيحييه حياة جديدة ويرزقه طريقة حميدة فلهذا كان حديث ابن عباس في دعاء الكرب مشتملاً على توحيد الالهية والربوبية ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم وهاتان الصفتان مستلزمتان لكمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بكمال ربوبيته للعالم العلوى والسفلى والعرش الذى هو سقف المخلوقات وأعظمها والربوبية التامة تستلزم توحيدة وأنه الذى لا تنبغى العبادة والحب والخوف والرجاء والالجلال والطاعة الا له وعظمته المطلقة تستلزم اثبات كل كمال له وسلب كل نقص وتمثيل عنه وحله يستلزم كمال رحمته واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفة بذلك توجب محبته واجلاله وتوحيده فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه ألم الكرب والهم والغم وأنت تجد المريض اذا ورد عليه ما يسره ويفرحه ويقوى نفسه كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسى فحصل هذا الشفاء للقلب أولى وأحرى ثم اذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الاوصاف التى تضمنها دعاء الكرب وجدته في غاية المناسبة لتفريج هذا الضيق وخروج القلب منه الى سعة البهجة والسرور وهذه الامور انما يصدق بها من أشرقت فيه أنوارها وبارق قلبه حقائقها وفي تأثير قوله يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث في دفع هذا الداء مناسبة بديعة فان صفة الحياة متضمنة لجميع صفات الكمال مستلزمة لها وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الافعال ولهذا كان اسم الله الاعظم الذى اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى هو اسم الحى القيوم والحياة التامة تضاد جميع الاسقام والآلام ولهذا لما كملت حياة أهل الجنة لم يلحقهم هم ولا غم ولا حزن ولا شئ من الآفات ونقصان الحياة يضر بالافعال وينافى القيومية فكمال القيومية لكمل الحياة فالحى المطلق التام لا يفوته صفة الكمال البتة والقيوم لا يتعذر عليه فعل ممكن البتة

فالتوسل بصفة الحياة والقيومية له تأثير في ازالة ما يضر بالحياة ويضر بالافعال ونظير هذا توسل النبي صلى الله عليه وسلم الى ربه برؤيته لجبريل وميكائيل واسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق باذنه فان حياة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الاملأ الثلاثة بالحياة فجبريل موكل بالوحى الذى هو حياة القلوب وميكائيل بالقطر الذى هو حياة الابدان والحيوان واسرافيل بالنفخ فى الصور الذى هو سبب حياة العالم وعود الارواح الى أجسادها فالتوسل اليه سبحانه برؤية هذه الارواح العظيمة الموكلة بالحياة له تأثير فى حصول المطلوب والمقصود أن لاسم الحى القيوم تأثيرا خاصا فى اجابة الدعوات وكشف الكربات وفى السنن وصحيح أى حاتم مرفوعا اسم الله الاعظم فى هاتين الآيتين والهمك اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وفتحة آل عمران الم الله لا اله الا هو الحى القيوم قال الترمذى حديث صحيح وفى السنن وصحيح ابن حبان أيضا من حديث أنس أن رجلا دعا فقال اللهم انى أسألك بان لك الحمد لا اله الا أنت المنان بديع السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام يا حى يا قيوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعا الله باسمه الاعظم الذى اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد فى الدعاء قال يا حى يا قيوم وفى قوله اللهم رحمتك أرجو فلا تكلنى الى نفسى طرفة عين وأصلح لى شأنى كله لا اله الا أنت من تحقيق الرجاء لمن الخير كله يديه والاعتماد عليه وحده وتفويض الامر اليه والتضرع اليه أن يتولى اصلاح شأنه ولا يكله الى نفسه والتوسل اليه بتوحيده مما له تأثير قوى فى دفع هذا الداء وكذلك قوله الله ربى لا أشرك به شيئا وأما حديث ابن مسعود اللهم انى عبدك وابن عبدك ففيه من المعارف الالهية وأسرار العبودية ما لا يتسع له كتاب فانه يتضمن الاعتراف بعبوديته وعبودية آبائه وأمهاته وأن ناصيته بيده يصرفها كيف يشاء فلا يملك العبد دونه لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا لان من ناصيته بيد غيره فليس اليه شىء من أمره بل هو عان فى قبضته ذليل تحت سلطان قهره وقوله ماض فى حكمك عدل فى قضاؤك متضمن لاصلين عظيمين عليهما مدار التوحيد . أحدهما اثبات القدر وأن أحكام الرب تعالى نافذة فى عبده ماضية فيه لا انفكاك له عنها ولا حيلة له فى دفعها . والثانى أنه سبحانه عدل فى هذه الاحكام غير ظالم لعبده بل لا يخرج فيها عن موجب العدل والاحسان فان الظلم سببه حاجة الظالم أو جهله أو سفهه فيستحيل صدوره من هو بكل شىء عليم ومن هو غنى عن كل شىء وكل شىء فقير اليه ومن هو أحكم الحاكمين فلا تخرج ذرة من مقدوراته عن حكمته وحمده كما لم يخرج عن قدرته ومشيتته فخكمته نافذة حيث نفذت مشيئته وقدرته فلماذا قال نبي الله هو صلى الله عليه وسلم وقد خوفه قومه بألهمهم انى أشهد الله واشهدوا أنى برىء مما تشركون من دونه فكيدونى جميعا ثم لا تنظرون انى توكلت على الله ربى وربكم ما من دابة الا هو آخذ بناصيتها ان ربى على صراط مستقيم أى مع كونه سبحانه آخذا بنواصى خلقه وتصريفهم كما يشاء فهو على صراط مستقيم لا يتصرف فيهم الا بالعدل والحكمة والاحسان والرحمة فقولهم ما ص فى حكمك مطابق لقوله ما من دابة الا هو آخذ بناصيتها وقوله عدل فى قضاؤك مطابق لقوله ان ربى على صراط مستقيم ثم توسل الى ربه باسماته الى عى . يا مسمو . اعلم العباد يا مسمو . علموا وه يا مسمو . نأثره فى علم الغيب عنده فلم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبي مرسل وهذه الوسيلة أعظم الوسائل وأحبها الى الله وأقربها تحصيلا للطلب ثم سأله ان يجعل القرآن لقلبه كالربيع الذى يرتع فيه الحيوان وكذلك القرآن ربيع القلوب وأن يجعله شفاء لهم وغمة

فيكون له بمنزلة الدواء الذي يستأصل الداء ويعيد البدن الى صحته واعتداله وأن يجعله لحزنه كالجلاء الذي يجلو الطبوع والأصديّة وغيرها فأحرى بهذا العلاج اذا صدق العليل في استعماله أن يزيل عنه داءه ويعقبه شفاء تاما وصحة وعافية والله الموفق وأما دعوة ذى النون فان فيها من كمال التوحيد والتنزيه للرب تعالى واعتراف العبد بظلمه وذنبه ماهو من أباح أدوية الكرب والهم والغم وأبلغ الوسائل الى الله سبحانه في قضاء الحوائج فان التوحيد والتنزيه يتضمنان اثبات كل كمال لله وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه والاعتراف بالظلم يتضمن ايمان العبد بالشرع والثواب والعقاب ويوجب انكساره ورجوعه الى الله واستقالته عثرته والاعتراف بعبوديته وافتقاره الى ربه فهنا أربعة أمور قد وقع التوسل بها التوحيد والتنزيه والعبودية والاعتراف وأما حديث أبي أمامة اللهم انى أعوذ بك من الهم والحزن فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية أشياء كل اثنين منها قرينان مزدوجان فالهم والحزن اخوان والعجز والكسل اخوان والجبن والبخل اخوان وضلع الدين وغلبة الرجال اخوان فان المكروه المأول اذا ورد على القلب فاما أن يكون سببه أمرا ماضيا فيوجب له الحزن وان كان أمرا متوقعا في المستقبل أوجب الهم وتخلف العبد عن مصالحه وتقويتها عليه اما أن يكون من عدم القدرة وهو العجز أو من عدم الإرادة وهو الكسل وحبس خيره ونفعه عن نفسه وبني جنسه اما أن يكون منع نفعه يبدنه فهو الجبن أو بماله فهو البخل وقهر الناس له اما بحق فهو ضلع الدين أو بباطل فهو غلبة الرجال فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل شر وأما تأثير الاستغفار في دفع الهم والغم والضيق فلما اشترك في العلم به أهل الملل وعقلاء كل أمة ان المعاصي والفساد توجب الهم والغم والخوف والحزن وضيق الصدر وأمراض القلب حتى ان أهلها اذا قضوا منها أوطارهم وسئمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما يجدونه في صدورهم من الضيق والهم والغم كما قال شيخ الفسوق وكلس شربت على لذة وأخرى تداويت منها بها

واذا كان هذا تأثير الذنوب والآثام في القلوب فلا دواء لها الا التوبة والاستغفار وأما الصلاة فشأنها في تفرج القلب وتقويته وشرحه وابتهاجه ولذته أكبر شأن وفيها من اتصال القلب والروح بالله وقربه والتعم بذكره والابتهاج بمناجاته والوقوف بين يديه واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته واعطاء كل عضو حظه منها واشتغاله عن التعلق بالخلق وملابستهم ومحاوراتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه الى ربه وفطره وراحته من عدوه حالة الصلاة ما صارت به من أكبر الادوية والمفرحات والاغذية التي لا تلائم الا القلوب الصحيحة وأما القلوب العاليلة فهي كالابدان العاليلة لا تناسبها الاغذية الفاضلة فالصلاة من أكبر العون على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة ودفع مفسد الدنيا والآخرة وهي منهية عن الاثم ودافعة لادواء القلوب ومطرقة للداء عن الجسد ومنورة للقلب ومبيضة للوجه ومنشطة للجوارح والنفس وجالبة للرزق ودافعة للظلم وناصرة للمظلوم وقامعة لأخلاق الشهوات وحافظة للنعمة ودافعة للنقمة ومنزلة للرحمة وكاشفة للغمة ونافعة من كثير من أوجاع البطن وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث مجاهد عن أبي هريرة قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا نائم أتكبر من وجع بطني فقال لي يا أبا هريرة انكم درددت قال قلبك نعم يا رسول الله قال فم فصل فان في الصلاة نفاء وقد روي هذا الحديث وهو ما على أنه هو وأنه هو الذي قال ذلك لمجاهد وهو أشبه ومعنى هذه اللفظة بالعارسي اي وجهك بطنك فان لم ينشرح صدر زنديق الاطباء بهذا العلاج فيخاطب بصناعة الطب ويقال له الصلاة رياضة

النفس والبدن جميعا اذ كانت تشتمل على حركات وأوضاع مختلفة من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الاوضاع التي يتحرك معها أكثر المفاصل وينغمز معها أكثر الاعضاء الباطنة كالمعدة والامعاء وسائر آلات النفس والغذاء فما ينكر أن يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للواد ولا سيما بواسطة قوة النفس وانشراحها في الصلاة فتقوى الطبيعة فيندفع الالم ولكن داء الزندقة والاعراض عما جاءت به الرسل والتعوض عنه بالاحاد داء ليس له دواء الا نار تلظى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى وأما تأثير الجهاد في دفع الهم والغم فامر معلوم بالوجدان فان النفس متى تركت صائل الباطل وصولته واستيلائه اشتد ههما وغمها وكرها وخوفها فاذا جاهدته لله أبدل الله ذلك الهم والحزن فرحا ونشاطا وقوة كما قال تعالى قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم فلاشئ أذهب لجوى القلب وغمه وهمه وحزنه من الجهاد والله المستعان وأما تأثير لاحول ولا قوة الا بالله في دفع هذا الداء فلما فيها من كمال التفويض والتبرى من الاحول والقوة الا به وتسليم الامر كله له وعدم منازعته في شئ منه وعموم ذلك لكل تحول من حال الى حال في العالم العلوى والسفلى والقوة على ذلك التحول وأن ذلك كله بالله وحده فلا يقوم لهذه الكلمة شئ وفي بعض الآثار أنه ما ينزل ملك من السماء ولا يصعد اليها الا بلا حول ولا قوة الا بالله ولها تأثير عجيب في طرد الشيطان والله المستعان

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق المانع من النوم﴾ روى الترمذى في جامعه عن بريدة قال شكى خالد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما أنام الليل من الارق فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أويت الى فراشك فقل اللهم رب السموات السبع وما أظلت ورب الارضين وما أقلت ورب الشياطين وما أضلت كن لى جارا من شر خلقك كلهم جميعا أن يفرط على أحد منهم أو يبغي على عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأعوذ بك رب ان يحضرون قال وكان عبد الله بن عمر يعلمهن من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ولا يخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج داء الحريق واطفائه﴾ يذكر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الحريق فكبروا فان التكبير يطفئه لما كان الحريق سببه النار وهى مادة الشيطان التى خلق منها وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وفعله كان للشيطان اعانة عليه وتنفيذا له وكانت النار تطلب بطبعها العلو والفساد وهذان الامران وهما العلوى والارض والفساد هما هدى الشيطان واليهما يدعو وبهما يهلك بنى آدم فالنار والشيطان كل منهما يريد العلو فى الارض والفساد وكبرياء الرب عز وجل تقمع الشيطان وفعله ولهذا كان تكبير الله عز وجل له أثر فى اطفاء الحريق فان كبرياء الله عز وجل لا يقوم لها شئ فاذا كبر المسلم ربه أترتكبيره فى خمود النار وخمود الشيطان الى هى مادته فيطفى الحريق وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك والله أعلم

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة﴾ لما كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه إنما هو بواسطة

الرطوبة المقاومة للحرارة فالرطوبة مادته والحرارة تنضجها وتدفع فضلاتها وتصلحها وتلطفها والافسدت البدن ولم يمكن قيامه وكذلك الرطوبة هي غذاء الحرارة فلو لا الرطوبة لاحترقت البدن وأيسته وأفسدته فقوام كل واحدة منهما بصاحبها وقوام البدن بهما جميعا وكل منهما مادة للآخرى فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة والرطوبة مادة للحرارة تغذوها وتحملها ومتى مالت احدهما الى الزيادة على الاخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك فالحرارة دائماً تحلل الرطوبة فيحتاج البدن الى ما به يخلف عليه ما حلته الحرارة ضرورة بقاءه وهو الطعام والشراب ومتى زاد على مقدار التحلل ضعفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحالت مواد رديئة فعانت في البدن وأفسدت فحصلت الامراض المتنوعة بحسب تنوع موادها وقبول الاعضاء واستعدادها وهذا كله مستفاد من قوله تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا فأرشد عباده الى ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه وأن يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية فمتى جاوز ذلك كان اسرافا وكلاهما مانع من الصحة جالب للرض أعنى عدم الاكل والشرب أو الاسراف فيه فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الالهيتين ولا ريب أن البدن دائماً في التحلل والاستخلاف وكلما كثرت التحلل ضعفت الحرارة لفناء مادتها فان كثرة التحلل تفتى الرطوبة وهي مادة الحرارة واذا ضعفت الحرارة ضعف الهضم ولا يزال كذلك حتى تفتى الرطوبة وتنطفئ الحرارة جملة فيستكمل العبد الاجل الذي كتب الله له أن يصل اليه فغاية علاج الانسان لنفسه ولغيره حراسة البدن الى أن يصل الى هذه الحالة لا أنه يستلزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما فان هذا مما لم يحصل لبشر في هذه الدار وانما غاية الطبيب أن يحمي الرطوبة عن مفسداتها من العفونة وغيرها ويحمي الحرارة عن مضعفاتها ويعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الانسان كما أن به قامت السموات والارض وسائر المخلوقات انما قوامها بالعدل ومن تأمل هدى النبي صلى الله عليه وسلم وجده أفضل هدى يمكن حفظ الصحة به فان حفظها وقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس والسكن والهوا والنوم واليقظة والحركة والسكون والمنكح والاستفراغ والاحتباس فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملائم للبدن والبلد والسن والعادة كان أقرب الى دوام الصحة أو غلبتها الى انقضاء الاجل ولما كانت الصحة والعافية من أجل نعم الله على عبده وأجزل عطاياه وأوفر منحه بل العافية المطلقة أجل النعم على الاطلاق فحقيق لمن رزق حظاً من التوفيق بمراعاتها وحفظها وحمايتها عما يضادها وقد روى البخارى في صحيحه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ وفي الترمذى وغيره من حديث عبد الله بن محصن الانصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصبح معافى في جسده آمناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا وفي الترمذى أيضاً من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة من النعم أن يقال له ألم نصح لك جسمك ونروك من الماء البارد ومن ههنا قال من قال من السلف في قوله تعالى ثم لتسئان يومئذ عن النعم قال عن الصحة وفي مسند الامام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس يا عباس يا عم رسول الله سل الله العافية في الدنيا والآخرة وفيه عن أبى بكر الصديق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سلوا الله اليقين والمعافاة فما أوتي أحد بعد اليقين خيراً من العافية فجمع بين عافيتي الدين والدنيا ولا يتم صلاح العبد في الدارين الا باليقين

والعافية فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة والعافية تدفع عنه أمراض الدنيا في قلبه وبدنه وفي سنن الناساني من حديث أبي هريرة يرفعه سلوا الله العفو والعافية والمعافاة فما أوتي أحد بعد يقين خيرا من معافاة وهذه الثلاثة تتضمن إزالة الشرور الماضية بالعفو والحاضرة بالعافية والمستقبلية بالمعافاة فانها تتضمن المداومة والاستمرار على العافية وفي الترمذي مرفوعا ما سئل الله شيئا أحب إليه من العافية وقال عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبي الدرداء قالت يا رسول الله لأن أعافى فأشكر أحب إلى من أن أبطل فاصبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله يحب معك العافية ويذكر عن ابن عباس أن اعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما أسأل الله بعد الصلوات الخمس فقال سل الله العافية فأعاد عليه فقال له في الثالثة سل الله العافية في الدنيا والآخرة وإذا كان هذا شأن العافية والصحة فذكر من هديه صلى الله عليه وسلم في مراعاة هذه الأمور ما يتبين لمن نظره أنه أكمل الهدى على الإطلاق ينال به حفظ صحة البدن والقلب وحياة الدنيا والآخرة والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله

(فصل) فأما المطعم والمشرب فلم يكن من عاداته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الاغذية لا يتعداه إلى ما سواه فان ذلك يضر بالطبيعة جدا وقد يتعذر عليها أحيانا فان لم يتناول غيره ضعف أو هلك وان تناول غيره لم تقبله الطبيعة فاستضر به فقصرها على نوع واحد دائما ولو أنه أفضل الاغذية خطر مضرب بل كان يأكل ما جرت عادة أهل بلده بأكله من اللحم والفاكهة والخبز والتمر وغيره مما ذكرناه في هديه في المأكل فعليك بمراجعته هنا وإذا كان في أحد الطعامين كيفية تحتاج إلى كسر وتعديل كسرها وعدلها بضدها ان أمكن كتعديل حرارة الرطب بالبطيخ وان لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير اسراف فلا تضرر به الطبيعة وكان اذا عافت نفسه الطعام لم يأكله ولم يحملها إياه على كره وهذا أصل عظيم في حفظ الصحة فمتى أكل الانسان ما تعافه نفسه ولا يشتهي كان تضرره به أكثر من انتفاعه قال أنس ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط ان اشتهاه أكله ولا تركه ولم يأكل منه ولما قدم إليه الضب المشوى لم يأكل منه فقيل له أهو حرام قال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه فراعى عادته وشهوته فلما لم يكن يعتاد أكله بارضه وكانت نفسه لا تشتهي أمسك عنه ولم يمنع من أكله من يشتهي ومن عادته أكله وكان يحب اللحم وأحبه إليه الذراع ومقدم الشاة ولذلك سمى فيه وفي الصحيحين أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه وذكر أبو عبيد وغيره عن ضباعة بنت الزبير أنها ذبحت في بيتها شاة فأرسل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اطعمينا من شاتكم فقالت للرسول ما بقي عندنا الا الرقبة واني لا استحي أن أرسل بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الرسول فأخبره فقال ارجع إليها فقل لها ارسل بها فانها هادية الشاة وأقرب إلى الخير وأبعدا من الاذى ولا ريب أن أخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم الذراع والعضد وهو أخف على المعدة وأسرع انهضاما وفي هذا مراعاة الاغذية التي تجمع ثلاثة أوصاف كثرة نفعها وتأثيرها في القوى الثاني خفتها على المعدة وعدم ثقلها عليها الثالث سرعة هضمها وهذا أفضل ما يكون من الغذاء والتغذى باليسير من هذا أنفع من الكثير من غيره وكان يحب الحلواء والعسل وهذه الثلاثة أعنى اللحم والعسل والحلواء من أفضل الاغذية وأنفعها للبدن والكبد والاعضاء وللإغتذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة ولا ينفر منها الا من به علة وآفة وكان يأكل الخبز

مأدوما ما وجد له ادا ما فتارة يأدمه باللحم ويقول هو سيد طعام أهل الدنيا والآخرة رواه ابن ماجه وغيره وتارة بالبطيخ وتارة بالتمر فانه وضع تمرة على كسرة وقال هذا ادام هذه وفي هذا من تدبير الغذاء أن خبز الشعير بارد يابس والتمر حار رطب على أصح القولين فادم خبز الشعير به من أحسن التدبير لاسيما لمن تلك عادتهم كأهل المدينة وتارة بالخل ويقول نعم الا دام الخل وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال الحاضر لا تفضيل له على غيره كما يظن الجهال وسبب الحديث أنه دخل على أهله يوما فقدموا له خبزا فقال هل عندكم من ادام قالوا ما عندنا الا خل فقال نعم الا دام الخل والمقصود أن أكل الخبز مأدوما من أسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصار على أحدهما وحده وسمى الادم ادا ما لاصلاحه الخبز وجعله ملائما لحفظ الصحة ومنه قوله في اباحته للخاطب النظر أنه أحرى أن يؤدم بينهما أى أقرب الى الالتئام والمواقفة فان الزوج يدخل على بصيرة فلا يندم وكان يأكل من فاكهة بلده عند مجيئها ولا يحتذى عنها وهذا أيضا من أكبر أسباب حفظ الصحة فان الله سبحانه بحكمته جعل في كل بلدة من الفاكهة ما ينتفع به أهلها في وقته فيكون تناوله من أسباب صحتهم وعافيتهم ويغنى عن كثير من الادوية وقل من احتذى عن فاكهة بلده خشية السقم الا وهو من أسقم الناس جسما وأبعدهم من الصحة والقوة وما في تلك الفاكهة من الرطوبات فخرارة الفصل والارض وحرارة المعدة تنضجها وتدفع شرها اذا لم يسرف في تناولها ولم يحمل منها الطبيعة فوق ما تحتمله ولم يفسد بها الغذاء قبل هضمه ولا أفسدها بشرب الماء عليها وتناول الغذاء بعد التحلي منها فان القولنج كثيرا ما يحدث عند ذلك فمن أكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي كانت له دواء نافعا

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حياة الجلوس للاكل) صح عنه أنه قال لا آكل متكئا وقال انما أجالس كما يجلس العبد وآكل كما يأكل العبد وروى ابن ماجه في سننه أنه نهى أن يأكل الرجل وهو منبطح على وجهه وقد فسر الاتكاء بالترجيع وفسر بالاتكاء على الشئ وهو الاعتماد عليه وفسر بالاتكاء على الجنب والاثنا عشر من الاتكاء فنوع منها يضر بالأكل وهو الاتكاء على الجنب فانه يمنع مجرى الطعام الطبيعي عن هيأته ويعوقه عن سرعة تقوذه الى المعدة ويضغط المعدة فلا يستحکم فتحها للغذاء وأيضا فانها تميل ولا تبقى منتصبه فلا يصل الغذاء اليها بسهولة وأما النوعان الآخران فمن جلوس الجبارة الخائفي للعبودية ولهذا قال آكل كما يأكل العبد وكان يأكل وهو مقع ويذكر عنه أنه كان يجلس للأكل متوركا على ركبتيه ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى تواضعا لربه عز وجل وأدبا بين يديه واحتراما للطعام وللواكل فهذه الهيئة أنفع هيئات الأكل وأفضلها لان الأعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه مع ما فيها من الهيئة الأدبسية وأجود ما أغتذى الانسان اذا كانت أعضاؤه على وضعها الطبيعي ولا يكون كذلك الا اذا كان الانسان منتصبا لا تصاب الطبيعي وأردأ الجلسات للأكل الاتكاء على الجنب لما تقدم من أن المرء وأعضاءه الازدراء تضيق عند هذه الهيئة والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعي لانها تنعصر مما يلي البطن بالارض ومما يلي الظهر بالحجاب الفاصل بين آلات الغذاء وآلات النفس وان كان المراد بالاتكاء الاعتماد على الوسائد والوطاء الذي تحت الجالس فيكون المعنى اني اذا أكلت لم أقعد متكئا على الاوطية والوسائد كفعل الجبارة ومن يريد الاكثار من الطعام لكنى آكل بقلعة كما يأكل العبد

(فصل) وكان يأكل بأصابعه الثلاث وهذا أنفع ما يكون من الآكلات فإن الأكل بأصبع أو أصبعين لا يستلذه الآكل ولا يمر به ولا يشبعه إلا بعد طول ولا تفرح آلات الطعام والمعدة بما يناله في كل أكلة فتأخذها على اغماض كما يأخذ الرجل حقه حبة أو حبتين أو نحو ذلك فلا يلتذ بأخذه ولا يسره والآكل بالخمسة والراحة يوجب ازدحام الطعام على آلاته وعلى المعدة وربما استدت الآلات فمات وتغصب الآلات على دفعه والمعدة على احتماله ولا يجلده لذة ولا استمراراً فأنفع الأكل أكلة صلى الله عليه وسلم وأكل من اقتدى به بالأصابع الثلاث (فصل) ومن تدبر أغذيته صلى الله عليه وسلم وما كان يأكله وحده لم يجمع قط بين لبن وسمك ولا بين لبن وحمض ولا بين غذاءين حارين ولا باردتين ولا لزجين ولا قابضين ولا مسهلين ولا غليظين ولا مرخين ولا مستحيلين إلى خايط واحد ولا بين مختلفين كقابض ومسهل وسريع الهضم وبطيئه ولا بين شوى وطبيخ ولا بين طرى وقديد ولا بين لبن وبيض ولا بين لحم ولبن ولم يكن يأكل طعاماً في وقت شدة حرارته ولا طينخاً باتماً يسخن له بالغد ولا شيئاً من الأطعمة العفنة والمالحة كالكوخ والمخللات والملوحات وكل هذه الأنواع ضار مولد لأنواع من الخروج عن الصحة والاعتدال وكان يصلح ضرر بعض الأغذية ببعض إذا وجد إليه سبيلاً فيكسر حرارة هذا ببرودة هذا ويؤسسه هذا برطوبة هذا كما فعل في القثاء والرطب وما كان يأكل التمر بالسمن وهو الحيس ويشرب نقيع التمر يلطف به كيوسات الأغذية الشديدة وكان يأمر بالعشاء ولو بكف من تمر ويقول ترك العشاء مهزمة ذكره الترمذي في جامعه وابن ماجه في سننه وذكر أبو نعيم عنه أنه كان ينهى عن النوم على الأكل ويذكر أنه يقسى القلب ولهذا في وصايا الأطباء لمن أراد حفظ الصحة أن يمشى بعد العشاء خطوات ولو مائة خطوة ولا ينام عقبه فانه مضر جداً وقال مسهلهم أو يصل عقيبه ليستتر الغذاء بقعر المعدة فيسهل هضمه ويجود بذلك ولم يكن من هديه أن يشرب على طعامه فيفسده ولا سيما إن كان الماء حاراً أو بارداً فانه ردى جداً قال الشاعر

لا تكن عند أكل سخن وبرد ودخول الحمام تشرب ماء

فاذا ما اجتنبت ذلك حقاً لم تخف ما حيت في الجوف داء

ويكره شرب الماء عقب الرياضة والتعب وعقب الجماع وعقب الطعام وقبله وعقب أكل الفاكهة وإن كان الشرب عقب بعضها أسهل من بعض وعقب الحمام وعند الانتباه من النوم فهذا كله منافع لحفظ الصحة ولا اعتبار بالعوائد فانها طبائع ثوان

(فصل) وأما هديه في الشراب فمن أكل هدى يحفظ به الصحة فانه كان يشرب العسل الممزوج بالماء البارد وفي هذا من حفظ الصحة ما لا يهتدى إلى معرفته إلا أفاضل الأطباء فان شربه ولعقه على الريق يذيب الباغم ويغسل نخل المعدة ويجلو لزوجتها ويدفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفتح سددها ويفعل مثل ذلك بالكبد والكلى والمثانة وهو أنفع للمعدة من كل حلو دخلها وإنما يضر بالعرض لصاحب الصفراء لحدته ووحدة الصفراء فربما هيجهاد دفع مضرته لهم بالخل فيعود حيثئذ لهم نافعاً جداً وشربه أنفع من كثير من الأشربة المتخذة من السكر أو أكثرها ولا سيما لمن لم يعتد هذه الأشربة ولا ألفها طبعه فانه إذا شربها لا يلائمه ملائمة العسل ولا قريباً منه والمحكم في ذلك العادة فانها تهدم أصولاً وتبنى أصولاً وأما الشراب إذا جمع وصفي الحلاوة والبرودة

فمن أنفع شيء للبدن ومن أكد أسباب حفظ الصحة وللأرواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له واستمداد منه وإذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام إلى الأعضاء وإيصاله إليها أتم تنفيذ والماء البارد رطب يجمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته الأصلية ويرد عليه بدل ما تحلل منها ويرفق الغذاء وينفذه في العروق واختلف الأطباء هل يغذى البدن على قولين فثبت طائفة التغذية به بناءً على ما يشاهدونه من النمو والزيادة والقوة في البدن به ولا سيما عند شدة الحاجة إليه قالوا وبين الحيوان والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة منها النمو والاعتدال وفي النبات قوة حس وحركة تناسبه ولهذا كان غذاء النبات بالماء فما ينكر أن يكون للحيوان به نوع غذاء وأن يكون جزءاً من غذائه التام قالوا ونحن لا ننكر أن قوة الغذاء ومعظمه في الطعام وإنما أنكرنا أن لا يكون للماء تغذية البتة قالوا وأيضاً الطعام إنما يغذى بما فيه من المائية ولولاها لما حصلت به التغذية قالوا ولأن الماء مادة حياة الحيوان والنبات ولا ريب أن ما كان أقرب إلى مادة الشيء حصلت به التغذية فكيف إذا كانت مادته الأصلية قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فكيف ننكر حصول التغذية بما هو مادة الحياة على الإطلاق قالوا وقد رأينا العطشان إذا حصل له الرى بالماء البارد تراجعت إليه قواه ونشاطه وحركته وصبر عن الطعام وانتفع بالقدر اليسير منه ورأينا العطشان لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام ولا يحدثه القوة والاعتدال ونحن لا ننكر أن الماء ينفذ الغذاء إلى أجزاء البدن وإلى جميع الأعضاء وأنه لا يتم أمر الغذاء إلا به وإنما ننكر على من سلب قوة التغذية عنه البتة ويكاد قوله عندنا يدخل في إنكار الأمور الوجدانية وأنكرت طائفة أخرى حصول التغذية به واحتجت بأمور يرجع حاصلها إلى عدم الاكتفاء به وأنه لا يقوم مقام الطعام وأنه لا يزيد في نمو الأعضاء ولا يخلف عليها بدل ما حلتته الحرارة ونحو ذلك مما لا ينكره أصحاب التغذية فانهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته ورقته وتغذية كل شيء بحسبه وقد شوهد الهواء الرطب البارد البين الذي يغذى بحسبه والرائحة الطيبة تغذى نوعاً من الغذاء فتغذية الماء أظهر وأظهر والمقصود أنه إذا كان بارداً وخالطه ما يحليه كالعسل أو الزبيب أو التمر أو السكر كان من أنفع ما يدخل البدن وحفظ عليه صحته فلم هذا كان أحب الشراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم البارد الحلو والماء الفاتر ينفخ ويفعل ضد هذه الأشياء ولما كان الماء البائت أنفع من الذي يشرب وقت استقائه قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل إلى حائط أبي الهيثم بن التيهان هل من ماء بات في شنه فأتاه به فشرب منه رواه البخاري ولفظه إن كان عندكم ماء بات في شن والا كرعنا والماء البائت بمنزلة العجين الخمر والذي شرب لوقته بمنزلة الفطير وأضاف أن الأجزاء الترابية والأرضية تفارقه إذا بات وقد ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء ويختار البائت منه وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي له الماء العذب من بئر السقيا والماء الذي في القرب والشنان الذي من الذي يكون في آنية الفخار والاحجار وغيرهما ولا سيما أسقية الأدم ولهذا التمس النبي صلى الله عليه وسلم ما بات في شنه دون غيرها من الأواني وفي الماء إذا وضع في الشنان وقرب الأدم خاصة لطيفة لما فيها من المسام المنفتحة التي يرشح منها الماء ولهذا الماء في الفخار الذي يرشح ألد منه وأبرد في الذي لا يرشح فصلا الله وسلامه على أكمل الخاق وأشرفهم نفساً وأفضلهم هدياً في كل شيء لقد دل أمته على أنضر الأمور وأنفعها لهم في القرب والابدان والدينا والآخرة قالت عائشة كان أحب الشراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلو البارد وهذا يحتمل أن يريد به الماء العذب كماء العيون والآبار الحلوة فإنه كان يستعذب له الماء ويحتمل

أن يريد به الماء الممزوج بالعسل أو الذي تقع فيه التمر أو الزبيب وقد يقال وهو الاظهر يعمهما جميعا وقوله في الحديث الصحيح ان كان عندك ماء بات في شئ والا كرنا فيه دليل على جواز الكرع وهو الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها وهذه والله أعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها الى الكرع بالفم أو قاله مبينا لجوازه فان من الناس من يكرهه والاطباء تكاد تحرمه ويقولون انه يضر بالمعدة وقد روى في حديث لا أدري ما حاله عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نها بأن شرب على بطوننا وهو الكرع ونهانا أن نغترف باليد الواحدة وقال لا يبلغ أحدكم كما يافع الكلب ولا يشرب بالليل من انا حتى يختبره الا أن يكون مخمرا وحديث البخاري أصح من هذا وان صح فلا تعارض بينهما اذ لعل الشرب باليد لم يكن يمكن حينئذ فقال والا كرنا والشرب بالفم انما يضر اذا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذي يشرب من النهر والغدير فأما اذا شرب متصبا بفمه من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين أن يشرب بيده أو بفمه

فصل وكان من هديه الشرب قاعدا هذا كان هديه المعتاد وصح عنه أنه نهى عن الشرب قائما وصح عنه أنه أمر الذي شرب قائما أن يستقي وصح عنه أنه شرب قائما قالت طائفة هذا ناسخ للنهي وقالت طائفة بل مبين أن النهي ليس للتحريم بل للارشاد وترك الاولى وقالت طائفة لا تعارض بينهما أصلا فانه انما شرب قائما للحاجة فانه جاء الى زمزم وهم يسقون منها فاستقى فناولوه الدلو فشرب وهو قائم وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائما آفات عديدة منها أنه لا يحصل به الرى التام ولا يستقر في المعدة حتى يقسمه الكبد على الاعضاء وينزل بسرعة واحدة الى المعدة فيخشي منه أن يبرد حرارتها ويشوشها ويسرع النفوذ الى أسافل البدن بغير تدريج وكل هذا يضر بالشارب وأما اذا فعله نادرا أو للحاجة لم يضره ولا يعترض بالعوائد على هذا فان العوائد طبائع ثوان ولها أحكام أخرى وهي بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء

فصل وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول انه أروى وأمرأ وأبرأ. الشراب في لسان الشارع وحملته الشرع هو الماء ومعنى تنفسه في الشراب اباته القدح عن فيه وتنفسه خارجه ثم يعود الى الشراب كما جاء مصرحاً به في الحديث الآخر اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في القدح ولكن لين الاناء عن فيه وفي هذا الشرب حكم جملة وفوائد مهمة وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله انه أروى وأمرأ وأبرأ فأروى أشد ريا وأبلغه وأنفعه وأبرأ أفضل من البرء وهو الشفاء أى يبرى من شدة العطش ودائه لترده على المعدة المتهبة دفعات فتسكن الدفعة الثانية ما عجزت الاولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت الثانية عنه وأيضاً فانه أسلم لحرارة المعدة وأبقى عليها من أن يهجم عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة وأيضاً فانه لا يروى لمصادفته لحرارة العطش لحظة ثم يقلع عنها ولما تكسر سورتها وحدتها وان انكسرت لم تبطل بالكلية بخلاف كسرها على التمهل والتدرج وأيضاً فانه أسلم عاقبة وآمن غائلة من تناول جميع ما يروى نفعه واحدة فانه يحاف منه أن يطغى الحرارة البرية بسد به ولامنة كمينه أو يصيبها فيؤدى ذلك الى فساد مزاج المعدة والكبد والى أمراض يديئة خصوصا في مكان الحارة كالخجاز واليمن ونحوهما أو في الازمنة الحارة كشدة الصيف فان الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جدا فان الحار العريى ضعيف في بواطن أهلها وفي تلك الازمنة الحارة وقوله وأمرأ هو أفعل من مرى الطعام والشراب في بدنه اذا دخله وخالطه بسهولة

ولذة ونفع ومنه فكلوه هنيئاً مريئاً هنيئاً في عاقبته مريئاً في مذاقه وقيل معناه أنه أسرع انحذاراً عن المرى لسهولته وخفته عليه بخلاف الكثير فانه لا يسهل على المرى انحذاره ومن آفات الشرب نهلة واحدة أنه يخاف منه الشرقي بان ينسد مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه فيغص به فاذا تنفس رويداً ثم يشرب أمن من ذلك ومن فوائده أن الشارب اذا شرب أول مرة تصاعد البخار الدخاني الحار الذي كان على القلب والكبد لورود الماء البارد عليه فأخرجته الطبيعة عنها فاذا شرب مرة واحدة اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار فيتدافعان ويتعالجان ومن ذلك يحدث الشرق والغصة ولا يهنا الشارب بالماء ولا يمر به ولا يتم ريه وقد روى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا شرب أحكم فليمص الماء مصاً ولا يعب عباً فانه من الكباد والكباد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد وقد علم بالتجربة أن ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها وبين ما ورد عليها من كيفية المبرود وكميته ولو ورد بالتدريج شيئاً فشيئاً لم يضاد حرارتها ولم يضعفها وهذا مثاله صب الماء البارد على القدر وهي تفور لا يضرها صبه قليلاً قليلاً وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه وسلم لا تشربوا نفساً واحداً كشراب البعير لكن اشربوا مثني وثلاث وسموا اذا تم شربتم واحداً اذا تم فرغتم وللتسمية في أول الطعام والشراب وحمد الله في آخره تأثير عجيب في نفعه واستمراته ودفع مضرته قال الامام أحمد اذا جمع الطعام أربعا فقد كمل اذا ذكر اسم الله في أوله وحمد الله في آخره وكثرت عليه الايدي وكان من حل

(فصل) وقد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول غطوا الاناء وأوكوا السقاء فان في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر باناء ليس عليه غطاء وسقاء ليس عليه وكاء الا وقع فيه من ذلك الداء وهذا مما لاتناله علوم الاطباء ومعارفهم وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة قال الليث بن سعد أحد رواة الحديث الاعاجم عندنا يتقون تلك الليلة في السنة في كانون الاول منها وصح عنه أنه أمر بتخمير الاناء ولو أن يعرض عليه عوداً وفي عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخميره بل يعتاده حتى بالعود وفيه أنه ربما أراد الديب أن يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جسراً له يمنع من السقوط فيه وصح عنه أنه أمر عند إيكاء الاناء بذكر اسم الله فان ذكر اسم الله عند تخمير الاناء يطرد عنه الشيطان وايكأه يطرد عنه الهوام ولذلك أمر بذكر اسم الله في هذين الموضعين لهذين المعنيين وروى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وفي هذا آداب عديدة منها أن تردد أنفاس الشارب فيه يكسبه زهومة ورائحة كريهة يعاف لاجلها ومنها أنه ربما غلب الداخل الى جوفه من الماء فتضرر به ومنها أنه ربما كان في قذاة أو غيرها لا يراها عند الشرب فتلج جوفه ومنها أن الشرب كذلك يملأ البطن من الهواء فيضيق عن أخذ حظه من الماء أو يزاحمه أو يؤذيه ولغير ذلك من الحكم فان قيل فما تصنعون بما في جامع الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بآداة يوم أحد فقال اخذت في الآداة ثم شرب منها من فيها قلنا نكتفي فيه بقول الترمذي هذا حديث ليس اسناده بصحيح وعبد الله بن عمر العمري بضعف من قبل حفظه ولا أدري سمع من عيسى أولاً انتهى يريد عيسى بن عبد الله الزني رواه عنه عن رجل من الانصار

(فصل) وفي سنن أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وأن ينفخ في الشراب وهذا من الآداب التي يتم بها مصلحة الشارب فإن الشرب من ثلثة القدح فيه عدة مفسد أحدها أن ما يكون على وجه الماء من قذى أو غيره يجتمع الى الثلثة بخلاف الجانب الصحيح الثاني أنه ربما شوش على الشارب ولم يتمكن من حسن الشرب من الثلثة . الثالث أن الوسخ والرهومة تجتمع في الثلثة ولا يصل اليها الغسل كما يصل الى الجانب الصحيح . الرابع أن الثلثة محل العيب في القدح وهي أردأ مكان فيه فينبغي تجنبه وقصد الجانب الصحيح فإن الردى من كل شيء لا خير فيه ورأى بعض السلف رجلا يشتري حاجة رديئة فقال لا تفعل أما علمت أن الله نزع البركة من كل ردى . الخامس أنه ربما كان في الثلثة شق أو تحديد يجرح فم الشارب ولغير هذه من المفسد وأما النفخ في الشراب فانه يكسبه من فم النافخ رائحة كريهة يعاف لاجلها ولا سيما ان كان متغير الفم وبالجملة فانفاس النافخ تخالطه ولهذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النهي عن التنفس في الاناء والنفخ فيه في الحديث الذي رواه الترمذى وصححه عن ابن عباس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه فان قيل فما تصنعون بما في الصحيحين من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا قيل نقابله بالقبول والتسليم ولا معارضة بينه وبين الاول فان معناه أنه كان يتنفس في شربه ثلاثا وذكر الاناء لانه آلة الشرب وهذا كما جاء في الحديث الصحيح أن ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في الثدى أى في مدة الرضاع

(فصل) وكان صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالصا تارة ومشوبا بالماء أخرى وفي شرب اللبن الحلو في تلك البلاد الحارة خالصا ومشوبا بنفع عظيم في حفظ الصحة وترطيب البدن ورى الكبد ولا سيما اللبن الذى ترعى دوابه الشيع والقيصوم والخزامى وما أشبهها فان لبنها غذاء مع الاغذية وشراب مع الاشربة ودواء مع الادوية وفي جامع الترمذى عنه صلى الله عليه وسلم اذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه واذا سقى لنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب الا اللبن قال الترمذى هذا حديث حسن

(فصل) وثبت في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يبنذله أول الليل ويشربه اذا أصبح يومه ذلك والليله التى تجىء والند والليله الأخرى والند الى العصر فان بقى منه شيء سقاه الخادم أو أمر به فصب ودنوا البيذ هو ما يطرح فيه تمر يحاييه وهو يدخل في الغذاء والشراب وله نفع عظيم في زيادة القوة وحفظ الصحة ولم يكن يشربه بعد ثلاث خوفا من تغييره الى الاسكار

(فصل في تديره لأمر الملبس) وكان من أتم الهدى وأنفعه للبدن وأخفه عليه وأيسره لبسا وخامعا وكان أكثر لبسه للاردية والأزروهى أخف على البدن من غيرها وكان يلبس القميص بل كان أحب الثياب اليه وكان هديه في لبسه لما يلبسه أنفع شيء للبدن فانه لم يكن يطيل أكامه ويوسعها بل كانت كم قميصه الى الرسغ لا يجاوز اليد فيشق على لا بسما ويمنعه خفة الحركة والبش ولا يقصر عن هذه فتبرز للحر والبرد وكان ذيل قميصه وازاره الى أنصاف الساقين لم يتجاوز الكعبين فيؤذى الماشى ويؤده ويجعله كالمقيد ولم يقصر عن عضلة ساقيه فتكشف ويتأذى بالحر والبرد ولم تكن عمامته بالكبيرة التى يؤذى الرأس حملها ويضعفه ويجعله عرضة للضعف والآفات كما يشاهد

فصل في تديره لامر المسكن لما علم صلى الله عليه وسلم أنه على ظهر سير وأن الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمره ثم ينتقل عنها إلى الآخرة لم يكن من هديه وهدي أصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمساكن وتشيدتها وتعايتها وزخرفتها وتوسيعها بل كانت من أحسن منازل المسافر تقي الحر والبرد وتستتر عن العيون وتمنع من لوج الدواب ولا يخاف سقوطها لفرط ثقلها ولا تعشش فيها الهوام استعها ولا تعتور عليها الأهوية والرياح المؤذية لارتفاعها وإيست تحت الأرض فتؤذي ساكنها ولا في غاية الارتفاع عليها بل وسط وتلك أعدل المساكن وأنفعها وأقلها حرا وبردا ولا تضيق عن ساكنها فينحصر ولا تفصل عنه بغير منفعة ولا فائدة فتأوى الهوام في خلوها ولم يكن فيها كنف تؤذي ساكنها برائحتها بل رائحتها من أطيب الروائح لأنه كان يحب الطيب ولا يزال عنده وريحه هو من أطيب الرائحة وعرقه من أطيب الطيب ولم يكن في الدار كنيف تظهر رائحته ولا ريب أن هذه من أعدل المساكن وأنفعها وأوفقها البدن وحفظ صحته

فصل في تدبيره لأمور النوم واليقظة من تدبير نومه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجده أعديل نوم وأنفعه للبدن والأعضاء والقوى فانه كان ينام أول الليل ويستيقظ في أول النصف الثاني فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلي ما كتب الله له فيأخذ البدن والأعضاء والقوى حظها من النوم والراحة وحظها من الرياضة مع وفور الأجر وهذا غاية صلاح القلب والبدن والدنيا والآخرة ولم يكن يأخذ من النوم فوق القدر المحتاج اليه ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج اليه منه وكان يعمل على أكمل الوجوه فينام اذا دعت الحاجة الى النوم على شقه الايمن ذا كرا لله حتى تغلبه عيناه غير ممتلئ البدن من الطعام والشراب ولا مباشر بجنبه الارض ولا متخذ للفريش المرتفعة بل لد ضجاع من آدم حشود ليف وكان يضطجع على الوسادة ويضع يده تحت خده أحيانا . ونحن نذكر فصلا في النوم المنافع منه والخار فنقول النوم حالة للبدن يتبعها غور الحرارة الغريزية والقوى الى باطن البدن لطالب الراحة وهو نوعان طبعي وغير طبعي فالطبيعي امساك القوى النفسانية عن أفعالها وهي قوى الحس والحركة الإرادية وهى أمسكت هذه القوى عن تحريك البدن استرخى واجتمعت الرطوبات والابخرة التى كانت تتحالى وتتفرق بالحركات واليقظة فى الدماغ الذى هو مبدأ هذه القوى فيندرد ويسترخى وذلك النوم الطبيعى وأما "يدخير" فهو يكون لعرض أو مرض وذلك بان تستولى الرطوبات على الدماغ استيلاء لا تقدر اليقظة على تنبيهه فيه ثم راحة كبيرة كما يكون بمرض الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وترخيه

فيتخدر ويقع امساك القوى النفسانية عن أفعالها فيكون النوم والنوم فائدتان جليتان . أحدهما سكون الجوارح وإحداها مما يعرض لها من التعب فيريح الحواس من نصب اليقظة وبزيل الاعياء والاداء . والثانية هضم الغذاء ونضج الاخلاط لان الحرارة الغريزية في وقت النوم تغور الى باطن البدن فتعين على ذلك ولهذا يبرد ظاهره ويحتاج النائم الى فضل دثار وأنفع النوم أن ينام على الشق الايمن ليستقر الطعام بهذه الهيئة في المعدة استقرارا حسنا فان المعدة أميل الى الجانب الايسر قليلا ثم يتحول الى الشق الايسر قليلا ليسرع الهضم بذلك لاستمالة المعدة على السكبد ثم يستقر نومه على الجانب الايمن ليكون الغذاء أسرع انحدارا من المعدة فيكون النوم على الجانب الايمن بداية نومه ونهايته وكثرة النوم على الجانب الايسر مضر بالقاب بسبب ميل الاعضاء اليه فتصب اليه المواد وأردأ النوم على الظهر ولا يضر الاستلقاء عليه للراحة من غير نوم وأردأ منه أن ينام منبطحا على وجهه وفي المسند وسن ابن ماجه عن أبي أمامة قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على رجل نائم في المسجد منبطح على وجهه فضربه برجله وقال قم أو اقعد فانها نوم تجهنمية قال أبقر اطي في كتاب التقدمة وأما نوم المريض على بطنه من غير أن يكون عادته في صحته جرت بذلك فذلك يدل على اختلاط عقل وعلى ألم في نواحي البطن قال الشراح لكتابيه لانه خالف العادة الجيدة الى هيئة رديئة من غير سبب ظاهر ولا باطن والنوم المعتدل ممكن للقوى الطبيعية من أفعالها مريح للقوة النفسانية أكثر من جوهر حاملا حتى أنه ربما عاد بارخائه مانعا من تحلل الارواح ونوم النهار ردي يورث الامراض الرطوية والنوازل ويفسد اللون ويورث الطحال ويرخي العصب ويكسل ويضعف الشهوة الا في الصيف وقت الهاجرة وأردؤه نوم أول النهار وأردأ منه النوم آخره بعد العصر ورأى عبدالله بن عباس ابنا له نائما نومة الصبحة فقال له قم أتنام في الساعة التي تقسم فيها الارزاق وقيل نوم النهار ثلاثة خلق وحرق وحمق فالخلق نومة الهاجرة وهي خالق رسول الله صلى الله عليه وسلم والحرق نومة الضحى يشغل عن أمر الدنيا والآخرة والحمق نومة العصر قال بعض السلف من نام بعد العصر فاخترت عقله فلا يلوم من الانفسه وقال الشاعر

ألا ان نومات الضحى تورث الفتى خبالا ونومات العصر جنون

ونوم الصبيحة يمنع الرزق لان ذلك وقت تطلب فيه الخليفة أرزاقها وهو وقت قسمة الارزاق فنومه حرمان الالعراض أو ضرورة وهو مضر جدا بالبدن لارخائه البدن وافساده للفضلات التي ينبغي تحليلها بالرياضة فيحدث تكسر أوعيا وضعفا وان كان قبل التبرز والحركة والرياضة واشغال المعدة بشي فذلك الداء العضال المولد لانواع من الادواء والنوم في الشمس يثير الداء الدين ونوم الانسان بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردي وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم في الشمس فقاص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقم وفي سنن ابن ماجه وغيره من حديث بريدة بن الحصيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقعد الرجل بين الظل والشمس وهذا تنبيه على منع النوم بينهما وفي الصحيحين عن البراء بن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أتيت مضجعا فتوضأ وضوأك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم اني أسألك نفسي اليك ووجهي اليك وفوضت أمري اليك وألجأت ظهري اليك ورغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك آمنت بكتابك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت واجعلن آخر كلامك فان مت من ليلتك مت على الفطرة وفي صحيح البخاري عن عائشة

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر يعنى سنتها اضطجع على شقه الايمن وقد قيل ان الحكمة في النوم على الجانب الايمن أن لا يستغرق النائم في نومه لان القلب فيه ميل الى جهة اليسار فاذا نام على جنبه الايمن طلب القلب مستقره من الجانب الايسر وذلك يمنع من استقرار النائم واستثقاله في نومه بخلاف قراره في النوم على اليسار فانه مستقره فيحصل بذلك الدعة التامة فيستغرق الانسان في نومه ويستثقل فيفوته مصالح دينه ودنياه ولما كان النائم بمنزلة الميت والنوم أخو الموت ولهذا يستحيل على الحي الذي لا يموت وأهل الجنة لا ينامون فيها كان النائم محتاجا الى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الآفات ويحرس بدنه أيضاً من طوارق الآفات وكان ربه وفاطره تعالى هو المتولى لذلك وحده علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم أن يقول كلمات التفويض والالتجاء والرغبة والرغبة ليستدعى بها كمال حفظ الله له وحراسته لنفسه وبدنه فارشده مع ذلك الى أن يستذكر الايمان وينام عليه ويجعل التكلم به آخر كلامه فانه ربما توفاه الله في منامه فاذا كان الايمان آخر كلامه دخل الجنة فتضمن هذا الهدى في المنام مصالح القلب والبدن والروح في النوم واليقظة والدنيا والآخرة فصلوات الله وسلامه على من نالت به أمته كل خير وقوله أسلمت نفسي اليك أى جعلتها مسلبة لك تسليم العبد المملوك نفسه الى سيده ومالكة وتوجيه وجهه اليه يتضمن اقباله بالكلية على ربه واخلاص القصد والارادة له واقاراره بالخضوع والذل والانقياد قال تعالى فان حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن وذكر الوجه اذ هو أشرف ما في الانسان وجمع الحواس وأيضاً ففيه معنى التوجه والقصد من قوله رب العباد اليه الوجه والعمل وتفويض الامر اليه رده الى الله سبحانه وذلك يوجب سكون القلب وطمأنينته والرضى بما يقضيه ويختاره له مما يحبه ويرضاه والتفويض من أشرف مقامات العبودية ولا علة فيه وهو من مقامات الخاصة خلافاً لزاعمي خلاف ذلك والجاه الظهر اليه سبحانه يتضمن قوة الاعتماد عليه والثقة به والسكون اليه والتوكل عليه فان من أسند ظهره الى ركن وثيق لم يخف السقوط ولما كان للقلب قوتان قوة الطلب وهي الرغبة وقوة الهرب وهي الرهبة وكان العبد طالبا لمصالحه هاربا من مضاره جمع الامرين في هذا التفويض والتوجه فقال رغبة ورهبة اليك ثم أثنى على ربه بانه لا ملجأ للعبد سواه ولا منجاة منه غيره فهو الذي يلجأ اليه العبد لينجيه من نفسه كما في الحديث الآخر أعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وأعوذ بك منك فهو سبحانه الذي يعيد عبده وينجيه من بأسه الذي هو بمشيئته وقدرته منه البلاء ومنه الاعانة ومنه ما يطلب النجاة منه واليه الالتجاء في النجاة فهو الذي يلجأ اليه في أن ينجي مما منه ويستعاذ به مما منه فهو رب كل شيء ولا يكون شيء الا بمشيئته وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو قل من ذا الذي يعصمكم من الله ان أراد بكم سوءاً أو أراد بكم رحمة ثم ختم الدعاء بالاقرار بالايمان بكتابه ورسوله الذي هو ملاك النجاة والفوز في الدنيا والآخرة فهذا هديه في نومه

لولا يقل اني رسول لك ن شاهد في هديه ينطق

فصل وأما هديه في يقظته فكان يستيقظ اذا صاح الصارخ وهو الديك فيحمد الله تعالى ويكبره ويهلله وبدعوه ثم يستاك ثم يقوم الى وضوئه ثم يقف للصلاة بين يدي ربه مناجيا له بكلامه مثنيا عليه راجيا له راغبا راهبا فاي حفظ لصحة القلب والبدن والروح والقوى ولنعيم الدنيا والآخرة فوق هذا

فصل وأما تدير الحركة والسكون وهو الرياضة فنذكر منها فصلا يعلم منه مطابقة هديه في ذلك لا كمل

أنواعه وأحدها وأصوبها فنقول من المعلوم اقتدار البدن في بقاءه الى الغذاء والشراب ولا يصير الغذاء بحملته جزءاً من البدن بل لا بد أن يبقى منه عند كل هضم بقية ما اذا كثرت على عمر الزمان اجتمع منها شيء له كمية وكيفية فيضر بكميته بان يسد ويثقل البدن ويوجب أمراض الاحتباس وان استفرغ تأذى البدن بالادوية لان أكثرها سمية ولا تخلو من اخراج الصالح المنتفع به ويضر بكيفيته بان يسخن بنفسه أو بالعفن أو يبرد بنفسه أو يضعف الحرارة الغريزية عن انضاجه وسدد الفضلات لا محالة ضارة تركت أو استفرغت والحركة أقوى الاسباب في منع تولدها فانها تسخن الاعضاء وتسيل فضلاتها فلا تجتمع على طول الزمان ويعود البدن الخفة والنشاط ويجعله قابلاً للغذاء ويصلب المفاصل ويقوى الاوتار والرباطات ويؤمن جميع الامراض المادية وأكثر الامراض المزاجية اذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته وكان باقى الندير صواباً ووقت الرياضة بعد انحدار الغذاء وكال الهضم والرياضة المعتدلة هي التي تحمر فيها البشرة وتربو ويبتدىء بها البدن وأما التي يلزمها سيلان العرق فمفرطة وأى عضو كثرت رياضته قوى وخصوصاً على نوع تلك الرياضة بل كل قوة فهذا شأنها فان من استكثر من الحفظ قويت حافظته ومن استكثر من الفكر قويت قوته المفكرة ولكل عضو رياضة تخصه فالصدر القراءة فليبتدىء فيها من الخفية الى الجهر بتدريج ورياضة السمع بسمع الاصوات والكلام بالتدريج فينتقل من الاخف الى الاثقل وكذلك رياضة اللسان في الكلام وكذلك رياضة البصر وكذلك رياضة المشى بالتدريج شيئاً فشيئاً وأما ركوب الخيل ورمى النشاب والصراع والمسابقة على الاقدام فرياضة للبدن كله وهي قالة لامراض مزمنة كالجذام والاستسقاء والقولنج ورياضة النفوس بالتعلم والتأدب والفرح والسرور والصبر والثبات والاقدام والسباحة وفعل الخير ونحو ذلك مما تراض به النفوس ومن أعظم رياضتها الصبر والحب والشجاعة والاحسان فلا تزال تراض بذلك شيئاً فشيئاً حتى تصير لها هذه الصفات هيئات راسخة وملكات ثابتة وأنت اذا تأملت هدية صلى الله عليه وسلم في ذلك وجدته أكمل هدى حافظ للصحة والقوى ونافع في المعاش والمعاد ولا ريب أن الصلاة نفسها فيها من حفظ صحة البدن واذابة أخلاطه وفضلاته ما هو من أنفع شيء له سوى ما فيها من حفظ صحة الايمان وسعادة الدنيا والآخرة وكذلك قيام الليل من أنفع أسباب حفظ الصحة ومن أمتع الامور لكثير من الامراض المزمنة ومن أنشط شيء للبدن والروح والقلب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم اذا هو نام ثلاث عقد يضرب على كل عقدة عليك ليل طويل فارقد فان هو استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة ثانية فان صلى انحلت عقده كلها فأصبح نشيطاً طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان وفي الصوم الشرعى من أسباب حفظ الصحة ورياضة البدن والنفس ما لا يدفعه صحيح الفطرة وأما الجهاد وما فيه من الحركات المكية التي هي من أعظم أسباب القوة وحفظ الصحة وصلابة القلب والبدن ودفع فضلاتهما وزوال الهم والغم والحزن فامر انما يعرفه من له منه نصيب وكذلك الحج وفعل المناسك وكذلك المسابقة على الخيل وبالنصال والمشى في الجوائج والى الاخوان وقضاء حقوقهم وعيادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم والمشى الى المساجد للجمعة والجماعات وحركة الوضوء والاغتسال وغير ذلك وهذا أقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة ودفع الفضلات وأما ما شرع له من التوصل به الى خيرات الدنيا والآخرة ودفع شرمورها فامر وراء ذلك فعلت أن هديه فوق كل هدى في

طب الابدان والقلوب وحفظ صحتها ودفع أسقامهما ولا مزيد على ذلك لمن قد أحضر رشده وبالله التوفيق
 (فصل) وأما الجماع والباه فكان هديه فيه أكمل هدى يحفظ به الصحة ويتم به اللذة وسرور النفس ويحصل
 به مقاصده التي وضع لاجلها فان الجماع وضع في الاصل لثلاثة أمور هي مقاصده الاصلية . أحدها حفظ النسل
 ودوام النوع الى أن تتكامل العدة التي قدر الله بزوجها الى هذا العالم . الثاني اخراج الماء الذي يضر احتباسه
 واحتقانه بجملة البدن . الثالث قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة اذ
 لا تأسل هناك ولا احتقان يستفرغه الانزال وفضلاء الاطباء يرون أن الجماع من أحد أسباب حفظ الصحة
 قال جالينوس الغالب على جوهر المنى النار والهواء ومزاجه حار رطب لأن كونه من الدم الصافي الذي تغتذى
 به الاعضاء الاصلية واذا ثبت فضل المنى فاعلم أنه لا ينبغي اخراجه الا في طلب النسل أو اخراج المحتقن
 منه فانه اذا دام احتقانه أحدث امراضا رديئة منها الوسواس والجنون والصرع وغير ذلك وقد يرى
 استعماله من هذه الامراض كثيرا فانه اذا طال احتباسه فسد واستحال الى كيفية سمية توجب امراضا رديئة
 كما ذكرنا ولذلك تدفعه الطبيعة اذا كثر عندها من غير جماع وقال بعض السلف ينبغي للرجل أن يتعاهد من
 نفسه ثلاثا ينبغي أن لا يدع المشي فان احتاج اليه يوما قدر عليه وينبغي أن لا يدع الاكل فان أمعاه تضيق
 وينبغي أن لا يدع الجماع فان البثر اذا لم ينزح ذهب ماؤها وقال محمد بن زكريا من ترك الجماع مدة طويلة
 ضعفت قوى أعصابه واستد مجاريها وتقلص ذكره قال ورأيت جماعة تركوه لنوع من التنشيف فبردت أبدانهم
 وعسرت حركاتهم وقعت عليهم كآبة بلا سبب وقلت شهواتهم وهضمهم انتهى ومن منفعه غض البصر وكف
 النفس والقدرة على العفة عن الحرام وتحصيل ذلك للمرأة فهو ينفع نفسه في دنياه وأخراه وينفع المرأة ولذلك كان
 صلى الله عليه وسلم يتعاهده ويحبه ويقول حجب الى من دنيا كم النساء والطيب وفي كتاب الزهد للامام أحمد
 في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي أصبر عن الطعام والشراب ولا أصبر عنهن وحث على التزويج أمته فقال
 تزوجوا فاني مكاثربكم الامم وقال ابن عباس خير هذه الامة أكثرها نساء وقال اني أتزوج النساء وآكل اللحم
 وأنام وأقوم وأصوم وأفطر فمن رغب عن سنتي فليس مني وقال يامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج
 فانه أغض للبصر وأحفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ولما تزوج جابر ثيبا قال له هلا بكرا
 تلاعبها وتلاعبك وروى ابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 أراد أن يلقي الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر وفي سننه أيضا من حديث ابن عباس يرفعه قال لم نر للبتحايين
 مثل النكاح وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير
 متاع الدنيا المرأة الصالحة وكان صلى الله عليه وسلم يحرض أمته على نكاح الا بكار الحسان وذوات الدين وفي
 سنن النسائي عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي النساء خير قال التي تسره اذا نظر وتطيعه
 اذا أمر ولا تخالف فيما يكره في نفسها وماله وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لمالها
 ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وكان يحث على نكاح الولود ويكره المرأة التي لا تلد كما
 في سنن أبي داود عن معقل بن يسار أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أصبت امرأة ذات جسب
 وجمال وانها لا تلد أفأبزو بها قال لا ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال تزوجوا الولود فاني مكاثربكم وفي

الترمذى عنه مرفوعاً أربع من سنن المرسلين النكاح والسواك والتعطر والحناء روى في الجامع بالنون والياء وسمعت أبا الحجاج الحافظ يقول الصواب أنه الحتان وسقطت النون من الحاشية وكذلك رواه المحاملى عن شيخ أبى عيسى الترمذى ومما ينبغى تقديمه على الجماع ملاعبة المرأة وتقبيلها ومص لسانها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعب أهله ويقبلها وروى أبو داود فى سننه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل عائشة ويمص لسانها ويذكر عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة قبل الملاعبة وكان صلى الله عليه وسلم ربما جامع نساءه كلهن بغسل واحد وربما اغتسل عند كل واحدة منهن فروى مسلم فى صحيحه عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه بغسل واحد وروى أبو داود فى سننه عن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نساءه فى ليلة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلاً فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلاً واحداً فقال هذا أطهر وأطيب وشرع للجماع إذا أراد العود قبل الغسل الوضوء بين الجماعين كما روى مسلم فى صحيحه من حديث أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ وفى الغسل والوضوء بعد الوطء من النشاط وطيب النفس وإخلاف بعض ما تحلل بالجماع وكمال الطهر والنظافة واجتماع الحار الغريزى الى داخل البدن بعد انتشاره بالجماع وحصول النظافة التى يحبها الله ويغض خلافاً ما هو من أحسن التدبير فى الجماع وحفظ الصحة والقوى فيه

﴿فصل﴾ وأنفع الجماع ما حصل بعد الهضم وعند اعتدال البدن فى حره وبرده ويؤسسه ورطوبته وخلاته وامتلائه وضرره عند امتلاء البدن أسهل وأقل من ضرره عند خلوه وكذلك ضرره عند كثرة الوطء أقل منه عند اليوسة وعند حرارته أقل منه عند برودته وإنما ينبغى أن يجمع إذا اشتدت الشهوات وحصل الانتشار التام الذى ليس عن تكلف ولا فكر فى صورة ولا نظر متتابع ولا ينبغى أن يستدعى شهوة الجماع ويتكلفها ويحمل نفسه عليها وليبادر اليه إذا حاجت به كثرة المنى واشتد شبقه وليحذر جماع العجوز والصغيرة التى لا يوطأ مثلاً والتى لا شهوة لها والمریضة والقيحة المنظر والبغيضة فوطء هؤلاء يوهن القوى ويضعف الجماع بالخاصية وغلط من قال من الأطباء أن جماع الثيب أنفع من جماع البكر وأحفظ للصحة وهذا من القياس الفاسد حتى ربما حذر منه بعضهم وهو مخالف لما عليه عقلاء الناس ولما اتفقت عليه الطبيعة والشریعة وفى جماع البكر من الخاصة وكمال التعلق بينها وبين مجامعها وامتلاء قلبها من محبته وعدم تقسيم هواها بينها وبين غيره وليس للثيب وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم لجابر هلا تزوجت بكراً وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء أهل الجنة من الحور العين أنهن لم يطمثن أحد قبل من جعلن له من أهل الجنة وقالت عائشة للنبى صلى الله عليه وسلم أرايت لو مررت بشجرة قد ارتع فيها وشجرة لم يرتع فيها ففى أيهما كنت ترتع بعيرك قال فى التى لم يرتع فيها تريد أنه لم يأخذ بكراً غيرها وجماع المرأة المحبوبة فى النفس يقل أضعافه للبدن مع كثرة استفراغه للبنى وجماع البغيضة يحل البدن ويوهن القوى مع قلة استفراغه وجماع الحائض حرام طبعاً وشرعاً فإنه مضر جداً والأطباء قاطبة تحذر منه وأحسن أشكال الجماع أن يعلو الرجل المرأة مستفرشاً لها بعد الملاعبة والقبلة وبهذا سميت المرأة فراشاً كما قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وهذا من تمام قوامية الرجل على المرأة كما قال تعالى الرجال قوامون على النساء وما قيل إذا رمتها كانت فراشاً يقلنى وعند فراغى خادم يتملق

وقد قال تعالى هن لباس لكم وأتم لباس لمن وأكمل اللباس وأسبغه على هذه الحال فان فراش الرجل لباس له وكذلك لحاف المرأة لباس لها فهذا الشكل الفاضل مأخوذ من هذه الآية وبه يحسن موقع استعارة اللباس من كل من الزوجين للآخر وفيه وجه آخر وهو أنها تعطف عليه أحيانا فتكون عليه كاللباس قال الشاعر

إذا ما الضجيع ثنى عطفه تثنت فكانت عليه لباسا

وأردأ أشكاله أن تعلوه المرأة ويجامعها على ظهره وهو خلاف الشكل الطبيعي الذي طبع الله عليه الرجل والمرأة بل نوع الذكر والاثني وفيه من المفاسد أن المني يتعسر خروجه كله فربما بقي في العضو منه بقية فيتعفن ويفسد فيضر وأيضاً فربما سال إلى الذكر رطوبات من الفرج وأيضاً فإن الرحم لا يتمكن من الاشتمال على الماء واجتماعه فيه وانضمامه عليه لتخايق الولد وأيضاً فإن المرأة مفعول بها طبعاً وشرعاً وإذا كانت فاعلة خالفت مقتضى الطبع والشرع وكان أهل الكتاب انما يأتون النساء على جنوبهن على حرف ويقولون هو أيسر للمرأة وكانت قریش والانصار تشرح النساء على أفتانهن فعابت اليهود عليهم ذلك فأنزل الله عز وجل نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وفي الصحيحين عن جابر قال كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فأنزل الله عز وجل نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وفي لفظ لمسلم ان شاء بحجية وان شاء غير بحجية غير أن ذلك في صمام واحد والمجبية المنكبة على وجهها والصمام الواحد الفرج وهو موضع الحرث والولد وأما الدبر فلم يبح قط على لسان نبي من الانبياء ومن نسب إلى بعض السلف اباحة وطء الزوجة في دبرها فقد غلط عليه وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من أتى المرأة في دبرها وفي لفظ لأحمد وابن ماجه لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها وفي لفظ للترمذي وأحمد من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وفي لفظ للبيهقي من أتى شيئاً من الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وفي مصنف وكيع حدثني زمعة بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن يزيد قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن وقال مرة في أدبارهن وفي الترمذي عن طاق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأتوا النساء في أعجازهن فان الله لا يستحي من الحق وفي الكامل لابن عدي من حديثه عن الحاملي عن سعيد بن يحيى الاموي قال حدثنا محمد بن حمزة عن زيد بن رفيع عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود يرفعه لا تأتوا النساء في أعجازهن وروينا في حديث الحسن بن علي الجوهري عن أبي ذر مرفوعاً من أتى الرجال أو النساء في أدبارهن فقد كفر وروى اسمعيل بن عياش عن شريك بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر يرفعه استحيوا من الله فان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن ورواه الدارقطني من هذه الطريق ولفظه ان الله لا يستحي من الحق لا يحل مأتاك النساء في حشوشهن وقال البغوي حدثنا هدية حدثنا همام قال سئل قتادة عن الذي يأتي امرأته في دبرها فقال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تلك اللوطية الصغرى وقال أحمد في مسنده حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا همام أخبرنا عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قد ذكره وفي المسند أيضاً عن ابن عباس أنزات هذه الآية نساؤكم حرث لكم في أناس من الانصار أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه فقال اتئاعا على

كل حال اذا كان في الفرج وفي المسند أيضا عن ابن عباس قال جاء عمر بن الخطاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت فقال وما الذي أهلكك قال حولت رحلي البارحة قال فلم يرد عليه شيئا فأوحى الله الى رسوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم أقبل وأدبر واتق الحيضة والدبر وفي الترمذي عن ابن عباس مرفوعا لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر وروينا من حديث أبي علي الحسن بن الحسين بن دوما عن البراء بن عازب يرفعه كفر بالله العظيم عشرة من هذه الامة القاتل والساحر والديوث وناكح المرأة في دبرها ومانع الزكاة ومن وجد سعة فمات ولم ينجح وشارب الخمر والساعي في الفتن وبائع السلاح من أهل الحرب ومن نكح ذات محرم منه وقال عبد الله بن وهب حدثنا عبد الله بن طهية عن مشر عن ابن هاعان عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ملعون من يأتي النساء في محاشهن يعني أدبارهن وفي مسند الحرث ابن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس قال لا خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته وهي آخر خطبة خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عز وجل وعظنا فيها وقال من نكح امرأة في دبرها أو رجلا أو صياحشر يوم القيامة وريحه أتت من الجيفة يتأذى به الناس حتى يدخل النار وأحبط الله أجره ولا يقبل منه صرفا ولا عدلا ويدخل في تابوت من نار ويشد عليه مسامير من نار قال أبو هريرة هذا لمن لم يتب وذكر أبو نعيم الاصبهاني من حديث خزيم بن ثابت يرفعه ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في أعجازهن وقال الشافعي أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن أحيحة بن الحلاج عن خزيم بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان النساء في أدبارهن فقال حلال فلما ولي دعاه فقال كيف قلت في أي الحرثين أو في أي الخرتين أو في أي الخصمتين أم من دبرها في قبلها فنعم أم من دبرها فلا ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في أدبارهن قال الربيع فقيل للشافعي فما تقول فقال عمي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أثنى على الانصارى خيرا يعني عمرو بن الحلاج وخزيم بن لا يشك في ثقته فلست أرخص فيه بل أنهى عنه قالت ومن ههنا نشأ الغلط على من نقل عنه الاباحة من السلف والائمة فانهم أباحوا أن يكون الدبر طريقا الى الوطء في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فاشتبه على السامع من نبي أو لم يظن بينهما فرقا فهذا الذي أباحه السلف والائمة فغلط عليهم الغلط أقبح الغلط وأفحش وقد قال تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله قال مجاهد سألت ابن عباس عن قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله فقال تأتيها من حيث أمرت أن تعتزلها يعني في الحيض وقال علي بن طلحة عنه يقول في الفرج ولا تعده الى غيره وقد دلت الآية على تحريم الوطء في دبرها من وجهين. أحدهما أنه أباح اتيانها في الحرث وهو موضع الولد لا في الحش الذي هو موضع الأذى وهو موضع الحرث هو المراد من قوله من حيث أمركم الله الآية قال فأتوا حرثكم أنى شئتم واتيانها في قبلها من دبرها مستفاد من الآية أيضا لأنه قال أنى شئتم أي من حيث شئتم من أمام أو من خلف قال ابن عباس فأتوا حرثكم يعني الفرج وإذا كان الله حرم الوطء في الفرج لاجل الأذى العارض فما الظن بالحش الذي هو محل الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جدا من أدبار النساء الى أدبار الصبيان وأيضا فللمرأة حق على الزوج في الوطء ووطؤها في دبرها يفوت حقها ولا يقضى وطرها ولا يحصل مقصودها وأيضا فان الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له وإنما الذي هيء له الفرج فالعادلون عنه الى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا وأيضا فان ذلك مضر بالرجل ولهذا ينهى عنه

عقلاء الاطباء من الفلاسفة وغيرهم لان للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطء في الدبر لا يعين على اجتذاب جميع الماء ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للامر الطبيعي وأيضا يضر من وجه آخر وهو احواجه الى حركات متعبة جدا لمخالفته للطبيعة وأيضا فانه محل القدر والنحو فيستقبله الرجل بوجهه ويلابسه وأيضا فانه يضر بالمرأة جدا لانه وارد غريب بعيد عن الطباع منافر لها غاية المنافرة وأيضا فانه يحدث الهم والنغم والنفرة عن الفاعل والمفعول وأيضا فانه يسود الوجه ويظلم الصدر ويطمس نور القلب ويكسو الوجه وحشة تصير عليه كالسيما يعرفها من له أدنى فراسة وأيضا فانه يوجب النفرة والتباغض الشديد والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد وأيضا فانه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد يرجى بعده صلاح الا أن يشاء الله بالتوبة النصوح وأيضا فانه يذهب بالمحاسن منهما ويكسوهما ضدتها كما يذهب بالمودة بينهما ويبدلها بهاتباغضا وتلاعنا وأيضا فانه من أكبر أسباب زوال النعم وحلول النقم فانه يوجب اللعنة والمقت من الله وأعراضه عن فاعله وعدم نظره اليه فأى خير يرجوه بعد هذا وأى شرا يأمنه وكيف حياة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقته وأعرض عنه بوجهه ولم ينظر اليه وأيضا فانه يذهب بالحياجملة والحياة هو حياة القلوب فاذا فقدتها القلب استحسن القبيح واستقبح الحسن وحينئذ فقد استحکم فساده وأيضا فانه يحيل الطباع عما ركبها الله ويخرج الانسان عن طبعه الى طبع لم يركب الله عليه شيئا من الحيوان بل هو طبع منكوس واذا انكس الطبع انكس القلب والعمل والهدى فيستطيط حينئذ الخبيث من الاعمال والهيآت ويفسد حاله وعمله وكلامه بغير اختياره وأيضا فانه يورث من الوقاحة والجرأة ما لا يورثه سواه وأيضا فانه يورث من المهابة والسفال والحقارة ما لا يورثه غيره وأيضا فانه يكسو العبد من حلة المقت والبغضاء وازدراء الناس له واحتقارهم اياه واستصغارهم له ما هو مشاهد بالحس نصلاة الله وسلامه على من سعادة الدنيا والآخرة في هديه واتباع ما جاء به وهلاك الدنيا والآخرة في مخالفة هديه وما جاء به

(فصل) والجماع الضار نوعان ضار شرعا وضار طبعا فالضار شرعا المحرم وهو مراتب بعضها أشد من بعض والتحریم العارض منه أخف من اللازم كنحریم الاحرام والصيام والاعتكاف وتحريم المظاهر منها قبل التكفير وتحريم وطء الحائض ونحو ذلك ولهذا لا حد في هذا الجماع وأما اللازم فنوعان نوع لا سبيل الى حله البتة كذوات المحارم فهذا من أضر الجماع وهو يوجب القتل حدا عند طائفة من العلماء كأحمد بن حنبل رحمه الله وغيره وفيه حديث مرفوع ثابت والثاني ما يمكن أن يكون حلالا كالأجنبية فان كانت ذات زوج ففي وطئها حقان حق لله وحق للزوج فان كانت مكرهة فقيه ثلاثة حقوق وان كان لها أهل وأقارب يباحقهم العار بذلك صار فيه أربعة حقوق فان كانت ذات محرم منه صار فيه خمسة حقوق فمضرة هذا النوع بحسب درجاته في التحريم وأما الضار طبعا فنوعان أيضا نوع ضار بكيفيته كما تقدم ونوع ضار بكميته كالاكثر منه فانه يسقط القوة ويضر بالعصب ويحدث الرعشة والفالج والتشنج ويضعف البصر وسائر القوى ويطنى الحرارة الغريزية ويوسع المجارى ويجعلها مستعدة للفضلات المؤذية وأنفع أوقاته ما كان بعد انهضام الغذاء في المعدة وفي زمان معتدل لا على جوع فانه يضعف الحار الغريزي ولا على شبع فانه يوجب أمراضا شديدة ولا على تعب ولا أثر حمام ولا استفراغ ولا انفعال نفسي كالنغم والهم والحزن وشدة الفرح وأجود أوقاته بعد هزيع من الليل اذا صادف انهضام الطعام ثم يغتسل أو يتوضأ وينام عقبه فيراجع اليه قواه وليحذر الحركة والرياضة عقبه فانها مضرة جدا

﴿فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العشق﴾ هذا مرض من أمراض القلب يخالف لسائر الامراض في ذاته وأسبابه وعلاجه واذا تمكن واستحكم عز على الاطباء دواؤه وأعي العليل دأؤه وانما حكاه الله سبحانه في كتابه عن طائفتين من الناس من النساء وعشاق الصبيان المردان فحكاه عن امرأة العزيز في شأن يوسف وحكاه عن قوم لوط فقال تعالى اخبارا عنهم لما جاءت الملائكة لوطا وجاء أهل المدينة يستبشرون قال ان هؤلاء ضيقي فلا تفضحون واتقوا الله ولا تخزون قالوا أولم تنهك عن العالمين قال هؤلاء بناتي ان كنتم فاعلين لعمر ك انهم لفي سكرتهم يعمهون وأما ما زعمه بعض من لم يقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم حق قدره أنه ابتلي به في شأن زينب بنت جحش وأنه رآها فقال سبحانه مقاب القلوب وأخذت بقلبه وجعل يقول لزيد بن حارثة أمسكها حتى أنزل الله عليه واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فظن هذا الراعم أن ذلك في شأن العشق وصنف بعضهم كتابا في العشق وذكر فيه عشق الانبياء وذكر هذه الواقعة وهذا من جهل هذا القائل بالقرآن وبالرسل وتحمله كلام الله مالا يحتمله ونسبته رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ما برأه الله منه فان زينب بنت جحش كانت تحت زيد ابن حارثة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تبناه وكان يدعى ابن محمد وكانت زينب فيها شمم وترفع عليه فشاو رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلاقها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك عليك زوجك واتق الله وأخفي في نفسه أن يتزوجها انطلقها زيد وكان يخشى من قالة الناس أنه تزوج امرأة ابنه لان زيدا كان يدعى ابنه فهذا هو الذي أخفاه في نفسه وهذه هي الخشية من الناس التي وقعت له ولهذا ذكر سبحانه هذه الآية يعدد فيها نعمه عليه لا يعاتبه فيها وأعلمه أنه لا ينبغي له أن يخشى الناس فيما أحل الله له وأن الله أحق أن يخشاه فلا يتخرج ما أحله له لاجل قول الناس ثم أخبره أنه سبحانه زوجته اياها بعد قضاء زيد وطره منها لتقتدى أمته به في ذلك ويتزوج الرجل بامرأة ابنه من التبنى لا امرأة ابنه لصلبه ولهذا قال في آية التحريم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وقال في هذه السورة ما كان محمد أبا أحد من رجالكم وقال في أولها وما جعل أديعكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم فتأمل هذا الذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفع طعن الطاعنين عنه وبالله التوفيق نعم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب نسائه وكان أحبهن اليه عائشة رضي الله عنها ولم تكن تبلغ محبته لها ولا لاحد سوى ربه نهاية الحب بل صح أنه قال لو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا وفي لفظ وان صاحبكم خليل الرحمن

﴿فصل﴾ وعشق الصور انما يبتلي به القلوب الفارغة من محبة الله تعالى المعرضة عنه المتعوضة بغيره عنه فاذا امتلأ القلب من محبة الله والشوق الى لقائه دفع ذلك عنه مرض عشق الصور ولهذا قال تعالى في حق يوسف كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين فدل على أن الاخلاص سبب لدفع العشق وما يترتب عليه من السوء والفحشاء التي هي ثمرة ونتيجته فصرف المسبب صرف اسببه ولهذا قال بعض السلف العشق حركة قلب فارغ يعنى فارغا مما سوى معشوقه قال تعالى وأصبح قوادم موسى فارغا ان كادت لتبدي به أى فارغا من كل شئ الا من موسى لفرط محتها له وتعلق قلبها به والعشق مركب من أمرين استحسان للمعشوق وطمع في الوصول اليه فتى اتنى أحدهما اتنى العشق وقد أعيت علة العشق على كثير من العقلاء وتكلم فيها بعضهم بكلام يرغب عن ذكره الى الصواب

فقول قد استقرت حكمة الله عز وجل في خلقه وأمره على وقوع التناسب والتآلف بين الاشباه وانجذاب الشيء الى موافقه وبجانسه بالطبع وهروبه من مخالفه ونفرته عنه بالطبع فسر التمازج والاتصال في العالم العلوى والسفلى انما هو التناسب والتشاكل والتوافق وسر التباين والانفصال انما هو بعدم التشاكل والتناسب وعلى ذلك تمام الخلق والامر فالمثل الى مثله مائل واليه صائر والضد عن ضده هارب وعنه نافر وقد قال تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها فجعل سبحانه علة سكون الرجل الى امرأته كونها من جنسه وجوهره فعلة السكون المذكور وهو الحب كونها منه فدل على أن العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة في القصد والارادة ولا في الخلق والهدى وان كانت هذه أيضا من أسباب السكون والمحبة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وفي مسند الامام أحمد وغيره في سبب هذا الحديث أن امرأة بمكة كانت تضحك الناس فجاءت الى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة الحديث وقد استقرت شريعته سبحانه أن حكم الشيء حكم مثله فلا تفرق شريعته بين متماثلين أبدا ولا تجمع بين متضادين ومن ظن خلاف ذلك فاما لقلة عليه بالشرعية واما لتقصيره في معرفة التماثل والاختلاف واما لنسبته الى شريعته مالم ينزل به سلطانا بل يكون من آراء الرجال فبحكمته وعدله ظهر خلقه وشرعه وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وهذا كما أنه ثابت في الدنيا فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون من دون الله فاهدوهم الى صراط الجحيم قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبعده الامام أحمد رحمه الله أزواجهم أشباههم ونظراؤهم وقال تعالى واذا النفوس زوجت أى قرن كل صاحب عمل بشكله ونظيره فقرن بين المتحابين في الله في الجنة وقرن بين المتحابين في طاعة الشيطان في الجحيم فالمرء مع من أحب شاء أو أبى وفي صحيح الحاكم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحب المرء قوما الا حشروا معهم والمحبة أنواع متعددة فأفضلها وأجلها المحبة في الله والله وهى تستلزم محبة ما أحب الله وتستلزم محبة الله ورسوله ومنها محبة الاتفاق في طريقة أو دين أو مذهب أو نخلة أو قرابة أو صناعة أو مرادما ومنها محبة لئيل غرض من المحبوب اما من جاهه أو من ماله أو من تعليمه وارشاده أو قضاء وطر منه وهذه هى المحبة العرضية التى تزول بزوال موجبها فانه من ودك لأمرولى عند انقضائه وأما محبة المشاكلة والمناسبة التى بين المحب والمحبوب فمحبة لازمة لا تزول الا لعارض يزيلها ومحبة العشق من هذا النوع فانها استحسان روحانى وامتزاج نفسانى ولا يعرض فى شيء من أنواع المحبة من الوسواس والنحول وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق فان قيل فاذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحانى فما باله لا يكون دائما من الطرفين بل تجده كثيرا من طرف العاشق وحده فلو كان سببه الاتصال النفسى والامتزاج الروحانى لكانت المحبة مشتركة بينهما فالجواب أن السبب قد يتخلف عنه مسببه لقوات شرط أو لوجود مانع وتختلف المحبة من الجانب الآخر لا بد أن يكون لأحد ثلاثة أسباب . الاول علة في المحبة وأنها محبة غرضية لا ذاتية ولا يجب الاشتراك في المحبة العرضية بل قد يازمها نفرة من المحبوب . الثانى مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له اما فى خلقه أو خلقه أو هديه أو فعله أو هيأته أو غير ذلك الثالث مانع يقوم بالمحسوب يمنع مشاركته للمحب فى محبته ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل مقام

بالآخر فاذا انتفت هذه الموانع وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قط الا من الجانبين ولولا مانع الكبر والحسد والرياسة والمعادة في الكفار لكانت الرسل أحب اليهم من أنفسهم وأهليهم وأموالهم ولما زال هذا المانع من قلوب أتباعهم كانت محبتهم لهم فوق محبة الانفس والاهل والمال

(فصل) والمقصود أن العشق لما كان مرضا من الامراض كان قابلا للعلاج وله أنواع من العلاج فان كان بما للعاشق سبيل الى وصل محبوبه شرعا وقدره فهو علاجه كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء فدل المحب على علاجين أصلي وبدي وأمره بالأصلي وهو العلاج الذي وضع لهذا الداء فلا ينبغي العدول عنه الى غيره ما وجد اليه سبيلا وروى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لم نزل للبتحايين مثل النكاح وهذا المعنى الذي أشار اليه سبحانه عقيب احلال النساء حرائرهن وامائهن عند الحاجة بقوله يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا فذكر تخفيفه في هذا الموضع واخبره عن ضعف الانسان يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة وأنه سبحانه خفف عنه أمرها بما أباحه له من أطيب النساء مثنى وثلاث ورباع وأباح له ما شاء مما ملكت يمينه ثم أباح له أن يتزوج بالاماء ان احتاج الى ذلك علاجا لهذه الشهوة وتخفيفا عن هذا الخلق الضعيف ورحمة به

(فصل) وان كان لا سبيل للعاشق الى وصال معشوقه قدراً أو شرعا أو هو ممتنع عليه من الجهتين وهو الداء العضال فمن علاجه اشعار نفسه اليأس منه فان النفس متى يئست من الشيء استراحت منه ولم تلتفت اليه فان لم يزل مرض العشق مع اليأس فقد انحرف الطبع انحرافا شديدا فينتقل الى علاج آخر وهو علاج عقله بأن يعلم بأن تعلق القاب بما لا يطعم في حصوله نوع من الجنون وصاحبه بمنزلة من يعشق الشمس وروحه متعلقة بالصعود اليها والدوران معها في فلكها وهذا معدود عند جميع العقلاء في زمرة المجانين وان كان الوصال متعذرا شرعا لا قدرا فعلاجه بأن ينزله منزلة المتعذر قدرا اذ مالم يأذن فيه الله فعلاج العبد ونجاته موقوف على اجتنابه فليشعر نفسه أنه معدوم ممتنع لا سبيل له اليه وأنه بمنزلة سائر المحالات فان لم تجبه النفس الامارة فايتركه لاحد أمرين اما خشية واما فوات محبوب هو أحب اليه وأنفع له وخير له منه وأدوم لذة وسرورا فان العاقل متى وازن بين نيل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب أعظم منه وأدوم وأنفع وألذ أو بالعكس ظهر له التفاوت فلاتبع لذة الأبد التي هي لا خطر لها بلذة ساعة تنقلب آلاما وحقيقتها أنها أحلام نائم أو خيال لا ثبات له فتذهب اللذة وتبقى التبعة وتزول الشهوة وتبقى الشقوة. الثاني حصول مكروه أشق عليه من فوات هذا المحبوب بل يجتمع له الامر ان أعنى فوات ما هو أحب اليه من هذا المحبوب وحصول ما هو أكره اليه من فوات هذا المحبوب فاذا يقن أن في اعطاء النفس حظها من هذا المحبوب هذين الأمرين هان عليه تركه ورأى أن صبره على فوته أسهل من صبره عليهما بكثير فعقله ودينه ومروءته وانسانيته تأمره باحتمال الضرر اليسير الذي ينقلب سريعا لذة وسرورا وفرحا لدفع هذين الضررين العظيمين وجعله وهوا وظله وطيشه وخفته يأمره بايثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالبا عليه ما جلب والمعصوم من عصمه الله فان لم تقبل نفسه هذا الدواء ولم تطاوعه لهذه المعالجة فلينظر ما تجلب عليه هذه الشهوة من مفسد عاجلة وما تمنعه من مصالحها فانها أجليب شيئا مفسدا الدنيا وأعظم شيئا تعطيلها لمصالحها فانها تحوّل

بين العبد وبين ربه الذي هو ملك أمره وقوام مصالحه فان لم تقبل نفسه هذا الدواء فليترك قبائح المحبوب وما يدعو به الى النفرة عنه فانه ان طلبها وتأمّلها وجدّها أضعاف محاسنها التي تدعو الى حبه وليسأل جيرانه عما خفي عليه منها فان المحاسن كما هي داعية الحب والارادة فالمساوى داعية البغض والنفرة فليوازن بين الداعيتين وليحب أسبقهما وأقربهما منه بابا ولا يكن من غره لون جمال على جسم أبرص مجذوم وليجاوز بصره حسن الصورة الى قبح الفعل وليعبر من حسن المنظر والجسم الى قبح الخبر والقلب فان عجرت عنه هذه الادوية كلها لم يبق له الا صدق اللجأ الى من يجيب المضطر اذا دعاه وليطرح نفسه بين يديه على بابه مستغيثا به متضرعا متذللا مستكينافتي وفق لذلك فقد قرع باب التوفيق فليعف وليكتم ولا يشبب بذكر المحبوب ولا يفضحه بين الناس ويعرضه للاذى فانه يكون ظالما متعديا ولا يغتر بالحديث الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن أبي مسهر أيضا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الزبير بن بكار عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من عشق فعف فمات فهو شهيد وفي رواية من عشق وكتم وعف وصبر غفر الله له وأدخله الجنة فان هذا الحديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يكون من كلامه فان الشهادة درجة عالية عند الله مقرونة بدرجة الصديقية ولها أعمال وأحوال هي شرط في حصولها وهي نوعان عامة وخاصة فالخاصة الشهادة في سبيل الله والعامّة خمس مذكورة في الصحيح ليس العشق واحدا منها وكيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة وفراغ عن الله وتمليك القلب والروح والحب لغيره تنال به درجة الشهادة هذا من المحال فان افساد عشق الصور للقلب فوق كل افساد بل هو خمر الروح الذي يسكرها ويصدها عن ذكر الله ووجهه والتلذذ بمناجاته والانس به ويوجب عبودية القلب لغيره فان قلب العاشق متعبد لمعشوقه بل العشق لب العبودية فانها كمال النذل والحب والخضوع والتعظيم فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم وخوارج الاولياء فلو كان اسناد هذا الحديث كالشمس كان غلطا وهما ولا يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ العشق في حديث صحيح البتة ثم ان العشق منه حلال ومنه حرام فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعف بأنه شهيد فترى من يعشق امرأة غيره أو يعشق المردان والبغايا ينال بعشقه درجة الشهداء وهل هذا الا خلاف المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم كيف والعشق مرض من الامراض التي جعل الله سبحانه لها الادوية شرعا وقدرا والتداوى منه اما واجب ان كان عشقا حراما واما مستحب وأنت اذا تأملت الامراض والآفات التي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبها بالشهادة وجدتها من الامراض التي لا علاج لها كالمطعون والمبطون والمجنون والحريق والغريق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها فان هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها ولا علاج لها وايست أسبابها محرمة ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبد لغير الله ما يترتب على العشق فان لم يكف هذا في ابطال نسبة هذا الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلد أئمة الحديث العالمين به وبعلمه فانه لا يحفظ عن امام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة بل ولا يحسن كيف وقد أنكروا على سويد هذا الحديث ورواه لاجله بالظانم واستحل بعضهم غزوه لاجله قال أبو أحمد بن عدي في كامله هذا

الحديث أحد ما أنكر على سويد وكذلك قال البيهقي انه مما أنكر عليه وكذلك قال ابن طاهر في الذخيرة وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور وقال أنا أتعجب من هذا الحديث فانه لم يحدث به عن غير سويد وهو ثقة وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات وكان أبو بكر الازرق يرفعه أولا عن سويد فعوتب فيه فأسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجاوز به ابن عباس رضي الله عنهما ومن المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن لمأذني المام بالحديث وعالله لا يحتمل هذا البتة ولا يحتمل أن يكون من حديث المأجشون عن ابن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا وفي صحته موقوفا على ابن عباس نظر وقد رمى الناس سويد بن سعيد راوى هذا الحديث بالعظام وأنكره عليه يحيى بن معين وقال هو ساقط كذاب لو كان لى فرس وريح كنت أغزوه وقال الامام أحمد متروك الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري كان قد عمى فليقن مالميس من حديثه وقال ابن حبان يأتي بالمعضلات عن الثقات يجب مجانبه ماروى انتهى وأحسن ما قيل فيه قول أبي حاتم الرازي أنه صدوق كثير التدليس ثم قول الدارقطني هو ثقة غير أنه لما كبر كان ربما قرىء عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه انتهى وعيب على مسلم اخراج حديثه وهذه حاله ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولم يكن منكرا ولا شاذا بخلاف هذا الحديث والله أعلم

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة بالطيب) لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح والروح مطية القوى والقوى تزاد بالطيب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر الاعضاء الباطنة ويفرح القلب ويسر النفس ويسط الروح وهو أصدق شيء للروح وأشد ملاءمة لها وبين الروح الطيبة نسبة قريبة كان أحد المحبوبين من الدنيا الى أطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم من عرض عليه ريحان فلا يرد فانه طيب الريح خفيف المحمل وفي سنن أبي داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وفي مسند البزار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم جواد يحب الجود فنظفوا أفناءكم وساحاتكم ولا تشبهوا باليهود يجمعون الاكب في دورهم الاكب الزبالة وذكر ابن أبي شيبة أنه صلى الله عليه وسلم كان له سكة يتطيب منها وصح عنه أنه قال ان الله حقا على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام وان كان له طيب أن يمس منه وفي الطيب من الخاصة أن الملائكة تحبه والشياطين تنفر عنه وأحب شيء الى الشياطين الرائحة المنتنة الكريهة فالارواح الطيبة تحب الرائحة الطيبة والارواح الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة وكل روح تميل الى ما يناسبها فالخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات وهذا وان كان في النساء والرجال فانه يتناول الاعمال والأقوال والمطاعم والمشارب والملابس والروائح اما بعموم لفظه أو بعموم معناه

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ صحة العين) روى أبو داود في سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد ابن هودة الانصاري عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالاثمد المروح عند النوم قال لبتقه الصائم قال أبو عبيد المروح المطيب بالمسك وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كانت للنبي صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل منها ثلاثا في كل عين وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اكتحل يجعل في اليمنى ثلاثا يبتدىء بها ويختم بها وفي اليسرى ثنتين وقد روى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم من اكتحل فليوتر فهل الوتر بالنسبة إلى العينين كليهما فيكون في هذه ثلاث وفي هذه ثندان واليمنى أولى بالابتداء والتفضيل وهو بالنسبة إلى كل عين فيكون في هذه ثلاث وفي هذه ثلاث وهما قولان في منذهب أحمد وغيره وفي الكحل حفظ لصحة العين وتقوية للنور الباصر وجلالها وتلطيف للمادة الرديئة واستخراج لها مع الزينة في بعض أنواعه وله عند النوم مزيد فضل لاشتغالها على الكحل وسكونها عقيبها عن الحركة المضرة بها وخدمة الطبيعة لها وللأئمة من ذلك خاصية وفي سنن ابن ماجه عن سالم عن أبيه يرفعه عليكم بالأئمة فإنه يجلو البصر وينبت الشعر وفي كتاب أبي نعيم فإنه منبته للشعر منبهة للقذى مصفاة للبصر وفي سنن ابن ماجه أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه خيرا كالحكم الأئمة يجلو البصر وينبت الشعر

— فصل في ذكر شئ من الأدوية والأغذية المفردة —

(التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم مرتبة على حروف المعجم)

(حرف الهزة) (أئمة) هو حجر الكحل الأسود يؤتى به من أصبهان وهو أفضله ويؤتى به من جهة المغرب أيضا وأجوده السريع التفتيت الذي لفتاته بصيص وداخله أملس ليس فيه شئ من الأوساخ ومزاجه بارد يابس ينفع العين ويقويها ويشد أعصابها ويحفظ صحتها ويذهب اللحم الزائد في القروح ويدملها وينقى أوساخها ويجلوها ويذهب الصداع إذا اكتحل به مع العسل المائي الرقيق وإذا دق وخاط ببعض الشحوم الطرية ولطخ على حرق النار لم تعرض فيه خشك ريشة ونفع من التنفط الحادث بسببه وهو أجود أحوال العين لاسيما للشايخ والذين قد ضعفت أبصارهم إذا جعل معه شئ من المسك (أترج) ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب . في الأترج منافع كثيرة وهو مركب من أربعة أشياء قشر ولحم وحمض وبزر ولكل واحد منها مزاج يخصه فقشره حار يابس ولحمه حار رطب وحمضه بارد يابس وبزره حار يابس ومن منافع قشره أنه إذا جعل في الثياب منع السوس ورائحته تصالح فساد الهواء والوباء ويطيب النكهة إذا أهسكها في الفم ويحال الرياح وإذا جعل في الطعام كالأبازير أعان على الهضم قال صاحب القانون وعصارة قشره تنفع من نهش الأفاعي شرابا وقشره ضمادا وحرارة قشره طلاء جيد للبرص انتهى وأما لحمه فملائم لحرارة المعدة نافع لأصحاب المرة الصفراء قاصع للبخارات الحارة وقال الغافقي أكل لحمه ينفع البواسير انتهى وأما حماضه فقابض كاسر للصفراء ومسكن للخفقان الحار نافع من اليرقان شرابا واكتحالا قاطع للقيء الصفراوي مشه للطعام عاقل للطبيعة نافع من الإسهال الصفراوي وعصارة حماضه يسكن غلبة النساء وينفع طلاء من الكلف ويذهب بالقوبا ويستدل على ذلك من فعله في الخبر إذا وقع في الثياب قلعه وله قوة تاطف وتقطع وتبرد وتطفي حرارة الكبد وتقوى المعدة وتمنع حدة المرة الصفراء وتزيل الغم العارض منها وتسكن العطاش وأما بزره فله قوة محالة مجففة وقال ابن ماسويه خاصية حبه النفع من السموم القاتلة إذا شرب منه وزن مثقال مقشرا بماء فاتر وطلاء مطبوخ وإن دق ووضع على موضع اللسعة نفع وهو مابن للطبيعة مطيب للنكهة وأكثر دسدا المعلى موجود في قشره وقال غيره خاصية حبه النفع من لسعات العقارب إذا شرب منه وزن

مثقالين مقشرا بماء فاتر وكذلك اذق ووضع على موضع اللدغة وقال غيره حبه يصالح للسموم كلها وهو نافع من لدغ الهوام كلها وذكر أن بعض الاكسرة غضب على قوم من الاطباء فأمر بجسهم وخيرهم أدمأ لا يزيد لهم عليه فاختروا الاترج فقبل لهم لم اخترتموه على غيره فقالوا لانه في العاجل ريحان ومنظره مفرح وقشره طيب الرائحة ولحمه فاكهة وحمضه أدم وحبه ترياق وفيه دهن وحقيق بشي هذه منافعه أن يشبه به خلاصة الوجود وهو المؤمن الذي يقرأ القرآن وكان بعض الساف يحب النظر اليه لما في منظره من التفریح (أرز) فيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما أنه لو كان رجلا لكان حليما الثاني كل شيء أخرجه الارض ففيه داء وشفاء الا الارز فانه شفاء لا داء فيه ذكرناهما تنبيها وتحذيرا من نسبتها اليه صلى الله عليه وسلم وبعد فهو حار يابس وهو أغذى الجبوب بعد الحنطة وأحمدتها خاطا يشد البطن شدا يسيرا ويقوى المعدة ويدبغها ويمكث فيها وأطباء الهند تزعم أنه أحد الاغذية وأنفعها اذا طبخ بألبان البقر وله تأثير في خصب البدن وزيادة المني وكثرة التغذية وتصفية اللون (أرز) بفتح الهمزة وسكون الراء وهو الصنوبر ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في قوله مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تقيها الرياح تقيمها مرة وتميلها أخرى ومثل المنافق مثل الأرز لا تزال قائمة على أصلها حتى يكون انجفافها مرة واحدة وحبه حار رطب وفيه انضاج وتلين وتحليل ولذع يذهب بنقعه في الماء وهو عسر الهضم وفيه تغذية كثيرة وهو جيد للسعال ولتنقية رطوبات الرئة ويزيد في المني ويولد مغصا وترياقه حب الرمان المز (اذخر) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في ذلك لا يختل خلاها قال له العباس رضى الله عنه الا الاذخر يا رسول الله فانه لقينهم وليوتهم فقال الا الاذخر والاذخر حار في الثانية يابس في الاولى لطيف مفتاح للسدد وأفواه العروق يدر البول والطمث ويفتت الحصى ويحلل الاورام الصلبة في المعدة والكبد والكليتين شربا وضادا وأصله يقوى عموذ الاسنان والمعدة ويسكن الغثيان ويعقل البطن.

(حرف الباء) (بطيخ) روى أبو داود والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل البطيخ بالرطب يقول يدفع حر هذا برد هذا وفي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد والمراد به الاخضر وهو بارد رطب وفيه جلاء وهو أسرع انحدارا عن المعدة من القثاء والخيار وهو سريع الاستحالة الى أي خاط كان صادفه في المعدة واذا كان آكله محرورا انتفع به جدا وان كان مبرودا دفع ضرره ويسير من الزنجبيل ونحوه وينبغي أكله قبل الطعام ويتبع به والاغنى وقيا وقال بعض الاطباء انه قبل الطعام يغسل البطن غسلا ويذهب الداء أصلا (باح) روى النسائي وابن ماجه في سنتهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا البلح بالتمر فان الشيطان اذا نظر الى ابن آدم يأكل البلح بالتمر يقول بقي ابن آدم حتى أكل الحديث بالعتيق وفي رواية كلوا البلح بالتمر فان الشيطان يحزن اذا رأى ابن آدم يأكله يقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالحق رواه البزار في مسنده وهذا لفظه قلت الباء في الحديث بمعنى مع أي كلوا هذا مع هذا قال بعض أطباء الاسلام إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل البلح بالتمر ولم يأمر بأكل البسر مع التمر لان البلح بارد يابس والتمر حار رطب ففي كل منهما اصلاح للآخر وليس كذلك البسر مع التمر فان كل واحد منهما حار وان كانت حرارة التمر أكثر ولا ينبغي من جهة الطب الجمع بين

حارين أو باردين بما تقدم وفي هذا الحديث التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ومراعاة التدبير الذي يصلح في دفع كفيات الاغذية والادوية بعضها ببعض ومراعاة القانون الطبي الذي يحفظ به الصحة وفي البلح برودة ويوسه وهو ينفع الفم واللثة والمعدة وهو ردي للصدر والرئة بالخشونة التي فيه بطيء في المعدة يسير التغذية وهو للنخلة كالحصرم لشجرة العنب وهما جميعا يولدان رياحا وقرار ونفخا ولا سيما اذا شرب عليها الماء ودفع مضرتهما بالتمر أو بالعسل والزبد (بسر) ثبت في الصحيح أن أبا الهيثم بن التيهان لما ضافه النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما جامهم بعنق وهو من النخلة كالعنقود من العنب فقال له هلا انتقيت لنا من رطبه فقال أحبيت أن تنتقوا من بسره ورطبه . البسر حار يابس وييسه أكثر من حره ينشف الرطوبة ويدبغ المعدة ويحبس البطن وينفع اللثة والفم وأنفعه ما كان هشاً وحلوا وكثرة أكله وأكل البلح يحدث السدد في الاحشاء (بيض) ذكر البيهقي في شعب الايمان أثرا مرفوعا أن نبيا من الانبياء شكى الى الله سبحانه الضعف فأمره بأكل البيض وفي ثبوته نظر ويختار من البيض الحديث على العتيق ويبيض الدجاج على سائر بيض الطير وهو معتدل يميل الى البرودة قليلا قال صاحب القانون ومحمّد حار رطب يولد دما صحيجا محمودا ويغذي غذاء يسيرا ويسرع الانحدار من المعدة اذا كان رخوا وقال غيره مح البيض مسكن للالم علس للحلق وقصبة الرئة نافع للحاق والسعال وقروح الرئة والكلبي والمثانة مذهب للخشونة لا سيما اذا أخذ بدهن اللوز الحلو ومنضج لما في الصدر ملين له مسهل لخشونة الحلق وبياضه اذا قطر في العين الوارمة وربما حار ابردموسكن الوجع واذا طبخ به حرق النار أو ما يعرض له لم يدعه يتنفط واذا طبخ به الوجع منع الاحتراق العارض من الشمس واذا خلط بالكندر ولطخ على الجهة نفع من النزلة وذكره صاحب القانون في الادوية القلبية ثم قال وهو وان لم يكن من الادوية المطلقة فانه بماله مدخل في تقوية القلب جدا أعنى الصفرة وهي تجمع ثلاثة معان سرعة الاستحالة الى الدم وقلة الفضل وكون الدم المنولد منه مجانسا للدم الذي يغذو القلب خفيفا مندفعاً اليه بسرعة ولذلك هو أوفق ما يتلافى به عادية الامراض المحللة لجوهر الروح (بصل) روى أبو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن البصل فقالت ان آخر طعام أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل وثبت عنه في الصحيحين أنه منع آكله من دخول المسجد والبصل حار في الثالثة وفيه رطوبة فضالية ينفع من تغير المياه ويدفع ريح السموم ويفتق الشهوة ويقوى المعدة ويهيج الباء ويزيد في المنى ويحسن اللون ويقطع الباغم ويحلو المعدة وبزره يذهب البهق ويدلك به حول داء الثعلب فينفع جدا وهو بالملح يقلع النأليل واذا شربه من شرب دواء مسهلا منعه من القيء والغثيان وأذهب رائحة ذلك الدواء واذا تسعط بمائه نقي الرأس ويقطر في الاذن لثقل السمع والطنين والقيح والماء الحادث في الاذنين وينفع من الماء النازل في العينين اكتحالا يكتحل ببزره مع العسل لبياض العين والمطبوخ منه كثير الغذاء ينفع من اليرقان والسعال وخشونة الصدر ويدبر البول ويلين الطبع وينفع من عضه الكلب غير الكلب اذا نطل عليها ماؤه بملح وسذاب واذا احتمل فتح أفواه البواسير

رفصل وأما ضرره فانه يورث الشقيقة ويصدع الرأس ويولد أرياحا ويظلم البصر وكثرة أكله تورث النسيان ويفسد العقل ويغير رائحة الفم والنكهة ويؤذي الجليس والملائكة واماتته طبخا تذهب بهذه المضرات منه وفي السنن أنه صلى الله عليه وسلم أمر آكله وآكل الثوم أن يميتهما طبخا ويذهب رائحته مضغ ورق السذاب

عليه (باذنجان) في الحديث الموضوع المخلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم الباذنجان لما أكل له وهذا الكلام بما يستقبح نسبته الى آحاد العقلاء فضلا عن الانبياء وبعد فهو نوعان أبيض وأسود وفيه خلاف هل هو بارد أو حار والصحيح أنه حار وهو مولد للسوداء والبواسير والسدد والسرطان والجذام ويفسد اللون ويسوده ويضر بتن الفم والايض منه المستطيل عار من ذلك

«حرف التاء» (تمر) ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم من تصبح بسبع تمرات وفي لفظ من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وثبت عنه أنه قال بيت لا تمر فيه جياع أهله وثبت عنه أكل التمر بالزبد وأكل التمر بالخبز وأكله مفردا وهو حار في الثانية وهل هو رطب في الاولى أو يابس فيها على قولين وهو مقول للكبد ملين للطبع يزيد في الباه ولا سيما مع حب الصنوبر ويبرئ من خشونة الحلق ومن لم يعتده كأهل البلاد الباردة فانه يورث لهم السدد ويؤذي الاسنان ويهيج الصداع ودفع ضرره باللوز والخشخاش وهو من أكثر الثمار تغذية للبدن بما فيه من الجوهر الحار الرطب وأكله على الريق يقتل الدود فانه مع حرارته فيه قوة ترياقية فاذا أديم استعماله على الريق خفف مادة الدود وأضعفه وقلله أو قتله وهو فاكهة وغذاء ودواء وشراب وحلوى (تين) لما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة فان أرضه تنافي أرض النخل ولكن قد أقسم الله به في كتابه لكثرة منافعه وفوائده والصحيح أن المقسم به هو التين المعروف وهو حار وفي رطوبته ويوسسه قولان وأجوده الايض الناضج القشر يحلورمل الكلى والمثانة ويؤمن من السموم وهو أغذى من جميع الفواكه وينفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الرئة ويغسل الكبد والطحال وينقي الخاط البلغمي من المعدة ويغذو البدن غذاء جيدا الا أنه يولد القمل اذا أكثر منه جدا ويابس يغذو وينفع العصب وهو مع الجوز واللوز محمود قال جالينوس واذا أكل مع الجوز والسذاب قبل أخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضرر ويذكر عن أبي الدرداء أنه أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين فقال كلوا وأكل منه وقال لو قلت أن فاكهة نزلت من الجنة قلت هذه لان فاكهة الجنة بلا عجم فكلوا منها فانها تقطع البواسير وتنفع من النقرس وفي ثبوت هذا نظر واللحم منه أجود ويعطش المحرورين ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح وينفع السعال المزمن ويدرب البول ويفتح سدد الكبد والطحال ويوافق الكلى والمثانة ولا كلة على الريق منفعة عجيبة في تفتيح مجاري الغذاء وخصوصا باللوز والجوز وأكله مع الاغذية الغليظة ردي جدا والتوت الايض قريب منه لكنه أقل تغذية وأضر بالمعدة (تليينة) قد تقدم انها ماء الشعير المطحون وذكرنا منافعها وأنها أنفع لاهل الحجاز من ماء الشعير الصحيح

«حرف التاء» (ثلج) ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد وفي هذا الحديث من الفقه ان الداء يداوى بضده فان في الخطايا من الحرارة والحريق ما يضاده الثلج والبرد والماء البارد ولا يقال أن الماء الحار أبلغ في ازالة الوسخ لان في الماء البارد من تصلب الجسم وتقويته ما ليس في الحار والخطايا توجب أثرين التدنيس والارخاء فالمطلوب مداوئها بما ينظف القلب ويصلبه فذكر الماء البارد والثلج والبرد اشارة الى هذين الامرين وبعد فالثلج بارد على الاصح وغاط من قال حار وشبهته تولد الحيوان فيه وهذا لا يدل على حرارته فانه يتولد في الفواكه الباردة وفي الخل وأما تعطيشه فلهيجه الحرارة

لا لحرارته في نفسه ويضر المعدة والعصب وإذا كان وجع الاسنان من حرارة مفرطة سكنها (ثوم) هو قريب من البصل وفي الحديث من أكلهما فليمتهما طبخا وأهدى إليه طعام فيه ثوم فارسل به إلى أبي أيوب الانصاري فقال يا رسول الله تكرهه وترسل به إلى فقال اني أناجي من لا تناجي وبعد فهو حار يابس في الرابعة يسخن اسخانا قويا ويخفف تجفيفا بالغاً نافع للبرودين ولمن مزاجه بلغمي ولمن أشرف على الوقوع في الفالج وهو يخفف للبنى مفتاح للسدد محلل للرياح الغليظة هاضم للطعام قاطع للعطش مطلق للبطن مدر للبول يقوم في لسع الهوام وجميع الاورام الباردة مقام الترياق وإذا دق وعمل فيه ضماد على نهش الحيات أو في لسع العقارب نفعها وجذب السموم منها ويسخن البدن ويزيد في حرارته ويقطع البلغم ويحلل النفخ ويصني الحلق ويحفظ صحة أكثر الابدان وينفع من تغير المياه والسعال المزمن ويؤكل نيئاً ومطبوخاً ومشوياً وينفع من وجع الصدر من البرد ويخرج العلق من الحلق وإذا دق مع النخل والملح والعسل ثم وضع على الضرس المتأكل فتنه وأسقطه وعلى الضرس الوجع سكن وجعه وان دق منه مقدار درهمين وأخذ مع ماء العسل أخرج البلغم والدود وإذا طلى بالعسل على البهق نفع ومن مضاره أنه يصدع ويضر الدماغ والعينين ويضعف البصر والباه ويعطش ويهيج الصفراء ويحيف رائحة الفم ويذهب رائحته أن يمزج عليه ورق السذاب (ثريد) ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد وان كان مركباً فإنه مركب من خبز ولحم فالخبز أفضل الاقوات واللحم سيد الادم فاذا اجتماع لم يكن بعدهما غاية وتنازع الناس أيهما أفضل والصواب أن الحاجة إلى الخبز أكثر وأعم واللحم أجل وأفضل وهو أشبه بجوهر البدن من كل ما عده وهو طعام أهل الجنة وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والفوم والعدس والبصل أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وكثير من السلف على أن الفوم الحنطة وعلى هذا فالآية نص على أن اللحم خير من الحنطة (حرف الجيم) (جمار) قلب النخل ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها الحديث . والجمار بارد يابس في الأولى يحتم القروح وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن وغلبة المرة الصفراء وثأثر الداء وليس بردي الكيموس ويغذو غذاء سيرا وهو بطلي الهضم وشجرته كلها منافع ولهذا مثلها النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه (جبن) في السنن عن عبد الله بن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبنة في تبوك فدعا بسكين وسمى وقطع رواه أبو داود وأكله الصحابة رضي الله عنهم بالشام والعراق والرطب غير المملوح جيد للبعده هين السلوك في الاعضاء يزيد في اللحم ويلين البطن تليينا معتدلاً والمملوح أقل غذاء من الرطب وهو ردي للبعده مؤذ للامعاء والعتيق يعقل البطن وكذا المشوى وينفع القروح ويمنع الاسهال وهو بارد رطب فان استعمل مشوياً كان أصح لمزاجه فان النار تصلحه وتعده وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته والعتيق المسالح حار يابس وشيه يصلحه أيضاً بتلطيف جوهره وكسر حرافته لما تجذبه النار منه من الاجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها والمملوح منه يهزل ويولد حصاة الكلى والمثانة وهو ردي للبعده وخطئه بالملطفات أردأ بسبب تنفيذها له إلى المعدة

(حرف الحاء) (حناء) قد تقدمت الاحاديث في فضله وذكر منافعه فاعني عن اعادته (حبة السوداء) ثبت

في الصحيحين من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الحبة السوداء فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام والسم الموت . الحبة السوداء هي الشونيز في لغة الفرس وهي الكمون الأسود وتسمى الكمون الهندي قال الحرابي عن الحسن رضي الله عنه أنها الخردل وحكى الهروي أنها الحبة الخضراء ثمرة البطم وكلاهما وهم والصواب أنها الشونيز وهي كثيرة المنافع جدا وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى تدمر كل شيء بأمر ربها أي كل شيء يقبل التدمير ونظائره وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة وتدخل في الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الباردة الرطبة إليها بسرعة تنفيذها إذا أخذ يسيرها وقد نص صاحب القانون وغيره على الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وإيصاله قوته وله نظائر يعرفها حذاق الصناعة ولا تستبعد منفعة الحار في أمراض حارة بالخاصة فانك تجد ذلك في أدوية كثيرة منها الانزروت وما يركب معه من أدوية الرمد كالسكر وغيره من المفردات الحارة والرمد ورم حار باتفاق الأطباء وكذلك نفع الكبريت الحار جدا من الجرب والشونيز حار يابس في الثالثة مذهب للنفخ مخرج لحب القرع نافع من البرص وحى الربع والبلغمية مفتوح للسدد ومحلل للرياح مجفف لبلة المعدة ورطوبتها وان دق وعجن بالعسل وشرب بالماء الحار أذاب الحصاة التي تكون في الكليتين والمثانة وتدر البول والحيض واللبن إذا أديم شربه أياما وإن سخن بالخل وطل على البطن قتل حب القرع فإن عجن بماء الحنظل الرطب أو المطبوخ كان فعله في اخراج الدود أقوى ويجلو ويقطع ويحلل ويشفي من الزكام البارد إذا دق وصير في خرقة واشتم دائما أذهب به ودهنه نافع لداء الحية ومن الثآليل والخيلائن وإذا شرب منه مثقال بماء نفع من البهر وضيق النفس والضهاد به ينفع من الصداع البارد وإذا نفع منه سبع حبات عددا في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعه نفعا بليغا وإذا طبخ بخل وتمضمض به نفع من وجع الأسنان عن برد وإذا استعط به مسحوقا نفع من ابتداء الماء العارض في العين وإن ضمد به مع الخل قلع البثور والجرب المتقرح وحلل الاورام البلغمية المزمنة والاورام الصلبة وينفع من اللقوة إذا تسعط بدهنه وإذا شرب منه مقدار نصف مثقال الى مثقال نفع من لسع الرتيلاء وإن سحق ناعما وخلط بدهن الحبة الخضراء وقطر منه في الاذن ثلاث قطرات نفع من البرد العارض فيها والريح والسدد وإن قلى ثم دق ناعما ثم نفع في زيت وقطر في الانف ثلاث قطرات أو أربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير وإذا أحرق وخلط بشمع مذاق بدهن السوسن أو دهن الحناء وطل به القروح الخارجة من الساقين بعد غسلها بالخل نفعها وأزال القروح وإذا سحق بخل وطل به البرص والبهق الأسود والحزاز الغليظ نفعها وأبرأها وإذا سحق ناعما واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد من عضة كلب كلب قبل أن يفزع من الماء نفعه نفعا بليغا وأمن على نفسه من الهلاك وإذا سعط بدهنه نفع من الفالج والكزاز وقطع موادها وإذا دخن به طرد الهوام وإذا أذيب الانزروت بماء ولطح على داخل الحلقة ثم ذر عليها الشونيز كان من الذرورات الجيدة العجيبة النفع من البواسير ومنافعه أضعاف ما ذكرنا والشربة منه درهمان وزعم قوم أن الاكثر منه قاتل (حرير) قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح للزبير ولعبد الرحمن بن عوف من حكة كانت بهما وتقدم منافعه ومزاجه فلا حاجة الى اعادته (حرف) قال أبو حنيفة هذا هو الحب الذي يتداوى به وهو الشفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ونباته يقال له الحرف وتسميه العامة الرشاد وقال أبو عبيد الشفاء هو الحرف قلت

والحديث الذي أشار إليه ما رواه أبو عبيد وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ماذا في الأمرين من الشفاء الثفاء والصبر رواه أبو داود في المراسيل وقوته في الحرارة واليبوسة في الدرجة الثالثة وهو يسخن ويلين البطن ويخرج الدود وحب القرع ويحلل أورام الطحال ويحرك شهوة الجماع ويجلو الجرب المتقرح والقوباء وإذا ضمده به مع العسل حل ورم الطحال وإذا طبخ مع الحناء أخرج النضول التي في الصدر وشربه ينفع من نهش الهوام ولسعها وإذا دخن به في موضع طرد الهوام عنه ويمسك الشعر المتساقط وإذا خلط بسويق الشعير والنخل وتضمده به نفع من عرق النساء وحلل الأورام الحارة في آخرها وإذا تضمده به مع الماء والملح أنضج الدماميل وينفع من الاسترخاء في جميع الأعضاء ويزيد في الباه ويشهي الطعام وينفع الربو وعسرة النفس وغلاظ الطحال وينقي الرئة ويدبر الطمث وينفع من عرق النساء ووجع حق الورك مما يخرج من الفضول إذا شرب أو احتقن به ويجلو ما في الصدر والرئة من البلغم اللزج وإن شرب منه بعد سحقه وزن خمسة دراهم بالماء الحار أسهل الطبيعة وحلل الرياح ونفع من وجع القولنج البارد السبب وإذا سحق وشرب نفع من البرص وإن لطخ عليه وعلى البهق الأبيض بالنخل نفع منهما وينفع من الصداع الحادث من البرد والبلغم وإن قلى وشرب عقل الطبع لاسيما إذا لم يسحق لتحال لزوجه بالقلى وإذا غسل بمائه الرأس نقاه من الأوساخ والرطوبات اللزجة قال جالينوس قوته مثل قوة بزر الخردل ولذلك قد يسخن به أوجاع الورك المعروفة بالنساء وأوجاع الرأس وكل واحد من العلل التي تحتاج إلى التسخين كما يسخن بزر الخردل وقد يخلط أيضا في أدوية يسقاها أصحاب الربو من طريق أن الأمر فيه معلوم أنه يقطع الإخلاط الغائظة تقطيعا قويا كما يقطعها بزر الخردل لأنه شبيه به في كل شيء (حلبة) يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عاد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه بمكة فقال ادعوا له طبيبا فدعى الحارث بن كادة فظفر إليه فقال ليس عليه بأس فاتخذوا له فريقة وهي الحلبة مع تمر عجوة رطبة يطبخان فيحساها ففعل ذلك فبرئ وقوة الحلبة من الحرارة في الدرجة الثانية ومن اليبوسة في الأولى وإذا طبخت بالماء لينت الحلق والصدر والبطن وتسكن السعال والخشونة والربو وعسر النفس وتزيد في الباه وهي جيدة للريخ والبلغم والبواسير محدرة الكيموسات المرتبكة في الأمعاء وتحلل البلغم اللزج من الصدر وتنفع من الديلات وأمراض الرئة وتستعمل لهذه الأدوية في الأحشاء مع السمن والفانيد وإذا شربت مع وزن خمسة دراهم قوة أدت الحيض وإذا طبخت وغسل بها الشعر جعدته وأذهبت الحزاز ودقيقها إذا خلط بالنظرون والنخل وضمده به حل ورم الطحال وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة فتنتفع به من وجع الرحم العارض من ورم فيه وإذا ضمده بالأورام الصلبة القليلة الحرارة نفعتها وحللتها وإذا شرب ماؤها نفع من المغص العارض من الرياح وأزلق الأمعاء وإذا أكلت مطبوخة بالتمر أو العسل أو التين على الريق حللت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة ونفعت من السعال المتطاوول منه وهي نافعة من الحصر مطلقة للبطن وإذا وضعت على الظفر المتشنج أصلحته ودهنها ينفع إذا خاط بالشمع من الشقاق العارض من البرد ومناذعها أضعاف ما ذكرنا ويذكر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استشفوا بالحلبة وقال بعض الأطباء لو علم الناس منافعها لاشتروها بوزنها ذهباً بحرف الحاء (خبز) ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة

يتكفأها الجبار يده نزلا لأهل الجنة وروى أبو داود في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال كان أحب الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثريد من الخبز والثريد من الحيس وروى أبو داود في سننه أيضا من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وددت أن عندى خبزة ييضاء من برة سمراء ملبقة بسمن ولبن فقام رجل من القوم فاتخذنه فجاء به فقال فى أى شىء كان هذا السمن فقال فى عكة ضب فقال ارفعه وذكر البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها ترفعه أكرموا الخبز ومن كرامته أن لا ينتظر به الادم والموقوف أشبه فلا يثبت رفعه ولا رفع ما قبله وأما حديث النهى عن قطع الخبز بالسكين فباطل لأصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما المروى النهى عن قطع اللحم بالسكين ولا يصح أيضا قال مهنا سألت أحمد عن حديث أنى معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تقطعوا اللحم بالسكين فان ذلك من فعل الاعاجم فقال ليس بصحيح ولا يعرف هذا وحديث عمرو بن أمية خلاف هذا وحديث المغيرة يعنى بحديث عمرو بن أمية كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتر من لحم الشاة وبحديث المغيرة أنه لما أضافه أمر بحجب فشوى ثم أخذ الشفرة فجعل يحز

(فصل) وأحمد أنواع الخبز أجودها اختمارا وبجنا ثم خبز التتور أجود أصنافه وبعده خبز القرن ثم خبز الملة فى المرتبة الثالثة وأجوده ما اتخذ من الخنطة الحديثة وأكثر أنواعه تغذية خبز السميد وأبطؤها هضمًا لقلته نخالته ويتلوه خبز الحواري ثم الخشكار وأحمد أوقات أكله فى آخر اليوم الذى خبز فيه واللين منه أكثر تلينا وغذاء وترطيبا وأسرع انحدارا واليابس بخلافه ومزاج الخبز من البر حار فى وسط الدرجة الثانية وقريب من الاعتدال فى الرطوبة واليبوسة واليبس يغلب على ما جففته النار منه والرطوبة على ضده وفى خبز الخنطة خاصية وهو أنه يسمن سريعا وخبز القطائف يولد خلطا غليظا والفتيت نفاخ بطىء الهضم والمعمول باللبن مسدد كثير الغذاء بطىء الانحدار وخبز الشعير بارد يابس فى الاولى وهو أقل غذاء من خبز الخنطة (خل) روى مسلم فى صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أهله الا دام فقالوا ما عندنا الا خل فدعاه وجعل يأكل ويقول نعم الا دام الخل نعم الا دام الخل وفى سنن ابن ماجه عن أم سعيد رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم نعم الا دام الخل اللهم بارك فى الخل ولم يفتقر بيت فيه الخل. الخل مركب من الحرارة والبرودة أغلب عليه وهو يابس فى الثالثة قوى التجفيف يمنع من انصباب المواد ويلطف الطبيعة وخل الخمر ينفع المعدة الملتهبة ويقمع الصفراء ويدفع ضرر الادوية القتالة ويحلل اللبن والدم اذا جمدا فى الجوف وينفع الطحال ويدبغ المعدة ويعقل البطن ويقطع العطش ويمنع الورم حيث يريد أن يحدث ويعين على الهضم ويضاد البانغم ويلطف الاغذية الغليظة ويرق الدم واذا شرب بالملح نفع من أكل الفطر القتال واذا احتسى قطع العلق المتعلق باصل الحنك واذا تمضمض به مسخنا نفع من وجع الاسنان وقوى اللثة وهو نافع للداحس اذا طلى به والنملة والاورام الحارة وحرق النار وهو مشه لآكل مطيب المعدة صالح للشباب وفى الصيف اسكان البلاد الحارة (خلال) فيه حديثان لا يثبتان. أحدهما يروى من حديث أبي أيوب الانصارى يرفعه يا حبذا المتخللون من الطعام انه ليس شىء أشد على الملك من بقية تبقى فى الفم من الطعام وفيه واصل بن السائب قال البخارى والرازى منكر الحديث وقال النسائى والأزدى متروك الحديث. الثانى يروى من حديث ابن عباس قال عبد الله بن أحمد

سألت أبي عن شيخ روى عنه صالح الوحاظي يقال له محمد بن عبد الملك الانصاري حدثنا عطاء عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخلل بالليط والآس وقال انهما يسقيان عروق الجذام فقال أبي رأيت محمد بن عبد الملك وكان أعمى يضع الحديث ويكذب وبعد فالتخلل نافع اللثة والاسنان حافظ لصحتها نافع من تغير النكهة وأجوده ما اتخذ من عيدان الاخلة وخشب الزيتون والخلاف والتخلل بالقصب والآس والريحان والبادروج مضر

(حرف الدال) (دهن) روى الترمذي في كتاب الشمائل من حديث أنس بن مالك رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ويكثر القناع كأن ثوبه ثوب زيات (الدهن) يسد مسام البدن ويمنع ما يتحلل منه وإذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه وإن دهن به الشعر حسنه وطوله ونفع من الحصبة ودفع أكثر الآفات عنه وفي الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنهم فوعا كلوا الزيت وادهنوا به وسيأتي ان شاء الله تعالى والدهن في البلاد الحارة كالجزاز ونحوه من آكد أسباب حفظ الصحة واصلاح البدن وهو كالضروري لهم وأما البلاد الباردة فلا يحتاج اليه أهلها والالحاح به في الرأس فيه خطر بالبصر وأنفع الادهان البسيطة الزيت ثم السمن ثم الشيرج وأما المركبة فمنها بارد رطب كدهن البنفسج ينفع من الصداع الحار وينوم أصحاب السهر ويرطب الدماغ وينفع من الشقاق وغلبة اليبس والجفاف ويطل به الجرب والحكة اليابسة فينفعها ويسهل حركة المفاصل ويصلح لأصحاب الامزجة الحارة في زمن أيام الصيف وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهما فضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضلي على سائر الناس والثاني فضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضل الاسلام على سائر الاديان. ومنها حار رطب كدهن البان وليس دهن زهره بل دهن يستخرج من حب أبيض أغبر نحو الفستق كثير الدهنية والدم ينفع من صلابة العصب ويلينه وينفع من البرش والنفش والكف والبهق ويسهل بلغمًا غليظًا ويلين الاوتار اليابسة ويسخن العصب وقد روى فيه حديث باطل محتلق لا أصل له ادهنوا بالبان فانه أحظى لكم عند نسائكم ومن منافعه أنه يجلو الاسنان ويكسبها بهجة وينقيها من الصدى ومن مسح به وجهه ورأسه لم يصبه حصى ولا شقاق واذا دهن به حقوه ومذاكيره وما والاها نفع من رد الكليتين وتقطير البول

(حرف الذال) (ذرية) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت طببت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بذرية في حجة الوداع لحله واحرامه تقدم الكلام في الذرية ومنافعها وماهيتها فلا حاجة لاعادته (ذباب) تقدم في حديث أبي هريرة المتفق عليه في أمره صلى الله عليه وسلم بنغمس الذباب في الطعام اذا سقط فيه لاجل الشفاء الذي في جناحه وهو كالترياق للسسم الذي في الجناح الآخر وذكرنا منافع الذباب هناك (ذهب) روى أبو داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعرجة بن أسعد لما قطع أنفه يوم الكلاب واتخذ أنفا من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب وليس لعرجة عندهم غير هذا الحديث الواحد. الذهب زينة الدنيا وطلسم الوجود ومفرح النفوس ومقوى الظهور وسر الله في أرضه ومزاجه في سائر الكيفيات وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر المعجونات اللطيفة والمفرحات وهو أعدل المعدنات على الإطلاق وأشرفها ومن خواصه أنه اذا دفن في الارض لم يضره التراب ولم ينقصه شيئاً وبرادته اذا خلطت بالأدوية نفعت

من ضعف القلب والرجفان العارض من السوداء وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفرع والعشق ويسمن البدن ويقويه ويذهب الصفار ويحسن اللون وينفع من الجذام وجميع الاوجاع والامراض السوداء ويدخل بخاصية في أدوية داء الثعلب وداء الحية شرباً وطلاءاً ويحلو العين ويقويها وينفع من كثير من أمراضها ويقوى جميع الاعضاء وامساكه في الفم يزيل اليخر ومن كان به مرض يحتاج الى الكى وكوى به لم يتنقط موضعه ويبرأ سريعاً وان اتخذ منه ميلاً واكتحل به قوى العين وجلاها واذا اتخذ منه خاتم فسه منه وأحمى وكوى به قوادم أجنحة الحمام ألقت أبراجها ولم تنتقل عنها وله خاصية عجبية في تقوية النفوس لاجلها أيسح في الحرب والسلاح منه ما أيسح وقد روى الترمذى من حديث بريدة العصرى رضى الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وهو معشوق النفوس التى متى ظفرت به سلاها عن غير من محوبات الدنيا قال تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واد من ذهب لا بتغى اليه ثانياً ولو كان له ثمان لا بتغى ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب هذا والله أعظم حائل بين الخليقة وبين فوزها الا كبر يوم معادها وأعظم شئ عصى الله به وبه قطعت الارحام وأريقت الدماء واستحلت المحارم ومنعت الحقوق وتظالم العباد وهو المرغب في الدنيا وعاجلها والمزهد في الآخرة وما أعده الله لاوليائه فيها فكم أميت به من حق وأحيى به من باطل ونصر به ظالم وقهر به مظلوم وما أحسن ما قال فيه أبو القاسم الحريري

تبا له من خادع بمذاق أصفر ذى وجهين كالمنافق
يبدو بوصفين لعين الراق زينة معشوق ولون عاشق
وجهه عند ذوى الحقائق يدعو الى ارتكاب سخط الخالق
لولاه لم تقطع يمين السارق ولا بدت مظلمة من فاسق
ولا اشمأز باخل من طارق ولا اشتكى الممطول مطل العائق
ولا استعيز من حسود راشق وشر ما فيه من الخلائق
أن ليس يغنى عنك في المضائق الا اذا فر فرار الآبق

(حرف الراء) (رطب) قال الله تعالى لمريم وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا فكلى واشربى وقربى عينا وفي الصحيحين عن عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القثاء بالرطب وفي سنن أبي داود عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلى فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء . طبع الرطب طبع المياه حار رطب يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في الباه ويخصب البدن ويوافق أصحاب الامزجة الباردة ويغذو غذاء كثيراً وهو من أعظم الفاكهة موافقه لأهل المدينة وغيرها من البلاد التى هو فاكهتهم فيها وأنفعها للبدن وان كان من لم يعتده يسرع التعفن في جسده ويتولد عنه دم ليس بمحمود ويحدث في اكثاره منه صداع وسوداء ويؤذى أسنانه واصلاحه بالسكنجبين ونحوه وفي نظر النبي صلى الله عليه وسلم من الصوم عليه أو على التمر أو الماء تدير لطيف جداً فان الصوم يخلى المعدة من الغذاء فلا تجد الكبد فيها ما تجذبه وترسله الى القوى والاعضاء والحلوا أسرع شئ وصولاً

الى الكبد وأحبه اليها ولا سيما ان كان رطباً فيشتد قبولها له فتنتفع به هي والقوى فان لم يكن فالتمر لحلاوته وتغذيته فان لم يكن فحسوات الماء تطفىء لبيب المعدة وحرارة الصوم فتنتبه بعده للطعام وتأخذه بشهوة (ريحان) قال تعالى فاما ان كان من المقرين فروح وريحان وجنة نعيم وقال تعالى والحب ذو العصف والريحان وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه ريحان فلا يردّه فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وفي سنن ابن ماجه من حديث أسامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا مشمر للجنة فان الجنة لا خطر لها هي ورب السكبة نوريتلاً وريحانة تهتر وقصر مشيد ونهر مطرد وتمرّة نضيجة وزوجة حسناء جميلة وحلل كثيرة ومقام في أبد في دار سليمة وفاكهة وخضرة وحبرة ونعمة في محلة عالية بهية قالوا نعم يا رسول الله نحن المشمرون لها قال قولوا ان شاء الله تعالى فقال القوم ان شاء الله . الريحان كل نبت طيب الريح فكل أهل بلدي يخصونه بشي من ذلك فأهل الغرب يخصونه بالآس وهو الذي يعرفه العرب من الريحان وأهل العراق والشام يخصونه بالحبق فأما الآس فمزاجه بارد في الاولى يابس في الثانية وهو مع ذلك مركب من قوى متضادة والاكثر فيه الجوهر الأرضي البارد وفيه شيء حار لطيف وهو يحذف تجفيفاً قويا وأجزاءه متقاربة القوة وهي قوة قابضة حابسة من داخل وخارج معا وهو قاطع للاسهال الصفراوى دافع للبخار الحار الرطب اذا شم مفرح للقلب تفريحا شديدا وشمه مانع للوباء وكذلك اقتراشه في البيت ويرى الاورام الحادثة في الحالبين اذا وضع عليها واذا دق ورقه وهو غرض وضرب بالخل ووضع على الرأس قطع الرعاف واذا سحق ورقه اليابس وذر على القروح ذوات الرطوبة نفعا ويقوى الاعضاء الواهية اذا ضمّد به وينفع داء الداحس واذا ذر على البثور والقروح التي في اليدين والرجلين نفعا واذا ذلك به البدن قطع العرق ونشف الرطوبات الفضلية وأذهب تنن الابط واذا جلس في طبيخه نفعا من خروج المتعدة والرحم ومن استرخاء المفاصل واذا صب على كسور العظام التي لم تلتحم نفعا ويجلو قشور الرأس وقروحه الرطبة وبثوره ويمسك الشعر المتساقط ويسوده واذا دق ورقه وصب عليه ماء يسير وخلط به شيء من زيت أودهن الورد وضمّد به وافق القروح الرطبة والنملة والحمرة والاورام الحادة والشرى والبواسير وحبه نافع من نفث الدم العارض في الصدر والرئة دافع للبعدة وليس بضار للصدر ولا الرئة لجلاوته وخاصيته النفع من استطلاق البطن مع السعال وذلك نادر في الادوية وهو مدر للبول نافع من لذع المثانة وعض الرتيلاء ولسع العقارب والتخال بعرقه مضر فايحذر وأما الريحان الفارسي الذي يسمى الحبق فخار في أحد القولين ينفع شمه من الصداع الحار اذا رش عليه الماء ويبرد ويرطب بالعرض وبارد في الآخر وهل هو رطب أو يابس على قولين والصحيح أن فيه من الطبائع الأربع ويحبب النوم وبزره حابس للاسهال الصفراوى ومسكن للخمص مقو للقلب نافع للأمراض السوداوية (رمان) قال تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ويذكر عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا من رمان من رمانكم هذا الا وهو ملقح بحبة من رمان الجنة والموقوف أشبه وذكر حرب وغيره عن علي أنه قال كلوا الرمان بشحمه فانه دباغ المعدة حلو الرمان حار رطب جيد المعدة مقو لها بمافيه من قبض لطيف نافع للحلق والصدر والرئة جيد للسعال وماؤه ماين للبطن يغذو البدن غذاء فاضلا يسير اسريع التحلل لرقته ولطافته ويولد حرارة يسيرة في المعدة وريحان ولذلك يعين على الباه ولا يصلح للحمومين وله خاصية عجيبه اذا أكل بالخبز يمنع من الفساد في المعدة وحامضه بارد يابس قابض لطيف ينفع المعدة الملتبهة ويدر البول أكثر من

غيره من الرمان ويسكن الصفراء ويقطع الاسهال ويمنع القيء ويلطف الفضول ويطفىء حرارة الكبد ويقوى الاعضاء نافع من الخفقان الصفراوى والآلام العارضة للقلب وفم المعدة ويقوى المعدة ويدفع الفضول عنها ويطفىء المرة الصفراء والدم واذا استخرج ماؤه بشحمه وطبخ بيسير من العسل حتى يصير كالمرهم واكتحل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة واذا لطخ على اللثة نفع من الاكلة العارضة لها وان استخرج ماؤهما بشحمهما أطلق البطن وأحدر الرطوبات العفنة المرية ونفع من حميات الغب المتطاولة وأما الرمان المز فتوسط طبعاً وفعلًا بين النوعين وهذا أميل الى لطافة الحامض قليلاً وحب الرمان مع العسل طلاء للداحس والقروح الخبيثة وأقماعه للجراحات قالوا ومن ابتلع ثلاثة من جنبد الرمان فى كل سنة أمن من الرمد سنته كلها ﴿حرف الزاي﴾ (زيت) قال تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضىء ولولم تمسه نار وفى الترمذى وابن ماجه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال كلوا الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وليسبق وابن ماجه أيضاً عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائتمموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة . الزيت حار رطب فى الأولى وغلط من قال يابس والزيت بحسب زيتونه فالمعتصر من النصيبج أعدله وأجوده ومن الفج فيه برودة ويؤسدة ومن الزيتون الاحمر متوسط بين الزيتين ومن الاسود يسخن ويرطب باعتدال وينفع من السموم ويطلق البطن ويخرج الدود والعتيق منه أشد تسخيناً وتحليلاً وما استخرج منه بالماء فهو أقل حرارة وألطف وأبلغ فى النفع وجميع أصنافه مليئة للبشرة وتبطن الشيب وماء الزيتون المالح يمنع من تنفط حرق النار ويشد اللثة وورقه ينفع من الحمرة والنملة والقروح الوسخة والشرى ويمنع العرق ومنافعه أضعاف ما ذكرنا (زبد) روى أبوداود فى سننه عن ابنى بشر السليبين رضى الله عنهما قالاً دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد مناله زبداً وتمراً وكان يحب الزبد والتمر . الزبد حار رطب فيه منافع كثيرة منها الانضاج والتحليل ويرى الأورام التى تكون الى جانب الاذنين والحالبين وأورام الفم وسائر الأورام التى تعرض فى أبدان النساء والصبيان اذا استعمل وحده واذا لعق منه نفع من نفث الدم الذى يكون من الرئة وأنضج الأورام العارضة فيها وهو ملين للطبيعة والعصب والأورام الصلبة العارضة من المرة السوداء والبالغم نافع من اليبس العارض فى البدن واذا طلى على منابت أسنان الطفل كان معيناً على نباتها وطلوعها وهو نافع من السعال العارض من البرد واليبس ويذهب القوبى والخشونة التى فى البدن ويأين الطبيعة ولكنه يسقط شهوة الطعام ويذهب بوخامة الحلو كالعسل والتمر وفى جمعه صلى الله عليه وسلم بين التمر وبينه من الحكمة اصلاح كل منهما بالآخر (زبيب) روى فيه حديثان لا يصحان أحدهما نعم الطعام الزبيب يطيب النكهة ويذيب الباغم والثانى نعم الطعام الزبيب يذهب النصب ويشد العصب ويطفىء الغضب ويصفى اللون ويطيب النكهة وهذا أيضاً لا يصح فيه شئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد فأجود الزبيب ما كبر جسمه وسمن شحمه ولحمه ورق قشره ونزع عجمه وصغر حبه وجرم الزبيب حار رطب فى الأولى وحبه بارد يابس وهو كالعنب المتخذ منه الحلومته حار والحامض قابض بارد والايض أشد قبضاً من غيره واذا أكل لحمه وافق قسبة الرئة ونفع من السعال ووجع الكلى والمثانة ويقوى المعدة ويلين البطن والحلو اللحم أكثر غذاءً من العنب وأقل غذاءً من التين اليابس وله قوة منضجة هاضمة قابضة محلبة

باعتدال وهو بالجملة يقوى المعدة والكبد والطحال نافع من وجع الحلق والصدر والرئة والكلى والمثانة وأعدله أن يؤكل بغير حبه وهو يغذى غذاء صالحا ولا يسدد كما يفعل التمر وإذا أكل منه بعجمه كان أكثر نفعا للبعدة والكبد والطحال وإذا لصق لحمه على الاظافر المتحركة أسرع قاعها والحلومنه وما لا عجم له نافع لأصحاب الرطوبات والبلغم وهو ينصب الكبد وينفعها بخاصيته وفيه نفع للحفظ قال الزهري من أحب أن يحفظ الحديث فليأكل الزبيب وكان المنصور يذكر عن جده عبدالله بن عباس عجمه داء ولحمه دواء (زنجبيل) قال تعالى ويسقون فيها كأسا كان مزاجها زنجبيلا وذكر أبو نعيم في كتاب الطب النبوي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أهدى ملك الروم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل فأطعم كل إنسان قطعة وأطعمني قطعة . الزنجبيل حار في الثانية رطب في الاولى مسخن معين على هضم الطعام ملين للبطن تليينا معتدلا نافع من سدد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة ومن ظلمة البصر الحادثة عن الرطوبة أكلا واكتحالا معين على الجماع وهو محلل للرياح الغليظة الحادثة في الامعاء والمعدة وبالجملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردة المزاج وإذا أخذ منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار أسهل فضولا لزجة لعابية ويقع في المعجونات التي تحلل البلغم وتذيبه والمزى منه حار يابس يهيج الجماع ويزيد في المنى ويسخن المعدة والكبد ويعين على الاستمرار وينشف البلغم الغالب على البدن ويزيد في الحفظ ويوافق برد الكبد والمعدة ويزيل بلبها الحادثة عن كل الفاكهة ويطيب النكهة ويدفع به ضرر الاطعمة الغليظة الباردة

﴿حرف السين﴾ (سنا) قد تقدم وتقدم سنوات أيضا وفيه سبعة أقوال أحدها أنه العسل الثاني أنه رب عكة السمن يخرج خططا سوداء على السمن الثالث أنه حب يشبه الكمون وليس بكمون الرابع الكمون الكرمانى الخامس أنه الشبث السادس أنه التمر السابع أنه الرازيانج (سفرجل) روى ابن ماجه في سننه حديث اسمعيل بن محمد الطلحي عن شعيب بن حاجب عن أبي سعيد عن عبد الملك الزيري عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم ويده سفرجلة فقال دونكها ياطلحة فانها تجم الفؤاد ورواه النسائي من طريق آخر وقال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من أصحابه ويده سفرجلة يقلبها فلما جلست اليه دحاها الى ثم قال دونكها أباذر فانها تشد القلب وتطيب النفس وتذهب بطخاء الصدر وقد روى في السفرجل أحاديث أخر هذا أمثلها ولا تصح . والسفرجل بارد يابس ويختلف في ذلك باختلاف طعمه وكله بارد قابض جيد للبعدة والحلومنه أقل بردا وييسا وأميل الى الاعتدال والحامض أشد قبضا وييسا وبردا وكله يسكن العطش والقيء ويدبر البول ويعقل الطبع وينفع من قرحة الامعاء ونفث الدم والهيضة وينفع من الغثيان ويمنع من تصاعد الابخرة اذا استعمل بعد الطعام وحرارة أعصانه وورقه المغسولة كالتوتياء في فعله وهو قبل الطعام يقبض وبعده يلين الطبع ويسرع بانحدار الثقل والاكثر منه مضر بالعصب مولد للقولنج ويطفىء المرة الصفراء المتولدة في المعدة وان شوى كان أقل لخشوته وأخف واذا قور وسطه ونزع حبه وجعل فيه العسل وطين جرمه بالعجين وأودع الرماد ائتخار نفع نفعا حسنا وأجود ما أكل مشويا أو مطبوخا بالعسل وحبه ينفع من خشونة الحلق وقصبة الرئة وكثير من الامراض ودهنه يمنع العرق ويقوى المعدة والمربي منه تقوى المعدة والكبد وتشد القلب وتطيب النفس ومعنى تجم الفؤاد تريجه وقيل تفتحه وتوسعه من جمام الماء وهو اتساعه

وكثرته والطنخاء للقلب مثل الغيم على السماء قال أبو عبيد الطخاء ثقل وغشاء تقول ما في السماء طخاء أى سحاب وظلمة (سواك) في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة وفيهما أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك وفي صحيح البخاري تعليقا عنه صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك والاحاديث فيه كثيرة وصح عنه أنه استاك عند موته وصح عنه أنه قال أكرث عليكم في السواك وأصلح ما اتخذ السواك من خشب الاراك ونحوه ولا ينبغي أن يؤخذ من شجرة مجهولة فربما كانت سما وينبغي القصد في استعماله فان بالغ فيه فربما أذهب طلاوة الاسنان وصقلتها وهياها لقبول الأبخرة المتصاعدة من المعدة والافواه وساخ ومتى استعمل باعتدال جلى الاسنان وقوى العمود وأطلق اللسان ومنع الحفر وطيب النكهة ونقى الدماغ وشهى الطعام وأجود ما استعمل مبلولا بماء الورد ومن أنفعه أصول الجوز قال صاحب التيسير زعموا أنه إذا استاك به المستاك كل خامس من الايام نقى الرأس وصنى الحواس وأحد الذهن وفي السواك عدة منافع يطيب الفم ويشد اللثة ويقطع البلغم ويجلو البصر ويذهب بالحفر ويصح المعدة ويصنى الصوت ويعين على هضم الطعام ويسهل مجارى الكلام وينشط للقراءة والذكر والصلاة ويتردد النوم ويرضى الرب ويعجب الملائكة ويكثر الحسنات ويستحب كل وقت ويتأكد عند الصلاة والوضوء والانتباه من النوم وتغيير رائحة الفم ويستحب للفطر والصائم في كل وقت لعموم الاحاديث فيه والحاجة للصائم اليه ولأنه مرضاة للرب ومرضاته مطلوبة في الصوم أشد من طلبها في الفطر ولأنه مطهر قلبي والطهور للصائم من أفضل أعماله وفي السنن عن عامر بن ربيعة رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا أحصى يستاك وهو صائم وقال البخاري قال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره وأجمع الناس على أن الصائم يتمضمض وجوبا واستحبابا والمضمضة أبلغ من السواك وليس لله غرض في التقرب اليه بالرائحة الكريهة ولا هي من جنس ما شرع التعبد به وإنما ذكر طيب الخلوف عند الله يوم القيامة حثا منه على الصوم لاحثا على ابقاء الرائحة بل الصائم أحوج الى السواك من المفطر وأيضا فان رضوان الله أكبر من استطابته لخلوف فم الصائم وأيضا فان محبته للسواك أعظم من محبته لبقاء خلوف فم الصائم وأيضا فان السواك لا يمنع طيب الخلوف الذي يزيله السواك عند الله يوم القيامة بل يأتي الصائم يوم القيامة وخلوف فمه أطيب من المسك علامة على صيامه ولو أزاله بالسواك كما أن الجريح يأتي يوم القيامة ولون دم جرحه لون الدم وريحه ريح المسك وهو مأثور بإزالته في الدنيا وأيضا فان الخلوف لا يزول بالسواك فان سببه قائم وهو خلل المعدة عن الطعام وإنما يزول أثره وهو المنعقد على الاسنان واللثة وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم علم أمة ما يستحب لهم في الصيام وما يكره لهم ولم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم أنهم يفعلونه وقد حضهم عليه بأبلغ الفاظ العموم والشمول وهم يشاهدونه يستاك وهو صائم مرارا كثيرة تفوت الاحصاء ويعلم أنهم يقتدون به ولم يقل لهم يوما من الدهر لا تستاكوا بعد الزوال وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع والله أعلم (سمن) روى محمد بن جرير الطبري بإسناده من حديث صهيب يرفعه عليكم بالبان البقر فانها شفاء وسمها دواء ولحومها داء رواه عن أحمد بن الحسن الترمذي حدثنا محمد بن موسى النسائي حدثنا دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صفي بن صهيب عن أبيه عن جده لا يثبت ما في هذا الاسناد والسمن حار رطب في الاولى وفيه جلاء يسير ولطافة وتفشية للأورام الحادثة من الابدان الناعمة وهو

أقوى من الزبد في الانضاج والتأين وذكر جالينوس أنه أبرأ به الأورام الحادثة في الأذن وفي الأرنبة وإذا ذلك به موضع الأسنان نبت سريعا وإذا خلط مع عسل ولوز مر جلا ما في الصدر والرئة والكيموسات الغليظة اللزجة إلا أنه ضار بالمعدة سيما إذا كان مزاج صاحبها بلغميا وأما سمن البقر والمعز فإنه إذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب وفي كتاب ابن السني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لم يستشف الناس بشيء أفضل من السمن (سمك) روى الامام أحمد بن حنبل وابن ماجه في سننه من حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أصناف السمك كثيرة وأجوده ما لذ طعمه وطاب ريحه وتوسط مقداره وكان رقيق القشر ولم يكن صلب اللحم ولا يابس وكان في ماء عذب جار على الحصاء ويغذى بالنبات لا الاقذار وأصلح أما كنهه ما كان في نهر جيد الماء وكان يأوى الى الأماكن الصخرية ثم الرملية والمياه الجارية العذبة التي لا قدر فيها ولا حمة الكثيرة الاضطراب والتموج المكشوفة للشمس والرياح والسمك البحري فاضل محمود لطيف والطرى منه بارد رطب عسر الانضمام يولد بلغم كثيرا إلا البحري وما جرى مجراه فإنه يولد خلطا محمودا وهو يخلص البدن ويزيد في المنى ويصلح المزاج الحارة وأما المالح فأجوده ما كان قريب العهد بالتملح وهو حار يابس وكلما تقدم عهده ازداد حره ويبسه والسلور منه كثير الزوجة ويسمى الجرى واليهود لا تأكله وإذا أكل طريا كان مليئا للبطن وإذا مالح وعق وأكل صفى قصبة الرئة وجود الصوت وإذا دق ووضع من خارج أخرج السلا والفضول من عمق البدن من طريق أن له قوة جاذبة وماء ملح الجرى المالح إذا جلس فيه من كانت به قرحة الأمعاء في ابتداء العلة وافقه يجذبه المواد الى ظاهر البدن وإذا احتقن به أبرأ من عرق النساء وأجوده ما في السمك ما قرب من مؤخرها والطرى السمين منه يخلص البدن لحمه وودكه. في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثمائة راكب وأميرنا أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فأتينا الساحل فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط فأتى لنا البحر حوتا يقال لها عنبر فأكلنا منه نصف شهر واتسدمنا بودكه حتى ثابت أجسامنا فأخذ أبو عبيدة ضامعا من أضلاعه وحمل رجلا على بعيره ونصبه فمرتحتة (سلق) روى الترمذي وأبو داود عن أم المنذر قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي رضي الله عنه ولنا دوال معلقة قالت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل وعلى معه يأكل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي فانك ناقة قالت فجعات لهم سلقا وشعيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي فأصب من هذا فإنه أوفق لك قال الترمذي حديث حسن غريب. السلق حار يابس في الأولى وقيل رطب فيها وقيل مركب منهما وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيح وفي الاسود منه قبض ونفع من داء الثعلب والكلف والحزاز والتآليل إذا طلى بمائه ويقتل القمل ويطلى به القوبا مع العسل ويفتح سدد الكبد والطحال وأسوده يعقل البطن ولا سيما مع العدس وهما رديتان والايض يابن مع العدس ويحقق بمائه للاسهال وينفع من القولنج مع المرى والتوابل وهو قليل الغذاء ردى الكيموس يحرق الدم وبصاحه الخل والخردل والاكثر منه يولد القبض والنفخ

حرف التين (شونيز) هو الحبة السوداء وقد تقدم في حرف الحاء (شبرم) روى الترمذي وابن ماجه في سننه من حديث أسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذا كنت تمشين قالت بالشبرم

قال حاريار . الشبرم شجر صغير وكبير كقامة الرجل وأرجح لمقضباني حمر ملبعة بياض وفي رؤس قضبان هجمة من ورق وله نور صغار أصفر الى البياض يسقط ويخلفه مراود صغار فيها حب صغير مثل البطم في قدره أحمر اللون ولها عروق عليها قشور حمر والمستعمل منه قشر عروقه ولبن قضبان ه وهو حار يابس في الدرجة الرابعة ويسهل السوداء والكيموسات الغليظة والماء الاصفر والباغم مكرب مغث والا كثار منه يقتل وينبغي اذا استعمل أن ينقع في اللبن الحليب يوما وليلة . يغير عليه اللبن في اليوم مرتين أو ثلاثا ويخرج ويخفف في الظل ويخلط معه الورد والكثيرا ويشرب بماء العسل أو عصير العنب والشربة منه ما بين أربع دوايق الى دانقين على حسب القوة قال حنين أما لبن الشبرم فلا خير فيه ولا أرى شربه البتة فقد قتل به أطباء الطرقات كثيرا من الناس (شعير) روى ابن ماجه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أخذ أحدا من أهله الوعك أمر بالحساء من الشعير فصنع ثم أهرهم فحسوا منه ثم يقول انه ليرقو فؤاد الحزين ويسرو فؤاد السقيم كما تسرو إحدا كن الوسخ بالماء عن وجهها ومعنى يرقوه يشده ويقويه ويسر ويكشف ويزيل وقد تقدم أن هذا هو ماء الشعير المغلي وهو أكثر غذاء من سويقه وهو نافع للسعال وخشونة الحلق صالح لقمع حدة الفضول مدر للبول جلاء للملح في المعدة قاطع للعطش مطف للحرارة وفيه قوة يجلو بها ويأطف ويحلل وصفته أن يؤخذ من الشعير الجيد المروض مقدار ومن الماء الصافي العنب خمسة أمثاله ويلقى في قدر نظيف ويطبخ بنار معتدلة الى أن يبقى منه خمسه ويصنى ويستعمل منه مقدار الحاجة محلا (شوى) قال الله تعالى في ضياقة خليفه ابراهيم عليه السلام لا ضياقه فما لبث أن جاء بعجل حنيذ والحنيذ المشوى على الرضف وهي الحجارة المحماة وفي الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فأكل منه ثم قام الى الصلاة وماتوضأ قال الترمذي حديث صحيح وفيه أيضا عن عبد الله بن الحرث قال أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شواء في المسجد وفيه أيضا عن مغيرة بن شعبه قال ضفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فأمر بجنب فشوى ثم أخذ الشفرة فجعل يحزلي بها منه قال فجاء بلال يؤذن للصلاة فألقى الشفرة فقال ماله تربت يداه . أنفع الشوى شوى الضأن الحولى ثم العجل اللطيف السمين وهو حار رطب الى اليبوسة كثير التوليد للسوداء وهو من أغذية الاقوياء والاصحاء والمرتاضين والمطبوخ أنفع وأخف على المعدة وأرطب منه ومن المطجن وأردؤه المشوى في الشمس والمشوى على الجمر خير من المشوى باللهب وهو الحنيذ (شحم) ثبت في المسند عن أنس أن يهوديا أضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له خبز شعير واهالة سنخة والاهالة الشحم المذاب والالية والسنخة المتغيرة وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال دلى جراب من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلت والله لا أعطى أحدا منه شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم يقل شيئا . أجود الشحم ما كان من حيوان مكتمل وهو حار رطب وهو أقل رطوبة من السمن ولهذا لو أذيب الشحم والسمن كان الشحم أسرع جمودا وهو ينفع من خشونة الحلق ويرخى ويعفن ويدفع ضرره بالليمون المملوح والزنجبيل وشحم المعز أقبض الشحوم وشحم التيوس أشد تحليلا وينفع من قروح الامعاء وشحم العنز أقوى في ذلك ويحقق به للسحج والزحير ﴿حرف الصاد﴾ (صلاة) قال الله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكبيرة الا على الخاشعين وقال يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ان الله مع الصابرين وقال تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسئلك

رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى وفي السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حز به أمر فزع إلى الصلاة وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلاة من عامة الأوجاع قبل استحكامها . والصلاة مجلبة للرزق حافظة للصحة دافعة للأذى مطردة للأدواء مقوية للقلب مبيضة للوجه مفرحة للنفس مذهبة للكسل منشطة للجوارح ممدة للقوى شارحة للصدر مغذية للروح منورة للقلب حافظة للنعمة دافعة للنقمة جالبة للبركة مبعدة من الشيطان مقربة من الرحمن وبالجملة فلها تأثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب وقواهما ودفع المواد الرديئة عنهما وما ابتلى رجلان بعاهة أو داء أو محنة أو بلية إلا كان حظ المصل منهنما أقل وعاقبته أسلم وللصلاة تأثير عجيب في دفع شرور الدنيا ولا سيما إذا أعطيت حقها من التكميل ظاهرا وباطنا فما استدفعت شرور الدنيا والآخرة واستجابت مصالحهما بمثل الصلاة وسر ذلك أن الصلاة صلة بالله عز وجل وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل تفتح عليه من الخيرات أبوابها وتقطع عنه من الشرور أسبابها وتفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل والعافية والصحة والغنيمة والغنى والراحة والنعيم والأفراح والمسرات كلها محضرة لديه ومسارة إليه (صبر) الصبر نصف الإيمان فانه ماهية مركبة من صبر وشكر كما قال بعض السلف الإيمان نصفان نصف صبر ونصف شكر قال تعالى ان في ذلك لآيات لكل صبار شكور والصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد وهو ثلاثة أنواع صبر على فرائض الله فلا يضيعها وصبر عن محارمه فلا يرتكبها وصبر على أقصيته وأقداره فلا يتسخطها ومن استكمل هذه المراتب الثلاث استكمل الصبر ولذة الدنيا والآخرة ونعيمها والفوز والظفر فيهما فلا يصل إليه أحد الا على جسر الصبر كما لا يصل أحد الى الجنة الا على الصراط قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير عيش أدر كناه بالصبر واذا تأملت مراتب الكمال المكتسب في العالم رأيتها كلها منوطة بالصبر واذا تأملت النقصان الذي يذم صاحبه عليه ويدخل تحت قدرته رأيت كنهه من عدم الصبر فالشجاعة والعفة والجود والايثار كله صبر ساعة

فالصبر طلسم على كنز العلى من حل ذا الطلسم فاز بكنزه

وأكثر أسقام البدن والقلب انما تنشأ من عدم الصبر فما حفظت صحة القلوب والأبدان والأرواح بمثل الصبر فهو الفاروق الأكبر والترياق الأعظم ولولم يكن فيه الا معية الله مع أهله فان الله مع الصابرين ومحبه لهم فان الله يحب الصابرين ونصره لاهله فان النصر مع الصبر وانه خير لاهله ولئن صبرتم لهو خير للصابرين وأنه سبب الفلاح يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون (صبر) روى أبو داود في كتاب المراسيل من حديث قيس بن رافع القيسي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماذا في الأمرين من الشفاء الصبر والثفاء وفي السنن لابي داود من حديث أم سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا فقال ماذا يا أم سلمة فقلت انما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه فلا تجعليه الا بالليل ونهى عنه بالنهار . الصبر كثير المنافع لاسيما الهندي منه ينقى الفضول الصفراوية التي في الدماغ وأعصاب الصر واذا طلى على الجبهة والصدغ بدهن الورد نفع من الصداع وينفع من قروح الأنف والفم ويسهل السوداء والماليخوليا والصبر الفارسي يذكي العقل ويمد الفؤاد وينقى الفضول الصفراوية والباغمية من المعدة اذا شرب منه ملعقتان بماء ويرد الشهوة الباطلة والفاسدة واذا شرب في البرد خيف أن يسهل دما (صوم) الصوم جنة من أدواء الروح والقلب والبدن منافعه تفوت الإحصاء وله

تأثير عجيب في حفظ الصحة وإذابة الفضلات وحبس النفس عن تناول مؤذياتها ولا سيما إذا كان باعتدال وقصد في أفضل أوقاته شرعا وحاجة البدن إليه طبعاً ثم إن فيه من إراحة القوى والأعضاء ما يحفظ عليها قواها وفيه خاصية تقتضي إثارة وهي تفريجه للقلب عاجلاً وآجلاً وهو أنفع شيء لأصحاب الأمزجة الباردة والرطبة وله تأثير عظيم في حفظ صحتهم وهو يدخل في الأدوية الروحانية والطبيعية وإذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبعاً وشرعاً عظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة التي هو مستعد لها وأزال المواد الرديئة الحاصلة بحسب كماله ونقصانه ويحفظ الصائم مما ينبغي أن يتحفظ منه وقيامه بمقصود الصوم وسره وعلته الغائية فإن القصد منه أمر آخر وراء ترك الطعام والشراب وباعتبار ذلك الأمر اختص من بين الأعمال بأنه لله سبحانه ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يؤذي قلبه وبدنه عاجلاً وآجلاً قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون فأحد مقصودى الصيام الجنة والوقاية وهي حمية عظيمة النفع والمقصود الآخر اجتماع القلب والهم على الله تعالى وتوفير قوى النفس على محابه وطاعته وقد تقدم الكلام في بعض أسرار الصوم عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه

(حرف الضاد) (ضب) ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنه لما قدم إليه وامتنع من أكله أحرام هو فقال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه وأكل بين يديه وعلى مائدته وهو ينظر وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأحله ولا أحرمه وهو حار يابس يقوى شهوة الجماع وإذا دق ووضع على موضع الشوك اجتذبا (ضفدع) قال الإمام أحمد الضفدع لا يحل في الدواء نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه أن طبيباً ذكر ضفدعاً في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن قتلها قال صاحب القانون من أكل من دم الضفدع أو جرمه ورم بدنه ومد لونه وقذف المني حتى يموت ولذلك ترك الأطباء استعماله خوفاً من ضرره وهي نوعان مائية وتراية والتراية يقتل أكلها

(حرف الطاء) (طيب) ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حبيب إلى من دنيا كم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب وتشتد عليه الرائحة الكريهة وتشق عليه والطيب غذاء الروح التي هي مطية القوى والقوى تتضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب والدعة والسرور ومعاشرة الإحبة وحدوث الأمور المحبوبة وغية من تسر غيبته ويثقل على الروح مشاهدته كالثقل والبغضاء فإن معاشرتهم توهن القوى وتجلب الهم والغم وهي للروح بمنزلة الحمى للبدن وبمنزلة الرائحة الكريهة ولهذا كان بمحبة الله سبحانه الصحابة بنهيم عن التخلق بهذا الخلق في معاشرته رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك فقال إذا دعيت فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق والمقصود أن الطيب كان من أحب الأشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وله تأثير في حفظ الصحة ودفع كثير من الآلام وأسبابها بسبب قوة الطبيعة به . طين ورد في أحاديث موضوعات لا يصح منها شيء مثل حديث من أكل الطين فقد أعان على قتل نفسه ومثل حديث يا حيراء لا تأكل الطين فإنه يعصم البطن ويصفر اللون ويذهب بهاء الوجه وكل حديث في الطين فإنه لا يصح ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه رديء مؤذٍ يسد مجاري العروق وهو بارد

يابس قوى التجفيف ويمنع استطلاق البطن ويوجب نفث الدم وقروح الفم (طلع) قال تعالى وطلع منضود قال أكثر المفسرين هو الموز والمنضود هو الذي قد نضد بعضه على بعض كالمشط وقيل الطلح الشجر ذو الشوك نضد مكان كل شوك ثمره قد نضد بعضه الى بعض فهو مثل الموز وهذا القول أصح ويكون من ذكر الموز من السلف أراد التمثيل لا التخصيص والله أعلم وهو حار رطب أجوده النضيج الحلو ينفع من خشونة الصدر والرئة والسعال وقروح الكليتين والمثانة ويدبر البول ويزيد في المنى ويحرك الشهوة للجماع ويلين البطن ويؤكل قبل الطعام ويضر المعدة ويزيد في الصفراء والبلغم ودفع ضرره بالسكّر أو العسل (طلع) قال تعالى والنخل باسقات لها طلع نضيد وقال تعالى ونخل طلعها هضيم . طلع النخل ما يبدو من ثمرته في أول ظهوره وقشره يسمى الكفري والنضيد المنضود الذي قد نضد بعضه على بعض وإنما يقال له نضيد مادام في كفراه فإذا انفتح فليس بنضيد وأما الهضيم فهو المنضم بعضه الى بعض فهو كالنضيد أيضا وذلك يكون قبل تشقق الكفري عنه والطلع نوعان ذكر وأثى والتأقيح هو أن يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق الحنطة فيجعل في الاثى وهو التأير فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والاثى وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة ابن عبيد الله رضى الله عنه قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قوما يلحقون فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يأخذون من الذكر فيجعلونه في الاثى قال ما أظن ذلك يغنى شيئا فبلغهم فتركوه فلم يصلح فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو ظن فإن كان يغنى شيئا فاصنعوه فأنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم عن الله عز وجل فلن أكذب على الله انتهى . طلع النخل ينفع من الباه ويزيد في المباضة ودقيق طلعه اذا تحملت به المرأة قبل الجماع أعان على الحمل اعانة بالغة وهو في البرودة واليبوسة في الدرجة الثانية يقوى المعدة ويخففها ويسكن نثرة الدم مع غلظة وبطء هضم ولا يحتمله الا أصحاب الامزجة الحارة ومن أكثر منه فانه ينبغي أن يأخذ عليه شيئا من الجوارشات الحارة وهو بعقل الطبع ويقوى الاحشاء والجوار يجرى مجراه وكذلك البلح والبسر والاكثر منه يضر بالمعدة والصدر وربما أورث القولنج واصلاحه بالسمن أو بما تقدم ذكره

(حرف العين) (عنب) في الغيلانيات من حديث حبيب بن يسار عن ابن عباس رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل العنب خرطا قال أبو جعفر العقيلي لأصل لهذا الحديث . قلت وفيه داود ابن عبد الجبار أبو سليم الكوفي قال يحيى بن معين كان يكذب ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب العنب والبطيخ وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه في جملة نعمه التي أنعم بها على عباده في هذه الدار وفي الجنة وهو من أفضل الفواكه وأكثرها منافع وهو يؤكل رطبا ويابساً وأخضر ويانعا وهو فاكهة مع الفواكه وقوت مع الاقوات وأدم مع الادام ودواء مع الادوية وشراب مع الاشربة وطبعه طبع الحبات الحارة والرطوبة وجيده الكبار المائى والابيض أحمد من الاسود اذا تساوى في الخلاوة والمتروك بعد قطفه يومين أو ثلاثة أحمد من المقطوف في يومه فانه منفخ مطلق للبطن والمعاق حتى يضمّر قشره جيد للغذاء مقول للبدن وغذاؤه كغذاء التين والزبيب واذا ألقى عجم العنب كان أكثر تليينا للطبيعة والاكثر منه مصدرع للرأس ودفع مضرته بالerman المز ومنفعة العنب يسهل الطبع ويسمن ويغذو جيده غذاء حسنا وهو أحد الفواكه الثلاث التي هي ملوك الفواكه هو والرطب والتين (عسل) قد تقدم ذكر منافعه قال ابن جريج قال الزهري عليك بالعسل

فانه جيد للحفظ وأجوده أصفاه وأبيضه وألينه حدة وأصدقه حلاوة وما يؤخذ من الجبال والشجر له فضل على ما يؤخذ من الخلأيا وهو بحسب مرعى نخله (عجوة) في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وفي سنن النسائي وابن ماجه من حديث جابر وأبي سعيد رضى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم العجوة من الجنة وهي شفاء من السم والكآمة من المن وماؤها شفاء للعين وقد قيل ان هذا في عجوة المدينة وهي أحد أصناف التمر بها ومن أنفع تمر الحجاز على الإطلاق وهو صنف كريم ملئ من اللين والقوة من ألين التمر وأطيبه وألذّه وقد تقدم ذكر التمر وطبعه ومنافعه في حرف التاء والكلام على دفع العجوة للسم والسحر فلا حاجة لاعادته (عنبر) تقدم في الصحيحين من حديث جابر في قصة أبي عبيدة وأكلهم من العنبر شهرا وأنهم تزودوا من لحمه وشائق الى المدينة وأرسلوا منه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أحد ما يدل على أن اباحة ما في البحر لا يختص بالسمك وعلى أن ميتته حلال واعترض على ذلك بأن البحر ألقاه حيا ثم جزر عنه الماء فمات وهذا حلال فان موته بسبب مفارقه للماء وهذا لا يصح فانهم انما وجدوه ميتا بالساحل ولم يشاهدوه قد خرج عنه حيا ثم جزر عنه الماء وأيضا فلو كان حيا لما ألقاه البحر الى ساحله فانه من المعلوم أن البحر انما يقذف الى ساحله الميت من حيواناته لا الحى منها وأيضا فلو قدر احتمال ما ذكره ولم يحز أن يكون شرطا في الاباحة فانه لا يباح الشئ مع الشك في سبب اباحته ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم من أكل الصيد اذا وجد الصائد غريقا في الماء للشك في سبب موته هل هو الآلة أم الماء . وأما العنبر الذى هو أحد أنواع الطيب فهو من أغر أنواعه بعد المسك وأخطأ من قدمه على المسك وجعله سيد أنواع الطيب وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المسك هو أطيب الطيب وسيأتى ان شاء الله تعالى ذكر الخصائص والمنافع التى خص بها المسك حتى أنه طيب الجنة والكشبان التى هي مقاعد الصديقين هناك من مسك لا من عنبر والذى غر هذا القائل أنه لا يدخله التغير على طول الزمان فهو كالذهب وهذا لا يدل على أنه أفضل من المسك فانه بهذه الخاصية الواحدة لا يقاوم ما في المسك من الخواص وبعد فضرو به كثيرة وألوانه مختلفة فمنه الأبيض والأشهب والأحمر والأصفر والأخضر والأزرق والأسود وذو الألوان وأجوده الأشهب ثم الأزرق ثم الأصفر وأردؤه الأسود وقد اختلف الناس في عنصره فقالت طائفة هو نبات ينبت في قعر البحر فيستلعه بعض دوابه فاذا ثملت منه قذفته رجيا فيقذفه البحر الى ساحله وقيل طل ينزل من السماء في جزائر البحر فتلقيه الامواج الى الساحل وقيل روث دابة بحرية تشبه البقرة وقيل بل هو جثاء من جثاء البحر أى زبد وقال صاحب القانون هو فيما يظن ينبع من عين في البحر والذى يقال انه زبد البحر أو روث دابة بعيد انتهى ومزاجه حار يابس مقو للقلب والدماغ والحواس وأعضاء البدن نافع من الفالج والقوة والأمراض البلغمية وأوجاع المعدة الباردة والرياح الغليظة ومن السدد اذا شرب أو طلى به من خارج واذا تبخر به نفع من الزكام والصداع والشقيقة الباردة (عود) العود الهندي نوعان . أحدهما يستعمل في الأدوية وهو الكست ويقال له القسط وسيأتى في حرف القاف . الثانى يستعمل في الطيب ويقال له الالوة وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يستجمر بالالوة غير مطراة وبكافور يطرح معها ويقول هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه في صفة نعيم أهل الجنة مجامرهم الالوة والمجامر جمع مجمر

وهو ما يتجمر به من عود وغيره وهو أنواع أجودها الهندي ثم الصيني ثم القماري ثم المندلي وأجوده الاسود والازرق الصلب الرزين السم وأقله جودة ما خف وطفا على الماء ويقال أنه شجر يقطع ويدفن في الارض سنة فتأكل الارض منه مالا ينفع ويبقى عود الطيب لا تعمل فيه الارض شيأ ويتعفن منه قشره ومالا طيب فيه وهو حار يابس في الثالثة يفتح السدد ويكسر الرياح ويذهب بفضل الرطوبة ويقوى الاحشاء والقلب ويفرحه وينفع الدماغ ويقوى الحواس ويحبس البطن وينفع من سلس البول الحادث عن برد المثانة قال ابن سميحون العود ضروب كثيرة يجمعها اسم الالوة ويستعمل من داخل وخارج ويتجمر به مفردا ومع غيره وفي الخلط للكافور به عند التجمير معنى طبي وهو اصلاح كل منهما بالآخر وفي التجمير مراعاة جوهر الهواء واصلاحه فانه أحد الاشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاح الابدان (عدس) قد ورد فيه أحاديث كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا منها كحديث انه قدس فيه سبعون نيا وحديث أنه يرق القلب ويغزر الدمة وأنه ما كول الصالحين وأرفع شيء جاء فيه وأصححه أنه شهوة اليهود التي قدموها على المن والسلوى وهو قرن الثوم والبصل في الذكر وطبعه طبع المؤنث بارد يابس وفيه قوتان متضادتان احدهما يعقل الطبيعة والآخرى يطلقها وقشره حار يابس في الثالثة حريف مطلق للبطن وترياقه في قشره ولهذا كان صحاحه أنفع من مطحونه وأخف على المعدة وأقل ضررا فان لبه بطي الهضم لبرودته ويوسته وهو مولد للسوداء ويضر بالماليخوليا ضررا يئنا ويضر بالاعصاب والبصر وهو غليظ الدم وينبغي أن يتجنبه أصحاب السوداء واكثرهم منه يولد لهم أدواء رديئة كالوسواس والجذام وحمى الربع ويقلل ضرره السلق والاسفاناخ واكثر الدمن وأردأ ما أكل بالمكسود وليتجنب خلط الحلاوة به فانه يورث سدا كبدية وادمانه يظلم البصر لشدة تجفيفه ويعسر البول ويوجب الاورام الباردة والرياح الغليظة وأجوده الابيض السمين السريع النضاج وأما ما يظنه الجهال أنه كان سباط الخليل الذي يقدمه لاضيافه فكذب مفترى وإنما حكى الله عنه الضيافة بالشوى وهو العجل الحنيد وذكر البيهقي عن اسحق قال سئل ابن المبارك عن الحديث الذي جاء في العدس انه قدس على لسان سبعين نيا فقال ولا على لسان نبي واحد وانه لمؤذ منفخ من حدثكم به؟ قالوا سلم بن سالم فقال عمن؟ قالوا عنك قال وعنى أيضا!

﴿حرف الغين﴾ (غيث) مذكور في القرآن في عدة مواضع وهو لذيذ الاسم على السمع والمسمى على الروح والبدن تبهج الاسماع بذكره والقلوب بوروده وماؤه أفضل المياه والطفها وأنفعها وأعظمها بركة ولا سيما اذا كان من سحب راعدوا اجتماع في مستنقعات الجبال وهو أرطب من سائر المياه لانه لم تطل مدته على الارض فيكتسب من يبرسها ولم يخالطه جوهر يابس ولذلك يتغير ويتعفن سريعا للطافته وسرعة انفعاله وهل الغيث الربيعي ألطف من الشتوي أو بالعكس فيه قولان قال من رجع الغيث الشتوي حرارة الشمس تكون حينئذ أقل فلا يجذب من ماء البحر الا لطفه والجو صاف وهو خال من الابخرة الدخانية والغبار المخالط للباء وكل هذا يوجب لطفه وصفاء وخلوه من مخالط وقال من رجع الربيعي الحرارة توجب تحلل الابخرة الغليظة وتوجب رقة الهواء ولطافته فيخف بذلك الماء وتقل أجزاءه الارضية وتصادف وقت حياة النبات والاشجار وطيب الهواء وذلل الشافعي رحمه الله عن أنس بن مالك رضى الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا مطر فخر عنه

وقال انه حديث عهد بربه وقد تقدم في هديه في الاستسقاء ذكر استمطاره صلى الله عليه وسلم وتبركه بـ
الغيث عند أول مجيئه

(حرف الفاء) (فاتحة الكتاب) وأم القرآن والسبع المتاني والشفاء التام والدواء النافع والرقية التامة ومفتاح
الغنا والفلاح وحافظة القوة ودافعة الهم والغم والخوف والحزن لمن عرف مقدارها وأعطاهها حقها وأحسن تنزيلها
على دائه وعرف وجه الاستشفاء والتداوى بها والسر الذي لاجله كانت كذلك ولما وقع بعض الصحابة على
ذلك رقى بها اللديغ فبرأ لوقته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما أدراك انهارقية ومن ساعد ما لتوفيق وأعين بنور
البصيرة حتى وقف على أسرار هذه السورة وما شملت عاياه من التوحيد ومعركة الذات والاسماء والصفات
والافعال واثبات الشرع والقدر والمعاد وتجريد توحيد الربوبية والالهية وكال التوكل والتفويض الى من له
الامر كله وله الحمد كله ويده الخير كله واليه يرجع الامر كله والافتقار اليه في طلب الهداية التي هي أصل سعادة
الدارين وعلم ارتباط معانيها بجلب مصالحهما ودفع مفاسدهما وأن العاقبة المطلقة التامة والنعمة الكاملة منوطة
بها موقوفة على التحقق بها أغتته عن كثير من الادوية والرقى واستفتح بها من الخير أبوابه ودفع بها من الشر
أسبابه وهذا أمر يحتاج استحداث فطرة أخرى وعقل آخر وإيمان آخر وتالله لا تجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة
الا وفاتحة الكتاب متضمنة لردّها وإبطالها باقرب طرق وأصحها وأوضحها ولا تجد بابا من أبواب المعارف الالهية
وأعمال القلوب وأدويتها من عللها وأسقامها الا وفي فاتحة الكتاب مفتاحه وموضع الدلالة عليه ولا منزلا من
منازل السائرين الى رب العالمين الا وبدايته ونهايته فيها ولعمري ان شأنها لا عظم من ذلك وهي فوق ذلك
وما تحقق عبد بها واعتصم بها وعقل عن تكلم بها وأنزلها شفاء تاما وعصمة بالغة ونورا مبينا وفهمها وفهم لوازمها
كما ينبغي ووقع في بدعة ولا شرك ولا أصابة مرض من أمراض القلوب الا الما غير مستقر هذا وانها المفتاح
الاعظم لكنوز الارض كما انها المفتاح لكنوز الجنة ولكن ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح ولو أن
طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها وربوا لهذا المفتاح أسنانا وأحسنوا الفتح به لوصلوا
الى تناول الكنوز من غير معاق ولا ممانع ولم نقل هذا مجازة ولا استعارة بل حقيقة ولكن الله تعالى حكمة
بالغة في اخفاء هذا السر عن نفوس أكثر العالمين كاله حكمة بالغة في اخفاء كنوز الارض عنهم والكنوز المحجوبة
قد استخدم عليها أرواح خبيثة شيطانية تحول بين الانس وبينها ولا تقهرها الا أرواح علوية شريفة غالبية لها
بجالتها الايمانى معها منه أسلحة لا تقوم لها الشياطين وأكثر نفوس الناس ليست بهذه المثابة فلا يقاوم تلك
الارواح ولا يقهرها ولا ينال من سلبها شيئا فان من قتل قتيلا قله سلبه (فاغية) هي نور الحناء وهي من أطيب
الرياحين وقد روى البيهقي في كتابه شعب الايمان من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه رضى الله عنه يرفعه
سيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية وروى فيه أيضا عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان أحب الرياحين
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاغية والله أعلم بحال هذين الحديثين فلا نشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما لا نعلم صحته وهي معتدلة في الحر واليبس فيها بعض القبض ولذا وضعت بين طي ثياب الصوف حفظتها من
السوس وتدخل في مراهم الفالج والتمدد ودهنها يحلل الاعضاء ويلين العصب (فضة) ثبت أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان خاتمه من فضة وفصه منه وكانت قبيعة سيفه فضة ولم يصح عنه في المنع من لباس الفضة والتحل

بها شيء البتة كما صح عنه المنع من الشرب في آنيته وباب الآنية أضيق من باب اللباس والتحلى ولهذا يباح للنساء لباساً وحلية ما يحرم عليهن استعماله آنية فلا يلزم من تحريم الآنية تحريم اللباس والحلية وفي السنن عنه وأما الفضة فالتعبوا بها لعباً فالمنع يحتاج إلى دليل يبينه أمانص أو إجماع فإن ثبت أحدهما والافنى القلب من تحريم ذلك على الرجال شيء والنبي صلى الله عليه وسلم أمسك يده ذهباً وبالأخرى حريراً وقال هذان حرام على ذكور أمتي وحل لائتھم والفضة سر من أسرار الله في الأرض وطلسم الحاجات وإحسان أهل الدنيا بينهم وصاحبها مرموق بالعيون بينهم معظم في النفوس مصدر في المجالس لا تغلق دونه الأبواب ولا تمل بمجالسته ولا معاشرته ولا يستثقل مكانه تشير الأصابع إليه وتعقد العيون نطقاً عليه أن قال سمع قوله وإن شفع قبلت شفاعته وإن شهد زكيت شهادته وإن خطب فكف لا يعاب وإن كان ذا شية يضام فهي أجل عليه من حلية الشباب وهي من الادوية المفردة النافعة من الهم والغم والحزن وضعف القلب وخفقانه وتدخل في المعاجين الكبار وتجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الاخلاط الفاسدة خصوصاً إذا أضيفت إلى العسل المصفى والزعفران ومزاجها إلى اليوسة والبرودة ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد والجنان التي أعدها الله عز وجل لآليائه يوم يلقونه أربع جنتان من ذهب وجنتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جراً في بطنه نار جهنم وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة قليل علة التحريم تضيق النقود فإنها إذا اتخذت أو أوفى فانت الحكمة التي وضعت لأجلها من قيام مصالح بني آدم وقيل العلة الفخر والخيلام وقيل العلة كسر قلوب الفقراء والمساكين إذا رأوها وعانوها وهذه العلة فيها ما فيها فإن التعليل بتضيق النقود يمنع من التحلى بها وجعلها سبائك ونحوها مما ليس بآنية ولا نقد والفخر والخيلام حرام بأي شيء كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له فإن قلوبهم تنكسر بالدور الواسعة والحدائق المعجبة والمراكب الفارحة والملابس الفاخرة والأطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات وكل هذه علل متقضة إذ توجد العلة ويتخلف معلولها فالصواب أن العلة والله أعلم ما يكسب استعمالها القاب من الحياة والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة ولهذا علل النبي صلى الله عليه وسلم بأنها للكفار في الدنيا إذ ليس لهم نصيب من العبودية التي ينالون بها في الآخرة فلا يصلح استعمالها لعبيد الله في الدنيا وإنما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضى بالدنيا وعاجلها من الآخرة

﴿حرف القاف﴾ (قرآن) قال الله تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين والصحيح أن من هنا لبيان الجنس لا للتبويض وقال تعالى يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لمن في الصدور فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الادواء القلبية والبدنية وأدواء الدنيا والآخرة وما كل أحد يؤهل ولا يوفق للاستشفاء به وإذا أحسن العليل التداوى به ووضع على دائه بصدق وإيمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه لم يقاومه الداء أبداً وكيف تقاوم الادواء كلام رب الأرض والسما الذي لو نزل على الجبال لصدعها أو على الأرض لقطعها فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحماية منه لمن رزقه الله فهما في كتابه قد تقدم في أول الكلام على الطب بيان إرشاد القرآن العظيم إلى أصوله ومجامعه التي هي حفظ الصحة والهمة واستفراغ المؤذى والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه الأنواع وأما الادوية القلبية فانه يذكرها

مفصلة ويذكر أسباب أدوائها وعلاجها قال أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم فمن لم يشفه القرآن فلا شفاه الله ومن لم يكفه فلا كفاه الله (قائه) في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالرطب ورواه الترمذى وغيره. القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية مطبوخ لحرارة المعدة الملتبهة بطبى الفساد فيها نافع من وجع المثانة ورائحته تنفع من الغشى وبزره يدر البول وورقه إذا اتخذ ضمادا تنفع من عضة الكلب وهو بطى الانحدار عن المعدة برده مضر ببعضها فينبغى أن يستعمل معه ما يصلحه ويكسر برودته ورطوبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكله بالرطب فاذا أكل بتمر أو زبيب أو عسل عدله (قسط وكست) بمعنى واحد وفي الصحيحين من حديث أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خير ما تداوى به بالحجامة والقسط البحرى وفي المسند من حديث أم قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بهذا العود الهندى فإن فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب. القسط نوعان أحدهما الأبيض الذى يقال له البحرى والآخر الهندى وهو أشدهما حرا والأبيض أليهما ومنافعهما كثيرة جدا وهما حاران يابسان في الثالثة ينشفان البلغم قاطعان للزكام وإذا شربا نفعوا من ضعف الكبد والمعدة ومن بردهما ومن حمى الدور والربع وقطعا وجع الجنب ونفعوا من السموم وإذا طلى به الوجه معجونا بالماء والعسل قلع الكلف وقال جالينوس ينفع من الكزاز ووجع الجنبين ويقتل حب القرع وقد خفي على جهال الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس نزل منزلة النص كيف وقد نص كثير من الأطباء المتقدمين على أن القسط يصلح للنوع البلغمى من ذات الجنب ذكره الخطابى عن محمد بن الجهم وقد تقدم أن طب الأطباء بالنسبة إلى طب الانبياء أقل من نسبة طب الطريقة والعجائز إلى طب الأطباء وأن بين ما يلحق بالوحى وبين ما يلحق بالتجربة والقياس من الفرق أعظم ما بين القدم والقرم ولو أن هؤلاء الجهال وجدوا دواء منصوصا عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الأطباء لتلقوه بالقبول والتسليم ولم يتوقفوا على تجربته نعم نحن لا نشكر أن للعادة تأثيرا في الانتفاع بالدواء وعدمه فمن اعتاد دواء وغذاء كان أنفع له وأوفق ممن لم يعتده بل ربما لم ينتفع به من لم يعتده وكلام فضلاء الأطباء وإن كان مطلقا فهو بحسب الامزجة والازمنة والاماكن والعوائد وإذا كان التقييد بذلك لا يقدر في كلامهم ومعارفهم فكيف يقدر في كلام الصادق المصدوق ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم إلا من أیده الله بروح الايمان ونور بصيرته بنور الهدى (قصب السكر) جامع بعض ألفاظ السنة الصحيحة في الحوض ماؤه أحلى من السكر ولا أعرف السكر في الحديث إلا في هذا الموضع والسكر حادث لم يتكلم فيه متقدمو الأطباء ولا كانوا يعرفونه ولا يصفونه في الأشربة وإنما يعرفون العسل ويدخلونه في الادوية وقصب السكر حار رطب ينفع من السعال ويحلو الرطوبة والمثانة وقصبة الرئة وهو أشد تلينا من السكر وفيه معونة على القيء ويدر البول ويزيد في الباه قال عفان بن مسلم الصفار من مص قصب السكر بعد طعامه لم يزل يومه أجمع في سرور انتهى وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق إذا شوى ويولد رياحا دفعها بأن يقشر ويغسل بماء حار والسكر حار رطب على الاصح وقيل بارد وأجوده الأبيض الشفاف والطبرزد وعتيقه اللطيف من جديده وإذا طبخ ونزعت رغوته سكن العطش والسعال وهو يضر المعدة التى تتولد فيها الصفراء لا مستحالة اليها ودفع ضرره بماء الليمون أو النارج أو الرمان اللبان وبعض الناس يفضلونه على العسل لقلة حرارته ولينه وهذا تحامل منه على العسل فإن

منافع العسل أضعاف منافع السكر وقد جعله الله شفاء ودواء وإدما وحلاوة وأين نفع السكر من منافع العسل أمن تقوية المعدة وتلين الطبع واحداً البصر وجلاء ظلمته ودفع الخواثيق بالغرغرة به وإبرائه من الفالج واللقوة ومن جميع العلل الباردة التي تحدث في جميع البدن من الرطوبات فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن وحفظ صحته وتسمينه وتسخينه وزيادة في الباه والتحليل والجلاء وفتح أفواه العروق وتنقية المعاء واحداً الدود ومنع التخمر وغيره من العفن والادم النافع وموافقة من غلب عليه الباغم والمشايخ وأهل الأمزجة الباردة وبالجملة فلا شيء أنفع منه للبدن وفي العلاج وعجز الأدوية وحفظ قواها وتقوية المعدة إلى أضعاف هذه المنافع فإين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص أقرب منها

(حرف الكاف) (كتاب للحمي) قال المروزي بلغ أبا عبد الله أني حممت فكتب لي من الحمي رقعة فيها بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله محمد رسول الله قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم وأرادوا به كيدا فجعلناهم الأخسرين اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أشف صاحب هذا الكتاب بحوائك وقوتك وجبروتك اله الحق آمين قال المروزي قرأ على أبي عبد الله وأنا أسمع أبو المنذر عمرو بن مجمع حدثنا يونس بن حبان قال سألت أبا جعفر محمد بن علي أن أعاق التعويذ فقال إن كان من كتاب الله أو كلام عن نبي الله فعلقه واستشف به ما استطعت قالت أكتب هذه من حمي الربيع باسم الله وبالله ومحمد رسول الله إلى آخره قال أي نعم وذكر أحمد عن عائشة رضي الله عنها وغيرها أنهم سهلوا في ذلك قال حرب ولم يشدد فيه أحمد بن حنبل قال أحمد وكان ابن مسعود يكرهه كراهة شديدة جدا وقال أحمد وقد سئل عن التماس تعلق بعد نزول البلاء قال أرجو أن لا يكون به بأس قال الخلال وحدثنا عبد الله بن أحمد قال رأيت أبي يكتب التعويذ للذي يفرع وللحمي بعد وقوع البلاء (كتاب لعسر الولادة) قال الخلال حدثني عبد الله بن أحمد قال رأيت أبي يكتب للمرأة إذا عسر عليها ولادتها في جام أبيض أو شئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضي الله عنه لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها قال الخلال أنبأنا أبو بكر المروزي أن أبا عبد الله جاءه رجل فقال يا أبا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها من ذيومين فقال قل له يحيى بجام واسع وزعفران ورأيتك يكتب لغير واحد ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال مر عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم على بقرة قد اعترض ولدها في بطنها فقالت يا كلبه الله ادع الله لي أن يخلصني مما أنا فيه فقال يا خالق النفس من النفس ويا مخلص النفس من النفس ويا مخرج النفس من النفس خلصها قال فرمت بولدها فاذا هي قائمة تشمه قال فاذا عسر على المرأة ولدها فاكتبه لها وكلها تقدم من الرقي فان كتابته نافعة وخص جماعة من الساف في كتابة بعض القرآن وشر بدوجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه (كتاب آخر لذلك) يكتب في اناء نظيف اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحفت واذا الارض مدت وألقت ما فيها وتخلت وتشرب منه الحامل ويرش على بطنها (كتاب للرعاف) كان شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته وقيل يا أرض اباي ماءك ويا سماء أقامعي وغيض الماء وقضى الامر وسمعتة يقول كتبها لغير واحد فبرأ فقال ولا يجوز كتابتها بدم الراعي كما يفعله الجهال فان الدم نجس فلا يجوز أن يكتب به كلام الله تعالى (كتاب آخر له) خرج موسى عليه السلام برداء فوجد شعبيا فشهده بردائه يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده

أم الكتاب (كتاب آخر للحزاز) يكتب عليه فاصباها اعصار فيه نار فاحترقت بحول الله وقوته (كتاب آخر له) عند اصفرار الشمس يكتب عليه يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم (كتاب آخر للحمى المثانة) يكتب على ثلاث ورقات لطاف بسم الله فرت بسم الله مرت بسم الله قالت ويأخذ كل يوم ورقة ويجعلها في فمه ويتبعها بماء (كتاب آخر لعرق النسا) بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رب كل شيء ومليك كل شيء وخالق كل شيء أنت خلقتني وأنت خلقت النساء فلا تسلطه على باذي ولا تسلطني عليه بقطع واشفني شفاء لا يغادر سقما لاشافي إلا أنت (كتاب للعرق الضارب) روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الحمى ومن الاوجاع كلها أن يقولوا بسم الله الكبير أعوذ بالله العظيم من شر عرق نعار ومن شر حر النار (كتاب لوجع الضرس) يكتب على الخد الذي يلي الوجع بسم الله الرحمن الرحيم قل هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون وان شاء كتب وله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم (كتاب للخراج) يكتب عليه ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا فيذرها قاعا صفصفا لا ترى فيها عوجا ولا أمتا (كجاءة) ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الكجاءة من المن وماؤها شفاء للعين أخرجاه في الصحيحين. قال ابن الاعراب الكجاءة جمع واحده كم وهذا خلاف قياس العربية فان ماينه وبين واحده التاء فالواحد منه بالتاء واذا حذف كان للجمع وهل هو جمع أو اسم جمع على قولين مشهورين قالوا ولم يخرج عن هذا الا حرفان كجاءة وكم وخبأة وخبء وقال غير ابن الاعراب بل هي على القياس الكجاءة للواحد والكم للكثير وقال غيرهما الكجاءة تكون واحدا وجمعا واحتج أصحاب القول الاول بانهم قد جمعوا كجاءة على أكمؤ قال الشاعر

ولقد جنيتك أكمؤا وعسا قلا ولقد نهيتك عن نبات الاوبر

وهذا يدل على أن كم مفرد وكجاءة جمع والكجاءة تكون في الارض من غير أن تزرع وسميت كجاءة لاستتارها ومنه كجاءة الشهادة اذا سترها وأخفاها والكجاءة مخفية تحت الارض لا ورق لها ولا ساق ومادتها من جوهر أرضي بخاري محتقن في الارض نحو سطحها يحتقن ببرد الشتاء وتنمية أمطار الربيع فيتولد ويندفع نحو سطح الارض متجسدا ولذلك يقال لها جذرى الارض تشبها بالجدرى في صورته ومادته لان مادته رطوبة دموية فتندفع عند سن الترعرع في الغالب وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونمى القوة وهي مما يوجد في الربيع ويؤكل نيئا ومطبوخا وتسميها العرب نبات الرعد لانها تكثر بكثرته وتنظر عنها الارض وهي من أطعمة أهل البوادي وتكثر بأرض العرب وأجودها ما كانت أرضها رملة قليلة الماء وهي أصناف منها صنف قتال يضرب لونه الى الحمرة يحدث لاجله الاختناق وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة رديئة للمعدة بطيئة الهضم واذا أدهنت أو رثت القولنج والسكتة والفالج ووجع المعدة وعسر البول والرطوبة أقل ضررا من اليابسة ومن أكلها فليدفعها في الطين المرطب ويصلقها بالماء والمالح والصعتر ويأكلها بالزيت والتوابل الحارة لان جوهرها أرضي غليظ وغذاؤها رديء لكن فيها جوهر مائي لطيف يدل على خفتها والا كتحال بها نافع من ظلمة البصر والرمد الحار وقد اعترف فضلاء الاطباء بأن ماها يحلو العين ومن ذكره المسيحي وصاحب القانون وغيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم الكجاءة من المن وفيه قولان. أحدهما أن المن الذي أنزل على بني اسرائيل لم يكن هذا الحلو فقط بل أشياء كثيرة من الله عليهم بها

من النبات الذي يوجد عفوا من غير صنعة ولا علاج ولا حرث فان المن مصدر بمعنى المفعول أى ممنون به وكل ما رزقه الله العبد عفوا بغير كسب منه ولا علاج فهو من من الله تعالى لانه لم يشبهه كسب العبد ولم يكدره تعب العمل فهو من محض وان كانت سائر نعمه منأمنه على عبده فخص منها مالا كسب له فيه ولا صنع باسم المن فانه من بلا واسطة العبد وجعل سبحانه قوتهم بالتيه الكجاة وهى تقوم مقام الخبز وجعل أدمهم السلوى وهو يقوم مقام اللحم وجعل حلواهم الطل الذى ينزل على الاشجار يقوم لهم مقام الحلوى فكل عيشهم وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم الكجاة من المن الذى أنزله الله على بنى اسرائيل فجعلها من جملة وفردا من أفرادها والترنجبين الذى يسقط على الاشجار نوع من المن ثم غلب استعمال المن عليه عرفا حادثا . والقول الثانى أنه شبه الكجاة بالمن المنزل من السماء لانه يجمع من غير تعب ولا كلفة ولا زرع بزر ولا سقى فان قلت فان كان هذا شأن الكجاة فما بال هذا الضرر فيها ومن أين أتاه ذلك فاعلم أن الله سبحانه أتقن كل شىء صنعه وأحسن كل شىء خلقه فهو عند مبدأ خلقه برىء من الآفات والعلل تام المنفعة لما هبى وخاق وانما تعرض له الآفات بعد ذلك بأمور أخر من مجاورة أو امتزاج واختلاط أو أسباب أخر تقتضى فساد فلو ترك على خلقة الاصلية من غير تعلق أسباب الفساد به لم يفسد ومن له معرفة بأحوال العالم ومبدئه يعرف أن جميع الفساد فى جوه ونباته وحيوانه وأحوال أهله حادث بعد خلقه بأسباب اقتضت حدوثه ولم تنزل أعمال بنى آدم ومخالفتهم للرسول تحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام والامراض والاسقام والطواعين والقحوط والجذوب وسلب بركات الارض وثمارها ونباتها وسلب منافعها أو نقصانها أمورا متتابعة يتلو بعضها بعضا فان لم يتسع عليك لهذا فاكثف بقوله تعالى ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ونزل هذه الآية على أحوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وأنت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت فى الثمار والزرع والحيوان وكيف يحدث من تلك الآفات آفات أخر متلازمة بعضها آخذ برقاب بعض وكلما أحدث الناس ظلما وفجورا أحدث لهم ربهم تبارك وتعالى من الآفات والعلل فى أغذيتهم وفواكههم وأهويتهم ومياهم وأبدانهم وخلقهم وصورهم وأشكالهم وأخلاقهم من النقص والآفات ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها أكبر مما هى اليوم كما كانت البركة فيها أعظم وقد روى الامام أحمد بإسناده أنه وجد فى خزائن بعض بنى أمية صرة فيها حنطة أمثال نوى التمر مكتوب عليها هذا كان ينبت أيام العدل وهذه القصة ذكرها فى مستنده على أثر حديث رواه وأكثر هذه الامراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الأمم السالفة ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من أعمالهم حكما قسطا وقضاء عدلا وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله فى الطاعون انه بقية رجز أو عذاب أرسل على بنى اسرائيل وكذلك سلط الله سبحانه وتعالى الريح على قوم سبع ليال وثمانية أيام ثم أبقي فى العالم منها بقية فى تلك الأيام أو فى نظيرها عظة وعبرة وقد جعل الله سبحانه أعمال البر والفاجر مقتضيات لآثارها فى هذا العالم اقتضاء لا بد منه فجعل منع الاحسان والزكاة والصدقة سببا لمنع الغيث من السماء والقحط والجذب وجعل ظلم المساكين والبخس فى المكايل والموازين وتعدى القوى على الضعيف سببا لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون ان استرحموا ولا يعطفون ان استعطفوا وهم فى الحقيقة أعمال الرعايا ظهرت فى صور ولاتهم فان الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس أعمالهم فى قوالب وصور تناسبها فتارة بقحط وجذب وتارة بعدو وتارة بولاة جائرين

وتارة بأمراض عامة وتارة بهموم وآلام وغموم تحضرها نفوسهم لا ينفكون عنها وتارة بمنع بركات السماء والارض عنهم وتارة بتسليط الشياطين عليهم توزم الى أسباب العذاب أزال تحقق عليهم الكلمة وليصير كل منهم الى ما خلق له والعقل يسير بصيرته بين أقطار العالم فيشاهده وينظر مواقع عدل الله وحكمته وحينئذ يتبين له أن الرسل وأتباعهم خاصة على سبيل النجاة وسائر الخلق على سبيل الهلاك سائرون الى دار البوار صائرون والله بالغ أمره لا معقب لحكمه ولا راد لأمره وبالله التوفيق

(فصل وقوله صلى الله عليه وسلم في الكأمة وماؤها شفاء للعين) فيه ثلاثة أقوال . أحدها أن ماؤها يخلط في الأدوية التي يعالج بها العين لا أنه يستعمل وحده ذكره أبو عبيد . الثاني أنه يستعمل بحتا بعد شيئا واستقطار ماؤها لان النار تطفئه وتنضجه وتذيب فضلاته ورطوبته المؤذية وتبقى المنافع . الثالث أن المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر وهو أول قطر ينزل الى الارض فتكون الاضافة اضافة اقتران لا اضافة جزء ذكره ابن الجوزي وهو أبعد الوجوه وأضعفها وقيل ان استعمال ماؤها لتبريد ما في العين فساؤها مجردا شفاء وان كان لغير ذلك فمركب مع غيره وقال الغافقي ماء الكأمة أصلح الأدوية للعين اذا عجن به الأمد واكتحل به ويقوى أجفانها ويزيد الروح الباصرة قوة وحدة ويدفع عنها نزول النوازل (كبات) في الصحيحين من حديث جابر ابن عبد الله رضى الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجنى الكبات فقال عليكم بالاسود منه فانه أطيبه . الكبات بفتح الكاف والباء الموحدة المخففة والثاء المثلثة ثمر الاراك وهو بأرض الحجاز وطبعه حار يابس ومنافعه كمنافع الاراك يقوى المعدة ويحيد الهضم ويحلو البلغم وينفع من أوجاع الظهر وكثير من الأدوية قال ابن جليل اذا شرب طحينه أدر البول ونقى المثانة وقال ابن رضوان يقوى المعدة ويمسك الطبيعة (كتم) روى البخارى في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على أم سلمة رضى الله عنها فأخرجت إلينا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم وفي السنن الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم وفي الصحيحين عن أنس رضى الله عنه أن أبا بكر رضى الله عنه اختضب بالحناء والكتم وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا فرأى آخر قد خضب بالحناء والكتم فقال هذا أحسن من هذا فرأى آخر قد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا كله قال الغافقي الكتم نبت ينبت بالسهول ورقه قريب من ورق الزيتون يعلو فوق القامة وله ثمر قدر حب الفلفل في داخله نوى اذا رضع اسود واذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قدر أوقية قيا شديدا وينفع من عضه الكلب وأصله اذا طبخ بالماء كان منه مدادا يكتب به وقال الكندى بزر الكتم اذا اكتحل به حلل الماء النازل في العين وأبرأها وقد ظن بعض الناس أن الكتم هو الوسمة وهى ورق النيل وهذا وهم فان الوسمة غير الكتم قال صاحب الصحاح الكتم بالتحريك نبت يخلط بالوسمة يختضب به قيل والوسمة نبات له ورق طويل يضرب لونه الى الزرقة أكبر من ورق الخلاف يشبه ورق اللويا وأكبر منه يؤتى به من الحجاز واليمن فان قيل قد ثبت في الصحيح عن أنس رضى الله عنه أنه قال لم يختضب النبي صلى الله عليه وسلم قيل قد أجاب أحمد بن حنبل عن هذا وقال قد شهد به غير أنس رضى الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم أنه خضب وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد فأحمد أثبت خضاب النبي صلى الله

عليه وسلم وعه جماعة من المحدثين ومالك أنكره فان قيل فقد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد في شأن أي قحافة لما أتى به ورأسه ولحيته كالثغامة يابضا فقال غيروا هذا الشيب وجنبوه السواد والكتم يسود الشعر فالجواب من وجهين . أحدهما أن النهي عن التسيويد البحت فأما إذا أضيف إلى الحناشيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به فان الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود بخلاف الوسمة فإنها تجعله أسود فاحما وهذا أصح الجوابين . الجواب الثاني أن الخضاب بالسواد المنهى عنه خضاب التدليس كخضاب شعر الجارية والمرأة الكبيرة تغر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فانه من الغش والخداع فأما إذا لم يتضمن تدليسا ولا خداعا فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا يخضبان بالسواد ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتاب تهذيب الآثار وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبة وجري بن عبد الله وعمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين وحكاه عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان وعلي بن عبد الله بن عباس وأبوسلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهرى وأيوب واسماعيل بن معديكرب رضي الله عنهم أجمعين وحكاه ابن الجوزى عن محارب ابن دثار ويزيد وابن جريج وأبي يوسف وأبي اسحق وابن أبي ليلى وزيد بن علاقة وغيلان بن جامع ونافع ابن جبير وعمرو بن علي المقدمى والقاسم بن سلام رضي الله عنهم أجمعين (كرم) شجرة العنب وهي الحبلية ويكره تسميتها كرما لما روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقولن أحدكم للعنب الكرم الكرم الرجل المسلم وفي رواية إنما الكرم قلب المؤمن وفي أخرى لا تقولوا الكرم وقولوا العنب والحبلية وفي هذا معنيان . أحدهما أن العرب كانت تسمى شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها وخيرها فكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يهيج النفوس على محبتها ومحبة ما يتخذ منها من المسكر وهو أم الخبائث فكره أن يسمى أصله بأحسن الأسماء وأجمعها للخير . والثاني أنه من باب قوله ليس الشديد بالصرعة وليس المسكين بالطواف أي أنكم تسمون شجرة العنب كرما لكثرة منافعها وقلب المؤمن أو الرجل المسلم أولى بهذا الاسم منه فان المؤمن خير كله ونفع فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير والجود والإيمان والنور والهدى والتقوى والصفات التي يستحق بها هذا الاسم أكثر من استحقاق الحبلية له وبعد فقرة الحبلية باردة يابسة ورقها وعلاقتها وعرموشها مبردة في آخر الدرجة الأولى وإذا دقت وضمد بها من الصداع سكنته ومن الأورام الحارة والتهاب المعدة وعصارة قضبانها إذا شربت سكنت القيء وعقلت البطن وكذلك إذا مضغت قلوبها الرطبة وعصارة ورقها تنفع من قروح الأمعاء ونفث الدم وقيئه ووجع المعدة ودمع شجره الذي يحمل على القضبان كالصمغ إذا شربت أخرجت الحصاة وإذا طخب بها أبرأت القوبى والجرب المتقرح وغيره وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنظرون وإذا تمسح بها مع الزيت حلقت الشعر ورماد قضبانها إذا تضمد به مع الخل ودهن الورد والسداب نفع من الورم العارض في الطحال وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد ومنافعها كثيرة قريبة من منافع النخلة (كرفس) روى في حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكله ثم نام عليه نام ونكته طيبة وينام آمنا من وجع الأضراس والأسنان وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن البستاني منه بطيب النكهة جدا وإذا علق أصله في الرقبة نفع من وجع الأسنان وهو جار يابس

وقيل رطب مفتوح لسداد الكبد والطحال وورقه رطباً ينفع المعدة والكبد الباردة ويدرب البول والطمث ويفتت الحصى وجبه أقوى في ذلك ويهيج الباه وينفع من البخر قال الرازي وينبغي أن يحتنب أكله إذا خيف من لدغ العقارب (كراث) فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو باطل موضوع من أكل الكراث ثم نام عليه نام آمناً من ريح البواسير واعتزله الملك لنتن نكهته حتى يصبح وهو نوعان نبطي وشامي فالنبطي البقل الذي يوضع على المائدة والشامي الذي له رؤس وهو حار يابس مصدع وإذا طبخ وأكل أو شرب ماؤه نفع من البواسير الباردة وإن سحق بزره وعجن بقطران وبخرت به الأرض التي فيها الدود نثرها وأخرجها ويسكن الوجع العارض فيها وإذا دخنت المقعدة بزره خفت البواسير هذا كله في الكراث النبطي وفيه مع ذلك فساد الأسنان واللثة ويصدع ويرى أحلاماً رديئة ويظلم البصر وينتن النكهة وفيه ادترار للبول والطمث وتحريك الباه وهو بطني الهضم (حرف اللام) (لحم) قال الله تعالى وأمددناهم بفاكهة ولحم مما يشتهون وقال ولحم طير مما يشتهون وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم ومن حديث بريدة يرفعه خير الأدم في الدنيا والآخرة اللحم وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد الخبز واللحم قال الشاعر

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

وقال الزهري أكل اللحم يزيد سبعين قوة وقال محمد بن واسع اللحم يزيد في البصر ويروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلوا اللحم فإنه يصني اللون ويخلص البطن ويحسن الخلق وقال نافع كان ابن عمر إذا كان رمضان لم يفته اللحم وإذا سافر لم يفته اللحم ويذكر عن علي رضي الله عنه من تركه أربعين ليلة ساء خلقه وأما حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه أبو داود مرفوعاً لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الأعاجم وانهشوه نهشاً فإنه أهني وأمرى فرداه الإمام أحمد بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدم واللحم أجناس يختلف باختلاف أصوله وطبائعه فنذكر حكم كل جنس وطبعه ومنفعته ومضرته (لحم الضأن) حار في الثانية رطب في الأولى جوده الحولى يولد الدم المحمود القوي لمن جاد هضمه يصلح لأصحاب الأمزجة الباردة والمعتدلة ولأهل الرياضات التامة في المواضع والفصول الباردة نافع لأصحاب المرة السوداء يقوى الذهن والحفظ ولحم الهرم والعجيف رديء وكذلك لحم النعاج وأجوده لحم الذكراً الأسود منه فإنه أخف وألذ وأنفع والخصى أنفع وأجود والأحر من الحيوان السمين أخف وأجود غذاء والجذع من المعز أقل تغذية ويطفو في المعدة وأفضل اللحم عائنه بالعظم والأيمن أخف وأجود من الأيسر والمقدم أفضل من المؤخر وكان أحب الشاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدماً وكل ما علا منه سوى الرأس كان أخف وأجود مما سفل وأعطى الفرزدق رجلاً يشترى له لحماً وقال له خذ المقدم وإياك والرأس والبطن فإن الداء فيهما ولحم العنق جيد لذيق سريع الهضم خفيف ولحم الذراع أخف اللحم وألذه وألطفه وأبعده من الأذى وأسرعه انهضاماً وفي الصحيحين أنه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولحم الظهر كثير الغذاء يولد دماً محموداً وفي سنن ابن ماجه مرفوعاً أطيب اللحم لحم الظهر (فصل) لحم المعز قليل الحرارة يابس وخطئه المتولد منه ليس بفاضل وليس بجيد الهضم ولا محمود الغذاء ولحم التيس رديء مطلقاً شديد اليبس عسر الانهضام مولد للخلط السوداء في قال الجاحظ قال لي فاضل من

الاطباء يا أبا عثمان إياك ولحم المعز فانه يورث الغم ويحرك السوداء ويورث النسيان ويفسد الدم وهو والله ينجب الأولاد وقال بعض الاطباء انما المذموم منه المسن ولا سيما للبستين ولا رداة فيه لمن اعتاده وجالينوس جعل الحولى منه من الأغذية المعتدلة المعدلة للكي موس المحمود واثاته أنفع من ذكره وقد روى النسائي في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسنوا الى المساعز وأميطوا عنها الأذى فانها من دواب الجنة وفي ثبوت هذا الحديث نظر وحكم الاطباء عليه بالمضرة حكم جزئي ليس بكل عام وهو بحسب المعدة الضعيفة والأمزجة الضعيفة التي لم تعتده واعتادت المأكولات اللطيفة وهؤلاء أهل الرفاهية من أهل المدن وهم القليلون من الناس (لحم الجدى) قريب الى الاعتدال خاصة ما دام رضيعا ولم يكن قريب العهد بالولادة وهو أسرع هضما لما فيه من قوة اللبن ملين للطبع موافق لأكثر الناس في أكثر الأحوال وهو اللطف من لحم الجمل والدم المتولد عنه معتدل (لحم البقر) بارد يابس عسر الانهضام بطيء الانحدار يولد دما سوداويا لا يصلح إلا لأهل الكد والتعب الشديد ويورث ادمانه الأمراض السوداء كالهبق والجرب والقوبى والجذام وداء الفيل والسرطان والوسواس وحى الربع وكثير من الأورام وهذا لمن لم يعتده أولم يدفع ضرره بالفلفل والثوم والدارصيني والزنجبيل ونحوه وذكره أقل برودة وأثناه أقل يبسا ولحم العجل ولا سيما السمين من أعدل الأغذية وأطيبها وألذها وأحدها وهو حار رطب وإذا انهضم غذى غذاء قويا (لحم الفرس) ثبت في الصحيح عن أسماء رضى الله عنها قالت نحرنا فرسا فاكلناه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أذن في لحوم الخيل ونهى عن لحوم الحمر أخرجاه في الصحيحين ولا يثبت عنه حديث المقدام بن معد يكرب رضى الله عنه أنه نهى عنه قاله أبو داود وغيره من أهل الحديث واقتترانه بالبغال والخير في القرآن لا يدل على أن حكم لحمه حكم لحومها بوجه من الوجوه كما لا يدل على أن حكمها في السهم في الغنيمة حكم الفرس والله سبحانه يقرن في الذكر بين المتماثلات تارة وبين المختلفات وبين المتضادات وليس في قوله لتركبوها ما يمنع من أكلها كما ليس فيه ما يمنع من غير الركوب من وجوه الاتفَاع وإنما نص على أجل منافعها وهو الركوب والحديثان في حلها صحيحان لا معارض لهما وبعد فليحمها حار يابس غليظ سوداوى مضر لا يصلح للأبدان اللطيفة (لحم الجمل) فرق ما بين الرافضة وأهل السنة كما أنه أحد الفروق بين اليهود وأهل الاسلام فاليهود والرافضة تدمه ولا تأكله قد علم بالاضطرار من دين الاسلام حلها طامأ أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حضراً وسفراً ولحم الفصيل منه من ألد اللحوم وأطيبها وأقواها غذاء وهو لمن اعتاده بمنزلة لحم الضأن لا يضرهم البتة ولا يولد لهم داء وإنما ذمه بعض الاطباء بالنسبة الى أهل الرفاهية من أهل الحضر الذين لم يعتادوه فان فيه حرارة ويبسا وتوليدا للسوداء وهو عسر الانهضام وفيه قوة غير محمودة لاجلها أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من أكله في حديثين صحيحين لا معارض لهما ولا يصح تأويلهما بغسل اليد لانه خلاف المعهود من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم لتفريقه بينه وبين لحم الغنم فخير بين الوضوء وتركه منها وحتم الوضوء من لحوم الابل ولو حمل الوضوء على غسل اليد فقط لحمل على ذلك في قوله من مس فرجه فليتوضأ وأيضا فان أكلها قد لا يباشراً كلها بيده بان يوضع في فمه فان كان وضوءه غسل يده فهو عبث وحمل لكلام الشارع على غير معهوده وعرفه ولا يصح معارضته بحديث كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار لعدة أوجه. أحدها أن هذا عام بالامر بالوضوء منها خاص. الثاني أن الجهة مختلفة فالامر بالوضوء منها بجهة كونها لحم

أبل سواء كان نيتاً أو مطبوخاً أو قديداً ولا تأثير للنار في الوضوء وأما ترك الوضوء مما مست النار ففيه بيان أن مس النار ليس بسبب للوضوء فأين أحدهما من الآخر هذا فيه إثبات سبب الوضوء وهو كونه لحم أبل وهذا فيه نفي لسبب الوضوء وهو كونه مسوس النار فلا تعارض بينهما بوجه . الثالث أن هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب الشرع وإنما هو إخبار عن واقعة فعل في أمرين أحدهما متقدم على الآخر كما جاء ذلك مينا في نفس الحديث أنهم قربوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لحماً فأكل ثم حضرت الصلاة فتوضأ فصلى ثم قربوا إليه فأكل ثم صلى ولم يتوضأ فكان آخر الأمرين منه ترك الوضوء مما مست النار هكذا جاء الحديث فاختصره الراوى لمكان الاستدلال فإن في هذا ما يصلح لنسخ الأمر بالوضوء منه حتى لو كان لفظاً عاماً متأخراً مقاوماً لم يصح للنسخ ووجب تقديم الخاص عليه وهذا في غاية الظهور (لحم الضب) تقدم الحديث في حله ولحمه حار يابس يقوى شهوة الجماع (لحم الغزال) الغزال أصلح الصيد وأحمده لحماً وهو حار يابس وقيل معتدل جداً نافع للأبدان المعتدلة الصحيحة وجيده الخشف (لحم الظبي) حار يابس في الأولى مجفف للبدن صالح للأبدان الرطبة قال صاحب القانون وأفضل لحوم الوحش لحم الظبي مع ميله إلى السوداء (لحم الأرنب) ثبت في الصحيحين عن أنس بن مالك قال أنفجنا أرنباً فسعوا في طلبها فاخذوها فبعث أبو طلحة بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله . لحم الأرنب معتدل إلى الحرارة واليبوسة وأطيبها وركها وأحمد ما أكل لحماً مشوياً وهو يعقل البطن ويدرب البول ويفتت الحصى وأكل رؤسها ينفع من الرعشة (لحم حمار الوحش) ثبت في الصحيحين من حديث أبي قتادة رضي الله عنه أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض عمره وأنه صاد حماراً وحشاً فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بأكله وكانوا محرمين ولم يكن أبو قتادة محرماً وفي سنن ابن ماجه عن جابر قال أكلنا من خير الخيل وحمير الوحش . لحمه حار يابس كثير التغذية مولد دماً غليظاً سوداويّاً إلا أن شحمه نافع مع دهن القسط لوجع الضرس والريح الغليظة المرخية للكلبي وشحمه جيد للكلف طلاء وبالجملة فلحوم الوحش كلها تولد دماً غليظاً سوداويّاً وأحمده الغزال وبعده الأرنب (لحوم الأجنة) غير محمودة لاحتقان الدم فيها وليست بحرام لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه ومنع أهل العراق من أكله إلا أن يدركه حياً فيذكيه وأولوا الحديث على أن المراد به أن ذكاته كذكاة أمه قالوا فهو حجة على التحريم وهذا فاسد فإن أول الحديث أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله نذبح الشاة فنجد في بطنها جنيناً أفناً كله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه وأيضاً فالقياس يقتضي حله فإنه مادام حملاً فهو جزء من أجزاء الأم فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها وهذا هو الذي أشار إليه صاحب الشرع بقوله ذكاته ذكاة أمه كما يكون ذكاتها ذكاة سائر أجزائها فلم تأت عنه السنة الصريحة بأكله لكان القياس الصحيح يقتضي حله (لحم القديد) في السنن من حديث بلال رضي الله عنه قال ذبحت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة ونحن مسافرون فقال أصلح لحماً فلم أزل أطعمه منه إلى المدينة القديد أنفع من المكسود ويقوى الأبدان ويحدث حكة ودفع ضرره بالأبازير الباردة الرطبة ويصلح للأمزجة الحارة والمكسود حار يابس مجفف جيده من السموم الرطب يضر بالموالنج ودفع مضرته بطبخه بالابن والابن

ويصلح للزجاج الحار الرطب

﴿فصل في لحوم الطير﴾ قال الله تعالى ولحم طير مما يشتهون وفي مسند البزار وغيره مرفوعاً أنك لتتنظر إلى

الطير في الجنة قتشته فيخر مشويا بين يديك ومنه حلال ومنه حرام فالحرام ذو المخلب كالصقر والبازي والشاهين وما يأكل الجيف كالنسر والرخم واللقاق والعقق والغراب الأبقع والأسود الكبير وما نهى عن قتله كاللهدد والصرده وما أمر بقتله كالحدأة والغراب والحلال أصناف كثيرة فمنه الدجاج ففي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحم الدجاج وهو حار رطب في الأولى خفيف على المعدة سريع الهضم جيد الخلط يزيد في الدماغ والمنى ويصني الصوت ويحسن اللون ويقوى العقل ويولد دما جيدا وهو مائل إلى الرطوبة ويقال إن مداومة أكله تورث التقرس ولا يثبت ذلك ولحم الديك أسخن من اجا وأقل رطوبة والعقيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة إذا طبخ بماء القرطم والشبث وخصيها بمحود الغذاء سريع الانهضام والفراريج سريعة الهضم مليئة للطبع والدم المتولد منها دم لطيف جدا (لحم الدراج) حار يابس في الثانية خفيف لطيف سريع الانهضام مولد للدم المعتدل والاكثر منه يحد البصر (لحم الحجل والقبيج) يولد الدم الجيد سريع الانهضام (لحم الوز) حار يابس رديء الغذاء إذا اعتيد وليس بكثير الفضول (لحم البط) حار رطب كثير الفضول عسر الانهضام غير موافق للعدة (لحم الحباري) في السنن من حديث مويه بن عمر ابن سفيانة عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حباري وهو حار يابس عسر الانهضام نافع لأصحاب الرياضة والتعب (لحم الكركي) يابس خفيف وفي حره وبرده خلاف يولد دما سوداويا ويصلح لأصحاب الكد والتعب وينبغي أن يترك بعد ذبحه يوما أو يومين ثم يؤكل (لحم العصافير والقنابر) روى النسائي في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من إنسان يقتل عصفورا فما فوقه بغير حقه إلا سأله عز وجل قيل يا رسول الله وما حقه قال تذبحه فتأكله ولا تقطع رأسه وترمي به وفي سننه أيضا عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفورا عبثا عجب إلى الله يقول يارب إن فلانا قتلني عبثا ولم يقتلني لمنفعة ولحمه حار يابس عاقل للطبيعة يزيد في الباه ومرقه يلين الطبع وينفع المفاصل وإذا أكلت أدمغتها بالزنجبيل والبصل هيئت شهوة الجماع وخلطها غير محمود (لحم الحمام) حار رطب وحشيه أقل رطوبة وفراخه أرطب خاصة وماربى في الدور وناهضه أخف لحما وأحمد غذاء ولحم ذكورها شفاء من الاسترخاء والخدر والسكته والرعشة وكذلك شم رائحة أنفاسها وأكل فراخها معين على النساء وهو جيد لا يكلى يزيد في الدم وقد روى فيها حديث باطل لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا شكى إليه الوحدة فقال اتخذ زوجا من الحمام وأجود من هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يتبع حمامة فقال شيطاننا يتبع شيطانة وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في خطبته يأمر بقتل الكلاب وذبح الحمام (لحم القطا) يابس يولد السوداء ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء إلا أنه ينفع من الاستسقاء (لحم السماني) حار يابس ينفع المفاصل ويضر بالكبد الحار ودفع مضرته بالخل والكسفرة وينبغي أن يجتنب من لحوم الطير ما كان في الآجام والمواضع العفنة ولحوم الطير كلها أسرع انهضاما من المواشى وأسرعها انهضاما وأقلها غذاء وهي الرقاب والأجنحة وأدمغتها أحمد من أدمغة المواشى (الجراد) في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد وفي المسند عنه أحلت لنا ميتتان ودمان الحوت والجراد والكبد والطحال يروى مرفوعا وموقوفا عن ابن عمر رضي الله عنه وهو حار يابس قليل

الغذاء وإدامة أكله تورث الهزال وإذا تبخر به نفع من تقطير البول وعسره وخصوصا للنساء ويتبخر به للبواسير وسببه يشوى ويؤكل للسهل العقرب وهو ضار لأصحاب الصرع ردى الخلط وفي إباحة ميتته بلا سبب قولان ولا خلاف في إباحة ميتته إذا مات بسبب كالكبس والتحريق ونحوه فالجمهور على حله وحرمة مالك

(فصل) وينبغي أن لا يداوم أكل اللحم فإنه يورث الأمراض الدموية والامتلانية والحيات الحادة وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إياكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر وإن الله يبغض أهل البيت اللحمي ذكره مالك في الموطأ عنه وقال بقراط لا تجعلوا أجوافكم مقبرة للحيوان

(فصل) (لبن) قال الله تعالى وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين وقال في الجنة فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وفي السنن مرفوعا من أطعمه الله طعاما فليقل الله برك لنا فيه وارزقنا خيرا منه ومن سقاه الله لبنا فليقل الله برك لنا فيه وزدنا منه فاني لا أعلم ما يجزي من الطعام والشراب إلا اللبن. اللبن وإن كان بسيطا في الحس إلا أنه مركب في أصل الخلقة تركيبا طبيعيا من جواهر ثلاثة الجبينية والسمنية والمائية فالجبينية باردة رطبة مغذية للبدن والسمنية معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن الإنساني الصحيح كثيرة المنافع والمائية حارة رطبة مطابقة للطبيعة مرطبة للبدن واللبن على الإطلاق أبرد وأرطب من المعتدل وقيل قوته عند حله الحرارة والرطوبة وقيل معتدل في الحرارة والبرودة وأجود ما يكون اللبن حين يحلب ثم لا يزال تنقص جودته على عمر الساعات فيكون حين يحلب أقل برودة وأكثر رطوبة والحامض بالعكس ويختار اللبن بعد الولادة بأربعين يوما وأجوده ما اشتد رياضه وطاب ريحه ولذ طعمه وكان فيه حلاوة يسيرة ودسومة معتدلة واعتدل قوامه في الرقة والغلظ وحلب من حيوان فتي صحيح معتدل اللحم محمود المرعى والمشرب وهو محمود يولد دما جيدا ويرطب البدن اليابس ويغذو غذاء حسنا وينفع من الوسواس والغم والأمراض السوداء وإذا شرب مع العسل نقي القروح الباطنة من الإخلاط العفنة وشربه مع السكر يحسن اللون جدا والحليب يتدرك ضرر الجماع ويوافق الصدر والرثة جيد لأصحاب السل ردى للرأس والمعدة والكبد والطحال والأكثر منه مضر بالأسنان واللثة ولذلك ينبغي أن يتمضمض بعده بالماء وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا ثم دعا بماء فتمضمض وقال إن له دسما وهو ردى للحمومين وأصحاب الصداع مؤذ للدماغ والرأس الضعيف والمداومة عليه تحدث ظلمة البصر والغشاء ووجع المفاصل وسدة الكبد والنفخ في المعدة والاحشاء وإصلاحه بالعسل والزنجبيل المرئي ونحوه وهذا كله لمن لم يعتده (لبن الضأن) أغاظ اللبن وأرطبها وفيه من الدسومة والزهومة ما ليس في لبن الماعز والبقر يولد فضولا بلغميا ويحدث في الجلد رياضا إذا أدمن استعماله ولذلك ينبغي أن يشاب هذا اللبن بالماء ليكون ما نال البدن منه أقل وتسكينه للعطش أسرع وتبريده أكثر (لبن المعز) لطيف معتدل مطلق للبطن مرطب للبدن اليابس نافع من قروح الحلق والسعال اليابس ونفث الدم واللبن المطلق أنفع المشروبات للبدن الإنساني لما اجتمع فيه من التغذية والدموية ولاعتياده حال الطفولية وموافقته للفطرة الأصلية وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى ليلة أسرى به بقدر من خمر وقدر من لبن فنظر إليهما ثم أخذ اللبن فقال جبرائيل عليه السلام الحمد لله الذي هدانا لهذا الفطرة لو أخذت الخمر غوت أمتك والحامض منه بطي الاستمرار خام الخلط والمعدة الحارة تهضمه وتنفع به (لبن البقر) يغذو البدن ويخصبه

ويطلق البطن باعتدال وهو من أعدل الالبان وأفضلها بين لبن الضأن ولبن المعز في الرقة والغلظ والدمس وفي السنن من حديث عبد الله بن مسعود يرفعه عليكم بالبان البقر فانها تقم من كل الشجر (لبن الابل) تقدم ذكره في أول الفصل وذكر منافعه فلاحاجة لاعادته (لبان) هو الكندر قد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بخروا بيوتكم باللبان والصعتر ولا يصح عنه ولكن يروى عن علي أنه قال لرجل شكاه اليه النسيان عليك باللبان فانه يشجع القلب ويذهب بالنسيان ويذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما أن شربه مع السكر على الريق جيد للبول والنسيان ويذكر عن أنس رضى الله عنه أنه شكاه اليه رجل النسيان فقال عليك بالكندر وانقعه من الليل فاذا أصبحت نخذ منه شربة على الريق فانه جيد للنسيان ولهذا سبب طبعى ظاهر فان النسيان اذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدماغ فلا يحفظ ما ينطبع فيه نفع منه اللبان وأما اذا كان النسيان لغلبة شىء عارض أمكن زواله سريعا بالمرطبات والفرق بينهما أن اليوسى يتبعه سهر وحفظ الامور الماضية دون الحالية والرطوبى بالعكس وقد يحدث النسيان أشياء بالخاصية كجامة نقرة القفا وادمان أكل الكسفرة الرطبة والتفاح الحامض وكثرة الهم والغم والنظر في الماء الواقف والبول فيه والنظر الى المصلوب والاكثر من قراءة ألواح القبور والمشى بين جملة مقطورين والقاء القمل بالحياة وأكل سور الفاروا أكثر هذا معروف بالتجربة والمقصود أن اللبان مسخن في الدرجة الثانية ومجفف في الاولى وفيه قبض يسير وهو كثير المنافع قليل المضار فمن منافعه أن ينفع من قذف الدم ونزفه ووجع المعدة واستطلاق البطن ويهضم الطعام ويطرد الرياح ويحل قروح العين وينبت اللحم في سائر القروح ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها ويخفف البلغم وينشف رطوبة الصدر ويحلوظلمة البصر ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار واذا مضغ وحده أو مع الصعتر الفارسي جلب البلغم ونفع من اعتقال اللسان ويزيد في الذهن ويذكره وان بخربه ماء نفع من الوباء وطيب رائحة الهواء (حرف الميم) (ماء) مادة الحياة وسيد الشراب وأحد أركان العالم بل ركنه الاصلى فان السموات خلقت من بخاره والارض من زبده وقد جعل الله منه كل شىء حتى وقد اختلف فيه هل يغذوا وينفذ الغذاء فقط على قولين وقد تقدمنا وذكرنا القول الراجح ودليله وهو بارد رطب يقمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منه ويرقق الغذاء وينفذه في العروق وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق أحدها من لونه بأن يكون صافيا الثانى من رائحته بأن لا يكون له رائحة البتة الثالث من طعمه بأن يكون عذب الطعم حلوه كماء النيل والفرات الرابع من وزنه بأن يكون خفيفا رقيق القوام الخامس من مجراه بأن يكون طيب الجرى والمسلك السادس من منبعه بأن يكون بعيد المنبع السابع من بروه للشمس والريح بأن لا يكون محتفيا تحت الارض فلا تتمكن الشمس والريح من قصارته الثامن من حركته بأن يكون سريع الجرى والحركة التاسع من كثرته بأن يكون له كثرة يدفع الفضلات المخالطة له العاشر من مصبه بأن يكون آخذا من الشمال الى الجنوب أو من المغرب الى المشرق واذا اعتبرت هذه الاوصاف لم تجد لها بكما لا في الانهار الاربعة النيل والفرات وسيحون وجيحون وفي الصحيحين من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيحان وجيحان والنيل والفرات كلها من أنهار الجنة وتعتبر خفمة الماء من ثلاثة أوجه . أحدها سرعة قبوله للحر والبرد قال أبقراط الماء الذى يستخن سريعا ويرد سريعا أخف المياه . الثانى بالميزان . الثالث أن تبل قطنتان متساويتا الوزن بمائتين مختلفين ثم

يجففا بالغائم توزنا فايهما كانت أخف فئاؤها كذلك والماء وان كان في الاصل باردا رطبا فان قوته تنتقل وتتغير لاسباب عارضة توجب انفعالها فان الماء المكشوف للشمال المستور عن الجهات الاخرى يكون باردا وفيه يبس مكتسب من ريح الشمال وكذلك الحكم على سائر الجهات الاخر والماء الذي ينبع من المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن ويؤثر في البدن تأثيره والماء العذب نافع للرضى والاصحاء والبارد منه أنفع وألذ ولا ينبغي شربه على الريق ولا عقيب الجماع ولا الاتباه من النوم ولا عقيب الحمام ولا عقيب أكل الفاكهة وقد تقدم وأما على الطعام فلا بأس به اذا اضطر اليه بل يتعين ولا يكثر منه بل يتمصه مصا فانه لا يضره البتة بل يقوى المعدة وينهض الشهوة ويزيل العطش والماء الفاتر ينفع ويفعل ضد ما ذكرناه وبالله أجود من طريقه وقد تقدم والبارد ينفع من داخل أكثر من نفعه من خارج والحر بالعكس وينفع البارد من عفونة الدم وصعود الابخرة الى الرأس ويدفع العفونات ويوافق الامزجة والاسنان والازمان والاماكن الحارة ويضر كل حالة تحتاج الى نضج وتحليل كالزكام والاورام والشديد البرودة منه يؤذي الاسنان والادمان عليه يحدث انفجار الدم والزلات وأوجاع الصدر والبارد والحر بافرط ضار ان للعصب ولا كثيرا لعضاء لان أحدهما محلل والآخر مكثف والماء الحار يسكن لذع الاخلاط الحادة ويحلل وينضج ويخرج الفضول ويرطب ويسخن ويفسد الهضم شربه ويطفئ الطعام الى أعلى المعدة ويرخيها ولا يسرع في تسكين العطش ويذبل البدن ويؤدي الى أمراض رديئة ويضر في أكثر الامراض على أنه صالح للشيوخ وأصحاب الصرع والصداع البارد والرمد وأنفع ما استعمل من خارج ولا يصح في الماء المسخن بالشمس حديث ولا أثر ولا كرهه أحد من قدماء الاطباء ولا عابوه والشديد السخونة يذيب شحم الكلى وقد تقدم الكلام على ماء المطار في حرف الغين (ماء الثلج والبرد) ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو في الاستفتاح وغيره اللهم اغسلني من خطاياي بماء الثلج والبرد. الثلج له في نفسه كيفية حادة دخانية فئاؤه كذلك وقد تقدم وجه الحكمة في طلب الغسل من الخطايا بمائه لما يحتاج اليه القلب من التبريد والتصليب والتقوية ويستفاد من هذا أصل طب الابدان والقلوب ومعالجة أدوائها بضدها وماء البرد أطفأ وألذ من ماء الثلج وأما ماء الجمد وهو الجليد فيحسب أصله والثلج يكتسب كيفية الجبال والارض التي يسقط عليها في الجودة والرداءة وينبغي تجنب شرب الماء المثلوج عقيب الحمام والجماع والرياضة والطعام الحار ولأصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد وأصحاب الامزجة الباردة (ماء الآبار والقناة) مياه الآبار قليلة الطاقة وماء القناة المدفونة تحت الارض ثقيل لأن أحدهما محتقن لا يخلو عن تعفن والآخر محجوب عن الهواء وينبغي أن لا يشرب على الفور حتى يصمد للهواء وتأتي عليه ليلة وأردؤه ما كانت مجاريه من رصاص أو كانت بثره معطلة ولا سيما اذا كانت تربتها رديئة فهذا الماء وبئ وخيم (ماء زمزم) سيد المياه وأشرفها وأجلها قدرا وأحبها الى النفوس وأغلاها ثمنا وأنفسها عند الناس وهو زمة جبرائيل وسقيا اسمعيل وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي ذر وقد أقام بين الكعبة وأستارها أربعين ما بين يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها طعام طعم وزاد غير مسلم بإسناده وشفاء سقم وفي سنن ابن ماجه عن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له وقد ضعف هذا الحديث طائفة بعبد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر وقد روينا عن عبد الله بن المبارك أنه لما حج أتى زمزم فقال اللهم ان ابن أبي الموالي حدثنا عن محمد بن

المتكدر عن جابر رضى الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم لما شرب له فاني أشربه لظما يوم القيامة وابن أبي الموالى ثقة فالحديث اذا حسن وقد صححه بعضهم وجعله بعضهم موضوعا وكلا القولين فيه مجازة وقد جربت أنا وغيرى من الاستشفاء بماء زمزم أمورا عجبية واستشفيت به من عدة أمراض فبرأت باذن الله وشاهدت من يتغذى به الايام ذوات العدد قريبا من نصف الشهر أو أكثر ولا يجد جوعا ويطوف مع الناس كأحدهم وأخبرني أنه ربما بقى عليه أربعين يوما وكان له قوة يجامع بها أهله ويصوم ويطوف مرارا (ماء النيل) أحد أنهار الجنة أصله من وراء جبال القمر في أقصى بلاد الحبشة من أمطار تجتمع هناك وسيول يمد بعضها بعضا فيسوقه الله تعالى الى الارض الجزز التي لانتبات لها فيخرج به زرعاً تأكل منه الانعام والانام ولما كانت الارض التي يسوقه اليها ابليزا صلبة ان أمطرت مطر العادة لم ترو ولم تنهيا للنبات وان أمطرت فوق العادة ضرت المساكن والسواكن وعطلت المعاش والمصالح فأمر بالبلاد البعيدة ثم ساق تلك الامطار الى هذه الارض في نهر عظيم وجعل سبحانه زيادته في أوقات معلومة على قدر روى البلاد وكفايتها فاذا أروى البلاد وعما أذن سبحانه بتناقصه وهبوطه لستم المصلحة بالتمكن من الزرع واجتمع في هذا الماء الامور العشرة التي تقدم ذكرها وكان من ألطف المياه وأخفها وأعذبها وأحلاها (ماء البحر) ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقد جعله الله سبحانه ملحا أجابا مرأزعا قائما مصالح من هو على وجه الارض من الآدميين والبهائم فانه دائم راكد كثير الحيوان وهو يموت فيه كثيرا ولا يقبر فلو كان حلوا لآتن من اقامته وموت حيوانه فيه وأجاف وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب منه ذلك وينتن ويحيف فيفسد العالم فاقضت حكمة الرب سبحانه وتعالى أن جعله كالملاحاة التي لو ألقى فيه جيف العالم كلها وأتانه وأمواته لم تغيره شيئا ولا يتغير على مكثه من حين خلق والى أن يطوى الله العالم فهذا هو السبب الغائى الموجب للملوحته وأما الفاعلى فكون أرضه سبخة مالحة وبعد فالاغتسال به نافع من آفات عديدة في ظاهر الجلد وشربه مضر بداخله وخارجه فانه يطلق البطن ويهزل ويحدث حكة وجربا ونفخا وعطشا ومن اضطر الى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرته منها أن يجعل في قدر ويجعل فوق القدر قصبات وعليها صوف جديد منفوش ويوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها الى الصوف فاذا كثر عصره ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد فيحصل في الصوف من البخار ما عذب ويبقى في القدر الزعاق ومنها أن يحفر على شاطئه حفرة واسعة يرشح ماؤه اليها ثم الى جانبها قريبا منها أخرى ترشح هي اليها ثم ثالثة الى أن يعذب الماء واذا ألجأته الضرورة الى شرب الماء الكدر فعلاجه أن يلقى فيه نوى المشمش أو قطعة من خشب الساج أو جمرا ملتبا يطفأ فيه أو طينا أرمنيا أو سويق حنطة فان كدريته ترسب الى أسفل (مسك) ثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أطيب الطيب المسك وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم النحر وقبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك. المسك ملك أنواع الطيب وأشرفها وأطيبها وهو الذى يضرب به الامثال ويشبه به غيره ولا يشبه بغيره وهو كثران الجنة وهو حار يابس في الثانية يسر النفس ويقويها ويقوى الاعضاء الباطنة جميعها شربا وشما والظاهرة اذا وضع عليها نافع للمشايخ والمبرودين لا سيما من الشتاء جيد للغشى والخفقان وضعف القوة بانعاشه للحرارة الغريزية ويجلو يياض العين وينشف رطوبتها ويفش

الرياح منها ومن جميع الاعضاء ويطل عمل السموم وينفع من نهش الافاعي ومنافعه كثيرة جدا وهو أقوى المفرحات (مرزنجوش) ورد فيه حديث لانعلم صحته عليكم بالمرزنجوش فانه جيد للخشام والخشام الزكام وهو حار يابس في الثانية ينفع شمه من الصداع البارد والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة ويفتح السدد الحادثة في الرأس والمنخرين ويحلل أكثر الاورام الباردة فينفع من أكثر الاورام والالوجاع الباردة الرطبة واذا احتمل أدر الطمث وأعان على الحبل واذا دق ورقه اليابس وكمد به أذهب آثار الدم العارض تحت العين واذا ضمده به مع الخل نفع لسعة العقرب ودهنه نافع لوجع الظهر والركبتين ويذهب بالاعياء ومن أدمن شمه لم ينزل في عينيه الماء واذا سعط بمائه مع دهن اللوز المرقح سد المنخرين ونفع من الريح العارضة فيها وفي الرأس (ملح) روى ابن ماجه في سننه من حديث أنس يرفعه سيد ادمكم الملح وسيد الشئ هو الذي يصلحه ويقوم عليه وغالب الايام انما يصالح بالملح وفي مسند البزار مرفوعا سيوشك أن تكونوا في الناس مثل الملح في الطعام ولا يصلح الطعام الا بالملح وذكر البغوي في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما مرفوعا ان الله أنزل أربع بركات من السماء الى الارض الحديد والنار والماء والملح والموقوف أشبه . الملح يصلح أجسام الناس وأطعمتهم ويصلح كل شئ يخالطه حتى الذهب والفضة وذلك أن فيه قوة تزيد الذهب صفرة والفضة يابضا وفيه جلاء وتحليل واذهاب للرطوبات الغليظة وتنشيف لها وتقوية للابدان ومنع من عفوتها وفسادها ونفع من الجرب المتقرح واذا اكتحل به قلع اللحم الزائد من العين ومحق الطفرة والاندراى أبلغ في ذلك ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار ويحدر البراز واذا ذلك به بطون أصحاب الاستسقاء نفعمهم وينقى الاسنان ويدفع عنها العفونة ويشد اللثة ويقويها ومنافعه كثيرة جدا

﴿حرف النون﴾ (نخل) مذكور في القرآن في غير موضع وفي الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها أخبروني ما هي فوق الناس في شجر البوادي فوقع في نفسي أنها النخلة فأردت أن أقول هي النخلة ثم نظرت فاذا أنا أصغر القوم سنا فسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة قد كرت ذلك لعمر فقال لأن تكون قلتها أحب الى من كذا وكذا ففي هذا الحديث القاء العالم المسائل على أصحابه وتمرينهم واختبار ما عندهم وفيه ضرب الامثال والتشبيه وفيه ما كان عليه الصحابة من الحياء من أكابرهم وأجلائهم وامساكهم عن الكلام بين أيديهم وفيه فرح الرجل باصابة ولده وتوفيقه للصواب وفيه أنه لا يكره للولد أن يجيب بما عرف بحضرة أبيه وان لم يعرفه الأب وليس في ذلك اسامة أدب عليه وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة وكثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها وجوده على الدوام وثمرها يؤكل رطبا ويابس وباحا ويانعا وهو غذاء ودوام وقوت وحلوى وشراب وفاكهة وجذوعها للبناء والآلات والاواني ويتخذ من خوصها الحصر والمكاتل والاواني والمراوح وغير ذلك ومن ليفها الحبال والحشايا وغيرها ثم آخر شئ نواها علف للابل ويدخل في الادوية والاكحال ثم جمال ثمرتها ونباتها وحسن هيأتها وبهجة منظرها وحسن نضد ثمرها وصنعتها وبهجته ومسرقة النفوس عند رؤيته فرويتها مذكرة لفاطرها وخالقها وبديع صنعته وكمال قدرته وتمام حكيمته ولا شئ أشبه بها من الرجل المؤمن اذهو خير كله ونفع ظاهر وباطن وهي الشجرة التي حن جذعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه

شوقا إلى قربه وسماع كلامه وهي التي نزلت تحتها مريم لما ولدت عيسى وقد ورد في حديث في أسناده نظر أكرموا عمكم النخلة فانها خلقت من الطين الذي خاق منه آدم وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبة أو بالعكس على قولين وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع وما أقرب أحدهما من صاحبه وإن كان كل واحد منهما في محل ساطانه ومنبته والارض التي توافقه أفضل وأنفع (نرجس) فيه حديث لا يصح عليكم بشم النرجس فإن في القاب حبة الجنون والجذام والبرص لا يقطعها الاشم النرجس وهو حار يابس في الثانية وأصله يدمل القروح الغائرة إلى العصب وله قوة غسالة جالية جابذة وإذا طبخ وشرب ماؤه أو أكل مسلوقا هيج القيء وجذب الرطوبة من قعر المعدة وإذا طبخ مع الكرسنة والعسل نقى أوساخ القروح وفجر الديلات العسرة النضج وزهره معتدل الحرارة لطيف ينفع الزكام البارد وفيه تحليل قوى ويفتح سدد الدماغ والمنخرين وينفع من الصداع الرطب والسوداوى ويصدع الرأس الحارة والمحرق منه إذا شق بصله صليبا وغرس صار مضاعفا ومن أدمن شمه في الشتاء أمن من البرسام في الصيف وينفع من أوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمرة السوداء وفيه من العطرية ما يقوى القلب والدماغ وينفع من كثير من أمراضها وقال صاحب التيسير شمه يذهب بصرع الصبيان (نورة) روى ابن ماجه من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطلاها بالنورة وسائر جسده وقد ورد فيها عدة أحاديث هذا أمثلها وقد قيل إن أول من دخل الحمام وصنعت له النورة سليمان بن داود وأصلها كلسن جزآن وزرنيخ جزء يخلطان بالماء ويتركان في الشمس أو الحمام بقدر ما تنضج وتشتد زرقته ثم يطلى به ويجلس ساعة ريثما يعمل ولا يمس بماء ثم يغسل ويطلّى مكانها بالحناء لذهاب ناريتها (نبق) ذكر أبو نعيم في كتابه الطب النبوي مرفوعا أن آدم لما أهبط إلى الارض كان أول شيء أكل من ثمارها النبق وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النبق في الحديث المتفق على صحته أنه رأى سدرقا انتهى ليلة أسرى به وإذا نبقها مثل قلل هجر والنبق ثم شجر السدر يعقل الطبيعة وينفع من الاسهال ويدبغ المعدة ويسكن الصفراء ويغذو البدن ويشهى الطعام ويولد بلغا وينفع الذرب الصفراوى وهو بطىء الهضم وسويقه يقوى الحشا وهو يصلح الامزجة الصفراوية وتدفع مضرته بالشهد واختلف فيه هل هو رطب أو يابس على قولين والصحيح أن رطبه بارد رطب ويا بسه بارد يابس (حرف الهاء) (هندبا) ورد فيه ثلاثة أحاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هي مرفوعة أحدها كالأهندباء ولا تنقصوه فانه ليس يوم من الايام الا وقطرات من الجنة تتطر عليه. الثاني من أكل الهندباء ثم نام عليه لم يحل فيه سم ولا سحر. الثالث ما من ورقة من ورق الهندباء الا وعليها قطرة من الجنة وبعد فهي مستحيلة المزاج منقلبة بانقلاب فصول السنة فهي في الشتاء باردة رطبة وفي الصيف حارة يابسة وفي الربيع والخريف معتدلة وفي غالب أحوالها تميل إلى البرودة واليبس وهي قابضة مبردة جيدة للمعدة وإذا طبخت وأكلت بخل عقلت البطن وخاصة البرى منها فهي أجود للمعدة وأشد قبضا وتنفع من ضعفها وإذا ضمد بها سكنت الالتهاب العارض في المعدة وتنفع من النقرس ومن أورام العين الحارة وإذا تضمد بورقها وأصولها نفعت من لسع العقرب وهي تقوى المادة وتفتح السدد العارضة في الكبد وتنفع من أوجاعها حارها وباردها وتفتح سدد الطحال والعروق والاحشاء وتقى مجارى الكلى وأنفعها للكبد أمرها وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السددي ولا سيما إذا خاط به ماء الراز ياتج الرطب وإذا ذاق ورقها ووضع على الاورام الحارة بردها وحللها ويجلو ما في المعدة ويطفىء

حرارة الدم والصفراء وأصلح ما أكلت غير مغسولة ولا منقوضة لأنها متى غسأت أو نقضت فارتقت قوتها وفيها مع ذلك قوة ترياقية تنفع من جميع السموم وإذا اكتحل بمائها نفع من العشا ويدخل ورقها في الترياق وينفع من لدغ العقرب ويقاوم أكثر السموم وإذا اعتصر ماؤها وصب عليه الزيت خلص من الأدوية القتالة كلها وإذا اعتصر أصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الأفاعي ولسع العقرب ولسع الزنبور ولبن أصلها يجلو يياض العين (حرف الواو) (ورس) ذكر الترمذي في جامعه من حديث زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ينعت الزيت والورس من ذات الجنب قال قتادة يلدبه ويلد من الجانب الذي يشتكيه وروى ابن ماجه في سننه من حديث زيد بن أرقم أيضا قال نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب ورسا وقسطا وزيتا يلدبه وصح عن أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء تقعد بعد نفاسها أربعين يوما وكانت احدانا تطلى الورس على وجهها من الكلف قال أبو حنيفة اللغوى الورس يزرع زرعاً وليس يرى ولست أعرفه بغير أرض العرب ولا من أرض العرب بغير بلاد اليمن وقوته في الحرارة واليبوسة في أول الدرجة الثانية وأجوده الأحمر اللين القليل النخالة ينفع من الكلف والحكة والبثور الكائنة في سطح البدن إذا طلى به وله قوة قابضة صابغة وإذا شرب نفع من الوضع ومقدار الشربة منه وزن درهم وهو في مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط البحرى وإذا لطخ به على البهق والحكة والبثور والسعفة نفع منها والثوب المصبوغ بالورس يقوى على الباه (وسمة) هي ورق النيل وهي تسود الشعر وقد تقدم قريبا ذكر الخلاف في جواز الصبغ بالسواد ومن فعله

(حرف الياء) (يقطين) وهو الدباء والقرع وإن كانا يقطين أعرفانه في اللغة كل شجر لا تقوم على ساق كالبطيخ والقثاء والخيار قال الله تعالى وأنبثنا عليه شجرة من يقطين . فإن قيل ما لا يقوم على ساق يسمى نجما لا شجرا والشجر ما له ساق قاله أهل اللغة فكيف قال شجرة من يقطين فالجواب أن الشجر إذا أطلق كان ماله ساق يقوم عليه وإذا قيد بشيء قيد به فالفرق بين المطلق والمقيد في الأسماء باب مهم عظيم النفع في الفهم ومراتب اللغة واليقطين المذكور في القرآن هو نبات الدباء وثمره يسمى الدباء والقرع وشجرة اليقطين وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك أن خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال أنس رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرب إليه خبزاً من شعير ومرقاه دباءً وقديد قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى الصحيفة فلم أزل أحب الدباء من ذلك اليوم وقال أبو طلوت دخلت على أنس بن مالك رضي الله عنه وهو يأكل القرع ويقول يالك من شجرة ما أحبك إلى حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياك وفي الغيلانيات من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة إذا طبختم قدراً فأكثر وافيه من الدباء فإنها تشد قلب الحزين . اليقطين بارد رطب يغذو غذاء يسيراً وهو سريع الانحدار إن لم يفسد قبل الهضم تولد منه خلط محمود ومن خاصيته أنه يتولد منه خلط محمود نجانس لما يصحبه فإن أكل بالخردل تولد منه خلط حريف وبالمالح خلط مالح ومع القابض قابض وإن طبخ بالسفرجل غذا البدن غذاء جيداً وهو لطيف مائى يغذو غذاء رطباً بإعميا وينفع المحرورين ولا يلائم المبرودين ومن الغالب عليهم البلغم وماؤه يقطع العطش ويذهب الصداع الحار إذا شرب أو غسل به الرأس وهو ملين للبطن كيف استعمل ولا يتداوى المحرورون بمثله ولا أعجل منه نفعاً ومن منافعه أنه إذا لطخ بعجين وشوى في الفرن

أوالتنور واستخرج ماؤه وشرب ببعض الاشربة اللطيفة سكن حرارة الحمى الملتبهة وقطع العطش وغذى غذا محسنا
واذا شرب بترنجبين وسفرجل مربى أسهل صفراء محضة واذا طبخ القرع وشرب ماؤه بشىء من عسل وشىء من
نظرون أحدر بلغمًا ومرة معا واذا دق وعمل منه ضماد على اليافوخ نفع من الاورام الحارة في الدماغ واذا
عصرت جرادته وخلط ماؤها بدهن الورد وقطر منها في الاذن نفعت من الاورام الحارة وجرادته نافعة من
أورام العين الحارة ومن النقرس الحار وهو شديد النفع لأصحاب الأمزجة الحارة والمحمومين ومتى صادف في
المعدة خلطارديثا استحال الى طبيعته وفسد وولد في البدن خلطا رديثا ودفع مضرته بالخل والمرى وبالجملة فهو من
الطف الأغذية وأسرعها انفعالا ويذكر عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثّر من أكله
فصل: وقد رأيت أن أختم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذر والوصايا الكلية
النافعة ليتم منفعة الكتاب ورأيت لابن ما سويه فصلا في كتاب المحاذير نقلته بلفظه قال من أكل البصل أربعين
يوما وكلف فلا يلوم من الانفسه. ومن اقتصد فأكل ما لحا فأصابه بهق أو جرب فلا يلوم من الانفسه. ومن جمع في
معدته البيض والسّمك فأصابه فالج أو لقوة فلا يلوم من الانفسه. ومن دخل الحمام وهو ممتليء فأصابه فالج فلا يلوم من
الانفسه. ومن جمع في معدته اللبن والسّمك فأصابه جذام أو برص أو نقرس فلا يلوم من الانفسه. ومن جمع في
معدته اللبن والنيذ فأصابه برص أو نقرس فلا يلوم من الانفسه. ومن احتلم فلم يغتسل حتى وطى أهله فولدت
مجنونا أو مغبلا فلا يلوم من الانفسه. ومن أكل أيضا مسلوقا باردا وامتلأ منه فأصابه ربو فلا يلوم من الانفسه. ومن
جامع فلم يصبر حتى يفرغ فأصابه حصاة فلا يلوم من الانفسه. ومن نظر في المرأة ليلا فأصابه لقوة أو أصابه داء فلا
يلوم من الانفسه

(فصل) وقال ابن بختيشوع احذر أن تجمع البيض والسّمك فانهما يورثان القولنج والبواسير ووجع
الاضراس. وادامة أكل البيض يولد الكلف في الوجه. أكل الملوحة والسّمك المالح والاقتصاد بعد الحمام يولد
البهق والجرب. ادامة أكل كلى الغنم يعقر المئانة. الاغتسال بالماء البارد بعد أكل السّمك الطرى يولد الفالج. وطء
المرأة الحائض يولد الجذام. الجماع من غير أن يهريق الماء عقيبه يولد الحصاة. طول المكث في المخرج يولد الداء
الدوى قال أبقراط الاقلال من الضار خير من الاكثار من النافع. وقال استديموا الصحة بترك التكاسل عن التعب
وبترك الامتلاء من الطعام والشراب وقال بعض الحكماء من أراد الصحة فليجود الغذاء وليأكل كل على نقاء وليشرب
على ظمأ وليقلل من شرب الماء ويتمدد بعد الغداء ويتمش بعد العشاء ولا ينام حتى يعرض نفسه على الخلاء
وليحذر دخول الحمام عقيب الامتلاء ومرة في الصيف خير من عشر في الشتاء وأكل القديد اليابس بالليل معين
على الفناء ومجاعة العجائز تهرم أعمار الأحياء وتسقم أبدان الأصحاء. ويروى هذا عن علي كرم الله وجهه
ولا يصح عنه وإنما بعضه من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب وكلام غيره. وقال الحرث من سره البقاء ولا بقاء
فليأكل الغذاء وليعجل العشاء وليخفف الرداء وليقل غشيان النساء. وقال الحرث أربعة أشياء تهدم البدن الجماع
على البطنة ودخول الحمام على الامتلاء وأكل القديد وجماع العجوز. ولما احتضر الحرث اجتمع اليه الناس فقالوا
مرنا بأمر ننهي اليه من بعدك فقال لا تتزوجوا من النساء الا شبابة ولا تأكلوا من الفاكة الا في أوان نضجها
ولا يتعاجن أحدكم ما احتمل بدنه الداء وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر فانها مذيبة للبغم مهلكة للبرة منبثة للحم

واذا تغدى أحدكم فليتم على أثر غدائه ساعة وإذا تعشى فليتمش أربعين خطوة وقال بعض الملوك لطبيبه لعلك لا تبقى لي فصف لي صفة آخذها عنك فقال لا تنكح الاشابة ولا تأكل من اللحم الا قتيًا ولا تشرب الدواء الا من علة ولا تأكل كل الفاكهة الا في نضجها وأجد مضغ الطعام وإذا أكلت نهارًا فلا بأس أن تنام وإذا أكلت ليلاً فلا تنم حتى تمشي ولو خمسين خطوة ولا تأكلن حتى تجوع ولا تتكارهن على الجماع ولا تجلس البول وخذ من الحمام قبل أن يأخذ منك ولا تأكلن طعاما وفي معدتك طعام وإياك أن تأكل ما يعجز أسنانك عن مضغه فتعجز معدتك عن هضمه وعليك في كل أسبوع بقية تنقى جسمك ونعم الكنز الدم في جسدك فلا تخرجه الا عند الحاجة اليه وعليك بدخول الحمام فانه يخرج من الاطباق ما لاتصل الادوية الى اخراجه وقال الشافعي رحمه الله تعالى أربعة تقوى البدن أكل اللحم وشم الطيب وكثرة الغسل من غير جماع ولبس الكتان وأربعة توهن البدن كثرة الجماع وكثرة الهم وكثرة شرب الماء على الريق وكثرة أكل الحامض وأربعة تقوى البصر الجلوس تجاه الكعبة والكحل عند النوم والنظر الى الخضرة وتنظيف المجلس وأربعة توهن البصر النظر الى القدر والى المصلوب والى فرج المرأة والقعود مستدبر القبلة وأربعة تزيد في الجماع أكل العصافير والاطريف والفستق والخروب وأربعة تزيد في العقل ترك الفضول من الكلام والسواك ومجالسة الصالحين ومجالسة العلماء وقال افلاطون خمس يذبن البدن وربما قتلن قصر ذات اليد وفراق الاحبة وتجرع المغايط ورد النصع وضحك ذوى الجهل بالعقلاء وقال طيب المأمون عليك بنخصل من حفظها فهو جدير ان لا يعتل الا علة الموت لا تأكل طعاما وفي معدتك طعام وإياك أن تأكل طعاما يتعب أضراسك في مضغه فتعجز معدتك عن هضمه وإياك وكثرة الجماع فانه يقتبس نور الحياة وإياك وبجماعة العجوز فانه يورث موت الفجأة وإياك والفصد الا عند الحاجة اليه وعليك بالقي في الصيف ومن جوامع كلمات أبقراط قوله كل كثير فهو معاد للطبيعة وقيل لجالينوس مالك لا تمرض فقال لاني لم أجمع بين طعامين رديئين ولم أدخل طعاما على طعام ولم أحبس في المعدة طعاما تأذيت به

﴿فصل﴾ وأربعة أشياء تمرض الجسم الكلام الكثير والنوم الكثير والاكل الكثير والجماع الكثير فالكلام الكثير يقلل مخ الدماغ ويضعفه ويعجل الشيب والنوم الكثير يصفر الوجه ويعمي القلب ويهيج العين ويكسل عن العمل ويولد الرطوبات في البدن والاكل الكثير يفسد في المعدة ويضعف الجسم ويولد الرياح الغليظة والادواء العسرة والجماع الكثير يهد البدن ويضعف القوى ويحفف رطوبات البدن ويرخي العصب ويورث السدد ويعم ضرره جميع البدن ويخص الدماغ لكثرة ما يتحلل منه به من الروح النفساني واضعافه أكثر من اضعاف جميع المستفرغات ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا وأنفع ما يكون اذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن حلالا مع سن الشبوية وحرارة المزاج ورطوبته وبعد العهد به وجلاء القلب من الشواغل النفسانية ولم يفرط فيه ولم يقارنه ما ينبغي تركه معه من امتلاء مفرط أو خواء أو استفراغ أو رياضة تامة أو حر مفرط أو برد مفرط فاذا راعى فيه هذه الامور العشرة انتفع به جدا وأياها فقد حصل له من الضرر بحسبه وان فقدت كلها أو أكثرها فهو الهلاك المعجل

﴿فصل﴾ والحمية المفرطة في الصحة كالتخليط في المرض والحمية المعتدلة نافعة وقال جالينوس لاصحابه اجتنبوا ثلاثا وعليكم بأربع ولا حاجة لكم الى طيب اجتنبوا الغبار والدخان والتن وعليكم بالدسم والطيب والحلوي

والحمام ولا تأكلوا فوق شعبكم ولا تتخللوا بالبادروج والريحان ولا تأكلوا الجوز عند المساء ولا ينام من به زكاة على قفاه ولا يأكل من به غم حامضا ولا يسرع المشي من اقتصد فانه يكون مخاطرة الموت ولا يتقيأ من ثولمه عينه ولا تأكلوا في الصيف لما كثيرا ولا ينم صاحب الحمى الباردة في الشمس ولا تقربوا الباذنجان العتيق المبزور ومن شرب كل يوم في الشتاء قدحا من ماء حار آمن من الأعلال ومن ذلك جسمه في الحمام بقشور الرمان آمن من الجرب والحكة ومن أكل خمس سوسنات مع قليل مصطكى روى وعود خام ومسك بقى طول عمره لا تضعف معدته ولا تفسد ومن أكل بزر البطيخ مع السكر نظف الحصى من معدته وزالت عنه حرقة البول

﴿فصل﴾ أربعة تهدم البدن الهم والحزن والجوع والسهر وأربعة تفرح النظر الى الخضرة والى الماء الجارى والمحبوب والثمار وأربعة تظلم البصر المشى حافيا والتصبح والمساء بوجه البغيض والثقيل والعدو وكثرة البكاء وكثرة النظر فى الخط الدقيق وأربعة تقوى الجسم لبس الثوب الناعم ودخول الحمام المعتدل وأكل الطعام الحلو والدسم وشم الروائح الطيبة وأربعة تبيس الوجه وتذهب ماء وجهه وطلاقته الكذب والوقاحة وكثرة السؤال عن غير علم وكثرة الفجور وأربعة تزيد فى ماء الوجه وبهجه المروءة والوفاء والكرم والتقوى وأربعة تجلب البغضاء والمقت الكبر والحسد والكذب والنميمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالاسحار وتعاهد الصدقة والذكر أول النهار وآخره وأربعة تمنع الرزق نوم الصبيحة وقلة الصلاة والكسل والخيانة وأربعة تضر بالفهم والذهن ادمان أكل الحامض والفواكه والنوم على القفا والهم والغم وأربعة تزيد فى الفهم فراغ القلب وقلت التلى من الطعام والشراب وحسن تدبير الغذاء بالاشياء الحلوة والدسمة واخراج الفضلات المثقلة للبدن وما يضر بالعقل ادمان أكل البصل والباقلا والزيتون والباذنجان وكثرة الجماع والوحدة والافكار والسكر وكثرة الضحك والغم قال بعض أهل النظر قطعت فى ثلاث مجالس فلم أجد لذلك علة الا أنى أكثر من أكل الباذنجان فى أحد تلك الايام ومن الزيتون فى الآخر ومن الباقلا فى الثالث

﴿فصل﴾ قد أتينا على جملة نافعة من أجزاء الطب العلى لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها الا فى هذا الكتاب وأريناك قرب ما بينها وبين الشريعة وأن الطب النبوى نسبة طب الطبائعين اليه أقل من نسبة طب العجائز الى طبهم والامر فوق ما ذكرناه وأعظم مما وصفناه بكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراه ومن لم يرزقه الله بصيرة على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيدة بالوحى من عند الله والعلوم التى رزقها الله الانبياء والعقول والبصائر التى منحهم الله اياها وبين ما عند غيرهم ولعل قائل يقول ما لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم وما لهذا الباب وذكر قوى الادوية وقوانين العلاج وتدبير أمر الصحة وهذا من تقصير هذا القائل فى فهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فان هذا وأضعافه وأضعاف أضعافه من فهم بعض ما جاء به وارشاده اليه ودلالته عليه وحسن الفهم عن الله ورسوله من يمن الله به على من يشاء من عباده فقد أوجدناك أصول الطب الثلاثة فى القرآن وكيف تنكر أن تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة على صلاح الابدان كاشنها لها على صلاح القلوب وأنها مرشدة الى حفظ صحتها ودفع آفاتنا بطرق كلية قد وكل تفصيلها الى العقل الصحيح والفطرة السليمة بطريق القياس والتنبيه والإيماء كما هو فى كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن ممن اذا

جهل شيئا عاداه ولو رزق العبد تضلعا من كتاب الله وسنة رسوله وفيها تاما في النصوص ولوازمها لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولا يستنبط جميع العلوم الصحيحة منه فمدار العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخاقه وذلك مسلم الى الرسل صلوات الله عليهم وسلامه فهم أعلم الخلق بالله وأمره وخاقه وحكمته في خلقه وأمره وطب أتباعهم أصح وأنفع من طب غيرهم وطب أتباع خاتمهم وسيدهم وإمامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعاليمهم أكمل الطب وأصح وأنفعه ولا يعرف هذا الا من عرف طب الناس سواهم وطبهم ثم وازن بينهما فيثبت يظهر له التفاوت وهم أصح الامم عقولا وفطرا وأعظمهم علما وأقربهم في كل شيء الى الحق لانهم خيرة الله في الامم كما رسولهم خيرته من الرسل والعلم الذي وهبهم اياه والحلم والحكمة أمر لا يدانيهم فيه غيرهم وقد روى الامام أحمد في مسنده من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتمت توفون سبعين أمة أتم خيرها وأكرمهم على الله فظهر أثر كرامتها على الله سبحانه في علومهم وعقولهم وأحلامهم وفطرتهم وهم الذين عرضت عليهم علوم الامم قبلهم وعقولهم وأعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك علما وحلما وعقولا الى ما أفاض الله سبحانه وتعالى عليهم من علمه وحله ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والباغمية للنصارى ولذلك غلب على النصارى البلادة وقلة الفهم والفتنة وغلب على اليهود الحزن والهم والغم والصفار وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجدة والفرح والسرور وهذه أسرار وحقائق انما يعرف مقدارها من حسن فهمه ولطف ذهنه وغزر علمه وعرف ما عند الناس وبالله التوفيق

(فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في أقضيته وأحكامه) وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وان كانت أقضيته الخاصة تشريعا عاما وانما الغرض ذكر هديه في الاحكام الجزئية التي فصل بها بين الخصوم وكيف كان هديه في الحكم بين الناس ونذكر مع ذلك قضايا من أحكامه الكلية

فصل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه حبس في تهمة قال أحمد وعلى بن المديني هذا اسناد صحيح وذكر ابن زياد عنه صلى الله عليه وسلم في أحكامه أنه صلى الله عليه وسلم سجن رجلا اعتق شركا له في عبد فوجب عليه استئمان عتقه حتى باع غنيمة له

فصل في حكمه فيمن قتل عبده روى الاوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا قتل عبده متعمدا فجلبه النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ونفاه سنة وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به وروى الامام أحمد من حديث الحسن عن سمرة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه فان هذا كان محفوظا وقد سمعته منه الحسن كان قتله تعزيرا الى الامام بحسب ما يراه من المصاحبة وأمر رجلا بملازمة غربه كما ذكر أبو داود عن النضر بن شميل عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي يا أخا بني سهم ما تريد أن تفعل بأسيرك وروى أبو عبيد رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل القاتل وصبر الصابر قال أبو عبيد أي بحبسه للثبوت حتى يموت وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن علي كرم الله وجهه يحبس الممسك في السجن حتى يموت

(فصل في حكمه في المحاربين) حكم بقطع أيديهم وأرجلهم وثمل أعينهم كما ثملوا عين الراعى وتركهم حتى ماتوا جوعا وعطشا كما فعلوا بالراعى

(فصل في حكمه بين القاتل وولى المقتول) ثبت في صحيح مسلم عنه أن رجلا ادعى على آخر أنه قتل أخاه فاعترف فقال دونك صاحبك فلما ولى قال ان قتله فهو مثله فرجع فقال إنما أخذته بأمرك فقال صلى الله عليه وسلم أما تريد أن تبوء بأثمك وأثم صاحبك فقال بلى نخلى سبيله وفي قوله فهو مثله قولان . أحدهما أن القاتل إذا قيد منه سقط ما عليه فصار هو والمستفيد بمنزلة واحدة وهو لم يقل أنه بمنزلة قبل القتل وإنما قال ان قتله فهو مثله وهذا يقتضى المماثلة بعد قتله فلا اشكال في الحديث وإنما فيه التعريض الحق بترك القود والعفو والثاني أنه ان كان لم يرد قتل أخيه فقتله به فهو متعدد مثله اذا كان القاتل متعديا بالجناية والمقتص متعدد بقتل من لم يعتمد القتل ويدل على هذا التأويل ما روى الامام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه الى ولى المقتول فقال القاتل يا رسول الله ما أردت قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولى أما انه اذا كان صادقا ثم قتله دخلت النار فلى سبيله وفي كتاب ابن حبيب في هذا الحديث زيادة وهي قال النبي صلى الله عليه وسلم عمد يد وخطأ قلب

(فصل في حكمه بالقود على من قتل جارية وأنه يفعل به كما فعل) ثبت في الصحيحين أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين على أوضاع لها أى حلى فأخذ فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين وفي هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى أن الجاني يفعل به كما فعل وأن القتل غيلة لا يشترط فيه اذن الولي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدفعه الى أوليائها ولم يقل ان شتم فاقتلوه وان شتم فاعفوا عنه بل قتله حتما هذا مذهب مالك واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ومن قال أنه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح فان ناقض العهد لا ترضخ رأسه بالحجارة بل يقتل بالسيف

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن ضرب امرأة حاملا فطرحها) في الصحيحين أن امرأتين من هذيل رميت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة في الجنين وجعل دية المقتولة على عصابة القاتلة هكذا في الصحيحين وفي النسائي فقضى في حملها بغرة وأن تقتل بها وكذلك قال غيره أيضا انه قتلها مكانها والصحيح أنه لم يقتلها لما تقدم وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بنى لحيان بغرة عبد أو وليدة ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنها وزوجها وأن العقل على عصبتها وفي هذا الحكم أن شبه العمد لا يوجب القود وأن العاقلة تحمل الغرة تبعا للدية وأن العاقلة هم العصابة وأن زوج القاتلة لا يدخل معهم وأن أولادها أيضا ليسوا من العاقلة

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسامة فيمن لم يعرف قاتله) ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الأنصار واليهود وقال الخويصة ومحبيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم وقال البخارى وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم فقالوا أمر لم نشهده ولم نره فقال فتبرئكم يهود بأيمان خمسين فقالوا كيف تقبل أيمان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وفي لفظ يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته اليه واختلف لفظ الأحاديث الصحيحة في محل الدية ففي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وفي بعضها وداه من ابل الصدقة وفي سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم ألقى ديته على اليهود لانه وجد بينهم

وفي مصنف عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم بدأ باليهود فأبوا أن يحلفوا فرد القسامة على الانصار فأبوا أن يحلفوا فجعل عقله على يهود وفي سنن النسائي فجعل عقله على اليهود وأعانهم ببعضها وقد تضمنت هذه الحكومة أموراً منها الحكم بالقسامة وأنهم دين الله وشرعه ومنها القتل بها لقوله في دفع برمته اليه وقوله في لفظ آخر وتستحقون دم صاحبكم فظاهر القرآن والسنة القتل بأيمان الزوج وأيمان الاولياء في القسامة وهو مذهب أهل المدينة وأما أهل العراق فلا يقتلون في واحد منهما وأحمد يقتل في القسامة دون اللعان والشافعي رحمه الله عكسه ومنها أنه يبدأ بأيمان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى ومنها أن أهل الذمة إذا منعوا حقاً عليهم اتقض عهدهم لقوله صلى الله عليه وسلم أما أن تدوه وأما أن تأذنوا بحرب ومنها أن المدعى عليه إذا بعد عن مجلس الحكم كتب اليه ولم يشخصه ومنها جواز العمل والحكم بكتاب القاضي وإن لم يشهد عليه ومنها القضاء على الغائب ومنها أنه لا يكتفى في القسامة بأقل من خمسين إذا وجدوا ومنها الحكم على أهل الذمة بحكم الاسلام وإن لم يتحاكموا إلينا إذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين ومنها وهو الذي أشكل على كثير من الناس اعطاؤه الدية من ابل الصدقة وقد ظن بعض الناس أن ذلك من سهم الغارمين وهذا لا يصح فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة وظن بعضهم أن ذلك مما فضل من الصدقة عن أهلها فللإمام أن يصرفه في المصالح وهذا أقرب من الاول وأقرب منه أنه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده واقترض الدية من ابل الصدقة ويدل عليه فوداه من عنده وأقرب من هذا كله أن يقال لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لإصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين ولعل هذا مراد من قال أنه قضاها من سهم الغارمين وهو صلى الله عليه وسلم لم يأخذ منها لنفسه شيئاً فإن الصدقة لا تحمل له ولكن جرى إعطاء الدية منها بجرى إعطائها من الغرم لإصلاح ذات البين والله أعلم فإن قيل فكيف تصنعون بقوله فجعل عقله على اليهود فيقال هذا بجملة لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم فإنه صلى الله عليه وسلم لما كتب اليهم أن يدوا القتيل أو يأذنوا بحرب كان هذا كالإلزام لهم بالدية ولكن الذي حفظ أنهم أنكروا أن يكونوا قتلوا وحلفوا على ذلك وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده حفظوا زيادة على ذلك فهم أولى بالتقديم فإن قيل فكيف تصنعون برواية النسائي أنه قسمها على اليهود وأعانهم ببعضها قيل هذا ليس بمحفوظ قطعاً فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى أولياء القتيل بل لابد من إقرار أو بينة أو أيمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم بأيمان القسامة على المدعين فأبوا أن يحلفوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في أربعة سقطوا في بئر فتعلق بعضهم ببعض فهلكوا﴾ ذكر الإمام أحمد والبخاري وغيرهما أن توما احتفروا بئراً باليمن فسقط فيها رجل فتعلق بآخر والثاني بالثالث والثالث بالرابع فسقطوا جميعاً فماتوا فارتفع أولياؤهم إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال اجمعوا من حفر البئر من الناس وقضى للاول بربع الدية لانه هلك فوقه، ثلاثة والثاني بثلاثها لانه هلك فوقه اثنان والثالث بنصفها لانه هلك فوقه واحد والرابع بالدية تامة فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال هو ما قضى بينكم هكذا سياق البخاري وسياق أحمد نحوه وقال أنهم أبوا أن يتراضوا بقضاء على كرم الله وجهه فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام إبراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل

الدية على قبائل الذين ازدحموا

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة أبيه) روى الامام أحمد والنسائي وغيرهما عن البراء رضى الله عنه قال لقيت خالى أبا بردة ومعه الراية فقال أرساني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله وأخذ ماله وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى رجل عرس بامرأة أبيه فضرب عنقه وخمس ماله قال يحيى بن معين هذا حديث صحيح وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على ذات محرم فاقطعوه وذكر الجوزجاني أنه رفع الى الحجاج رجل اغتصب أخته على نفسها فقال احبسوه وسلوا من ههنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالوا عبد الله بن مطرف رضى الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تخطى حرم المؤمنين خطوا وسطه بالسيف وقد نص أحمد في رواية اسمعيل بن سعيد في رجل تزوج امرأة أبيه أو بذات محرم فقال يقتل ويدخل ماله في بيت المال وهذا القول هو الصحيح وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة حده حد الزاني ثم قال أبو حنيفة ان وطئها بعقد عز ر فلا حد عليه وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه أحق وأولى

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بقتل من اتهم بأم ولده فلما ظهرت برأته أمسك عنه) روى ابن أبي خيثمة وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت عن أنس رضى الله عنه أن ابن عم مارية كان يتهم بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه اذهب فان وجدته عند مارية فاضرب عنقه فاتاه على فاذا هو في بركة يتبرد فيها فقال له على اخرج فناوله يده فاخرجه فاذا هو محبوب ليس له ذكر فكف عنه على كرم الله وجهه ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه محبوب ماله ذكر وفي لفظ آخر أنه وجده في نخلة يجمع تمر وهو ملفوف بخرقه فلما رأى السيف ارتعد وسقطت الخرقه فاذا هو محبوب لا ذكر له وقد أشكل هذا القضاء على كثير من الناس فطعن بعضهم في الحديث ولكن ليس في اسناده من يتعلق عليه وتأوله بعضهم على أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة القتل إنما أراد تخويفه ليزجر عن مجيئه اليها قال وهذا كما قال سليمان للرايتين اللتين اختصمتا اليه في الولد على بالسكين حتى أشق الولد بينهما ولم يرد أن يفعل ذلك بل قصد استعلام الأمر من هذا القول ولذلك كان من تراجم الأئمة على هذا الحديث باب الحاكم يوم غير الحق ليتوصل به الى معرفة الحق فأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعرف الصحابة برأته وبرأته مارية ولم أنه اذا عاين السيف كشف عن حقيقة حاله فجاء الأمر كما قدره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسن من هذا أن يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا رضى الله عنه بقتله تعزيرا لا قداما وجراته على خلوته بأم ولده فلما تبين لعلى حقيقة الحال وأنه برى من الرية كف عن قتله واستغنى عن القتل بتبيين الحال والتعزير بالقتل ليس بلازم كالحديث بل هو تابع للمصلحة دائر معها وجودا وعدما (فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتل يوجب بين قريتين) روى الامام أحمد وابن أبي شيبة من حديث أنس بن مالك الخدرى رضى الله عنه قال وجد قتيل بين قريتين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فذرع ما بينهما فوجد إلى أحدهما أقرب فكانى أنظر الى شبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فألقاه الى أقربهما وفي مصنف عبد الرزاق قال عمر بن عبد العزيز قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا في القتل يوجب بين ظهري ديار قوم أن الإيمان

على المدعى عليهم فإن نكلوا حلف المدعون واستحقوا فإن نكل الفريقان كانت الدية نصفها على المدعى عليهم وبطل النصف إذا لم يحلفوا وقد نص الإمام أحمد في رواية المروزي على القول بمثل رواية أبي سعيد فقال قلت لأبي عبد الله القوم إذا أعطوا الشيء فتيينوا أنه ظلم فيه قوم فقال ترد عليهم أن عرف القوم قلت فإن لم يعرفوا قال يفرق على مساكين الموضع فقلت فما الحجة في أن يفرق على مساكين ذلك الموضع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على أهل المكان يعني القرية التي وجد فيها القتل فأراه قال كما أن عليهم الدية هكذا يفرق فيهم يعني إذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث وجعل الدية على أهل المكان الذي وجد فيه القتل واحتج به أحمد وجعل هذا أصلاً في تفريق المال الذي ظلم فيه أهل ذلك المكان عليهم إذا لم يعرفوا بأعيانهم وأما الأثر الآخر فرسل لا تقوم بمثله حجة ولو صح تعين القول بمثله ولم تجز مخالفته ولا يخالف باب الدعاوى ولا باب القسامة فإنه ليس فيهم لو ظهر بظاهر يوجب تقديم المدعين فيقدم المدعى عليهم في اليمين فاذا نكلوا قوى جانب المدعى من وجهين أحدهما وجود القتل بين ظهرانيهم والثاني نكلهم عن برائة ساحتهم باليمين وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر فيحلف المدعون ويستحقون فاذا نكل الفريقان كلاهما أوث ذلك شبهة مركبة من نكل كل واحد منهما فلم ينهض ذلك سبباً لا يجاب كمال الدية عليهم إذا لم يحلف غرمائهم ولا إسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا فجعلت الدية نصفين ووجب نصفها على المدعى عليهم لثبوت الشبهة في حقهم بترك اليمين ولم يجب عليهم بكاملها لأن خصومهم لم يحلفوا فلما كان اللوث متركباً من يمين المدعين ونكل المدعى عليهم ولم يتم سقط ما يقابل أيمان المدعين وهو النصف ووجب ما يقابل نكل المدعى عليهم وهو النصف وهذا من أحسن الأحكام وأعدلها وبالله التوفيق

﴿فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم بتأخير القصاص من الجرح حتى يندمل﴾ ذكر عبد الرزاق في مصنفه وغيره من حديث ابن جريج عن عمرو بن شعيب رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل طعن آخر بقرن في رجله فقال يا رسول الله أقدني فقال حتى يبرأ جراحك فأبى الرجل إلا أن يستقيمه فأقاده النبي صلى الله عليه وسلم فصاح المستقادم منه وعرج المستقيد فقال عرجت وبرئ صاحبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألم أمرك أن لا تستقيد حتى يبرأ جراحك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ عرجك ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل الذي عرج أن لا يستقادم منه حتى يبرأ جراح صاحبه فالجرح على ما بلغ حتى يبرأ فما كان من عرج أو شلل فلا قود فيه وهو عقل ومن استقادم جرحاً فأصيب المستقادم منه فعقل ما فضل من دية على جرح صاحبه له . قلت الحديث في مسند الإمام أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده متصل أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أقدني فقال حتى تبرأ ثم جاء إليه فقال أقدني فأقاده ثم جاء إليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نهيتك فعصيتني فأبعدك الله وبطأ عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه وفي سنن الدارقطني عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقادم من الجراح حتى يبرأ المجرع وقد تضمنت هذه الحكومة أنه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر أمره أما باندمال أو بسراية مستقرة وأن سرية الجناية مضمونة بالقود وجواز القصاص في الضربة بالعصا والقرن ونحوهما ولا ينسخ لهذه الحكومة

ولا معارض لها والذي نسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندعال لانفس القصاص فتأمله وأن المجنى عليه اذا بادر واقتص من الجاني ثم سرت الجناية الى عضو من أعضائه أو الى نفسه بعد القصاص فالسراية هدر وأنه يكتفى بالقصاص وحده دون تعزير الجاني وحسبه قال عطاء الجروح قصاص وليس للامام أن يضربه ولا يسجنه إنما هو القصاص وما كان ربك نسيا ولو شاء لأمر بالضرب والسجن وقال مالك يقتص منه بحق الآدمي ويعاقب لجرأته والجمهور يقولون القصاص يغني عن العقوبة الزائدة فهي كالحذ إذا أقيم على المحدود لم يحتج معه الى عقوبة أخرى والمعاصي ثلاثة أنواع نوع عليه حد مقدر فلا يجمع بينه وبين التعزير ونوع لا حد فيه ولا كفارة فهذا يردع فيه بالتعزير ونوع فيه كفارة ولا حد فيه كالوطء في الاحرام والصيام فهل يجمع فيه بين الكفارة والتعزير على قولين للعلامة وهما وجهان لأصحاب أحمد والقصاص يجري مجرى الحد فلا يجمع بينه وبين التعزير

(فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في كسر السن) في الصحيحين من حديث أنس أن ابنة النضر أخت الربيع اطمت جارية فكسرت سننها فاخصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص فقالت أم الربيع يا رسول الله أيقص من فلانة لا والله لا يقص منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص فقالت لا والله لا يقص منها أبدا فعفا القوم وقبلوا الدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره

(فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يد رجل فانتزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض باهدارها) ثبت في الصحيحين أن رجلا عض يد رجل فنتزع يده من فيه فوقع ثنياه فاخصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية لك وقد تضمنت هذه الحكومة أن من خلص نفسه من يد ظالم له قتلقت نفس الظالم أو شيء من أطرافه أو ماله بذلك فهو هدر غير مضمون

(فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن اطاع في بيت رجل بغير اذنه فخذفه بحصاة أو عود ففقا عينه فلا شيء عليه) ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ اطاع عليك بغير إذن فخذفته بحصاة ففقا عينه لم يكن عليك جناح وفي لفظ فيهما من اطاع في بيت قوم بغير اذنهم ففقا عينه فلا دية له ولا قصاص وفيهما أن رجلا اطاع في حجرة من حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص وجعل يختله ليطعنه فذهب الى القول بهذه الحكومة والى التي قبلها فقهاء الحديث منهم الامام أحمد والشافعي رحمهما الله ولم يقل بها أبو حنيفة ومالك

(فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحامل اذا قتلت عمدا لا تقتل حتى تضع ما في بطنها وحتى يكفل ولدها) ذكره ابن ماجه في سننه وقضى أن لا يقتل الوالد بالولد ذكره النسائي وأحمد وقضى أن المؤمنين تتكافأ دماؤهم ولا يقتل مؤمن بكافر وقضى أن من قتل له قتيلا فأهله بين خيرتين اما أن يقتلوا أو يأخذوا العقل وقضى أن في دية الاصاب من اليدين والرجلين في كل واحدة عشرة من الابل وقضى في الاسنان في كل سن بخمس من الابل وأنها كلها سواء وقضى في المواضع بخمس خمس وقضى في العين السادة لمكانها اذا طمست بثلاث ديتها وفي اليد الشلاء اذا قطعت بثلاث ديتها وفي السن السوداء اذا نزعمت بثلاث ديتها وقضى في الانف اذا جدد كله بالدية كاملة واذا جدعت أرنبته بنصفها وفي اليد بنصف الدية وقضى في المأمومة بثلاث الدية وفي الجائفة بثلاثها وفي المنقلة

بخمسة عشر من الابل وقضى في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي الذكر بالدية وفي الصلب بالدية وفي العينين بالدية وفي احدهما بنصفها وفي الرجل الواحدة بنصف الدية وفي اليد بنصف الدية وقضى أن الرجل يقتل بالمرأة وقضى أن دية الخطأ على العاقلة مائة من الابل واختلفت الرواية عنه في أسنانها ففي السنن الأربعة عنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشر ابن لبون ذكر قال الخطابي ولا أعلم أحدا من الفقهاء قال بهذا وفيها أيضا من حديث ابن مسعود أنها أخماس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وقضى في العمد إذا رضوا بالدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وما صولحوا عليه فهو لهم فذهب أحمد وأبو حنيفة إلى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنهما وجعل الشافعي ومالك بدل ابن مخاض ابن لبون وليس في واحد من الحديثين وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على أهل الابل مائة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألني شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وقال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم جعلها ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم وذكر أهل السنن الأربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفا وثبت عن عمر أنه خطب فقال إن الابل قد غلت فقرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفا وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألني شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وترك دية أهل الذمة فلم يرفعها فيما رفع من الدية وقد روى أهل السنن الأربعة عنه صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية الحر ولفظ ابن ماجه قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى واختلف الفقهاء في ذلك فقال مالك ديتهم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد وقال الشافعي رحمه الله ثلثا في الخطأ والعمد وقال أبو حنيفة بل كدية المسلم في الخطأ والعمد وقال الامام أحمد مثل دية المسلم في العمد وعنه في الخطأ روايتان احدهما نصف الدية وهي ظاهر مذهبه والثانية ثلثا فأخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب وأخذ الشافعي بأن عمر جعل دية أربعة آلاف وهي ثلث دية المسلم وأخذ أحمد بحديث عمرو والآخر أنه في العمد ضعف الدية عقوبة لاجل سقوط القصاص وهكذا عنده من سقط عنه القصاص ضعفت عليه الدية عقوبة نص عليه توفيقا وأخذ أبو حنيفة بما هو أصله من جريان القصاص بينهما فتساوى ديتهم وقضى صلى الله عليه وسلم أن عقل المرأة مثل عقل الرجل إلى الثلث من ديتها ذكره النسائي فتصير على النصف من ديته وقضى بالدية على العاقلة وبرأ منها الزوج وولد المرأة القاتلة وقضى في المكاتب أنه إذا قتل يودي بقدر ما أدى من كتابته دية الحر وما بقي فدية المملوك قلت يعني قيمته وقضى بهذا القضاء على بن أبي طالب وابراهيم النخعي ويذكر رواية عن أحمد وقال عمر إذا أدى شطر كتابته كان غريما ولا يرجع رقيقا وبه قضى عبد الملك بن مروان وقال ابن مسعود إذا أدى الثلث وقال عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة فهو غريم والمقصود أن هذا القضاء النبوي لم تجمع الامة على تركه ولم يعلم نسخه وأما حديث المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء فإنه في الرق بعد ولا تحصل حريته التامة الا بالاداء فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم على من أقر بالزنا ثبت في صحيح البخاري ومسلم أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات فقال

النبي صلى الله عليه وسلم أبك جنون قال لا قال أحصنت قال نعم فأمر به فرجم في المصلى فلما أذلقتة الحجارة فر فأدرك فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه وفي لفظ لها أنه قال له أحق ما بلغني عنك قال وما بلغك عنى قال بلغنى أنك وقعت بجارية بنى فلان فقال نعم فشهد على نفسه أربع شهادات ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبك جنون قال لا قال أحصنت قال نعم ثم أمر به فرجم وفي لفظ لها فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال أبك جنون قال لا قال أحصنت قال نعم قال اذهبوا به فارجموه وفي لفظ للبخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلى قبلت أو غمزت أو نظرت قال لا يا رسول الله قال أنكثها لا يكفى قال نعم فعند ذلك أمر برجمه وفي لفظ لآبى داود أنه شهد على نفسه أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل فى الخامسة قال أنكثها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها قال نعم قال كما يغيب الميل فى المكحلة والرشا فى البرق قال نعم قال فهل تدرى ما الزنا قال نعم أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال أريد أن تطهرنى قال فأمر به فرجم وفي السنن أنه لما وجد مس الحجارة قال يا قوم ردونى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومى قتلونى وغرونى من نفسى وأخبرونى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلى وفى صحيح مسلم فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله انى قد زينت فطهرنى وأنه ردها فلما كان من الغد قالت يا رسول الله لم تردنى لعلى ان تردنى كما رددت ما عزا فوالله انى لحبلى قال أما الآن فاذهبى حتى تلدى فلما ولدت أتته بالصبي فى خرقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبي فارضيه حتى تطفميه فلما تطفمته أتته بالصبي فى يده كسرة خبز فقالت هذا يابى الله قد تطفمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فاتضح الدم على وجهه فسبها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا خالد فوالذى نفسى بيده لقد تابيت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت وفى صحيح البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام واقامه الحد عليه وفى الصحيحين أن رجلا قال له أنشدك بالله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان أفقه منه فقال صدق اقض بيننا بكتاب الله وائذن لى فقال قل قال ان ابنى كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته فاقتديت منه بمائة شاة وخادم وانى سألت أهل العلم فاخبرونى أن على ابنى جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم فقال والذى نفسى بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم ترد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم الثيب بالثيب جلد مائة والرجم بالبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فتضمنت هذه الاقضية رجم الثيب وأنه لا يرجم حتى يقر أربع مرات وأنه اذا أقر دون الأربع لم يلزم بتكميل نصاب الاقرار بل للإمام أن يعرض عنه ويعرض له بعدم تكميل الاقرار وأن اقرار زائل العقل بجنون أو سكر ملغى لا عبرة به وكذلك طلاقه وعتقه وأيمانه ووصيته وجواز اقامة الحد فى المصلى وهذا لا يناقض نفيه أن تقام الحدود فى المساجد وأن الحر المحصن اذا زنى بجارية فحده الرجم كالوزنى بحرة وأن الامام يستحب له أن يعرض للمقربان لا يقر وأنه يجب استفسار المقر فى محل الاجمال لان اليد والقيم والعين لما كان استمتاعها زنا استفسر عنه دفعا لاحتماله وأن الامام له أن يصرح باسم الوطء الخاص به عند الحاجة اليه كالسؤال عن الفعل وأن الحد لا يجب على جاهل بالتحريم لانه صلى الله عليه وسلم سأل عن حكم الزنا فقال أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من أهله حلالا وأن الحد لا يقام على

الحامل وأنها إذا ولدت الصبي أمهلت حتى ترضعه وتقطمه وأن المرأة يحفر لها دون الرجل وأن الامام لا يجب عليه أن يبتدىء بالرجم وأنه لا يجوز سب أهل المعاصي إذا تابوا وأنه يصلى على من قتل في حد الزنا وأن المقر إذا استقال في أثناء الحد وفر ترك ولم يتم عليه الحد فقليل لأنه رجوع وقيل لأنه توبة قبل تكميل الحد فلا يقام عليه كالوتاب قبل الشروع فيه وهنا اختيار شيخنا وأن الرجل إذا أقر أنه زنى بفلانة لم يقم عليه حد القذف مع حد الزنا وأن ما قبض من المال بالصلح الباطل باطل يجب رده وأن الامام له أن يوكل في استيفاء الحد وأن الثيب لا يجمع عليه بين الجلد والرجم لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد ماعزا ولا الغامدية ولم يأمر أنيسا أن يجلد المرأة التي أرسله اليها وهذا قول الجمهور وحديث عبادة خذوا عني قد جعل الله لمن سيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم منسوخ فان هذا كان في أول الأمر عند نزول حد الزاني ثم رجم ماعزا والغامدية ولم يجلدهما وهذا كان بعد حديث عبادة بلاشك وأما حديث جابر في السنن أن رجلا زنى فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم أقر أنه محصن فأمر به فرجم فقد قال جابر في الحديث نفسه أنه لم يعلم احصانه فجلد ثم علم باحصانه فرجم رواه أبو داود وفيه أن الجهل بالعقوبة لا يسقط الحد إذا كان عالما بالتحريم فان ماعزا لم يعلم أن عقوبته القتل ولم يسقط هذا الجهل الحد عنه وفيه أنه يجوز للحاكم أن يحكم بالاقرار في مجلسه وان لم يسمعه معه شاهدان نص عليه أحمد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لأنيس فان اعترفت بحضرة شاهدين فارجمها وأن الحكم إذا كان حقا محضا لله لم يشترط الدعوى به عند الحاكم وأن الحد إذا وجب على امرأة جاز للامام أن يبعث اليها من يقيمه عليها ولا يحضرها وترجم النساء على ذلك صونا للنساء عن مجالس الحكم وأن الامام والحاكم والمفتي يجوز له الخلف على أن هذا حكم الله عز وجل إذا تحقق ذلك وتيقنه بلا ريب وأنه يجوز التوكيل في إقامة الحدود وفيه نظر فان هذا استنباط من النبي صلى الله عليه وسلم وتضمن تغريب المرأة كما يغرب الرجل لكن يغرب معها محرما ان أمكن والا فلا وقال مالك لا تغريب على النساء لأنهن عورة

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم على أهل الكتاب في الحدود بحكم الاسلام﴾ ثبت في الصحيحين والمسند أن اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم قالوا نقضهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فأمروا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فتضمنت هذه الحكومة أن الاسلام ليس بشرط في الاحصان وأن الذمي يحصن الذمية والى هذا ذهب أحمد والشافعي ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث فقال مالك في غير الموطأ لم يكن اليهود باهل ذمة والذي في صحيح البخاري أنهم أهل ذمة ولا شك أن هذا كان بعد العهد الذي وقع بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ولم يكونوا اذ ذاك حربا كيف ذلك وقد تحاكموا اليه ورضوا بحكمه وفي بعض طرق الحديث أنهم قالوا اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه بعث بالتخفيف وفي بعض طرقه أنهم دعوه الى بيت مدارسهم فأتاها وحكم بينهم فهم كانوا أهل عهد وصلح بلاشك وقالت طائفة أخرى انما رجمهما بحكم التوراة قالوا وسياق القصة صريح في ذلك وهذا مما لا يجدى عنهم شيئا البتة فانه حكم بينهم بالحق المحض فيجب اتباعه بكل حال فماذا بعد الحق الا الضلال وقالت

طائفة رجمها سياسة وهذا من أقبح الأقوال بل رجمها بحكم الله الذي لاحكم سواء وتضمنت هذه الحكومة أن أهل الذمة اذا اتحاكموا إلينا لانحكم بينهم الا بحكم الاسلام وتضمنت قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض لان الزانيين لم يقرأ ولم يشهد عليهما المسلمون فانهم لم يحضروا زناهما كيف وفي السنن في هذه القصة فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاءوا أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة وفي بعض طرق هذا الحديث فجاء أربعة منهم وفي بعضها فقال لليهود اثبتوني بأربعة منكم وتضمنت الا كتفاء بالرجم وأن لا يجمع بينه وبين الجلد قال ابن عباس الرجم في كتاب الله لا يغوص عليه الا غواص وهو قوله تعالى يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا مما كنتم تخفون من الكتاب واستنبطه غيره من قوله انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا قال الزهري في حديثه فبلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم

(فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يزنى بجارية امرأته) في المسند والسنن الأربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم أن رجلا يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال لا قضين فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت أحلتها لك جلدتك مائة جلدة وان لم تكن أحلتها رجمتك بالحجارة فوجدوه أحلتها له فجلده مائة قال الترمذي في اسناد هذا الحديث اضطراب سمعت محمدا يعني البخاري يقول لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفطة وأبو اليسر لم يسمعه أيضا من حبيب بن سالم انما رواه عن خالد بن عرفطة وسألت محمدا عنه فقال أنا أنفي هذا الحديث وقال النسائي هو مضطرب وقال أبو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول وفي المسند والسنن عن قبيصة بن حريث عن سلبة بن المحبق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان كان استكرها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طاوعته فهي له وعليه لسيدتها مثلها فاختلف الناس في القول بهذا الحكم فاخذه أحمد في ظاهر مذهبه فان الحديث حسن وخالد بن عرفطة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وأبو اليسر ولم يعرف فيه قدح والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين والقياس وقواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان احلال الزوجة شبهة توجب سقوط الحد لا تسقط التعزير فكانت المائة تعزيرا فاذا لم تكن أحلتها كان زنا لا شبهة فيه ففيه الرجم فاي شيء في هذه الحكومة مما يخالف القياس وأما حديث سلبة بن المحبق فان صح تعين القول به ولم يعدل عنه ولكن قال النسائي لا يصح هذا الحديث قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الذي رواه عن سلبة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن يعني قبيصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبيصة بن حريث سمع سلبة بن المحبق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلبة بن المحبق وقال البيهقي وقبيصة بن حريث غير معروف وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف والحجة لا تقوم بمثله وكان الحسن لا يبالي أن يروى الحديث عن سماع وطائفة أخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه فقالت طائفة هو منسوخ وكان هذا قبل نزول الحدود وقالت طائفة بل وجهه أنه اذا استكرها فقد أفسدها على سيدتها ولم تبق ممن تصلح لها ولحق بها العار وهذا مثله معنوية فهي كالمثلة الحسية أو أبلغ منها وهو قد تضمن أمرين اتلافها على سيدتها والمثلة المعنوية بها فتلزمه غرامتها لسيدتها وتعق عليه وأما ان طاوعته فقد أفسدها على سيدتها فتلزمه

قيمتها وملكها لان القيمة قد استحققت عليه وبمطاوعتها وارادتها خرجت عن شبهة المثلة قالوا ولا بعد في تنزيل الاتلاف المعنوي منزلة الاتلاف الحسى اذ كلاهما يحول بين المالك وبين الاتفاف بملكه ولا ريب أن جارية الزوجة اذا صارت موطوءة لزوجها فانها لا تبقى لسيدتها كما كانت قبل الوطء فهذا الحكم من أحسن الاحكام وهو موافق للقياس الاصولى وبالجملة فالقول به مبنى على قبول الحديث ولا تضر كثرة المخالفين له ولو كانوا أضعاف أضعافهم (فصل) ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى في اللواط بشئ لان هذا لم تكن تعرفه العرب ولم يرفع اليه صلى الله عليه وسلم ولكن ثبت عنه أنه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه أهل السنن الاربعة واسناده صحيح وقال الترمذى حديث حسن وحكم به أبو بكر الصديق وكتب به الى خالد بعد مشاورة الصحابة وكان على كرم الله وجهه أشدهم في ذلك وقال ابن القصار وشيخنا أجمعت الصحابة على قتله وانما اختلفوا في كيفية قتله فقال أبو بكر الصديق يرمى من شاهق وقال على كرم الله وجهه يهدم عليه حائط وقال ابن عباس رضى الله عنهما يقتلان بالحجارة فهذا اتفاق منهم على قتله وان اختلفوا في كيفية هذا موافق لحكمه صلى الله عليه وسلم فيمن وطئ ذات محرم لان الوطء في الموضعين لا يباح للواطى بحال ولهذا جمع بينهما في حديث ابن عباس رضى الله عنهما فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه وروى أيضاً عنه من وقع على ذات محرم فاقتلوه وفي حديثه أيضاً بالاسناد من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها وهذا الحكم على وفق حكم الشارع فان المحرمات كلها تغلظت تغلظت عقوبتها ووطء من لا يباح بحال أعظم جرماً من ووطء من يباح في بعض الاحوال فيكون حده أغاظ وقد نص أحمد في أحد الروايتين عنه أن حكم من أتى بهيمة حكم اللواط سواء فيقتل بكل حال أو يكون حده حد الزانى واختلف السلف في ذلك فقال الحسن رضى الله عنه حده حد الزانى وقال أبو سبله رضى الله عنه يقتل بكل حال وقال الشعبي والنخعي يعزرو به أخذ الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية فان ابن عباس رضى الله عنه أفتى بذلك وهو راوى الحديث

(فصل) وحكم صلى الله عليه وسلم على من أقر بالزنا بامرأة معينة بحد الزنا دون حد القذف في السنن من حديث سهل بن سعد أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألها عن ذلك فانكرت أن تكون زنت فجلده الحد وتركها فتضمنت هذه الحكومة أمرين . أحدهما وجوب الحد على الرجل وان كذبت المرأة خلافاً لابي حنيفة وأبى يوسف أنه لا يحد . الثانى أنه لا يجب عليه حد القذف للمرأة وأما ما رواه أبو داود في سننه من حديث ابن عباس رضى الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات فجلده مائة جلدة وكان بكراً ثم سأله البينة على المرأة فقالت كذب والله يارسول الله فجلده حد الفرية ثمانين فقال النسائي هذا حديث منكر انتهى وفي اسناده القاسم ابن فياض الانبارى الصغانى تكلم فيه غير واحد وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به

(فصل) وحكم في الأمة اذا زنت ولم تحصن بالجلد وأما قوله تعالى في الاماء فاذا أحصن فان أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فهو نص في أن حدها بعد الترويح نصف حد الحرة من الجلد وأما قبل الترويح فأمر بجلدها وفي هذا الجلد قولان . أحدهما أنه الحد ولكن يختلف الحال قبل الترويح وبعده فان للسيد اقامته قبله وأما بعده فلا يقيمه الا الامام . والقول الثانى أن جلدها قبل الاحصان تعزير لا حد ولا يبطل

هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولا يعيرها ثلاث مرات فإن عادت في الرابعة فليجلدها وليبيعها ولو بضعير وفي لفظ فليضربها بكتاب الله وفي صحيحه أيضاً من حديث علي كرم الله وجهه أنه قال أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحسن منهن ومن لم يحصن فإن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمرني أن أجلبدها فإذا هي حديثه عهد بنفاس فخشيت أن أناجلتها أن أقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحسنت فإن التعزير يدخل فيه لفظ الحد في لسان الشارع كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى وقد ثبت التعزير بالزيادة على العشرة جنساً وقد را في مواضع عديدة لم يثبت نسخها ولم تجمع الأمة على خلافها وعلى كل حال فلا بد أن يخالف حالها بعد الإحصان حالها قبله والا لم يكن للتقييد فائدة فاما أن يقال قبل الإحصان لا حد عليها والسنة الصحيحة تبطل ذلك واما أن يقال حدها قبل الإحصان حد الحرية وبعده نصفه وهذا باطل قطعاً يخالف لقواعد الشرع وأصوله واما أن يقال جلدتها قبل الإحصان تعزير وبعده حد وهذا أقوى واما أن يقال الافتراق بين الحالتين في إقامة الحد لا في قدره وأنه في إحدى الحالتين للسيد وفي الأخرى للامام وهذا أقرب ما يقال وقد يقال إن تنصيصه على التنصيف بعد الإحصان لئلا يتوهم متوهم أن بالإحصان يزول التنصيف ويصير حدها حد الحرية كما أن الجلد عن البكر زال بالإحصان وانتقل إلى الرجم فبقى على التنصيف في أكمل حالتها وهي الإحصان تنبهاً على أنه إذا اكتفى به فيها فقيماً قبل الإحصان أولى وأحرى والله أعلم وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريض زنى ولم يحتمل إقامة الحد بأن يؤخذ له مائة شراخ فيضرب بها ضربة واحدة

فصل وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحد القذف لما أنزل الله سبحانه برأته زوجته من السماء فجلد رجلين وامرأة وهما حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة قال أبو جعفر النفيلى ويقولون المرأة حملة بنت جحش وحكم فيمن بدل دينه بالقتل ولم يخص رجلاً من امرأة وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد إسلامها يقال لها أم قرفة وحكم في شارب الخمر بضربه بالجريد والنعال وضربه أربعين وتبعه أبو بكر رضي الله عنه على الأربعين وفي مصنف عبد الرزاق أنه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين وقال ابن عباس رضي الله عنه لم يوقت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً وقال علي كرم الله وجهه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وكما عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بقتله في الرابعة أو الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وقيل هو محكم ولا تعارض بين الخاص والعام ولا سيما إذا لم يعلم تأخر العام وقيل ناسخه حديث عبد الله بن حمار فإنه أتى به مراراً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ولم يقتله وقيل قتله تعزير بحسب المصلحة فإذا أكثر منه ولم ينه الحد واستهان به فللامام قتله تعزيراً لا حداً وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال اتوني به في الرابعة فعلى أن أقتله لكم وهو أحد رواة الأمر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم معاوية وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم وحديث قيصة فيه دلالة على أن القتل ليس بحد وأنه منسوخ فإنه قال فيه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجلده ثم أتى به فجلده ثم أتى به فجلده ورفع القتل وكانت رخصة رواه أبو داود فإن قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه أنه قال ما كنت لأدى من أقت عليه الحد إلا شارب الخمر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه

شيأ إنما هوشى قلناه نحن لفظ أنى داود ولفظهما فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يسنه قيل المراد بذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تقديرأ لايزاد عليه ولا ينقص كسائر الحدود والا فعلى رضى الله عنه قد شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها أربعين وقوله إنما هوشى قلناه نحن يعنى التقدير بثمانين فإن عمر رضى الله عنه جمع الصحابة رضى الله عنهم واستشارهم فأشاروا بثمانين فأمضاها ثم جلد على كرم الله وجهه فى خلافته أربعين وقال هذا أحب الى ومن تأمل الاحاديث رآها تدل على أن الاربعين حدود الاربعون الزائدة عليها تعزير اتفق عليه الصحابة رضى الله عنهم والقتل اما منسوخ واما أنه الى رأى الامام بحسب تهالك الناس فيها واستهاتهم بجدها فاذا رأى قتل واحد لينزجر الباقون فله ذلك وقد حاق فيها عمر رضى الله عنه وغرب وهذا من الأحكام المتعلقة بالائمة وبالله التوفيق

(فصل فى حكمه صلى الله عليه وسلم فى السارق) قطع سارقا فى بجن قيمته ثلاثة دراهم وقضى أنه لا تقطع اليد فى أقل من ربع دينار وصح عنه أنه قال اقطعوا فى ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ذكره الامام أحمد رحمه الله وقالت عائشة رضى الله عنها لم يكن تقطع يد السارق فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أدنى من ثمن المجن ترس أو جحفة وكان كل منهما ذا ثمن وصح عنه أنه قال لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده فقيل هذا حبل السفينة وبيضة الحديد وقيل بل كل حبل وبيضة وقيل هو اخبار بالواقع أى انه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه الى ما هو أكبر منه قال الاعمش كانوا يرون أنه ييض الحديد والحبل كانوا يرون أن منه ما يساوى دراهم وحكم فى امرأة كانت تستعير المتاع وتجده بقطع يدها وقال أحمد رحمه الله بهذه الحكومة لامعارض لها وحكم صلى الله عليه وسلم باسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن والمراد بالخائن خائن الوديعة وأما جاحد العارية فيدخل فى اسم السارق شرعا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما كلبوه فى شأن المستعيرة الجاحدة قطعها وقال الذى نفسى بيده لو أن فاطمة رضى الله عنها بنت محمد سرت لقطعتم يدها فادخاله صلى الله عليه وسلم جاحد العارية فى اسم السارق كادخاله سائر أنواع المسكر فى اسم الخمر فتأمله وذلك تعريف للامة بمراد الله من كلامه وأسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق التمر والكثير وحكم أن من أصاب منه شيأ بفمه وهو محتاج فلا شىء عليه ومن خرج منه بشىء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيأ فى جرينه وهو ييدره فعليه القطع اذا بلغ ثمن المجن فهذا قضاء الفصل وحكمه العدل وقضى فى الشاة التى تؤخذ من مراتعها بثمانين مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه فقيه القطع اذا بلغ ثمن المجن وقضى بقطع سارق رداء صفوان بن أمية وهونائم عليه فى المسجد فأراد صفوان أن يهبه اياه أو يبيعه منه فقال هلا كان قبل أن تأتينى به وقطع سارقا سرق ترسا كان فى صفة النساء فى المسجد ودرأ القطع عن عبد من رقيق الخمس سرق من الخمس وقال مال الله سرق بعضه بعضا رواه ابن ماجه ورفع اليه سارق فاعترف ولم يوجد معه متاع فقال له ما أخاله سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع ورفع اليه آخر فقال ما أخاله سرق فقال بلى فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم اتنوني به فقطع ثم أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له تب الى الله فقال تب الى الله فقال تاب الله عليك وفى الترمذى عنه أنه قطع سارقا وعلق يده فى عنقه قال حديث حسن

(فصل فى حكمه صلى الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقة) روى أبو داود عن أزهر بن عبد الله أن قوما سرق

لهم متاع فاتهموا ناسا من الحاككة فأتوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم أياما ثم خلى سبيلهم فأتوه فقالوا خلّيت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان فقال ما شئتم ان شئتم أن أضربهم فان خرج متاعكم فذاك والا أخذت من ظهوركم مثل الذي أخذت من ظهورهم فقالوا هذا حكمك فقال حكم الله وحكم رسوله

(فصل) وقد تضمنت هذه الاقضية أموراً . أحدها أنه لا يقطع في أقل من ثلاثة دراهم أو ربع دينار . الثاني جواز لعن أصحاب الكبائر بأنواعهم دون أعيانهم كاللعن السارق ولعن آكل الربا وموكله ولعن شارب الخمر وعاصرها ولعن من عمل عمل قوم لوط ونهى عن لعن عبد الله بن حمار وقشرب الخمر ولا تعارض بين الأمرين فان الوصف الذي عاق عليه اللعن مقتضى وأما المعين فقد يقوم به ما يمنع لحوق اللعن به من حسنات ماحية أو توبة أو مصائب مكفرة أو عفو من الله عنه فتلعن الانواع دون الأعيان . الثالث الإشارة الى سد الذرائع فانه أخبر أن سرقة الحبل والبيضة لا تدعه حتى تقطع يده . الرابع قطع جاحد العارية وهو سارق شرعا كما تقدم . الخامس أن من سرق مالا قطع فيه ضوعف عليه الغرم وقد نص عليه الامام أحمد رحمه الله فقال كل من سقط عنه القطع ضوعف عليه الغرم وقد تقدم الحكم النبوي به في صورتين سرقة الثمار المعلقة والشاة من المرتع . السادس اجتماع التعزير مع الغرم وفي ذلك الجمع بين العقوبتين مالية وبدنية . السابع اعتبار الحرز فانه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة وأوجه على سارقه من الجرين وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لنقصان ماليته لا سراع الفساد اليه وجعل هذا أصلا في كل ما نقصت ماليته باسراع الفساد اليه وقول الجمهور أصح فانه صلى الله عليه وسلم جعل له ثلاثة أحوال حالة لا شيء فيها وهو ما اذا أكل منه بفيه وحالة يغرم مثليه ويضرب من غير قطع وهو ما اذا أخذه من شجره وأخرجه وحالة يقطع فيها وهو ما اذا سرقه من يدره سواء كان قد انتهى جفافه أو لم ينته فالعبرة للكان والحرز لا يلبسه ورطوبته ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها وأوجه على سارقها من عطنها فانه حرزها . الثامن اثبات العقوبات المالية وفيه عدة سنن ثابتة لا معارض لها وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وأكثر من عمل بها عمر رضي الله عنه . التاسع أن الانسان حرز لثيابه ولفرشه الذي هو نائم عليه أين كان سواء كان في المسجد أو في غيره . العاشر أن المسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من سرق منه ترسا وعلى هذا فيقطع من سرق من حصيره وقناديله وبسطه وهو أحد القولين في مذهب أحمد رحمه الله وغيره ومن لم يقطعه قال له فيها حق فان لم يكن له فيها حق قطع كالذمي الحادى عشر أن المطالبة في المسروق شرط في القطع فلو وهبه اياه أو باعه قبل رفعه الى الامام سقط عنه القطع كما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم وقال هلا كان قبل أن تأتيني به . الثاني عشر أن ذلك لا يسقط القطع بعد رفعه الى الامام وكذلك كل حد بلغ الامام وثبت عنده لا يجوز اسقاطه وفي السنن عنه اذا بلغت الحدود الامام فلعن الله الشافع والمشفع . الثالث عشر أن من سرق من شيء له فيه حق لم يقطع . الرابع عشر أنه لا يقطع الا بالاقرار مرتين أو بشهادة شاهدين لان السارق أقر عنده مرة فقال ما أخالك سرقت فقال بلى فقطعه حيثنذ ولم يقطعه حتى أعاد عليه مرتين . الخامس عشر التعريض للسارق بعدم الاقرار وبالرجوع عنه وليس هذا حكم كل سارق بل من الوراق من يقر بالعقوبة والتهديد كما سيأتى ان شاء الله تعالى . السادس عشر أنه يجب على الامام حسمه بعد القطع لئلا يتاف وفي قوله احسموه دليل على أن مؤنة الحسم ليست على السارق . السابع عشر

تعلق يد السارق في عنقه تنكيلا له وبه ليراه غيره . الثامن عشر ضرب المتهم اذا ظهر منه أمارات الريبة وقد عاقب النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة وحبس في تهمة . التاسع عشر وجوب تخلية المتهم اذا لم يظهر عنده شيء مما اتهم به وأن المتهم اذا رضى بضرب المتهم فان خرج ماله عنده والا ضرب هو مثل ضرب من اتهمه ان أجيب الى ذلك وهذا كله مع أمارات الريبة كما قضى به النعمان بن بشير رضى الله عنه وأخبر أنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . العشرون ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا

(فصل) وقد روى عنه أبو داود أنه أمر بقتل سارق فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جىء به ثانيا فأمر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جىء به في الثالثة فأمر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جىء به الرابعة فقال اقتلوه فقالوا انما سرق فقال اقطعوه فأتى به في الخامسة فأمر بقتله فقتلوه فاختلف الناس في هذه الحكومة فالنسائي وغيره لا يصححون هذا الحديث قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بالقوى وغيره يحسنه ويقول هذا حكم خاص بذلك الرجل وحده لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتله وطائفة ثالثة تقبله وتقول به وأن السارق اذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ومن ذهب الى هذا المذهب أبو المصعب من المالكية وفي هذه الحكومة الاثنيان على أطراف السارق الاربعة وقد روى عبد الرزاق في مصنفه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعبد سرق فأتى به أربع مرات فتركه ثم أتى به في الخامسة فقطع يده ثم في السادسة رجله ثم في السابعة يده ثم في الثامنة رجله واختلف الصحابة ومن بعدهم هل يؤتى على أطرافه كلها أم لا على قولين فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهما الله في احدى روايته يؤتى عليها كلها وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية ثانية لا يقطع منه أكثر من يد ورجل وعلى هذا القول فهل المحذور تعطيل منفعة الجنس أو ذهاب عضوين من شق فيه وجهان يظهر أثرهما فيما لو كان أقطع اليد اليمنى فقط أو أقطع الرجل اليسرى فقط فان قلنا يؤتى على أطرافه لم يؤثر ذلك وان قلنا لا يؤتى عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الاولى ويده اليمنى في الثانية على العلتين وان كان أقطع اليد اليسرى مع الرجل اليمنى لم يقطع على العلتين وان كان أقطع اليد اليسرى فقط لم تقطع يمينه على العلتين فيه نظر فتأمل وهل قطع رجله اليسرى يبتنى على العلتين فان عللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم تقطع وان كان أقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله اليسرى وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم تقطع هذا طرده هذه القاعدة وقال صاحب المحرر فيه تقطع يمينه على الروايتين وفرق بينها وبين مسألة مقطوع اليدين والذي يقال في الفرق أنه اذا كان أقطع الرجلين فهو كالمقعد واذا قطعت احدى يديه انتفع بالآخرى في الاكل والشرب والوضوء والاستجمار وغيره واذا كان أقطع اليدين لم ينتفع الا برجليه فاذا ذهبت احدهما لم يمكنه الانتفاع بالرجل الواحدة بلا يد ومن الفرق أن اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشي والرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش .

(فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن سبه من مسلم أو ذمى أو معاهد) ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى باهدار دم أم ولد الاعمى لما قتلها مولاها على السب وقتل جماعة من اليهود على سبه وأذاه وأمن الناس يوم الفتح الا نفرا ممن كان يؤذيه ويهجوهم وهم أربعة رجال وامرأتان وقال من لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأهدر دمه ودم أبي رافع وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لآبي برزة الاسلمى

وقد أراد قتل من سبه ليست هذه لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا قضاؤه صلى الله عليه وسلم وقضاء حلفائه من بعده رضى الله عنهم ولا يخالف لهم من الصحابة وقد أعادهم الله من مخالفة هذا الحكم وقد روى أبو داود في سننه عن علي كرم الله وجهه أن يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها وذكر أصحاب السير والمغازي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال هجت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لى بها فقال رجل من قومها أنا فنهض فقتلها فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تنتطح فيها عزان وفي ذلك بضعة عشر حديثا ما بين صحاح وحسان ومشاهير وهو اجماع الصحابة وقد ذكر حرب في مسائله عن مجاهد قال أتى عمر رضى الله عنه برجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر رضى الله عنه من سب الله ورسوله أو سب أحدا من الانبياء فاقتلوه ثم قال مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما أيما مسلم سب الله ورسوله أو سب أحدا من الانبياء فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة يستتاب فان رجع والا قتل وأيما معاهد عاهد فسب الله أو سب أحدا من الانبياء أو جهر به فقد نقض العهد فاقتلوه وذكر أحمد رحمه الله عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه مر به راهب فقيل له هذا يسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن عمر رضى الله عنه لو سمعته لقتلته أنا لم نعظم الذمة الا على أن لا يسبوا نبينا والآثار عن الصحابة بذلك كثيرة وحكى غير واحد من الأئمة الاجماع على قتله قال شيخنا وهو محمول على اجماع الصدر الاول من الصحابة والتابعين والمقصود انما هو ذكر حكم النبي صلى الله عليه وسلم وقضائه فيمن سبه وأما تركه صلى الله عليه وسلم قتل من قدح في عدله بقوله اعدل فانك لم تعدل وفي حكمه بقوله أن كان ابن عمك وفي قصده بقوله ان هذه قسمة ما أريد بها وجه الله أو في حكومته بقوله يقولون أنك تنهى عن الفحشاء والمنكر وبغى وتستحلي به وغير ذلك فذلك أن الحق له فله أن يستوفيه وله أن يتركه وليس لامته ترك استيفاء حقه صلى الله عليه وسلم وأيضا فان هذا كان في أول الامر حيث كان صلى الله عليه وسلم مأمورا بالعفو والصفح وأيضا فانه كان يعفو عن حقه لمصلحة التآليف وجمع الكلمة ولئلا ينفر الناس عنه ولئلا يتحدثوا أنه يقتل أصحابه وكل هذا يختص بحياته صلى الله عليه وسلم (فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن سبه) ثبت في الصحيحين أن يهودية سمته في شاة فأكل منها لقمة ثم لفظها وأكل معه بشر بن البراء فعفا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها هكذا في الصحيحين وعن أبي داود أنه أمر بقتلها فقيل انه عفا عنها في حتمه فليسا مات بشر بن البراء قتلها به وفيه دليل على أن من قدم لغيره طعاما مسموما يعلم به دون آكله فمات به أقيد منه

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر) في الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم حد الساحر ضربه بالسيف والصحيح أنه موقوف على جندب بن عبد الله وصح عن عمر رضى الله عنه أنه أمر بقتله وصح عن حنيفة رضى الله عنها أنها قتلت مدبرة سحرها فأنكر عليها عثمان رضى الله عنه اذ فعلته دون أمره وروى عن عائشة رضى الله عنها أيضا أنها قتلت مدبرة سحرها وروى أنها باعها ذكره ابن المنذر وغيره وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل من سحره من اليهود فأخذ بهذا الشافعي وأبو حنيفة رحمهما الله وأما مالك وأحمد رحمهما الله فانهما يقتلانه ولكن منصوص أحمد رحمه الله أن ساحر أهل الذمة لا يقتل واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل لييرد بن الاعصم اليهودي حين سحره ومن قال بقتل ساحرهم يجيب عن هذا بأنه لم يقر ولم يقيم

عليه بيته وبأنه خشي صلى الله عليه وسلم أن يثير على الناس شرا بترك اخراج السحر من البئر فكيف لو قتله

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في أول غنيمة كانت في الاسلام وأول قتيل﴾ لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله بن جحش ومعه سرية إلى نخلة ترصد عيرا لقريش وأعطاه كتابا محتوما وأمره أن لا يقرأه إلا بعد يوهين فقتلوا عمرو بن الحضرمي وأسر وعثمان بن عبدالله والحكم بن كيسان وكان ذلك في الشهر الحرام فغضبهم المشركون ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمة والأسيرين حتى أنزل الله سبحانه وتعالى يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والأسيرين وبعث إليه قريش في فدائهما فقال لا حتى يقدم صاحبنا يعني سعد بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان فانا نخشاكم عليهما فان تقتلوهما تقتل صاحبكم فلما قدما فاداهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتاب والحكم وقسم الغنيمة وذكر ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم رد الغنيمة وودي القتل والمعروف في السير خلاف هذا . وفي هذه القصة من الفقه اجازة الشهادة على الوصية المختومة وهو قول مالك رحمه الله وكثير من السلف ويدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين ما حق امرىء مسلم له شيء يوصي به بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده وفيها أنه لا يشترط في كتاب الامام والحاكم البيعة ولا ان يقرأه الامام والحاكم على الحامل له وكل هذا لأصل له من كتاب ولا سنة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع كتبه مع رساله ويسيرها الى من يكتب اليه ولا يقرأها على حاملها ولا يقيم عليها شاهدين وهذا معلوم بالضرورة من هديه وسنته

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجاسوس﴾ ثبت أن حاطب بن أبي بلتعة لما جس عليه سألته عمر رضي الله عنه ضرب عنقه فلم يمكنه وقال ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقد تقدم حكم المسألة مستوفى واختلف الفقهاء في ذلك فقال سحنون اذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل ولم يستتب وماله لورثته وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله يجلد جلدا وجيعا ويطال حبسه وينفى من موضع يقرب من الكفار وقال ابن القاسم يقتل ولا يعرف لهذا توبة وهو كالزنديق وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله لا يقتل والفريقان احتجوا بقصة حاطب وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكا وأصحابه

﴿فصل في حكمه في الأسرى﴾ ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأسرى أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأسرى من المسلمين واسترق بعضهم ولكن المعروف أنه لم يسترق رجلا بالغا فقتل يوم بدر من الأسرى عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحرث وقتل من يهود جماعة من الأسرى كثيرين وفادى أسرى بدر بالمال بأربعة آلاف إلى أربعمائة وفادى بعضهم على تعاليم جماعة من المسلمين الكتابة ومن على أبي عترة الشاعر يوم بدر وقال في أسارى بدر لو كان المطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء لانتفى لأطلقهم له وفدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين وفدى رجلا من المسلمين بامرأة من السبي استوهبها من سلمة بن الأكوع ومن على ثمامة ابن اثال وأطاق يوم فتح مكة جماعة من قريش فكان يقال لهم الطلقاء وهذه أحكام لم ينسخ منها شيء بل يخير الامام فيها بحسب المصلحة واسترق من أهل الكتاب وغيرهم فسابيا أو طاس وبني المصطلق لم يكونوا كتايين وانما كانوا عبدة أو ثان من العرب واسترق الصحابة من سبي بني حنيفة ولم يكونوا كتايين قال ابن عباس

رضى الله عنهما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسرى بين الفداء والمن والقتل والاستعباد يفعل ما شاء هذا هو الحق الذي لا قول سواه

(فصل) وحكم في اليهود بعدة قضايا فعاهدهم أول مقدمه المدينة ثم حاربه بنو قينقاع فظفر بهم ومن عليهم ثم حاربه بنو النضير فظفر بهم وأجلاهم ثم حاربه بنو قريظة فظفر بهم وقتلهم ثم حاربه أهل خيبر فظفر بهم وأقرهم في أرض خيبر ما شاء سوى من قتل منهم ولما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة بأن تقتل مقاتلتهم وتسبي ذراريهم وتغنم أموالهم أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا حكم الله عز وجل من فوق سبع سموات وتضمن هذا الحكم أن ناقضى العهد يسرى نقضهم إلى نساتهم وذريتهم إذا كان نقضهم بالحرب ويعودون أهل حرب وهذا عين حكم الله عز وجل

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر) حكم يومئذ بأقرار يهود فيها على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع وحكم بقتل ابني أبي الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على أن لا يكتموا ولا يغيبوا شيئا من أموالهم فكتموا وغيبوا وحكم بعقوبة المتهم بتغييب المال حتى أقر به وقد تقدم ذلك مستوفى في غزوة خيبر وكانت لأهل الحديبية خاصة ولم يغب عنها إلا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمه

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة) حكم بأن من أغلق بابه أو دخل دار أبي سفيان أو دخل المسجد أو وضع السلاح فهو آمن وحكم بقتل نفر ستة منهم مقيس بن صبابه وابن خطل ومغنيان كاتبا يغبان بهجائه وحكم بأنه لا يجهز على جريح ولا يتبع مدبر ولا يقتل أسير ذكره أبو عبيد في الأموال وحكم لخزاعة أن يبذلوا سيوفهم في بني بكر إلى صلاة العصر ثم قال لهم يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم) حكم صلى الله عليه وسلم أن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم هذا حكمه الثابت عنه في مغازيه كلها وبه أخذ جمهور العلماء وحكم أن السلب للقاتل وأما حكمه باخراج الخمس فقال ابن اسحق كانت الخيل يوم بني قريظة ستة وثلاثين فرسا وكان أول في وقعت فيه السهمان وأخرج منه الخمس ومضت به السنة ووافقه على ذلك القاضي اسمعيل بن اسحق فقال اسمعيل وأحسب أن بعضهم قال ترك أمر الخمس بعد ذلك ولم يأت في ذلك من الحديث ما فيه بيان شاف وإنما جاء ذكر الخمس يقينا في غنائم حنين وقال الواقدي أول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر بشهر وثلاثة أيام نزلوا على حكمه فصالحهم على أن له أموالهم ولهم النساء والذرية وخمس أموالهم وقال عبادة بن الصامت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر فلما هزم الله العدو وتبعهم طائفة يقتلونهم وأحدثت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة استولت على العسكر والغنيمة فلما رجع الذين طلبوهم قالوا لنا النفل ونحرم طلبنا العدو وقال الذين أحدثوا برسول الله صلى الله عليه وسلم نحن أحق به لأننا أحدثنا برسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينال العدو غرته وقال الذين استولوا على العسكر هو لنا نحن حوينا فأنزل الله عز وجل يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بوا قبل أن ينزل وأعلوا إنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وقال القاضي اسمعيل إنما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير بين المهاجرين وثلاثة من الانصار سهل بن حنيف وأبي دجاجة والحرث بن الصمة أن المهاجرين حين قدموا المدينة شاطروهم الانصار ثمارهم فقال لهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم قسمت أموال بني النضير بينكم وبينهم وأقمتم على مواساتكم في ثماركم وان شئتم أعطيناها للمهاجرين دونكم وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم فقالوا بل تعطهم دوننا ونمسك ثمارنا فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستغنوا بما أخذوا واستغنى الانصار بما رجع اليهم من ثمارهم وهؤلاء الثلاثة من الانصار شكوا حاجة

(فصل) وكان طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد رضى الله عنهما بالشام لم يشهدا بدرا فقسم لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميهما فقالا وأجورنا يا رسول الله فقال وأجوركما وذكر ابن هشام وابن حبيب أن أبا لبابة والحارث بن حاطب وعاصم بن عدى خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فردهم وأمر أبا لبابة على المدينة وابن أم مكتوم على الصلاة وأسهم لهم والحارث بن الصمة كسر بالروحاء فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه قال ابن هشام وخوات بن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه ولم يختلف أحد أن عثمان ابن عفان رضى الله عنه تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب له بسهمه فقال وأجرى يا رسول الله قال وأجرك قال ابن حبيب وهذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم وأجمع المسلمون أن لا يقسم لغائب قلت وقد قال أحمد ومالك وجماعة من السلف والخلف ان الامام اذا بعث أحدا في مصالح الجيش فله سهمه قال ابن حبيب ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسهم للنساء والصبيان والعبيد ولكن كان يجزيهم من الغنيمة

(فصل) وعدل في قسمة الابل والغنم كل عشرة منها يعير فهذا في التقويم وقسمة المال المشترك وأما في الهدى فقد قال جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا في الحديبية وأما في حجة الوداع فقال جابر أيضا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الابل والبقرة كل سبعة منافي بدنة وكلاهما في الصحيح وفي السنن من حديث ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان على بدنة وأنا موسر بها ولا أجدها فأشترتها فأمره أن يتناع سبع شياه فيذبجن

(فصل) في حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل ولم يخمسه ولم يجعله من الخمس بل من أصل الغنيمة وهذا حكمه وقضاؤه. قال البخارى في صحيحه السلب للقاتل انما هو من غير الخمس وحكم به بشهادة الواحد وحكم به بعد القتل فهذه أربعة أحكام تضمنها حكمه صلى الله عليه وسلم بالسلب لمن قتل قتيلا وقال مالك وأصحابه السلب لا يكون الا من الخمس وحكمه حكم النفل قال مالك ولم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولا فعله في غير يوم حنين ولا فعله أبو بكر ولا عمر رضى الله عنهما قال ابن المواز ولم يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله وخمسه قال أصحابه قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه فجعل أربعة أخماس لمن غنمها فلا يجوز أن يؤخذ شئ مما جعله الله لهم بالاحتمال وأيضا فلو كانت هذه الآية انما هي في غير الاسلاب لم يؤخر النبي صلى الله عليه وسلم حكمها الى حنين وقد نزلت في قصة بدر وأيضا انما قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد أن برد القتال ولو كان أمرا متقدما لعلمه أبو قتادة فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد أكابر أصحابه وهو لم يطلبه حتى سمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك قالوا وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه اياه بشهادة واحد بلا يمين فلو كان من رأس الغنيمة لم يخرج حق مغنم الا بما تخرج به الاملاك من البيئات أو شاهد ويمين قالوا وأيضا فلو وجب للقاتل ولم يجد بيته لكان يوقف كاللقطة ولا يقسم وهذا اذا لم تكن بيته يقسم فخرج من معنى

الملك ودل على أنه إلى اجتهاد الإمام يجعله من الخمس الذي يجعل في غيره هذا بمجموع ما احتج به لهذا القول قال الآخرون قد قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل حنين بستة أعوام فذكر البخاري في صحيحه أن معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء الأنصاريين ضربا أبا جهل بن هشام يوم بدر بسيفيهما حتى قتلاه فانصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه فقال أيكما قتله فقال كل واحد منهما أنا قتلتاه فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا فنظر إلى السيفين فقال كلاهما قتله وسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وهذا يدل على أن كون السلب للقاتل أمر مقرر معلوم من أول الأمر وإنما تجدد يوم حنين للإعلام العام والمناداة به لشرعيته وأما قول ابن المراز أن أبا بكر وعمر لم يفعلاه فجوابه من وجهين . أحدهما أن هذا شهادة على النبي فلا تسمع . الثاني أنه يجوز أن يكون ترك المناذاة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقرروا به من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه وحتى لو صح عنهما ترك ذلك تركا صحيحا لا احتمال فيه لم يقدم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قوله ولم يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله فقد أعطى السلب لسلمة بن الأكوع ولمعاذ بن عمرو ولا في طلحة الأنصاري قتل عشرين يوم حنين فاخذ أسلابهم وهذه كلها وقائع صحيحة معظمها في الصحيح فالشهادة على النبي لا تكاد تسلم من النقص وأما قوله وخمسه فهذا لم يحفظ به أثر البتة بل المحفوظ خلافه ففي سنن أبي داود عن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمس السلب وأما قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه فهذا عام والحكم بالسلب للقاتل خاص ويجوز تخصيص عموم الكتاب والسنة ونظائره معلومة ولا يمكن دفعها وقوله لا يجعل شيء من الغنيمة لغير أهلها بالاحتمال جوابه من وجهين . أحدهما أنا لم نجعل السلب لغير الغانمين . الثاني إنما جعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال ولم يؤخر رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية إلى يوم حنين كما ذكرتم بل قد حكم بذلك يوم بدر ولا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاقه بالقتل وأما كون أبي قتادة لم يطلبه حتى سمع منادى النبي صلى الله عليه وسلم يقوله فلا يدل على أنه لم يكن متقدرا معلوما وإنما سكت عنه أبو قتادة لأنه لم يكن يأخذه بمجرد دعواه فلما شهد به شاهد أعطاه والصحيح أنه يكتفي في هذا بالشاهد الواحد ولا يحتاج إلى شاهد آخر ولا يمين كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها وقد تقدم هذا في موضعه وأما قوله أنه لو كان للقاتل لوقف ولم يقسم كاللقطه فجوابه أنه للغانمين وإنما للقاتل حق التقديم فإذا لم يعلم عين القاتل . اشترك فيه الغانمون فإنه حقهم ولم يظهر مستحق التقديم منهم فاشتركو .

(فصل) في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما حازه المشركون من أموال المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون أو أسلم عليه المشركون . في البخاري أن فرسا لابن عمر رضي الله عنه ذهب وأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبق له عبد فاحق بالروم فظهر عليه المسلمون فرد عليه خالد في زمن أبي بكر رضي الله عنه وفي سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي رد عليه الغلام وفي المدونة والواضحة أن رجلا من المسلمين وجد بعير له في المغانم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وجدته لم يقسم نخذه وإن وجدته قد قسم فأت أحق به بالثمن إن أردته وصح عنه أن المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على أحد داره وقيل له أين تنزل غدا من دارك بمكة فقال ودل ترك لنا عقيل منزلا وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يهاجر إلى المدينة وثب عقيل على ربيع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فخازها كلها وحوى عليها ثم أسلم وهي في يده

وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أسلم على شيء فهو له وكان عقيل ورث أباطالب ولم يرثه على كرم الله وجهه لتقدم اسلامه على موت أبيه ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث من عبد المطلب فان أباه عبد الله هلك وأبوه عبد المطلب حي ثم هلك عبد المطلب فورثه أولاده وهم أعمام النبي صلى الله عليه وسلم وهلك أكثر أولاده ولم يعقبوا فحاز أبو طالب رباؤه ثم مات فاستولى عليها عقيل دون على كرم الله وجهه لاختلاف الدين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من لا وكان المشركون يعمدون الى من هاجر من المسلمين ولحق بالمدينة فيستولون على داره وعقاره فضت السنة أن الكفار المحاريين اذا أسلبوا لم يضمنوا ما أتلفوه على المسلمين من نفس أو مال ولم يردوا عليهم أموالهم التي غصبوها عليهم بل من أسلم على شيء فهو له . هذا حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى اليه) كان أصحابه رضى الله عنهم يهدون اليه الطعام وغيره فيقبل منهم ويكافئهم أضعافها وكانت الملوك تهدي اليه فيقبل هداياهم ويقسمها بين أصحابه ويأخذ منها لنفسه ما يختاره فيكون كالصفي الذي له من المغنم وفي صحيح البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم أهديت اليه أقيّة ديباج مزررة بالذهب فقسمها في ناس من أصحابه وعزل منها واحدا لمخرمة بن نوفل فجاء ومعه المسور ابنه فقام على الباب فقال ادعه لي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فتلقاها به فاستقبله وقال يا أبا المسور خبات هذا لك وأهدى له المقوقس مارية أم ولده وسيرين التي وهبها لحسان وبغلة شبيهة وحمارا وأهدى له النجاشي هدية فقبلها منه وبعث اليه هدية عوضها وأخبر أنه مات قبل أن تصل اليه وأنها ترجع فكان الامر كما قال وأهدى له فروة بن نفاثة الجذامي بغلة بيضاء ركبها يوم حنين ذكره مسلم وذكر البخارى أن ملك أيلة أهدى له بغلة بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة وكتب له يحرّم وأهدى له أبو سفيان هدية فقبلها وذكر أبو عبيد أن عامر بن مالك ملاعب الأسنة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فرسا فرده وقال انا لا تقبل هدية مشرك وكذلك قال لعياض المجاشعي انا لا تقبل زبد المشركين يعنى رفدهم قال أبو عبيد وانما قبل هدية أبي سفيان لانها كانت في مدة الهدنة بينه وبين أهل مكة وكذلك المقوقس صاحب الاسكندرية انما قبل هديته لانه أكرم حاطب بن أبي بلتعة رسوله اليه وأقر بنبوته ولم يؤيسه من اسلامه ولم يقبل صلى الله عليه وسلم هدية مشرك محارب له قط

(فصل) وأما حكم هدايا الأئمة بعده فقال سحنون من أصحاب مالك رحمه الله اذا أهدى أمير الروم هدية الى الامام فلا بأس بقبولها وتكون له خاصة وقال الاوزاعي تكون للمسلمين ويكافئه بمثلها من بيت المال وقال الامام أحمد رحمه الله وأصحابه ما أهداه الكفار للامام أو لأمير الجيش أو قواده فهو غنيمة حكمها حكم الغنائم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الاموال) الاموال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمها ثلاثة الزكاة والغنائم والنبي ما الزكاة والغنائم فقد تقدم حكمهما وبيننا أنه لم يكن يستوعب الاصناف الثمانية وأنه كان ربما وضعها في واحد وأما حكمه في النفي فثبت الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قسم يوم حنين في المؤلفة قلوبهم من النفي ولم يعط الانصار شيئا فعتبوا عليه فقال لهم ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاة والبعير وتنطلقون برسول الله صلى الله عليه وسلم تقودونه الى رحالكم فوالله لما تنقلبوا به خير مما ينقلبون به وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في موضعها والقصة هنا أن الله سبحانه أباح لرسوله من الحكم في مال النفي ما لم يبيحه لغيره وفي الصحيح عنه

صلى الله عليه وسلم انى لأعطي أقواما وأدع غيرهم والذي أدع أحب الى من الذى أعطى وفى الصحيح عنه انى لأعطي أقواما أخاف ظلمهم وجزعهم وأكل أقواما الى ما جعل الله فى قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب قال عمرو بن تغلب فما أحب أن لى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم حمر النعم وفى الصحيح أن عليا بعث اليه بنهيية من اليمن فقسمها أرباعا فاعطى الاقرع بن حابس وأعطى زيد الخيل وأعطى علقمة بن علاثة وعيينة بن حصن فقام اليه رجل غائر العينين نأتى الجبهة كثر اللحية مخلوق الرأس فقال ان هذه قسمة ما أريد بها وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث. وفى السنن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذى القربى فى بنى هاشم وفى بنى المطلب وترك بنى نوفل وبنى عبد شمس فانطلق جبير بن مطعم وعثمان ابن عفان اليه فقالا يا رسول الله لا تنكر فضل بنى هاشم لموضعهم منك فما بال اخواننا بنى عبد المطلب أعطيتهم وتركنا وانما نحن وهم بمنزلة واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا وبنو المطلب لا نفترق فى جاهلية ولا اسلام انما نحن وهم شئ واحد وشبك بين أصابعه وذكر بعض الناس أن هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وأن سهم ذوى القربى يصرف بعده فى بنى عبد شمس وبنى نوفل كما يصرف فى بنى هاشم وبنى المطلب قال لان عبد شمس وهاشما والمطلب ونوفلا اخوة وهم أولاد عبد مناف ويقال أن عبد شمس وهاشما توأمان والصواب استمرار هذا الحكم النبوى وأن سهم ذوى القربى لبنى هاشم وبنى المطلب حيث خصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وقول هذا القائل ان هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم باطل فانه بين مواضع الخمس الذى جعله الله لذوى القربى فلا تتعدى به تلك المواضع ولا يقصر عنها ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين أغنيائهم وفقرائهم ولا كان يقسمه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين بل كان يصرفه فيهم بحسب المصاحبة والحاجة فيزوج منه أعزبهم ويقضى منه عن غارمهم ويعطى منه فقيرهم كفايته وفى سنن أبى داود عن على ابن أبى طالب رضى الله عنه قال ولا فى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فوضعت مواضعه حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحياة أبى بكر رضى الله عنه وحياة عمر رضى الله عنه وقد يستدل به على أنه كان يصرف فى مصارفه الخمسة ولا يقوى هذا الاستدلال اذ غاية ما فيه أنه صرفه فى مصارفه التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه فيها ولم يعده الى سواها فاین تعميم الاصناف الخمسة به والذي يدل عليه هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحكامه أنه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكاة ولا يخرج بها عن الاصناف المذكورة لا أنه يقسمه بينهم كقسمة الميراث ومن تأمل سيرته وهديه حق التأمل لم يشك فى ذلك وفى الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب وكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على أهله نفقة سنة وفى لفظ يحبس لاهله قوت سنتهم ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله وفى السنن عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتاه النبی قسمه من يومه فاعطى الأهل حظين وأعطى العزب حظا فهذا تفضيل منه للأهل بحسب المصلحة والحاجة وان لم تكن زوجته من ذوى القربى وقد اختلف الفقهاء فى النبی هل كان ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء أو لم يكن ملكا له على قولين فى مذهب أحمد رحمه الله وغيره والذي تدل عليه سنته وهديه أنه كان يتصرف فيه بالامر فيضعه حيث أمره الله ويقسمه على من

أمر بقسمته عليهم فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته وإرادته ويعطى من أحب ويمنع من أحب وإنما كان يتصرف فيه تصرف العبد المأمور بتنفيذ ما أمره به سيده ومولاه فيعطى من أمر باعطائه ويمنع من أمر بمنعه وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا فقال والله أنى لا أعطى أحدا ولا أمنعه إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت فكان عطاؤه ومنعه وقسمته بمجرد الأمر فإن الله سبحانه خيره بين أن يكون عبدا رسولاً وبين أن يكون مالكا رسولاً فاختار أن يكون عبداً رسولاً والفرق بينهما أن العبد الرسول لا يتصرف إلا بأمر سيده ومرسله والملك الرسول له أن يعطى من يشاء ويمنع من يشاء كما قال تعالى للملك الرسول سليمان هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب أى أعط من شئت أو امنع من شئت لا نحاسبك وهذه المرتبة هي التي عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها إلى ما هو أعلى منها وهي رتبة العبودية المحضنة التي تصرف صاحبها فيها مقصور على أمر السيد في كل دقيق وجليل والمقصود أن تصرفه في النفي بهذه المثابة فهو ملك يخالف حكم غيره من المالكين ولهذا كان ينفق مما أفاء الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب على نفسه وأهله نفقة ستهم ويجعل الباقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله عز وجل وهذا النوع من الأموال هو السهم الذي وقع بعده فيه من النزاع ما وقع إلى اليوم فأما الزكاة والغنائم وقسمة الموارث فانها معينة لاهلها لا يشركهم غيرهم فيها فلم يشكل على ولاية الأمر بعده من أمرها ما أشكل عليهم من النفي ولم يقع فيها من النزاع ما وقع فيه ولولا اشكال أمره عليهم لما طلبت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثها من تركته وظنت أنه يورث عنه ما كان ملكاً له كسائر المالكين وخفي عليها رضى الله عنها حقيقة الملك الذي ليس مما يورث عنه بل هو صدقة بعده ولما علم ذلك خليفته الراشد البار الصديق ومن بعده من الخلفاء الراشدين لم يجعلوا ما خلفه من النفي ميراثاً يقسم بين ورثته بل دفعوه إلى على والعباس يعملان فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تنازعا فيه وترافعا إلى أبى بكر الصديق وعمر رضى الله عنهما أجمعين ولم يقسم أحد منهما ذلك ميراثاً ولا مكننا منه عباساً وعلياً رضى الله عنهما وقد قال الله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم إلى قوله والذين جاؤا من بعدهم إلى آخر الآية فأخبر سبحانه أن ما أفاء على رسوله بحملته لمن ذكر في هؤلاء الآيات ولم يخص منه خمسة بالمذكورين بل عمو وأطلق واستوعب ويصرف على المصارف الخاصة وهم أهل الخمس ثم على المصارف العامة وهم المهاجرون والانصار وأتباعهم إلى يوم الدين فالذى عمل به هو وخلفاؤه الراشدون هو المراد من هؤلاء الآيات ولذلك قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما رواه أحمد رحمه الله وغيره عنه ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد والله ما من أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبد مملوك ولكننا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه في الاسلام والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته والله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه فهؤلاء المسمون في آية النفي هم المسمون

في آية الخمس ولم يدخل المهاجرون والانصار وأتباعهم في آية الخمس لانهم المستحقون لجملة النفي وأهل الخمس لهم استحقاقان استحقاق خاص من الخمس واستحقاق عام من جملة النفي فانهم داخلون في النصيبين وكما أن قسمته من جملة النفي بين من جعل له ليس قسمة الاملاك التي يشترك فيها المالكون كقسمة الموارث والوصايا والاملاك المطلقة بل بحسب الحاجة والنفع والغناء في الاسلام والبلاء فيه فكذلك الخمس في أهله فان مخرجهما واحد في كتاب الله والتنصيب على الاصناف الخمسة يفيد تحقيق ادخالهم وانهم لا يخرجون من أهل النفي بحال وأن الخمس لا يعدوهم الى غيرهم كاصناف الزكاة لا تعدوهم الى غيرهم كما أن النفي العام في آية الحشر للذكورين فيها لا يتعداهم الى غيرهم ولهذا أفنى أئمة الاسلام كمالك والامام أحمد رحمهم الله وغيرهما أن الرافضة لاحق لهم في النفي لانهم ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار ولا من الذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وهذا مذهب أهل المدينة واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وعليه يدل القرآن وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وقد اختلف الناس في آية الزكاة وآية الخمس فقال الشافعي رحمه الله يجب قسمة الزكاة والخمس على الاصناف كلها ويعطى من كل صنف من يطلق عليه اسم الجمع وقال مالك رحمه الله وأهل المدينة بل يعطى في الاصناف المذكورة فيهما ولا يعدوهم الى غيرهم ولا تجب قسمة الزكاة ولا النفي في جميعهم وقال الامام أحمد وأبو حنيفة بقول مالك رحمهم الله في آية الزكاة وبقول الشافعي رحمه الله في آية الخمس ومن تأمل النصوص وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وجده يدل على قول أهل المدينة فان الله سبحانه جعل أهل الخمس هم أهل النفي وعينهم اهتماما بشأنهم وتقديما لهم ولما كانت الغنائم خاصة بأهلها لا يشركهم فيها سواهم نص على خمسها لأهل الخمس ولما كان النفي لا يختص باحد دون أحد جعل جماعته لهم وللمهاجرين والانصار وتابعيهم فسوى بين الخمس والنفي في المصروف وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف سهم الله وسهمه في مصالح الاسلام وأربعة أخماس الخمس في أهلها مقدما للاهم فالأهم والاحوج فالأحوج فيزوج منه عزابهم ويقضى منه ديونهم ويعين ذا الحاجة منهم ويعطى عزبهم حظا ومزوجهم حظين ولم يكن هو ولا أحد من خلفائه يجمعون لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وذوي القربى ويقسمون أربعة أخماس النفي بينهم على السوية ولا على التفضيل كالم يكونوا يفعلون ذلك في الزكاة فهذا هديه وسيرته وهو فصل الخطاب ومحض الصواب

(فصل) في حكمه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد لعدوه وفي رسالهم أن لا يقتلوا ولا يجبسوا وفي النبذ الى من عاهده على سواء اذا خاف منه نقض العهد. ثبت عنه أنه قال لرسولي مسيلة الكذاب لما قالوا نقول انه رسول الله لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك. وثبت عنه أنه قال لابي رافع وقد أرساته اليه قريش فأراد المقام عنده وأنه لا يرجع اليهم فقال اني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ولكن ارجع الى قومك فان كان في نفسك الذي فيها الآن فارجع. وثبت عنه أنه رد اليهم أبا جندل للعهد الذي كان بينه وبينهم أن يرد اليهم من جاءه منهم مسلما ولم يرد النساء وجاءت سبيعة الأسلية مسلمة فخرج زوجها في طلبها فأزل الله عز وجل يأياها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار الآية فاستحافها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يخرجها الا الرغبة في الاسلام وأنها لم تخرج لحدث أحدثه في قومها ولا بغضا لزوجها فخلفت فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها ولم يردها عليه فهذا حكمه الموافق لحكم الله ولم يجزى شي ينسخه البتة

ومن زعم أنه منسوخ فليس بيده الا الدعوى المجردة وقد تقدم بيان ذلك في قصة الحديبية وقال تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين وقال صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقدا ولا يشدنه حتى يمضي أمده أو ينبذ اليهم على سواء قال الترمذى حديث حسن صحيح ولما أسرت قريش حذيفة بن اليمان وأباه اطلقوهما وعاهدوهما أن لا يقاتلاه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا خارجين الى بدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الامان من الرجال والنساء) ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم. وثبت عنه أنه أجاز رجلين أجازتهما أم هانئ ابنة عمه. وثبت عنه أنه أجاز أبا العاص بن الربيع لما أجازته ابنته زينب ثم قال يحير على المسلمين أدناهم وفي حديث آخر يحير على المسلمين أدناهم ويرد عليهم أقصاهم فهذه أربع قضايا كلية. أحدها تكافؤ دمائهم وهو يمنع قتل مسلمهم بكافرهم. والثانية أنه يسعى بذمتهم أدناهم وهو يوجب قبول أمان المرأة والعبد وقال ابن الماجشون لا يجوز الامان الا لوالى الجيش أو والى السرية قال ابن شعبان وهذا خلاف قول الناس كلهم. والثالثة أن للمسلمين يد على من سواهم وهذا يمنع من تولية الكفار شيئا من الولايات فان للوالى يدا على المولى عليه. والرابعة أنه يرد عليهم أقصاهم وهذا يوجب أن السرية اذا غنمت غنيمة بقوة جيش الاسلام كانت لهم وللقاضى من الجيش اذ بقوته غنموها وأن ما صار في بيت المال من النية كان لقاصيهم ودانيهم وان كان سبب أخذه دانيهم فهذه الاحكام وغيرها مستفادة من كلماته الاربعة صلوات الله وسلامه عليه

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها ومن تقبل) قد تقدم أن أول ما بعث الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم للدعوة اليه بغير قتال ولا جزية فأقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة ثم أذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له ثم أمره بقتال من قاتله والكف عن من لم يقاتله ثم لما نزلت براتمة سنة ثمان أمره بقتال جميع من لم يسلم من العرب من قاتله أو كف عن قتاله الا من عاهده ولم ينقصه من عهده شيئا فأمره أن يفي له بعهده ولم يأمره بأخذ الجزية من المشركين وحارب اليهود مرارا ولم يؤمر بأخذ الجزية منهم ثم أمره بقتال أهل الكتاب كلهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية فامثل أمر ربه فقاتلهم فاسلم بعضهم وأعطى بعضهم الجزية واستمر بعضهم على محاربتهم فأخذها صلى الله عليه وسلم من أهل نجران وأيلة وهم من نصارى العرب ومن أهل دومة الجندل وأكثرهم عرب وأخذها من المجوس ومن أهل الكتاب باليمن وكانوا يهودا ولم يأخذها من مشركى العرب فقال أحمد والشافعى رحمهما الله تعالى لا تؤخذ الا من الطوائف الثلاث التى أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم اليهود والنصارى والمجوس ومن عداهم فلا يقبل منهم الا الاسلام أو القتل وقالت طائفة في الأمم كلها اذا بذلوا الجزية قبلت منهم أهل الكتابين بالقرآن والمجوس بالسنة ومن عداهم ملحق بهم لان المجوس أهل شرك لا كتاب لهم فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين وانما لم يأخذها صلى الله عليه وسلم من عبدة الاوثان من العرب لانهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية فانها انما نزلت بعد تبوك وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب واستوثقت كلها له بالاسلام ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه لانها لم تكن نزلت بعد فلما نزلت أخذها من نصارى العرب

ومن المجوس ، لوبقى حيثئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها لقلبها منه كما قلبها من عبدة الصليان والأوثان والنيران ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ثم ان كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس وأى فرق بين عبدة الأوثان والنيران بل كفر المجوس أغلظ وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية وأنه لا خالق الا الله وأنهم انما يعبدون آلهتهم لتقربهم الى الله سبحانه وتعالى ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم أحدهما خالق للخير والآخر للشر كما تقول المجوس ولم يكونوا يستحلون نكاح الامهات والبنات والاخوات وكانوا على بقايا من دين ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلا ولا دانوا بدين أحد من الانبياء لا في عقائدهم ولا في شرائعهم والاثرا الذي فيه أنه كان لهم كتاب فرفع ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لا يصح البتة ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب فان كتابهم رفع وشريعتهم بطلت فلم يبقوا على شئ منها ومعلوم أن العرب كانوا على دين ابراهيم عليه السلام وكان له صحف وشريعة وليس تغير عبدة الأوثان لدين ابراهيم عليه السلام وشريعته بأعظم من تغير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح فانه لا يعرف عنهم التمسك بشئ من شرائع الانبياء عليهم الصلوات والسلام بخلاف العرب فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الاديان أحسن حالا من مشركي العرب وهذا القول أصح في الدليل كما ترى وفرقت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم فقالوا تؤخذ من كل كافر الا مشركي العرب ورابعة فرقت بين قريش وغيرهم وهذا لا معنى له فان قريشا لم يبق فيهم كافر يحتاج الى قتاله وأخذ الجزية منه البتة وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى أهل هجر وإلى المنذر بن ساوى وإلى ملوك الطوائف يدعوهم الى الاسلام أو الجزية ولم يفرق بين عربى وغيره وأما حكمه في قدرها فانه بعث معاذا الى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو قيمته معافى وهى ثياب معروقة باليمن ثم زاد فيها عمر رضى الله عنه فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعين درهما على أهل الورق في كل سنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم ضعف أهل اليمن وعمر رضى الله عنه علم غنا أهل الشام وقوتهم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما ينقضها) ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه صالح أهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين ودخل حلفاؤهم من بنى بكر معهم وحلفاؤه من خزاعة معه فعدت حلفاء قريش على حلفائه فعدروا بهم فرضيت قريش ولم تنكره فجعلهم بذلك ناقضين للعهد واستباح غزوهم من غير نبذ عهدهم اليهم لانهم صاروا محاربين له ناقضين لعهد برضاهم واقرارهم لحلفائهم على الغدر بحلفائه وألحق ردأهم في ذلك بمباشرهم. وثبت عنه أنه صالح اليهود وعاهدهم لما قدم المدينة فعدروا به ونقضوا عهده مرارا وكل ذلك يحاربهم ويظفر بهم وآخر ما صالح يهود خيبر على أن الارض له ويقرهم فيها عمالا له ماشاء وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الامام لعدوه ماشاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء وهذا هو الصواب وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ناسخ له

(فصل) وكان في صلحه لأهل مكة أن من أحب أن يدخل في عهد محمد وعقده دخل ومن أحب أن يدخل في عهد قريش وعقدهم دخل وأن من جأهم من عنده لا يردونه اليه ومن جاءه منهم رده اليهم وأنه يدخل العام القابل الى مكة فيخلونها له ثلاثا ولا يدخلها الا بجلبان السلاح وقد تقدم ذكر هذه القصة وفقهاها في موضعه

(تم الجزء الثالث من كتاب زاد المعاد في هدى خير العباد وبليه الجزء الرابع وأوله ذكر أفضيته ﷺ في النكاح)

صحيفة	صحيفة
٣٦ فصل في وفد مزينة ٣٦ فصل في وفد دوس	٢ فصل في غزوة تبوك
٣٧ فصل في الاحكام التي دلت عليها قصة دوس	٦ فصل في بعث رسول الله خالدا بن الوليد الى اكي در دومة
٣٨ فصل في قدوم وفد نجران	٧ فصل في خطبته صلى الله عليه وسلم بتبوك وجمعه بين الصلاتين
٤٢ فصل في احكام دلت عليها قصة وفد نجران	٨ فصل في رجوعه صلى الله عليه وسلم من تبوك وما قصد به المنافقون في العقبة وعصمة الله اياه
٤٥ فصل في قدوم رسول فرة	٩ فصل في ذكر مسجد الضرار
٤٥ فصل في وفد بني سعد بن بكر	١٠ فصل في دخوله المدينة وعذر المتخلفين
٤٦ فصل في قدوم طارق وقومه فصل في وفد تجيب	١٣ فصل في الاشارة الى بعض ما تضمنته غزوة تبوك من الفقه والفوائد
٤٧ فصل في وفد بني سعد من قضاة	١٤ بحث قصر الصلاة في السفر والاختلاف في مدة الاقامة
٤٧ فصل في وفد بني فزارة	١٦ بحث دفن الميت ليلا
٤٨ فصل في وفد بني أسد	١٧ بحث تحريق أمكنة المعصية
٤٨ فصل في وفد بهراء من اليمن	بحث جواز انشاد الشعر والغناء بغير مزار
٤٩ فصل في وفد عذرة	١٩ ذكر الفوائد التي اشتملت عليها قصة الثلاثة الذين نزل بعذرهم القرآن
٤٩ فصل في وفد بلي ٤٩ بحث ما يتعلق باللقطة	٢٢ بحث سجود الشكر والتهنئة واعطاء البشير بن خبر سار
٥٠ فصل في وفد ذي مرة فصل في وفد خولان	٢٤ ذكر فضيلة الصدق
٥١ فصل في وفد محارب	٢٥ فصل في حجة أبي بكر رضي الله عنه سنة تسع
٥٢ فصل في وفد صدا	٢٦ فصل في قدوم وفود العرب
٥٢ فصل في الاحكام التي دلت عليها قصتهم	٢٨ فصل فيما في قدوم وفد ثقيف من الاحكام
٥٣ فصل في وفد غسان	٢٩ فصل في وفد بني عامر وغيرهم
٥٣ فصل في وفد سلامان ٥٣ فصل في وفد بني عباس	٢٩ فصل في وفد عبد القيس وما في قصتهم من الفوائد
٥٤ فصل في وفد غامد وقدوم الازد وبني المتفق	٣١ فصل في وفد بني حنيفة
٥٥ حديث طويل في أحوال الآخرة	٣٢ ذكر مسيلة الكتاب
٥٩ فصل في قدوم وفد النخع	٣٢ فصل في ذكر لطائف تعبير المنامات
٦١ فصل في كتابه صلى الله عليه وسلم الى المقوقس	٣٣ فصل في قدوم وفد طي
فصل في كتابه الى المنذر بن ساوى	٣٤ فصل في قدوم وفد كنده
٦٢ فصل في كتابه الى ملك عمان	٣٤ فصل في وفد الاشعريين ٣٤ فصل في وفد الازد
٦٣ فصل في كتابه الى صاحب اليمامة هوذة	٣٥ فصل في وفد بني الحرث ٣٥ فصل في وفد همدان
٦٣ فصل في كتابه الى الحرث الغساني	
٦٣ بحث علاجه صلى الله عليه وسلم لامراض القلب وأمراض الابدان وتقسيم الامراض	

صحيفة	صحيفة
٦٤ فصل في طب الابدان وانقسام الامراض البدنية	٨٨ بحث استعمال لباس الحرير لدفع القمل والحكة
٦٥ هديه صلى الله عليه وسلم في التداوى لنفسه ولغيره	٨٩ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات
٦٦ بحث الترغيب الى التداوى وربط المسببات بالاسباب	الجنب وذكر أقسامه
٦٨ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الاحتماء	٩٠ هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الشقيقة والصداع
والاحتياط في الاكل والشرب	٩١ ذكر منافع الحناء
٧٠ فصول علاجه صلى الله عليه وسلم بالادوية الطبيعية	٩٢ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في ترك اعطاء
٧١ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الحمى	المرضى ما يكرهونه
بالماء البارد والرد على من أنكر ذلك	٩٣ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة
٧٣ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج استطلاق	٩٤ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفؤاد
البطن وذكر منافع العسل	٩٥ ذكر منافع التمر فائدة في خواص عدد السبع
٧٥ فصل في علاجه صلى الله عليه وسلم للطاعون	٩٦ هديه صلى الله عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية
وتحقيق الطاعون	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية
٧٦ بحث النهى عن الخروج من موضع الطاعون	٩٨ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الرمذ
والدخول فيه	٩٩ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخدران
٧٨ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاستسقاء	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في اصلاح الطعام
ذكر قصة عرينة	الذى يقع فيه الذباب
٧٩ فصل في علاج الجرح	بحث عدم تنجس الماء بموت ما لادم له فيه
فصل في العلاج بشرب العسل والحجامة والكي	١٠٠ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة
٨٠ فصل في منافع الحجامة	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخراجات
٨١ فصول في مواضع الحجامة وأوقاتها	والاورام
٨٣ فصل في قطع العروق والكي وذكر اجارته	١٠١ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى
والنهى عنه	بتطبيب نفوسهم
٨٤ فصل في علاج الصرع الخلطى والروحي	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الابدان
٨٦ فصل في علاج عرف النسا	بما اعتادته
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج يابس	١٠٢ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض
الطبع وذكر السنن وغيره من الادوية المسهلة	١٠٣ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السم
٨٧ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاجه في حكة	١٠٤ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر
الجسم وما يولد القمل	وذكر أقسامه
	١٠٥ فصل في علاجه بالاستفراغ بالقيء

صحيفة	صحيفة
١٠٦	ذكر منافع القيء
١٠٧	هديه صلى الله عليه وسلم في اختيار الطبيب الأحق
١٠٨	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين الطبيب
١٠٩	ذكر معاني الطب وما ينبغي للطبيب
١١٠	ذكر أقسام الطبيب وآدابه
١١١	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز عن
١١٢	الامراض المعدية
١١٣	فصل في منع التداوى بالمحرمات
١١٤	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج قمل الرأس
١١٥	ذكر أصناف حاق الرأس وما يكون منه ممنوعا
١١٦	فصول في علاجه صلى الله عليه وسلم بالادوية
١١٧	الروحانية والادعية
١١٨	فصل في علاج المصاب بالعين
١١٩	هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللديغ بالفاتحة
١٢٠	بحث في تفضيل سورة الفاتحة وذكر الاسرار
١٢١	والتأثيرات فيها
١٢٢	فصل في رقية اللديغ
١٢٣	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة والحية
١٢٤	والقروح والجروح
١٢٥	فصل في علاج حر المصيبة وحزنها
١٢٦	ذكر المصيبة والصبر عليها
١٢٧	هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الكرب والنغم
١٢٨	فصل في بيان جهة تأثير الادوية الالهية
١٢٩	هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق
١٣٠	فصل في علاج الحريق واطفائه
١٣١	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة
١٣٢	فصول في هديه صلى الله عليه وسلم في كيفية
١٣٣	الاكل وتدير الماء كول والمشروب
١٣٤	فصول في آداب الشرب
١٤١	فصل في تديره صلى الله عليه وسلم في الملبس
١٤٢	هديه صلى الله عليه وسلم في المسكن
١٤٣	فصل في تديره لامر النوم واليقظة
١٤٤	فصل في تديره للحركة والسكون
١٤٥	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الجماع
١٤٦	ذكر فوائد النكاح والجماع
١٤٧	بحث طرق الجماع والنهي عن اللواط
١٤٨	حديث ككفر عشرة أصناف من هذه الامة
١٤٩	فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العشق
١٥٠	تكذيب حديث من عشق فعففت فهو شهيد
١٥١	هديه صلى الله عليه وسلم في استعمال الطيب وفوائده
١٥٢	فصل في ذكر شئ من الادوية والاغذية المفردة
١٥٣	التي جاءت على لسان النبي صلى الله عليه وسلم
١٥٤	وذكر منافعها وخواصها
١٥٥	أحمد أترج
١٥٦	أرز وهو الصنوبر
١٥٧	اذخر بطيخ بلح
١٥٨	بسر بيض بصل
١٥٩	باذنجان تمر تين تليينة تلج
١٦٠	ثوم نريد جمار جبن حبة السوداء
١٦١	حرير حرف
١٦٢	حلبة خبز
١٦٣	خل خلال
١٦٤	دهن ذريرة ذباب ذهب
١٦٥	رطب
١٦٦	ريحان رمان
١٦٧	زيت زبد زبيب
١٦٨	زنجبيل سنا سفرجل
١٦٩	السواك وذكر فضائله سمن

صحيفة	صحيفة
٢٠٠ حكمه بين القاتل وولى المقتول وغير ذلك	١٧٠ سمك سلق شونيز شبرم
٢٠٠ حكمه فيمن ضرب الحامل وحكم القسامة و ذكر حديثه وما يتعلق به	١٧١ شعير شوى شحم صلاة
٢٠١ فصول حكمه فيمن سقطوا في بئر وفيمن تزوج بامرأة أبيه وقتله صلى الله عليه وسلم من اتهم بأم ولده	١٧٢ صبر صبر صوم
٢٠٢ قضاؤه في القتل يوجد بين قريتين	١٧٣ صب صبغ صبغ طين
٢٠٤ قضاؤه في كسر السن وسقوط الثنية وعدم قتل الحاملة وتعزير من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم	١٧٤ طلع طلع عنب غسل
٢٠٥ ذكر قضاياه في الدية وغيرها	١٧٥ عجوة عنبر عود
٢٠٥ قضاؤه على من أقر بالزنا وما يتعلق به	١٧٦ عدس غيث
٢٠٧ حكمه على أهل الكتاب بالحدود	١٧٧ فاتحة الكتاب فاغية فضة
٢٠٨ قضاؤه صلى الله عليه وسلم فيمن زنى بجارية امرأته	١٧٨ قرآن
٢٠٩ تعزير اللوطى	١٧٩ قناء قسط تصب
٢٠٩ قضاؤه فيمن أقر بالزنا بامرأة وكذبه	١٨٠ كتاب لحمى كتاب لعسر الولادة كتاب لرعاف
٢٠٩ حكم الأمة اذازنت ولم تحصن	ذكر التعويضات للأمراض
٢١٠ ذكر حد القذف	١٨١ كاة ١٨٣ كبات كتم
٢١١ ذكر حد السرقة والمتهم بالسرقة	١٨٤ بحث الخضاب بالسواد
٢١٣ قضاؤه فيمن سبه من مسلم أو معاهد	كرم كرفس
٢١٤ حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن سمه وفي الساحر	١٨٥ كراث لحم الضأن والمعز
٢١٥ أحكامه صلى الله عليه وسلم في الجاسوس والاسير واليهود	١٨٦ لحم الجدى والبقر والفرس والجمال
٢١٦ أحكامه صلى الله عليه وسلم في فتح خير وفتح مكة وقسمة الغنائم	١٨٧ لحم الضب والغزال والظبي والارنب وحمار الوحش ولحم القديد والطيور
٢١٧ حكمه صلى الله عليه وسلم في السلب للقاتل	١٨٨ لحم الدراج والحبارى والحمام والقطا والجراد
٢١٩ أحكامه صلى الله عليه وسلم في الهدية	١٨٩ ابن المعز والضأن والبقر
حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة النى	١٩٠ لبن الابل لبن ماء
٢٢٢ أحكامه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد	١٩١ ماء الثاج والبرد والقنى والآبار وزمزم
٢٢٣ حكمه صلى الله عليه وسلم في الامان والجزية	١٩٢ ماء النيل والبحر مسك
٢٢٤ أحكامه صلى الله عليه وسلم في الصلح وغيره	١٩٣ مرزنجوش ملح نخل
	١٩٤ زجس نورة نبق هندبا
	١٩٥ ورس وسمه يقطين
	١٩٦ فصول منفردة في الوصايا النافعة في العلاج والتدبير
	١٩٩ فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في أقضيته وأحكامه

نَدْوَةُ الْمُعَلِّمِينَ

فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ

لِلْأَمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَيْمِ الْجُوزِيِّ

ولد رحمه الله تعالى سنة إحدى وتسعين وستمائة
وتوفي سنة إحدى وخمسين وسبعائة

الجزء الرابع

صححت هذه الطبعة بمعرفة بعض أفاضل العلماء وقوبلت على عدة نسخ
وقرئت في المرة الأخيرة على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ حسن محمد المسعودي
المدرس بالقسم العالي بالازهر

التزاه
محمد محمد عبد اللطيف
صاحب المكتبة الحسينية البصرية
الازهر الشريف

الطبعة الأولى

سنة ١٣٤٧ هجرية — سنة ١٩٢٨ ميلادية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر أقضيته وأحكامه صلى الله عليه وسلم في النكاح وتوابعه

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الثيب والبكر يزوجهما أبوهما ثبت عنه في الصحيحين أن خنساء بنت جذام زوجها أبوها وهي كارهة وكانت ثيباً فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها وفي السنن من حديث ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه غير خنساء فهما قضيتان قضى في أحدهما بتخير الثيب وقضى في الأخرى بتخير البكر وثبت عنه في الصحيح أنه قال لا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف أذننا قال أن تسكت وفي صحيح مسلم البكر تستأذن في نفسها وأذنها صلاتها وموجب هذا الحكم أنه لا تجبر البكر البالغ على النكاح ولا تزوج إلا برضاها وهذا قول جمهور السلف ومذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايات عنه وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره ونهيه وقواعد شريعته ومصالح أمته أما موافقته لحكمه فانه حكم بتخير البكر الكارهة وليس رواية هذا الحديث مرسلة بعلّة فيه فانه قد روى مسنداً ومرسلاً فان قلنا بقول الفقهاء أن الاتصال زيادة ومن وصله مقدم على من أرسله فظاهر وهذا تصرفهم في غالب الأحاديث فما بال هذا خرج عن حكم أمثاله وإن حكمنا بالارسال كقول كثير من المحدثين فهذا مرسل قوى قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة والقياس وقواعد الشرع كما سند كره فيتعين القول به وأما موافقة هذا القول لأمره فانه قال والبكر تستأذن وهذا أمر مؤكد لانه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه والأصل في أوامره أن تكون للوجوب مالم يقم إجماع على خلافه وأما موافقته لنهيه فلقوله لا تنكح البكر حتى تستأذن فأمر ونهى وحكم بالتخير وهذا اثبات للحكم بالبلغ الطرق وأما موافقته لقواعد شرعه فان البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها ولا يجبرها على إخراج اليسير منه بدون رضاها فكيف يجوز أن يرقها ويخرج بعضها منها بغير رضاها إلى من يريد هو وهي من أكره الناس فيه وهو من أبغض شيء إليها ومع هذا فينكحها إياه قهراً بغير رضاها إلى من يريد ويجعلها أسيرة عنده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم أي أسرى ومعلوم أن إخراج مالها كله بغير رضاها أسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره بغير رضاها ولقد أبطل من قال انها اذا عينت كفواً تحبه وعين أبوها كفواً فالعبرة بتعيينه ولو كان بغياً لها قبيح الخلقة وأما موافقته لمصالح الأمة فلا يخفى مصلحة الثيب في تزويجها بمن تختاره وترضاه وحصول مقاصد النكاح لها به وحصول ضد ذلك بمن تبغضه وتنفر عنه فلولم تأت السنة الصريحة بهذا القول لكان القياس الصحيح وقواعد الشريعة لا تقتضى غيره وبالله التوفيق فان قيل فقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الثيب والبكر قال ولا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وقال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها فجعل الأيم أحق بنفسها من وليها فلم أن ولي البكر أحق بها من نفسها والالم يكن لتخصيص الأيم

بذلك معنى وأيضا فانه فرق بينهما في صفة الاذن فجعل اذن الثيب النطق واذن البكر الصمت وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها وأنه لا حق لها مع أبيها . فالجواب انه ليس في ذلك ما يدل على جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورشدها وأن يزوجه أبها بغير الخلق اليها اذا كان كفوا والا حاديث التي احتججت بها صريحة في ابطال هذا القول وليس معكم أقوى من قوله الايم أحق بنفسها من وليها وهذا انما يدل بطريق المفهوم ومنازعوكم ينازعوكم في كونه حجة ولو سلم أنه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح وهذا أيضا انما يدل اذا قلت أن للمفهوم عموما والصواب أنه لا عموم له اذ دلالة ترجع الى أن التخصيص بالمذكور لا بدله من فائدة وهي نفي الحكم عما عداه ومعلوم أن انقسام ما عداه الى ثابت الحكم ومتفيه فائدة وأن اثبات حكم آخر للسكوت عنه فائدة وإن لم يكن ضد حكم المنطوق وأن تفصيله فائدة كيف وهذا مفهوم مخالف للقياس الصريح بل قياس الاولى كما تقدم ويخالف النصوص المذكورة وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم والبكر يستأذنها أبوها عقيب قوله الايم أحق بنفسها من وليها قطعاً لتوهم هذا القول وأن البكر تزوج بغير رضاها ولا اذنها فلا حق لها في نفسها البتة فوصل احدي الجماعتين بالآخرى دفعا لهذا التوهم ومن المعلوم أنه لا يلزم من كون الثيب أحق بنفسها من وليها أن لا يكون للبكر في نفسها حق البتة وقد اختلف الفقهاء في مناط الاجبار على ستة أقوال . أحدها أنه يجبر بالبكرة وهو قول الشافعي ومالك وأحمد في رواية . الثاني أنه يجبر بالصغر وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية . الثالث أنه يجبر بهما معا وهو الرواية الثالثة عن أحمد . الرابع أنه يجبر بايها وجد وهو الرواية الرابعة عنه . الخامس أنه يجبر بالايلاد فتجبر الثيب البالغ حكاة القاضي اسمعيل عن الحسن البصري قال وهو خلاف الاجماع قال وله وجه حسن من الفقه فيا ليت شرى ما هذا الوجه الاسود المظلم السادس أنه يجبر من يكون في عياله ولا يخفى عليك الراجح من هذه المذاهب

﴿فصل﴾ وقضى صلى الله عليه وسلم بان اذن البكر الصمات واذن الثيب الكلام فان نطقت البكر بالاذن بالكلام فهو آكد وقال ابن حزم لا يصح أن تزوج الابالصمات وهذا هو اللائق بظاهريته

﴿فصل﴾ وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اليتيمة تستأمر في نفسها ولا يتم بعد احتلام فدل ذلك على جواز نكاح اليتيمة قبل البلوغ وهذا مذهب عائشة رضي الله عنها وعليه يدل القرآن والسنة وبه قال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما قال تعالى ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن قالت عائشة رضي الله عنها هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في نكاحها ولا يقسط لها سنة صداقها فهوا عن نكاحهن الا أن يقسطوا لهن سنة صداقهن وفي السنن الاربعة عنه صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستأمر في نفسها فان صمتت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها

﴿فصل﴾ في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي في السنن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان أصابها فلها مهرها بما أصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له قال الترمذي حديث حسن وفي السنن الاربعة عنه لانكاح الابولي وفيها عنه لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها

﴿فصل﴾ وحكم أن المرأة اذا زوجها الوليان فهي للاول منهما وأن الرجل اذا باع للرجلين فالبيع للاول منهما ﴿فصل في قضائه في نكاح التفويض﴾ ثبت عنه أنه قضى في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل

بها حتى مات أن لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط لها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشرا وفي الترمذي عنه أنه قال لرجل أترضى أن أزوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانا قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا فلما كان عند موته عوضها من صداقها سهما له بخير وقد تضمنت هذه الأحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق وجواز الدخول قبل التسمية واستقرار مهر المثل بالموت وإن لم يدخل بها وجوب عدة الوفاة بالموت وإن لم يدخل بها الزوج وبهذا أخذ ابن مسعود وفقهاء العراق وعلما الحديث منهم أحمد والشافعي في أحد قوليهم وقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لا صداق لها وبه أخذ أهل المدينة ومالك والشافعي في قوله الآخر وتضمنت جواز تولي الرجل طرفي العقد كوكيل من الطرفين أو ولي فيهما أو ولي وكله الزوج أو زوج وكله الولي ويكفي أن يقول زوجت فلانا فلانة مقتصرا على ذلك أو تزوجت فلانة إذا كان هو الزوج وهذا ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية ثانية لا يجوز ذلك إلا للولي المجبر كمن زوج أمته أو ابنته المجبرة بعبد المجبر ووجه هذه الرواية أنه لا يعتبر رضي واحد من الطرفين وفي مذهبه قول ثالث أنه لا يجوز ذلك إلا للزوج خاصة فإنه لا يصح منه تولي الطرفين لتضاد أحكام الطرفين فيه

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في الحبل) في السنن والمصنف عن سعيد بن المسيب عن بصرة بن أكرم قال تزوجت امرأة بكرا في كسرها فدخلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحلتت من فرجها والولد عبدك وإذا ولدت فاجلدوها وفرق بينهما. وقد تضمن هذا الحكم بطلان نكاح الحامل من زنا وهو قول أهل المدينة والامام أحمد وجمهور الفقهاء وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد وهذا هو الصحيح من الأقوال الثلاثة والثاني يجب مهر المثل وهو قول الشافعي رحمه الله والثالث يجب أقل الأمرين. وتضمنت وجوب الحد بالحبل وإن لم تقم بينة ولا اعتراف والحبل من أقوى البينات وهذا مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأهل المدينة وأحمد في إحدى الروايتين عنه. وأما حكمه بكون الولد عبدا للزوج فقد قيل إنه لما كان ولد زنا لا أب له وقد غرته من نفسها وغرم صداقها أخذه ولدها وجعله له بمنزلة العبد لأنه أرقه فإنه انعقد حرا تبعا لحرية أمه وهذا محتمل ويحتمل أن يكون أرقه عقوبة لأمه على زناها وغرورها للزوج ويكون هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم إلى غيره ويحتمل أن يكون هذا منسوخا وقد قيل إنه كان في أول الإسلام يسترق الحر في الدين وعليه حمل يبعه صلى الله عليه وسلم لسرق في دينه والله أعلم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الشروط في النكاح) في الصحيحين عنه أن أحق الشروط أن توفوا ما استحلتم به الفروج وفيهما عنه لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ ما في صحتها فأنما لها ما قدر لها وفيهما أنه نهى أن تشرط المرأة طلاق أختها وفي مسند أحمد عنه لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشروط التي شرطت في العقد إذا لم تتضمن تغييرا لحكم الله ورسوله وقد اتفق على وجوب الوفاء بتعجيل المهر أو تأجيله والضمين والرهن به ونحو ذلك وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطء والانفاق والخلو عن المهر ونحو ذلك واختلف في شرط الإقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وأن لا يتسرى عليها ولا يتزوج

عليها فاجب أحمد وغيره الوفاء به ومتى لم يف به فلها الفسخ عند أحمد واختلف في اشتراط البكارة والنسب والجمال والسلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يؤثر عدمها في فسخه على ثلاثة أقوال ثالثها الفسخ عند عدم النسب خاصة وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق أختها وأنه لا يجب الوفاء به فان قيل فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها حتى صحتم هذا وأبطلتم شرط طلاق الضرة قيل الفرق بينهما أن في اشتراط طلاق الزوجة من الاضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتة أعدائها ما ليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها وقد فرق النص بينهما فقياس أحدهما على الآخر فاسد

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار والمحلل والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية﴾ أما الشغار فصح النهي عنه من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما ومعاوية رضي الله عنه وفي صحيح مسلم عن ابن عمر مرفوعا لا شغار في الاسلام وفي حديث ابن عمر والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي بنتك وأزوجك ابنتي زوجتي أختك وأزوجك أختي وفي حديث معاوية رضي الله عنه أن العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكح عبد الرحمن ابنته وكانا جعلاً صداقاً فكتب معاوية رضي الله عنه إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما وقال هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الفقهاء في ذلك فقال الإمام أحمد الشغار الباطل أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه فإن سموا مع ذلك مهراً صح العقد بالمسمى عنده وقال الخرق لا يصح وإن سموا مهراً على حديث معاوية رضي الله عنه وقال أبو البركات ابن تيمية وغيره من أصحاب أحمد إن سموا مهراً وقالوا مع ذلك بضع كل واحدة مهر الأخرى لم يصح وإن لم يقولوا ذلك صح واختلف في علة النهي فقيل هي جعل كل واحد من العقدین شرطاً في الآخر وقيل العلة التشريك في البضع وجعل بضع كل واحدة مهراً للأخرى وهي لا تنفع به فلم يرجع إليها المهر بل عاد المهر إلى الولي وهو ملكه لبضع زوجته بتمليكها لبضع موليته وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين وإخلاء لنكاحها عن مهر تنفع به وهذا هو الموافق للغة العرب فانهم يقولون بلد شاغر من أمير ودار شاغرة من أهلها إذا خلت وشغل الكلب إذا رفع رجله وأخل مكانها فاذا سموا مهراً مع ذلك زال المحذور ولم يبق إلا اشتراط كل واحد على الآخر شرطاً لا يؤثر في فساد العقد فهذا منصوص أحمد وأما من فرق فقال إن قالوا مع التسمية أن بضع كل واحدة مهر للأخرى فسد لأنها لم يرجع إليها مهرها وصار بضعها لغير المستحق وإن لم يقولوا ذلك صح والذي يحجى على أصله أنهم متى عقدوا على ذلك وإن لم يقولوه بالاستئتم أنه لا يصح لأن القصد في العقود معتبرة والمشروط عرفاً كالمشروط لفظاً فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطؤ عليه ونيته فإن سمي لكل واحدة مهر مثلها صح وبهذا يظهر حكمه النهي واتفاق الأحاديث في هذا الباب

﴿فصل﴾ وأما نكاح المحلل ففي الترمذي والمسنود من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً لعن الله المحلل والمحلل له وإسناده حسن . وفيه عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . وفي سنن ابن ماجه من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل ليس الله المحلل والمحلل له فهو لأربعة من سادات الصحابة رضى الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغنه أصحاب التحليل وهم المحلل والمحلل له وهذا ما خبر عن الله فهو خبر صدق وأما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعا وهذا يفيد أنه من الكبار الملعون فاعلمها ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهاءهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطىء والقصد فإن القصد في العقود عندهم معتبرة والأعمال بالنيات والشرط المتواطىء عليه الذى دخل عليه المتعاقدان كالمفروض عندهم والالفاظ لا تراد لعينها بل للدلالة على المعانى فإذا ظهرت المعانى والمقاصد فلا عبرة بالالفاظ لانها وسائل وقد تحققت غاياتها فترتبت عليها أحكامها

(فصل) وأما نكاح المتعة فثبت عنه أنه أحلها عام الفتح وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح واختلف هل نهى عنها يوم خيبر على قولين والصحيح أن النهى إنما كان عام الفتح وأن النهى يوم خيبر إنما كان عن الحر الأهلية وإنما قال على لابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن متعة النساء ونهى عن الحر الأهلية محتجا عليه في المسألتين فظن بعض الرواة أن التقييد بيوم خيبر راجع إلى الفصلين فرواه بالمعنى ثم أفرد بعضهم أحد الفصلين وقيدته بيوم خيبر وقد تقدم بيان المسألة في غزاة الفتح وظاهر كلام ابن مسعود إباحتها فإن في الصحيحين عنه كنانة غزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا يا رسول الله ألا نستخصى فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تنكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ولكن في الصحيحين عن علي كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء وهذا التحريم إنما كان بعد الإباحة والالزام منه النسخ مرتين ولم يحتج به على علي ابن عباس رضى الله عنهم ولكن النظر هل هو تحريم بات أو تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الأمة فيباح عند الضرورة وخوف الغنى هذا هو الذى لحظه ابن عباس وأفتى بحلها للضرورة فلما توسع الناس فيها ولم يقتصروا على موضع الضرورة أمسك عن فتياه ورجع عنها

(فصل) وأما نكاح المحرم فثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح واختلف عنه صلى الله عليه وسلم هل تزوج ميمونة حلالا أم حراما فقال ابن عباس تزوجها محرما وقال أبو رافع تزوجها حلالا وكنت الرسول بينهما وقول أبي رافع أرجح لعنة أوجه. أحدها أنه اذ ذاك كان رجلا بالغا وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم بل كان له نحو العشرة سنين فأبو رافع اذ ذاك كان أحفظ منه. الثانى أنه كان الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يده دار الحديث فهو أعلم منه بلا شك وقد أشار بنفسه إلى هذه إشارة متحقق له ومتيقن لم ينقله عن غيره بل باشره بنفسه. الثالث أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة فانها كانت عمرة القضية وكان ابن عباس اذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان وإنما سمع القصة من غير حضور منه لها. الرابع أنه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت ثم سعى بين الصفا والمروة وحلق ثم حل ومن المعلوم أنه لم يتزوج بهافى طريقه ولا بدأ بالتزويج قبل الطواف بالبيت ولا تزوج في حال طوافه هذا من المعلوم أنه لم يقع فصيح قول أبي رافع يقينا الخامس أن الصحابة رضى الله عنهم غلطوا ابن عباس ولم يغلطوا أبا رافع. السادس أن قول أبي رافع موافق لنهى

النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس يخالفه وهو مستلزم لاحد امرين اما لنسخه واما لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز النكاح محرما وكلا الامرين مخالف للاصل ليس عليه دليل فلا يقبل. السابع أن ابن أختها يزيد بن الاصم شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس ذكره مسلم

(فصل) وأما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه في سورة النور وأخبر أن من نكحها فهو إما زان أو مشرك فانه إما أن يلتزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه أو لا فإن لم يلتزمه ولم يعتقد به فهو مشرك وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان ثم صرح بتحريمه فقال وحرم ذلك على المؤمنين ولا يخفى أن دعوى النسخ للآية بقوله وأنكحوا الأيامى منكم من أضعف ما يقال وأضعف منه حمل النكاح على الزنا اذ يصير معنى الآية الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك وكلام الله ينبغي أن يسان عن مثل هذا وكذلك حمل الآية على امرأة بنى مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياتها كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والاماء بشرط الاحصان وهو العفة فقال فانكحوهن باذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فأنما أباح نكاحها في هذه الحالة دون غيرها وليس هذا من باب دلالة المفهوم فان الإبضاع في الأصل على التحريم فيقتصر في إباحتها على ما ورد به الشرع وما عداه فعلى أصل التحريم وأيضا فانه سبحانه قال الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والخبيثات الزواني وهذا يقتضي أن من تزوج بهن فهو خبيث مثلهن وأيضا فمن أقبح القبائح أن يكون الرجل زوج بنى وقبح هذا مستقر في فطر الخلق وهو عندهم غاية المسبة وأيضا فان البغى لا يؤمن أن تفسد على الرجل فراشه وتعلق عليه أو لا دأمن غيره والتحريم يثبت بدون هذا وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حبل من الزنا وأيضا فان مرثد بن أبي مرثد الغنوي استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج عناق وكانت بغيا فقرا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم آية النور وقال لا تنكحها

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن أسلم على أكثر من أربع نسوة أو على أختين في الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن أربعاً وفي طريق أخرى وفارق سائرهن. وأسلم فيروز الديلمي وتحتة أختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر أيتهما شئت فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار وأنه له أن يختار من شاء من السوابق والواحق لانه جعل الخيرة اليه وهذا قول الجمهور وقال أبو حنيفة رحمه الله ان تزوجهن في عقد واحد فسد نكاح الجميع وان تزوجهن متربات ثبت نكاح الأربع وفسد نكاح من بعدهن ولا تخيير

(فصل) وحكم صلى الله عليه وسلم أن العبد اذا تزوج بغير اذن مواليه فهو عاهر قال الترمذي حديث حسن (فصل) واستأذنه بنو هاشم بن المغيرة أن يزوجوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابنة أبي جهل فلم يأذن في ذلك وقال إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فأنما فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها ويؤذي ما آذاها اني أخاف أن تفتن فاطمة في دينها وانى لست أحرم حلالا ولا أحل حراما ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدا وفي لفظ فذكر صهره فأنى عليه وقال حدثني فضة بنتي ووعدي

فوفاني فتضمن هذا الحكم أمورا أحدها أن الرجل اذا شرط لزوجه أن لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط ومتى تزوج عليها فلها الفسخ ووجه تضمن الحديث لذلك أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن ذلك يؤذى فاطمة رضي الله عنها ويريبها وأنه يؤذيه صلى الله عليه وسلم ويريبه ومعلوم قطعا أنه صلى الله عليه وسلم انما زوجه فاطمة رضي الله عنها على أن لا يؤذيها ولا يريبها ولا يؤذى أباه صلى الله عليه وسلم ولا يريبه وان لم يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة أنه انما دخل عليه وفي ذكره صلى الله عليه وسلم صهره الآخر وثناؤه عليه بأنه حدثه فصدقه ووعده فوفى له تعريض بعلى رضي الله عنه وتيسيج له على الاقتداء به وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعده بأنه لا يريبها ولا يؤذيها فيجبه على الوفاء له كما وفي له صهره الآخر فيؤخذ من هذا أن المشروط عرفا كالمشروط لفظا وأن عدمه يملك الفسخ لمشرطه فلو فرض من عادة قوم أنهم لا يخرجون نسائهم من ديارهم ولا يمكنون أزواجهم من ذلك البتة واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظا وهو مطرد على قواعد أهل المدينة وقواعد أحمد رحمه الله أن الشرط العرفي كاللفظي سواء ولهذا أوجبوا الاجرة على من دفع ثوبه الى غسال أو قصار أو عجينة الى خباز أو طعامه الى طباطخ يعملون بالاجرة أو دخل الحمام واستخدم من يغسله ممن عادته يغسل بالاجرة ونحو ذلك ولم يشترط لهم أجره أنه يلزمه أجره المثل وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ولا يمكنونه من ذلك وعادتهم مستمرة بذلك كان كالمشروط لفظا وكذلك لو كانت ممن يعلم أنها لا يمكن ادخال الضرة عليها عادة لشرفها وحسبها وجلالتها كان ترك التزوج عليها كالمشروط لفظا سواء وعلى هذا فسيده نساء العالمين وابنة سيد ولد آدم أجمعين أحق النساء بهذا فلو شرطه على في صلب العقد كان تأكيذا لا تأسيسا وفي منع على من الجمع بين فاطمة رضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حكمة بدیعة وهي أن المرأة مع زوجها في درجته تبع له فان كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها وهذا شأن فاطمة وعلى رضي الله عنهما ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعا وبينهما من الفرق ما بينهما فلم يكن نكاحها على سيدة العالمين مستحسنا لا شرعا ولا قدرا وقد أشار صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبدا فهذا اما أن يتناول درجة الآخر بلفظه أو اشارته

(فصل فيما حكم الله سبحانه وتعالى بتحريمه من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم) حرم الامهات وهن كل من بينك وبينه ايلاد من جهة الامومة أو الابوة كأمهات وأمهات آبائه وأجداده من جهة الرجال والنساء وان علون وحرم البنات وهن كل من ينسب اليه بايلاد كبنات صلبه وبنات بناته وأبنائهن وان سفلن وحرم الاخوات من كل جهة وحرم العمات وهن أخوات آبائه وان علون من كل جهة وأما عمه العم فان كان العم لأب فهي عمه أیه وان كان لام فعمته أجنبية منه فلا تدخل في العمات وأما عمه الأم فهي داخلة في عماته كما دخلت عمه أیه في عماته وحرم الخالات وهن أخوات أمهاته وأمهات آبائه وان علون وأما خالة العمه فان كانت العمه لأب فخالتها أجنبية وان كانت لام فخالتها حرام لانها خالة وأما عمه الخالة فان كانت الخالة لام فعمتها أجنبية وان كانت لأب فعمتها حرام لانها عمه الأب وحرم بنات الأخ وبنات الأخت فيعم الأخ والأخت من كل جهة وبناتهما وان نزلت درجتهم وحرم الأم من الرضاغة فبدخل فيه أمهاتها من قبل الآباء والامهات وان علون واذا صارت المرضعة أمه صار

صاحب اللبن وهو الزوج أو السيدان كانت جارية أباه وآبؤه أجداده فنبه بالمرضعة صاحبة اللبن التي هي مودع فيها للأب على كونه أباً بطريق الأولى لأن اللبن له وبوطنه ثابت ولهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم لبن الفحل فثبت بالنص وإيمانه انتشار حرمة الرضاع إلى أم المرتضع وأبيه من الرضاعة وأنه قد صار ابناً لها وصاراً أبوين له فلزم من ذلك أن يكون أخوتها وأخواتها خالات له وعمات وأبنائها وبناتها أخوة له وأخوات فنبه بقوله وأخواتكم من الرضاعة على انتشار حرمة الرضاع إلى أخوتها وأخواتها كما انتشرت منهما إلى أولادهما فكما صاروا أخوة وأخوات للمرتضع فإخواتها وخالاتها أخوال وخالات له وأعمام وعمات له. الأول بطريق النص والآخر بتنبيه كما أن الانتشار إلى الأم بطريق النص وإلى الأب بطريق تنبيهه وهذه طريقة عجيبة مطردة في القرآن لا يقع عليها إلا كل غائض على معانيه ووجوه دلالاته ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولكن الدلالة دلالتان خفية وجلية فجمعهما للامة ليمتثلان ويؤيدان الالتباس ويقع على الدلالة الجلية الظاهرة من قصر فهمه عن الخفية وحرم أمهات النساء فدخل في ذلك أم المرأة وإن علت من نسب أو رضاع دخل بالمرأة أولم يدخل بها لصدق الاسم على هؤلاء كلهن وحرم الراتب اللاتي في حجور الأزواج وهن بنات نسائهم المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن وبنات أبنائهن فانهن داخلات في اسم الراتب وقيد التحريم بقيدتين أحدهما كونهن في حجور الأزواج والثاني الدخول بأمهاتهن فاذا لم يوجد الدخول لم يثبت التحريم وسواء حصلت الفرقة بموت أو طلاق هذا مقتضى النص وذهب زيد بن ثابت ومن وافقه وأحمد في رواية عنه إلى أن موت الأم في تحريم الربيبة كالدخول بها لأنه يكمل الصداق ويوجب العدة والتوارث فصار كالدخول والجمهور أبوا ذلك وقالوا الميتة غير مدخول بها فلا تحرم إبتها والله تعالى قيد التحريم بالدخول وصرح بنفيه عند عدم الدخول وأما كونها في حجره فلهذا كان الغالب ذلك ذكره لا تقيد التحريم به بل هو بمنزلة قوله ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق ولما كان من شأن بنت المرأة أن تكون عند أمها فهي في حجر الزوج ووقوعا وجوازا فكانه قال اللاتي من شأنهن أن يقعن في حجوركم ففي ذكر هذا فائدة شريفة وهي جواز جعلها في حجره وأنه لا يجب عليه إبعادها عنه وتجنب مؤاكلتها والسفر والخلوة بها فأفاد هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك ولما خفي هذا على بعض أهل الظاهر شرط في تحريم الربيبة أن تكون في حجر الزوج وقيد تحريمها بالدخول بأمها وأطلق تحريم أم المرأة ولم يقيد بالدخول فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم إن الأم تحرم بمجرد العقد على البنت دخل بها أو لم يدخل ولا تحرم البنت إلا بالدخول بالأم وقالوا أبهموا ما أبهم الله وذهبت طائفة إلى أن قوله اللاتي دخلتم بهن وصف لنسائكم الأولى والثانية وأنه لا تحرم الأم إلا بالدخول بالبنت وهذا يرد نظم الكلام وحيلولة المعطوف بين الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف إليه دون المضاف إلا عند البيان فإذا قلت مررت بغلام زيد العاقل فهو صفة للغلام لا لزيد إلا عند زوال اللبس كقولك مررت بغلام هند الكاتبة ويرده أيضاً جعل صفة واحدة لموصوفين مختلفي الحكم والتعلق والعامل وهذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن وأيضاً فإن الموصوف الذي يلي الصفة أولى بها لجواره والجوار أحق بصفته مالم تدع ضرورة إلى نقلها عنه أو تخطيها إياه إلى الأبعد فإن قيل فن أن أدخلتم ربيته التي هي بنت جاريته التي دخل بها وليست من نسائه قلنا السرية قد تدخل في جملة نسائه كما دخلت في قوله نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ودخلت في قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم

ودخلت في قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فان قيل فيلزمكم على هذا ادخالها في قوله وأمهات نسائكم فتحرم عليه أم جاريته قلنا نعم وكذلك نقول اذا وطئ أمته حرمت عليه أمها وابنتها فان قيل فأتتم قد قررتم أنه لا يشترط الدخول بالبنت في تحريم أمها فكيف تشرطونه ههنا قلنا لتصير من نسائه فان الزوجة صارت من نسائه بمجرد العقد وأما المملوكة فلا تصير من نسائه حتى يطأها فاذا وطئها صارت من نسائه فحرمت عليه أمها وابنتها فان قيل فكيف أدخلتم السرية في نسائه في آية التحريم ولم تدخلوها في نسائه في آية الظهار والايلاء قيل السياق والواقع يأتى ذلك فان الظهار كان عندهم طلاقا وانما محله الأزواج لا الإماء فنقله الله سبحانه من الطلاق الى التحريم الذى تزيله الكفارة ونقل حكمه وأبقى محله وأما الإيلاء فصرح في أن محله الزوجات لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم وحرم سبحانه حلائل الأبناء وهن موطآت الأبناء بنكاح أو ملك يمين فانها حليلة بمعنى محالة ويدخل في ذلك ابن صلبه وابن ابنه وابن ابنته ويخرج بذلك التبنى وهذا التقيد قصد به اخراجه وأما حليلة ابنه من الرضاع فان الأئمة الاربعة ومن قال بقولهم يدخلونها في قوله وحلائل أبنائكم ولا يخرجونها بقوله الذين من أصلابكم ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب قالوا وهذه الحليلة تحرم اذا كانت لابن النسب فتحرم اذا كانت لابن الرضاع قالوا والتقيد لاخراج ابن التبنى لا غير وحرموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم من النسب ونازعهم في ذلك آخرون وقالوا لا تحرم حليلة ابنه من الرضاة لأنه ليس من صلبه والتقيد كما يخرج حليلة ابن التبنى يخرج حليلة ابن الرضاع سواء ولا فرق بينهما قالوا وأما قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فهو من أكبر أدلتنا وعمدتنا في المسألة فان تحريم حلائل الآباء والأبناء إنما هو بالصهر لا بالنسب والنبي صلى الله عليه وسلم قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب لا على شقيقه من الصهر فيجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص قالوا والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة فتحريم المصاهرة أصل قائم بذاته والله سبحانه لم ينص في كتابه على تحريم الرضاع الا من جهة النسب ولم ينبه على التحريم به من جهة الصهر البتة لا بنص ولا إيماء ولا إشارة والنبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يحرم به ما يحرم من النسب وفي ذلك ارشاد وإشارة الى أنه لا يحرم به ما يحرم بالصهر ولو لا أنه أراد الاقتصار على ذلك لقال حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب والصهر قالوا وأيضا فالرضاع مشبه بالنسب ولهذا أخذ منه بعض أحكامه وهو الحرمة والمحرمية فقط دون التوارث والاتفاق وسائر أحكام النسب فهو نسب ضعيف فأخذ بحسب ضعفه بعض أحكام النسب ولم يقو على سائر أحكام النسب وهو الصق به من المصاهرة فكيف يقوى على أخذ أحكام المصاهرة مع قصوره عن أحكام مشبهه وشقيقه وأما المصاهرة والرضاع فانه لا نسب بينهما ولا شبهة نسب ولا بعضية ولا اتصال قالوا ولو كان تحريم الصهرية ثابتا لبينه الله ورسوله يانا شافيا يقيم الحجة ويقطع العذر فمن الله البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم والانقياد فهذا منتهى النظر في هذه المسألة فمن ظن فيها بحجة فايرشد اليها وليدل عايتها فانها لها منقادون وبها معتمدون والله الموفق للصواب

ترنصل) وحرم سبحانه وتعالى نكاح من نكحهن الآباء وهذا يتناول منكوحاتهم بملك اليمين أو عقد نكاح ويتناول آباء الآباء وآباء الإمهات وان علون واستثنى بقوله إلا ما قد سلف والاستثناء مضمون من جملة النهى وهو التحريم

المستلزم للتأثير والعقوبة فاستثنى منه ما سلف قبل إقامة الحجّة بالرسول والكتاب (فصل) وحرم سبحانه الجمع بين الاختين وهذا يتناول الجمع بينهما في عقد النكاح وملك اليمين كسائر محرمات الآية وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم وهو الصواب وتوقفت طائفة في تحريمه بملك اليمين لمعارضة هذا العموم بعموم قوله سبحانه والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين ولهذا قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه أحاطهما آية وحرمتها آية وقال الامام أحمد رحمه الله في رواية عنه لا أقول هو حرام ولكن تنهى عنه فمن أصحابه من جعل القول باباحته رواية عنه والصحيح أنه لم يبحه ولكن تأدب مع الصحابة أن يطلق لفظ الحرام على أمر توقف فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه بل قال تنهى عنه والذين جزموا بتحريمه رجحوا آية التحريم من وجوه . أحدها أن سائر ما ذكر فيها من المحرمات عام في النكاح وملك اليمين فما بال هذا وحده حتى يخرج منها فان كانت آية الاباحة مقتضية لحل الجمع بالملك فلتكن مقتضية لحل أم موطأته بالملك ولموطأة أبيه وابنه بالملك اذ لافرق بينهما البتة ولا يعلم هذا قائل . الثاني أن آية الاباحة بملك اليمين مخصوصة قطعا بصور عديدة لا يختلف فيها اثنان كأمه وابنته وأخته وعمته وخالته من الرضاة بل كأخته وعمته وخالته من النسب عند من لا يرى عتقهن بالملك كمالك والشافعي رحمهما الله ولم يكن عموم قوله أو ما ملكت أيمانكم معارضا لعموم تحريمهن بالعقد والملك فهذا حكم الاختين سواء . الثالث أن حل الملك ليس فيه أكثر من بيان جهة الحل وسيئته ولا تعرض فيه لشروط الحل ولا لموانعه وآية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيره فلا تعارض بينهما البتة والا كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل وموانعه معارضا لمقتضى الحل وهذا باطل قطعا بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشروط والموانع . الرابع أنه لو جاز الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطء جاز الجمع بين الأم وابنتها المملوكتين فان نص التحريم شامل للصورتين شمولاً واحداً وأن اباحة المملوكات انعمت الاختين عمّت الأم وابنتها . الخامس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماله في رحم أختين ولا ريب أن جمع الماله كما يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين والايمان يمنع منه

فصل . وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهذا التحريم مأخوذ من تحريم الجمع بين الاختين لكن بطريق خفي وما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرمه الله ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب وكان الصحابة رضى الله عنهم أحرص شيء على استنباط أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن ألزم نفسه ذلك وقرع بابه ووجه قلبه اليه واعتنى به بفطرة سليمة وقلب زكى رأى السنة كلها تفصيلاً للقرآن وتبيناً لدلالته ويانا لمراد الله منه وهذا أعلى مراتب العلم فمن ظفر به فليحمد الله ومن فاتته فلا يلومن الا نفسه وهمته وعجزه واستفيد من تحريم الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وبنتها وخالتها أن كل امرأتين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما ولا يستثنى من هذا صورته واحدة فان لم يكن بينهما قرابة لم يحرم الجمع بينهما وهل يكره على قولين وهذا كالجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها واستفيد من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة ان كل امرأة حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا اماماً أهل الكتاب فان نكاحهن حرام عند الاكثرين ووطؤون بالملك جائز وسوى أبو حنيفة رحمه الله فأباح نكاحهن

كما يباح وطؤها بالملك والجمهور احتجوا عليه بأن الله سبحانه وتعالى إنما أباح نكاح الاماء بوصف الايمان فقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم. وقال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن. خصر ذلك بحرائر أهل الكتاب. بقي الاماء على قضية التحريم وقد فهم ابن عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة ادخال الكتاتيب في هذه الآية فقال لا أعلم شركا أعظم من أن تقول أن المسيح الهها وأيضا فالاصل في الابضاع الحرمة وإنما أيسح نكاح الاماء المؤمنات فمن عداهن على أصل التحريم وليس تحريمهن مستفادا من المفهوم واستفيد من سياق الآية ومدلولها أن كل امرأة حرمت حرمت ابنتها الا العمة والخالة وحليلة الابن وحليلة الأب وأم الزوجة وأن كل الاقارب حرام الا الأربع المذكورات في سورة الاحزاب وهن بنات الاعمام والعلمات وبنات الاخوال والخالات

﴿فصل﴾ وبما حرمه النص نكاح المزوجات وهن المحصنات واستثنى من ذلك ملك اليمين فاشكل هذا الاستثناء على كثير من الناس فان الامة المزوجة يحرم وطؤها على مالكتها فأن محل الاستثناء فقالت طائفة هو منقطع أى لكن ما ماملكت أيما نكح فرد هذا لفظا ومعنى أما اللفظ فان الانقطاع إنما يقع حيث يقع التفريق وبابه غير الايجاب من النفي والنهي والاستفهام فليس الموضع موضع الانقطاع وأما المعنى فان المنقطع لابد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج ما توهم دخوله فيه بوجه ما فانك اذا قلت ما بالدار من أحد دل على انتفاء من بها بدوابهم وأمتهم فاذا قلت الاحرار أو الاثافي ونحو ذلك أزلت توهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه وأبين من هذا قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فاستثناء السلام أزال توهم نفي السماع العام فان عدم سماع اللغو يجوز أن يكون لعدم سماع كلام ما وأن يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المزوجة ما يوهم تحريم وطء الاماء بملك اليمين حتى يخرجها وقالت طائفة بل الاستثناء على بابه ومتى ملك الرجل الامة المزوجة كان ملكه طلاقا لها وحل له وطؤها وهي مسألة بيع الامة هل يكون طلاقا لها أم لا فيه مذهبان للصحابة فابن عباس رضى الله عنه يراه طلاقا ويحتج له بالآية وغيره يأبى ذلك ويقول كما يجامع الملك السابق للنكاح اللاحق اتفاقا ولا يتنافيان كذلك الملك اللاحق لا ينافى النكاح السابق قالوا وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة لما بيعت ولو انفسخ نكاحها لم يخيرها قالوا وهذا حجة على ابن عباس رضى الله عنه فانه راوى الحديث والأخذ برواية الصحابي لا برأيه وقالت طائفة ثالثة ان كان المشتري امرأة لم يفسخ النكاح لانها لم تملك الاستمتاع بوضع الزوجة وان كان رجلا انفسخ لانه يملك الاستمتاع به وملك اليمين أقوى من ملك النكاح وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس قالوا وعلى هذا فلا اشكال في حديث بريرة وأجاب الاولون عن هذا بأن المرأة وان لم تملك الاستمتاع بوضع أمها فهي تملك المعاوضة عليه وتزويجها وأخذ مهرها وذلك كملك الرجل وان لم تستمتع بالبضع وقالت فرقة أخرى الآية خاصة بالمسيكات فان المسمية اذا سديت حل وطؤها لسايبها بعد الاستبراء وان كانت مزوجة وهذا قول الشافعي رحمه الله وأحد الوجهين لأصحاب أحمد رحمه الله وهو الصحيح كما روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا الى أوطاس فلقى عدوا فقاتلهم فظفروا عابهم وأصابوا سبايا وكان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الاماملكت أيما نكح أي فمن

لكم حلال اذا انقضت عدتهن فتضمن هذا الحكم اباحة وطء المسبية وان كان لها زوج من الكفار وهذا يدل على انفساخ نكاحه وزوال عصمة بضع امرأته وهذا هو الصواب لانه قد استولى على محل حقه وعلى رقبة زوجته وصار سايها أحق بها منه فكيف يحرم بضعها عليه فهذا القول لا يعارضه نص ولا قياس والذين قالوا من أصحاب أحمد رحمه الله وغيرهم ان وطأها انما يباح اذا سبت وحدها قالوا لان الزوج يكون بقاؤه مجهولا والمجهول كالمعدوم فيجوز وطؤها بعد الاستبراء فاذا كان الزوج معها لم يحز وطؤها مع بقائه فأورد عليهم ما لو سبت وحدها وتيقنا بقاء زوجها في دار الحرب فانهم يجوزون وطأها فأجابوا بما لا يجدي شيئا وقالوا الاصل الحاق الفرد بالاعم الاغلب فيقال لهم الاغلب بقاء أزواج المسيات اذا سبين منفردات وموتهم كلهم نادر جدا ثم يقال اذا صارت رقبة زوجها وأملاكه ما كاللسابي وزالت العصمة عن سائر أملاكه وعن رقبته فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امرأته خاصة وقد صارت هي وهو وأملاكهما للسابي ودل هذا القضاء النبوي على جواز وطء الاماء الوثنيات بملك اليمين فان سبايا أوطاس لم يكن كتابات ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في وطنهن اسلامهن ولم يجعل المانع منه الا الاستبراء فقط وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع مع أنهم حديثو عهد بالاسلام حتى خفي عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام من جميع السبايا وكانوا عدة آلاف بحيث لم يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلم أنه في غاية البعد فانهم لم يكرهن على الاسلام ولم يكن لهن من البصيرة والرغبة والمحبة في الاسلام ما يقتضى مبادرتهم اليه جميعا فمقتضى السنة وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده جواز وطء المملوكات على أي دين كان وهذا مذهب طاوس وغيره وقواه صاحب المغنى فيه ورجح أدلته وبالله التوفيق وما يدل على عدم اشتراط اسلامهن ما روى الترمذى في جامعه عن عرياض بن سارية أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولو كان متوقفا على الاسلام لكان يانه أهم من بيان الاستبراء وفي السنن والمسند عنه لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ولم يقل حتى تسلم ولا حمد رحمه الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكحن سبايا من السبايا حتى تحيض ولم يقل وتسلم وفي السنن عنه أنه قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واحدة ولم يقل وتسلم فلم يجز عنه اشتراط اسلام المسبية في موضع واحد البتة (فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر) قال ابن عباس رضى الله عنهما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب ابنته على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الاول ولم يحدث شيئا رواه أحمد رحمه الله وأبو داود والترمذى وفي لفظ بعد ست سنين ولم يحدث نكاحا. قال الترمذى ليس باسناده بأس وفي لفظ وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولم يحدث شهادة ولا صداقا وقال ابن عباس رضى الله عنهما أسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى كنت أسلمت وعلمت باسلامي فتزعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردها على زوجها الاول رواه أبو داود وقال أيضا ان رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسلمة بعده فقال يا رسول الله انها أسلمت معي فردها عليه قال الترمذى حديث صحيح وقال الترمذى ان أم حكيم بنت الحرث بن هشام أسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت

أم حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فأسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا وما عليه رداء حتى بايعه فثبنا على نكاحهما ذلك قال ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبينه الا أن يقدم زوجها مهاجرا قبل أن تنقضي عدتها ذكره مالك رحمه الله في الموطأ فتضمن هذا الحكم أن الزوجين اذا أسلما معا فهما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام هل وقع صحيحا أم لا ما لم يكن المبطل قائما كما اذا أسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيره أو تحريما مجمعا عليه أو مؤبدا كما اذا كانت محرما له بنسب أو رضاع أو كانت مما لا يجوز له الجمع بينها وبين من معه كالاختين والخمس وما فوقهن فهذه ثلاث صور أحكامها مختلفة فاذا أسلما وبينها وبينه محرمية من نسب أو رضاع أو صهر أو كانت أخت الزوجة أو عمتها أو خالتها أو من يحرم الجمع بينها وبينها فرق بينهما باجماع الأمة لكن ان كان التحريم لاجل الجمع خير بين امساك أيتهما شاء وان كانت بنته من زنا فرق بينهما أيضا عند الجمهور وان كان يعتقد ثبوت النسب بالزنا فرق بينهما اتفاقا وان أسلم أحدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عقده فرق بينهما اتفاقا وان كانت العدة من كافر فان اعتبرنا دوام المفسد أو الاجماع عليه لم يفرق بينهما لان عدة الكافر لا تدوم ولا تمنع النكاح عندهم يبطل أنكحة الكفار ويجعل حكمها حكم الزنا وان أسلم أحدهما وهي حبلى من زنا قبل العقد فقولان مبنيان على اعتبار قيام المفسد أو كونه مجمعا عليه وان أسلما وقد عقدها بلا ولي أو بلا شهود أو في عدة وقد انقضت أو على أخت وقد ماتت أو على خامسة كذلك أقر عليه وكذلك ان قهر حربى حرية واعتقدها نكاحا ثم أسلما أقر عليه وتضمن أن أحد الزوجين اذا أسلم قبل الآخر لم يفسخ النكاح باسلامه فرقت الهجرة بينهما أو لم تفرق فانه لا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح زوجين سبق أحدهما الآخر باسلامه قط ولم يزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله ولم يعرف عن أحد منهم البتة أنه تلفظ باسلامه هو وامرأته وتساوفا فيه حرفا بحرف هذا مما لم يعلم أنه لم يقع البتة وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع وهو انما أسلم زمن الحديبية وهي أسلمت من أول البعثة فبين اسلامهما أكثر من ثمانية عشرة سنة وأما قوله في الحديث كان بين اسلامها واسلامه ست سنين فوهم انما أراد بين هجرتها واسلامه فان قيل وعلى ذلك فالعدة تنقضي في هذه المدة فكيف لم يجدد نكاحها قيل تحريم المسلمات على المشركين انما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك فلم يفسخ النكاح في تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيها ولما نزل تحريمهن على المشركين أسلم أبو العاص فردت عليه وأما مراعاة زمن العدة فلا دليل عليه من نص ولا اجماع وقد ذكر حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال في الزوجين الكافرين يسلم أحدهما هو أملك يبضعها مادامت في دار هجرتها وذكر سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي كرم الله وجهه هو أحق بها ما لم يخرج من مصرها وذكر ابن أبي شيدة عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري أن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما الا أن يفرق بينهما سلطان ولا يعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأت هل انقضت عدتها أم لا ولا ريب أن الاسلام لو كان بمجرد فرقة لم يكن فرقة رجعية بل بائنة فلا أثر للعدة في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها في

العدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شئت وإن أحببت انتظرتة فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح ولا نعلم أحدا جدد للإسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد أمرين إما افتراقهما ونكاحها غيره وإما بقاؤها عليه وإن تأخر إسلامها أو إسلامه وإما تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة فلا نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما مع كثرة من أسلم في عهده من الرجال وأزواجهن وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه ولولا إقراره صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر وأن الإسلام سبب الفرقة وكل ما كان سببا للفرقة تعقبه الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق وهذا اختيار الخلال وأبي بكر رضي الله عنه صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو مذهب الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم وبه قال حماد بن زيد والحكم بن عيثة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وعدي بن عدي الكندي والشعبي وغيرهم رضي الله عنهم قلت وهو أحد الروايتين عن أحمد ولكن الذي أنزل عليه قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقوله لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن لم يحكم بتعجيل الفرقة فروى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وبين اسلام امرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنيناً والطائف وهو كافر ثم أسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح وقال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث أقوى من إسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمن فدعته إلى الإسلام فأسلم وقدم فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما ومن المعلوم يقينا أن أبا سفيان بن حرب خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فبقيا على نكاحهما وأسلم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج أبو سفيان بن الحرث وعبد الله بن أبي أمية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالابواء فأسلما قبل أن يكونا فبقيا على نكاحهما ولم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد من أسلم وبين امرأته وجواب من أجاب بتجديد نكاح من أسلم في غاية البطالان والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا علم واتفاق الزوجين في التلفظ بكامة الإسلام معا في لحظة واحدة معلوم الاتفاء ويلى هذا القول مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه إذ فيه آثار وإن كانت منقطعة ولو صحتم بحز القول بغيرها قال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيهما أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وقد تقدم قول الترمذي في أول الفصل وما حكاه ابن حزم عن عمر رضي الله عنه فما أدري من أين حكاه والمعروف عنه خلافه فانه ثبت عنه من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن شامت فارقه وإن شامت أقامت عليه ومعلوم بالضرورة أنه إنما خيرها بين انتظاره إلى أن يسلم فتكون زوجته كما هي أو تفارقه وكذلك صح عنه رضي الله عنه أن نصرانيا أسلمت امرأته

فقال عمر رضى الله عنه ان أسلم فهي امرأته وان لم يسلم فرق بينهما فلم يسلم ففرق بينهما وكذلك قال لعبادة بن النعمان التغلبي وقد أسلمت امرأته اما أن تسلم والا نزعها منك فاني فتزعها منه فهذه الآثار صريحة في خلاف ما حكاها أبو محمد بن حزم عنه وهو حكاها وجعلها روايات أخر وانما تمسك أبو محمد بآثار فيها أن عمرو ابن عباس وجابرا رضى الله عنهما فرقوا بين الرجل وبين امرأته بالاسلام وهي آثار مجملة ليست بصريحة في تعجيل التفرقة ولو صحت فقد صح عن عمر رضى الله عنه ما حكيناه وعن علي رضى الله عنه ما تقدم وبالله التوفيق

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في العزل) ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد قال أصبنا سبيا فكنا نعزل فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وانكم لتفعلون قالها ثلاثا من نسمة كائنه الى يوم القيامة الا وهي كائنه وفي السنن عنه أن رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وان اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصغرى قال كذبت اليهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه وفي الصحيحين عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وفي صحيح مسلم عنه كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا وفي صحيح مسلم أيضا عنه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عندي جارية وأنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع شيئا أراده الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله وفي صحيح مسلم أيضا عن أسامة بن زيد أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل أشفق على ولدها أو قال على أولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ضارا لضر فارس والروم وفي مسند أحمد رحمه الله وسنن ابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن الحرة الا باذنها وقال أبو داود سمعت أبا عبد الله ذكر حديث ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن المحرر بن أبي هريرة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعزل عن الحرة الا باذنها فقال ما أنكره فهذه الأحاديث صريحة في جواز العزل وقد رويت الرخصة فيه عن عشرة من الصحابة على وسعد بن أبي وقاص وأبي أيوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وابي سعيد الخدرى وابن مسعود رضى الله عنهم قال ابن حزم وجاءت الاباحة للعزل صحيحة عن جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وهذا هو الصحيح وحرمة جماعة منهم أبو محمد بن حزم وغيره وفرقت طائفة بين أن تأذن له الحرة فيباح أولا تأذن فيحرم وان كانت زوجته أمة أبيع باذن سيدها لم يبيع بدون اذنه وهذا منصوص أحمد رحمه الله ومن أصحابه من قال لا يباح بحال ومنهم من قال يباح بكل حال ومنهم من قال يباح باذن الزوجة حرة كانت أو أمة ولا يباح بدون اذنها حرة كانت أو أمة فمن أباحه مطلقا احتج بما ذكرنا من الأحاديث وبأن حق المرأة في ذوق العسيلة لا في الانزال ومن حرمة مطلقا احتج بما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضى الله عنها عن جذامة بنت وهب أخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس فسألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفى وهي قوله تعالى واذا المؤودة سئلت قالوا وهذا ناسخ لاخبار الاباحة فانه ناقل عن الاصل وأحاديث الاباحة على وفق

البرامة الاصلية وأحكام الشرع ناقله عن البرامة الاصلية قالوا وقول جابر رضى الله عنه كنا نعزل والقرآن ينزل فلو كان شيئاً ينهى عنه لنهى عنه القرآن فيقال قد نهى عنه من أنزل عليه القرآن بقوله انه المؤودة الصغرى والوأة كله حرام قالوا وقد فهم الحسن البصرى النهى من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه لما ذكر العزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم أن لا تفعلوا ذاكم انما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكان هذا زجراً قالوا لان فيه قطع النسل المطلوب من النكاح وسوء العشرة وقطع اللذة عند استدعاء الطبيعة لها قالوا ولهذا كان ابن عمر رضى الله عنه لا يعزل وقال لو علمت أن أحداً من ولدى يعزل لنكته وكان على كرم الله وجهه يكره العزل ذكره شعبة عن عاصم عن ذر عنه وصح عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في العزل هو المؤودة الصغرى وصح عن أبى أمامة أنه سئل عنه قال ما كنت أرى مسلماً يفعلها وقال نافع عن ابن عمر رضى الله عنه أنه ضرب عمر رضى الله عنه على العزل بعض بنه قال يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب قال كان عمر وعثمان رضى الله عنهما ينيان عن العزل وليس في هذا ما يعارض أحاديث الاباحة مع صراحتهما حديث جذامة بنت وهب فانه وان كان رواه مسلم فان الاحاديث الكثيرة على خلافه وقد قال أبو داود حدثنا موسى ابن اسمعيل حدثنا أبان حدثنا يحيى أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه أن رفاعه حدثه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله ان لى جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وان اليهود تحدث أن العزل المؤودة الصغرى قال كذبت اليهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه وحسبك بهذا الاسناد صحة فكلهم ثقات حفاظ وقد أعله بعضهم بأنه مضطرب فانه اختلف فيه على يحيى بن أبى كثير فقيل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ومن هذه الطريق أخرجه الترمذى والنسائى وقيل فيه عن أبى مطيع بن رفاعه وقيل عن أبى رفاعه وقيل عن أبى سلبة أن أبا هريرة وهذا لا يقدر في الحديث فانه قد يكون عند يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر وعنده عن ابن ثوبان عن أبى سلبة عن أبى هريرة وعنده عن ابن ثوبان عن رفاعه عن أبى سعيد ويبقى الاختلاف في اسم أبى رفاعه هل هو أبو رافع أو ابن رفاعه أو أبو مطيع وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعه ولا ريب أن أحاديث جابر صحيحة صحيحة في جواز العزل وقد قال الشافعى رحمه الله ونحن نروى عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا في ذلك ولم يروا به بأساً قال البيهقى وقد رويناه الرخصة فيه عن سعد بن أبى وقاص وأبى أيوب الانصارى وزيد بن ثابت وابن عباس وغيرهم وهو مذهب مالك والشافعى رحمهم الله وأهل الكوفة وجهور أهل العلم وقد أجيب عن حديث جذامة بأنه على طريق التنزيه وضعفته طائفة وقالوا كيف يصح أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كذب اليهود عن ذلك ثم يخبر به كبرهم هذا من المحال البين وردت عليه طائفة أخرى وقالوا حديث تكذيبهم فيه اضطراب وحديث جذامة في الصحيح وجمعت طائفة أخرى بين الحديثين وقالت ان اليهود كانت تقول ان العزل لا يكون معه حمل أصلاً فكذبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لو أراد الله أن يخلقه لما استطعت أن تصرفه وقوله أنه الوأة الخفى وان لم يمنع الحمل بالكلية كترك الوطء فهو مؤثر في تقايله وقالت طائفة أخرى الحديثان صحيحان ولكن حديث التحريم ناسخ وهذه طريقة أبى محمد بن حزم قالوا لانه ناقل عن الاصل والاحكام كانت قبل التحريم على الاباحة ودعوى هؤلاء تحتاج الى تأريخ محقق يبين تأخير أحد الحديثين عن

الآخر وأنى لهم به وقد اتفق عمر وعلى رضي الله عنهما على أنها تكون مؤودة حتى تمر عليها التارات السبع فروى القاضى أبو يعلى وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاعه عن أبيه قال جلس الى عمر على والزبير وسعد رضي الله عنهم في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذاكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل انهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى فقال على رضي الله عنه لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التارات السبع حتى تكون من سلاله من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظاما ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر فقال عمر رضي الله عنه صدقت أطال الله بقاءك وبهذا احتج من احتج على جواز الدعاء للرجل بطول البقاء وأما من جوزه باذن الحرة فقال للمرأة حق في الولد كما للرجل حق فيه ولهذا كانت أحق بحضاته قالوا ولم يعتبروا اذن السرية فيه لأنها لا حق لها في القسم ولهذا لا تطالبه بالفيئة ولو كان لها حق في الوطء لطولب المولى منها بالفيئة قالوا وأما زوجته الرقيقة فله أن يعزل عنها بغير اذنها صيانة لولده عن الرق ولكن يعتبر اذن سيدها لان له حقا في الولد فاعتبر اذنه في العزل كالحرة ولان بدل البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة فكان اذنه في العزل كاذن الحرة قال أحمد رحمه الله في رواية أبي طالب في الامة اذا نكحها يستأذن أهلها يعني في العزل لانهم يريدون الولد والمرأة لها حق تريد الولد وملك يمينه لا يستأذنها وقال في رواية صالح وابن منصور وحنبل وأبي الحرث والفضل ابن زياد والمروزي يعزل عن الحرة باذنها والامة بغير اذنها يعني أمته وقال في رواية ابن هاني اذا عزل عنها لزمه الولد تد يكون الولد مع العزل وقد قال بعض من قال مالى ولد الا من العزل وقال في رواية المروزي في العزل عن أم ولد ان شاء قال قلت لا يحل لك ليس لها ذلك

(نصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الغيل وهو وطء المارضة) ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال لقد هممت أن أنهى عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم وفي سنن أبي داود عنه من حديث أسماء بنت يزيد لا تقتلوا أولادكم سرا فوالذى نفسى بيده انه ليدرك الفارس فيدعثره قال قلت ما يعنى قالت الغيلة يأتي الرجل امرأته وهي ترضع قلت أما الحديث الاول فهو حديث جذامة بنت وهب وقد تضمن أمرين اكل منهما معارض نصدره هو الذى تقدم لقد هممت أن أنهى عن الغيلة وقد عارضه حديث أسماء وعجزه ثم سأله عن العزل فقال ذلك الوأد الحنفى وقد عارضه حديث أبي سعيد كذبت يهود وقد يقال أن قوله لا تقتلوا أولادكم سرا نهى أن يتسبب الى ذلك فانه شبه الغيل بقتل الولد وليس بقتل حقيقة والا كان من الكبائر وكان قرين الاشرار بالله ولا ريب أن وطء المراضع مما تعم به البلوى ويتعذر على الرجل الصبر عن امرأته مدة الرضاع ولو كان وطؤه حراما لكان معلوما من الدين وكان يbane من أهم الامور ولم تهمله الامة وخير القرون ولا يصرح أحد منهم بتحريمه فعلم أن حديث أسماء على وجه الارشاد والاحتياط للولد وأن لا يعرضه لفساد اللبن بالحمل الطارى عليه ولهذا كان عادة العرب أن يسترضعوا لاولادهم غير أمهاتهم والمنع منه غاية أن يكون من باب سد الذرائع التي قد تفضى الى الاضرار بالولد وقاعدة سد الذرائع اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم بيانه مرارا والله أعلم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتداء والدوام بين الزوجات) ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أنه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الثيب أقام عندها

ثلاثاً ثم قسم قال أبو قلابة ولو شئت لقلت ان أنسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله أبو قلابة قد جاء مصرحاً به عن أنس كما رواه البزار في مسنده من طريق أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعا وللثيب ثلاثاً وروى الثوري عن أيوب وخالدا الحذاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً وفي صحيح مسلم أن أم سلمة رضي الله عنها لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها أقام عندها ثلاثاً ثم قال انه ليس بك على أهالك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وله في لفظ لما أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم ان هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه وفي الصحيحين أن سودة وهبت يوماً لعائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة رضي الله عنها يوماً ويوم سودة وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعاً نيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو في نوبتها فيبيت عندها وفي صحيح مسلم انهن كن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها في قوله وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا أنزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من النفقة على والقسم لي فذلك قوله فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وقضى خليفته الراشد وابن عمه علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه اذا تزوج الحرة على الامة قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين وقضاء خلفائه وان لم يكن مساوياً لقضائه فهو كقضائه في وجوبه على الامة وقد احتج الامام أحمد بهذا القضاء عن علي رضي الله عنه وضعفه أبو محمد بن حزم بالمنهال بن عمرو وبابن أبي ليلى ولم يضع شيئاً فانهما ثقتان حافظان جليلان ولم يزل الناس يحتجون بابن أبي ليلى على شيء ما في حفظه يتقى منه ما خالف فيه الاثبات وما تفرد به عن الناس والا فهو غير مدفوع عن الامانة والصدق فتضمن هذا القضاء أموراً منها وجوب قسم الابتداء وهو أنه اذا تزوج بكراً على ثيب أقام عندها سبعمائة سوى بينهما وان كانت ثيباً خيراًها بين أن يقيم عندها سبعمائة ثم يقضيها بها للبواقي وبين أن يقيم عندها ثلاثاً ولا يحاسبها هذا قول الجمهور وخالف فيه امام أهل الرأي وامام أهل الظاهر وقالوا لاحقاً للجديدة غير ما تستحقه التي عنده فيجب عليه التسوية بينهما ومنها أن الثيب اذا اختارت السبع قضاهن للبواقي واحتسب عليها بالثلاث ولو اختارت الثلاث لم يحتسب عليها بها وعلى هذا فمن سرح بثلاث دون ما فوقها ففعل أكثر منها دخلت الثلاث في الذي لم يساح بحيث لو ترتب عليه اثم اثم على الجميع وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكته ثلاثاً فلو أقام أبداً م على الإقامة كلها ومنها أنه لا يجب التسوية بين النساء في المحبة فانها لا تملك وكانت عائشة رضي الله عنها أحب نسائه اليه وأخذ من هذا أنه لا يجب التسوية بينهما في الوطء لانه موقوف على المحبة والميل وهي بيد مقلب القلوب وفي هذا تفصيل وهو أنه ان تركه لعدم الداعي اليه وعدم الانتشار فهو معذور وان تركه مع الداعي اليه ولكن

داعيه الى الضرة أقوى فهذا مما يدخل تحت قدرته وملكه فان أدى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية وان ترك الواجب منه فلها المطالبة به ومنها اذا أراد السفر لم يحزله أن يسافر باحداهن الا بقرعة ومنها أنه لا يقضى للبواقي اذا قدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقضى للبواقي وفي هذا ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يقضى سواء أقرع أو لم يقرع وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله والثاني أنه يقضى للبواقي أقرع أو لم يقرع وهذا مذهب أهل الظاهر . والثالث أنه ان أقرع لم يقض وان لم يقرع قضى وهذا قول أحمد والشافعي رحمهما الله ومنها أن للمرأة أن تهب ليلتها لضررتها فلا يحوزله جعلها لغير الموهوبة وان وهبتها للزوج فله جعلها لمن شاء منهن والفرق بينهما أن الليلة حق للمرأة فاذا أسقطتها وجعلتها لضررتها تعينت لها واذا جعلتها للزوج جعلها لمن شاء من نسائه فاذا اتفق أن تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وان كانت لاتبليها فهل له نقلها الى مجاورتها فيجعل الليلتين متجاورتين على قولين للفقهاء وهما في مذهب أحمد والشافعي ومنها أن الرجل له أن يدخل على نسائه كلهن في يوم احداهن ولكن لا يطؤها في غير نوبتها ومنها أن لنسائه كلهن أن يجتمعن في بيت صاحبة النوبة يتحدثن الى أن يجي وقت النوم فتؤب كل واحدة الى منزلها ومنها أن الرجل اذا قضى وطرا من امرأته وكرهتها نفسه أو عجز عن حقوقها فله أن يطلقها وله أن يخيرها ان شاءت أقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطء والنفقة أو في بعض ذلك بحسب ما يصطلحان عليه فاذا رضيت بذلك لزم وليس لها المطالبة به بعد الرضا هذا موجب السنة ومقتضاها وهو الصواب الذي لا يسوغ غيره وقول من قال ان حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شئت فاسد فان هذا خرج مخرج المعاوضة وقد سماه الله تعالى صلحا فيلزم كما يلزمها صالحا عليه من الحقوق والاموال ولو مكنت من طلب حقها بعد ذلك لكان فيه تأخير الضرر الى اكمل حالته ولم يكن صلحا بل كان من أقرب أسباب المعادة والشرعية منزهة عن ذلك ومن علامات المنافق أنه اذا وعد أخلف واذا عاهد غدر والقضاء النبوي يرد هذا ومنها أن الامة المزوجة على النصف من الحرية كما قضى به أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهو قول جمهور الفقهاء الا رواية عن مالك أنها سواء وبها قال أهل الظاهر وقول الجمهور هو الذي يقتضيه العدل فان الله سبحانه لم يسوي بين الحرية والامة لا في الطلاق ولا في العدة ولا في الحدود ولا في الملك ولا في الميراث ولا في الحج ولا في مدة الكون عند الزوج ليلا ونهارا ولا في أصل النكاح بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ولا في عدد المنكوحات فان العبد لا يتزوج أكثر من اثنتين هذا قول الجمهور وروى الامام أحمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يتزوج العبد ثنتين ويطلق ثنتين وتعتد امرأته حيضتين واحتج به أحمد ورواه أبو بكر عبد العزيز عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا يحل للعبد من النساء الا ثنتان وروى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين قال سأل عمر رضي الله عنه الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن ثنتين وطلقة ثنتين فهذا عمر وعلي وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة مع انتشار هذا القول وظهوره وموافقه للقياس

فصل في تضاؤه صلى الله عليه وسلم في تحريم وطء المرأة الحبلى من غير الواطئ ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال لعله يريد أن يلج بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن ألجعه لعلنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له

كيف يستخدمه وهو لا يحل له قال أبو محمد بن حزم لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا انتهى. وقد روى أهل السنن من حديث أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا أو طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي وغيره من حديث رويفع بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره قال الترمذي حديث حسن وفيه عن العرباض ابن سارية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبأيا حتى يضعن ما في بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له كان شيخنا يقول في معناه كيف يجعله عبدا موروثا عنه ويستخدمه استخدام العبيد وهو ولد له لأن وطأه زاد في خالقه قال الامام أحمد الوطء يزيد في سمعه وبصره قال فيمن اشترى جارية حاملا من غيره فوطئها قبل وضعها فإن الولد لا يلحق بالمشتري ولا يتبعه لكن يعتقه لانه قد شرك فيه لأن الماء يزيد في الولد وقد روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال لعله يريد أن يلم بها وذكر الحديث يعني أنه ان استلحقه وشركه في ميراثه لم يحل له لانه ليس بولده وان أخذه مملوكا يستخدمه لم يحل له لانه قد شرك فيه لكون الماء يزيد في الولد وفي هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح الحامل سواء كان حملها من زوج أو سيد أو شبهة أو زنا وهذا لا خلاف فيه الا فيما اذا كان الحمل من زنا ففي صحة العقد قولان أحدهما بطلانه وهو مذهب أحمد ومالك رحمهما الله والثاني صحته وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله ثم اختلفا فنع أبو حنيفة رحمه الله من الوطء حتى تنقضي العدة وكرهه الشافعي رحمه الله وقال أصحابه لا يحرم

﴿فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها﴾ ثبت عنه في الصحيح أنه أعتق صفية وجعل عتقها صداقها قيل لانس ما أصدقها قال أصدقها نفسها وذهب الى جواز ذلك على بن أبي طالب رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك رضي الله عنه وهو مذهب أعلم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والزهرى وأحمد واسحق وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فإن أبت ذلك فعابها قيمتها وعنه رواية ثالثة أنه يوكل رجلا يزوجها إياها والصحيح هو القول الأول الموافق للسنة وأقوال الصحابة والقياس فانه كان يملك رقبتها فأزال ملكه عن رقبتها وأبقى ملك المنفعة بعقد النكاح فهو أولى بالجواز مما لو أعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة حنين

﴿فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في صحة النكاح الموقوف على الاجازة﴾ في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخبرها النبي صلى الله عليه وسلم وقد نص الامام أحمد على القول بمتضى هذا فقال في رواية صالح في صغير زوجته عمه قال ان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ ونقل عنه ابنه عبد الله اذا زوجت اليتيمة فاذا بلغت فلها الخيار وكذلك نقل ابن منصور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوجت ودخل بها الزوج ثم حاضت عند الزوج بعد قال تخير فان اختارت نفسها لم يقع التزويج وهي أحق بنفسها وان قالت اخترت زوجي فليشهدوهما على نكاحهما قال أحمد جيد وقال في رواية حنبل في العبد اذا تزوج بغير إذن سيده ثم علم السيد بذلك فإن شاء يطلق عليه فالطلاق بيد السيد واذا أذله في التزويج فالطلاق بيد العبد ومعنى قوله يطلق أى يبطل العقد ويمنع تنفيذه واجازته هكذا أوله القاضي وهو خلاف

ظاهر النص وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهم الله على تفصيل في مذهبه والقياس يقتضى صحة هذا القول فإن
الاذن إذا جاز أن يتقدم القبول والایجاب جاز أن يتأخر عنه وأيضا فإنه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على
الاجازة كالوصية ولأن المعتبر هو التراضي وحصوله في ثانی الحال كحصوله في الاول ولأن اثبات الخيار في عقد
البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار ورده وبالله التوفيق

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الكفاة في النكاح) قال الله تعالى يا أيها الناس انا خالقناكم من ذكر
وأُنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال والمؤمنون
والمؤمنات بعضهم أولياء بعض وقال تعالى فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من
بعض وقال صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود
على أبيض الا بالتقوى الناس من آدم وادم من تراب وقال صلى الله عليه وسلم ان آل بنى فلان ليسوا الى بأولياء ان
أولياءى المتقون حيث كانوا وأين كانوا وفي الترمذى عنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه
فأنكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه فقال اذا جاءكم من ترضون
دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبنى يابضة أنكحوا أباهند وانكحوا اليه
وكان حجاما وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش القرشية من زيد بن حارثة مولاه وزوج فاطمة
بنت قيس الفهرية من أسامة ابنه وتزوج بلال بن رباح باخت عبد الرحمن بن عوف وقد قال الله تعالى الطيبات
للطيبين والطيبون للطيبات وقد قال تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء فالذى يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم
اعتبار الدين في الكفاة أصلا وكما لا فلا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاة أمرا
وراء ذلك فإنه حرم على المسلمة نكاح الزانى الخيىث ولم يعتبر نسبا ولا صناعة ولا غنى ولا حرقة فيجوز للعبد القن نكاح
الحررة النسبية الغنية اذا كان تقيفا مسلما وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات
وللفقراء نكاح الموسرات وقد تنازع الفقهاء في أوصاف الكفاة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية عنه
انها ثلاثة الدين والحرية والسلامة من العيوب وقال أحمد في رواية عنه هي الدين والنسب والدين وقال أحمد في رواية عنه هي الدين
والنسب خاصة وفي رواية أخرى هي خمسة الدين والنسب والحرية والصناعة والمال واذا اعتبر فيها النسب فعنه فيه روايتان
احداهما أن العرب بعضهم لبعض أكفاء الثانية أن قریشا لا يكافهم الا قرشى وبنو هاشم لا يكافهم الا هاشمى وقال
أصحاب الشافعى يعتبر فيها الدين والنسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب المنفرة ولهم في اليسار ثلاثة أوجه
اعتباره فيها والغاؤه واعتباره في أهل المدين دون أهل البوادرى فالعجمى ليس عندهم كفوا للعربى ولا غير القرشى
للقرشية ولا غير الهاشمى للهاشمية ولا غير المنتسبة للعلماء والصالحين المشهورين كفوا لمن ليس منتسبا اليهما ولا
البيد كفوا للحررة ولا العتيق كفوا للحررة الاصل ولا من مس الرق أحد آبائه كفوا لمن لم يمسها رقيق ولا أحد من
آبائهما وفي تأثير رقيق الامهات وجهان ولا من به عيب مثبت للفسخ كفوا للسليمة منه فان لم يثبت الفسخ وكان
منفرا كالعمى والتقطع وتشويه الخالقة فوجهان واختار الرويانى أن صاحبه ليس بكفو ولا الحجام والحائك
والحارس كفوا لبنت التاجر والخياط ونحوهما ولا المنحرف لبنت العالم ولا الفاسق كفوا للعفيفة ولا المبتدع
للسنية ولكن الكفاة عند الجمهور هي حق للمرأة والاولياء ثم اختلفوا فقال أصحاب الشافعى رحمه الله هي لمن له

ولاية في الحال وقال أحمد رحمه الله في رواية حق لجميع الأولياء تريهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فلما فسخ وقال أحمد في رواية ثالثة أنها حق الله فلا يصح رضاهم باسقاطه ولكن على هذه الرواية لا تعتبر الحرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب إنما يعتبر الدين فقط فإنه لم يقل أحمد ولا أحد من العلماء أن نكاح الفقير الموصرة باطل وأن رضيت ولا يقول هو ولا أحد أن نكاح الهاشمية لغير الهاشمي والقرشية لغير القرشي باطل وإنما نبهنا على هذا لأن كثيرا من أصحابنا يحكون الخلاف في الكفاة هل هي حق لله أو للآدمي ويطلقون مع قولهم أن الكفاة هي الخصال المذكورة وفي هذا من التساهل وعدم التحقيق ما فيه

رَفَصَل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت الخيار للمعتقة تحت العبد (ج) ثبت في الصحيحين والسنن أن بريرة كاتبت أهلها وجاءت تسأل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت عائشة رضي الله عنها أن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك لأهلها فأبوا إلا أن يكون الولاية لهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اشترها واشترط لي الولاية فأنما الولاية لمن أعتق ثم خطب الناس فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاية لمن أعتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أن تبقى على نكاح زوجها وبين أن تفسخه فاختارت نفسها فقال لها إنه زوجك وأبو ولدك فقالت يا رسول الله تأمرني بذلك قال لا وإنما أنا شافع قالت فلا حاجة لي فيه وقال لها اذخيرها إن قربك فلا خيار لك وأمرها أن تعتد وتصدق عليها بلحم فأكل منه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وكان في قصة بريرة من الفقه جواز مكاتبه المرأة وجواز بيع المكاتب وإن لم يعجزه سيده وهذا مذهب أحمد المشهور عنه وعليه أكثر نصوصه وقال في رواية أبي طالب لا يبطأ مكاتبته ألا ترى أنه لا يقدر أن يبيعها وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله والنبي صلى الله عليه وسلم أقر عائشة رضي الله عنها على شرائها وأهلها على بيعها ولم يسأل أعجزت أم لا وبجيبها تستعين في كتابتها لا يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب محذور فإن يبعه لا يبطل كتابته فإنه يبقى عند المشتري كما كان عند البائع إن أدى إليه عتق وإن عجز عن الأداء فله أن يعيده إلى الرق كما كان عند بائعه فلم تأت السنة بجواز بيعه لكان القياس يقتضيه وقد ادعى غير واحد الإجماع القديم على جواز بيع المكاتب قالوا لأن قصة بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك لأنها صفقة جرت بين أم المؤمنين وبين بعض الصحابة رضي الله عنهم وهم موالى بريرة ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في أمر يبيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شيء أشهر من هذا ثم كان من مشى زوجها خلفها باكية في أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند النساء والصبيان قالوا فظهر يقينا أنه إجماع من الصحابة ثم لا يظن بصاحب أنه يخالف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الأمر الظاهر المستفيض قالوا ولا يمكن أن توجدونا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم المنع من بيع المكاتب إلا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها إسناد واعتذر من منع يبعه بعذرين أحدهما أن بريرة كانت قد عجزت وهذا عذر أصحاب الشافعي والثاني أن البيع ورد على مال الكتابة لا على رقبته وهذا عذر أصحاب مالك وهذان العذران أحوج إلى أن يعتذر عنهما من الحديث ولا يصح واحد منهما أما الأول فلا ريب أن هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما وكانت الكتابة تسع

سنتين في كل سنة أوقية ولم تكن بعد أدت شيئاً ولا خلاف أن العباس وابنه إنما سكنا المدينة بعد فتح مكة ولم يعيش النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إلا عامين وبعض الثالث فأين العجز وحلول النجم وأيضا فان بريرة لم تقل عجزت ولا قالت لها عائشة رضي الله عنها أعجزت ولا اعترف أهلها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصفها به ولا أخبر عنها البتة فمن أين لكم هذا العجز الذي تعجزون عن اثباته وأيضا فانها إنما قالت لعائشة رضي الله عنها كاتبت أهلي على تسع أواق في كل سنة أوقية وإني أحب أن تعينني ولم تقل لم أود لهم شيئاً ولا مضت على نجوم عدة عجزت عن الاداء فيها ولا قالت عجزني أهلي وأيضا فانهم لو عجزوها لعادت في الرق ولم تكن حيثئذ لتسعى في كتابتها وتستعين بعائشة رضي الله عنها على أمر قد بطل فان قيل الذي يدل على عجزها قول عائشة رضي الله عنها إن أحب أهلك أن أشتريك وأعتقك ويكون ولاؤك لي فعات وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اشتريها فاعتقها وهذا يدل على انشاء عتق من عائشة رضي الله عنها وعتق المكاتب بالاداء لا بالانشاء من السيد قيل هذا هو الذي أوجب لهم القول بطلان الكتابة قالوا ومن المعلوم أنها لا تبطل إلا بعجز المكاتب أو تعجزه نفسه وحيثئذ فيعود في الرق فأنما ورود البيع على رقيق لا على مكاتب وجواب هذا أن ترتيب العتق على الشراء لا يدل على انشائه فانه ترتيب للسبب على سببه ولا سيما فان عائشة رضي الله عنها لما أرادت أن تعجل كتابتها جملة واحدة كان هذا سببا في اعتاقها وقد قلتم أتم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أن هذا من ترتيب المسبب على سببه وأنه بنفس الشراء يعتق عليه لا يحتاج الى انشاء عتق وأما العذر الثاني فأمره أظهر وسياق القصة يبطله فان أم المؤمنين رضي الله عنها اشتريها فاعتقتها وكان ولاؤها لها وهذا مما لا ريب فيه ولم تشتري المال والمال كان تسع أواق منجمة فعدتها لهم جملة واحدة ولم تتعرض للسؤال الذي في ذمتها ولا كان غرضها بوجه ما ولا كان لعائشة غرض في شراء الدراهم المؤجلة بعددها حالة وفي القصة جواز المعاملة بالنقود عددا اذا لم يختلف مقدارها وفيها أنه لا يجوز لأحد من المتعاقدين أن يشترط على الآخر شرطا يخالف حكم الله ورسوله وهذا معنى قوله ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه وليس المراد أنه ليس في القرآن ذكره وإباحته ويدل عليه قوله كتاب الله أحق وشرط الله أوثق وقد استدل به من صحح العقد الذي شرط فيه شرط فاسد ولم يبطل العقد به وهذا فيه نزاع وتفصيل يظهر الصواب منه في تبين معنى الحديث فانه قد أشكل على الناس قوله اشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق فاذن لها في هذا الاشتراط وأخبر أنه لا يفيد والشافعي طعن في هذه اللفظة وقال إن هشام بن عروة انفرد بها وخالفه غير مفردها الشافعي رحمه الله ولم يثبتها ولكن أصحاب الصحيحين وغيرهم أخرجوها ولم يطعنوا فيها ولم يعلمها أحد سوى الشافعي فيما نعلم ثم اختلفوا في معناها فقالت طائفة اللام ليست على بابها بل هي بمعنى على كقوله ان أحستم أحستم لأنفسكم وان أسأتم فلها أي فعاليها كما قال تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وردت طائفة هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة والموضوع الحرف وليس نظير الآية فانها قد فرقت بين ما للنفس وبين ما عليها بخلاف قوله اشترطى لهم وقالت طائفة بل اللام على بابها ولكن في الكلام محذوف تقديره اشترطى لهم أو لا تشترطى فان الاشتراط لا يفيد شيئا لمخالفته لكتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستلزامه اضرار مالا دليل عليه والعلم به من نوع علم الغيب وقالت طائفة أخرى بل هذا أمر تهديد لا إباحة كقوله تعالى اعملوا ما شئتم

وهذا في البطلان من جنس ما قبله وأظهر فسادا فما لعائشة رضى الله عنها وما للتهديد هنا وأين في السياق ما يقتضى التهديد لها نعم هم أحق بالتهديد لأن المؤمنين رضى الله عنها وقالت طائفة بل هو أمر اباحة واذن وأنه يجوز اشتراط مثل هذا ويكون ولأى المكاتب للبائع قاله بعض الشافعية وهذا أفسد من جميع ما تقدم وصريح الحديث يقتضى بطلانه ورده وقالت طائفة انما أذن لها في الاشتراط ليكون وسيلة الى ظهور بطلان هذا الشرط وعلم الخاص والعام به وتقرر حكمه صلى الله عليه وسلم وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يقنعوا دون أن يكون الولاء لهم فعاقبهم بان أذن لعائشة رضى الله عنها في الاشتراط ثم خطب الناس فاذن فيهم بطلان هذا الشرط وتضمن حكما من أحكام الشريعة وهو أن الشرط الباطل اذا شرط في العقد لم يجز الوفاء به ولولا الاذن في الاشتراط لما علم ذلك فان الحديث تضمن فساد هذا الحكم وهو كون الولاء لغير المعتق وأما بطلانه اذا شرط فانما استفيد من تصريح النبي صلى الله عليه وسلم بطلانه بعد اشتراطه ولعل القوم اعتقدوا أن اشتراطه يفيد الوفاء به وان كان خلاف مقتضى العقد المطلق فابطله النبي صلى الله عليه وسلم وان شرط كما أبطله بدون الشرط فان قيل فاذا فات مقصود المشترط يبطلان الشرط فانه اما أن يسقط على الفسخ أو يعطى من الارش بقدر ما فات من غرضه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الامرين قبل هذا انما ثبت اذا كان المشترط جاهلا بفساد الشرط فاما اذا علم بطلانه ومخالفته لحكم الله كان عاصيا آثما باقدا على اشتراطه فلا فسخ له ولا أرش وهذا أظهر الامرين في موالى بريرة والله أعلم

(فصل في قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق) من العموم ما يقتضى ثبوته لمن أعتق سائبة أو في زكاة أو كفارة أو عتق واجب وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في احدى الروايات وقال في روايته الاخرى لا ولأى عليه وقال في ثالثة يرد ولاؤه في عتق مثله ويحتج بعمومه أحمد ومن واقفه في أن المسلم اذا أعتق عبدا ذميا ثم مات العتيق ورثه بالولاء وهذا العموم أخص من قوله لا يرث المسلم الكافر فينخصه أو يقيده وقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله لا يرثه بالولاء الا أن يموت العبد مسلما ولهم أن يقولوا ان عموم قوله الولاء لمن أعتق مخصوص بقوله لا يرث المسلم الكافر

(فصل) وفي القصة من الفقه تخيير الأمة المزوجة اذا أعتقت وزوجها عبد وقد اختلفت الرواية في زوج بريرة هل كان عبدا أو حرا فقال القاسم عن عائشة رضى الله عنها كان عبدا ولو كان حرا لم يخيرها وقال عروة عنها كان حرا وقال ابن عباس كان عبدا أسود يقال له مغيث عبداً لبني فلان كأتى أنظر اليه يطوف ورامها في سكك المدينة وكل هذا في الصحيح وفي سنن أبي داود عنه رضى الله عنه كان عبداً لآل أبي أحمد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قريك فلا خيار لك وفي مسند أحمد عن عائشة رضى الله عنها أن بريرة كانت تحت عبد فلما أعتقتها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اختارى فان شئت أن تمكثي تحت هذا العبد وان شئت أن تفارقيه وقد روى في الصحيح أنه كان حرا وأصح الروايات وأكثرها أنه كان عبدا وهذا الخبر رواه عن عائشة رضى الله عنها ثلاثة الاسود وعروة والقاسم أما الاسود فلم يختلف عنه عن عائشة رضى الله عنها أنه كان حرا وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان احدهما أنه كان حرا والثانية أنه كان عبداً وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما أنه كان حرا والثانية الشك قال داود بن مقاتل ولم تختلف الرواية عن ابن عباس

أنه كان عبداً واتفق الفقهاء على تخيير الأمة اذا أعتقت وزوجها عبداً واختلفوا اذا كان حراً فقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه لا تخير وقال أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله في الرواية الثانية تخير وليست الروايتان مبنيّتين على كون زوجها عبداً أو حراً بل على تحقيق المناط في اثبات الخيار لها وفيه ثلاثة مآخذ للفقهاء أحدها زوال الكفأة وهو المعبر عنه بقولهم كملت تحت ناقص الثاني ان عتقها أوجب للزوج ملك طلاقاً ثالثة عليها لم تكن مملوكة له بالعقد وهذا مأخذ أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وبنوا على أصلهم أن الطلاق معتبر بالنساء لا بالرجال الثالث ملكها نفسها ونحن نبين ما في هذه . المأخذ الاول وهو كمالها تحت ناقص فهذا يرجع الى أن الكفأة معتبرة في الدوام كما هي معتبرة في الابتداء فاذا زالت خيرت المرأة كما تخير اذا بان الزوج غير كفؤ لها وهذا ضعيف من وجهين . أحدهما أن شروط الكفأة لا يعتبر دوامها واستمرارها وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا يشترط أن تكون توابع في الدوام فان رضا الزوجة غير المجبرة شرط في الابتداء دون الدوام وكذلك الولي والشاهدان وكذلك مانع الاحرام والعدة والزنا عند من يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد دون استدامته فلا يلزم من اشتراط الكفأة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها . الثاني أنه لو زالت الكفأة في أثناء النكاح بفسق الزوج أو حدوث عيب موجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب وهو اختيار قدماء الاصحاب ومذهب مالك وأثبت القاضي الخيار بالعيب الحادث ويلزمه اثباته بحدوث فسق الزوج وقال الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الخيار وان حدث بالزوجة فعلى قولين . وأما المأخذ الثاني وهو ان عتقها أوجب للزوج عليها ملك طلاقاً ثالثة فمأخذ ضعيف جداً فأى مناسبة بين ثبوت طلاقاً ثالثة وبين ثبوت الخيار لها وهل نصب الشارع ملك الطلاقاً الثالثة سيما الملك الفسخ وما يتوهم من أنها كانت تبين منه بائنتين فصارت لا تبين الا بثلاث وهو زيادة امساك وحبس لم يقتضه العقد فاسد فانه يملك أن لا يفارقها البتة ويمسكها حتى يفرق الموت بينهما والنكاح عقد على مدة العمر فهو يملك استدامة امساكها وعتقها لا يساويه هذا الملك فكيف يسلبه اياه ملكه عليها طلاقاً ثالثة وهذا لو كان الطلاق معتبراً بالنساء فكيف والصحيح أنه معتبر بمن هو يبدو اليه ومشروع في جانبه . وأما المأخذ الثالث وهو ملكها نفسها فهو أرجح المآخذ وأقربها الى أصول الشرع وأبعدها من التناقض وسر هذا المأخذ أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعتق يقتضى تملك الرقة والمنافع للعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبته ملكت بضعها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها بخيرها الشارع بين أن تقيم مع زوجها وبين أن تفسخ نكاحه اذ قد ملكت منافع بضعها وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لها ملكت نفسك فاخترى فان قيل هذا منتقض بما لو زوجها ثم باعها فان المشتري قد ملك رقبته وبضعها ومنافعه ولا تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضا فان البائع نقل الى المشتري ما كان مملوكاً له فصار المشتري خليفته وهو لما زوجها أخرج منفعة البضع عن ملكه الى الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوبة منفعة البضع فصار كاله أجر عبده مدة ثم باعه فان قيل فبأن هذا يستقيم لكم فيما اذا باعها فها قاتم ذلك اذا أعتقها وأنها ما ملكت نفسها مسلوبة منفعة البضع كما لو آجرها ثم أعتقها ولهذا ينتقض عليكم هذا المأخذ قيل الفرق بينهما أن العتق في تملك العتق رقبته ومنافعه أقوى من البيع ولهذا ينفذ فيما لم يعتقه

ويسرى في حصة الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاط ما كان السيد يملكه من عتيقه وجعله له محررا وذلك يقتضى اسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها واذا كان العتق يسرى في ملك الخير المحض الذى لاحق له فيه البتة فكيف لا يسرى الى ملكه الذى تعلق به حق الزوج فاذا سرى الى نصيب الشريك الذى لا حق للعتق فيه فسيانته الى ملك الذى تعلق به حق الزوج أولى وأحرى فهذا محض العدل والقياس الصحيح فان قيل فهذا فيه ابطال حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة قيل الزوج قد استوفى المنفعة بالوطء فطريان ما يزيل دوامها لا يسقط له حقا كالوطء ما يفسده أو يفسخه برضاع أو حدوث عيب أو زوال كفاة عند من يفسخ به فان قيل فما تقولون فيما رواه النسائي من حديث ابن موهب عن القاسم ابن محمد قال كان لعائشة رضى الله عنها غلام وجارية قالت فأردت أن أعتقهما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابدئي بالغلام قبل الجارية ولو لا أن التخيير يمنع اذا كان الزوج حرا لم يكن للبداية بعتق الغلام فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت حر فلا يكون لها اختيار وفي سنن النسائي أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها قيل أما الحديث الأول فقال أبو جعفر العقيلي وقد رواه هذا خبر لا يعرف الا بعبد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف وقال ابن حزم هو خبر لا يصح ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين بل قال كان لها عبد وجارية ثم لو كانا زوجين لم يكن في أمره لها بعتق العبد أو لا ما يسقط خيار المعتقة تحت الحر وليس في الخبر أنه أمرها بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر أنه أمرها بأن تبدى بالذكر لفضل عتقه على الأنثى وأن عتق اثنين يقوم مقام عتق ذكر كما في الحديث الصحيح مينا وأما الحديث الثاني فضعف بانه من رواية حسن بن عمرو بن أمية الضمري وهو مجهول فاذا تقرر هذا وظهر حكم الشرع في اثبات الخيار لها فقد روى الامام أحمد باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا أعتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يطأها ان شامت فارقت وان وطئها فلا خيار لها ولا تستطيع فراقه ويستفاد من هذا قضيتان . أحدهما أن خيارها على التراخي ما لم تملكه من وطئها وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وللشافعي رضى الله عنه ثلاثة أقوال هذا أحدها والثاني أنه على الفور والثالث أنه الى ثلاثة أيام . الثانية أنها اذا مكنته من نفسها فوطئها سقط خيارها وهذا اذا علمت بالعتق وثبت الخيار به فلو جهلتها لم يسقط خيارها بالتمكين من الوطء وعن أحمد رواية ثانية انها لا تعذر بجهلها بملك الفسخ بل اذا علمت بالعتق ومكنته من وطئها سقط خيارها ولو لم تعلم أن لها الفسخ والرواية الأولى أصح فان عتق الزوج قبل أن تختار وقلنا أنه لا خيار للمعتقة تحت حر بطل خيارها لمساواة الزوج لها وحصول الكفاة قبل الفسخ . قال الشافعي في أحد قوليهِ وليس هو المنصور عند أصحابه لها الفسخ ليتقدم ملك الخيار على العتق فلا يطله والاول أقيس لزوال سبب الفسخ بالعتق وكما لزوال العيب في البيع والنكاح قبل الفسخ به وكما لزوال الاعتسار في زمن ملك الزوجة الفسخ به واذا قلنا العلة ملكها نفسها فلا أثر لذلك فان طلقها طلاقا رجعيا فعتقت في عدتها فاخترت الفسخ بطلت الرجعة وان اختارت المقام معه صح وسقط اختيارها للفسخ لان الرجعية كالزوجة وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد لا يسقط خيارها اذا رصيت بالمقام دون الرجعة ولها أن تختار نفسها بعد الارتجاع ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق فان الاختار في زمن هي فيه صائرا الى بينونة تمتنع فاذا راجعها صح حينئذ أن تختاره وتقيم معه لانها صارت زوجة

وعمل الاختيار عمله وترتب أثره عليه ونظير هذا إذا ارتد زوج الأمة بعد الدخول ثم عتقت في زمن الردة فعلى القول الأول لها الخيار قبل إسلامه فإن اختارته ثم أسلم سقط ملكها للفسخ وعلى قول الشافعي لا يصح لها خيار قبل إسلامه لأن العقد صائر إلى البطلان فإذا أسلم صح خيارها فإن قيل فأتقولون إذا طلقها قبل أن تفسخ هل يقع الطلاق أو لا قيل نعم يقع لأنها زوجة وقال بعض أصحاب أحمد وغيرهم يوقف الطلاق فإن فسخت تبين أنه لم يقع وإن اختارت زوجها تبين وقوعه فإن قيل فما حكم المهر إذا اختارت الفسخ قيل أما أن تفسخ قبل الدخول أو بعده فإن فسخت بعده لم يسقط المهر وهو لسيدها سواء فسخت أو أقامت وإن فسخت قبله فقيه قولان هما روايتان عن أحمد أحدهما لا مهر لأن الفرقة من جهتها والثانية يجب نصفه ويكون لسيدها لاهلها فإن قيل فما تقولون في المعتق نصفها هل لها خيار قيل فيه قولان وهما روايتان عن أحمد فإن قلنا لا خيار لها فزوج مدبره لا يملك غيرها وقيمتها مائة فعقد على مائتين مهرا ثم مات عتقت ولم تملك الفسخ قبل الدخول لأنها لو ملكت سقط المهر أو اتصف فلم تخرج من الثالث فيرق بعضها فيمتنع الفسخ قبل الدخول بخلاف ما إذا لم تملكها فإنها تخرج من الثالث فيعتق جميعها

﴿فصل في قوله صلى الله عليه وسلم لو راجعته فقالت أتأمرني فقال لا إنما أنا شافع فقالت لا حاجة لي فيه﴾ فيه ثلاث قضايا أحدها أن أمره على الوجوب ولهذا فرق بين أمره وشفاعته ولا ريب أن أمثال شفاعته من أعظم المستحبات الثانية أنه صلى الله عليه وسلم لم يغضب على بريرة ولم ينكر عليها إذ لم تقبل شفاعته لأن الشفاعة في إسقاط المشفوع عنده حقه وذلك إليه أن شاء أسقطه وإن شاء أبقيه فلذلك لا يحرم عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ويحرم عصيان أمره الثالثة أن اسم المراجعة في لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية فيكون ابتداء عقد وقد يكون مع تشعبه فيكون أمسا كما وقد سمي سبحاته ابتداء النكاح المطابق ثلاثا بعد الزوج الثاني مراجعة فقال فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أي أن يطلقها الثاني فلا جناح عليها وعلى الأول أن يتراجعا نكاحا مستأنفا

﴿فصل﴾ وفي أكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة وقال هو عليها صدقة ولنا هدية دليل على جواز أكل الغني وبنو هاشم وكل من تحرم عليه الصدقة مما يهديه إليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة المأكل ولأنه قد باع محله وكذلك يجوز له أن يشتريه منه بماله هذا إذا لم تكن صدقة نفسه فإن كانت صدقته لم يجوز له أن يشتريها ولا يهبها ولا يقبلها هدية كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله عنه عن شراء صدقته وقال لا تشتريها وإن أعطاكم بدمهم

﴿فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل وكثر وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن﴾ ثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ ذلك خمسمائة وقال عمر رضي الله عنه ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح شيئا من نسائه ولا أنكح شيئا من بناته على أكثر من ثنتي عشرة أوقية قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى والواقية أربعون درهما وفي صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد وفي سنن أبي داود من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعطى في صداق ملء كفه سويقا

أو تراق قد استحل وفي الترمذي أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رضيت من نفسك ومالك لنعائين قالت نعم فأجازه قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الإمام أحمد من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة وفي الصحيحين أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها إياه قال ما عندي إلا زاري هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك إن أعطيتها ازارك جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال لا أجد شيئا قال فالتمس ولو خاتما من حديد فالتمس ولم يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي النسائي أن أبا طلحة خطب أم سليم فقالت والله يا أبا طلحة ما مثلك يرد ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذاك مهري لا أسألك غيره فأسلم فكان ذاك مهرها قال ثابت فما سمعنا بامرأة قط كانت أكرم مهرا من أم ساييم فدخلت به فولدت له فتضمن هذا الحديث أن الصداق لا يتقدر أقله وأن قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين يصح تسميتها مهرا وتحل بها الزوجة وتضمن أن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح وأنها من قلة بركته وعسره وتضمن أن المرأة إذا رضيت بعلم الزوج وحفظه للقرآن أو بعضه من مهرها جاز ذلك وكانه يحصل لها من اتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها كما إذا جعل السيد عتقها صداقها وكان اتفاعها بحريتها وملكها لرقبتها هو صداقها وهذا هو الذي اختارته أم ساييم من اتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذلها نفسها له إن أسلم وهذا أحب إليها من المال الذي يبذله الزوج فإن الصداق شرع في الأصل حقا للمرأة تتففع به فإذا رضيت بالعلم والدين وإسلام الزوج وقراءته للقرآن كان هذا من أفضل المهور وأنفعها وأجابه فما خلا العقد عن مهر وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم أو عشرة من النص والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصا وقياسا وليس هذا مستويا بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهي خالصة له من دون المؤمنين فإن تلك وهبت نفسها بجرعة عن ولي وصداق بخلاف ما نحن فيه فإنه نكاح بولي وصداق وإن كان غير مالي فإن المرأة جعلته ترضا عن المال لما يرجع إليها من نفعه ولم تهب نفسها للزوج هبة مجردة كهبه شيء من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم هذا مقتضى هذه الأحاديث وقد خالف في بعضه من قال لا يكون الصداق إلا مالا ولا يكون منافع أخرى ولا عليه ولا تعليمه صداقا كقول أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله في رواية عنه ومن قال لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك رحمه الله وعشرة دراهم كأبي حنيفة رحمه الله وفيه أقوال أخر شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ودين ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأنها منسوخة أو أن أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل والأصل يردّها وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ولم ينكر عليه أحد بل عد ذلك من مناقبه وفضائله وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل إلى اثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع

(فصل) في حكمه صلى الله عليه وسلم وخفائه في أحد الزوجين يجد بصاحبه برصا أو جنونا أو جذاما أو يكون

الزوج عنيانا. في مسند أحمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بكشحاها يياضا فاما زعن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما أتاها شيئا وفي الموطأ عن عمر رضى الله عنه أنه قال أيما امرأة غر بها رجل بها جنون أو جذام أو برص فلها المهر بما أصاب منها وصادق الرجل على من غره وفي لفظ آخر قضى عمر رضى الله عنه في البرصاء والجذماء والمجنونة إذا دخل بها فرق بينهما والصادق لها بمسيسه إياها وهو له على وليها وفي سنن أبي داود من حديث عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما طاق عبد يزيد أبو ركاة زوجته أم ركاة ونكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حية فذكر الحديث وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال له طلقها ففعل قال راجع امرأتك أم ركاة فقال اني طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلا يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بني أبي رافع وهو مجهول ولكن هو تابعي وابن جريج من الأئمة الثقات العدول ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح ولم يكن الكذب ظاهرا في التابعين ولا سيما التابعين من أهل المدينة ولا سيما موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس إليها لا يظن بابن جريج أنه حملها عن كذاب ولا عن غير ثقة عنده ولم يبين حاله وجاء التفريق بالعنة عن عمر وعثمان رضى الله عنهما وعبد الله بن مسعود وسمر بن جندب ومعاوية بن أبي سفيان والحريث بن عبد الله بن أبي ربيعة والمغيرة ابن شعبة رضى الله عنهم لكن عمر وابن مسعود والمغيرة رضى الله عنهم أجلوه سنة وعثمان ومعاوية وسمر رضى الله عنهم لم يؤجلوه والحريث بن عبد الله رضى الله عنه أجله عشرة أشهر وذكر سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنبأنا عبد الله بن عوف عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث رجلا على بعض السعاية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر رضى الله عنه أعلمتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فاعلمها ثم خيرها وأجل مجنون سنة فان أفاق والافرق بينه وبين امرأته فاختلف الفقهاء في ذلك فقال داود وابن حزم ومن وافقهما لا يفسخ النكاح بعيب البتة وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يفسخ إلا بالجب والعنة خاصة وقال الشافعي ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب والعنة خاصة وزاد الامام أحمد عليهما أن تكون المرأة فتقاء منخرقة ما بين السيلين ولاصحابه في تنن الفرج والفم وانخراق مجرى البول والمني في الفرج والقروح السيالة فيه والبواسير والناصور والاستحاضة واستطلاق البول والنجو والخصى وهو قطع البيضتين والسل وهو سل البيضتين والوجء وهو رضحهما وكون أحدهما خشي مشكلا والعيب الذي بصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب الحادث بعد العقد وجهان وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى رد المرأة بكل عيب ترد به الجارية في البيع وأكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مظنته ولا من قاله ومن حكاه أبو عاصم العباداني في كتاب طبقات أصحاب الشافعي وهذا القول هو القياس أو قول ابن حزم ومن وافقه وأما الاقتصار على عيين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساو لها فلا وجه له فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو أحدهما أو كون الرجل كذلك من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أفبح التدليس والغش وهو مناف للدين والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط

عرفا وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن تزوج امرأة وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم وخيرها
 فإذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال بلا نقص والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر
 منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في
 النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع وما أزم الله ورسوله مغرورا قط ولا مغبونا بما غر به وغبن به ومن تدبر
 مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه
 من قواعد الشريعة وقد روى يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله
 عنه أيما امرأة تزوجت وبها جنون أو جذام أو برص فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسه إياها وعلى
 الولي الصداق بمادلس كما غره وردها بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر رضي الله عنه من باب الهذيان البارد المخالف
 لاجماع أهل الحديث قاطبة قال الإمام أحمد إذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه فمن يقبل وأئمة
 الإسلام جمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بروايته عن عمر رضي
 الله عنه وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يرسل إلى سعيد يسأله عن قضايا عمر رضي الله عنه فيفتي بها ولم يطعن
 أحد قط من أهل عصره ولا من بعدهم من له في الإسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر رضي
 الله عنه ولا عبرة بغيرهم وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه أيما امرأة نكحت وبها برص أو
 جنون أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه إن شاء أمسك وإن شاء طلق وإن مسها فلها المهر بما
 استحل من فرجها وقال وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله
 عنهم قال إذا تزوجها برص أو عمياء فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره وهذا يدل على أن عمر رضي
 الله عنه لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها وكذلك حكم قاضي الإسلام
 حقا الذي يضرب المثل بعلمه ودينه وحكمه شريح رضي الله عنه قال عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين
 رضي الله عنه عنه خاصم رجل إلى شريح فقال إن هؤلاء قالوا لي أنا تزوجك أحسن الناس فجأوني بأمرأة عمياء فقال
 شريح إن كان دلس لك بعيب لم يحز فتأمل هذا القضاء وقوله إن كان دلس لك بعيب كيف يقتضي أن كل عيب
 دلست به المرأة فلما زوج الرد به وقال الزهري رضي الله عنه يرد النكاح من كل داء عضال ومن تأمل فتاوى
 الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب إلا رواية رويت عن عمر رضي الله عنه لا ترد النساء
 إلا من العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وهذه الرواية لا نعلم لها إسنادا أكثر من أصبغ
 وابن وهب عن عمر وعلى رضي الله عنهما وقد روى عن ابن عباس ذلك بإسناد متصل ذكره سفيان عن عمرو
 ابن دينار عنه هذا كله إذا أطلق الزوج وأما إذا اشترط السلامة أو شرط الجمال فبانت شوهاء أو شرطها
 شابة حديثة السن فبانت عجوزا شمطاء أو شرطها بيضاء فبانت سوداء أو بكرا فبانت ثيبا فله الفسخ في ذلك كله
 فإن كان قبل الدخول فلا مهر وإن كان بعده فلها المهر وهو غرم على وليها إن كان غره وإن كانت هي الغارة
 سقط مهرها أو رجع عليها به إن كانت قبضته ونص على هذا أحمد في إحدى الروايتين عنه وهو أقيسهما
 وأولاهما بأصوله فيما كان الزوج هو المشتري وقال أصحابه إذا شرطت فيه صفة فبان بخلافها فلا خيار لها إلا
 في شرط الحرية إذا بان عبدا فلها الخيار وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان والذي يقتضيه مذهبه

وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل اثبات الخيار لها اذا فاته ما اشترطته أولى لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق فاذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلان يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى واذا جاز لها أن تفسخ اذا ظهر الزوج ذا صناعة دينية لا تشينه في دينه ولا في عرضه وانما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به فاذا شرطته شابا جميلا صحيحا فبان شيخا مشوها أعشى أطرش أخرس أسود فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ هذا في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله التوفيق وكيف يمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو أشد اعداء من ذلك البرص اليسير وكذلك غيره من أنواع الداء العضال واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على البائع كتمان عيب سلعة وحرّم على من عليه أن يكتمه من المشتري فكيف بالعيوب في النكاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية رضى الله عنه أو أبى جهنم رضى الله عنه أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبوجهن فلا يضع عصاه عن عاتقه فلم أن يبان العيب في النكاح أولى وأوجب فكيف يكون كتمان وتدليسه والغش الحرام به سببا للزومه وجعل ذا العيب غلا لازما في عتق صاحبه مع شدة نفرة عنه ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه وهذا مما يعلم يقينا أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه والله أعلم وقد ذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج اذا شرط السلامة من العيوب فوجد أى عيب كان فالنكاح باطل من أصله غير منعقد ولا خيار له فيه ولا اجازة ولا نفقة ولا ميراث قال ان التي أدخلت عليه غير التي تزوج اذا السالمة غير المعيبة بلا شك فاذا لم يتروجها فلا زوجية بينهما

(فصل في حكم النبي صلى الله عليه وسلم في خدمة المرأة لزوجها) قال ابن حبيب في الواضحة حكم النبي صلى الله عليه وسلم بين علي بن أبي طالب رضى الله عنه وبين زوجته فاطمة رضى الله عنها حين اشتكى إليه الخدمة فحكم على فاطمة بالخدمة الباطنة خدمة البيت وحكم على علي كرم الله وجهه بالخدمة الظاهرة ثم قال ابن حبيب والخدمة الباطنة العجين والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت له في الصحيحين أن فاطمة رضى الله عنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرحا وتسأله خادما فلم تجده فذكرت ذلك لعائشة رضى الله عنها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته قال علي كرم الله وجهه فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال مكانكما فجاء فقعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتما اذا أخذتما مضاجعكما فسبحا الله ثلاثا وثلاثين واحمدا ثلاثا وثلاثين وكبرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم قال علي كرم الله وجهه فما تركتها بعد قليل ولا ليلة صفين قال ولا ليلة صفين وصح عن أسماء أنها قالت كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس وكنت أسوسه وكنت أحشله وأقوم عليه وصح عنها أنها كانت تعلف فرسه وتسقى الماء وتخز الدلو وتعجن وتنقل النوى على رأسها من أرضه على ثلث فرسخ فاختلف الفقهاء في ذلك فأوجب طائفة من السلف والخلف خدمتها له في مصالح البيت وقال أبو ثور عليها أن تخدم زوجها في كل شيء ومنعت طائفة وجوب خدمته عليها في شيء ومن ذهب إلى ذلك مالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله وأهل الظاهر قالوا لان عقد النكاح إنما يقتضى الاستمتاع لا الاستخدام وبذل المنافع قالوا والاحاديث المذكورة إنما تدل على التطوع ومكارم الاخلاق فاين الوجوب منها واحتج من أوجب الخدمة بأن هذا هو

المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه وأما ترفيه المرأة وخدمة الزوج وكنسه وطحنه وعجنه وغسيله وفرشه وقيامه بخدمة البيت فن المنكر والله تعالى يقول ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال الرجال قوامون على النساء وإذا لم تخدمه المرأة بل يكون هو الخادم لها فهي القوامه عليه وأيضا فإن المهر في مقابلة البضع وكل من الزوجين يقضى وطره من صاحبه فانما أوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها في مقابلة استمتاعه بها وخدمتها وما جرت به عادة الأزواج وأيضا فإن العقود المطلقة إنما تنزل على العرف والعرف خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت الداخلة وقولهم ان خدمة فاطمة رضى الله عنها وأسماء كانت تبرعا واحسانا يرده أن فاطمة رضى الله عنها كانت تشتكى ما تلقى من الخدمة فلم يقل لعل رضى الله عنه لا خدمة عليها وانما هي عليك وهو صلى الله عليه وسلم لا يحابى في الحكم أحدا ولما رأى أسماء رضى الله عنها والعاف على رأسها والزير معه لم يقل له لا خدمة عايها وأن هذا ظلم لها بل أقره على استخدامهما وأقر سائر أصحابه على استخدام أزواجهن مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية هذا أمر لا ريب فيه ولا يصح التفريق بين شريفة ودنيئة وفقيرة وغنية فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها وجاءته صلى الله عليه وسلم تشكو اليه الخدمة فلم يشكها وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المرأة عانية فقال اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم والعانى الاسير ومرتبة الاسير خدمة من هو تحت يدو لا ريب أن النكاح نوع من الرق كما قال بعض السلف النكاح رق فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته ولا يخفى على المنصف الراجح من المذهبين والأقوى من الدليلين

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما) روى أبو داود في سننه من حديث عائشة رضى الله عنها أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها فكسر بعضها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال خذ بعض مالها وفارقها فقال ويصلح ذلك يا رسول الله قال نعم قال فاني أصدقتها حديقتين وهما يدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها وفارقها ففعل وقد حكم تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا وقد اختلف السلف والخلف في الحكمين هل هما حاكمان أو وكيلان على قولين أحدهما أنهما وكيلان وهو قول أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله في قول وأحمد رحمه الله في رواية والثاني أنهما حاكمان وهذا قول أهل المدينة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب ممن يقول هما وكيلان لا حاكمان والله تعالى قد نصبهما حكيمين وجعل نصبهما الى غير الزوجين ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلان من أهله ولتبعث وكيلان من أهلها وأيضا فلو كانا وكيلين لم يختصا بأن يكونا من الأهل وأيضا فانه جعل الحكم اليهما فتأل ان يريدوا أصلاحا يوفق الله بينهما والوكيلان لا إرادة لها إنما يتصرفان بإرادة موكلها وأيضا فإن الوكيل لا يسمى حكما في لغة القرآن ولا في لسان الشارع ولا في العرف العام ولا الخاص وأيضا فالحكم من له ولاية الحكم والالزام وليس للوكيل شيء من ذلك وأيضا فإن الحكم أبلغ من حاكم لانه صفة مشبهة باسم الفاعل دالة على الثبوت ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك فاذا كان اسم الحاكم لا يصدق على الوكيل المحض فكيف بما هو أبلغ منه وأيضا فانه سبحانه خاطب بذلك غير الزوجين وكيف يصح أن يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما وهذا يحوج الى تقدير الآية هكذا وإن خفتم

شقاق بينهما فروهما أن يوكلوا وكيلين ووكيلا من أهله ووكيلا من أهلها ومعلوم بعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير وأنها لا تدل عليه بوجه بل هي دالة على خلافه وهذا بحمد الله واضح وبعث عثمان بن عفان ابن عباس ومعاوية رضى الله عنهما حكيمين بين عقيل بن أبى طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة ابن ربيعة رضى الله عنهما فقيل لهما ان رأيكما أن تفرقا فرقما وصح عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال للحكيم بين الزوجين عليكما ان رأيكما أن تفرقا فرقما وان رأيكما ان تجمعما جمعتما فهذا عثمان وعلي وابن عباس ومعاوية رضى الله عنهم جعلوا الحكم الى الحكيمين ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وانما يعرف الخلاف بين التابعين فمن بعدهم والله أعلم واذا قلنا أنهما وكيلان فهل يجبر الزوجان على توكيل الزوج في الفرقة بعوض وغيره وتوكيل الزوجة في بذل العوض أولا يجبران على روايتين فان قلنا يجبران فلم يوكلوا جعل الحاكم كذلك الى الحكيمين بغير رضا الزوجين وان قلنا أنهما حكمان لم يحتج الى رضا الزوجين وعلى هذا النزاع يتنى مالوغاب الزوجان أو أحدهما فان قيل انهما وكيلان لم ينقطع نظر الحكيمين وان قيل حكمان انقطع نظرهما لعدم الحكم على الغائب وقيل يبقى نظرهما على القولين لانهما يتصرفان بحظهما فهما كالناظرين وان جن الزوجان انقطع نظر الحكيمين ان قيل انهما وكيلان لانهما لم ينقطع ان قيل انهما حكمان لان الحاكم يلى على المجنون وقيل ينقطع أيضا لانهما منصوبان عنهما فكأنهما وكيلان ولا ريب أنهما حكمان فيهما شائبة الوكالة ووكيلان منصوبان للحكم فمن العلماء من رجح جانب الحكم ومنهم من رجح جانب الوكالة ومنهم من اعتبر الأمرين

٢٠٠٠ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلع في صحيح البخارى عن ابن عباس رضى الله عنه أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خاق ولادين ولكنى أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترددين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة واطاها تطايقة واحدة وفي سنن النسائي عن الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس ابن شماس ضرب امرأته فكسريدها وهى جميلة بنت عبد الله بن أبى فأتى أخوها يشكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل اليه فقال خذ الذى لها عليك وخل سليلها قال نعم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها وفي سنن أبى داود عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد حيضة وفي سنن الدارقطني في هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرددين عليه حديثه التى أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم فأخذ داله وخل سليلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني اسناده صحيح فتضمن هذا الحكم النبوى عدة أحكام أحدها جواز الخلع كما دل عليه القرآن قال تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيموا حدود الله فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس خالفت النص والاجماع وفي الآية دليل على جوازه مطلقا باذن السلطان وغيره ومنعه طائفة بدون اذنه والأئمة الأربعة والجمهور على خلافه وفي الآية دليل على حصول البينونة به لانه سبحانه سباه فدية ولو كان رجعيا كما قاله بعض الناس لم يحصل للبرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له ودل قوله سبحانه فلا جناح عليهما فيما اقتدت به على جوازه بمأقل وكثروا أن له أن يأخذ منها أكثر

مما أعطاهما وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه فحوصم في ذلك إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فأجازه وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فمادونه وذكر أيضا عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنه جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى نقيتها ورفعت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة نشرت عن زوجها فقال اخلعها ولو من قرطها ذكره حماد بن سلمة عن أيوب عن كثير بن أبي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن ليث عن الحكم بن عيينة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وقال طاوس لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما وقال عطاء أن أخذ زيادة على صداقها فالزيادة مردودة إليها وقال الزهري لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما وقال ميمون بن مهران أن أخذ منها أكثر مما أعطاهما لم يسرح باحسان وقال الاوزاعي كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها شيئا إلا ما ساق إليها والذين جوزوه احتجوا بظاهر القرآن وآثار الصحابة والذين منعهوا احتجوا بحديث أبي الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس لما أراد خلع امرأته قال النبي صلى الله عليه وسلم أتريدن عليه حديثه قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا قال الدارقطني سمعه أبو الزبير من غير واحد واسناده صحيح قالوا والآثار من الصحابة مختلفة فمنهم من روى عنه تحريم الزيادة ومنهم من روى عنه إباحتها ومنهم من روى عنه كراهتها كما روى وكيع عن أبي حنيفة رحمه الله عن عمار بن عمران الهمداني عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما والامام أحمد أخذ بهذا القول ونص على الكراهة وأبو بكر من أصحابه حرم الزيادة وقال ترد عليها وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال لي عطاء أتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أبغض زوجي وأحب فراقه قال فتريدن عليه حديثه التي أصدقك قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الزيادة من مالك فلا ولكن الحديثة قالت نعم فقضى بذلك على الزوج وهذا وإن كان مرسلًا فحديث أبي الزبير مقوله وقد رواه ابن جريج عنهما

(فصل) وفي تسميته صلى الله عليه وسلم الخلع فدية دليل على أن فيه معنى المعاوضة ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين فاذا تقابلا الخلع رد عايتها ما أخذ منها وأرجعها في العدة فهل لها ذلك منعه الأئمة الأربعة وغيرهم وقالوا قد بان من نفسه الخلع وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال في المختاعة إن شاء أن يرجعها فليرد عايتها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يرجعها إلا بخطبة ولقول سعيد بن المسيب والزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ تتلقاه قواعد الفقه وأصوله بالقبول ولا نكارة فيه غير أن العمل على خلافه فإن المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه ويلحقها صريح طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء فاذا تقابلا عقد الخلع وتراجعا إلى ما كانا عليه بتراضيهما لم يمنع قواعد الشرع ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فإنها قد صارت منه أجنبية محضة فهو خاطب من الخطاب ويدل على هذا أن له أن يتزوجها في عدتها منه بخلاف غيره

(فصل) وفي أمره صلى الله عليه وسلم المختلعة أن تعتد بحیضة واحدة دليل على حكيم أحدهما أنه لا يجب عليها ثلاث حيض بل تكفيها حيضة وهذا كما أنه صريح السنة فهو منهم أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن

عمر بن الخطاب والريبع بنت معوذ وعمها رضى الله عنهم وهو من كبار الصحابة رضى الله عنهم فهو لاء الاربعة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف منهم كما رواه الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر رضى الله عنه أنه سمع الريبع بنت معوذ بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر رضى الله عنه أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فجاء عمها الى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال له ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل فقال عثمان رضى الله عنه لتنتقل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها الا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حبل فقال عبد الله بن عمر فعثمان رضى الله عنه خيرنا وأعلننا وذهب الى هذا المذهب اسبق بن راهويه والامام أحمد في رواية عنه اختارها شيخ الاسلام ابن تيمية قال من نظر هذا القول وجد مقتضى قواعد الشريعة فان العدة انما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة فاذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود بمجرد براءة رحمها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء قالوا ولا ينتقض هذا علينا بالمطلقة ثلاثا فان باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدا باثنتي عشرة رجعية قالوا وهذا دليل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق وهو مذهب ابن عباس وعثمان وابن عمر والريبع رضى الله عنهم ولا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة فروى الامام أحمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهم أنه قال الخلع تفريق وليس بطلاق وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو عن طاوس أن ابراهيم بن سعد سأله عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه أينكحها قال ابن عباس رضى الله عنه نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع بين ذلك فان قيل كيف تقولون انه لا يخالف لمن ذكرتم من الصحابة وقد روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن حمهان أن أم بلة الاسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد واختلعت منه فندما فارتقعا الى عثمان بن عفان رضى الله عنه فأجاز ذلك وقال هي واحدة الا أن تكون سميت شيئا فهو على ما سميت وذكر ابن أبي شيبة حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون تطليقة باثنتي عشرة الا في فدية أو ابلاء وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه فهو لاء ثلاثة من أجلاء الصحابة رضى الله عنهم قيل لا يصح هذا عن واحد منهم أما أثر عثمان رضى الله عنه فظعن فيه الامام أحمد والبيهقي وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه عدة وانما يرى الاستبراء فيه بحيضة فلو كان عنده طلاقا لأوجب فيه العدة وابن حمهان الراوى لهذه القصة عن عثمان رضى الله عنه لا نعرفه بأكثر من أنه مولى الاسلميين وأما أثر علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال أبو محمد بن حزم رويناه من طريق لا يصح عن علي رضى الله عنه وأمثلها أثر ابن مسعود على سوء حفظ ابن أبي ليلى ثم غايته ان كان محفوظا أن يدل على أن الطلقة في الخلع تقع باثنتي عشرة لا أن الخلع يكون طلاقا باثنتي عشرة وبين الامرين فرق ظاهر والذي يدل على أنه ليس بطلاق أن الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام كلها منتفية عن الخلع أحدها أن الزوج أحق بالرجعة فيه الثاني أنه محسوب من الثلاث فلا يحل بعد استيفاء العدد الا بعد زواج واصابة الثالث أن العدة فيه ثلاثة قروء وقد ثبت بالنص والاجماع أنه لا رجعة في الخلع وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ووقوع ثالثة بعده وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق فانه سبحانه قال الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا

الا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله فان ختم أن لا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وهذا وان لم يختص بالمطلقة تطليقتين فانه يتناولها وغيرها ولا يجوز أن يعود الضمير الى من لم يذكر ويحلى منه المذكور بل اما أن يختص بالسابق أو يتناوله وغيره ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد وهذا يتناول من طلقت بعد فدية وطلقتين قطعاً لانها هي المذكورة فلا بد من دخولها تحت اللفظ فهذا فهم ترجمان القرآن الذي دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلمه الله تأويل القرآن وهي دعوة مستجابة بلا شك واذا كانت أحكام الفدية غير أحكام الطلاق دل على أنها غير جنسه فهذا مقتضى النص والقياس وأقوال الصحابة ثم من نظر الى حقائق العقود ومقاصدها دون ألفاظها يعد الخلع فسخا بآى لفظ كان حتى بلفظ الطلاق وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحمد وهو اختيار شيخنا قال وهذا ظاهر كلام أحمد وكلام ابن عباس وأصحابه قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول ما أجازته المال فليس بطلاق قال عبد الله بن أحمد رأيت أبي كان يذهب الى قول ابن عباس وقال عمرو عن طاوس عن ابن عباس الخلع تفريق وليس بطلاق وقال ابن جريج عن ابن طاوس كان أبي لا يرى الفداء طلاقاً ويخيره ومن اعتبر الالفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله بلفظ الطلاق طلاقاً وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعى في العقود حقائقها ومعانيها لاصورها وألفاظها وبالله التوفيق وبما يدل على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة وهذا صريح في أنه فسخ ولو وقع بلفظ الطلاق وأيضا فانه سبحانه علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ ولم يعين الله سبحانه لها لفظا معينا وطلاق الفداء طلاق مقيد ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة وبالله التوفيق

— ذكر أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق —

(ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في طلاق الهازل وزائل العقل والمكره والتطليق في نفسه) في السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ثلاث جدهن جذ وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وفيها عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وفيها عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق في اغلاق وصح عنه أنه قال للقر بالزنا أهلك جنون وثبت عنه أنه أمر به أن يستنيكه وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه أنه قال لعمر رضي الله عنه ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاث عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به فتضمنت هذه السنن ان ما لم ينطق به الانسان من طلاق أو عتاق أو يمين أو نذر ونحو ذلك عفو غير لازم بالنية والقصد وهذا قول الجمهور وفي المسألة قولان آخران أحدهما التوقف فيها قال عبد الرزاق عن معمر سئل ابن سيرين عن طلق في نفسه فقال أليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئا . والثاني وقوعه اذا جزم عليه وهذا رواية أشهب عن مالك وروى عن الزهري وحجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وأن من كفر في نفسه فهو كافر وقوله تعالى ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله وأن المصير على المعصية فاسق مؤاخذ وان لم يفعلها وبان أعمال القلوب في الثواب والعقاب كأعمال الجوارح ولهذا يثاب على الحب والبغض والموالاة والمعاداة في الله

وعلى التوكل والرضا والعزم على الطاعة و يعاقب على الكبر والعجب والشك والرياء وظن السوء بالابرياء ولا حجة في شيء من هذا على وقوع الطلاق والعناق بمجرد النية من غير تلفظ أما حديث الاعمال بالنيات فهو حجة عليهم لانه أخبر فيه أن العمل مع النية هو المعتبر لا النية وحدها وأما من اعتقد الكفر بقلبه أو شك فهو كافر لزوال الايمان الذي هو عقد القلب مع الاقرار فاذا زال العقد الجازم كان نفس زواله كفرا فان الايمان أمر وجودي ثابت قائم بالقلب فما لم يقم بالقلب حصل ضده وهو الكفر وهذا كالعلم والجهل اذا فقد العلم حصل الجهل وكذلك كل تقيضين زال أحدهما خلفه الآخر وأما الآية فليس فيها أن المحاسبة بما يخفيه العبد الزام بأحكامه بالشرع وإنما فيها محاسبته بما يديه ويخفيه ثم هو مغفور له أو معذب فأين هذا من وقوع الطلاق بالنية وأما ان المصر على المعصية فاسق مؤاخذ فهذا إنما هو فيمن عمل المعصية ثم أصر عليها فها عمل اتصل به العزم على معاودته فهذا هو المصر وأما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين أمرين أما أن لا تكتب عليه وأما أن يكتب له حسنة اذا تركها لله عز وجل وأما الثواب والعقاب على أعمال القلوب فحق والقرآن والسنة به عملو أن ولكن وقوع الطلاق والعناق بالنية من غير تلفظ أمر خارج عن الثواب والعقاب ولا تلازم بين الأمرين فان ما يعاقب عليه من أعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها كما يستحقه على المعاصي البدنية اذ هي منافية لعبودية القلب فان الكبر والعجب والرياء وظن السوء محرمات على القلب وهي أمور اختيارية يمكن اجتنبها فيستحق العقوبة على فعلها وهي أسماء لمعان مسمياتها قائمة بالقلب وأما العناق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان أو ماناب عنه من اشارة او كتابة وليس اسمين لما في القلب مجردا عن النطق وتضمنت أن المكلف اذا هزل بالطلاق أو النكاح أو الرجعة لزمه ما هزل به فدل ذلك على أن كلام الهازل معتبر وان لم يعتبر كلام النائم والناسي وزائل العقل والمكره والفرق بينهما أن الهازل قاصد للفظ غير مرید لحكمه وذلك ليس اليه فانما الى المكلف الاسباب وأما ترتب مسيئاتها وأحكامها فهو الى الشارع قصده المكلف أو لم يقصده والعبرة بقصده السبب اختيارا في حال عقله وتكليفه فاذا قصده رتب الشارع عليه حكمه جذبه أو هزل وهذا بخلاف النائم والمبرسم والمجنون والسكران وزائل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين فالفاظهم لغو بمنزلة ألفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصده وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عالم به ولم يرد حكمه وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه فالمراتب التي اعتبرها الشارع أربعة احداها أن يقصد الحكم ولا يتلفظ به الثانية أن لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة أن يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة أن يقصد اللفظ والحكم فالاول ولان لغو والاخير ان معتبر ان هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه وأحكامه وعلى هذا فكلام المكره كله لغو ولا عبرة به وقد دل القرآن على أن من أكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن أكره على الاسلام لا يصير به مسلما ودلت السنة على أن الله سبحانه تجاوز عن المكره فلم يؤاخذ به ما أكره عليه وهذا يراد به كلامه قطعا وأما أفعاله ففيها تفصيل فما أبيع منها بالا كراه فهو متجاوز عنه كالأكل في نهار رمضان والعمل في الصلاة ولبس الخيط في الاحرام ونحو ذلك وما لا يباح بالا كراه فهو مؤاخذ به كقتل المعصوم واتلاف ماله وما اختلف فيه كشرب الخمر والزنا والسرقه هل يحذره أولا فالاختلاف هل يباح ذلك بالا كراه أولا فمن لم يحصده به ومن أباحه بالا كراه لم يحصده وفيه قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد والفرق بين الأقوال والأفعال في الاكراه أن الأفعال اذا وقعت لم ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها بخلاف الأقوال فانها

يمكن الغاؤها وجعلها بمنزلة أقوال النائم والمجنون ففسدة الفعل الذي لا يباح بالا كراه ثابتة بخلاف مفسدة القول فانها انما تثبت اذا كان قائله عالما به مختارا له وقد روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عتية عن خيثمة بن عبد الرحمن قال قالت امرأة لزوجها سمي فسمها الظبية فقالت ما قلت شيئا قال فهات ما أسميك به قالت سمي خلية طالقاً قال أنت خاية طالق فأت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان زوجي طلقني فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رضي الله عنه رأسها وقال لزوجها خذ يديها وأوجع رأسها فهذا الحكم من أهير المؤمنين بعدم الوقوع لمسلم يقصد الزوج اللفظ الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظا لا يريد به الطلاق فهو كما لو قال لأمتي أو غلامه انها حرة وأراد انها ليست بفاجرة أو قال لامرأته أنت مسرحة أو سرحتك ومراده تسريح الشعر ونحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى وان قامت قرينة أو تصادقا في الحكم لم يقع به. فان قيل فهذا من أى الأقسام فانكم جعلتم المراتب أربعة ومعلوم أن هذا ليس بمكره ولا زائل العقل ولا هازل ولا قاصد لحكم اللفظ قيل هذا متكلم باللفظ يريد به أحد معنييه فلزم حكم ما أراده بلفظه دون ما لم يرد به فلا يلزم بمالم يرد به باللفظ اذا كان صالحا لما أراده وقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته البتة فقال ما أردت قال واحدة قال الله قال الله قال هو ما أردت فقبل منه نيته في اللفظ المحتمل وقد قال مالك اذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء ثم بدله فترك اليمين فليست طالقاً لانه لم يرد أن يطلقها وبهذا أفنى الليث بن سعد والامام أحمد حتى ان أحمد في رواية عنه يقبل منه ذلك في الحكم وهذه المسئلة لها ثلاث صور احداها أن يرجع عن يمينه ولم يكن التنجيز مراده فهذه لا تطلق عليه في الحال ولا يكون حالها الثانية أن يكون مقصوده اليمين لا التنجيز فيقول أنت طالق ومقصوده ان كلت زيد الثالثة أن يكون مقصوده اليمين من أول كلامه ثم يرجع عن اليمين في أثناء الكلام ويجعل الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لم ينوبه الايقاع وانما نوى به التعليق فكان قاصرا عن وقوع المنجز فاذا نوى التنجيز بعد ذلك لم يكن قد أتى في التنجيز بغير النية المجردة وهذا قول أصحاب أحمد وقد قال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم واللغو نوعان أحدهما أن يحلف على الشيء يظنه كما حلف عليه فيتين بخلافه والثاني أن يحزى اليمين على لسانه من غير قصد للحلف كلا والله وبلى والله في أثناء كلامه وظلها رفع الله المؤاخذه به لعدم قصد الخالف الى عقد اليمين وحقيقتها وهذا تشريع منه سبحانه لعباده أن لا يرتبوا الاحكام على الالفاظ التي لم يقصد المتكلم بها حقائقها ومعانيها وهذا غير الهازل حقيقة وحكما وقد أفنى أصحابه بعدم وقوع طلاق المكره واقاراه فصيح عن عمر أنه قال ليس الرجل بأمين على نفسه اذا أوجعته أو ضربته أو وثقته وصح عنه أن رجلا تلى بجبل ليشتر عسلا فأت امرأته فقالت لا قطعن الجبل أو لتطلقني فناشدها الله فأبت فطلقها فأتى عمر فذكر له ذلك فقال له ارجع الى امرأتك فان ذلك ليس بطلاق وكان على كرم الله وجهه لا يجوز طلاق المكره وقال ثابت الأعرج سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشيء فان قيل فما تصنعون بما رواه الغار بن جبلة عن صفوان بن عمرو والأصم عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني أو لاذبحك فناشدها فأبت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا قبولة في الطلاق رواه سعيد بن منصور في سننه وروى عطاء ابن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه والمغلوب

على عقله روى سعيد بن منصور حدثنا فرح بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل المعافري أن امرأة استأنت سيفاً فوضعتة على بطن زوجها وقالت والله لا نفذك أولتطلقني فطلقها ثلاثاً فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمضى طلاقها وقال على كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه قيل أما خبر الغار بن جبلة ففيه ثلاث علل أحداها ضعف صفوان بن عمرو والثانية لين الغار بن جبلة والثالثة تدليس بقية الراوى عنه ومثل هذا لا يحتج به قال أبو محمد بن حزم وهذا خبر في غاية السقوط وأما حديث ابن عباس كل الطلاق جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقدرى بالكذب قال أبو محمد بن حزم وهذا الخبر شر من الأول وأما أثر عمر فالصحيح عنه خلافه كما تقدم ولا يعلم معاصرة المعافري لعمر وفرح بن فضالة فيه ضعف وأما أثر علي فالذى رواه عنه الناس أنه كان لا يجيز طلاق المكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان لا يجيز طلاق المكره فإن صح عنه ما ذكرتم فهو عام مخصوص بهذا

فصل وأما طلاق السكران فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالمقر بالزنا أن يستنكه ليعتبر قوله الذى أقرب به أو يلغى وفي صحيح البخارى فى قصة حمزة لما عقر بعيرى على فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلومه فصعد فيه النظر وصوبه وهو سكران ثم قال هل أتم الاعبيد لأبى فنكص النبي صلى الله عليه وسلم على عقبيه وهذا القول لو قاله غير سكران لكان ردة وكفراً ولم يؤخذ بذلك حمزة وصح عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال ليس لمجنون ولا سكران طلاق رواه ابن أبى شيبه عن وكيع عن أبى ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال ابن طاوس طلاق السكران لا يجوز وقال القاسم بن محمد لا يجوز طلاقه وصح عن عمر بن عبد العزيز أنه أتى بسكران طاق فاستحلفه بالله الذى لا اله الا هو لقد طاقها وهو لا يعقل فخلف فرد اليه امرأته وضربه الحد وهو مذهب يحيى بن سعيد الانصارى وحميد بن عبد الرحمن وربيعة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن واسحق بن راهويه وأبى ثور والشافعى فى أحد قوله واختاره المزنى وغيره من الشافعية ومذهب أحمد فى إحدى الروايات عنه وهى التى استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه اليها فقال فى رواية الذى لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة والذى يأمر بالطلاق فقد أتى خصلتين حرما عليه وأحلها لغيره فهذا خير من هذا وأنا أتق جميعاً وقال فى رواية الميمونى وقد كنت أقول ان طلاق السكران يجوز حتى تبينته فقلت على أنه لا يجوز طلاقه لانه لو أقر لم يلزمه ولو باع لم يجز بيعه وقال وألزمه الجنابة وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر عبد العزيز وهذا أقول وهذا مذهب أهل الظاهر كلهم واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوى وأبو الحسن الكرخى والذين أوقعوه لهم سبعة مأخذ أحدها أنه مكلف ولهذا يؤخذ بجناياته والثانى أن إيقاع الطلاق عقوبة له والثالث أن ترتب الطلاق على التطلق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر والرابع أن الصحابة أقاموه مقام الصاحى فى كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وحد المفترى ثمانون والخامس حديث لا قيلولة فى الطلاق وقد تقدم السادس حديث كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وقد تقدم والسابع أن الصحابة أوقعوا عليه الطلاق فرواه أبو عبيد عن عمر ومعاوية رضي الله عنهما ورواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أبو عبيد حدثنا يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عن الزبير

ابن الحرث عن أبي ليلى أن رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما قال وحدثنا ابن أبي مريم عن ناجية بن بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أن معاوية رضى الله عنه أجاز طلاق السكران هذا جميع ما احتجوا به وليس فى شىء منه حجة أصلا فأما المأخذ الأول وهو أنه مكلف فاطل اذا اجماع منعقد على أن شرط التكليف العقل ومن لا بعقل ما يقول فليس بمكلف وأيضا فلو كان مكلفا لوجب أن يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربها أو غير عالم بأنها خمر وهم لا يقولون به وأما خطابه فيجب حمله على الذى يعقل الخطاب أو على الصاحب وأنه نهى عن السكر اذا أراد الصلاة وأما من لا يعقل فلا يؤمر ولا ينهى وأما الزامه بجناياته فمحل نزاع لا محل وفاق فقال عثمان التيمى لا يلزمه عقد ولا بيع ولا حد الا حد الخمر فقط وهذا أحد الروايتين عن أحمد أنه بالجنون فى كل فعل يعتبر له العقل والذين اعتبروا أفعاله دون أقواله فرقوا بفرقين أحدهما أن اسقاط أفعاله ذريعة الى تعطيل القصاص اذا كل من أراد قتل غيره أو الزنا أو السرقة أو الحراب سكر وفعل ذلك فيقام عليه الحد اذا أتى جرما واحدا فاذا تضاعف جرمه بالسكر كيف يسقط عنه الحد هذا مما تأباه قواعد الشريعة وأصولها وقال أحمد منكرا على من قال ذلك وبعض من يرى طلاق السكران ليس بجائز يزعم أن سكر المأخوذ جناية أو أتى حدا أو ترك الصيام أو الصلاة كان بمنزلة المبرسم والجنون هذا كلام سوء والفرق الثانى أن الغناء أقواله لا يتضمن مفسدة لأن القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الافعال فان مفسادها لا يمكن الغاؤها اذا وقعت فالغناء أفعاله ضرر محض وفساد منتشر بخلاف أقواله فان صح هذان الفرقان بطل اللاحق وان لم يصح كانت التسوية بين أقواله وأفعاله متعينة . وأما المأخذ الثانى وهو أن ايقاع الطلاق به عقوبة له ففى غاية الضعف فان الحد يكفيه عقوبة وقد حصل رضى الله سبحانه من هذه العقوبة بالحد ولا عهد لنا فى الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتفريق بين الزوجين . وأما المأخذ الثالث أن ايقاع الطلاق به من ربط الاحكام بالاسباب ففى غاية الفساد والسقوط فان هذا يوجب ايقاع الطلاق بمن سكر مكرها أو جاهلا بأنها خمر وبالجنون والمبرسم بل وبالنائم ثم يقال وهل ثبت لكم أن طلاق السكران سبب حتى يربط الحكم به وهل النزاع الا فى ذلك . وأما المأخذ الرابع وهو ان الصحابة جعلوه كالصاحب فى قولهم اذا شرب سكر واذا سكر هذى فهو خير لا يصح البتة . قال أبو محمد بن حزم وهو خير مكذوب قد نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف منه وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهاذى لا حد عليه . وأما المأخذ الخامس وهو حديث لا فيلولة فى الطلاق فخير لا يصح ولو صح لوجب حمله على طلاق مكلف يعقل دون من لا يعقل ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرسم والصبي . وأما المأخذ السادس وهو خبر كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه فمثله سواء لا يصح ولو صح لكان فى المكلف وجوب ثالث أن السكران الذى لا يعقل اما معتوه واما ملحق به وقد ادعت طائفة انه معتوه وقالوا المعتوه فى اللغة الذى لا عقل له ولا يدري ما يتكلم به . وأما المأخذ السابع وهو أن الصحابة رضى الله عنهم أوقعوا عليه الطلاق فالصحابة مختلفون فى ذلك فصح عن عثمان ما حكيناه عنه وأما أثر ابن عباس رضى الله عنه فلا يصح عنه لانه من طريقين فى أحدهما الحجاج بن أرطاة وفى الثانية ابراهيم بن يحيى وأما ابن عمر ومعاوية رضى الله عنهما فقد خالفهما عثمان بن عفان رضى الله عنه

(نصل) وأما طلاق الاغلاق فقد قال الامام أحمد فى رواية حنبل وحديث عائشة رضى الله عنها سمعت النبي

اشترى عبدا ليعتقه في كفارة أو نذرا أو اشتراه بشرط العتق وكل هذا يشرع فيه جعل الملك سببا للعتق فانه قربة محبوبة لله تعالى فشرع الله سبحانه التوسل اليه بكل وسيلة مفضية الى محبوه وليس كذلك الطلاق فانه بغض الى الله وهو أبغض الحلال اليه ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لازالة البتة وفرق ثان أن تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والطاعات كقوله لئن آتاني الله من فضله لاتصدقن بكذا وكذا فاذا وجد الشرط لزمه ماعلقه به من الطاعة المقصودة فهذا لون وتعليق الطلاق على الملك لون آخر

﴿حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة في طهرها وتحريم ايقاع الثلاث جملة﴾ في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنه طاق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فايراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسكها بعد ذلك وان شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ولمسلم مره فليراجعها ثم ليطلقها اذا طهرت وهي حامل وفي لفظ ان شاء طلقها طاهرا قبل أن يمس فتلك الطلاق للعدة كما أمره الله تعالى وفي لفظ للبخاري مره فليراجعها ثم ليطلقها في قبل عدتها وفي لفظ لاحمد وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال طلق عبد الله بن عمر رضي الله عنه امرأته وهي حائض فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق أو ليمسك وقال ابن عمر رضي الله عنه قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن في قبل عدتهن فتضمن هذا الحكم أن الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلالان ووجهان حرامان فالحلال أن يطلق امرأته طاهرا من غير جماع أو يطلقها حاملا مستيتنا حملها والحرام أن يطلقها وهي حائض أو يطلقها في طهر جامعها فيه هذا في طلاق المدخول بها وأما من لم يدخل بها فيجوز طلاقها حائضا وطاهرا كما قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها وقد دل على هذا قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهذه لا عدة لها ونبه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ولولا هاتان الآيتان للتان فيما أباحه الطلاق قبل الدخول لمنع من طلاق من لا عدة له عليها وفي سنن النسائي وغيره من حديث محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله أفلا أقتله وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان اذا سئل عن الطلاق قال أما أنت ان طلق امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وان كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك فتضمنت هذه النصوص أن المطلقة نوعان مدخول بها وغير مدخول بها وكلاهما لا يجوز تطليقها ثلاثا مجموعة ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهرا وحائضا وأما المدخول بها فان كانت حائضا أو نفساء حرم طلاقها وان كانت طاهرا فان كانت مستينة الحمل جاز طلاقها بعد الوطء وقبله وان كانت حائلا لم يجز طلاقها بعد الوطء في طهر الاصابة ويجوز قبله هذا الذي شرعه الله على لسان رسوله من الطلاق وأجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه اذا كان من مكلف مختار عالم بمدلول اللفظ قاصد له واختلفوا في وقوع المحرم من ذلك وفيه مسألتان المسألة الأولى الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي واقعها فيه المسألة الثانية في جمع

الثلاث ونحن نذكر المسألتين تحريرا وتقريراً كما ذكرناهما تصويراً ونذكر حجج الفريقين ومنتهى اقدام الطائفتين مع العلم بان المقلد المتعصب لا يترك قول من قلده ولو جاءت كل آية وأن طالب الدليل لا يأتى بسواه ولا يحكم الا اياه ولكل من الناس مورد لا يتعداه وسبيل لا يتخطاه ولقد عذر من حمل ما انتهت اليه قواه وسعى الى حيث انتهت اليه خطاه . فأما المسألة الاولى فان الخلاف في وقوع الطلاق المحرم لم يزل ثابتاً بين السلف والخلف وقد وهم من ادعى الاجماع على وقوعه وقال بمبلغ علمه وخفى عليه من الخلاف ما اطلع عليه غيره وقد قال الامام أحمد من ادعى الاجماع فهو كاذب وما يدريه لعل الناس اختلفوا . كيف والخلاف بين الناس في هذه المسألة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين قال محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال في رجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد بذلك ذكره أبو محمد بن حزم في المحلى باسناده اليه وقال عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال كان لا يرى طلاقاً ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهراً من غير جماع واذا استبان حملها وقال الخشني حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن خلاس بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد به قال أبو محمد بن حزم والعجب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر وروايتين متناضيتين عن عثمان وزيد بن ثابت رضى الله عنهما احداهما رويها من طريق ابن وهب عن ابن سميان عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان يقضى في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تعتد بحيضتها تلك وتعتد بعدها بثلاثة قروءات وابن سميان هو عبد الله ابن زياد بن سميان الكذاب وقد رواه عن مجهول لا يعرف قال أبو محمد والآخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى أبي علقمة عن رجل سمى عن زيد بن ثابت أنه قال فيمن طاق امرأته وهي حائض يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة وقال أبو محمد بل نحن أسعد بدعوى الاجماع ههنا ولو استجزنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة ومن جملتهم جميع المخالفين لنا في ذلك أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه بدعة فإذا كان لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجويز البدعة التي يقرون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة مجيز البدعة مخالفاً لاجماع القائلين بأنها بدعة قال أبو محمد وحتى لو لم يبلغنا الخلاف لكان القاطع على جميع أهل الاسلام بما لا يقين عنده ولا بلغه عن جميعهم كاذباً على جميعهم قال المانعون من وقوع الطلاق المحرم لا يزال النكاح المتيقن الا يقين مثله من كتاب أو سنة أو اجماع متيقن فإذا أوجدتمونا واحداً من هذه الثلاثة فرفعنا حكم النكاح به ولا سبيل الى رفعه بغير ذلك قالوا وكيف والادلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فان هذا طلاق لم يشرعه الله تعالى البتة ولا أذن فيه فليس من شرعه فكيف يقال بنفوذه وصحته قالوا وإنما يقع من الطلاق ما ملكه الله تعالى للطلاق ولهذا لا يقع به الرابعة لأنه لم يملكها اياه ومن المعلوم أنه لم يملكه الطلاق المحرم ولا أذن له فيه فلا يصح ولا يقع قالوا ولو دل وكلا أن يطلق امرأته طلاقاً جائزاً فلو طاق طلاقاً حراماً لم يقع لأنه غير مأذون له فيه فكيف كان اذن

المخلوق معتبرا في صحة ايقاع الطلاق دون اذن الشارع ومن المعلوم أن المكلف إنما يتصرف بالاذن فما لم يأذن به الله ورسوله لا يكون محلا للتصرف البتة قالوا وأيضا فالشارع قد حجر على الزوج أن يطلق في حال الحيض أو بعد الوطء في الطهر فلو صح طلاقه لم يكن لحجر الشارع معنى وكان حجر القاضي على من منعه التصرف أقوى من حجر الشارع حيث يبطل التصرف بحجره قالوا ولهذا أبطلنا البيع وقت النداء يوم الجمعة لأنه يبيع حجر الشارع على بائعه هذا الوقت فلا يجوز تنفيذه وتصحيحه قالوا ولأنه طلاق محرم منهي عنه فالنهي يقتضي فساد المنهي عنه فلو صححناه لكان لافرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة والفساد قالوا وأيضا فالشارع إنما منهي عنه وحرمة لأنه يبغضه ولا يجب وقوعه بل وقوعه مكروه إليه فحرمة لثلا يقع ما يبغضه ويكرهه وفي تصحيحه وتنفيذه ضد هذا المقصود قالوا وإذا كان النكاح المنهي عنه لا يصح لأجل النهي فما الفرق بينه وبين الطلاق وكيف أبطلتم ما منهي الله عنه من النكاح وصحتم ما حرمة ونهى عنه من الطلاق والنهي يقتضي البطلان في الموضوعين قالوا ويكفينا من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم العام الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف أمره وإبطاله والغائه كما في الصحيح عنه من حديث عائشة رضي الله عنها كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد وفي رواية من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وهذا صريح أن هذا الطلاق المحرم الذي ليس عليه أمره صلى الله عليه وسلم مردود باطل فكيف يقال أنه صحيح لازم نافذ فأين هذا من الحكم برده قالوا وأيضا فإنه طلاق لم يشرعه الله أبدا وكان مردودا باطلا كطلاق الأجنبية ولا ينفعكم الفرق بأن الأجنبية ليست محلا للطلاق بخلاف الزوجة فإن هذه الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو مما ملكه الشارع إياه قالوا وأيضا فإن الله سبحانه إنما أمر بالتسريح بأحسن ولا أسوأ من التسريح الذي حرمة الله ورسوله وموجب عقد النكاح أحد أمرين إما إمساك بمعروف أو تسريح بأحسن والتسريح المحرم أمر ثالث غيرهما فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه أن الطلاق المشروع المأذون فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي لم يجامع فيه أو بعد استبانة الحمل وما عداهما فليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها فلا يكون طلاقا فكيف تحرم المرأة به قالوا وقد قال تعالى الطلاق مرتان ومعلوم أنه إنما أراد الطلاق المأذون فيه وهو الطلاق للعدة فدل على أن ما عداه ليس من الطلاق فإنه حصر الطلاق المشروع المأذون فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ما عداه طلاقا قالوا ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون أنهم لا طاقة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الأعمش أن ابن مسعود رضي الله عنه قال من طاق كما أمره الله فقد بين الله له ومن خالف فاما لا نطق خلافة ولو وقع طلاق المخالف لم يكن الافتاء به غير مطلق لهم ولم يكن للتفريق معنى إذا كان النوعان واقعين نافذين وقال ابن مسعود رضي الله عنه أيضا من أتى الأمر على وجهه فقد بين الله له والا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحدثون وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد سئل عن الطلاق الثلاث مجموعة من طلق كما أمر فقد بين له ومن لبس تركناه وتلبسه قالوا ويكفي من ذلك كله ما رواه أبو داود بالسند الصحيح الثابت حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير وأنا أسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله فردها على ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق أو ليمسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قالوا وهذا اسناد في غاية الصحة فان أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة وإنما يخشى من تدليسه فاذا قال سمعت أو حدثني زال محذور التدليس وزالت العلة المتهمة وأكثر أهل الحديث يحتجون به اذا قال عن ولم يصرح بالسماع ومسلم يصحح ذلك من حديثه فأما اذا صرح بالسماع فقد زال الاشكال وصح الحديث وقامت الحجة قالوا ولا نعلم في خبر أبي الزبير هذا رد بما يوجب رده وإنما رده من رده استبعادا واعتقادا أنه خلاف الأحاديث الصحيحة ونحن نحكي كلام من رده ونبين أنه ليس فيه ما يوجب الرد قال أبو داود والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال الشافعي ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به اذا خالفه وقال الخطابي حديث يونس بن جبير أثبت من هذا يعني قوله مره فليراجعها وقوله أرأيت ان عجز واستحمت قال فمه قال ابن عبد البر وهذا لم يقل عنه أحد غير أبي الزبير وقد رواه عنه جماعة أجلة فلم يقل ذلك أحد منهم وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه وقال بعض أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا فهذا جملة ما رد به خبر أبي الزبير وهو عند النأمل لا يوجب رده ولا بطلانه أما قول أبي داود الأحاديث كلها على خلافه فليس بأيديكم سوى تقليد أبي داود وأنتم لا ترضون ذلك وتزعمون أن الحجة من جانبكم فدعوا التقليد وأخبرونا أين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير فهل فيها حديث واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب عليه تلك الطلقة وأمره أن يعتد بها فان كان ذلك فنعم والله هذا خلاف صريح لحديث أبي الزبير ولا تجدون الى ذلك سيلا وغاية ما بأيديكم مره فليراجعها والرجعة تستلزم وقوع الطلاق وقول ابن عمر وقد سئل أتعتمد بتلك التولية فقال أرأيت ان عجز واستحمت وقول نافع ومن دونه فحسبت من طلاقها وليس وراء ذلك حرف واحد يدل على وقوعها والاعتداد بها ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ولا مطعن فيها وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله فردها على ولم يرها شيئا وتقديمها عليه ومعارضتها لتلك الادلة المتقدمة التي سقناها وعند الموازنة يظهر التفاوت وعدم المقاومة ونحن نذكر ما في كل كلمة منها أما قوله مره فليراجعها فالمراجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على ثلاث معان . أحدها ابتداء النكاح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله ولا خلاف بين أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق ههنا هو الزوج الثاني وأن التراجع بينها وبين الزوج الاول وذلك نكاح مبتدأ . وثالثها الرد الحسي الى الحالة التي كان عليها أولا كقوله لا بى النعمان بن بشير لما انحل ابنه غلاما خصه به دون ولده رده فهذا رد مالم تصح فيه الهبة الجائزة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جورا وأخبر أنها لا تصلح وإنما خلاف العدل كما سيأتى تقريره ان شاء الله تعالى ومن هذا قوله لمن فرق بين جارية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك ورد البيع وليس هذا الرد مستلزما لصحة البيع فانه بيع باطل بل هو رد شيئين الى حالة اجتماعهما كما كانا وهكذا الامر بمراجعة ابن عمر امرأته ارتجاع ورد الى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق وليس في ذلك ما يقتضى وقوع الطلاق في الحيض البتة وأما قوله أرأيت ان عجز واستحمت فيا سبحان الله أين البيان في هذا اللفظ بان تلك الطلقة حسبها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاحكام لا تؤخذ بمثل هذا

ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حسبها عليه واعتد عليه بها لم يعدل عن الجواب بفعله وشرعه الى رأيت وكان ابن عمر رضى الله عنه أكره ما اليه رأيت فكيف يعدل للسائل عن صريح السنة الى لفظ رأيت الدالة على نوع من الرأى سببه عجز المطلق وحمقه عن ايقاع الطلاق على الوجه الذى أذن الله له فيه والأظهر فيما هذه صفته أنه لا يعتد به وأنه ساقط من فعل فاعله لانه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ سببه العجز والحق عن امثال الامر الا أن يكون فعلا لا يمكن رده بخلاف العقود المحرمة التى من عقدها على الوجه المحرم فقد عجز واستحقم وحينئذ يقال هذا أدل على الرد منه على الصحة وال لزوم فانه عقد عاجز أحق على خلاف أمر الله ورسوله فيكون مردودا باطلا فهذا الرأى والقياس أدل على بطلان طلاق من عجز واستحقم منه على صحته واعتباره وأما قوله فحسبت من طلاقها ففعل مبنى لما لم يسم فاعله فاذا سمي فاعله ظهر وتبين هل فى حسبانه حجة أو لا وليس فى حسبان الفاعل المجهول دليل البتة وسواء كان القائل فحسبت ابن عمر أو نافعا أو من دونه ليس فيه بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذى حسبها حتى تلزم الحجة به وتحرم مخالفته فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تخالف حديث أبى الزبير وأنه صريح فى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا وسائر الأحاديث محمولة لا بيان فيها قال الموقعون لقد ارتقيتم أيها المانعون مرتقى صعبا وأبطلتم أكثر طلاق المطلقين فان غالبه طلاق بدعى وجاهرتم بخلاف الأئمة ولم تحاشوا خلاف الجمهور وشذتم بهذا القول الذى أفتى جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه والقرآن والسنن تدل على بطلانه قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وهذا يعم كل طلاق وكذلك قوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يفرق وكذا قوله تعالى الطلاق مرتان وقوله وللمطلقات متاع وهذه مطلقة وهى عمومات لا يجوز تخصيصها الا بنص أو اجماع قالوا وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه احداها الامر بالمراجعة وهى لما شعث النكاح وانما شعثه وقوع الطلاق الثانى قول ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التى طلقها وكيف تظن بان عمر أنه يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحسبها من طلاقها ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا الثالث قول ابن عمر لما قيل له أيمتسب بتلك التطليقة قال رأيت ان عجز واستحقم أى عجزه وحمقه لا يكون عذرا له فى عدم احتسابه بها الرابع أن ابن عمر قال وما ينعنى أن أعتد بها وهذا انكار منه لعدم الاعتداد بها وهذا يبطل تلك اللفظة التى رواها عنه أبو الزبير اذ كيف يقول ابن عمر وما ينعنى أن أعتد بها وهو يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يرها شيئا الخامس أن مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق فى الحيض وهو صاحب القصة وأعلم الناس بها وأشد هم اتباعا للسنن وتحرجا من مخالفتها قالوا وقد روى ابن وهب فى جامعه حديث ابن أبى ذئب ان نافعا أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فايراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء وهى واحدة هذا لفظ حديثه قالوا وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا الى نافع وهو يترجل فى دار الندوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع عطاء هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وروى حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق فى بدعة الزمناه بدعته ورواه عبد الباقي بن نافع حدثنا اسمعيل بن

أمية الدراع حدثنا حماد فذكره قالوا وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في فتواهما بالوقوع قالوا وتحريمه لا يمنع ترتيب أثره وحكمه عليه كالظهار فانه منكر من القول وزورا وهو محرم بلا شك وترتيب أثره وهو تحريم الزوجة الى أن يكفر فهكذا الطلاق البدعي محرم وترتب عليه أثره الى أن تراجع ولا فرق بينهما قالوا وهذا ابن عمر يقول للطلاق ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك فواقع عليه الطلاق الذي عصى به المطلق ربه عز وجل قالوا وكذلك القذف محرم وترتب عليه أثره من الحد ورد الشهادة وغيرهما قالوا والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم أن النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون الا على الوجه المأذون فيه شرعا فان الابضاع في الاصل على التحريم ولا يباح منها الا ما أباحه الشارع بخلاف الطلاق فانه اسقاط لحقه وازالة للملكه وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مأذونا فيه شرعا كما يزول ملكه عن العين بالاتلاف المحرم وبالاقرار الكاذب وبالتبرع المحرم كبتها لمن يعلم أنه يستعين بها على المعاصي والآثام قالوا والايمان أصل العقود وأجلها وأشرفها يزول بالكلام المحرم اذا كان كفرا فكيف لا يزول عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع لازالته قالوا ولولم يكن معنا في المسألة الاطلاق الهازل فانه يقع مع تحريمه لانه لا ينحل له الهزل بآيات الله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يتخذون آيات الله هزا واطلقتك راجعتك طلقتك راجعتك فاذا وقع طلاق الهازل مع تحريمه فطلاق الجاد أولى أن يقع مع تحريمه قالوا وفرق آخر بين النكاح المحرم والطلاق المحرم أن النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرمت وازالته وخروج البضع عن ملكه نقمة فيجوز أن يكون سبها محرما قالوا وأيضا فان الفروج يحتاط لها والاحتياط يقتضى وقوع الطلاق وتجديد الرجعة والعقد قالوا وقد عهد بالنكاح لا يدخل فيه الا بالتشديد والتأكيد من الايجاب والقبول والولى والشاهدين ورضى الزوجة المعتبر رضاها ويخرج منه بأيسر شيء فلا يحتاج الخروج منه الى شيء من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة ويخرج منه بالشبهة فأين أحدهما من الآخر حتى يقاس عليه قالوا ولولم يكن بأيدينا الا قول حملة الشرع كلهم قديما وحديثا طلق امرأته وهى حائض والطلاق نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة وقول ابن عباس رضى الله عنه الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال وجهان حرام فهذا الاطلاق والتقسيم دليل على أنه عديم طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشموله للطلاق الحلال ولو كان لفظا مجردا لغوا لم يكن له حقيقة ولا قيل طلق امرأته فان هذا اللفظ اذا كان لغوا كان وجوده كعدمه ومثل هذا لا يقال فيه طلق ولا يقسم الطلاق وهو غير واقع اليه والى الواقع فان الالفاظ اللاغية التى ليس لها معان ثابتة لا تكون هى ومعانيها قسما من الحقيقة الثابتة لفظا فهذا أقصى ما تمسك به الموقعون وربما ادعى بعضهم الاجماع لعدم عليه بالنزاع . قال المانعون من الوقوع الكلام معكم فى ثلاث مقامات بها يستبين الحق فى المسئلة . المقام الاول بطلان ما زعمتم من الاجماع وأنه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل العلم باتفائه معلوم . المقام الثانى أن فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته وقول الجمهور ليس بحجة . المقام الثالث أن الطلاق المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التى رتب الشارع عليها أحكام الطلاق فان ثبت لنا هذه المقامات الثلاث كنا أسعد بالصواب منكم فى المسئلة فنقول أما المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف ولولم يعلم ذلك لم يكن لكم سبيل الى اثبات الاجماع الذى تقوم به الحجة وتنقطع معه المездеرة وتحرم معه المخالفه فان الاجماع الذى يوجب ذلك هو الاجماع القطعى

المعلوم وأما المقام الثاني وهو أن الجمهور على هذا القول فما وجدنا في الأدلة الشرعية أن قول الجمهور حجة مضافة إلى كتاب الله وسنة رسوله واجماع أمته ومن تأمل مذاهب العلماء قديما وحديثا من عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم وإلى الآن واستقرأ أحوالهم وجدهم مجمعين على تسوية خلاف الجمهور ووجد لكل منهم أقوالا عديدة انفرد بها عن الجمهور ولا يستثنى من ذلك أحد قط ولكن مستقل ومستكثر فمن شتم سميته من الأئمة ثم تتبعوا ما له من الأقوال التي خالف فيها الجمهور ولو تتبعنا ذلك وعددناه لطال الكتاب به جدا ونحن نحيلكم على الكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ومن له معرفة بمذاهبهم وطرائقهم يأخذ اجماعهم على ذلك من اختلافهم ولكن هذا في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا تدفعها السنة الصحيحة الصريحة وأما ما كان هذا سبيله فانهم كالمثقفين على انكاره ورده وهذا هو المعلوم من مذاهبهم في الموضوعين وأما المقام الثالث وهو دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للنوعين إلى آخر كلامكم فنسألكم ما تقولون فيمن ادعى دخول أنواع البيع المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح وقال شمول الاسم الصحيح من ذلك والفاسد سواء بل وكذلك سائر العقود المحرمة إذا ادعى دخولها تحت الفاظ العقود الشرعية وكذلك العبادات المحرمة المنهى عنها إذا ادعى دخولها تحت الالفاظ الشرعية وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل تكون دعواه صحيحة أو باطلة فإن قلتم صحيحة ولا سبيل لكم إلى ذلك كان قولنا معلوم الفساد بالضرورة من الدين وإن قلتم دعوا باطلة تركتم قولكم ورجعتم إلى ما قلناه وإن قلتم تقبل في موضع ونرد في موضع قيل لكم فرقوا لنا تفريقا صحيحا مطردا منعكسا معكم به برهان من الله بين ما يدخل من العقود المحرمة تحت الفاظ النصوص فثبت له حكم الصحة وبين ما لا يدخل تحتها فثبت له حكم البطلان وإن عجزتم عن ذلك فاعلموا أنه ليس بأيديكم سوى الدعوى التي يحسن كل أحد مقالاتها ومقابلاتها بمثلها أو الاعتماد على من يحتاج لقوله لا بقوله وإذا كشف الغطاء عما قرتموه في هذه الطريق وجد غير محل النزاع جعلتموه مقدمة في الدليل وذلك عين المصادرة على المطلوب فهل وقع النزاع إلا في دخول الطلاق المحرم المنهى عنه تحت قوله وللطلقات متاع وتحت قوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وأمثال ذلك وهل سلم لكم منازعكم قط ذلك حتى تجعلوه مقدمة لدليلكم قالوا وأما استدلالكم بحديث ابن عمر فهو إلى أن يكون حجة عليكم أقرب منه إلى أن يكون حجة لكم من وجود أحداها صريح قوله فردها على ولم يرها شيئا وقد تقدم بيان صحته قالوا فهذا الصريح الصحيح ليس بأيديكم ما يقاومه في الموضوعين بل جميع تلك الالفاظ أما صحيحة غير صريحة وأما صريحة غير صحيحة كما ستقفون عليه الثاني أنه قد صح عن ابن عمر رضي الله عنه بأسناد كالشمس من رواية عبيد الله عن نافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بذلك وقد تقدم الثالث أنه لو كان صريحا في الاعتداد به لما عدل به إلى مجرد الرأي وقوله للسائل رأيت الرابع أن الالفاظ قد اضطربت عن ابن عمر رضي الله عنه في ذلك اضطرابا شديدا وكلها صحيحة عنه وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد بها وإذا تعارضت تلك الالفاظ نظرنا إلى مذهب ابن عمر رضي الله عنه وقتواه فوجدناه صريحا في عدم الوقوع ووجدنا أحد الالفاظ صريحا في ذلك فقد اجتمع صريح روايته وقتواه على عدم الاعتداد وخالف في ذلك ألفاظ محملة مضطربة كما تقدم بيانه وأما قول ابن عمر رضي الله عنه وما لي لا أعتد بها وقوله رأيت أن عجز واستحتمل فغاية هذا أن يكون رواية صريحة عنه بالوقوع ويكون

عنه روايتان وقولكم كيف يفتى بالوقوع وهو يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يعتد عليه بها فليس هذا بأول حديث يخالفه راويه وله غيره من الأحاديث التي خالفها راويها أسوة حسنة في تقديم رواية المصنفين ومن بعدهم على أنه وقد روى ابن عباس حديث ربيعة وأن بيع الأمة ليس بطلاقها وأفتى بخلافه فانخذ الناس بروايته وتركوا رأيه وهذا هو الصواب فإن الرواية معصومة عن معصوم والرأي بخلافها كيف وأصرح الروايتين عنه موافقه لما رواء من عدم الوقوع على أن في هذا نقمًا دقيقًا إنما يعرفه من له غور على أقوال الصحابة ومذايعهم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم للأمة ولعلك تراه قريبًا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم في إيقاع الطلاق الثلاث جملة وأما قوله في حديث ابن وهب عن ابن أبي ذئب في آخره وهي واحدة فلعمري لو كانت هذه اللفظة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا عليها شيئاً ولنصرنا إليها بأول وهلة ولكن لا ندري أقالها ابن وهب من عنده أم ابن أبي ذئب أو نافع فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن أنه من كلامه ويشهد به عليه وترتب عليه الأحكام ويقال هذا من عند الله بالوهم والاحتمال والظاهر أنها من قول من دون ابن عمر رضي الله عنه ومراده بها أن ابن عمر رضي الله عنه إنما أطلقها طليقة واحدة ولم يكن ذلك منه ثلاثاً أي طلق ابن عمر رضي الله عنه امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وأما حديث ابن جريج عن عطاء عن نافع أن تطليقة عبد الله حسبت عليه فهذا غاية أن يكون من كلام نافع ولا يعرف من الذي حسبها أهو عبد الله نفسه أو أبوه عمر رضي الله عنه أو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والحسبان وكيف يعارض صريح قوله ولم يرها شيئاً بهذا الجمل والله يشهد وكفى بالله شهيداً ولو تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها عليه لم تعد ذلك ولم نذهب إلى سواءه وأما حديث أنس من طلق في بدعة الزمنا بدعته فحديث باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد أنه حديث باطل عليه ولم يروه أحد من الثقات من أصحاب حماد بن زيد إنما هو من حديث اسمعيل بن أمية الدراع الكذاب الذي تدرع وتعطل ثم الراوى له عنه عبد الباقي بن قانع وقد ضعفه البرقاني وغيره وكان قد اختلط في آخر عمره وقال الدارقطني يخطئ كثيراً ومثل هذا إذا تفرد بحديث لم يكن حديثه حجة وأما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهما بالوقوع فلو صح ذلك ولا يصح أبداً فإن أثر عثمان رضي الله عنه فيه كذاب عن مجهول لا يعرف عينه ولا حاله فإنه من رواية اسمعيل بن سمعان عن رجل وأثر زيد فيه مجهول عن مجهول قيس بن سعد عن رجل سمعاه عن زيد في الله العجب أين هاتان الروايتان من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبيد الله حافظ الأمة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لا نعتد بها فلو كان هذا الأثر من قبلكم لصاتم وجلتم وأما قولكم أن تحريمه لا يمنع ترتب أثره عليه كالظهار فيقال أولاً هذا قياس يدفعه ما ذكرناه من النص وسائر تلك الأدلة التي هي أرجح منه ثم يقال ثانياً هذا معارض بمثله سواء معارضة القاب بأن يقال تحريمه يمنع ترتب أثره عليه كالنكاح ويقال ثالثاً ليس للظهار جهتان جهة حل وجهة حرمة بل كله حرام فإنه منكر من القول وزور فلا يمكن أن ينقسم إلى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة القذف من الأجني والردة فإذا وجد لم يوجد إلا مع مفسدته فلا يتصور أن يقال منه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح والطلاق والبيع فالظهار نظير الأفعال المحرمة التي إذا وقعت قاربت مفسادها فترتب عليها أحكامها والحق الطلاق بالنكاح والبيع والاجارة

والعقود المنقسمة الى حلال وحرام وصحيح وباطل أولى وأما قولكم أن النكاح عقد يملك به البضع والطلاق عقد يخرج به فنعيم من أين لكم برهان من الله ورسوله بالفرق بين العقدين في اعتبار حكم أحدهما والالزام به وتنفيذه والغاء الآخر وإبطاله وأما زوال ملكه عن العين بالاتلاف المحرم فذلك ملك قد زال حسا ولم يبق له محل وأما زواله بالاقرار الكاذب فابعد وأبعد فالأصدق ظاهر في إقراره وأزلنا ملكه بالاقرار المصدق فيه وإن كان كاذبا وأما زوال الإيمان بالكلام الذي هو كفر فقد تقدم جوابه وأنه ليس في الكفر حلال وحرام وأما طلاق الهازل فأنما وقع لأنه صادف محلا وهو طهر لم يجامع فيه فنقد وكونه هزل به إرادة منه أن لا يترتب أثره عليه وذلك ليس إليه بل إلى الشارع فهو قد أتى بالسبب التام وأراد أن لا يكون سببه فلم ينفعه ذلك بخلاف من طاق في غير زمن الطلاق فإنه لم يأت بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضيا إلى وقوع الطلاق وإنما أتى بسبب من عنده وجعله هو مفضيا إلى حكمه وذلك ليس إليه وأما قولكم أن النكاح نعمة فلا يكون سببه الإطاعة بخلاف الطلاق فإنه من باب إزالة النعم فيجوز أن يكون سببه معصية فيقال قد يكون الطلاق من أكبر النعم التي يفك بها المطلق الغل من عنقه والقيد من رجله فليس كل طلاق نعمة بل من تمام نعمة الله على عباده إذ مكنهم من المفارقة بالطلاق إذا أراد أحدهم استبدال زوج مكان زوج والتخلص من لا يحبها ولا يلائمها فلم ير للبتحايين مثل النكاح ولا للبتباغضين مثل الطلاق ثم كيف يكون نعمة والله تعالى يقول لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ويقول يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأما قولكم أن الفروج يحتاط لها فنعيم وهكذا قلنا سواء فانا احتطنا وأبقينا الزوجين على يقين النكاح حتى يأتي ما يزيله يقين فاذا أخطأنا فخطؤنا في جهة واحدة وإن أصبنا فصوابنا في جهتين جهة الزوج الأول وجهة الثاني وأتم ترتكبون أمرين تحريم الفرج على من كان حلالا له ييقن وإحلاله لغيره فإن كان خطأ فهو خطأ من جهتين فتبين أنا أولى بالاحتياط منكم وقد قال الإمام أحمد في رواية أني طالب في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فقال الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة والذي يأمر بالطلاق أتى خصلتين حرما عليه وأحلها لغيره فهذا خير من هذا وأما قولكم أن النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط ويخرج منه بأدنى شيء قلنا ولكن لا يخرج منه إلا بما نصبه الله سببا يخرج به منه وأذن فيه وأما ما ينصبه المؤمن عنده ويجعله هو سببا للخروج منه فكلما فهذا منتهى أقدام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعتركة الوعرة المسلك التي يتجاذب أعنة أدلتها الفرسان ويتضائل لدى صولتها شجاعة الشجعان وإنما نهنا على مأخذها وأدلتها لعلم الغر الذي بضاعته من العلم مزجاة أن هنا شيئا آخر وراء ما عنده وأنه إذا كان ممن قصر في العلم باعه فضعف خلف الدليل وتقاصر عن جنا ثماره ذراعه فليعذر من شمر عن ساق عزمه وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحكيمها والتحاكم إليها بكل همة وإن كان غير عاذر لمنازعه في قصوره ورغبته عن هذا الشأن البعيد فليعذر منازعه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد ولينظر مع نفسه أيهما هو المعذور وأي السعيتين أحق بأن يكون هو السعي المشكور والله المستعان وعليه التكلان وهو الموفق للصواب العاتح لمن أم بابه طالبا لمرصاه من الخير كل باب

مصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثلاث كلمات واحدة قد تقدم حديث محمد بن يزيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام مغضبا ثم قال أيلعب

بكتاب الله وأنا بين أظهركم واسناده على شرط مسلم فان ابن وهب قد رواه عن مخرمة بن بكير بن الأشج عن أبيه قال سمعت محمود بن لييد فذكره ومخرمة ثقة بلا شك وقد احتج مسلم في صحيحه بحديثه عن أبيه والذين أعلاه قالوا لم يسمع منه وإنما هو كتاب قال أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عن مخرمة بن بكير فقال هو ثقة ولم يسمع من أبيه إنما هو كتاب مخرمة فنظر فيه كل شيء يقول بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول مخرمة بن بكير وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمعه وقال في رواية عباس الدوري هو ضعيف وحديثه عن أبيه كتاب ولم يسمعه منه وقال أبو داود لم يسمع من أبيه إلا حديثاً واحداً حديث الوتر وقال سعيد بن أبي مرزوم عن خاله موسى بن سلة أتيت مخرمة فقلت حدثك أبوك قال لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه والجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن كتاب أبيه كان عنده محفوظاً مضبوطاً فلا فرق في قيام الحجة بالحديث بين ما حدث به أو رآه في كتابه بل الأخذ عن النسخة أحوط إذا تيقن الراوي أنها نسخة الشيخ بعينها وهذا طريقة الصحابة والسلف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بكتبه إلى الملوك وتقوم عليهم بها الحجة وكتب كتبه إلى عماله في بلاد الإسلام فعملوا بها واحتجوا بها ودفع الصديق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أنس بن مالك رضي الله عنهما فحمله وعملت به الأمة وكذلك كتابه إلى عمرو بن حزم وكتابته في الصدقات الذي كان عند آل عمر ولم يزل السلف والخلف يحتجون بكتاب بعضهم إلى بعض ويقول المكتوب إليه كتب إلى فلان أن فلانا أخبره ولو بطل الاحتجاج بالكتب لم يبق بأيدي الأمة إلا أيسر اليسير فان الاعتماد إنما هو على النسخ لا على الحفظ والحفظ خوان والنسخة لا تخون ولا يحفظ في زمن من الأزمان المتقدمة أن أحداً من أهل العلم رد الاحتجاج بالكتاب وقال لم يشافهني به الكاتب فلا أقبله بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به إذا صح عنده أنه كتابه الجواب الثاني أن قول من قال لم يسمع من أبيه معارض بقول من قال سمع منه ومعه زيادة علم وإثبات قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سئل أبي عن مخرمة بن بكير فقال صالح الحديث قال وقال ابن أبي ذئب وحدث في ظهر كتاب مالك سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه فحلف لي ورب البنية يعني المسجد سمعت من أبي وقال علي بن المديني سمعت معن بن عيسى يقول مخرمة سمع من أبيه وعرض عليه ربيعة أشياء من رأى سليمان بن يسار وقال علي ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان لعله سمع منه الشيء اليسير ولم أجد أحداً بالمدينة يخبرني عن مخرمة بن بكير أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي ومخرمة ثقة انتهى ويكنى أن مالكا أخذ كتابه فنظر فيه واحتج به في موطنه وكان يقول حدثني مخرمة وكان رجلاً صالحاً وقال أبو حاتم سألت اسمعيل بن أبي أويس قلت هذا الذي يقول مالك بن أنس حدثني الثقة من هو قال مخرمة ابن بكير وقيل لأحمد بن صالح المصري كان مخرمة من ثقات الرجال قال نعم وقال ابن عدي عن ابن وهب ومعن ابن عيسى عن مخرمة أحاديث حسان مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به وفي صحيح مسلم قول ابن عمر للمطلق ثلاثاً حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق أو أنك وهذا تفسير منه للطلاق المأمور به وتفسير الصحابي حجة وقال الحاكم هو عندنا مرفوع ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك وعرف أن الطلاق المشروع بعد الدخول هو الطلاق الذي تملك به الرجعة ولم يشرع الله سبحانه إيقاع الثلاث جملة واحدة البتة قال تعالى الطلاق مرتان ولا نعفل العرب في لغتها وقوع المرتين إلا متعاقبتين كما قال النبي صلى الله

عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمده ثلاثا وثلاثين وكبره أربعاً وثلاثين ونظائره فإنه لا يعقل من ذلك إلا تسبيح وتكبير وتحميد متوال يتلو بعضه بعضاً فلو قال سبحان الله ثلاثاً وثلاثين والحمد لله ثلاثاً وثلاثين والله أكبر أربعاً وثلاثين بهذا اللفظ لكان ثلاث مرات فقط وأصرح من هذا قوله سبحانه والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فأشهد بالله أربع شهادات أني لمن الصادقين كانت مرة وكذلك قوله ويدأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فلو قالت أشهد بالله أربع شهادات أنه لمن الكاذبين كانت واحدة وأصرح من ذلك قوله تعالى سنعذبهم مرتين فهذا مرة بعد مرة ولا ينتقض هذا بقوله تعالى تؤتها أجرها مرتين وقوله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين فإن المرتين هنا هما الضعفان وهما المثلان وهما مثلان في القدر كقوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين وقوله فأتت أكلها ضعفين أي ضعف ما يعذب به غيرها وضعف ما كانت تؤتى ومن هذا قول أنس انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين أي شقتين ومرتين كما قال في اللفظ الآخر انشق القمر فلتقتين وهذا أمر معلوم قطعاً أنه انما انشق القمر مرة واحدة والفرق معلوم بين ما يكون مرتين في الزمان وبين ما يكون مثلين وجزأين ومرتين في المضاعفة فالثاني يتصور فيه اجتماع المرتين في آن واحد والاول لا يتصور فيه ذلك وما يدل على أن الله لم يشرع الثلاث جملة أنه قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء إلى أن قال وبعولتهن أحق بربدهن في ذلك أن أرادوا فهذا يدل على أن كل طلاق بعد الدخول فالمطابق أحق فيه بالرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا وكذلك قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن إلى قوله فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فهذا هو الطلاق المشروع وقد ذكر الله سبحانه وتعالى أقسام الطلاق كلها في القرآن وذكر أحكامها فذكر الطلاق قبل الدخول وأنه لا عدة فيه وذكر الطلقة الثالثة وأنها تحرم الزوجة على المطاق حتى تنكح زوجاً غيره وذكر طلاق الفداء الذي هو الخلع وسواء فدية ولم يحسبه من الثلاث كما تقدم وذكر الطلاق الرجعي الذي المطلق أحق فيه بالرجعة وهو ما عدا هذه الأقسام الثلاثة وبهذا احتج أحمد والشافعي وغيرهما على أنه ليس في الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائة وأنه إذا قال لها أنت طالق بائة كانت رجعية ويلغو وصفها بالينونة وأنه لا يملك إباتها إلا بعوض وأما أبو حنيفة رحمه الله فقال تبين بذلك لأن الرجعة حق له وقد أسقطها والجمهور يقولون وإن كانت الرجعة حقاً له لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه فلا يملك إسقاطها إلا باختيارها وبذلها العوض وسؤالها أن تقتدي نفسها منه بغير عوض في أحد القولين وهو جواز الخلع بغير عوض وأما إسقاط حقها من الكسوة والنفقة بغير سؤالها ولا بذلها العوض بخلاف النص والقياس قالوا وأيضاً فأنه سبحانه شرع الطلاق على أكمل الوجوه وأنفعها للرجل والمرأة فانهم كانوا يطلقون في الجاهلية بغير عدد فيطلق أحدهم المرأة كلما شاء ويراجعها وهذا وإن كان فيه رفق بالرجل ففيه أضرار بالمرأة فنسخ سبحانه ذلك بثلاث وقصر الزوج عليها وجعله أحق بالرجعة مالم تنقض عدتها فإذا استوفى العدد الذي ملكه حرمت عليه فكان في هذا رفق بالرجل إذ لم تحرم عليه بأول طلقة وبالمرأة حيث لم يجعل إليه أكثر من ثلاث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التي حدها لعباده فلو حرمت عليه بأول طلقة يطلقها كان خلاف شرعه وحكمته وهو لم يملك إيقاع الثلاث جملة بل إنما ملك واحدة فالزائد عليها دون ما ذون له فيه قالوا وهذا كما أنه لم يملك إباتها بطلقة واحدة اذ هو خلاف ما شرعه لم يملك

أبانتها بثلاث بمجموعة اذ هو خلاف شرعه ونكتة المسئلة أن الله لم يجعل للامة طلاقا باتنا قط الا في موضعين احدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلقة الثالثة وما عداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة هذا مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور منهم الامام أحمد والشافعي وأهل الظاهر قالوا لا يملك ابانتها بدون الثلاث الا في الخلع ولاصحاب مالك ثلاثة أقوال فيما اذا قال أنت طالق طلقة لا رجعة فيها . أحدها أنها ثلاث قاله ابن الماجشون لانه قطع حقه من الرجعة وهي لا تنقطع الا بثلاث فجاءت الثلاث ضرورة . الثاني أنها واحدة بآنة كما قال وهذا قول ابن القاسم لانه يملك ابانتها بطلقة بعوض فملكها بدونه والخلع عنده طلاق . الثالث أنها واحدة رجعية وهذا قول ابن وهب وهو الذي يقتضيه الكتاب والسنة والقياس وعليه الاكثر

﴿فصل﴾ وأما المسئلة الثانية وهي وقوع الثلاث بكلمة واحدة فاختلف الناس فيها على أربعة مذاهب . أحدها أنه يقع وهذا قول الأئمة الاربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضى الله عنهم . الثاني أنها لا تقع بل ترد لانها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وهذا المذهب حكاه أبو محمد بن حزم وحكى للامام أحمد فانكره وقال هو قول الرافضة . الثالث أنه يقع به واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابن عباس رضى الله عنهما ذكره أبو داود عنه قال الامام أحمد وهذا مذهب ابن اسحق يقول خالف السنة فيرد الى السنة انتهى وهو قول طاوس وعكرمة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية . الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث بالمدخول بها وتقع بغيرها واحدة وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس وهو مذهب اسحق بن راهويه فيما حكاه عنه محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء فأما من لم يوقعها جملة فاحتجوا بأنه طلاق بدعة محرم والبدعة مردودة وقد اعترف أبو محمد بن حزم بأنها لو كانت بدعة محرمة لوجب أن ترد وتبطل ولكنه اختار مذهب الشافعي أن جمع الثلاث جائز غير محرم وستأتي حجة هذا القول وأما من جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس فأما النص فمرواه معمر وابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضى الله عنه وصدرنا من اماره عمر رضى الله عنه قال نعم رواه مسلم في صحيحه وفي لفظ ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضى الله عنه وصدرنا من خلافة عمر رضى الله عنه ترد الى واحدة قال نعم وقال أبو داود حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق أن ابن جريح قال أخبرني بعض بني أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته أم ركانة ونكح امرأته من مزينة فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فدعا بركانة واخوته ثم قال جلسائهم ألا ترون أن فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلانا منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل ثم قال راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال اني طلقته ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلا بأها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن اعدتهن وقال الامام أحمد حدثنا سعد بن ابراهيم قال حدثنا أبي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطالب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما فقال

طلقتها ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال فانما تلك واحدة فارجعها ان شئت قال فراجعتها وكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر قالوا وأما القياس فقد تقدم أن جمع الثلاث محرم وبدعة والبدعة مردودة لانها ليست على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وسائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة قالوا ولو لم يكن معنا الا قوله تعالى فشهادة أحدهما أربع شهادات بالله وقوله ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله قالوا وكذلك كل ما يعتبر به التكرار من حلف أو اقرار وشهادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فلو قالوا نحلف بالله خمسين يمينا أن فلانا قتله كانت يمينا واحدة قالوا وكذلك الاقرار بالزنا كما في الحديث أن بعض الصحابة قال لماعز ان أقررت أربعاً رجلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يعقل أن يكون الأربع فيه مجموعة بفم واحد وأما الذين فرقوا بين المدخول بها وغيرها فلمهم حجتان أحدهما ما رواه أبو داود بإسناده صحيح عن طاوس أن رجلا يقال له أبو الصبأ كان كثير السؤال لابن عباس قال أما علمت أن الرجل كان اذا طاق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر رضى الله عنه وصدرا من امارة عمر فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا فيها قال أجزوهن عليهم. الحجة الثانية أنها تبين لقوله أنت طالق فيصاذهذا ذكر الثلاث وهي بائن فيلغو ورأى هؤلاء أن الزام عمر بالثلاث هو في حق المدخول بها وحديث أبي الصبأ في غير المدخول بها قالوا في هذا التفريق موافقة المنقول من الجانبين وموافقة القياس وقال بكل قول من هذه الأقوال جماعة من أهل الفتوى كما حكاه أبو محمد بن حزم وغيره ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من أهل البيت قال الموقعون للثلاث الكلام معكم في مقامين أحدهما تحريم جمع الثلاث والثاني وقوعها جملة ولو كانت محرمة ونحن نتكلم معكم في المقامين فاما الاول فقد قال الشافعي وأبو ثور وأحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه وجماعة من أهل الظاهر أن جمع الثلاث سنة واحتجوا عليه بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يفرق بين أن تكون الثلاث مجموعة أو مفرقة ولا يجوز أن تفرق بين ما جمع الله بينه كما لا نجتمع بين ما فرق الله بينه وقال تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولم يفرق وقال ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الآية ولم يفرق وقال وللمطلقات متاع بالمعروف وقال يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولم يفرق قالوا وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ان عويمرا العجلاني طلق امرأته ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره بطلاقها قالوا فلو كان جمع الطلاق الثلاث معصية لما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو طلاقها أن يكون قد وقع وهي امرأته أو حين حرمت عليه باللعان فان كان الاول فالحجة منه ظاهرة وان كان الثاني فلا شك أنه طلقها وهو يظنها امرأته فلو كان حراما لبينها له رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا وفي صحيح البخارى من حديث القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلقت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتحل للاول قال لا حتى يذوق عسيتها كما ذاق الاول فلم ينكر صلى الله عليه وسلم ذلك وهذا يدل على اباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها اذ لو لم يقع لم يوقف رجوعها الى الاول على ذوق الثاني عسيتها قالوا وفي الصحيحين من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها أبا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد

في نفر فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها فقالوا ان أبا حفص مطلق امرأته ثلاثا فهل لها نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعالها العدة وفي صحيح مسلم في هذه القصة قالت فاطمة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقك قلت ثلاثا فقال صدق ليس لك نفقة وفي لفظ له قالت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا واني أخاف أن يقتحم علي وفي لفظ له عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة قالوا وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوائيد الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت عن داود عن عبادة بن الصامت قال طلق جدى امرأة له ألف تطليقة فانطلق أبى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اتقى الله جدك أما ثلاث فله وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له ورواه بعضهم عن صدقة بن أبي عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده قال طلق بعض آبائى امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان أبانا طلق أمنا ألفا فهل له من مخرج فقال ان أباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجا بانت منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون ثم في عقه قالوا وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب بن زريق أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه طلق امرأته وهى حائض ثم أراد أن يتبعها بطليقتين آخرتين عند القرأين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله أخطأت السنة وذكر الحديث وفيه فقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلاثا أكان لي أن أجمعها قال لا كانت تبين وتكون معصية قالوا وقد روى أبو داود في سننه عن نافع عن ابن عجير بن عبد يزيد بن ركانة أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سبيمة البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وفي جامع الترمذى عن عبد الله بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما أردت قال واحدة قال آله قال والله قال هو على ما أردت قال الترمذى لا نعرفه الا من هذا الوجه وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب ووجه الاستدلال بالحديث أنه صلى الله عليه وسلم أحلفه أنه أراد بالبتة واحدة فدل على أنه لو أراد بها أكثر لوقع ما أراد ولو لم يفترق الحال لم يحلفه قالوا وهذا أصح من حديث ابن جريج عن بعض بني رافع عن عكرمة عن ابن عباس أنه طلقها ثلاثا قال أبو داود لانهم ولد الرجل وأهله أعلم به أن ركانة إنما طلقها البتة قالوا وابن جريج إنما رواه عن بعض بني رافع فان كان عبيد الله فهو ثقة معروف وان كان غيره من اخوته فمجهول العدالة لا تقوم به حجة قالوا وأما طريق الامام أحمد ففيها ابن اسحق والكلام فيه معروف وقد حكى الخطابي أن الامام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها قالوا وأصح ما معكم حديث أبي الصهباء عن ابن عباس وقد قال البيهقي هذا الحديث أحدا ما اختلف فيه البخارى ومسلم فأخرجه مسلم وتركه البخارى وأظنه تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلاث ثم قال فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ومالك بن الحارث ومحمد بن اياس بن البكير قال ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الانصارى كلهم عن ابن عباس أنه أجاز الثلاث وأمضاهن وقال

ابن المنذر فغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم يفتى بخلافه وقال الشافعي فان كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة يعني أنه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فالذي يشبهه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أنه كان شيئاً فنسخ قال البيهقي ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا التأويل يريد البيهقي ما رواه أبو داود والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الآية وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك فقال الطلاق مرتان قالوا فيحتمل أن الثلاث كانت تجعل واحدة من هذا الوقت بمعنى أن الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ثم نسخ ذلك وقال ابن جريج يمكن أن يكون ذلك إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث وهو أن يفرق بين الالفاظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر رضى الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم لم يكن فيهم الخب والخداع فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التأكيد ولا يريدون به الثلاث فلما رأى عمر رضى الله عنه في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار وألزمهم الثلاث وقالت طائفة معنى الحديث أن الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إيقاع الواحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ثم اعتادوا الطلاق الثلاث جملة وتتابعوا فيه ومعنى الحديث على هذا كان الطلاق الذي يوقعه المطلق الآن ثلاثاً يوقعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة فهو اخبار عن الواقع لا عن المشروع وقالت طائفة ليس في الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلاث واحدة ولا أنه أعلم بذلك وأقر عليه ولا حجة الا فيما قاله أو فعله أو علم به فأقر عليه ولا يعلم صحة واحدة من هذه الأمور في حديث أبي الصبيان قالوا وإذا اختلفت علينا الأحاديث نظرنا إلى ما عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم أعلم بسننه فنظرنا فإذا الثابت عن عمر بن الخطاب الذي لا يثبت عنه غير ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل حدثنا زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجل طلق امرأته ألفاً فقال له عمر أطلقت امرأتك فقال إنما كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال إنما يكفيك من ذلك ثلاث وروى وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت قال جاء رجل إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال انىطلقت امرأتى ألفاً فقال له على كرم الله وجهه بانت منك ثلاث واقسم سائرهن بين نسائك وروى وكيع أيضاً عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يحيى قال جاء رجل إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقال طلقت امرأتى ألفاً فقال بانت منك ثلاث وروى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبیر قال قال رجل لابن عباس رضى الله عنهما طلقت امرأتى ألفاً فقال له ابن عباس ثلاث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزرا اتخذت آيات الله هزوا وروى عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال جاء رجل إلى ابن مسعود رضى الله عنه فقال انىطلقت امرأتى تسعاً وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تينها منك وسائرهن عدوان وذكر أبو داود في سننه عن محمد بن إياس أن ابن عباس رضى الله عنهما وأباه ريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثاً فكلهم قال لا تحل له حتى تكسح زوجها غيره قالوا فهو لا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون قد أوقعوا الثلاث جملة ولو لم يكن فيهم إلا المحدث الملهم وحده لكفى فانه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى

الله عليه وسلم من الطلاق الرجعي فيجعله محرماً وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لم تحرم عليه وإباحته لمن لا تحل له ولو فعل ذلك عمر لما أقره عليه الصحابة فضلاً عن أن يوافقوه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الثلاث واحدة لم يخالفوها ويفتي بغيرها موافقة لعمر وقد علم مخالفته له في العول وحجب الام بالاثنتين من الاخوة والاختوات وغير ذلك قالوا ونحن في هذه المسألة تبع لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم أعلم بسنته وشرعه ولو كان مستقراً من شريعته أن الثلاث واحدة وتوفي والامر على ذلك لم يخف عليهم ويعلمه من بعدهم ولم يحرموا الصواب فيه ويوفق له من بعدهم ويروى خبر الامة وفقهها خبر كون الثلاث واحدة ويخالفه. قال المانعون من وقوع الثلاث التحاكم في هذه المسألة وغيرها الى من أقسم الله سبحانه وتعالى أصدق قسم وأبره انا لا تؤمن حتى نحكمه فيما شجر بيننا ثم نرضى بحكمه ولا يلحقنا فيه حرج ونسلم له تسليماً لا الى غيره كائناً من كان اللهم الا أن يجمع أمته اجماعاً متيقناً فيه لا نشك فيه على حكم فهو الحق الذي لا يجوز خلافه ويأبى الله أن يجمع الامة على خلاف سنة ثابتة عنه أبداً ونحن قد أوجدناكم من الأدلة ما تثبت المسألة به بل وبدونه ونحن نناظركم فيما طعنتم به في تلك الأدلة وفيما عارضتمونا به على أن لا نحكم على أنفسنا الانصاف عن الله أو نصاً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو اجماعاً متيقناً لا شك فيه وما عدا هذا فعرضة للنزاع وغايته أن يكون سائغ الاتباع لا لازمه فلتسكن هذه المقدمة سلفاً لنا عندكم وقد قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فقد تنازعنا نحن وأتم في هذه المسألة فلا سبيل الى ردها الى غير الله ورسوله البتة وسيأتى أننا أحق بالصحابة وأسعد بهم فيها فنقول أما منعكم لتحريم جمع الثلاث فلا ريب أنها مسألة نزاع ولكن الأدلة الدالة على التحريم حجة عليكم أما قولكم ان القرآن دل على جواز الجمع فدعوى غير مقبولة بل باطلة وغاية ما تمسكن به اطلاق القرآن للفظ الطلاق وذلك لا يعم جائزه ومحرمه كما لا يدخل تحته طلاق الحائض وطلاق الموطوءة في طهرها وما مثلكم في ذلك الا كمثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء ومعلوم أن القرآن لم يدل على جواز كل طلاق حتى تحمله ما لا يطيقه وانما دل على أحكام الطلاق والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ولا ريب أننا أسعد بظاهر القرآن كما بينا في صدر الاستدلال وأنه سبحانه لم يشرع قط طلاقاً بائناً بغير عوض لم دخول بها الا أن يكون آخر العدد وهذا كتاب الله بيننا وبينكم وغاية ما تمسكن به ألفاظ مطلقة قيدتها السنة وبينت شروطها وأحكامها وأما استدلالكم بان الملاعن طلق امرأته ثلاثاً بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أصح من حديث وما أبعد من استدلالكم على جواز الطلاق الثلاث بكلمة واحدة في نكاح بقصد بقاءه ودوامه ثم المستدل بهذا ان كان ممن يقول أن الفرقة وقعت عقيب لعان الزوج وحده كما يقوله الشافعي أو عقيب لعانها وان لم يفرق الحاكم كما يقوله أحمد في إحدى الروايات عنه فالاستدلال به باطل لان الطلاق الثلاث حيث لا يغول يفد شيئاً وان كان ممن يوقف الفرقة على تفريق الحاكم لم يصح الاستدلال به أيضاً لان هذا النكاح لم يبق سبيل الى بقاءه ودوامه بل هو واجب الازالة ومؤبد التحريم فالطلاق الثلاث مؤكداً لمقصود اللعان ومقرر له فان غايته أن تحريمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره وفرقة اللعان تحريمها عليه على الأبد ولا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التأيد نفوذه في نكاح قائم مطلوب البقاء والدوام ولهذا لو طلقها في هذا الحال وهي حائض أو نفساء أو في طهر جامعها فيه لم يكن عاصياً لان هذا

النكاح مطلوب الازالة مؤبد التحريم ومن العجب أنكم متمسكون بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ولا متمسكون بانكاره وغضبه للطلاق الثلاث من غير الملاءة وتسميته لعبا بكتاب الله كما تقدم فكم بين هذا الاقرار وهذا الانكار ونحن بحمد الله قائلون بالامرين مقرون لما أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم منكرون لما أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما استدلالكم بحديث عائشة رضي الله عنها أن رجلا طلق ثلاثا فزوجت فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للاول قال لا حتى يذوق العسيلة فهذا مما لا تنازعكم فيه نعم هو حجة على من اكتفى بمجرد عقد الثاني ولكن أين في الحديث أنه طلق الثلاث بفهم واحد بل الحديث حجة لنا فإنه لا يقال فعل ذلك ثلاثا وقال ثلاثا الا من فعل وقال مرة بعد مرة وهذا هو المعقول في لغات الامم عربهم وعجمهم كما يقال قذفه ثلاثا وشتمه ثلاثا وسلم عليه ثلاثا قالوا وأما استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس فمن العجب العجائب فانكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تأويلا صحيحا وهو سقوط النفقة والكسوة للبائن مع صحته وصراحته وعدم ما يعارضه مقاوما له وتمسكنم به فيما هو مجمل بل بيانه في نفس الحديث مما يبطل تعلقكم به فان قوله طلقها ثلاثا ليس بصريح في جميعها بل كما تقدم كيف وفي الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها أرسل اليها بتطبيقه كانت بقيت لها من طلاقها وفي لفظ في الصحيح أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات وهو سند صحيح متصل مثل الشمس فكيف ساغ لكم تركه الى التمسك بلفظ مجمل وهو أيضا حجة عليكم كما تقدم قالوا وأما استدلالكم بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق فخير في غاية السقوط لان في طريقه يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله ضعيف عن مالك عن مجهول ثم الذي يدل على كذبه وبطلانه أنه لم يعرف في شيء من الآثار صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها أن والد عبادة بن الصامت أدرك الاسلام فكيف يجده فهذا محال بلا شك وأما حديث عبد الله بن عمر فأصله صحيح بلا شك لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه فقلت يا رسول الله لو طلقها ثلاثا أكانت تحل لي انما جاءت من رواية شعيب ابن زريق وهو الشامي وبعضه يقبله فيقول زريق بن شعيب وكيفما كان فهو ضعيف ولو صح لم يكن فيه حجة لان قوله لو طلقها ثلاثا بمنزلة قوله لو سلمت ثلاثا أو أقررت ثلاثا أو نحوه مما لا يعقل جمعه وأما حديث نافع بن عجير الذي رواه أبو داود أن ركة طلق امرأته البتة فأحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة فمن العجب تقديم نافع بن عجير المجهول الذي لا يعرف حاله البتة ولا يدري من هو ولا ما هو على ابن جريج ومعمرو وعبيد الله بن طاوس في قصة أنى الصبياء وقد شهد امام الحديث محمد بن اسمعيل البخاري بأن فيه اضطرابا هكذا قال الترمذي في الجامع وذكر عنه في موضع آخر أنه مضطرب فتارة يقول طلقها ثلاثا وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال الامام أحمد وطرقه كلها ضعيفة وضعفه أيضا البخاري حكاها المنذري عنه ثم كيف يقدم هذا الحديث المضطرب المجهول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جريج لجهالة بعض بني أبي رافع هذا وأولاده تابعيون وان كان عبيد الله أشهرهم وليس فيهم متهم بالكذب وقد روى عنه ابن جريج ومن يقبل رواية المجهول أو يقول رواية العدل عنه تعديل له فهذا حجة عنده فاما أن يصعده ويقدم عليه رواية من هو منه من الجهالة أو أشد فكلما فعاية الامر أن يساقط روايتاهذين المجهولين ويعدل الى غيرهما واذا فعلنا ذلك نظرنا في حديث سعد بن ابراهيم فوجدناه صحيح الاسناد وقد زالت

علة تدليس محمد بن اسحق بقوله حدثني داود بن الحصين ولكن رواه أبو عبد الله الحاكم في مستدركه وقال اسناده صحيح فوجدنا الحديث لا علة له وقد احتج أحمد باسناده في مواضع وقد صحح هو وغيره بهذا الاسناد بعينه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب على زوجها أبي العاص بن الربيع بالنكاح الاول ولم يحدث شيئا وأما داود بن الحصين عن عكرمة فلم تزل الأئمة تحتج به وقد احتجوا به في حديث العرايا فيما شك فيه ولم يحزم به من تقديرها بخمسة أوسق أو دونها مع كونها على خلاف الاحاديث التي نهى فيها عن بيع الرطب بالتمر فما ذنبه في هذا الحديث سوى رواية ما لا يقولون به وإن قدحتم في عكرمة ولعالمكم فاعلمون جاءكم ما لا قبل لكم به من التناقض فيما احتججتم به أتم وأئمة الحديث من روايته وارتضى البخارى لادخال حديثه في صحيحه

﴿فصل﴾ وأما تلك المسالك الوعرة التي سلكتموها في حديث أبي الصهباء فلا يصح شيء منها أما المسلك الاول وهو انفراد مسلم بروايته واعراض البخارى عنه فتلك شكاة ظاهر عنه عارها وماضر ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئا ثم هل تقبلون أتم أو أحد مثل هذا في كل حديث ينفرد به مسلم عن البخارى وهل قال البخارى قط ان كل حديث لم أدخله في كتابي فهو باطل وليس بحجة أو ضعيف وكما احتج البخارى باحاديث خارج الصحيح ليس لها ذكر في صحيحه وكما صحح من حديث خارج عن صحيحه فاما مخالفة سائر الروايات له عن ابن عباس فلا ريب أن عن ابن عباس روايتين صحيحتين بلا شك احدهما توافق هذا الحديث والاخرى تخالفه فان أسقطنا روايته بروايته سلم الحديث على أنه بحمد الله سالم ولو اتفقت الروايات عنه على مخالفته فله أسوة أمثاله وليس باول حديث خالفه راويه فنسألکم هل الأخذ بما رواه الصحابي عندكم أو بما رآه فان قلتم الأخذ بروايته وهو قول جمهوركم بل جمهور الأمة على هذا كفيتمونا مؤنة الجواب وان قلتم الأخذ برأيه أريناكم من تناقضكم ما لا حيلة لكم في دفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه فانه روى حديث بريرة وتخييرها ولم يكن يعيها طلاقا ورأى خلافه وأن بيع الأمة طلاقها فأخذتم وأصبتم بروايته وتركتكم رأيه فهلا فعلتم ذلك فيما نحن فيه وقلتم الرواية معصومة وقول الصحابي غير معصوم ومخالفته لما رواه يحتمل احتمالات عديدة من نسيان أو تأويل أو اعتقاد معارض راجح في ظنه أو اعتقاد أنه منسوخ أو مخصوص أو غير ذلك من الاحتمالات فكيف يسوغ ترك روايته مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الاترك معلوم لمظنون بل مجهول قالوا وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه حديث التسبيع من ولوغ الكلب وأفتى بخلافه فأخذتم بروايته وتركتكم فتواه ولو تتبعنا ما أخذتم فيه برواية الصحابي دون فتواه لطال قالوا وأما دعواكم نسخ الحديث فموقوف على ثبوت معارض مقاوم متراخ فأين هذا وأما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلاث فلو صح لم يكن فيه حجة فانه إنما فيه أن الرجل كان يطلق امرأته ويراجعها بغير عدد فنسخ ذلك وقصر على ثلاث فيها تنقطع الرجعة فأين في ذلك الالتزام بالثلاث بفهم واحد ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنه لا تعلم به الأمة وهو من أهم الأمور المتعلقة بحل الفروج ثم كيف يقول عمر ان الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه اناة وهل للامة اناة في المنسوخ بوجه ما ثم كيف يعارض الحديث الصحيح بهذا الذي فيه على بن الحسين بن واقد وضعفه معلوم وأما حملكم الحديث على قول المطلق أنت طالق أنت طالق أنت طالق ومقصوده التأكيد بما بعد الاول فسياق الحديث من أوله الى آخره يردّه فان هذا

الذي أولتم الحديث عليه لا يتغير بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف على عهده وعهد خلفائه وهلم جرا إلى آخر الدهر ومن ينويه في قصد التأكيّد لا يفرق بين بر وفاجر وصادق وكاذب بل يرده إلى نيته وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقاً براً كان أو فاجراً وأيضاً فإن قوله إن الناس قد استعجلوا وتتابعوا في شيء كانت لهم فيه إناة فلو أنا أمضيناه عليهم أخبار من عمر بأن الناس قد استعجلوا ما جعلهم الله في فسحة منه وشرعه مترخياً بعضه عن بعض رحمة بهم ورقاً وإناة لهم لئلا يندم مطلق فيذهب حبيبهم من يده من أول وهلة فيعز عليه تداركه فجعل له إناة ومهلة يستعته فيها ويرضيه ويزول ما أحدثه الغضب الداعي إلى الفراق ويراجع كل منهما الذي عليه بالمعروف فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه إناة ومهلة وواقعوه بفهم واحد فرأى عمر رضي الله عنه أنه يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم فإذا علم المطلق أن زوجته وسكنه تحرم عليه من أول مرة بجمعه الثلاث كف عنها ورجع إلى الطلاق المشروع المأذون فيه وكان هذا من تأديب عمر رضي الله عنه لرعيته لما أكتثروا من الطلاق الثلاث كما سيأتي مزيد تقريره عند الاعتذار عن عمر رضي الله عنه في الزامه بالثلاث هذا وجه الحديث الذي لا وجه له غير مفأين هذا من تأويلكم المستنكر المستبعد الذي لا توافقه ألفاظ الحديث بل تنبوعه وتنافره وأما قول من قال إن معناه كان وقوع الطلاق الثلاث الآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فإن حقيقة هذا التأويل كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلاثاً والتأويل إذا وصل إلى هذا الحد كان من باب الإلغاز والتحريف لا من باب بيان المراد ولا يصح ذلك بوجه ما فإن الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلاثاً وقد طلق رجال نسأهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فمنهم من ردها إلى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس ومنهم من أنكر عليه وغضب وجعله متلاعياً بكتاب الله ولم يعرف ما حكم به عليهم وفيهم من أقره لتأكيد التحريم الذي أوجبه اللعان ومنهم من ألزمه بالثلاث لكون ما أتى به من الطلاق آخر الثلاث فلا يصح أن يقال إن الناس ما زالوا يطلقون واحدة إلى أثناء خلافة عمر فطلقوا ثلاثاً ولا يصح أن يقال إنهم قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه إناة فمضيه عليهم ولا يلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين عهده بوجه ما فإنه ماض منكم على عهده وبعد عهده ثم إن في بعض ألفاظ الحديث الصحيحة ألم تعلم أنه من طلق ثلاثاً جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر فقال ابن عباس بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من إمارة عمر فلما رأى الناس يعني عمر قد تتابعوا فيها قال أجزهن عليهم هذا لفظ الحديث وهو بأصح أسناد وهو لا يحتمل ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعا للمذهب فاعتقد ثم استدل وأما من جعل المذهب تبعا للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه هذا العمل وأما قول من قال ليس في الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يجعل ذلك ولا أنه علم به وأقره عليه فجوابه أن يقال سبحانه هذا بهتان عظيم أن يستمر هذا الجعل الحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه وإباحة الفرج لمن هو عليه حرام وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه خير الخلق وهم يفعلونه ولا يعلمونه ولا يعلمه هو والوحي ينزل عليه وهو يقرهم عليه فبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلمه وأصحابه يعلمونه

ويبدلون دينه وشرعه والله يعلم ذلك ولا يوحى الى رسوله ولا يعلم به ثم يتوفى الله رسوله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطأ المبين عندكم مدة خلافة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره الى أن فارق الصديق الدنيا واستمر الخطأ والضلال المركب صدرا من خلافة عمر حتى رأى بعد ذلك برأيه أن يلزم الناس بالصواب فهل في الجهل بالصحابة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائه أقبح من هذا وتالله لو كان جعل الثلاث واحدة خطأ محضا لكان أسهل من هذا الخطأ الذي ارتكبتموه والتأويل الذي تأولتموه ولو تركتم المسئلة ببيئاتها لكان أقوى لشأنها من هذه الأدلة والاجوبة قالوا وليس التحاكم في هذه المسئلة الى مقلد متعصب ولا هياب للجمهور ولا مستوحش من التفرد اذا كان الصواب في جانبه وانما التحاكم فيها الى راسخ في العلم قد طال فيه بآءه ورحب بنيله ذراعه وفرق بين الشبهة والدليل وتلقى الاحكام من نفس مشكاة الرسول وعرف المراتب وقام فيها بالواجب وباشر قابه أسرار الشريعة وحكمها الباهرة وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة وخاض في مثل هذه المضائق لججها واستوفى من الجانبين حججها والله المستعان وعليه التكلان قالوا وأما قولكم اذا اختلفت علينا الاحاديث نظرنا فيما عليه الصحابة رضى الله عنهم فنعلم والله حيلا بتركة الاسلام وعصاة الايمان فلا تطلبن الاعراض بعدهم فان قلبى لا يرضى بغيرهم ولكن لا يليق بكم أن تدعونا الى شئ وتكونوا أول نافر عنه ومخالف له فقد توفى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكثر من مائة ألف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل يصح لكم عن هؤلاء كلهم أو عشرهم أو عشر عشرهم أو عشرهم القول بلزوم الثلاث بفهم واحد هذا ولو جهدتم كل الجهد لم تطيقوا نقله عن عشرين نفسا منهم أبدا مع اختلاف عنهم في ذلك فقد صح عن ابن عباس القولان وصح عن ابن مسعود القول باللزوم وصح عنه التوقف ولو كثرتناكم بالصحابة الذين كان الثلاث على عهدهم واحدة لكانوا أضعاف من نقل عنه خلاف ذلك ونحن نكاثركم بكل صحابي مات الى صدر من خلافة عمر ويكفيينا مقدمهم وخيرهم وأفضلهم ومن كان معه من الصحابة على عهده بل لو شئنا لقلنا ولصدقنا أن هذا كان اجماعا قديما لم يختلف فيه على عهد الصديق اثنان ولكن لم ينقرض عصر المجمعين حتى حدث الاختلاف فلم يستقر الاجماع الاول حتى صار الصحابة على قولين واستمر الخلاف بين الامة الى اليوم ثم نقول لم يخالف عمر اجماع من تقدمه بل رأى الزامهم بالثلاث عقوبة لهم لما علموا أنه حرام وتتابعوا فيه ولا ريب أن هذا سائغ للامة أن يلزموا الناس ماضيها به على أنفسهم ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله ورخصته بل اختاروا الشدة والعسر فكيف بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان نظره للامة وتأديبه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشخاص والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه وأمر المؤمنين عمر رضى الله عنه لم يقل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو رأى رآه مصلحة للامة يكفهم بها عن التسارع الى ايقاع الثلاث ولهذا قال فلو أنا أمضيناها عليهم وفي لفظ آخر فاجيزوهم عليهم أفلا يرى أن هذا رأى مراه الصلحة لا اخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما علم رضى الله عنه أن تلك الابهة الرخصة نعمه من الله على المطلق ورحمة به واحسان اليه وأنه قابلها بضدها ولم يقبل رخصة الله وما جعله له من الاناة عاقبه بأن حال بينه وبينها وألزمه ما ألزمه من الشدة والاستعجال وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق لحكمه الله في حاكمه قدرا وشرعا فان الناس اذا تعدوا حدوده ولم يقفوا عندها ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج وقد أشار الى

هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضى الله عنهم للمطلق ثلاثا أنك لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا كما قاله ابن مسعود وابن عباس فهذا نظر أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه من الصحابة لأنه رضى الله عنه غير أحكام الله وجعل حلالها حراما فهذا غاية التوفيق بين النصوص وفعل أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه وأتم لم يمكنكم ذلك إلا بالغاء أحد الجانبين فهذا نهاية أقدام الفريقين في هذا المقام الضنك والمعتك الصعب وبالله التوفيق ﴿حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك هل تحل له بدون زوج واصابة . روى أهل السنن من حديث أبي الحسن مولى نبي نوفل أنه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة فطلقها تطليقتين ثم عتقا بعد ذلك هل تصلح له أن يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى لفظ قال ابن عباس بقيت لك واحدة قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام أحمد عن عبد الرزاق ان ابن المبارك قال لمعمر بن أنى حسن لقد تحمل صخرة عظيمة انتهى قال المنذرى وأبو حسن هذا قد ذكر بخير وصلاح وقد وثقه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان غير أن الراوى عنه عمر بن معتب وقد قال على بن المدينى هو منكر الحديث وقال النسائى ليس بالقوى وإذا أعتق العبد والزوجة في حباله ملك تمام الثلاث وإن عتق وقد طلقها اثنتين ففيها أربعة أقوال للفقهاء . أحدها أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت أو أمة وهذا قول الشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين بناء على أن الطلاق بالرجال وأن العبد انما يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرة . والثانى أن له أن يعقد عليها عقدا مستأنفا من غير اشتراط زوج واصابة كما دل عليه حديث عمرو بن معتب هذا وهذا إحدى الروايتين عن أحمد وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما وأحد الوجهين للشافعية ولهذا القول فقه دقيق فانها انما حرمتها عليه التطليقتان لنقصه بالرق فاذا عتق وهى فى العدة زال النقص ووجد سبب ملك الثلاث وآثار النكاح باقية فملك عليها تمام الثلاث وله رجعتها وإن عتق بعد انقضاء عدتها بانتهى منه وحلت له بدون زوج واصابة فليس هذا القول يبعد فى القياس . والثالث أن له أن يرتجعها فى عدتها وأن ينكحها بعدها بدون زوج واصابة ولو لم يعتق وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم فان عندهم أن العبد والحر فى الطلاق سواء وذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن عبد الله طلق امرأته تطليقتين فأمره ابن عباس أن يراجعها فأنى فقال ابن عباس هى لك فاستحلها بملك اليين . والقول الرابع أن زوجته ان كانت حرة ملك عليها تمام الثلاث وإن كانت أمة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وهذا قول أبى حنيفة رحمه الله وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على أربعة أقوال . أحدها أن طلاق العبد والحر سواء وهذا مذهب أهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم أبو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النصوص الواردة فى الطلاق واطلاقها وعدم تفريقها بين حر وعبد ولم تجمع الامة على التفريق فقد صح عن ابن عباس أنه أفتى غلاما له برجعة زوجته بعد طليقتين وكانت أمة وفى هذا النقل عن ابن عباس نظر فان عبد الرزاق روى عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبدا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبنتها فقال له ابن عباس لا طلاق لك فارجعها قال عبد الرزاق حدثنا معمر عن سماك بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر رضى الله عنهما فقال لا ترجع اليها وإن ضرب رأسك فأخذ هذه الفتوى أن طلاق العبد بيد سيده كما أن نكاحه يسهه كما روى عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى عن عبد الكريم الجزرى عن عطاء عن ابن عباس قال ليس

طلاق العبد ولا فرقته بشيء وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الامة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وهذا قول أبي الشعثاء وقال الشعبي أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا الا باذن سيده فهذا ما أخذ ابن عباس لأنه يرى أن طلاق العبد ثلاثا اذا كانت تحته أمة وما علمنا أحدا من الصحابة قال بذلك والقول الثاني أنه أي الزوجين ان رق كان الطلاق بسبب رقه اثنتين كما روى حماد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الحر يطلق الأمة تطليقتين وتعتد بحيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعتد ثلاث حيض والى هذا ذهب عثمان البتي . والقول الثالث أن الطلاق بالرجال فيملك الحر ثلاثا وان كانت زوجته أمة والعبد اثنتين وان كانت زوجته حرة وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في ظاهر كلامه وهذا قول زيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة أم المؤمنين وعثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وهذا مذهب القاسم وسالم وأبي سلمة وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعة وأبي الزناد وسليمان بن يسار وعمر بن شعيب وابن المسيب وعطاء . والقول الرابع أن الطلاق بالنساء كالعدة كما روى شعبة عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود السنة الطلاق والعدة بالنساء وروى عبد الرزاق عن محمد بن يحيى وغير واحد عن عيسى عن الشعبي عن اثني عشر من الصحابة قالوا الطلاق والعدة بالمرأة هذا لفظه وهذا قول الحسن وابن سيرين وقتادة وإبراهيم والشعبي وعمرمة ومجاهد والثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة رحمه الله وأصحابه فان قيل فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسئلة قيل قد قال أبو داود حدثنا محمد بن مسعود حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان وروى زكريا ابن يحيى الساجي حدثنا محمد بن اسمعيل بن سبرة الأحمسي حدثنا عمر بن شبيب المسلي حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال كتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين أن غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فتالت حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره وقد تقدم حديث عمرو بن معتب عن أبي حسن عن ابن عباس رضي الله عنه ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه الآثار الأربعة على عجزها وبجرها أما الأول فقال أبو داود وهو حديث مجهول وقال الترمذي حديث غريب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى وقال أبو القاسم بن عساكر في أطرافه بعد ذكر هذا الحديث روى أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه أنه كان جالسا عند أبيه فأتاه رسول الأمير فأخبره أنه سأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن ذلك فقالا هذا وقالوا له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون قال الحافظ فدل على أن الحديث المرفوع غير محفوظ وقال ابن عاصم النزيل مظاهر بن أسلم ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع أنه لا يعرف وقال أبو حاتم الرازي منكر الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتا لقننا به الا أنا لا تثبت حديثا يرويه من نجمل عدالته وأما الآثار الثاني ففيه عمرو بن شبيب المسلي ضعيف وفيه عطية وهو ضعيف أيضا وأما الآثار الثالث ففيه ابن سمعان الكذاب وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول وأما الآثار الرابع ففيه عمرو بن معتب وقد تقدم الكلام فيه والذي سلم في المسئلة الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم

والقياس أما الآثار فهي متعارضة كما تقدم فليس بعضها أولى من بعض بقي القياس وتجاوز به طرفان طرف المطلق وطرف المطلقة فمن راعى طرف المطلق قال هو الذي يملك الطلاق وهو يده فيتصرف برقه كما يتصرف نصاب المنكوحات برقه ومن راعى طرف المطلقة قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العدة والتحريم وتوابعها فتصرف برقها كالعدة ومن نصف برقها كالعدة ومن نصف برق أى الزوجين كان راعى الأمرين وأعمل الشبهين ومن كمله وجعله ثلاثاً رأى أن الآثار لم تثبت والمنقول عن الصحابة متعارض والقياس كذلك فلم يتعلق بشيء من ذلك وتمسك بإطلاق النصوص الدالة على أن الطلاق الرجعى طلقتان ولم يفرق الله بين حر وعبد ولا بين حرة وأمة وما كان ربك نسيا قالوا والحكمة التي لاجلها جعل الطلاق الرجعى اثنتين في الحر والعبد سواء قالوا وقد قال مالك إن له أن ينكح أربعاً كالحر لأن حاجته إلى ذلك كحاجة الحر وقال الشافعي وأحمد أجله في الإيلاء كأجل الحر لأن ضرر الزوجة في صورتين سواء وقال أبو حنيفة رحمه الله إن طلاقه وطلاق الحر سواء إذا كانت امرأتاهما حرتين أعمالاً لا طلاق نصوص الطلاق وعمومها للحر والعبد وقال أحمد بن حنبل والناس معه صيامه في الكفارات كلها وصيام الحر سواء وحده في السرقة والشراب وحد الحر سواء قالوا ولو كانت هذه الآثار أو بعضها ثابتاً لما سبقتمونا إليه ولا غلبتمونا عليه ولو اتفقت آثار الصحابة لم نعدنا إلى غيرها فإن الحق لا يعدوهم وبالله التوفيق (حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره) قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فجعل الطلاق لمن نكح لأن له الأمسالك وهو الرجعة وروى ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله سيدى زوجنى أمتة وهو يريد أن يفرق بينى وبينها قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمتة ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما كان يقول طلاق العبد بيد سيده إن طلق جاز وإن فرق فهي واحدة إذا كانا له جميعاً فإن كان العبد له والأمة لغيره طلق السيد أيضاً إن شاء وروى الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عنه ليس طلاق العبد ولا فرقته بشيء وذكر عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير سمع جابراً يقول في الأمة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع وحديث ابن عباس رضى الله عنهما المتقدم وإن كان في أسناده ما فيه فالقرآن يعضده وعليه عمل الناس

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طلق دون الثلاث ثم راجعها بعد زوج أنها على بقية الطلاق) ذكر ابن المبارك عن عثمان بن مقسم أنه أخبره أنه سمع نبيها بن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يطلقها زوجها دون الثلاث ثم يرتجعها بعد زوج أنها على ما بقي من الطلاق وهذا الآثار وإن كان فيه ضعف ومجهول فعليه أكابر الصحابة كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب وحيد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول أيما امرأة طلقها زوجها تطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تنكح زوجاً غيره فيموت عنها

أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها عنده على ما بقى من طلاقها وعن علي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران ابن حصين رضى الله عنهم مثله قال الامام أحمد هذا قول الاكابر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس رضى الله عنهم تعود على الثلاث قال ابن عباس رضى الله عنهما نكاح جديد وطلاق جديد وذهب الى القول الاول أهل الحديث فيهم أحمد والشافعي ومالك وذهب الى الثانى أبو حنيفة رحمه الله هذا اذا أصابها الثانى فان لم يصيبها فهي على ما بقى من طلاقها عند الجميع وقال النخعي لم أسمع فيها اختلافا ولو ثبت الحديث لكان فصل النزاع فى المسئلة ولو اتفقت آثار الصحابة لكانت فصلا أيضا وأما فقه المسئلة فتجاذب فان الزوج الثانى اذا هدمت أصابته الثلاث واعادتها الى الاول بطلاق جديد فما دونها أولى وأصحاب القول الاول يقولون لما كانت اصابة الثانى شرطاً فى حل المطلقه ثلاثا للأول لم يكن بدمى هدمها واعادتها على طلاق جديد وأما من طلقت دون الثلاث فلم تصادف اصابة الثانى فيها تحريماً تزيلاً ولا هى شرط فى الحل للأول فلم تهدم شيئاً فوجودها كعدمها بالنسبة الى الاول واحلالها له فعادت على ما بقى كما لو لم يصيبها فان اصابته لا أثر لها البتة ولا نكاحه وطلاقه معلق بها بوجه ما ولا تأثير لها فيه

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المطلقه ثلاثا لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثانى) ثبت فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة رفاعه القرظى جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعه طلقنى فبت طلاقى وانى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى وأن مامعه مثل الهدبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى تريد أن ترجعى الى رفاعه لاحتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وفى سنن النسائى عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العسيلة الجماع ولولم ينزل وفيها عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها الرجل فيغلق الباب ويرخى الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال لا تحل الاول حتى يجامعها الآخر فتضمن هذا الحكم أمورا أحدها أنه لا يقبل قول المرأة على الرجل أنه لا يقدر على جماعها الثانى أن اصابة الزوج الثانى شرط فى حلها للأول خلافا لما اكتفى بمجرد العقد فان قوله مردود بالسنة التى لا مرد لها الثالث أنه لا يشترط الانزال بل يكفى مجرد الجماع الذى هو ذوق العسيلة الرابع أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذى هو نكاح رغبة كافيا ولا اتصال الخلوة به واغلاق الابواب وارخاء الستور حتى يتصل به الوطء وهذا يدل على أنه لا يكفى مجرد عقد التحليل الذى لا غرض للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد واحلالها للأول بطريق الاولى فانه اذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطء فكيف يكفى عقد تيس مستعار ليحلها لا رغبة له فى امساكها وانما هو عارية كحمار الفرس المستعار للضراب

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المرأة تقيم شاهدا واحدا على طلاق زوجها والزرج منكر) ذكر ابن وضاح عن ابن أبي مريم عن عمرو بن أبى سلمة عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ادعت المرأة طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استحلف زوجها فان حلف بطلت عنه شهادة الشاهد وان نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه فتضمن هذا الحكم أربعة أمور . أحدها أنه لا يكفى بشهادة الشاهد الواحد فى الطلاق ولا مع بمين المرأة قال الامام أحمد الشاهد

واليمين انما يكون في الاءوال خاصة لا يقع في حد ولا نكاح ولا طلاق ولا اعتاق ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى عنه على أن العبد اذا ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختاره الخرقى ونص أحمد في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه وكانا معسرين عدلين فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حرا ويحلف مع أحدهما ويصير نصفه حرا ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد ويمين وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على أنه يثبت بشاهد ونكول الزوج وهو الصواب ان شاء الله تعالى فان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يعرف من أئمة الاسلام الا من احتج به وبني عليه مذهبه وان خالفه في بعض المواضع وزهير بن محمد الراوى عن ابن جريج ثقة محتج به في الصحيحين وعمرو بن أبي سلمة هو أبو حفص التيسى محتج به في الصحيحين أيضا فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه . الثاني أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق اذا لم تقم للمرأة به بينة لكن انما استحلفه مع قوة جانب الدعوى بالشاهد . الثالث أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه وأحمد في احدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد فاذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق وأحلفناه لها في احدى الروايتين فنكل قضى عليه فاذا أقامت شاهدا واحدا ولم يحلف الزوج على عدم دعواها فالقضاء بالنكول عليه في هذه الصورة أفوى وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول الا اذا أقامت المرأة شاهدا واحدا كما هو احدى الروايتين عن مالك وأنه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله لكن من يقضى عليه به يقول النكول اما اقرارا وما بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص ويجاب بأن للنكول بدل استغنى عنه فيما يباح بالبدل وهو الاموال وحقوقها دون النكاح وتوابعه . الرابع أن النكول بمزلة البينة فلما أقامت شاهدا واحدا وهو شرط البينة كان النكول قائما تمام مقامها ونحن نذكر مذاهب الناس في هذه المسئلة فقال أبو القاسم بن الجلاب في تقريره واذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها لم يحلف بدعواها فان أقامت على ذلك شاهدا واحدا لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا الذى قاله لا يعلم فيه نزاع بين الأئمة الاربعة قال ولكن يحلف لهما زوجها فان حلف برى من دعواها قلت هذا فيه قولان للفقهاء وهما روايتان عن الامام أحمد احدهما أنه يحلف لدعواها وهو مذهب الشافعى ومالك وأبى حنيفة رحمهم الله والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا اشكال وان قلنا يحلف فنكل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك احدهما أنها تطاق عليه بالشاهد والنكول عملا بهذا الحديث وهذا اختيار أشهب وهذا فيه غاية القوة لان الشاهد والنكول سيان من جهتين مختلفتين فقوى جانب المدعى بهما فحكم له فهذا مقتضى الاثر والقياس والرواية الثانية عنه أن الزوج اذا نكل عن اليمين حبس فان طال حبسه ترك واختلفت الرواية عن الامام أحمد هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة الطلاق على روايتين ولا أثر عنده لاقامة الشاهد الواحد بل اذا ادعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلافه فان قلنا لا يستحلف لم يكن لدعواها أثر وان قلنا يستحلف فابى هل يحكم عليه بالطلاق فيه روايتان وسيأتى ان شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول وهل هو اقرار أو بدل أو قائم مقام البينة في موضعه من هذا الكتاب

بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تخيير أزواجه بين المقام معه وبين مفارقتهم له ، ثبت في الصحيحين عن

عائشة رضي الله عنها قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير أزواجه بدأني فقال اني اذا كرك أمرا فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت رضي الله عنها وقد علم أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه ثم قرأ يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزيتها فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جميلا وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للحسنات منكن أجرا عظيما فقلت في هذا أستأمر أبوي فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة رضي الله عنها ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك طلاقا لريعة وابن شهاب فاخترت واحدة منهن نفسها فذهبت وكانت ألبته قال ابن شهاب وكانت بدوية قال عمرو بن شعيب وهي ابنة الضحاك العامرية رجعت الى أهلها وقال ابن حبيب قد كان دخل بها انتهى وقيل لم يدخل بها وكانت تلتقط بعد ذلك البعر وتقول أنا الشقية واختلف الناس في هذا التخير في موضعين أحدهما في أي شيء كان والثاني في حكمه فاما الأول فالذي عليه الجمهور أنه كان بين المقام معه والفراق وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن أن الله تعالى إنما خيرهن بين الدنيا والآخرة ولم يخيرهن في الطلاق وسياق القرآن وقول عائشة رضي الله عنها يرد قوله ولا ريب أنه سبحانه خيرهن بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الحياة الدنيا وزيتها وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله وموجب اختيارهن الدنيا وزيتها أن يمتعن ويسرحن سراحا جميلا وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع وأما اختلافهم في حكمه ففي موضعين أحدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في حكم اختيار النفس فاما الأول فالذي عليه معظم أصحاب النبي ونسأوه كلهم ومعظم الأمة أن من اختارت زوجها لم تطلق ولا يكون التخير بمجرد طلاقا صح ذلك عن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنها قالت عائشة رضي الله عنها خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا فلم نعه طلاقا وعن أم سلمة رضي الله عنها وقرينة أختها وعبد الرحمن بن أبي بكر وصح عن علي وزيد بن ثابت وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنها ان اختارت زوجها هي طلقة رجعية وهو قول الحسن ورواية عن أحمد رواها عنه اسحق بن منصور قال ان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وان اختارت نفسها ثلاث قال أبو بكر انفرد بهذا اسحق بن منصور والعمل على ما رواه الجماعة قال صاحب المغني ووجه هذه الرواية أن التخير كناية نوى بها الطلاق فوقع بمجرد كسائر كنيائاته وهذا هو الذي صرح به عائشة رضي الله عنها والحق معها بانكاره ورده فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختاره أزواجه لم يقل وقع بكن طلقة ولم يراجعهن وهي أعلم الأمة بشأن التخير وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لم يكن ذلك طلاقا وفي لفظ لم نعه طلاقا وفي لفظ خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا والذي لحظه من قال انها طلقة رجعية أن التخير تمليك ولا تملك المرأة نفسها الا وقد طلقت فالتمليك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبني على مقدمتين احدهما أن التخير تمليك والثانية أن التمليك يستلزم وقوع الطلاق وكلا المقدمتين ممنوعة فليس التخير بتمليك ولو كان تمليكا لم يستلزم وقوع الطلاق قبل ايقاع من ملكه فان غاية أمره أن تملكه الزوجة كما كان الزوج يملكه فلا يقع بدون ايقاع من ملكه ولو صح ما ذكره كان بائنا لان الرجعية لا تملك بها نفسها وقد اختلف الفقهاء في التخير هل هو تمليك أو توكيل أو بعضه تمليك وبعضه توكيل أو هو تطليق منجز أو لغو لا أثر له البتة على مذاهب خمسة وعدم التفريق هو مذهب أحمد ومالك فقال أبو الخطاب في رؤس المسائل هو تمليك يقف على القبول وقال صاحب المغني

فيه اذا قال أمرك بيدك أو اختارى فقالت قبلت لم يقع شيء لأن أمرك بيدك توكيل فقولها في جوابه قبلت ينصرف الى قبول الوكالة فلم يقع شيء كما لو قال لا جنية أمر امرأتى بيدك فقالت قبلت وقوله اختارى في معناه وكذلك ان قالت أخذت أمرى نص عليهما أحمد في رواية ابراهيم بن هاني اذا قال لامرأته أمرك بيدك فقالت قبلت ليس بشيء حتى يتبين قال واذا قال لامرأته اختارى فقالت قبلت نفسي أو اخترت نفسي كان أيين انتهى وفرق مالك بين اختارى وبين أمرك بيدك فجعل أمرك بيدك تمليكاً واختارى تخييراً لا تمليكاً قال أصحابه وهو توكيل وللشافعي قولان أحدهما أنه تمليك وهو الصحيح عند أصحابه والثاني أنه توكيل وهو القديم وقاله الحنفية رحمهم الله تمليك وقال الحسن وجماعة من الصحابة هو تطليق تقع به واحدة منجزة وله رجعتها وهي رواية ابن منصور عن أحمد وقال أهل الظاهر وجماعة من الصحابة لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها أو اختارت زوجها ولا أثر للتخير في وقوع الطلاق ونحن نذكر ما أخذ هذه الأقوال على وجه الإشارة إليها قال أصحاب التملك لما كان البضع يعود إليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة التملك قالوا وأيضاً فالتوكيل يستلزم أهلية الوكيل لمباشرة ما وكل فيه والمرأة ليست بأهل لا يقع الطلاق ولهذا لو وكل امرأة في طلاق زوجها لم يصح في أحد القولين لأنها لا تبشر الطلاق والذين صححوه قالوا كما يصح أن يوكل رجلاً في طلاق امرأته يصح أن يوكل امرأة في طلاقها قالوا وأيضاً فالتوكيل لا يعقل معناه ههنا فإن الوكيل هو الذي يتصرف لموكله لا لنفسه والمرأة ههنا إنما تتصرف لنفسها ولحظها وهذا يناقض تصرف الوكيل قال أصحاب التوكيل واللفظ لصاحب المعنى وقولهم أنه توكيل لا يصح فإن الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وإنما ينوب فيه غيره عنه فإذا استناب غيره فيه كان توكيلاً لا غير قالوا ولو كان تمليكا لكان مقتضاه انتقال الملك إليها في بضعها وهو محال فإنه لم يخرج عنها ولهذا لو وطئت بشبهة كان المهر لها لا للزوج ولو ملك البضع لملك عوضه كمن ملك منفعة عين كان عوض تلك المنفعة له قالوا وأيضاً فلو كان تمليكا لكانت المرأة مالكة للطلاق وحينئذ يجب أن لا يبقى الزوج مالكا لاستحالة كون الشيء الواحد بجميع أجزائه ملكا لساكنين في زمن واحد والزوج مالك للطلاق بعد التخير فلا تكون هي مالكة له بخلاف ما اذا قلنا هو توكيل واستنابة كان الزوج مالكا وهي نائبة ووكيلة عنه قالوا وأيضاً فلو قال لها طاق نفسك ثم حلف أن لا يطلق فطلقت نفسها حنث فدل على أنها نائبة عنه وأنه هو المطلق قالوا وأيضاً فقولكم أنه تمليك أما أن تريدوا به أنه ملكها نفسها أو أنه ملكها أن تطلق فإن أردتم الأول لزمكم أن يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لأنه أتى بما يقتضى خروج بضعها عن ملكه واتصل به القبول وإن أردتم الثاني فهو معنى التوكيل وإن غيرت العبارة قال المفرقون بين بعض صورته وبعض وهم أصحاب مالك اذا قال لها أمرك بيدك أو جعلت أمرك اليك أو ملكتك أمرك فذلك تمليك واذا قال لها اختارى فهو تخيير قالوا والفرق بينهما حقيقة وحكما أما الحقيقة فلا أن اختارى لم يتضمن أكثر من تخييرها لم يملكها نفسها وإنما خيرها بين أمرين بخلاف قوله أمرك بيدك فإنه لا يكون بيدها إلا وهي مالكة وأما الحكم فلا أنه اذا قال لها أمرك بيدك وقال أردت به واحدة فالقول قوله مع يمينه واذا قال اختارى فطلقت نفسها ثلاثا وقعت ولو قال أردت واحدة إلا أن تكون غير مدخول بها فالقول قوله في إرادته الواحدة قالوا لأن التخير يقتضى أن لها أن تختار نفسها ولا يحصل لها ذلك إلا بالبينونة فإن كانت مدخولا بها لم تبين إلا بالثلاث وإن لم تكن مدخولا بها بانت بالواحدة وهذا بخلاف أمرك بيدك فإنه لا يقتضي تخييرها بين

نفسها وبين زوجها بل تملكها أمرها وهو أعم من تملكها الابانة بثلاث أو بواحدة تنقض بها عدتها فان أرادها أحد محتمليه قبل قوله وهذا بعينه يرد عليهم في اختارى فانه أعم من أن تختار البينة بثلاث أو بواحدة تنقض بها عدتها بل أمرك بيدك أصرح في تملك الثلاث من اختارى لانه مضاف ومضاف اليه فيعم جميع أمرها بخلاف اختارى فانه مطلق لا عموم له فمن أين يستفاد منه الثلاث وهذا منصوص الامام أحمد فانه قال في اختارى أنه لا تملك به المرأة أكثر من طلقة واحدة الابنية الزوج ونص في أمرك بيدك وطلاقك بيدك ووكلتك في الطلاق على أنها تملك به الثلاث وعنه رواية أخرى أنها لا تملكها الابنية وأما من جعله تطليقا منجزا فقد تقدم وجه قوله وضعفه وأما من جعله لغوا فلمهم مأخذان احدهما أن الطلاق لم يجعله الله بيد النساء انما جعله بيد الرجال ولا يتغير شرع الله باختيار العبد فليس له أن يختار نقل الطلاق الى من لم يجعل اليه الطلاق البتة قال أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا أبو بكر بن عياش حدثنا حبيب بن أبي ثابت أن رجلا قال لامرأة له ان أدخلت هذا العدل الى هذا البيت فامر صاحبتك بيدك فادخلته ثم قالت هي طالق فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأبانا منه فمروا بعبد الله بن مسعود فأخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولم يجعل النساء قوامات على الرجال فقال له عمر رضي الله عنه فما ترى قال أراها امرأته قال وأنا أرى ذلك فجعلها واحدة قلت يحتمل أنه جعلها واحدة بقول الزوج فامر صاحبتك بيدك ويكون كناية في الطلاق ويحتمل أنه جعلها واحدة بقول ضرته هي طالق ولم يجعل للضرة إبتها لثلاث تكون هي القوامة على الزوج فليس في هذا دليل لما ذهبنا اليه هذه الفرقة بل هو حجة عليها وقال أبو عبيد حدثنا عبد الغفار بن داود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن رميثة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر فملكها أمرها فقالت أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان أخطأت لا طلاق لها لأن المرأة لا تطلق وهذا أيضا لا يدل لهذه الفرقة لانه انما لم يقع الطلاق لانها أضافته الى غير محله وهو الزوج وهو لم يقل أنا منك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن مجاهدا أخبره أن رجلا جاء الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال ملكت امرأتى أمرها فطلقتني ثلاثا فقال ابن عباس خطأ الله نواها الطلاق لك عليها وليس لها عليك طلاق قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته أمرك بيدك فقال قال عثمان وعلى رضي عنهما القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقت نفسي ثلاثا قال القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقتك ثلاثا قال المرأة لا تطلق واحتج بحديث ابن عباس رضي الله عنهما خطأ الله نواها ورواه عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل جعل امرأته في يدها فقالت قد طلقتك ثلاثا قال ابن عباس رضي الله عنه خطأ الله نواها أنلا طلقت نفسها قال أحمد وصحف أبو طرف قال خطأ الله نواها ولكن روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عبد الله بن طاوس كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أملك أن تطلق نفسها أم لا قال كان يقول ليس الى النساء طلاق فقلت له فكيف كان أبوك يقول في رجل ملك رجلا أمر امرأته أملك الرجل أن يطلقها قال لا فهذا صريح من مذهب طاوس أنه لا يطلق الا الزوج وأن تملك الزوجة أمرها لغو وكذلك توكله غيره في الطلاق وقال أبو محمد بن حزم وهذا قول أبي سليمان وجميع أصحابنا الحجة الثانية لهؤلاء أن الله سبحانه انما جعل أمر الطلاق الى الزوج دون النساء لانهن نافصات عقلي ودين والغالب عليهن السفه وتذهب بهن الشهوة

والميل الى الرجال كل مذهب فلو جعل أمر الطلاق اليهن لم يستقم للرجال معهن أمر وكان في ذلك ضرر عظيم بازواجهن فاقتضت حكمته ورحمته أنه لم يجعل بأيديهن شيئاً من أمر الفراق وجعله الى الازواج فلو جاز للازواج نقل ذلك اليهن لناقض حكمته ورحمته ونظره للازواج قالوا والحديث انما يدل على التخيير فقط فان اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كما وقع كن أزواجه بحالهن وان اخترن أنفسهن متعن وطلقهن هو بنفسه وهو السراح الجميل لأن اختيارهن لأنفسهن يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى قال هؤلاء والآثار عن الصحابة في ذلك محتلفة اختلافاً شديداً فصح عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت في رجل جعل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً انها طلقة واحدة رجعية وصح عن عثمان رضي الله عنه أن القضاء ماقتضت ورواه سعيد بن منصور عن بن عمر وغيره عن ابن الزبير وروى عن علي وزيد وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنها ان اختارت نفسها فواحدة بآثته وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وصح عن بعض الصحابة أنها ان اختارت نفسها فثلاث بكل حال وروى عن ابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء قال أبو محمد ابن حزم وقد تفحصنا من رويناه عن من الصحابة أنه يقع به الطلاق فلم يكونوا بين من صح عنه ومن لم يصح عنه الا سبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم أولى من قول بعض ولا أثر في شيء منها الا ما رويناه من طريق النسائي أخبرنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قالت لايوب السخيتاني هل علمت أحداً قال في أمرك يديك أنها ثلاث غير الحسن قال لا اللهم غفرا الا ما حدثني به قتادة عن كثير مولى ابن سمرة سمعت عن أبي سلبية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث قال أيوب فقلت كثيرا مولى ابن سمرة فسأله فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فأخبرته فقال نسي قال أبو محمد كثير مولى ابن سمرة مجبول ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما اختلفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواه على أبي هريرة انتهى وقال المروزي سألت أبا عبد الله ما تقول في امرأة خيرت فاختارت نفسها قال فيها خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها واحدة ولها الرجعة عمر وابن مسعود وابن عمر وعائشة وذكر آخر قال غير المروزي هو زيد بن ثابت قال أبو محمد ومن خير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئاً فكل ذلك لا شيء وكل ذلك سواء ولا تطاق بذلك ولا تحرم عليه ولا بشيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت اختيارات الطلاق أو اختيار نفسها ألف مرة وكذلك ان ملكها نفسها أو جعل أمرها بيدها ولا فرق ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الرجل لامرأته أمرك يديك أو اختاري يوجب أن يكون طلاقاً وأن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقاً فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم باقوال لم يوجبها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قالوا واضطراب أقوال الموقعين وتناقضها ومعارضة بعضها لبعض يدل على فساد أصلها ولو كان الأصل صحيحاً لا طردت فروعه ولم تتناقض ولم تختلف ونحن نشير الى طرف اختلافهم فاختلفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير أو لا يقع حتى تختار نفسها على قولين تقدم حكايتهما ثم اختلف الذين لا يوقعونه بمجرد قوله أمرك يديك هل يختص اختيارها بالمجلس أو يكون في يدها ما لم يفسخ أو يطأها على قولين أحدهما أنه يتقيد بالمجلس وهذا قول أبي حنيفة والشافعي ومالك رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه الثاني أنه في يدها أبداً حتى يفسخ أو يطأها وهذا

قول أحمد وابن المنذر وأبي ثور والرواية الثانية عن مالك ثم قال بعض أصحابه وذلك ما لم تطل حتى يتبين أنها تركته وذلك بان يتعدى شهرين ثم اختلفوا هل عليها يمين أنها تركت أم لا على قولين ثم اختلفوا إذا رجع الزوج فيما جعل اليها فقال أحمد واسحق والاوزاعي والشعبي ومجاهد وعطاء له ذلك ويبطل خيارها وقال مالك وأبو حنيفة والثوري والزهرى رحمهم الله ليس له الرجوع وللشافعية خلاف مبنى على أنه توكيل فيملك الموكل الرجوع أو تملك فلا يملكه ثم قال بعض أصحاب التملك ولا يمتنع الرجوع وإن قلنا أنه تملك لأنه لم يتصل به القبول فجاز الرجوع فيه كالمهبة والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها فقال أحمد والشافعية رحمهما الله واحدة رجمية وهو قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس واختاره أبو عبيد واسحق وعن علي كرم الله وجهه واحدة بآئنة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وعن زيد بن ثابت ثلاث وهو قول الليث وقال مالك رحمه الله إن كانت مدخولا بها ثلاث وإن كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى الواحدة واختلفوا هل يفتقر قوله أمرك بيدك إلى نية أم لا فقال أحمد والشافعية وأبو حنيفة رحمهم الله يفتقر إلى نية وقال مالك رحمه الله لا يفتقر إلى نية واختلفوا هل يفتقر وقوع الطلاق إلى نية المرأة إذا قالت اخترت نفسي أو فسخت نكاحك فقال أبو حنيفة رحمه الله لا يفتقر وقوع الطلاق إلى نيتها إذا نوى الزوج وقال أحمد والشافعية رحمهما الله لا بد من نيتها إذا اختارت بالكناية ثم قال أصحاب مالك إن قالت اخترت نفسي أو قبلت نفسي لزم الطلاق ولو قالت لم أردته وإن قالت قبلت أمري سئلت عما أرادت فإن أرادت الطلاق كان طلاقا وإن لم ترده لم يكن طلاقا ثم قال مالك إذا قال لها أمرك بيدك وقال قصدت طلقة واحدة فالقول قوله مع يمينه وإن لم يكن له نية فله أن يوقع ما شاء وإذا قال اختارى وقال أردت واحدة فاخترت نفسها طلقت ثلاثا ولا يقبل قوله ثم ههنا فروع كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع والزوجة زوجته حتى يقوم دليل على زوال عصمته عنها قالوا ولم يجعل الله إلى النساء شيئا من النكاح ولا من الطلاق وإنما جعل ذلك إلى الرجال وقد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء إن شأوا أمسكوا وإن شأوا طلقوا ولا يجوز للرجل أن يجعل المرأة قوامة عليه إن شامت أمسكت وإن شامت طلقت قالوا ولو أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء لم تعد إجماعهم ولكن اختلفوا فطلبنا الحجة لأقوالهم من غيرها فلم نجد الحجة تقوم إلا على هذا القول وإن كان من روى عنه قد روى عنه خلافة أيضا وقد أبطل من ادعى الإجماع في ذلك فالنزاع ثابت بين الصحابة والتابعين كما حكيناه والحجة لا تقوم بالخلاف فهذا ابن عباس وعثمان بن عفان رضى الله عنهما قد قالوا إن تملك الرجل لامرأته أمرها ليس بشيء وابن مسعود يقول فيمن جعل أمر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء وطاوس يقول فيمن ملك امرأته أمرها ليس إلى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا أمر امرأته أيملك الرجل أن يطلقها قال لا قلت أما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطعن فيه سنداً وصرحاً أما المنقول عن ابن مسعود فمختلف فنقل عنه موافقة على وزيد في الوقوع كما رواه ابن أبي ليلى عن الشعبي إن أمرك بيدك واختارى سواء في قول على وابن مسعود وزيد ونقل عنه فيمن قال لامرأته أمر فلانة بيدك إن أدخلت هذا العدل البيت ففعلت أنها امرأته ولم يطلقها عليه وأما المنقول عن ابن عباس وعثمان فانما هو فيما إذا أضافت المرأة الطلاق إلى الزوج وقالت أنت طالق وأحمد ومالك رحمهما الله يقولان ذلك مع قولها بوقوع الطلاق إذا اختارت نفسها أو طلقت نفسها فلا يعرف عن أحد من الصحابة الغاء التخيير والتمليك البتة إلا هذه الرواية

عن ابن مسعود وقد روى عنه خلافاً والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك ووقوع الطلاق به وإن اختلفوا فيما تملك به المرأة كما تقدم والقول بأن ذلك لا أثر له لا يعرف عن أحد من الصحابة البتة وإنما وهم أبو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان ولكن هذا مذهب طاوس وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك فروى عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل قال لامرأته أمرك يديك يوماً أو يومين قال هذا ليس بشيء قلت فارسل إليها رجلاً أن أمرها يديها يوماً أو ساعة قال ما أدري ما هذا ما أظن هذا شيئاً قلت لعطاء أما كنت عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير قال عطاء لا إنما عرضت عليهم أيطلقها أم لا ولم يملكها أمرها ولو لا هبة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلنا عن هذا القول ولكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القدوة وإن اختلفوا في حكم التخيير ففي ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير وعدم الغائه ولا مفسدة في ذلك والمفسدة التي ذكرتموها في كون الطلاق بيد المرأة إنما تكون لو كان ذلك يدها استقلالاً فاما إذا كان الزوج هو المستقل بها فقد تكون المصلحة له في تفويضها إلى المرأة ليصير حاله معها على بينة إن أحبته أقامت معه وإن كرهته فارقته فهذا مصلحة له ولها وليس في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمته ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاق نفسها وتوكيل الاجنبي ولا معنى لمنع توكيل الاجنبي في الطلاق كما يصح توكيله في النكاح والخلع وقد جعل الله سبحانه للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق إن رأيا التفريق فربما وإن رأيا الجمع جمعاً وهو طلاق أو فسخ من غير الزوج أما برضاه إن قيل هما وكيلان أو بغير رضاه إن قيل حكمان وقد جعل الله سبحانه للحاكم أن يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه فإذا وكل الزوج من يطلق عنه أو يخالعه لم يكن في هذا تغيير لحكم الله ولا مخالفة لدينه فإن الزوج هو الذي يطلق أما بنفسه أو بوكيله وقد يكون أتم نظراً للرجل من نفسه وأعلم بمصلحته فيفوض إليه ما هو أعلم بوجه المصاحبة فيه منه وإذا جاز التوكيل في العتق والنكاح والخلع والابراء وسائر الحقوق من المطالبة بها وإثباتها واستيفائها والمخاصمة فيها فما الذي حرم التوكيل في الطلاق نعم الوكيل يقوم مقام الموكل فيما يملكه من الطلاق ومالا يملكه وما يحل له منه وما يحرم عليه ففي الحقيقة لم يطلق إلا الزوج أما بنفسه أو بوكيله ﴿حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بينه عن ربه تبارك وتعالى فيمن حرم أمته أو زوجته أو متاعه﴾ قال تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبغى مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم. ثبت في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم شرب عسلاً في بيت ميمونة فاحتالت عليه عائشة وحفصة حتى قال إن أعود له وفي لفظ وقد حلفت وفي سنن النسائي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة رضي الله عنها وحفصة حتى حرماها فأنزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال إذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وفي جامع الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالاً وجعل في اليمين كفارة هكذا رواه مسلم بن علقمة عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة ورواه علي بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهو أصح انتهى كلام أبي عيسى وقولها جعل الحرام حلالاً أي جعل الشيء الذي حرمه وهو العسل أو الجارية حلالاً بعد تحريمه إياه وقال الليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قيصة بن ذؤيب قال سألت زيد بن ثابت وابن عمر رضي

الله عنهم عن قال لامرأته أنت على حرام فقالا جميعا كفارة يمين وقال عبد الرزاق عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال في التحريم هي يمين يكفرها قال ابن حزم وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعائشة أم المؤمنين رضى الله عنهما وقال الحجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم قال سألت نافعا مولى ابن عمر رضى الله عنه عن الحرام أطلاق هو قال لا أوليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته فأمره الله عز وجل أن يكفر عن يمينه ولم يحرمها عليه وقال عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير وأيوب السخيتاني كلاهما عن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال هي يمين يعنى التحريم وقال اسمعيل بن اسحق حدثنا المقدمي حدثنا حماد بن زيد عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال الحرام يمين وفي صحيح البخارى عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقول اذا حرم امرأته فليس بشئ لكم في رسول الله أسوة حسنة فقل هذا رواية أخرى عن ابن عباس رضى الله عنهما وقيل إنما أراد أنه ليس بطلاق وفيه كفارة يمين ولهذا احتج بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الثاني أظهر وهذه المسألة فيها عشرون مذهبا للناس ونحن نذكرها ونذكر وجوها وما أخذها والراجح منها بعون الله وتوفيقه . أحدها أن التحريم لغو لا شئ فيه لا في الزوجة ولا في غيرها لا طلاق ولا إيلاء ولا يمين ولا ظاهر روى وكيع عن اسمعيل ابن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق ما أبالي حرمت امرأتى أو قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي أنه قال في تحريم المرأة هو أهون على من نعلى وذكر عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال ما أبالي حرمتها يعنى امرأته أو حرمت ماء النهر وقال قتادة سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن ذلك فقال قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب وأنت رجل تلعب فاذهب فاعب هذا قول أهل الظاهر كلهم . المذهب الثاني أن التحريم في الزوجة طلاق ثلاث قال ابن حزم قاله على بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عمر وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وروى عن الحكم بن عيينة قالت الثابت بن زيد بن ثابت وابن عمر رضى الله عنهما ما رواه هو من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي هبيرة عن قبيصة أنه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته أنت على حرام فقالا جميعا كفارة يمين ولم يصح عنهما خلاف ذلك وأما على كرم الله وجهه فقد روى أبو محمد من طريق يحيى القطان حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح زوجا غيره ولا والله ما قال ذلك على كرم الله وجهه وإنما قال على ما أنا بمحارب ولا بمحرمها عليك إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر وأما الحسن رضى الله عنه فقد روى أبو محمد من طريق قتادة عنه أنه قال كل حلال على حرام فهو يمين ولعل أبا محمد غلط على على وزيد وابن عمر بن مسألة الخلية والبرية والبتة فإن أحمد حكى عنهم أنها ثلاث وقال هو عن على وابن عمر رضى الله عنهم صحيح فوهم أبو محمد وحكاة في أنت على حرام وهو وهم ظاهر فانهم فرقوا بين التحريم فأفتوا فيه بأنه يمين وبين الخلية فأفتوا فيها بثلاث ولا أعلم أحدا قال أنه ثلاث بكل حال . المذهب الثالث أنه ثلاث في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وإن كانت غير مدخول بها وقع ما نواه من واحدة واثنين وثلاث فإن أطلق فواحدة وإن قال لم أرد طلاقا فإن كان قد تقدم كلام يجوز صرفه إليه قبل منه وإن كان ابتداء لم يقبل وإن حرم أمته أو طعامه أو متاعه فليس بشئ وهذا مذهب مالك رحمه الله . المذهب الرابع أنه إن نوى الطلاق كان طلاقا ثم إن نوى به الثلاث قتلات وإن نوى دونها

فواحدة بائنة وان نوى يميناً فهو يمين فيها كفارة وان لم ينو شيئاً فهو ايلاء فيه حكم الايلاء فان نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئاً ويكون في القضاء ايلاء وان صادف غير الامة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارتها وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله . المذهب الخامس أنه ان نوى به الطلاق كان طلاقاً ويقع مانوا دفان أطلق وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهاراً وان نوى اليمين كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار فعليه كفارة يمين وان لم ينو شيئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين وان صادف جارية فنوى عتقها وقع العتق وان نوى تحريمها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين وان نوى الظهار منها لم يصح ولم يلزمه شيء وقيل بل يلزمه كفارة يمين وان لم ينو شيئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني عليه كفارة يمين وان صادف غير الزوجة والامة لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي رحمه الله . المذهب السادس أنه ظهار باطلاً نواه أو لم ينوه إلا أن يصرفه بالنية إلى الطلاق أو اليمين فيصرف إلى مانواه هذا ظاهر مذهب أحمد رحمه الله وعنه رواية ثانية أنه باطلاً يمين إلا أن يصرفه بالنية إلى الظهار أو الطلاق فيصرف إلى مانواه وعنه رواية ثالثة أنه ظهار بكل حال ولو نوى غيره وفيه رواية رابعة حكاه أبو الحسين في فروع أنه طلاق بائن ولو وصله بقوله أعني به الطلاق فعنه فيه روايتان أحدهما أنه طلاق فعلي هذا هل تلزمه الثلاث أو واحدة على روايتين والثانية أنه ظهار أيضاً كما لو قال أنت على كظهر أمي أعني به الطلاق هذا تلخيص مذهبه . المذهب السابع أنه ان نوى به ثلاثاً فهي ثلاث وان نوى به واحدة فهي واحدة بائنة وان نوى به يميناً فهي يمين وان لم ينو شيئاً فهي كذبة لا شيء فيها وهذا مذهب سفيان الثوري حكاه عنه أبو محمد بن حزم . المذهب الثامن أنه طلقة واحدة بائنة بكل حال وهذا مذهب حماد بن أبي سليمان . المذهب التاسع أنه ان نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى واحدة أولم ينو شيئاً فواحدة بائنة وهذا مذهب إبراهيم حكاه عنه أبو محمد بن حزم . المذهب العاشر أنه طلقة رجعية حكاه ابن الصباغ وصاحبه أبو بكر الشاشي عن الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . المذهب الحادي عشر أنها حرمت عليه بذلك فقط ولم يذكر هؤلاء ظهاراً ولا طلاقاً ولا يميناً بل ألزموه بموجب تحريمه قال ابن حزم صح هذا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ورجال من الصحابة لم يسموا وعن أبي هريرة وصح عن الحسن وخلاس بن عمرو وجابر بن زيد وقتادة أنهم أمروه باجتنابها فقط . المذهب الثاني عشر التوقف في ذلك لا يحرمها المفتي على الزوج ولا يحلها له كما رواه الشعبي عن علي كرم الله وجهه أنه قال ما أنا بمحلها ولا محرمة عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر المذهب الثالث عشر الفرق بين أن يوقع التحريم منجزاً أو معاقماً تعليقاً مقصوداً وبين أن يخرج مخرج اليمين فالاول ظهار بكل حال ولو نوى به الطلاق ولو وصله بقوله أعني به الطلاق والثاني يمين يلزمه به كفارة يمين فاذا قال أنت على حرام أو اذا دخل رمضان فانت على حرام فظهار واذا قال ان سافرت أو ان كلت هذا أو كلت فلاناً فمأثرتي على حرام فيمين مكفرة وهذا اختيار شيخ الاسلام بن تيمية فهذه أصول المذاهب في هذه المسألة وتتفرع إلى أكثر من عشرين مذاهباً

﴿فصل﴾ فأما من قال التحريم كله لغو لا شيء فيه فاحتجوا بأن الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريماً ولا تحليلاً وإنما جعل له تعاطي الأسباب التي تحل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق وأما مجرد قوله حرمت كذا وهو على حرام فليس إليه قال تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب وقال تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك فاذا كان سبحانه لم يجعل لرسوله أن يحرم ما أحل الله له

فكيف يجعل لغيره التحريم قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد وهذا التحريم كذلك فيكون ردًا باطلا قالوا ولا نه لا فرق بين تحريم الحلال وتحليل الحرام وكما أن هذا الثاني لغو لا أثر له فكذلك الأول قالوا ولا فرق بين قوله لامرأته أنت على حرام وبين قوله لطعامه هو على حرام قالوا وقوله أنت على حرام إما أن يريد به انشاء تحريمها أو الاخبار عنها بأنها حرام وانشاء تحريم محال فانه ليس اليه انما هو الى من أحل الحلال وحرم الحرام وشرع الاحكام وان أراد الاخبار فهو كذب فهو اما خبر كاذب أو انشاء باطل وكلاهما لغو من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فرأيناها أقوالا مضطربة متعارضة يرد بعضها بعضها فلم نحرم الزوجة بشيء منها بغير برهان من الله ورسوله فتكون قد ارتكبتنا أمرين تحريمها على الأول واحلالها لغيره والاصل بقاء النكاح حتى يجتمع الامة أو يأتي برهان من الله ورسوله على زواله فيتعين القول به فهذا حجة هذا الفريق

﴿فصل﴾ وأما من قال أنه ثلاث بكل حال ان ثبت هذا عنه فيحتاج له بأن التحريم جعل كناية عن الطلاق وأعلى أنواعه تحريم الثلاث فيحمل على أعلى أنواعه احتياطا للابضاع وأيضا فانما يتقنا التحريم بذلك وشككنا هل هو تحريم تزيله الكفارة كالظهار أو يزيله تجديد العقد كالخلع أو لا يزيله الا الزوج واصابة كتحريم الثلاث وهذا متيقن ومادونه مشكوك فيه فلا تحمل بالشك قالوا ولان الصحابة أفتوا في الخلية والبرية بأنها ثلاث قال أحمد هو عن علي وابن عمر صحيح ومعلوم أن غاية الخلية والبرية أن تصير الى التحريم فاذا صرح بالغاية فهي أولى أن تكون ثلاثا ولان المحرم لا يسبق الى وهمه تحريم امرأته بدون الثلاث وكان هذا اللفظ صار حقيقة عرفية في ايقاع الثلاث وأيضا فالواحدة لا تحرم الا بعوض أو قبل الدخول أو عند تقييدها بكونها بائنة عند من يراه فالتحريم بها مقيد فاذا أطلق التحريم ولم يقيد انصرف الى التحريم المطلق الذي يثبت قبل الدخول أو بعده وبعوض وغيره وهو الثلاث

﴿فصل﴾ وأما من جعله ثلاثا في حق المدخول بها وواحدة بائنة في حق غيرها فحجته أن المدخول بها لا يحرمها الا الثلاث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة فالزائدة عليها ليست من لوازم التحريم فأورد على هؤلاء أن المدخول بها يملك الزوج ابانتها بواحدة بائنة فأجابوا بما لا يجدى عليهم شيئا وهو أن الابانة بالواحدة الموصوفة بأنها بائنة ابانة مقيدة بخلاف التحريم فان الابانة به مطلقة ولا يكون ذلك الا بالثلاث وهذا القدر لا يخلصهم من هذا الالتزام فان ابانة التحريم أعظم تقييدا من قوله أنت طالق بطلقة بائنة فان غاية البائنة أن تحرمها وهذا قد صرح بالتحريم فهو أولى بالابانة من قوله أنت طالق بطلقة بائنة

﴿فصل﴾ وأما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها فمأخذ هذا القول أنها لا تفيد عددا بوضعها وانما تقتضي بينونة يحصل بها التحريم وهو يملك ابانتها بعد الدخول بها بواحدة بدون عوض كما اذا قال أنت طالق بطلقة بائنة فان الرجعة حق له فاذا أسقطها سقطت ولانه اذا ملك ابانتها بعوض يؤخذ منها ملك الابانة بدونه فانه محسن بتركه ولان العوض مستحق له لا عليه فاذا أسقطه وأبانها فله ذلك

﴿فصل﴾ وأما من قال وواحدة رجعية فمأخذ هذا التحريم يفيد مطلق انقطاع الملك وهو يصدق بالمتيقن به وهو الواحدة وما زاد عليها فلا تعرض في اللفظ له فلا يسوغ اثباته بغير موجب واذا أمكن اعمال اللفظ في الواحدة فقد وفي بموجبه فالزيادة عايه لا موجب لها قالوا وهذا ظاهر جدا على أصل من يجعل الرجعية محرمة وحينئذ فنقول

التحريم أعم من تحريم رجعية أو تحريم بائن فالدال على الأعم لا يدل على الأخص وإن شئت قلت الأعم لا يستأزم الأخص أو ليس الأخص من لوازم الأعم أو الأعم لا ينتج الأخص

﴿فصل﴾ وأما من قال يسأل عما أراد من ظهار أو طلاق رجعي أو محرم أو يمين فيكون ما أراد من ذلك فما أخذه أن اللفظ لم يوضع ليقاع الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق والظهار والايلاء فإذا صرف إلى بعضها بالنية فقد استعمله فيما هو صالح له وصرفه إليه بنيته فينصرف إلى ما أراده ولا يتجاوز به ولا يقصر عنه وكذلك لو نوى عتق أمته بذلك عتقت وكذلك لو نوى الإيلاء من الزوجة واليمين من الأمة لزمه مانواه قالوا وأما إذا نوى تحريم عينها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين اتباعاً لظاهر القرآن وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وتلا لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وهذا يشبه ما قاله مجاهد في الظهار أنه يلزمه بمجرد التكلم به كفارة الظهار وهو في الحقيقة قول الشافعي رحمه الله فإنه يوجب الكفارة إذا لم يطاق عقبيه على الفور قالوا ولأن اللفظ يحتمل الانشاء والاخبار فإن أراد الأخبار فقد استعمله فيما هو صالح له فيقبل منه وإن أراد الانشاء سئل عن السبب الذي حرّمها به فإن قال أردت ثلاثاً أو واحدة أو اثنتين قبل منه لصلاحيّة اللفظ له واقتراحه بنيته وإن نوى الظهار كان كذلك لأنه صرح بموجب الظهار لأن قوله أنت على كظهر أمي موجب التحريم فإذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهاراً واحتماله للطلاق بالنية لا يزيد على احتماله للظهار بها وإن أراد تحريمها مطلقاً فهو يمين مكفرة لأنه امتناع منها بالتحريم فهو كما امتناعه منها باليمين

﴿فصل﴾ وأما من قال أنه ظهار إلا أن ينوى به طلاقاً فأخذ قوله أن اللفظ موضوع للتحريم فهو منكر من القول وزور فإن العبد ليس إليه التحريم والتحليل وإنما إليه انشاء الأسباب التي يرتب عليها ذلك فإذا حرم ما أحل الله له فقد قال المنكر والزور فيكون كقوله أنت على كظهر أمي بل هذا أولى أن يكون ظهاراً لأنه إذا شبهها بمن يحرم عليه دل على التحريم باللزوم فإذا صرح بتحريمها فقد صرح بموجب التشبيه في لفظ الظهار فهو أولى أن يكون ظهاراً قالوا وإنما جعلناه طلاقاً بالنية وصرفناه إليه بها لأنه يصلح كناية في الطلاق فينصرف إليه بالنية بخلاف إطلاقه فإنه ينصرف إلى الظهار فإذا نوى به اليمين كان يميناً إذ من أصل أرباب هذا القول أن تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة فإذا نوى بتحريم الزوجة اليمين نوى ما يصلح له اللفظ فقبل منه

﴿فصل﴾ وأما من قال أنه ظهار وإن نوى به الطلاق أو وصله بقوله أعني به الطلاق فأخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهاراً ولا يخرج عن كونه ظهاراً بنية الطلاق كما لو قال أنت على كظهر أمي ونوى به الطلاق أو قال أعني به الطلاق فإنه لا يخرج بذلك عن الظهار ويصير طلاقاً عند أكثرين الأعلى قول شاذ لا ياتفت إليه لموافقته ما كان الأمر عاياه في الجاهلية من جعل الظهار طلاقاً ونسخ الإسلام لذلك وإبطاله فإذا نوى به الطلاق فقد نوى ما أبطله الله ورسوله مما كان عليه أهل الجاهلية عند إطلاق لفظ الظهار وقد نوى ما لا يحتمله شرعاً فلا تؤثر نيته في تغيير ما استقر عليه حكم الله الذي حكم به بين عباده ثم جرى أحمد وأصحابه على أصله من التسوية بين إيقاع ذلك والحلف به كالطلاق والعناق وفرق شيخ الإسلام بين البابين على أصله في التفريق بين الإيقاع والحلف كما فرق الشافعي وأحمد رحمهما الله ومن وافقهما بين البابين في النذرين أن يحلف به فيكون يميناً مكفرة وبين أن ينجزه أو يعاقبه بشرط يقصد وقوعه فيكون نذراً لازم الوفاء كما سياتي تقريره في الإيمان إن شاء الله تعالى قال

فيلزمهم على هذا أن يفرقوا بين انشاء التحريم وبين الحلف فيكون في الحلف به حالفا يلزمه كفارة يمين وفي تجيزه أو تعليقه بشرط مقصود مظاهرا يلزمه كفارة الظهار وهذا مقتضى المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما فإنه مرة يجعله ظهرا ومرة يجعله يميناً

(فصل) وأما من قال انه يمين مكفرة بكل حال فمأخذ قوله أن تحريم الحلال من الطعام والشراب واللباس يمين يكفر بالنص والمعنى وآثار الصحابة فإن الله سبحانه قال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ولا بد أن يكون تحريم الحلال داخلا تحت هذا الفرض لأنه سببه وتخصيص محل السبب من جملة العام ممتنع قطعاً اذ هو المقصود بالبيان أو لا فلو خص لحلا سبب الحكم عن البيان وهو ممتنع وهذا استدلال في غاية القوة فسألت عنه شيخ الاسلام رحمه الله تعالى فقال نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة الظهار ويمين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله قال وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ومن بعدهم أن التحريم يمين تكفر فهذا تحرير المذاهب في هذه المسألة نقلاً وتقريرها استدلالاً ولا ينبغي على من أثر العلم والانصاف وجانب التعصب ونصرة ما بنى عليه من الأقوال الرجوع من المرجوح وبالله المستعان

(فصل) وقد تبين بما ذكرنا أن من حرم شيئاً غير الزوجة من الطعام والشراب واللباس أو أمته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع أحدها أنه لا يحرم وهذا قول الجمهور وقال أبو حنيفة رحمه الله يحرم تحريماً مقيداً تزيله الكفارة كما اذا ظاهر من امرأته فإنه لا يحل له وطؤها حتى يكفر ولأن الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة وهي ما يوجب الحل فدل على ثبوت التحريم قبلها ولأنه سبحانه قال لنبيه صلى الله عليه وسلم لم تحرم ما أحل الله لك ولأنه تحريم لما أبيض له فيحرم بتحريمه كما لو حرم زوجته ومنازعه يقولون إنما سميت الكفارة تحلة من الحل الذي هو ضد العقد لا من الحل الذي هو مقابل التحريم فهي تحل اليمين بعد عقدها وأما قوله لم تحرم ما أحل الله لك فالمراد تحريم الأمانة أو العسل ومنع نفسه منه وذلك يسمى تحريماً فهو تحريم بالقول لا اثبات للتحريم شرعاً وأما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار أو بقوله أنت على حرام فلو صح هذا القياس لوجب تقديم التكفير على الحنث قياساً على الظهار اذ كان في معناه وعندهم لا يجوز التكفير إلا بعد الحنث فعلى قولهم يلزم أحد أمرين ولا بد إما أن يفعله حراماً وقد فرض الله تحلة اليمين فيلزم كون المحرم مفروضاً أو من ضرورة المفروض لأنه لا يصل إلى التحلة إلا بفعل المحلوف عليه أو أنه لا سبيل له إلى فعله حلالاً لأنه لا يجوز تقديم الكفارة فيستفيد بها الحل واقدامه عليه وهو حرام ممتنع هذا ما قيل في المسئلة من الجانبين وبعد فلها غور وفيها دقة وغموض فإن من حرم شيئاً فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ومن حلف على تركه لم يحزله هتك حرمة المحلوف به بفعله إلا بالتزام الكفارة فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل المحلوف عليه فلو عزم على ترك الكفارة فإن الشارع لا يبيح له الاقدام على فعل ما حلف عليه ويأذن له فيه وإنما يأذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرض الله من الكفارة فيكون اذنه له فيه وإباحته بعد امتناعه منه بالحلف أو التحريم رخصة من الله له ونعمة منه عليه بسبب التزامه لحكمه الذي فرض له من الكفارة فاذا لم يلتزمه بقي المنع الذي عقده على نفسه أصراً عليه فإن الله إنما رفع الأصار عن اتقائه والتزم حكمه وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتحتم الوفاء بها

ولا يجوز الحنث نوسع الله على هذه الامة وجوز لها الحنث بشرط الكفارة فاذا لم يكفر لا قبل ولا بعد لم يوسع له في الحنث فهذا معنى قوله انه يحرم حتى يكفر وليس هذا من مفردات أبي حنيفة رحمه الله بل هو أحد القولين في مذهب أحمد رحمه الله يوضحه ان هذا التحريم والحلف قد تعاقب به منعان منع من نفسه لفعله ومنع من الشارع للحنث بدون الكفارة فلولا يحرمه تحريمه أو يمينه لم يكن لمنعه نفسه ولا لمنع الشارع له أثر بل كان غاية الأمر ان الشارع أوجب في ذمته بهذا المنع صدقة أو اعتقا أو صوما لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة بل هو قبل المنع وبعده على السواء من غير فرق فلا يكون للكفارة أثر البتة لا في المنع منه ولا في الاذن وهذا لا يخفى فساداه وأما الزامه بالاقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقديم الكفارة فجوابه انه انما يجوز له الاقدام عند عزمه على التكفير فعزمه على التكفير منع من بقاء تحريمه عليه وانما يكون التحريم ثابتا اذا لم يلتزم الكفارة ومع التزامه لا يستمر التحريم

(الفصل الثاني) أن يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليمين وهذا قول من سميناه من الصحابة وقول فقهاء الرأي والحديث الا الشافعي رحمه الله ومالك فانها قالا لا كفارة عليه بذلك والذين أوجبوا الكفارة أسعد بالنص من الذين أسقطوها فان الله سبحانه ذكر تحلة الأيمان عقيب قوله لم تحرم ما أحل الله لك وهذا صريح في أن تحريم الحلال قد فرض فيه تحلة الأيمان اما محتصا به واما شاملا له ولغيره فلا يجوز أن يخلى سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة ويتعلق بغيره وهذا ظاهر الامتناع وأيضا فان المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين بل أقوى فان اليمين ان تضمن هتك حرمة اسمه سبحانه فالتحريم تضمن هتك حرمة شرعه وأمره فانه اذا شرع حلالا فخرمه المكلف كان تحريمه هتكاً لحرمة ما شرعه ونحن نقول لم يتضمن الحنث في اليمين هتك حرمة الاسم ولا التحريم هتك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء وهو تعليل فاسد جدا فان الحنث اما جائز واما واجب أو مستحب وما جوز الله لأحد البتة أن يهتك حرمة اسمه وقد شرع لعباده الحنث مع الكفارة وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه اذا حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه وأتى المحلوف عليه ومعلوم أن هتك حرمة اسمه تبارك وتعالى لم يبيح في شريعة قط وانما الكفارة كما سماها الله تعالى تحلة وهي تفعله من الحل فهي تحل ما عقد به اليمين ليس الا وهذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم وظهر سر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم عقيب قوله لم تحرم ما أحل الله لك

(الفصل الثالث) أنه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الامة وغيرها عند الجمهور الا الشافعي رحمه الله وحده فانه أوجب في تحريم الامة خاصة كفارة اليمين اذ التحريم له تأثير في الابضاع عنده دون غيرها وأيضا فان سبب نزول الآية تحريم الجارية فلا يخرج محل السبب عن الحكم ويتعلق بغيره ومنزعه يقولون النص علق فرض تحلة اليمين بتحريم الحلال وهو أعم من تحريم الامة وغيرها فتجب الكفارة حيث وجد سببها وقد تقدم تحريره (حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الرجل لامرأته الحق بأهلك) ثبت في صحيح البخاري أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لها عذت بعظيم الحق بأهلك وثبت في الصحيحين أن كعب بن مالك رضى الله عنه لما أتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمره أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا يقع به الطلاق نواه أو لم ينوه

وهذا قول أهل الطاهر قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عتد على ابنة الجون وإنما أرسل إليها لينخطبها قالوا وبذل على تلك ما في صحيح البخاري من حديث حمزة بن أب أسيد عن أبيه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وءأتى بالجونية فازلت في بيت أميمة بنت لحيان بن شراحيل في نخل ومعهما دابتها فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي لي نفسك فقالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ ثم خرج فقال يا أبا أسيد اكسها رازقتين وألحقها بأهلها وفي صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فامرأها أسيد أن يرسل إليها فإرسل إليها فقدمت فنزلت في أجم بن ساعدة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فلما كلبها قالت أعوذ بالله منك قال قد أعدت لك مني فقالوا لها أتدريين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء لينخطبك قالت أنا كنت أشقى من ذلك قالوا وهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد وهي صريحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن تزوجها بعد وإنما دخل عليها لينخطبها وقال الجمهور منهم الأئمة الأربعة وغيرهم بل هذا من الفاظ الطلاق إذا نوى به الطلاق وقد ثبت في صحيح البخاري أن أبانا اسمعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم مريه فليغير عتبه بابه فقال لها أنت العتبه وقد أمرني أن أفارقك الحق بأهلك وحديث عائشة كالصريح في أنه صلى الله عليه وسلم كان عقد عايبها فاما قالت لما أدخلت عليه فهذا دخول الزوج بأهله ويؤيده قولها ودنا منها وأما حديث أبي أسيد فغاية ما فيه قوله هي لي نفسك وهذا لا يدل على أنه لم يتقدم نكاحه لها وجاز أن يكون هذا استدعاء منه صلى الله عليه وسلم للدخول للعقد وأما حديث سهل بن سعد فهو أصرحها في أنه لم يكن وجد عقد فان فيه أنه صلى الله عليه وسلم لما جاء إليها قالوا هذا رسول الله جاء لينخطبك والظاهر أنها هي الجونية لأن سهلاً قال في حديثه فامرأها أسيد أن يرسل إليها فإرسل إليها فالقصة واحدة دارت على عائشة رضي الله عنها وأبي أسيد وسهل وكل منهم رواها وألفاظهم فيها متقاربة ويبقى التعارض بين قوله جاء لينخطبك وبين قوله فلما دخل عليها ودنا منها فاما أن يكون أحد اللفظين وهما أو الدخول ليس دخول الرجل على امرأته بل الدخول العام وهذا محتمل وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة اسمعيل صريح ولم يزل هذا اللفظ من الإلفاظ التي يطلق بها في الجاهلية والإسلام ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم بل أقرهم عليه وقد أوقع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق وهم القدوة بأنت حرام وأمرك يديك واختاري ووهبتك لاهلك وأنت خلية وقد خلوت مني وأنت بريئة وقد أبرأتك وأنت مبرأة وحملك على غارك وأنت الخروج فقال علي وابن عمر رضي الله عنهما الخلية ثلاث وقال عمر رضي الله عنه واحدة وهو أحق بها وفرق معاوية رضي الله عنه بين رجل وامرأته قال لها ان خرجت فانت خلية وقال علي وابن عمر رضي الله عنهما وزيد في البرية انها ثلاث وقال عمر رضي الله عنه هي واحدة وهو أحق بها وقال علي رضي الله عنه في الخروج هي ثلاث وقال عمر رضي الله عنه واحدة وقد تقدم ذكر أقوالهم في أمرك يديك وأنت حرام والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يعين له لفظاً فعلم أنه رد الناس إلى ما يتعارفونه طلاقاً فإي لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية والإلفاظ التي لا تراد لعينها بل للدلالة على مقاصد لفظها فاذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه ولهذا يقع الطلاق من العجمي والتركي والهندي بأستهم بل لو طلق أحدهم بصريح الطلاق بالعربية ولم يفهم معناه لم يقع به

شيء قطعاً فإنه تكلم بما لا يفهم معناه ولا قصده وقد دل حديث كعب بن مالك على أن الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وأمثاله الابائية والصواب أن ذلك جارٍ في سائر الالفاظ صريحاً وكنائياً ولا فرق بين الالفاظ العتق والطلاق فلو قال غلامى غلام حر لا يأتى الفواحش أو أمتى أمة حرة لا تبغى الفجور ولم يخطر بباله العتق ولا نواه لم يعتق بذلك قطعاً وكذلك لو كان معه امرأته في طريق فافتراقاً ففعل له أين امرأتك فقال فارقها أو سرح شعرها وقال سرحتها ولم يرد طلاقها لم تطلق و لذا إذا ضربها الطلق وقال لغيره أخباراً عنها بذلك أنها طالق لم تطلق بذلك وكذلك إذا كانت المرأة في وثاق فاطلقت منه فقال لها أنت طالق وأراد من الوثاق هذا كله مذهب مالك وأحمد رحمهما الله في بعض هذه الصور وبعضها نظير ما نص عليه ولا يقع الطلاق به حتى ينويه ويأتى بلفظ دال عليه فلو تفرد أحد الأمرين عن الآخر لم يقع الطلاق ولا العتاق وتقسيم الالفاظ الى صريح وكناية وإن كان تقسيماً صحيحاً في أصل الوضع لكن يختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة فليس حكماً ثابتاً باللفظ لذاته فرب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين أو صريح في زمان أو مكان كناية في غير ذلك الزمان والمكان والواقع شاهد بذلك فهذا اللفظ السراح لا يكاد أحد يستعمله في الطلاق لا صريحاً ولا كناية فلا يسوغ أن يقال إن من تكلم به لزمه طلاق امرأته نواه أو لم ينوه ويدعى أنه ثبت له عرف الشرع والاستعمال فان هذه دعوة باطل شرعاً واستعمالاً أما الاستعمال فلا يكاد أحد يطلق به البتة وأما الشرع فقد استعمله في غير الطلاق كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً فهذا السراح غير الطلاق قطعاً وكذلك الفراق استعمله الشرع في غير الطلاق كقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن إلى قوله فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فلا مساك هنا الرجعة والمفارقة ترك الرجعة لا إنشاء طلاقاً ثانية هذا مما لا خلاف فيه البتة فلا يجوز أن يقال أن من تكلم به طلقت زوجته فهم معناه أو لم يفهم وكلاهما في البطلان سواء وبالله التوفيق

﴿حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهار وبيان ما أنزل الله فيه ومعنى العود الموجب للكفارة﴾ قال تعالى والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهن إن أمهاتهن إلا اللاتى ولدنهن وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم . ثبت في السنن والمسند أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة وهى التى جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتكت الى الله وسمع الله شكواهما من فوق سبع سموات فقالت يا رسول الله إن أوس بن الصامت تزوجنى وأنا شابه مرغوب فى فلما خلا سنى ونثرت بطنى جعلنى كأمه عنده فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندى فى أمرك شيء فقالت اللهم انى أشكو اليك وروى أنها قالت ان لى صبية صغيراً ان ضمهم اليه ضعوها وان ضمهم اليه ضعوها فأنزل القرآن وقالت عائشة الحمد لله الذى وسع سمعه الأصوات لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا فى كسر البيت يخنى على بعض كلامها فأنزل الله عز وجل قد سمع الله قول الذى تجادلون فى زوجها وتشكى الى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعتق

رقية قالت لا يجحد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال سأعينه بعرق من تمر قالت وأنا أعينه بعرق آخر قال أحسنت فاطعمي عنه ستين مسكينا وارجعي الى ابن عمك وفي السنن أن سلبة بن صخر اليباضي ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ثم واقعها ليلة قبل انسلاخه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت بذاك يأسلة قال قلت أبا ذاك يا رسول الله مرتين وأما صابر لأمر الله فاحكم في بما أراك الله قال حر رقية قلت والذي بعثك بالحق نبيا ما أملك رقية غيرها وضربت صفحة رقبتى قال فصم شهرين متتابعين قال فهل أصبت الذي أصبت الا في الصيام قال فاطعم وسقامن تمر ستين مسكينا قلت والذي بعثك بالحق لقد بتنا وحشين مالنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطعم ستين مسكينا وسقامن تمر وكل أنت وعيالك بقيتها قال فرحت الى قومي فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأي وقد أمر لي بصدقتم وفي جامع الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتى ف وقعت عليها قبل أن أكفر قال وما حملك على ذلك يرحمك الله قال رأيت خاخالها في ضوء القمر قال فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله قال هذا حديث حسن غريب صحيح وفيه أيضا عن سلبة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل أن يكفر فقال كفارة واحدة وقال حسن غريب انتهى وفيه انقطاع بين سايان ابن يسار وسلبة بن صخر وفي مسند البزار عن اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني ظاهرت من امرأتى ثم وقعت عليها قبل أن أكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم يقل الله من قبل أن يتماسا فقال أعجبتني فقال أمسك حتى تكفر قال البزار لا نعله يروى باسناد أحسن من هذا على أن اسمعيل بن مسلم قد تكلم فيه وروى عنه جماعة كثيرة من أهل العلم فتضمنت هذه الأحكام أموراً أحدها ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية وفي صدر الاسلام من كون الظهار طلاقاً ولو صرح بنيته له فقال أنت على كظهر أمي أعني به الطلاق لم يكن طلاقاً فكان ظهاراً وهذا بالاتفاق الا ما عساه من خلاف شاذ وقد نص عليه أحمد والشافعي رحمهما الله وغيرهما قال الشافعي رحمه الله ولو ظاهر يريد طلاقاً كان ظهاراً أو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً هذا لفظه فلا يجوز أن ينسب الى مذهبه خلاف هذا ونص أحمد رحمه الله على أنه اذا قال أنت على كظهر أمي أعني به الطلاق أنه ظهار ولا تطلق به وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ فلم يحز أن يعاد الى الحكم المنسوخ وأيضاً أن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وأيضاً فانه صريح في حكمه فلم يحز جعله كناية في الحكم الذي أبطله الله عز وجل بشرعه وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب ومنها أن الظهار حرام لا يجوز الاقدام عليه لأنه كما أخبر الله عنه منكر من القول وزور افكلاهما حرام والفرق بين جهة كونه منكراً وجهة كونه زوراً أن قوله أنت على كظهر أمي يتضمن اخباره عنها بذلك وانشاء تحريمها فهو يتضمن اخباراً وانشاء فهو خبر زور وانشاء منكر فان الزور هو الباطل بخلاف الحق الثابت والمنكر بخلاف المعروف وختم سبحانه الآية بقوله تعالى وان الله لعفو غفور وفيه اشعار بقيام سبب الاثم الذي لولا عفو الله ومغفرته لأخذ به ومنها أن الكفارة لا تجب بنفس الظهار وإنما تجب بالعود وهذا قول الجمهور وروى الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال اذا

تكلم بالظهار فقد لزمه وهذه رواية ابن أبي نجيح عنه وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا قال جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطأها فتحرير رقبة وحكى الناس عن مجاهد أنه تجب الكفارة بنفس الظهار وحكاها ابن حزم عن الثوري وعثمان البتي وهؤلاء لم يخف عليهم أن العود شرط في الكفار قولكن العود عندهم هو العود الى ما كان عليه في الجاهلية من التظاهر كقوله تعالى في جزاء الصيد ومن عاد فينتقم الله منه أى عاد الى الاصطiad بعد نزول تحريمه ولهذا قال عفا الله عما سلف قالوا ولأن الكفارة إنما وجبت في مقابلة ما تكلم به من المنكر والزور وهو الظهار دون الوطء أو العزم عليه قالوا ولأن الله سبحانه لما حرم الظهار ونهى عنه كان العود هو فعل المنهى عنه كما قال تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا أى ان عدتم الى الذنب عدنا الى العقوبة فالعود هنا نفس فعل المنهى عنه قالوا ولأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل حكمه من الطلاق الى الظهار ورتب عليه التكفير وتحريم الزوجة حتى يكفر وهذا يقتضى أن يكون حكمه معتبراً بلفظه كالطلاق ونازعهم الجمهور في ذلك وقالوا ان العود أمر وراء مجرد لفظ الظهار ولا يصح حمل الآية على العود اليه في الاسلام لثلاثة أوجه . أحدها أن هذه الآية بيان لحكم من يظاهر في الاسلام ولهذا أتى فيها بلفظ الفعل مستقبلاً فقال يظاهرون وإذا كان هذا بياناً لحكم ظهار الاسلام فهو عندهم نفس العود فكيف يقول بعده ثم يعودون وأن معنى هذا العود غير الظهار عندهم . الثاني أنه لو كان العود ما ذكرتم وكان المضارع بمعنى الماضي كان تقديره والذين ظاهروا من نسائهم ثم عادوا في الاسلام لما وجبت الكفارة الا على من تظاهر في الجاهلية ثم عاد في الاسلام فمن أين توجبونها على من ابتدأ الظهار في الاسلام غير عائد فإن هنا أمرين ظهار سابق وعود اليه وذلك يبطل حكم الظهار الآن بالكلية الا أن يجعلوا يظاهرون لفرقة ويعودون لفرقة ولفظ المضارع نائباً عن لفظ الماضي وذلك مخالف للنظم ومخرج عن الفصاحة . الثالث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أوس بن الصامت وسلمة بن صخر بالكفارة ولم يسألها هل تظاهرا في الجاهلية أم لا فان قلتم ولم يسألها عن العود الذي يجعلونه شرطاً لو كان شرطاً لسأل عنه قيل أما من يجعل العود نفس الامساك بعد الظهار زمناً يمكن وقوع الطلاق فيه فهذا جار على قوله وهو نفس حجته ومن جعل العود هو الوطء والعزم قال سياق القصة بين أن المتظاهرين كان قصدهم الوطء وإنما أمسكوا له وسيأتى تقرير ذلك ان شاء الله تعالى وأما كون الظهار منكراً من القول وزوراً فنعم هو كذلك ولكن الله عز وجل إنما أوجب الكفارة في هذا المنكر والزور بأمرين به وبالعود كما أن حكم الايلاء إنما يترتب عليه وعلى الوطء لا على أحدهما

(نصل) وقال الجمهور لا تجب الكفارة الا بالعود بعد الظهار ثم اختلفوا في معنى العود هل هو اعادة لفظ الظهار بعينه أو أمر وراءه على قولين فقال أهل الظاهر كلهم هو اعادة لفظ الظهار ولم يحكوا هذا عن أحد من السلف البتة وهو قول لم يسبقوا اليه وان كانت هذه الشكاة لا يكاد مذهب من المذاهب يخلو عنها قالوا فلم يوجب الله سبحانه الكفارة الا بالظهار المعاد لا المبتدأ قالوا والاستدلال بالآية من وجوه أحدها أن العرب لا يعقل في لغاتها العود الى الشيء الا فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب بيننا وبينكم قال تعالى ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا نظير الآية سواء في أنه عدى فعل العود باللام وهو اتيانهم مرة ثانية بمثل ما أتوا به أولاً وقال تعالى وان عدتم عدنا أى ان كررتم الذنب كررنا العقوبة ومنه قوله تعالى ألم تر الى الذين نهوا

عن النجوى ثم يعودون لما نهوا عنه وهذا في سورة الظهار نفسها وهو يبين المراد من العود فيه فانه نظيره فعلا وإرادة والعهد قريب بذكره قالوا وأيضا فالذى قالوه هو لفظ الظهار فالعود الى القول هو الاتيان به مرة ثانية لاتعقل العرب غير هذا قالوا وأيضا فاعدا تكرار اللفظ اما امساك واما عزم واما فعل وليس واحدا منها بعود فلا يكون الاتيان به عودا لا لفظا ولا معنى ولان العزم والوطء والامساك ليس ظهارة فيكون الاتيان به عودا الى الظهار قالوا ولو أريد بالعود الرجوع في الشيء الذى منع منه نفسه كما يقال عادى الهبة لقال ثم يعودون فيما قالوا كما في الحديث العائد في هبته كالعائد في قبته واحتج أبو محمد بن حزم بحديث عائشة رضى الله عنها ان أوس بن الصامت كان به لم لم فکان اذا اشتد به لمة ظاهر من زوجته فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار فقال هذا يقتضى التكرار والابد قال ولا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده قال وأما تشنيعكم علينا بان هذا القول لم يقل به أحد من الصحابة فأرونا من الصحابة من قال ان العود هو الوطء أو العزم أو الامساك أو العود الى الظهار في الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكونون أسعد بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا أبدا

(فصل) وقد نازعهم الجمهور في ذلك وقالوا ليس معنى العود اعادة اللفظ الاول لان ذلك لو كان هو العود لقال ثم يعيدون ما قالوا لانه يقال أعاد كلامه بعينه وأما أعاد فأنما هو في الافعال كما يقال عاد في فعله وفي هبته فهذا استعماله بنى ويقال عاد الى عمله والى ولايته والى حاله والى احسانه واساءته ونحو ذلك وعاد له أيضا وأما القول فأنما يقال أعاده كما قال ضمام بن ثعلبة للنبي صلى الله عليه وسلم أعد على كلباتك وكما قال أبو سعيد أعدها على يا رسول الله وهذا ليس بلازم فانه يقال أعاد مقالته وعاد لمقالته وفي الحديث فعاد لمقالته بمعنى أعاده اسواء وأفسد من هذا رد من رد عليهم بان اعادة القول محال كاعادة أمس قال لانه لا يتبأ اجتماع زمانين وهذا في غاية الفساد فان اعادة القول من جنس اعادة الفعل وهى الاتيان بمثل الاول لابعينه والعجب من متعصب يقول لا يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم هذه البحوث ويرد عليهم مثل هذا الرد وكذلك رد من رد عليهم بمثل العائد في هبته فانه ليس نظير الآية وانما نظيرها ألم تر الى الذين نهوا عن النجوى ثم يعودون لما نهوا عنه ومع هذا فان هذه الآية تبين المراد من آية الظهار فان عودهم لما نهوا عنه وهو رجوعهم الى نفس المنهى عنه وهو النجوى ليس المراد به اعادة تلك النجوى بعينها بل رجوعهم الى المنهى عنه وكذلك قوله تعالى في الظهار يعودون لما قالوا أى لقولهم فهو مصدر بمعنى المفعول وهو تحريم الزوجة بتشبيهها بالحرمة فالعود الى المحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا مأخذ من قال انه الوطء ونكتة المسئلة ان القول في معنى المقول والمقول هو التحريم والعود له هو العود اليه وهو استباحته عائدا اليه بعد تحريمه وهذا جار على قواعد اللغة العربية واستعمالها وهذا الذى عليه جمهور السلف والخلف كما قال قتادة وطاوس والحسن والزهرى ومالك وغيرهم ولا يعرف عن أحد من الساف أنه فسر الآية باعادة اللفظ البتة لا من الصحابة ولا من التابعين ولا من بعدهم وههنا أمر خفى على من جعله اعادة اللفظ وهو أن العود الى الفعل يستلزم مفارقة الحال التى هو عليها الآن وعوده الى الحال التى كان عليها أولا كما قال تعالى وان عدتم عدنا ألا ترى أن عودهم مفارقة ما هم عليه من الاحسان وعودهم الى الاساءة وكقول الشاعر

وان عاد للاحسان فالعود أحمد والحال التى هو عليها الآن التحريم بالظهار والتى كان عليها اباحة الوطء بالنكاح الموجب للحل فعود المظاهر عودا الى حل ما كان عليه قبل الظهار وذلك هو الموجب للكفارة فتأمل فعود يقتضى

أمراً يعود إليه بعد مفارقتها وظهر سر الفرق بين العود في الهبة وبين العود لما قال المظاهر فإن الهبة بمعنى الموهوب وهو عين يتضمن عوده فيه ادخاله في ملكه وتصرفه كما كان أو لا بخلاف المظاهر فإنه بالتحريم قد خرج عن الزوجة وبالعود قد طلب الرجوع إلى الحال التي كان عايشا معها قبل التحريم فكان الإليق أن يقال عاد لكذا يعني عاد إليه وفي الهبة عاد إليها وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أوس بن الصامت وسلة بن صخر بكفارة الظهار ولم يتألفا به مرتين فانهما لم يخبرا بذلك عن أنفسهما ولا أخبر به أزواجهما عنهما ولا أحد من الصحابة ولا سألها النبي صلى الله عليه وسلم على قتلها ذلك مرة أو مرتين ومثل هذا لو كان شرطاً لما أهمل بيانه وسر المسئلة أن العود يتضمن أمرين أمراً يعود إليه وأمراً يعود عنه ولا بد منهما فالذي يعود عنه يتضمن نقضه وإبطاله والذي يعود إليه يتضمن إثاره وإرادته فعود المظاهر يقتضي نقض الظهار وإبطاله كما الذي يعود إليه يتضمن إثاره وإرادته وهذا عين فهم الساف من الآية فبعضهم يقول إن العود هو الإصابة وبعضهم يقول الوطء وبعضهم يقول اللمس وبعضهم يقول العزم وأما قولكم أنه ما أوجب الكفارة إلا في الظهار المعاد إن أردتم به المعاد لفظه فدعوى بحسب ما فهمتموه وإن أردتم به الظهار المعاد فيه لما قال المظاهر لم يستلزم ذلك إعادة اللفظ الأول وأما حديث عائشة رضي الله عنها في ظهار أوس بن الصامت فما أصححه وما أبعد دلالة على مذهبكم

(فصل) ثم الذين جعلوا العود أمراً غير إعادة اللفظ اختلفوا فيه هل هو مجرد أمسا كما بعد الظهار أو أمر غيره على قولين فقالت طائفة هو أمسا كما زعمنا يتسع لقوله أنت طالق فتى لم يصل الطلاق بالظهار لزمه الكفارة وهو قول الشافعي قال منازعوه وهو في المعنى قول مجاهد والثوري فإن هذا النفس الواحد لا يخرج الظهار عن كونه موجب الكفارة في الحقيقة لم يوجب الكفارة إلا لفظ الظهار وزمن قوله أنت طالق لا تأثير له في الحكم إيجاباً ولا نفيًا فتعلق الإيجاب به تمتع ولا تسمى تلك اللحظة والنفس الواحد من الانفاس عوداً لا في لغة العرب ولا في عرف الشرع وأي شيء في هذا الجزء اليسير جدا من الزمان من معنى العود أو حقيقته قالوا وهذا ليس بأقوى من قول من قال هو إعادة اللفظ بعينه فإن ذلك قول معقول يفهم منه العود لغة وحقيقة وأما هذا الجزء من الزمان فلا يفهم من الإنسان فيه العود البتة قالوا ونحن نطالبكم بما طالبتكم به الظاهرية من قال هذا القول قبل الشافعي رحمه الله قالوا والله سبحانه أوجب الكفارة بالعود بحرف ثم الدالة على التراخي عن الظهار فلا بد أن يكون بين العود وبين الظهار مدة متراخية وهذا تمتع عندكم وبمجرد انقضاء قوله أنت على كظير أمي صار عائداً ما لم يصله بقوله أنت طالق فأين التراخي والمهلة بين العود والظهار والشافعي رحمه الله لم ينقل هذا عن أحد من الصحابة والتابعين وإنما أخبر أنه أولى المعاني بالآية فقال والذي عقلت مما سمعت في يعودون لما قالوا أنه إذا أتت على المظاهر مدة بعد القول بالظهار لم يحرمها بالطلاق الذي يحرم به وجبت عليه الكفارة كأنهم يذهبون إلى أنه إذا أمسك ما حرم على نفسه عاد لما قال فخالفه فأحل ما حرم ولا أعلم معنى أولى به من هذا انتهى

(فصل) والذين جعلوه أمراً وراء الإمساك اختلفوا فيه فقال مالك في إحدى الروايات الأربع عنه وأبو عبيد هو العزم على الوطء وهذا قول القاضي أبي يعلى وأصحابه وأنكره الإمام أحمد وقال مالك يقول إذا أجمع لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع أكان عليه كفارة إلا أن يكون يذهب إلى قول طاوس إذا تكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق ثم اختلف أرباب هذا القول فيما لو مات أحدهما أو طلق بعد العزم وقبل الوطء هل

تستقر عليه الكفارة فقال مالك وأبو الخطاب تستقر الكفارة وقال القاضي وعامة أصحابه لا تستقر وعن مالك رواية ثانية أنه العزم على الإمساك وحده ورواية الموطأ خلاف هذا كله أنه العزم على الإمساك والوطء معا وعنه رواية رابعة أنه الوطء نفسه وهذا قول أبي حنيفة والامام أحمد رحمهما الله وقد قال أحمد في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا قال الغشيان إذا أراد أن يغشى كفر وليس هذا باختلاف رواية بل مذهبه الذي لا يعرف عنه غيره أنه الوطء ويلزم إخراجها قلبه عند العزم عليه واحتج أرباب هذا القول بأن الله سبحانه قال في الكفارة من قبل أن يتماسا فوجب الكفارة بعد العود وقبل التماس وهذا صريح في أن العود غير التماس وإنما يحرم قبل الكفارة لا يجوز كونه متقدما عليها قالوا ولأنه قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصده قالوا ولأن الظهار تحريم فإذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عائدا قال الذين جعلوه الوطء لا ريب أن الوطء فعل ضد قوله كما تقدم تقريره والعائد فيما نهى عنه وإليه وله هو فاعله لا مريد كما قال تعالى ثم يعودون لما نهوا عنه فهذا فعل المنهى عنه نفسه لا إرادته ولا يلزم أرباب هذا القول ما ألزمهم به أصحاب العزم فإن قولهم إن العود يتقدم التكفير والوطء متأخر عنه فانهم يقولون إن قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أي يريدون العود كما قال تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وكقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ونظائره مما يطلق الفعل فيه على إرادته لوقوعه بها قالوا وهذا أولى من تفسير العود بنفس اللفظ الأول وبالإمساك نفسا واحدا بعد الظهار وبتكرار لفظ الظهار وبالعزم المجرد لوطائق بعده فإن هذه الأقوال كلها قد تبين ضعفها فاقرب الأقوال إلى دلالة اللفظ وقواعد الشريعة وأقوال المفسرين هو هذا القول وبالله التوفيق

﴿فصل﴾ ومنها أن من عجز عن الكفارة لم تسقط عنه فان النبي صلى الله عليه وسلم أعان أوس بن الصامت بعرق من تمر وأعانت امرأته بمثله فكفر وأمر سلة بن صخر أن يأخذ صدقة قومه فيكفر بها عن نفسه ولو سقطت بالعجز لما أمرهما بإخراجها بل تبقى في ذمته دينا عليه وهذا قول الشافعي وأحد الروایتين عن أحمد وذهبت طائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعن إبدالها وذهبت طائفة إلى أن كفارة رمضان لا تبقى في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط وهذا الذي صححه أبو البركات ابن تيمية واحتج من أسقطها بانها لو وجبت مع العجز لما صرفت إليه فإن الرجل لا يكون مصرا للكفارة كما لا يكون مصرا لزيكاته وأرباب القول الأول يقولون إذا عجز عنها وكفر الغير عنه جاز أن يصرفها إليه كما صرف النبي صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان إليه وإلى أهله وكما أباح لسلة بن صخر أن يأكل هو وأهله من كفارته التي أخرجها عنه من صدقة قومه وهذا مذهب أحمد ورواية واحدة عنه في كفارة من وطئ أهله في رمضان وعنه في سائر الكفارات روايتان والسنة تدل على أنه إذا أعسر بالكفارة وكفر عنه غيره جاز صرف كفارته إليه وإلى أهله فإن قيل فهل يجوز له إذا كان فقيرا له عيال وعليه زكاة يحتاج إليها أن يصرفها إلى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم الإخراج المستحق عليه ولكن للامام أو الساعي أن يدفع زكاته إليه بعد قبضها منه في أصح الروایتين عن أحمد فإن قيل فهل له أن يسقطها عنه قيل لا نص عليه والفرق بينهما واضح فإن قيل فإذا أذن السيد لعبده في التكفير بالعتق فهل له أن يعتق نفسه قيل اختلفت الرواية فيما إذا أذن له في التكفير بالمسال هل له أن ينتقل عن الصيام إليه على روايتين أحدهما أنه ليس له ذلك وفرضه الصيام والثانية له لا تنقل إليه ولا يلزمه لأن المنع لحق السيد وقد أذن

فيه فاذا قلنا له ذلك فهل له العتق اختلفت الرواية فيه عن أحمد فعنه في ذلك روايتان ووجه المنع أنه ليس من أهل الولاء والعتق يعتمد الولاء واختار أبو بكر وغيره أن له الاعتاق فعلى هذا هل له عتق نفسه فيه قولان في المذهب ووجه الجواز اطلاق الاذن ووجه المنع أن الاذن في الاعتاق ينصرف الى اعتاق غيره كما لو أذن له في الصدقة انصرف الاذن الى الصدقة على غيره

﴿فصل﴾ ومنها أنه لا يجوز وطء المظاهر منها قبل الكفارة وقد اختلف ههنا في موضعين أحدهما هل له مباشرته دون الفرج قبل التكفير أم لا والثاني أنه اذا كانت كفارته الاطعام فهل له الوطء قبله أم لا وفي المسألتين قولان للفقهاء وهما روايتان عن أحمد وقولان للشافعي ووجه منع الاستمتاع بغير الوطء ظاهر قوله تعالى من قبل أن يتماسا ولأنه شبهها بمن يحرم وطؤها ودواعيه ووجه الجواز أن التماس كناية عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه فإن الحائض يحرم جماعها دون دواعيه والصائم يحرم منه الوطء دون دواعيه والمسبية يحرم وطؤها دون دواعيه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وأما المسألة الثانية وهي وطؤها قبل التكفير اذا كان بالاطعام فوجه الجواز أن الله سبحانه قيد التكفير بكونه قبل المسيس في العتق والصيام وأطلقه في الاطعام ولكل منهما حكمه فلو أراد التقييد في الاطعام لذكره كما ذكر في العتق والصيام وهو سبحانه لم يقيد هذا ويطاق هذا عبثا بل لفائدة مقصودة ولا فائدة الاتقييد ما قيده واطلاق ما أطلقه ووجه المنع استفادة حكم ما أطلقه مما قيده امايانا على الصحيح واما قياسا قد ألغى فيه الفارق بين الصورتين وهو سبحانه لا يفرق بين المتماثلين وقد ذكر من قبل أن يتماسا مرتين فلو أعاده ثالثا لقال به الكلام ونبه بذكره مرتين على تكرر حكمه في الكفارات ولو ذكره في آخر الكلام مرة واحدة لا وهم اختصاصه بالكفارة الاخيرة ولو ذكر في أول مرة لا وهم اختصاصه بالاولى واعادته في كل كفارة تطويل وكان أنصح الكلام وأبلغه وأوجزه ما وقع وأيضا فإنه به بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه وشدة الحاجة الى مسيس الزوجة على أن اشتراط تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه أولى

﴿فصل﴾ ومنها أنه سبحانه أمر بالصيام قبل المسيس وذلك يعم المسيس ليلا ونهارا ولا خلاف بين الأئمة في تحريم وطئها في زمن الصوم ليلا ونهارا وإنما اختلفوا هل يبطل التتابع به فيه قولان أحدهما يبطل وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في ظاهر مذهبه والثاني لا يبطل وهو قول الشافعي وأحمد في رواية أخرى عنه والذين أبطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن فإنه سبحانه أمر بشهرين متتابعين قبل المسيس ولم يوجد ولأن ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل اكمال الصيام وتحريمه وهو يوجب عدم الاعتداد بالصوم لأنه عمل ليس عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ردا وسر المسئلة أنه سبحانه أوجب أمرين أحدهما تتابع الشهرين والثاني وقوع صيامهما قبل التماس فلا يكون قد أتى بما أمر به الا بمجموع الأمرين

﴿فصل﴾ ومنها أنه سبحانه وتعالى أطلق اطعام المساكين ولم يقيد بقدر ولا تتابع وذلك يقتضى أنه لو أطعمهم فغدا هم وعشاهم من غير تمليك حب أو تمر جاز وكان ممثلا لما رآه الله وهذا قول الجمهور مالك وأبي حنيفة وأحمد رحمه الله في إحدى الروايتين عنه وسواء أطعمهم جملة أو متفرقين

﴿فصل﴾ ومنها أنه لا بد من استيفاء عدد الستين فلو أطعم واحدا ستين يوما لم يحزه الا عن واحد هذا قول الجمهور مالك والشافعي وأحمد رحمه الله في إحدى الروايتين عنه والثانية أن الواجب اطعام ستين مسكينا ولو لواحد

وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله والثالثة ان وجد غيره لم يجز والا أجزاءه وهو ظاهر مذهبه وهي أصح الأقوال
 ﴿فصل﴾ ومنها أنه لا يجزئه دفع الكفارة الا الى المساكين ويدخل فيهم الفقراء كما يدخل المساكين في لفظ
 الفقراء عند الإطلاق وعم أصحابنا وغيرهم الحكم في كل من يأخذ من الزكاة لحاجته وهم أربعة الفقراء والمساكين
 وابن السبيل والغارم لمصلحته والمكاتب وظاهر القرآن اختصاصها بالمساكين فلا يتعداهم
 ﴿فصل﴾ ومنها أن الله سبحانه أطلق الرقبة هنا ولم يقيد بها بالايمن وقيد بها في كفارة القتل بالايمن
 فاختلف الفقهاء في اشتراط الايمان في غير كفارة القتل على قولين فشرطه الشافعي ومالك وأحمد رحمه الله في
 ظاهر مذهبه ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله ولا أهل الظاهر والذين لم يشترطوا الايمان قالوا لو كان شرطا
 لبينه الله سبحانه كما بينه في كفارة القتل بل يطلق ما أطلقه ويقيد ما قيده فيعمل بالمطلق والمقيد وزادت الحنفية
 أن اشتراط الايمان زيادة على النص وهو نسخ والقرآن لا ينسخ الا بالقرآن أو خبر متواتر قال الآخرون واللفظ
 للشافعي شرط الله سبحانه في الرقبة في القتل مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة وأطلق الشهود في مواضع فاستدلنا
 به على أن ما أطلق على معنى ما شرطه على أنه انما رد الله زكاة المسلمين على المسلمين لا على المشركين وفرض الله
 الصدقات فلم تجز الا لمؤمن وكذلك ما فرض من الرقاب لا يجوز الا لمؤمن فاستدل الشافعي بأن لسان العرب
 يقتضي حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم وهنا أمران أحدهما
 أن حمل المطاق على المقيد بيان لقياس الثاني أنه انما يحمل عليه بشرطين أحدهما اتحاد الحكم والثاني أن لا يكون
 للمطلق الاصل واحد فان كان بين أصليين مختلفين لم يحمل إطلاقه على أحدهما الا بدليل يعينه قال الشافعي ولو
 نذر رقبة مطلقة لم يجزه الا مؤمنة وهذا بناء على هذا الاصل وأن النذر محمول على واجب الشرع وواجب العتق
 لا يتأدى الا بعتق المسلم وما يدل على هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استفتى في عتق رقبة منذورة اتتني
 بها فساها أين الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله فقال اعتقها فانها مؤمنة قال الشافعي فلما
 وصفت الايمان أمر بعتقها انتهى وهذا ظاهر جدا أن العتق المأمور به شرعا لا يجزى الا في رقبة مؤمنة والالم
 يكن للتعليل بالايمان فائدة فان الاعم متى كان علة للحكم كان الاخص عديم التأثير وأيضا فان المقصود من اعتاق
 المسلم تفريره لعبادة ربه وتخايفه من عبودية المخلوق الى عبودية الخالق ولا ريب أن هذا أمر مقصود للشارع
 محبوب له فلا يجوز الغاؤه وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرير العبد لعبادته وحده وتفريره لعبادة الصليب أو
 الشمس والقمر والنار وقد بين سبحانه اشتراط الايمان في كفارة القتل وأحال ما سكت عنه على بيانه كما بين
 اشتراط العدالة في الشاهدين وأحال ما أطلقه وسكت عنه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه
 ومقيداته لمن تأملها وهي أكثر من أن تذكر فمنها قوله تعالى فيمن أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين
 الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما وفي موضع آخر بل مواضع يعلق الأجر
 بنفس العمل اكتفاء بالشرط المذكور في موضعه وكذلك قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن
 فلا كفران لسعيه وفي مواضع يعاقب الجزاء بنفس الاعمال الصالحة اكتفاء بما علم من شرط الايمان وهذا
 غالب في نصوص الوعد والوعيد

﴿فصل﴾ ومنها أنه لو أعتق نصفي رقبتين لم يكن معتقا لرقبة وفي هذا ثلاثة أقوال للناس وهي روايات عن

أحمد ثانيها الاجزاء وثالثها وهو أصحها أنه ان تكملت الحرية في الرقبتين أجزأه والا فلا فانه يصدق عليه أنه حر رقة أى جعلها حرة بخلاف ما اذا لم تكمل الحرية

(فصل) ومنها أن الكفارة لا تسقط بالوطء قبل التكفير ولا تتضاعف بل هي بحالها كفارة واحدة كإدله عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم قال الصلت بن دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر فقالوا كفارة واحدة قال وهم الحسن وابن سيرين ومسروق وبكر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال والعاشر أراه نافعا وهذا قول الأئمة الأربعة وصح عن ابن عمر وعمر بن العاص رضي الله عنهم أن عليه كفارتين وذكر سعيد بن منصور عن الحسن وابراهيم في الذي يظهر ثم يطأها قبل أن يكفر عليه ثلاث كفارات وذكر عن الزهري وسعيد بن جبير وأبي يوسف ان الكفارة تسقط ووجه هذا أنه فات وقتها ولم يبق له سبيل الى إخراجها قبل المسيس وجواب هذا أن فوات وقت الاداء لا يسقط الواجب في الذمة كالصلاة والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب الكفارتين أن احدهما للظهار الذي اقترن به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا وكوطء المحرم ولا يعلم لايجاب الثلاث وجه إلا أن يكون عقوبة على إقدامه على الحرام وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذه الأقوال والله أعلم

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الايلاء) ثبت في صحيح البخارى عن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت انفكت رجله فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ليلة ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد قال سبحانه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاقوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم. الايلاء لغة الامتناع باليمين وخص في عرف الشرع بالامتناع باليمين من وطء الزوجة ولهذا عدى فعله باداء من تضمنه معنى يمتنعون من نسائهم وهو أحسن من اقامة من مقام على وجعل سبحانه للازواج مدة أربعة أشهر يمتنعون فيها من وطء نسائهم بالايلاء فاذا مضت فاما أن ينهى وأما أن يطلق وقد اشتهر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أن الايلاء انما يكون في حال الغضب دون الرضى كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه وظاهر القرآن مع الجمهور وقد تناظر في هذه المسئلة محمد بن سيرين ورجل آخر فاحتج علي محمد بقول علي كرم الله وجهه فاحتج عليه محمد بالآية فسكت وقد دلت الآية على أحكام منها هذا ومنها أن من حلف على ترك الوطء أقل من أربعة أشهر لم يكن موليا وهذا قول الجمهور وفيه قول شاذ انه مول ومنها أنه لا يثبت له حكم الايلاء حتى يحلف على أكثر من أربعة أشهر فان كانت مدة الامتناع أربعة أشهر لم يثبت له حكم الايلاء لأن الله جعل لهم مدة أربعة أشهر وبعد انقضائها اما أن يطلقوا واما أن يفئوا وهذا قول الجمهور منهم أحمد والشافعي ومالك وجعله أبو حنيفة رحمه الله موليا بأربعة أشهر سواء وهذا بناء على أصله أن المدة المضروبة أحل لوقوع الطلاق بانقضائها والجمهور يجعلون المدة أحلا لاستحقاق المطالبة وهذا موضع اختلف فيه السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم فقال الشافعي حدثنا يحيى بن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشار قال أدركت بضعة عشر رجلا من الصحابة كلهم يوقف المولى يعني بعد أربعة أشهر وروى سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المولى فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر وهذا قول الجمهور من الصحابة والتابعين ومن

بعدهم وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اذا مضت الاربعة الأشهر ولم ينقضي فيها طلقت منه بمضيها وهذا قول جماعة من التابعين وقول أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضي الاربعة الأشهر فان فاء والا طلقت بمضيها وعند الجمهور لا يستحق المطالبة حتى تمضي الاربعة الأشهر حيث يفتنذ يقال اما أن تنقضي واما أن تطلق وان لم ينقضي أخذ بايقاع الطلاق اما بالحاكم واما بحبسه حتى يطلق قال الموقعون للطلاق بمضي المدة آية الايلاء تدل على ذلك من ثلاثة أوجه . أحدها أن عبد الله بن مسعود قرأ فان فاؤا فيهن فان الله غفور رحيم فاضافة الفية الى المدة تدل على استحقاق الفية فيها وهذه القراءة اما أن تجرى مجرى خبر الواحد فتوجب العمل وان لم توجب كونها من القرآن واما أن يكون قرآنا نسخ لفظه وبقى حكمه لا يجوز فيها غير هذا البتة الثاني أن الله سبحانه جعل مدة الايلاء أربعة أشهر فلو كانت الفية بعدها لزادت على مدة النص وذلك غير جائز . الثالث أنه لو وطئها في مدة الايلاء لوقعت الفية موقعها فدل على استحقاق الفية فيها قالوا ولأن الله سبحانه وتعالى جعل لهم تربص أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق وظاهر هذا أن التقسيم في المدة التي لهم فيها التربص كما اذا قال لغريمه أصبر عليك بدني أربعة أشهر فان وفيتني والاحبستك ولا يفهم من هذا الا ان وفيتني في المدة ولا يفهم منه ان وفيتني بعدها والا كانت مدة الصبر أكثر من أربعة أشهر وقراءة ابن مسعود صريحة في تفسير الفية بأنها في المدة وأقل مراتبها أن يكون تفسيرها قالوا ولأنه أجل مضروب للفرقة فتعقبه الفرقة كالعدة وكالأجل الذي ضرب لوقوع الطلاق كقوله اذا مضت أربعة أشهر فانت طالق قال الجمهور لنا من أدلة آية الايلاء عشرة . أحدها أنه أضاف مدة الايلاء الى الأزواج وجعلها لهم ولم يجعلها عليهم فوجب أن لا يستحق المطالبة فيها بل بعدها كأجل الدين ومن أوجب المطالبة فيها لم يكن عنده أجل لهم ولا يعقل كونها أجلا لهم ويستحق عاينهم المطالبة فيها . الدليل الثاني قوله فان فاؤا فان الله غفور رحيم فذكر الفية بعد المدة بفاء التعقيب وهذا يقتضي أن يكون بعد المدة ونظيره قوله سبحانه الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان وهذا بعد الطلاق قطعاً فان قيل فاء التعقيب توجب أن يكون بعد الايلاء لا بعد المدة قيل قد تقدم في الآية ذكر الايلاء ثم تلاه ذكر المدة ثم تعقبها ذكر الفية فاذا أوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره لم يحز أن يعود الى أبعد المذكورين ووجب عودها اليهما أو الى أقربهما . الدليل الثالث قوله وان عزموا الطلاق وانما العزم ما عزم العازم على فعله كقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فان قيل فترك الفية عزم على الطلاق قيل العزم هو ارادة جازمة لفعل المعزوم عليه أو تركه وأتم توقعون الطلاق بمجرد مضي المدة وان لم يكن منه عزم لا على وطء ولا على تركه بل لو عزم على الفية ولم يجمع طلقتم عليه بمضي المدة ولم يعزم الطلاق فكيفما قدرتم فالآية حجة عليكم . الدليل الرابع أن الله سبحانه خيره في الآية بين أمرين الفية أو الطلاق والتخير بين أمرين لا يكون الا في حالة واحدة كالكفارات ولو كان في حالتين لكان ترتيباً لا تخيراً واذا تقرر هذا فالفية عندكم في نفس المدة وعزم الطلاق بانقضاء المدة فلم يقع التخير في حال واحد فان قيل هو مختير بين أن ينقضي في المدة وبين أن يترك الفية فيكون عازماً للطلاق بمضي المدة . قيل ترك الفية لا يكون عزمًا للطلاق وانما يكون عزمًا عندكم اذا انقضت المدة فلا يتأتى التخير بين عزم الطلاق وبين الفية البتة فانه بمضي المدة يقع الطلاق عندكم فلا يمكنه الفية وفي المدة يمكنه الفية ولم يحضر وقت عزم الطلاق الذي هو مضي المدة وحيث يفتنذ

فهذا دليل خامس مستقل . الدليل السادس أن التخير بين أمرين يقتضى أن يكون فعلهما اليه ليصح منه اختيار فعل كل منهما وتركه والا لبطل حكم خياره ومضى المدة ليس اليه . الدليل السابع أنه سبحانه قال وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فاقضى أن يكون الطلاق قولاً يسمع ليحسن ختم الآية بصفة السمع . الدليل الثامن أنه لو قال لغريمه لك أجل أربعة أشهر فان وفيتني قبلت منك وان لم توفي حبستك كان مقتضاه أن الوفاء والحبس بعد المدة لافيهما ولا يعقل المخاطب غير هذا فان قيل مانحن فيه نظير قوله لك الخيار ثلاثة أيام فان فسخت البيع والا لزمك ومعلوم أن الفسخ إنما يقع في الثلاث لا بعدها . قيل هذا من أقوى حججنا عليكم فان موجب العقد اللزوم فجعل له الخيار في مدة ثلاثة أيام فاذا انقضت ولم يفسخ عاد العقد الى حكمه وهو اللزوم وهكذا الزوجة لها حق على الزوج في الوطء كما له حق عليها قال تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف فجعل له الشارع امتناع أربعة أشهر لاحق لها فيهن فاذا انقضت المدة عادت على حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق وحيث هذا دليل تاسع مستقل . الدليل العاشر أنه سبحانه جعل للولين شيئاً وعليهم شيئين فالذى لهم تربص المدة المذكورة والذي عليهم اما الفية واما الطلاق وعندكم ليس عليهم الا الفية فقط واما الطلاق فليس عليهم ولا اليهم وانما هو اليه سبحانه عند انقضاء المدة فيحكم بطلاقها عند انقضاء المدة شاء أو أبى ومعلوم أن هذا ليس الى المولى ولا عليه وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولانها يمين بالله تعالى توجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كسائر الايمان ولانها مدة قدرها الشرع لم يتقدمها الفرقة فلا يقع بها بينونة كأجل العنين ولانه لفظ لا يصح أن يقع به الطلاق المعجل فلم يقع به المؤجل كالظهار ولان الايلاء كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ كالظهار فلا يجوز أن يقع به الطلاق لانه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه أهل الجاهلية قال الشافعي كانت العرب الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء بالطلاق والظهار والايلاء فنقل الله سبحانه وتعالى الايلاء والظهار عما كانا عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقة على الزوجة الى ما استقر عليه حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه هذا لفظه قالوا ولان الطلاق إنما يقع بالصريح والكناية وليس الايلاء واحداً منهما اذ لو كان صريحاً لوقع معجلاً ان أطلقه أو الى أجل مسمى ان قيده ولو كان كناية لرجع فيه الى نيته ولا يرد على هذا اللعان فانه يوجب الفسخ دون الطلاق والفسخ يقع بغير قول والطلاق لا يقع الا بالقول قالوا وأما قراءة ابن مسعود فتايتها أن تدل على جواز الفية في مدة التربص لا على استحقات المطالبة بها في المدة وهذا حق لا تنكره وأما قولكم جواز الفية في المدة دليل على استحقاتها فيها فهو باطل بالدين المؤجل وأما قولكم انه لو كانت الفية بعد المدة لزادت على أربعة أشهر فليس بصحيح لان الاربعة الاشهر مدة لزم من الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فبمجرد انقضائها يستحق عليه الحق فلها أن تعجل المطالبة به واما أن تنظره وهذا كسائر الحقوق المعاقبة بأجال معدودة إنما تستحق عند انقضاء آجالها فلا يقال ان ذلك يستلزم الزيادة على الاجل فكنا أجل الايلاء سواء

(فصل) ودلت الآية على أن كل من صح منه الايلاء بأى يمين حلف فهو مول حتى يبر اما أن ينفى واما أن يطلق فكان في هذا حجة لما ذهب اليه من يقول من السلف والخلف أن المولى باليمين بالطلاق اما أن ينفى واما أن يطلق ومن يلزمه الطلاق على كل حال لم يمكنه ادخال هذه اليمين في حكم الايلاء فانه اذا قال ان وطئتك الى سنة فأنت طالق ثلاثاً فاذا مضت أربعة أشهر لا يقولون له اما أن يطقاً واما أن يطلق بل يقولون له ان وطئت

عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها فطابقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزهري فكانت تلك سنة المتلاعنين قال سهل وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى أمه ثم جرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها وفي لفظ قتلا عينا في المسجد فقارقتها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين وقول سهل وكانت حاملا الى آخره هو عند البخاري من قول الزهري وللبخاري ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فان جاءت به أسحم أدعج العينين عظيم الاليتين خدج الساقين فلا أحسب عويمرا الا قد صدق عليها وان جاءت به أحيمر كأنه وحره فلا أحسب عويمرا الا قد كذب عليها فجاءت به على النعت الذي نعت به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر وفي لفظ وكانت حاملا فانكر حملها وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر ان فلان بن فلان قال يا رسول الله أرأيت لو وجد أحدا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلم بامر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور والذين يرمون أزواجهن فتلأهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما وفي الصحيحين عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله أحدا كما كاذب لاسيلا لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عاها فهو بما استحلتت من فرجها وان كنت كذبت عليها فهو أبعد لك منها وفي لفظ لهما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين وقال والله ان أحدا كما كاذب فهل منك تائب وفيهما عنه أن رجلا لا عن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بأمه وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما في قصة المتلاعنين فشهد الرجل أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مه فأبت فاعنت فلما أدبرت قال لعلها أن تجيء به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا وفي صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحاء وكان أخا البراء ابن مالك لأمه وكان أول رجل لا عن في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أبيض سبطا قصير العينين فهو لهلال بن أمية وان جاءت به أكل أدعج أحسن الساقين فهو لشريك ابن سحاء قال فأنبتت أنها جاءت به أكل أجعد أحسن الساقين وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحو هذه القصة فقال له رجل أهى المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجعت أحدا بغير يئنة لرجمت هذه فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام سوء ولا في داود في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى ولدها ومن رماها أورمى ولدها فعليه الحد وقضى أن لا يبيت لها ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها وفي القصة قال عكرمة فكان بعد ذلك أميرا على

مصر وما يدعى لأب وذكر البخاري أن هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن سحاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أوحد في ظهرك فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك فقال والذي بعثك اني لصادق ولينزلن الله ما يرى يظهرى من الحد فنزل جبرائيل عليه السلام وأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم الآيات فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم اليها فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان أحدا كاذب فهل منكما تائب فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها الموجهة قال ابن عباس رضى الله عنهما فلكأت ونكصت حتى ظننا أنها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فقصت فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به أكل العينين سابغ الاليتين خدج الساقين فهو لشريك بن سحاء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب كان لي ولها شأن وفي الصحيحين أن سعد بن عبادة قال يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقنله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بلى والذي بعثك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم وفي لفظ آخر يا رسول الله ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم وفي لفظ آخر لو وجدت مع أهلى رجلا لم أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال كلا والذي بعثك بالحق نيا ان كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغيرور وأنا أغير منه والله أغير منى وفي لفظ لورأيت مع امرأتى رجلا لضربته بالسيف غير مصفح فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتعجبون من غيرة سعد فوالله لانا أغير منه والله أغير منى ومن أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله ولا شخص أحب اليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب اليه المدح من الله من أجل ذلك وعد الله الجنة (فصل) واستفيد من هذا الحكم النبوى عدة أحكام. الحكم الاول أن اللعان يصح من كل زوجين سواء كانا مسلمين أو كافرين عدلين أو فاسقين محدودين في قذف أو غير محدودين أو أحدهما كذلك قال الامام أحمد في رواية اسحق بن منصور جميع الأزواج يلتعنون الحر من الحرية والامة اذا كانت زوجة والعبد من الحرية والامة اذا كانت زوجة والمسلم من اليهودية والنصرانية وهذا قول مالك واسحق وقول سعيد بن المسيب والحسن وربيعة وسليمان بن يسار وذهب أهل الرأي والاوزاعى والثورى وجماعة الى أن اللعان لا يكون الا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف وهو رواية عن أحمد وماخذ القولين أن اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة وقد سماه الله سبحانه شهادة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا حيث يقول لولا الايمان لكان لي ولها شأن فمن غلب عليه حكم الايمان قال يصح من كل من يصح يمينه قالوا ولعموم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم قالوا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا قالوا ولانه مفتقر الى اسم الله والى ذكر القسم المؤكد وجوابه قالوا ولانه يستوى فيه الذكر والانثى بخلاف الشهادة قالوا ولو كان شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشرع فيها التكرار كايان القسمات قالوا ولان حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة الى اللعان ونفى الولد كحاجة من تصح شهادته سواء الامر الذي نزل به مما يدعو الى اللعان كالذى ينزل بالعدل الحر والشرعية لا ترفع ضرر أحد النوعين وتجعل له فرجا ومخرجا مما نزل به وتدع النوع الآخر في الأصار والاغلال لا فرج له مما نزل به

ولا يخرج بل يستغيث فلا يغاث ويستعين فلا يجاران تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكت سكت على مثله قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته وهذا تأباه الشريعة الواسعة الحنيفة السمحة قال الآخرون قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله وفي الآية دليل من ثلاثة أوجه أحدها أنه سبحانه استثنى أنفسهم من الشهداء وهذا استثناء متصل قطعاً ولهذا جاء مرفوعاً والثاني أنه صرح بأن التعانم شهادة ثم زاد سبحانه هذا بيانا فقال ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والثالث أنه جعله بدلاً من الشهود وقائماً مقامهم عند عدمهم قالوا وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لالعان بين ملوكين ولا كافرين ذكره أبو عمر بن عبد البر في التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه أيضاً عن أبيه عن جده مرفوعاً أربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والامة لعان وليس بين الحر والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان وليس بين المسلم والنصرانية لعان وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعتاب بن أسيد أن لالعان بين أربع فذكر معناه قالوا ولان اللعان جعل بدل الشهادة وقائماً مقامها عند عدمها فلا يصح الا بمن تصح منه ولهذا تجد المرأة بلعان الزوج ونكولها تنزيلاً للعانة منزلة أربعة شهود قالوا وأما الحديث لولا ماضى من الايمان لكان لي ولها شأن فالمحفوظ فيه لولا ماضى من كتاب الله هذا لفظ البخارى في صحيحه وأما قوله لولا ماضى من الايمان فن رواية عباد بن منصور وقد تكلم فيه غير واحد قال يحيى بن معين ليس بشيء وقال علي بن الجنيد متروك قدرى وقال النسائي ضعيف وقد استقرت قاعدة الشريعة أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه والزوج هنا مدع فلعانه شهادة ولو كان يميناً لم يشرع في جانبه قال الاولون أما تسميته شهادة فاقول الملتعن في يمينه أشهد بالله فسمى بذلك شهادة وان كان يميناً اعتباراً بلفظها قالوا وكيف وهو مصرح فيه بالقسم وجوابه وكذلك لو قال أشهد بالله انعقدت يمينه بذلك سواء نوى اليمين أو أطلق والعرب تعد ذلك يميناً في لغتها واستعمالها قال قيس فأشهد عند الله أنى أحبها فهذا لها عندى فما عندها ليا

وفي هذا حجة لمن قال ان قوله أشهد تنعقد به اليمين ولو لم يقل بالله كما هو احدى الروايتين عن أحمد والثانية لا يكون يميناً الا بالنية وهو قول الاكثرين كما أن قوله أشهد بالله يمين عند الاكثرين بمطلقه قالوا وأما استثناءه سبحانه أنفسهم من الشهداء فيقال أولاً الا هنا صفة بمعنى غير والمعنى ولم يكن لهم شهود غير أنفسهم فان غير والا يتعاوضان الوصفية والاستثناء فيستثنى بغير حمل على الا ويوصف بالاحمال على غير ويقال ثانياً ان أنفسهم مستثنى من الشهداء ولكن يجوز أن يكون منقطعاً على لغة بني تميم فانهم يدلون في الانقطاع كما يدل أهل الحجاز وهم في الاتصال ويقال ثالثاً انما استثنى أنفسهم من الشهداء لانه نزلهم منزلتهم في قبول قولهم وهذا قوى جداً على قول من يرمم المرأة بالتعان الزوج اذا تكلمت وهو الصحيح كما يأتي تقريره ان شاء الله تعالى والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار لاقتضاء الحال تأكيد الامر ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع أحدها ذكر لفظ الشهادة الثاني ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى وهو اسم الله جل ذكره الثالث تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من ان واللام وإتيانه باسم الفاعل الذى هو صادق وكاذب بدون الفعل الذى هو صدق وكذب الرابع تكرار ذلك أربع

سرات الخامس :عاقبه على نفسه في الخامسة بلعنة الله ان كان من الكاذبين السادس اخاره عند الخامسة انها الموجهة لعذاب الله وان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة السابع جعل لعانه مقتضى لحصول العذاب عليها وهو اما الحد أو الحبس وجعل لعانها دارثا للعذاب عنها الثامن أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما اما في الدنيا واما في الآخرة التاسع التفريق بين المتلاعنين وخراب بيتها وكسرها بالفراق العاشر تأييد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يميننا مقرونا بالشهادة وشهادة مقرونة باليمين وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد فان نكلت المرأة مضت شهادته وحدثت وأفادت شهادته ويمينه شيئين سقوط الحد عنه وجوبه عليها وان التعتت المرأة وعارضت لعانه بلعان آخر منها أفاد لعانه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها فكان شهادة ويمينا بالنسبة اليه دونها لانه ان كان يميننا محضة فهي لاتحد بمجرد حلفه وان كان شهادة فلا تحد بمجرد شهادته عاها وحده فاذا انضم الى ذلك نكلوها قوى جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكده ونكلوها فكان دليلا ظاهرا على صدته فاسقط الحد عنه وأوجه عليها وهذا أحسن ما يكون من الحكم ومن أحسن من الله حكما تقوم يوقنون وقد ظهر بهذا أنه يمين فيها معنى الشهادة وشهادة فيها معنى اليمين وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فما أبين دلالة لو كان صحيحا بوضوئه الى عمرو ولكن في طريقه الى عمرو ومهالك ومفاوز قال أبو عمر بن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان ابن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك باجماعهم فالطريق به مقطوعة وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهري عندهم ضعيفة لا يحتج بها وعتاب بن أسيد كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على مكة ولم يكن بمكة يهودى ولا نصرانى البتة حتى يوصيه أن لا يلاعن بينهما قالوا وأما ردكم لقوله لولا ما مضى من الايمان لكان لى ولها شأن وهو حديث رواه أبو داود فى سننه واسناده لا بأس به وأما تعلقكم فيه على عبادة بن منصور فأكثر ما عيب عليه أنه قدرى داعية الى القدر وهذا لا يوجب رد حديثه فى الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة ممن علم صدقه ولا تنافى بين قوله لولا ما مضى من كتاب الله تعالى ولولا ما مضى من الايمان فيحتاج الى ترجيح أحد اللفظين وتقديمه على الآخر بل الايمان المذكورة هي فى كتاب الله وكتاب الله تعالى حكمه الذى حكم به بين المتلاعنين وأراد صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من حكم الله الذى فصل بين المتلاعنين لكان لى ولها شأن آخر قالوا وأما قولكم ان قاعدة الشريعة استقرت على ان الشهادة فى جانب المدعى واليمين فى جانب المدعى عليه فجوابه من وجوه أحدها ان الشريعة لم تستقر على هذا بل قد استقرت فى القسامة بأن يبدأ بأيمان المدعين وهذا لقوة جانبهم باللوث وقاعدة الشريعة أن اليمين تكون من جهة أقوى من جهة المتداعين فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالبرائة الاصلية شرعت اليمين فى جانبه فلما قوى جانب المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين فى جانبه وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول صارت اليمين فى جانبه فيقال له احلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشرع واقتضائه للمصالح بحسب الامكان ولو شرعت اليمين من جانب واحد دائما لذهبت قوة الجانب الراجح هدرا وحكمة الشارع تأبى ذلك فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة واذا عرف هذا فاجانب الزوج ههنا أقوى من جانبها فان المرأة تنكر زناها وتبته والزوج ليس له غرض فى هتك حرمة وافساد فراشه ونسبة أهله الى الفجور بل ذلك أشوش عليه وأكره شئ اليه فكان هذا لوثا ظاهرا فاذا انضاف اليه نكول المرأة

قوى الأمر جدا في قلوب الناس خاصهم وعامهم فاستقل ذلك بثبوت حكم الزنا عليها شرعا فحدث باعانه ولكن لما لم تكن أيمانه بمنزلة الشهداء الأربعة حقيقة كان لها أن تعارضها بأيمان أخرى مثلها يدرأ عنها بها عذاب الحد المذكور في قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولو كان لعانه بينة حقيقة لما دفعت أيمانها عنها شيئا وهذا يتضح بالفصل الثاني المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أن المرأة إذا لم تلتعن فهل تحبس أو تحبس حتى تقر أو تلعن فيه قولان للفقهاء فقال الشافعي وجماعة من السلف والخلف تحبس وهو قول أهل الحجاز وقال أحمد تحبس حتى تقر أو تلعن وهو قول أهل العراق وعنه رواية ثانية لا تحبس ويخلى سبيلها قال أهل العراق ومن وافقهم لو كان لعان الرجل بينة توجب الحد عليها لم تملك إسقاطه باللعان وتكذيب البينة كما لو شهد عليها أربعة قالوا ولأنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تحبس بهذه الشهادة فلتلتعن تحبس بشهادته وحده أولى وأخرى قالوا ولأنه أحد المتلاعنين فلا يوجب حد الآخر كما لم يوجب لعانها حده قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى ولا ريب أن الزوج هنا مدعى قالوا ولأن موجب لعانه إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد عليها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فإن موجب قذف الزوج كموجب قذف الأجنبية وهو الحد فجعل الله سبحانه له طريقا إلى التخلص منه باللعان وجعل طريق إقامة الحد على المرأة أحد أمرين إما أربعة شهود أو اعتراف أو الحبل عند من يحسب به من الصحابة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصنا إذا قامت بينة أو كان الحبل أو الاعتراف وكذلك على كرم الله وجهه فجعل طريق الحد ثلاثة لم يجعل فيها اللعان قالوا وأيضا فهذه لم يتحقق زناها فلا يجب عليها الحد لأن تحقق زناها إما أن يكون بلعان الزوج وحده لأنه لو تحقق به لم يسقط باعانها الحد ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها ولا يجوز أن يتحقق بنكولها أيضا لأن الحد لا يثبت بالنكول فإن الحد يدرأ بالشبهات فكيف يجب بالنكول فإن النكول يحتمل أن يكون لشدة خفرها أو لعقلة لسانها أو لدهشتها في ذلك المقام الفاضح المخزى أو لغير ذلك من الأسباب فكيف يثبت الحد الذي اعتبر في بيته من العدد ضعف ما اعتبر في سائر الحدود وفي إقراره أربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة واعتبر في كل من الإقرار والبينة أن يتضمن وصف الفعل والتصريح به مبالغة في الستر ودفعاً لاثبات الحد بأبلغ الطرق وآكدها وتوسلا إلى إسقاط الحد بأدنى شبهة فكيف يجوز أن يقضى فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الأموال قالوا والشافعي رحمه الله تعالى لا يرى القضاء بالنكول في درهم فسادونه ولا في أدنى تعزير فكيف يقضى به في أعظم الأمور وأبعدها ثبوتا وأسرها سقوطا ولأنها لو أقرت بلسانها ثم رجعت لم يجب عليها الحد فلا أن لا يجب بمجرد امتناعها من اليمين على برائتها أولى وإذا ظهر أنه لا تأثير لواحد منهما في تحقق زناها لم يجوز أن يقال بتحقيقه بهما الوجهين. أحدهما أن ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم أحدهما إلى الآخر كشهادة مائة فاسق فإن احتمال نكولها انفرط حياتها وهية ذلك المقام والجمع وشدة الخفر وعجزها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا بنكولها. الثاني أن ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق قالوا وأما قوله تعالى ويذكرها العذاب أن تشهد فالعذاب هنا يجوز أن يراد به الحد وأن يراد به الحبس والعقوبة المطلوبة فلا يتعين إرادة الحد به

فإن الدال على المطلق لا يدل على المقيد إلا بدليل من خارج وأدنى درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه وقد يرجح هذا بما تقدم من قول عمر وعلى رضي الله عنهما أن الحد إنما يكون بالبينة أو الاعتراف أو الحبل ثم اختلف هؤلاء فيماذا يصنع بها إذا لم تلاعن فقال أحمد إذا أبت المرأة أن تلتعن بعد لعان الرجل أجبرتها عليه وهبت أن أحكم عليها بالرجم لأنها لو أقرت بلسانها لم أرجحها إذا رجعت فكيف إذا أبت اللعان وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية يخلى سبيلها اختارها أبو بكر لأنها لا يجب عليها الحد فيجب تخلية سبيلها كما لو لم تكمل البينة

(فصل) قال الموجبون للحد معلوم أن الله سبحانه وتعالى جعل اللعان الزوج بدلا عن الشهود وقائم مقامهم بل جعل الأزواج المتعنين شهداء كما تقدم وصرح بأن لعانهم شهادة وأوضح ذلك بقوله ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله وهذا يدل على أن سبب العذاب الديني قد وجد وأنه لا يدفعه عنها إلا لعانها والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور في قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعاً فذكره مضافاً ومعرفة بلام العهد فلا يجوز أن ينصرف إلى عقوبة لم تذكر في اللفظ ولا دل عليها بوجه مامن حبس أو غيره فكيف يخلى سبيلها ويدراً عنها العذاب بغير لعان وهل هذا إلا مخالفة لظاهر القرآن قالوا وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج دارئاً لحد القذف عنه وجعل لعان الزوجة دارئاً لعذاب حد الزنا عنها فكما أن الزوج إذا لم يلاعن يحدد القذف فكذلك الزوجة إذا لم تلاعن يجب عليها الحد قالوا وأما قولكم إن لعان الزوج لو كان بينة يوجب الحد عليها لم تملك هي إسقاطه باللعان كشهادة الاجنبي فالجواب أن حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مردود إلى أحكام الدعاوى والبيئات بل هو أصل قائم بنفسه شرعه الذي شرع نظيره من الأحكام وفصله الذي فصل الحلال والجرام ولما كان لعان الزوج بدلا عن الشهود لا جرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل وحده بحكم البينة وجعل للمرأة معارضته بلعان نظيره وحيثئذ فلا يظهر ترجيح أحد اللعانين على الآخر لنا والله يعلم أن أحدهما كاذب فلا وجه لحد المرأة بمجرد لعان الزوج فإذا مكنت من معارضته وإتيانها بما يبرئ ساحتها فلم تفعل ونكلت عن ذلك عمل المقتضى عمله وانضاف إليه قرينة قوية وأكدها نكول المرأة وأعراضها عن ما يخلصها من العذاب ويدراً عنها قالوا وأما قولكم إنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تحدد بهذه الشهادة فكيف تحدد بشهادته وحده فجوابه أنها لم تحدد بشهادة مجردة وإنما حدثت بمجموع لعانه خمس مرات ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها فقام من مجموع ذلك دليل في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منه أقوى بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود وأما قولكم إنه أحد اللعانين فلا يوجب حد الآخر كما لم يوجب لعانها حده فجوابه أن لعانها إنما شرع للدفع لا للإيجاب كما قال تعالى ويدراً عنها العذاب أن تشهد فدل النص على أن لعانه مقتض لا يوجب الحد ولعانها دافع وداري لا موجب فقياس أحد اللعانين على الآخر جمع بين ما فرق الله سبحانه بينهما وهو باطل قالوا وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة للمدعى فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن لعان الزوج المذكور المكرر بينة وقد انضم إليها نكولها الجارى مجرى أقرارها عند قوم ومجرى بينة المدعين عند آخرين وهذا من أقوى البيئات ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له البينة والاحد في ظهرك ولم يطل الله سبحانه هذا وإنما نقله عند عجزه عن بينة منفصلة تسقط الحد عنه يعجز عن إقامتها إلى بينة يتمكن من إقامتها ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر لها مقو منفصل وهو نكول المرأة عن دفعها ومعارضتها مع قدرتها وتمكنها قالوا وأما قولكم أن موجب لعانها إسقاط

الحد عن نفسه لا إيجاب الحد عليها إلى آخره فإن أردتم أن من موجه اسقاط الحد عن نفسه فحق وإن أردتم أن سقوط الحد عنه جميع موجه ولا موجب له سواء فباطل قطعاً فإن وقوع الفرقة أو وجوب التفريق والتحرير المؤبد أو المؤقت ونفى الولد المصرح بنفيه أو المكتنى في نفيه باللعان ووجوب العذاب على الزوجة أما عذاب الحد أو عذاب الحبس كل ذلك من موجب اللعان فلا يصح أن يقال إنما يوجب سقوط حد القذف عن الزوج فقط قالوا وأما قولكم إن الصحابة رضی الله عنهم جعلوا حد الزنا باحد ثلاثة أشياء أما البينة أو الاعتراف أو الحبل واللعان ليس منها فجوابه إن منازعيكم يقولون إن كان إيجاب الحد عليها باللعان خلافاً لأقوال هؤلاء الصحابة رضی الله عنهم فإن اسقاط الحد بالحبل أدخل في خلافهم وأظهر فما الذي سوغ لكم اسقاط حد أو جبهه بالحبل وصريح مخالفتهم وحرم على منازعيكم مخالفتهم في إيجاب الحد بغير هذه الثلاثة مع أنهم أعذر منكم لثلاثة أوجه .

أحدها أنهم لم يخالفوا صريح قولهم وإنما هو مخالفة لمفهوم سكتوا عنه فهو مخالفة لسكوتهم وأتم خالفتم صريح أقوالهم . الثاني أن غاية ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بإيجاب الحد فلم يخالفوا ما أجمع عليه الصحابة رضی الله عنهم وأتم خالفتم منطوقاً لا يعلم لهم فيه مخالف البتة وهو إيجاب الحد بالحبل فلا يحفظ عن صحابي قط مخالفة عمر وعلي رضی الله عنهما في إيجاب الحد به . الثالث أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التي تقدمت ولمفهوم قوله ويدراً عنها العذاب أن تشهد ولا ريب أن هذا المفهوم أقوى من مفهوم سقوط الحد بقولهم إذا كانت البينة أو الحبل أو الاعتراف فهم تركوا مفهوماً لمبا هو أقوى منه وأولى هذا لو كانوا قد خالفوا الصحابة فكيف وقولهم موافق لأقوال الصحابة رضی الله عنهم فإن اللعان مع نكول المرأة من أقوى البينات كما تقرر قالوا وأما قولكم لم يتحقق زناها إلى آخره فجوابه إن أردتم بالتحقق اليقين المقطوع به كالمجزومات فهذا لا يشترط في إقامة الحد ولو كان هذا شرطاً لما أقيم الحد بشهادة أربعة أذ شهادتهم لا تجعل الزنا محققاً بهذا الاعتبار وإن أردتم بعدم التحقق أنه مشكوك فيه على السواء بحيث لا يترجح ثبوته فباطل قطعاً والما وجب عليها العذاب المدراً بلعانها ولا ريب أن التحقق المستفاد من لعانه المؤكد المكرر مع اعراضها عن معارضته بمكنة منه أقوى من التحقق بأربع شهود ولعل لهم غرضاً في قذفها وهتكها وافسادها على زوجها والزواج لا غرض له في ذلك منها وقولكم أنه لو تحقق فاما أن يتحقق بلعان الزوج أو ينكولها أو بهما فجوابه أنه تحقق بهما ولا يلزم من عدم استقلال أحد الأمرين بالحد وضعفه عنه عدم استقلالهما معاً إذ هذا شأن كل مفرد لم يستقل بالحكم بنفسه ويستقل به مع غيره لقوته به وأما قولكم عجباً للشافعي كيف لا يقضى بالنكول في درهم ويقضى به في إقامة حد بالغ الشارع في ستره واعتبر له أكمل بينة فهذا موضع لا ينتصر فيه للشافعي ولا لغيره من الأئمة وليس هذا وضع كتابنا هذا ولا قصدنا به نصرة أحد من العلماء وإنما قصدنا به مجرد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته وأقضيته وأحكامه وما تضمن سوى ذلك فتبع مقصود لغيره فهب أن من لم يقض بالنكول تناقض فماذا يضر ذلك هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلك شكاة ظاهر عنه عارها على أن الشافعي رحمه الله تعالى لم يتناقض فانه فرق بين نكول مجرد لا قوة له وبين نكول قد قارنه التعان مؤكداً مكرراً أقيم في حق الزوج مقام البينة مع شهادة الحال بكراهة الزوج لزنا امرأته وفضيحتها وخراب بيته وإقامة نفسه وجهه في ذلك المقام العظيم بمشهد المسلمين يدعو على نفسه باللعنة إن كان كاذباً بعد حلفه بالله جهد أيمانه أربع مرات أنه لمن الصادقين والشافعي

رحمه الله انما حكم بنكول قد قارنه ما هذا شأنه فمن أين يلزمه أن يحكم بنكول مجرد قالوا وأما قولكم انها لو أقرت بالزنا ثم رجعت لسقط عنها الحد فكيف يجب بمجرد امتناعها من اليمين فجوابه ما تقرر آنفا قالوا وأما قولكم ان العذاب المدرأ عنها بلعانها هو عذاب الحبس أو غيره فجوابه أن العذاب المذكور اما عذاب الدنيا أو عذاب الآخرة وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعاً فان لعانها لا يدرأ ما وجب عليها وانما هو عذاب الدنيا وهو الحد قطعاً فان عذاب المحدود هو فداء له من عذاب الآخرة ولهذا شرعه سبحانه طهرة وفدية من ذلك العذاب كيف وقد صرح به في أول السورة بقوله وليشد عذابهما طائفة من المؤمنين ثم أعاده بعينه بقوله ويدرأ عنها العذاب فهذا هو العذاب المشهود مكنها من دفعه بلعانها فأين هنا عذاب غيره حتى تفسر الآية به واذا تبين هذا فهذا هو القول الصحيح الذي لا نعتقد سواه ولا نرضى الاياه وبالله التوفيق فان قيل فلونكل الزوج عن اللعان بعد قذفه فما حكم نكوله قلنا يحده حد القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم وخالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله وقال يحبس حتى يلاعن أو تقرر الزوجة وهذا الخلاف مبنى على أن موجب قذف الزوج لامراته هو الحد كقذف الاجنبي وله اسقاطه باللعان أو موجه اللعان نفسه فالأول قول الجمهور والثاني قول أبي حنيفة رحمه الله واحتجوا عليه بعموم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وبقوله صلى الله عليه وسلم لعل بن أمية البينة أوحد في ظهرك وبقوله له عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وهذا قاله لعل بن أمية قبل شروعه في اللعان فلوم يجب الحد بقذفه لم يكن لهذا معنى وبأنه قذف حرة عفيفة يجرى بينه وبينها القود فحد بقذفها كلاجنبي وبأنه لولا عنها ثم أكذب نفسه بعد لعانها لوجب عليه الحد فدل على أن قذفه سبب لوجوب الحد عليه وله اسقاطه باللعان اذ لو لم يكن سبباً لما وجب با كذابه نفسه بعد اللعان وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول قذفه لها دعوى يوجب أحد أمرين اما لعانه واما اقرارها فاذا لم يلاعن حبس حتى يلاعن الا أن تقرر فيزول موجب الدعوى وهذا بخلاف قذف الاجنبي فانه لا حق له عند المقدوفة فكان قاذفاً محصناً والجمهور يقولون بل قذفه جنائية منه على عرضها فكان موجباً الحد كقذف الاجنبي ولما كان فيها شائبة الدعوى عليها باتلافها لحقه وجنائيتها فيه ملك اسقاط ما يوجب القذف من الحد بلعانه فاذا لم يلاعن مع قدرته على اللعان وتمكنه منه عمل مقتضى القذف عمله واستقل بايجاب الحد اذ لا معارض له وبالله التوفيق

﴿فصل﴾ ومنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يقضى بالوحي وبما أراه الله لا بما رآه هو فانه صلى الله عليه وسلم لم يقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل القرآن فقال لعويمر حينئذ قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يسألني الله عز وجل عن سنة أحدثتها فيكم لم أومر بها وهذا في الاقضية والاحكام والسنن الكلية وأما الامور الجزئية التي لا ترجع الى احكام كالنزول في منزل معين وتأمير رجل معين ونحو ذلك مما هو متعلق المشاورة المأمور بها بقوله وشاورهم في الامر فتلك للرأى فيها مدخل ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل انما هو رأى رأيت هذه القسم شئ والاحكام والسنن الكلية شئ آخر

﴿فصل﴾ ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأن يأتي بهاقتلاعنا بحضرته فكان في هذا بيان أن اللعان انما يكون بحضرة الإمام أو نائبه وأنه ليس لاحاد الرعية أن يلاعن بينهما كما ليس له اقامة الحد بل هو للإمام أو نائبه

﴿فصل﴾ ومنها أنه يسن التلاعن بمحضر جماعة من الناس يشهدونه فإن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حداثة أسنانهم فدل ذلك على أنه حضره جمع كثير فإن الصبيان إنما يحضرون مثل هذا الأمر تبعاً للرجال قال سهل بن سعد قتلا عنا وأنا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم. حكمة هذا والله أعلم أن اللعان بني على التغليظ مبالغة في الردع والزجر وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك

﴿فصل﴾ ومنها أنهما يتلاعنان قياماً وفي قصة هلال بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له قم فاشهد أربع شهادات بالله وفي الصحيحين في قصة المرأة ثم قامت فشهدت ولأنه إذا قام شاهده الحاضرون فكان أبلغ في شهرته وأوقع في النفوس وفيه سر آخر وهو أن الدعوة التي تطلب إصابتها إذا صادفت المدعو عليه قائماً تقذف فيه ولهذا لما دعا خبيب على المشركين حين صابوه أخذ أبو سفيان معاوية رضي الله عنه فاضجعه وكانوا يرون أن الرجل إذا لطم بالارض زالت عنه الدعوة

﴿فصل﴾ ومنها البدأة بالرجل في اللعان كما بدأ الله عز وجل ورسوله به فلو بدأت هي لم يعتد بلعانها عند الجمهور واعتد به أبو حنيفة رحمه الله وقد بدأ الله سبحانه في الحد بذكر المرأة فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي اللعان بذكر الزوج وهذا في غاية المناسبة لأن الزنا من المرأة أقبح منه بالرجل لأنها تزيد على هتك حق الله افساد فراش بعلها وتعليق نسب من غيره عليه وفضيحة أهائها وأقاربها والجناية على محض حق الزوج وخيائته فيه واسقاط حرمة عند الناس وتعييره بامساك البغي وغير ذلك من مفسد زناها فكانت البدأة بهافي الحد أهم وأما اللعان فالزوج هو الذي قذفها وعرضها للعان وهتك عرضها ورمائها بالعظيمة وفضحها عند قومها وأهلها ولهذا يجب عليه الحد إذا لم يلاعن فكانت البدأة منه في اللعان أولى من البدأة بها

﴿فصل﴾ ومنها وعظ كل واحد من المتلاعنين عند ارادة الشروع في اللعان فيوعظ ويذكر ويقال له عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإذا كان عند الخامسة أعيد ذلك عليهما كما صحت السنة بهذا وهذا

﴿فصل﴾ ومنها أنه لا يقبل من الرجل أقل من خمس مرات ولا من المرأة ولا يقبل منه ابدال اللعنة بالغضب والابعاد والسخط ولا منها ابدال الغضب باللعنة والابعاد والسخط بل يأتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقد راو هذا أصح القولين في مذهب أحمد ومالك وغيرهما ومنها أنه لا يفتقر أن يزيد على الالفاظ المذكورة في القرآن والسنة شيئاً بل لا يستحب ذلك فلا يحتاج أن يقول أشهد بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك بل يكفيه أن يقول أشهد بالله اني لمن الصادقين وهي تقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج أن يقول فيما رميتها به من الزنا وتقول هي انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ولا يشترط أن يقول اذا ادعى الرؤية رأيتها تزي كالمرود في المكحلة ولا أصل لذلك في كتاب الله ولا سنة رسوله فان الله سبحانه بعله وحكمته كفانا بما شرعه لنا وأمرنا به عن تكلف زيادة عليه قال صاحب الافصاح وهو يحيى بن محمد بن هبيرة في افصاحه من الفقهاء من اشترط أن يزداد بعد قوله من الصادقين فيما رميتها به من الزنا واشترط في نفيها عن نفسها أن تقول فيما رماني به من الزنا قال ولا أراه يحتاج اليه لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط وظاهر كلام أحمد أنه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان فان اسحق بن منصور قال قلت لأحمد كيف يلاعن قال على ما في كتاب الله يقول أربع مرات أشهد بالله اني فيما رميتها به لمن الصادقين ثم

يقف عند الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والمرأة مثل ذلك ففي هذا النص أنه لا يشترط أن يقول من الزنا ولا تقوله هي ولا يشترط أن يقول عند الخامسة فيما رميتها به وتقول هي فيما رماني به والذين اشترطوا ذلك حجته أن قالوا ربما نوى أني لمن الصادقين في شهادة التوحيد أو غيره من الخبر الصادق ونوت أنه لمن الكاذبين في شأن آخر فاذا ذكرنا ما رميت به من الزنا اتقنا هذا التأويل قال الآخرون هب أنهما نويا ذلك فانهما لا ينتفعان بنيتهما فان الظالم لا ينفعه تأويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بمأمر الله به اذا كان مجاهر افيها بالباطل والكذب موجه عليه اللعنة أو الغضب نوى ما ذكرتم أو لم ينوه فانه لا يموه على من يعلم السر وأخفى بمثل هذا (فصل) ومنها أن الحمل ينتفى بلعانه ولا يحتاج أن يقول وما هذا الحمل مني ولا يحتاج أن يقول وقد استبرأتهما هذا قول أبي بكر عبد العزيز من أصحاب أحمد وقول بعض أصحاب مالك وأهل الظاهر وقال الشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا تحتاج المرأة الى ذكره وقال الحنفى وغيره يحتاجان الى ذكره وقال القاضى يشترط أن يقول هذا الولد من زنا وليس هو منى وهو قول الشافعي وقول أبي بكر أصح الأقوال وعليه تدل السنة الثابتة فان قيل فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته واتقنا من ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا فانكر حملها وقد حكم صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش وهذه كانت فراشا له حال كونها حاملا فالولد له فلا ينتفى عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو أن الحمل اذا كان سابقا على ما رماها به وعلم أنها زنت وهى حامل منه فالولد له قطعا ولا ينتفى عنه بلعانه ولا يحل له أن ينفيه عنه في اللعان فانها لما علقت به كانت فراشا وكان الحمل لاحتماله فزناها لا يزيل حكم لحوقه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذى قد قذفها به فهذا ينظر فيه فان جاءت به لاقل من ستة أشهر من الزنا الذى رماها به فالولد له ولا ينتفى عنه بلعانه وان ولدته لاكثر من ستة أشهر من الزنا الذى رماها به نظر فاما أن يكون استبرأها قبل زناها أو لم يستبرأها فان استبرأها اتقنا الولد عنه بمجرد اللعان سواء نفاه أو لم ينفيه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرأها فهنا أمكن أن يكون الولد منه وأن يكون من الزنا فان نفاه في اللعان اتقنا والا لحق به لأنه أمكن كونه منه ولم ينفيه فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفى الولد بأنه ان جاء يشبه الزوج صاحب الفراش فهو له وان جاء يشبه الذى رميت به فهو له فما قولكم فى مثل هذه الواقعة اذا لا عن امرأته واتقنا من ولدها ثم جاء الولد يشبه هل تلحقونه به بالشبه عملا بالفاقة أو تحكمون بانقطاع نسبه منه عملا بموجب لعانه قيل هذا مجال ضحك وموضع ضيق تجاذب أعتته اللعان المقتضى لانقطاع النسب واتقاء الولد وأنه يدعى لأمه ولا يدعى لأب والشبه الدال على ثبوت نسبه من الزوج وأنه ابنه مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بأنها ان جاءت به على شبهه فالولد له وأنه كذب عليها فهذا مضيق لا يتخلص منه الا المستبصر البصير بأدلة الشرع وأسراره والخير بجمعه وفرقه الذى سافرت به همته الى مطلع الأحكام والمشكلات التى منها ظهر الحلال والحرام والذى يظهر فى هذا والله المستعان وعاليه التكلان أن حكم اللعان قطع حكم الشبه وصار معه بمنزلة أقوى الدليلين مع أضعفهما فلا عبرة للشبه بعدمضى حكم اللعان فى تغيير أحكامه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخبر عن شأن الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان وانما أخبر عنه ليتبين الصادق منهما من الكاذب الذى قد استوجب اللعنة والغضب فهو اخبار عن أمر قدرى كوفى يتبين به الصادق من الكاذب بعد تقرير الحكم الدينى وأن

الله سبحانه سيجعل في الولد دليلا على ذلك ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد انتفائه من الولد وقال ان جاءت به كذا وكذا فلا أراه الا صدق عليها وان جاءت به كذا وكذا فلا أراه الا كذب عليها فجاءت به على النعت المكروه فعلم أنه صدق عاها ولم يعرض لها ولم ينسخ حكم اللعان فيحكم عليها بحكم الزانية مع العلم بأنه صدق عاها وكذلك لو جاءت به على شبه الزوج يعلم أنه كذب عليها ولا يغير ذلك حكم اللعان فيحد الزوج ويأحق به الولد فليس قوله ان جاءت به كذا وكذا فهو للال بن أمية الحاقاله به في الحكم كيف وقد نفاه باللعان وانقطع نسبه به كما أن قوله وان جاءت به كذا وكذا فهو للذي رميت به ليس الحاقا به وجعله ابنه وانما هو اخبار عن الواقع وهذا كما لو حكم بأيمان القسامة ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الخالفين لم ينتقض حكمها بذلك وكذا لو حكم بالبرائة من الدعوى يمين ثم أظهر الله سبحانه آية تدل على أنها يمين فاجرة لم يبطل الحكم بذلك

﴿فصل﴾ ومنها أن الرجل اذا قذف امرأته بالزنى برجل بعينه ثم لاعنها سقط الحد عنه لهما ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم يلاعن فعليه لكل واحد منهما حد وهذا موضع اختلاف فيه فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله يلاعن للزوجة ويحد للاجنبي وقال الشافعي في أحد قولي يجب عليه حد واحد ويسقط عنه الحد لهما باعانه وهو قول أحمد والقول الثاني للشافعي أنه يحد لكل واحد حد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وان لم يذكره فعلى قواين أحدهما يستأنف اللعان ويذكره فيه فان لم يذكره حد له والثاني أنه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد الزوجة وقال بعض أصحاب أحمد القذف للزوجة وحدها ولا يتعاق بغيرها حق المطالبة ولا الحد وقال بعض أصحاب الشافعي يجب الحد لهما وهل يجب حد واحد أو حدان على وجهين وقال بعض أصحابه لا يجب الا حد واحد قولا واحدا ولا خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم أنه اذا لاعن وذكر الاجنبى في لعانه يسقط عنه حكمه وان لم يذكره فعلى قولين الصحيح عندهم أنه لا يسقط والذين أسقطوا حكم قذف الاجنبى باللعان حجتهم ظاهرة وقوية جدا فانه صلى الله عليه وسلم لم يحد الزوج لشريك بن سحاء وقد سماه صريحا وأجاب الآخرون عن هذا بجوابين أحدهما أن المقدوف كان يهوديا ولا يجب الحد بقذف الكافر والثاني أنه لم يطالب به وحد القذف انما يقام بعد المطالبة وأجاب الآخرون عن هذين الجوابين وقالوا قول من قال انه يهودى باطل فانه شريك بن عبدة وأمه سحاء وهو حليف الانصار وهو أخو البراء بن مالك لأمه قال عبد العزيز بن بريرة في شرحه لأحكام عبد الحق قد اختلف أهل العلم في شريك بن سحاء المقدوف فقيل انه كان يهوديا وهو باطل والصحيح أنه شريك ابن عبدة حليف الانصار وهو أخو البراء بن مالك لأمه وأما الجواب الثاني فهو ينقاب حجة عليكم لانه لما استقر عنده أنه لاحق له في هذا القذف لم يطالب به ولم يتعرض له والا فكيف سكت عن براءة عرضه وله طريق الى اظهارها بحد قاذفه والقوم كانوا أشد حمية وأنفة من ذلك وقد تقدم أن اللعان أقيم مقام البينة للحاجة وجعل بدلا من الشهود الاربعة ولهذا كان الصحيح أنه يوجب الحد عليها اذا نكلت فاذا كان بمنزلة الشهادة في أحد الطرفين كان بمنزلتها في الطرف الآخر ومن المحال أن تحد المرأة باللعان اذا نكلت ثم يحد القاذف حد القذف وقد أقام البينة على صدق قوله وكذلك ان جعلناه يميناً فانها كما درأت عنه الحد من طرف الزوجة درأت عنه من طرف المقدوف ولا فرق لان به حاجة الى قذف الزانى لما أفسد عليه من فراشه وربما يحتاج الى ذكره ليستدل بشبه الولد له على صدق قاذفه كما استدل النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبه الولد بشريك

ابن سحاء فوجب أن يسقط حكم قذفه ما أسقط حكم قذفها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والا حد في ظهرك ولم يقل والا حدان هذا والمرأة لم تطالب بحد القذف فان المطالبة شرط في اقامة الحد لا في وجوبه وهذا جواب آخر عن قولهم ان شريكاً لم يطالب بالحد فان المرأة أيضاً لم تطالب به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فان قيل فما تقولون لو قذف أجنبية بالزنى برجل سماه فقال زنى بك فلان أو زנית به قيل ههنا يجب عليه حدان لانه قاذف لكل واحد منهما ولم يأت بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه اذ ليس هنا بينة بالنسبة الى أحدهما ولا ما يقوم مقامها

﴿فصل﴾ ومنها أنه اذا لاعنها وهي حامل واتفق من حملها اتفق عنه ولم يحتج الى أن يلاعن بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهذا موضع اختلف فيه فقال أبو حنيفة رحمه الله لا يلاعن لنفيه حتى تضع لاحتمال أن يكون ريحا فتنفش ولا يكون للعان حيثئذ معنى وهذا هو الذي ذكره الخرقى في مختصره فقال وان نفي الحمل في التعانه لم ينتف عنه حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن وتبعه الاصحاب على ذلك وخالفهم أبو محمد المقدسى كما يأتي كلامه وقال جمهور أهل العلم له أنت يلاعن في حال الحمل اعتماداً على قصة هلال بن أمية فانها صريحة صحيحة في اللعان حال الحمل ونفي الولد في تلك الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلا أراه الا قد صدق عليها الحديث قال الشيخ في المغنى وقال مالك والشافعى وجماعة من أهل الحجاز يصح نفي الحمل ويتنق عنه محتجين بحديث هلال وأنه نفي حملها ففاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم وألحقه بالام ولا خفاء أنه كان حملاً ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به كذا وكذا قال ولان الحمل مظنون بامارات تدل عليه ولهذا ثبت للحامل أحكام تخالف فيها الحائل من النفقة والفطر في الصيام وترك اقامة الحد عليها وتأخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه قال وهذا القول هو الصحيح لموافقته ظواهر الاحاديث وما يخالف الحديث لا يعاب به كائناً ما كان وقال أبو بكر ينتنق الولد بزوال الفراش ولا يحتاج الى ذكره في اللعان احتجاجاً بظاهر الاحاديث حيث لم ينقل نفي الحمل ولا تعرض لنفيه وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله فانه لا يصح نفي الحمل واللعان عليه فان لاعنها حاملاً ثم أتت بالولد لزمه عنده ولم يتمكن من نفيه أصلاً لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهذه قد بانت بلعانها في حال حملها قال المانعون له هذا فيه الزامه ولدا ليس منه وسد باب الانتفاء من أولاد الزنى والله سبحانه قد جعل له الى ذلك طريقاً فلا يجوز سدها قالوا وانما تعتبر الزوجية في الحال التي أضاف الزنا اليها فيها لان الولد الذي أتى به يلحقه اذا لم ينفيه فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجته في تلك الحال فملك نفي ولدها وقال أبو يوسف ومحمد له أن ينفي الحمل ما بين الولادة الى تمام أربعين ليلة منها وقال عبد الملك بن الماجشون لا يلاعن لنفي الحمل الا أن ينفيه ثانية بعد الولادة وقال الشافعى اذا علم بالحمل فامكنه الحاكم من اللعان فلم يلاعن لم يكن له أن ينفيه بعد فان قيل فما تقولون لو استلحق الحمل وقذفها بالزنا فقال هذا الولد منى وقد زنت ما حكم هذه المسألة قيل قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة أقوال أحدها أنه يحق ويلحق به الولد ولا يمكن من اللعان والثاني أنه يلاعن وينفي الولد والثالث أنه يلاعن للقذف ويلحقه الولد والثلاثة روايات عن مالك والمنصوص عن أحمد أنه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه قال أبو محمد وان استلحق الحمل فن قال لا يصح نفيه قال لا يصح استلحاقه وهو المنصوص عن أحمد

ومن أجاز نفيه قال يصح استلحاقه وهو مذهب الشافعي لأنه محكوم بوجوده بدليل وجوب النفقة ووقف الميراث فصح الإقرار به كالمولود وإن استلحقته لم تملك نفيه بعد ذلك كما لو استلحقه بعد الوضع ومن قال لا يصح استلحاقه قال لو صح استلحاقه للزمه بترك نفيه كالمولود ولا يلزمه ذلك بالاجماع وليس للشبه أثر في الإلحاق بدليل حديث الملاعة وذلك مختص بما بعد الوضع فاختص صحة الإلحاق به فعلى هذا لو استلحقه ثم نفاه بعد وضعه كان له ذلك فاما أن سكبت عنه فلم ينفه ولم يستلحقه لم يلزمه عند أحد علينا قوله لأن تركه محتمل لأنه لا يتحقق وجوده إلا أن يلاعنها فإن أبا حنيفة رحمه الله ألزمه الولد على ما أسلفناه

﴿فصل﴾ وقول ابن عباس ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى أن لا يدعى ولدها لاب ولا ترمى ومن رماها أورمى ولدها فعليه الحد وقضى أن لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وقول سهل فكان ابنها يدعى إلى أمه ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها وقوله مضت السنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا وقال الزهري عن سهل بن سعد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبدا وقول الزوج يا رسول الله مالي قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فهو أبعد لك منها فتضمنت هذه الجملة عشرة أحكام

﴿الحكم الأول﴾ التفريق بين المتلاعنين وفي ذلك خمسة مذاهب أحدها أن الفرقة تحصل بمجرد القذف وهو قول أبي عبيد والجمهور خالفوه في ذلك ثم اختلفوا فقال جابر بن زيد وعثمان التيمي ومحمد بن أبي صفرة وطائفة من فقهاء البصرة لا يقع باللعان فرقة ألبتة وقال ابن أبي صفرة اللعان لا يقطع العصمة واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه الطلاق بعد اللعان بل هو أنشأ طلاقها ونزه نفسه أن يمسك من قد اعترف بأنها زنت أو أن يقوم عليه دليل كذب بامساكها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله سنة ونازع هؤلاء جمهور العلماء وقالوا اللعان يوجب الفرقة ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب . أحدها أنها تقع بمجرد لعان الزوج وحده وإن لم تلتعن المرأة وهذا القول مما تفرد به الشافعي رحمه الله واحتج له بأنها فرقة حاصلة بالقول فخصات بقول الزوج وحده كالطلاق . المذهب الثاني أنها لا تحصل إلا بلعانها جميعا فإن تم لعانها وقعت الفرقة ولا يعتبر تفريق الحاكم وهذا مذهب أحمد في أحد الروايتين عنه اختارها أبو بكر وقول مالك وأهل الظاهر واحتج لهذا القول بأن الشرع إنما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكونان متلاعنين بلعان الزوج وحده وإنما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما فالقول بوقوع الفرقة قبله مخالف لمذلول السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واحتجوا بأن لفظ اللعان لا يقتضي فرقة فانه إما أيمان على زناها وإما شهادة وكلاهما لا يقتضي فرقة وإنما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانها لمصلحة ظاهرة وهي أن الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة ورحمة وجعل كلا منهما سكنا للآخر وقد زال هذا بالقذف وأقامتها مقام الحزى والعار والفضيحة فانه إن كان كاذبا فقد فضحها وبهتتها ورماها بالداء العضال ونكس رأسها ورؤس قومها وهتكها على رؤس الأشهاد وإن كانت كاذبة فقد أفسدت فراشه وعرضته للفضيحة والحزى والعار بكونه زوج بغى وتعليق ولد غيره عليه فلا يحصل بعدهما من المودة والرحمة والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فكان من محاسن شريعة الإسلام التفريق بينهما والتحريم المؤبد على ما سنذكره ولا يترتب هذا على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج قالوا ولأنه فسخ ثابت بإيمان متحالفين فلم يثبت بإيمان

أحدهما كالفسخ لتحالف المتباينين عند الاختلاف . المذهب الثالث أن الفرقة لا تحصل إلا بتام لعانها وتفريق الحاكم وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأحد الروايتين عن أحمد وهي ظاهر كلام الخرقى فانه قال ومتى تلاعنا وفرق الحاكم بينهما لم يجتمعا أبدا واحتج أصحاب هذا القول بقول ابن عباس في حديثه ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وهذا يقتضي أن الفرقة لم تحصل قبله واحتجوا بأن عويمرا قال كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا حجة من وجهين أحدهما أنه يقتضي إمكان أمساها والثاني وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقة باللعان وحده لما ثبت واحد من الأمرين وفي حديث سهل بن سعد أنه أطلقها ثلاثا فانفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود قال الموقعون للفرقة بتام اللعان بدون تفريق الحاكم اللعان معنى يقتضي التحريم المؤبد كما سئذ كره فلم يقف على تفريق الحاكم كالرضاع قالوا ولأن الفرقة لو وقعت على تفريق الحاكم لساغ ترك التفريق إذا كرهه الزوجان كالتفريق بالعيب والاعسار قالوا وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل أموراً ثلاثة أحدها إنشاء الفرقة والثاني الإعلام بها والثالث الزامه بموجبها من الفرقة الحسية وأما قوله كذبت عليها إن أمسكتها فهذا لا يدل على أن أمساها بعد اللعان مأذون فيه شرعاً بل هو قادر على فراقها وإن كان الأمر صائراً إلى ما يبادر إليه وأما إطلاقها ثلاثاً فإزاء الفرقة الواقعة إلا أنها كيدا فانها حرمت عليه تحريماً مؤبداً فالطلاق تأكيد لهذا التحريم وكأنه قال لا يحل لي بعد هذا وأما انفاذ الطلاق عليه فتقرير لموجبه من التحريم فانها إذا لم تحل له باللعان أبداً كان الطلاق الثلاث تأكيداً للتحريم الواقع باللعان فهذا معنى انفاذه فلم يملكه عليه وأقره على التكلم به وعلى موجه جعل هذا انفاذاً من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل لم يحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وقع طلاقك وإنما شهد القصة وعدم انكار النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذاً وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار والله أعلم

(فصل في الحكم الثاني أن فرقة اللعان فسخ وليست بطلاق وإلى هذا ذهب الشافعي وأحمد ومن قال بقولهما واحتجوا بأنها فرقة توجب تحريماً مؤبداً فكانت فسخاً كفرقة الرضاع واحتجوا بأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا نوى الزوج به الطلاق فلا يقع به الطلاق قالوا ولو كان اللعان صريحاً في الطلاق أو كناية فيه لوقع بمجرد لعان الزوج ولم يتوقف على لعان المرأة قالوا ولأنه لو كان طلاقاً فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينوبه الثلاث فكان يكون رجعياً قالوا ولأن الطلاق بيد الزوج إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياره قالوا وإذا ثبت بالسنة وأقوال الصحابة ودلالة القرآن أن فرقة الخلع ليست بطلاق بل هي فسخ مع كونها بتراضيها فكيف تكون فرقة اللعان طلاقاً

(فصل في الحكم الثالث أن هذه الفرقة توجب تحريماً مؤبداً لا يجتمعان بعدها أبداً قال الأوزاعي حدثنا الزبيدي حدثنا الزهري عن سهل بن سعد فذكر قصة المتلاعنين وقال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبداً وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً قال وروينا عن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالاً مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً قال وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي ومالك والثوري وأبو عبيد وأبو يوسف وعن أحمد رواية أخرى أنه إن أ كذب نفسه حلت

له وعاد فراشه بحاله وهي رواية شاذة شذ بها حنبل عنه قال أبو بكر لا نعلم أحدا رواها غيره وقال صاحب المغني وينبغي أن تحمل هذه على ما إذا لم يفرق الحاكم بينهما فاما مع تفريق الحاكم بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله قلت الرواية مطلقة ولا أثر لتفريق الحاكم في دوام التحريم فان الفرقة الواقعة بنفس اللعان أقوى من الفرقة الحاصلة بتفريق الحاكم فاذا كان اكذاب نفسه مؤثرا في تلك الفرقة القوية رافعا للتحريم الناشئ منها فلأن يؤثر في الفرقة التي هي دونها ويرفع تحريمها أولى وانما قلنا ان الفرقة بنفس اللعان أقوى من الفرقة بتفريق الحاكم لان فرقة اللعان تستند الى حكم الله ورسوله سواء رضى الحاكم والمتلاعنان التفريق أو أبوه فهي فرقة من الشارع بغير رضى أحد منهم ولا اختياره بخلاف فرقة الحاكم فانه انما يفرق باختياره وأيضا فان اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه بخلاف ما اذا توقف على تفريق الحاكم فانه لم يقو بنفسه على اقتضاء الفرقة ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية هي مذهب سعيد بن المسيب قال فان أكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب ومذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا على أصله اطرده لان فرقة اللعان عنده طلاق وقال سعيد بن جبیر ان أكذب نفسه ردت اليه مادامت في العدة والصحيح القول الاول الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وأقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو الذي تقتضى حكمة اللعان ولا تقتضى سواه فان لعنة الله تعالى وغضبه قد حل بأحدهما لاحالة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة انها الموجهة أى الموجهة لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا ففرق بينهما خشية أن يكون هو الملعون الذي قد وجبت عليه لعنة الله وباء بها فاعلوا امرأة غير ملعونة وحكمة الشرع تأبى هذا كما أبت أن يعلوا الكافر المسلمة والزاني عفيفة فان قيل فهذا يوجب أن لا يتزوج غيرها لما ذكرتم بعينه قيل لا يوجب ذلك لاننا لم نتحقق أنه هو الملعون وانما تحققنا أن أحدهما كذلك وشككنا في عينه فاذا اجتمعا لزمه أحد الامرين ولا بد اما هذا واما امساكه ملعونة مغضوب عليها قد وجب عليها غضب الله وباتت به فاما اذا تزوجت بغيره أو تزوج بغيرها لم يتحقق هذه المفسدة فيهما وأيضا فان النفرة الحاصلة من اسائة كل واحد منهما الى صاحبه لا تزول أبدا فان الرجل ان كان صادقا عليها فقد أشاع فاحشتها وفضحها على رؤس الاشهاد وأقامها مقام الخزي والغضب وقطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد أضاف الى ذلك بهتها بهذه الفرية العظيمة واحراق قلبها بها والمرأة ان كانت صادقة فقد أكذبت على رؤس الاشهاد وأوجبت عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد أفسدت فراشه وخاتته في نفسها وألزمته العار والفضيحة وأحوجته الى هذا المقام المخزى فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتم معهما فاقضت حكمة من شرعه كله حكمة ومصلحة وعدل ورحمة انختم الفرقة بينهما وقطع الصحبة المتمحضة مفسدة وأيضا فانه اذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي أن يسلط على امساكها مع ما صنع من القبيح اليها وان كان صادقا فلا ينبغي أن يمسكها مع عليه بحالها ويرضى لنفسه أن يكون زوج بنى فان قيل فما تقولون لو كانت أمة ثم اشتراها هل يحل له وطؤها بملك اليمين قلنا لا تحل له لانه تحريم مؤبد فحرمت على مشتريها كالرضاع ولأن المطلق ثلاثا اذا اشترى مطلقته لم تحل له قبل زوج واصابة فمهننا أولى لان هذا التحريم مؤبد وتحريم الطلاق غير مؤبد

﴿فصل﴾ والحكم الرابع أنها لا يسقط صداقها بعد الدخول فلا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق وان كان كاذبا فأولى وأحرى فان قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل الدخول هل تحكمون

عليه بنصف المهر أو تقولون يسقط جملة قيل في ذلك قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد مأخذهما أن الفرقة إذا كانت بسبب من الزوجين كلعانها أو من أجنبي كشرائها لزوجها قبل الدخول فهل يسقط الصداق تغليبا لجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقة أو نصفه تغليبا لجانبه وأنه هو المشارك في سبب الاسقاط والسيد الذي باعه متسبب إلى اسقاطه ببيعه إياها فهذا الأصل فيه قولان وكل فرقة جاءت من قبل الزوج تنصف الصداق كطلاقه أو فسخه لعيها أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله وإن كان هو الذي فسخ لأن سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقة بإسلامه فهل يسقط عنه أو تنصفه على روايتين فوجه اسقاطه أنه نعل الواجب عليه وهي الممتعة من فعل ما يجب عليها فهي المتسبية إلى اسقاط صداقها بامتناعها من الإسلام ووجه التنصيف أن سبب الفسخ من جهته . فإن قيل فما تقولون في الخلع هل ينصفه أو يسقط . قيل إن قلنا هو طلاق نصفه وإن قلنا هو فسخ فقال أصحابنا فيه وجهان أحدهما كذلك تغليبا لجانبه والثاني يسقطه لأنه لم يستقل بسبب الفسخ وعندي أنه إن كان مع أجنبي نصفه وجها واحدا وإن كان معها فقيه وجهان فإن قيل فما تقولون لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه أو ينصفه قيل فيه وجهان أحدهما يسقطه لأن مستحق مهرها تسبب إلى اسقاطه ببيعها والثاني ينصفه لأن الزوج تسبب إليه بالشراء وكل فرقة جاءت من قبلها كردتها وارضاعها من يفسخ ارضاعه نكاحا وفسخها لاعساره أو غيبته فإنه يسقط مهرها فإن قيل فقد قلتم إن المرأة إذا فسخت لعيب في الزوج سقط مهرها إذ الفرقة من جهتها وقلتم إن الزوج إذا فسخ لعيب في المرأة سقط أيضا ولم تجعلوا الفسخ من جهته فتصفوه كما جعلتموه لفسخها لعيب من جهته فاسقطتموه فما الفرق قيل الفرق بينهما أنه إنما بذل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فإذا لم يتبين كذلك وفسخ عاد إليها كما خرج منها ولم يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيبه لم تسلم إليه المعقود عليه ولا شيئا منه فلا تستحق عليه شيئا من الصداق

(فصل) الحكم الخامس أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سيأتي بيان حكمه في ذلك وأنه موافق لكتاب الله لا يخالفه بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة أولى من سقوطها للمبتوتة لأن المبتوتة له سبيل إلى أن ينكحها في عدتها وهذه لا سبيل له إلى نكاحها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت العصمة انقطاعا كلياً فاقضيته صلى الله عليه وسلم يوافق بعضها بعضا وكلها توافق كتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس بالقسط وهو القياس الصحيح كما ستقر عينك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وأنكر القاضي اسمعيل بن اسحق هذا القول إنكارا شديدا وقوله من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه على أن كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك إذا كانت المرأة حاملا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلاثة أقوال . أحدها أنه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت حائلا وهذا من مذهب أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله في إحدى روايتيه والشافعي رحمه الله في أحد قوليه لزوال سبب النفقة بالموت على وجه لا يرجي عوده فلم يبق إلا نفقة قريب فهي في مال الطفل إذا كان له مال والافعل من تلزمه نفقته من أقاربه . والثاني أن لها النفقة والسكنى في تركته تقدم بها على الميراث وهي إحدى الروايتين عن أحمد لأن انقطاع العصمة بالموت لا يزيد على انقطاعها بالطلاق البائن بل

انقطاعها بالطلاق أشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند أحمد ومالك في إحدى الروايتين عنه فإذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للتوفى عنها زوجها أولى وأحرى . والثالث أن لها السكنى دون النفقة حاملا كانت أو حائلا وهذا قول مالك وأحد قولي الشافعي اجراء لها مجرى المبتوتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر أدلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها إذ المقصود أن قوله من أجل أنهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها إنما يدل على أن المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما القوت والبيت في الجملة فهذا إن كان هذا الكلام من كلام الصحابي والظاهر والله أعلم أنه مدرج من قول الزهري

(فصل) الحكم السادس انقطاع نسب الولد من جهة الأب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يدعى ولدها لأب وهذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو أجل فوائد اللعان وشذ بعض أهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان ألبتة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد للفراش وإنما ينفي اللعان الحمل فإن لم يلاعنها حتى ولدت لا عن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفى ولدها منه وهذا مذهب أبي محمد بن حزم واحتج عليه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الولد لصاحب الفراش قال فصيح أن كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده إلا حيث نفاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو حيث يوقن بلا شك أنه ليس ولده ولم ينفيه صلى الله عليه وسلم إلا وهي حامل باللعان فقط فبقى ما عدا ذلك على لحاق النسب قال وكذلك قلنا إن صدقته في أن الحمل ليس منه فإن تصديقها له لا يلتفت إليه لأن الله تعالى يقول ولا تكسب كل نفس إلا عليها فوجب أن اقرار الابوين لا يسقط على نفي الولد فيكون كسبا على غيرهما وإنما نفي الله سبحانه الولد إذا كذبت الأم والتعنت هي والزوج فدق فلا ينتفى في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول أنه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول أحمد وأبو حنيفة رحمهما الله والصحيح صحته على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالأقوال ثلاثة لا تنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فإن الفراش قد زال باللعان وإنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكم به لصاحب الفراش وهنا صاحب الفراش قد نفي الولد عنه فإن قيل فما تقولون لولا عن مجرد نفي الولد مع قيام الفراش فقال لم تزن ولكن ليس هذا الولد ولدى قيل في ذلك قولان للشافعي وهما روايتان منصوصتان عن أحمد أحدهما أنه لا لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار الخرق والثانية أن له أن يلاعن لنفي الولد فينتفى عنه بلعانه وحده وهو اختيار أبي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فإن قيل نخالفتم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا أحكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تأويلاته إنما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فرجح دعواه بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى أن لا يدعى لأب فوافقنا الحكمين وقلنا بالأميرين ولم نفرق تفريقا باردا جدا سمجلا أثره في نفي الولد حملا ونفيه مولودا فإن الشريعة لا تأتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وإنما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه وأسرار الشريعة وحكمها ومعانيها والله المستعان وبه التوفيق

(فصل) الحكم السابع الحاق الولد بأمه عند انقطاع نسبه من جهة أبيه وهذا الحاق يفيد حكما زائدا على الحاقه بها مع ثبوت نسبه من الأب إلا كان عديم الفائدة فإن خروج الولد منها أمر محقق فلا بد في الإلحاق من

أمر زائد عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الأب وقد اختلف في ذلك فقالت طائفة أفاد هذا اللاحق قطع توهم انقطاع نسب الولد من الأم كما انقطع من الأب وأنه لا ينسب إلى الأب ولا إلى الأم فقطع النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوهم وألحق الولد بالأم وأكد هذا بإيجابه الحد على من قذفه أو قذف أمه وهذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله وكل من لا يرى أن أمه وعصبتها عصبه له وقالت طائفة ثانية بل أفادنا هذا اللاحق فائدة زائدة وهي تحويل النسب الذي كان إلى أبيه إلى أمه وجعل أمه قائمة مقام أبيه في ذلك فهي عصبتها وعصبتها أيضا عصبتها فإذا ماتت حازت ميراثه وهذا قول ابن مسعود ويروى عن علي كرم الله وجهه وهذا القول هو الصواب لما روى أهل السنن الأربعة من حديث واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وإلدها الذي لا عنت عليه ورواه الإمام أحمد وذهب إليه وروى أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها وفي السنن أيضا مراسل من حديث مكحول قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملائنة لأمه ولورثتها من بعدها وهذه الآثار موافقة لمحض القياس فإن النسب في الأصل للأب فإذا انقطع من جهته صار للأم كما أن الولاء في الأصل لمعتق الأب فإذا كان الأب رقيقا كان لمعتق الأم فلو أعتق الأب بعد هذا انجر الولاء من موالى الأم إليه ورجع إلى أصله وهو نظير ما إذا كذب الملائع نفسه واستلحق الولد رجع النسب والتعصيب من الأم وعصبتها إليه فهذا محض القياس وموجب الأحاديث والآثار وهو مذهب حبر الأمة وعالمها عبد الله بن مسعود ومذهب إمامي أهل الأرض في زمانهما أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعليه يدل القرآن باللفظ إيماء وأحسنه فإن الله سبحانه جعل عيسى من ذرية إبراهيم بواسطة مريم أمه وهي من صميم ذرية إبراهيم وسيأتي مزيد تقرير لهذا عند ذكر أقضية النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه في الفرائض إن شاء الله تعالى فإن قيل فما تصنعون بقوله في حديث سهل الذي رواه مسلم في صحيحه في قصة اللعان وفي آخره ثم جرت السنة أن يرث منها وترث منه ما فرض الله لها قيل تلقيناه بالقبول والتسليم والقول بموجبه وإن أمكن أن يكون مدرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر فإن تعصيب الأم لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها في كتابه وغايتها أن تكون كالأب حيث يجتمع له الفرض والتعصيب فهي تأخذ فرضها ولا بد فإن فضل شيء أخذته بالتعصيب والافازت بفرضها فنحن قائلون بالآثار كلها في هذا الباب بحمد الله وتوفيقه

(فصل) الحكم الثامن أنها لا ترمى ولا يرى ولدها ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد وهذا لأن لعانها نفي عنها تحقيق مارميت به فيحد قاذفها وقاذف ولدها هذا الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهو قول جمهور الأمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن لم يكن هناك ولد نفي نسبه حد قاذفها وإن كان هناك ولد نفي نسبه لم يحد قاذفها والحديث إنما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج والذي أوجب له هذا الفرق أنه متى نفي نسب ولدها فقد حكم بزناها بالنسبة إلى الولد فإثر ذلك شبهة في سقوط حد القذف

(فصل) الحكم التاسع أن هذه الأحكام إنما ترتبت على لعانها معا وبعد أن تم اللعان فلا يترتب شيء منها على لعان الزوج وحده وقد خرج أبو البركات ابن تيمية على هذا المذهب اتقاء الولد بلعان الزوج وحده وهو تخريج صحيح فإن لعانها كما أفاد سقوط الحد وعار القذف عنه من غير اعتبار لعانها أفاد سقوط النسب الفاسد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أبصر وهافان جاءت به كذا وكذا فهو لشرىك بن سحما ارشاد منه صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الحكم بالقافة وأن للشبه مدخلا في معرفة النسب والحق الولد بمنزلة الشبه وان لم يلحق بالملاعن لو قدر أن الشبه له لمعارضة اللعان الذي هو أقوى من الشبه له كما تقدم

(فصل) وتوله في الحديث لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلونه به دليل على أن من قتل رجلا في داره وادعى أنه وجد، مع امرأته أو حريمه قتل فيه ولا يقبل قوله اذ لو قبل قوله لأهدرت الدماء وكان كل من أراد قتل رجل أدخله داره وادعى أنه وجد مع امرأته ولكن ههنا مسألتان يجب التفريق بينهما احدهما هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يقتله أم لا والثانية هل يقبل قوله في ظاهر الحكم أم لا وبهذا التفريق يزول الاشكال فيما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك حتى جعلها بعض العلماء مسألة نزاع بين الصحابة وقال مذهب عمر رضي الله عنه أنه لا يقتل به ومذهب على كرم الله وجهه أنه يقتل به والذي غره مارواه سعيد بن منصور في سننه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بيناهو يوما يتغدى اذ جاءه رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بدم ووراءه قوم يعدون فجاء حتى جلس مع عمر رضي الله عنه فجاء الآخرون فقالوا يا أمير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا فقال له عمر رضي الله عنه ما تقول فقال له يا أمير المؤمنين اني ضربت نخذي امرأتى فان كان بينهما أحد فقد قتله فقال عمر رضي الله عنه ما تقولون فقالوا يا أمير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوق في وسط الرجل ونخذي المرأة فأخذ عمر رضي الله عنه سيفه فمزقه ثم دفعه اليه وقال ان عادوا فعد فهذا ما نقل عن عمر رضي الله عنه وأما على كرم الله وجهه فسئل عن وجد مع امرأته رجلا فقتله فقال ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته فظن أن هذا خلاف للنقول عن عمر رضي الله عنه فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة وأنت اذا تأملت حكميهما لم تجد بينهما اختلافا فان عمر رضي الله عنه انما أسقط عنه القود لما اعترف الولي بانه كان مع امرأته وقد قال أصحابنا واللفظ لصاحب المغنى فان اعترف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية لما روى عن عمر ثم ساق القصة و كلامه يعطى أنه لا فرق بين أن يكون محصنا وغير محصن وكذلك حكم عمر رضي الله عنه في هذا القتل وقوله أيضا فان عادوا فعد ولم يفرق بين المحصن وغيره وهذا هو الصواب وان كان صاحب المستوعب قد قال وان وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يوجب الرجم فقتله وادعى أنه قتله لاجل ذلك فعليه القصاص في ظاهر الحكم الا أن يأتي بينة بدعواه فلا يلزمه القصاص قال وفي عدد البينة روايتان احدهما شاهدان اختارها أبو بكر لان البينة على الوجود لا على الزنا والآخرى لا يقبل أقل من أربعة والصحيح أن البينة متى قامت بذلك أو أقربه الولي سقط القصاص محصنا كان أو غيره وعليه يدل كلام على كرم الله وجهه فانه قال فمن وجد مع امرأته رجلا فقتله ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وهذا لان هذا القتل ليس بحد للزنا ولو كان حدا لما كان بالسيف ولا اعتبر له شروط اقامة الحد وكيفيته وانما هو عقوبة لمن تعدى عليه وهتك حريمه وأفسد أهله وكذلك

فعل الزبير رضى الله عنه لما تخلف عن الجيش ومعه جارية له فاتاه رجلان فقالا اعطنا شيئا من طعاما كان معه فقالا خل عن الجارية فضربهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة وكذلك من اطع في بيت مريم من ثقب أو شق في الباب بغير اذنهم فنظر حريمه أو عورة اياهم حذفه وطعنه في عينه فان انتلعت عينه فلا ضمان عليهم قال القاضي أبو يعلى هذا ظاهر كلام أحمد أنهم يدفعونه ولا ضمان اياهم من غير تفصيل وفصل ابن حامد فقال يدفعه بالأسهل فالأسهل فيبدأ بقوله انصرف واذهب والا نفعل بك قلت وليس في كلام أحمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضى هذا التفصيل بل الاحاديث الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين عن أنس أن رجلا اطلع من حجرة في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص أو بمشاقص وجعل يختله ليطعنه فأين الدفع بالأسهل وهو صلى الله عليه وسلم يختله أو يختبئ له ويختبئ ليطعنه وفي الصحيحين أيضا من حديث سهل بن سعد أن رجلا اطلع في حجرة باب النبي صلى الله عليه وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى بحك به رأسه فلما رآه قال لو أعلم أنك تنظر لطعنت بها عينيك انما جعل الاستئذان من أجل البصر وفيهما أيضا عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن امرأ اطلع عليك بغير اذن فحذفته بحصاة ففقات عينه لم يكن عليك جناح وفيهما أيضا من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقتوا عينه فلا دية له ولا قصاص وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وقال ليس هذا من باب دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدى المؤذى وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان محصنا أو غير محصن معروفا بذلك أو غير معروف كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال الشافعى وأبو ثور يسعه قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزانى محصنا جعلاه من باب الحدود وقال أحمد واسحق يهدر دمه اذا جاء بشاهدين ولم يفصلا بين المحصن وغيره واختلف في قول مالك في هذه المسألة وقال ابن حبيب ان كان المقتول محصنا وأقام الزوج البينة فلا شيء عليه والا قتل به وقال ابن القاسم اذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء ويهدر دمه واستحب ابن القاسم الدية في غير المحصن فان قيل فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن أبي هريرة رضى الله عنه أن سعد ابن عباد رضى الله عنه قال يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بلى والذي بعثك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم وفي اللفظ الآخر وان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم قال والذي بعثك بالحق ان كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغير وأنا أغير منه والله أغير منى قلنا تلقاه بالقبول والتسليم والقول بموجبه وآخر الحديث دليل على أنه لو قتله لم يقضه لأنه قال بلى والذي أكرمك بالحق لو وجب عليه القصاص بقتله لما أقره على هذا الحلف ولما أثنى على غيرته ولقال لو قتله قتلت به وحديث أنى هريرة صريح في هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتعجبون من غيرة سعد فوالله لأنا أغير منه والله أغير منى ولم ينكر عليه ونهيه عن قتله لان قوله صلى الله عليه وسلم حكم لازم وكذلك فتواه حكم عام للامة فلو أذن له في قتله لكان ذلك حكما منه بأن دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ووقعت المفسدة التي درأها الله بالقصاص وتهالك الناس في قتل من يريدون قتله في دورهم ويدعون أنهم كانوا يرونهم على حريمهم فسد الذريعة وحمى المفسدة وصان الدماء وفي ذلك دليل على أنه لا يقبل قول القائل ويقاد به في ظاهر الشرع فلما حلف سعد أنه يقتل

ولا ينتظر به الشهود عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته وأخبر أنه غيور وأنه صلى الله عليه وسلم أغير منه والله أشد غيرة وهذا يحتمل معنيين أحدهما اقراره وسكوته على ما حلف عليه سعد أنه جائز له فيما بينه وبين الله ونفيه عن قتله في ظاهر الشرع ولا يناقض أول الحديث آخره والثاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمنكر على سعد فقال ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم يعني أنا أنهاه عن قتله وهو يقول بلى والذي أكرمك بالحق ثم أخبر عن الحامل له على هذه المخالفة وأنه شدة غيرته ثم قال أما أغير منه والله أغير مني وقد شرع إقامة الشهداء الأربعة مع شدة غيرته سبحانه فهي مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة وإحسان فالله سبحانه مع شدة غيرته أعلم بمصالح عباده وما شرعه لهم من إقامة الشهود الأربعة دون المبادرة إلى القتل وأنا أغير من سعد وقد نهاه عن قتله وقد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا الأمرين وهو الإليق بكلامه وسياق القصة

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في حقوق النسب بالزوج إذا خالف لون ولده لونه) ثبت عنه في الصحيحين أن رجلا قال له إن امرأتى ولدت غلاما أسود كأنه يعرض بنفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال مالونها قال حمر قال فهل من أورق قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنى أنها ذلك قال لعله يارسول الله نزعا عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله أن يكون نزعه عرق وفي هذا الحديث من الفقه أن الحد لا يجب بالتعريض إذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن أخذ منه أنه لا يجب بالتعريض ولو كان على وجه المقابحة والمشامة فقد أبعد النجعة ورب تعريض أفهم وأوجع للقلب وأبلغ في النكاية من التصريح وبسط الكلام وسياقه يرد ما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قطعي الدلالة على المراد وفيه أن مجرد الريبة لا تسوغ اللعان ونفى الولد وفيه ضرب الامثال والاشباه والنظائر في الاحكام ومن تراجم البخاري في صحيحه على هذا الحديث باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبين قد بين الله حكمه ليفهم السائل وساق معه حديث أرأيت لو كان على أمك دين (فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وأن الأمة تكون فراشا وفيمن استلحق بعدموت أبيه) ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي من وليده فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شبها بينا بعتبة فقال هوالك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة فلم تره سودة قط فهذا الحكم النبوي أصل في ثبوت النسب بالفراش وفي أن الأمة تكون فراشا بالوطء وفي أن الشبه إذا عارض الفراش قدم عليه الفراش وفي أن أحكام النسب تتبع فتثبت من وجه دون وجه وهو الذي يسميه بعض الفقهاء حكماين حكيمين وفي أن القافة حق وأنها من الشرع فأما ثبوت النسب بالفراش فاجمعت عليه الأمة وجهات ثبوت النسب أربعة الفراش والاستلحاق والبيئة والقافة فالثلاثة الأولى متفق عليها واتفق المسلمون على أن النكاح يثبت بالفراش واختلفوا في التسرى فجعله جمهور الأمة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة رضي الله عنها الصحيح وأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمنة وصرح بأنه صاحب الفراش وجعل ذلك علة للحكم بالولد له فبسبب الحكم ومحلها كان في الأمة فلا يجوز إخلاء الحديث منه وحمله على الحرة التي لم تذكر البتة وإنما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم الغاء ما اعتبره الشارع وعلق الحكم به صريحا وتعطيل محل الحكم الذي كان لاجله وفيه ثم لم يرد الحديث الصحيح فيه لكان هو مقتضى

الميزان الذي أنزله الله تعالى ليقوم الناس بالقسط وهو التسوية بين المتماثلين فإن السرية فراس حساً وحقيقة وحكما كما أن الحرة كذلك وهي تراد لما تراد به الزوجة من الاستمتاع والاستيلاء ولم يزل الناس قديماً وحديثاً يرغبون في السرارى لاستيلائهم واستفراشهن والزوجة إنما سميت فراساً لمعنى هي والسرية فيه على حد سواء وقال أبو حنيفة رحمه الله لا تكون الأمة فراساً بول ولد ولدت من السيد فلا يلحقه الولد إلا إذا استلحقه فيلحقه حينئذ بالاستحقاق لا بالفراس فما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه فعندهم ولد الأمة لا يلحق السيد بالفراس إلا أن يتقدمه ولد مستلحق ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحق الولد بزمة وأثبت نسبه منه ولم يثبت قط أن هذه الأمة ولدت له قبل ذلك غيره ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه قال منازعهم وليس لهذا التفصيل أصل في كتاب ولا سنة ولا أثر عن صاحب ولا تقتضيه قواعد الشرع وأصوله قالت الحنفية نحن لا نكر كون الأمة فراساً في الجملة ولكنه فراس ضعيف وهي فيه دون الحرة فاعتبرنا ما يعتق به بأن تلد منه ولداً فيستلحقه فما ولدت بعد ذلك لحق به إلا أن ينفيه وأما الولد الأول فلا يلحقه إلا بالاستلحاق ولهذا قلتم أنه إذا استلحق ولداً من أمة لم يلحقه ما بعده إلا باستلحاق مستأنف بخلاف الزوجة والفرق بينهما أن عقد النكاح إنما يراد للوطء والاستفراش بخلاف ملك اليمين فإن الوطء والاستفراش فيه تابع ولهذا يجوز روده على من يحرم عليه وطؤها بخلاف عقد النكاح قالوا والحديث لا حجة لكم فيه لأن وطء زمعة لم يثبت وإنما ألحقه النبي صلى الله عليه وسلم لعبد أخا لأنه استلحقه فألحقه باستلحاقه لا بفراس الأب قال الجمهور إذا كانت الأمة موطوءة فهي فراس حقيقة وحكما واعتباراً ولادتها السابقة في صيرورتها فراساً اعتباراً ما لا دليل على اعتباره شرعاً والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في فراس زمعة فاعتباره تحكم وقولكم الأمة لا تراد بالوطء فالكلام في الأمة الموطوءة التي اتخذت سرية وفراساً وجعلت كالزوجة أو أحظى منها لا في أمتها التي هي أختهم من الرضاع ونحوها وقولكم أن وطء زمعة لم يثبت حتى يلحق به الولد ليس علينا جوابه بل جوابه على من حكم بالحق الولد بزمة وقال لأبنه هو أخوك وقولكم إنما ألحقه بالآخ لأنه استلحقه باطل فإن المستلحق إن لم يقرب به جميع الورثة لم يلحق بالمقر إلا أن يشهد منهم اثنان أنه ولد على فراس الميت وعبد لم يكن يتم له جميع الورثة فإن سوددة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم أختها وهي لم تقرب به ولم تستلحقه وحتى لو أقرت به مع أخيها عبد لكان ثبوت النسب بالفراس لا بالاستحقاق فإن النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب حكمه بالحاق النسب بأن الولد للفراس معللاً بذلك منبهاً على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها ثم جواب هذا الاعتراض الباطل المحرم أن ثبوت كون الأمة فراساً بالاقرار من الواطئ أو ورثته كاف في لحوق النسب فإن النبي صلى الله عليه وسلم ألحقه به بقوله ابن وليدة أبي ولد على فراشه كيف وزمعة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابنته تحته فكيف لا يثبت عنده الفراس الذي يباحق به النسب وأما ما نقضتم به علينا أنه إذا استلحق ولداً من أمة لم يباحق ما بعده إلا باقرار مستأنف فهذا فيه قولان لأصحاب أحمد هذا أحدهما والثاني أنه يباحق وإن لم يستأنف اقراراً ومن رجع القول الأول قال قد يستبرئها السيد بعد الولادة فيزول حكم الفراس بالاستبراء فلا يباحق ما بعده الأول إلا باعتراف مستأنف أنه وطئها كالحال أول ولد ومن رجع الثاني قال قد ثبت كونها فراساً أولاً والأصل بقاء الفراس حتى يثبت ما يزيله إذ ليس هذا نظير قولكم أنه لا يباحق الولد مع اعترافه بوطئها حتى يستلحقه وأبطل من هذا الاعتراض

في قول بعضهم أنه لم يلحقه به أخا وإنما جعله له عبدا ولهذا أتى فيه بلام التملك فقال هو لك أى عموك لك وقوى هذا الاعتراض بان في بعض ألفاظ الحديث هو لك عبد وبأنه أمر سودة أن تحتجب منه ولو كان أباها لما أمرها بالاحتجاب منه فدل على أنه أجنبى منها قال وقوله الولد للفراش تنبيه على عدم لحوق نسبه بزمة أى لم تكن هذه الأمة فراشا له لان الأمة لا تكون فراشا والولد إنما هو للفراش وعلى هذا يصح أمر احتجاب سودة منه قال ويؤكد أنه في بعض طرق الحديث احتجبي منه فإنه ليس لك باخ قالوا وحيث قد بين أنا أسعد بالحديث وبالقضاء النبوى منكم . قال الجمهور الآن حمى الوطيس والتقت حلقتا البطان فنقول والله المستعان أما قولكم أنه لم يلحقه به أخا وإنما جعله عبدا يرده مارواه محمد بن اسمعيل البخارى في صحيحه في هذا الحديث هو أخوك يا عبد ابن زمة وليس اللام للتمليك وإنما هي للاختصاص كقوله الولد للفراش فأما لفظة قوله هو لك عبد فرواية باطلة لا تصح أصلا وأما أمره لسودة بالاحتجاب منه فاما أن يكون على طريق الاحتياط والورع لمكان الشبهة التى أورثها الشبه بين بعتة واما أن يكون مراعاة للشبهين واعمالا للدليلين فإن الفراش دليل لحوق النسب والشبه بغير صاحبه دليل نفيه فأعمل أمر الفراش بالنسبة الى المدعى لقوته وأعمل الشبه بعتة بالنسبة الى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من أحسن الاحكام وأثبتها وأصحها ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه فهذا الزانى يثبت النسب منه بينه وبين الولد فى التحريم والبعضية دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها وقد تخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لمانع وهذا كثير فى الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لمانع الشبه بعتة وهل هذا الا محض الفقه وقد علم بهذا معنى قوله ليس لك باخ لو صحت هذه اللفظة مع أنها لا تصح وقد ضعفها أهل العلم بالحديث ولا نبالى بصحتها مع قوله لعبد هو أخوك واذا جمعت أطراف كلام النبى صلى الله عليه وسلم ووزنت قوله هو أخوك بقوله الولد للفراش وللعاشر الحجر تبين لك بطلان ما ذكره من التأويل وأن الحديث صريح فى خلافه لا يحتمله بوجه والله أعلم والعجب أن منازعينا فى هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا لمجرد العقد وان كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون سريته التى يتكرر استفراشه لها ليلا ونهارا فراشا (فصل) واختلف الفقهاء فيما يصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد وان علم أنه لم يجتمع بها بل لو طلقها عقبيه فى المجلس وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله والثانى أنه العقد مع امكان الوطء وهذا مذهب الشافعى وأحمد والثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا امكانه المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال ان أحمد أشار اليه فى رواية حرب فإنه نص فى روايته فيمن طلق قبل البناء وأتت امرأته بولد فانكره أنه ينتفى عنه بغير لعان وهذا هو الصحيح المجزوم به والا فكيف يصير المرأة فراشا ولم يدخل بها الزوج ولم يكن بها لمجرد امكان بعيد وهل يعد أهل العرف واللغة المرأة فراشا قبل البناء بها وكيف تأتى الشريعة بالحاق نسب من لم يكن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد امكان ذلك وهذا الامكان قد يقطع باتفائه عادة فلا يصير المرأة فراشا الا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذى نص عليه فى رواية حرب هو الذى تقتضيه قواعده وأصول مذهبه والله أعلم واختلفوا أيضا فيما يصير به الأمة فراشا فالجمهور على أنها لا يصير فراشا الا بالوطء وذهب بعض المتأخرين من المالكية أن الأمة التى تشتري للوطء دون الخدمة كالمرتفعة التى يفهم من قرائن الأحوال أنها إنما تراد للتسرى فتصير فراشا بنفس الشراء والصحيح أن الأمة والحرة لا يصيران فراشا الا بالدخول

﴿فصل﴾ فهذا أحد الأمور الأربعة التي ثبت بها النسب وهو الفراش. الثاني الاستلحاق وقد اتفق أهل العلم على أن للأب أن يستلحق فأما الجد فإن كان الأب موجوداً لم يؤثر استلحاقه شيئاً وإن كان معدوماً وهو كل الورثة صح إقراره وثبت نسب المقر به وإن كان بعض الورثة وصدقوه فكذلك والالم يثبت نسبه إلا أن يكون أحد الشاهدين فيه والحكم في الأخ كالحكم في الجد سواء والأصل في ذلك أن من حاز المال يثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة وهذا أصل مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وأورد بعض الناس على هذا الأصل أنه لو كان إجماع الورثة على إلحاق النسب يثبت النسب للزم إذا اجتمعوا على نفي حمل من أمة وطئها الميت أن يحلوا محله في نفي النسب كما حلوا محله في إلحاقه وهذا لا يلزم لأننا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلم يجمع الورثة على نفيه فإن قيل فأنتم اعتبرتم في ثبوت النسب إقرار جميع الورثة والمقر ههنا إنما هو عبد وسودة لم تقر به وهي أخته والنبي صلى الله عليه وسلم ألحقه بعد باستلحاقه ففيه دليل على استلحاق الأخ وثبوت النسب بإقراره ودليل على أن استلحاق أحد الأخوة كاف قيل سودة لم تكن منكراً فإن عبداً استلحقه وأقرته سودة على استلحاقه وإقرارها وسكوتها على هذا الأمر المتعدى حكمه إليها من خلوته بها ورؤيته إياها وصيرورته أخاً لها تصديق لأخيها عبد وإقرار بما أقر به والا لبادرت إلى الإنكار والتكذيب فجرى رضاها وإقرارها بجرى تصديقها هذا إن كان لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعة واقعة عين ومتى استلحق الأخ أو الجد أو غيرها نسب من لو أقر به مورثهم لحقه يثبت نسبه بآلهم يكن هنا وارث منازع فالاستلحاق مقتض لثبوت النسب ومنازعة غيره من الورثة مانع من الثبوت فإذا وجد المقتضى ولم يمنع مانع من اقتضائه ترتب عليه حكمه ولكن ههنا أمر آخر وهو أن إقرار من حاز الميراث واستلحاقه هل هو إقرار خلافة عن الميت أو إقرار شهادة هذا فيه خلاف فذهب أحمد والشافعي رحمهما الله أنه إقرار خلافة فلا تشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه بل يصح ذلك من الفاسق والدين وقالت المالكية هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة وحكى ابن القصار عن مذهب مالك أن الورثة إذا أقروا بالنسب لحق وإن لم يكونوا عدولاً والمعروف من مذهب مالك خلافه

﴿فصل﴾ الثالث البينة. بأن يشهد شاهدان بأنه ابنه أو أنه ولد على فراشه من زوجته أو أمته وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يلتفت إلى إنكار بقيتهم وثبت نسبه ولا يعرف في ذلك نزاع

﴿فصل﴾ الرابع القافة. حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه باعتبار القافة وإلحاق النسب بها. ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال ألم تر أن مجزاً المدلجى نظر أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد وعليهما قطيفة قد غطت رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف ولو كانت كما يقول المنازعون من أمر الجاهلية كالكهانة ونحوها لماسر بها ولا أعجب بها ولكانت بمنزلة الكهانة وقد صح عنه وعيد من صدق كاهناً قال الشافعي والنبي صلى الله عليه وسلم أثبتة عليهما ولم ينكره ولو كان خطأ لأنكره لأن في ذلك قذف المحصنات ونفي الأنساب انتهى. كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها فقال في ولد الملاعنة إن جاءت به كذا وكذا فهو لهلل بن أمية وإن جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن سحاء فلما جاءت به على الشبه الذي رميت به قال لولا الإيمان لكان لي ولها شأن وهل هذا

الاعتبار للشبه وهو عين القافة فان القائف يتبع أثر الشبه وينظر الى من يتصل فيحكم به لصاحب الشبه وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وبين سبيه ولهذا لما قالت له أم سلة أوتحتم المرأة فقال بما يكون الشبه وأخبر في الحديث الصحيح أن ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان الشبه له واذا سبق ماؤها ماءه كان الشبه لها فهذا اعتبار منه للشبه شرعا وقدره وهذا أقوى ما يكون من طرق الاحكام أن يتوارد عليه الخلق والأمر والشرع في القدر ولهذا تبعه خلفاء الراشدون في الحكم بالقافة قال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان بن يسار عن عمر في امرأة وطها رجلان في طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فجعله بينهما قال الشعبي وعلى يقول هو ابهما وهما أبواه يرثانه ذكره سعيد أيضا وروى الاثرم باسناده عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت فولدت غلاما يشبههما فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا انراه يشبههما فألحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه ولا يعرف قط في الصحابة من خالف عمر وعلي رضي الله عنهما في ذلك بل حكم عمر بهذا في المدينة وبحضرة المهاجرين والانصار فلم ينكره منهم منكر قالت الحنفية قد أجلبتم علينا في القافة بالخیل والرجل والحكم بالقيافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ومعلوم أن الشبه يوجد من جانب الأجنب ويتنفي عن الأقارب وذكرتم قصة أسامة وزيد ونسيت قصة الذي ولدت امرأته غلاما أسود يخالف لونهما فلم يمكنه النبي صلى الله عليه وسلم من نفيه ولا جعل للشبه ولا لعدمه أثرا ولو كان للشبه أثر لا كتنفى به في ولد الملاعنة ولم يحتاج الى اللعان وكان ينتظر ولادته ثم يلحق بصاحب الشبه ويستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يصح نفيه مع وجود الشبه بالزوج وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على نفيه عن الملاعن ولو كان الشبه له فان النبي صلى الله عليه وسلم قال أبصروها فان جاءت به كذا وكذا فهو للال بن أمية وهذا قاله بعد اللعان ونفي النسب عنه فعلم أنه لو جاء على الشبه المذكور لم يثبت نسبه منه وانما كان بجيوئه على شبهه دليلا على كذبه لا على حقوق الولد به قالوا وأما قصة أسامة وزيد فالمنافقون كانوا يطعنون في نسبه من زيد بمخالفة لونه لون أبيه ولم يكونوا يكتفون بالفراش وحكم الله ورسوله في أنه ابنه فلما شهد به القائف وافقت شهادته حكم الله ورسوله فسر به النبي صلى الله عليه وسلم لموافقها حكمه ولتكذيبها قول المنافقين لانه أثبت نسبه بها فأين في هذا اثبات النسب بقول القائف قالوا وهذا معنى الأحاديث التي ذكر فيها اعتبار الشبه فانها انما اعتبر فيه الشبه بنسب ثابت بغير القافة ونحن لا ننكر ذلك قالوا وأما حكم عمر وعلي رضي الله عنهما فقد اختلف عمر وعلي رضي الله عنهما فروى عنه ما ذكرتم وروى عنه أن القائف لما قال له قد اشتركا فيه قال الى أيهما شئت فلم يعتبر قول القائف قالوا وكيف تقولون بالشبه ولو أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقون والشبه موجود لم تثبتوا النسب به وقلتم ان لم تتفق الورثة على الاقرار به لم يثبت النسب قال أهل الحديث من العجب أن ينكر علينا القول بالقافة ويجعلها من باب الحدس والتخمين من يلحق ولد المشرق بمن في أقصى المغرب مع القطع بأنهما لم يتلاقيا طريقة عين ويلحق الولد باثنين مع القطع بأنه ليس ابنا لاحدهما ونحن انما ألحقنا الولد بقول القائف المستند الى الشبه المعبر شرعا وقدره فهو استناد الى ظن غالب ورأى راجح وأماره ظاهرة بقول من هو من أهل الخبرة فهو أولى بالقبول من قول المقومين وهل ينكر مجي كثير من الاحكام مستندا الى الامارات الظاهرة والظنون الغالبة وأما وجوب الشبه بين الاجانب واتفاؤه بين الأقارب وان كان واقعا فهو من أندر شيء وأقله والاحكام انما هي

لغالب الكثير والنادر في حكم المعدوم وأما قصة من ولدت امرأته غلاماً أسود فهو حجة عليكم لأنها دليل على أن العادة التي فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه وأن خلافة يوجب رية وأن في طباع الخلق انكار ذلك ولكن لما عارض ذلك دليل أقوى منه وهو الفراش كان الحكم للدليل القوي ولذلك نقول نحن وسائر الناس ان الفراش الصحيح اذا كان قائماً فلا يعارض بقافة ولا شبه لمخالفة ظاهر الشبه لدليل أقوى منه وهو الفراش غير مستنكر وإنما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر بغير شيء وأما تقديم اللعان على الشبه والغناء الشبه مع وجوده فكذلك أيضاً إنما هو من تقديم أقوى الدليين على أضعفهما وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبيئة تقدم على اليد والبرائة الاصلية ويعمل بهما عند عدمهما وأما ثبوت نسب أسامة من زيد بدون القياقة فنحن لم نثبت نسبه بالقياقة والقياقة دليل آخر موافق لدليل الفراش فسروا النبي صلى الله عليه وسلم وفرحه بها واستبشاره لتعاضد أدلة النسب وتظاهرها لا لا ثبات النسب بقول القائف وحده بل هو من باب الفرع بظهور أعلام الحق وأدلتها وتكاثرها ولولم تصلح القياقة دليلاً لم يفرح ولم يسر وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرح ويسر اذا تعاضدت عنده أدلة الحق ويخبر بها الصحابة رضي الله عنهم ويجب أن يسمعوها من المخبر بها لان النفوس تزداد تصديقاً بالحق اذا تعاضدت أدلتها وتسربه وتفرح وعلى هذا فطر الله عباده فهذا حكم اتفقت عليه الفطرة والشرعة وبالله التوفيق . وأما ما روى عن عمر أنه قال والى أيهما شئت فلا يعرف صحته عن عمر ولو صح عنه لكان قولاً لا عنه فان ما ذكرنا عنه في غاية الصحة مع أن قوله والى أيهما شئت ليس بصريح في ابطال قول القائف ولو كان صريحاً في ابطال قوله لكان في مثل هذا الموضع اذا ألحقه باثنين كما يقوله الشافعي ومن وافقه وأما اذا أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقيون فأنما لم يثبت نسبه لمجرد الاقرار فأما اذا كان هناك شبه يستند اليه القائف فله لا يعتبر انكار الباقيين ونحن لا نقصر القافة على بنى مدج ولا نعتبر بعدد القائف بل يكفي واحد على الصحيح بناء على أنه خبر وعن أحمد رواية أخرى أنه شهادة فلا بد من اثنين ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ فان قيل فالمنقول عن عمر أنه ألحقه بأبوين فما تقولون فيما اذا ألحقته القافة بأبوين هل تلحقونه بهما أو لا تلحقونه الا بواحد واذا ألحقتموه بأبوين فهل يختص ذلك باثنين أم يلحق بهم وان كثروا وهل حكم الاثنين في ذلك حكم الأبوين أم ماذا حكمهما قيل هي مسائل فيها نزاع بين أهل العلم فقال الشافعي ومن وافقه لا يلحق بأبوين ولا يكون للرجل الا أب واحد ومتى ألحقته القافة باثنين سقط قولها وقال الجمهور يلحق باثنين ثم اختلفوا فنص أحمد في رواية منها بن يحيى أنه يلحق بثلاثة وقال صاحب المغنى ومقتضى هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة به وان كثروا لانه اذا جاز الحاقه باثنين جاز الحاقه بأكثر من ذلك وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله لكنه لا يقول بالقافة فهو يلحقه بالمدعين وان كثروا وقال القاضى يجب أن لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وهو قول أبي يوسف فمن لم يلحقه بأكثر من واحد قال وقد أجرى الله سبحانه عادته أن للولد أباً واحداً وأماً واحدة ولذلك يقال فلان بن فلان وفلان ابن فلانة فقط ولو قيل فلان ابن فلان وفلان لكان ذلك منكراً وعد قدفا ولهذا يقال يوم القيامة أين فلان بن فلان وهذه عذرة فلان بن فلان ولم يعهد قط في الوجود نسبة ولد الى أبوين قط ومن ألحقه باثنين احتج بقول عمر وقرار الصحابة له على ذلك وبأن الولد قد ينعقد من ماء رجلين كما ينعقد من ماء الرجل والمرأة ثم قال أبو يوسف إنما جاء الاثر بذلك فيقتصر عليه وقال القاضى

لا يتعدى به ذرته لأن أحداً من نسله عن الثلاثة والأصل أن لا يلحق بأكثر من واحد وقد دلّ على غرضي الحديثين مع انعقاده من ماء الأم فدل على أنه كان انعقاده من ماء ثلاثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه قال الملحقون له بأكثر من ثلاثة إذا جاز تخليقه من ماء رجلين وثلاثة جاز خلقه من ماء أربعة وخمسة ولا وجه لاقتصاره على ثلاثة فقط بل إما أن يلحق بهم وإن كثروا وإما أن لا يتعدى به واحد ولا قول سوى القولين والله أعلم فإن قيل إذا اشتمل الرحم على ماء الرجل وأراد الله أن يخلق منه الولد انضم عليه أحكم انضمام وأمه حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء آخر قيل لا يمتنع أن يصل الماء الثاني إلى حيث وصل الأول فينضم عليهما وهذا كما أن الولد ينعقد من ماء الأبوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة أو بالعكس ومع هذا فلا يمتنع وصول الماء الثاني إلى حيث وصل الأول وقد علم بالعادة أن الحامل إذا توبع وطؤها جاء الولد عيّل الجسم مالم يعارض ذلك مانع ولهذا ألهم الله سبحانه الدواب إذا حملت أن لا تمكن الفحل أن ينزوع عليها بل تنفر منه كل انفار وقال الإمام أحمد إن الوطء الثاني يزيد في سمع الولد وبصره وقد شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسقى الزرع ومعلوم أن سقيه يزيد في ذاته والله أعلم فإن قيل فقد دل الحديث على حكم استلحاق الولد وعلى أن الولد للفراش فما تقولون لو استلحق الزاني ولداً لأفراش هناك يعارضه هل يلحقه نسبه ويثبت له أحكام النسب قيل هذه المسئلة جليلة اختلف أهل العلم فيها فكان اسحق بن راهويه يذهب إلى أن المولود من الزنا إذا لم يكن مولداً على فراش يدعيه صاحبه وأدعاه الزاني ألحق به وأول قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش على أنه حكم بذلك عند تنازع الزاني وصاحب الفراش كما تقدم وهذا مذهب الحسن البصري ورواه عنه اسحق باسناده في رجل زنى بامرأة فولدت ولداً فادعى ولدها فقال يجلد ويأزمه الولد وهذا مذهب عروة بن الزبير وسليمان بن يسار ذكر عنهما أنها قالاً أيما رجل أتى إلى غلام يزعم أنه ابن له وأنه زنى بأمه ولم يدع ذلك الغلام أحد فهو ابنه واحتج سليمان بن عمر بن الخطاب كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام وهذا المذهب كما ترى قوة ووضوحاً وليس مع الجمهور أكثر من الولد للفراش وكان صاحب هذا المذهب أول قائل به والقياس الصحيح يقتضيه فإن الأب أحد الزانيين وهو إذا كان يلحق بأمه وينسب إليها وترثه ويرثها ويثبت النسب بينه وبين أقارب أمه مع كونها زنت به وقد وجد الولد من ماء الزانيين وقد اشتركا فيه واتفقا على أنه ابنتهما فما المانع من لحوقه بالأب إذا لم يدعه غيره فهذا محض القياس وقد قال جريج للغلام الذي زنت أمه بالراعي من أبوك يا غلام قال فلان الراعي وهذا انطاق من الله لا يمكن فيه الكذب فإن قيل فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم قيل قد روى عنه فيها حديثان نحن نذكر شأنهما (ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استباحة ولد الزنا وتوريثه) ذكر أبو داود في سننه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مساعة في الإسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبة ومن ادعى ولداً من غير رشدة فلا يرث ولا يورث. المساعة الزنا. وكان الأصمعي يحلها في الإمامة دون الحرائر لأنهم يسعين لمواليهم فيكتسبون لهم وكان عليهم ضرائب مقررة فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعة في الإسلام ولم يلحق النسب بها وعفا عما كان في الجاهلية منها وألحق النسب به وقال الجوهري يقال زنى الرجل وعهر فهذا قد يكون بالحررة والإمامة ويقال في الأمة خاصة قد ساعاها ولكن في اسناد هذا الحديث رجل مجهول فلا تقوم به حجة وروى أيضاً في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن

كل مستلحق استلحق بعد أيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ففرض أن كل من كان من ماء أمه يملكها يوم أصابها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما أدرك من ميراث لم يقسم له نصيبه ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره وإن كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر بها فانه لا يلحق ولا يرث وإن كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنية من حرة كان أو أمة وفي رواية هو ولد الزنا لاهل أمه من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلحق في أول الاسلام فما اقتسم من مال قبل الاسلام فقد مضى وهذا لاهل الحديث في اسناده مقال لانه من رواية محمد بن راشد المكحولي وكان قوم في الجاهلية لهم اماء بغايا فاذا ولدت أمة أحدهم وقد وطئها غيره بالزنا فربما ادعاه سيدها وربما ادعاه الزاني واختصا في ذلك حتى قام الاسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالولد للسيد لانه صاحب الفراش ونفاه عن الزاني ثم تضمن هذا الحديث أمورا منها ان المستلحق إذا استلحق بعد أيه الذي يدعى له ادعاه ورثته فإن كان الولد من أمة يملكها الواطي يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه يعني إذا كان الذي استلحقه ورثته مالك الأمة وصار ابنه من يومئذ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء لان هذا تجديد حكم نسبه ومن يومئذ ثبت نسبه فلا يرجع بما اقتسم قبله من الميراث اذ لم يكن حكم البنوة ثابتا وما أدرك من ميراث لم يقسم له نصيبه منه لان الحكم ثبت قبل قسمة الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من أسلم على ميراث قبل قسمة قسم له في أحد قولي العلماء وهو أحد الروايتين عن أحمد وان أسلم بعد قسم الميراث فلا شيء له فثبت النسب ههنا بمنزلة الاسلام بالنسبة الى الميراث قوله ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره هذا يبين أن التنازع بين الورثة وأن الصورة الاولى أن يستلحقه ورثة أيه الذي كان يدعى له وهذه الصورة إذا استلحقه ورثته وأبوه الذي يدعى له كان ينكر فانه لا يلحق لان الاصل الذي الورثة خلف عنه منكر له فكيف يلحق به مع انكاره فهذا إذا كان من أمة يملكها أما إذا كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر بها فانه لا يلحق ولا يرث وإن ادعاه الواطي وهو ولد زنية من أمة كان أو من حرة وهذا حجة الجمهور على اسحق ومن قال بقوله أن لا يلحق بالزاني إذا ادعاه ولا يرثه وأنه ولد زنا لاهل أمه من كانوا حرة كانت أو أمة وأما ما اقتسم من مال قبل الاسلام فقد مضى فهذا الحديث يرد قول اسحق ومن وافقه لكن فيه محمد بن راشد ونحن نحتاج بعمر وابن شعيب فلا يعلل الحديث به فان ثبت هذا الحديث تعين القول بموجبه والمصير اليه والا فالقول قول اسحق ومن معه والله المستعان . ذكر الحكم الذي حكم به علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فأقرع بينهم فيه ثم بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم ينكره ذكر أبو داود والنسائي في سننهما من حديث عبد الله بن الخليل عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من أهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من أهل اليمن أتوا عليا رضي الله عنه يختصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغليا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغليا فقال أتم شركاء متشاكسون اني مقرر بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية فأقرع بينهم فجعله لمن قرع فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أضراسه أو نواجذه وفي اسناده يحيى بن عبد الله الكندي الاحلج ولا يحتاج بحديثه لكن رواه أبو داود والنسائي باسناد كلهم ثقات الى عبد خير عن زيد بن أرقم قال أتى علي بن أبي طالب بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين أقران لهذا قال لا حتى سألهم جميعا فجعل كلنا سأل اثنين قال لا فأقرع بينهم فالحق الولد

بالذي صارت عليه القرعة وجعل عليه ثلث الدية قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد أعل هذا الحديث بأنه روى عن عبد خير باسقاط زيد بن أرقم فيكون مرسلا قال النسائي وهذا أصوب وهذا أعجب فان اسقاط زيد بن أرقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا فان عبد خير أدرك عليا وسمع منه وعلى صاحب القصة فهب أن زيد بن أرقم لا ذكر له في السنن فمن أين يجيء الإرسال الآن يقال عبد خير لم يشاهد ضحك النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اذ ذاك كان باليمن وانما شاهد ضحكه صلى الله عليه وسلم زيد بن أرقم أو غيره من الصحابة وعبد خير لم يذكر من شاهد ضحكه فصار الحديث به مرسلا فيقال اذا صح السند عن عبد خير عن زيد بن أرقم كان متصلا فمن رجح الاتصال لكونه زيادة من الثقة فظاهر ومن رجح رواية الاحتفاظ والاضبط وكان الترجيح من جانبه ولم يكن على قد أخبره بالقصة فغايتها أن تكون مرسله وقد يقوى الحديث بروايته من طريق أخرى متصلا فاختلف الفقهاء في هذا الحكم فذهب اليه اسحق بن راهويه وقال هو السنة في دعوى الولد فكان الشافعي يقول به في القديم وأما الامام أحمد فسل عن هذا الحديث فرجح عليه حديث القافة وقال حديث القافة أحب الي وهما أمران أحدهما دخول القرعة في النسب والثاني تغريم من خرجت له القرعة ثلث دية ولده لصاحبيه وأما القرعة فقد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من بينة أو اقرار أو قافة وليس يعيد تعيين المستحق بالقرعة في هذه الحال اذ هي غاية المقدور عليه من أسباب ترجيح الدعوى ولها دخول في دعوى الاملاك المرسله التي لا تثبت بقريته ولا أمانة فدخولها في النسب الذي ثبت بمجرد الشبه الخفي المستند الى قول القائف أولى وأحرى وأما أمر الدية فمشكل جدا فان هذا ليس بموجب الدية وانما هو تفويت نسبه بخروج القرعة فيقال وطء كل واحد صالح لجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم على صاحبيه بوطئه ولكن لم يحقق من كان له الولد منهم فلما أخرجته القرعة لأحدهم صار مفوتا لنسبه عن صاحبيه فأجرى ذلك مجرى اتلاف الولد ونزول الثلاثة منزلة أب واحد فحصة المتلف منه ثلث الدية اذ قد عاد الولد له فيغرم لكل من صاحبيه ما يخصه وهو ثلث الدية ووجه آخر أحسن من هذا أنه لما أتلغه عليهما بوطئه ولحق الولد به وجب عليه ضمان قيمته وقيمة الولد شرعا هي ديته فلزمه لها ثلثا قيمته وهي ثلثا الدية وصار هذا كمن أتلغ عبدا بينه وبين شريكين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكيه فأتلاف الولد الحر عاينهما بحكم القرعة كاتلاف الرقيق الذي بينهم ونظير هذا تضمين الصحابة المغرور بحرية الامة قيمة أولاده لسيد الامة لما فات رقيم على السيد لحريتهم وكانوا بصدد أن يكونوا أرقاء وهذا الثابت ما يكون من القياس وأدقه وأنت اذا تأملت كثيرا من أقيسة الفقهاء وتشبهياتهم وجدت هذا أقوى منها والطف مسلكا وأدق مأخذا ولم يضحك منه النبي صلى الله عليه وسلم سدا وقد يقال لا تعارض بين هذا وبين حديث القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم يوجد قافة أو أشكل عليهم تعين العمل بهذا الطريق والله أعلم

(ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من أحق به في الحضانة) روى أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعي وثدي له سقاء وحجرى له حواء وان أباه طلقني فأراد أن ينزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به مالم تنكحي وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب أن ابنة حمزة اختصم فيها على وجعفر وزيد فقال علي أنا أحق بها وهي ابنة عمي وقال جعفر ابنة عمي وخالتها عدى وقال زيد ابنة أخي فقضى بها رسول

الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم . وروى أهل السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه قال الترمذي حديث صحيح وروى أهل السنن أيضا عنه أن امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أمك خذ يد أيهما شئت فأخذ يد أمه فانطلقت به قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي سنن النسائي عن عبد الحميد بن جعفر الانصاري عن جده أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء ابن له صغير لم يبلغ قال فأجاس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ههنا والأم ههنا ثم قال خرو وقال اللهم اهدني فذهب إلى أبيه ورواه أبو داود عنه وقال أخبرني جدي رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيم أو شبهة وقال رافع ابنتي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أقعد ناحية وقال لها أقعدى ناحية فأقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها فمالت إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فمالت إلى أبيها فأخذها

(الكلام على هذه الأحكام) أما الحديث الأول فهو حديث احتاج الناس فيه إلى عمرو بن شعيب ولم يجدوا بدا من الاحتجاج به عليه ومدار الحديث عليه وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا وقد ذهب إليه الأئمة الأربعة وغيرهم وقد صرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو فبطل قول من يقول لعنه محمد والد شعيب فيكون الحديث مرسلا وقد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو فبطل قول من قال أنه منقطع وقد احتج به البخاري خارج صحيحه ونص على صحة حديثه وقال كان عبد الله بن الزبير الحميدي وأحمد واسحق وعلي بن عبد الله يحتجون بحديثه فمن الناس بعدهم هذا لفظه وقال اسحق بن راهويه هو عندنا كأيوب عن نافع عن ابن عمر وحكي الحاكم في علوم الحديث له الاتفاق على صحة حديثه وقال أحمد بن صالح لا يخاف إلى عبد الله أنها صحيفة ٧ وقولها كان بطني وعاء إلى آخره أدلاء منها وتوصل إلى اختصاصها به كما اختص بها في هذه المواطن الثلاثة والأب لم يشاركها في ذلك فنبهت في هذا الاختصاص الذي لم يشاركها فيه الأب على الاختصاص الذي طلبته بالاستفتاء والمخاصمة وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثيرها في الأحكام وأما طتها بها وأن ذلك أمر مستقر في الفطرة السامية حتى فطر النساء وهذا الوصف الذي أدلت به المرأة وجعلته سببا لتعليق الحكم به قد قرره النبي صلى الله عليه وسلم ورتب عليه أثره ولو كان باطلا ألغاه بل ترتيبه الحكم عقبيه دليل على تأثيره فيه وأنه سببه واستدل بالحديث على القضاء على الغائب فإن الأب لم يذكر له حضور ولا مخاصمة ولا دلالة فيه لأنها واقعة عين فإن كان الأب حاضرا فظاهر وإن كان غائبا فالمرأة إنما جاءت مستفتية أفناها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسألتها والا فلا يقبل قولها على الزوج أنه طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها

(فصل) ودل الحديث على أنه إذا انترق الأبوان وبينهما ولد فالأم أحق به من الأب ما لم يقم بالأم ما يمنع تقديمها أو بالولد وصف يقتضي تخييره وهذا ما لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم ينكر عليه منكر فلما ولي عمر قضى بمثله فروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم ان عمر فارقه فجاء عمر قباه فوجد ابنه عاصما يلعب بفناء المسجد فأخذ بعضده فوضعه بين يديه

على الدابة فأدركته جدة الغلام فنازعته إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق رضى الله عنه فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر رضى الله عنه خل بينها وبينه فصارا جعة عمر الكلام قال ابن عبد البر هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاه أهل العلم بالقبول والعمل وزوجة عمر أم ابنه عاصم هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري قال وفيه دليل على أن عمر كان مذهبه في ذلك خلاف مذهب أبي بكر ولكنه سلم للقضاء بمن له الحكم والامضاء ثم كان بعد في خلافته يقضى به ويفتى ولم يخالف أبا بكر في شيء منه مادام الصبي صغيرا لا يميز ولا يخالف لها من الصحابة وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال طلق عمر بن الخطاب امرأته الأنصارية أم ابنه عاصم ولقيها تحمله بمحسر وقد فطم ومشى فأخذ يده لينزعه منها ونازعها إياه حتى أوجع الغلام وبكى وقال أنا أحق بابني منك فاختصما إلى أبي بكر فقضى لها به وقال ربحها وفرادىها وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه ومحسر سوق بين قباء والمدينة وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال خاصمت امرأة عمر إلى أبي بكر رضى الله عنه وكان طلقها فقال أبو بكر رضى الله عنه الأم أعطف والطف وأرحم وأحنى وأخير وأرأف هي أحق بولدها مالم تتزوج وذكر عن معمر قال سمعت الزهري يقول إن أبا بكر رضى الله عنه قضى على عمر رضى الله عنه في ابنه مع أمه وقال أمه أحق به مالم تتزوج فإن قيل فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الأم أولا ثم بينه وبين الجدة أو وقعت مرة واحدة بينه وبين أحدهما قيل الأمر في ذلك قريب لأنها إن كانت من الأم فواضح وإن كانت من الجدة فقضاء الصديق رضى الله عنه لها يدل على أن الأم أولى

(فصل) والولاية على الطفل نوعان نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها وهي ولاية المال والنكاح ونوع تقدم فيه الأم على الأب وهي ولاية الحضانة والرضاع وقدم كل من الأبوين فيما جعل له من ذلك تمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه وتحصل به كفايته ولما كان النساء أعرف بالتربية وأقدر عليها وأصبر وأرأف وأفرغ لها لذلك قدمت الأم فيها على الأب ولما كان الرجال أقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الأب فيها على الأم فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للأطفال والنظر لهم وتقديم الأب في ولاية المال والتزويج كذلك إذا عرف هذا فهل قدمت الأم لكون جهتها مقدمة على جهة الأبوة في الحضانة فقدمت لأجل الأمومة أو قدمت على الأب لكون النساء أقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور فيكون تقديمها لأجل الأنوثة ففي هذا للناس قولان وهما قولان في مذهب أحمد يظهر أثرهما في تقديم نساء العصبية على أقارب الأم أو بالعكس كأم الأم وأب الأب والأخت من الأب والأخت من الأم والخالة والعمة وخالة الأم وخالة الأب ومن يدل من الخالات والعمات بأم ومن يدل منهن بأب ففيه روايتان عن الإمام أحمد أحدهما تقديم أقارب الأم على أقارب الأب والثانية وهي أصح دليلا واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية تقديم أقارب الأب وهذا هو الذي ذكره الخرق في مختصره فقال والأخت من الأب أحق من الأخت من الأم وأحق من الخالة وخالة الأب أحق من خالة الأم وعلى هذا فأم الأب مقدمة على أم الأم كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين عنه وعلى هذه الرواية فأقارب الأب من الرجال مقدمون على أقارب الأم والاخ للأب أحق من الاخ للأم والعلم أولى من الخال هذا إن قلنا إن لأقارب الأم من الرجال مدخلا في الحضانة

وفي ذلك وجهان في مذهب أحمد والشافعي أحدهما أنه لا حضانة إلا لرجل من العصابة محرم أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصابة أو وارث والثاني أن لهم الحضانة والتفريع على هذا الوجه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا يدل على رجحان جهة الابوة على جهة الامومة في الحضانة وإن الام انما قدمت لكونها أثنى لا لتقديم جهتها اذ لو كانت جهتها راجحة لترجح رجالها ونساؤها على الرجال والنساء من جهة الاب ولما لم يترجح رجالها اتفاقا فكذلك النساء وما الفرق المؤثر وأيضا فإن أصول الشرع وقواعده شاهدة بتقديم أقارب الاب في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت وغير ذلك ولم يعهد في الشرع تقديم قرابة الام على قرابة الاب في حكم من الاحكام فمن قدمها في الحضانة فقد خرج عن موجب الدليل فالصواب في المأخذ هو أن الام انما قدمت لأن النساء أرفق بالطفل وأخبر بتربيته وأصبر على ذلك وعلى هذا فالجدة أم الاب أولى من أم الام والاخت للاب أولى من الاخت للام والعمة أولى من الحالة كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين وعلى هذا فتقدم أم الام على أب الاب كما تقدم الام على الاب وإذا تقرر هذا الاصل فهو أصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه بل إن اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الأثنى على الذكر فتقدم الاخت على الاخ والعمة على العم والحالة على الخال والجدة على الجد وأصله تقديم الام على الاب وإن اختلفت القرابة قدمت قرابة الاب على قرابة الام فتقدم الاخت للاب على الاخت للام والعمة على الحالة وعمة الاب على حالته وهلم جرا وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الاسلام شريح كما روى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عقبة عن سعيد بن الحرث قال اختصم عم وخال الى شريح فقضى به للعم فقال الخال أنا أنفق عليه من مالى فدفعه اليه شريح ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض مثاله أن الثلاثة وأحمد في إحدى روايتيه يقدمون أم الام على أم الاب ثم قال الشافعي في ظاهر مذهبه وأحمد في المنصوص عنه تقدم الاخت للاب على الاخت للام فتركوا القياس وطرده أبو حنيفة رحمه الله والمزني وابن سريج فقالوا تقدم الاخت للام على الاخت للاب قالوا لأنها تدلى بالام والاخت للاب بالاب فلما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها على من يدلى به ولكن هذا أشد تناقضا من الاول لأن أصحاب القول الاول جروا على القياس والاصول في تقديم قرابة الاب على قرابة الام وخالقوا ذلك في أم الام وأم الاب وهؤلاء تركوا القياس في الموضوعين وقدموا القرابة التي آخرها الشرع وأخروا القرابة التي قدما ولم يمكنهم تقديمها في كل موضع فقدموها في موضع وأخروها في غيره مع تساويهما ومن ذلك يقدم الشافعي في الجديد الحالة على العمة مع تقديم الاخت للاب على الاخت للام وطرد قياسه في تقديم أم الام على أم الاب فوجب تقديم الاخت للام والحالة على الاخت للاب والعمة وكذلك من قدم من أصحاب أحمد الحالة على العمة وقدم الاخت للاب على الاخت للام كقول القاضي وأصحابه وصاحب المغنى فقد تناقضوا فإن قيل الحالة تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فكما قدمت الأم على الاب قدم من يدلى بها ويزيده بياننا كون الحالة أما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فالعمة بمنزلة الاب قيل قد بينا أنه لم يقدم الأم على الاب لقوة الامومة وتقديم هذه الجهة بل لكونها أثنى فاذا وجد عممة وخالة فالمعنى الذي قدمت له الأم موجود فيهما وامتازت العمة بانها تدلى بأقوى القرابتين وهي قرابة الأب والنبي صلى الله عليه وسلم قضى بآبنة حمزة لخالتها وقال الحالة أم حيث لم يكن لها مزاحم من أقارب الاب يساويها في درجتها فإن قيل فقد كان لها عممة وهي صفية بنت عبد المطلب أخت حمزة وكانت اذذاك موجودة

في المدينة فاجرت وشهدت الخندق وقتلت رجلا من اليهود كان يطيف بالحصن الذي هي فيه وهي أول امرأة قتلت رجلا من المشركين وبقيت الى خلافة عمر رضى الله عنه فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الحضنة عليها وهذا يدل على تقديم مز في جهة الأم على من في جهة الأب قيل إنما يدل هذا اذا كانت صفة قد نازعت معهم وطلبت الحضنة فلم يقض لها بها بعد طلبها وقدم عاها الحضنة هذا اذا كانت لم تمنع منها لعجزها عنها فاجرت توفيت سنة عشرين عن ثلاث وسبعين سنة فيكون لها وقت هذا الحكومة بضعا وخمسين سنة فيحتمل أنها تركتها لعجزها عنها أو لم تطلبها مع قدرتها عاها والحضنة حق للمرأة فاذا تركتها انتقلت الى غيرها وبالجملة فأنما يدل الحديث على تقديم الحضنة على العمة اذا ثبت أن صفة خاصمت في ابنة أخيها وطلبت كفالتها فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحضنة وهذا لاسيلا اليه

﴿فصل﴾ ومن ذلك أن مالكا لما قدم أم الأم على أم الأب قدم الحضنة بعدها على الأب وأمه واختاف أصحابه في تقديم حالة الحضنة على هؤلاء على وجهين فاحد الوجهين تقديم حالة الحضنة على الأب نفسه وعلى أمه وهذا في غاية البعد فكيف يقدم قرابة الأم وان بعدت على الأب نفسه وعلى قرابته مع أن الأب وأقاربه أشفق على الطفل وأرعى لمصاحته من قرابة الأم فانه ليس اليهم بحال ولا ينسب اليهم بل هو أجنبي منهم وانما نسبه وولاؤه الى أقارب أبيه وهم أولى به يعقلون عنه وينفقون عليه عند الجمهور ويتوارثون بالتعصيب وان بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الأم فانه لا يثبت فيها ذلك ولا توارث فيها الا في أمهاتها وأول درجة من فروعها وهم ولدها فكيف تقدم هذه القرابة على الأب ومن في جهته ولا سيما اذا قيل بتقديم حالة الحضنة على الأب نفسه وعلى أمه فهذا القول مما تأباه أصول الشريعة وقواعدها وهذا نظير احدى الروايتين عن أحمد في تقديم الأخت من الأم والحالة على الأب وهذا أيضا في غاية البعد ومخالفة القياس وحجة هذا القول أن كليهما تدليان بالأم المقدمة على الأب فيقدمان عليه وهذا ليس بصحيح فان الأم لما ساوت الأب في الدرجة وامتازت عليه بكونها أقوم بالحضنة وأقدر عاها وأصبر قدمت عليه وليس كذلك الأخت من الأم أو الحضنة مع الأب فانهما لا يساويانه وليس أحد أقرب الى ولده منه فكيف تقدم عليه بنت امرأته أو أختها وهل جعل الله الشفقة فيهما أكمل منه ثم اختلف أصحاب أحمد في فهم نصه هذا على ثلاثة أوجه . أحدها أنه إنما قدمها على الأب لانوثتها فعلى هذا تقدم نساء الحضنة على كل رجل فتقدم حالة الحضنة وان علت و بنت الأخت على الأب . الثاني أن الحضنة والأخت للام لم تدليا بالأب وهما من أهل الحضنة فتقدم نساء الحضنة على كل رجل الاعلى من أدلين به فلا يقدم من عليه لانهن فرعه فعلى هذا الوجه لا تقدم أم الأب على الأب ولا الأخت والعمة عليه وتقدم عليه أم الأم والحالة والأخت للام وهذا أيضا ضعيف جدا اذ يستلزم تقديم قرابة الأم البعيدة على الأب وأمه ومعلوم أن الأب اذا قدم على الأخت للأب فتقدمه على الأخت للام أولى لان الأخت للأب مقدمة عليها فكيف يقدم على الأب نفسه هذا تناقض بين . الثالث تقديم نساء الأم على الأب وأمهاته وسائر من في جهته قالوا فعلى هذا فكل امرأ في درجة رجل تقدم عليه ويقدم من أدلى بها على من أدلى بالرجل فلما قدمت الأم على الأب وهي في درجته قدمت الأخت من الأم على الأخت من الأب وقدمت الحضنة على العمة هذا تقرير ما ذكره أبو البركات ابن تيمية في محرره من تنزيل نص أحمد على هذه المحامل الثلاث وهو مخالف لعامة نصوصه في تقديم الأخت للأب على الأخت للام وعلى

الحالة وتقديم خالة الأب على خالة الأم وهو الذي لم يذكر الخرق في مختصره غيره وهو الصحيح وخرجها بن عقيل على الرويتين في أم الأم وأم الأب ولكن نصه ما ذكره الخرق وهذه الرواية التي حكها صاحب المحرر ضعيفة مرجوحة فلذا جاءت فروعها ولوازمها أضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة مذهبه

(فصل) وقد ضبط بعض الأصحاب هذا الباب بضابط فقال كل عصة فانه يقدم على كل امرأة هي أبعد منه ويتأخر عن هي أقرب منه وإذا تساويا فعلى وجهين فعلى هذا الضابط يقدم الأب على أمه وعلى أم الأم ومن معها ويقدم الأخ على ابنته وعلى العمة والعم على عمه الأب وتقدم أم الأب على جد الأب وفي تقديمها على أب الأب وجهان وفي تقديم الأخت للأب على الأخ للاب وجهان وفي تقديم العمة على العم وجهان والصواب تقديم الأخت مع التساوى كما قدمت الأم على الأب لما استويا فلا وجه لتقديم الذكر على الأنثى مع مساواتهما وامتيازها بقوة أسباب الحضانة والترية فيها واختلفت في بنات الأخوة والأخوات هل يقدمن على الخالات والعلمات أو يقدمن الخالات والعلمات عليهن على وجهين مأخذهما أن الحالة والعمة تدليان بأخوة الأم والأب وبنات الأخوة والأخوات يدلين ببنوة الأب فمن قدم بنات الأخوة راعى قوة البنوة على الأخوة وليس ذلك بجيد بل الصواب تقديم العمة والحالة لوجهين . أحدهما أنها أقرب إلى الطفل من بنات أخيه فان العمة أخت أبيه وابنة الأخ ابنة ابن أبيه وكذلك الحالة أخت أمه وبنات الأخت من الأم أو الأب بنت بنت أمه أو أبيه ولا ريب أن العمة والحالة أقرب إليه من هذه القرابة . الثاني أن صاحب هذا القول إن طرد أصله لزمه ما لا قبل له به من تقديم بنت بنت الأخت وإن نزلت على هذه الحالة التي هي أم وهذا فاسد من القول وإن خص ذلك ببنت الأخت دون من سفل منها تناقض واختلف أصحاب أحمد أيضا في الجد والأخت للأب أيهما أولى فالمذهب أن الجد أولى منها وحكى القاضي في المجرد وجهها أنها أولى منه وهذا يجيء على أحد التأويلات التي تأول عليها الأصحاب نص أحمد وقد تقدمت (فصل) وما بين صحة الأصل المتقدم أنهم قالوا إذا عدم الأمهات ومن في جهتهن انتقلت الحضانة إلى العمات وقدم الأقرب فالأقرب منهم كما في الميراث فهذا جار على القياس فيقال لهم فهلا راعيتم هذا في جنس القرابة فقد تم القرابة القوية الراجحة على الضعيفة المرجوحة كما فعلتم في العصابات وأيضا فان الصحيح في الأخوات عندكم أنه يقدم منهن من كانت لابوين ثم من كانت لأب ثم من كانت لأم وهذا صحيح موافق للأصول والقياس لكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم على قرابة الأب جاء التناقض وتلك الفروع المشكلة المتناقضة وأيضا فقد قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم وهو الصواب الموافق لأصول الشرع لكنه مناقض لتقديم أمهات الأم على أمهات الأب ويناقض تقديم الحالة والأخت للأم على الأب كما هو أحد الروايتين عن أحمد رحمه الله والقول القديم للشافعي رحمه الله ولا ريب أن القول به اطرده للأصل لكنه في غاية البعد من قياس الأصول كما تقدم ويلزمهم من طرده أيضا تقديم من كان من الأخوات لأم على من كان منهن لأب وقد التزمه أبو حنيفة رحمه الله والمزني وابن سريج ويلزمهم من طرده أيضا تقديم بنت الحالة على الأخت للأب وقد التزمه زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن أبو يوسف رحمه الله استشنع ذلك وقدم الأخت للأب كقول الجمهور ورواه عن أبي حنيفة رحمه الله ويلزمهم أيضا من طرده تقديم الحالة والأخت للأم على الجدة أم الأب وهذا في غاية البعد والوهن وقد التزمه زفر ومثل هذا من المقاييس التي حذر منها أبو حنيفة رحمه الله لأصحابه وقال لا تأخذوا

بمقاييس زفر فانكم ان أخذتم بمقاييس زفر حرمتم الحلال وحللتكم الحرام
 (فصل) وقد رام بعض الاصحاب ضبط هذا الباب بضابط زعم أنه يتخاص به من التناقض فقال الاعتبار في
 الحضانة بالولادة المتحققة وهي الامومة ثم الولادة الظاهرة وهي الابوة ثم الميراث قال ولذلك تقدم الاخت من
 الاب على الاخت من الام وعلى الخالة لانها أقوى ارثا منهما قال ثم الادلاء فتقدم الخالة على العمة لان الخالة
 تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فذكر أربع أسباب للحضانة مرتبة الامومة ثم بعدها الابوة ثم بعدها الميراث ثم الادلاء
 وهذه طريقة صاحب المستوعب وما زادته هذه الطريقة الا تناقضا وبعدا عن قواعد الشرع وهي من أفسد
 الطرق وانما يتبين فسادها بلوازمها الباطلة فانه ان أراد بتقديم الامومة على الابوة تقديم الام ومن في جهتها
 على الاب ومن في جهته كانت تلك اللوازم الباطلة المتقدمة من تقديم الاخت للام وبنت الخالة على الاب وأمه
 وتقديم الخالة على العمة وتقديم خالة الام على الاب وأمه وتقديم بنات الاخت من الام على أم الاب وهذا مع
 مخالفته لنصوص امامه فهو مخالف لاصول الشرع وقواعده وان أراد أن الام نفسها تقدم على الاب فهذا حق
 لكن الشأن في مناط هذا التقديم هل هو لكون الام ومن في جهتها يقدم على الاب ومن في جهته أول كونها أثى
 في درجة ذكر وكل أثى كانت في درجة ذكر قدمت عليه مع تقديم قرابة الاب على قرابة الام وهذا هو الصواب
 كما تقدم وكذلك قوله ثم الميراث ان أراد به أن المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصحيح وطرده تقديم قرابة الاب
 على قرابة الام لانها مقدمة عليها في الميراث فتقدم الاخت على العمة والخالة وقوله وكذلك تقديم الاخت للاب
 على الاخت للام والخالة لانها أقوى ارثا منهما فيقال لم يكن تقديمها لاجل الارث وقوته ولو كان لاجل ذلك
 لكان العصباء أحق بالحضانة من النساء فيكون العم أولى من الخالة والعمة وهذا باطل

(فصل) وقد ضبط الشيخ في المغنى هذا الباب بضابط آخر فقال فصل في بيان الاولى فالاولى من أهل
 الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء وأولى الكل بها الام ثم أمهاتها وان علون يقدم منهم الاقرب فالاقرب
 لانهن نساء ولادتهن متحققة فهن في معنى الام وعن أحمد أن أم الاب وأمهاتها يقدمن على أم الام فعلى هذه
 الرواية يكون الاب أولى بالتقديم لانهن يدلين به فيكون الاب بعد الام ثم أمهاته والاولى هي المشهورة عند
 اصحابنا فان المقدم الام ثم أمهاتها ثم الاب ثم أمهاته ثم الجد ثم أمهاته ثم جد الاب ثم أمهاته وان كن غير وارثات
 لانهن يدلين بعصمة من أهل الحضانة بخلاف أم أب الام وحكى عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أن الاخت
 من الام والخالة أحق من الاب فتكون الاخت من الابوين أحق منه ومنهما ومن جميع العصباء والاولى
 هي المشهورة من المذهب فان انقرض الآباء والامهات انتقلت الحضانة الى الاخوات تقدم الاخت من
 الابوين ثم الاخت من الاب ثم الاخت من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من أهل الحضانة
 فقدمت على من في درجتها من الرجال كالام تقدم على الاب وأم الاب على أب الاب وكل جدة في درجة
 جد تقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه وجه آخر أنه يقدم عليها لانه عصة
 بنفسه والاول اولى وفي تقديم الاخت من الابوين أو من الاب على الجد وجهان واذا لم تكن أخت فالاخ
 للابوين أولى ثم الاخ للاب ثم ابناهما ولا حضانة للاخ من الام لما ذكرنا فاذا عدموا صارت الحضانة
 للخالات على الصحيح وترتيبها كترتيب الاخوات ولا حضانة للاخوال فاذا عدموا صارت للعمات

ويقدم على الأعمام كتقديم الأخوات على الأخوة ثم العم للابوين ثم العم للاب ولا حضانة للعم من الأم ثم ابناهما ثم إلى خالات الأب على قول الخرقي وعلى القول الآخر إلى خالات الأم ثم إلى عمات الأب ولا حضانة لعمات الأم لأنهن يدلن بأم الأم ولا حضانة له وإن اجتمع شخصان أو أكثر من أهل الحضانة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة انتهى كلامه وهذا خير مما قبله من الضوابط ولكن فيه تقديم أم الأم وإن علت على الأب وأمهاة فإن طرد تقديم من في جهة الأم على من في جهة الأب جاءت تلك اللوازم الباطلة وهو لم يطرده وإن قدم بعض من في جهة الأب على بعض من في جهة الأم كما فعل طولب بالفرق وبمناط التقديم وفيه إثبات الحضانة للاخت من الأم دون الأخ من الأم وهو في درجتها ومساوئها من كل وجه فإن كان ذلك لأنوثتها وهو ذكر انتقض برجال العصبه كلهم وإن كان ذلك لكونه ليس من العصبه والحضانة لا تكون لرجل إلا أن يكون من العصبه قيل فكيف جعلتموها للنساء ذوى الأرحام مع مساوات قرابتهن لقربا من في درجتهن من الذكور من كل وجه فاما أن تعتبروا الأنوثة فلا تجعلوها للذكر أو الميراث فلا تجعلوها لغير وارث أو القرابة فلا تمنعوا منها الأخ من الأم والخال وأبا الأم أو التعصيب فلا تعطوها لغير عصبه فإن قلتم بقي قسم آخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقرابة في النساء قيل هو مخالف لباب الولايات وباب الميراث والحضانة ولاية على الطفل فإن سلكتم بهما سلك الولايات فخصوها بالأب والجد وإن سلكتم بهما سلك الميراث فلا تعطوها لغير وارث وكلاهما خلاف قولكم وقول الناس أجمعين وفي كلامه أيضا تقديم ابن الأخ وإن نزلت درجته على الخالة التي هي أم وهو في غاية البعد وجمهور الأصحاب إنما جعلوا أولاد الأخوة بعد أب الأب والعمات وهو الصحيح فإن الخالة أخت الأم وبها تدلى والأم مقدمة على الأب وابن الأخ إنما يدلى بالأخ الذي يدلى بالأب فكيف يقدم على الخالة وكذا العمة أخت الأب وشقيقته فكيف يقدم ابن ابنه عليها وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخ الاسلام ابن تيمية بضابط آخر فقال أقرب ما يضبط به باب الحضانة أن يقال لما كانت الحضانة ولاية تعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان أحق الناس بها أقومهم بهذه الصفات وهم أقاربه يقدم منهم أقربهم إليه وأقومهم بصفات الحضانة فإن اجتمع منهم اثنان فصاعدا فإن استوت درجتهما قدم الأثني على الذكور فتقدم الأم على الأب والجدة على الجد والخالة على الخال والعمة على العم والأخت على الأخ فإن كانا ذكرا أو اثنتين قدم أحدهما بالقرعة يعني مع استواء درجتهما وإن اختلفت درجتهما من الطفل فإن كانوا من جهة واحدة قدم الأقرب إليه فتقدم الأخت على ابنتها والخالة على خالة الأبوين وخالة الأبوين على خالة الجد والجدة والجدة أبو الأم على الأخ للأم هذا هو الصحيح لأن جهة الأبوة والأمومة في الحضانة أقوى من جهة الأخوة فيها وقيل يقدم الأخ للأم لأنه أقوى من أب الأم في الميراث والوجهان في مذهب أحمد وفيه وجه آخر لا حضانة للأخ من الأم بحال لأنه ليس من العصبات ولا من نساء الحضانة وكذلك الخال أيضا فإن صاحب هذا الوجه يقول لا حضانة له ولا نزاع أن أبا الأم وأمهاة أولى من الخال وإن كانوا من جهتين كقرابة الأم وقرابة الأب مثل العمة والخالة والأخت للاب والأخت للأم وأب الأم وأب الأم وخالة الأب وخالة الأم تقدم من في جهة الأب في ذلك كله على إحدى الروايتين فيه هذا كله إذا استوت درجتهما أو كانت جهة الأب أقرب إلى الطفل وأما إذا كانت جهة الأم أقرب وقرابة الأب أبعد كأم الأم وأب الأب وخالة الطفل وعمه أيه فقد تقابل الترجيحان ولكن يقدم الأقرب إلى الطفل

لقوة شفقتة وحنوه على شفقة الأبعد ومن قدم قرابة الأب فأنما يقدمها مع مساواة قرابة الأم لها فاما اذا كانت أبعد منها قدمت قرابة الأم القرية والا لزم من تقديم القرابة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها أحد فهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب وجريها على القياس الشرعي واطرادها وموافقتها لأصول الشرع فأى مسألة وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل ومع سلامته من التناقض ومناقضة قياس الأصول وبالله التوفيق

(فصل) وقوله أنت أحق به مالم تنكحى فيه دليل على أن الحضانة حق للام وقد اختلف الفقهاء هل هي للحاضن أو عليه على قولين في مذهب أحمد ومالك رحمهما الله وينبئ عليهما هل لمن له الحضانة أن يسقطها فينزل عنها على قولين وأنه لا يجب عليه خدمة الولد أيام حضنته الا بأجرة ان قلنا الحق له وان قلنا الحق عليه وجب خدمته مجانا وان كان الحاضن فقيرا فله الأجرة على القولين واذا وهبت الحضانة للأب وقلنا الحق لها لزمتم الهبة ولم ترجع فيها وان قلنا الحق عليها فلها العود الى طلبها والفرق بين هذه المسئلة وبين مالم يثبت بعد كية الشفعة قبل البيع حيث لا يلزم في أحد القولين أن الهبة في الحضانة قد وجد سببها فصار بمنزلة ما قد وجد وكذلك اذا وهبت المرأة نفقتها لزوجها شهر الزمت الهبة ولم ترجع فيها هذا كله كلام أصحاب مالك رحمه الله وتقرعهم والصحيح أن الحضانة حق لها وعليها اذا احتاج الطفل اليها ولم يوجد غيرها وان اتفقت هي وولى الطفل على نقلها اليه جاز والمقصود أن في قوله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به دليلا على أن الحضانة حق لها

(فصل) وقوله مالم تنكحى اختلف فيه هل هو تعليل أو توقيت على قولين يبتنى عليهما ما لو تزوجت وسقطت حضانتها ثم طلقت فهل تعود الحضانة فان قيل اللفظ تعليل عادت الحضانة بالطلاق لأن الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها وعلت سقوط الحضانة التزويج فان طلقت زالت العلة فزال حكمها وهذا قول الأكثرين منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة رحمهم الله ثم اختلفوا فيما اذا كان الطلاق رجعيا هل يعود حقها بمجرد عودها على انقضاء العدة على قولين وهما في مذهب أحمد والشافعي رحمهما الله أحدهما تعود بمجرد عودها وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله والثاني لا تعود حتى تنقضى العدة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والمزنى وهذا كله تفريع على أن قوله مالم تنكحى تعليل وهو قول الأكثرين وقال مالك رحمه الله في المشهور من مذهبه اذا تزوجت ودخل بها لم يعد حقها من الحضانة وان طلقت قال بعض أصحابه وهذا بناء على أن قوله مالم تنكحى للتوقيت أى حقتك من الحضانة موقت الى حين نكاحك فاذا نكحت انقضت وقت الحضانة فلا تعود بعد انقضاء وقتها كما لو انقضت وقتها ببلوغ الطفل واستغنائه عنها وقال بعض أصحابه يعود حقها اذا فارقتها زوجها كقول الجمهور وهو قول المغيرة وابن أبى حازم قالوا لأن المقتضى لحقها من الحضانة هو قرابتها الخاصة وانما عارضها مانع النكاح لما يوجب من اضاءة الطفل واشتغالها بحقوق الزوج الأجنبي منه عن مصالحه ولما فيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير أقاربه وعليهم في ذلك منه وغضاضة فاذا انقطع النكاح بموت أو فرقة زال المانع والمقتضى قائم فرتب عليه أثره وهكذا كل من قام به من أهل الحضانة مانع منها ككفر أو رق أو فسق أو بدو فانه لا حضانة له فان زالت الموانع عاد حقهم من الحضانة فهكذا النكاح والفرقة وأما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعى أو بوقفه على انقضاء العدة فأخذه كون الرجعية زوجة في عامة الأحكام فانه يثبت بينهما التوارث والنفقة ويصح منها الظهار والايلاء ويحرم أن يأخذ عاها

أختها أو عمتها أو خالتها أو أربعا سواها وهي زوجة فمن راعى ذلك لم تعد اليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضى العدة فتبين حينئذ ومن أعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال قد عزلها عن فراشه ولم يبق لها عليه قسم ولا لها به شغل والعلة التي سقطت الحضانة لأجلها قد زالت بالطلاق وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المغنى وهو ظاهر كلام الخرقى فانه قال وإذا أخذ الولد من الأم إذا تزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالاته

(فصل) وقوله ما لم تنكحى اختلاف فيه هل المراد به مجرد العقد أو العقد مع الدخول وفي ذلك وجهان أحدهما أن بمجرد العقد تزول حضانتها وهو قول الشافعى وأبي حنيفة رحمهما الله لأنه بالعقد يملك الزوج منافع الاستمتاع بها ويملك نفعا من حضانة الولد والثاني أنها لا تزول الا بالدخول وهو قول مالك فان بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة والحديث يحتمل الأمرين والأشبه بسقوط حضانتها بالعقد لأنها حينئذ صارت في مظنة الاشتغال عن الولد والتهيء للدخول وأخذها حينئذ في أسبابه وهذا قول الجمهور

(فصل) واختلف الناس في سقوط الحضانة بالنكاح على أربعة أقوال . أحدها سقوطها به مطلقا سواء كان المحضون ذكرا أو أنثى وهذا مذهب الشافعى ومالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في المشهور عنه قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وقضى به شريح . والقول الثاني أنها لا تسقط بالتزويج بحال ولا فرق في الحضانة بين الأيم وذوات البعل وحكى هذا المذهب عن الحسن البصرى وهو قول أبي محمد بن حزم . القول الثالث أن الطفل ان كان بنتا لم تسقط الحضانة بنكاح أمها وان كان ذكرا سقطت وهذه إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله نص عليه في رواية مهنا بن يحيى الشامي فقال إذا تزوجت الأم وابنها صغير أخذ منها قيل له والجارية مثل الصبي قال لا الجارية تكون مع أمها الى سبع سنين وعلى هذه الرواية فهل يكون عندها الى سبع سنين أو الى أن يباغ على روايتين قال ابن أبي موسى وعن أحمد أن الأم أحق بحضانة البنت وان تزوجت الى أن تبلغ . والقول الرابع أنها إذا تزوجت بنسب من الطفل لم تسقط حضانتها ثم اختلف أصحاب هذا القول على ثلاثة أقوال أحدها أن الشروط أن يكون الزوج نسيبا للطفل فقط وهذا ظاهر قول أصحاب أحمد رحمه الله الثاني أنه يشترط أن يكون مع ذلك ذا رحم محرم وهو قول أصحاب أبي حنيفة رحمه الله الثالث أنه يشترط أن يكون بين الزوج وبين الطفل أيلاد بأن يكون جدا للطفل وهذا قول مالك رحمه الله وبعض أصحاب أحمد رحمه الله فهذا تحرير المذاهب في هذه المسئلة فأما حجة من أسقط الحضانة بالتزويج مطلقا فثلاث حجج أحدها حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة على ذلك وقد تقدم قول الصديق لعمر رضى الله عنهما أنها أحق بهما لم تزوج وموافقة عمر رضى الله عنه له على ذلك ولا يخالف لها من الصحابة البتة وقضى به شريح والقضاة بعده الى اليوم في سائر الأعصار والأعصار الثالثة ما رواه عبد الرزاق حدثنا ابن جريج حدثنا أبو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحد رله منها ولد فخطبها عم ولدها ورجل آخر الى أيها فأنكح الآخر فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنكحني أبي رجلا لا أريده وترك عم ولدى فأخذ منى ولدى فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباهما فقال أنت الذى لانكاح لك اذهبي فانكحى عم ولدك فلم ينكر أخذ الولد منها لما تزوجت بل أنكحها عم الولد لتبقى لها الحضانة ففيه دليل على سقوط الحضانة بالنكاح وبقاؤها إذا تزوجت بنسب من الطفل

واعترض أبو محمد بن حزم على هذا الاستدلال بأن حديث عمرو بن شعيب صحيفه وحديث أبي سلمة هذا مرسل وفيه مجهول والاعتراضان ضعيفان فقد بينا احتجاج الأئمة بعمر ورضي الله عنه في تصحيحهم حديثه وإذا تعارض معناني الاحتجاج برجل قول ابن حزم وقول البخاري وأحمد وابن المديني والحميدي واسحق بن راهويه رحمهم الله وأمثالهم لم نلتفت إلى سواهم وأما حديث أبي سلمة هذا فإن أباسلمة من كبار التابعين وقد حكى القصة عن الانصارية ولا ينكر لقاءه لها فلا يتحقق الا رسال ولو تحقق فرسل جيدله شواهد مرفوعة وموقوفة وليس الاعتماد عليه وحده وعنى بالمجهول الرجل الصالح الذي شهد له أبو الزبير بالصلاح ولا ريب أن هذه الشهادة لا تعرف به ولكن المجهول إذا عدله الراوى عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحدا على أصح القولين فإن التعديل من باب الاخبار والحكم لا من باب الشهادة ولا سيما التعديل في الرواية فإنه يكتفى فيه بالواحد ولا يزيد على أصل نصاب الرواية هذا مع أن أحد القولين إن مجرد رواية العدل عن غيره تعديل له وإن لم يصرح بالتعديل كما هو أحد الروايتين عن أحمد رحمه الله وأما إذا روى عنه وصرح بتعديله خرج عن الجهالة التي ترد لأجلها روايته لا سيما إذا كان معروفا بالرواية عن الضعفاء والمتهمين وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفا بالتدليس عن المتهمين والضعفاء بل تدليس من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا بجروح وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين واحتج أبو محمد على قوله بما رواه من طريق البخاري عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي وانطلق بي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فليخدمك قال فخدمته في السفر والحضر وذكر الخبر قال أبو محمد فهذا أنس في حضانة أمه ولها زوج وهو أبو طلحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاحتجاج في غاية السقوط والخبر في غاية الصحة فإن أحدا من أقارب أنس لم ينازع أمه فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير لم يشغل ولم يأكل وحده ولم يشرب وحده ولم يميز وأمّه مزروجة فحكم به لأمه وإنما يتم الاستدلال بهذه المقدمات كلها والنبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان لأنس من العمر عشر سنين فكان عند أمه فلما تزوجت أبا طلحة لم يأت أحد من أقارب أنس ينازعها في ولدها ويقول قد تزوجت فلا حضانة لك وأنا أطلب انتزاعه منك ولا ريب أنه لا يحرم على المرأة المزروجة حضانة ابنها إذا انفقت هي والزوج وأقارب الطفل على ذلك ولا ريب أنه لا يجب بل لا يجوز للحاكم أن يفرق بين الأم وولدها إذا تزوجت من غير أن يخاصمها من له الحضانة ويطلب انتزاع الولد فالاحتجاج بهذه القصة أبعد الاحتجاج وأبرده ونظير هذا أيضا احتجاجهم بأن أم سلمة إذا تزوجت برسول الله صلى الله عليه وسلم لم تسقط كفالتها لابنها بل استمرت حضانتها فيعجبا من الذي نازع أم سلمة في ولدها ورغب عن أن يكون في حجر النبي صلى الله عليه وسلم واحتج لهذا القول أيضا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بامنة حمزة لخالتها وهي مزروجة لجعفر فلا ريب أن للناس في قصة ابنة حمزة ثلاث مأخذ أحدها أن النكاح لا يسقط الحضانة الثاني أن المحضونة إذا كانت بنتا فنكاح أمها لا يسقط حضانتها ويسقطها إذا كان ذكر الثالث أن الزوج إذا كان نسيا من الطفل لم يسقط حضانتها ولا سقطت فالاحتجاج بالقصة على أن النكاح لا يسقط الحضانة مطلقا لا يتم إلا بعد

ابطال ذينك الاحتمالين الآخرين

(فصل) وقضاؤه صلى الله عليه وسلم بالولد لأمه وقولنا أنت أحق به مالم تنكحي لا يستفاد منه عموم القضاء لكل

أم حتى يقضى به للام وإن كانت كافرة أو رقيقة أو فاسقة أو مسافرة فلا يصح الاحتجاج به على ذلك ولا نفيه فاذا دل دليل منفصل على اعتبار الاسلام والحرية والديانة والاقامة لم يكن ذلك تخصيصا ولا مخالفة لظاهر الحديث وقد اشترط في الحاضن ستة شروط اتفاقهما في الدين فلا حضانة لكافر على مسلم لوجهين أحدهما أن الحاضن حريص على تربية الطفل على دينه وأن ينشأ عليه ويتربى عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه وقد يغيره عن فطرة الله التي فطر عليها عباده فلا يراجعها أبدا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه فلا يؤمن تهويد الحاضن وتنصيره للطفل المسلم . فان قيل الحديث إنما جاء في الأبوين خاصة قيل الحديث خرج مخرج الغالب اذ الغالب المعتاد نشو الطفل بين أبويه فان فقد الأبوان أو أحدهما قام ولي الطفل من أقاربه مقامهما . الوجه الثاني أن الله سبحانه قطع الموالاة بين المسلمين والكفار وجعل المسلمين بعضهم أولياء بعض والكفار بعضهم أولياء بعض والحضانة من أقوى أسباب الموالاة التي قطعها الله بين الفريقين وقال أهل الرأي وابن القاسم وأبو ثور تثبت الحضانة لها مع كفرها واسلام الولد واحتجوا بما روى النسائي في سننه من حديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيم أو مشبهه وقال رافع ابنتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقعد ناحية وقال لها اقعدى ناحية وقال لها ادعوا لها فمالت الصبية الى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهداها فمالت الى أبيها فاخذها . قالوا ولان الحضانة لأميرين الرضاع وخدمة الطفل وكلاهما يجوز من الكافرة قال الآخرون هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم من رافع بن سنان الانصارى الاوسى وقد ضعفه امام العلل يحيى بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يحمل عليه وضعف ابن المنذر الحديث وضعفه غيره وقد اضطرب في القصة فروى أن الخير كلن بنتاً وروى أنه كان ابناً وقال الشيخ في المغنى وأما الحديث فقد روى على غير هذا الوجه ولا يثبت به أهل النفل وفي اسناده مقال قاله ابن المنذر ثم ان الحديث قد يحتج به على صحة مذهب من اشترط الاسلام فان الصبية لما مالت الى أمها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فمالت الى أبيها وهذا يدل على أن كونها مع الكافر خلاف هدى الله الذي أراده من عباده ولو استقر جعلها مع أمها لكان فيه حجة بل أبطله الله سبحانه بدعوة رسوله ومن العجب أنهم يقولون لاحضانة للفاسق فإى فسق أكبر من الكفر وأين الضرر المتوقع من الفاسق بنشو الطفل على طريقته الى الضرر المتوقع من الكافر مع أن الصواب أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً وان شرطها أصحاب أحمد والشافعى رحمهما الله وغيرهم واشتراطها في غاية البعد ولو اشترط في الحاضن العدالة لصاع أطفال العالم ولعظمت المتسقة على الأمة واشتد العنت ولم يزل من حين قام الاسلام الى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين ومتى وقع في الاسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدهما بفسقه وهذا في الحرج والعسر واستمرار العمل المتصل في سائر الامصار والاعصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح فانه دائم الوقوع في الامصار والاعصار والقرى والوادى مع أن أكثر الاولياء الذين يلون ذلك فساد ولم يزل الفسق في الناس ولم يمع النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة فاسقا في تربية ابنه وحضاته له ولا من تزويجه موليته والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاط لابنته ولا يضيعها ويحرص على الخير لها بجهده وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة

الى المعتاد والشارع يكتفى في ذلك على الباعث الطبيعي ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للامة من أهم الأمور واعتناء الامة بنقله وتوارث العمل به مقدما على كثير مما نقلوه وتوارثوا العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ولو كان الفاسق ينافي الحضانة لكان من زنى أو شرب أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والتمس لهم غيره والله أعلم. نعم العقل مشروط في الحضانة فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل لان هؤلاء يحتاجون الى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كافلين لغيرهم وأما اشتراط الحرية فلا يتنهض عليه دليل يركن القلب اليه وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة وقال مالك رحمه الله في حرله ولد من أمة ان الأم أحق به الا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق بها وهذا هو الصحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا توله والدته عن ولدها وقال من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وقد قالوا لا يجوز التفريق في البيع بين الأم وولدها الصغير فكيف يفرقون بينهما في الحضانة وعموم الأحاديث تمنع من التفريق مطلقا في الحضانة والبيع واستدلوا لم يكون منافعا مملوكة للسيد فهي مستغرقة في خدمته فلا تفرغ لحضانة الولد ممنوع بل حق الحضانة لها تقدم به في أوقات حاجة الولد على حق السيد كما في البيع سواء وأما اشتراط خلوها من النكاح فقد تقدم وههنا مسألة ينبغي التنبيه عليها وهي أنا اذا أسقطنا حقها من الحضانة بالنكاح ونقلناها الى غيرها فاتفق أنه لم يكن له سواها لم يسقط حقها من الحضانة وهي أحق به من الاجنبي الذي يدفعه القاضي اليه وتربيته في حجر أمه ورأيه أصلح له من تربيته في بيت أجنبي محض لاقربة بينهما توجب شفقتة ورحمته وحنوه ومن المحال أن تأتي الشريعة بدفع مفسدة بمفسدة أعظم منها بكثير والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكما عاما كليا أن كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها في جميع الأحوال حتى يكون اثبات الحضانة للام في هذه الحالة مخالفة للنص وأما اتحاد الدار فان كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فهو أحق لأن السفر بالولد الطفل ولا سيما اذا كان رضيعا اضار به وتضييع له هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر الحج من غيره وان كان أحدهما منتقلا عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما فالمقيم أحق وان كان هو وطريقه آمين فقيه قولان وهما روايتان عن أحمد رحمه الله أحدهما أن الحضانة للاب ليتمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله وقضى به شريح والثانية أن الأم أحق وفيها قول ثالث ان كان المتقل هو الأب فالأم أحق به وان كان الأم فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به وان انتقلت الى غيره فالأب أحق وهذا قول الحنفية وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى أن نقلها ان كان من بلد الى قرية فالأب أحق وان كان من بلد الى بلد فهي أحق وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الاصباح له والانتفع الإقامة أو النقلة فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي ولا تأثير لإقامة ولا نقلة هذا كله مالم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخر وانتزاع الولد منه فان أراد ذلك لم يجب اليه والله الموفق

﴿فصل﴾ وقوله أنت أحق به مالم تنكح قيل فيه اضمار تقديره مالم تنكح ويدخل بك الزوج ويحكم الحاكم بسقوط الحضانة وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه ولا هو من دلالة الاقضاء التي تتوقف صحة المعنى عليها والدخول داخل في قوله تنكح عند من اعتبره فهو لقوله حتى تنكح زوجها غيره ومن لم يعتبره

فالمراد بالنكاح عنده العقد وأما حكم الحاكم بسقوط الحضانة فذاك إنما يحتاج إليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين فيكون منفذاً لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوقف سقوط الحضانة على حكمه بل قد حكم هو بسقوطها حكم به الحكام بعده أولم يحكموا والذي دل عليه هذا الحكم النبوي أن الأم أحق بالطفل مالم يوجد منها النكاح فإذا نكحت زال ذلك الاستحقاق وانتقل الحق إلى غيرها فاما إذا طلبه من له الحق وجب على خصمه أن يبذله له فإن امتنع أجبره الحاكم عليه وإن أسقط حقه أولم يطالب به بقي على ما كان عليه أولاً فهذه قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث

(فصل) وقد احتج به من لا يرى التخيير بين الابوين بظاهر هذا الحديث ووجه الاستدلال أنه قال أنت أحق به ولو خير الطفل لم تكن هي أحق به إلا إذا اختارها كما أن الأب لا يكون أحق به إلا إذا اختاره فإن قدر أنت أحق به أن اختارك قدر ذلك في جانب الأب والنبي صلى الله عليه وسلم جعلها أحق به مطلقاً عند المنازعة وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ونحن نذكر هذه المسئلة ومذاهب الناس فيها والاحتجاج لأقوالهم ونرجح ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها (ذكر قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته فذكر الأثر المتقدم وقال فيه ربحها وفرأشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه فحكم به لأمه حين لم يكن له تمييز إلى أن يشب ويميز ويخير حيثن (ذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قال الشافعي رحمه الله حدثنا ابن عينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير غلاماً بين أبيه وأمه وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال خير عمر رضي الله عنه غلاماً بين أبيه وأمه فاختر أمه فانطلقت به وذكر عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن أيوب عن اسمعيل بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن غنم قال اختصم إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال هو مع أمه حتى يعرب عن لسانه ليختار وذكر سعيد بن منصور عن هشيم عن خالد عن الوليد بن مسلم قال اختصموا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يتيم فخير فاختار أمه على عمه فقال عمر رضي الله عنه إن لطف أمك خير من خصب عمك (ذكر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه) قال الشافعي رحمه الله تعالى أنبأنا ابن عينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني على كرم الله وجهه بين أمي وعمي ثم قال لاخ لي أصغر مني وهذا أيضاً لو بلغ مبلغ هذا لخيرته. قال الشافعي رحمه الله قال إبراهيم عن يونس عن عمارة عن علي كرم الله وجهه مثله قال في الحديث وكنت ابن سبع سنين أو ثمان سنين قال يحيى القطان حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي حدثني عثمان بن ربيعة أنه تخصصت فيه أمه وعمه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال فخيرني على ثلاثا كلهن أختار أمي ومعى أخ لي صغير فقال علي كرم الله وجهه هذا إذا بلغ مبلغ هذا خير (ذكر قول أبي هريرة رضي الله عنه) قال أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمون قال شهدت أبا هريرة خير غلاماً بين أبيه وأمه وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه فهذا ما ظفرت به عن الصحابة. وأما الأئمة فقال حرب ابن اسمعيل سألت اسحق بن راهويه إلى متى يكون الصبي والصبية مع الأم إذا طالقت قال أحب أن يكون مع الأم إلى سبع سنين ثم يخير قامت له أترى التخيير قال شديدا قلت فاقبل من سبع سنين لا يخير قال قد قال بعضهم إلى خمس

وأنا أحب الى سبع وأما مذهب الامام أحمد رحمه الله فاما أن يكون الطفل ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فاما أن يكون ابن سبع أو دونها فان كان له دون السبع فامه أحق بحضاته من غير تخير وان كان له سبع ففيه ثلاث روايات احداها وهى الصحيحة المشهورة من مذهب أنه يخير وهى اختيار أصحابه فان لم يختروا احدا منهما أقرع بينهما وكان لمن قرع واذا اختار أحدهما ثم عاد فاختر الآخر نقل اليه وهكذا أبدا والثانية أن الأب أحق به من غير تخير والثالثة الأم أحق به كما قبل السبع وأما اذا كان أنثى فان كان لها دون سبع سنين فأمها أحق بها بغير تخير وان بلغت سبعا فالمشهور من مذهب أن الأم أحق بها الى تسع سنين فاذا بلغت تسعا فالأب أحق من غير تخير وعنه رواية ثالثة أن الأم أحق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الأم وعنه رواية رابعة أنها تخير بعد السبع كالغلام نص عليها وأكثر أصحابه انهم حكموا ذلك وجها فى المذهب. هذا تلخيص مذهبه وتحريره. وقال الشافعى رحمه الله الأم أحق بالطفل ذكرا كان أو أنثى الى أن يبلغا سبع سنين فاذا بلغا سبعا وهما يعقلان عقل مثلها خير كل منهما بين أبيه وأمه وكان مع من اختار وقال الك وأبو حنيفة رحمهما الله لا يخير بحال ثم اختلفا فقال أبو حنيفة رحمه الله الأم أحق بالجارية حتى تباع وبالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحدو ويلبس وحده ثم يكونان عند الأب ومن سوى الأبوين أحق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر الملوغ وقال مالك رحمه الله الأم أحق بالولد ذكرا كان أو أنثى حتى يشغره رواية ابن وهب وروى ابن القاسم حتى يباع ولا يخير بحال وقال الليث بن سعد الأم أحق بالابن حتى يبلغ ثمان سنين وبالبنات حتى تباع ثم الأب أحق بهما بعد ذلك. وقال الحسن بن حى الأم أولى بالبنات حتى يكعب ثدياها وبالغلام حتى يفع فيخير ان بعد ذلك بين أبيهما الذكر والأنثى سواء. قال المخيرون فى الغلام دون الجارية قد ثبت التخير عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الغلام من حديث أبي هريرة وثبت عن خلفائه الراشدين وأبي هريرة رضى الله عنه ولا يعرف لهم مخالف فى الصحابة البتة ولا أنكره منكر قالوا وهذا غاية فى العدل الممكن فان الأم انما قدمت فى حال الصغر لحاجة الولد الى الترية والحمل والرضاع والمدارة التى لا تنهى لغير النساء والا فالأم أحد الأبوين فكيف تقدم عليه فاذا بلغ الغلام حدا يعرب عن نفسه ويستغنى عن الحمل والوضع وماتعانيه النساء تساوى الأبوان وزال السبب الموجب لتقديم الأم والأبوان متساويان في فلا يقدم أحدهما الا بمرجح والمرجح اما من خارج وهو القرعة واما من جهة الولد وهو اختياره وقد جاءت السنة بهذا وهذا وقد جمعها حديث أنى هريرة رضى الله عنه فاعتبرناهما جميعا ولم ندفع أحدهما بالآخر وقد مناه وقدمه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرنا ما أخره فقدم التخير لان القرعة انما يصار اليها اذا تساوت الحقوق من كل وجه ولم يبق مرجح سواها وهكذا فعلنا هنا قد مناهما بالاختيار فان لم يختروا أو اختارهما جميعا عدلنا الى القرعة فهذا لو لم يكن فيه موافقة السنة لكان من أحسن الاحكام وأعدلها وأقطعها للنزاع بتراضى المتنازعين وفيه وجه آخر فى مذهب أحمد والشافعى رحمهما الله أنه اذا لم يختروا احدا منهما كان عند الأم بلا قرعة لان الحضاة كانت لها وانما نقله عنها باختياره فاذا لم يختربق عندها على ما كان. فان قيل فقد قدمتم التخير على القرعة والحديث فيه تقديم القرعة أولا ثم التخير وهذا أولى لان القرعة طريق شرعى للتقديم عند تساوى المستحقين وقد تساوى الأبوان فالقياس تقديم أحدهما بالقرعة فان أيا القرعة لم يبق الا اختيار الصبي فيرجح به فما بال أصحاب أحمد والشافعى رحمهما الله قدموا التخير على القرعة. قيل انما قدم التخير لاتفاق الفاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به وأما القرعة فبعض الرواة ذكرها فى الحديث

وبعضهم لم يذكروها وإنما كانت في بعض طرق أبي هريرة رضي الله عنه وحده فقدم التخيير عليها فإذا تعذر القضاء بالتخيير تعينت القرعة طريقا للترجيح إذا لم يبق سواها ثم قال المخيرون للغلام والجارية روى النسائي في سننه والامام أحمد رحمه الله في مسنده من حديث رافع بن سنان أنه تنازع هو وأم في ابنتها وأن النبي صلى الله عليه وسلم أقعده ناحية وأقعد المرأة ناحية وأقعد الصبية بينهما وقال ادعواهما فمالت الى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدهما فمالت الى أبيها فاخذها قالوا ولو لم يرد هذا الحديث لكان حديث أبي هريرة رضي الله عنه والآثار المتقدمة حجة في تخيير الآتي لأن كون الطفل ذكرا لا تأثير له في الحكم بل هي كالتذكير في قوله صلى الله عليه وسلم من وجد متاعه عند رجل قد أفلس وفي قوله من أعتق شركا له في عبد بل حديث الحضانة أولى بعدم اشتراط الذكورية فيه لأن لفظ الصبي ليس من كلام الشارع إنما الصحابي حكى القصة وانها كانت في صبي فإذا نقح المناط تبين أنه لا تأثير لكونه ذكرا . قالت الحنابلة الكلام معكم في مقامين . أحدهما استدلالكم بحديث رافع والثاني الغاؤه وصف الذكورية في أحاديث التخيير فاما الاول فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف يحيى بن سعيد والثوري عبد الحميد بن جعفر وأيضا فقد اختلف فيه على قولين أحدهما أن المخير كان بنتا وروى أنه كان ابنا فقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن عثمان التيمي عن عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده أن أبويه اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مسلم والآخر كافر فتوجه الى الكافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقضى له به قال أبو الفرج ابن الجوزي ورواية من روى أنه كان غلاما أصح قالوا ولو سلم لكم أنه كان أنثى فأنتم لا تقولون به فإن فيه ان أحدهما كان مسلما والآخر كافرا فكيف تحتجون بما لا تقولون به قالوا وأيضا فلو كانا مسلمين ففي الحديث أن الطفل كان فطما وهذا قطعا دون السبع والظاهر أنه دون الخمس وأنتم لا تخيرون من له دون السبع فظهر أنه لا يمكنكم الاستدلال بحديث رافع هذا على كل تقدير فبقى المقام الثاني وهو الغاؤه وصف الذكورية في أحاديث التخيير وغيرها فنقول لا ريب أن من الأحكام ما يكفي فيها وصف الذكورية أو وصف الأنوثة قطعا ومنها ما لا يكفي فيه بل يعتبر فيه اما هذا واما هذا فيلغى الوصف في كل حكم تعلق بأنواع الانسان المشترك بين الأفراد ويعتبر وصف الذكورية في كل موضع كان له تأثير فيه كالشهادة والميراث والولاية في النكاح ويعتبر وصف الأنوثة في كل موضع يختص بالاناث أو يقدم فيه على الذكور كالحضانة اذا استوى في الدرجة الذكر والآتي قدمت الآتي بقى النظر فيما نحن فيه من شأن التخيير هل لوصف الذكورية تأثير في ذلك فيلحق بالقسم الذي تعتبر فيه أو لا تأثير له فيلحق بالقسم الذي يلغى فيه ولا سبيل الى جعلها من القسم الملغى فيه وصف الذكورية لأن التخيير ههنا تخيير شهوة لا تخيير رأي ومصلحة ولهذا اذا اختار غير من اختاره أو لا نقل اليه فلو خيرت البنت أفضى ذلك الى أن تكون عند الأب تارة وعند الأم أخرى فانها كلما شامت الانتقال أجيبت اليه وذلك عكس مآشرع للاناث من لزوم البيوت وعدم البروز ولزوم الخدور وراء الأستار فلا يليق بها أن تمكن من خلاف ذلك واذا كان هذا الوصف معتبرا قد شهد له الشرع بالاعتبار لم يمكن الغاؤه قالوا وأيضا فان ذلك يفضى الى أن لا يبقى الأب موكلا بحفظها ولا الأم لتنقلها بينهما وقد عرف بالعادة أن ما يتناوب الناس على حفظه ويتواكلون فيه فهو آيل الى ضياع ومن الأمثال السائرة لا يصلح القدرين طبخين قالوا وأيضا فالعادة شاهدة بأن اختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر فيه بالاحسان اليه وصيافته

فلذا اختار أحدهما ثم انتقل إلى الآخر لم يبق أحدهما تام الرغبة في حفظه والاحسان إليه فإن قلتم فهذا بعينه موجود في الصبي ولم يمنع ذلك تخييره قلنا صدقتم ولكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين واختيارهم على البنات فإذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الانوثة وكرهة البنات في الغالب ضاعت الطفلة وصارت إلى فساد يعسر تلافيه والواقع شاهد بهذا والفقه تنزيل المشروع على الواقع وسر الفرق أن البنت تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج إليه الصبي ولهذا شرع في حق الاناث من السترو والخفر ما لا يشرع مثله للذكور في اللباس وارتخاء الذيل شبرا أو أكثر وجمع نفسها في الركوع والسجود دون التجافي ولا ترفع صوتها بقراءة القرآن ولا ترمل في الطواف ولا تتجرد في الاحرام عن الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسافر وحدها هذا كله مع كبرها ومعرفتها فكيف اذا كانت في سن الصغر وضعف العقل الذي يقبل فيه الانخداع ولا رب أن ترددها بين الابوين مما يعود على المقصود بالابطال أو يخل به أو ينقصه لانها لا تستقر في مكان معين فكان الاصلح لها أن تجعل عند أحد الابوين من غير تخيير كما قاله الجمهور مالك وأبو حنيفة وأحمد واسحق رحمهم الله فتخيرها للبس منصوصا عليه ولا هو في معناه فيلحق به ثم ههنا حصل الاجتهاد في تعيين أحد الابوين لمقامها عنده وأيهما أصلح لها فمالك وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه عينوا الام وهو الصحيح دليلا وأحمد رحمه الله في المشهور عنه واختيار عامة أصحابه عينوا الاب قال من رجح الام قد جرت العادة بأن الاب يتصرف في المعاش والخروج ولقاء الناس والام في خدرها مقصورة في بيتها فالبنت عندها أصون وأحفظ بلا شك وعينها عليها دائما بخلاف الاب فإنه في غالب الاوقات غائب عن البنت أو في مظنة ذلك فجعلها عند أمها أصون لها وأحفظ قالوا وكل مفسدة يعرض وجودها عند الام فإنها تعرض أو أكثر منها عند الاب فإنه اذا تركها في البيت وحدها لم يأمن عليها وان ترك عندها امرأته أو غيرها فالام أشفق عليها وأصون لها من الأجنبية قالوا وأيضاً فهي محتاجة إلى تعلم ما يصلح للنساء من الغزل والقيام بمصالح البيت وهذا انما يقوم به النساء لا الرجال فهي أحوج إلى أمها لتعلمها ما يصلح للمرأة وفي دفعها إلى أيها تعطيل هذه المصلحة واسلامها إلى امرأة أجنبية تعلمها ذلك وترديدها بين الام وبينه وفي ذلك تمرين لها على البروز والخروج فمصلحة البنت والام والاب أن تكون عند أمها وهذا القول هو الذي لا يختار سواه . قال من رجح الاب الرجال أغير على البنات من النساء فلا تستوى غير الرجل على ابنته وغيره الام أبداً ولم من أم تساعد ابنتها على ما تهواه ويحلمها على ذلك ضعف عقلها وسرعة انخداعها وضعف داعي الغيرة في طبعها بخلاف الاب ولهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها إلى أبيها دون أمها ولم يجعل لأمها ولاية على بضعها البتة ولا على مالها فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها ما دامت محتاجة إلى الحضانة والتربية فإذا بلغت حدا تشتهى فيه وتصاح للرجال فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو أغير عليها وأحرص على مصاحبتها وأصون لها من الام . قالوا ونحن نرى في طبيعة الاب وغيره من الرجال من الغيرة ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على قتل ابنته وأخته ومولته اذا رأى منها ما يريبه لشدة الغيرة ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانخداع ضد ذلك قالوا وهذا هو الغالب على النوعين ولا عبرة بما خرج عن الغالب على أنا اذا قدمنا أحد الابوين فلا بد أن نراعي صيافته وحفظه للطفل ولهذا قال مالك والليث رحمهما الله اذا لم تكن الام في موضع حرز وتحصين أو كانت غير مرضية فلاب أخذ البنت منها وكذلك الامام أحمد رحمه الله في الرواية المشهورة عنه فإنه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة

فان كان مهملًا لذلك أو عاجزًا عنه أو غير مرضى أو ذا ديانة والام بخلافه فهي أحق بالبنت بلارب من قدمناه بتخير أو قرعة أو بنفسه فانما تقدمه اذا جصلت به مصلحة الولد ولو كانت الام أصون من الاب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت الى اختياره وكان عند من هو أنفع له وأخير ولا تحتل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع والله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة وقال الحسن علومهم وأدبهم وفقههم فاذا كانت الام تتركه في المكتب وتعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانها أحق به بلا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس ومتى أخل أحد الابوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعطله والآخر مراعى له فهو أحق وأولى به وسمعت شيخنا رحمه الله يقول تنازع أبوان صيدا عند بعض الحكام فخير بينهما فاختر أباه فقالت له أمه اسأله لاي شيء يختار أباه فسأله فقال أمي تبعني كل يوم للكتاب والفقير يضربني وأني يتركني للعب مع الصبيان فقضى به للام قال أنت أحق به قال شيخنا واذا ترك أحد الابوين تعليم الصبي وأمره الذي أوجبه الله عليه فهو عاص ولا ولاية له عليه بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولا يقبله بل اما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب واما أن يضم اليه من يقوم معه بالواجب اذا المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الامكان قال شيخنا وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاء سواء كان الوارث فاسقا أو صالحا بل هذا من جنس الولاية التي لا بد فيها من القدرة على الواجب والعلم به وفعله بحسب الامكان قال فلو قدر أن الاب تزوج امرأة لا تراعى مصلحة ابنته ولا تقوم بها وأما أقوم بمصاحبتها من تلك الضررة فالحضانة هنا للام قطعا قال وما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس عنه نص عام في تقديم أحد الابوين مطلقا ولا تخيير الولد بين الابوين مطلقا والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقا بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البر العادل المحسن والله أعلم . قالت الحنفية والمالكية الكلام معكم في مقامين أحدهما بيان الدليل الدال على بطلان التخير والثاني بيان عدم الدلالة في الاحاديث التي استدلتتم بها على التخير فاما الاول فيدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ولم يخيره وأما المقام الثاني فما رويتم من احاديث التخير مطلقة لا تقييد فيها وأتم لا تقولون بها على اطلاقها بل قيدتم التخير بالسبع فما فوقها وليس في شيء من الاحاديث ما يدل على ذلك ونحن نقول اذا صار للام اختيار معتبر خير بين أبويه وانما يعتبر اختياره اذا اعتبر قوله وذلك بعد البلوغ وليس تقييدكم وقت التخير بالسبع أولى من تقييدنا بالبلوغ بل الترجيح من جانبنا لأنه حيثئذ يعتبر قوله ويدل عليه قولها وقد سقاني من بئر أبي عتبة وهي على أميال من المدينة وغير البالغ لا يتأتى منه عادة أن يحمل الماء من هذه المسافة ويستسقى من البئر سلينا أنه ليس في الحديث ما يدل على البلوغ فليس فيه ما ينفيه والواقعة واقعة عين وليس عن الشارع نص عام في تخيير من هو دون البلوغ حتى يجب المصير اليه سلينا أن فيه ما ينفي البلوغ فمن أين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم . قالت الشافعية والحنابلة ومن قال بالتخير لا يتأتى لكم الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحى بوجه من الوجوه فان منكم من يقول اذا استغنى بنفسه وأكل بنفسه وشرب بنفسه فالأب أحق به بغير تخيير ومنكم من يقول اذا أنكر فالأب أحق به . فنقول النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم لها

به مالم تنكح ولم يفرق بين أن تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده أو بعده وحينئذ فالجواب يكون مشتركا بيننا وبينكم ونحن فيه على سواء فما أجبتم به أجاب به منازعكم سواء فإن أضمرت أضمرنا وإن قيدتم قيدوا وإن خصصتم خصصوا وإذا تبين هذا فنقول الحديث يقتضي أمرين أحدهما أنها لاحق لها في الولد بعد النكاح والثاني أنها أحق به مالم تنكح وكونها أحق به له حالتان. أحدهما أن يكون الولد صغيرا لم يميز فهي أحق به مطلقا من غير تخيير. الثاني أن يبلغ سن التمييز فهي أحق به أيضا ولكن هذه الأولوية مشروطة بشرط والحكم إذا علق بشرط صدق إطلاقه اعتمادا على تقدير الشرط وحينئذ فهي أحق به بشرط اختياره لها وغاية هذا أنه تقييد للمطلق بالدالة الدالة على تخيره ولو حمل على إطلاقه وليس ممكنا البتة لاستلزام ذلك إبطال أحاديث التخيير وأيضا فإذا كنتم قديموه بأنها أحق به إذا كانت مقيمة وكانت حرة ورشيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكر لشيء منها في الأحاديث البتة فتقييده بالاختيار الذي دلت عليه السنة واتفق عليه الصحابة أولى وأما حملكم أحاديث التخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح لخمس أوجه. أحدها أن لفظ الحديث أنه خير غلاما بين أبويه وحقيقة الغلام من لم يبلغ فحمله على البالغ إخراج له عن حقيقته إلى مجازه بغير موجب ولا قرينة صارفة. الثاني أن البالغ لاحضانه عليه فكيف يصح أن يخير ابن أربعين سنة بين أبوين هذا من الممتنع شرعا وعادة فلا يجوز حمل الحديث عليه. الثالث أنه لم يفهم أحد من السامعين أنهم تنازعوا في رجل كبير بالغ عاقل وأنه خير بين أبويه ولا يسبق إلى هذا فهم أحد البتة ولو فرض تخيره لكان بين ثلاثة أشياء الأبوين والانفراد بنفسه. الرابع أنه لا يعقل في العادة ولا العرف ولا الشرع أن تنازع الأبوين في رجل كبير بالغ عاقل كما لا يعقل في الشرع تخيير من هذه حاله بين أبويه. الخامس أن في بعض ألفاظ الحديث أن الولد كان صغيرا لم يبلغ ذكره النسائي وهو حديث رافع بن سنان وفيه فجاء ابن لها صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الأب ههنا والأم ههنا ثم خيره وأما قولكم إن بئر أبي عتبة على أميال من المدينة فجوابه مطالبكم أولا بصحة هذا الحديث ومن ذكره وثانيا بأن مسكن هذه المرأة كان بعيدا من هذه البئر وثالثا بأن من له نحو العشر سنين لا يمكنه أن يستقي من البئر المذكورة عادة وكل هذا مما لا سبيل إليه فإن العرب وأهل البوادي يستقي أولادهم الصغار من آبار هي أبعد من ذلك وأما تقييدنا له بالسبع فلا ريب أن الحديث لا يقتضي ذلك ولا هو أمر مجمع عليه فإن المخيرين على قولين. أحدهما أنه يخير بخمس حكاها اسحق بن راهويه ذكره عنه حرب في مسائله ويحتاج لهؤلاء بأن الخمس هي السن التي يصح فيها سماع الصبي ويمكن أن يعقل فيها وقد قال محمود بن لبيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في في وأنا ابن خمس سنين. والقول الثاني أنه إنما يخير لسبع وهو قول الشافعي وأحمد واسحق رحمهم الله واحتج لهذا القول بأن التخيير يستدعي التمييز والفهم ولا ضابط له في الأطفال فضبط بمظنته وهي السبع فانها أول سن التمييز ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم حد الوقت الذي يؤمر فيه بالصلاة وقولكم أن الأحاديث وقائع أعيان فنعم هي كذلك ولكن يمتنع حملها على تخيير الرجال البالغين كما تقدم وفي بعضها لفظ غلام وفي بعضها لفظ صغير لم يبلغ وبالله التوفيق

(فصل) وأما قصة بنت حمزة واختصام علي وزيد وجعفر رضي الله عنهم فيها وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فإن هذه الحكومة كانت عقيب فراغه من عمرة القضاء فانهم لما خرجوا من مكة تبعهم ابنة حمزة تنادي يا عم يا عم فآخذ علي كرم الله وجهه يدها ثم تنازع فيها هو وجعفر وزيد رضي الله عنهم وذكر كل واحد

من الثلاثة ترجيحاً فذكر زيد أنها ابنة أخيه للمواخاة التى عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين حمزة وذكر على رضى الله عنه كونها ابنة عمه وذكر جعفر مرجح القربة وكون خالتها عنده فتكون عند خالتها فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مرجح جعفر رضى الله عنه دون مرجح الآخرين فحكم له وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو أحب إليه من أخذ البنت فاما مرجح المواخاة فليس بمقتضى للحضانة ولكن زيد كان وصى حمزة وكان الاخاء حيثئذ يثبت به التوارث فظن زيد أنه أحق بها لذلك وأما مرجح القربة فهنا وهى بنوة العم فهل يستحق بها الحضانة على قولين . أحدهما يستحق بها وهو منصوص الشافعى وقول مالك وأحمد رحمهما الله وغيرهم لأنه عصبه وله ولاية بالقرابة فقدم على الأجانب كما قدم عليهم فى الميراث وولاية النكاح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر على جعفر وعلى ادعاءهما حضانتها ولو لم يكن لهما ذلك لأنكر عليهما الدعوى الباطلة فانها دعوى ماليس لهما وهو لا يقر على باطل . والقول الثانى أنه لا حضانة لأحد من الرجال سوى الآباء والأجداد وهذا قول بعض أصحاب الشافعى رحمه الله وهو مخالف لنصه والدليل فعلى قول الجمهور وهو الصواب اذا كان الطفل أثنى وكان ابن العم محرماً لها برضاع أو نحوه كان له حضانتها وان جاوزت السبع وان لم يكن محرماً فله حضانتها صغيرة حتى تبلغ سبعة فلا يبقى له حضانتها بل تسلم الى محرماً أو امرأة ثقة وقال أبو البركات فى محرره لا حضانة له ما لم يكن محرماً برضاع أو نحوه . فان قيل ما الحكم بالحضانة من النبي صلى الله عليه وسلم فى هذه القصة هل وقع للخالة أو لجعفر قيل هذا مما اختلف فيه على قولين منشؤهما اختلاف ألفاظ الحديث فى ذلك فى صحيح البخارى من حديث البراء فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وعند أبى داود من حديث رافع بن عجير عن أبيه عن على كرم الله وجهه فى هذه القصة وأما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وانما الخالة أم ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن أبى لىلى وقال قضى بها لجعفر لأن خالتها عنده ثم ساقه من طريق اسراييل عن أبى اسحق عن هانى بن هانى وهبيرة بن مريم وقال قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الأم واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا فان القضاء ان كان لجعفر فليس محرماً لها وهو وعلى رضى الله عنهما فى القربة سواء منها وان كان للخالة فهى مزروجة والحاضنة اذا تزوجت سقطت حضانتها ولما ضاق هذا على بن حزم طعن فى القصة بجميع طرقها وقال أما حديث البخارى فمن رواية اسراييل وهو ضعيف وأما حديث هانى وهبيرة فمجهولان وأما حديث ابن أبى لىلى فرسل وأبو فروة الراوى عنه هو مسلم بن سالم الجهنى ليس بالمعروف وأما حديث نافع بن عجير فهو وأبوه مجهولان ولا حجة فى مجهول قال الا أن هذا الخبر بكل وجه حجة على الحنفية والمالكية والشافعية رحمهم الله لأن خالتها كانت مزروجة بجعفر وهو أجمل شاب فى قرش وليس هو ذارحم محرماً من بنت حمزة قال ونحن لا ننكر قضاءه بها لجعفر من أجل خالتها لأن ذلك أحفظ لها . قلت وهذا من تهوره رحمه الله واقدامه على تضعيف ما اتفقت الناس على صحته بخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها فى الصحاح والسنن والمسانيد والسير والتواريخ يغنى عن اسنادها فكيف وقد اتفق عليها صاحب الصحيح ولم يحفظ عن أحد قبله الطعن فيها البتة وقوله اسراييل ضعيف فالذى غره فى ذلك تضعيف على بن المدينى له ولكن أبى ذلك سائر أهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه قال أحمد رحمه الله ثقة وتعجب من حفظه وقال أبو حاتم هو من أتقن أصحاب أبى اسحق ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن أبى اسحق وكان يحفظ حديثه كما يحفظ

السورة من القرآن وروى له الجماعة كلهم محتجين به وأما قوله إن هاتوا هيرة مجهولان فنعم مجهولان عنده معروفان عند أهل السنن وثقهما الحفاظ فقال النسائي هاني بن هاني ليس به بأس وهيرة روى له أهل السنن الأربعة وقد وثق وأما قوله حديث ابن أبي ليلى وأبوفروة الراوى عنه مسلم بن مسلم الجهنى ليس بالمعروف فالتعليلان باطلان فان عبد الرحمن بن أبي ليلى روى عن علي كرم الله وجهه غير حديث وعن عمر ومعاذ رضي الله عنهما والذي غرأ بأحمد أن أباداود قال حدثنا محمد ابن عيسى حدثنا سفيان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بهذا الخبر وظن أبو محمد أن عبد الرحمن لم يذكر عليا في الرواية فرماه بالارسال وذلك من وهمه فان ابن أبي ليلى روى القصة عن علي كرم الله وجهه فاختصر أباداود وذكر مكان الاحتجاج وأحال على العلم المشهور برواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي كرم الله وجهه وهذه القصة قد رواها على وسمعا منه أصحابه هاني بن هاني وهيرة بن مريم وعجير بن عبد يزيد وعبد الرحمن بن أبي ليلى فذكر أباداود حديث الثلاثة الأولين لسياقهم لها بتمامها وأشار إلى حديث ابن أبي ليلى لأنه لم يتمه وذكر السند منه إليه فبطل الارسال ثم رأيت أبا بكر الاسماعيلي قد روى هذا الحديث في مسند علي مصر حافيه بالاتصال فقال الهيثم بن خلف حدثنا عثمان بن سعيد المقرئ حدثنا يوسف بن عدي حدثنا سفيان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي كرم الله وجهه أنه اختصم هو وجعفر وزيد وذكر الحديث وأما قوله إن أبا فروة ليس بالمعروف فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرجاله في الصحيحين وأما رمية نافع بن عجير وأباه بالجهالة فنعم ولا يعرف حالهما وليسا من المشهورين بنقل العلم وإن كان نافع أشهر من أبيه لرواية ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التميمي وعبد الله بن علي فليس الاعتماد على روايتهما وبالله التوفيق ثبت صحة الحديث وأما الجواب عن استشكل من استشكله فنقول وبالله التوفيق لا اشكال سواء كان القضاء لجعفر أو للخالة فان ابنة العم اذا لم يكن لها قرابة سوى ابن عمها جازان تجعل مع امرأته في بيته بل يتعين ذلك وهو أولى من الاجنبي لاسيما ان كان ابن العم مبرزا في الديانة والعفة والصيانة فانه في هذه الحال أولى من الاجانب بلا ريب . فان قيل فالتبني صلى الله عليه وسلم كان ابن عمها وكان محرما لها لان حمزة كان أخاه من الرضاعة فهلا أخذها هو قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في شغل شاغل بأعباء الرسالة وتبليغ الوحي والدعوة إلى الله وجهاد أعداء الله عن فراغه للحضانة فلو أخذها لدفعها إلى بعض نسائه فخالتا أمس بها رحما وأقرب وأيضا فان المرأة من نسائه لم تكن تجيئها النوبة الا بعد تسع ليال فان دارت الصية معه حيث دار كان مشقة عليها وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت مما لا يخفى وإن جلست في بيت احدها من كانت لها الحضانة وهي أجنبية هذا اذا كان القضاء لجعفر وإن كان للخالة وهو الصحيح وعليه يدل الحديث الصحيح الصريح فلا اشكال لوجوه . أحدها أن نكاح الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو احدى الروايتين عن أحمد وأحد قولي العلماء وحجة هذا القول الحديث وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانثى . الثاني أن نكاحها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها وجعفر ابن عمها . الثالث أن الزوج اذا رضي بالحضانة وآثر كون الطفل عنده في حجره لم تسقط الحضانة هذا هو الصحيح وهو مبني على أصل وهو أن سقوط الحضانة بالنكاح هو مراعاة لحق الزوج فانه ينتقص عاياه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها بولد غيره ويتكبد عليه عيشه مع المرأة ولا يؤمن أن يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ولهذا كان للزوج أن يمنعها من هذا مع اشتغالها به بحقوق الزوج فتضيع مصلحة الطفل فاذا آثر الزوج ذلك وطلبه وحرص عليه زالت المفسدة التي لاجلها سقطت الحضانة والمقتضي قائم فيترتب عليه أثره

يوضحه أن سقوط الحضانة بالنكاح ليست حقا لله وإنما هى حق للزوج وللطفل وأقاربه فإذا رضى من له الحق جاز فزال الاشكال على كل تقدير وظهر أن هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحسن الاحكام وأوضحها وأشدّها موافقة للصحة والحكمة والرحمة والعدل وبالله التوفيق فهذه ثلاثة مدارك فى الحديث للفقهاء أحدها أن نكاح الحضانة لا يسقط حضانتها كما قال الحسن البصرى وقضى به يحيى بن حمزة وهو مذهب أبى محمد ابن حزم . والثانى أن نكاحها لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن كما قاله أحمد فى إحدى روايته . والثالث أن نكاحها لقريب الطفل لا يسقط حضانتها ونكاحها للأجنبي يسقطها كما هو المشهور من مذهب أحمد وفيه مدرك رابع لمحمد بن جرير الطبرى وهو أن الحضانة إذا كانت أمّا والمنازع لها الأب سقطت حضانتها بالتزويج وإن كانت خالة أو غيرها من نساء الحضانة لم تسقط حضانتها بالتزويج وكذلك إن كانت أمّا والمنازع لها غير الأب من أقارب الطفل لم تسقط حضانتها . ونحن نذكر كلامه وماله وعليه فيه قال فى تهذيب الآثار بعد ذكر حديث ابنة حمزة فيه الدلالة الواضحة على أن قيم الصبية الصغيرة والطفل الصغير من قرابتهما من قبل أمهاتهما من النساء أحق بحضاتهما من قبل الأب وإن كن ذوات أزواج غير الأب الذى هما منه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة لخالتها فى الحضانة وقد تنازع فيها ابنا عمها على وجعفر رضى الله عنهما ومولاهما وأخو أبيها الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير أبيها وذلك بعد مقتل حمزة وكان معلوماً بذلك صحة قول من قال لاحق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب فى حضاتهما ما لم تبلغ حد الاختيار بل قرابتهما من النساء من قبل أمهما أحق وإن كن ذوات أزواج . فإن قال قائل فإن كان الأمر فى ذلك عندك على ما وصفت من أن أم الصغير والصغيرة وقرابتهما من النساء من قبل أمهاتهما أحق بحضاتهما وإن كن ذوات أزواج من قرابتهما من قبل الأب من الرجال الذين هم عصبتهم فهلا كانت الأم ذات الزوج كذلك مع والدهما الأدنى والأبعد كما كانت الخالة أحق بهما وإن كان لها زوج غير أبيهما والأفا الفرق قيل الفرق بينهما واضح وذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض ورواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الأم أحق بحضانة الأطفال إذا بانت من والدهم ما لم تنكح زوجا غيره ولم يخالف فى ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيما نعلمه وقد روى فى ذلك خبر وإن كان فى أسناده نظر فإن النقل الذى وصفت أمره دال على صحته وإن كان واهى السند ثم ساق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنت أحق به ما لم تنكح من طريق المثنى ابن الصباح عنه ثم قال وأما إذا نازعها فيه عصبة أبيه فصحة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذى ذكرناه أنه جعل الخالة ذات الزوج غير أبي الصبية أحق بها من بنى عمها وهم عصبتها فكانت الأم أحق بأن تكون أولى منهم وإن كان لها زوج غير أبيها لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل الخالة أولى منهم لقرابتها من الأم وإن كان ذلك كالذى وصفنا تعين أن القول الذى قلناه فى المسألتين أصل أحدهما من جهة النقل المستفيض والأخرى من جهة نقل الأحاد العدول فإذا كان كذلك فغير جائز رد حكم أحدهما إلى حكم الأخرى إذ القياس إنما يجوز استعماله فيما لا نص فيه من الأحكام فاما ما فيه نص من كتاب الله أو خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حظ فيه للقياس . فإن قال قائل زعمت أنك إنما أبطلت حق الأم من الحضانة إذا نكحت زوجا غير أبى الطفل وجعلت الأب أولى بحضانتها منها بالنقل المستفيض فكيف يكون ذلك كما قلت وقد علمت أن الحسن البصرى رحمه الله

كان يقول المرأة أحق بولدها وإن تزوجت وقضى بذلك يحيى بن حمزة . قيل ان النقل المستفيض الذى تازم به الحجة فى الدين عندنا ليس صفته أن لا يكون له مخالف ولكن صفته أن ينقله قولا وعملا من علماء الامة من يتنى عنه أسباب الكذب والخطأ وقد نقل من صفته ذلك من علماء الامة ان المرأة اذا نكحت بعد دينوتها من زوجها زوجا غيره أن الأب أولى بحضانة ابنتها منها فكان ذلك حجة لازمة غير جائز الاعتراض عليها بالرأى وهو قول من يجوز عليه الغلط فى قوله انتهى كلامه (ذكر ما فى هذا الكلام من مقبول ومردود) فاما قوله ان فيه الدلالة على أن قرابة الطفل من قبل أمهاته من النساء أحق بحضانته من عصبائه من قبل الأب وان كن ذوات أزواج فلا دلالة فيه على ذلك البتة بل أحد ألفاظ الحديث صريح فى خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم وأما الابنة فاني أقضى بها لجعفر وأما اللفظ الآخر فقضى بها لخالتها وقال هي أم وهو اللفظ الذى احتج به أبو جعفر فلا يدل على أن قرابة الأم مطلقا أحق من قرابة الأب بل اقرار النبي صلى الله عليه وسلم عليا وجعفر ارضى الله عنهما على دعوى الحضانة يدل على أن لقرابة الأب مدخلا فيها وانما قدم الخالة لكونها أثى من أهل الحضانة فتقديمها على قرابة الأب كتقديم الأم على الأب والحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه من أن من كان من قرابة الأم أحق بالحضانة من العصبية من قبل الأب حتى تكون بنت الأخت للام أحق من العم وبنت الخالة أحق من العم والعمة فإين فى الحديث دلالة على هذا فضلا عن أن تكون واضحة قوله وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لاحق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الأب فى حضانته مالم يبلغ حد الاختيار يعنى فيخير بين قرابة أبيه وأمه فيقال ليس ذلك معلوما من الحديث ولا مظهرنا وانما دل الحديث على أن ابن العم المزوج بالخالة أولى من ابن العم الذى ليس تحته خالة الطفل ويبقى تحقيق المناط هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة فاستوت فى شخصين فرجح أحدهما بكون خالة الطفل عنده وهي من أهل الحضانة كما فهمه طائفة من أهل الحديث . أو أن قرابة الأم وهي الخالة أولى بحضانة الطفل من عصبية الأب ولم تسقط حضانتها بالتزويج اما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقا كقول الحسن ومن وافقه واما لكون المحضونة بنتا كما قاله أحمد رحمه الله فى رواية واما لكون الزوج قرابة الطفل كالمشهور من مذهب أحمد رحمه الله واما لكون الحاضنة غير أم نازعها الأب كما قاله أبو جعفر فهذه أربعة مدارك ولكن المدرك الذى اختاره أبو جعفر ضعيف جدا فان المعنى الذى أسقط حضانة الأم بتزويجها هو بعينه موجود فى سائر نساء الحضانة والخالة غايتها أن تقوم مقام الام وتشبه بها فلا تكون أقوى منها وكذلك سائر قرابة الام والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكما عاما أن سائر أقارب الام من كن لا يسقط حضانتهم بالتزويج وانما حكم حكما معينا لخالة ابنة حمزة بالحضانة مع كونها مزوجة بقريب من الطفل والطفل ابنه . وأما الفرق الذى فرق به بين الام وغيرها بالنقل المستفيض الى آخره فيريد به الاجماع الذى لا ينقضه عنده مخالفة الواحد والاثنين وهذا أصل تفرد به ونازعه فيه الناس وأما حكمه على حديث عمرو بن شعيب بأنه واه فبنى على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف أو متروك ولكن الحديث قد رواه الاوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواه أبو داود فى سننه

(فصل) وفى الحديث مسلك خامس وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها لخالتها وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على هذا بعينه فى حديث

داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قد ذكر الحديث بطوله وقال فيه وأنت يا جعفر أولى بها تحتك خالتها ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي أن كون الحاضن ذا رحم تحرم عليه البنت على التأييد حتى يعترض به على هذا المسلك بل هذا مما لا تأباه قواعد الفقه وأصول الشريعة فإن الحالة ما دامت في عصمة الحاضن فبنت أختها محرمة عليه فإذا فارقها فهي مع خالتها فلا محذور في ذلك أصلاً ولا ريب أن القول بهذا الأخير وأصلح للبنت من رفعها إلى الحاكم يدفعها إلى أجنبى تكون عندها إذا لم تكن غير متصد للحضنة بنفسه فهل يشك أحد أن ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل وغاية الاحتياط للبنت والنظر لها وأن كل حكم خالفه لا ينفك عن جور أو فساد لا تأتي به الشريعة فلا إشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم والاشكال كل الاشكال فيما خالفه والله المستعان وعليه التكلان

(ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات) وأنه لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وإنما رد الأزواج فيها إلى العرف. ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال في خطبة حجة الوداع بمحضر الجمع العظيم قبل وفاته بيضعة وثمانين يوماً واتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف. وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أن هذا امرأة أبي سفيان قالت له إن أبا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذى ما يكفيك وولدي بالمعروف. وفي سنن أبي داود من حديث حكيم بن معاوية عن أبيه رضي الله عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نساءنا قال أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تلبسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن وهذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم وسوى بينهما في عدم التقدير وردهما إلى المعروف فقال للملوك طعامه وكسوته بالمعروف فجعل نفقتهما بالمعروف ولا ريب أن نفقة الخادم غير مقدرة ولم يقل أحد بتقديرها وصح عنه في الرقيق أنه قال أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون رواه مسلم كما قال في الزوجة سواء وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال امرأتك تقول أما أن تطعمني وأما أن تطلقني ويقول العبد أطعمني واستعملني ويقول الابن أطعمني إلى من تدعني فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كلها الإطعام لا التمليك وروى النسائي هذا مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي وقال تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال الخبز والزيت وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخبز والسمن والتمر ومن أفضل ما تطعمون الخبز واللحم ففسر الصحابة رضي الله عنهم أطعام الأهل بالخبز مع غيره من الأدم والله ورسوله ذكر الاتفاق مطلقاً من غير تحديد ولا تقدير ولا تقييد فوجب رده إلى العرف لو لم يرده النبي صلى الله عليه وسلم فكيف وهو الذي رد ذلك إلى العرف وأرشد أمته إليه ومن المعلوم أن أهل العرف إنما يتعارفون بينهم في الاتفاق على أهليهم حتى من يوجب التقدير الخبز والادام دون الحب والنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إنما كانوا ينفقون على أزواجهم كذلك دون تمليك الحب وتقديره ولأنها نفقة واجبة بالشرع فلم تقدر بالحب كنفقة الرقيق فلو كانت مقدرة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم

هنداً أن تأخذ المقدرها شرعاً ولما أمرها أن تأخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك اليها ومن المعلوم أن قدر كفايتها لا ينحصر في مدين ولا في رطلين بحيث لا يزيد عليهما ولا ينقص ولفظه لم يدل على ذلك بوجه ولا إيماء ولا إشارة وإيجاب مدين أو رطلين خبزاً قد يكون أقل من الكفاية فيكون تركا للمعروف وإيجاب قدر الكفاية مما يأكل الرجل وولده ورفيقه وإن كان أقل من مد أو من رطل خبز اتفاقاً بالمعروف فيكون هذا هو الواجب بالكتاب والسنة ولأن الحب يحتاج إلى طحنه وخبزه وتوابع ذلك فإن أخرجت ذلك من مالها لم يحصل الكفاية بنفقة الزوج وإن فرض عليه ذلك لها من ماله كان الواجب حيا ودراهم ولو طلبت مكان الخبز دراهم أو حبا أو دقيقاً أو غيره لم يلزمه بذلك ولو عرض عليها ذلك أيضاً لم يلزمها قوله لأن ذلك معاوضة فلا يجبر أحدهما على قبولها ويجوز تراضيهما ما اتفقا عليه . والذين قدروا النفقة اختلفوا فمنهم من قدرها بالحب وهو الشافعي رحمه الله فقال نفقة الفقير مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أقل ما يدفع في الكفارة إلى الواحد مد والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على الأهل فقال وكفارته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم قال وعلى الموسر مدان لأن أكثر ما أوجب الله سبحانه للواحد مدان في كفارة الأذى وعلى المتوسط مد ونصف نصف نفقة الموسر ونصف نفقة الفقير وقال القاضي أبو يعلى مقدرة بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة والواجب رطلان من الخبز في كل يوم في حق الموسر والمعسر اعتباراً بالكفارات وإنما يختلفان في صفته وجودته لأن الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البنية وإنما يختلفان في جودته فكذلك النفقة الواجبة والجمهور قالوا لا يحفظ عن أحد من الصحابة قط تقدير النفقة لا بمد ولا برطل والمحفوظ عنهم بل الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر ما ذكرناه قالوا ومن الذي سلم لكم التقدير بالمد والرطل في الكفارة والذي دل عليه القرآن والسنة أن الواجب في الكفارة الإطعام فقط لا التملك قال تعالى في كفارة اليمين فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم وقال في كفارة الظهار فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال في فدية الأذى فدية من صيام أو صدقة أو نسك وليس في القرآن في أطعام الكفارات غير هذا وليس في موضع واحد فيها تقدير ذلك بمد ولا رطل وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن وطئ في نهار رمضان أطعم ستين مسكينا وكذلك قال للظاهر ولم يحد ذلك بمد ولا رطل فالذي دل عليه القرآن والسنة أن الواجب في الكفارات والنفقات هو الإطعام لا التملك وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم قال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد عن حجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي يغديهم ويعشيهم خبزاً وزيتاً وقال اسحق عن الحرث كان علي كرم الله وجهه يقول في أطعام المساكين في كفارة اليمين يغديهم ويعشيهم خبزاً وسمناً وقال ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن يعلى عن ليث قال كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول من أوسط ما تطعمون أهليكم قال الخبز والسمن والخبز والزيت والخبز واللحم وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز واللبن والخبز والزيت والخبز والسمن ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله الخبز واللحم وقال يزيد بن زريع حدثنا يونس عن محمد بن سيرين أن الأشعري رضي الله عنه كفر عن يمين له مرة فأمر بجيرا أو جبيرا يطعم عنه عشرة مساكين خبزاً ولحماً وأمرهم بثوب معقد أو ظهراي وقال ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن اسحق حدثنا يحيى بن أيوب عن حميد أن أنسا رضي الله عنه مرض قبل أن يموت فلم يستطع أن يصوم وكان يجمع ثلاثين مسكينا فيطعمهم خبزاً

ولحمأكلة واحدة. وأما التابعون فثبت ذلك عن الأسود بن يزيد وأبي رزين وعبيدة ومحمد بن سيرين والحسن البصري وسعيد بن جبير وشريح وجابر بن زيد وطاوس والشعبي وابن بريدة والضحاك والقاسم وسالم ومحمد بن إبراهيم ومحمد ابن كعب وقتادة وإبراهيم النخعي والاسانيد عنهم بذلك في أحكام القرآن لاسماعيل بن اسحق منهم من يقول يغدى المساكين ويعشيهم ومنهم من يقول أكلة واحدة ومنهم من يقول خبزا ولحما خبزا وزيتا خبزا وسمنا وهذا مذهب أهل المدينة وأهل العراق وأحمد رحمه الله في إحدى الروايتين عنه والرواية الأخرى أن طعام الكفارة مقدر دون نفقة الزوجات فالأقوال ثلاثة التقدير فيهما كقول الشافعي رحمه الله وحده وعدم التقدير فيهما كقول مالك وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الأخرى عنه قال من نصر هذا القول الفرق بين النفقة والكفارة أن الكفارة لا تختلف باليسار والاعسار ولا هي مقدرة بالكفاية ولا أوجبها الشارع بالمعروف كنفقة الزوجة والخادم والإطعام فيها حق لله تعالى لا لأدمي معين فيرضى بالعوض عنه ولهذا لو أخرج القيمة لم يحزه وروى التقدير فيها عن الصحابة فقال القاضي اسمعيل حدثنا حجاج بن المنهال حدثنا أبو عوانة عن منصور عن أبي وائل عن يسار بن نمير قال قال عمران ناسا يأتوني ويسألوني فأحلف أني لا أعطيهم ثم يدولي أن أعطيهم فإذا أمرتك أن تكفر فأطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من بر حدثنا حجاج بن المنهال وسليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يابرفا إذا حلفت فحنثت فاطعم عني ليميني خمسة أصواع عشرة مساكين وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عمر بن أبي مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي كرم الله وجهه قال كفارة اليمين أطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع حدثنا عبد الرحيم وأبو خالد الأحمر عن حجاج عن قرط عن جدته عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت انا نطعم نصف صاع من بر أو صاعا من تمر في كفارة اليمين وقال اسمعيل حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام بن أبي عبد الله حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زيد بن ثابت قال يحزى في كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنه كان إذا ذكر اليمين أعتق وإذا لم يذكرها أطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد وصرح عن ابن عباس رضي الله عنهما في كفارة اليمين مد ومعه أدمه. وأما التابعون فثبت ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد وقال كل طعام ذكر في القرآن للمساكين فهو نصف صاع وكان يقول في كفارة الإيمان كلها مدان لكل مسكين. وقال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أدركت الناس وهم يطعمون في كفارة اليمين مدا بالمد الأول وقال القاسم وسالم وأبو سلمة مد من بر وقال عطاء فرقا بين عشرة ومرة قال مد مد قالوا وقد ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة في كفارة فدية الأذى أطعم ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين فقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية الأذى فجعلنا تقديرها أصلا وعديناها إلى سائر الكفارات ثم قال من قدر طعام الزوجة ثم رأينا النفقات والكفارات قد اشتركا في الوجوب فاعتبرنا اطعام النفقة باطعام الكفارة ورأينا الله سبحانه قد قال في حق جزاء الصيد أو كفارة طعام مساكين وما أجمعت الأمة أن الطعام مقدر فيها ولهذا لو عدم الطعام صام عن كل مد يوما كما أفتى به ابن عباس والناس بعده فهذا

ما احتجت به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة . قال الآخرون لاجبة في أحد دون الله ورسوله واجماع الأمة وقد أمرنا تعالى أن نرد ما تنازعنا فيه اليه والى رسوله وذلك خير لنا حالا وعاقبة ورأينا الله سبحانه انما قال في الكفارة فاطعام عشرة مساكين واطعام ستين مسكينا فعلق الأمر بالمصدر الذي هو الاطعام ولم يحدد لنا جنس الطعام ولا قدره وحد لنا جنس المطعمين وقدرهم فأطلق الطعام وقيد المطعمون ورأيناه سبحانه حيث ذكر طعام المسكين في كتابه فانما أراد به الاطعام المعهود المتعارف كقوله تعالى وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما . وقال ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا وكان من المعلوم يقينا أنهم لو غدوهم أو عشوهم أو أطعموهم خبزا ولحما أو خبزا ومرقا ونحوه لكانوا بمدوحين داخلين فيمن أثني عليهم وهو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسم للأكول الى الاطعام الذي هو مصدر صريح وهذا نص في أنه اذا أطعم المساكين ولم يملكهم فقد أمثل ما أمر به وصح في كل لغة وعرف أنه أطعمهم . قالوا في أي لغة لا يصدق لفظ الاطعام الا بالتملك وانما قال أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الصحابة في وليمة زينب خبزا ولحما كان قد اتخذ طعاما ودعاهم اليه على عادة الولاة وكذلك قوله في وليمة صفية أطعمهم حيسا وهذا أظهر من أن نذكر شواهدة قالوا وقد زاد ذلك ايضا حيا وبيانا بقوله من أوسط ما تطعمون أهليكم ومعلوم يقينا أن الرجل انما يطعم أهله الخبز واللحم والمرق واللبن ونحو ذلك فاذا أطعم المساكين من ذلك فقد أطعمهم من أوسط ما يطعم أهله بلا شك ولهذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم في اطعام الاهل على أنه غير مقدر كما تقدم والله سبحانه جعله أصلا لطعام الكفارة فدل بطريق الأولى على أن طعام الكفارة غير مقدر وأما من قدر طعام الاهل فانما أخذ من تقدير طعام الكفارة فيقال هنا خلاف مقتضى النص فان الله أطلق طعام الاهل وجعله أصلا بطعام الكفارة فعلم أن طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر أصله ولا يعرف عن صحابي البتة تقدير طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا فاما الفروق التي ذكرتموها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة وحاصلها خمسة فروق أنها لا تختلف باليسار والاعسار وأنها لا تتقدر بالكفاية ولا أوجبها الشارع بالمعروف ولا يجوز اخراج العوض عنها وهي حق لله لا تسقط بالاسقاط بخلاف نفقة الزوجة فيقال نعم لاشك في صحة هذه الفروق ولكن من أين تستلزم وجوب تقديرها بمد ومدين بل هي اطعام واجب من جنس ما يطعم أهله مع ثبوت هذه الاحكام لا يدل على تقديرها بوجه . وأما ما ذكرتم عن الصحابة من تقديرها . فجوابه من وجهين . أحدهما أنا قد ذكرنا عن جماعة منهم على وأنس وأبو موسى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا يحزى أن يغديهم ويعشيهم . الثاني أن من روى عنهم المد والمدان لم يذكر ذلك تقديرا وتحديدا بل تمثيلا فان منهم من روى عنه المد وروى عنه مدان وروى عنه مكوك وروى عنه جواز التغذية والتعشية وروى عنه أكلة وروى عنه رغيف أو رغيفين . فان كان هذا اختلافا فلا حجة فيه وان كان بحسب حال المستفتى وبحسب حال الخالف والمكفر فظاهر وان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك فعلى كل تقدير لاجبة فيه على التقديرين قالوا وأما الاطعام في فدية الاذى فليس من هذا الباب فان الله سبحانه قال فدية من صيام أو صدقة أو نسك فان الله سبحانه أطلق هذه الثلاثة ولم يقيد بها وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تقيد الصيام بثلاثة أيام وتقيد النسك بذبح شاة وتقيد الاطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولم يقل سبحانه في فدية الاذى فاطعام ستة مساكين ولكن أوجب صدقة

مطلقة وصوما مطلقا ودما مطلقا فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الايام والشاة وأما جزاء الصيد فانه من غير هذا الباب فان المخرج انما يخرج قيمة الصيد من الطعام وهي تختلف بالقلة والكثرة فانها بدل متلف لا ينظر فيها الى عدد المساكين وانما ينظر فيها الى مبلغ الطعام فيطعمه المساكين على ما يرى من اطعامهم وتفضيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام فيها على حسب المتلف وهو يقل ويكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدرا ثم ان التقدير بالحب يستلزم أمرا باطلا بين البطلان فانه اذا كان الواجب لها عليه شرعا الحب وأكثر الناس انما يطعم أهله الخبز فان جعلتم هذا معاوضة كان ربا ظاهرا وان لم تجعلوه معاوضة فالحب ثابت لها في ذمته ولم تعتض عنه فلم تبرأ ذمته منه الا باسقاطها واثباتها فاذا لم تبرئه طالبت بالحب مدة طويلة مع انفاقه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والادم وان مات أحدهما كان الحب ديناله أو عليه يؤخذ من التركة مع سعة الاتفاق عليها كل يوم ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتملة على العدل والحكمة والمصلحة تأتي ذلك كل الابه وتدفعه كل الدفع كما يدفعه العقل والعرف ولا يمكن أن يقال أن النفقة التي في ذمته تسقط بالذي له عليها من الخبز والادم لوجهين أحدهما أنه لم يبيعه إياها ولا أقرضها إياه حتى ثبت في ذمته بل هي معه فيه على حكم الضيف لا امتناع المعاوضة عن الحب بذلك شرعا ولو قدر ثبوته في ذمته لما أمكنت المقاصة لاختلاف الدينين جنسا والمقاصة تعتمد اتفاقهما هذا وان قيل بأحد الوجهين أنه لا تجوز المعاوضة عن النفقة مطلقا لا بدراهم ولا بغيرها لانه معاوضة عملا لا يستقر ولم يجب فانها انما تجب شيئا فشيئا فانه لا تصح المعاوضة عليها حتى يستقر بمضى الزمان فيعاض عنها كما يعاض عما هو مستقر في الذمة من الديون ولما لم يجد بعض أصحاب الشافعي رحمه الله من هذا الاشكال مخلصا قال الصحيح أنها اذا أكلت سقطت نفقتها قال الرافعي في محرره أولى الوجهين السقوط وصححه النووي لجريان الناس عليه في كل عصر ومصر واكتفاء الزوجة وقال الرافعي في الشرح الكبير والاوسط فيه وجهان أقسهما انها لا تسقط لانه لم يوف بالواجب وتطوع بما ليس بواجب وصرحوا بان هذين الوجهين في الرشيدة التي أذن لها قيمها فان لم يأذن لها لم تسقط وجهها واحدا (فصل) وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه وأن ذلك ليس بغيبة ونظير ذلك قول الآخر في خصمه يا رسول الله انه فاجر لا يبالى ما حلف عليه وفيه دليل على تفرد الاب بنفقة أولاده ولا تشاركه فيها الام وهذا اجماع من العلماء الا قول شاذ لا يلتفت اليه أن على الام من النفقة بقدر ميراثها وزعم صاحب هذا القول أنه طرد القياس على كل من له ذكر وأنثى في درجة واحدة وهما وارثان فان النفقة عليهما كما لو كان له أخ وأخت أو أم وجد أو ابن وبنت فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما فكذلك الاب والام . والصحيح انفرد العصبه بالنفقة وهذا كله كما انفرد الاب دون الام بالاتفاق وهذا هو مقتضى قواعد الشرع فان العصبه تنفرد بحمل العقل وولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولاء وقد نص الشافعي رحمه الله على أنه اذا اجتمع أم وجد أو أب فالنفقة على الجد وحده وهو أحد الروايات عن أحمد رحمه الله وهي الصحيحة في الدليل وكذلك ان اجتمع ابن وبنت أو أم وابن أو بنت وابن فقال الشافعي رحمه الله النفقة في هذه المسائل الثلاث على الابن لأنه العصبه وهي إحدى الروايات عن أحمد رحمه الله والثانية أنها على قدر الميراث في المسائل الثلاث وقال أبو حنيفة رحمه الله النفقة في مسئلة الابن والبنت عليهما نصفان لتساويهما في القرب وفي مسألة بنت وابن ابن النفقة على البنت لأنها أقرب وفي مسئلة أم وبنت على الأم الربع والباقي على البنت وهو قول أحمد وقال الشافعي

رحمهما الله تنفرد بها البنت لأنها تكون عصبة مع أخيها والصحيح انفراد العصبة بالاتفاق لأنه الوارث المطلق فيه دليل على أن نفقة الزوجة والاقارب مقدرة بالكفاية وأن ذلك بالمعروف وأن من له النفقة له أن يأخذها بنفسه إذا منعه إياها من هي عليه وقد احتج بهذا على جواز الحكم على الغائب ولا دليل فيه لأن أبا سفيان كان حاضراً في البلد لم يكن مسافراً والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسألها البينة ولا يعطى المدعى بمجرد دعواه وإنما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم فقد احتج به على مسألة الظفر وأن للانسان أن يأخذ من مال غريمه إذا ظفر به بقدر حقه الذي جرده إياه ولا يدل لثلاثة أوجه أحدها أن سبب الحق ههنا ظاهر وهو الزوجية فلا يكون الأخذ خيانة في الظاهر فلا يتناوله قول النبي صلى الله عليه وسلم أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك ولهذا نص أحمد رحمه الله على المسألتين مفرقا بينهما فمنع من الأخذ في مسألة الظفر وجوز للزوجة الأخذ وعمل بكلا الحديثين. الثاني أنه يشق على الزوجة أن ترفعه إلى الحاكم فيلزمه بالاتفاق أو الفراق وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من أخذ حقها. الثالث أن حقها يتجدد كل يوم فليس هو حقاً واحداً مستقراً يمكن أن تستدين عليه أو ترفعه إلى الحاكم بخلاف حق الدين

(فصل) وقد احتج بقصة هند هذه على أن نفقة الزوجة تسقط بمضي الزمان لأنه لم يمكنها من أخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع قولها أنه لا يعطيها ما يكفيها ولا دليل فيها لأنها لم تدع به ولا طلبته وإنما استفتته هل تأخذ في المستقبل ما يكفيها فافتاها بذلك وبعد فقد اختلف الناس في نفقة الزوجات والاقارب هل يسقطان بمضي الزمان كلاهما أو لا يسقطان أو تسقط نفقة الاقارب دون الزوجات على ثلاثة أقوال. أحدها أنهما يسقطان بمضي الزمان وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأحدى الروايتين عن أحمد. والثاني أنهما لا يسقطان إذا كان القريب طفلاً وهذا وجه للشافعية. والثالث تسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد ومالك رحمهم الله ثم الذين أسقطوه بمضي الزمان منهم من قال إذا كان الحاكم قد فرضها لم تسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يؤثر فرض الحاكم في وجوبها شيئاً إذا سقطت بمضي الزمان والذي ذكره أبو البركات في محرم الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب في ذلك فقال وإذا غاب مدة ولم ينفق لزمه نفقة الماضي وعنه لا يلزمه إلا أن يكون الحاكم قد فرضها وأما نفقة أقاربه فلا تلزمه لما مضى وإن فرضت إلا أن يستدان عليه باذن الحاكم وهذا هو الصواب وأنه لا تأثير لفرض الحاكم في وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلاً وتوجيهاً. أما النقل فإنه لا يعرف عن أحمد ولا عن قدماء أصحابه استقرار نفقة القريب بمضي الزمان إذا فرضها الحاكم ولا عن الشافعي رحمه الله وقدماء أصحابه والمحققين لمذهبهم كصاحب المذهب والحاوي والشامل والنهاية والتهذيب والبيان والذخائر وليس في هذه الكتب إلا السقوط بدون استثناء فرض وإنما يوجد استقرارها إذا فرضها الحاكم في الوسيط والوجيز وشرح الرافعي وفروعه وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه والحاوي في العدة ومحمد بن عثمان في التمهيد والبندنجي في المعتمد بأنها لا تستقر ولو فرضها الحاكم وعللوا السقوط بأنها تجب على وجه المواساة لأحياء النفس ولهذا لا تجب مع يسار المنفق عليه وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت أو لم تفرض وقال أبو المعالي ومما يدل على ذلك أن نفقة القريب امتناع لا تمليك وما لا يجب فيه التملك وانتهى إلى الكفاية استحالة مصيره ديناً في الذمة واستبعد لهذا التعليل قول من يقول أن نفقة الصغير تستقر بمضي الزمان وبالغ في تضعيفه من جهة أن

إيجاب الكفاية مع إيجاب عوض ماضى متناقض ثم اعتذر عن تقديرها في صورة الحمل على الأصح إذا قلنا أن النفقة له بأن الحامل مستحقة لها أو منتفعة بها فهي كنفقة الزوجة قال ولهذا قلنا نتقدر ثم قال هذا في الحمل والولد الصغير أما نفقة غيرهما فلا تصير ديناً أصلاً انتهى . وهذا الذي قاله هؤلاء هو الصواب فإن في تصور فرض الحاكم نظراً لأنه إما أن يعتقد سقوطها بمضى الزمان أو لا فإن كان يعتدده لم يسع له الحكم بخلافه والزام ما يعتقد أنه غير لازم وإن كان لا يعتقد سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل إلا في الطفل الصغير على وجه لأصحاب الشافعي فاما أن يعنى بالفرض الإيجاب أو إثبات الواجب أو تقديره أو أمراً رابعاً فإن أريد به الإيجاب فهو تحصيل الحاصل ولا أثر لفرضه وكذلك إن أريد به إثبات الواجب فقرضه وعدمه بيان وإن أريد به تقدير الواجب فالتقدير إنما يؤثر في صفة الواجب من الزيادة والنقصان لا في سقوطه ولا ثبوته فلا أثر لفرضه في الواجب البتة هذا مع ما في التقدير من مصادمة الأدلة التي تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف فيطعمهم بما يأكل ويكسوهم بما يلبس وإن أريد به أمر رابع فلا بد من بيانه لينظر فيه . فإن قيل الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضى الزمان فهذا هو محل الحكم وهو الذي أثر فيه حكم الحاكم وتعلق به قيل فكيف يمكن أن يعتقد السقوط ثم يلزم ويقضى بخلافه وإن اعتقد عدم السقوط بخلاف الإجماع ومعلوم أن حكم الحاكم لا يزيل حكم الشيء عن صفته فإذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضى الزمان شرعاً لم يزل حكم الحاكم عن صفته . فإن قيل بقي قسم آخر وهو أن يعتقد الحاكم السقوط بمضى الزمان مالم يفرض فإن فرضت استقرت فهو يحكم باستقرارها لاجل الفرض لا بنفس مضى الزمان قيل هذا لا يجدى شيئاً فإنه إذا اعتقد سقوطها بمضى الزمان وإن هذا هو الحق والشرع لم يجوز له أن يلزم بما يعتقد سقوطه وعدم ثبوته وما هذا إلا بمثابة ما لو ترفع إليه مضطر وصاحب طعام غير مضطر فقضى به للمضطر بعوضه فلم يتفق أخذه حتى زال الاضطرار ولم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه بالعوض ويلزم صاحب الطعام ببذله له والقريب يستحق النفقة لأحياً مهجته فإذا مضى زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من إحيائه فلا فائدة في الرجوع بمافات من سبب الإحياء ووسيلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر . فإن قيل فهذا ينتقض عليكم بنفقة الزوجة فإنها تستقر بمضى الزمان ولو لم تفرض مع حصول هذا المعنى الذي ذكرتموه بعينه قيل النقض لا بد أن يكون بمعلوم الحكم بالنص أو الإجماع وسقوط نفقة الزوجة بمضى الزمان مسألة نزاع فأبو حنيفة وأحمد رحمهما الله في رواية يسقطانها والشافعي وأحمد رحمهما الله في الرواية الأخرى لا يسقطانها والذين لا يسقطونها فرقوا بينها وبين نفقة القريب بفروق . أحدها أن نفقة القريب صلة . الثاني أن نفقة الزوجة تجب مع اليسار والاعسار بخلاف نفقة القريب . الثالث أن نفقة الزوجة تجب مع استغنائها بمالها ونفقة القريب لا تجب إلا مع اعساره وحاجته . الرابع أن الصحابة رضي الله عنهم أوجبوا للزوجة نفقة ماضى ولا يعرف عن أحد منهم قط أنه أوجب للقريب نفقة ماضى فصح عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ماضى ولم يخالف عمر رضي الله عنه في ذلك منهم مخالف قال ابن المنذر رحمه الله هذه نفقة وجبت بالكتاب والسنة والإجماع ولا يزول ماوجب بهذه الحجج إلا بمثلها . قال المسقطون قد شكت هند إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباسفيان لا يعطيها كفايتها فأباح لها أن تأخذ في المستقبل قدر الكفاية ولم يجوز لها أخذ ماضى وقولكم إنها نفقة معاوضة فالمعاوضة إنما

هي بالصداق وإنما النفقة لكونها في حبسه فهي عانية عنده كالأسير فهي من جملة عياله ونفقتها مواساة وإلا فكل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل ما يحصل للآخر وقد عاوضها على المهر فإذا استغنت عن نفقة ماضى فلا وجه لالزام الزوج به والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة الزوجة كنفقة التريب بالمعروف وكنفقة الرقيق فالأنواع الثلاثة إنما وجبت بالمعروف مواساة لأحياه نفس من هو في ملكه وحبسه ومن بينه وبينه رحم وقرابة فإذا استغنى عنها بمضى الزمان فلا وجه لالزام الزوج بها وأى معروف في الزام نفقة ماضى وحبسه على ذلك والتضييق عليه وتعذيبه بطول الحبس وتعريض الزوجة لقضاء أوطارها من الدخول والخروج وعشرة الأخدان بانقطاع زوجها عنها وغيبة نظره عليها كما هو واقع في ذلك من الفساد المنتشر ما لا يعلمه إلا الله حتى أن الفروج لتعج إلى الله من حبس حماتها ومن لصونها عنها ولشيها في أوطارها ومعاذ الله أن يأتي شرع الله لهذا الفساد الذي قد استطار شراره واستعرت ناره وإنما أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأزواج إذا طلقوا أن يعيشوا بنفقة ماضى ولم يأمرهم إذا قدموا أن يفرضوا نفقة ماضى ولا يعرف ذلك عن صحابي البتة ولا يلزم من الإلزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية الإلزام بها إذا عاد الزوج إلى النفقة والإقامة واستقبل الزوجة بكل ما تحتاج إليه فاعتبار أحدهما بالآخر غير صحيح ونفقة الزوجة تجب يوما بيوم فهي كنفقة القريب وماضى فقد استغنت عنه بمضى وقته فلا وجه لالزام الزوج به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين وهو ضد ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة وهذا القول هو الصحيح المختار الذي لا تقتضي الشريعة غيره وقد صرح أصحاب الشافعي رحمه الله بأن كسوة الزوجة وسكنائها يسقطان بمضى الزمان إذا قيل إنهما امتاع لا تمليك فإن لم في ذلك وجهين

﴿قوله﴾ وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام وهذه كتب الآثار والسنن وكلام الأئمة بين أظهرنا فأوجدونا من ذكر فرض الدراهم والله سبحانه أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه صاحب الشرع أن يطعمهم مما يأكل ويكسوهم مما يلبس ليس المعروف سوى هذا وفرض الدراهم على المنفق من المنكر وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عمالم يستقر ولم يملك فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يوما فيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضى الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو إما البر عند الشافعي رحمه الله أو الطعام المعتاد عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضاه ولا إجبار صاحب الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جاز باتفاقهما هذا مع أنه في جواز اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاع معروف في مذهب الشافعي وغيره قليل لا يعتاض لأن نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضا فلا تعتاض عنه قبل القبض كالمسلم فيه وعلى هذا فلا يجوز الاعتياض لا بدراهم ولا ثياب ولا شيء البتة وقل تعتاض بغير الخبز والدقيق فإن الاعتياض بهما ربا هذا إذا كان الاعتياض عن الماضي فإن كان عن المستقبل لم يصح عندهم وجها واحدا لأنها بصدد السقوط فلا يعلم استقرارها

(ذكر ما روى من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمكين المرأة من فراق زوجها اذا عسر بنفقتها) روى البخارى في صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة ما ترك غنى وفي لفظ ما ترك عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول تقول المرأة اما أن تطعمنى واما أن تطلقنى ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ويقول الولد أطعمنى الى من تدعى قالوا يا أباهريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس أبى هريرة وذكر النسائي هذا الحديث في كتابه فقال فيه وابدأ بمن تعول فقيل من أعول يا رسول الله قال امرأتك تقول أطعمنى والا فارقتى خادمك يقول أطعمنى واستعملنى ولذك يقول أطعمنى الى من تتركنى وهذا فى جميع نسخ كتاب النسائي هكذا وهو عنده من حديث سعيد بن أيوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبى صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه وسعيد ومحمد ثقتان وقال الدارقطنى حدثنا أبو بكر الشافعى رحمه الله حدثنا محمد بن بشر بن مطر حدثنا بشيان بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن أبى صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها أطعمنى أو طلقنى الحديث وقال الدارقطنى حدثنا عثمان بن أحمد بن السماك وعبد الباقي بن قانع واسماعيل بن على قالوا أخبرنا أحمد بن على الحرانى حدثنا اسحق بن ابراهيم الماوردى حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب فى الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وبهذا الاسناد الى حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبى صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله وقال سعيد بن منصور فى سننه حدثنا سفيان عن أبى الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال نعم قلت سنة قال سنة وهذا ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فغايتة أن يكون من مراسيل سعيد بن المسيب واختلف الفقهاء فى حكم هذه المسألة على أقوال . أحدها أنه يجبر على أن ينفق أو يطلق . روى سفيان عن يحيى ابن سعيد الانصارى عن ابن المسيب قال اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته أجبر على طلاقها . الثانى انما يطلقها عليه الحاكم وهذا قول مالك رحمه الله لكنه قال يؤجل فى عدم النفقة شهرا ونحوه فان انقضى الاجل وهى حائض آخر حتى تطهر وفى الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلاق رجعية فان أيسر فى العدة فله ارتجاعها وللشافعى قولان أحدهما أن الزوجة تخير ان شامت أقامت معه وتبقى نفقة المعسر ديناً لها فى ذمته قال أصحابه هذا اذا أمكنته من نفسها وان لم تتمكن سقطت نفقتها وان شامت فسخت النكاح . والقول الثانى ليس لها أن تفسخ لكن يرفع الزوج يده عنها لتكتسب والمذهب أنها تملك الفسخ . قالوا وهل هو طلاق أو فسخ فيه وجهان . أحدهما أنه طلاق فلا بد من الرفع الى القاضى حتى يلزمه أن يطلقها أو ينفق فان أبى طاق الحاكم عليه طلاق رجعية فان راجعها طاق عليه ثانية فان راجعها طاق عليه ثالثة . والثانى أنه فسخ فلا بد من الرفع الى الحاكم ليثبت الاعسار ثم تفسخ هى وان اختارت المقام ثم اختارت الفسخ ملكته لان النفقة يتجدد وجوبها كل يوم وهل تملك الفسخ فى الحال أو لا تملكه الا بعد مضى ثلاثة أيام فيه قولان الصحيح عندهم الثانى قالوا فلو وجد فى اليوم الثالث نفقتها وتعذر عليه نفقة اليوم الرابع فهل يجب استئناف هذا الامهال فيه وجهان وقال حماد بن أبى سليمان يؤجل سنة ثم يفسخ قياساً على العنين وقال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر أو شهران وقال مالك رحمه الله الشهر ونحوه وعن أحمد رحمه الله روايتان أحدهما وهى ظاهر مذهبه أن المرأة

تخير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ رفعته الى الحاكم فيخير الحاكم بين أن يفسخ عليه أو يجبره على الطلاق أو يأذن لها في الفسخ فان فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وان أيسر في العدة وان أجبره على الطلاق فطلق رجعيًا فله رجعتها فان راجعها وهو معسر أو امتنع من الاتفاق عليها فطلبت الفسخ فسخ عليه ثانياً وثالثاً وان رضيت بالمقام معه مع عسرتة ثم بدا لها الفسخ أو تزوجته عالة بعسرتة ثم اختارت الفسخ فلها ذلك . قال القاضي وظاهر كلام أحمد رحمه الله أنه ليس لها الفسخ في الموضعين ويطل خيارها وهو قول مالك رحمه الله لأنها رضيت بعيبه ودخلت في العقد عالة به فلم تملك الفسخ كما لو تزوجت عينا عالة بعته وقالت بعد العقد قد رضيت به عينا وهذا الذي قاله القاضي هو مقتضى المذهب والحجة والذين قالوا لها الفسخ وان رضيت بالمقام قالوا حقها متجدد كل يوم فيتجدد لها الفسخ بتجدد حقها قالوا ولأن رضاها يتضمن إسقاط حقها فيما لم يجب فيه من الزمان فلم يسقط كإسقاط الشفعة قبل البيع قالوا وكذلك لو أسقطت النفقة المستقبلية لم تسقط وكذلك لو أسقطتها قبل العقد جملة ورضيت بلا نفقة وكذلك لو أسقطت المهر قبله لم يسقط وإذا لم يسقط وجوبها لم يسقط الفسخ الثابت به والذين قالوا بالسقوط أجابوا عن ذلك بأن حقها في الجماع يتجدد ومع هذا إذا أسقطت حقها من الفسخ بالعنة سقط ولم تملك الرجوع فيه قالوا وقياسكم ذلك على إسقاط نفقتها قياس على أصل غير متفق عليه ولا ثابت بالدليل بل الدليل يدل على سقوط الشفعة بإسقاطها قبل البيع كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق بالبيع وهذا صريح في أنه إذا أسقطها قبل البيع لم يملك طلبها بعده وحينئذ فيجعل هذا أصلاً لسقوط حقها من النفقة بالإسقاط ونقول خيار دفع الضرر فسقط بإسقاطه قبل ثبوته كالشفعة ثم ينتقض هذا بالعيب في العين المؤجرة فان المستأجر إذا دخل عليه أو علم به ثم اختار وترك الفسخ لم يكن له الفسخ بعد هذا وتجدد حقه بالاتفاق كل وقت كتجدد حق المرأة من النفقة سواء ولا فرق وأما قوله لو أسقطها قبل النكاح أو أسقط المهر قبله لم يسقط فليس إسقاط الحق قبل انعقاد سببه بالكلية كإسقاطه بعد انعقاد سببه هذا ان كان في المسألة إجماع وان كان فيها خلاف فلا فرق بين الإسقاطين وسوينا بين الحكمين وان كان بينهما فرق امتنع القياس وعنه رواية أخرى ليس لها الفسخ وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وصاحبيه وعلى هذا لا يلزمها تمكينه من الاستمتاع لأنه لم يسلم اليها عرضه فلم يلزمها تسليمه كما لو أعسر المشتري بثمن المبيع لم يجب تسليمه اليه وعليه تخلية سيدها لتكتسب لها وتحصل لها ما تنفق على نفسها لان في حبسها بغير نفقة اضرار بها . فان قيل فلو كانت موسرة فهل يملك حبسها قيل قد قالوا أيضاً لا يملك حبسها لأنه انما يملكه اذا كفاها المؤنة وأغناها عما لا بد لها منه من النفقة والكسوة ولحاجته الى الاستمتاع الواجب له عليها فاذا اتى هذا وهذا لم يملك حبسها وهذا قول جماعة من السلف والخلف ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن لا يجد ما يصلح امرأته من النفقة قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها أن يطلقها وروى حماد بن سلمة عن جماعة عن الحسن البصري أنه قال في الرجل يعجز عن امرأته قال تواسيه وتقي الله وتصبر وينفق عليها ما استطاع وذكر عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال تستأني به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها فيجعل الله بعد عسر يسرا . قال معمر وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء وذكر عبد الرزاق عن سفیان الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقته قال هي امرأة

ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما قلت عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات هذه احداها والثانية روى ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت اليه أنه لا ينفق عليها اضربوا له أجلا شهرا أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرقوا بينه وبينها والثالثة ذكر ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أن رجلا شكى الى عمر بن عبد العزيز بأنه أنكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فأرسل الى الزوج فأتى فقال أنكحني وهو يعلم أنه ليس لي شيء فقال عمر أنكحته وأنت تعرفه قال نعم قال فما الذي أصنع اذهب بأهلك. والقول بعدم التفريق مذهب أهل الظاهر كلهم وقد تناظر فيها مالك وغيره فقال مالك أدركت الناس يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته يفرق بينهما فقييل له قد كانت الصحابة رضى الله عنهم يعسرون ويحتاجون فقال مالك ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء ومعنى كلامه أن نساء الصحابة رضى الله عنهم كن يردن الدار الآخرة وما عند الله ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن لأن أزواجهن كانوا كذلك وأما النساء اليوم فأنما يتزوجن رجاء دنيا الأزواج ونفقتهم وكسوتهم فالمرأة إنما تدخل اليوم على رجاء الدنيا فصار هذا المعروف كالمشروط في العقد وكان عرف الصحابة رضى الله عنهم ونسائهم كالمشروط في العقد والشرط العرفي في أصل مذهب كاللفظي وإنما أنكر على مالك كلامه هذا من لم يفهمه ويفهم غوره وفي المسألة مذاهب آخر وهو أن الزوج اذا أعسر بالنفقة حبس حتى يجد ما ينفقه وهذا مذهب حكاه الناس عن ابن حزم وصاحب المغنى وغيرهما عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضى البصرة ويا الله العجب لاي شيء يسجن ويجمع عليه من عذاب السجن وعذاب الفقر وعذاب البعد عن أهله سبحانه هذا بهتان عظيم وما أظن من شم رائحة العلم يقول هذا وفي المسئلة مذهب آخر وهو أن المرأة تكلف الاتفاق عليه اذا كان عاجزا عن نفقة نفسه وهذا مذهب أبي محمد بن حزم وهو خير بلا شك من مذهب العنبري. قال في المحلى فان عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه لا ترجع بشيء من ذلك ان أيسر برهان ذلك قول الله عز وجل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فالزوجة وارثة فعليها النفقة بنصر القرآن. ويا عجبا لاي محمد لو تأمل سياق الآية لتبين له منها خلاف ما فهمه فان الله سبحانه قال وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فجعل سبحانه على وارث المولود له أو وارث الولد من رزق الوالدات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على الموروث فأين في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يحمل عمومها لما ذهب اليه واحتج من لم ير الفسخ بالاعسار بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها قالوا واذا لم يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه فلا يكون سببا للتفريق بينه وبين حبه وسكنه وتعذيبه بذلك قالوا وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي الزبير عن جابر دخل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدهما جالسا حوله نساؤهما جالسا كذا فقال أبو بكر يا رسول الله لو رأيت بنتا خارجة سألتني النفقة فقممت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هن حولي كما ترى سألتني النفقة فقام أبو بكر رضى الله عنه الى عائشة رضى الله عنها يجأ عنقها وقام عمر رضى الله عنه الى حفصة رضى الله عنها يجأ عنقها كلاهما يقول تسأان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عند مقلن والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيأ أبدا ما ليس عنده ثم اعتزلهن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر أو ذكر الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يضربان ابنتيهما بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سألاه نفقة لا يجدها ومن المحال أن يضربا طالبتين للحق ويقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على أنه لاحق لهما فيما طلبتاه من النفقة في حال الاعسار وإذا كان طلبهما لها باطلا فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه ولا يحل لها وقد أمر الله سبحانه صاحب الدين أن ينظر المعسر إلى الميسرة وغاية النفقة أن تكون ديناً والمرأة مأمورة بانظار الزوج إلى الميسرة بنص القرآن هذا ان قيل يثبت في ذمة الزوج وان قيل تسقط بمضى الزمان فالفسخ أبعد وأبعد قالوا فالله تعالى أوجب على صاحب الحق الصبر على المعسر وندبه إلى الصدقة بترك حقه وما عدا هذين الأمرين فجور لم يباح له ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بسواء اما أن تنظره إلى الميسرة وأما أن تصدق ولا حق لك فيما عدا هذين الأمرين قالوا ولم يزل في الصحابة المعسر والموسر وكان معسروهم أضعاف أضعاف موسريهم فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من الفسخ باعسار زوجها ولا أعليها أن الفسخ حق لها فان شامت صبرت وان شامت فسخت وهو شرع الاحكام عن الله تعالى بأمره فهب أن الأزواج تركن حقهن أفما كان فيهن امرأة واحدة تطالب بحقها وهؤلاء نساؤه صلى الله عليه وسلم خير نساء العالمين يطالبنه بالنفقة حتى أغضبته وحلف أن لا يدخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن فلو كان من المستقر في شرعه أن المرأة تملك الفسخ باعسار زوجها لرفع اليه ذلك ولو من امرأة واحدة وقد رفع اليه ما ضرورته دون ضرورة فقد النفقة من فقد النكاح وقالت له امرأة رفاعة اني نكحت بعد رفاعة عبد الرحمن بن الزبير وأن مامعه مثل هدبة الثوب تريد أن يفرق بينه وبينها ومن المعلوم أن هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة إلى الاعسار فما طلبت منه امرأة واحدة أن يفرق بينه وبينها بالاعسار قالوا وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت ويستغنى الوقت فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امرأته لعم البلاء وتفاقم الشر وفسخت أنكحة أكثر العالم وكان الفراق يبدأ أكثر النساء فمن الذي لم تصبه عسرة ويعوز النفقة أحياناً قالوا ولو تعذر من المرأة الاستمتاع بمرض متناول وأعسرت بالجماع لم يمكن الزوج من فسخ النكاح بل يوجبون عليه النفقة كاملة مع اعسار زوجته بالوطء فكيف يمكنونها من الفسخ باعساره عن النفقة التي غايتها أن تكون عوضاً عن الاستمتاع قالوا وأما حديث أبي هريرة فقد صرح فيه بأن قوله امرأتك تقول أنفق على والاطلقتني من كيسه لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في الصحيح عنه ورواه عنه سعيد بن أبي سعيد وقال ثم يقول أبو هريرة اذا حدث بهذا الحديث امرأتك تقول فقد ذكر الزيادة وأما حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فأشار إلى حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجدها ينفق على امرأته قال يفرق بينهما فحديث منكر لا يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً وأحسن أحواله أن يكون عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً والظاهر أنه روى بالمعنى وأراد قول أبي هريرة رضي الله عنه امرأتك تقول أطعمني أو طلقني وأما أن يكون عند أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الرجل لا يجدها ينفق على امرأته فقال يفرق بينهما فوالله ما قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعه أبو هريرة رضي الله عنه ولا حدث به كيف وأبو هريرة لا يستجيز أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم امرأتك تقول أطعمني

والا طلقني ويقول هذا من كيس أبي هريرة رضي الله عنه لثلاثين نسبتة إلى النبي صلى الله عليه وسلم والذي تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة أن الرجل إذا غر المرأة بأنه ذو مال فتر وجته على ذلك فظهر معدما لاشيء له أو كان ذامال وترك الاتفاق على أمراته ولم تقدر على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم أن لها الفسخ وان تزوجته عالة بعسرتة أو كان موسرا ثم أصابته جائحة أجاحت ماله فلا فسخ لها في ذلك ولم تزل الناس تصيهم الفاقة بعد اليسار ولم ترفعهم أزواجهم إلى الحاكم ليفرقوا بينهم وبينهن وبالله التوفيق. وقد قال جمهور الفقهاء لا يثبت لها الفسخ بالاعسار بالصداق وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله وهو الصحيح من مذهب أحمد رحمه الله اختاره عامة أصحابه وهو قول كثير من أصحاب الشافعي رحمه الله وفصل الشيخ أبو اسحق وأبو علي بن أبي هريرة رضي الله عنه فقالا إن كان قبل الدخول ثبت به الفسخ وبعده لا يثبت وهو أحد الوجوه من مذهب أحمد رحمه الله هذا مع أنه عوض محض وهو أحق أن يوفى من ثمن المبيع كما دل عليه النص وكلما تقرر في عدم الفسخ به فثله في النفقة وأولى. فإن قيل في الاعسار بالنفقة من الضرر اللاحق بالزوجة مالم يس في الاعسار بالصداق فإن البنية تقوم بدونه بخلاف النفقة قيل والبنية قد تقوم بدون نفقة بان تنفق من مالها أو ينفق عليها ذو قرابتها أو تأكل من غزها وبالجملة فتعيش بما تعيش به زمن العدة ويقدر زمن عسرة الزوج كله عدة ثم الذين يجوزون لها الفسخ يقولون لها أن تفسخ ولو كان معها القناطير المقنطرة من الذهب والفضة إذا عجز الزوج عن نفقتها وبإزاء هذا القول قول منجنيق العرب أبي محمد بن حزم أنه يجب عليها أن تنفق عليه في هذه الحال فتعطيه مالها وتمكنه من نفسها ومن العجب قول العنبري بأنه يجبس وإذا تأملت أصول الشريعة وقواعدها وما اشتملت عليه من المصالح ودرء المفاسد ودفع أعلى المفسدين باحتمال أدناهما وتقويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما تبين لك القول الراجح من هذه الأقوال وبالله التوفيق

(فصل في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الموافق لكتاب الله أنه لا نفقة للمبتوتة ولا سكنى) روى مسلم في صحيحه عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وما قال فقال ليس لك عليه نفقة فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي اعتدي عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فإذا حلت فأذنيني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكحى أسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به. وفي صحيحه أيضا أنها طلقها زوجها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أنفق عليها نفقة دونها فلما رأت ذلك قالت والله لا أعلن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كانت لي نفقة أخذت الذي يصلحني وإن لم تكن لي نفقة لم آخذ منه شيئا قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي صحيحه أيضا أنها أن أباحفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق إلى اليمن فقال لها أهله ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة فقالوا إن أباحفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست لها نفقة وعليها العدة وأرسل إليها أن لا تسبقيني بنفسك وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك ثم أرسل إليها أن أم شريك

يأتيها المهاجرون الأولون فانطلقى الى ابن أم مكتوم الأعمى فانك اذا وضعت خمارك لم يرك فانطلقت اليه فلما انقضت عدتها أنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بن حارثة وفي صحيحه أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب رضى الله عنه فارسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من تطليقها وأمرها الحرث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها والله مالك نفقة إلا أن تكونى حاملا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت لفقولها فقال لا نفقة لك فاستأذنته في الانتقال فأذن لها فقالت أين يا رسول الله قال الى ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها فلما مضت عدتها أنكحها النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد فأرسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحدثته به فقال مروان لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة واحدة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة رضى الله عنها حين بلغها قول مروان بيني وبينكم القرآن قال الله عز وجل ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة الى قوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا قالت هذا لمن كان له مراجعتها فأى أمر يحدث بعد ذلك فكيف تقولون لا نفقة لها اذا لم تكن حاملا فعلام تحبسوها . وروى أبو داود في هذا الحديث باسناد مسلم عقيب قول عياش بن أبي ربيعة والحرث بن هشام لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا وفي صحيحه أيضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فقالت طلقها زوجها البتة فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرنى أن أعتد عند ابن أم مكتوم وفي صحيحه عن أبي بكر ابن أبي الجهم العدوى قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها زوجها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حللت فأذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبوجهم وأسامة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما معاوية فرجل ترب لا مال له وأما أبوجهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة بن زيد فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فتزوجته فاغتبطت به وفي صحيحه أيضا عنها قالت أرسل الى زوجي أبو عمرو بن حفص ابن المغيرة عياش بن أبي ربيعة بطلاقى فارسل معه بخمسة أصع تمر وخمسة أصع شعير فقالت مالى نفقة إلا هذا ولا أعتد في منزلكم قال لا فشدت على ثيابي وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقك قلت ثلاثا قال صدق ليس لك نفقة ولكن اعتدى في بيت ابن عمك ابن أم مكتوم فانه ضرير البصر تضعين ثوبك عندك فاذا انقضت عدتك فأذنيني وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطرقه وألفاظه وفي بعضها باسناد صحيح لا يطعن فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى المرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعة ورواه لدارقطني وقال فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي أيضا هذا اللفظ واسنادهما صحيح (ذكر موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل) قال الله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم

وأقيموا الشهادة لله الى قوله قد جعل الله لكل شيء قدرا فأمر الله سبحانه الأزواج الذين لهم عند بلوغ الأجل الامساك والتسريح بأن لا يخرجوا أزواجهم من بيوتهم وأمر أزواجهن أن لا يخرجن فدل على جواز اخراج من ليس لزوجها امساكها بعد الطلاق فانه سبحانه ذكر هؤلاء المطلقات أحكاما متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض أحدها أن الأزواج لا يخرجوهن من بيوتهن والثاني أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن والثالث أن لازواجهن امساكن بالمعروف قبل انقضاء الأجل وترك الامساك فيسرحوهن باحسان والرابع اشهاد ذوى عدل وهو اشهاد على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا وأشار سبحانه الى حكمة ذلك وأنه في الرجعات خاصة بقوله لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والامر الذي يرجى احداثه هنا هو المراجعة هكذا قال السلف ومن بعدهم قال ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن داود الأودي عن الشعبي لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا قال لعلك تدم فيكون لك سبيل الى الرجعة وقال الضحاك لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا قال لعله أن يراجعها في العدة وقاله عطاء وقادة والحسن وقد تقدم قول فاطمة بنت قيس أي أمر يحدث بعد الثلاث فهذا يدل على أن الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبتت فيه هذه الأحكام وأن حكمة أحكام الحاكمين وأرحم الراحمين اقتضته لعل الزوج أن يندم ويزول الشر الذي نزعه الشيطان بينهما فتتبعها نفسه فيراجعها كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لو أن الناس أخذوا بأمر الله في الطلاق ماتت رجل نفسه امرأة يطلقها أبدا ثم ذكر سبحانه الامر باسكان هؤلاء المطلقات فقال أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فالضما تركها متحدا مفسرها وأحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها رجعة مستفادا من كتاب الله عز وجل ومفسرا له وبيان لما مراد المتكلم به منه فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب الله عز وجل والميزان الصحيح العادل معهما أيضا لا يخالفهما فإن النفقة إنما تكون للزوجة فاذا بانت منه صارت أجنبية حكمها حكم سائر الاجنبيات ولم يبق الا مجرد اعتدادها منه وذلك لا يوجب لها نفقة كالموطأة بشبهة أو زنا ولان النفقة إنما تجب في مقابلة التمكن من الاستمتاع وهذا لا يمكن استمتاعه بها بعد بينوتها ولان النفقة لو وجبت لها عليه لأجل عدتها لوجب للنفقة عنها من ماله ولا فرق بينهما البتة فان كل واحد منهما قد بانت عنه وهي معتدة منه قد تعذر منهما الاستمتاع ولأنها لو وجبت لها السكنى لوجب لها النفقة كما يقوله من يوجبها فأما أن يجب لها السكنى دون النفقة فالنص والقياس يدفعه وهذا قول عبد الله بن عباس وأصحابه وجابر بن عبد الله وفاطمة بنت قيس إحدى فقهاء نساء الصحابة وكانت فاطمة تناظر عليه وبه يقول أحمد بن حنبل وأصحابه واسحق بن راهويه وأصحابه وداود بن علي وأصحابه وسائر أهل الحديث والفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال وهي ثلاث روايات عن أحمد أحدها هذا والثاني أن لها النفقة والسكنى وهو قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وفقهاء الكوفة رضي الله عنهم والثالث أن لها السكنى دون النفقة وهذا مذهب أهل المدينة وبه يقول مالك والشافعي رحمهما الله (ذكر المطاعن التي طعن بها على حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا) فاولها طعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى مسلم في صحيحه عن أبي اسحاق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصي خصه به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر رضي

الله عنه لا ترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا يدري أحفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل لا تخرجوهن من يوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة قالوا فهذا عمر رضي الله عنه يخبر أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها النفقة والسكنى ولا ريب أن هذا مرفوع فان الصحابي إذا قال من السنة كذا كان مرفوعا فكيف إذا قال من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف إذا كان القائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإذا تعارضت رواية عمر رضي الله عنه ورواية فاطمة فرواية عمر رضي الله عنه أولى لاسيما ومعها ظاهر القرآن كما سند كره وقال سعيد بن منصور حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة (ذكر طعن عائشة رضي الله عنها في خبر فاطمة بنت قيس) في الصحيحين من حديث هشام بن عروة عن أبيه قال تزوج يحيى بن سعيد ابن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فاخرجها من عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا ان فاطمة قد خرجت قال عروة فأثبت عائشة رضي الله عنها فاخبرتها بذلك فقالت ما بفاطمة بنت قيس خير ان تذكر هذا الحديث وقال البخاري فاتقلها عبد الرحمن فارسلت عائشة رضي الله عنها الى مروان وهو أمير المدينة اتق الله واردها الى بيتها قال مروان ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني قال أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس قالت لا يغرك أن تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر ومعنى كلامه ان كان خروج فاطمة لما يقال من شر كان في لسانها فيكفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر وفي الصحيحين عن عروة أنه قال لعائشة رضي الله عنها ألم ترى الى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت بئس ما صنعت فقلت ألم تسمعي الى قول فاطمة فقالت أما انه لا خير لها في ذلك وفي حديث القاسم عن عائشة رضي الله عنها يعني قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لفاطمة ألا تتقي الله تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيحه أيضا عنها رضي الله عنها قالت ان فاطمة كانت في مكان وحش تخيف على ناحيتها فلذلك أرخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الرزاق عن ابن أبي نجيح أخبرني ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة ثلاثا وذكر القاضي اسمعيل حدثنا نصر بن علي حدثني أبي عن هرون عن محمد بن اسحق قال أحسبه عن محمد بن إبراهيم أن عائشة رضي الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس انما أخرجك هذا اللسان (ذكر طعن أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن جبه على حديث فاطمة) روى عبد الله بن صالح كاتب الليث قال حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعني انتقالها في عدتها رماها بما في يده (ذكر طعن مروان على حديث فاطمة) روى مسلم في صحيحه من حديث الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا أنه حدث به مروان فقال مروان لم نسمع هذا الا من امرأة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها (ذكر طعن سعيد بن المسيب) روى أبو داود في سننه من حديث ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فدفعتم الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد تلك امرأة فنتت الناس انها كانت امرأة لسنة فوضعت على يدي ابن أم مكتوم (ذكر طعن سليمان بن يسار) روى أبو داود في سننه أيضا قال في خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق (ذكر طعن الأسود بن يزيد)

تقدم حديث مسلم أن الشعبي حدث بحديث فاطمة فاخذ الأسود كفا من حصاء فحصبه وقال ويلك تحدث بمثل هذا وقال النسائي ويلك لم تفتي بمثل هذا قال عمر رضى الله عنه لها ان جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والا لم تترك كتاب ربنا لقول امرأة (ذكر طعن أبي سلبة بن عبد الرحمن) قال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال فانكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل أن تحل قالوا وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر رضى الله عنه في إيجاب النفقة والسكنى فروى حماد بن سلية عن حماد بن أبي سليمان أنه أخبر إبراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له إبراهيم ان عمر رضى الله عنه أخبر بقولها فقال لسنا بتاركى آية من كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعليها أوهمت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ذكره أبو محمد في المحلى فهذا نص صريح يجب تقديمه على حديث فاطمة لجلالة روايته وترك انكار الصحابة عليه وموافقته لكتاب الله (ذكر الاجوبة عن هذه المطاعن وبيان بطلانها) وحاصلها أربعة . أحدها أن روايته امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها . الثاني أن روايتها تضمنت مخالفة القرآن . الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لأنه لاحق لها في السكنى بل لآذاها أهل زوجها بلسانها . الرابع معارضة روايتها برواية عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمير المؤمنين ونحن نبين ما في كل واحد من هذه الامور الاربعة بحول الله وقوته هذا مع أن في بعضها من الانقطاع وفي بعضها من الضعف وفي بعضها من البطلان ما سننبه عليه وبعضها صحيح عن نسب اليه بلا شك . فأما المطعن الأول وهو كون الراوى امرأة فطعن باطل بلا شك والعلماء قاطبة على خلافه والمحتج بهذا من أتباع الأئمة أول مبطل له ومخالف له فانهم لا يختلفون في أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل هذا وكما من سنة تلقاها الأئمة بالقبول عن امرأة من الصحابة وهذه مسانيد نساء الصحابة بأيدي الناس لا تشاء أن ترى فيها سنة تفردت بها امرأة منهن الارأيتها فما ذنب فاطمة بنت قيس دون نساء العالمين وقد أخذ الناس بحديث فريضة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد في اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها وليست فاطمة بدونها علما وجلالة وثقة وأمانة بل هي أفقه منها بلا شك فان فريضة لا تعرف الا في هذا الخبر . وأما مشرة فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة الى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فأمر مشهور وكانت أسعد بهذه المناظرة ممن خالفها كما مضى تقريره وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يختلفون في الشيء فتروى لهم احدى أمهات المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يأخذون به ويرجعون اليه ويتركون ما عندهم له وإنما فضلن على فاطمة بنت قيس بكونهن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم والافهى من المهاجرات الأول وقد رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه أسامة بن زيد وكان الذى خطبها له واذا شئت أن تعرف مقدار حفظها وعليها فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذى حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فوعته فاطمة وحفظته وأدته كما سمعته ولم ينكره عليها أحد مع طولها وغرابتها فكيف بقصة جرت لها وهى سبها وخاصمت فيها وحكم فيها بكلمتين وهى لا نفقة ولا سكنى والعادة توجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه أمر مشترك بينها وبين من أنكر عليها فهذا عمر رضى الله عنه قد نسي تيمم الجنب وذكره عمار بن ياسر . أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بالتيمم من الجنابة فلم يذكره عمر رضى الله عنه وأقام رضى الله عنه على أن الجنب لا يصلي حتى يجد الماء .

ونسى الله عنه قوله تعالى وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتیتم احداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا حتى ذكرته به امرأة فرجع الى قولها ونسى قوله انك ميت وانهم ميتون حتى ذكر به فان كان جواز النسيان على الراوى يوجب سقوط روايته سقطت رواية عمر رضى الله عنه التى عارضتم بها خبر فاطمة وان كان لا يوجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك فهى باطلة على التقديرين ولوردت السنن بمثل هذا لم يبق بأيدى الامة منها الا اليسير ثم كيف يعارض خبر فاطمة ويطعن فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد العدل ولا يشترط للرواية نصابا وعمر رضى الله عنه أصابه فى مثل هذا ما أصابه فى خبر أبى موسى فى الاستئذان حين شهد له أبو سعيد ورد خبر المغيرة بن شعبة فى أملاص المرأة حتى شهد له محمد بن سلمة وهذا كان تبيتا منه رضى الله عنه حتى لا يركب الناس الصعب والذلول فى الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والافقد قبل خبر الضحاك بن سفيان الكلأى وحده وهو أعرابى وقبل لعائشة رضى الله عنها عدة أخبار تفردت بها وبالجملة فلا يقول أحداه لا يقبل قول الراوى الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لاسيما ان كان من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين

(فصل) وأما المطن الثانى وهو أن روايتها مخالفة للقرآن فنجيب بجوابين مجمل ومفصل أما المجمل فنقول لو كانت مخالفة كما ذكرتم لكانت مخالفة لعمومه فتكون تخصيصا للعام فحكمها حكم تخصيص قوله يوصيكم الله فى أولادكم بالكافر والريق والقاتل وتخصيص قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائره فان القرآن لم يخص البائن بأنها لا تخرج ولا تخرج وبأنها تسكن من حيث يسكن زوجها بل اما أن يعمها ويعم الرجعية واما أن يخص الرجعية فان عم النوعين فالحديث يخص لعمومه وان خص الرجعيات وهو الصواب للسياق الذى من تدبره وتأمله قطع بأنه فى الرجعيات من عدة أوجه قد أشرنا اليها فالحديث ليس مخالفا لكتاب الله بل موافق له ولو ذكر أمير المؤمنين رضى الله عنه ذلك لكان أول راجع اليه فان الرجل كما يذهل عن النص يذهل عن دلالة وسياقه وما يقترب به مما يتبين المراد منه وكثيرا ما يذهل عن دخول الواقعة المعينة تحت النص العام واندرأجه تحتها فهذا كثير جدا والتفطن له من الفهم الذى يؤتیه الله من يشاء من عباده ولقد كان أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه من ذلك بالمنزلة التى لا تجمل ولا تستوفى عبارة غير أن النسيان والذهول عرضة للانسان فانما الفاضل العالم من اذا ذكر ذكر ورجع فحديث فاطمة رضى الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة أطباق لا يخرج عن واحد منها اما أن يكون تخصيصا لعامه الثانى أن يكون يانا لما لم يتناوله بل سكت عنه الثالث أن يكون يانا لما أريد به وموافقا لما أرشد اليه سياقه وتعليقه وتنبيهه وهذا هو الصواب فهو اذن موافق له لا مخالف وهكذا ينبغى قطعا ومعاذ الله أن يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله تعالى أو يعارضه وقد أنكر الامام أحمد رحمه الله هذا من قول عمر رضى الله عنه وجعل يتبسم ويقول أين فى كتاب الله ايجاب السكنى والنفقة المطلقة ثلاثا وأنكرته قبله الفقيه الفاضلة فاطمة وقالت بينى وبينكم كتاب الله قال الله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وأى أمر يحدث بعد الثلاث وقد تقدم أن قوله اذا بلغن أجلهن فأمسكوهن يشهد بأن الآيات كلها فى الرجعيات . وأما المطن الثالث وهو أن خروجها لم يكن الا لفحش من اسانها فأبرده من تأويل وما أسمجه فان المرأة من خيار الصحابة رضى الله عنهم وفضلائهم ومن المهاجرات الأول ومن لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على فحش يوجب اخراجها من دارها وأن يمنع حقها الذى جعله الله لها ونهى عن

اضاعته . فيا عجباً كيف لم ينكر عايتها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفحش و يقول لها اتقي الله و كفى لسانك عن أذى أهل زوجك واستقرى في مسكنك و كيف يعدل عن هذا الى قوله لا نفقة لك و لا سكنى الى قوله انما السكنى و النفقة للمرأة اذا كان لزوجها عليها رجعة فيا عجباً كيف يترك هذا المانع الصريح الذي خرج من بين شفقي النبي صلى الله عليه وسلم و يعال بأمر موهم لم يعال به رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة و لا أشار اليه و لا نبه عليه هذا من المحال البين ثم لو كانت فاحشة اللسان و قد أعادها الله من ذلك لقال لها النبي صلى الله عليه وسلم و سمعت و أطاعت كفى لسانك حتى تنقضي عدتك و كان من دونها تسمع و تطيع لثلاث تخرج من سكنه

﴿فصل﴾ و أما المطن الرابع وهو معارضة روايتها برواية عمر رضى الله عنه فهذه المعارضة توردها وجهين أحدهما قوله لا ندع كتاب ربنا و سنة نبينا و ان هذا من حكم المرفوع الثاني قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى و النفقة و نحن نقول قد أعاد الله أمير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذي لا يصح عنه أبداً قال الإمام أحمد رحمه الله لا يصح ذلك عن عمر رضى الله عنه و قال أبو الحسن الدارقطني بل السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعاً و من له الإمام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد شهادة الله أنه لم يكن عند عمر رضى الله عنه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن للمطلة ثلاثاً السكنى و النفقة و عمر رضى الله عنه كان أتقى لله و أحرص على تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون هذه السنة عنده ثم لا يروها أصلاً و لا يبينها و يبلغها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و أما حديث حماد عن حماد عن إبراهيم عن عمر رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى و النفقة فنحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها اذا لقيناه أن هذا كذب على عمر رضى الله عنه و كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم و ينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الاتصاف للمذهب و التعصب لها على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت فلو يكون هذا عند عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لخرست فاطمة و ذووها و لم يبرزوا بكلمة و لا دعت فاطمة الى المناظرة ، و لا احتج الى ذكر اخراجها لا يذاً لسانها و لمسات هذا الحديث أئمة الحديث و المصنفين في السنن و الأحكام المنتصرين للسنن فقط لا لمذهب و لا لرجل هذا قبل أن نصل به الى إبراهيم و لو قدر وصولنا بالحديث الى إبراهيم لا نقطع نخاعة فان إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر رضى الله عنه بسنين فان كان مخبر أخبر به إبراهيم عن عمر رضى الله عنه و حسنا به الظن كان قد روى له قول عمر رضى الله عنه بالمعنى و ظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم بثبوت النفقة و السكنى للبطالة حتى قال عمر رضى الله عنه لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة فقد يكون الرجل صالحاً و يكون مغفلاً ليس تحمل الحديث و حفظه و روايته من شأنه و بالله التوفيق . و قد تناظر في هذه المسئلة ميمون بن مهران و سعيد بن المسيب فذكر له ميمون خبر فاطمة فقال سعيد تلك امرأة فتنت الناس فقال له ميمون لئن كانت انما أخذت بما أفتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتنت الناس و ان لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة مع أنها أحرم الناس عليه ليس لها عليه رجعة و لا بينهما ميراث انتهى و لا يعلم أحدهما من الفقهاء رحمهم الله الا وقد احتج بحديث فاطمة بنت قيس هذا و أخذ به في بعض الأحكام . و مالك و الشافعي رحمهما الله و جمهور الأمة يحتجون به في سقوط نفقة المبتوتة اذا كانت حائلاً و الشافعي رحمه الله نفسه احتج به على جواز جمع الثلاث لأن في بعض ألفاظه فطلقتني ثلاثاً و قد بينا أنه انما طلقها آخر ثلاث كما

أخبرت به عن نفسها واحتج به من يرى جواز نظر المرأة إلى الرجال واحتج به الأئمة كلهم على جواز خطبة الرجل على خطبة أخيه إذا لم تكن المرأة قد سكنت إلى الخاطب الأول واحتجوا به على جواز بيان ما في الرجل إذا كان على وجه النصيحة لمن استشاره أن يزوجه أو يعامله أو يسافر معه وأن ذلك ليس بغيبة واحتجوا به على جواز نكاح القرشية من غير القرشي واحتجوا به على وقوع الطلاق في حال غيبة أحد الزوجين عن الآخر وأنه لا يشترط حضوره ومواجهته به واحتجوا به على جواز التعريض بخطبة المعتدة البائن وكانت هذه الأحكام كلها حاصلة ببركة روايتها وصدق حديثها فاستنبطتها الأئمة منها وعملت بها فما بال روايتها ترد في حكم واحد من أحكام هذا الحديث وتقبل فيما عداه فإن كانت حفظته قبلت في جميعه وإن لم تكن حفظته وجب أن لا يفيل في شيء من أحكامه وبالله التوفيق . فإن قيل بقي عليكم شيء واحد وهو أن قوله سبحانه أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم أنما هو في البوائن لا في الرجعية دليل قوله عقيبه ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن فلهن في البائن إذا لو كانت رجعية لما قيد النفقة عليها بالحمل ولكان عديم التأثير فإنها تستحقها حائلا كانت أو حاملا والظاهر أن الضمير في أسكنوهن هو والضمير في قوله وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن واحد . فالجواب أن مورد هذا السؤال إما أن يكون من الموجبين النفقة والسكنى أو ممن يوجب السكنى دون النفقة فإن كان الأول فالآية على زعمه حجة عليه لأنه سبحانه شرط في إيجاب النفقة عليهن لكونهن حوامل والحكم المعلق على الشرط ينتفى عند انتفائه فدل على أن البائن الحائل لا نفقة لها . فإن قيل فهذا دلالة على المفهوم ولا يقول بها قيل ليس ذلك من دلالة المفهوم بل من انتفاء الحكم عند انتفاء شرطه فلو بقي الحكم بعد انتفائه لم يكن شرطا وإن كان ممن يوجب السكنى وحدها فيقال له ليس في الآية ضمير واحد يخص البائن بل ضمائرها نوعان نوع يخص الرجعية قطعا كقوله فإذا باغى أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ونوع يحتمل أن يكون للبائن وأن يكون للرجعية وأن يكون لهما وهو قوله ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وقوله أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم فحمله على الرجعية هو المتعين لتتحد الضمائر ومفسرها فلو حمل على غيرهما لزم اختلاف الضمائر ومفسرها وهو خلاف الأصل والحمل على الأصل أولى . فإن قيل فما الفائدة في تخصيص نفقة الرجعية بكونها حاملا قيل ليس في الآية ما يقتضي أنه لا نفقة للرجعية الحائل بل الرجعية نوعان قد بين الله حكمها في كتابه حائل فلها النفقة بعقد الزوجية إذا حكمها حكم الأزواج أو حامل فلها النفقة بهذه الآية إلى أن تضع حملها فتصير النفقة بعد الوضع نفقة قريب لا نفقة زوج فيخالف حالها قبل الوضع حالها بعده فإن الزوج ينفق عاها وحده إذا كانت حاملا فإذا وضعت نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل ولا يكون حالها في حال حملها كذلك بحيث تجب نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل فإنه في حال حملها جزء من أجزائها فإذا انفصل كان له حكم آخر وانتقلت النفقة من حكم إلى حكم فظهرت فائدة التقييد وسر الاشتراط والله أعلم بما أراد من كلامه . ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الموافق لكتاب الله تعالى من وجوب النفقة للأقارب . روى أبو داود في سننه عن كليب بن ربيعة عن حده أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فمال يارسول الله من أبي قال أمك وأباك . أحباك وأخاك ومولاك الذي يلي ذاك حق واجب ورحم موصولة . وروى النسائي عن طارق الحاربي قال قدمت المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس وهو يقول يد المعطى العليا وأبدأ ممن تعول أمك

هذه المسئلة على عدة أقوال . أحدها أنه لا يجبر أحد على نفقة أحد من أقاربه وإنما ذلك بر وصلة وهذا مذهب يعزى الى الشعبي قال عبد بن حميد الكشي حدثنا قيسة عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال ما رأيت أحدا أجبر أحدا على أحد يعنى على نفقته وفي اثبات هذا المذهب بهذا الكلام نظر والشعبي أفقه من هذا والظاهر أنه أراد أن الناس كانوا أتقوا الله من أن يحتاج الغنى أن يجبره الحاكم على الاتفاق على قريه المحتاج فكان الناس يكتفون بإيجاب الشرع عن إيجاب الحاكم أو إجباره . المذهب الثاني أنه يجب عليه النفقة على أيه الأدنى وأمه التي ولدته خاصة فهذان الابوان يجبر الذكر والاثني من الولد على النفقة عليهما اذا كانا فقيرين فاما نفقة الأولاد فالرجل يجبر على نفقة ابنه الأدنى حتى يبلغ فقط وعلى نفقة بنته الدنيا حتى تزوج ولا يجبر على نفقة ابن ابنه ولا بنت ابنه وان سفلوا ولا تجبر الام على نفقة ابنها وابنتها ولو كانا في غاية الحاجة والام في غاية الغنى ولا تجب على أحد النفقة على ابن ابن ولا جد ولا أخ ولا أخت ولا عم ولاعمة ولا خال ولا خالة ولا أحد من الأقارب البتة سوى ما ذكرنا وتجب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذهب مالك وهو أضيق المذاهب في النفقات . المذهب الثالث أنه تجب نفقة عمودي النسب خاصة دون من عداهم مع اتفاق الدين ويسار المنفق وقدرته وحاجة المنفق عليه وعجزه عن الكسب بصغر أو جنون أو زمانة ان كان من العمود الأسفل وان كان من العمود الأعلى فهل يشترط عجزهم عن الكسب على قولين ومنهم من طرد القولين أيضا في العمود الأسفل فاذا بلغ الولد صحيفا سقطت نفقته ذكر اكان أو أثنى وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وهو أوسع من مذهب مالك رحمه الله . المذهب الرابع أن النفقة تجب على كل ذى رحم محرم لذى رحمه من الأولاد وأولادهم أو الآباء والاجداد وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم لم تجب الامع اتحاد الدين فلا يجب على المسلم أن ينفق على ذى رحمه الكافر ثم انما تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه فان كان صغيرا اعتبر فقره فقط وان كان كبيرا فان كان أثنى فكذلك وان كان ذكرا فلا بد مع فقره من عماه أو زماته فان كان صحيفا بصيرا لم تجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث الا في نفقة الولد فانها على أيه خاصة على المشهور من مذهبه وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي أنها على أبويه بقدر ميراثهما طردا للقياس وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو أوسع من مذهب الشافعي رحمه الله . المذهب الخامس أن القريب ان كان من عمود النسب وجبت نفقته مطلقا سواء كان وارثا أو غير وارث وهل يشترط اتحاد الدين بينهم على روايتين وعنه رواية أخرى أنه لا تجب نفقتهم الا بشرط أن يرثهم بفرض أو تعصيب كسائر الأقارب وان كان من غير عمود النسب وجبت نفقتهم بشرط أن يكون بينه وبينهم توارث ثم هل يشترط أن يكون التوارث من الجانبين أو يكفي أن يكون من أحدهما على روايتين وهل يشترط ثبوت التوارث في الحال أو أن يكون من أهل الميراث في الجملة على روايتين فان كان الأقارب من ذوى الارحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على المنصوص عنه وخرج بعض أصحابه وجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في عمودي النسب في احدى الروايتين فان كان الميراث بغير القرابة كالولام وجبت النفقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون الموروث واذا لزمته نفقة رجل لزمته نفقة زوجته في ظاهر مذهبه وعنه لا تلزمه وعنه تلزمه في عمودي النسب خاصة دون ما عداهم وعنه تلزمه لزوجة الاب خاصة ويلزمه اعفاف عمودي نسبه بتزويج

أو تسر إذا طلبوا ذلك قال القاضي أبو يعلى وكذلك يجزئ في كل من لزمته نفقته ابن أخ أو عم أو غيرهما يلزمه اعفاه لأن أحمد رحمه الله قد نص في العبد يازمه أن يزوجه إذا طلب ذلك والايح عليه وإذا لزمه اعفاه رجل لزمه نفقة زوجته لأنه لا يمكن من الاعفاف إلا بذلك وهذه غير المسئلة المتقدمة وهو وجوب الاتفاق على زوجة المنفق عليه ولهذا مأخذ وتلك مأخذ وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله وهو أوسع من مذهب أبي حنيفة رحمه الله وإن كان مذهب أبي حنيفة رحمه الله أوسع منه من وجه آخر حيث يوجب النفقة على ذوى الأرحام وهو الصحيح في الدليل وهو الذي تقتضيه أصول أحمد ونصوصه وقواعد الشرع وصلة الرحم التي أمر الله أن توصل وحرم الجنة على كل قاطع رحم فالنفقة تستحق بشيئين بالميراث بكتاب الله وبالرحم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس عصة صبي أن ينفقوا عليه وكانوا بني عمه وتقدم قول زيد ابن ثابت إذا كان عم وأم فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الأم بقدر ميراثها فإنه لا يخالف لهما من الصحابة البتة وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى وآت ذا القربى حقه وقوله تعالى وبالوالدين إحسانا وبذي القربى وقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم العطية للأقارب وصرح بأنسابهم فقال وأختك وأخاك ثم أدناك فادناك حق واجب ورحم موصول فإن قيل المراد بذلك البر والصلة دون الوجوب قيل يرد هذا أنه سبحانه أمر به وسماه حقا وأضافه إليه بقوله حقه وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه حق وأنه واجب وبعض هذا ينادى على الوجوب جهارا . فإن قيل المراد بحقه ترك طبيعته فالجواب من وجهين . أحدهما أن يقال فأي طبيعة أعظم من أن يراه يتلظى جوعا وعطشا ويتأذى غاية الأذى بالحر والبرد ولا يطعمه لقمة ولا يسقيه جرعة ولا يكسوه ما يستر عورته ويقيه الحر والبرد ويسكنه تحت سقف يظله هذا وهو أخوه وابن أمه وأبيه أو عمه صنو أياه أو خاله التي هي أمه وإنما يجب عليه من ذلك ما يجب بذله للاجني البعيد بان يعاوضه على ذلك في الذمة إلى أن يرسر ثم يسترجع به عليه هذا مع كونه في غاية اليسار والجدة وسعة الأموال فإن لم تكن هذه طبيعة فأنالاندري ما هي الطبيعة المحرمة والصلة التي أمر الله بها وحرم الجنة على قاطعها . الوجه الثاني أن يقال فما هذه الصلة الواجبة التي بادت عليها النصوص وبالغت في إيجابها وذمت قاطعها فأي قدر زائد فيها على حق الاجني حتى تهمله القلوب وتخبره الألسنة وتعمل به الجوارح أهو السلام عليه إذا لقيه وعيادته إذا مرض وتشميته إذا عطس واجابته إذا دعاه وانكم لا توجبون شيئا من ذلك إلا ما يجب نظيره للاجني على الاجني وإن كانت هذه الصلة ترك ضربه وسبه وأذاه والأزراء به ونحو ذلك فهذا حق يجب لكل مسلم على كل مسلم بل للذمي البعيد على المسلم فما خصوصية صلة الرحم الواجبة ولهذا كان بعض فضلاء المتأخرين يقول أعياني أن أعرف صلة الرحم الواجبة ولما أورد الناس هذا على أصحاب مالك رحمه الله وقالوا لهم ما معنى صلة الرحم عنكم صنف بعضهم في صلة الرحم كتابا كبيرا واستوعب فيه من الآثار المرفوعة والموقوفة وذكر جنس الصلة وأنواعها وأقسامها ومع هذا فلم يتخلص من هذا الإلزام فإن الصلة معروفة يعرفها الخامس والعام والآثار فيها أشهر من العلم ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم ويجب له رحمه ولا ياركه وبها الاجني فلا يمكنكم أن نعيوا وجوب حق الأركان النفقة أو ب . . . ولا يمكنكم أن تذكرها مسقطا لوجوب النفقة إلا وكان ماعدا ما أولى بالسقوط منه والنبي صلى الله عليه وسلم قد قرأ حق الأخ والأخت بالأب والأم فقال أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فادناك فما الذي نسخ هذا وما الذي جعل

أوله للوجوب وآخره للاستحباب وإذا عرف هذا فليس من بر الوالدين أن يدع الرجل أباه يكنس الكنيف ويكاري على الحير ويوقد في أتون الحمام ويحمل للناس على رأسه ما يتقوت بأجرته وهو في غاية الغنى واليسار وسعة ذات اليد وليس من ربه أن يدعها تخدم الناس وتغسل ثيابهم وتسقي لهم الماء ونحو ذلك ولا يصوبها بما ينفقه عليها ويقول الأبوان مكتسبان صحيحان وليسا بزمنين ولا أعميين فيا لله العجب أين شرط الله ورسوله في بر الوالدين وصلة الرحم أن يكون أحدهم زماً أو أعمى وليست صلة الرحم ولا بر الوالدين موقوفة على ذلك شرعاً ولا لغة ولا عرفاً وبالله التوفيق

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم بها وما لا يحرم وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في ارضاع الكبير هل له تأثير أم لا . ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وثبت فيهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال إنها لا تحل لي إنها ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وثبت فيهما أنه قال لعائشة رضي الله عنها ائذني لأفلق أخى أبي القعيس فإنه عمك وكانت امرأته أرضعت عائشة رضي الله عنها وبهذا أجاب ابن عباس لما سئل عن رجل له جارتان أرضعت أحدهما جارية والآخرى غلاماً ما يحل للغلام أن يتزوج الجارية قال لا اللقاح واحد وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وفي رواية لا تحرم الاملاجة والاملاجتان وفي لفظ له أن رجلاً قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وثبت في صحيحه أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الرضاعة من المجاعة وثبت في جامع الترمذي من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام وقال الترمذي حديث صحيح وفي سنن الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عباس يرفعه لا رضاع إلا ما كان في الجولين وفي سنن أبي داود من حديث ابن مسعود يرفعه لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعته تحرمين عليه وفي رواية له عنها قالت جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعته فقالت وكيف أرضعته وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد غلبت أنه كبير وفي لفظ لمسلم أن أم سلمة رضي الله عنها قالت لعائشة رضي الله عنها انه يدخل عليك الغلام الا يفع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة رضي الله عنها أمالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالماً يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعته حتى يدخل عليك وسأله أبو داود في سننه سياقة تامة مطولة فرواه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سالماً وأنكحه ابنة أخيه هند

بنت الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا وكان من تبني رجلا في الجاهلية دعاه الناس اليه وورث ميراثه حتى أنزل الله تعالى في ذلك ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم فردوا الى آبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخا في الدين فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله انا كنا نرى سالما ولدا وكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني فضلا وقد أنزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعيه فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة رضي الله عنها تأمر بنات اخوتها وبنات اخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة رضي الله عنها أن يراها ويدخل عليها وان كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبت ذلك أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة من الناس حتى يرضعن في المهد وقلن لعائشة والله ما ندرى لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس فتضمنت هذه السنة الثابتة أحكاما عديدة بعض متفق عليه بين الأمة وفي بعضها نزاع . الحكم الأول قوله صلى الله عليه وسلم الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وهذا الحكم متفق عليه بين الأمة حتى عند من قال ان الزيادة على النص نسخ والقرآن لا ينسخ بالسنة فانه اضطر الى قبول هذا الحكم وان كان زائدا على ما في القرآن سواء سماه نسحا أو لم يسمه كما اضطر الى تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها مع أنه زيادة على نص القرآن وذكرها هذا مع حديث أبي القعيس في تحريم لبن الفحل على أن المرخصة والزوج صاحب اللبن قد صارا أبوين للطفل وصار الطفل ولدا لهما فانتشرت الحرمة من هذه الجهات الثلاث فأولاد الطفل وان نزلوا أولاد ولدهما وأولاد كل واحد من المرخصة والزوج من الآخر ومن غيره اخوته وأخواته من الجهات الثلاث فأولاد أحدهما من الآخر اخوته وأخواته لآبيه وأمه وأولاد الزوج من غيرها اخوته وأخواته من آبيه وأولاد المرخصة من غيره اخوته وأخواته لأمه وصار آباؤهما أجداده وجداته وصار اخوة المرأة وأخواتها أخواله وخالاته واخوة صاحب اللبن وأخواته أعمامه وعماته فحرمة الرضاع تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم الى غير المرتضع ممن هو في درجته من . اخوته وأخواته فيباح لأخيه نكاح من أرضعت أخاه وبناتها وأمهاتها ويباح لأخته نكاح صاحب اللبن وأباه وبنيه وكذلك لا ينتشر الى من فوقه من آبائه وأمهاته ومن في درجته من أعمامه وعماته وأخواله وخالاته فلا يبي المرتضع من النسب وأجداده أن ينكحوا أم الطفل من الرضاع وأمهاتها وأخواتها وبناتها وأن ينكحوا أمهات صاحب اللبن وأخواته وبناته اذ نظير هذا من النسب حلال فلا تخ من الأب أن يتزوج أخت أخيه من الأم وللأخ من الأم أن ينكح أخت أخيه من الأب وكذلك ينكح الرجل أم ابنه من النسب وأختها وأما أمها وبناتها فانما حرمتا بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه أم امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وامرأة ابنه من الرضاعة أو يحرم الجمع بين الأختين من الرضاعة أو بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمت الأئمة الاربعة وأتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال أحد بعدم التحريم فهو أقوى . قال المحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فأجرى الرضاعة مجرى النسب وشبهها به فثبت تنزيل ولد الرضاعة وأبي الرضاعة منزلة ولد النسب

وأية فثبت للنسب من التحريم ثبت للرضاعة فإذا حرمت امرأة الأب والابن وأم المرأة وابنتها من النسب حرمن بالرضاعة وإذا حرم الجمع بين أختي النسب حرم بين أختي الرضاعة هذا تقدير احتجاجهم على التحريم . قال شيخ الاسلام الله سبحانه حرم سبعا بالنسب وسبعا بالصهر كذا قال ابن عباس قال ومعلوم أن تحريم الرضاعة لا يسمى صهرا وإنما يحرم منه ما يحرم من النسب والنبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب ولم يقل وما يحرم بالمصاهرة ولا ذكره الله سبحانه في كتابه كما ذكر تحريم الصهر ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب والصهر قسم النسب وشقيقه قال الله تعالى هو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فالعلاقة بين الناس بالنسب والصهر وهما سببا التحريم والرضاع فرع على النسب ولا تعقل المصاهرة الا بين الأنساب والله تعالى إنما حرم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لثلاثي يفضي الى قطيعة الرحم المحرمة ومعلوم أن الأختين من الرضاع ليس بينهما رحم محرمة في غير النكاح ولا ريب على ما بينهما من أخوة الرضاع حكم واحد قط غير تحريم أحدهما على الآخر فلا يعتق عليه بالملك ولا يرثه ولا يستحق النفقة عليه ولا يثبت له عليه ولاية النكاح ولا الموت ولا يعقل عنه ولا يدخل في الوصية والوقف على أقاربه وذوي رحمه ولا يحرم التفريق بين الأم ولدها الصغير من الرضاعة ويحرم من النسب والتفريق بينهما في الملك كالجمع بينهما في النكاح سواء ولو كان ملك شيئا من المحرمات بالرضاع لم يعتق عليه بالملك وإذا حرمت على الرجل أمه وبنته وأخته وعمته وخالته من الرضاعة لم يلزم أن يحرم عليه أم امرأته التي أرضعت امرأته فإنه لا نسب بينه وبينها ولا مصاهرة ولا رضاع والرضاعة إذا جعلت كالنسب في حكم لا يلزم أن تكون مثله في كل حكم بل ما افترقا فيه من الأحكام أضعاف ما اجتماعا فيه منها وقد ثبت جواز الجمع بين اللتين بينهما مصاهرة محرمة كما جمع عبدالله بن جعفر بين امرأة علي وابنته من غيرها وإن كان بينهما تحريم يمنع جواز نكاح أحدهما للآخر لو كان ذكرًا فهذا نظير الأختين من الرضاعة سواء لأن سبب تحريم النكاح بينهما في أنفسهما ليس بينهما وبين الأجنبي منهما الذي لا رضاع بينه وبينهما ولا صهر وهذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم واحتج أحمد بأن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة علي وابنته ولم ينكر ذلك أحد قال البخاري وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي وابنته وقال ابن شبرمة لا بأس به وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به وكرهه جابر بن زيد للقطيعة وليس فيه تحريم لقوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم هذا كلام البخاري وبالجملة فثبت أحكام النسب من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه أو من وجه آخر فهو لا نساء النبي صلى الله عليه وسلم هن أمهات المؤمنين في التحريم والحرمه فقط لا في المحرمية فليس لأحد أن يخلو بهن ولا ينظر اليهن بل قد أمرهن الله بالاحتجاب عمن حرم عليه نكاحهن من غير أقاربهن ومن بينهن وبينهن رضاع فقال تعالى وإذا سألتوهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ثم هذا الحكم لا يتعدى الى أقاربهن البتة فليس بناتهن أخوات المؤمنين يحرم علي رجالهم ولابنوهن أخوة لهم يحرم عليهن بناتهن ولا أخواتهن وأخواتهن خالات وأحوال بل هن حلال للمسلمين باتفاق المسلمين وقد كانت أم الفضل أخت ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس وكانت أسماء بنت أبي بكر أخت عائشة رضي الله عنها تحت الزبير وكانت أم عائشة رضي الله عنها تحت أبي بكر وأم حفصة تحت عمر رضي الله عنه وليس

للرجل أن يتزوج أم أمه وقد تزوج عبدالله بن عمر واخوته أولاد أبي بكر وأولاد أبي سفيان من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لهن لم يحز أن ينكحوهن فلم تنتشر الحرمة من أمهات المؤمنين إلى أقاربهن والا لزم من ثبوت حكم من أحكام النسب بين الأمة وبينهن ثبوت غيره من الأحكام ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى في المحرمات وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ومعلوم أن لفظ الابن إذا أطلق لم يدخل فيه ابن الرضاع فكيف إذا قيد بكونه ابن صلب وقصد إخراج ابن التبنّي بهذا لا يمنع إخراج ابن الرضاع ويوجب دخوله وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما مولى أبي حذيفة ليصير محرما لها فأرضعته بلبن أبي حذيفة زوجها وصار ابنها ومحرما بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا الحكم مختصا بسالم أو عاما كما قالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فبقى سالم محرما لها لكونها أرضعته وصارت أمه ولم يصير محرما لها لكونها امرأة أبيه من الرضاعة فإن هذا لا تأثير فيه لرضاعة سهلة له بل لو أرضعته جارية له أو امرأة أخرى صارت سهلة امرأة أبيه وإنما التأثير لكونه ولدها نفسها وقد علل بهذا في الحديث نفسه ولفظه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعته فأرضعته خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ولا يمكن دعوى الإجماع في هذه المسألة ومن ادعاه فهو كاذب فإن سعيد بن المسيب وأبا سلية بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وأبا قلابة لم يكونوا يثبتون التحريم بابن الفحل وهو مروي عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وكانوا يرون التحريم إنما هو من قبل الأمهات فقط هؤلاء إذا لم يجعلوا المرتضع من لبن الفحل ولدا له فإن لا يحرموا عليه امرأته ولا على الرضيع امرأة الفحل بطريق الأولى فعلى قول هؤلاء فلا يحرم على المرأة أبو زوجها من الرضاعة ولا ابنه من الرضاعة. فإن قيل هؤلاء لم يثبتوا البنوة بين المرتضع وبين الفحل فلم تثبت المصاهرة لأنها فرع ثبوت بنوة الرضاع فإذا لم تثبت له لم يثبت فرعها وأما من أثبت بنوة الرضاع من جهة الفحل كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وقال به جمهور أهل الإسلام فإنه تثبت المصاهرة بهذه البنوة فهل قال أحد ممن ذهب إلى التحريم بابن الفحل أن زوجة أبيه وابنه من الرضاعة لا تحرم. قيل المقصود أن في تحريم هذه نزاعا وأنه ليس مجمعا عليه وبقي النظر في مأخذه هل هو إلغاء لبن الفحل وأنه لا تأثير له أو إلغاء المصاهرة من جهة الرضاع وأنه لا تأثير لها وإنما التأثير لمصاهرة النسب ولا شك أن المأخذ الأول باطل لثبوت السنة الصحيحة بالتحريم بابن الفحل وقد بينا أنه لا يازم من القول بالتحريم به إثبات المصاهرة به إلا بالقياس وقد تقدم أن الفارق بين الأصل والفرع أضعاف أضعاف الجامع وأنه لا يازم من ثبوت حكم من أحكام النسب ثبوت حكم آخر ويدل على هذا أيضا أنه سبحانه لم يجعل أم الرضاع وأخت الرضاعة داخلية تحت أمهاتنا وأخواتنا فإنه سبحانه قال حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم ثم قال وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فدل على أن لفظ أمهاتنا عند الإطلاق إنما يراد به الأم من النسب وإذا ثبت هذا فقوله تعالى وأمهات نسائكم مثل قوله وأمهاتكم إنما هن أمهات نسائنا من النسب فلا يتناول أمهاتهن من الرضاعة ولو أريد تحريمهن لقال وأمهاتهن اللاتي أرضعنكم كما ذكر في أمهاتنا وقد بينا أن قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب إنما يدل على أن من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظيره من الرضاعة ولا يدل على أن من حرم عليه بالصهر أو بالجمع حرم عليه نظيره من الرضاعة بل يدل مفهومه على خلاف ذلك مع عموم قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم ومما يدل على أن تحريم

امرأة أبيه وابنه من الرضاعة ليس مسألة اجماع انه قد ثبت عن جماعة من السلف جواز نكاح بنت امرأته اذا لم تكن في حجره كما صح عن مالك ابن أوس بن الحدثان النضري قال كانت عندى امرأة وقد ولدت لى فتوفيت فوجدت عليها فلقيت على بن أبي طالب رضى الله عنه قال لى مالك رحمك الله قلت توفيت المرأة قال لها ابنة قلت نعم قال كانت فى حجرى قلت لاهى فى الطائف قال فانكحها قلت فأين قوله تعالى وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم قال انها لم تكن فى حجرى وانما ذلك اذا كانت فى حجرى وصح عن ابراهيم بن ميسرة أن رجلا من بنى سوأة يقال له عبيد الله بن معبد أثنى عليه خيرا أخبره أن أباه أوجده كان قد نكح امرأة ذات ولد من غيره ثم اصطحبا ماشاء الله ثم نكح امرأة شابة فقال أحد بنى الأولى قد نكحت على أمنا وكبرت واستغيت عنها بامرأة شابة فطلقها قال لا والله إلا أن تنكحنى ابتك قال فطلقها ونكح ابنته ولم تكن فى حجره هى ولا أبوها قال فحنت سفيان بن عبد الله فقلت استفت لى عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لتحنن معى فأدخلنى على عمر رضى الله عنه بمنى فقصصت عليه الخبر فقال عمر رضى الله عنه لا بأس بذلك واذهب فسل فلانا وتعال فاخبرنى قال ولا أراه إلا عليا قال فسألته فقال لا بأس بذلك وهذا مذهب أهل الظاهر فان كان عمر وعلى رضى عنهما ومن يقول بقولها قد أباحا الريبة اذا لم تكن فى حجر الزوج مع أنها ابنة امرأته من النسب فكيف يحرمان عليه ابنتها من الرضاع وهذه ثلاثة قيود ذكرها الله سبحانه وتعالى فى تحريمها . أن تكون فى حجره وأن تكون من امرأته وأن يكون قد دخل بأما فكيف يحرم عليه مجرد ابنتها من الرضاعة وليست فى حجره ولا هى ريبة لغة فان الريبة بنت الزوجة والريب ابنا باتفاق الناس وسميا ريبيا وربيبة لأن زوج أمهما يربهما فى العادة وأما من أرضعتها امرأته بغير لبنه ولم يربها قط ولا كانت فى حجره فدخولها فى هذا النص فى غاية البعد لفظا ومعنى وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم الريبة بكونها فى الحجر فى صحيح البخارى من حديث الزهرى عن عروة أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت يا رسول الله أخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة قالت نعم فقال انها لو لم تكن ريبتي فى حجرى لما حلت لى وهذا يدل على اعتباره صلى الله عليه وسلم القيد الذى قيده الله فى التحريم وهو أن تكون فى حجر الزوج ونظير هذا سواء أن يقال فى زوجة ابن الصلب اذا كانت محرمة برضاع لو لم تكن حليمة ابني الذى لصبي لما حلت لى سواء ولا فرق بينهما وبالله التوفيق

(فصل) الحكم الثانى المستفاد من هذه السنة أن لبن الفحل يحرم وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة وهذا هو الحق الذى لا يجوز أن يقال بغيره وان خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ويترك كل ما خالفها لأجلها ولا تترك هى لأجل قول أحد كائنا من كان ولو تركت السنن بخلاف من خالفها لعدم باوعها له أولتا ويلها أو غير ذلك لترك سنن كثيرة جدا وتركت الحجة الى غيرها وقول من يجب اتباعه الى قول من لا يجب اتباعه وقول المعصوم الى قول غير المعصوم وهذه بلية نسال الله العافية منها وأن لا نلقاه بها يوم القيامة . قال الأعمش كان عمارة و ابراهيم وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحكم ابن عتيبة بنخبر أبى القعيس يعنى فتركوا قولهم ورجعوا عنه وهكذا يصنع أهل العلم اذا أتتهم السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعوا اليها وتركوا قولهم بغيرها . قال الذين لا يحرمون بلبن الفحل انما ذكر الله سبحانه فى

كتابہ التحريم بالرضاعة من جهة الأم فقال وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة واللام للعهد ترجع الى الرضاعة المذكورة وهي رضاعة الأم وقد قال الله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم فلو أثبتنا التحريم بالحديث لكنا قد نسخنا القرآن بالسنة وهذا على أصل من يقول الزيادة على النص نسخ الزم قالوا هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أعلم الأمة بسنته وكانوا لا يرون التحريم به فصح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه امرأة الزبير بن العوام قالت زينب وكان الزبير يدخل على وأنا متشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي ويقول اقبلي على خديتي أرى أنه أبي وما ولد منه فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير أرسل الى يخطب أم كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلية فقالت لرسوله وهل تحمله وإنما هي ابنة أخته فقال عبد الله إنما أردت بهذا المنع من قبلك أما ما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من غير أسماء فليسوا لك باخوة فأسألي عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى هلك عنها قالوا ولم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم قالوا ومن المعلوم أن الرضاعة من جهة المرأة لا من الرجل. قال الجمهور ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة فلا يجوز العدول عنها أما القرآن فانه بين أمرين إما أن يتناول الأخت من الأب من الرضاعة فيكون دالاً على تحريمها وإما أن لا يتناولها فيكون ساكتاً عنها فيكون تحريم السنة لها تحريماً مبتدأ ومخصصاً لعموم قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم والظاهر يتناول لفظاً الأخت لها فانه سبحانه عم لفظ الأخوات من الرضاعة فدخل فيه كل من أطلق عليها أخته ولا يجوز أن يقال إن أخته من أبيه من الرضاعة ليست أختاً له فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها ائذني لأفلق فانه عمك فأثبت العمومة بينها وبينه بابن الفحل وحده فإذا ثبتت العمومة بين المرتضعة وبين أخي صاحب اللبن ثبتت الأخوة بينها وبين ابنه بطريق الأولى أو مثله فالسنة بينت مراد الكتاب لأنها خالفته وغايتها أن تكون أثبتت تحريم ما سكت عنه أو تخصيص ما لم يرد عمومه وأما قولكم إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة فقد صح عن علي كرم الله وجهه إثبات التحريم به وذكر البخاري في صحيحه أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاماً أيحل أن ينكحها فقال ابن عباس لا اللقاح واحد وهذا الأثر الذي استدللتم به صريح عن الزبير أنه كان يعتقد زينب ابنته بتلك الرضاعة وهذه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كانت تفتي أن لبن الفحل ينشر الحرمة فلم يبق بأيديكم إلا عبد الله بن الزبير وأين يقع من هؤلاء وأما الذين سألتهم فأفتوها بالحل فجمعولون غير مسمين ولم يقل الراوي فسألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم متوافرون بل لعليها أرسلت فسألت من لم تبلغه السنة الصحيحة منهم فأفتاها بما أفتاها به عبد الله بن الزبير ولم يكن الصحابة اذ ذاك متوافرين بالمدينة بل كان معظمهم وأكبرهم بالشام والعراق ومصر وأما قولكم إن الرضاعة إنما هي من جهة الأم فالجواب أن يقال إنما اللبن للأب الذي تاربو طئه والأم وعاء له وبالله التوفيق. فان قيل فهل تثبت أبوة صاحب اللبن وإن لم تثبت أمومة المرضعة أو ثبتت أبوته فرع على ثبوت أمومة المرضعة قيل هذا الأصل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعي رحمهما الله وعليه مسألة من له أربع زوجات فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فانهن لا يصرن أمالها لأن كل واحدة منهن لم ترضعها خمس رضعات وهل يصير الزوج أباً للطفلة

فيه وجهان أحدهما لا يصير أباً كما لم تصر المرضعات أمهات والثاني وهو الأصح يصير أباً لكون الولد ارتضع من لبنه خمس رضعات ولبن الفحل أصل بنفسه غير متفرع على أمومة المرضعة فإن الأبوة إنما تثبت بحصول الارتضاع من لبنه لا لكون المرضعة أمه ولا يجرى هذا على أصل أبي حنيفة ومالك رحمهما الله فإن عندهما قليل الرضاع وكثيره محرم فالزوجات الأربع أمهات للارتضاع فإذا قلنا بثبوت الأبوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لأنه ربيهن وهن موطآت أبيه فهو ابن يعلن وإن قلنا لا تثبت الأبوة لم يحرم من عليه بهذا الرضاع وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلاً كل واحدة رضعة لم يصرن أمهات له وهل يصير الرجل جداً له وأولاده الذين هم أخوة المرضعات أخوالاً له وخالات على وجهين أحدهما يصير جداً وأخوهن خالاً لأنه قد كمل المرتضع خمس رضعات من لبن بناته فصار جداً كما لو كان المرتضع بنتاً واحدة وإذا صار جداً كان أولاده الذين هم أخوة البنات أخوالاً وخالات لأنهن أخوة من كمل له منهن خمس رضعات فنزلوا بالنسبة إليه منزلة أم واحدة والآخر لا يصير جداً ولا أخواتهن خالات لأن كونه جداً فرع على كون ابنته أما وكون أخيها خالاً فرع على كون أخته أما ولم يثبت الأصل فلا يثبت فرعه وهذا الوجه أصح في هذه المسألة بخلاف التي قبلها فإن ثبوت الأبوة فيها لا تستلزم ثبوت الأمومة على الصحيح والفرق بينهما أن الفرعية متحققة في هذه المسئلة بين المرضعات وأبين فانهن بناته واللبن ليس له فالتحريم هنا بين المرضعة وابنها فإذا لم تكن أما لم يكن أبوها جداً بخلاف تلك فإن التحريم بين المرتضع وبين صاحب اللبن فسواء ثبت أمومة المرضعة أولاً فعلى هذا إذا قلنا يصير أخوهن خالاً فهل تكون كل واحدة منهن خالة له فيه وجهان أحدهما لا تكون خالة لأنه لم يرتضع من لبن أخواتها خمس رضعات فلا تثبت الخولة والثاني تثبت لأنه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات وكان ما ارتضع منها ومن أخواتها مثبناً للخولة ولا تثبت أمومة واحدة منهن إذا لم يرتضع منها خمس رضعات ولا يستبعد ثبوت خولة بلا أمومة كما ثبت في لبن الفحل أبوة بلا أمومة وهذا ضعيف والفرق بينهما أن الخولة فرع محض على الأمومة فإذا لم يثبت الأصل فكيف يثبت فرعه بخلاف الأبوة والأمومة فانهما أصلان لا يلزم من انتفاء أحدهما انتفاء الآخر وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل أم وأخت وابنة وزوجة ابن فأرضعن طفلة كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن أم أو هل تحرم على الرجل على وجهين أوجههما ما تقدم والتحريم ههنا بعيد فإن هذا اللبن الذي كمل للطفل لا يجعل الرجل أباً له ولا جداً ولا أخاً ولا خالاً ولا خالة والله أعلم

(فصل) وقد دل التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني دلالة الأولى والآخرى لأنه إذا حرم عليه أن ينكح من قد تغذت بابن ثار بوطئه فكيف يحل له أن ينكح من قد خالق من نفس مائه بوطئه وكيف يحرم الشارع بنته من الرضاع لما فيها من لبن كان وطء الرجل سبباً فيه ثم يبيح له نكاح من خلقت من نفس وطئه هذا من المستحيل فإن البعضية التي بينه وبين المخلوقة من مائه أكمل وأتم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فإن ثبت الرضاع فيها جزءاً من البعضية والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه فنصفها أو أكثرها بعضه قطعاً والشرط الآخر للأمر وهذا قول جمهور المسلمين ولا يعرف في الصحابة من أباحها ونص الإمام أحمد رحمه الله على أن من تزوجها قتل بالسيف محصناً كان أو غيره وإذا كانت بنته من الرضاعة بنتاً في حكيم فقط الحرم والمحرمة وتختلف سائر أحكام البنت عما لم تخرجها عن التحريم وتوجب حلها فكذا بنته من الزنا تكون

بتا في التحريم وتختلف أحكام البنت عنها لا يوجب حلها والله سبحانه خاطب العرب بما تعقله في لغاتها ولفظ البنت لفظ لغوي لم ينقله الشارع عن موضعه الأصلي كلفظ الصلاة والإيمان ونحوهما فيحمل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه إلى غيره فلفظ البنت كلفظ الأخ والعلم والخال ألفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أنطق ابن الراعي الزاني بقوله أبي فلان الراعي وهذا الانطاق لا يحتمل الكذب وأجمعت الأمة على تحريم أمه عليه وخلقه من مائها وماء الزاني خلق واحد وأتمهما فيه سواء وكونه بعضا له مثل كونه بعضا لها وانقطاع الإرث بين الزاني والبنت لا يوجب جواز نكاحها ثم من العجب كيف يحرم صاحب هذا القول أن يستعنى الإنسان بيده ويقول هو نكاح ليده ويجوز للإنسان أن ينكح بعضه ثم يجوز له أن يستفرش بعضه الذي خلقه الله من مائه وأخرجه من صلبه كما يستفرش الأجنبية

(فصل) والحكم الثالث أنه لا تحرم المصّة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم إلا خمس رضعات وهذا موضع اختلف فيه العلماء فأثبت طائفة من السلف والخلف التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهذا يروى عن علي وابن عباس وهو قول سعيد بن المسيب والحسن والزهرى وقتادة والحكم وحماد والاوزاعي والثوري وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله وزعم الليث بن سعد أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم وهذا رواية عن الإمام أحمد رحمه الله وقالت طائفة أخرى لا يثبت التحريم بأقل من ثلاث رضعات وهذا قول أبي ثور وأبي عبيد وابن المنذر وداود بن علي وهو رواية ثانية عن أحمد وقالت طائفة أخرى لا يثبت بأقل من خمس رضعات وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وهو إحدى الروايات الثلاث عن عائشة رضي الله عنها والرواية الثانية عنها أنه لا يحرم أقل من سبع والثالثة لا يحرم أقل من عشر والقول بالخمس مذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله في ظاهر مذهبه وهو قول ابن حزم وخالف داود في هذه المسئلة فحجة الأولين أنه سبحانه علق التحريم باسم الرضاعة فحيث وجد اسمها وجد حكمها والنبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهذا موافق لاطلاق القرآن وثبت في الصحيحين عن عقبة بن الحرث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي هاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد أرضعتكما فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما ولم يسأل عن عدد الرضاع قالوا ولأنه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوطء الموجب له قالوا ولأن انشاز العظم وانبات اللحم يحصل بقليله وكثيره قالوا ولأن أصحاب العدد قد اختلف أقوالهم في الرضعة وحقيقتها واضطربت أشد الاضطراب وما كان هكذا لم يجعله الشارع نصا بل لعدم ضبطه والعلم به . قال أصحاب الثلاث قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تحرم المصّة والمصتان وعن أم الفضل بنت الحرث قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة والاملاجتان وفي حديث آخر أن رجلا قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وهذه أحاديث صحيحة صريحة رواها مسلم في صحيحه فلا يجوز العدول عنها فأثبتنا التحريم بالثلاث لعموم الآية ونقينا التحريم بما دونها بصريح السنة قالوا ولأن ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلاث قالوا ولأنها أول مراتب الجمع وقد اعتبرها الشارع في مواضع كثيرة جدا . قال أصحاب الخمس الحجة لنا ما تقدم في أول الفصل من الأحاديث الصحيحة الصريحة وقد أخبرت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والأمير علي ذلك قالوا ويكفي في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل

ارضعى سالما خمس رضعات تحرمى عليه قالوا وعائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هي ونساء النبي صلى الله عليه وسلم وكانت عائشة رضى الله عنها اذا أرادت أن تدخل عليها أحدا أمرت إحدى بنات اخوتها أو أخواتها فأرضعته خمس رضعات قالوا ونفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهي ثلاثة أحاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جوابا للسائل وبعضها تأسيس حكم مبتدأ قالوا واذا علقنا التحريم بالخمس لم نكن قد خالفنا شيئا من النصوص التي استدلتتم بها وإنما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس وتقييد المطلق بيان لانسخ ولا تخصيص وأما من علق التحريم بالقليل والكثير فانه يخالف أحاديث نفي التحريم بالرضعة والرضعتين وأما صاحب الثلاث فانه وإن لم يخالفها فهو مخالف لأحاديث الخمس قال من لم يقيده بالخمس حديث الخمس لم تنقله عائشة رضى الله عنها نقل الاخبار فيحتج به وإنما نقلته نقل القرآن والقرآن إنما يثبت بالتواتر والأمة لم تنقل ذلك قرآنا فلا يكون قرآنا وإذا لم يكن قرآنا ولا خبرا امتنع اثبات الحكم به . قال أصحاب الخمس الكلام فيما نقل من القرآن أحادا في فصلين أحدهما كونه من القرآن والثاني وجوب العمل به ولا ريب أنهما حكمان متغايران فإن الأول يوجب انعقاد الصلاة به وتحريم مسه على المحدث وقراءته على الجنب وغير ذلك من أحكام القرآن فإذا انتفت هذه الأحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به فانه يكفي فيه الظن وقد احتج كل واحد من الأئمة الأربعة به في موضع فاحتج به الشافعي وأحمد رحمهما الله في هذا الموضع واحتج به أبو حنيفة رحمه الله في وجوب التسابغ في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأم أنه السدس بقراءة أبي وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس فالناس كلهم احتجوا بهذه القراءة ولا مستند للاجماع سواها قالوا وأما قولكم أما أن يكون نقله قرآنا أو خبرا قلنا بل قرآنا صريحا قولكم فكان يجب نقله متواترا قلنا حتى إذا نسخ لفظه أو بقي أما الأول فممنوع والثاني مسلم وغاية الأمر أنه قرآن نسخ لفظه وبقي حكمه فيكون له حكم قوله الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما مائة كتفي بنقله أحادا وحكمه ثابت وهذا مما لا جواب عنه وفي المسئلة مذهبان آخران ضعيفان . أحدهما أن التحريم لا يثبت بأقل من سبع كما سئل طاووس عن قول من يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال قد كان ذلك ثم حدث بعد ذلك أمر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحرم وهذا المذهب لا دليل عليه . الثاني التحريم إنما يثبت بعشر رضعات وهذا يروى عن حفصة وعائشة رضى الله عنهما وفيها مذهب آخر وهو الفرق بين أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن قال طاووس كان لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات محرقات وإسائر الناس رضعات معلومات ثم ترك ذلك بعد وقد تبين الصحيح من هذا الأقوال وبالله التوفيق

(فصل) فإن قيل ما هي الرضعة التي تنفصل من أختها وما حدها قيل الرضعة فعلة من الرضاع فهي مرة منه بلا شك كضربة وجاسة وأكلة فتى التقيم الثدي فامتص منه ثم تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة لأن الشرع ورد بذلك مطلقا فحمل على العرف والعرف هذا والقطع العارض لتنفس أو استراحة يسيرة أو شيء يليه ثم يعود عن قرب لا يخرج عنه كونه رضعة واحدة كما أن الآكل إذا قطع أكلته بذلك ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك أكلتين بل واحدة هذا مذهب الشافعي رحمه الله ولهم فيما إذا قطعت المرضة عليه ثم أعادته وجهان . أحدهما أنها رضعة واحدة ولو قطعت مرارا حتى يقطع باختياره قالوا لأن الاعتبار بفعله لا بفعل المرضة ولهذا لو ارتضع

منها وهي نائمة حسب رضعة فاذا قطعت عليه لم يعتد به كما لو شرع في أكلة واحدة أمره بها الطبيب فجاء شخص فقطعها عليه ثم عاد فأنها أكلة واحدة . والوجه الثاني أنها رضعة أخرى لأن الرضاع يصح من المرتضع ومن المرضعة ولهذا لو أوجرته وهو نائم احتسب رضعة ولهم فيما إذا انتقل من ثدى إلى ثدى غيرها وجهان . أحدهما لا يعتد بواحد منهما لأنه انتقل من أحدهما إلى الأخرى قبل تمام الرضعة فلم تتم الرضعة من أحدهما ولهذا لو انتقل من ثدى المرأة إلى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة . والثاني أنه يحتسب من كل واحد منهما رضعة لأنه ارتضع وقطعه باختياره من شخصين وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله فقال صاحب المغني إذا قطع قطعاً بينا باختياره كان ذلك رضعة فإن عاد كان رضعة أخرى فأما أن قطع لضيق نفس أو لانتقال من ثدى إلى ثدى أولشى يلبه أو قطعت عليه المرضعة نظرنا فإن لم يعد قريباً فهي رضعة وإن عاد في الحال ففيه وجهان . أحدهما أن الأولى رضعة فاذا عاد فهي رضعة أخرى قال وهذا اختيار أبي بكر وظاهر كلام أحمد في رواية حنبل فإنه قال أما ترى الصبي يرضع من الثدي فإذا أدركه النفس أمسك عن الثدي ليتنفس أو ليسترخ فاذا فعل ذلك فهي رضعة قال الشيخ وذلك لأن الأولى رضعة ولم يعد فكانت رضعة وإن عاد كما لو قطع باختياره والوجه الآخر أن جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي رحمه الله إلا فيما إذا قطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لأنه لو حلف لا أكلت اليوم إلا أكلة واحدة فاستدام الأكل زمناً أو انقطع لشرب ماء أو انتقال من لون إلى لون أو انتظار لما يحمل إليه من الطعام لم يعد إلا أكلة واحدة قال والوجور رضعة فهكذا هذا قلت وكلام أحمد يحتمل أمرين أحدهما ما ذكره الشيخ ويكون قوله فهي رضعة عائداً إلى الرضعة الثانية الثانية أن يكون المجموع رضعة فيكون قوله فهي رضعة عائداً إلى الأول والثاني وهذا أظهر محتمليه لأنه استدل بقطعه للتنفس أو الاستراحة على كونها رضعة واحدة ومعلوم أن هذا الاستدلال أليق بكون الثانية مع الأول واحدة من كون الثانية رضعة مستقلة فتأمله وأما قياس الشيخ له على يسير السعوط والوجور فالفرق بينهما أن ذلك مستقل ليس تابعا لرضعة قبله ولا هو من تمامها فيقال رضعة بخلاف مسألتنا فإن الثانية تابعة للأولى وهي من تمامها فافترقا

(فصل) والحكم الرابع أن الرضاع الذي يتعلق به التحريم ما كان قبل الفطام في زمن الارتضاع المعتاد وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال الشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله هو ما كان في الحولين ولا يحرم ما كان بعدهما وصح ذلك عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وابن عباس وابن عمرو وروى عن سعيد بن المسيب والشعبي وابن شبرمة وهو قول سفيان واسحق وأبي عبيد وابن حزم وابن المنذر وداود وجمهور أصحابه وقالت طائفة الرضاع المحرم ما كان قبل الفطم ولم يحرمه بزمان صح ذلك عن أم سلمة وابن عباس وروى عن علي كرم الله وجهه ولم يصح عنه وهو قول الزهري والحسن وقتادة وعكرمة والأوزاعي قال الأوزاعي إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً فإن تمادى رضاعه ولم يفطم فإنه ما كان في الحولين يحرم وما كان بعدهما فإنه لا يحرم وإن تمادى الرضاع وقالت طائفة الرضاع المحرم ما كان في الصغر ولم يوقته هؤلاء بوقت وروى هذا عن ابن عمر وابن المسيب وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا عائشة رضي الله عنها وقال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله ثلاثون شهراً وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية أخرى كقول أبي يوسف ومحمد وقال مالك رحمه الله في المشهور من مذهبه يحرم في الحولين وما قاربهما ولا حرمة له بعد ذلك ثم روى عنه اعتبار

أيام يسيرة وروى عنه شهران وروى شهر ونحوه وروى عنه الوليد بن مسلم وغيره ان كان ما بعد الحولين من رضاع بشراً أو شهرين أو ثلاثة أشهر فانه عندى من الحولين وهذا هو المشهور عند كثير من أصحابه والذي رواه عنه أصحاب الموطأ وكان يقرأ عليه الى أن مات قوله فيه وما كان من الرضاع بعد الحولين كان قليلاً وكثيره لا يحرم شيئاً انما هو بمنزلة الماء هذا لفظه وقال اذا فصل الصبي قبل الحولين واستغنى بالفطام عن الرضاع فما ارتضع بعد ذلك لم يكن للرضاع حرمة وقال الحسن بن صالح وابن أبي ذؤيب وجماعة من أهل الكوفة مدة الرضاع المحرم ثلاث سنين فما زاد عليها لم يحرم وقال عمر بن عبد العزيز مدته الى سبع سنين وكان يزيد بن هارون يحكيه عنه كالتعجب من قوله وروى عنه خلاف هذا وحكى عن ربيعة أن مدته حولان واثنى عشر يوماً وقالت طائفة من السلف والخلف يحرم رضاع الكبير ولو أنه شيخ فروى مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير فقال أخبرني عروة بن الزبير بحديث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل برضاع سالم ففعلت وكانت تراه ابناً لها قال عروة فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال سقتني امرأة لبنها بعد ما كنت رجلاً كبيراً أفأنكحها قال عطاء لا تنكحها فقلت له وذلك رأيك قال نعم كانت عائشة رضى الله عنها تأمر بذلك بنات أخيها وهذا قول ثابت عن عائشة رضى الله عنها وروى عن علي كرم الله وجهه وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح وهو قول الليث بن سعد وأبي محمد بن سعد وأبي محمد بن حزم قال ورضاع الكبير ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير ولا فرق فهذه مذاهب الناس في هذه المسئلة . ولنذكر مناظرة أصحاب الحولين والقائلين برضاع الكبير فانهما طرفان وسائر الأقوال متقاربة . قال أصحاب الحولين قال الله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة قالوا لجعل تمام الرضاعة حولين فدل على أنه لا حكم لما بعدهما فلا يتعلق به التحريم قالوا وهذه المدة هي مدة المجاعة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمة عليها قالوا وهذه مدة الثدي الذي قال فيها لا رضاع الا ما كان في الثدي أى في زمن الثدي وهذه لغة معروفة عند العرب فان العرب يقولون فلان مات في الثدي أى في زمن الرضاع قبل الفطام ومنه الحديث المشهور ان ابراهيم مات في الثدي وأن له مرضعاً في الجنة تتم رضاعه يعنى ابراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه قالوا وأكذلك بقوله لا رضاع الا ما فاق الامعاء وكان في الثدي قبل الفطام فهذه ثلاثة أوصاف للرضاع المحرم ومعلوم أن رضاع الشيخ الكبير عار من هذه الثلاثة قالوا وأصرح من هذا حديث ابن عباس لا رضاع الا ما كان في الحولين قالوا وأكده أيضاً حديث ابن مسعود لا يحرم من الرضاعة الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم ورضاع الكبير لا ينبت اللحم ولا ينشز العظم قالوا ولو كان رضاع الكبير محرماً لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهه وكره دخول أخيها من الرضاعة عليها لما رآه كبيراً وقال انظرون من اخوانكن فلو حرم رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير ولما كره ذلك وقال انظرون من اخوانكن ثم قال فانما الرضاعة من المجاعة وتحت هذا من المعنى خشية أن يكون قد ارتضع في غير زمن المجاعة فلا تنشر الحرمة فلا يكون أخاً قالوا وأما حديث سهلة في رضاع سالم فهذا كان في أول الهجرة لأن قصته كانت عقيب قوله تعالى ادعواهم لأبائهم وهي نزلت في أول الهجرة وأما أحاديث

اشتراط الصغر وأن يكون في الثدي قبل الفطام فهي في رواية ابن عباس وأبي هريرة وابن عباس إنما قدم المدينة قبل الفتح وأبو هريرة إنما أسلم عام فتح خيبر بلا شك كلاهما قدم المدينة بعد قصة سالم في رضاعه من امرأة أبي حذيفة . قال المحدثون للتحريم برضاع الشيوخ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة لا يمتري فيها أحد أنه أمر سهلة بنت سهيل أن ترصع سالما مولى أبي حذيفة وكان كبيرا ذا لحية وقال أرضعيه تحرمي عليه ثم ساقوا الحديث وطرقه وألفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك ثم قالوا فهذه الأخبار ترفع الإشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورات أن الرضاعة التي تتم بتمام الحولين أو بتراضي الأبوين قبل الحولين إذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع إنما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة والتي يجبر عليها الأبوان أحبا أم كرها ولقد كان في الآية كفاية من هذا لأنه تعالى قال والوالدات يرضعن أم لادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فأمر الله تعالى الوالدات بارضاع المولود عامين وليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولا أن التحريم ينقطع بتمام الحولين وكان قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ولم يقل في حولين ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخر وعموما لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه تخصيص له لا نظر ولا محتمل ولا يبان فيه وكانت هذه الآثار يعني التي فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت بحجج التواتر رواها نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسهلة بنت سهيل وهي من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم ورواها من التابعين القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وحيد بن نافع ورواها عن هؤلاء الزهري وابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة ثم رواها عن هؤلاء أيوب السخيتاني وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك وابن جريج وشعيب وبنو يونس وجعفر بن ربيعة ومعمرو سليمان بن بلال وغيرهم ثم رواها عن هؤلاء الجهم الغفير والعدد الكثير فهي نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحتها فلم يبق من الاعتراض الا قول القائل كان ذلك خاصا بسالم كما قال بعض أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن في ذلك فيعلم من تعلق بهذا أنه ظن ممن ظن ذلك منهم رضى الله عنهم هكذا في الحديث أنهم قالوا ما نرى هذا الا خاصا بسالم وما ندرى لعله رخص لسالم فاذا هو ظن بلا شك والظن لا يعارض به السنن الثابتة قال الله تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئا وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها بظنها وبين احتجاج عائشة رضى الله عنها بالسنة الثابتة ولهذا لما قالت لها عائشة رضى الله عنها أمالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة سكنت أم سلمة ولم تنطق بحرف وهذا اما رجوع منها الى مذهب عائشة رضى الله عنها واما انقطاع في يدها قالوا وقول سهيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أرضعه وهو رجل كبير يبان أنه حكى بعد نزول الآيات المذكورات وقالوا ويعلم يقينا أنه لو كان ذلك خاصا بسالم لقطع النبي صلى الله عليه وسلم باللاحق ونص على أنه ليس لأحد بعده كما بين لأبي بردة بن نيار أن جذعته تجزى عنه ولا تجزى عن أحد بعده وأين يقع ذبح جذعة أضحية من هذا الحكم العظيم المتعاق به حل الفرج وتحريمه وثبوت المحرمية والخلو بالمرأة والسفر بها فعلوم قطعا أن هذا أولى ببيان التخصيص لو كان خاصا قالوا وقول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الرضاعة من المجاعة حجة لنا لأن شرب الكبير للبن يؤثر في دفع مجاعته قطعا كما يؤثر في الصغير أو قريبا منه . فان قاتم فإفادة ذكره اذا كان الكبير والصغير فيه سواء . قلنا فإفادته ابطال تعاق التحريم بالقطرة

من اللبن أو المصاة الواحدة التي لا تغني عن جوع ولا تنبت لحما ولا تنشز عظاما قالوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع إلا ما كان في الحولين وكان في الثدي قبل الفطام ليس ببالغ من قوله صلى الله عليه وسلم لا ربا إلا في النسب والنسب والنسب لم يمنع ذلك ثبوت ربا الفضل بالأدلة الدالة عليه فكذا هذا فأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يجب اتباعها ولا تصرف بعضها ببعض ولا تعارض بعضها ببعض بل يستعمل كل منها على وجهه قالوا وبما يدل على ذلك أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وأفقها نساء الأمة هي التي روت هذا وهذا فهي التي روت أنما الرضاعة من المجاعة وروت حديث سهلة وأخذت به فلو كان عندها حديث أنما الرضاعة من المجاعة مخالفا لحديث سهلة لما ذهبت إليه وتركت حديثا واجهها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكره الرجل الذي رآه عندها وقالت هو أخي قالوا وقد صح عنها أنها كانت تدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله ونقطع قطعا نأقاه به يوم القيامة يوم نلقاه أن أم المؤمنين لم تكن لتبيح ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث ينتهكه من لا يحل له انتهاكه ولم يكن الله عز وجل ليبيح ذلك على يد الصديقة بنت الصديق المبرأة من فوق سبع سموات وقد عصم الله سبحانه ذلك الجنب الكريم والحمي المنيع والشرف الرفيع أتم عصمة وصاه أعظم صيانة وتولى صيائه وحمايته والذب عنه بنفسه ووجهه وكلامه قالوا فنحن نوقن ونقطع ونبت الشهادة لله بأن فعل عائشة رضي الله عنها هو الحق وأن رضاع الكبير يقع به من التحريم والمحرمية ما يقع برضاع الصغير ويكفيها أمنا أفقه نساء الأمة على الإطلاق وقد كانت تناظر في ذلك نساءه صلى الله عليه وسلم ولا يجنبها تنفير قولهن ما أحد داخل علينا بتلك الرضاعة ويكفيها من ذلك أنه مذهب ابن عم نينا وأعلم أهل الأرض على الإطلاق حين كان خليفة ومذهب الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي رحمه الله بأنه كان أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه ومذهب عطاء بن أبي رباح ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وذكر مالك عن الزهري أنه سئل عن رضاع الكبير فاحتج بحديث سهلة بنت سهيل في قصة سالم مولى أبي حذيفة وقال عبد الرزاق وأخبرني ابن جريج قال أخبرني عبد الكريم أن سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال أردت أن أتزوج امرأة قد ستنتي من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال له على كرم الله وجهه لا تنكحها ونهاه عنها فقولنا سلفنا في هذه المسئلة وتلك نصرونا كالشمس صحتها وصرامة قالوا وأصرح أحاديثكم حديث أم سلمة ترفعه لا يحرم من الرضاع إلا ما فاق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام فما أصرحه لو كان سليما من العلة لكن هذا حديث منقطع لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة ولم تسمع منها شيئا لأنها كانت أسن من زوجها هشام باثني عشر عاما فكان مولده في سنة ستين ومولده فاطمة في سنة ثمان وأربعين وماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تبلغها فكيف تحفظ عنها ولم تسمع من خالة أيها شيئا وهي في حجرها كما حصل سماعها من جدتها أسماء بنت أبي بكر قالوا وإذا نظر العالم المنصف في هذا القول ووازن بينه وبين قول من يحد مدة الرضاع المحرم بخمسة وعشرين شهرا أو ستة وعشرين شهرا أو سبعة وعشرين شهرا أو ثلاثين شهرا من تلك الأقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من الصحابة تبين له فضل ما بين القولين فهذا منتهى اقدام الطائفتين في هذه المسئلة ولعل الواقف عليها لم يكن يخطر له أن هذا القول تنتهي قوته إلى هذا الحد وأنه ليس بأيدي أصحابه قدرة على تقريره وتصحيحه فاجلس أيها العالم المنصف

مجلس الحكم بين هذين المتنازعين وافصل بينهما بالحجة والبيان لا بالتقليد وقال فلان واختلف القائلون بالحولين في حديث سهلة هذا على ثلاثة مسالك أحدها أنه منسوخ وهذا مسلك كثير منهم ولم يأتوا على النسخ بحجة سوى الدعوى فانهم لا يمكنهم اثبات التاريخ المعلوم التأخر بينه وبين تلك الاحاديث ولو قلب أصحاب هذا القول عليهم الدعوى وادعوا نسخ تلك الاحاديث بحديث سهلة لكانت نظير دعواهم وأما قولهم انها كانت في أول الهجرة وحين نزول قوله تعالى ادعوهم لآبائهم ورواية ابن عباس رضى الله عنه وأبي هريرة بعد ذلك فجوابه من وجوه . أحدها أنهما لم يصرحا بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لم يسمع منه ابن عباس الا دون العشرين حديثا وسائرهما عن الصحابة رضى الله عنهم . الثاني أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم لم تحتج واحدة منهن بل ولا غيرهن على عائشة رضى الله عنها بذلك بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالم وعدم الحاق غيره به . الثالث أن عائشة رضى الله عنها نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سهلة منسوخا لكانت عائشة رضى الله عنها قد أخذت به وتركت الناسخ أو خفي عليها تقدمه مع كونها هي الراوية له وكلاهما تمتنع وفي غاية البعد . الرابع أن عائشة رضى الله عنها ابتليت بالمسألة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتدعو اليها صواحبها فلها بها مزيد اعتناء فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه من الدين جملة ويخفى عليها ذلك ويخفى على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكره لها واحدة منهن . المسلك الثاني أنه مخصوص بسالم دون من عداه وهذا مسلك أم سلبية ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ومن معهن وهذا المسلك أقوى مما قبله فان أصحابه قالوا بما يبين اختصاصه بسالم ان سهلة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجاب وهي تقتضى أنه لا يحل للمرأة أن تبدى زينتها الا لمن ذكر في الآية وسمى فيها ولا يخص من عموم من عداهم أحد الا بدليل قالوا والمرأة اذا أرضعت أجنبيا فقد أبدت زينتها له فلا يجوز ذلك تمسكا بعموم الآية فعلينا أن ابداء سهلة زينتها لسالم خاص به قالوا واذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الأمة بأمر أو أباح له شيئا أو نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارضه ثبت ذلك في حق غيره من الأمة ما لم ينص على تخصيصه وأما اذا أمر الناس بأمر أو نهاهم عن شيء ثم أمر واحدا من الأمة بخلاف ما أمر به الناس أو أطلق لهمانهاهم عنه فان ذلك يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضع أن أمره للواحد أمر للجميع وإباحته للواحد إباحة للجميع لأن ذلك يؤدي الى اسقاط الامر الاول والنهي الاول بل نقول أنه خاص بذلك الواحد لتتفق النصوص وتأنلف ولا يعارض بعضها بعضا فحرم الله في كتابه أن تبدى المرأة زينتها لغير محرم وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم لسهلة أن تبدى زينتها لسالم وهو غير محرم عند ابداء الزينة قطعا فيكون ذلك رخصة خاصة بسالم مستثناة من عموم التحريم ولا نقول أن حكمها عام فيبطل حكم الآية المحرمة قالوا ويتعين هذا المسلك لانا لو لم نسلكه لزمنا أحد مسلكين ولا بد منهما اما نسخ هذا الحديث بالاحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم واما نسخها به ولا سبيل الى واحد من الامرين لعدم العلم بالتاريخ ولعدم تحقق المعارضة ولا مكان العمل بالاحاديث كلها فاننا اذا حملنا حديث سهلة على الرخصة الخاصة والاحاديث الأخرى على عمومها فيما عدا سالم لم تتعارض ولم ينسخ بعضها بعضا وعمل بجميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أن الرضاع انما يكون في الحولين وأنه انما يكون في الثدي وانما يكون قبل الفطام كان في ذلك ما يدل على أن حديث سهلة على الخصوص سواء تقدم أو تأخر ولا ينحصر بيان

الخصوص في قوله هذا لك وحدك حتى يتعين طريقا قالوا أو أما تفسير حديث وإنما الرضاعة من المجاعة بما ذكرتموه في غاية البعد من اللفظ ولا يتبادر إليه أفهام المخاطبين بل القول في معناه ما قاله أبو عبيد والناس قال أبو عبيد قوله إنما الرضاعة من المجاعة يقول إن الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن إنما هو الصبي الرضيع فاما الذي يشبعه من جوعه الطعام فإن رضاعه ليس برضاع ومعنى الحديث إنما الرضاع في الحولين قبل الفطام هذا تفسير أبي عبيد والناس وهو الذي يتبادر فهمه من الحديث إلى الأذهان حتى لو احتمل الحديث التفسيرين على السواء لكان هذا المعنى أولى به لمساعدة سائر الأحاديث لهذا المعنى وكشفها له وإيضاحها وما يبين أن غير هذا التفسير خطأ وأنه لا يصح أن يراد به رضاعة الكبير أن لفظة المجاعة إنما تدل على رضاعة الصغير فهي تثبت رضاعة المجاعة وتنفى غيرها ومعلوم يقينا أنه إنما أراد مجاعة اللبن لا مجاعة الخبز واللحم فهذا لا يخطر ببال المتكلم ولا السامع فلو جعلنا حكما عما لم يبق لنا ما ينفي ويثبت وسياق قوله لما رأى الرجل الكبير فقال إنما الرضاعة من المجاعة يبين المراد وأنه إنما تحرم رضاعه من يجوع إلى لبن المرأة والسياق ينزل اللفظ منزلة الصريح فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه وكرهته لذلك الرجل وقوله انظرن من أخوانكن إنما هو للتحفظ في الرضاعة وأنها لا تحرم كل وقت وإنما تحرم وقتا دون وقت ولا يفهم أحد من هذا إنما الرضاعة ما كان عددها خمسا فيعبر عن هذا المعنى بقوله من المجاعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وقولكم إن الرضاعة تطرد الجوع عن الكبير كما تطرد الجوع عن الصغير كلام باطل فإنه لا يعهد ذولحية قط يشبعه رضاع المرأة ويطرد عنه الجوع بخلاف الصغير فإنه ليس له ما يقوم مقام اللبن فهو يطرد عنه الجوع فالكبير ليس ذا مجاعة إلى اللبن أصلا والذي يوضح هذا أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة المجاعة وإنما أراد مظنتها وزمنها ولا شك أنه الصغر فإن أيتم إلا الظاهرية وأنه أراد حقيقتها لزمكم أن لا يحرم رضاع الكبير إلا إذا ارتضع وهو جائع فلو ارتضع وهو شعبان لم يؤثر شيئا وأما حديث الستر المصون والحرمة العظيمة والحجى المنيع فرضى الله عن أم المؤمنين فاتها وان رأت أن هذا الرضاع يثبت المحرمية فسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك ولا يرين دخول هذا الستر المصون والحجى الرفيع بهذه الرضاعة فهي مسألة اجتهاد وأحد الحزبين مأجور أجرا واحدا والآخر مأجور أجرين وأسعدهما بالاجر من أصاب حكم الله ورسوله في هذه الواقعة فكل من المدخل للستر المصون بهذه الرضاعة والممانع من الدخول فائز بالاجر مجتهد في مرضاة الله وطاعة رسوله وتنفيذ حكمه ولها أسوة بالنبيين الكريمين اللذين أثنى الله عليهما بالحكمة والحكم وخص بفهم الحكومة أحدهما (فصل) وأما ردكم لحديث أم سلمة فتعسف بارد فلا يلزم انقطاع الحديث من أجل أن فاطمة بنت المنذر لقيت أم سلمة صغيرة فقد يعقل الصغير جدا أشياء ويحفظها وقد عقل محمود بن الربيع الحجة وهو ابن سبع سنين ويعقل أصغر منه وقد قلتم أن فاطمة كانت وقت وفاة أم سلمة بنت إحدى عشرة سنة وهذا سن جيد لاسيما للمرأة فإنه تصلح فيه للزوج فمن هي في حد الزواج كيف يقال أنها لا تعقل ما تسمع ولا تدرى ما تحدث به هذا هو الباطل الذي لا ترد به السنن مع أن أم سلمة كانت مصادقة لجدها أسماء وكانت دارهما واحدة فشأت فاطمة هذه في حجر جدتها أسماء مع خالة أبيها عائشة رضي الله عنها وأم سلمة وماتت عائشة رضي الله عنها سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين وقد يمكن سماع فاطمة منها وأما جدتها أسماء فماتت سنة ثلاث وسبعين وفاطمة إذ ذاك بنت خمس وعشرين سنة فلذلك كثر سماعها منها وقد أفتت أم سلمة بمثل

الحديث الذي روته سواء فقال أبو عبيد حدثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن أم سلبية أنها سئلت ما يحرم من الرضاع فقالت ما كان في الثدي قبل الفطام فروت الحديث وأفتت بموجبه وأفتى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول لا رضاع الا في الحولين في الصغر وأفتى به ابنه عبد الله رضي الله عنه فقال مالك رحمه الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول لا رضاعة الا لمن أرضع في الصغر لا رضاعة لكبير وأفتى به ابن عباس رضي الله عنهما فقال أبو عبيد حدثنا عبد الرحمن عن سفيان الثوري عن حاصم الاحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا رضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله ابن مسعود وأبو موسى فأفتى ابن مسعود بأنه لا يحرم الا في الصغر فرجع اليه أبو موسى فذكر الدارقطني أن ابن مسعود قال لا بي موسى أنت تفتي بكذا وكذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما شد العظم وأنبت اللحم وقد روى أبو داود حدثنا محمد بن سليمان الانباري حدثنا وكيع حدثنا سليمان بن المغيرة عن أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم ثم أفتى بذلك كما ذكره عبد الرزاق عن الثوري حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي قال جاء رجل الى أبي موسى فقال ان امرأتى ورم ثديها فمصته فدخل حلقى شيء سبقتني فشدد عليه أبو موسى فأتى عبد الله بن مسعود فقال سألت أحدا غيري قال نعم أبا موسى فشدد على فاتى أبا موسى فقال أرضع هذا فقال أبو موسى لا تسألوني مادام هذا الخبر بين أظهركم فهذه روايته وقواه وأما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن جوير عن الضحاك عن البراء بن سيرة عن علي كرم الله وجهه لا رضاع بعد الفصال وهذا بخلاف رواية عبد الكريم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عنه لكن جوير لا يحتاج بحديثه وعبد الكريم أقوى منه

(فصل) المسلك الثالث أن حديث سلبية ليس بمنسوخ ولا مخصوص ولا عام في حق كل واحد وإنما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة فثقل هذا الكبير اذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عداه فلا يؤثر الارضاع الصغير وهذا مسلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى والاحاديث النافية للرضاع في الكبير اما مطلقة فتقيد بحديث سلبية أو عامه في الاحوال فتخصص هذه الحال من عمومها وهذا أولى من النسخ ودعوى التخصيص لشخص بعينه وأقرب الى العمل بجميع الاحاديث من الجانبين وقواعد الشرع تشهد له والله الموفق

(ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في العدد) هذا الباب قد تولى سبحانه بيان في كتابه أتم بيان وأوضحه وأجمعه بحيث لا تشذ عنه معتدة فذكر أربعة أنواع من العدد وهي جملة أنواعها . النوع الاول عدة الحامل بوضع الحمل مطلقا بائنة كانت أو رجعية مفارقة في الحياة أو متوفى عنها فقال وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهذا فيه عموم من ثلاث جهات . أحدها عموم الخبر عنه وهو أولات الاحمال فانه يتناول جميعهن . الثاني عموم الأجل فانه أضافه اليهن وإضافة اسم الجمع الى المعرفة يعم فجعل وضع الحمل جميع أجلهن فلو كان لبعضهن أجل غيره لم يكن جميع أجلهن . الثالث أن المبدأ والخبر معرفتين أما المبتدأ فظاهر وأما الخبر وهو قوله تعالى أن يضعن

حملهن في تأويل مصدر مضاف أى أجلهن وضع حملهن والمبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين اقتضى ذلك حصر التاني في الاول كقوله يا أيها الناس أتمم الفقراء الى الله والله هو الغنى الحميد وبهذا احتج جمهور الصحابة على أن الحامل المتوفى عنها عدتها وضع حملها ولو وضعتها والزوج على المغتسل كما أفتى به النبي صلى الله عليه وسلم لسبيعة الاسلمية وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا له

(فصل) النوع الثاني عدة المطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروء كما قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . النوع الثالث عدة التي لا حيض لها وهي نوعان صغيرة لا تحيض وكبيرة قد يئست من الحيض فبين سبحانه عدة النوعين بقوله واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أى فعدتهن كذلك . النوع الرابع المتوفى عنها زوجها فبين عدتها بقوله سبحانه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فهذا يتناول المدخول بها وغيرها والصغيرة والكبيرة ولا يدخل فيه الحامل لانها خرجت بقوله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فجعل وضع حملهن جميع أجلهن وحصره فيه بخلاف قوله في المتوفى عنهن يتربصن فانه فعل مطلق لا عموم له وأيضا فان قوله أجلهن أن يضعن حملهن متأخر في النزول عن قوله يتربصن وأيضا فان قوله يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا في غير الحامل بالاتفاق فانها لو تمادى حملها فوق ذلك تربصته فعمومها مخصوص اتفاقا وقوله أجلهن أن يضعن حملهن غير مخصوص بالاتفاق هذا لولم تأت السنة الصحيحة بذلك وقعت الحوالة على القرآن فكيف والسنة الصحيحة موافقة لذلك مقرر له فهذه أصول العدد في كتاب الله مفصلة معينة ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن ودلالته في مواضع من ذلك وقد دلت السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكر أولى المعاني وأشبهها بها ودلالة السنة عليها فمن ذلك اختلاف السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملا فقال علي وابن عباس وجماعة من الصحابة أبعد الاجلين من وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشرا وهذا أحد القولين في مذهب مالك رحمه الله اختاره سحنون قال الامام أحمد رحمه الله في رواية أبي طالب عنه عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما يقولا ان في المعتدة الحامل أبعد الاجلين وكان ابن مسعود يقول من شاء باهله ان سورة النساء القصص نزلت بعد وحديث سبيعة يقضى بينهم اذا وضعت فقد حلت وابن مسعود يتأول القرآن أجلهن أن يضعن حملهن هي في المتوفى عنها والمطلقة مثلها اذا وضعت فقد حلت وانقضت عدتها ولا تنقض عدة الحامل اذا أسقطت حتى يتبين خلقه فاذا بان له يد أو رجل عتقت به الأمة وتنقض به العدة واذا ولدت ولدا وفي بطنها آخر لم تنقض العدة حتى تلد الآخر ولا تغيب عن منزلها الذي أصيب فيه زوجها أربعة أشهر وعشرا اذا لم تكن حاملا والعدة من يوم يموت أو يطلق هذا كلام أحمد رحمه الله وقد تناظر في هذه المسألة ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما فقال أبو هريرة رضي الله عنه عدتها وضع الحمل وقال ابن عباس رضي الله عنه عدتها أقصى الاجلين فحكما أم سلية رضي الله عنها فحكمت لأبي هريرة رضي الله عنه واحتجت بحديث سبيعة وقد قيل ان ابن عباس رضي الله عنه رجع وقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم والأئمة الاربعة ان عدتها وضع الحمل ولو كان الزوج على مغتسله فوضعت حلت . قال أصحاب الاجلين هذه قد تناولها عمومان وقد أمكن دخولها في كليهما فلا تخرج من عدتها يقيين حتى تأتي بأقصى الاجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احدهما بخصوص الاخرى

لأن كل آية منهما عامة من وجه خاصة من وجه قالوا فإذا أمكن دخول بعض الصور في عموم الآيتين يعني أعمالا للعموم في مقتضاه فإذا اعتدت أقصى الأجلين دخل أدناهما في أقصاهما والجمهور أجابوا عن هذا بثلاثة أجوبة .
أحدها أن صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين أن سبيعة الأسلمية توفى عنها زوجها وهي حبل فوضعت فأرادت أن تنكح فقال لها أبو السنابل ما أنت بنا كحة حتى تعتدى آخر الأجلين فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنابل قد حلت فانكحي من شئت . الثاني أن قوله وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري عنه أيجعلون عليها التغليظ ولا يجعلون لها الرخصة أشهد لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهذا الجواب يحتاج إلى تقرير فإن ظاهره أن آية الطلاق مقدمة على آية البقرة لتأخرها عنها فكانت ناسخة لها ولكن النسخ عند الصحابة والسلف أعم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلاث معان أحدها رفع الحكم الثابت بكتاب الثاني رفع دلالة الظاهر أما بتخصيص وأما بتقييد وهو أعم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذي بيانه من خارج وهذا أعم من المعنيين الأولين فإن مسعود رضي الله عنه أشار بتأخير نزول سورة الطلاق إلى أن آية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لآية البقرة إن كان عمومها مرادا أو مخصصة إن لم يكن عمومها مرادا أو مبينة للمراد منها أو مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلاث فيتعين تقديمها على عموم تلك واطلاقها وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه ورسوخه في العلم وبما يبين أن أصول الفقه التي هي أصول الفقه سجية للقوم وطبيعة لا يتكلفون بها كما أن العربية والمعاني والبيان وتوابعها لهم كذلك فمن بعدهم فانما يجهد نفسه ليتعلق بغيرهم وأنى له . الثالث أنه لو لم تأت السنة الصريحة باعتبار الحمل ولم تكن آية الطلاق متأخرة لكان تقديمها هو الواجب لما قررناه أولا من جهات العموم الثلاثة فيها واطلاق قوله يتربصن وقد كانت الحوالة على هذا الفهم ممكنة ولكن لغموضه ودقته على كثير من الناس أحيل في ذلك الحكم على بيان السنة وبالله التوفيق

(فصل) ودل قوله سبحانه أجلهن أن يضعن حملهن على أنها إذا كانت حاملا بتوأمين لم تنقض العدة حتى تضعهما جميعا ودلت على أن من عليها الاستبراء فعدتها وضع الحمل أيضا ودلت على أن العدة تنقضي بوضعه على أي صفة كان حيا أو ميتا تام الخلقة أو ناقصا نفخ فيه الروح أو لم ينفخ ودل قوله يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا على الاكتفاء بذلك وإن لم تحض وهذا قول الجمهور وقال مالك رحمه الله إذا كان عادتيا أن تحيض في كل سنة مرة فتوفى عنها زوجها لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضتها فتبرأ من عدتها فإن لم تحض انتظرت تمام تسعة أشهر من يوم وفاته وعنه رواية ثانية كقول الجمهور أنه تعتد أربعة أشهر وعشرا ولا تنتظر حيضها

(فصل) ومن ذلك اختلافهم في الأقراء هل هي الحيض أو الاطهار فقال أكابر الصحابة إنها الحيض وهذا قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وعبد الله بن الصامت وأبي الدرداء وابن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم وهو قول أصحاب عبد الله بن مسعود كلهم كعلقمة والاسود وإبراهيم وشریح وقول الشعبي والحسن وقتادة وقول أصحاب ابن عباس سعيد بن جبیر وطاوس وهو قول سعيد بن المسيب وهو قول أئمة الحديث كاسحق بن إبراهيم وأبي عبيد القاسم والإمام أحمد رحمه الله فإنه رجع إلى القول به واستقر مذهبه عليه

فليس له مذهب سواء و كان يقول انها الاطهار فقال في رواية الاثرم رأيت الأحاديث عن قال القروء الحيض تختلف والأحاديث عن قال انه أحق بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة أحاديث صحاح قوية وهذا النص وحده هو الذي ظفر به أبو عمر بن عبد البر فقال رجع أحمد الى أن الاقراء الاطهار وليس كما قال بل كان يقول هذا أولاً ثم توقف فيه فقال في رواية الاثرم أيضاً قد كنت أقول الاطهار ثم وقفت كقول الاكابر ثم جزم أنها الحيض وصرح بالرجوع عن الاطهار فقال في رواية ابن هاني كنت أقول انها الاطهار وأنا اليوم أذهب الى أن الاقراء الحيض قال القاضي أبو يعلى وهذا هو الصحيح عن أحمد رحمه الله واليه ذهب أصحابنا ورجع عن قوله بالاطهار ثم ذكر نص رجوعه من رواية ابن هاني كما تقدم وهو قول أئمة أهل الرأي كأبي حنيفة رحمه الله وأصحابه وقالت طائفة الاقراء الاطهار وهذا قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ويروى عن الفقهاء السبعة وأبان بن عثمان والزهرى وعامة فقهاء المدينة وبه قال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله في إحدى الروايتين عنه وعلى هذا القول فتى طلقها في أثناء طهر فهل تحتسب بقيته قرأ على ثلاثة أقوال أحدها تحتسب به وهو المشهور والثاني لا تحتسب به وهو قول الزهرى كما لا تحتسب ببقية الحيضة عند من يقول القروء الحيض اتفاقاً والثالث أن كان قد جامعها في ذلك الطهر لم تحتسب بقيته والا احتسبت وهذا قول أبي عبيد فاذا طغت في الحيضة الثالثة أو الرابعة على قول الزهرى انقضت عدتها وعلى قول الأول لا تنقضي العدة حتى تنقضي الحيضة الثالثة وهل يقف انقضاء عدتها على اغتسالها منها على ثلاثة أقوال . أحدها لا تنقضي عدتها حتى تغتسل وهذا هو المشهور عن أكابر الصحابة وقال الامام أحمد رحمه الله وعمر وعلي وابن مسعود يقولون له رجعتها قبل أن تغتسل من الحيضة الثالثة انتهى وروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبي موسى وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما كما في مصنف وكيع عن عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالخير منهم أبو بكر وعمر وابن عباس أنه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة وفي مصنفه أيضاً عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل وأبي الدرداء مثله وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن ربيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال أرسل عثمان الى أبي بن كعب في ذلك فقال أبي بن كعب أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة وتحل لها الصلاة قال فما أعلم عثمان الا أخذ بذلك وفي مصنفه أيضاً عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير أن عبادة بن الصامت قال لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلاة فهؤلاء بضعة عشر من الصحابة وهو قول سعيد بن المسيب وسفيان والثوري واسحق ابن راهويه قال شريك له الرجعة وإن فرطت في الغسل عشرين سنة وهذا إحدى الروايات عن الامام أحمد رحمه الله . والثاني أنها تنقضي بمجرد طهرها من الحيضة الثالثة ولا تقف على الغسل وهذا قول سعيد بن جبير والاوزاعي والشافعي رحمهم الله في قوله القديم حيث كان يقول الاقراء الحيض وهو إحدى الروايات عن الامام أحمد رحمه الله اختارها أبو الخطاب . والثالث أنها في عدتها بعد انقطاع الدم ولزوجها رجعتها حتى يمضي عليها وقت الصلاة التي طهرت في وقتها وهذا قول الثوري والرواية الثالثة عن أحمد رحمه الله حكاه أبو بكر عنه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله لكن اذا انقطع الدم لاقبل الحيض وان انقطع الدم لاكثره انقضت العدة عنها بمجرد انقطاعه وأما من قال انها الاطهار اختلفوا في موضعين . أحدهما هل يشترط كون الطهر مسبوقة بدم

قبله أو لا يشترط ذلك على قولين لهم وهما وجهان في مذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله أحدهما يحتسب لأنه طهر بعده حيض فكان قرءاً كما لو كان قبله حيض والثاني لا يحتسب وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في الجديد لأنها لا تسمى من ذوات الأقراء إلا إذا رأت الدم . الموضع الثاني هل تنقضي العدة بالطعن في الحيضة الثالثة حتى تحيض يوماً وليلة على وجهين لأصحاب أحمد رحمه الله وهما قولان منصوصان للشافعي رحمه الله ولأصحابه وجه ثالث إن حاضت للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيضة وإن حاضت لغير العادة بأن كانت عادتاً ترى الدم في عاشر الشهر فرأته في أوله لم تنقض حتى يمضي عليها يوم وليلة ثم اختلفوا هل يكون هذا الدم محسوباً من العدة على وجهين تظهر فائدتهما في رجعتها في وقته فهذا تقدير مذاهب الناس في الأقراء قال من نص أنها الحيض الدليل عليه وجوه أحدها أن قوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء إما أن يراد به الاطهار فقط أو الحيض فقط أو مجموعهما والثالث محال إجماعاً حتى عند من يحمل اللفظ المشترك على معنيه وإذا تعين حمله على أحدهما فالحيض أولى به لوجوه أحدها أنها لو كانت الاطهار فالمعتدة بها يكفيها قرآن ولحظة من الثالث وإطلاق الثلاثة على هذا مجاز بعيد لنصه الثلاثة في العدد الخصوص . فإن قلتم بعض الطهر المطلق فيه عندنا قرء كامل قيل جوابه من ثلاثة أوجه . أحدها أن هذا يختلف فيه كما تقدم فلم تجمع الأمة على أن بعض القرء قرء قط فدعوى هذا يفتقر إلى دليل . الثاني أن هذا دعوى مذهبية أوجب حمل الآية عليها الزام كون الأقراء الاطهار والدعوى المذهبية لا يفسر بها القرآن وتحمل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قط أن اللحظة من الطهر تسمى قرءاً كاملاً ولا اجتمعت الأمة على ذلك فدعواه لا تثبت نقلاً ولا إجماعاً وإنما هو مجرد الحمل لا ريب أن الحمل شيء والوضع شيء آخر وإنما يفيد ثبوت الوضع لغة أو شرعاً أو عرفاً . الثالث أن القرء إما أن يكون اسماً لمجموع الطهر كما يكون اسماً للمجموع الحيضة أو لبعضه أو مشتركاً بين الأمرين اشتراكاً لفظياً أو اشتراكاً معنوياً والأقسام الثلاثة باطلة فتعين الأول أما بطلان وضعه لبعض الطهر فلا أنه يلزم أن يكون الطهر الواحد عدة أقراء ويكون استعمال لفظ القرء فيه مجازاً وأما بطلان الاشتراك المعنوي فمن وجهين أحدهما أنه يازم أن يصدق على الطهر الواحد أنه عدة أقراء حقيقة والثاني أن نظيره وهو الحيض لا يسمى جزؤه قرءاً اتفاقاً ووضع القرء لهما لغة لا يختلف وهذا لا خفاء فيه . فإن قيل يختار من هذه الأقسام أن يكون مشتركاً بين كله وجزئه اشتراكاً لفظياً ويحمل المشترك على معنيه فإنه أحفظ وبه تحصل البرائة يقيين قبل الجواب من وجهين أحدهما أنه لا يصح اشتراكه كما تقدم الثاني أنه لو صح اشتراكه لم يجوز حمله على مجموع معنيه أما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنيه فظاهر وأما من يجوز حمله عليها فأنما يجوزونه إذا دل الدليل على إرادتهما معاً فإذا لم يدل الدليل وقفه حتى يقوم الدليل على إرادة أحدهما أو إرادتهما وحكى المتأخرون عن الشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر أنه إذا تجرد عن القرائن وجب حمله على معنيه كالاسم العام لأنه أحوط إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر ولا سبيل إلى معنى ثالث وتعطيله غير ممكن ويمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة فإذا جاء وقت العمل ولم يتبين أن أحدهما هو المقصود بعينه علم أن الحقيقة غير مرادة إذ لو أريدت لينت فتعين المجاز وهو مجموع المعنيين ومن يقول إن الحمل عليهما بالحقيقة يقول لما لم يتبين أن المراد أحدهما علم أنه أراد كليهما . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه الحكاية عن الشافعي رحمه الله والقاضي نظر أما القاضي فمن أصله الوقف في صيغ العموم وأنه لا يجوز حملها على الاستغراق إلا بدليل فمن يقف في ألفاظ

العموم كيف يحزم في الألفاظ المشتركة بالاستغراق من غير دليل وإنما الذي ذكره في كتبه إحالة الاشتراك رأسا وما يدعى فيه الاشتراك فهو عنده من قبيل التواطؤ وأما الشافعي رحمه الله فنصبه في العلم أجل من أن يقول مثل هذا وإنما استنبط هذا من قوله إذا أوصى لمواليه تناول المولى من فوق ومن أسفل وهذا قد يكون قالة لا اعتقاده أن المولى من الأسماء المتواطئة وأن موضعه القدر المشترك بينهما فانه من الأسماء المتضايقة كقوله من كنت مولاه فعلي مولاه ولا يلزم من هذا أن يحكى عنه قاعدة عامة في الأسماء التي ليس من معانيها قدر مشترك أن تحمل عند الإطلاق على جميع معانيها ثم الذي يدل على فساد هذا القول وجوه . أحدها أن استعمال اللفظ في معنیه إنما هو مجاز إذ وضعه لكل واحد منهما على سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطلق لا يجوز حمله على المجاز بل يجب حمله على حقيقته . الثاني أنه لو قدر أنه موضوع لهما منفردين ولكل واحد منهما مجتمعين فانه يكون حيثنذ له ثلاثة مفاهيم فالحمل على أحد مفاهيمه دون غيره بغير موجب ممتنع . الثالث أنه حيثنذ يستحيل حمله على جميع معانيه إذ حمله على هذا وحده وعليهما معا مستلزم للجمع بين النقيضين فيستحيل حمله على جميع معانيه وحمله عليهما معا حمل له على بعض مفهوماته فحمله على جميعها يطل حمله على جميعها . الرابع أن ههنا أمورا أحدها هذه الحقيقة وحدها والثاني الحقيقة الأخرى وحدها والثالث مجموعهما والرابع مجاز هذه وحدها والخامس مجاز الأخرى وحدها والسادس مجازهما معا والسابع الحقيقة وحدها مع مجازها والثامن الحقيقة مع مجاز الأخرى والتاسع الحقيقة الواحدة مع مجازهما والعاشر الحقيقة الأخرى مع مجازها والحادي عشر مع مجاز الأخرى والثاني عشر مع مجازهما فهذه اثنا عشر محلا بعضها على سبيل الحقيقة وبعضها على سبيل المجاز فتعين معنى واحد مجازي دون سائر المجازات والحقائق ترجيح من غير مرجح وهو ممتنع . الخامس أنه لو وجب حمله على المعنيين جميعا لصار من صيغ العموم لأن حكم الاسم العام وجوب حمله على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص ولو كان كذلك لجاز استثناء أحد المعنيين منه ولسبق الى الذهن منه عند الإطلاق العموم وكان المستعمل له في أحد معنیه بمنزلة المستعمل للاسم العام في بعض معانيه فيكون متجاوزا في خطابه غير متكلم بالحقيقة وأن يكون من استعماله في معنیه غير محتاج الى دليل وأن ما يحتاج اليه من بقاء المعنى الآخر ولو وجب أن يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم ولا يبنى الاجمال عنه إذ يصير بمنزلة سائر الألفاظ العامة وهذا باطل قطعاً وأحكام الأسماء المشتركة لا تفارق أحكام الأسماء العامة وهذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة ولكانت الأمة قد أجمعت في هذه الآية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقها اذ لم يصير أحد منهم الى حمل القرء على الطهر والحيض معا ولهذا يتبين بطلان قولهم حمله عليهما أحوط فانه لو قدر حمل الآية على ثلاثة من الحيض والاطهار لكان فيه خروج عن الاحتياط . وإن قيل نحمله على ثلاثة من كل منهما فهو خلاف نص القرآن إذ تصير الأقراء ستة قولهم اما أن يحمل على أحدهما بعينه أو عليهما الى آخره قلنا مثل هذا لا يجوز أن يعرى عن دلالة تبين المراد منه كما في الأسماء المجملة وإن خفيت الدلالة على بعض المجتهدين فلا يلزم أن تكون خفية عن مجموع الأمة وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث فالكلام اذا لم يكن مطلقه يدل على المعنى المراد فلا بد من بيان المراد واذا تبين أن المراد بالقرء في الآية أحدهما لا كلاهما فارادة الحيض أولى لوجوه منها ما تقدم الثاني أن استعمال القرء في الحيض أظهر منه في الطهر فانهم يذكرونه تفسيراً للفظه ثم يردفونه بقولهم وقيل أو قال فلان أو يقال على الطهر أو وهو أيضا

الطهر فيجعلون تفسيره بالحيض كالمستقر المعلوم المستفيض وتفسيره بالطهر قول قيل وهاك حكاية ألفاظهم . قال الجوهري القرء بالفتح الحيض والجمع اقراء وقروء وفي الحديث لاصلاة أيام اقراءك والقرء أيضا الطهر وهو من الاضداد وقال أبو عبيد الاقراء الحيض ثم قال الاقراء الاطهار وقال الكسائي والقرء اقراءت المرأة اذا حاضت وقال ابن فارس القرء أوقات يكون للطهر مرة وللحيض مرة والواحد قرء يقال القرء وهو الطهر ثم قال وقوم يذهبون الى أن القرء الحيض فحكي قول من جعله مشتركا بين أوقات الطهر والحيض وقول من جعله لاوقات الطهر وقول من جعله لاوقات الحيض وكأنه لم يختتر واحدا منهما بل جعله لاوقاتهما قال واقراءت المرأة اذا خرجت من الحيض الى الطهر ومن الطهر الى الحيض وهذا يدل على أنه لا بد من مسمى الحيض في حقيقته يوضحه أن من قال أوقات الطهر تسمى قرءا فاما يريد أوقات الطهر التي يحتوشها الدم والا فالصغيرة والآيسة لا يقال لزمن طهرهما اقراء ولاهما من ذوات الاقراء باتفاق أهل اللغة . الدليل الثاني أن لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع الا للحيض ولم يحمى عنه في موضع واحد استعماله للطهر فحمله في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى بل متعين فانه صلى الله عليه وسلم قال للستحاضة دع الصلاة أيام اقراءك وهو صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن الله تعالى وبلغة قومه نزل القرآن فاذا ورد المشترك في كلامه على أحد معنيه وجب حمله في سائر كلامه عليه اذا لم تثبت ارادة الآخر في شيء من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها وان كان له معنى آخر في كلام غيره ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنيه كما يخص المتواطىء بأحد أفرادها بل هذا أولى لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القيلتين الشيء باسم وتسمية الأخرى بذلك الاسم مسمى آخر ثم تنسج الاستعمالات بل قال المبرد وغيره لا يقع الاشتراك في اللغة الا بهذا الوجه خاصة والواضع لم يضع لفظا مشتركا البتة فاذا ثبت استعمال الشارع لفظ القرء في الحيض علم أن هذا لغته فيتعين حمله عليها في كلامه ويوضح ذلك ما في سياق الآية من قوله ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وهذا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين والمخلوق في الرحم انما هو الحيض الوجودي ولهذا قال السلف والخلف هو الحمل والحيض وقال بعضهم الحمل وبعضهم الحيض ولم يقل أحد قط انه الطهر ولهذا لم ينقله من عنى بجمع أقوال أهل التفسير كابن الجوزي وغيره وأيضاً فقد قال سبحانه واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن فجعل كل شهر بازاء حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض وأيضاً فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال غريب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث وفي لفظ الدارقطني فيه طلاق العبد ثنتان وروى ابن ماجه من حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان وأيضاً قال ابن ماجه في سننه حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض وفي المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاخترت نفسها وأمرها أن تعتد عدة الحرة وقد فسر عدة الحرة بثلاث حيض في حديث عائشة رضي الله عنها . فان قيل فذهب عائشة رضي الله عنها أن الاقراء الاطهار قيل ليس هذا بأول حديث يخالفه رأويه فأخذ بروايته دون رأيه وأيضاً في

حديث الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما اختلعت من زوجها أن تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها رواه النسائي وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة وفي الترمذي أن الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة وأيضا فإن الاستبراء هو عدة الأمة وقد ثبت عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة رواه أحمد وأبو داود رحمهما الله فإن قيل لأنسلم أن استبراء الأمة بالحيضة وإنما هو بالطهر الذي هو قبل الحيضة كذلك قال ابن عبد البر وقال قولهم أن استبراء الأمة بحيضة باجماع ليس كما ظنوا بل جائز لها عندنا أن تنكح إذا دخلت في الحيضة واستيقنت أن دمها دم حيض كذلك قال اسمعيل بن اسحق ليحيى بن أكرم حين أدخل عليه في مناظرته إياه . قلنا هذا يرد قوله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحيضة وأيضا فالمقصود الأصلي من العدة إنما هو استبراء الرحم وإن كان لها فوائد أخرى ولشرف الحرية المنكوحة وخطرها جعل العلم الدال على براءة رحمها ثلاثة أقراء فلو كان القرء هو الطهر لم تحصل بالقرء الأول دلالة فانه لو جامعها في الطهر ثم طلقها ثم حاضت كان ذلك قرأ محسوبا من الأقراء عند من يقول الأقراء الاطهار ومعلوم أن هذا لم يدل على شيء وإنما الذي يدل على البراءة الحيض الحاصل بعد الطلاق ولو طلقها في طهر لم يصيبها فيه فأنما يعلم هنا براءة الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق والعدة لا تكون قبل الطلاق لأنها حكمه والحكم لا يسبق سببه فإذا كان الطهر الموجود بعد الطلاق لا دلالة له على البراءة أصلا لم يجوز ادخاله في العدد الدالة على براءة الرحم وكان مثله كمثل شاهد غير مقبول ولا يجوز تعليق الحكم بشهادة شاهد لا شهادة له يوضحه أن العدة في المنكوحات كالاستبراء في المملوكات وقد ثبت بصريح السنة أن الاستبراء بالحيض لا بالطهر فكذلك العدة اذ لا فرق بينهما إلا بتعدد العدة والاكتفاء بالاستبراء بقرء واحد وهذا لا يوجب اختلافهما في حقيقة القرء وإنما يختلفان في القدر الاعتباري منهما ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في أصح القولين عنه أن استبراء الأمة يكون بالحيض وفرق أصحابه بين البابين بأن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاقتصت بازمان حقه وهي أزمان الطهر وبأنها تتكرر فتعلم معها البراءة بتوسط الحيض بخلاف الاستبراء فانه لا يتكرر والمقصود منه مجرد البراءة فاكتمى فيه بحيضة وقال في القول الآخر تستبرا بطهر طردا لأصله في العدد وعلى هذا فهل تحتسب بعض الطهر على وجهين لأصحابه فإذا احتسبت به فلا بد من ضم حيضة كاملة إليه فإذا طعنت في الطهر الثاني حلت وإن لم تحتسب به فلا بد من ضم طهر كامل إليه ولا تحتسب بعض الطهر عنده قرءا قولا واحداً والمقصود أن الجمهور على أن عدة الاستبراء حيضة لا طهر وهذا الاستبراء في حق الأمة كالعدة في حق الحرية قالوا بل الاعتداد في حق الحرية بالحيض أولى من الأمة من وجهين . أحدهما أن الاحتياط في حقها ثابت بتكرير القرء ثلاث استبراءات فهكذا ينبغي أن يكون الاعتداد في حقها بالحيض الذي هو أحوط من الطهر فانها لا تحتسب ببقية الحيضة قرءاً وتحتسب ببقية الطهر قرءاً . الثاني أن استبراء الأمة فرع على عدة الحرية وهي الثابتة بنص القرآن والاستبراء إنما ثبت بالسنة فإذا كان قد احتاط له الشارع بأن جعله بالحيض فاستبراء الحرية أولى فعدة الحرية استبراء لها واستبراء الأمة عدة لها وأيضا فالأدلة والعلامات

والحدود والغايات انما تحصل بالأمور الظاهرة المتميزة عن غيرها والطهر هو الأمر الأصلي ولهذا متى كان مستمرا مستصحباً لم يكن له حكم يفرد به في الشريعة وانما الأمر المتميز هو الحيض فان المرأة اذا حاضت تغيرت أحكامها من بلوغها وتحريم العبادات عليها من الصلاة والصوم والطواف واللبث في المسجد وغير ذلك من الأحكام ثم اذا انقطع الدم واغتسلت لم تتغير أحكامها بتجدد الطهر لكن الزوال المغير الذي هو الحيض فانها تعود بعد الطهر الى ما كانت عليه قبل الحيض من غير أن يحدد لها الطهر حكماً والقراءة أمر يغير أحكام المرأة وهذا التغير انما يحصل بالحيض دون الطهر فهذا الوجه دال على فساد قول من يحتسب بالطهر الذي قبل الحيضة قراءة فيما اذا طلقت قبل أن تحيض ثم حاضت فان من اعتد بهذا الطهر قراءة أجعل شيئاً له حكم في الشريعة قراءة من الاقراء وهذا فاسد (فصل) قال من جعل الاقراء الاطهار الكلام معكم في مقامين أحدهما بيان الدليل الدال على أنها الاطهار الثاني في الجواب عن أدلتكم . أما المقام الأول فقوله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ووجه الاستدلال به أن اللام هي لام الوقت أي فطلقوهن في وقت عدتهن كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي في يوم القيامة وقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس أي وقت الدلوك وتقول العرب جئتك لثلاث بقين من الشهر أي في ثلاث بقين منه وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية بهذا التفسير في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه أنه لما طلق امرأته وهي حائض أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يطلقها وهي طاهرة قبل أن يمسه ثم قال فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء هي الطهر التي بعد الحيضة ولو كان القراءة هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة لافي العدة وكان ذلك تطويلاً عالياً وهو غير جائز كما لو طلقها في الحيض قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فالاقراء عندنا والله أعلم الاطهار . فان قال قائل ما دل على أنها الاطهار وقال غيركم الحيض قيل له دلتان أحدهما الكتاب الذي دل عليه السنة والاخرى اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مره فايراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء طاق قبل أن يمسه فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضاً فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسه وتلا النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أو في قبل عدتهن قال الشافعي رحمه الله أنا شككت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ثناؤه أن العدة الطهر دون الحيض وقراء فطلقوهن لقبل عدتهن وهو أن يطلقها طاهراً لأنها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضاً لم تكن مستقبل عدتها الا بعد الحيض . فان قيل فما اللسان قيل القراءة اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض دماً يرخيه الرحم فيخرج والطهر دماً يحتبس فلا يخرج وكان معروفاً من لسان العرب أن القراءة الحبس تقول العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب يقرى الطعام في شدقه يعني يحبسه في شدقه وتقول العرب اذا حبس الرجل الشيء قرأه يعني حبأه وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقرى في صحافها أي تحبس في صحافها . قال الشافعي أخبرنا مالك رحمه الله عن ابن شهاب عن

عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها اتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد حاولها في ذلك ناس وقالوا ان الله تعالى يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها . قال الشافعي رحمه الله وأخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وأخبرنا مالك رحمه الله عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص يعني ابن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية رضي الله عنه الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد أنها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها وأخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت قال وفي حديث سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن سليمان بن يسار أن عثمان بن عفان وابن عمر رضي الله عنهما قالوا اذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له عليها وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ولا ترثه ولا يرثها أخبرنا مالك رحمه الله أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما زاد غير الشافعي عن مالك رحمهما الله ولا رجعة له عليها قال مالك وذلك الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم يلدنا قال الشافعي رحمه الله ولا بعد أن تكون الاقراء الاطهار كما قالت عائشة رضي الله عنها والنساء بهذا أعلم لانه فيهن لافي الرجال أو الحيض فاذا جاءت بثلاث حيض حلت ولا نجد في كتاب الله للغسل معنى ولستم تقولون بواحد من القولين يعني ان الذين قالوا انها الحيض قالوا وهو أحق برجعته حتى تغتسل من الحيضة الثالثة كما قاله على كرم الله وجهه وابن مسعود رضي الله عنه وأبو موسى رضي الله عنه وهو قول عمر بن الخطاب أيضا رضي الله عنه فقال الشافعي رحمه الله فقل لهم يعني للعراقيين لم تقولوا بقول من أحجبتهم بقوله ورويت هذا عنه ولا بقول أحد من السلف علمناه . فان قال قائل أين خالفناهم قلنا قالوا حتى تغتسل وتحل لها الصلاة وقتلتم ان فرطت في الغسل حتى يذهب وقت الصلاة حلت وهي لم تغتسل ولم تحل لها الصلاة انتهى كلام الشافعي رحمه الله قالوا ويدل على أنها الاطهار في اللسان قول الاعشي

أفي كل عام أنت حاسم عروة يحل لأقصاها عريم عرائكا

مورثه عزا وفي الحي رفة لما ضاع فيها من قروء نساكا

فالقرء في البيت الاطهار لانه ضيع اطهارهن في غزاته وآثرها عليهن قالوا ولان الطهر أسبق الى الوجود من الحيض فكان أولى بالاسم قالوا فهذا أحد المقامين . وأما المقام الآخر وهو الجواب عن أدلتكم فتجيبكم بجوابين . أحدهما الفصل أما المجمع فنقول من أنزل عليه القرآن فهو أعلم بتفسيره ومراد المتكلم من كل أحد سواء وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء بالاطهار فلا التفات بعد ذلك الى شيء خالفه بل كل تفسير يخالف هذا فباطل قالوا وأعلم الأمة بهذه المسألة أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهن بها عائشة رضي الله عنها لانها فيهن لافي الرجال ولان الله تعالى جعل قوهن في ذلك مقبولا في وجود الحيض والحمل لانه لا يعلم

الا من جهتهن فدل على أنه أعلم بذلك من الرجال فإذا قالت أم المؤمنين رضى الله عنها أن الاقراء الاطهار فقد قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

قالوا وأما الجواب المفصل فنفر دكل واحد من أدلتكم بجواب خاص فهاكم الاجوبة أما قولكم اما أن يراد بالاقراء في الآية الاطهار فقط أو الحيض فقط أو مجموعهما الى آخره فجوابه أن نقول الاطهار فقط لما ذكرنا من الدلالة قولكم النص اقضى ثلاثة الى آخره قلنا عنه جوابان أحدهما أن بقية الطهر عندنا قرء كامل فساعدت الاثلاث كوامل الثاني أن العرب توقع اسم الجمع على اثنين وبعض الثالث كقوله تعالى الحج أشهر معلومات فانها شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة أو تسع أو ثلاثة عشر ويقولون لفلان ثلاث عشرة سنة اذا دخل في السنة الثالثة عشر فاذا كان هذا معروفا في لغتهم وقد دل الدليل عليه وجب المصير اليه. وأما قولكم ان استعمال القرء في الحيض أظهر منه في الطهر فقابل يقول منازعكم قولكم ان أهل اللغة يصدر عن كتبهم بان القرء هو الحيض فيذكرونه تفسيرا للفظ ثم يردفونه بقولهم بقليل أو وقال بعضهم هو الطهر. قلنا أهل اللغة يحكون أن له مسميين في اللغة ويصرحون بانه يقال على هذا وعلى هذا ومنهم من يجعله في الحيض وأظهر ومنهم من يحكى اطلاقه عليهما من غير ترجيح فالجوهري رجح الحيض والشافعي رحمه الله من أئمة اللغة وقد رجح أنه الطهر وقال أبو عبيد القرء يصلح للطهر والحيض وقال الزجاج أخبرني من أثق به عن يونس أن القرء عنده يصلح للطهر والحيض وقال أبو عمرو بن العلاء القرء الوقت وهو يصلح للحيض ويصلح للطهر واذا كانت هذه نصوص أهل اللغة فكيف يحتاجون بقولهم ان الاقراء الحيض. قولكم ان من جعله الطهر فانه يريد أوقات الطهر التي يحتوشها الدم والا فالصغيرة والآيسة ليستا من ذوات الاقراء عنه جوابان. أحدهما المنع بل اذا طلقت الصغيرة التي لم تحض ثم حاضت فانها تعتب بالطهر الذي طلقت فيه قرء أعلى أصبح الوجهين عندنا لانه طهر بعده حيض وكان قرءا كما لو كان قبله حيض. الثاني انا وان سلمنا ذلك فان هذا يدل على أن الطهر لا يسمى قرءا حتى يحتوشه دمان وكذلك نقول فالدم شرط في تسميته قرءا وهذا لا يدل على أن مسماه الحيض وهذا كالكاس الذي لا يقال على الاناء الا بشرط كون الشراب فيه والا فهو زجاجة أو قدح والمائدة التي لا يقال للخوان الا اذا كان عليه طعام والا فهو خوان والكوز الذي لا يقال لمساه الا اذا كان ذا عروة والا فهو كوب والقلم الذي يشترط في صحته اطلاقه على القصبة كونها مبرية وبدون البري فهو أنبوب أو قصبة والخاتم شرط اطلاقه أن يكون ذا فص منه أو من غيره والا فهو فتحة والفرو شرط اطلاقه على مسماه الصوف والا فهو جلد والريطة شرط اطلاقها على مسماها أن تكون قطعة واحدة فان كانت ملفقة من قطعتين فهي ملأمة والحلة شرط اطلاقها أن تكون ثوبين ازار ورداء والا فهو ثوب والاريكة لا تقال على السرير الا اذا كان عليه حجلة وهي التي تسمى بسحابة وخركانة والا فهو سرير والطيعة لا تقال للبخارة الا اذا كان فيها طيب والا فهي غير والثقب لا يقال الا لماله منفذ والا فهو سرب والعري لا يقال للصوف الا اذا كان مصبوغا والا فهو صوف والخدر لا يقال الا لما اشتمل على المرأة والا فهو ستر والمحجن لا يقال للعصا الا اذا كان مخنية الرأس والا فهي عصا والركية لا تقال على البئر الا بشرط كون الماء فيها والا فهي بئر والوقود لا يقال للحطب الا اذا كان النار فيه والا فهو حطب ولا يقال للتراب ثرى الا بشرط نداوته والا فهو تراب ولا يقال للرسالة مغللة الا اذا حملت من بلد الى بلد والا فهي رسالة ولا يقال للارض قراح

الا اذا هيئت للزراعة ولا يقال لهروب العبد اباقي الا اذا كان هروبه من غير خوف ولا جوع ولا جهد
والا فهو هروب والريق له رضاب الا اذا كان في الفم فاذا فارقه فهو بصاق والشجاع لا يقال له كى الا اذا كان
شاكى السلاح والا فهو بطل وفي تسميته بطلا قولان أحدهما لانه تبطل شجاعته قرنه وضربه وطعنه والثاني لانه
تبطل شجاعة الشجعان عنده فعلى الاول فهو فعل بمعنى فاعل وعلى الثاني فعل بمعنى مفعول وهو قياس اللغة والبعير
لا يقال له راوية الا بشرط حمله للماء والطبق لا يسمى مهدي الا بشرط كون عليه هدية والمرأة لا تسمى ظعينة
الا بشرط كونها في الهودج هذا في الأصل والافقد تسمى المرأة ظعينة وان لم تكن في هودج ومنه في الحديث
فمرت ظعن تحرير والدلو لا يقال له سجل الا مادام فيه ماء ولا يقال لها ذنوب الا اذا امتلأت به والسرير لا
يقال له نعش الا اذا كان عليه ميت والعظم لا يقال له عرق الا اذا اشتمل عليه لحم والخيط لا يسمى سمطا الا اذا
كان فيه خرز ولا يقال للحبل قرن الا اذا قرن فيه اثنان فصاعدا والقوم لا يسمون رفقة الا اذا انضموا في مجلس
واحد وسير واحد فاذا تفرقوا زال هذا الاسم ولم يزل عنهم اسم الرفيق والحجارة لا تسمى رصفا الا اذا حمت
بالشمس أو بالنار والشمس لا يقال لها غزالة الا عند ارتفاع النهار والثوب لا يسمى مطرfa الا اذا كان في طرفه
علبان والمجلس لا يقال له النادى الا اذا كان أهله فيه والمرأة لا يقال لها عاتق الا اذا كانت في بيت أبويها ولا
يسمى الماء الملح أجاجا الا اذا كان مع ملحته مرأولا يقال للسير اطعاع الا اذا كان معه خوف ولا يقال
للفرس محجل الا اذا كان البياض في قوائمها كلها أو أكثرها وهذا باب طويل لو تفصيلناه فكذلك لا يقال
للطهر قرء الا اذا كان قبله دم وبعده دم فأين في هذا ما يدل على أنه حيض. قالوا أما قولكم انه لم يجزى في كلام
الشارع الا للحيض فنحن نمنع مجيئه في كلام الشارع للحيض البتة فضلا عن الحصر قالوا انه قال للمستحاضة
دع الصلاة أيام أقرائك فقيد أجاب الشافعي رحمه الله عنه في كتاب حرمة بما فيه شفاء وهذا لفظه قال وزعم
ابراهيم بن اسمعيل بن علي أن الأقرء الحيض والحتج بحديث سفيان عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم
سلمة رضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امرأة استحاضت تدع الصلاة أيام أقرائها قال الشافعي
رحمه الله وما حدث بهذا سفيان قط انما قال سفيان عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدع الصلاة عدد الليالي والايام التي كانت تحيضن أو قال أيام أقرائها الشك
من أيوب لا يدري قال هذا أو هذا فجعله حديثا على ناحية ما يريد فليس هذا بصدق وقد أخبرنا مالك عن نافع
عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لتنظر عدد الليالي والايام التي كانت
تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم لتغتسل وتصل ونافع عن سليمان بن أيوب يقول
بمثل أحد معني أيوب اللذين رواهما انتهى كلامه قالوا وأما الاستدلال بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن
ما خلق الله في أرحامهن وأنه الحيض أو الحبل أو كلاهما فلا ريب أن الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمان
لا يدل على أن القروء المذكورة في الآية هي الحيض فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة
أو الثالثة فاذا أرادت كتمان انقضاء العدة لاجل النفقة أو غيرها قالت لم أحض فتنقضي عدتي وهي كاذبة وقد
حاضت وانقضت عدتها فينتد يكون دلالة الآية على أن القروء الاطهار أظهر ونحن نقنع باتفاق الدلالة بها وان
أيتيم الا الاستدلال فهو من جانبنا أظهر فان أكثر المفسرين قالوا الحيض والولادة فاذا كانت العدة تنقضي بظهور

الولادة فهذا تنقضي بظهور الحيض تسوية بينهما في اتيان المرأة على كل واحد منهما وأما استدلالكم بقوله تعالى واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر فاجعل كل شهر بازاء حيضة فليس هذا بصريح في أن القروء هي الحيض بل غاية الآية أنه جعل اليأس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالشهر فسادت حائضاً لا تنتقل الى عدة الآيسات وذلك أن الاقراء التي هي الاطهار عندنا لا توجد الا مع الحيض لا تكون بدونه فمن أين يازم أن تكون هي الحيض . وأما استدلالكم بحديث عائشة رضى الله عنها طلاق الأمة طلقتان وقرؤها حيضتان فهو حديث لو استدللنا به عليكم لم تقبلوا ذلك منا فانه حديث ضعيف معلول قال الترمذى غريب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرفه في العلم غير هذا الحديث انتهى ومظاهر بن أسلم هذا قال فيه أبو حاتم الرازى منكر الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع أنه لا يعرف وضعفه أبو عاصم أيضاً وقال أبو داود هذا حديث مجهول وقال الخطابى أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث وقال البيهقى لو كان ثابتاً لقلنا به الا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من تجهل عدالته وقال الدارقطنى الصحيح عن القاسم بخلاف هذا ثم روى زيد بن أسلم قال سئل القاسم عن الأمة كم تطلق قال طلاقاً ثنتان وعدتها حيضتان قال فليل له هل يبلغك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا فقال لا وقال البخارى في تاريخه مظاهر بن أسلم عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها يرفع طلاق الأمة طلقتان وعدتها حيضتان قال أبو عاصم أخبرنا ابن جريج عن مظاهر ثم لقيت مظاهر اخذ ثنابه وكان أبو عاصم يضعف مظاهراً . وقال يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني أسامة بن زيد بن أسلم أنه كان جالسا عند أبيه فأتاه رسول الأمير فقال ان الأمير يقول لك كم عدة الأمة فقال عدة الأمة حيضتان وطلاق الحر الأمة ثلاث وطلاق العبد الحرة تطلقتان وعدة الحرة ثلاث حيض ثم قال للرسول أين تذهب قال أمرني أن أسأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله قال فأقسم عليك الا رجعت الى فأخبرتني ما يقولان فذهب ورجع الى أبى فأخبره أنهما قالاً كما قال وقال له قل له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون وقال أبو القاسم بن عساكر في أطرافه فدل ذلك على أن الحديث المرفوع غير محفوظ . وأما استدلالكم بحديث ابن عمر مرفوعاً طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان فهو من رواية عطية بن سعد العوفى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال الدارقطنى والصحيح عن ابن عمر رضى الله عنه ما رواه سالم ونافع من قوله وروى الدارقطنى أيضاً عن سالم ونافع أن ابن عمر كان يقول طلاق العبد الحرة تطلقتان وعدتها ثلاثة قروء وطلاق الحر الأمة تطلقتان وعدتها عدة الأمة حيضتان . قالوا والثابت بلا شك عن ابن عمر رضى الله عنه أن الاقراء الاطهار قال الشافعى رحمه الله أخبرنا مالك رحمه الله عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ولا ترثه ولا يرثها قالوا فهذا الحديث مداره على ابن عمر رضى الله عنهما وعائشة رضى الله عنها ومذهبهما بلا شك أن الاقراء الاطهار فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ولا يذهبان اليه قالوا وهذا بعينه هو الجواب عن حديث عائشة رضى الله عنها الآخر أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض قالوا وقد روى هذا الحديث بثلاثة ألفاظ أمرت أن تعتد وأمرت أن تعتد عدة الحرة وأمرت أن تعتد ثلاث حيض فلعل رواية من روى ثلاث حيض حملوه على المعنى ومن العجب أن يكون عند عائشة رضى الله عنها هذا وهي تقول الاقراء الاطهار وأعجب منه أن يكون هذا الحديث بهذا السند المشهور الذى كلهم أئمة ولا يخرج أصحاب

الصحيح ولا المسانيد ولا من اعتنى بإحاديث الأحكام وجمعها ولا الأئمة الأربعة وكيف يصبر عن إخراج هذا الحديث من هو مضطر إليه ولا سيما بهذا السند المعروف الذي هو كالشمس شهرة ولا شك أن بريرة أمرت أن تعتد وأما أنها أمرت بثلاث حيض فهذا الوصح لم نعهده إلى غيره ولبادرنا إليه قالوا وأما استدلالكم بشأن الاستبراء فلا ريب أن الصحيح كونه بحيضة وهو ظاهر النص الصريح فلا وجه للاشتغال بالتعليل لقول أنها تستبرأ بالطهر فانه خلاف ظاهر نص الرسول صلى الله عليه وسلم وخلاف القول الصحيح من قول الشافعي رحمه الله وخلاف قول الجمهور من الامة فالوجه العدول إلى الفرق بين البايين فنقول الفرق بينهما ما تقدم أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاخصت بزمان حقه وهو الطهر بأنها تتكرر فيعلم منها البرائة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء قولكم لو كانت الأقراء الاطها لم تحصل بالقرء الاول دلالة لانه لو جامعها ثم طلقها فيه حسبت بقيته قرء أو معلوم قطعاً أن هذا الطهر لا يدل على شيء فجوابه أنها اذا طهرت بعده طهرين كاملين صحت دلالة بانضمامه اليهما قولكم ان الحدود والعلامات والادلة انما تحصل بالامور الظاهرة إلى آخره جوابه أن الطهر اذا احتوشه دمان كان كذلك واذا لم يكن قبله دم ولا بعده دم فهذا لا يعتد به البتة قالوا ويزيد ما ذهبنا إليه قوة أن القرء هو الجمع وزمان الطهر أولى به فانه حينئذ يجتمع الحيض وانما يخرج بعد جمعه قالوا وادخال الهاء في ثلاثة قروء يدل على أن القرء مذكر وهو الطهر ولو كان للحيض لكان بغير تاء لان واحداً حيضة . فهذا ما احتج به أرباب هذا القول استدلالاً وجواباً وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين اذ لا توسط بين القولين فلا بد من التحيز إلى أحد الفئتين ونحن متحيزون في هذه المسألة إلى أكابر الصحابة وقائلون بقولهم أن القرء الحيض وقد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول فنجيب عما عارض به أرباب القول الآخر ليتبين ما رجحناه وبالله التوفيق فنقول أما استدلالكم بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فهو أولى أن يكون حجة عليكم أقرب منه إلى أن يكون حجة لكم فان المراد طلاقها قبل العدة ضرورة اذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة فان هذا مع تضمنه لكون اللام للظرفية بمعنى في فاسد معنى اذ لا يمكن إيقاع الطلاق في العدة فانه سببها والسبب يتقدم الحكم واذا تقرر ذلك فمن قال الأقراء الحيض فقد عمل بالآية وطلق قبل العدة فان قلتم ومن قال انها الاطهار فالعدة تتبع الطلاق فقد طلق قبل العدة قلنا فبطل احتجاجكم حينئذ وصح أن المراد الطلاق قبل العدة لا فيها وكلا الأمرين يصح أن يراد بالآية لكن ارادة الحيض أرجح ويانه أن العدة فعلة مما تعد يعني معدودة لأنها تعد وتحصى كقوله وأحصوا العدة والطهر الذي قبل الحيضة مما يعد ويحصى فهو من العدة وليس الكلام فيه وانما الكلام في أمر آخر وهو دخوله في مسمى القروء الثلاثة المذكورة في الآية أم لا فلو كان النص فطلقوهن لعدتهن لكان فيه تعلق فنهنا أمران قوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والثاني قوله فطلقوهن لعدتهن ولا ريب أن القائل افعل كذا ثلاث بقين من الشهر انما يكون المأمور بمثلاً اذا فعله قبل مجيء الثلاث وكذلك اذا كان فعلته ثلاث مضين من الشهر انما يصدق اذا فعله بعد مضي الثلاث وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو في فانه اذا قال فعلته في ثلاث بقين كان الفعل واقعاً في نفس الثلاث وههنا نكتة حسنة وهي أنهم يقولون فعلته ثلاث ليلال، خلون أو بقين من الشهر وفعلته في الثاني أو الثالث من الشهر أو في ثالثة أو ثالثة فمتى أرادوا امضاء الزمان أو استقباله أتوا باللام ومتى أرادوا وقوع الفعل فيه أتوا بنفي وسر ذلك أنهم اذا أرادوا مضي زمن الفعل أو استقباله

أتوا بالعلامة الدالة على اختصاص العدد الذي يلفظون به بما مضى أو بما يستقبل وإذا أرادوا وقوع الفعل في ذلك الزمان أتوا بالأداة المعينة وهي أداتى وهذا خير من قول كثير من النحاة أن اللام تكون بمعنى قبل في قولهم كتبته لثلاث بقين وقوله طلقوهن لعدتهن و بمعنى بعد كقولهم لثلاث خلون و بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وقوله فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه والتحقيق أن اللام على بابها للاختصاص بالوقت المذكور كأنهم جعلوا الفعل للزمان المذكور اتساعا لاختصاصه به فكأنه له قنأمله وفرق آخر وهو أنك إذا أتيت باللام لم يكن الزمان المذكور بعده إلا ماضيا أو مستظرا ومتى أتيت بنى لم يكن الزمان المجزئها المقارنا للفعل وإذا تقرر هذا من قواعد العربية فقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن معناه لاستقبال عدتهن لافها وإذا كانت العدة التى يطلق لها النساء مستقبلة بعد الطلاق فالمستقبل بعدها إنما هو الحيض فإن الطاهر لاستقبال الطهر اذ هى فيه وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التى هى فيها هذا المعروف لغة وعقلا وعرفا فانه لا يقال لمن هو فى عافية هو مستقبل العافية ولا لمن هو فى أمن هو مستقبل الأمن ولا لمن فى قبض مغله واحرازه هو مستقبل المغل وإنما المعهود لغة وعرفا أن يستقبل الشئ من هو على حال ضده وهذا أظهر من أن نكثر شواهد فان قيل فيلزم من هذا أن يكون من طلق فى الحيض مطلقا للعدة عند من يقول الاقراء الاطهار لآنها تستقبل طهرها بعد حالها التى هى فيها قلنا نعم يلزم ذلك فانه لو كان أول العدة التى تطلق لها المرأة هو الطهر لكان إذا طلقها فى أثناء الحيض مطلقا للعدة لأنها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق - فان قيل اللام بمعنى فى والمعنى فطلقوهن فى عدتهن وهذا إنما يمكن إذا طلقها فى الطهر بخلاف ما إذا طلقها فى الحيض قيل الجواب من وجهين أحدهما أن الاصل عدم الاشتراك فى الحروف والاصل افراد كل حرف بمعناه فدعوى خلاف ذلك مردودة بالاصل الثانى أنه يلزم منه أن يكون بعض العدة ظرفا لزمان الطلاق فيكون الطلاق واقعا فى زمن العدة ضرورة صحة الظرفية كما اذا قلت فعلته فى يوم الخميس بل الغالب فى الاستعمال من هذا أن يكون بعض الظرف سابقا على الفعل ولا ريب فى امتناع هذا فان العدة تتعقب الطلاق ولا تقارنه ولا تقدم عليه قالوا ولو سلمنا أن اللام بمعنى فى وساعد على ذلك قراءة ابن عمر رضى الله عنه وغيره فطلقوهن فى قبل عدتهن فانه لا يلزم من ذلك أن يكون القرء هو الطهر فان القرء حينئذ يكون هو الحيض وهو المعدود والمحسوب وما قبله من الطهر يدخل فى حكمه تبعاً وضمنا لوجهين . أحدهما أن من ضرورة الحيض أن يتقدمه طهر فاذا قيل قد مضى ثلاث حيض وهى فى أثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التربص كما لو قيل لرجل أقم ههنا ثلاثة أيام وهو فى أثناء ليلة فانه يدخل بقية تلك الليلة فى اليوم الذى يليها كما يدخل ليلة اليومين الآخرين فى يومهما ولو قيل له فى النهار أقم ثلاث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعاً لليلة التى تليه . الثانى أن الحيض إنما يتم باجتماع الدم فى الرحم قبله فكان الطهر مقدمة وسبباً لوجود الحيض فاذا علق الحكم بالحيض فمن لوازمه ما لا يوجد الحيض الا بوجوده وبهذا يظهر أن هذا أبغ من الايام والليالى فان الليل والنهار متلازمان - وليس أحدهما سبباً لوجود الآخر وهما الطهر سبب لاجتماع الدم فى الرحم فقوله سبحانه وتعالى لعدتهن أى لاستقبال العدة التى يتربصنها وهن يتربصن ثلاث حيض بالاطهار التى قبلها فاذا طلقت فى أثناء الطهر فقد طلقت فى الوقت الذى تستقبل فيه العدة المحسوبة وتلك العدة هى الحيض بما قبلها من الاطهار بخلاف ما لو طلقت فى أثناء حيضة فانها لم تطلق لعدة تحسبها لأن بقية ذلك الحيض ليس هو العدة التى تعتد بها المرأة أصلاً

ولا تبعاً لأصل وإنما تسمى عدة لأنها تحبس فيها عن الأزواج إذا عرف هذا فقوله ونضع الموازين القسط ليوم القيامة يجوز أن تكون لام التعليل أى لأجل يوم القيامة وقد قيل ان القسط منصوب على أنه مفعول له أى نضعها لأجل القسط وقد استوفى شروط نصبه وأما قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس فليست اللام بمعنى فى قطعاً بل قيل انها لام التعليل أى لأجل دلوك الشمس وقيل انها بمعنى بعد فانه ليس المراد اقامتها وقت الدلوك سواء فسر بالزوال أو الغروب وإنما يؤمر بالصلاة بعده ويستحيل حمل آية العدة على ذلك وهكذا يستحيل حمل آية العدة عليه اذ يصير المعنى فطلقوهن بعد عدتهن فلم يبق الا أن يكون المعنى فطلقوهن لاستقبال عدتهن ومعلوم أنها اذا طلقت طاهراً استقبلت العدة بالحيض ولو كانت الاقراء الاطهار لكانت السنة أن تطلق حائضاً لتستقبل العدة بالاطهار فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء هى أن تطلق طاهراً لتستقبل عدتها بعد الطلاق . فان قيل فاذا جعلنا الاقراء الاطهار استقبلت عدتها بعد الطلاق بلا فصل ومن جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله حتى ينقض الطهر قيل كلام الرب تبارك وتعالى لا بد أن يحمل على فائدة مستقلة وحمل الآية على معنى فطلقوهن طلاقاً تكون العدة بعده لا فائدة فيه وهذا بخلاف ما اذا كان المعنى فطلقوهن طلاقاً يستقبلن فيه العدة لا يستقبلن فيه طهر ألا تعتد به فانها اذا طلقت حائضاً استقبلت طهراً لا تعتد به فلم تطلق لاستقبال العدة ويوضحه قراءة من قرأ فطلقوهن فى قبل عدتهن وقبل العدة هو الوقت الذى يكون بين يدي العدة تستقبل به كقبل الحائض يوضحه أنه لو أريد ما ذكره لقليل فى أول عدتهن فالفرق بين بين قبل الشئ وأوله وأما قولكم لو كانت القروء هى الحيضة لكان قد طلقها قبل العدة قلنا أجل وهذا هو الواجب عقلاً وشرعاً فان العدة لا تفارق الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخرها عنه يقولكم وكان ذلك تطويلاً عليها كما لو طلقها فى الحيض قيل هذا مبنى على أن العلة فى تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعاليل ويفسدونه بأنها لو رضيت بالطلاق فيه واختارت التطويل لم يبح له ولو كان ذلك لأجل التطويل لم يبح له برضاها كما يباح اسقاط الرجعة الذى هو حق المطلق بتراضيهما باسقاطها بالعوض اتفاقاً وبدونه فى أحد القولين وهذا مذهب أبى حنيفة رحمه الله وأحد الروايتين عن أحمد ومالك رحمهما الله ويقولون إنما حرم طلاقها فى الحيض لأنه طلقها فى وقت رغبته عنها ولو سلمنا أن التحريم لأجل التطويل عليها فالتطويل المضر أن يطلقها حائضاً فتنتظر مضى الحيضة والطهر الذى يليها ثم تأخذ فى العدة فلا تكون مستقبلة لعدتها بالطلاق وأما اذا طلقت طاهراً فانها تستقبل العدة عقب انقضاء الطهر فلا يتحقق التطويل قولكم ان القرء مشتق من الجمع وإنما يجمع الحيض فى زمن الطهر عنه ثلاثة أجوبة أحدها أن هذا ممنوع والذى هو مشتق من الجمع إنما هو من باب الياء من المعتل من قرى يقرى كقضى يقضى والقرء من المهموز من باب الهمز من قرأ يقرأ كنحروهما أصلاً مختلفان فانهم يقولون قرئت الماء فى الحوض أقرية أى جمعته ومنه سميت القرية ومنه قرية النمل للبيت الذى تجتمع لانه يقربها أى يضمها ويجمعها وأما المهموز فانه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن لأن قارته يظهره ويخرجه مقدارا محدودا لا يزيد ولا ينقص ويدل عليه قوله ان علينا جمعه وقرآنه ففرق بين الجمع والقرآن ولو كانا واحدا لكان تكريرا محضاً ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما فاذا قرأناه فاتبع قرآنه فاذا بيناه فجعل قرآنه نفس اظهاره وبيانه لا كما زعم أبو عبيدة أن القرآن مشتق من الجمع ومنه قولهم ما قرأت هذه الناقة سلاقط وما قرأت جنينا هو من

هذا الباب أى ما ولدته وأخرجته وأظهرته ومنه فلان يقرئك ويقرئ عليك السلام هو من الظهور والبيان ومنه قولهم قرأت المرأة حيضة أو حيضتين أى حاضتهما لأن الحيض ظهور ما كان كامنا كظهور الجنين ومنه قرء الثريا وقرء الريح وهو الوقت الذى يظهر المطر والريح فانهما يظهران فى وقت مخصوص وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون فى كتب الاشتقاق وذكره أبو عمرو رضى الله عنه وغيره ولا ريب أن هذا المعنى فى الحيض أظهر منه فى الطهر قولكم أن عائشة رضى الله عنها قالت القرء الاطهار والنساء أعلم بهذا من الرجال فالجواب أن يقال من جعل النساء أعلم بمراد الله من كتابه وأفهم لمعناه من أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وأبى الدرداء رضى الله عنهم وأكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل ذلك فى شأنهن لا يدل على أنهن أعلم به من الرجال والا كانت كل آية نزلت فى النساء تكون النساء أعلم بهما من الرجال ويجب على الرجال تقليدهن فى معناها وحكمها فيكن أعلم من الرجال بآية الرضاع وآية الحيض وتحريم وطء الحائض وآية عدة المتوفى عنها وآية الحمل والفصال ومدتهما وآية تحريم ابداء الزينة الا لمن ذكر فيها وغير ذلك من الآيات التى تتعلق بهن وفى شأنهن نزلت ويجب على الرجال تقليدهن فى حكم هذه الآيات ومعناها وهذا الاسيل اليه البتة وكيف ومدار العلم بالوحي على الفهم والمعرفة وفور العقل والرجال أحق بهذا من النساء وأوفر نصيبا منه بل لا يكاد يختلف الرجال والنساء فى مسألة الا والصواب فى جانب الرجال وكيف يقال اذا اختلفت عائشة رضى الله عنها وعمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم فى مسألة أن الاخذ بقول عائشة رضى الله عنها أولى وهل الأولى الا قول فيه خليفتان راشدان وان كان الصديق معهما كما حكى عنه فذلك القول بما لا يعدوه الصواب البتة فان النقل عن عمر وعلى رضى الله عنهما ثابت وأما عن الصديق فقيه غرابة ويكفينا قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمر وعلى وابن مسعود وأبى الدرداء وأبى موسى رضى الله عنهم فكيف تقدم قول أم المؤمنين رضى الله عنها وفهمها على أمثال هؤلاء ثم يقال فهذه عائشة رضى الله عنها ترى رضاع الكبير ينشر الحرمة ويثبت المحرمية ومعها جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وقد خالفها غيرها من الصحابة وهى روت حديث التحريم به فلا قلتم النساء أعلم بهذا من الرجال ورجحتم قولها على قول من خالفها ونقول لأصحاب مالك رحمه الله وهذه عائشة رضى الله عنها لا ترى التحريم الا بخمس رضعات ومعها جماعة من الصحابة وروت فيه حديثين فلا قلتم النساء أعلم بهذا من الرجال وقدمتم قولها على قول من خالفها . فان قلتم هذا حكم يتعدى الى الرجال فيستوى النساء معهم فيه قيل ويتعدى حكم العدة مثله الى الرجال فيجب أن يستوى النساء معهم فيه وهذا لا يخفى به ثم يرجع قول الرجال فى هذه المسألة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لواحد من هذا الحزب بأن الله ضرب الحق على لسانه وقلبه وقد وافق ربه تبارك وتعالى فى عدة مواضع قال فيها قولا فنزل القرآن بمثل ما قال وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل انائه فى النوم وأوله بالعلم وشهد له بأنه محدث ملهم فاذا لم يكن بد من التقليد فتقليده أولى وان كانت الحجة هى التى تفصل بين المتنازعين فتحكيمها هو الواجب . قولكم ان من قال ان الاقراء الحيض لا يقولون بقول على وابن مسعود ولا بقول عائشة رضى الله عنها فان عليا رضى الله عنه يقول هو أحق برجعتهما ما لم تغتسل وأنتم لا تقولون بواحد من القولين فهذا غاية ان كان تناقضا ممن لا يقول بذلك كأصحاب أبى حنيفة رحمه الله فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ممن يقول بقول على كرم الله وجهه وهو الامام أحمد رحمه الله وأصحابه كما تقدم حكاية ذلك فان العدة تبقى عنده الى أن تغتسل

كما قاله على كرم الله وجهه ومن وافقه ونحن نعتذر عن يقول الاقراء الحيض في ذلك ولا يقول هو أحق بها ما لم تغتسل فانه وافق من يقول الاقراء الحيض في ذلك وخالفه في توقف انقضائها على الغسل لمعارض أوجب له مخالفته كما يفعله سائر الفقهاء ولو ذهبنا نعد ما تصرفتم فيه هذا التصرف بعينه لطال فان كان هذا المعارض صحيحا لم يكن تناقضا منهم وان لم يكن صحيحا لم يكن ضعف قولهم في احدى المسألتين عندهم بمانع لهم من موافقتهم لهم في المسئلة الأخرى فان موافقة أكابر الصحابة وفيهم من فيهم من الخلفاء الراشدين في معظم قولهم خير وأولى من مخالفتهم في قولهم جميعه والغائه بحيث لا يعتبر البتة قالوا ثم لم نخالفهم في توقف انقضائها على الغسل بل قلنا لا تنقضى حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة فوافقناهم في قولهم بالغسل وزدنا عليهم انقضائها بمضي وقت الصلاة لانها صارت في حكم الطاهرات بدليل استقرار الصلاة في ذمتها فأين المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم. قولكم لا نجد في كتاب الله للغسل معنى فيقال كتاب الله تعالى لم يتعرض للغسل بنى ولا اثبات وانما عاق الحل والبيئونة بانقضاء الاجل . وقد اختلف السلف والخلف فيما ينقضى به الاجل قليل بانقطاع الحيض وقيل بالغسل منه وقيل بالغسل أو مضي صلاة أو انقطاعه لا كثره وقيل بالطعن في الحيضة الثالثة وحجة من وقفه على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين قال الامام أحمد رحمه الله عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثة قالوا وهم أعلم بكتاب الله وحدود ما أنزل الله على رسوله وقد روى هذا المذهب عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبي موسى وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم حكاه صاحب المغني وغيره عنهم ومن هنا قيل ان مذهب الصديق رضي الله عنه ومن ذكر معه أن الاقراء الحيض قالوا وهذا القول له حظ وافر من الفقه فان المرأة اذا انقطع حيضها صارت في حكم الطاهرات من وجه وفي حكم الحيض من وجه والوجه التي هي فيها في حكم الحيض أكثر من الوجه التي هي فيها في حكم الطاهرات فانها في حكم الطاهرات في صحة الصيام وجوب الصلاة وفي حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمه على الحائض واللبث في المسجد والطواف بالبيت وتحريم الوطء وتحريم الطلاق في أحد القولين فاحتاط الخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة للنكاح ولم يخرجوها منه بعد ثبوته الا يبين لاريب فيه وهو ثبوت حكم الطاهرات في حقها من كل وجه ازالة لليقين يبين مثله اذ ليس جعلها حائضا في تلك الاحكام أولى من جعلها حائضا في بقاء الزوجية وثبوت الرجعة وهذا من أدق الفقه والطفه مأخذا قالوا وأما قول الاعشى . لما ضاع فيها من قروء نساكا . فغايتة استعمال القروء في الطهر ونحن لا ننكره. قولكم ان الطهر أسبق من الحيض فكان أولى بالاسم فترجيح ظريف جدا فمن أين يكون أولى بالاسم اذا كان سابقا في الوجود ثم ذلك السابق لا يسمى قراءا ما لم يسبقه دم عند جمهور من يقول الاقراء الاطهار وهل يقال في كل لفظ مشترك ان أسبق معانيه الى الوجود أحق به فيكون عسس من قوله والليل اذا عسعس أولى بكونه لا قبل الليل لسبقه في الوجود فان الظلام سابق على الضياء . وأما قولكم ان النبي صلى الله عليه وسلم فسر القروء بالاطهار فلعمري لو كان الامر كذلك لما سبقتونا الى القول بأنها الاطهار ولبادرنا الى هذا القول اعتقادا وعملا وهل المعول الاعلى تفسيره وبيانه

تقول سايم لو أقتم بأرضنا ولم تدرأني للمقام أطوف

فقد بينا من صريح كلامه ومعناه ما يدل على تفسيره للقروء بالحيض وفي ذلك كفاية

(فصل) في الاجوبة عن اعتراضكم على أدلتنا قولكم في الاعتراض على الاستدلال بقوله ثلاثة قروء فانه يقتضى أن تكون كوامل أى بقية الطهر قروء كامل فهذا ترجمة المذهب والبيان في كونه قروء فى لسان الشارع أو فى اللغة فكيف تستدلون علينا بالمذهب مع منازعة غيركم له فيه ممن يقول الاقراء الاطهار كما تقدم ولكن أوجدونا فى لسان الشارع أو فى لغة العرب أن اللحظة من الطهر تسمى قروء كاملاً وغاية ما عندكم أن بعض من قال القروء الاطهار لا كلهم يقولون بقية القروء المطلق فيه قروء كيف وهذا الجزء من الطهر بعض طهر بل اريب فاذا كان مسمى القروء فى الآية هو الطهر وجب أن يكون هذا بعض قروء يقيّن أو يكون القروء مشتركاً بين الجميع والبعض وقد تقدم ابطال ذلك وأنه لم يقل به أحد. قولكم ان العرب توقع اسم الجمع على اثنين وبعض الثالث جوابه من وجوه. أحدها أن هذا ان وقع فأنما يقع فى أسماء الجموع التى هى ظواهر فى مسماها وأما صيغ العدد التى هى نصوص فى مسماها فكلا ولم ترد صيغة العدد الا مسبوبة بمسماها كقوله ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فى كتاب الله وقوله ولبثوا فى كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا وقوله فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقوله سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ونظائره مما لا يراد به فى موضع واحد دون مسماها من العدد وقوله ثلاثة قروء اسم عدد ليس بصيغة جمع فلا يصح الحاقه بأشهر معلومات لوجهين أحدهما أن اسم العدد نص فى مسماها لا يقبل التخصيص المنفصل بخلاف الاسم العام فانه يقبل التخصيص المنفصل فلا يلزم التوسع فى الاسم الظاهر التوسع فى الاسم الذى هو نص فيما يتناوله الثانى اسم الجمع يصح استعماله فى اثنين فقط مجازاً عند الاكثرين وحقيقة عند بعضهم فصحة استعماله فى اثنين وبعض الثالث أولى بخلاف الثلاثة ولهذا لما قال الله تعالى فان كان له اخوة فلائمه السدس حملاً للجمهور على أخوين ولما قال فشهادة أحدهم أربع شهادات لم يحملها أحد على مادون الأربع. الجواب الثانى أنه وان صح استعمال الجمع فى اثنين وبعض الثالث الا أنه مجاز والحقيقة أن يكون المعنى على وفق اللفظ واذا دار اللفظ بين حقيقته ومجازه فالحقيقة أولى به. الجواب الثالث أنه انما جاء استعمال الجمع فى اثنين وبعض الثالث فى أسماء الايام والشهور والأعوام خاصة لأن التاريخ انما يكون فى أثناء هذه الازمنة فتارة يدخلون السنة الناقصة فى التاريخ وتارة لا يدخلونها وكذلك الايام وقد توسعوا فى ذلك ما لم يتوسعوا فى غيره فاطلقوا الليالى وأرادوا الايام معها تارة وبدونها أخرى وبالعكس... الجواب الرابع أن هذا التجوز جاء فى جمع القلة وهو قوله والحج أشهر معلومات وقوله ثلاثة قروء جمع كثرة وكان من الممكن أن يقال ثلاثة أقراء اذ هو الاغلب على الكلام بل هو الحقيقة عند أكثر النحاة فالعدول عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة لا بدله من فائدة ونفى التجوز فى هذا الجمع يصلح أن يكون فائدة ولا يظهر غيرها فوجب اعتبارها. الجواب الخامس أن الجمع انما يطلق على اثنين وبعض الثالث فيما يقبل التبعض وهو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون ما لا يقبله الحيض والطمهر لا يتبعضان ولهذا جعلت عدة الأمة ذات الاقراء قرأين كاملين بالاتفاق ولو أمكن تنصيف القروء لجمعات قروء أو نصفاً هذا مع قيام المقتضى للتبعض فان لا يجوز التبعض مع قيام المقتضى للتكميل أولى وسر المسألة أن القروء ليس لبعضه حكم فى الشرع. الجواب السادس أنه سبحانه قال فى الآية والصغيرة فعدتهن ثلاثة أشهر ثم اتفقت الأمة على أنها ثلاثة كوامل وهى بدل الحيض فتكميل المبدل أولى. قولكم ان أهل اللغة يصرحون بأن له مسميين الحيض والطمهر لا تنازعكم

فيه ولكن حمله على الحيض أولى للوجوه التي ذكرناها والمشارك إذا اقترن به قرآن ترجح أحدهما فيه وجب الحمل على الراجح. قولكم إن الطهر الذي لم يسبقه دم قرء على الأصح فهذا ترجيح وتفسير للفظه بالمذهب والافلا يعرف في لغة العرب قط أن طهر بنت أربع سنين يسمى قرأ ولا تسمى من ذوات الاقراء لالغة ولا عرفا ولا شرعا ثبت أن الدم داخل في مسمى القرء ولا يكون قرأ الا مع وجوده. قولكم إن الدم شرط للتسمية كالكأس والقلم وغيرهما من الالفاظ المذكورة تنظير فاسد فان مسمى تلك الالفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط والقرء مشترك بين الطهر والحيض يقال على كل منهما فالحيض مسماه حقيقة لأنه شرط في استعماله في أحد مسميه فافترقا. قولكم لم يحى في لسان الشارع للحيض قلنا قدينا مجيئه في كلامه للحيض بل لم يحى في كلامه للطهر البتة في موضع واحد وقد تقدم أن سفيان بن عيينة روى عن أيوب عن سليمان بن يسار عن أم سلة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقراءها. قولكم إن الشافعي رحمه الله قال ما حدث بهذا سفيان قط جوابه أن الشافعي رحمه الله لم يسمع سفيان يحدث فقال بموجب ما سمعه من سفيان أو عنه من قوله لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر وقد سمعه من سفيان من لا يستراب بحفظه وصدقه وعدائه وثبت في السنن من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت إليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق فانظري فإذا جاء قرؤك فلا تصلي وإذا مر قرؤك فتطهري ثم صلى ما بين القرء إلى القرء رواه أبو داود باسناد صحيح فذكر فيه لفظ القرء أربع مرات في كل ذلك يريد به الحيض لا الطهر وكذلك اسناد الذي قبله وقد صححه جماعة من الحفاظ وأما حديث سفيان الذي قال فيه لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن من الشهر فلا تعارض بينه وبين اللفظ الذي احتجنا به بوجه ما حتى يطلب ترجيح أحدهما على الآخر بل أحد اللفظين يجري من الآخر مجرى التفسير والبيان وهذا يدل على أن القرء اسم لتلك الليالي والأيام فانه ان كانا جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر فظاهر وان كان قد روى بالمعنى فلو لا أن معنى أحد اللفظين معنى الآخر لغة وشرعا لم يحل للراوى أن يبدل لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يقوم مقامه أو لا يسوغ له أن يبدل اللفظ بما يوافق مذهبه ولا يكون مرادفا للفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما والراوى لذلك من لا يدفع عن الامامة والصدق والورع وهو أيوب السختياني وهو أجل من نافع وأعلم وقد روى عثمان بن سعيد القرشي حدثنا ابن أبي مليكة قال جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش إلى عائشة رضي الله عنها فقالت اني أخاف أن أقع في النار أدع الصلاة السنة والستين قالت انتظري حتى يحى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فقالت عائشة رضي الله عنها هذه فاطمة تقول كذا وكذا قال قولي لها فلتدع الصلاة في كل شهر أيام قرئها قال الحاكم هذا حديث صحيح وعثمان بن سعيد الكاتب بصرى ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه قال البيهقي وتكلم فيه غير واحد وفيه أنه تابعه الحجاج بن أرطاة على ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها وفي المسند أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة إذا أقبلت أيام اقراءك فامسكي عليك الحديث وفي سنن أبي داود من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقراءها ثم تغتسل وتصلى وفي سننه أيضا أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت إليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق فانظري فإذا أتى قرؤك فلا تصلي فإذا مر قرؤك

فتطهرى تم صلى ما بين القرء الى القرء وقد تقدم قاله أبو داود وروى قتادة عن عروة عن زيد عن أم سلمة رضى الله عنها أن أم حبيب بنت جحش رضى الله عنها استحاضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة أيام أقرائها وتعليل هذه الأحاديث بأن هذا من تغيير الرواة ورووه بالمعنى لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه فلو كانت من جانب من عللها لأعاد ذكرها وأبداه وشنع على من خالفها . وأما قولكم ان الله سبحانه وتعالى جعل اليأس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالاشهر فمن أين يلزم أن تكون القرء هي الحيض قلنا لأنه جعل الاشهر الثلاثة بدلاً عن الاقراء الثلاثة وقال واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم فنقلهن الى الاشهر عند تعذر مبدهن وهو الحيض فدل على أن الاشهر بدل عن الحيض الذى يئسن منه لا عن الطهر وهذا واضح . قولكم حديث عائشة رضى الله عنها معلول بمظاہر بن أسلم ومخالفة عائشة رضى الله عنها له فنحن انما احتججنا عليكم بما استدلتتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال فكل من صنف من أصحابكم في طريق الخلاف أو استدلل على أن طلاق العبد طائقتان احتج علينا بهذا الحديث وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العبد تطليقتين فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء واعتبر العدة بالنساء فقال وقرء الأمة حيضتان فيا سبحان الله يكون الحديث سليماً من العلل اذا كان حجة لكم فاذا احتج به منازعوكم عليكم اعتوره العلل المختلفة فما أشبهه بقول القائل

يكون أجاباً دونكم فاذا انتهى اليكم تلقى نشركم فيطيب

فنحن انما كلنا لكم بالصاع الذى كلمت لنا به بخساً يخنس وايفاء بايفاء ولا ريب ان مظاهراً ممن لا يحتج به ولكن لا يتمتع أن يعتضد بحديثه ويقوى به والدليل غيره وأما تعليقه بخلاف عائشة رضى الله عنها له فأين ذلك من تقريركم أن مخالفة الراوى لا توجب رد حديثه وأن الاعتبار بما رواه لا بما رآه وتكثر من الامثلة التى أخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها لها كما أخذوا برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة وتركوا رأيه بأن بيع الأمة طلاقها وغير ذلك وأما ردكم لحديث ابن عمر رضى الله عنه طلاق الأمة طليقتان وقرؤها حيضتان بعطية العوفى فهو وان ضعفه أكثر أهل الحديث فقد احتمل الناس حديثه وخرجوه فى السنن وقال يحيى ابن معين فى رواية عباس الدورى عنه صالح الحديث وقال أبو أحمد بن عدى رحمه الله روى عنه جماعة من النقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتضد به وان لم يعتمد عليه وحده وأما رده بأن ابن عمر مذهبه أن القرء الاطهار فلا ريب أن هذا يورث شبهته فى الحديث ولكن ليس هذا بأول حديث خالفه راويه فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب اليه وهذا هو الجواب عن ردكم لحديث عائشة رضى الله عنها بمذهبيها ولا يعترض على الأحاديث بمخالفة الرواة لها وأما ردكم لحديث المختاعة وأمرها أن تعتد بحيضة فانا لا نقول به فللناس فى هذه المسألة قولان وهما روايتان عن أحمد أن عدتها ثلاث حيض كقول الشافعى ومالك وأبى حنيفة رحمهم الله والثانى أن عدتها حيضة وهو قول أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم وهو مذهب أبان بن عثمان وبه يقول اسحق بن راهويه وابن المنذر وهذا هو الصحيح فى الدليل والأحاديث الواردة فيه لا معارض لها والقياس يقتضيه حكماً وسنن هذه المسئلة عند ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عدة المختلة قالوا ومخالفتنا لحديث اعتداد المختلة بحيضة فى بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بحيضة لا يكون عذراً لكم فى مخالفة ما اقتضاه من أن القرء الحيض فنحن وان خالفناه فى حكم فقد وافقناه فى الحكم الآخر وهو أن القرء الحيض وأتم مخالفتهموه فى

الامرین جمیعاً هذا مع أن من يقول الاقراء الحيض و يقول المختلعة تعتد بحیضة قد سلم من هذه المطالبة فماذا تردون به قوله . وأما قولكم فی الفرق بین الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاخصت بزمان حقه كلام لا تحقیق وراه فان حقه فی جنس الاستمتاع فی زمن الحيض والطهر وليس حقه مختصاً بزمن الطهر ولا العدة مختصة بزمن الطهر دون الحيض وكلا الوقتین محسوب من العدة وعدم تكرار الاستبراء لا يمنع أن يكون طهراً محتوشاً بدمین كقرء المطلقة فتبین أن الفرق غیر طائل . قولكم ان انضمام قرأین الى الطهر الذي جامع فيه يجعله علماً جوابه أن هذا یفصی الى أن تكون العدة قرأین حسب فان ذلك الذي جامع فيه لا دلالة له على البراءة البتة وإنما الدال القرآن بعده وهذا خلاف موجب النص وهذا لا یلزم من جعل الاقراء الحيض فان الحيضة وحدها علم ولهذا اكتفی بها فی استبراء الاماء . قولكم ان القرء هو الجمع والحيض یجتمع فی زمان الطهر فقد تقدم جوابه وأن ذلك فی المعتل لا فی المهموز . قولكم دخول التاء فی ثلاثة يدل على أن واحدها مذکر وهو الطهر جوابه أن واحد القروء قرء وهو مذکر فأتی بالتاء مراعاة للفظه وان كان مسماً حیضة وهذا كما یقال جاء فی ثلاثة أنفس وهن نساء باعتبار اللفظ والله أعلم

رَفَصْلٌ وقد احتج بعموم العدد الثلاث من یرى أن عدة الحرة والامة سواء قال أبو محمد بن حزم وعده الامة المتزوجة من الطلاق والوفاء كعدة الحرة سواء بسواء ولا فرق لان الله تعالى علینا العدد فی الكتاب فقال والمطلقات یتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والذین یتوفون منکم ویذرون أزواجاً یتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقال الله تعالى واللاتی یتسن من الحيض من نساتکم ان یرتبن عدتهن ثلاثة أشهر واللاتی لم یحضن وأولات الاحمال أجلهن أن یضعن حملهن وقد علم الله تعالى اذ أباح لنا زواج الاماء أنه علیهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بین حرة ولا أمة فی ذلك وما كان ربك نسیاً وثبت عن سلف مثل قولنا قال محمد بن سیرین رحمه الله ما أرى عدة الامة الا كعدة الحرة الا أن يكون مضت فی ذلك سنة فالسنة أحق أن تتبع قال وقد ذکر أحمد بن حنبل أن قول مکحول ان عدة الامة فی کل شیء كعدة الحرة وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا هذا كلامه وقد خالفهم فی ذلك جمهور الامة فقالوا عدتها نصف عدة الحرة وهذا قول فقهاء المدينة سعید بن المسيب والقاسم وسالم وزید بن أسلم وعبد الله بن عتبة والزهری ومالك وفقهاء أهل مكة كعطاء بن أبي رباح ومسلم بن خالد وغيرهما وفقهاء البصرة كقتادة وفقهاء الكوفة كالثوري وأبي حنيفة وأصحابهم رحمهم الله وفقهاء الحديث كاحمد واسحق والشافعی وأبی ثور رحمهم الله وغيرهم وسلفهم فی ذلك الخلیفتان الراشدان عمر بن الخطاب وعلی بن أبي طالب رضی الله عنهما صح ذلك عنهما وهو قول عبد الله بن عمر رضی الله عنه كما رواه مالك عن نافع عنه عدة الامة حیضتان وعدة الحرة ثلاث حیض وهو قول زید بن ثابت كما رواه الزهری عن قبيصة عن ذؤيب عن زید بن ثابت عدة الامة حیضتان وعدة الحرة ثلاث حیض وروی حماد بن زید عن عمرو بن أوس الثقفی أن عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال لو استطعت أن أجعل عدة الامة حیضة ونصفاً لفعلت فقال لمرجل یا أمیر المؤمنین فاجعلها شهراً ونصفاً وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جریج أخبرنی أبو الزیر أنه سمع جابر بن عبد الله یقول جعل لها عمر رضی الله عنه حیضین یعنی الامة المطلقة وروی عبد الرزاق أيضاً عن ابن عیینة عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن یسار عن عبید الله بن عتبة ابن مسعود عن عمر رضی الله عنه ینکح العبد اثنتین ویطلق تطلیقتین وتعتد الامة حیضتین فان لم تحض فشهرین

أوقال فشرها ونصفا وذكر عبد الرزاق أيضا عن معمر عن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال يكون عليها نصف العذاب ولا يكون لها نصف الرخصة وقال ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أن نافعاً وابن قسيط ويحيى بن سعيد وربيعة وغير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قالوا عدة الأمة حيضتان قالوا ولم يزل هذا عمل المسلمين قال ابن وهب أخبرني هشام بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعله سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قد مضى أمر المسلمين على هذا وقد تقدم هذا الحديث بعينه وقول القاسم وسالم فيه لرسول الأمير قل له إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون قالوا ولولم يكن في المسألة الا قول عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر لكنني به وفي قول ابن مسعود رضي الله عنه يجعلون عليها نصف العذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة دليل على اعتبار الصحابة للأقيسة والمعاني والحق النظر بالنظر ولما كان هذا الأمر مخالفاً لقول الظاهرية في الأصل والفرع طعن ابن حزم فيه وقال لا يصح عن ابن مسعود قال وهذا بعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود وإنما جراه على الطعن فيه أنه من رواية ابراهيم النخعي عنه رواه عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن ابراهيم وابراهيم لم يسمع من عبد الله ولكن الوساطة بينه وبين أصحاب عبد الله كعلقة ونحوه وقد قال ابراهيم اذا قلت قال عبد الله فقد حدثني به غير واحد عنه واذا قلت قال فلان عنه فهو من سميت أو كما قال ومن المعلوم أن بين ابراهيم وعبد الله أئمة ثقات لم يسم قط مبهما ولا مجروحاً ولا مجهولاً فشيخه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء وكانوا كما قيل سرج الكوفة وكل من له ذوق في الحديث اذا قال ابراهيم قال عبد الله لم يتوقف في ثبوته عنه وإن كان غيره ممن في طبقته لو قال قال عبد الله لا يحصل لنا الثبوت بقوله فابراهيم عن عبد الله نظير ابن المسيب عن عمر ونظير مالك عن ابن عمر فإن الوسائط بين هؤلاء وبين الصحابة رضي الله عنهم اذا سموهم وجدوا من أجل الناس وأوثقهم وأصدقهم ولا يسمون سواهم البتة ودع ابن مسعود في هذه المسألة فكيف يخالف عمر وزيدا وابن عمرو هم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ويخالف عمل المسلمين لا إلى قول الصحابة البتة ولا إلى حديث صحيح ولا حسن بل إلى عموم أمره ظاهر عند جميع الأمة ليس هو مما يخفى دلالة ولا موضعه حتى يظفر به الواحد والاثنان دون سائر الناس هذا من أبين المحال ولو ذهبنا نذكر الآثار عن التابعين بتنصيف عدة الأمة لطالت جداً ثم اذا تأملت سياق الآيات التي فيها ذكر العدد وجدتها لا تتناول الاماء وإنما تتناول الحرائر فانه سبحانه قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف إلى أن قال ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفتما أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به وهذا في حق الحرائر دون الاماء فان افتدوا الأمة إلى سيدها لآلها ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فجعل ذلك اليهما والتراجع المذكور في حق الأمة وهو العقد إنما هو إلى سيدها لآلها بخلاف الحرة فانه إليها باذن وليها وكذلك قوله سبحانه في عدة الوفاة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فاذا بلغن أجلهن فلا

جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف وهذا انما هو في حق الحرية وأما الأمة فلا فعل لها في نفسها البتة فهذا في العدة الأصلية وأما عدة الأشهر ففرع وبدل وأما عدة وضع الحمل فيستويان فيها كما ذهب إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون وعمل به المسلمون وهو محض الفقه وموافق لكتاب الله في تنصيف الحد عليها ولا يعرف في الصحابة مخالف في ذلك وفهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله أولى من فهم من شذ عنهم من المتأخرين وبالله التوفيق . ولا يعرف التسوية بين الحرية والأمة في العدة عن أحد من السلف الا عن محمد بن سيرين ومكحول فأما ابن سيرين فلم يجزم بذلك وأخبر به عن رأيه وعلق القول به على عدم سنة تتبع وأما قول مكحول فلم يذكر له سنداً وانما حكاه عنه أحمد رحمه الله وهو لا يقبل عند أهل الظاهر ولا يصح فلم يبق معكم أحد من السلف الا رأى ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ولا ريب أن سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك متبعة ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم والله أعلم . فان قيل كيف تدعون اجماع الصحابة وجماهير الأمة وقد صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عدة الأمة التي لم تبلغ ثلاثة أشهر وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد والحسن وربيعة والليث بن سعيد والزهرى وبكر بن الأشج ومالك رحمهم الله وأصحابه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه ومعلوم أن الأشهر في حق الآيسة والصغيرة بدل عن الاقراء الثلاثة فدل على أن بدلها في حقها ثلاثة . فالجواب أن القائلين بهذا هم بأنفسهم القائلون أن عدتها حيضتان وقد أفترأ بهذا وهذا ولهم في الاعتداد بالأشهر ثلاثة أقوال وهي للشافعي رحمه الله وهي ثلاث روايات عن أحمد رحمه الله فأكثر الروايات عنه أنها شهران رواه عنه جماعة من أصحابه وهذا إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكرها الأثرم وغيره عنه وحجة هذا القول أن عدتها بالاقراء حيضتان فجعل كل شهر مكان حيضة والقول الثاني أن عدتها شهر ونصف نقلها عنه الأثرم والميموني وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عمر وابن المسيب وأبي حنيفة والشافعي رحمهم الله في أحد أقواله وحجته أن التنصيف في الأشهر ممكن فتنصفت بخلاف القروء ونظير هذا أن المحرم اذا وجب عليه في جزاء الصيد نصف مد أخرجه فان أراد الصيام مكانه لم يجز الا صوم يوم كامل والقول الثالث أن عدتها ثلاثة أشهر كوامل وهو إحدى الروايتين عن عمر رضي الله عنه وقول ثالث للشافعي رحمه الله وهو فيمن ذكرتموه والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالاقراء وبين اعتدادها بالشهور أن الاعتبار بالشهور للعلم ببرائة رحمها وهو لا يحصل بدون ثلاثة أشهر في حق الحرية والأمة جميعا لان الحمل يكون نطفة أربعين يوماً ثم علقه أربعين ثم مضغة أربعين وهو الطور الثالث الذي يمكن أن يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة الى الحرية والأمة سواء بخلاف الاقراء فان الحيضة الواحدة علم ظاهر على الاستبرام ولهذا اكتفي بها في حق المملوكة فاذا زوجت فقد أخذت شبهة من الحرائر وصارت أشرف من ملك اليمين فجعلت عدتها بين العديتين . قال الشيخ في المغنى ومن رد هذا القول قال هو مخالف لاجماع الصحابة لأنهم اختلفوا على القولين الأولين ومتى اختلفوا على قولين لم يجز احداث قول ثالث لأنه يفضي الى تخطئهم وخروج الحق عن قول جميعهم قلت وليس في هذا احداث بل هو إحدى الروايتين عن عمر ذكرها ابن وهب وغيره وقال به من التابعين من ذكرناهم وغيرهم (فصل) وأما عدة الآيسة والتي لم تحض فقد بينها سبحانه في كتابه فقال واللآئي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللآئي لم يحضن وقد اضطرب الناس في حد الاباس اضطراباً شديداً فمنهم

من حده بخمسين سنة وقال لا تحيض المرأة بعد الخمسين وهذا قول اسحق ورواية عن أحمد رحمه الله واحتج
أرباب هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض وحده طائفة بستين
سنة وقالوا لا تحيض بعد الستين وهذه رواية ثانية عن أحمد وعنه رواية ثالثة الفرق بين نساء العرب وغيرهم فحده
ستون في نساء العرب وخمسون في نساء العجم وعنه رواية رابعة أن ما بين الخمسين والستين دم مشكوك فيه تصوم
وتصلي وتقضي الصوم المفروض هذه اختيار الخرقى وعنه رواية خامسة أن الدم ان عاد بعد الخمسين وتكرر فهو
حيض والا فلا وأما الشافعي رحمه الله فلا نص له في تقدير الایاس بمدة وله قولان بعد. أحدهما أنه يعرف یأس
أقاربها. والثاني أنه يعتبر یأس جميع النساء فعلى القول الأول هل المعتبر جميع أقاربها أو نساء عصباتها أو نساء
بلدها خاصة فيه ثلاثة أوجه ثم اذا قيل يعتبر بالأقارب فاختلفت عاداتهن هل يعتبر بأقل عادة منهن أو بأكثرهن
أو بأقصر امرأة في العالم عادة على ثلاثة أوجه والقول الثاني للشافعي رحمه الله أن المعتبر جميع النساء ثم اختلف
أصحابه هل لذلك حد أم لا على وجهين. أحدهما ليس له حد وهو ظاهر نصه. والثاني له حد ثم اختلفوا فيه على
وجهين. أحدهما أنه ستون سنة قاله أبو العباس بن القاص والشيخ أبو حامد. والثاني اثنان وستون قاله الشيخ
أبو اسحق في المذهب وابن الصباغ في الشامل وأما أصحاب مالك رحمه الله فلم يحدوا سن الیاس بحد البتة وقال
آخرون منهم شيخ الاسلام ابن تيمية الیاس مختلف باختلاف النساء وليس له حد يتفق عليه النساء والمراد بالآيسة
أن الیاس كل امرأة من نفسها لأن الیاس ضد الرجاء فاذا كانت المرأة قد یئست من الحيض ولم ترجه فهي آيسة
وان كان لها أربعون أو نحوها وغيرها لا یأس منه وان كان لها خمسون وقد ذكر الزبير بن بكار أن بعضهم
قال لا تلد لخمسين سنة الا عریة ولا تلد لستين سنة الا قرشية وقال ان هند بنت أبي عبيدة بن عبيد الله بن ربيعة
ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ولها ستون سنة وقد صح عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طلق فحاضت حیضة أو حیضتين ثم يرتفع حیضها لا تدرى مارفعه أنها
تربص تسعة أشهر فان استبان بها حمل والا اعتدت ثلاثة أشهر وقد وافقه الآخرون على هذا منهم مالك
وأحمد والشافعي رحمهم الله في القديم قالوا تربص غالب مدة الحمل ثم تعتد عدة الآيسة ثم تحل للأزواج ولو
كانت بنت ثلاثين سنة أو أربعين وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه من السلف والخلف
تكون المرأة آيسة عندهم قبل الخمسين وقبل الأربعين وأن الیاس عندهم ليس وقتا محذورا للنساء بل مثل هذه
تكون آيسة وان كانت بنت ثلاثين وغيرها لا تكون آيسة وان بلغت خمسين واذا كانوا فيمن ارتفع حیضها ولا
تدرى مارفعه جعلوها آيسة بعد تسعة أشهر فالتى تدرى مارفعه اما بدواء يعلم أنه لا يعود معه واما بعادة مستقرة
لها من أهلها وأقاربها أولى أن تكون آيسة وان لم تبلغ الخمسين وهذا بخلاف ما اذا ارتفع لمرض أو رضاع أو
حمل فان هذه ليست آيسة فان ذلك يزول فالمراتب ثلاثة أحدها أن ترتفع لیاس معلوم متيقن بأن تنقطع عاما
بعد عام وتكرر انقطاعه أعواما متتابعة ثم يطلق بعد ذلك فهذه تربص ثلاثة أشهر بنص القرآن سواء كانت
بنت أربعين أو أقل أو أكثر وهي أولى بالتربص بثلاثة أشهر من التي حكم فيها الصحابة والجمهور بربص تسعة
أشهر ثم ثلاثة فان تلك كانت حیض وطلقت وهي حائض ثم ارتفع حیضها بعد طلاقها لا تدرى مارفعه فاذا حكم
فيها بحكم الآيسات بعد انقضاء غالب مدة الحمل فكيف بهذه ولهذا قال القاضي اسمعيل في أحكام القرآن اذا كان

الله سبحانه قد ذكر اليأس مع الرية فقال تعالى واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ثم جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفظ موافق لظاهر القرآن لأنه قال أيما امرأة طلقت فحاضت حيضته أو حيضتين ثم ارتفعت حيضتها لا تدري ما رفعها فانها تنتظر تسعة أشهر ثم تعد ثلاثة أشهر فلما كانت لا تدري ما الذي رفع الحيضة كان موضع الارتياب فحكم فيها بهذا الحكم وكان اتباع ذلك الزم وأولى من قول من يقول ان الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فيرتفع حيضها وهي شابة أنها تبقى ثلاثين سنة معتدة وان جاءت بولد لا أكثر من سنتين لم يلزمه مخالف ما كان من اجماع المسلمين الذي مضوا لأنهم كانوا مجمعين على أن الولد يباح بالاب مادامت المرأة في عدتها فكيف يجوز أن يقول قائل ان الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ويكون بينها وبين زوجها أحكام الزوجات مادامت في عدتها من الموارثة وغيرها فان جاءت بولد لم يلحقه وظاهر عدة الطلاق أنها جعلت من الدخول الذي يكون منه الولد فكيف تكون المرأة معتدة والولد لا يلزم . قلت هذا الزام منه لاني حنيفة رحمه الله فان عنده أقصر مدة الحمل سنتان والمراتب في أثناء عدتها لا تزال في عدة حتى تبلغ سن اليأس فتعد به وهو يلزم الشافعي رحمه الله في قوله الجديد سواء الآن مدة الحمل عنده أربع سنين فاذا جاءت به بعدها لم يلحقه وهي في عدتها منه قال القاضي اسمعيل واليأس يكون بعضه أكثر من بعض وكذلك القنوط وكذلك الرجاء وكذلك الظن ومثل هذا يتسع الكلام فيه فاذا قيل منه شيء أنزل على قدر ما يظهر من المعنى فيه فمن ذلك أن الانسان يقول قد يئست من مريضى اذا كان الاغلب عنده أنه لا يبرأ ويئست من غائبى اذا كان الاغلب عنده أنه لا يقدم ولو قال اذا مات غائبه أو مات مريضه قد يئست منه لكان الكلام عند الناس على غير وجهه الا أن يتبين معنى ما قصد . لوي كلامه مثل أن يقول كنت وجلا في مرضه مخافة أن يموت فلما مات وقع اليأس فنصرف الكلام على هذا . وما أشبهه الا أن أكثر ما يلفظ باليأس انما يكون فيما هو الاغلب عند اليأس أنه لا يكون وليس واحد من الناس والطامع يعلم يقينا أن ذلك الشيء يكون أو لا يكون وقال الله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة والرجاء ضد اليأس والقاعدة من النساء قد يمكن أن تزوج غير أن الاغلب عند اليأس فيها أن الأزواج لا يرغبون فيها وقال الله تعالى وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا والقنوط شبه اليأس وليس يعلمون يقينا أن المطر لا يكون ولكن اليأس دخلهم حين تطاول ابطاؤه وقال الله تعالى حتى اذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فلما ذكر أن الرسل هم الذين استيأسوا كان فيه دليل على أنهم دخل قلوبهم يأس من غير يقين استيقنوه لأن اليقين في ذلك انما يأتيهم من عند الله كما قال في قصة نوح وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون وقال الله تعالى في قصة أخوة يوسف فلما استيأسوا منه خاصوا نجيا فدل الظاهر على أن يأسهم ليس يقين وقد حدثنا ابن أبي أويس حدثنا مالك رحمه الله عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول في خطبته يعلمهم أيها الناس ان الطمع فقر وان اليأس غنى وان المرء اذا أئس عن شيء استغنى عنه فجعل عمر اليأس بازاء الطمع وسمعت أحمد بن المعدل ينشد شعرا لرجل من القدماء يصف ناقة

صفراء من نلد بنى العباس ضرتها كالظبي في الكناس
تدرا ن تسمع بالاياس فالنفس بين طمع ويأس

فجعل الطمع بازاء اليأس وحدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن الأعمش عن سلام عن شرحبيل قال سمع حية بن خالد وسواء بن خالد أنهما أتيا النبي صلى الله عليه وسلم قالاعلنا شيئا ثم قال لا تيأسا من الخير ما تهزرت رؤسكما فان كل عبد يولد أحمر ليس عليه قشرة ثم يرزقه الله ويعطيه وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابن عيينة قال قال هشام بن عبد الملك لابي حازم يا أبا حازم ما مالك قال خير مال ثقتي بالله ويأسي مما في أيدي الناس قال وهذا أكثر من أن يحصى انتهى . قال شيخنا وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة بل فيهن من لا تحيض وإن بلغت وفيهن من تحيض حيضا يسيرا يتباعد ما بين اقراءها حتى تحيض في السنة مرة ولهذا اتفق العلماء على أن أكثر الطهرين الحيضتين لاحدله وغالب النساء يحضن كل شهر مرة ويحضن ربع الشهر ويكون طهرهن ثلاثة أرباعه ومنهن من تظهر الشهور المتعددة لقلة رطوبتها ومنهن من يسرع اليها الجفاف فينقطع حيضها وتيأس منه وإن كان لها دون الخمسين بل والأربعين ومنهن من لا يسرع اليها الجفاف فتجاوز الخمسين وهي تحيض قال وليس في الكتاب ولا السنة تحديد اليأس بوقت ولو كان المراد بالآيسة من الحيض من لها خمسون سنة أو ستون سنة أو غير ذلك لقل واللائي يبلغن من السن كذا وكذا ولم يقل يئسن وأيضا فقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم جعلوا من ارتفع حيضها قبل ذلك يائسة كما تقدم والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق وأيضا فانه سبحانه قال واللائي يئسن ولو كان له وقت محدود لكانت المرأة وغيرها سواء في معرفة يأسهن وهو سبحانه قد خص النساء بأنهن اللائي يئسن كما خصهن بقوله واللائي لم يحضن فالتى تحيض هي التي تيأس وهذا بخلاف الارتباب فانه سبحانه قال ان ارتبتم ولم يقل ان ارتبن أى ان ارتبتم في حكمهن وشككنم فيه فهو هذا هذا هو الذى عليه جماعة أهل التفسير كما روى ابن أبي حاتم في تفسيره من حديث جرير وموسى بن أعين واللفظ له عن مطرف بن ظريف عن عمر بن سالم عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله ان ناسا بالمدينة يقولون في عدد النساء ما لم يذكر الله في القرآن الصغار والكبار وأولات الاحمال فأنزله الله سبحانه في هذه السورة واللائي يئسن من الحيض من نساكن ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجاهن أن يضعن حملهن فاجل احداهن أن تضع حملها فإذا وضعت فقد قضت عدتها ولفظ جرير قلت يا رسول الله ان ناسا من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكر في القرآن الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال فأنزله التي في النساء القصرى واللائي يئسن من الحيض من نساكن ان ارتبتم ثم روى عن سعيد بن جبير في قوله واللائي يئسن من الحيض من نساكنم يعنى الآيسة العجوز التي لا تحيض أو المرأة التي قعدت من الحيضة فليست هذه من القروء في شئ وفي قوله ان ارتبتم في الآية يعنى ان شككنم فعدتهن ثلاثة أشهر وعن مجاهد ان ارتبتم لم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض أو التي لم تحض فعدتهن ثلاثة أشهر فقوله تعالى ان ارتبتم يعنى ان سألتكم عن حكمهن ولم تعلموا حكمهن وشككنم فيه فقد بيناه لكم فهو بيان لنعمته على من طالب عليه ذلك ليزول ما عنده من الشك والريب بخلاف المعرض عن طالب العلم وأيضا فان النساء لا تستوين في ابتداء الحيض بل منهن من تحيض لعشر أو اثني عشرة أو خمسة عشرة أو أكثر من ذلك فلذلك لا تستوين في آخر سن الحيض الذى هو سن اليأس والوجود شاهد بذلك وأيضا فانهم تنازعوا فيمن بلغت ولم تحض هل تعتد بثلاثة أشهر أو بالحول كالتى ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه وفيه روايتان عن أحمد . قلت والجمهور على أنها تعتد بثلاثة

أشهر ولم يجعلوا للصغر الموجب للاعتداد بها حداً فكذلك يجب أن لا يكون للكبر الموجب للاعتداد بالشهور حداً وهو ظاهر والله الحمد

(فصل) ولما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها أو لم يدخل اتفاقاً كما دل عليه عموم القرآن والسنة واتفقوا على أنهما يتوارثان قبل الدخول وعلى أن الصداق يستقر إذا كان مسمى لأن الموت لما كان انتهاء العقد وانقضائه استقرت به الأحكام فتوارثا واستقر المهر ووجبت العدة واختلفوا في مسألتين أحدهما وجوب مهر المثل إذا لم يكن مسمى فأوجبته أحد وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله في أحد قوليه ولم يوجب ماله والشافعي رحمهما الله في القول الآخر وقضى بوجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في السنة الصحيحة الصريحة من حديث روع بنت واشق وقد تقدم ولولم ترد به السنة لكان هو محض القياس لأن الموت أجرى مجرى الدخول في تقرير المسمى ووجوب العدة والمسألة الثانية هل يثبت تحريم الريبة بموت الأم كما ثبت بالدخول بها وفيه قولان للصحابة وهما روايتان عن أحمد رحمه الله والمقصود أن العدة فيه ليست للعلم ببرائة الرحم فإنها تجب قبل الدخول بخلاف عدة الطلاق وقد اضطرب الناس في حكمة عدة الوفاة وغيرها ف قيل هي لبرائة الرحم وأورد على هذا القول وجوه كثيرة منها وجوبها قبل الدخول في الوفاة ومنها أنها ثلاثة قروء وبرائة الرحم يكفي فيها حيضة كما في المستبرأة ومنها وجوب ثلاثة أشهر في حق من يقطع ببرائة زوجها لصغرهما أو كبرهما ومن الناس من يقول هو تعبد لا يعقل معناه وهذا فاسد لوجهين. أحدهما أنه ليس في الشريعة حكم إلا وله حكمة وإن لم يعقلها كثير من الناس أو أكثرهم. الثاني أن العدد ليس من العبادات المحضة بل فيها من المصالح رعاية حق الزوجين والولد والبا كح قال شيخنا والصواب أن يقال إن عدة الوفاة هي حرم لانقضاء النكاح ورعاية لحق الزوج ولهذا تحد المتوفى عنها في عدة الوفاة رعاية لحق الزوج فجعلت العدة حريماً لحق هذا العقد الذي له خطر وشأن فيحصل بهذه فصل بين نكاح الأول ونكاح الثاني ولا يتصل النكاحان. ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عظم حقه حرم نساؤه بعده وهذا اختص الرسول لأن أزواجه في الدنيا هن أزواجه في الآخرة بخلاف غيره فإنه لو حرم على المرأة أن تتزوج بغير زوجها تضررت المتوفى عنها وربما كان الثاني خيراً لها من الأول ولكن لو تأيمت على أولاد الأول لكانت محمودة على ذلك مستحبا لها. في الحديث أما وامرأة سفعاء الخدين كها تين يوم القيامة وأوماً بالوسطى والسبابة امرأة أيتمت من زوجها ذات منصب وجمال وحدثت نفسها على يتامى لها حتى بانوا أو ماتوا وإذا كان المقتضى لتحريمها قائماً فلا أقل من مدة تتربصها وقد كانت في الجاهلية تتربص بمئة يخففها الله سبحانه بأربعة أشهر وعشر وقيل لسعيد بن المسيب ما بال العشر قال فيها ينفخ الروح فيحصل بهذه المدة برائة الرحم حيث يحتاج إليه وقضاء حق الزوج إذا لم يحتج إلى ذلك

(فصل) وأما عدة الطلاق فهي التي أشكلت فإنها لا يمكن تعليلها بذلك لأنها إنما تجب بعد المسيس ولأن الطلاق قطع للنكاح ولهذا يتنصف فيه المسمى ويسقط فيه مهر المثل. فيقال والله الموفق للصواب عدة الطلاق وجبت ليتمكن الزوج فيها من الرجعة ففيها حق للزوج وحق لله وحق للولد وحق للنا كح الثاني فيحق الزوج ليتمكن من الرجعة في العدة وحق الله لوجوب ملازمتها المنزل كما نص عليه سبحانه وهو منصوص أحمد ومذهب أبي حنيفة رحمهما الله وحق الولد لثلاث يضيع نسبه ولا يدرى لأي الواطئين وحق المرأة لما لها من

النفقة زمن العدة لكونها زوجة ترث وتورث ويدل على أن العدة حق للزوج قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فقلوه فما لكم عليهن من عدة دليل على أن العدة للرجل على المرأة وأيضا فإنه سبحانه قال وبعولتهن أحق بردهن في ذلك فجعل الزوج أحق بردها في العدة وهذا حق له فإذا كانت العدة ثلاثة قروء وثلاثة أشهر طالت مدة التربص لينظر في أمره هل يمسكها أو يسرحها كما جعل سبحانه للمولى تربص أربعة أشهر لينظر في أمره هل يمسك ويقي أو يطلق وكان تخيير المطلق كتخيير المولى لكن المولى جعل له أربعة أشهر كما جعل مدة التيسير أربعة أشهر لينظروا في أمرهم وما يبين ذلك أنه سبحانه قال وإذا طلقتم النساء فباغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف وبلوغ الأجل هو الوصول والانتها وبلوغ الأجل في هذه الآية مجاوزته وفي قوله فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف مقاربتة ومشارفته ثم فيه قولان أحدهما أنه حد من الزمان وهو الطعن في الحيضة الثالثة أو انقطاع الدم منها أو من الرابعة وعلى هذا فلا يكون مقدورا لها وقيل بل هو فعلها وهو الاغتسال كما قاله جمهور الصحابة وهذا كما أنه بالاغتسال يحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتمكن من نفسها فلا اغتسال عندهم شرط في النكاح الذي هو العقد وفي النكاح الذي هو الوطء وللناس في ذلك أربعة أقوال أحدها أنه ليس شرطا لا في هذا ولا في هذا كما يقوله من يقول من أهل الظاهر والثاني أنه شرط فيهما كما قاله أحد رحمه الله وجمهور الصحابة كما تقدم حكايته عنهم والثالث أنه شرط في نكاح الوطء لا في نكاح العقد كما قاله مالك والشافعي رحمهما الله والرابع أنه شرط فيهما أو ما يقوم مقامه وهو الحكم بالطهر بمضى وقت صلاة وانقطاعه لا كثره كما يقوله أبو حنيفة رحمه الله فإذا ارتجعا قبل غسلها كان غسلها لأجل وطئه لها والا كان لأجل حلها لغيره وبالاغتسال يتحقق كمال الحيض وتتمامه كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله والله سبحانه أمرها أن تتربص ثلاثة قروء فإذا مضت الثلاثة فقد بلغت أجلها وهو سبحانه لم يقل إنها عقيب القرأين تبين من الزوج بل خير الزوج عند بلوغ الأجل بين الامساك والتسريح فظاهر القرآن ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم أنه عند انتهاء القروء الثلاثة يخير الزوج بين الامساك بالمعروف أو التسريح بالاحسان وعلى هذا فيكون بلوغ الأجل في القرآن واحدا لا يكون قسمين بل يكون باستيفاء المدة واستكمالها وهذا كقوله تعالى اخبارا عن أهل النار وبلغنا أجلنا الذي أجلت لنا وقوله فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف وإنما حمل من قال إن بلوغ الأجل هو مقارنته أنها بعد أن تحل للخطاب لا يبقى الزوج أحق برجعته وإنما يكون أحق بها ما لم تحل لغيره فإذا حل لغيره أن يتزوجها صار هو مخاطبا من الخطاب ومنشأ هذا ظن أنها يبلوغ الأجل تحل لغيره والقرآن لم يدل على هذا بل القرآن جعل عليها أن تتربص ثلاثة قروء وذكر أنها إذا بلغت أجلها فاما أن تمسك بمعروف واما أن تسرح باحسان وقد ذكر سبحانه قبل هذا الامساك أو التسريح عقيب الطلاق فقال الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان ثم قال وإذا طلقتم النساء فباغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وهذا هو تزويجها بزوجها الأول المطاق الذي كان أحق بها فالتنهي عن عضلهن مؤكد لحق الزوج وليس في القرآن أنه بعد بلوغ الأجل تحل للخطاب بل فيه أنه في هذه الحال ما أن يمسك بمعروف أو يسرح باحسان فإن سرح باحسان حلت حينئذ للخطاب وعلى هذا فدلالة القرآن بينت أنها إذا بلغت أجلها وهو انقضاء ثلاثة

قروء بانقطاع الدم فاما أن يمسكها قبل أن تغتسل فتغتسل عنده واما أن يسرحها فتغتسل وتنكح من شامت وبهذا يعرف قدر فهم الصحابة رضي الله عنهم وأن من بعدهم إنما يكون غاية اجتهاده أن يفهم ما فهموه ويعرف ما قالوه . فان قيل فاذا كان له أن يرتجعها في جميع هذه المدة مالم تغتسل فلم قيد التخيير بلوغ الاجل قيل ليتبين أنها في مدة العدة كانت متربصة لاجل حق الزوج والتربص الانتظار وكانت منتظرة هل يمسكها أو يسرحها وهذا التخيير ثابت له من أول المدة الى آخرها كما خير المولى بين الفیئة وعدم الطلاق وهنا لما خيره عند بلوغ الاجل كان تخييره قبله أولى وأحرى لكن التسريح باحسان إنما يمكن اذا بلغت الاجل وقبل ذلك هي في العدة . وقد قيل ان تسريحها باحسان مؤثر فيها حين تنقضي العدة ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك فانه سبحانه جعل التسريح باحسان عند بلوغ الاجل ومعلوم أن هذا الترك ثابت من أول المدة فالصواب أن التسريح ارسالها الى أهلها بعد بلوغ الاجل ورفع يده عنها فانه كان يملك حبسها مدة العدة فاذا بلغت أجلها فيثبت ان أمسكها كان له حبسها وان لم يمسكها كان عليه أن يسرحها باحسان ويدل على هذا قوله تعالى في المطلقة قبل المسيس فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا فأمر بالسراح الجميل ولا عدة فلم أن تخلية سبيلها ارسالها كما يقال سرح الماء والناقة اذا مكنها من الذهاب وبهذا الاطلاق والسراح يكون قد تم تطليقها وتخليتها وقبل ذلك لم يكن الاطلاق تاما وقبل ذلك كان له أن يمسكها وأن يسرحها وكان مع كونه مطلقا قد جعل أحق بها من غيره مدة التربص وجعل التربص ثلاثة قروء لاجله ويؤيد هذا أشياء . أحدها أن الشارع جعل عدة المختلعة حيضة كما ثبتت به السنة وأقر به عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وحكاه ابن جعفر النحاس في ناسخه ومنسوخه اجماع الصحابة وهو مذهب اسحق وأحمد بن حنبل في أصح الروايتين عنه دليلا كما سيأتي تقرير المسألة عن قرب ان شاء الله تعالى فلما لم يكن على المختلعة رجعة لم يكن عليها عدة بل استبراء بحيضة لأنها لما اقتدت منه وبانت ملكت نفسها فلم يكن أحق بامساكها فلامعنى لتطويل العدة عليها بل المقصود العلم ببرائة زوجها فيكفي مجرد الاستبراء . الثاني أن المهاجرة من دار الحرب قد جاءت السنة بأنها إنما تستبرأ بحيضة ثم تزوج كما سيأتي . الثالث أن الله سبحانه لم يشرع لها طلاقا باثنا بعد الدخول الا الثالثة وكل طلاق في القرآن سواها فرجعي وهو سبحانه إنما ذكر القروء الثلاثة في هذا الطلاق الذي شرعه لهذه الحكمة وأما المفتدية فليس اقتداؤها طلاقا بل خلعا غير محسوب من الثلاث والمشروع فيه حيضة . فان قيل فهذا ينتقض عليكم بصورتين . احدهما بمن استوفت عدد طلاقها فانها تعتد ثلاثة قروء ولا يتمكن زوجها من رجعتها . الثانية بالخيرة اذا عتقت تحت حر أو عبد فان عدتها ثلاثة قروء بالسنة كما في السنن من حديث عائشة رضي الله عنها أمرت بريرة أن تعتد عدة الحرة وفي سنن ابن ماجه أمرت أن تعتد ثلاث حيض ولا رجعة لزوجها عليها فالجواب أن الطلاق المحرم للزوجة لا يجب فيه التربص لاجل رجعة الزوج بل جعل حريما للنكاح وعقوبة للزوج بتطويل مدة تحريمها عليه فانه لو سوغ لها أن تتزوج بعد مجرد الاستبراء بحيضة أمكن أن يتزوجها الثاني ويطلقها بسرعة اما على قصد التحليل أو بدونه فكان تيسير عودها الى المطلق والشارع حرمها عليه بعد الثالثة عقوبة له لأن الطلاق أبغض الحلال الى الله إنما أباح منه قدر الحاجة وهو الثلاث وحرم المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره وكان من تمام الحكمة أنها لا تنكح حتى تربص ثلاثة قروء وهذا لا ضرر عليها به فانها في كل مرة من

الطلاق لا تنكح حتى تتربص ثلاثة قروء فكان التربص هناك نظرا في مصلحته لما لم يوقع الثلاث المحرمة وهنا التربص بالثلاث من تمام عقوبته فانه عوقب بثلاثة أشياء أن حرمت عليه حبيته وجعل تربصها ثلاثة قروء ولم يجوز أن تعود اليه حتى يحظى بها غيره حظوة الزوج الراغب بزوجه المرغوب فيها وفي كل من ذلك عقوبة مؤلمة على إيقاع البغيض الى الله المكروه له فاذا علم أنه بعد الثلاثة لا تجل له الا بعد تربص وتزوج بزوج آخر وأن الامر يبدد ذلك الزوج ولا بد أن تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها علم أن المقصود أن يئأس منها فلا يعود اليه الا باختياره لا باختيارها ومعلوم أن الزوج الثاني اذا كان قد نكح نكاح رغبة وهو النكاح الذي شرعه الله لعباده وجعله سببا لمصالحهم في المعاش والمعاد وسببا لحصول الرحمة والوداد فانه لا يطلقها لأجل الاول بل يمسك امرأته فلا يصير لأحد من الناس اختيار في عودها اليه فاذا اتفق فراق الثاني لها بموت أو طلاق كما يفترق الزوجان اللذان هما زوجان أبيض للطلق الاول نكاحها كما يباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداء وهذا أمر لم يحرمه الله سبحانه في الشريعة الكاملة المهيمنة على جميع الشرائع بخلاف الشريعتين قبلنا فانه في شريعة التوراة قد قيل انها متى تزوجت بزوج آخر لم تحل للاول أبدا وفي شريعة الانجيل قد قيل انه ليس له أن يطلقها البتة فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على أكمل الوجوه وأحسنها وأصاحبها للخلق ولهذا لما كان التحليل مباحا للشرائع كلها والعقل والفطرة ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له ولعنه صلى الله عليه وسلم لها اما خبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما أودعاهما باللعة وهذا يدل على تحريمه وأنه من الكبائر والمقصود أن يحجب القروء الثلاث في هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريمها على الاول على أنه ليس في المسئلة اجماع فذهب ابن اللبان القرظي صاحب الإيجاز وغيره الى أن المطلقة ثلاثا ليس عليها غير الاستبراء بحيضة ذكره عنه حسين بن القاضى أبى يعلى فقال مسئلة اذا طاق الرجل امرأته ثلاثا بعد الدخول فعدتها ثلاثة أقراء ان كانت من ذوات الأقراء وقال ابن اللبان عليها الاستبراء بحيضة دليلنا قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولم يقف شيخ الاسلام على هذا القول وعاق تسويغه على ثبوت الخلاف فقال ان كان فيه نزاع كان القول بانه ليس عليها ولا على المعتقة الخيرة الا الاستبراء قولاً متوجهاً ثم قال ولازم هذا القول أن الآيسة لا تحتاج الى عدة بعد الطلقة الثالثة قال وهذا لا نعلم أحدا قاله وقد ذكر الخلاف أبو الحسين فقال مسئلة اذا طاق الرجل زوجته ثلاثا وكانت ممن لا تحيض لصغر أو هرم فعدتها ثلاثة أشهر خلافا لابن اللبان أنه لا عدة عليها دليلنا قوله تعالى واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن . قال شيخنا وإذا مضت السنة بأن على هذه ثلاثة أقراء لم يجوز مخالفتها ولو لم يجمع عليها فكيف اذا كان مع السنة اجماع قال وقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اعتدى قد فهم منه العلماء أنها تعدد ثلاثة قروء فان الاستبراء قد يسمى عدة قلت كما في حديث أبى سعيد في سبأيا أو طاس أنه فسر قوله تعالى والمحصنات من النساء بالسبأيا ثم قال أى فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن فجعل الاستبراء عدة قال فأما حديث عائشة رضى الله عنها أمرت بريرة أن تعدد ثلاث حيض فحديث منكر فان مذهب عائشة رضى الله عنها أن الأقراء الأطهار قلت ومن جعل أن عدة المختلعة حيضة فبطريق الاولى يكون عدة الفسوخ كلها عنده حيضة لأن الخلع الذى هو شقيق الطلاق وأشبه به لا يجب فيه الاعتداد عنده بثلاثة قروء فالفسوخ أولى وأحرى من وجوه . أحدها أن كثيرا من الفقهاء يجعل الخلع طلاقا ينقص به عدده بخلاف الفسخ

لرضاع ونحوه . الثاني أن أبائهم ومن وافقه يقولون أن الزوج إذا رد العوض ورضيت المرأة برده وراجعها فلهما ذلك بخلاف الفسخ . الثالث أن الخلع يمكن فيه الرجوع للمرأة إلى زوجها في عدتها بعقد جديد بخلاف الفسخ لرضاع أو عدد أو محرمية حيث لا يمكن عودها إليه فهذه بطريق الأولى يكفيها استبراء بحيضة ويكون المقصود مجرد العلم ببرائة رحمها كالمسبية والمهاجرة والمختلعة والزانية على أصح القولين فيهما دليلا وهما روايتان عن أحمد **(فصل)** وبما يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن أن عدة الرجعية لأجل الزوج وللرأة فيها النفقة والسكنى باتفاق المسلمين ولكن سكنها هل هو كسكنى الزوجة فيجوز له أن ينقلها المطلق حيث شاء أم يتعين عليها المنزل فلا تخرج ولا تخرج فيه قولان وهذا الثاني هو المنصوص عن أحمد وأبي حنيفة رحمهما الله وعليه يدل القرآن والأول قول الشافعي رحمه الله وهو قول بعض أصحاب أحمد رحمه الله والصواب ما جاء به القرآن فإن سكنى الرجعية من جنس سكنى المتوفى عنها ولو تراضيا باسقاطها لم يحز كما أن العدة فيها كذلك بخلاف البائن فانها لا سكنى لها ولا عليها فالزوج له أن يخرجها ولها أن تخرج كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك ولا سكنى . وأما الرجعة فهل هي حق للزوج يملك اسقاطها بأن يطلقها واحدة بائنة أو هي حق لله فلا يملك اسقاطها ولو قال أنت طالق بئنة وقعت رجعية أم هي حق لها فإن تراضيا بالخلع بلا عوض وقع طلاقا بائنا ولا رجعة فيه فيه ثلاثة أقوال فالأول مذهب أبي حنيفة رحمه الله وأحمد والرايات عن أحمد رحمه الله والثاني مذهب الشافعي رحمه الله والرواية الثانية عن أحمد رحمه الله والثالث مذهب مالك رحمه الله والرواية الثالثة عن أحمد رحمه الله والصواب أن الرجعة حق لله تعالى ليس لها أن يتفقا على اسقاطها وليس له أن يطلقها طلاقه بائنة ولو رضيت الزوجة كما أنه ليس لها أن يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق فإن قيل فكيف يجوز الخلع بغير عوض في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد رحمهما الله وهل هذا الاتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض قيل إنما يجوز أحمد رحمه الله في إحدى الروايتين الخلع بلا عوض إذا كان طلاقا فأما إذا كان فسحا فلا يجوز بالاتفاق قاله شيخنا رحمه الله تعالى قالوا لو جاز هذا لجاز أن يتفقا على أن يبينها مرة بعد مرة من غير أن ينقص عدد الطلاق ويكون الأمر إليهما إذا أرادا أن يجعلا الفرقة بين الثلاث جعلاهما وان أرادا لم يجعلاهما من الثلاث ويلزم من هذا إذا قالت بلا طلاق فادنى أن يبينها بلا طلاق ويكون مخيرا إذا سأله أن شاء أن يجعله رجعيا وان شاء أن يجعله بائنا وهذا ممتنع فإن مضمونه أنه يخيره أن شاء أن يحرمها بعد المرة الثالثة وان شاء لم يحرمها ويمتنع أن يخير الرجل بين أن يجعل الشيء حلالا وأن يجعله حراما ولكن إنما يخير بين أمرين مباحين له وله أن يباشر أسباب الحل وأسباب التحريم وليس له إنشاء نفس التحليل والتحريم والله سبحانه إنما شاء ع له الطلاق واحدة بعد واحدة ولم يشرع له إيقاعه مرة واحدة لئلا يندم وتزول نزعة الشيطان التي حملته على الطلاق فتتبع نفسه المرأة فلا يجد إليها سبيلا فلو ملكه الشارع أن يطلقها طلاقه بائنة ابتداء لكان هذا المحذور بعينه موجودا والشرعية المشتبهة على مصالح العباد تأبى ذلك فإنه يبقى الأمر يسدها إن شامت راجعته وإن شامت فلا والله سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمة منه وإحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين نعم له أن يملكها أمرها باختياره فيخيرها بين القيام معه وفراقها وأما أن يخرج الأمر عن يد الزوج بالكلية إليها فهذا لا يمكن فليس له أن يسقط حقه من الرجعة ولا يملك ذلك فإن الشارع إنما يملك العبد ما ينفعه ملكه ولا

يتضرربه وهذا لم يملكه أكثر من ثلاث ولا ملكه جمع الثلاث ولا ملكه الطلاق في زمن الحيض والطهر المواقف فيه ولا ملكه نكاح أكثر من أربع ولا ملك المرأة الطلاق وقد نهى سبحانه الرجال ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما فكيف يجعلون أمر الأبضاع اليهن في الطلاق والرجعة وكما لا يكون الطلاق بيدها لا تكون الرجعة بيدها فإن شئت راجعته وإن شئت فلا تبق الرجعة موقوفة على اختيارها وإذا كان لا يملك الطلاق البائن فلا يملك الطلاق المحرم ابتداء أولى وأحرى لأن الندم في الطلاق المحرم أقوى منه في البائن فمن قال إنه لا يملك الإبانة ولو أتى بها لم تبين كما هو قول فقهاء الحديث لزمه أن يقول إنه لا يملك الثلاث المحرمة ابتداء بطريق الأولى والأحرى وأن له رجعتها وإن أوقعها كان له رجعتها وإن قال أنت طالق واحدة بائة فإذا كان لا يملك إسقاط الرجعة فكيف يملك إثبات التحريم الذي لا تعود بعده الإبزوج وإصابة . فإن قيل فلازم هذا أنه لا يملكه ولو بعد اثنتين قيل ليس ذلك بلام فإن الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين وهو أن يطلق واحدة ويكون أحق برجعته ما لم تنقض عدتها ثم إن شاء طلق الثانية كذلك ويبقى له واحدة وأخبر أنه إن أوقعها حرمت عليه ولا تعود إليه إلا أن تتزوج غيره ويصيبها ويفارقها فهذا هو الذي ملكه إياه ولم يملكه أن يحرمها ابتداء تحريما تاما من غير تقدم تطليقتين وبالله التوفيق

﴿فصل﴾ قد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المختلعة أنها تعتد بحيضة وأن هذا مذهب عثمان بن عفان وابن عباس رضي الله عنهما واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل رحمه الله في إحدى الروايتين عنه اختارها شيخنا ونحن نذكر الأحاديث بذلك بأساندها قال النسائي في سننه الكبير باب في عدة المختلعة أخبرني أبو علي محمد بن يحيى المروزي حدثنا شاذان بن عثمان أبو عبدان حدثنا أبي حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن ربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسريدها وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فجاء أخوها يشتكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثابت فقال خذ الذي لها عليك وخل سليلها فقال نعم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد قال حدثني عمي قال أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العدة قال لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين حتى تحيضين حيضة قالت وإنما يتبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم العالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلفت منه وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواه أبو داود عن محمد بن عبد الرحيم البزار عن علي بن يحيى القطام عن هشام بن يوسف عن معمر بن عمرو بن مسلم عن عكرمة ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الرحيم بهذا السند بعينه وقال حديث حسن غريب وهذا كما أنه موجب السنة وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافق لأقوال الصحابة فهو مقتضى القياس فإنه استبراء لمجرد العلم ببرائة الرحم فكفت فيه حيضة كالمسبية والأمة المشتركة والحررة والمهاجرة والزانية إذا أرادت أن تنكح وقد تقدم أن الشارع من تمام حكمته جعل عدة الرجعية ثلاثة قروا لمصلحة المطلق والمرأة ليطول زمان الرجعة وقد تقدم النقص على هذه الحكمة والجواب عنه

(ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه) وانه غير مخالف لحكمه بخروج المبتوتة واعتدادها حيث شامت. ثبت في السنن عن زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة بنت مالك رحمه الله أخت أبي سعيد الخدري أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خديرة فان زوجها خرج في طلب أعبدله أبقوا حتى اذا كانوا بطرف العدو لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع الى أهلي فانه لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني وأمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فقضى به واتبعه. قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال أبو عمر بن عبد البر هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق وقال أبو محمد بن حزم هذا الحديث لا يثبت فان زينب هذه مجهولة ولم يرو حديثها غير سعيد بن اسحق بن كعب وهو غير مشهور بالعدالة ومالك رحمه الله وغيره يقول فيه سعيد بن اسحق وسفيان فقول سعيد وما قاله أبو محمد غير صحيح فالحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز والعراق وأدخله مالك في موطنه واحتج به وبني عليه مذهبه وأما قوله ان زينب بنت كعب مجهولة فنعم مجهولة عنده فكان ماذا وزينب هذه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد وروى عنها سعد بن اسحق بن كعب وليس بسعيد وقد ذكرها ابن حبان في كتاب الثقات والذي غرابا محمد قول علي بن المديني لم يرو عنها غير سعد بن اسحق وقدرونا في مسند الامام أحمد حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن اسحق حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر بن حزم عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة وكانت عند أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد قال اشتكى الناس عليا رضي الله عنه فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيبا فسمعه يقول يا أيها الناس لا تشكوا عليا فوالله انه لا خشن في ذات الله أو في سبيل الله فهذه امرأة تابعة كانت تحت صحابي وروى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف واحتج الأئمة بحديثها وصححوه وأما قوله ان سعيد بن اسحق غير مشهور بالعدالة فقد قال اسحق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة وقال النسائي أيضا والدارقطني أيضا ثقة وقال أبو حاتم صالح وذكروه ابن حبان في كتاب الثقات وقد روى عنه الناس حماد بن زيد وسفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي وابن جريج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد الانصاري والزهري وهو أكبر منه وحاتم بن اسمعيل وداود بن قيس وخلق سواهم من الأئمة ولم يعلم فيه قدح ولا جرح البتة ومثل هذا يحتج به اتفاقا. وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في حكم هذه المسئلة فروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله الى مكة في عمرة ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال انما قال الله عز وجل تعتد أربعة أشهر وعشرا ولم يقل تعتد في بيتها فتعد حيث شامت وهذا الحديث سمعه عطاء من ابن عباس قال علي بن المديني قال حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس يقول قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ولم يقل يعتدون في بيوتهن تعتد حيث شامت. قال سفيان قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول تعتد المتوفى عنها حيث شامت

وقال عبد الرزاق عن الثوري عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يرسل المتوفى عنهن في عدتهن وذكر عبد الرزاق أيضا عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء قالا جميعا المبتوتة والمتوفى عنها تحجان وتعتمران وتنتقلان وتبيتان وذكر أيضا ابن جريج عن عطاء قال لا يضر المتوفى عنها أن اعتدت وقال ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وأبي الشعثاء قالا جميعا المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شامت وذكر ابن أبي شيبة حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال سألت عطاء عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أتحنجان في عدتهما قال نعم وكان الحسن رضي الله عنه يقول بمثل ذلك وقال ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن حنين بن أبي حكيم أن امرأة مزاحم لما توفي عنها زوجها بمحاصرة سألت عمر بن عبد العزيز أمكث حتى تنقضي عدتي فقال لها بل الحق بقرارك ودار أهلك فاعتدى فيها قال ابن وهب وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال في رجل توفي بالاسكندرية ومعه امرأته وله بها دار وله بالفسطاط دار فقال إن أحببت أن تعتد حيث توفي زوجها فلتعتد وإن أحببت أن ترجع إلى دار زوجها وقراره بالفسطاط فلتعتد فيها فلترجع قال ابن وهب وأخبرني عمرو بن الحرث عن بكير بن الأشج قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن المرأة يخرج بها زوجها إلى بلد فتوفي قال تعتد حيث توفي عنها زوجها أو ترجع إلى بيت زوجها حتى تنقضي عدتها وهذا مذهب أهل الظاهر كلهم ولأصحاب هذا القول حجتان احتج بهما ابن عباس قد حكينا أحدهما وهي أن الله سبحانه إنما أمرها باعتداد أربعة أشهر وعشر ولم يأمرها بمكان معين والثانية ما رواه أبو داود حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثنا موسى بن مسعود حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح قال قال عطاء قال ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فلتعتد حيث شامت وهو قول الله عز وجل غير اخراج قال عطاء إن شامت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها وإن شامت خرجت لقول الله عز وجل فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شامت . وقالت طائفة ثالثة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم تعتد في منزلها التي توفي زوجها وهي فيه قال وكيع حدثنا الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد ابن المسيب أن عمر رد نسوة من ذى الحليفة حاجات أو معتمرات توفي عنهن أزواجهن وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرنا حميد الأعرج عن مجاهد قال كان عمر وعثمان يرجعاهن حاجات ومعتمرات من الجحفة وذى الحليفة وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن ناهك عن أمه مسيكة أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عدتها فضربها الطاق فأتوا عثمان فقال أحملوها إلى بيتها وهي تطلق وذكر أيضا عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها وكانت تأتيهم بالنهار فتحدث إليهم فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي ثوبان أن عمر رخص للمتوفى عنها أن تأتي أهلها يياض يومها وأن زيد بن ثابت يرخص لها إلا في يياض يومها أوليلها وذكر عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال سالم ابن مسعود نسأ من همدان نعي اليهن أزواجهن فقلن انا نستوحش فقال ابن مسعود يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأة منهن إلى بيتها بالليل وذكر الحجاج بن المنهال حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم أن امرأة بعثت إلى أم سلة أم المؤمنين رضي الله عنها أن أبي مريض وأنا في عدة أفاتيه أمرضه قالت نعم ولكن يتي أحد طرفي الليل

في بيتك وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنبأنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه سئل عن المتوفى عنها أخرج في عدتها فقال كان أكثر أصحاب ابن مسعود أشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه يرحلها وقال حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عروة أن أبا له قال المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها إلا أن ينشئ أهلها فتنشئ معهم وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا يحيى بن سعيد هو الانصاري أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها لا تبرح حتى تنقضي عدتها وذكر أيضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج وذكر وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن إبراهيم في المتوفى عنها لا بأس أن تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها وذكر حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن امرأة توفى عنها زوجها وهي مريضة فنقلها أهلها ثم سألوا فكلهم يأمرهم أن ترد إلى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في نمط وهذا قول الإمام أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله وأصحابهم والأوزاعي وأبي عبيد واسحق قال أبو عمر بن عبد البر وبه تقول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر وحجة هؤلاء حديث الفريضة بنت مالك وقد تلقاه عثمان بن عفان رضي الله عنه بالقبول وقضى به بمحضر المهاجرين والانصار وتلقاه أهل المدينة والحجاز والشام والعراق ومصر بالقبول ولم يعلم أن أحدا منهم طعن فيه ولا في روايته وهذا مالك مع تحريه وتشده في الرواية قال للسائل له عن رجل أئمة هو فقال لو كان ثقة لرأيت في كتبي قد أدخله في موطنه وبني عليه مذهبه قالوا ونحن لا تنكروا النزاع بين السلف في المسألة ولكن السنة تفصل بين المتنازعين قال أبو عمر بن عبد البر أما السنة فتأبته بحمد الله وأما الإجماع يستغنى عنه مع السنة لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت الحجة في قول من وافقته السنة وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرنا المترخصون في المتوفى عنها بقول عائشة رضي الله عنها وأخذ أهل العزم بقول ابن عمر . فان قيل فهل ملازمة المنزل حق عليها أو حق لها قيل بل هو حق عليها إذا تركها لها الورثة ولم يكن عليها فيه ضررا وكان المسكن لها فلو حولها الوراث أو طلبوا منها الأجرة لم يلزمها السكن وجاز لها التحول ثم اختلف أصحاب هذا القول هل لها أن تتحول حيث شئت أو يلزمها التحول إلى أقرب المساكن إلى مسكن الوفاة على القولين فان خافت هدمًا أو غرقًا أو وعدوا أو نحو ذلك أو حولها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها أو باجارة انقضت مدتها أو منعها السكنى تعديا أو امتنع من اجارته أو طاب به أكثر من أجرة المثل أو لم تجد ما تكثرى به أو لم تجد الأمن ما لها فلها أن تنتقل لأنها حال عذرو ولا يلزمها بذل أجر المسكن وإنما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل المسكن وإذا تعذرت السكنى سقطت وهذا قول أحمد والشافعي رحمهما الله . فان قيل فهل الإسكان حق على الورثة تقدم الزوجة به على الغرماء أو على الميراث أو لاحق لها في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلف فيه فقال الإمام أحمد رحمه الله ان كانت حائلا فلا سكنى لها في التركة ولكن عليها ملازمة المنزل إذا بذل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه روايتان أحدهما أن الحكم كذلك والثاني أن لها السكنى حق ثابت في المال تقدم به على الورثة والغرماء ويكون من رأس المال ولا تباع الدار في دينه يعاينعها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تعذر ذلك فعلى الوارث أن يكثرى لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل أجبره الحاكم وليس لها أن تنتقل عنه الا لضرورة وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يحز لانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى فلم يحز اتفاقهما

على ابطالها بخلاف سكنى النكاح فانها حق للزوجين والصحيح المنصوص أن سكنى الرجعية كذلك ولا يجوز اتفاقهما على ابطالها هذا مقتضى نص الآية وهو منصوص أحمد رحمه الله وعنه رواية ثالثة أن للمتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت أو حائلا فصارت منهبة ثلاث روايات وجوبها للحامل والحائِل واسقاطها في حقهما وجوبها للحامل دون الحائِل هذا تحصيل مذهب أحمد رحمه الله في سكنى المتوفى عنها . وأما مذهب مالك رحمه الله فلها السكنى حاملا كانت أو حائلا وإيجاب السكنى عليها مدة العدة قال أبو عمر فاذا كان المسكن بكراً فقال مالك رحمه الله هي أحق بسكناء من الورثة والغرماء وهو من رأس مال المتوفى إلا أن يكون فيه عقد لزوجها وأراد أهل المسكن اخراجها وإذا كان المسكن لزوجها لم يبيع في دينه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله هي أحق بالسكنى من الورثة والغرماء إذا كان الملك للبيت أو كان قد أدى كراهه وإن لم يكن قد أدى ففي التهذيب لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً وروى عن محمد بن مالك الكرى لازم للبيت في ماله ولا تكون الزوجة أحق به وتحاص الورثة في السكنى وللورثة اخراجها إلا أن تحب أن تسكن في حصتها وتؤدي كراه حصتهم . وأما مذهب الشافعي رحمه الله فإن له في سكنى المتوفى عنها قولين . أحدهما لها السكنى حاملا كانت أو حائلا . والثاني لا سكنى لها حاملا كانت أو حائلا ويجب عنده ملازمتها للمسكن في العدة بآثنا كانت أو متوفى عنها وملازمة البائن للمنزل أكد من ملازمة المتوفى عنها فانه يجوز للمتوفى عنها الخروج نها آلقضاء حوائجها ولا يجوز ذلك في البائن في أحد قوليه وهو القديم ولا يوجه في الرجعية بل يستحبه . وأما أحمد رحمه الله فعنده ملازمة المتوفى عنها أكد من الرجعية ولا يوجه في البائن وأورد أصحاب الشافعي رحمه الله على نصه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في أحد القولين على أنه لا سكنى لها سؤالا وقالوا كيف يجتمع النصفان وأجابوا بجوابين . أحدهما أنه لا يجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول لكن لو التزم الوارث أجره المسكن وجبت عليها الملازمة حيثنذ وأطلق أكثر أصحابه الجواب هكذا . والثاني أن ملازمة المنزل واجبة عليها ما لم يكن عليها فيه ضرر بأن تطالب بالأجرة أو يخرجها الوارث أو المالك فتسقط حيثنذ . وأما أصحاب أبي حنيفة رحمه الله فقالوا لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا وأما المتوفى عنها فتخرج نهارا وبعض الليل ولكن لا تبيت إلا في منزلها قالوا والفرق أن المطلقة نفقتها في مال زوجها فلا يجوز لها الخروج كالزوجة بخلاف المتوفى عنها فانها لا نفقة لها فلا بد أن تخرج بالنهار لاصلاح حالها قالوا وعليها أن تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة قالوا فان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها أو أخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت لأن هذا عذر والكون في بيتها عبادة والعبادة تسقط بالعذر قالوا فان عجزت عن كراه البيت الذي هي فيه لكثرتة فلها أن تنتقل الى بيت أقل كراه منه وهذا من كلامهم يدل على أن أجره المسكن عليها وإنما تسقط السكنى عنها لعجزها عن أجرته ولهذا صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها حاملا كانت أو حائلا وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ليلا ونهارا فان بذله لها الورثة والا كانت الأجرة عليها فهذا تحرير مذاهب الناس في هذه المسألة وما أخذ الخلاف فيها وبالله التوفيق . ولقد أصاب فريرة بنت مالك رحمه الله في هذا الحديث نظير ما أصاب فاطمة بنت قيس في حديثها فقال بعض المتنازعين في هذه المسئلة لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة فان الله سبحانه إنما أمرها بالاعتداد بأربعة

أشهر وعشر ولم يأمرها بالمنزل وقد أنكرت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وجوب المنزل وأقت للمتوفى عنها بالاعتداد حيث شئت كما أنكرت حديث فاطمة بنت قيس وأوجبت السكنى للطلقة وقال بعض من نازع في حديث الفريرة قد قتل من الصحابة رضى الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم أحد ويوم بئر معونة ويوم مؤتة وغيرها واعتد أزواجهم بعدهم فلو كان كل امرأة منهم تلازم منزلها زمن العدة لكان ذلك من أظهر الأشياء وأبينها بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس وعائشة رضى الله عنها فكيف خفي هذا عليهما وعلى غيرهما من الصحابة الذين حكى أقوالهم مع استمرار العمل به استمرارا متتابعًا هذا من أبعد الأشياء ثم لو كانت السنة جارية بذلك لم تأت الفريرة تستأذنه صلى الله عليه وسلم أن تلحق بأهلها ولما أذن لها في ذلك ثم أمر بردها بعد ذهابها ولم يأمرها بأن تمكث في بيتها فلو كان ذلك أمرا مستقرا ثابتا لكان قد نسخ بأذنه لها في اللحاق بأهلها ثم نسخ ذلك الأذن بأمره لها بالمكث في بيتها فيفضى إلى تغيير الحكم مرتين وهذا لا عهد لنا به في الشريعة في موضع متيقن . قال الآخرون ليس في هذا ما يوجب رد هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه وأكابر الصحابة بالقبول ونفذها عثمان رضى الله عنه وحكم بها ولو كنا لانقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهبت سنن كثيرة من سنن الإسلام لاتعرف روايتها عنه إلا النساء وهذا كتاب الله ليس فيه وجوب الاعتداد في المنزل حتى تكون السنة مخالفة له بل غايتها أن تكون يانا لحكم سكت عنه الكتاب ومثل هذا لا ترد به السنن وهذا الذى حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه أن تترك السنة إذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب . وأما ترك أم المؤمنين رضى الله عنها لحديث الفريرة فاعله لم يبلغها ولو بلغها فلعلمها تأولته ولو لم تتأول فلعلمه قام عندها معارض له وبكل حال فالقائلون به في تركها لهذا الحديث أعذر من التاركين له لترك أم المؤمنين له فبين التركين فرق عظيم . وأما من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن مات في حياته فلم يأت قط أن نساءهم كن يعتدن حيث شئن ولم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريرة البتة فلا يجوز ترك السنة الثابتة لأمر لا يعلم كيف كان ولو علم أنهم كن يعتدن حيث شئن ولم يأت عنهن ما يخالف حكم فريرة فلعلم ذلك قبل استقرار هذا أو ثبوته حيث كان الأصل برامة الذمة وعدم الوجوب وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال قال مجاهد قتل رجال يوم أحد فجاء نساؤهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن انا نستوحش يا رسول الله بالليل فنبيت عندنا فانا حتى إذا أصبحنا تبددنا في بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليجعلن عندنا كن مابدا لكن فاذا أردتن النوم فلتوب كل امرأة إلى بيتها وهذا وإن كان مرسلًا فالظاهر أن مجاهداً أما أن يكون سمعه من تابعي ثقة أو من صحابي والتابعون لم يكن الكذب معروفا فيهم وهم ثانی القرون المفضلة وقد شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا العلم عنهم وهم خير الأمة بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الرواية عن الكذابين ولا سيما العالم منهم إذا جزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية وشهد له بالحديث فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر ونهى فيبعد كل البعد أن يقدم على ذلك مع كون الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذابا أو مجهولا وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم فكما تأخرت القرون ساء الظن بالمراسيل ولم يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فليس الاعتماد على هذا المرسل وحده وبالله التوفيق

﴿ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في احداث المعتدة نفيا وإثباتا﴾ ثبت في الصحيحين عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على أم حبيبة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبوسفیان فدعت أم حبيبة رضي الله عنها بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت به جارية ثم مست بعارضيا ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست منه ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا. قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة رضي الله عنها تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن بنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينا أفكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة أو مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شر ثيابها ولم تمس طيبا ولا شيا حتى يمر بها سنة ثم توثي بدابة حمار أو شاة أو طير فتقتض به فقلبا تقتض بشيء الامات ثم تخرج فتعطى برة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شامت من طيب أو غيره قال مالك رحمه الله تقتض بذلك به جليها . وفي الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها أن امرأة توفي عنها زوجها تخافوا على عينا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانت احدا كن تكون في شر بيتها أو في شر أحلاسها في بيتها حولا فاذا مر كلب رمته بيرة فخرجت فلا أقل من أربعة أشهر وعشرا وفي الصحيحين عن أم عطية رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحدد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار وفي سنن أبي داود من حديث الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تكتحل ولا تختضب وفي سننه أيضا من حديث ابن وهب أخبرني مخرمة عن أبيه قال سمعت المغيرة بن الضحاك يقول أخبرني أم حكيم بنت أسيد عن أمها أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينا فتكتحل بالجلأ قال أحمد بن صالح رحمه الله الصواب تكتحل الجلأ فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة رضي الله عنها فسألها عن كل الجلأ فقالت لا تكتحل به الا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت عند ذلك أم سلمة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة رضي الله عنه وقد جعلت على صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشيب الوجه فلا تجعله الا بالليل وتنزعيه بالنهار ولا تمتشطن بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قالت قلت بأي شيء أم تشط يا رسول الله قال بالسدر تغلفين به رأسك . وقد تضمنت هذه السنة أحكاما عديدة . أحدها أنه لا يجوز الاحداث على الميت فوق ثلاثة أيام كائنا من كان الا الزوج وحده وتضمن الحديث الفرق بين الاحداثين من وجهين . أحدهما من جهة الوجوب والجواز فان الاحداث على الزوج واجب وعلى غيره جائز . الثاني من مقدار مدة

الاحداث فالاحداث على الزوج عزيمة وعلى غيره رخصة واجتمعت الامة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها الاما حكى عن الحسن والحكم بن عيينة اما الحسن فروى حماد بن سلمة عن حميد عنه أن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمتشان وتغتسلان وتتنظفان وتنظفان وتصنعان ماشاءتا وأما الحكم فذكر عنه شعبة أن المتوفى عنها لا تحيض . قال ابن حزم واحتج أهل هذه المقالة ثم ساق من طريق الحسن بن محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة حدثنا الحكم بن عيينة عن عبد الله بن شداد بن الهاد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامرأة جعفر بن أبي طالب إذا كان ثلاثة أيام فالبسي ماشئت أو إذا كان بعد ثلاثة أيام شعبة شك ومن طريق حماد بن سلمة حدثنا الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد أن أسماء بنت عميس استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن تبكي على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث اليها بعد ثلاثة أيام أن تطهري واكتحلي قالوا وهذا ناسخ لاحاديث الاحداث لانه بعدها فان أم سلمة رضى الله عنها روت الاحداث وأنه صلى الله عليه وسلم أمرها به اثر موت أبي سلمة رضى الله عنه ولا خلاف أن موت أبي سلمة كان قبل موت جعفر رضى الله عنهما وأجاب الناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع فان عبد الله بن شداد بن الهاد لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الأحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها وفي الحديث الثاني الحجاج بن أرطاة ولا يعارض بحديثه حديث الأئمة الاثبات الذين هم فرسان الحديث

(فصل) الحكم الثاني أن الاحداث تابع للعدة بالشهور أما الحامل فاذا انقضى حملها سقط وجوب الاحداث عنها اتفاقا فان لها ان تتزوج وتتجمل وتطيب لزوجها وتزين له ماشاءت . فان قيل فاذا زادت مدة الحمل على أربعة أشهر وعشر فهل يسقط وجوب الاحداث أم يستمر الى حين الوضع قيل بل يستمر الاحداث الى حين الوضع فانه من توابع العدة ولهذا قيد بمدتها وهو حكم من أحكام العدة وواجب من واجباتها فكان معها وجود أو عدمها

(فصل) الحكم الثالث أن الاحداث تستوى فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والحررة والامة والصغيرة والكبيرة وهذا قول الجمهور أحمد والشافعي ومالك رحمهم الله الا أن أشهب وابن نافع قالوا لا احداث على الذمية ورواه أشهب عن مالك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ولا احداث عنده على الصغيرة واحتج أرباب هذا القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاحداث من أحكام من يؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل فيه الكافرة ولانها غير مكلفة بأحكام الفروع قالوا وعدوله عن اللفظ العام المطلق الى الخاص المقيد بالايان يقتضى أن هذا من أحكام الايمان ولوازمه وواجباته فكانه قال من التزم الايمان فهذا من شرائعه وواجباته والتحقيق أن نفي حل الفعل عن المؤمنين لا يقتضى نفي حكمه عن الكفار ولا اثبات الحكم لهم أيضا وانما يقتضى أن من التزم الايمان وشرائعه فهذا لا يحل ويجب على كل حال أن يلزم الايمان وشرائعه ولكن لا يلزم الشارع شرائع الايمان الا بعد دخوله فيه وهذا كما لو قيل لا يحل لمؤمن أن يترك الصلاة والحج والزكاة فهذا لا يدل على أن ذلك حل للكافر وهذا كما قال في لباس الذهب لا ينبغي هذا للمتقين فلا يدل أنه ينبغي لغيرهم وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعانا وسر المستلة أن شرائع الحلال والحرام والايجاب انما شرعت لمن التزم أصل الايمان ومن لم يلتزمه وخلي بينه وبين دينه فانه يخلى بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه كما خلى بينه وبين أصله مالم يحاكم اليان وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ولكن عذر الذين أوجبوا الاحداث على الذمية أنه يتعاق به حق الزوج المسلم وكان منه

الزامها به كأصل العدة ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذمي ولا يتعرض لها فيها فصار هذا كعقودهم مع المسلمين فانهم يلزمون فيها بأحكام الاسلام وان لم يتعرض لعقودهم مع بعضهم بعضا ومن ينازعهم في ذلك يقولون الاحداد حق لله تعالى ولهذا لو اتفقت هي والاولياء والمتوفى على سقوطه بأن أوصاها بتركه لم يسقط ولزمها الاتيان به فهو جار مجرى العبادات وليست الذمية من أهلها فهذا سر المسئلة

(فصل) الحكم الرابع أن الاحداد لا يجب على الأمة ولا أم الولد اذا مات سيدهما لأنها ليسا بزوجين قال ابن المنذر لا أعلمهم يختلفون في ذلك . فان قيل فهل لها أن تحدا ثلاثة أيام قيل نعم لها ذلك فان النص إنما حرم الاحداد فوق الثلاث على غير الزوج وواجبه أربعة أشهر وعشر على الزوج فدخات الأمة وأم الولد فيمن يحل له الاحداد لا فيمن يحرم عليهن ولا فيمن يجب . فان قيل فهل يجب على المعتمدة من طلاق أو وطء شبهة أو زنا أو استبراء احداد . قلنا هذا هو الحكم الخامس الذي دلت عليه السنة أنه لا احداد على واحدة من هؤلاء لأن السنة أثبتت ونفت فخصت بالاحداد الواجب الزوجات وبالجانز غيرهن على الاموات خاصة وما عداها ما فهم داخل في حكم التحريم على الاموات فمن أين لكم دخوله في الاحداد على المطلقة البائن وقد قال سعيد بن المسيب وأبو عبيد وأبو ثور وأبو حنيفة رحمه الله وأصحابه والامام أحمد رحمه الله في احدي الروايتين عنه اختارها الخرق أن البائن يجب عليها الاحداد وهذا محض القياس لأنها معتدة بائن من نكاح فازمها الاحداد كالمتوفى عنها لأنها اشتركا في العدة واختلفا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه قالوا ولا ريب أن الاحداد معقول المعنى وهو أن اظهار الزينة والطيب والحلي مما يدعو المرأة الى الرجال ويدعو الرجال اليها فلا تؤمن أن تكذب في انقضاء عدتها استعجالا لذلك فنعت من دواعي ذلك وسدت اليه الذريعة وهذا مع أن الكذب في عدة الوفاة يتعذر غالبا بظهور موت الزوج وكون العدة أياما معدودة بخلاف عدة الطلاق فانها بالاقراء وهي لا تعلم الا من جهتها فكان الاحتياط لها أولى . قيل قد أنكر الله سبحانه وتعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق وهذا يدل على أنه لا يجوز أن يحرم من الزينة الا ما حرمه الله ورسوله والله سبحانه قد حرم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الاحداد على المتوفى عنها مدة العدة وأباح رسوله الاحداد بتركها على غير الزوج فلا يجوز تحريم غير ما حرمه بل هو على أصل الاباحة وليس الاحداد من لوازم العدة ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة ولا المزني بها ولا المستبرأة ولا الرجعية اتفاقا وهذا القياس أولى من قياسها على المتوفى عنها لما بين العدتين من القروء قدرا أو سببا وحكما فالحاق عدة الاقراء بالاقراء أولى من الحاق عدة الاقراء بعدة الوفاة وليس المقصود من الاحداد على الزوج الميت مجرد ما ذكرتم من طلب الاستعجال فان العدة فيه لم تكن لمجرد العلم ببرائة الرحم ولهذا يجب قبل الدخول وانما هو من تعظيم هذا العقد واظهار خطره وشرفه وأنه عند الله بمكان فجعلت العدة حرما له وجعل الاحداد من تمام هذا المقصود وتأكده ومزيد الاعتناء به حتى جعلت الزوجة أولى بفعله على زوجها من أبيها وابنها وأخوها وسائر أقاربها وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه وتأكد الفرق بينه وبين السفاح من جميع أحكامه ولهذا شرع في ابتدائه اعلانه والاشهاد عليه والضرب بالدف لتحقق المضادة بينه وبين السفاح وشرع في آخره وانتهائه من العدة والاحداد ما لم يشرع في غيره

(فصل) الحكم السادس في الخصال التي تجتنبها الحادة وهي التي دل عليها النص دون الآراء والإقوال التي

لادليل عليها وهي أربعة أحدها الطيب بقوله في الحديث الصحيح لا تمس طيبا ولا خلاف في تحريمه عند من أوجب الاحداث ولهذا لما خرجت أم حبيبة رضي الله عنها من احداثها على أيها أبي سفيان دعت بطيب فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم ذكرت الحديث ويدخل في الطيب المسك والعنبر والكافور والند والغالية والزباد والذرية والبخور والادهان المطيبة كدهن البان والورد والبنفسج والياسمين والمياه المعتصرة من الادهان الطيبة كما ورد وماء القرنفل وماء زهر النارنج فهذا كله طيب ولا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمن ولا تمنع من الادهان بشيء من ذلك

(فصل) الحكم السابع وهي ثلاثة أنواع أحدها الزينة في بدنها فيحرم عليها الخضاب والنقش والتطريف والحرة والاسفيداج فان النبي صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب منيها به على هذه الانواع التي هي أكثر زينة منه وأعظم فتنة وأشد مضادة لمقصود الاحداث ومنها الكحل والنهي عنه ثابت بالنص الصريح الصحيح ثم قال طائفة من أهل العلم من السلف والخلف منهم أبو محمد ابن حزم لا تكتحل ولو ذهبت عيناها لاليل ولا نهارا ويساعد قولهم حديث أم سلمة رضي الله عنها المتفق عليه أن امرأة توفي عنها زوجها تخافوا على عيناها فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل فما أذن فيه بل قال لا مرتين أو ثلاثا ثم ذكر لهم ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الاحداث البليغ سنة ويصبرن على ذلك أفلا يصبرن أربعة أشهر وعشرا ولا ريب أن الكحل من أبلغ الزينة فهو كالطيب أو أشد منه وقال بعض الشافعية للسوداء أن تكحل وهذا تصرف مخالف للنصوص والمعنى وأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض كما لا تفرق بين الطوال والقصار ومثل هذا القياس بالرأى الفاسد الذي اشتد نكير السلف له وذهمهم إياه . وأما جمهور العلماء كمالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهم رحمهم الله فقالوا ان اضطرت الى الكحل بالأثم تدأويا لازينة فلها أن تكتحل به ليلا وتمسحه نهارا وحجتهم حديث أم سلمة المتقدم رضي الله عنها فأنها قالت في كل الجلاء لا تكتحل الا لما لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتغسلينه بالنهار ومن حجتهم حديث أم سلمة رضي الله عنها الآخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وقد جعلت عليها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت صبر يا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشيب الوجه فقال لا تجعله الا بالليل وتنزعيه بالنهار وهما حديث واحد فرقه الرواة وأدخل مالك هذا القدر منه في موطنه بلاغا وذكر أبو عمر في التهديد له طرقا يشد بعضها بعضها ويكفي احتجاج مالك به وأدخله أهل السنن في كتبهم واحتج به الأئمة وأقل درجاته أن يكون حسنا ولكن حديثها هذا مخالف في الظاهر لحديثها المسند المتفق عليه فانه يدل على أن المتوفى عنها لا تكتحل بحال فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للشككية عيناها في الكحل لاليل ولا نهارا ولا من ضرورة ولا غيرها وقال لا مرتين أو ثلاثا ولم يقل الا أن تضطر وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة عبيد أنها اشتكت عيناها وهي حادة على زوجها عبد الله بن عمر فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترمضان قال أبو عمر وهذا عندي وان كان ظاهره مخالفا لحديثها الآخر لما فيه من إباحته بالليل وقوله في الحديث الآخر لا مرتين أو ثلاثا على الاطلاق أن ترتيب الحديثين والله أعلم على أن الشكاة التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لم تبلغ والله أعلم منها مبلغا لا بد لها فيه من الكحل فلذلك نهاها ولو كانت محتاجة مضطرة تخاف ذهاب بصرها لا باح لها ذلك كما فعل بالتي قال لها افعل بالليل وامسح به بالنهار والنظر يشهد لهذا التأويل لان الضرورات

تنقل المحظورات الى حال المباح في الاصول ولهذا جعل مالك فتوى أم سلمة رضي الله عنها تفسيراً للحديث المسند في الكحل لان أم سلمة رضي الله عنها روتها وما كانت لتخالفه اذا صح عندها وهي أعلم بتأويله ومخرجه والنظر يشهد لذلك لان المضطر الى شيء لا يحكم له بحكم المرفه المتزين بالزينة وليس الدواء والتداوى من الزينة في شيء وإنما نهيت الحادة عن الزينة لاعتناء التداوى وأم سلمة رضي الله عنها أعلم بمسا روت مع صحته في النظر وعليه أهل الفقه وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله وأكثر الفقهاء وقد ذكر مالك رحمه الله في موطنه أنه بلغه عن سالم بن عبدالله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها انها اذا خشيت على بصرها من رمد بعينها أو شكوى أصابتها أنها تكتحل وتتداوى بالكحل وان كان فيه طيب قال أبو عمر لان القصد الى التداوى لا الى التطيب والأعمال بالنيات . وقال الشافعي رحمه الله الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب وهو كحل الجلاء فأذنت أم سلمة رضي الله عنها للمرأة بالليل حيث لا ترى وتمسحه بالنهار حيث يرى وكذلك ما أشبهه وقال أبو محمد بن قدامة في المغنى إنما تمنع الحادة من الكحل بالائتمد لانه يحصل به الزينة فأما الكحل بالتوتيا والعزروت ونحوهما فلا بأس به لانه لا زينة فيه بل يقبح العين ويزيدها مرها قال ولا تمنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنها لانه إنما منع منه في الوجه لانه يصفره فيشبه الخضاب فلماذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انه يشبب الوجه قال ولا تمنع من تقليم الاظفار وتنف الابط وحلق الشعر المندوب الى حلقه ولا من الاغتسال بالسدر والامشاط به لحديث أم سلمة رضي الله عنها ولانه يراد للتنظيف لا للتطيب وقال ابراهيم بن هاني النيسابوري في مسائله قيل لأبي عبدالله المتوفى عنها تكتحل بالائتمد قال لا ولكن ان أرادت اكتحلت بالصبر اذا خافت على عينها واشتكت شكوى شديدة

(فصل) النوع الثاني زينة الثياب فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو أولى بالمنع منه وما هو مثله وقد صح عنه أنه قال ولا تلبس ثوبا مصبوغا وهذا يعم المعصفر والمزغفر وسائر المصبوغ بالاحمر والاصفر والاخضر والازرق الصاقي وكل ما يصبغ للتحسين والتزين وفي اللفظ الآخر ولا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق وهما نوعان . أحدهما مأذون فيه وهو ما نسج على وجهه ولم يدخل فيه صبغ من خز أو قز أو قطن أو كتان أو صوف أو وبر أو شعر أو صبغ غزله ونسج مع غيره كالبرود . والثاني ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ لتقبح أو ليستر الوسخ فهذا لا يمنع منه . قال الشافعي رحمه الله في الثياب زينتاهما أحدهما جمال الثياب على اللابس والستر للورة فالثياب زينة لمن يلبسها وإنما نهيت الحادة عن زينة بدنها ولم تنه عن ستر عورتها فلا بأس أن تلبس كل ثوب من البياض لان البياض ليس مزينا وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ولم يدخل عليه صبغ من خز وغيره وكذلك كل صبغ لم يرد به التزين بل السواد وما صبغ لتقبح أو ليستر الوسخ عنه فأما ما كان من زينة أو وشى في ثوبه أو غيره فلا تلبسه الحادة وذلك لكل حرة أو أمة وكبيرة وصغيرة مسلمة أو ذمية انتهى كلامه . قال أبو عمر و قول الشافعي رحمه الله في هذا الباب نحو قول مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة رحمه الله لا تلبس ثوب عصب ولا خز وان لم يكن مصبوغا اذا أرادت به الزينة وان لم ترد بلبس الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس أن تلبسه واذا اشتكت عينها اكتحلت بالاسود وغيره وان لم تشتك عينها لم تكتحل

(فصل) وأما الامام أحمد رحمه الله فقال في رواية أبي طالب ولا تزين المعتدة ولا تطيب بشيء من

الطيب ولا تكتحل بكحل زينة وتدهن بدهن ليس فيه طيب ولا تقرب مسكا ولا زعفرانا للطيب والمطلقة واحدة أو اثنتين تتزين وتتشفوف لعله أن يراجعها وقال أبو داود في مسأله سمعت أحمد قال المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثا والمحرمه يحتنن الطيب والزينة وقال حرب في مسأله سألت أحمد رحمه الله قلت المتوفى عنها زوجها والمطلقة هل تلبسان البرد ليس بحريير فقال لا تنطيب المتوفى عنها ولا تتزين بزينة وشدد في الطيب الا أن يكون قليلا عند طهرها ثم قال وشبهت المطلقة ثلاثا بالمتوفى عنها لأنه ليس لزوجها عليها رجعة ثم ساق حرب باسناده الى أم سلة رضى الله عنها قال المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا تحتضب ولا تكتحل ولا تنطيب ولا تمتشط بطيب وقال ابراهيم بن هاني النيسابوري في مسأله سألت أبا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها قال لا بأس به وإنما كره للمتوفى عنها زوجها أن تتزين وقال أبو عبد الله كل دهن فيه طيب فلا تدهن به فقد دار كلام الامام أحمد والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله على أن الممنوع منه من الثياب ما كان من لباس الزينة من أى نوع كان وهذا هو الصواب قطعاً فان المعنى الذى منعت من المعصفر والممشق لأجله مفهوم والنبي صلى الله عليه وسلم خصه بالذكر مع المصبوغ تنديها على ما هو مثله وأولى بالمنع فاذا كان الأبيض والبرود المحررة الرفيعة الغالية الثمان مما يراد بالزينة لارتفاعهما وتناهى جودتهما كان أولى بالمنع من الثوب المصبوغ وكل من عقل عن الله ورسوله لم يسترب في ذلك لا كما قال أبو محمد بن حزم انها تجتنب الثياب المصبغة فقط ومباح لها أن تلبس بعد ما شاءت من حرير أبيض وأصفر من لونه الذى لم يصبغ وصوف البحر الذى هو لونه وغير ذلك ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت والزمرد وغير ذلك فهي خمسة أشياء تجتنبها فقط وهي الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لاليل ولا نهارا وتجتنب فرضا كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس والجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة وغير ذلك الا العصب وحده وهن ثياب موشاة تعمل في اليمن فهو مباح لها وتجتنب أيضا فرضا الخضاب كله جملة وتجتنب الامتشاط حاشا التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها وتجتنب أيضا فرضا الطيب كله ولا تقرب شيئا حاشا شيئا من قسط أو اظفار عند طهرها فقط فهذه الخمسة التي ذكرها حكيما كلامه فيها بنصه وليس بعجيب منه تحريم لبس ثوب أسود عليها ليس من الزينة في شيء وإباحة ثوب بنقد ذهب ولؤلؤا وجوهر لا تحريم المصبوغ الغليظ لجل الوسخ وإباحة الحرير الذى يأخذ بالعيون حسنه وهاؤه ورواؤه . إنما العجب منه أن يقول هذا دين الله في نفس الامر وأنه لا يحل لاحد خلافه وأعجب من هذا اقدامه على خلاف الحديث الصحيح في نهيه صلى الله عليه وسلم عن لباس الحلى وأعجب من هذا أنه ذكر الخبر بذلك ثم قال ولا يصح ذلك لانه من رواية ابراهيم بن طهمان وهو ضعيف ولو صح لقنابه فله مالتى ابراهيم بن طهمان من أبي محمد بن حزم وهو من الحفاظ الاثبات الثقات الذين اتفق الأئمة الستة على اخراج حديثه واتفق أصحاب الصحيح وفيهم الشيخان على الاحتجاج بحديثه وشهد له الأئمة بالثقة والصدق ولم يحفظ عن أحد منهم فيه جرح ولا خدش ولا يحفظ عن أحد من المحدثين قط تعليل حديث رواه ولا تضعيفه به وقرئ على شيخنا أبي الحجاج الحافظ في التهذيب وأنا أسمع قال ابراهيم بن طهمان ابن سعيد الخراساني أبو سعيد الهروي ولد بهراة وسكن بنيسابور وقدم بغداد وحدث بها ثم سكن بمكة حتى مات بها ثم ذكر عن روى ومن روى عنه ثم قال قال نوح بن عمرو بن المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن ابن

المبارك صحيح الحديث وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه وأبو حاتم ثقة وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين لا بأس به وكذلك قال العجلي وقال أبو حاتم صدوق حسن الحديث وقال عمر بن سعيد الدارمي كان ثقة في الحديث ثم لم تزل الأئمة يشهدون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه وقال أبو داود ثقة وقال اسحق بن راهويه كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه وهو ثقة وروى له الجماعة وقال يحيى بن أكثم القاضي كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علماً وقال المسعودي سمعت مالك بن سليمان يقول مات إبراهيم بن طهمان سنة ثمان وستين ومائة بمكة ولم يخلف مثله وقد أفتى الصحابة رضي الله عنهم بما هو مطابق لهذه النصوص وكاشف عن معناها ومقصودها فصح عن ابن عمر أنه قال لا تكتحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوباً مصبوغاً إلا برداً ولا تزين بحلى ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة إلا إذا تشتكى عينها وصح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس المتوفى عنها طيباً ولا تختضب ولا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب تتجلبب به وصح عن أم عطية لا تلبس الثياب المصبغة إلا العصب ولا تمس طيباً إلا أدنى الطيب بالقسط والظفار ولا تكتحل بكحل زينة وصح عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال تجتنب الطيب والزينة وصح عن أم سلمة رضي الله عنها لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئاً ولا تكتحل ولا تلبس حلياً ولا تختضب ولا تطيب وقالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لا تلبس معصراً ولا تقرب طيباً ولا تكتحل ولا تلبس حلياً وتلبس إن شامت ثياب العصب

(فصل) وأما النقاب فقال الخرقى في مختصره وتجنب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزينة والبيتوتة في غير منزلها والكحل بالأثمد والنقاب ولم أجد بهذا نصاً عن أحمد وقد قال اسحق بن هاني في مسائله سألت أبا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها أو تدهن في عدتها قال لا بأس به وإنما كره للمتوفى عنها زوجها أن تزين ولكن قد قال أبو داود في مسائله عن أحمد رحمه الله المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثاً والمحرمة تجتنب الطيب والزينة فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمة فيما تجتنبه فظاهر هذا أنهما يجتنبان النقاب فلعل أبا القاسم أخذ من نصه هذا والله أعلم وبهذا عاله أبو محمد في المغنى فقال فصل الثالث فيما تجتنبه الحادة النقاب وما في معناه مثل البرقع ونحوه لأن المعتدة مشبهة بالمحرمة والمحرمة تمتنع من ذلك وإذا احتاجت إلى ستر وجهها سدلته عليه كما تفعل المحرمة

(فصل) فإن قيل فأتقولون في الثوب إذا صبغ غزله ثم نسج هل لها لبسه قيل فيه وجهان وهما احتمالان في المغنى أحدهما يحرم لبسه لأنه أحسن وأرفع ولأنه مصبوغ للحسن فأشبه ما صبغ بعد نسجه والثاني لا يحرم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة رضي الله عنها لا ثوب عصب وهو ما صبغ غزله قبل نسجه ذكره القاضي قال الشيخ والأول أصح وأما العصب فالصحيح أنه نبت يصبغ به الثياب قال السهيلي الورس والعصب نبتان باليمن لا يبتان إلا به فارخص النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب لأنه في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالأحمر والأصفر فلا معنى لتجويز لبسه مع حصول الزينة بصبغه كصولها بما صبغ بعد نسجه والله أعلم

(حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء) ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فلقى عدوا فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا سبايا فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخرجون من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح أي فنه لكم حلال إذا انقضت عدتهن وفي صحيحه أيضا من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة محج على باب فسطاط فقال لعله أن يلم بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن ألغنه لغنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له. وفي الترمذي من حديث عرياض بن سارية أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن وفي المسند وسنن أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي من حديث رويغ بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولد غيره. قال الترمذي حديث حسن ولا يروى عن داود من حديثه أيضا لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها ولا يحميها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح امرأة ثيبا من السبايا حتى تحيض وذكر البخاري في صحيحه عن ابن عمر إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ العذراء وذكر عبد الرزاق عن معمر عن طاوس أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في بعض مغازيه لا يقعن رجل على حامل ولا حائل حتى تحيض وذكر سفيان الثوري عن زكريا عن الشعبي قال أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقعوا على حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

(فصل) فتضمنت هذه السنن أحكاما عديدة . أحدها أنه لا يجوز وطء المسبية حتى يعلم برأه رحما فإن كانت حاملا فبوضع حملها وإن كانت حائلا فبأن تحيض حيضة فإن لم تكن من ذوات الحيض فلا نص فيها واختلف فيها وفي البكر وفي التي يعلم برأه رحما بأن حاضت عند البائع ثم باعها عقيب الحيض ولم يطأها ولم يخرجها عن ملكه أو كانت عند امرأة وهي مصونة فاتقلت عنها إلى رجل فأوجب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله الاستبراء في ذلك كله أخذا بعموم الأحاديث واعتبارا بالعدة حيث تجب مع العلم ببرأه الرحم واحتجاجا بآثار الصحابة كما ذكر عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال قال عطاء تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه القافة فألحقوا ولدها بأحدهم ثم قال عمر رضي الله عنه من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتربص بها حتى تحيض فإن كانت لم تحض فليتربص بها خمسا وأربعين ليلة قالوا وقد أوجب الله العدة على من يثبت من الحيض وعلى من لم يتباغ سن الحيض وجعلها ثلاثة أشهر والاستبراء عدة الأمة فيجب على الأيسة ومن لم تبلغ سن الحيض وقال آخرون المقصود من الاستبراء العلم ببرأه الرحم فحيث يقن المالك ببرأه الرحم الأمة فله وطؤها ولا استبراء عليه كما رواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأها إن شاءم ذكره البخاري في صحيحه عنه وذكر حماد بن سلمة حدثنا علي بن زيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال وقعت في سهمي جارية يوم جلولا كأن عنقها ابريق فضة قال ابن عمر فما ملكت نفسي أن جعلت أقبليها والناس ينظرون ومذهب مالك إلى هذا يرجع وهالك قاعدته وفروعها قال أبو عبد الله المازني وقد

عقد قاعدة لباب الاستبراء فذكرها بلفظها . والقول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملا أو شك في حملها أو تردد فيه فلا استبراء لازم فيها وكل من غلب الظن ببراءة رحمها لكنه مع الظن الغالب يجوز حصوله فإن المذهب على قولين ثبوت الاستبراء وسقوطه ثم خرج على ذلك الفروع المختلفة فيها كالاستبراء الصغيرة التي تطيق الوطء والآيسة وفيه روايتان عن مالك قال صاحب الجواهر ويجب في الصغيرة إذا كانت ممن قارب سن الحمل كبنت ثلاث عشرة أو أربع عشرة وفي إيجاب الاستبراء إذا كانت ممن تطيق الوطء ولا يحمل مثلها كبنت تسع وعشر روايتان أثبتته في رواية ابن القاسم ونقاه في رواية ابن عبد الحكم وإن كانت ممن لا يطيق الوطء فلا استبراء فيها قال ويجب الاستبراء فيمن جاوزت سن الحيض ولم تبلغ سن الآيسة مثل ابنة الأربعين والخمسين وأما التي قعدت عن الحيض ويشت عنه فهل يجب فيها الاستبراء أو لا يجب روايتان لابن القاسم وابن عبد الحكم قال المازني وجه استبراء الصغيرة التي تطيق الوطء والآيسة أنه يمكن فيهما الحمل على الدور أو لحماية الذريعة لئلا تدعى في مواضع الامكان أن لا امكان قال ومن ذلك استبراء الأمة خوفا أن تكون زنت وهو المعبر عنه بالاستبراء لسوء الظن وفيه قولان والنقي لا شبه قال ومن ذلك استبراء الأمة الوحش فيه قولان الغالب عدم وطء السادات لهن وإن كان يقع في النادر ومن ذلك استبراء من ياعها محبوب أو امرأة أو ذو محرم ففي وجوبه روايتان عن مالك ومن ذلك استبراء المكاتبه إذا كانت تتصرف ثم عجزت فرجعت إلى سيدها فابن القاسم يثبت الاستبراء وأشهب ينفيه ومن ذلك استبراء البكر قال أبو الحسن اللخمي هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب وقال غيره من أصحاب مالك رحمه الله هو واجب ومن ذلك إذا استبرا البائع الأمة وعلم المشتري أنه قد استبرأها فانه يحزى استبراء البائع عن استبراء المشتري ومن ذلك إذا أودعه أمة فخاضت عند المودع حيضة ثم استبرأها لم يحتج إلى استبراء ثان وأجزأت تلك الحيضة عن استبرائها وهذا بشرط أن لا تخرج ولا يكون سيدها يدخل عليها ومن ذلك أن يشتريها من زوجته أو ولد له صغير في عياله وقد حاضت عند البائع فابن القاسم يقول إن كانت لا تخرج أجزأه ذلك وأشهب يقول إن كان مع المشتري في دار وهو الذاب عنها والناظر في أمرها أجزأه ذلك سواء كانت تخرج أو لا تخرج ومن ذلك إن كان سيد الأمة غائبا فحين قدم استبرأها منه رجل قبل أن تخرج أو خرجت وهي حائض فاشترأها قبل أن تطهر فلا استبراء عليه ومن ذلك إذا بيعت وهي حائض في أول حيضها فالمشهور من مذهبه أن ذلك يكون استبراء لها لا يحتاج إلى حيضة مستأنفة ومن ذلك الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منهما وقد حاضت في يده فلا استبراء عليه وهذه الفروع كلها من مذهبه تنبئك عن مأخذه في الاستبراء وأنه إنما يجب حيث لا يعلم ولا يظن براءة الرحم فان علمت أو ظنت فلا استبراء وقد قال أبو العباس ابن سريج والعباس بن تيمية أنه لا يجب استبراء أولئك كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما وبقولهم تقول وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام في وجوب استبراء كل من تجدد له عليها ملك على أي حالة كانت وانما نهى عن وطء السبايا حتى تضع حواملهن ويحيض حواملهن فإن قيل فعمومه يقتضي تحريم وطء أبكارهن قبل الاستبراء كما يتمتع وطء الثيب قيل نعم وغايته أنه عموم أو اطلاق ظهر القصد منه فيخص أو يقيد عند انتفاء موجب الاستبراء ويخص أيضا بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه روي عن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيبا من السبايا حتى تحيض

ويخص أيضا بمذهب الصحابي ولا يعلم له مخالف وفي صحيح البخاري من حديث بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه إلى خالد يعني باليمن ليقبض الخمس فاصطنى على منهاصية فأصبح وقد اغتسل فقلت لخالد أما ترى إلى هذا وفي رواية فقال خالد لبريدة ألا ترى ما صنع هذا قال بريدة وكنت أبغض عليا رضي الله عنه فلما قدمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا بريدة أتبغض عليا قلت نعم قال لا تبغضه فإن له في الخمس أكثر من ذلك فهذه الجارية أما أن تكون بكرا فلم ير على كرم الله وجهه وجوب استبرائها وأما أن تكون في آخر حيضها فاكنتي بالحيضة قبل تملكها وبكل حال فلا بد أن يكون تحقق برائة رحمها بحيث أغناه عن الاستبراء فإذا تأملت قول النبي صلى الله عليه وسلم حق التأمل وجدت قوله ولا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ظهرك منه أن المراد بغير ذات الحمل من يجوز أن تكون حاملا وأن لا تكون فيمسك عن وطئها مخافة الحمل لأنه لا علم له بما اشتمل عليه رحمها وهذا قاله في المسيات لعدم علم السابى بحالهن وعلى هذا فكل من ملك أمة لا يعلم حالها قبل الملك هل اشتمل رحمها على حمل أم لا لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة هذا أمر معقول وليس بتعبد محض لا معنى له فلا معنى لاستبراء العذراء والصغيرة التي لا يحمل مثلها والتي اشتراها من امرأته وهي في بيته لا تخرج أصلا ونحوها ممن يعلم برائة رحمها فكذلك إذا زنت المرأة وأرادت أن تتزوج استبرأها بحيضة ثم تزوجت وكذلك إذا زنت وهي مزوجة أمسك عنها زوجها حتى تحيض حيضة وكذلك أم الولد إذا مات عنها سيدها اعتدت بحيضة قال عبد الله بن أحمد سألت أبي كم عدة أم الولد إذا توفى عنها مولاه أو أعتقها قال عدتها حيضة وانما هي أمة في كل أحوالها وإن جنت فعلى سيدها قيمتها وإن جنى عليها فعلى الجاني ما نقص من قيمتها وإن ماتت فماتت من شيء فاسيدها وإن أصابت حدا فحد أمة وإن زوجها سيدها فماتت فمهم بمنزلتها يعتقون بعقوبها ويرقون برقها . وقد اختلف الناس في عدتها فقال بعض الناس أربعة أشهر وعشرا فهذه عدة الحرة وهذه عدة أمة خرجت من الرق إلى الحرية فيلزم من قال أربعة أشهر وعشرا أن يورثها وأن يجعل حكمها أحكام الحرة لأنه قد أقامها في العدة مقام الحرة وقال بعض الناس عدتها ثلاث حيض وهذا قول ليس له وجه إنما تعد ثلاث حيض المطلقة وليست هي بمطلقة ولا حرة وانما ذكر الله العدة فقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وليست أم الولد بحرة ولا زوجة فتعد بأربعة أشهر وعشرا قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وانما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرية وهذا لفظ أحمد رحمه الله وكذلك قال في رواية صالح تعد أم الولد إذا توفى عنها مولاه أو أعتقها حيضة وانما هي أمة في كل أحوالها وقال في رواية محمد بن العباس عدة أم الولد أربعة أشهر وعشرا إذا توفى عنها سيدها . وقال الشيخ في المغنى وحكى أبو الخطاب رواية ثالثة عن أحمد أنها تعد بشهرين وخمسة أيام قال ولم أجده هذه الرواية عن أحمد رحمه الله في الجامع ولا أظنها صحيحة عن أحمد رحمه الله وروى ذلك عن عطاء وطاوس وقتادة لأنها حين الموت أمة فكانت عدتها عدة الأمة كما لو مات رجل عن زوجته الأمة فتعت بعد موته فليست هذه رواية اسحق بن منصور عن أحمد رحمه الله قال أبو بكر عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في عدة أم الولد من الطلاق والوفاة قال أبو عبد الله في رواية ابن القاسم إذا مات السيد وهي عند زوج فلا عدة عليها كيف تعد وهي مع زوجها وقال في رواية منها إذا أعتق أم الولد فلا يتزوج أختها حتى تخرج

من عدتها وقال في رواية اسحق بن منصور وعدة أم الولد عدة الأمة في الوفاة والطلاق والفرقة انتهى كلامه وحجة من قال عدتها أربعة أشهر وعشر ما رواه أبو داود عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال لا تفسدوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر وهذا قول السعيد بن محمد ابن سيرين ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهرى والاوزاعى واسحق قالوا إنها حرة تعتد للوفاة فكانت عدتها أربعة أشهر وعشر كالأزوجة الحرة وقال عطاء والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعتد بثلاث حيض وحكى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا لأنها لا بد لها من عدة وليست زوجة فتدخل في آية الأزواج المتوفى عنهن ولا أمة فتدخل نصوص استبراء الاماء بحيضة فهي أشبه شيء بالملقة فتعتد بثلاثة أقراء والصواب من هذه الأقوال أنها تستبرئ بحيضة وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وعبد الله بن عمر رضي الله عنه والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وأبي قلابة ومكحول ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله في أشهر الروايات عنه وقول أبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر فإن هذا إنما هو لمجرد الاستبراء لزوال الملك عن الرقة فكان حيضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراءات المعتقات والمملوكات والمسنيات وأما حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال ابن المنذر ضعف أحمد رحمه الله وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشرا إنما هي عدة الحرة من النكاح وإنما هي أمة خرجت من الرق إلى الحرية ويلزم من قال بهذا أن يورثها وليس لمن قال تعتد ثلاث حيض وجه إنما تعتد بذلك المطلقة انتهى كلامه . وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو بن مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد وأخبرنا شيخنا أبو الحجاج الحافظ في كتاب التهذيب قال أبو طالب سألت أحمد بن حنبل عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبا عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ قال عبد الله فسألت أبي عنه فقال ما أقرب به من ابن أبي ليلى في عطاء خاصة وقال مطر في عطاء ضعيف الحديث قال عبد الله قلت ليحيى بن معين مطر الوراق قال ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح وقال النسائي ليس بالقوى وبعد فهو ثقة قال أبو حاتم الرازي صالح الحديث وذكره ابن حبان في كتاب الثقات واحتج به مسلم فلا وجه لضعف الحديث به وإنما علة الحديث أنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه ولم يسمع منه قاله الدارقطني وله علة أخرى وهي أنه موقوف لم يقل لا تلبسوا علينا سنة نبينا قال الدارقطني والصواب لا تلبسوا عينا ديننا موقوف وله علة أخرى وهو اضطراب الحديث واختلافه عن عمرو وعلي ثلاثة أوجه أحدها هذا والثاني عدة أم الولد عدة الحرة والثالث عدتها إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشرا فإذا اعتقت فعدتها ثلاث حيض والأقربيل الثلاثة عنه ذكرها البيهقي قال الامام أحمد رحمه الله هذا حديث منكر حكاه البيهقي عنه وقدره على كرم الله وجهه مثل رواية قبيصة عن عمرو أن عدة أم الولد أربعة أشهر وعشر ولكن خلاص بن عمرو قد تكلم في حديثه فقال أيوب لا يروى عنه فإنه صحتي وكان مغيرة لا يعبا بحديثه وقال أحمد روايته عن علي كرم الله وجهه يقال أنه كتاب وقال البيهقي روايات خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم

بالحديث فقال هي من صحيفة ومع ذلك فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضة فان ثبتت عن علي وعمر رضي الله عنهما ما روى عنهما فهي مسئلة نزاع بين الصحابة والدليل هو الحاكم وليس مع من جعلها أربعة أشهر وعشر الا التعلق بعموم المعنى اذ لم يكن معهم لفظ عام ولكن شرط عموم المعنى تساوى الافراد في المعنى الذي ثبت الحكم لاجله فمالم يعلم ذلك لا يتحقق الا لحاق والذين ألحقوا أم الولد بالزوجة رأوا أن الشبه الذي بين أم الولد والزوجة أقوى من الشبه الذي بينها وبين الأمة من جهة أنها بالموت صارت حرة فلزمتها العدة مع حررتها بخلاف الأمة ولأن المعنى الذي جعلت له عدة الزوجة أربعة أشهر وعشر موجود في أم الولد وهو أدنى الاوقات الذي يتيقن فيها خاق الولد وهذا لا يفترق الحال فيه بين الزوجة وأم الولد والشرعية لا تفرق بين متماثلين ومنازعوهم يقولون أم الولد أحكامها أحكام الاماء لأحكام الزوجات ولهذا لم تدخل في قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وغيرها فكيف تدخل في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا قالوا والعدة لم تجعل أربعة أشهر وعشر لاجل مجرد براءة الرحم فانها تجب على من تيقن براءة رحمها وتجب قبل الدخول والخلوة فهي من حريم عقد النكاح وتماهه وأما استبراء الأمة فالمقصود منه العلم ببرائة رحمها وهذا يكفي فيه حيضة ولهذا لم يجعل استبراؤها ثلاثة قروء كما جعلت عدة الحرة كذلك تطويل لزمان الرجعة ونظر الزوج وهذا المعنى مقصود في المستبراء فلا نص يقتضى إلحاقها بالزوجات فأولى الأمور بها أن يشرع لها ما شرع لصاحب الشرع في المسليات والمملوكات ولا تتعداه وباللغة التوفيق

(فصل) الحكم الثاني أنه لا يحصل الاستبراء بطهر البتة بل لابد من حيضة وهذا قول الجمهور وهو الصواب وقال أصحاب مالك والشافعي رحمهما الله في قول له يحصل بطهر كامل ومتى طغت في الحيضة تم استبراؤها بناء على قولها ان الاقراء الاطهار ولكن يرد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحيضة وقال رويغ بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ جارية من السبي حتى يستبرئها بحيضة رواه الامام أحمد رحمه الله وعنده فيه ثلاثة ألفاظ الثاني نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا توطأ الأمة حتى تحيض وعن الجبالي حتى تضعن الثالث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح نيبا من السبايا حتى تحيض فعلق الحل في ذلك كله بالحيض وحده لا بالطهر فلا يجوز الغاء ما اعتبره واعتبار ما ألغاه ولا تعويل على ما خالف نصه وهو مقتضى القياس المحض فان الواجب هو الاستبراء والذي يدل على البراءة هو الحيض فاما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة فلا يجوز أن يعول في الاستبراء على ما لا دلالة له فيه عليه دون ما يدل عليه وبنائهم على هذا أن الاقراء هي الاطهار بناء على الخلاف للخلاف وليس بحجة ولا شبهة ثم لم يمكنهم بناء هذا على ذلك حتى خالفوه فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قرأ ولم يجعلوا طهر المستبراء التي تجدد عليها الملك فيه أو مات سيدها فيه قرأ وحتى خالفوا الحديث أيضا كما تبين وحتى خالفوا المعنى كما بيناه ولم يمكنهم هذا البناء الا بعد هذه الانواع الثلاثة من المخالفة وغاية ما قالوا ان بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة فيقال لهم فكيف يكون الاعتماد حيثئذ على بعض الحيضة وليس ذلك قرأ عند أحد . فان قالوا هو اعتماد على بعض حيضة وطهر قلنا هذا قول ثالث في معنى القرء ولا يعرف وهو أن تكون حقيقته مركبة من حيض وطهر فان قالوا بل هو اسم للطهر بشرط الحيض فاذا اتنى الشرط اتنى المشروط قلنا هذا انما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقرء فاما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا

﴿فصل﴾ الحكم الثالث أنه لا يحصل بيع حضة في يدى المشتري اكتفى بها قال صاحب الجواهر فان بيعت الامة في آخر ايام حضتها لم يكن ما بقى من ايام حضتها استبراء لها من غير خلاف وان بيعت وهى في أول حضتها فالمشهور من المذهب أن ذلك يكون استبراء لها وقد احتج من نازع مالكا رحمه الله تعالى بهذا الحديث فانه علق الحل بحضة فلا بد من تمامها ولا دليل فيه على بطلان قوله فانه لا بد من الحضة بالاتفاق ولكن النزاع في أمر آخر وهو أنه هل يشترط أن يكون جميع الحضة وهى في ملكه أو يكفي أن يكون معظمها في ملكه فهذا لا ينفى الحديث ولا يثبت له ولكن لما نازعنا على أنه لا يكفي أن يكون بعضها في ملك المشتري وبعضها في ملك البائع اذا كان أكثرها عند البائع علم أن الحضة المعتبرة أن تكون وهى عند المشتري ولهذا لو حاضت عند البائع لم يكن ذلك كافيا في الاستبراء ومن قال بقول مالك يجيب عن هذا بأنها اذا حاضت قبل البيع وهى مودعة عند المشتري ثم باعها عقيب الحضة ولم تخرج من بيته اكتفى بتلك الحضة ولم يجب على المشتري استبراء ثان وهذا أحد القولين في مذهب مالك رحمه الله تعالى كما تقدم فهو يجوز أن يكون الاستبراء واقعا قبل البيع في صور منها هذه ومنها اذا وضعت للاستبراء عند ثالث فاستبرأها ثم بيعت بعده قال في الجواهر ولا يجوز الاستبراء قبل البيع الا في حالات منها أن تكون تحت يده للاستبراء أو بالوديعة فتحيض عنده ثم يشتريها حيثنذ أو بعد أيام وهى لا تخرج ولا يدخل عليها سيدها ومنها أن يشتريها ممن هو ساكن معه من زوجته أو ولده صغير في عياله وقد حاضت فابن قاسم يقول ان كانت لا تخرج أجزاء ذلك وقال أشهب ان كانت معه في دار وهو الذاب عنها والناظر في أمرها فهو استبراء سواء كانت تخرج أو لا تخرج ومنها اذا كان سيدها غائبا فحين قدم استبرأها قبل أن تخرج أو خرجت وهى حائض فاشتراها منه قبل أن تطهر ومنها الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهى تحت يد المشتري منهما وقد حاضت في يده وقد تقدمت هذه المسائل فهذه وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع واكتفى به مالك عن استبراء ثان . فان قيل فكيف يجتمع قوله هذا وقوله ان الحضة اذا وجد معظمها عند البائع لم يكن استبراء قيل لا تناقض بينهما وهذه لها موضع يحتاج فيه المشتري الى استبراء مستقبل لا يجزى الا حضة لم يوجد معظمها عند البائع وكل استبراء لا يحتاج فيه الى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه الى حضة ولا بعضها ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع كهذه الصور ونحوها

﴿فصل﴾ الحكم الرابع أنها اذا كانت حاملا فاستبرأوها بوضع الحمل وهذا كما أنه حكم النص فهو جمع عليه بين الامة ﴿فصل﴾ الحكم الخامس أنه لا يجوز وطؤها قبل وضع حملها أى حمل سواء كان يلحق بالواطىء كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة أو لا يلحق به كحمل الزانية فلا يحل وطء حامل من غير الواطىء البتة كما صرح به النص وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماء زرع غيره وهذا يعم الزرع الطيب والخبيث ولأن صيانة ماء الواطىء عن الماء الخبيث حتى لا يختلط به أولى من صيافته عن الماء الطيب ولأن حمل الزنا وان كان لاحرمته له ولا لئله فحمل هذا الواطىء وماؤه محترم فلا يجوز له خلطه بغيره ولأن هذا مخالف لسنة الله في تمييز الخبيث من الطيب وتخليصه منه والحاق كل قسم بمجانسه ومشاكله والذي يقضى منه العجب تجويز من جوز من الفقهاء الأربعة العقد على الزانية قبل استبرائها ووطأها عقيب العقد فتكون الليلة عند الزانى وقد علقت منه واليلة التى تليها فراشا للزوج ومن تأمل كمال هذه الشريعة علم أنها تأتى ذلك كله كل

الآباء وتمنع منه كل المنع ومن محاسن مذهب الامام أحمد رحمه الله وقدم الله روحه أن حرم نكاحها بالكلية حتى تتوب ويرتفع عنها اسم الزانية والبغى والفاجرة فهو رحمه الله لا يجوز أن يكون الرجل زوج بغى ومنازعه يجوزون ذلك وهو أسعد منهم في هذه المسألة بالأدلة كلها من النصوص والآثار والمعاني والقياس والمصلحة والحكمة وتحريم ما رآه المسلمون قبيحا والناس اذا بالغوا في سب الرجل صرحوا له بالزنى والقاف فكيف تجوز الشريعة مثل هذا مع ما فيه من تعرضه لافساد فراشه وتعليق أولاد غيره عليه وتعرضه للاسم المذموم عند جميع الأمم وقياس قول من جوز العقد على الزانية وطأها قبل استبائها حتى لو كانت حاملا أن لا يوجب استبراء الأمة اذا كانت حاملا من الزنا بل يطأها عقيب ملكها وهو مخالف لصريح السنة فان أوجب استبراءها نقض قوله بجواز وطء الزانية قبل استبائها وان لم يوجب استبراءها خالف النصوص ولا ينفعه الفرق بينهما بأن الزوج لا استبراء عليه بخلاف السيد فان الزوج انما لم يجب عليه الاستبراء لانه لم يعقد على معتدة ولا حامل من غيره بخلاف السيد ثم ان الشارع انما حرم الوطء بل العقد في العدة خشية امكان الحمل فيكون واطئا حاملا من غيره وساقيا ماء لزرع غيره مع احتمال أن لا يكون كذلك فكيف اذا تحقق حملها وغاية ما يقال أن ولد الزانية ليس لاحقا بالواطئ الاول فان الولد للفراش وهذا لا يجوز اقدمه على خلط مائه ونسبه بغيره وان لم يلحق بالواطئ الاول فصيانة مائه ونسبه عن نسب لا يلحق بواضعه لصيافته عن نسب يلحق به والمقصود أن الشرع حرم وطء الأمة الحامل حتى تضع سواء كان حملها محترما أو غير محترم وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التي تزوج بها فوجدها حبل وجلبها الحد وقضى لها بالصداق وهذا صريح في بطلان العقد على الحامل من الزنا وصح عنه أنه مر بامرأة محج على باب فسطاط فقال لعل سيدها يريد أن يلم بها قالوا نعم قال لقد هممت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره كيف يستخدمه وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له فجعل سبب همه بلعنه وطأه للأمة الحامل ولم يستفصل عن حملها هل هو لاحق بالواطئ أم غير لاحق به وقوله كيف يستخدمه وهو لا يحل له أى كيف يجعله عبدا له يستخدمه وذلك لا يحل فان ماء هذا الواطئ يزيد في خاق الحمل فيكون بعضه منه وقال الامام أحمد رحمه الله يزيد وطؤه في سمعه وبصره وقوله كيف يورثه وهو لا يحل له سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول فيه أى كيف يجعله تركة مورثة منه فانه يعتقه عبده فيجعله تركة يورث عنه ولا يحل له ذلك لأن ماء زاد في خلقه فقيه جزء منه وقال غيره المعنى كيف يورثه على أنه ابنه ولا يحل لذلك لان الحمل من غيره وهو بوطئه يريد أن يجعله منه فيورثه ماله وهذا يرده أول الحديث وهو قوله كيف يستعبده أى كيف يجعله عبده وهو انما يدل على المعنى الاول وعلى القولين فهو صريح في تحريم وطء الحامل من غيره سواء كان الحمل من زنا أو من غيره وأن فاعل ذلك جدير باللعن بل قد صرح جماعة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بأن الرجل اذا ملك زوجته الأمة لم يطأها حتى يستبرئها خشية أن تكون حاملا منه في صلب النكاح فيكون على ولده الولاء لموالى الأمة بخلاف ما ملقت به في ملكه فانه لا ولاء عليه وهذا كله احتياط لولده أهو صريح الحرية لا ولاء عليه أو عليه ولا فكيف اذا كانت حاملا من غيره

(فصل) الحكم السادس استنبط من قوله لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة أن الحامل لا تحيض وأن ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة الاستحاضة تصوم وتصل وتطوف بالبيت وتقرأ القرآن

وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء فذهب عطاء والحسن وعكرمة ومكحول وجابر بن زيد ومحمد بن المنذر والشعبي والنخعي والحكم وحماد والزهرى وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله والاوزاعي وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر والامام أحمد رحمهم الله في المشهور من مذهبه والشافعي رحمه الله في أحد قوله الى أنه ليس دم حيض وقال قتادة وربيعة ومالك والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهادي واسحق بن راهويه أنه دم حيض وقد ذكره البيهقي في سنته وقال اسحق بن راهويه قال لي أحمد بن حنبل ما تقول في الحامل ترى الدم فقلت تصلي واحتججت بخبر عطاء عن عائشة رضي الله عنها قال فقال أحمد بن حنبل رحمه الله أين أنت من خبر المدينين خبر أم علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها فانه أصبح قال اسحق فرجعت الى قول أحمد رحمه الله وهو كالصریح من أحمد رحمه الله بأن دم الحامل دم حيض وهو الذي فهمه اسحق عنه والخبر الذي أشار اليه أحمد هو ما روينا من طريق البيهقي أخبرنا الحاكم حدثنا أبو بكر بن اسحق حدثنا أحمد بن ابراهيم بن ملحان حدثنا أبو بكر حدثنا الليث عن بكير بن عبد الله عن أم علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها أن عائشة رضي الله عنها سئلت عن الحامل ترى الدم فقالت لا تصلي قال البيهقي وروينا عن أنس بن مالك وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدل على ذلك وروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها أنشدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيت أبي كبير الهذلي

ومبرأ من كل غير حيضة وفساد مرضعة وداء مغيل

قال وفي هذا دليل على ابتداء الحمل في حال الحيض حيث لم ينكر الشعر قال وروينا عن مطر عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت الحبل لا تحيض اذا رأت الدم صلت قال وكان يحيى القطان ينكر هذه الرواية ويضعف رواية ابن أبي ليلى ومطر عن عطاء قال وروى محمد بن راشد عن سليمان ابن موسى عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها نحو رواية مطر فان كانت محفوظة فيشبه أن تكون عائشة رضي الله عنها كانت تراها لا تحيض فرجعت الى ما رواه المديون والله أعلم . قال المسانعون من كون دم الحامل دم حيض قد قسم النبي صلى الله عليه وسلم الاماء قسمين حاملا وجعل عدتها وضع الحمل وحائلا فجعل عدتها حيضة وكانت الحيضة علما على براءة رحمها فلو كان الحيض يجمع الحمل لما كانت الحيضة علما على عدمه قالوا ولذلك جعل عدة المطلقة ثلاثة اقراء ليكون دليلا على عدم حملها فلو جامع الحمل الحيض لم يكن دليلا على عدمه قالوا وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طلق ابنه امرأته وهي حائض مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ووجه الاستدلال به أن طلاق الحامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره اجماعا فلو كانت تحيض لكان طلاقها فيه وفي طهرها بعد المسيس بدعة عملا بعموم الخبر قالوا وروى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر أينما مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا وهذا يدل على أن ما تراه من الدم لا يكون حيضا فانه جعل الطلاق في وقته نظير الطلاق في وقت الطهر سواء فلو كان ما تراه من الدم حيضا لكان لها حالان حالة طهر وحالة حيض ولم يحز طلاقها في حال حيضها فانه يكون بدعة قالوا وقد روى أحمد في مسنده من حديث رويغ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يسقي ماءه زرع غيره ولا يقع على أمة حتى تحيض أو يتبين حمها فجعل وجود الحيض علما على براءة الرحم من الحمل قالوا وقد روى عن علي كرم الله وجهه أنه قال ان الله رفع الحيض عن الحبل

وجعل الدم مما تغيض الارحام وقال ابن عباس رضى الله عنه ان الله رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد رواهما أبو حفص بن شاهين قالوا وروى الاثرم والدارقطني باسنادهما عن عائشة رضى الله عنها في الحامل ترى الدم فقالت الحامل لا تحيض وتغتسل وتصلى وقولها وتغتسل بطريق النذب لكونها مستحاضة قالوا ولا يعرف عن غيرهم خلافهم لكن عائشة رضى الله عنها قد ثبتت عنها أنها قالت الحامل لا تصلى وهذا محمول على ما تراه قريبا من الولادة باليومين ونحوهما وأنه نفاس جمع بين قولها قالوا ولأنه دم لا تنقضي به العدة فلم يكن حيضا كالأستحاضة وحديث عائشة رضى الله عنها يدل على أن الحائض قد تحبل ونحن نقول بذلك لكنه يقطع حيضها ويرفعه قالوا ولأن الله سبحانه أجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبنا غذاء للولد فالخارج وقت الحمل يكون غيره فهو دم فساد . قال المحيضون لا نزاع أن الحامل قد ترى الدم على عادتها لاسيما في أول حملها وانما النزاع في حكم هذا الدم لافي وجوده وقد كان حيضا قبل الحمل بالاتفاق فنحن نستصحب حكمه حتى يأتي ما يرفعه ييقن قالوا والحكم اذا ثبت في محل فالأصل بقاءه حتى يأتي ما يرفعه فالأول استصحاب لحكم الاجماع في محل النزاع والثاني استصحاب الحكم الثابت في المحل حتى يتحقق ما يرفعه والفرق بينهما ظاهر قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه أسود يعرف وهذا أسود يعرف فكان حيضا قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أليست احدا كن اذا حاضت لم تصم ولم تصل وحيض المرأة خروج دمها في أوقات معلومة من الشهر لغة وشرعا وهذا كذلك لغة والأصل في الاسماء تقريرها لا تغييرها قالوا ولأن الدم الخارج من الفرج الذي رتب الشارع عليه الاحكام قسيان حيض واستحاضة ولم يجعل لهما ثالثا وهذا ليس باستحاضة فان الاستحاضة الدم المطبق والزائد على أكثر الحيض أو الخارج عن العادة وهذا ليس واحدا منها فبطل أن يكون استحاضة فهو حيض قالوا ولا يمكنهم اثبات قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد فان هذا لا يثبت الا بنص أو اجماع أو دليل يجب المصير اليه وهو متفق قالوا وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة الى قدر عادتها وقال اجلسي قدر الايام التي كنت تحيضين فدل على أن عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه فاذا جرى دم الحامل على عادتها المعتادة ووقتها من غير زيادة ولا نقصان ولا انتقال دلت عادتها على أنه حيض ووجب تحكيم عادتها وتقديمها على الفساد الخارج عن العادة قالوا وأعلم الأمة بهذه المسئلة نساء النبي صلى الله عليه وسلم وأعلمهن عائشة رضى الله عنها وقد صح عنها رضى الله عنها من رواية أهل المدينة أنها لا تصلى وقد شهد له الامام أحمد بانه أصح من الرواية الاخرى عنها وكذلك رجع اليه اسحق وأخبر أنه قول أحمد بن حنبل قالوا ولا يعرف صحة الآثار بخلاف ذلك عن ذكرتم من الصحابة ولو صححت فهي مسألة نزاع بين الصحابة ولا دليل يفصل قالوا ولأن عدم مجامعة الحيض للحمل اما أن يعلم بالحس أو بالشرع وكلاهما متفق أما الأول فظاهر وأما الثاني فليس عن صاحب الشرع ما يدل على أنهما لا يجتمعان . وأما قولكم انه جعله دليلا على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء . قلنا جعل دليلا ظاهرا أو قطعيا الاول صحيح والثاني باطل فانه لو كان دليلا قطعيا لما تخلف عنه مدلوله ولكانت أول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض وهذا لم يقله أحد بل أول المدة من حين الوطء ولو حاضت بعده عدة حيض فلو وطئها ثم جاءت بولد لاكثر من ستة أشهر من حين الوطء ولاقل منها من حين انقطاع الحيض لحقه النسب اتفاقا فلم أنه أمانة ظاهرة وقد يتخاف منها مدلولها تخلف المطر عن الغيم الرطب وهذا يخرج الجواب عما استدللتم به من السنة فانابها قائلون والي حكمها

صائرون وهي الحكمين المتنازعين والنبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء الى قسمين حامل فعدتها وضع حملها وحائل فعدتها بالحيض ونحن قائلون بموجب هذا غير منازعين فيه ولكن أين فيه ما يدل على أن ما تراه الحامل من الدم على عاداتها تصوم معه وتصلى هذا أمر آخر لا تعرض للحديث به ولهذا يقول القائلون بان دمها دم حيض هذه العبارة بعينها ولا يعد هذا تناقضا ولا خلا في العبارة قالوا وهكذا قوله في شأن عبد الله بن عمر رضى الله عنه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا قبل أن يمسه انما هي اباحة الطلاق اذا كانت حائلا بشرطين الطهر وعدم المسيس فأين في هذا التعرض لحكم الدم الذي تراه على حملها وقولكم ان الحامل لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة وقد اتفق الناس على أن طلاق الحامل ليس بدعة وان رأت الدم قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم أحوال المرأة التي يريد طلاقها الى حال حمل وحال خلوعه وجوز طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء وأما غير ذات الحمل فانما أباح طلاقها بالشرطين المذكورين وليس في هذا ما يدل على أن دم الحامل دم فساد بل على أن الحامل تخالف غيرها في الطلاق وأن غيرها انما تطلق طاهرا غير مصابة ولا يشترط في الحامل شيء من هذا بل تطلق عقيب الاصابة وتطاق وان رأت الدم فكما لا يحرم طلاقها عقيب اصابها لا يحرم حال حيضها وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق اذا ومنعا فان المرأة متى استبان حملها كان المطلق على بصيرة من أمره ولم يعرض له من الندم ما يعرض له بعد الجماع ولا يشعر بحملها فليس مامنع منه نظير ما أذن فيه لاشرا ولا واقعا ولا اعتبارا ولا سيما من علل المنع من الطلاق في الحيض بتطويل العدة فهذا لا أثر له في الحامل قالوا وأما قولكم انه لو كان حيضا لانقضت به العدة فهذا لا يلزم لأن الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل وعدة الحائل بالاقراء ولا يمكن انقضاء عدة الحامل بالاقراء لانقضاء ذلك الى أن يملكها الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره فيسقي زرعه ماء غيره قالوا واذا كنتم سلمتم لنا أن الحائض قد تحبل وحمام على ذلك حديث عائشة رضى الله عنها ولا يمكنكم منع ذلك لشهادة الحس به فقد أعطينا أن الحيض والحبل يجتمعان فبطل استدلالكم من رأسه لأن مداره على أن الحيض لا يجامع الحبل . فان قائم نحن انما جوزنا ورود الحمل على الحيض وكلامنا في عكسه وهو ورود الحيض على الحمل وبينهما فرق . قيل اذا كانا متنافيين لا يجتمعان فأى فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه وأما قولكم ان الله سبحانه أجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبنا يتغذى به الولد ولهذا لا تحيض المراضع قلنا وهذا من أكبر حجتنا عليكم فان هذا الانقلاب والتغذية باللبن انما يستحكم بعد الوضع وهو زمن سلطان اللبن وارتضاع المولود وقد أجرى الله العادة بأن المرضع لا تحيض ومع هذا فلورأت دما في وقت عاداتها لحكمه بحكم الحيض بالاتفاق فلأن بحكمه الحيض في الحال التي لم يستحكم فيها انقلابه ولا تغذى الطفل به أولى وأحرى قالوا وهب أن هذا كما تقولون فهذا انما يكون عند احتياج الطفل الى التغذية باللبن وهذا بعد أن يتفخ فيه الروح فأما قبل ذلك فانه لا ينقلب لبنا لعدم حاجة الحمل اليه وأيضا فانه لا يستحيل كء لبنا بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي وهذا القول هو الراجح كما تراه نقلا ودليلا والله المستعان . فان قيل فهل تمنعون من الاستمتاع بالمشتراة بغير الوطء في الموضع الذي يجب فيه الاستبراء قيل أما اذا كانت صغيرة لا يوطأ مثلها فهذه لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها وهذا منصوص أحمد في إحدى الروايتين عنه اختارها أبو محمد المقدسي وشيخنا وغيرهما فانه قال ان كانت صغيرة بأي شيء تستبرأ اذا كانت رضية وقال في رواية أخرى تستبرأ بحبضة ان كانت تحيض والا ثلاثة أشهر ان كانت بمن

توطأ وتحبل قال أبو محمد فظاهر هذا أنه لا يجب استبراؤها ولا تحرم مباشرتها وهذا اختيار أبي موسى وقول مالك وهو الصحيح لأن سبب الإباحة متحقق وليس على تحريمها دليل فانه لا نص فيها ولا معنى نص فان تحريم مباشرة الكبيرة إنما كان لكونه داعياً إلى الوطء المحرم أو خشية أن تكون أم ولد لغيره ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى الإباحة انتهى كلامه

(فصل) وان كانت من يوطأ مثلها فان كانت بكرًا وقلنا لا يجب استبراؤها فظاهر وان قلنا يجب استبراؤها فقال أصحابنا تحرم قبلتها ومباشرتها وعندى أنه لا يحرم ولو قلنا بوجوب استبرائها لأنه لا يلزم من تحريم الوطء تحريم دواعيه كما في حق الصائم لاسيما وهم إنما حرّموا تحريم مباشرتها لأنها قد تكون حاملاً فيكون مستمتعاً بأمة الغير هكذا عللوا تحريم المباشرة ثم قالوا ولهذا لا يحرم الاستمتاع بالمسبية بغير الوطء قبل الاستبراء في إحدى الروايتين لأنها لا يتوهم فيها انفساخ الملك لأنه قد استقر بالسبى فلم يبق لمنع الاستمتاع بالقبلة وغيرها من البكر معنى وان كانت ثيباً فقال أصحاب أحمد والشافعي رحمهم الله وغيرهم يحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء قالوا لأنه استبراء يحرم الوطء فيحرم الاستمتاع كالعدة وأنه لا يأمن كونها حاملاً فتكون أم ولد والبسع باطل فيكون مستمتعاً بأم ولد غيره قالوا ولهذا فارق وطء تحريم الحائض والصائم وقال الحسن البصري لا يحرم من المشتراة الا فرجها وله أن يستمتع منها بما شاء لم يطأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما منع من الوطء قبل الاستبراء ولم يمنع مما دونه ولا يلزم من تحريم الوطء تحريم مادونه كالحائض والصائمة وقد قيل ان ابن عمر قبل جاريته من السبى حين وقعت في سهمه قبل استبرائها ولمن نصر هذا القول أن يتمم الفرق بين المشتراة والمعتدة أن المعتدة قد صارت أجنبية منه فلا يحل وطؤها ولا دواعيه بخلاف المملوكة فان وطأها إنما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط مائه بماء غيره وهذا لا يوجب تحريم الدواعي فهي أشبه بالحائض والصائمة ونظير هذا أنه لو زنت امرأته أو جاريته حرم عليه وطؤها قبل الاستبراء ولا يحرم دواعيه وكذلك المسبية كما سيأتى وأكثر ما يتوهم كونها حاملاً من سيدها فيفسخ البيع فهذا بناء على تحريم بيع أمهات الأولاد على علاته ولا يانم القائل به لأنه لما استمتع بها كانت ملكه ظاهراً وذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يخلو بها ويحدثها وينظر منها ما لا يباح من الأجنبية وما كان جوابكم عن هذه الأمور فهو الجواب عن القبلة والاستمتاع ولا يعلم في جواز هذا نزاع فان المشتري لا يمنع من قبض أمته وحوزها إلى بيته وان كان وحده قبل الاستبراء ولا يجب عليها أن تستر وجهها منه ولا يحرم عليه النظر إليها والخلوة بها والأكل معها واستخدامها والاتفافع بمنافعها وان لم يحزله ذلك في ملك الغير

(فصل) وان كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطء قولان للفقهاء وهما روايتان عن أحمد رحمه الله . أحدهما أنها كغير المسبية فيحرم الاستمتاع منها بمادون الفرج وهو ظاهر كلام الخرقى لأنه قال ومن ملك أمة لم يصحبها ولم يقبلها حتى يستبرئها بعد تمام ملكة لها . والثانية لا يحرم وهو قول ابن عمر رضي الله عنه والفرق بينها وبين المملوكة بغير السبى أن المسبية لا يتوهم فيها كونه أم ولد بل هي مملوكة له على كل حال بخلاف غيرها كما تقدم والله أعلم . فان قيل فهل يكون أول مدة الاستبراء من حين البسع أو من حين القبض قيل فيه قولان وهما وجهان في مذهب أحمد رحمه الله أحدهما من حين البيع لأن الملك ينتقل به والثاني من حين القبض لأن القصد معرفة برامة الرحم من ماء البائع وغيره ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على أصل الشافعي وأحمد

رحمهما الله أما على أصل مالك فيكفي عنده الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدمت . فان قيل فان كان في البيع خيار فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء قيل هذا يبتنى على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل فابتداء المدة عنده من حين البيع ومن قال لا ينتقل فابتداؤها عنده من حين انقطاع الخيار . فان قيل فساتقولون لو كان الخيار خيار عيب قيل ابتداء المدة من حين البيع قولاً واحداً لأن خيار العيب لا يمنع نقل الملك بغير خلاف والله أعلم.

(فصل) فان قيل قد دلت السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل وعلى استبراء الحائض فكيف سكنت عن استبراء الآيسة والتي لم تحض ولم تسكت عنهما في العدة قيل لم تسكت عنهما بحمد الله بل بينهما بطريق الإيحاء والتنبيه فان الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلاثة قروء ثم جعل عدة الآيسة والتي لم تحض ثلاثة أشهر فعلم أنه سبحانه جعل في مقابلة كل قرء شهراً ولهذا أجرى سبحانه عادته الغالبة في أمائه أن المرأة تحيض في كل شهر حيضة وينت السنة أن استبراء الأمة الحائض بحيضة فيكون الشهر قائماً مقام الحيضة وهذا إحدى الروايات عن أحمد وأحد قولي الشافعي وعن أحمد رحمه الله رواية ثانية أنها تستبرأ بثلاثة أشهر وهي المشهورة عنه وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله ووجه هذا القول ما احتج به أحمد رحمه الله في رواية أحمد بن القاسم فإنه قال قلت لابي عبد الله كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان حيضة وإنما جعل الله سبحانه في القرآن مكان كل حيضة شهراً فقال أحداً إنما قلنا ثلاثة أشهر لأن الحمل فانه لا يتبين في أقل من ذلك فان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك وجمع أهل العلم والقوابل فأخبروا أن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر فأعجبه ذلك ثم قال ألا تسمع قول ابن مسعود أن النطفة أربعين يوماً علقه ثم أربعين يوماً مضغة بعد ذلك فاذا خرجت الثمانون صارت بعدها مضغة وهي لحم فيتبين حينئذ قال ابن القاسم قال لي هذا معروف عند النساء فأما شهر فلامعني فيه انتهى كلامه وعنه رواية ثالثة إنما تستبرأ بشهر ونصف فإنه قال في رواية حنبل قال عطاء ان كانت لا تحيض خمسة وأربعين ليلة قال حنبل قال عبي لذك أذهب لان عدة المطلقة الآيسة كذلك انتهى كلامه ووجه هذا القول أنها لو طلقت وهي آيسة اعتدت بشهر ونصف فلان تستبرأ الأمة بهذا القدر أولى . وعن أحمد رواية رابعة أنها تستبرأ بشهرين حكاه القاضي عنه واستشكلها كثير من أصحابه حتى قال صاحب المغني ولم أر لذلك وجهاً قال ولو كان استبرأؤها بشهرين لكان استبرأ ذات القروء بقرأين ولم نعلم به قائلًا ووجه هذه الرواية أنها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت وهي أمة لكانت عدتها شهرين هذا هو المشهور عن أحمد رحمه الله واحتج فيه بقول عمر رضي الله عنه وهو الصواب لأن الأشهر قائمة مقام القروء وعدة ذات القروء قرآن فبدلها شهران وإنما صرنا إلى استبرأ ذات القروء بحيضة لأنها علم ظاهر على برأتها من الحمل ولا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة تظهر فيها برأتها وهي أما شهران أو ثلاثة فكانت الشهران أولى لأنها جعلت علماً على البرائة في حق المطلقة ففي حق المستبرأة أولى فهذا وجه هذه الرواية وبعد فالراجح من الدليل الاكتفاء بشهر واحد وهو الذي دل عليه إيماء النص وتنبيهه وفي جعل مدة استبرأتها ثلاثة أشهر تسوية بينها وبين الحرة وجعلها بشهرين تسوية بينها وبين المطلقة فكان أولى المديد بها شهراً فانه يدل التام والشارع قد اعتبر نظير هذا البديل في نظير الأمة وهي الحرة واعتبره الصحابة في الأمة المطلقة فصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال عدتها حيضتان فان لم تكن تحيض فشهراً احتج به أحمد رحمه الله وقد نص أحمد

رحمه الله في أشهر الروايات عنه على أنها إذا ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه اعتدت بعشرة أشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة وعنه رواية ثانية تعتد بسنة هذه طريقة الشيخ أبي محمد قال وأحمد ههنا جعل مكان الحيضة شهرا لان اعتبار تكرارها في الآيسة ليعلم برأتها من الحمل وقد علم برأتها منه ههنا بمضى غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس وهذا هو الذي ذكره الخرقى مفرقا بين الآيسة وبين من ارتفع حيضها فقال فان كانت مؤيسة فثلاثة أشهر وان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه اعتدت بتسعة أشهر للحمل وشهر مكان الحيضة وأما الشيخ أبو البركات فجعل الخلاف في الذي ارتفع حيضها كالخلاف في الآيسة وجعل فيها الروايات الاربع بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الآيسة فقال في محرره والآيسة والصغيرة بمضى شهر وعنه بمضى ثلاثة أشهر وعنه شهرين وعنه شهر ونصف وان ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه فبذلك تسعة أشهر وطريقة الخرقى والشيخ أبي محمد أصح وهذا الذي اخترناه من الاكتفاء بشهر هو الذي مال اليه الشيخ في المغنى فانه قال ووجه استبرائها بشهر أن الله جعل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلفت الشهور باختلاف الحيضات فكانت عدة الحرة الآيسة ثلاثة أشهر مكان الثلاثة قروء وعدة الأمة شهرين مكان القرأين وللأمة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشرة أشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب أن يكون مكان الحيضة هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها . قال فان قيل فقد وجدتم ما دل على البرائة وهو تربص تسعة أشهر . قلنا وههنا ما يدل على البرائة وهو الاياس فاستويا

ذكر أحكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع

(ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم فيما يحرم بيعه) ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقليل يارسول الله رأيت شعوم الميتة فانها تطلّى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لا يحرم عليهم الشحم جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه وفيهما أيضا عن ابن عباس قال بلغ عمر رضي الله عنه أن سمرة باع خمرا فقال قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها فهذا من مسند عمر رضي الله عنه وقد رواه البيهقي والحاكم في صحيحه فجعله من مسند ابن عباس وفيه زيادة ولفظه عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام فرفع بصره الى السماء فتبسم فقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود ان الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ان الله اذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه واسناده صحيح . قال البيهقي رواه عن ابن عبدان عن الصفار عن اسمعيل القاضي حدثنا ابن منهل حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء عن بركة أبي الوليد عن ابن عباس وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحوه دون قوله ان الله اذا حرم أكل شيء حرم ثمنه فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلاثة أجناس . مشارب تفسد العقول . ومطاعم تفسد الطباع وتغذي غداة خيثة . وأعيان تفسد الأديان . وتدعو الى الفتنة والشرك ففصان بالتحريم النوع الاول العقول عما يزيلها ويفسدها وبالثاني القلوب عما يفسدها من وصول أثر الغذاء الخبيث اليها والغاذي شبيه بالمعتنى وبالثالث الأديان عما وضع لافسادها فقصم

هذا التحريم صيانة العقول والقلوب والاديان ولكن الشأن في معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه وما يدخل فيه وما لا يدخل فيه لتستبين عموم كلماته وجمعها وتناولها لجميع الانواع التي شملها عموم كلماته وتأويلها بجميع الانواع التي شملها عموم لفظه ومعناه وهذه خاصية الفهم عن الله ورسوله التي تفاوتت فيه العلماء ويؤتيه الله من يشاء. فاما تحريم بيع الخمر فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكر مائعا كان أو جامدا عصيرا أو مطبوخا فيدخل فيه عصير العنب وخمر الزبيب والتمر والذرة والشعير والعسل والحنطة واللحمة الملعونة لقمة الفسق والقلب التي تحرك القلب الساكن الى أخبث الاماكن فان هذا كله خمر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الذي لا مطعن في سنده ولا اجمال في منته اذ صح عنه قول كل مسكر خمر وصح عن أصحابه رضي الله عنهم الذين هم أعلم الامة بخطابه ومراده أن الخمر ما خمر العقل فدخل هذه الانواع تحت اسم الخمر كدخول جميع أنواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله لا تبعن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والزبيب بالزبيب الا مثلا بمثل فكما لا يجوز اخراج صنف من هذه الاصناف عن تناول اسمها فكذا لا يجوز اخراج صنف من أصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذورين أحدهما أن يخرج من كلامه ما قصد دخوله فيه والثاني أن يشرع لذلك النوع الذي أخرج حكم غير حكمه فيكون تغيير الالفاظ الشارع ومعانيه فانه اذا سمي ذلك النوع بغير الاسم الذي سماه به الشارع أزال عنه حكم ذلك المسمى وأعطاه حكما آخر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان من أمته من يتلى بهذا كما قال لي شربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها قضى قضية كلية عامة لا يتطرق اليها اجمال ولا احتمال بل هي شافية كافية فقال كل مسكر خمر هذا ولو أن أبا عبيدة والخليل وأضرابهما من أئمة اللغة ذكروا هذه الكلمة هكذا لقالوا قد نص أئمة اللغة على أن كل مسكر خمر وقولهم حجة وسيأتي ان شاء الله تعالى عند ذكر هديه في الاطعمة والاشربة مزيد تقرير لهذا وأنه لو لم يتناوله لفظه لكان القياس الصريح الذي استوى فيه الاصل والفرع من كل وجه حاكما بالنسوية بين أنواع المسكر في تحريم البيع والشرب فالتفرق بين نوع ونوع تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه

(فصل) وأما تحريم بيع الميتة فيدخل فيه كل ما يسمى ميتة سواء مات خف أنفه أو ذكى ذكاه لا تفيد حله ويدخل فيه ابعاضها أيضا ولهذا استشكل الصحابة رضي الله عنهم تحريم بيع الشحم مع ما لهم فيه من المنفعة فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه حرام وان كان فيه ما ذكروا من المنفعة وهذا موضع اختلاف الناس فيه لاختلافهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وهو أن قوله لا هو حرام هل هو عائد الى البيع أو عائد الى الافعال التي سألوها عنها فقال شيخنا هو راجع الى البيع فانه صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم أن الله حرم بيع الميتة قالوا ان في شحومها من المنافع كذا وكذا يعنون فهل ذلك مسوغ لبيعها فقال لا هو حرام. قلت كأنهم طلبوا تخصيص الشحوم من جملة الميتة بالجواز كما طالب العباس رضي الله عنه تخصيص الاذخر من جملة تحريم نبات الحرم بالجواز فلم يجبههم الى ذلك فقال لا هو حرام وقال غيره من أصحاب أحمد رحمه الله التحريم عائد الى الافعال المسئول عنها وقال هو حرام ولم يقل هي لانه أراد المذكور جميعه ويرجع قولهم عود الضمير الى أقرب مذكور ويرجعه من جهة المعنى أن اباحه هذه الاشياء ذريعة الى اقتناء الشحوم وبيعها ويرجعه أيضا أن في بعض ألفاظ الحديث فقال لا هي حرام وهذا الضمير اما أن يرجع الى الشحوم واما الى هذه الافعال وعلى التقديرين فهو حجة على تحريم الافعال

التي سألوها عنها ويرجحها أيضا قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الفأرة التي وقعت في السمن ان كان جامدا فآلقوها وما حولها وكلوه وان كان مائعا فلا تقربوه وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قربان له ومن رجع الأول يقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انما حرم من الميتة أكلها وهذا صريح في أنه لا يحرم الانتفاع بها في غير الأكل كالوقيد وسد البثوق ونحوهما قالوا والخبيث انما يحرم ملابسته باطنا وظاهرا كالأكل واللبس وأما الانتفاع به من غير ملابسة فلا شيء يحرم . قالوا ومن تأمل سياق حديث جابر علم أن السؤال انما كان منهم عن البيع وأنهم طلبوا منه أن يرخص لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فأبى عليهم وقال هو حرام فانهم لو سألوه عن حكم هذه الأفعال لقالوا رأيت شحوم الميتة هل يجوز أن تستصبح بها الناس وتدهن بها الجلود ولم يقولوا فانه يفعل بها كذا وكذا فان هذا اخبار منهم لا سؤال ولم يخبروه بذلك عقيب تحريم هذه الأفعال عليهم ليكون قوله لا هو حرام صريح في تحريمها وانما أخبروه به عقيب تحريم بيع الميتة فكأنهم طلبوا منه أن يرخص لهم في بيع الشحوم في هذه المنافع التي ذكروها فلم يفعل ونهاية الأمر أن الحديث يحتمل الأمرين فلا يحرم ما لم يعلم أن الله ورسوله حرمه قالوا وقد ثبت عنه أنه نهاهم عن الاستسقاء من آبار ثمود وأباح لهم أن يطعموا ما عجنوا منه من تلك الآبار للبهائم قالوا ومعلوم أن إيقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خال عن المفسدة وعن ملابستها باطنا وظاهرا فهو نفع محض لا مفسدة فيه وما كان هكذا فالشريعة لا تحرمه فان الشريعة انما تحرم المفسدات الخالصة أو الراجعة وطرقها وأسبابها الموصلة اليها قالوا وقد أجاز أحمد رحمه الله في إحدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة اذا غالطت دهنها طاهرا فانه في أكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس وطلی السفن به وهو اختيار طائفة من أصحابه منهم الشيخ أبو محمد وغيره واحتج بأن ابن عمر أمر أن يستصبح به وقال في رواية ابنه صالح وعبد الله لا يعجبني بيع النجس ويستصبح به اذا لم يمسوه لانه نجس وهذا يعم النجس والمنتجس ولو قدر أنه انما أراد به المنتجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح بما غالطه نجاسة ميتة أو غيرها وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وأي فرق بين الاستصباح بشحم الميتة اذا كان مفردا وبين الاستصباح به اذا غالطه دهن طاهر فنجسه . فان قيل اذا كان مفردا فهو نجس العين واذا غالطه غيره تنجس به فأمكن تطهيره بالغسل فصار كالثوب النجس ولهذا يجوز بيع الدهن المنتجس على إحدى القولين دون دهن الميتة . قيل لا ريب أن هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما ولكنه ضعيف لوجهين . أحدهما أنه لا يعرف عن الامام أحمد ولا عن الشافعي رحمه الله البتة غسل الدهن النجس وليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وانما ذلك من فتوى المنتسبين وقد روى عن مالك رحمه الله أنه يطهر بالغسل هذه رواية ابن نافع وابن القاسم عنه . الثاني أن هذا الفرق وان تأتى لأصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما فلا يتأتى لهم في جميع الأدهان فان منها ما لا يمكن غسله وأحمد والشافعي رحمه الله قد أطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفريق وأيضا فان هذا الفرق لا يفيد دفع كونه مستعملا للخبيث والنجاسة سواء كانت عينية أو طارئة فانه ان حرم الاستصباح لما فيه من استعمال الخبيث فلا فرق وان حرم لاجل دخان النجاسة فلا فرق وان حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى اقتنائه فلا فرق فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا هو هذا المعنى له وأيضا فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقين النجس في عمارة الأرض للزراعة والثمار والبقل مع نجاسة عينه وملابسته المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد

وظهور أثره في البقول والزرع والثمار فوق ظهور أثر الوقيد وحالة النار أتم من أحالة الأرض والهواء والشمس للسرقة فإن كان التحريم لأجل دخان النجاسة فمن سلم أن دخان النجاسة نجس وبأى كتاب أم بأى سنة ثبت ذلك وانقلاب النجاسة إلى الدخان أتم من انقلاب عين السرقة والماء النجس ثم أوزرعا وهذا أمر لا يشك فيه بل معلوم بالحس والمشاهدة حتى جوز بعض أصحاب مالك وأبى حنيفة رحمهما الله بيعه فقال ابن الماجشون لأبى ببيع العذرة لأن ذلك من منافع الناس وقال ابن القاسم لأبى ببيع الزبل قال اللخمي وهذا يدل من قوله على أنه يرى بيع العذرة وقال أشهب في الزبل المشتري أعذر فيه من البائع يعنى في اشتراؤه وقال ابن عبد الحكم لم يعذر الله أحدا فيهما وهما سيان في الأثم . قلت وهذا هو الصواب وإن بيع ذلك حرام وإن جاز الاتفاع به والمقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الاتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها كالوقيد واطعام الصقور والبزاة وقد نص مالك رحمه الله على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد وعلى جواز عمل الصابون منه وينبغي أن يعلم أن باب الاتفاع أوسع من باب البيع فليس كل ما حرم بيعه حرم الاتفاع به بل لا تلازم بينهما فلا يؤخذ بتحريم الاتفاع من تحريم البيع

فصل . ويدخل في تحريم بيع الميتة بيع جميع أجزائها التي تحملها الحياة وتفارقها بالموت كاللحم والشحم والعصب وأما الشعر والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك لأنه ليس بميتة ولا تحله الحياة وكذلك قال جمهور أهل العلم أن شعور الميتة وأصوافها وأوبرها طاهرة إذا كانت من حيوان طاهر هذا مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد ابن حنبل رحمهم الله والليث والأوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ومن التابعين الحسن وابن سيرين وأصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعي رحمه الله بالقول بنجاستها واحتج له بأن اسم الميتة يتناولها كما يتناول سائر أجزائها بدليل الأثر والنظر أما الأثر ففي الكامل لابن عدي من حديث ابن عمر يرفعه ادفنوا الأظفار والدم والشعر فانها ميتة وأما النظر فانه متصل بالحيوان ينمو بنمائه فينجس بالموت كسائر أعضائه وبأنه شعر نابت في محل نجس فكان نجسا كشعر الخنزير وهذا لأن ارتباطه بأصله خلقة يقتضى أن يثبت له حكمه تبعاً فانه محسوب منه عرفاً والشارع أجرى الأحكام فيه على وفق ذلك فأوجب غسله في الطهارة وأوجب الجزاء بأخذه من الصيد كالأعضاء وألحقه بالمرأة في النكاح والطلاق حلاً وحرمة وكذلك هنا وبأن الشارع له تشوف إلى إصلاح الأموال وحفظها وصيانتها وعدم إضاعتها وقد قال لهم في شاة ميمونة هلا أخذتم باها بها فدبغتموه فانتفعتم به ولو كان الشعر طاهراً لكان ارشادهم إلى أخذه أولى لأنه أقل كلفة وأسهل تناولاً قال المطهرون للشعور قال الله تعالى ومن أصوافها وأوبرها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين وهذا يعم أحيائها وأمواتها وفي مسند أحمد رحمه الله عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ليمونة ميتة فقال ألا انتفعتم باها بها قالوا وكيف وهي ميتة قال إنما حرم لحماً وهذا ظاهر جداً في إباحة ما سوى اللحم والشحم والكبد والطحال والآلية كلها داخلة في اللحم كما دخلت في تحريم لحم الخنزير ولا ينتقض هذا بالعظم والقرن والظفر والحافر فإن الصحيح طهارة ذلك كما سنقره عقيب هذه المسألة قالوا ولأنه لو أخذ في حال الحياة لكان طاهراً فلا ينجس بالموت كالبليض وعكسه الأعضاء قالوا ولأنه لما لم ينجس بجزئه في حال حياة الحيوان بالاجماع دل على أنه ليس جزءاً من الحيوان وأنه لا روح فيه

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أئين من حي فهو ميتة رواه أهل السنن ولأنه لا يتألم بأخذه ولا يحس بمسه وذلك دليل عدم الحياة فيه وأما النماء فلا يدل على الحياة والحيوانية التي يتنجس الحيوان بمفارقة فان مجرد النماء لو دل على الحياة ونجس المحل بمفارقة هذه الحياة لتنجس الزرع بيبسه لمفارقة حياة النمر والاعتداء نه قالوا فالحياة نوعان حياة حس وحركة وحياة نمو واعتداء فالأولى هي التي يؤثر فقدانها في طهارة الحي دون الثانية قالوا واللحم إنما ينجس لاحتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه والشعور والأصواف بريئة من ذلك ولا ينتقض بالعظام والأظفار لما سذكروه قالوا والأصل في الأعيان الطهارة وإنما يطرأ عليها التنجس باستحالاتها كالرجيع المستحيل عن الغذاء وكالحمر المستحيل عن العصير وأشباهاها والشعور في حال استحالاتها كانت طاهرة ثم لم يعرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان فانها عرض لها ما يقتضي نجاستها وهو احتقان الفضلات الخبيثة قالوا وأما حديث عبد الله بن عمر في أسناده عبد الله بن عبد العزيز بن أبي داود قال أبو حاتم الرازي أحاديثه منكورة ليس محله عندى الصدق وقال علي بن الحسين ابن الجنيد لا يساوى فلسا يحدث بأحاديث كذب وأما حديث الشاة الميتة وقوله ألا انتفعتم بها بها ولم يتعرض للشعر فعنه ثلاثة أجوبة . أحدها أنه أطلق الانتفاع بالاهاب ولم يأمرهم بإزالة ما عليه من الشعر مع أنه لا بد فيه من شعر وهو صلى الله عليه وسلم يقيد الاهاب المنتفع به بوجه دون وجه فدل على أن الانتفاع به فرو أو غيره مما لا يخلو من الشعر . والثاني أنه صلى الله عليه وسلم قد أرشدهم الى الانتفاع بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول إنما حرم من الميتة أكلها أو لحمها . والثالث أن الشعر ليس من الميتة ليتعرض له في الحديث لأنه لا يحل الموت وتعاليمهم بالتبعية يبطل بجلد الميتة اذا دبغ وعليه شعر فانه يطهر دون الشعر عندهم وتمسكهم بغسله في الطهارة يبطل بالجيرة وتمسكهم بضمانه من الصيد يبطل بالبيض وبالخنز وأما في النكاح فانه يتبع الجملة لاتصاله وزوال الجملة بانفصاله عنها وههنا لو فارق الجملة بعد أن تبعها في التنجس لم يفارقها فيه عندهم فلم الفرق

(فصل) فان قيل فهل يدخل في تحريم بيعها تحريم بيع عظامها وفرونها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك قيل الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم أكله واستعماله كما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ان الله تعالى اذا حرم شيئاً حرم ثمنه وفي اللفظ الآخر اذا حرم أكل شيء حرم ثمنه فنبه على أن الذي يحرم بيعه يحرم أكله وأما الجلد اذا دبغ فقد صار عينا طاهرة ينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال فلا يمنع جواز بيعه وقد نص الشافعي رحمه الله في كتابه القديم أنه لا يجوز بيعه واختلف أصحابه فقال القفال لا يتجه هذا الا بتقدير قول يوافق مالكاً في أنه يطهر ظاهره دون باطنه وقال بعضهم لا يجوز بيعه وان طهر ظاهره وباطنه على قوله الجديد فانه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه كعظمها ولحمها وقال بعضهم يجوز بيعه بعد الدبغ لأنه عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها كالمذكي وقال بعضهم بل هذا يبنى على أن الدبغ إزالة أو إحالة . فان قلنا إحالة جاز بيعه لأنه قد استحال من كونه جزء ميتة الى عين أخرى وان قلنا إزالة لم يجز بيعه لأن وصف الميتة هو المحرم لبيعها وذلك باق لم يستحل وبنوا على هذا الخلاف جواز أكله ولحم فيه ثلاثة أوجه . أكله مطلقاً وتحريمه مطلقاً والتفصيل بين جلد المأكول وغير المأكول فأصحاب الوجه الأول غلبوا حكم الإحالة وأصحاب الوجه الثاني غلبوا حكم الإزالة وأصحاب الوجه الثالث أجروا الدباغ مجرى الذكاة فأباحوا بها ما يباح أكله بالذكاة اذا ذكي دون

غيره والقول بجواز أكله باطل مخالف لصريح السنة ولهذا لم يمكن قائله القول به الا بعد منعه كون الجلد بعد الدبغ ميتة وهذا منه باطل فانه جلد ميتة حقيقة وحسا وحكما ولم يحدث له حياة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبغ احالة باطل حسا فان الجلد لم يستحل ذاته وأجزاؤه وحقيقته بالدباغ فدعوى أن الدباغ احالة عن حقيقة الى حقيقة أخرى كما تحيل النار الحطب الى الرماد والملاحه ما يلقى فيها من الميتات الى الملح دعوى باطلة .

وأما أصحاب مالك رحمه الله في المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وان دبغت وهو الذي ذكره صاحب التهذيب وقال المازني هذا هو مقتضى القول بأنها لا تطهر بالدباغ قال وأما اذا فرغنا على أنها تطهر بالدباغ طهارة كاملة فانا نبيز بيعها لا باحة جملة منافعها . قلت عن مالك رحمه الله في طهارة الجلد المدبوغ روايتان احدهما يطهر ظاهره وباطنه وبها قال وهب وعلى هذه الرواية يجوز أصحابه بيعه والثانية وهي أشهر الروايتين عنه أنه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله في اليابسات وفي الماء وحده دون سائر المسائعات قال أصحابه وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلاة فيه ولا الصلاة عليه . وأما مذهب الامام أحمد رحمه الله فانه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه وعنه في جوازه بعد الدبغ روايتان هكذا أطلقها الاصحاب وهما عندى مبنيتان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدباغ وأما بيع الدهن النجس ففيه ثلاثة أوجه في مذهبه أحدها أنه لا يجوز بيعه والثاني أنه يجوز بيعه لكافر يعلم نجاسته وهو المنصوص عنه . قلت والمراد بعلم النجاسة العلم بالسبب المنجس لا اعتقاد الكافر نجاسته والثالث يجوز بيعه لكافر ومسلم وخرج هذا الوجه من جواز ايقاده وخرج أيضا من طهارته بالغسل فيكون كالثوب النجس وخرج بعض أصحابه وجها ببيع السرقين النجس للوقيد من بيع الزيت النجس له وهو تخريج صحيح وأما أصحاب أبي حنيفة رحمه الله فجوزوا بيع السرقين النجس اذا كان تبعالة يرد ومنعه اذا كان مفردا **(فصل)** وأما عظمها فمن لم ينجسه بالموت كآبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب أحمد رحمه الله واختيار ابن وهب من أصحاب مالك رحمه الله فيجوز بيعه عندهم وان اختلف مأخذ الطهارة فأصحاب أبي حنيفة رحمهم الله قالوا لا يدخل في الميتة ولا يتناولها اسمها ومنعوا كون الألم دليل حياته قالوا وانما تؤله لما جاوزه من اللحم لا ذات العظم وحملوا قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم على حذف مضاف أى أصحابها وغيرهم ضعف هذا المأخذ جدا وقال العظم بألم حسا وألمه أشد من ألم اللحم ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف لوجهين أحدهما أنه تقدير ما لا دليل عليه فلا سبيل اليه الثاني أن هذا التقدير يستلزم الاضرار عن جواب سؤال السائل الذي استشكل حياة العظام فان أبي بن خلف أخذ عظامه باليأس ثم جاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم ففته في يده فقال يا محمد أترى الله يحيي هذا بعد ما رم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ويبعثك ويدخلك النار فأخذ الطهارة أن سبب تنجيس الميتة متف في العظام فلم يحكم بنجاستها ولا يصح قياسها على اللحم لأن احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام كما أن ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وهو حيوان كامل لعدم سبب التنجيس فيه فالعظم أولى وهذا المأخذ أصح وأقوى من الأول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة اذا كانت من حيوان طاهر العين وأما من رأى نجاستها فانه لا يجوز بيعها اذ نجاستها عينية قال ابن القاسم قال مالك لا أرى أن يشرى عظم الميتة ولا يباع ولا أنياب الفيل ولا يتجر فيها ولا يمشط بأمشاطها ولا يدهن بمداهنها وكيف يجعل الدهن في الميتة ويمشط لحيته بعظام الميتة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بعظام الميتة وأجاز مطرف وابن الماجشون بيع أنياب الفيل مطلقا

وأجازه ابن وهب وأصغ ان غليت وسلقت وجعلا ذلك دباغاً لها

(فصل) وأما تحريم بيع الخنزير فيتناول جملة وجميع أجزائه الظاهرة والباطنة وتأمل كيف ذكر لحمه عند تحريم الأكل إشارة إلى تحريم أكله ومعظمه اللحم فذكر اللحم تنبيهاً على تحريم أكله دون ما قبله بخلاف الصيد فإنه لم يقل فيه وحرم عليكم لحم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك أكله وقتله وهبنا لما حرم البيع ذكر جماته ولم يخص التحريم بلحمه ليتناول بيعه حياً وميتاً

(فصل) وأما تحريم بيع الأصنام فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة للشرك على أي وجه كانت ومن أي نوع كانت صنماً أو وثناً أو صليماً وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها فإن مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخر ذكرها لحقة أمرها ولكنه تدرج من الأسهل إلى ما هو أغاظ منه فإن الخمر أحسن حالا من الميتة فإنها قد تصير مالا محترماً إذا قلبها الله سبحانه ابتداءً أو قلبها الأدمى بصنعة عند طائفة من العلماء وتضمن إذا أتلفت على الذي عند طائفة بخلاف الميتة وإنما لم يجعل الله في أكل الميتة حداً اكتفاءً بالزاجر الذي جعله الله في الطباع من كراهتها والتزهر عنها وإبعادها عنها بخلاف الخمر والخنزير أشد تحريماً من الميتة ولهذا أفرد الله تعالى بالحكم عليه أنه رجس في قوله قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً فالضمير في قوله فإنه وإن كان عوده إلى الثلاثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم فإنه يترجح اختصاص الخنزير به لثلاثة أوجه أحدها قربه منه والثاني تذكيره دون قوله فانه رجس والثالث أنه أتى بالقاء وإن تنبيهاً على علة التحريم لترجر النفوس عنه ويقابل هذه العلة ما في طباع بعض الناس من استلذاذه واستطابته فنفى عنه ذلك وأخبر أنه رجس وهذا لا يحتاج إليه في الميتة والدم لأن كونهما رجساً أمر مستقر معلوم عندهم ولهذا في القرآن نظائر فتأملها ثم ذكر بعد تحريم بيع الأصنام وهو أعظم تحريماً وأثماً وأشد ما فاة للإسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير

(فصل) وفي قوله إن الله إذا حرم شيئاً أو حرم أكل شيء محرم ثمنه يراد به أمران . أحدهما ما هو حرام العين والانتفاع جملة كالخمر والميتة والدم والخنزير وآلات الشرك فهذه ثمنها حرام كيفما اتفقت . والثاني ما يباح الانتفاع به في غير الأكل وإنما يحرم أكله بكلفة الميتة بعد الدباغ وكالخنزير الأهلية والبغال ونحوها مما يحرم أكله دون الانتفاع به فهذا قد يقال أنه لا يدخل في الحديث وإنما يدخل فيه ما هو حرام على الإطلاق وقد يقال أنه داخل فيه ويكون تحريم ثمنه إذا بيع لأجل المنفعة التي حرمت فإذا بيع البغل والحمار لا كلهما حرم ثمنهما بخلاف ما إذا بيعا للركوب وغيره وإذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه وإذا بيع لا كل حرم ثمنه وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كأحمد ومالك رحمهما الله وأتباعهما أنه إذا بيع العنب لمن يعصره خمر حرم أكل ثمنه بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرم أكل ثمنه وإذا بيع لمن يغزوه في سبيل الله فثمنه من الطيبات وكذلك ثياب الحرير إذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرم أكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها . فإن قيل فهل تجوزون للسلم بيع الخمر والخنزير من الذي لا اعتقاد الذي حلها كما تجوز تم بيعه الدهن المتنجس إذا تبين حاله لا اعتقاده طهارته وحله . قيل لا يجوز ذلك وثمرته حرام والفرق بينهما أن الدهن

المتنجس عين طاهرة خالطها نجاسة و يسوغ فيها النزاع وقد ذهبت طائفة من العلماء الى أنه لا ينجس الا بالتغيير وان تغير فذهب طائفة الى امكان تطهيره بالغسل بخلاف العين التي حرمها الله في كل ملة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والخنزير فان استباحته مخالفة لما أجمعت الرسل على تحريمه وان اعتقد الكافر حله فهو كبيع الاصنام للشركيين وهذا هو الذي حرمه الله ورسوله بعينه والا فالمسلم لا يشتري صنما . فان قيل فالخمر حلال عند أهل الكتاب فجوزوا بيعها منهم قيل هذا هو الذي توهمه من توهمه من عمال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى كتب اليهم عمر رضي الله عنه ينههم عنه وأمر عماله أن يولوا أهل الكتاب بيعها بانفسهم وأن يأخذوا ما عليهم من أثمانها فقال أبو عبيد حدثنا عبد الرحمن عن سفيان بن سعيد عن ابراهيم بن عبد الاعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ناسا يأخذون الجزية من الخنازير فقام بلال فقال انهم ليفعلوا فقال عمر رضي الله عنه لا تفعلوا ولوهم بيعها قال أبو عبيد وحدثنا الانصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة أن بلالا قال لعمر رضي الله عنه ان عمالك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج فقال لا تأخذوا منهم ولكن ولوهم بيعها وخذوا أتم من الثمن قال أبو عبيد يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنازير من جزية رؤسهم وخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر رضي الله عنه ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها اذا كان أهل الذمة هم المتولين لبيعها لأن الخمر والخنازير مال من أموال أهل الذمة ولا يكون ذلك للمسلمين قال ومما بين ذلك حديث آخر لعمر رضي الله عنه حديث علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن ليث بن أبي سليم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى العمال يأمرهم بقتل الخنازير وقبض أثمانها لأهل الجزية من جزيتهم قال أبو عبيد فهو لم يجعلها قصاصا من الجزية الا وهو يراها من أموالهم فأما اذا مر الذمي بالخمر والخنازير على العاشر فانه لا يطيب له أن يعشرها ولا يأخذ ثمن العشر منها وان كان الذمي هو المتولى لبيعها أيضا وهذا ليس من الباب الاول ولا يشبهه لأن ذلك حق واجب على رقابهم وأن العشر ههنا انما هو شيء يوضع على الخمر والخنازير أنفسها وكذلك ثمنها لا يطيب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أفتى في مثل هذا بغير ما أفتى به في ذاك وكذلك قال عمر بن عبد العزيز حديث أبي الاسود المصري حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبيد الله بن هبيرة السبائي أن عتبة بن فرقد بعث الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأربعين ألف درهم صدقة الخمر فكتب اليه عمر رضي الله عنه بعثت الى بصدقة الخمر وأنت أحق بها من المهاجرين وأخبر بذلك الناس وقال والله لا أستعملك على شيء بعدها وقال قرعة حدثنا عبد الرحمن عن المثني بن سعيد قال كتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن أرطاة أن ابعث الى بتفصيل الاموال التي قبلك من أين دخلت فكتب اليه بذلك وصفه وكان فيما كتب اليه من عشر الخمر أربعة آلاف درهم قال فابئنا ما شاء الله ثم جاءه جواب كتابه انك كتبت الى تذكر من عشور الخمر أربعة آلاف درهم وأن الخمر لا يعشرها مسلم ولا يشتريها ولا يبيعها فاذا أتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فاردها عليه فهو أولى لما كان فيها فمن ثم طاب الرجل فردت عليه قال أبو عبيد فهذا عندي الذي عليه العمل وان كان ابراهيم النخعي قد قال غير ذلك ثم ذكر عنه في الذمي يمر بالخمر على العاشر قال يضاعف عليه العشور قال أبو عبيد وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول اذا مر على العاشر بالخمر والخنازير عشر الخمر ولم يعشر الخنازير سمعت محمد بن الحسن يحدث بذلك

عنه قال أبو عبيد وقول الخليفةتين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أولى بالاتباع والله أعلم
﴿حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب والسنور﴾ في الصحيحين عن ابن مسعود أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير قال سألت جابرًا
عن ثمن الكلب والسنور فقال زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وفي سنن أبي داود عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور وفي صحيح مسلم من حديث رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال شر الكسب مهر البغي وثمر الكلب وكسب الحجام فتضمنت هذه السنن أربعة أمور . أحدها
تحريم بيع الكلب وذلك يتناول كل كلب صغيرا كان أو كبيرا للصيد أو للماشية أو للحرث وهذا مذهب فقهاء
أهل الحديث قاطبة والنزاع في ذلك معروف عن أصحاب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله فجوز أصحاب أبي حنيفة
رحمه الله بيع الكلاب وأكل أثمانها وقال القاضي عبد الوهاب اختلاف أصحابنا في بيع ما أذن في اتخاذه من الكلاب
فمنهم من قال يكره ومنهم من قال يحرم انتهى وعقد بعضهم عقدا لما يصح بيعه وبني عليه اختلافهم في بيع الكلب
فقال ما كانت منافعه كلها محرمة لم يجز بيعه اذ لا فرق بين المعدوم حسا والممنوع شرعا وما تنوعت منافعه الى
محالة ومحرمة فان كان المقصود من العين خاصة كان الاعتبار بها والحكم تابع لها فاعتبر نوعها وصار الآخر كالمعدوم
وان توزعت في النوعين لم يصح البيع لان ما يقابل ما حرم منها أكل مال بالباطل وما سواه من بقية الثمن يصير
مجهولا قال وعلى هذا الاصل مسألة بيع كلب الصيد فاذا بني الخلاف فيها على هذا الاصل قيل في الكلب من
المنافع كذا وكذا وعددت جملة منافعه ثم نظر فيها فمن رأى أن جملتها محرمة منع ومن رأى جميعها محالة أجاز ومن
رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل أو المحرم فجعل الحكم للمقصود ومن رأى منفعة واحدة منها محرمة وهي
مقصودة منع أيضا ومن التبس عليه كونها مقصودة وقف أو كره فتأمل هذا التأصيل والتفصيل وطابق بينهما
يظهر لك ما فيهما من التناقض والخلل وأن بناء بيع كلب الصيد على هذا الاصل من أفسد البناء فان قوله من رأى
أن جملة منافع الكلب الذي للصيد محرمة بعد تعديدها لم يجز بيعه فان هذا لم يقله أحد من الناس قط وقد اتفقت
الامة على اباحة منافع كلب الصيد من الاصطياد والحراسة وهما جل منافعه ولا يقتنى الا لذلك فمن رأى
منافعه كلها محرمة ولا يصح أن تراد منافعه الشرعية فان اعارته جائزة وقوله ومن رأى جميعها محالة أجاز كلام فاسد
أيضا فان منافعه المذكورة محالة اتفاقا والجمهور على عدم جواز بيعه وقوله ومن رأى متبوعة نظر هل المقصود
المحال أو المحرم كلام لا فائدة تحته البتة فان منفعة كلب الصيد هي الاصطياد دون الحراسة فأين التنوع وما يقدر
في المنافع في التحريم يقدر مثله في الحمار والبغل وقوله ومن رأى منفعة واحدة محرمة وهي مقصودة منع أظهر
فسادا مما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هي المقصودة من كلب الصيد وان قدر أن مشتريه قصدها فهو كما لو
قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه وتبين فساد هذا التأصيل وأن الاصل الصحيح هو الذي دل عليه النص
الصريح الذي لا معارض له البتة من تحريم بيعه . فان قيل كلب الصيد مستثنى من النوع الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن
الكلب الا كلب الصيد وقال النسائي أخبرني ابراهيم بن الحسن المصيصي حدثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة
عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور الا كلب الصيد

وقال قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن اسمعيل حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أبي أيوب حدثنا المثني بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب سحت إلا كلب صيد وقال ابن وهب عن ابن شهاب عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من سحت حلوان الكاهن ومهر الزانية وثن الكلب العقور وقال ابن وهب حدثني الهيثم بن نمير عن حسين ابن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب العقور ويدل على صحة هذا الاستثناء أيضا أن جابرا أحد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ثمن الكلب وقد رخص جابر نفسه في ثمن كلب الصيد وقول الصحابي صالح لتخصيص عموم الحديث عند من جعله حجة فكيف إذا كان معه النص باستثنائه والقياس أيضا لأنه يباح الاتفاع به ويصح نقل اليد فيه بالميراث والوصية والهبة ويجوز إعارته وإجارته في أحد قولی العلماء وهما وجهان للشافعية رحمهم الله فجازيعة كالبغل والحمار. فالجواب أنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه أما حديث جابر رضي الله عنه فقال الإمام أحمد رحمه الله وقد سئل عنه هذا من الحسن بن أبي جعفر رضي الله عنه وهو ضعيف وقال الدارقطني الصواب أنه موقوف على جابر وقال الترمذي لا يصح اسناد هذا الحديث وقال في حديث أبي هريرة رضي الله عنه هذا لا يصح وأبو الميزم ضعيف يريد روايه عنه وقال البيهقي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ثمن الكلب جماعة منهم ابن عباس وجابر وعبد الله وأبو هريرة ورافع ابن خديج وأبو جحيفة رضي الله عنهم اللفظ مختلف والمعنى واحد والحديث الذي روى في استثناء كلب الصيد لا يصح وكان من رواه أراد حديث النهي عن اقتنائه فشبهه عليه والله أعلم. وأما حديث حماد بن سلمة عن أبي الزبير فهو الذي ضعفه الإمام أحمد رحمه الله بالحسن بن أبي جعفر وكأنه لم يقع له طريق حجاج بن محمد وهو الذي قال فيه الدارقطني الصواب أنه موقوف وقد أعله ابن حزم بأن أبا الزبير لم يصرح فيه بالسماع من جابر وهو مداس وليس من رواية الليث عنه وأعله البيهقي بأن أحد رواه وهم من استثناء كلب الصيد مما نهى عن اقتنائه من الكلاب فنقله إلى البيع. قلت ومما يدل على بطلان حديث جابر هذا وأنه خاط عليه أنه صح عنه أنه قال أربع من السحت ضراب الفحل وثن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام وهذا علة أيضا للوقوف من استثناء كلب الصيد فهو علة للوقوف والمرفوع وأما حديث المثني بن الصباح عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه فباطل لأن فيه يحيى بن أيوب وقد شهد مالك عليه بالكذب وجرحه الإمام أحمد رحمه الله وفيه المثني بن الصباح وضعفه عندهم مشهور ويدل على بطلان الحديث ما رواه النسائي حدثنا الحسن بن أحمد بن شبيب حدثنا محمد بن عبد الله بن بهر حدثنا أسباط حدثنا الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال قال أبو هريرة رضي الله عنه أربع من السحت ضراب الفحل وثن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام وأما الأثر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلا يدري من أخبر ابن وهب عن ابن شهاب ولا من أخبر ابن شهاب عن الصديق رضي الله عنه ومثل هذا لا يحتج به. وأما الأثر عن علي رضي الله عنه ففيه ابن ضمرة في غاية الضعف ومثل هذه الآثار الساقطة المعلولة لا تقدم على الآثار التي رواها الأئمة الثقات الإثبات حتى قال بعض الحفاظ إن نقاها نقل تواتر وقد ظهر أنه لم يصح عن صحابي خلافا للبتة بل هذا جابر وأبو هريرة وابن عباس يقولون ثمن الكلب خبيث قال وكيع حدثنا إسرائيل عن عبد الكريم عن

قيس بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما يرفعه ثمن الكلب ومهر البغي وثمان الخمر حرام وهذا أقل ما فيه أن يكون قول ابن عباس وأما قياس الكلب على البغل والخمار فمن أفسد القياس بل قياسه على الخنزير أصح من قياسه عليهما لأن الشبه الذى بينه وبين الخنزير أقرب من الشبه الذى بينه وبين البغل والخمار ولو تعارض القياسان لكان القياس المؤيد بالنص الموافق له أصح وأولى من القياس المخالف له . فان قيل كان النهى عن ثمنها حين كان الأمر بقتلها فلما حرم قتلها وأبيح اتخاذ بعضها نسخ النهى فتنسخ تحريم البيع قيل هذه دعوى باطلة ليس مع مدعيها لصحتها دليل ولا شبهة وليس فى الآثار ما يدل على صحة هذه الدعوى البتة بوجه من الوجوه ويدل على بطلانها أن أحاديث تحريم بيعها وأكل ثمنها مطلقة عامة كلها وأحاديث الأمر بقتلها والنهى عن اقتنائها نوعان نوع كذلك وهو المتقدم ونوع مقيد مخصص وهو المتأخر فلو كان النهى عن بيعها مقيدا مخصوصا لجاءت به الآثار كذلك فلما جاءت عامة مطلقة علم أن عمومها وإطلاقها مراد فلا يجوز إبطاله والله أعلم

(فصل) الحكم الثانى تحريم بيع السنور كما دل عليه الحديث الصحيح الصريح الذى رواه جابر وأفتى بموجبه كما رواه قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا محمد بن آدم حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب والسنور قال أبو محمد فهذه فتوى جابر بن عبد الله أنه كره بما رواه ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم وكذلك أفتى أبو هريرة رضى الله عنه وهو مذهب طاوس ومجاهد وجابر بن زيد وجميع أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله وهى اختيار أبى بكر عبد العزيز وهو الصواب لصحة الحديث بذلك وعدم ما يعارضه فوجب القول به قال البيهقى ومن العلماء من حمل الحديث على أن ذلك حين كان محكوما بنجاستها فلما قال النبي صلى الله عليه وسلم الهرة ليست بنجس صار ذلك منسوخا فى البيع ومنهم من حمله على السنور إذا توحش ومتابعة ظاهر السنة أولى ولو سمع الشافعى رحمه الله الخبر الواقع فيه لقال به إن شاء الله وإنما لا يقول به من توقف فى تثبيت روايات أبي الزبير وقد تابعه أبو سفيان عن جابر على هذه الرواية من جهة عيسى بن يونس وحفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان انتهى كلامه ومنهم من حمله على الهر الذى ليس بمملوك ولا يخفى ما فى هذه المحامل من الوهن

(فصل) والحكم الثالث مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية فى مقابلة الزنا بها فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك خبيث على أى وجه كان حرة كانت أو أمة ولا سيما فان البغاة إنما كان على عهدهم فى الاماء دون الحرات ولهذا قالت هند وقت البيعة أوتزنى الحرة ولا نزاع بين الفقهاء فى أن الحرة البالغة العاقلة اذا مكنت رجلا من نفسها فزنى بها أنه لا مهر لها واختلف فى مسألتين احدهما الحرة المكروهة والثانية الأمة المطاوعة فأما الحرة المكروهة على الزنا فقها أربعة أقوال وهى روايات منصوصات عن أحمد رحمه الله أحدها أن لها المهر بكر كانت أو ثيبا سواء وطئت فى قبلها أو دبرها والثانى أنها ان كانت ثيبا فلا مهر لها وان كانت بكرة فلها المهر وهل يجب معه أرش البكارة على روايتين منصوصتين وهذا القول اختيار أبى بكر والثالث أنها ان كانت ذات محرم فلا مهر لها وان كانت أجنبية فلها المهر والرابع أن من تحرم ابنها كالام والبنت والأخت فلا مهر لها ومن تحمل ابنتها كالعمة والخالة فلها المهر وقال أبو حنيفة رحمه الله لا مهر للمكروهة على الزنا بحال بكر كانت أو ثيبا فمن أوجب المهر قال ان استيفاء هذه المنفعة جعل مقوما فى الشرع بالمهر وإنما لم يجب للبختارة لأنها باذلة للمنفعة التى عوضها

لها فلم يجب لها شيء كما لو أذنت في اتلاف عضو من أعضائها لمن أتلفه ومن لم يوجهه قال الشارع إنما جعل هذه المنفعة متقومة بالمهر في عقد أو شبهة عقد ولم يقومها بالمهر في الزنا البتة وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس قالوا وإنما جعل الشارع في مقابلة هذا الاستمتاع الحد والعقوبة فلا يجمع بينه وبين ضمان المهر قالوا والوجوب إنما يتلقى من الشارع من نص خطابه أو عمومته أو فحواه أو تنبيهه أو معنى نصه وليس شيء من ذلك ثابتاً متحققاً عنه وغاية ما يدعى قياس السفاح على النكاح وما أبعد ما بينهما قالوا والمهر إنما هو من خصائص النكاح لفظاً ومعنى ولهذا إنما يضاف إليه فيقال مهر النكاح ولا يضاف إلى الزنا فلا يقال مهر الزنا وإنما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم المهر بالعقد كما قال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وكما قال من باع حراً وأكل ثمنه ونظائره كثيرة والأولون يقولون الأصل في هذه المنفعة أن تقوم بالمهر وإنما أسقطه الشارع في حق البغي وهي التي تزني باختيارها وأما المكروهة على الزنا فليست بغيا فلا يجوز إسقاط بدل منفعتها التي أكرهت على استيفائها كما لو أكره الحر على استيفاء منافعه فإنه يلزمه عوضها وعوض هذه المنفعة شرعاً هو المهر فهذا مأخذ القولين ومن يفرق بين البكر والثيب رأى أن الواطئ لم يذهب على الثيب شيئاً وحسبه العقوبة التي ترتبت على فعله وهذه المعصية لا يقابلها شرعاً مال يلزم من أقدم عليها بخلاف البكر فإنه أزال بكارتها فلا بد من ضمان ما أزاله فكانت هذه الجناية مضمونة عليه في الجملة فضمن ما أتلفه من جرم منفعة وكانت المنفعة تابعة للجرم في الضمان كما كانت تابعة له في عدمه من البكر المطاوعة ومن فرق بين ذوات المحارم وغيرهن رأى أن تحريمهن لما كان تحريماً مستقراً وأنهن غير محل الوطء شرعاً كان استيفاء هذه المنفعة منهن بمنزلة التلوط فلا يجب مهر وهذا قول الشعبي وهذا بخلاف تحريم المصاهرة فإنه عارض يمكن زواله قال صاحب المغني وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فيمن سحرت بالرضاع لأنه ظاهر أيضاً ومن فرق في ذوات المحارم بين من تحرم ابنتها وبين من لا تحرم فكانه رأى أن من لا تحرم ابنتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى فأشبهه العارض . فإن قيل فما حكم المكروهة على الوطء في دبرها أو الأمانة المطاوعة على ذلك قيل هو أولى بعدم الوجوب فهذا كاللواط لا يجب فيه المهر اتفاقاً وقد اختلف في هذه المسألة الشيخان أبو البركات ابن تيمية وأبو محمد بن قدامة فقال أبو البركات في محرره ويجب مهر المثل للوطوءة بشبهة والمكروهة على الزنا في قبل أو دبر وقال أبو محمد في المغني ولا يجب المهر بالوطء في الدبر ولا اللواط لأن الشرع لم يرد بدله ولا هو اتلاف شيء فأشبهه القبلة والوطء دون الفرج وهذا القول هو الصواب قطعاً فإن هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلاً ولا قدر له مهر أبوجه من الوجوه وقياسه على وطء الفرج من أفسد القياس ولازم من قاله إيجاب المهر لمن فعلت به اللوطية من الذكور وهذا لم يقل به أحد البتة

﴿فصل﴾ وأما المسألة الثانية وهي الأمانة المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان أحدهما يجب وهو قول الشافعي رحمه الله وأكثر أصحاب أحمد رحمه الله قالوا لأن هذه المنفعة لغيرها فلا يسقط بدلها مجاناً كما لو أذنت في قطع طرفها والصواب المقطوع به أنه لا مهر لها وهذه هي البغي التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها وأخبر أنه خبيث وحكم عليه وعلى ثمن الكلب وأجر الكامن بحكم واحد والأمانة داخلية في هذا الحكم دخولا أولاً فلا يجوز تخصيصها من عمومته لأن الأمانة هي اللاتي كن يعرفن بالبغاء وفيهن وفي ساداتهن أنزل الله تعالى ولا تكررهن فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً فكيف يجوز أن تخرج الأمانة من نص أردن به قطعاً ويحمل على

غيرهن وأما قولكم ان منفعتها لسيدها ولم يأذن في استيفائها فيقال هذه المنفعة يملك السيد استيفاءها بنفسه ويملك المعاوضة عليها بعقد النكاح أو شبهته ولا يملك المعاوضة عليها الا اذا أذنت ولم يجعل الله ورسوله للزنى عوضا قط غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضى له بل هذا تقويم مال هدره الله ورسوله واثبات عوض حكم الشرع بنخبته وجعله بمنزلة ثمن الكلب وأجر الكاهن وان كان عوضا خبيثا شرعا لم يحز أن يقضى به ولا يقال فاجر الحجام خبيث ويقضى له به لان منفعة الحجام منفعة مباحة وتجوز بل يجب على مستأجره أن يوفيه أجره فأين هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمه حكمها وإيجاب عوض في مقابلة هذه المعصية كإيجاب عوض في مقابلة اللواط اذ الشارع لم يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضا فان قيل فقد جعل في مقابلة اللوط في الفرج عوضا وهو المهر من حيث الجملة بخلاف اللواط قلنا انما جعل في مقابلته عوضا وهو اذا استوفى بعقد أو بشبهة عقد ولم يجعل له عوضا اذا استوفى بزنا محض لا شبهة فيه وبالله التوفيق ولم يعرف في الاسلام قط أن زانيا قضى عليه بالمهر للزنى بها ولا ريب أن المسلمين يرون هذا قبيحا فهو عند الله عز وجل قبيح

﴿فصل﴾ فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قبضته ثم تاب هل يجب عليها رد ما قبضته الى أربابه أم يطيب لها أم تصدق به قلنا هذا يبتنى على قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام وهي أن من قبض مالا ليس له قبضه شرعا ثم أراد التخلص منه فان كان المقبوض قد أخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه فان تعذر رده عليه قضى به دينا يعلمه عليه فان تعذر ذلك رده الى ورثته فان تعذر ذلك تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيامة كان له وان أبى الا أن يأخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للتصدق بها كما ثبت عن الصحابة رضى الله عنهم وان كان المقبوض برضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر أو خنزير أو على زنا أو فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لانه أخرجه باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز أن يجمع له بين العوض والمعوض فان في ذلك اعانة له على الاثم والعدوان وتيسير أصحاب المعاصي عليه واذا لم يرد الزانى وصاحب الفاحشة اذا علم أنه ينال غرضه ويسترد ماله فهذا مما تصان الشريعة عن الاتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن الجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ومن أقبح القبيح أن يستوفى عوضه من المزنى بها ثم يرجع فيما أعطاه قهرا وقبح هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلا تأتى به شريعة ولكن لا يطيب للقابض أكله بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن خبيثه لخبث مكسبه لا لظلم من أخذ منه فطريق التخلص منه وتسام التوبة بالصدقة به فان كان محتاجا اليه فله أن يأخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث لخبث عوضه عينا كان أو منفعة ولا يلزم من الحكم بنخبته وجوب رده على الدافع فان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بنخب كسب الحجام ولا يجب رده على دافعه . فان قيل فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفع مالا يجوز دفعه بل حذر عليه فيه الشارع فلم يقع قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه بشيء أو لاجني بزيادة على الثلث أو تبرع المحجور عليه بفاس أو سفه أو تبرع المضطر الى قوته بذلك ونحو ذلك وحرف المسألة أنه محجور عليه شرعا في هذا الدفع فيجب رده . قيل هذا قياس فاسد لان الدفع في هذه الصور تبرع محض لم يعاوض عليه والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به أو حق نفسه المقدمة على غيره وأما ما نحن فيه فهو قد عاوض بماله على استيفاء منفعة أو استهلاك عين محرمة فقد

قبض عوضا محرما وقبض مالا محرما فاستوفى مالا يجوز استيفاؤه وبذل فيه مالا يجوز بذله فالقبض قبض مالا محرما والدافع استوفى عوضا محرما وقضية العدل تراد العوضين لكن قد تعذر رد أحدهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه نعم لو كان الخمر قائما بعينه لم يستهلكه أو دفع اليها المال ولم يفجر بها وجب رد المال في صورتين قطعاً كما في سائر العقود الباطلة إذا لم يتصل بها القبض . فان قيل وأي تأثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ومعلوم أن قبض مالا يجوز قبضه بمنزلة عدمه إذ الممنوع شرعاً كالممنوع حساً فقباض المال قبضه بغير حق فعليه أن يرده إلى دافعه . قيل والدافع قبض العين واستوفى المنفعة بغير حق كلاهما قد اشتركا في دفع ماله لهما دفعه وقبض ماله لهما قبضه وكلاهما عاص لله فكيف يخص أحدهما بأن يجمع له بين العوض والمعوض عنه ويفوت على الآخر العوض والمعوض . فان قيل هو فوت المنفعة على نفسه باختياره قيل والآخر فوت العوض على نفسه باختياره فلا فرق بينهما وهذا واضح بحمد الله وقد توقف شيخنا في وجوب رد عوض هذه المنفعة المحرمة على بطلانها والصدقة به في كتاب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم وقال الزاني ومستمتع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم فاستوفوا العوض المحرم والتحريم الذي فيه ليس لحقهم وإنما هو لحق الله تعالى وقد فانت هذه المنفعة بالقبض والأصول تقتضي أن إذا رد أحد العوضين رد الآخر فإذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال وهذا الذي استوفيت منفعة عليه ضرر في أخذ منفعته وأخذ عوضها جميعاً منه بخلاف ما إذا كان العوض خمرًا أو ميتة فإن تلك لا ضرر عليه في فواتها فإنها لو كانت باقية ألتفناها عليه ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه بحيث يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر أعنى من صرف القوة التي عمل بها ثم أورد على نفسه سؤالاً فقال فيقال على هذا فينبغي أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها وأجاب عنه بأن قال نحن لا نأمر بدفعها ولا ردّها كعقود الكفار المحرمة فإنهم إذا أسلموا قبل القبض لم يحكم بالقبض ولو أسلموا بعد القبض لم يحكم بالرد ولكن المسلم تحرم عليه هذه الأجرة لأنه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر وذلك لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له أنت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل يحرم فلا يقضى لك بالأجرة فإذا قبضها وقال الدافع هذا المال اقضوا له برده فاني أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته معاوضة رضيت بها فإذا طلبت استرجاع ما أخذ فارددنا له ما أخذت إذا كان له في بقائه معه منفعة فهذا محتمل قال وإن كان ظاهر القياس ردّها لأنها مقبوضة بعقد فاسد انتهى وقد نص أحمد رحمه الله في رواية أبي النضر فيمن حمل خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة لنصراني أكره أكل كرائته ولكن نقض للحال بالكراء وإذا كان لمسلم فهو أشد كراهة فاختلف أصحابه في هذا النص على ثلاث طرق . أحدها أجراؤه على ظاهره وأن المسألة رواية واحدة قال ابن أبي موسى وكره أحمد أن يوجب المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير لنصراني فإن فعل قضى له بالكراء وهل يطيب له أم لا على وجهين أو جههما أنه لا يطيب له ويتصدق به وكذا ذكر أبو الحسن الأمدى قال إذا أجر نفسه من رجل في حمل خمر أو خنزير أو ميتة كره نص عليه وهذه كراهة تحريم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن حامليها إذا ثبت ذلك فيقضى له بالكراء وغير ممتنع أن يقضى له بالكراء وإن كان محرماً كاجارة الحجام انتهى فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح . الطريق الثمانية تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها وجعل المسألة رواية واحدة وهي أن هذه الاجارة لا تصح وهذه طريقة القاضي في المجرد وهي طريقة ضعيفة وقد يرجع عنها

في كتبه المتأخرة فانه صنف المجرد قديماً . الطريقة الثالثة تخرج هذه المسألة على روايتين احدهما أن هذه الاجارة صحيحة يستحق بها الاجرة مع الكراهة للفعل والاجرة والثانية لاتصح الاجارة ولا يستحق بها اجرة وان عمل وهذا على قياس قوله في الخمر لا يجوز امساكها وتجب اراقها قال في رواية أبي طالب اذا أسلم وله خمر أو خنازير تصب الخمر وتسرح الخنازير وقد حرما عليه وان قتلها فلا بأس فقد نص أحمد أنه لا يجوز امساكها ولأنه قد نص في رواية ابن منصور أنه يكره أن يؤثر نفسه لنظارة كرم لنصراني لأن أصل ذلك يرجع الى الخمر الا أن يعلم أنه يباع لغير الخمر فقد منع من اجارة نفسه على حمل الخمر وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها أكثر أصحابه والمنصوص عندهم الرواية المخرجة وهي عدم الصحة وأنه لا يستحق اجرة ولا يقضى له بها وهي مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وهذا اذا استأجر على حملها الى بيته للشرب أو لأكل الخنزير أو مطلقا فاما اذا استأجره لحملها ليريقها أو لينقل الميتة الى الصحراء لثلاث يتأذى بها فان الاجارة تجوز حيثئذ لانه عمل مباح لكن اذا كانت الاجرة جلد الميتة لم تصح واستحق اجرة المثل وان كان قد سلخ الجلد وأخذه رده على صاحبه هذا قول شيخنا وهو مذهب مالك والظاهر أنه مذهب الشافعي رحمه الله وأما مذهب أبي حنيفة رحمه الله فمذهبه كالرواية الاولى أنه تصح الاجارة ويقضى له بالاجرة وما أخذه في ذلك أن الحمل ان كان مطلقا لم يكن المستحق نفس حمل الخمر فذكره وعدم ذكره سواء وله أن يحمل شيئا آخر غيره كحل وزيت وهكذا قال فيما لو أجره داره أو حانوته ليتخذها كنيسة أو لبيع فيها الخمر قال أبو بكر الرازي لا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله بين أن يشترط أن يبيع فيها الخمر أو لا يشترط وهو يعلم أنه يبيع فيه الخمر أن الاجارة تصح لانه لا يستحق عليه بعقد الاجارة فعل هذه الاشياء وان شرط ذلك لان له أن لا يبيع فيه الخمر ولا يتخذ الدار كنيسة ويستحق عليه الاجرة بالتسليم في المدة فاذا لم يستحق عليه فعل هذه الاشياء كان ذكرها وتركها سواء كالأكثرى دارا ليناام فيها أو ليسكنها فان الاجرة تستحق عليه وان لم يفعل ذلك وكذا يقول فيما اذا استأجر رجلا ليحمل خمرا أو ميتة أو خنزيرا أنه يصح لانه لا يتعين حمل الخمر بل لو حمل بدله عصيرا استحق الاجرة فهذا التقيد عندهم لغو بمنزلة الاجارة المطلقة والمطابقة عنده جائزة وان غلب على ظنه أن المستأجر يعصى فيها كما يجوز بيع العصير لمن يتخذ خمر اثم أنه كره بيع السلاح في الفتنة قال لأن السلاح معمول للقتال لا يصلح لغيره وعامة الفقهاء خالفوا في المقدمة الاولى وقالوا ليس المتقيد كالمطلق بل المنفعة المعقود عليها هي المستحقة فتكون هي المقابلة بالعوض وهي منفعة محرمة وان كان للمستأجر أن يقيم غيرهما مقامها وألزمه مالوا أكثرى دارا ليتخذها مسجدا فانه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه ومع هذا فانه أبطل هذه الاجارة بناء على أنها اقضت فعل الصلاة وهي لا تستحق بعقد اجارة ونازع أصحاب أحمد ومالك رحمهما الله في المقدمة الثانية وقالوا اذا غلب على ظنه أن المستأجر ينتفع بها في محرم حرمت الاجارة لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها والعاصر انما يعصر عصيرا ولكن لما علم أن المعتصر يريد أن يتخذ خمرا فيعصره له استحق اللعنة قالوا وأيضا فان في هذا معاونة على نفس ما يسيخط الله ويغضه ويلعن فاعله فأصول الشرع وقواعده تقتضي تحريمه وبطلان العقد عليه وسيأتي مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتحريم الفتنة وما يترتب من العقوبة . قال شيخنا رضي الله عنه والأشبه طريقة ابن موسى يعني أنه يقضى له بالاجرة وان كانت المنفعة محرمة ولكن لا يطيب له أكلها قال فانها أقرب الى مقصود أحمد رحمه الله وأقرب الى القياس وذلك لان

النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها وحامها والمحمولة اليه فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضا وهي ليست محرمة في نفسها وانما حرمت بقصد المعتصر والمتحمل فهو كما لو باع غنبا وعصيرا لم يتخذ خمر او فوات العصور والخمر في يد المشتري فان مال البائع لا يذهب مجانا بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجانا بل يعطى بدلها فان تحريم الاتفاع بها انما كان من جهة المستأجر لا من جهة المؤجر فانه لو حملها للاراقة او لخراجها الى الصحراء خشية التأذى بها جاز ثم نحن نحرم الاجرة عليه لحق الله سبحانه بالحق المستأجر والمشتري بخلاف من استوجر للزنا أو التلوط أو القتل أو السرقة فان نفس هذا العمل محرم لاجل قصد المستأجر فهو كما لو باع ميتة أو خمر ا فانه لا يقضى له بثمنها لان نفس هذه العين محرمة وكذلك يقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة . قال شيخنا ومثل هذه الاجارة الجمالة يعنى الاجارة على حمل الخمر والميتة لا توصف بالصحة مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة الى المستأجر بمعنى أنه يجب عليه العوض وفاسدة بالنسبة الى الأجير بمعنى أنه يحرم عليه الاتفاع بالأجر ولهذا في الشريعة نظائر قال ولا ينافى هذا نص أحمد رحمه الله على كراهة نظارة كرم النصراني فانا تنهاه عن هذا الفعل وعن عوضه ثم نقضى له بكرائه قال ولولم يفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصاة فان كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فاذا لم يعطوه شيئا وجب أن يرد عايتهم ما أخذ منهم كان ذلك أعظم العون لهم وليسوا بأهل أن يعاونوا على ذلك بخلاف من أسلم اليهم عملا لا قيمة له بحال يعنى كالزانية والمغنى والناتحة فان هؤلاء لا يقضى لهم بأجرة ولو قبضوا منهم المال فهل يازمهم رده عايتهم أم يتصدقون به فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك وبيننا أن الصواب أنه لا يلزمهم رده ولا يطيب لهم أكله والله الموفق للصواب

(فصل) الحكم الخامس حلوان الكاهن قال أبو عمر بن عبد البر لا خلاف في حلوان الكاهن أنه ما يعطاه على كهاته وهو من أكل المال بالباطل والحلوان في أصل اللغة العطية قال علقمة

فمن رجل أحلوه رحلى وناقى يبلغ عنى الشعر اذ مات قائله

اتهى وتحريم حلوان الكاهن تنبيه على تحريم حلوان المنجم والزاجر وصاحب القرعة التي هي شقيقة الازلام وضاربة الحصا والعراف والرمال ونحوهم ممن تطالب منهم الاخبار عن المغيبات وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان الكهان وأخبر أن من أتى عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل عليه صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن الايمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وبما يجي به هؤلاء لا يجتمعان في قلب واحد وان كان أحدهم قد يصدق أحيا فصدقه بالنسبة الى كذبه قائل من كثير وشيطانه الذي يأتيه بالاخبار لا بد أن يصدق أحيا نال يغوى به الناس ويفتهم به وأكثرا الناس مستجيون لهؤلاء مؤمنون بهم ولا سيما ضعفاء العقول كالسفهاء والجهال والنساء وأهل البوادي ومن لا علم لهم بحقائق الايمان فهو لا هم المفتونون بهم وكثير منهم يحسن الظن بأحدهم ولو كان مشركا كافرا بالله مجاهر بذلك ويزو رده وينذر له ويأتمه س دعاءه فقد رأينا وسمعنا من ذلك كثيرا وسبب هذا كله خفاء ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق على هؤلاء وأمثالهم ومن لم يجعل الله له نورا فهم له من نور وقد قال الصحابة رضى الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء يحدثوننا أحيانا بالامر فيكون كما قالوا فأخبرهم أن ذلك من جهة "شياطين يلقون اليهم الكلمة تكون حقا فيزيدون غم معها مائة كذبة فيصدقون من أجل تلك الكلمة" وأما أصحاب الملاحم

فركبوا ملاحمهم من أشياء أحدها من أخبار الكهان والثاني من أخبار منقولة عن الكتب السالفة متوارثة بين أهل الكتاب والتالذ من أمور أخبر نبينا صلى الله عليه وسلم بها جملة وتفصيلا والرابع من أمور أخبر بها من له كشف من الصحابة ومن بعدهم والخامس من منامات متواطئة على أمر كلي وحزني والجزئي يذكرونه بعينه والكلي يفصلونه بحديث وقرائن تكون حقا أو تقارب والسادس من استدلال بآثار علوية جعلها الله تعالى علامات وأدلة وأسبابا لحوادث أرضية لا يعلمها أكثر الناس فإن الله سبحانه لم يخلق شيئا سدا ولا عبثا وربط سبحانه العالم العلوي بالسفلي وجعل علويه مؤثرا في سفليه دون العكس فالشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته وإن كان كسوفهما لسبب شر يحدث في الأرض ولهذا شرع سبحانه تغيير الشرع عند كسوفهما بما يدفع ذلك الشر المتوقع من الصلاة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعق فان هذه الأشياء تعارض أسباب الشر وتقاومها وتدفع موجباتها إن قويت عليها وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر واختلاف مطالعتهما سببا للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف وما يحدث فيهما مما يليق بكل فصل منها فمن له اعتناء بحركاتهما واختلاف مطالعتهما يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما وهذا أمر يعرفه كثير من أهل الفلاحة والزراعة ونوأت السفن لهم استدلالا بأحوالهما وأحوال الكواكب على أسباب السلامة والعطب من اختلاف الرياح وقوتها وعصفها لا يكاد يختل والاطباء لهم استدلالا بأحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الإنسان وتبنيها لقبول التغير واستعدادها لأمر غريبة ونحو ذلك وواضعو الملاحم لهم عناية شديدة بهذا وأمر متوارثة عن قدماء المنجمين ثم يستخرجون من هذا كله قياسات وأحكاما شبه ما تقدم ونظيره وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضته حكمته فحكم النظر حكم نظيره وحكم الشيء حكم مثله وهؤلاء صرّفوا قوى أذهانهم إلى أحكام القضاء والقدر واعتبار بعضه ببعض والاستدلال ببعضه على بعض كما صرّف أئمة الشرع قوى أذهانهم إلى أحكام الأمر والشرع واعتبار بعضه ببعض والاستدلال ببعضه على بعض والله سبحانه له الخلق والأمر ومصدر خلقه وأمره عن حكمة لا تختل ولا تتعطل ولا تنتقض ومن صرف قوى ذهنه وفكره واستنفذ ساعات عمره في شيء من أحكام هذا العالم وعلمه كان له فيه من النفوذ والمعرفة والإطلاع ما ليس لغيره ويكفي الاعتبار بفرع واحد من فروع وهو عبارة الرؤيا فإن العبد إذا أنفذ فيها وكل اطلاعه جاء بالعجائب وقد شاهدنا نحن وغيرنا من ذلك أمورا عجيبة يحكم فيها المعبر بأحكام متلازمة صادقة سريعة وبطيئة ويقول سامعها هذه علم غيب وانما هي معرفة ما غاب عن غيره بأسباب انفرد هو بعلمها وخفيت على غيره والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك ما مضرت راحته على منفعة أو ما لا منفعة فيه أو ما يخشى على صاحبه أن يجره إلى الشرك وحرم بذل المال في ذلك وحرم أخذه صيانة للامة عما يفسد عليها الإيمان أو يخذشه بخلاف علم عبارة الرؤيا فإنه حق لا باطل لأن الرؤيا مستندة إلى الوحي المنامي وهي جزء من أجزاء النبوة ولهذا كلما كان الرائي أصدق وأبر وأعلم كان تعبيره أصح بخلاف الكاهن والمنجم وأضرابهما ممن لهم مدد من اخوانهم من الشياطين فإن صناعتهم لا تصح من صادق ولا بار ولا متعبد بالشرعية بل هم أشبه بالسحرة الذين كلما كان أحدهم أكذب وأجر وأبعد عن الله ورسوله ودينه كان السحر معه أقوى وأشد تأثيرا بخلاف علم الشرع والحق فإن صاحبه كلما كان أبر وأصدق وأدين كان علمه به ونفوذه فيه أقوى وبالله التوفيق

(فصل) الحكم السادس خبث كسب الحجام ويدخل فيه الفاسد والشارط وكل من يكون كسبه من اخراج الدم ولا يدخل فيه الطيب ولا الكحال ولا البيطار لا في لفظه ولا في معناه وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حكم بخبثه وأمر صاحبه أن يعلفه ناضحه أو رقيقه وصح عنه أنه احتجم وأعطى الحجام أجره فأشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء وظنوا أن النهي عن كسبه منسوخ باعطائه أجره ومن سلك هذا المسلك الطحاوي فقال في احتجاجة للكوفيين في إباحة بيع الكلاب وأكل أثمانها لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال مالى وللكلاب ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم وكان بيع الكلاب اذذاك والاتفاق به حراما وكان قاتله مؤديا للفرض عليه في قتله ثم نسخ ذلك وأباح الاصطياد به فصار كسائر الجوارح في جواز بيعه قالوا ومثل ذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وقال كسب الحجام خبيث ثم أعطى الحجام أجره وكان ذلك ناسخا لمنعه وتحريمه ونهى انتهى كلامه وأسهل ما في هذه الطريقة أنها دعوى مجردة لا دليل عليها فلا تقبل كيف وفي الحديث نفسه ما يطلها فانه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص لهم في كلب الصيد وقال ابن عمر رضي الله عنهما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب الا كلب الصيد أو كلب غنم أو ماشية وقال عبد الله بن مغفل أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم والحديثان في الصحيح فدل على أن الرخصة في كلب الصيد والغنم وقعت بعد الأمر بقتل الكلاب فالكلب الذي أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقتنائه هو الذي حرم ثمنه وأخبر أنه خبيث دون الكلب الذي أمر بقتله فان المأمور بقتله غير مستثنى حتى تحتاج الامة الى بيان حكم ثمنه ولم تجر العادة ببيعه وشرائه بخلاف الكلب المأذون في اقتنائه فان الحاجة داعية الى بيان حكم ثمنه أولى من حاجتهم الى بيان مالم تجر عاداتهم ببيعه بل قد أمروا بقتله ومما يبين هذا أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الاربعة التي تبذل فيها الاموال عادة لحرص النفوس عليها وهي ما تأخذه الزانية والكاهن والحجام وبائع الكلب فكيف يحمل هذا على كلب لم تجر العادة ببيعه وتخرج منه الكلاب التي انما جرت العادة ببيعها هذا من الممتنع البين امتناعه واذا تبين هذا ظهر فساد ما شبه به من نسخ خبث أجره الحجام بل دعوى النسخ فيها أبعد وأما اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام أجره فلا يعارض قوله كسب الحجام خبيث فانه لم يقل ان اعطاه خبيث بل اعطاؤه اما واجب واما مستحب واما جائز ولكن هو خبيث بالنسبة الى الآخذ وخبثه بالنسبة الى أكله فهو خبيث الكسب ولم يلزم من ذلك تحريمه فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل خبيثين مع إباحة أكلهما ولا يازم من اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام أجره حل أكله فضلا عن كون أكله طيبا فانه قال انى لأعطى الرجل العطية يخرج بها يتأبطها نارا والنبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعطى المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة والنبي مع غناهم وعدم حاجتهم اليه لينزلوا من الاسلام والطاعة ما يجب عليهم بذله بدون العطاء ولا يحل لهم توقف بذله على الآخذ بل يجب عليهم المبادرة الى بذله بلا عوض وهذا أصل معروف من أصول الشرع أن العقد والبذل قد يكون جائزا أو مستحبا أو واجبا من أحد الطرفين مكروها أو محرما من الطرف الآخر فيجب على الباذل أن يبذل ويحرم على الآخذ أن يأخذ وبالجملة فخبث أجر الحجام من جنس خبث أكل الثوم والبصل لكن هذا خبيث الرائحة وهذا خبيث لكسبه . فان قيل فما أطيب المكاسب وأحبا قيل هذا

فيه ثلاثة أقوال للفقهاء أحدها أنه كسب التجارة والثاني أنه عمل اليد في غير الصنائع الدنيئة كالحجامة ونحوها والثالث أنه الزراعة ولكل قول من هذه وجه. والترجيح أثرا ونظرا والراجح أن أحلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كسب الغانمين وما أبيع لهم على لسان الشارع وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره وأثنى على أهله مالم يثن على غيرهم ولهذا اختاره الله لخير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله حيث يقول بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري وهو الرزق المأخوذ بعزة وشرف وقهر لأعداء الله وجعل أحب شيء إلى الله فلا يقاومه كسب غيره والله أعلم

(فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في بيع عصب الفحل وضرابه) في صحيح البخاري عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عصب الفحل وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضرب الفحل وهذا الثاني تفسير للاول وسمى أجرة ضرابه يباعا أما لكون المقصود هو الماء الذي له فائض مبدول في مقابلة عين مائه وهو حقيقة البيع وأما أنه سمي أجارة لذلك يباعا اذ هي عقد معاوضة وهي بيع المنافع والعادة أنهم يستأجرون الفحل للضراب وهذا هو الذي نهى عنه والعقد الوارد عليه باطل سواء كان يباعا أو أجارة وهذا قول جمهور العلماء منهم أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله وقال أبو الوفاء بن عقيل ويحتمل عندى الجواز لانه عقد على منافع الفحل ونزوه على الاتي وهي منفعة مقصودة وماء الفحل يدخل تبعا والغالب حصوله عقيب نزوه فيكون كالعقد على الظئر ليحصل اللبن في بطن الصبي وكما لو استأجر أرضا وفيها بئر ماء فإن الماء يدخل تبعا وقد يغتفر في الاتباع مالا يغتفر في المتبوعات وأما مالك فحكى عنه جوازه والذي ذكره أصحابه التفصيل فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة نهى الشارع ومنها بيع عصب الفحل ويحمل النهي فيه على استئجار الفحل على لقاح الاتي وهو فاسد لانه غير مقدور على تسليمه فاما أن يستأجره على أن يحمله عليها دفعات معلومة فذلك جائز اذ هو أمر معلوم في نفسه ومقدور على تسليمه والصحيح تحريمه مطلقا ونسأد العقد به على كل حال ويحرم على الآخر أخذ أجرة ضرابه ولا يحرم على المعطى لانه بذل ماله في تحصيل مباح يحتاج اليه ولا يمنع من هذا كما في كسب الحجام وأجرة الكساح والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عما يعتادونه من استئجار الفحل للضراب ويسمى ذلك بيع عصبه فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد واخلاء الواقع من البيان مع أنه الذي قصد بالنهي ومن المعلوم أنه ليس للاستأجر غرض صحيح في نزو الفحل على الاتي الذي له دفعات معلومة وإنما غرضه نتيجة ذلك وثمرته ولاجله بذل ماله وقد علل التحريم بعدة علل. أحدها أنه لا يقدر على تسليم المعقود عليه فاشبه أجارة الأبق فان ذلك متعلق باختيار الفحل وشهوته. الثانية أن المقصود هو الماء وهو مما لا يجوز إفراذه بالعقد فانه مجهول القدر والعين وهذا بخلاف أجارة الظئر فانها احتملت بمصلحة الآدمي فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله أعلم ان النهي عن ذلك من محاسن الشريعة وكما لها فان مقابلة ماء الفحل بالاثمان وجعله محلا لعقود المعاوضات مما هو مستقبح ومستهجن عند العقلاء وفاعل ذلك عندهم ساقط من أعينهم في أنفسهم وقد جعل الله سبحانه فطرته لاسيما المسلمين ميزانا للحسن والقبيح فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ويزيد هذا يانا أن ماء الفحل لا قيمة

له ولا هو مما يعارض عليه ولهذا لو نزا فحل الرجل على رءوسه غيره فأولدها فالولد لصاحب الرمكة اتفاقاً لانه لم ينفصل عن الفحل الا بمجرد الماء وهو لا قيمة له فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه ليتناوله الناس بينهم مجانا لما فيه من تكثير النسل المحتاج اليه من غير اضرار بصاحب الفحل ولا نقصان من ماله فمن محاسن الشريعة ايجاب بذل هذا مجانا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من حقها اطراق فحلها واعارة دلوها فهذه حقوق يضر بالناس منعها الا بالمعاوضة فأوجبت الشريعة بذلها مجانا . فان قيل فاذا أهدي صاحب الاتي الى صاحب الفحل هدية أو ساق اليه كرامة فهل له أخذها قيل ان كان ذلك على وجه المعاوضة والاشتراط في الباطن لم يحل له أخذها وان لم يكن كذلك فلا بأس به قال أصحاب أحمد والشافعي رحمهم الله وان أعطى صاحب الفحل هدية أو كرامة من غير اجارة جاز واحتج أصحابنا بحديث روى عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا كان اكراما فلا بأس ذكره صاحب المغني ولا أعرف حال هذا الحديث ولا من خرج به وقد نص أحمد رحمه الله في رواية ابن القاسم على خلافه فقيل له أن لا يكون مثل الحجامة يعطى وان كان منهيًا عنه فقال لم يباغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى في مثل هذا شيئاً كما باغنا في الحجامة واختاف أصحابنا في حمل كلام أحمد رحمه الله على ظاهره أو تأويله فحمله القاضي على ظاهره وقال هذا مقتضى النظر لكن ترك مقتضاه في الحجامة فبقى فيما عداه على مقتضى القياس وقال أبو محمد في المغني كلام أحمد يحمل على الورع لا على التحريم والجواز أرفق بالناس وأوفق للقياس

(ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس) ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفيه عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضراب الفحل وعن بيع الماء والأرض لتحرث فعن ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لتمنعوا به الكلاء وفي لفظ آخر لا تمنعوا فضل الماء لئيمع به الكلاء وقال البخاري في بعض طرقه لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء وفي المسند من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع من فضل مائه أو فضل كائه منعه الله فضله يوم القيامة وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يمنعن الماء والكلاء والبار وفي سننه أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلاء وثمنه حرام وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله عز وجل اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه ابن السبيل ورجل بايع امامه لا يبايعه الا للدنيا فان أعطاه منها رضي وان لم يعطه منها سخط ورجل أقام سلعة بعد العصر فقال والذي لا اله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل ثم قرأ هذه الآية ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية وفي سنن أبي داود عن بهينة قالت استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يدنونه ويلتزمه ثم قال يابني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يابني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح قال يابني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيرا لك . الماء خلقه الله في الاصل مشتركا بين

العباد والبهايم وجعله سقيا لهم فلا يكون أحد أخص به من أحد ولو أقام عليه وبنى عليه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن السبيل أحق بالماء من الباني عليه ذكره أبو عبيد عنه وقال أبو هريرة ابن السبيل أول شارب فأما من حاز في قريته أو أئانه فذاك غير المذكور في الحديث وهو بمنزلة سائر المباحات إذا حازها إلى ملكه ثم أراد بيعها كالخطب والكلاء والملح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأن يأخذ أحدكم حبلأ فإخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطى أو منع رواه البخاري وفي الصحيحين عن علي كرم الله وجهه قال أصبت شارفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا آخر فأنتختهما يوما عند باب رجل من الأنصار وأنا أريد أن أحمل عليهما إذ خرا لايعة وذكر الحديث فهذا في الكلاء والخطب المباح بعد أخذه وإحرازه وكذلك السمك وسائر المباحات وليس هذا محل النهي بالضرورة ولا محل النهي أيضا بيع مياه الأنهار الكبار المشتركة بين الناس فإن هذا لا يمكن منعها والحجر عليها وإنما محل النهي صور أحدها المياه المتقعة من الأمطار إذا اجتمعت في أرض مباحة فهي مشتركة بين الناس وليس أحد أحق بها من أحد إلا بالتقديم لقرب أرضه كما سيأتي إن شاء الله تعالى فهذا النوع لا يحل بيعه ولا منعه ومأمنه عاص مستوجب لوعيد الله ومنع فضله إذ منع ما لم تعمل يده . فإن قيل فلو اتخذ في أرضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء أو حفر بئر فهل يملكه بذلك ويحل له بيعه قيل لا ريب أنه أحق به من غيره ومتى كان الماء النابع في ملكه أو الكلاء والمعدن فوق كفايته لشربه وشرب ماشيته ودوابه لم يجب عليه بذله نص عليه أحمد وهذا لا يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه إنما توعد من منع فضل الماء ولا فضل في هذا

(فصل) وما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائم وزرعه واحتاج إليه آدمي مثله أو بهائم بذله بغير عوض ولكل واحد أن يتقدم إلى الماء ويشرب ويسقي ماشيته وليس لصاحب الماء منعه من ذلك ولا يلزم الشارب وساقى البهائم عوضا وهل يلزمه أن يبذل له الدلو والبكرة والحبل مجانا أو له أن يأخذ أجرته على قولين وهما وجهان لأصحاب أحمد رحمه الله في وجوب إعارة المتاع عند الحاجة إليه أظهرهما دليلا وجوبه وهو من الماعون قال أحمد رحمه الله إنما هذا في الصحاري والبرية دون البنيان يعني أن البنيان إذا كان فيه الماء فليس لأحد الدخول إليه إلا بإذن صاحبه وهل يلزمه بذل فضل مائه لزراع غيره فيه وجهان وهما روايتان عن أحمد رحمه الله . أحدهما لا يلزمه وهو مذهب الشافعي رحمه الله لأن الزرع لا حرمة له في نفسه ولهذا لا يجب على صاحبه سقيه بخلاف الماشية . والثاني يلزمه بذله واحتج لهذا القول بالأحاديث المتقدمة وعمومها وبما روى عن عبد الله بن عمر أن قيم أرضه بالرهط كتب إليه يخبره أنه سقى أرضه وفضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين ألفا فكتب إليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأقم قللك ثم اسق الأذننى فالأذننى فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع فضل الماء قالوا وفي منعه من سقى الزرع إهلاكه وإفساده فحرم كالماشية وقولكم لا حرمة له فلصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب إلى إهلاكه ماله ومن سلم لكم أنه لا حرمة للزرع قال أبو محمد المقدسي ويحتمل أن يمنع نفي الحرمة عنه فإن إضاعة المال منهي عنها واتلافه محرم وذلك دليل على حرمة . فإن قيل فإذا كان في أرضه أو داره بئر تابعة أو عين مستنبطة فهل تكون ملكا له تبعا لملك الأرض والدار قيل أما نفس البئر وأرض العين فمملوكة لمالك الأرض وأما الماء ففيه قولان وهما روايتان عن أحمد رحمه الله وجهان لأصحاب الشافعي

رحمه الله أحدهما أنه غير مملوك لأنه يجري من تحت الأرض إلى ملكه فأشبهه الجاري في النهر إلى ملكه والثاني أنه مملوك له وسئل عن رجل له أرض وآخر ماء فاشترك صاحب الأرض وصاحب الماء في الزرع ويكون بينهما فقال لا بأس وهذا القول اختيار أبي بكر وفي معنى الماء المعادن الجارية في الأماكن كالقار واللفظ والموميا والملح وكذلك الكلاً النابت في أرضه كل ذلك يخرج على الروايتين في الماء وظاهر المذهب أن هذا الماء لا يملك وكذلك هذه الأشياء قال أحمد رحمه الله لا يعجنى بيع الماء البتة وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن قوم بينهم نهر تشرب منه أرضهم لهذا يوم ولهذا يوماً ما يتفقون عليه بالخصص فجاء يومى ولا احتاج إليه أكرهه بدراهم قال ما أدري أما النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن بيع الماء قيل أنه ليس يبيعه إنما يكرهه قال إنما احتالوا بهذا ليحسنوه فأى شيء هذا إلا البيع انتهى وأحاديث اشتراك الناس في الماء دليل ظاهر على المنع من بيعه وهذه المسألة التي سئل عنها أحمد رحمه الله وهي التي ابتلى الناس بها في أرض الشام وبساتينه وغيرها فإن الأرض والبستان يكون له حق من الشرب من نهر فيفضل عنه أو يبيعه دوراً أو حوانيت ويؤجر مائه فقد توقف أحمد ثم أجاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء فلما قيل له إن هذه اجارة قال هذه التسمية حيلة وهي تحسين اللفظ وحقيقة العقد البيع وقواعد الشريعة تقتضى المنع من بيع هذا الماء فانه إنما كان له حق التقديم في سقى أرضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره فإذا استغنى عنه لم يحزله المعاوضة عنه وكان المحتاج إليه أولى به بعده وهذا كمن أقام على معدن فأخذ منه حاجته لم يحزله أن يبيع باقية بعد نزعه عنه وكذلك من سبق إلى الجلوس في رجة أو طريق واسعة فهو أحق بها مادام جالساً فإذا استغنى عنها وأجر مقعده لم يحز ذلك الأرض المباحة إذا كان فيها كلاً أو عشب فسبق بدوابه إليه فهو أحق برعيه مادامت دوابه فيه فإذا طلب الخروج منها وبيع ما فضل عنه لم يكن له ذلك وهكذا هذا الماء سواء فانه إذا فارق أرضه لم يبق له فيه حق وصار بمنزلة الكلاً الذي لا اختصاص له به ولا دو في أرضه . فان قيل الفرق بينهما أن هذا الماء في نفس أرضه فهو منفعة من منافعها يملكه بملكها كسائر منافعها بخلاف ما ذكرتم من الصور فإن تلك الأعيان ليست من ملكه وإنما له حق الانتفاع والتقديم إذا سبق خاصة . قيل هذه النكته التي لأجلها جوز من جوز بيعه وجعل ذلك حقاً من حقوق أرضه فملك المعاوضة عليه وحده كما يملك المعاوضة عليه مع الأرض فيقال حق أرضه في الانتفاع لا في ملك العين التي أودعها الله فيها بوصف الاشتراك وجعل حقه في تقديم الانتفاع على غيره في التحجر والمعاوضة فهذا القول هو الذي تقتضيه قواعد الشرع وحكمته واشتماله على مصالح العالم وعلى هذا فإذا دخل غيره بغير إذنه فأخذ منه شيئاً ملكه لأنه مباح في الأصل فأشبهه ما لو عتس في أرضه طائر أو حصل فيه ظبي أو نصب ماؤها عن سمك فدخل إليه فأخذه . فان قيل فهل له منعه من دخول ملكه وهل يجوز له دخوله في ملكه بغير إذنه قيل قد قال بعض أصحابنا لا يجوز له دخول ملكه لأخذ ذلك بغير إذنه وهذا لا أصل له في كلام الشارع ولا في كلام الإمام أحمد رحمه الله بل قد نص أحمد رحمه الله على جواز الرعى في أرض غير مباحة مع أن الأرض ليست مملوكة له ولا مستأجرة ودخولها لغير الرعى ممنوع منه فالصواب أنه يجوز له دخولها لأخذ ماله أخذ موقد يتعذر عليه غالباً استئذان مالكها ويكون قد احتاج إلى الشرب وسقى بهائمه ورعى الكلاً ومالك الأرض غائب فلو منعاه من دخولها إلا بإذنه كان ذلك اضراً بنا به وأيضاً فانه لا فائدة لهذا الإذن لأنه ليس لصاحب الأرض

منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه فغاية ما يقدر أنه لم يأذن له وهذا حرام عليه شرعا لا يحل له منعه من الدخول فلا فائدة في توقف دخوله على الاذن وايضا فإنه اذا لم يتمكن من أخذ حقه الذي جعله له الشارع الا بالدخول فهو مأذون فيه شرعا بل لو كان دخوله بغير ذمة لغيرة على حريمه وعلى أهله فلا يجوز له الدخول بغير اذن فأما اذا كان في الصحراء أو دار فيها بئر ولا أنيس بها فله الدخول بأذن وغيره وقد قال الله تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم وهذا الدخول الذي دفع عنه الجناح هو الدخول بلا اذن فانه قد منعهم قبل من الدخول لغير بيوتهم حتى يستأنسوا ويسلبوا على أهلها والاستئناس هو الاستئذان وهي في قراءة بعض الساف كذلك ثم رفع عنهم الجناح في دخول البيوت غير المسكونة لأخذ متاعهم فدل ذلك على جواز الدخول الى بيت غيره وأرضه غير المسكونة لأخذ حقه من الماء والكلا فهذا ظاهر القرآن وهو مقتضى نص أحمد رحمه الله وبالله التوفيق . فان قيل فما تقولون في بيع البئر والعين نفسها هل يجوز قال الامام أحمد رحمه الله انما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره ويجوز بيع البئر نفسها والعين ومشتريها أحق بمائها وهذا الذي قاله الامام أحمد رحمه الله هو الذي دل عليه السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يشتري بئرا مائة يوسع بها على المسلمين وله الجنة أو كما قال فاشتراها عثمان بن عفان رضى الله عنه من يهودى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وسبها للمسلمين وكان اليهودى يبيع ماءها وفي الحديث أن عثمان رضى الله عنه اشترى منه نصفها باثنى عشر ألفا ثم قال اليهودى اختر إما أن تأخذها يوما وأخذها يوما وإما أن تنصب لك عليها دلو وأنصب عليها دلو فأختار يوما ويوما فكان الناس يستقون منها في يوم عثمان رضى الله عنه لليومين فقال اليهودى أفسدت على بئري فاشتر باقيةا فاشتراه بثمانية آلاف فكان في هذا حجة على صحة بيع البئر وجواز شرائها وتسجيلها وصحة بيع ما سبق منها وجواز قسمة الماء بالمياهاة وعلى كون المالك أحق بمائها وجواز قسمة ما فيه حق وليس بمملوك . فان قيل فان كان الماء غداكم لا يملك ولكل واحد أن يستقي منه حاجته فكيف أمكن اليهودى تحجره حتى اشترى عثمان رضى الله عنه البئر وسبها فان قلتم اشترى نفس البئر وكانت مملوكة ودخل الماء بها أشكل عليكم من وجه آخر وهو أنكم قررتم أنه يجوز للرجل دخول أرض غيره لأخذ الكلا والماء وقضية بئر اليهودى تدل على أحد الأمرين ولا بد اما ملك الماء بملك قراره واما على أنه لا يجوز دخوله الأرض لأخذ ما فيها من المياه الا بإذن مالكها . قيل هذا سؤال قوى وقد يتمسك به من ذهب الى واحد من هذين المذهبين ومن منع الأمرين يجيب عنه بان هذا كان في أول الاسلام وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم وقبل تقرر الأحكام وكان اليهود اذ ذاك لهم شوكة بالمدينة ولم تكن أحكام الاسلام جارية عليهم والنبي صلى الله عليه وسلم لما قدم صالحهم وأقرهم على ما بأيديهم ولم يتعرض له ثم استقرت الأحكام وزالت شوكة اليهود عنهم الله وجرت عليهم أحكام الشريعة وسيأتي قصة هذه البئر ظاهر في أنها كانت حين مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في أول الامر (فصل) وأما المياه الجارية فما كان نابعا من غير ملك كالأنهار الكبار وغير ذلك لم يملك بحال ولو دخل الى أرض رجل لم يملكه بذلك وهو كالطير يدخل الى أرضه فلا يملك بذلك ولكل واحد أخذه وصيده فان جعل له في أرضه مصنعا أو بركة يجتمع فيها ثم يخرج منها فهو كنقع البئر سواء وفيه من النزاع ما فيه وان كان لا يخرج منها نهر أحق به للشرب والسقي وما فضل عنه فحكمه حكم ما تقدم . وقال الشيخ في المغنى وان كان ما يسير في

البركة لا يخرج منها فالأولى أنه يملكه بذلك على ما سنده في مياه الأمطار ثم قال فأما المصانع المتخذة لمياه الأمطار تجتمع فيها ونحوها من البرك وغيرها فالأولى أن يملك ماؤها ويصح بيعه إذا كان معلوماً لأنه مباح حصه في شيء معد له فلا يجوز أخذ شيء منه إلا باذن مالكه وفي هذا نظر مذهبنا ودليلاً أما المذهب فإن أحمد رحمه الله قال إنما نهى عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره ومعلوم أن ماء البئر لا يفارقها فهو كالبركة التي اتخذت مقراً كالبرسواء ولا فرق بينهما وقد تقدم من نصوص أحمد رحمه الله ما يدل على المنع من بيع هذا وأما الدليل فما تقدم من النصوص التي سقناها وقوله في الحديث رواه البخاري في وعيد الثلاثة والرجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل ولم يفرق بين أن يكون ذلك الفضل في أرضه المختصة به أو في الأرض المباحة وقوله الناس شركاء في ثلاث ولم يشترط في هذه الشراكة كون مقره مشتركاً وقوله وقد سئل ما الشيء الذي لا يحل منعه فقال الماء ولم يشترط كون مقره مباحاً فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة أثراً ونظراً

(ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الرجل من بيع ما ليس عنده) في السنن والمسند من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني البيع لما ليس عندي فأبيعه منه ثم أتباعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن وفي السنن نحوه من حديث ابن عمر رضي الله عنه ولفظه لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فاتفق لفظ الحديثين على نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عنده فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعاً من الغرر فإنه إذا باعه شيئاً معيناً وليس في ملكه ثم مضى ليشتريه ويسلمه له كان متردداً بين الحصول وعدمه فكان غرراً يشبه القمار فنهى عنه وقد ظن بعض الناس أنه إنما نهى عنه لكونه معدوماً فقال لا يصح بيع المعدوم وروى في ذلك حديثاً أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا له أصل والظاهر أنه مروي بالمعنى من هذا الحديث وغلط من ظن أن معناها واحد وأن هذا المنهى عنه في حديث حكيم وابن عمر رضي الله عنه لا يلزم أن يكون معدوماً وإن كان فهو معدوم خاص فهو كبيع جبل الحبله وهو معدوم يتضمن غرراً وتردداً في حصوله والمعدوم ثلاثة أقسام معدوم موصوف في الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقاً وإن كان أبو حنيفة رحمه الله شرط في هذا النوع أن يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السلم وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى والثاني معدوم تبع للوجود وإن كان أكثر منه وهو نوعان نوع متفق عليه ونوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة منها فاتفق الناس على جواز بيع ذلك الصنف الذي بدا صلاح واحدة منه وإن كانت بقية أجزاء الثمار معدومة وقت العقد ولكن جاز تبعاً للوجود وقد يكون المعدوم متصلاً بالوجود وقد يكون أعياناً آخر منفصلة عن الوجود لم تخاق بعد والنوع المختلف فيه كبيع المقائي والمباطخ إذا طابت فهذا فيه قولان أحدهما أنه يجوز بيعها جملة ويأخذها المشتري شيئاً بعد شيء كما جرت به العادة ويجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها وهذا هو الصحيح من القولين الذي استمر عليه عمل الأمة ولا غنى لهم عنه ولم يأت بالمنع منه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أثر ولا قياس صحيح وهو مذهب مالك رحمه الله وأهل المدينة وأحد القولين في مذهب أحمد رحمه الله وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية والذين قالوا لا يباع إلا لقطة لقطة لا ينضبط قولهم شرعاً ولا عرفاً ويتعذر العمل به غالباً وإن أمكن ففي

غاية العسر ويؤدي الى التنازع والاختلاف الشديد فان المشتري يريد أخذ الصغار والكبار ولا يؤثر ذلك وليس في ذلك عرف منضبط وقد تكون المقنأة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطة الظاهرة حتى يحدث فيها القطة أخرى ويختلط المبيع بغيره ويتعذر تمييزه ويتعذر أو يتعسر على صاحب المقنأة أن يحضرها كل وقت من يشتري ما تجدد فيها ويفرده بعقد وما كان هكذا فان الشريعة لا تأتي به فهذا غير مقدور ولا مشروع ولو ألزم الناس به لفست أموالهم وتعطلت مصالحهم ثم انه يتضمن التفريق بين متماثلين من كل الوجوه فان بدو الصلح في المقنأة بمنزلة بدو الصلح في الثمار وتلاحق أجزاءها كتلاحق أجزاء الثمار وجعل ما لم يخلق منها تبعاً لما خلق في الصورتين واحد فالتفريق بينهما تفريق متماثلين ولما رأى هؤلاء بما في بيعها لقطة لقطة من الفساد والتعذر قالوا طريق دفع ذلك بان يبيع أصلها معها ويقال اذا كان يبيعها جملة مفسدة عندهم وهو يبيع معدوم وغرر فان هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها وان كان لها قيمة فيسيرة جدا بالنسبة الى الثمن المبذول وليس للمشتري قصد في العروق ولا يدفع فيها الجملة من المال وما الذي حصل ببيع العروق معها من المصلحة لها حتى شرط واذ لم يكن يبيع أصول الثمار شرطاً في صحة بيع الثمرة المتلاحقة كالتين والتوت وهي مقصودة فكيف يكون بيع أصول المقنأة شرطاً في صحة بيعها وهي غير مقصودة والمقصود أن هذا المعدوم يجوز بيعه تبعاً للوجود ولا تأثير للمعدوم وهذا كالمنازع المعقود عليها في الاجارة فانها معدومة وهي مورد العقد لانها لا يمكن أن تحدث دفعة واحدة والشرائع مبناها على رعاية مصالح العباد وعدم الحرج عليهم فيما لا بد لهم منه ولا يتم مصالحهم في معاشهم الا به

فصل الثالث معدوم لا يدري يحصل أو لا يحصل ولا ثقة لبائعه بمصوله بل يكون المشتري منه على خطر فهذا الذي منع الشارع بيعه لالكونه معدوماً بل لكونه غرراً فنه صورة النهي التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر رضي الله عنهما فان البائع اذا باع ما ليس في ملكه ولا له قدرة على تسليمه ليذهب ويحصله ويسلمه الى المشتري كان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة من غير حاجة بهما الى هذا العقد ولا تتوقف مصلحتهما عليه وكذلك بيع جبل الحبله وهو بيع حمل ما تحمل ناقته ولا يختص هذا النهي بحمل الحمل بل لو باعه ما تحمل ناقته أو بقرته أو أمته كان من يبيع الجاهلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة أن بيع السلم مخصوص من النهي عن بيع ما ليس عنده وائس كما ظنوه فان السلم يرد على أمر مضمون في الذمة ثابت فيها مقدور على تسليمه عند محله ولا غرر في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في ذمة المسلم اليه يجب عليه أداؤه عند محله فهو يشبه تأجيل الثمن في ذمة المشتري فهذا شغل لذمة المشتري بالثمن المضمون وهذا شغل لذمة البائع بالمبيع المضمون فهذا لون وبيع ما ليس عنده لون ورأيت لشيخنا في هذا الحديث مفصلاً مقيداً وهذا سياقه قال للناس في هذا الحديث أقوال قيل المراد بذلك أن يبيع الساعة المعينة التي هي مال الغير فيبيعها ثم يملكها ويسلمها الى المشتري والمعنى لا تبع ما ليس عندك من الاعيان ونقل هذا التفسير عن الشافعي رحمه الله فانه يجوز السلم الحال وقد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمله على بيع الاعيان ليكون يبيع ما في الذمة غير داخل تحته سواء كان حالاً أو مؤجلاً . وقال آخرون هذا ضعيف جداً فان حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئاً معينا هو ملك لغيره ثم ينطلق فيشتريه منه ولا كان الذين يأتونه يقولون نطلب عبد فلان ولا دار فلان وإنما الذي يفعله الناس أن يأتيه الطالب فيقول أريد طعاماً كذا وكذا أو ثوباً كذا وكذا أو غير ذلك فيقول نعم أعطيك فيبيعه منه ثم يذهب فيحصله من عند غيره اذا لم

يكن عنده هذا هو الذي يفعله من يفعله من الناس ولهذا قال يأتيني فيطلب مني المبيع ليس عندي لم يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري فالطالب طلب الجنس لم يطلب شيئا معينا كما جرت به عادة الطالب لما يؤكل ويلبس ويركب إنما يطلب جنس ذلك ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه مما هو مثله أو خير منه ولهذا صار الإمام أحمد رحمه الله وطائفة إلى القول الثاني فقد لوا الحديث على عمومته يقتضي النهي عن بيع ما في الذمة إذا لم يكن عنده وهو يتناول النهي عن السلم إذا لم يكن عنده لكن جاءت الأحاديث بجواز السلم المؤجل ففي هذا في السلم الحال والقول الثالث وهو أظهر الأقوال أن الحديث لم يرد به النهي عن السلم المؤجل ولا الحال مطلقا وإنما أريد به أن يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوكا له ولا يقدر على تسليمه ويرجح فيه قبل أن يملكه ويضمنه ويقدر على تسليمه فهو نهى عن السلم الحال إذا لم يكن عند المستسلم ما باعه فيازم ذمته بشيء حال ويرجح فيه وليس هو قادرا على إعطائه وإذا ذهب يشتريه فقد يحصل وقد لا يحصل فهو من نوع الغرر والمخاطرة وإذا كان السلم حالا وجب عليه تسليمه في الحال وليس بقادر على ذلك ويرجح فيه على أن يملكه ويضمنه وربما أحاله على الذي ابتاع منه فلا يكون قد عمل شيئا بل أكل المال بالباطل وعلى هذا إذا كان السلم الحال والمسلم إليه قادرا على الإعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعي رحمه الله إذا جاز المؤجل فالحال أولى بالجواز وما يبين أن هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم أن السائل إنما سأل عن بيع شيء مطلق في الذمة كما تقدم لكن إذا لم يجز بيع ذلك فيبيع المعين الذي لم يملكه أولى بالمنع وإذا كان إنما سأل عن بيع شيء في الذمة فأنما سأل عن بيعه حالا فإنه قال أيعه ثم إذا ذهب فابتاعه فقال له لا تبع ما ليس عندك فلو كان السالف الحال لا يجوز مطلقا لقال له ابتداء لا تبع هذا سواء كان عنده أو ليس عنده فإن صاحب هذا القول يقول يبيع ما في الذمة حالا لا يجوز ولو كان عنده ما يسلبه بل إذا كان عنده فإنه لا يبيع إلا معينا لا يبيع شيئا في الذمة فلما لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقا بل قال لا تبع ما ليس عندك علم أنه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عنده ويملكه ويقدر على تسليمه وما ليس كذلك وإن كان كلاهما في الذمة ومن تدبر هذا تبين له أن القول الثالث هو الصواب وإذا قيل أن بيع المؤجل جائز للضرورة وهو بيع المفاليس لأن البائع احتاج أن يبيع إلى أجل وليس عنده ما يبيعه الآن فاما الحال فيمكنه أن يحضر المبيع فيراه فلا حاجة إلى بيع موصوف في الذمة أو بيع عين غائبة موصوفة لا يبيع شيئا مطلقا قيل لأن السلم على خلاف الأصل بل تأجيل المبيع كتنأجيل الثمن كلاهما من مصالح العالم والناس لهم في مبيع الغائب ثلاثة أقوال منهم من يجوز مطلقا ولا يجوز معينا موصوفا كالشافعي رحمه الله في المشهور عنه ومنهم من يجوز معينا موصوفا ولا يجوز مطلقا كأحمد وأبي حنيفة رحمهما الله والأظهر جواز هذا وهذا ويقال للشافعي رحمه الله مثل ما قال هو لغيره إذا جاز بيع مطلق الموصوف في الذمة فالمعين الموصوف أولى بالجواز فإن المطلق فيه من الغرر والمخاطرة والجهل أكثر مما في المعين فإذا جاز بيع حنطة مطلقة في الصفة فجواز بيعها معينة بالصفة أولى بل لو بيع المعين بالصفة فلم تشتري الخيار إذا رآه جاز أيضا كما نقل عن الصحابة وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله في إحدى الروايتين وقد جوز القاضي وغيره من أصحاب أحمد رحمه الله السلم الحال بلفظ البيع والتحقيق أنه لا فرق بين لفظ ولفظ فالاعتبار في العقود بحقائقها ومقاصدها لا بمجرد ألفاظها ونفس بيع الأعيان الحاضرة التي يتأخر قبضها يسمى سلفا إذا مجمل له الثمن كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يسلم في الحائط

بعينه الا أن يكون قد بدا صلاحه فاذا بدا صلاحه وقال أسلمت اليك في عشرة أوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز أن يقول ابتعت عشرة أوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتأخر قبضه الى كمال صلاحه فاذا عجل له الثمن قيل له سلف لان السلف هو الذي تقدم والسالف المتقدم قال الله تعالى فجعلناه سلفاً ومثلاً لآخرين والعرب تسمى أول الرواحل السالفة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم ألحقني بسلفنا الخير عثمان بن مظعون وقول الصديق رضي الله عنه لأقاتلهم حتى تنفرد سالفتي وهي العنق ولفظ السلف يتناول القرض والسلم لان المقرض أيضا سلف القرض أي قدمه ومنه هذا الحديث لا يحل سلف وبيع ومنه الحديث الآخر ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرا وقضى جملا رباعيا والذي يبيع ما ليس عنده لا يقصد الا الربح وهو تاجر فيستلف بسعر ثم يذهب فيشتري بمثل ذلك الثمن فانه يكون قد أتعب نفسه لغيره بلا فائدة وانما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول أعطني فانا أشتري لك هذه السلعة فيكون أمينا أما أنه يبيعها بثمن معين يقبضه ثم يذهب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعله عاقل نعم اذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجا الى الثمن فيسد سله ويتنفع به مدة الى أن يحصل تلك الساعة فهذا يقع في السلم المؤجل وهو الذي يسمى بيع المفاليس فانه يكون محتاجا الى الثمن وهو مفلس وليس عنده في الحال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من مغل أو غيره فيبيعه في الذمة فهذا يفعل مع الحاجة ولا يفعل بدونها الا أن يقصد أن يتجر بالثمن في الحال أو يرى أنه يحصل به من الربح أكثر مما يفوت بالسلم فان المستسلف يبيع السلعة في الحال بدون ما تساوى نقداً والمسلم يرى أن يشتريها الى أجل بأرخص مما يكون عند حصولها والا فلو علم أنها عند طرد الأصل تباع بمثل رأس مال السلم لم يسلم فيها فيذهب نفع ماله بلا فائدة واذا قصد الأجر أقرضه ذلك قرضاً ولا يجعل ذلك سلفاً الا اذا ظن أنه في الحال أرخص منه وقت حلول الأجل فالسلم المؤجل في الغالب لا يكون الا مع حاجة المستسلف الى الثمن وأما الحال فان كان عنده فقد يكون محتاجا الى الثمن فيبيع ما عنده معينا تارة وموصوفاً أخرى وأما اذا لم يكن عنده فانه لا يفعله الا اذا قصد التجارة والربح فيبيعه بسعر و يشتريه بأرخص منه ثم هذا الذي قدره قد يحصل كما قدره وقد لا يحصل له تلك السلعة التي يسلف فيها الا بثمن أغلى مما سلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك قدم السلف اذا كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الآبق والبعير الشارديباع بدون ثمنه فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشتري وكذلك يبيع جبل الحبلية وبيع الملائيق والمضامين ونحو ذلك مما قد يحصل وقد لا يحصل فبائع ما ليس عنده من جنس بائع الغرر الذي قد يحصل وقد لا يحصل وهو من جنس القمار والميسر والمخاطرة مخاطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن كل المال بالباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله مثل بيع الملامسة والمنازمة وجبل الحبلية والملائيق والمضامين وبيع الثمار قبل بدو صلاحها ومن هذا النوع يكون أحدهما تدقير الآخر وظلمه ويتظلم أحدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي قد اشتري الساعة ثم بعد هذا نقص سعره فاندامن الله ليس لأحد فيه حيلة ولا يتظلم مثل هذا من البائع وبيع ما ليس عنده من قسم القمار والميسر لانه قصد أن يربح على هذا لما باعه ما ليس عنده والمشتري لا يعلم أنه يبيعه ثم يشتري من غيره وأكثر الناس لو علموا ذلك لم يشتروا منه بل ينهبون ويشترون من حيث اشتري هو وليست هذه المخاطرة مخاطرة التجارة بل مخاطرة

المستعجل بالبيع قبل القدرة على التسليم فاذا اشترى التاجر السلعة وصارت عنده ملكا وقبضا فحينئذ دخل في خطر التجارة وباع بيع التجارة كما أحله الله بقوله ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم والله أعلم

﴿ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الحصاة والغرر والملاسة والمنازمة﴾ في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر وفي الصحيحين عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمنازمة زاد مسلم أما الملاسة فإن يلبس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازمة أن يئذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه الآخر وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولستين نهى عن الملاسة والمنازمة في البيع والملاسة لمس الرجل ثوب الآخر يده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك والمنازمة أن يئذ الرجل إلى الرجل ثوبه ويئذ الآخر ثوبه ويكون ذلك يعهما من غير نظر ولا تراض أما بيع الحصاة فهي من باب إضافة المصدر إلى نوعه كبيع الخيار وبيع النسيئة ونحوهما وليس من باب إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الميتة والدم والبيع المنهى عنها ترجع إلى هذين القسمين ولهذا فسر بيع الحصاة بأن يقول أرم هذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم وفسر بأن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة وفسر بأن يقبض على كف من حصا ويقول لي بعدد ما خرج في القبض من الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من الحصا ويقول لي بكل حصاة درهم وفسر بأن يمسك أحدهما حصاة في يده ويقول أي وقت سقطت الحصاة وجب البيع وفسر بأن يتبايعا ويقول أحدهما إذا بذت إليك الحصاة فقد وجب البيع وفسر بأن يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول أي شاة أصابتها فهي لك بكذا وهذه الصور كلها فاسدة لما تضمنته من أكل المال بالباطل ومن الغرر والخطر الذي هو شبيه بالقمار

﴿فصل﴾ وأما بيع الغرر فمن إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الملائح والمضامين والغرر هو البيع نفسه وهو فعل بمعنى مفعول أي مغرور به كالقبض والسلب بمعنى المقبوض والمسلوب وهذا كبيع العبد الآبق الذي لا يقدر على تسليمه والفرس الشارد والطير في الهواء وكبيع ضربة الغائص وما تحمل شجرته أو ناقته وما يرضى له به أو يهبه له أو يورثه إياه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه أو لا يعرف حقيقة مقداره ومنه بيع جبل الحبلية كما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه وهو نتاج التاج في أحد الأقوال والثاني أنه أجل فكانوا يتبايعون إليه هكذا رواه مسلم وكلاهما غرر والثالث أنه بيع حمل الكرم قبل أن يبلغ قاله المبرد قال والحبلية الكرم بسكون الباء وفتحها وأما ابن عمر رضي الله عنه فإنه فسره بأنه أجل كانوا يتبايعون إليه وإلى ذهب مالك والشافعي رحمه الله وأما أبو عبيدة ففسره ببيع نتاج التاج وإلى ذهب أحمد رحمه الله ومنه بيع الملائح والمضامين كما ثبت في حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المضامين والملائح قال أبو عبيد الملائح ما في البطون من الاجنة والمضامين ما في أصلاب الفحول وكانوا يبيعون الجنين في بطن الناقة وما يضربه الفحل في عام أو أعوام وأنشد

إن المضامين التي في الصلب ماء الفحول في الظهور الحذب

ومنه بيع المجر فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قال ابن الأعرابي المجر ما في بطن الناقة والمجر الربا والمجر القمار والمجر المحاقلة والمزابنة ومنه بيع الملامسة والمنازمة وقد جاء تفسيرهما في نفس الحديث ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه نهى عن بيعتين الملامسة والمنازمة أما الملامسة فان يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازمة أن يئذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه هذا لفظ مسلم وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولمستين نهى عن الملامسة والمنازمة في البيع. واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر يده بالليل أو بالنهار ولا يغلبه الا بذلك. والمنازمة أن يئذ الرجل الى الرجل ثوبه ويئذ الآخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض وفسرت الملامسة بأن يقول بعثك ثوبي هذا على أنك متى لمسته فهو عليك بكذا والمنازمة بأن يقول أى ثوب نبذته الى فهو على بكذا فهذا أيضا نوع من الملامسة والمنازمة وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله والغرر في ذلك ظاهر وليس العلة تعاقب البيع على شرط بل ما تضمنه من الخطر والغرر

(فصل) وليس من بيع الغرر المغنيات في الأرض كاللفت والجزر والكفت والفجل والقلقاس والبصل ونحوها فانها معلومة بالعادة يعرفها أهل الخبرة بها فظاهرها عنوان باطنها فهو كظاهر الصبرة مع باطنها ولو قدر أن في ذلك غررا فهو غرر يسير يغتفر في جنب المصلحة العامة التي لا بد للناس منها فان ذلك غرر لا يكون موجبا للمنع فان اجارة الحيوان والدار والحانوت مسافات لا يخلو عن غرر لانه يعرض موت الحيوان وانهدام الدار وكذا دخول الحمام وكذا الشرب من اناه السقاء فانه غير مقدر مع اختلاف الناس في قدره وكذا بيع السلم وكذا بيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم مكيلها وكذا بيع البيض والرمان والبطيخ والجوز واللوز والفسق وأمثال ذلك مما لا يخلو من الغرر فليس كل غرر سببا للتحريم والغرر اذا كان يسيرا أو لا يمكن الاحتراز منه لم يكن مانعا من صحة العقد فان الغرر الحاصل في أساسات الجدران وداخل بطون الحيوان أو آخر الثمار التي بدا صلاح بعضها دون بعض لا يمكن الاحتراز منه والغرر الذي في دخول الحمام والشرب من السقاء ونحوه غرر يسير فهذان النوعان لا يمنعان البيع بخلاف الغرر الكثير الذي يمكن الاحتراز منه وهو المذكور في الانواع التي التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان مساويا بها لا فرق بينها وبينه فهذا هو المانع من صحة العقد فاذا عرفت هذا فيبيع المغنيات في الأرض اتفق عنه الامران فان غرره يسير ولا يمكن الاحتراز منه فان الحقول الكبار لا يمكن بيع ما فيها من ذلك الا وهو في الأرض فلو شرط لبيعه اخراجه دفعة واحدة كان في ذلك من الفساد الاموال ما لا يأتي به شرع وان منع بيعه الاشياء فشيئا كلبا أخرج شيئا باعه ففي ذلك من الحرج بقية وتعطيل مصالح أرباب تلك الاموال ومصالح المشتري ما لا يخفى وذلك مما لا يوجب به الشارع ولا هووم مصالح الناس بذلك البتة حتى أن الذين يمنعون من بيعها في الأرض اذا كان لأحدهم خراج كذلك أو كان ناظرا عليه لم يجد بدا من بيعه في الأرض اضطرارا الى ذلك وبالجملة فليس هذا من الغرر الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نظيرا لما نهى عنه من البيوع

(فصل) وليس منه بيع المسك في فاره بل هو نظير ما مأكوله في جوفه كالجوز واللوز والفسق وجوز الهند فان فاره وعاء له تصونه من الآفات وتحفظ عليه رطوبته ورائحته وبقاؤه فيها أقرب الى صيانتها من الغش

والتغير والمسك الذي في الفارة عند الناس خير من المنفوض وجرت عادة التجار ببيعه وشرائه فيها ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تختلف فليس من الغرر في شيء فان الغرر هو ما تردد بين الحصول والفوات وعلى القاعدة الأخرى هو ما طويت معرفته وجهلت عينه وأما هذا ونحوه فلا يسمى غرراً لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ومن حرم بيع شيء وادعى أنه غرر طوب بدخوله في مسمى الغرر لغة وشرعاً وحوازيه المسك في الفارة أحد الوجهين لأصحاب الشافعي رحمه الله وهو الراجح دليلاً والذين منعه جعلوه مثل بيع "نوى في تمر والبيض في الدجاج واللبن في الضرع والسمن في الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر ومنازعهم يجعلونه مثل بيع قلب الجوز واللوز والفستق في صوانه لأنه من مصلحته ولا ريب أنه أشبه بهذامنه بالأول فلا هو مما نهى عنه "نذر ع ولا في معناه فلم يشمله نهيه لفظاً ولا معنى وأما بيع السمن في الوعاء ففيه تفصيل فانه ان فتحه ورأى رأسه بحيث يده على جنسه ووصفه جاز ببيعه في السقاء لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهد ظاهرها وان لم يره ولم يوصف له لم يجوز بيعه لأنه غرر فانه يختلف جنساً ونوعاً ووصفاً وليس مخلوقاً في وعائه كالبيض والجوز واللوز والمسك في أوعيته فلا يصح إلحاقه بها وأما بيع اللبن فمنعه أصحاب أحمد والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله والذي يجب فيه التخييل فان باع الموجود المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفرداً ويجوز تبعاً للحيوان لأنه اذا بيع مفرداً تعذر تسليم المبيع بعينه لأنه لا يعرف مقدار ما وقع عليه البيع فانه وان كان مشاهداً كاللبن في الظرف اكبه اذا حلبه خلفه مثله مما لم يكن في الضرع فاختلف المبيع بغيره على وجه لا يتميز وان صح الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع صوف على ظهر أو لبن في ضرع فهذا ان شاء الله محمله وأما ان باعه أصواً معلومة من اللبن يأخذ من هذه الشاة أو باعه لبنها أياماً معلومة فهذا بمنزلة بيع التمار قبل بدو صلاحها لا يجوز وأما ان باعه لبناً مطلقاً موصوفاً في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة فقال شيخنا هذا جائز واحتج بما في المسند من أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسلم في حائط بعينه إلا أن يكون قد بدا صلاحه قال فاذا بدا صلاحه وقال أسلمت إليك في عشرة أوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز أن يقول ابنعت منك عشرة أوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتأخر قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه

(فصل) وأما ان أجره الشاة أو البقرة أو الناقة مدة معلومة لأخذ لبنها في تلك المدة فهذا لا يجوز بالجور واختار شيخنا جوازه وحكاه قولاً لبعض أهل العلم وله فيها مصنف مفرد قال اذا استأجر غنماً أو بقراً أو بقراً أيام اللبن بأجرة مسماة وعلفها على المالك أو بأجرة مسماة مع علفها على أن يأخذ اللبن جاز ذلك في أظهر قول العلماء كما في الظئر قال وهذا يشبه البيع ويشبه الاجارة ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع وبعضهم في الاجارة لكن اذا كان اللبن يحصل بعلف المستأجر وقيامه على الغنم فانه يشبه استئجار الشجر وان كان المالك يعلفها وانما يأخذ المشتري لبناً مقدراً فهذا بيع محض وان كان يأخذ اللبن مطلقاً فهو بيع أيضاً فان دُعي حب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظئر فانما هي تسقى الطفل وليس هذا داخلاً فيما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من بيع الغرر لأن الغرر تردد بين الوجود والعدم فهي عن بيعه لأنه من جنس القمار الذي هو الميسر والله حرم ذلك لمسايقه من أكل المال بالباطل وذلك من الظلم الذي حرمه الله تعالى وهذا انما يكون قسراً اذا كان أحد المتعاضدين يحصل له مال والآخر قد يحصل له وقد لا يحصل له فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الآفك والعبد

نارد وبيع جبل الحبله فان البائع يأخذ مال المشتري والمشتري قد يحصل له شيء وقد لا يحصل ولا يعرف
 بالحاصل فلما اذا كان شيئاً معروفاً بالعادة كمنافع الاعيان بالاجارة مثل منفعة الارض والدابة ومثل لبن
 نثر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ومثل الثمر والزرع المعتاد فهذا كله من باب واحد وهو جائز ثم ان حصل على
 ربحه المعتاد والاحط عن المستأجر بقدر مافات من المنفعة المقصودة وهو مثل وضع الجائحة في البيع ومثل
 اذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض في سائر البيوع . فان قيل مورد عقد الاجارة انما هو المنافع لا
 لآعيان ولهذا لا يصح استئجار الطعام لآكله والماء ليشربه وأما اجارة الظئر فعلى المنفعة وهي وضع الطفل في
 حجرها والقائمات فيها واللبن يدخل ضمناً وتبعاً فهو كنفع البئر في اجارة الدار ويغفر فيما دخل ضمناً وتبعاً
 لا يغفر في الاصول والمتبوعات . قيل والجواب عن هذا من وجوه . أحدها منع كون عقد الاجارة لا يرد
 على منفعة فان هذا ليس ثابتاً بالكتاب ولا بالسنة ولا بالاجماع بل الثابت عن الصحابة خلافه كما صح عن
 الله عنه أنه قبل حديقة أسيد بن حضير ثلاث سنين وأخذ الاجرة فقضى بها دينه والحديقة هي النخل
 الشجر لاخذ ثمرها وهو مذهب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يعلم له في الصحابة
 اختاره أبو الوفاء بن عقيل من أصحاب أحمد رحمه الله واختيار شيخنا قدس الله روحه فقولكم ان مورد
 لاجارة لا يكون الا منفعة غير مسلم ولا ثابت بالدليل وغاية مامعكم قياس محل النزاع على اجارة الخبز للاكل
 شرب وهذا من أفسد القياس فان الخبز تذهب عينه ولا يستخاف مثله بخلاف اللبن ونفع البئر فانه لما
 في الوقف والهدية ونحوها فيجوز أن يقف الشجرة لينتفع أهل الوقف بشرايتها كما يقف الارض لينتفع أهل الوقف
 بغلتها ويجوز الهبة الشجرة كما يجوز اعارة الظئر وعارية الدار ومنحة اللبن وهذا كله تبرع بنماء المال وفائدته فان
 من دفع عقاره الى من يسكنه فهو بمنزلة من دفع دابته الى من يركبها وبمنزلة من دفع شجرته الى من يستثمرها
 وبمنزلة من دفع أرضه الى من يزرعها وبمنزلة من دفع شاته الى من يشرب لبنها فهذه الفوائد تدخل في عقود
 التبرع سواء كان الاصل محسباً بالوقف أو غير محسب ويدخل أيضاً في عقود المشاركة فانه اذا دفع شاة أو بقرة أو ناقة
 الى من يعمل عليها بجزء من درهما ونسلاً ما صح على أصح الروايتين عن أحمد رحمه الله فكذلك يدخل في العقود
 للاجارات ^{يوضحه الوجه الثالث وهو أن الاعيان نوعان نوع لا يخاف شيئاً فشيئاً بل اذا ذهب ذهب جملة ونوع}
 يستخلف شيئاً فشيئاً كلما ذهب منه شيء خافه شيء مثله فهذا رتبة وسطى بين المنافع وبين الاعيان التي لا تخاف فينبغي
 أن ينظر في شبهه بأى "وعين فالحق به ومعلوم أن شبهه بالمنافع أقوى فالخافه بها أولى يوضحه الوجه الرابع وهو أن
 الله سبحانه نصر في كتابه على اجارة الظئر ما تأخذه أجراً وليس في القرآن اجارة منصوص عليها في شريعتنا
 الا اجارة الظئر بقوله تعالى فان أرضعن لكم فارضعنهم أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف . قال شيخنا وانما ظن
 الظان أنها خلاف القياس حيث توهم أن الاجارة لا تكون الا على منفعة وليس الامر كذلك بل الاجارة تكون
 له سواء كان عيناً أو منفعة كما أن هذه هي التي توقفت وتعارف فيها استوفاه الموقوف
 يستوفيه المستأجر وبالعوض فلما كان بين الظئر مستوفى مع بقاء الاصل جازت
 وهذا محض القياس فان هذه الاعيان يحدثها الله شيئاً بعد شيء وأصلها باق كما

يحدث الله المنافع شيئاً بعد شيء وأصلها باق ويوضح الوجه الخامس وهو أن الأصل في العقود وجوب الوفاء
 إلا ما حرمه الله ورسوله فإن المسلمين على شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً فلا يحرمن الشروط
 والعقود إلا ما حرمه الله ورسوله ليس مع المانع نص بالتحريم البتة وإنما معهم قياس قد علم أن بين الأصل
 والفرع فيه من الفرق ما يمنع اللاحق وأن القياس الذي مع من أجاز ذلك أقرب إلى مساواة الفرع لأصله وهذا
 ما لا حيلة فيه وبالله التوفيق يوضح الوجه السادس وهو أن الذين منعوا هذه الاجارة لما رأوا اجارة الظئر ثابتة بالنصر
 والاجماع والمقصود بالعقد إنما هو اللب وهو عين تمحلوا لجوازاها أمرا يعلمون هم والمراد به والمسئ
 بطلانه فقالوا العقد إنما وقع على وضعها الطفل في حجرها والقامه ثديها فقط واللب يدخل تبعاً والله يعلم والله
 قاطبة أن الأمر ليس كذلك وأن وضع الطفل في حجرها ليس مقصوداً أصلاً وإنما هو عليه عقد الاجماع
 عرفاً ولا حقيقة ولا شرعاً ولو أرضعت الطفل وهو في حجر غيرها أو في ميسرة لا يثبت له جرة ولو كان
 المقصود القيام الثدي المجرد لاستوجره كل امرأة لها ثدي ولو لم يكن لها لبن فهذا هو القياس الفاسد حقاً والله
 البارد فكيف يقال إن اجارة الظئر على خلاف القياس يدعى أن هذا هو القياس الصحيح . الوجه السابع
 النبي صلى الله عليه وسلم ندب إلى منيحة الغير والشاة للبنها وحض على ذلك وذكر ثواب فاعله ومعه البيع
 ليس ببيع ولا هبة فإن هبة المعلوم المجهول لا تصح وإنما هو عارية للشاة للارتفاع بلبنها كما يعيره
 لركوبها فهذا اباحة للارتفاع بذرها وكلاهما في الشرع واحد وما جاز أن يستوفى بالعارية جاز أن يستوفى . لا جارة
 فإن موردهما واحد وإنما يختلفان في التبرع بهذا والمعاوضة على الآخر . والوجه الثامن ما رواه حرب الكرماني
 في مسائله حدثنا سعيد بن منصور حدثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن أبيه أن أسيد بن حننير توفي
 وعليه ستة آلاف درهم دين فدعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرماءه فقبلهم أرضه سنتين وفيها الشجر والنخل
 وحدائق المدينة الغالب عليها النخل والأرض البيضاء فيها قليل فهذا اجارة الشجر لاخذ ثمرها ومن ادعى أن ذلك
 خلاف الاجماع فمن عدم عليه بل ادعاء الاجماع على جواز ذلك أقرب فإن عمر رضي الله عنه فعل ذلك بالمدينة النبوية
 بمشهد المهاجرين والأنصار وهي قصة في مظنة الاشتهار ولم يقابلها أحد بالانكار بل تلقاها الصحابة بالتسليم
 والاقرار وقد كانوا ينكرون ما هو دونها وإن فعله عمر رضي الله عنه كما أنكر عليه عمران بن حصين
 شأن متعة الحج ولم ينكر أحد هذه الواقعة وسنبين إن شاء الله تعالى أنها محض القياس وأن المانع من
 لهم منها وأنهم يتحولون عليها بحيل لا تجوز . الوجه التاسع أن المستوفى بعقد الاجارة على زرع الأرض هو عين
 من الأعيان وهو المخل الذي يستغله المستأجر وليس له مقصود في منفعة الأرض غير ذلك وإن كان له نصيب
 جرى في الارتفاع بغير الزرع فذلك تبع . فإن قيل المقصود عليه هو منفعة شق الأرض وبذرها وفلاحتها والعين
 تتولد من هذه المنفعة كما لو استأجر لحفر بئر فخرج منها الماء المتخذ عليه هو نفس العمل لا الماء . قيل مستأجر
 الأرض ليس له مقصود في غير عين المخل والعمل وسيلة مقصودة لغيرها ليس له فيه منفعة بل هو تعب ومشقة
 وإنما مقصوده ما يحدثه الله من الحب بسقيه وعمله وهكذا مستأجر الشاة للبنها سواء كان له لبن أو لا والله
 لبنها بعلفها وحفظها والقيام عليها فلا فرق بينهما البتة إلا ما لا تناط به الأحكام يكون قساراً إذا كان أجد
 بالاستئجار لحفر البئر نظير فاسد بل نظير حضر البئر أن يستأجر أكاراً لحرقها في بيع العبد الآتي والبعير

